

* (فهرست المجزء الرابع من حاشية العلامة المدوني على الشرح الكبير) *

صفحة	
٢	باب الاحارة
٣٣	فصل وكراه الدابة كذلك
٤١	باب كراه الحمام
٥٦	باب في الجمعالة
٦١	باب في احياء الموات
٧٠	باب صم وقف برك
٩	باب الهبة بتلك الاوضاع
١٠٨	باب النعطة
١١٩	باب في القضاء
١٥١	باب في الشهادات
٢١٨	باب في الدماء
٢٧٣	باب ذكر فيه المعنى
٢٧٥	باب في الرد وواحكامها
٢٨٦	باب ذكر فيه حد الزنا
٢٩٧	باب في احكام القذف
٣٠٤	باب ذكر فيه احكام المبرءة
٣١٩	باب في الحرابة
٣٢٢	باب ذكر فيه حد الشارب
٣٢٧	باب في العتق
٣٤٧	باب في التدبير
٣٥٤	باب في السكينة
٣٧١	باب في احكام ام الولد
٣٧٩	فصل في احكام الولا
٣٨٥	باب ذكر فيه احكام المورث
٤١٦	باب في امرائش

الجزء الرابع من حاشية الامام العالم العلامة

خاتمة المحققين سيدي محمد الدسوقي

على شرح العلامة القطب

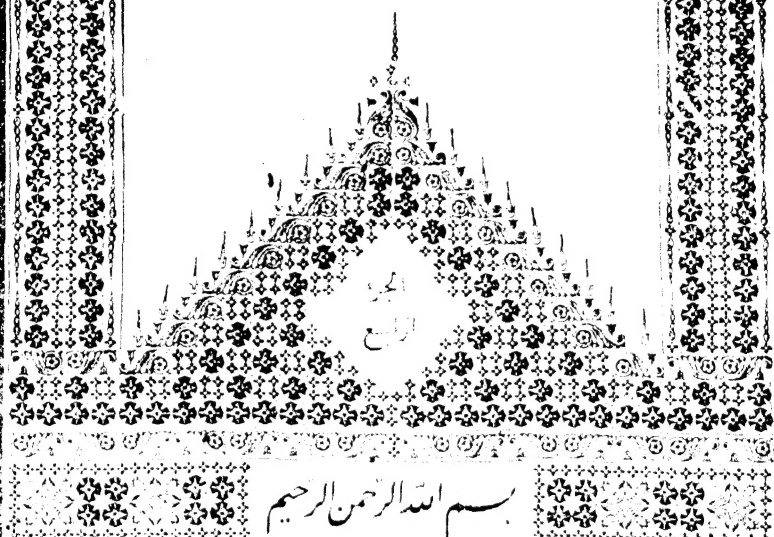
سيدي أحمد الدردير

على المختصر

نفعنا الله

بهما

آمين



(باب الاجارة)

(قوله أشهر من ذهب) أى ومن دفعه أو حاصله ان الاجارة مثلثة المسمرة والكسر انهر وهى مصدر أجزأه فصرف ككسب يقال أيضاً أجزأته إذا كرم أو أكرماه يستعمل الممدود أيضاً من باب المفاعلة ويكون مصدره أجزأته والاحار بالفتح كالمسألة والقبال وأما الاجارة من السوء ونحوه فهى من أجزأه كاعاداعاده وأقام إقامة واستعمل ان الاجارة قد يعطى بها شرعاً وان لم يحصل عقد وذلك فى الاستعمال التى يعلمها الشخص لغيره ومثله أن تدعى بها الجرة وهى كثيرة جداً منها خاصة من ذلك ان من قوائمه ان العرف كالشرط وان العادة محكمة (قوله عليك) هو جنس يشمل الاجارة والبيع والهبة والصدقة والتكاح والمجمل والقراض والمساقاة وغليك منفعة الامة الثلاثة (قوله منافع) خرج البيع والهبة والصدقة فانها على ذلك ذوات وتخرج بقوله مباحة عليك منفعة الامة الثلاثة فان عليك منفعتها وهى والاستغناء عن الاذى اجارة وقوله مدة معلومة أخرج التكاح والمجمل وقوله بعوض متعلق بملك وتوقال بعوض غير ثابتى عنها أى عن المنفعة لئكان أولى لاجل انخراج القراض والمساقاة لان العامل ملك منفعته بعوض لكن ذلك البعوض ثابت من المنفعة وقوله منافع شئ أى. وان كان آدمياً أو غيره كان ذلك الغير لا يقبل القبل كالذور والارضين أو يقبل القبل كالسفن والرواحل وغيرهما من الحيوانات والاوانى (قوله وما يقبل) أى كالثياب والاوانى (قوله فالغالب فيها) أى ومن غير الغالب قد يتسمعون بالاطلاق

الاجارة على الكراء والكراء على الاجارة فيطابقون على العقد على منافع الا دمي ومنافع ما يتقل
 غير السفن والمحيوان كراء ويطابقون على العقد على منافع ما لا يتقل ومنافع السفن والارواحل اجارة
 (قوله المضاف) المراد به الاثر وهو دفع المنفعة والمستاجر وهو الاخذ بها (قوله والا جهره
 العوض الذي يدفعه المستاجر للآخر في مقابلته المنفعة التي يأخذها منه) (قوله ما يدل على ثقل
 المنفعة) أي غير لفظ المساقاة فلا تتعده عند ابن القاسم لان المساقاة خصه يقتصر فيها على ما ورد
 وتقدم ان يجوز ان يرى انعقاد أحدهما بالآخر (قوله صحة الاجارة بعاقدة وأجر كاليك في كلام
 المصنف حذف الواو ومع ما عطف أي صحة الاجارة لزومها بعاقدة وأجر كاليك وانما قدرنا ذلك لانه
 لا يلزم من صحة الزوم (قوله بشرطهما) أي بشرط صحة عقدهما وقوله وبشرط الزوم أي لزوم
 عقدهما (قوله النظر مطلقا) أي كان في الاجر محاباة ولا (قوله في التجهيل) أي في بعض الاحوال
 وذلك بالنسبة للعقد فانه وان كان مكافئا لغيره لا يمكن لزوم اجارته لنفسه أو لسلطته يتوقف على رضی سيده
 اعدم رشده وكذلك السفيه بالنسبة لاجارته لسلطته مطلقا وكذلك نفسه ان جاني في الاجرة والا كانت
 اجارته لازمة ولا يتوقف على رضی وليه ففي هذه المحالة از شد ليس شرطا في الزوم (قوله ويجعل
 الاجر) ولو حكما كآخره ثلاثة أيام وحاصل الفقه انه ان عين الاجر فان جرى العرف بالتجهيل فلا بد منه
 في صحته وان لم يجر عرف أصلا أو جرى بالتأجيل كان العقد فاسدا ولو جعل بالفعل لم يشترط التجهيل
 والاصح تجعيل بالفعل أم لا ولا فرق في ذلك كله بين كون المنافع المعقود عليها معينة أو مضمونة
 وان كان الاجر غير معين وجب تجهيله ان كان شرطا بالتجهيل أو إعادة كانت المنافع المعقود عليها معينة
 أو مضمونة فيها أم لا لم يكن شرطا لإعادة لكن كانت المنافع مضمونة لم يشترع فيها والا بان المنافع معينة
 أو مضمونة وشرع فيها فلا يجب التجهيل للاجر بل يجوز تأخيرها اذا علمت هذا فلو قال المصنف ويجعل
 معين ان جرى عرف تجهيله والافسد الا ان يشترط تجهيله وأجره على تجهيل المضمون ان كان شرطا
 أو إعادة أو كانت المنافع مضمونة لم يشترع فيه الا في هذا ما عطف عن قوله بمدو فسدت
 ان انتهى عرف تجهيل معين وعن قوله أو لم يكن العرف تقدمه عن وان تعدد وظاهر ان قول المصنف
 أو بشرط أو إعادة في غير معين وانه عطف على معني ان عين أي ويجعل بتعيينه أو بشرط (قوله
 والافسد) أي والا يشترط تجهيله ولم تكن العادة تجهيله فسد (قوله أي بشرط تجهيله الاولى
 حذفه) ويقول أي وكانت العادة تجهيله والافسد المقدر ولو جعل الا ان يشترط تجهيله ولو لم يجعل
 (قوله أي بسببه الاولى جعل المساواة) أي أو كان غير معين ووقع التجهيل ملتبسا بشرط
 أو ملتبسا إعادة (قوله وسواء كانت المنافع معينة) كاستأجر دابة أو اسافر علم بالحمل كذا (قوله فهي صحيحة
 في هذه الاربع) أي ما اذا كانت المنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا والحال ان الاجر فيها
 غير معين واشترط تجهيله أو اعتيد (قوله أو في منافع مضمونة) أي والحال انه لم يجر عرف
 بتجهيله ولا اشتراط (قوله في ذمتك) ليس هذا التصريح لازما بل ان حصل العقد على الإطلاق
 فالمنافع مضمونة في الذمة سواء صرح بذلك أم لا (قوله الدين بالدين) أي ابتداء الدين بالدين
 لشغل ذمة المصكرى بالدابة مثلا والمكثري بالدرهم (قوله وتعتبر الذمتين) عطف عليه على
 معلول (قوله جاز التأخير) أي تأخير الاجرة وعدم تجهيلها (قوله كقبض الاواخر) أي
 كانه قبض للاواخر وهذا قول أشهر وان التامير يرى ان قبض الاوائل ليس قبضا للاواخر وخيرنا
 فيجب تجهيل المقد في المنافع المضمونة شرع فيها أم لا (قوله فاليسير) أي كالدنيا

والدينارين كاف في التحجيل أى خوف أخذ الأكراب أموال الناس والمهرب بها وحمل كفاية
 تحجيل الدينار إذا كانت الأجرة كثيرة والافضل لا بد من تحجيلها فيها (قوله لثمان صور) هى
 فى الحقيقة أربعة وعشرون صورة اثنا عشر فى الأجر المعلن واثنا عشر فى الأجر غير المعلن وإن اعتبرت
 فى كل أن البيع اثنان أو على المحسار كانت حلة الصور ثمانية وأربعين صورة (قوله اما ان
 يشترط التحجيل) أى تحجيل الأجر (قوله واما أن لا يكون كذلك) أى واما أن لا يكون
 العرف تحجيل الأجر المعلن بأن لا يكون عرف فى ذلك أصلاً أو كان العرف ناجيله (قوله فهذه
 ثمان صور) فهذه ثمان صورة اثنا عشر من ضرب ثمانية فى أربعة (قوله اذا انتفى عرف التحجيل)
 أى بأن كان العرف بأخبر الدفع ولم يكن عرف (قوله وأربع صحبة) فيه انها ثمانية
 (قوله أو ان شرط تحجيله) أى وإن لم يحجل (قوله فى الأربعة المتقدمة) وهى ما إذا كانت
 المتساع معينة أو مضمونة حصراً شرع فمأم لا (قوله فى الثمان صور) الأولى فى الاثنى عشر
 صورة (قوله واما أن يقع على أربعين معين أى آخره) حاصله ان صورته أيضاً اثنا عشر لان ذلك
 الأجر العبر المعلن إذا أن يقع فى مسايلة متساع معينة أو مضمونة وفى كل اما أن يحجل شرع فيها
 أولاً وفى كل اما أن يشترط تحجيل الأجرة الغير المقيمة أو يكون العرف نجعلها أولاً لا يكون العرف
 نجعلها والحاصل أنه لم يشترط التحجيل فهذه اثنا عشر حاصله من ضرب ثلاثة فى أربعة أثمان الشارح
 محكمها بقوله فان شرط الخ (قوله فى الأربع صور) أى كانت المتساع معينة أو مضمونة
 حصل الشرع فيها أولاً فهذه ثمان صور حاصله من ضرب اثنين فى أربعة (قوله حاز تحجيله)
 أى الأجر وشخصه وهما فالقوله والاقيامة (قوله فان وقع العقد فى الأمان الخ) صوابه
 فى غير الأمان وحاصل العقد ان كان كانت المتساع مضمونة فان وقع العقد فى غير الأمان فالواجب
 تحجيل جميع الأجر ان كانت يرد أو لا يرد منها ان كانت كبرى وهو ما أشار إليه المصنف بقوله
 الاكرى مع الدينار وان وقع العقد فى الأمان فلا بد من أحد أمرين اما تحجيل جميع الأجرة أو الشرع
 فى تحصيل المقصود والافضل هو ما أشار إليه المصنف بقوله ومضمونة لم يشرع (قوله ولم يكن
 المتساع مضمونة) أى لم يشرع فيها بأن كانت معينة أو مضمونة بشرع فيها (قوله وهذا فى غير
 الصانع والأجير) أى فى كراهة التقارر والرد وحاصل والآدمى للخدمة والأولى (قوله يجوز
 تحجيل الجميع الخ) يحل جواز التقديم والتأخير فى المتساع المقيمة عند التراضى كما قال ح
 أن يشرع فى العمل أو يتأخر التذرع نحو العشرة الايام فان طال ذلك لم يجوز تقديم الأجرة ثم نزل كلام
 ابن رشد والمردونة وأبى الحسن عليها المفضل لذلك فانظره اه بن (قوله فان لم يكن سنة لم يقض لهم
 بشئ الخ) ما ذكره من ان الصانع والأجير لم يقض لهم الا بعد الفسخ حله ان بقى على التمام للزوم
 العقد فان تقبلاً لا قبل تمامه كان له بحساب ما عمل (قوله أو فى اجارة بيع السلع) أى
 الاجارة على بيعها كالأستأجر على السبعة عليها ثلاثة أيام مثلاً بدينار (قوله فبقدر ما مضى)
 فيستحق من الأجرة بقدر ما مضى من الزمان وهذا هو معنى قول المصنف والاقيامة (قوله
 والفرق بين الأجير) أى الفرق بين حقيقة بينهما (قوله تحجيل المعلن) أى تحجيل الأجر المعلن
 (قوله ان كان العرف التأخير) أى ان كان التأخير عرفاً بالتأخير (قوله أو لا عرف) أى
 بأن كانوا يتعاقدون بالوجهين (قوله بأنه) أى انتفاء العرف بالتحجيل (قوله فيلزم الدين
 بالدين) أى ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المكرى بالذابة متلاوشت ذمة المكرى بالدرهم (قوله
 وجمارة الذمتين) عطف نافية على معلول وردد ما قال من التعليل من جهة ان الذم لا يقبل المعينات

فالأولى ما علل به في المدونة من أن فيه بيع معين يتأخر قبضه (قوله ومحل الفساد فيها) أي
 فيما إذا كان العرف تأخير المعين أو اتفق العرف رأساً (قوله أن لم يشترط التجهيل) أي فإن
 اشترطت صحت وإن لم يحصل تجهيل لأن اشتراط التجهيل بمثابة التجهيل بالفعل وأعلم أن تجهيل الأجر
 المعين حق لله وكذا غير المعين إذا كان المعقد وعليه منافع مضمونة لم يشرع فيها وأما غير المعين
 في غير المضمونة أو في مضمونة شرع فيها فوجوب التجهيل حيث الشرع أو العرف حتى لا دعى وحينئذ
 فانتفاء التجهيل في الأمرين إلا من مفسد للعقد وأما انتفاء التجهيل في الأخير بن فلا يفسد العقد
 ويقضى على المستأجر بالتجهيل فإن رضى المأجور بالتأخير فلا ضرر وهذا هو الصواب (قوله كع) جعل
 ليست الكاف داخلة على مع لأنها ملازمة للنصب على الظرفية بل على محذوف أي كاجارة
 مع جعل (قوله أي كمانفسد الاجارة) إذا وقعت مع جعل صفة) أي كتحطى هذا الثوب
 وأتى بعدى الآتي ولك دينار (قوله لتنافرهما) أي تنافي أحكامهما (قوله بخلاف
 الاجارة) أي فإنها تلزم بالعقد ويجوز فيها الأجل ولا يجوز فيها الغرر (قوله فلا يفسد) أي
 الاجارة ولا يفسد البيع أيضاً إذا لم يكن أن يكون العقد الواحد صحيحاً في شيء وفاسداً في شيء آخر
 (قوله يدراهم معلومة) أي واقعة بعضها في مقابلة الثوب وذلك بيع وبعضها في مقابلة
 الخبثاطة وذلك اجارة (قوله على أن يخزرها) أي نعالاً أو غيرها (قوله في الصورة الأولى) أي
 وهي ما إذا كانت الاجارة في نفس المبيع (قوله شروعه) أي في العمل كالحباسة والخز (قوله
 أو ضرب أجل الاجارة) قال شيخنا صوابه الواو إذا لم يكن الأمرين الشرع ولو حكماً كتنأخيره
 ثلاثة أيام وضرب الأجل وفي البدر القرافي فرع قال مالك إذا اشترى ثوباً بقي منه ذراع على
 أن يكمله فلا يجوز ولو شرط أن يأتي بمثل صفته لأنه معين يتأخر قبضه قاله ابن الموار (قوله ومعرفة
 خروجه) أي على أي وجه كان من كونه رديئاً أو جيداً بان كان ذلك الرجل متقناً في صفته فيخرج
 جيداً أولاً فيخرج رديئاً (قوله أو أمكان اعادته) أي أولم يعرف وجهه وخوجهه ليسكن يمكن اعادته
 كالنجاس (قوله فإن اتفق الأمران) أي وجهه ومعرفة خروجه وأمكان اعادته أن لم يجبه (قوله
 كالزيتون) أي كشرا الزيتون على أن يعصره البائع (قوله فلا) أي فلا يجوز بقي شيء وهو ان ظاهره
 أن الزيتون يتمتع ببيعه والاستعجار على عصره مطلقاً وليس كذلك بل يقال إن كان ذلك العامل
 متقناً للصناعة لا يختلف عصره جازواً فلا وحينئذ فالزيتون مثل غيره اهـ عدوى (قوله
 وكلمة) أي كان يستأجر شخصاً على سلخ حيوان بجلبده (قوله وادخلت الكاف الخ) عبارة
 ت ونبه يمنع الاجارة على السلخ بالجلبد على منعها شيء من نجها من باب أولى وذلك لأن اللحم
 مجهول مغيب بالجلبد ولا بد في عوض الاجارة من كونه معلوماً اهـ عبق ولم يقل إن اللحم داخل
 تحت الكاف كما قال ابن غازي وح لأنها لا تشبهه لا للتشبه بل لعطفه على قوله كع جعل فهو عطف
 تشبيه على تشبيه والمجموع بين العطف والكاف للتأكيد (قوله وسواء الخ) مرتبط بقول المصنف
 وكجلبد اسلاخ (قوله لأنه لا يستحقه) أي الجلبد الذي هو الاجارة (قوله وقد يخرج صحيحاً الخ)
 أي ويثبت ذلك الاجارة على السلخ بالجلبد فيها غرر وهو ممنوع في الاجارة كالبيع (قوله أو نخالة الطحان)
 أي أو نخالة أجرة طحان أجبر على طحن حب كان تسة أجرة شخصاً يطحن لك حبا نخالته ومن هذا
 القليل ما يقع في بلاد اليمن من دفع الزرع لمن يدرسه بنور جهه وبهائمته وأخذ منه في مقابلة
 درسه فهي اجارة فاسدة وأما لو قال له ادرسه ولك جلان ثمنان تبنيه او من غير تبنيه جاز ذلك كذا كتب
 ابن عبق (قوله وادواستأجره بكيل معلوم منها) أي من النخالة كطحن لي هذا الحب

ولك صاع من النخالة تسوا قال من نخالته أو من غيرها واطلاق (قوله وجزءه ثوب) كما لو أجرة
على تسع ثوب على أن له نصفها وأشار بذلك لقول مالك في المدونة وإن أجرة على ديبج جلود أو عملها
نعالا أو تسع ثوب على أن له نصفها إذا فرغ ليخز (قوله فأن ثوب ربه) أي وكذلك الجراد وله أجر
مثله وهذا إذا كانت الثوب أو الجملد لم تقف بيد الصانع فان كانت بيد الصانع بعد الدبغ
أو النسيج يبيع أو تلاف أو حواله سوق لزم صاحب الجملد أو الغزل أجرة المثل في دباغ جميع الجملد
وتسبغ كل الغزل للصانع ويغرم الصانع لأصحاب الثوب أو الجملد قيمة النصف الذي جعل له لوقوع
البيع فيه فاسد أو قد فاق قيمته مدبر غاوا ما النصف إلا تصرفه وملك ربه وهذا كله إذا جعل
له النصف بعد العمل وأما لو جعل النصف في الغزل أو في الجملد من وقت العقد فان شرط عليه أن
يدبغها أو ينسجها تنجس فحقه فلا يجوز أن يشاء لا يجبر عليه ومنعه من أخذ ما جعل له لا يعد الدبغ
أو النسيج فان أفتها بالاشروع في الدباغ أو النسيج فعلى الصانع قيمة النصف الذي هو أجرة يوم
القبض لأن البيع فاسد وقد فاق وأما النصف الآخر فلر به وعليه أجرة عمله فيه وأما أن جعل له
النصف من وقت العقد بفعل به ما شاء فلا يجبر عليه في ديبغه أو تسبغه مع نصفه فهو جائز فلا قسم
ثلاثة (قوله ولا يلزمه خلفه) أي والحال أنه لا يلزم ربه خلفه (قوله فيصير نقدا لأجرة
فيها) أي فيصير نقدا لأجرة وهو الجزء في هذه المسألة التي جعل فيها الجزء من الآن وقوله كالنقد
في الأمور الخفية أي للسلمة وعدهم أو قوله وهو ممنوع أي للتردد بين السلفية والخفية إذا كان
المنع دمثا كالدينار وللغرر إذا كان مقوما كما هنا فلا يدري مال الذي يأخذ الأجر إذ يحتمل
أن الرضيع يسلم فيأخذ نصفه ويحتمل أن يملك فيأخذ نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها قبل
موته وظاهر ذلك مما قررناه أن قوله فيصير الخ يسان لوجه المنع فيما بعد المانعة وأما على المنع فيما قبل
المبالغة فلما فيه من بيع معين يتأخر قبضه وعلم أنه إذا مات الرضيع في أثناء المدة فإن ملك الأجير
ربه نصفه من الآن فعلى الأجير قيمة نصفه يوم قبضه يدفعها ربه لأن البيع فيه فاسد وقد فاق
وأما النصف الآخر فلر به فيلزمه أن يدفع للآخر نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها وأما أن ملكه
نصفه بعد الفضا فإنه أجرة مثله فيما رضعه ومصيبته من ربه ولا شيء على الأجير لأنه على ملك ربه
هذا إذا مات قبل الفضا فإن مات بعده سواء جعل له نصفه من الآن أو بعد الفضا فعليه نصف
قيمه يوم الفضا وله أجرة رضاع مثله (قوله كما هنا) أي فان أجرة الرضاع هنا نصف
الرضيع وهو موقوف (قوله وفسد إذا استأجره ماسقط) أي يجزئ منه بأن قال استأجره على
نقض زيتوني فماسقط فذلك نصفه وعناية الفساد المحمّل بالكم لأن من الشجر ما هو قاصح قبل
ما يسقط منه ومنه ما هو بخلافه وقوله ويجزئ مما خرج أي بان قال استأجره على عصر زيتوني
فماسقط فذلك نصفه وعلة الفساد المحمّل بالكم وبصفة الخارج بالعصر وقوله الشارح للجهل
بالكم راجع لمساكين وقوله والصفة راجع لثمانية وقيد بأن العطار منع الإجارة في مسألة النقض
بما إذا كان الغرض يبيده وأما بعضا لجائز لأن العسل لا يتبقى شيئا وإن يتون مرعى واستبعد
أبو الحسن هذا القيد بأن النقض باليد غير معتاد والنقض بالعاص هو مراد من منع (قوله
كاحصد وادرس ولك نصفه) وكذا إذا درسه ولك نصفه ففاسدة أي للجهل بما يخرج لأنه استأجره
بنصف ما يخرج من الحب وهو مغيب لا يدري كم يخرج وكيف يخرج (قوله فسيأتي أنه جائز)
أي لأنه استأجره بنصف أزرع وهو مرعى (قوله وكذا أرض) أي وفسد كراة أرض صالحة للزراعة
إذا أكرت للزراعة أما إذا أكرت بماء كره لبناء أو جرن فيجوز ولو كان شأنه أن تزرع كما هو

ظاهر كلام اهل المذهب خلافا لما اُفتي به بعض شيوخ الشيخ احمد الزرقاني من المنع انظر بن
 (قوله ولم يتنبه) كاللبن والعسل وكذلك الشاة المذبوجة والحبيوان الذي لا يراد الا اللذيق كخصي
 المعز والسمن وطير الماء والشاة اللبون واما شاة لابن فيهما فتجوز الاجارة بها ولو حصل فيها لبن قبل
 فراغ مدة الاجارة كجوازها بالماء ولو ما عزم وتناول الطعام كالفلفل والمسطكى عنده من
 لا يجعلها من قوايع الطعام لان من عدم يجعلها من قوايعه كالمخ فيمنع (قوله مع التفاضل الاولى)
 حذفه لانه قاصر على ما اذا كان الطعام المؤثر به مما تنبت به الارض وقوله والغرر أى لانه يحتمل
 أن يخرج له من الارض قدر ما كرى به او اقل او أكثر وهذا التعليل أيضا قاصر على ما اذا كان
 الطعام المستأجر به مما تنبت به الارض (قوله والمزينة) أى حيث باع المستأجر معلوما وهو الارض
 مجهول وهو ما يخرج منها وهذا ظاهر اذا كانا من جنس واحد (قوله وبما تنبت به) أى مما شأنه
 ان ينبت وان نبت بنفسه وذلك كالتفح وما ما مثله من المحبوب والرسم وكالقطن وما ذكره الشارح
 بعده واما ما لا يستنبته الناس بل شأنه أن ينبت بنفسه فانه يجوز كراؤها به وذلك كالخلفة او الحشيش
 خلافا للباسج فيه ولو كان طعاما للدواب وكسمر حصير ولو استنبت مما شأنه ان ينبت بنفسه مثله
 مثل الحشيش وما ذكره في جواز الكراية بلوا تنبت (قوله كتقاعا وكان) المراد به ما شعرهما
 واما ما به ما يجزئ كفي ح ومقتضى آخر كلامه انه لا يجوز كراؤها بالغزل ولعله لكونه من هين الصنعة
 وان كان لا يعود اه عبق (قوله الا كخشب) ربما ادخلت الكفاف جواز كرائها بشجر ليس به
 غراؤه وهو مؤثر لانه يبقى لربها الا بها وهو غير مؤثر (قوله من كل ما يطول مكثه فيها) هذا يقتضيه
 الذهب والفضة والرماس والنحاس والكبريت والمغرة ونحوها من سائر المعادن لان شأنها
 ان تنبت بنفسها في الارض وبطول مكثها فيها (قوله بل المد بعيد) لا يجوز تأخير المعين اليه أى
 بان كانت على مسافة أربعة أيام فأكثر (قوله فان وقع فاجر مثله) والطعام لربه هذا أحد
 قولين وصوابه ابن يونس وقيل نصفه للحوال ويضمن مثله في الموضع الذي حل منه وله كرامته له
 في النصف الآخر نظير ما مر في دبح الجلود اذا استأجره بشئ منها اذا فرغ واختار هذا القول ابن عرفة
 وأبو الحسن (قوله لعرف) أى او بشرط قبضه أى واما قبضه بالتعلل والحمال انه لا عرف ولا شرط
 فلا يكفي في الصحة (قوله والا فسدت) أى والا يحصل تعجيل فسدت (قوله فلا بد من اشتراط
 التعجيل) أى ان لم يحصل تعجيل بالفعل وقوله والا فسدت أى ولو حصل تعجيل بالفعل (قوله
 ويعتقر التأخير الماخ) أى فيما اذا كان العرف التعجيل (قوله فغاسدة للجهل بقدر الاجرة) اعلم ان
 محل فساد هذه الصورة اذا وقع انعقد على الالتزام ولو لا حد المتعاقدين فان كان الخيار اكل منهما
 جاز وذلك لان الغرر لا يعتبر مع الخيار لانه اذا اختار أمرا فبانه ما نقد الاعل به اذ قد اختار
 من قبل واما دفع دراهم بعد العتدز بادة على الاجرة ليسرع له بالعمل فذلك جائز كافي (قوله
 ولم يقبله باحتطاب ولا غيره) بل ولو قبله دائما الفرق بين ما هنا وبين قوله الا في جاز بنصف
 ما يحتطاب ان ما هنا أریده بقية الأثمان وما يأتى أریده بنفس قيمة المخطب لانها يقتسمان ثمنه
 كما نقله عن أبى الحسن (قوله فما حصل من ثمن) أو اجرة أى فما حصل من ثمن المحمول كالمخطب
 والماء وقوله أو اجرة أى اجرة المحمول كما دعى تركها (قوله وكذا في داري) أو حامي أو سفياني
 تبع الشارح في ذلك عبق قال بن وفيه نظر لانه انما ذكر في المدونة السفينة والدار والحمام في مسألة
 العكس اعنى لتركها كما ح في قال غياض ما لا يذهب به ولا عمل له كارباع فهو فيها اجير والكسب
 لهماو يستوى فيها العمل واجرهما كروى ذلك أبو الحسن واقره اه (قوله وعليه اجرتها) أى

لان العامل كانه أكثرى ذلك كرافسد ابن يونس لو عمل فلم يجد شيئا كان معالبا بالكره لانه متعلق
 بزمته وخالفه ابن حبيب فقال ان عاقبة العمل عائق وعرف ذلك العائش فلا شيء عليه (قوله
 فالصور أربع) أى لان رب الدابة امان بقوله اعلم على دابتي وما علمت به فذلك نفسه وامان بقوله
 خذ دابتي اكرها ولك نصف كراهيها في كل امان يعمل عليها بنفسه أو يكرهها لمن يعمل عليها
 فهذه أربع صور وكذا فاسدة (قوله وان اربعة بالعكس) أى ما حصل فيها من الاجرة فهو ربحها وعليه
 للعامل أجرة مثله في تولية العقد ولو أعطاه له ليكرهها وله نصف الكراهة كما هو ان يسافر عليها
 وسافر معها بسوقها كان له أجرة سوقه وتولية لعقد الكراهة وما بقي من الكراهة ربحها كما قال الاقفهسي
 (قوله وما قدمناه قول ابن القاسم فيها) أى وهو ان المحاصل من الاجرة للعامل وعليه بها اجرتها
 ومقابلها ان المحاصل من الاجرة ربحها وعليه أجرة العامل (قوله على ان يبيع له نصفها) اشار الشارح
 بهذا الى ان الباء بمعنى على على حد قوله تعالى ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار وقد بذلك
 الجواب عن المصنف فان ظاهره ان صورة المسألة انه باعه نصفها ببيع به نصف الثاني أى أنه
 جعل من النصف سهمه على النصف الثاني والمسألة على هذا الفرض لم يكن فيها بيع وانما هو
 اجارة اناجل وجعل ان لم يؤجل وهي على كل حال جائزة فكيف يجعلها المصنف ممنوعة وحاصل
 الجواب ان الباء بمعنى على بدليل تقييده الجواز بقوله ان اجلا ووجه الدلالة ان التقييد بالاجل
 يمنع من كون العقد جملة لان الاجل يفسدها ولو كان اجارة محضة لا كتمت فيها التعيين بالاجل
 فشرطه التأجيل يشير الى انها مسألة اجتماع بيع واجارة لا اجارة فقط ولا جعله فقط (قوله
 وعن غير بلد العقد) أى او عين محل البيع غير بلد العقد والمحال ان يذنه وبين بلد العقد أكثر من
 ثلاثة أيام (قوله لانه يبيع بعين الخ) هذا على المنع (قوله لانه يمكن من قبض نصيبه من
 الآن) أى لقد رتبته على بيع نصيب ربه (قوله ان اجلا) أى وان كان الاجل بعد الايجوز تأخير
 المعين اليه بأن كان زائدا على ثلاثة أيام كفى الذخيرة عن المدونة خلافا لابي الحسن فان باع النصف
 في نصف الاجل كان له نصف الاجرة التي هي بعض نصف السلعة التي في مقابلة السهمرة لان النصف
 بعضه في مقابلة الدينار وهو يبيع وبعضه في مقابلة السهمرة وهو اجارة وان هذى الاجل ولم يبيع
 فله الاجر كما لا يذنه يجوز على السهمرة لا على البيع (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان المراد باليمن
 السهمرة لا بمن العمل فهو وسأول التعبير باليمن وبالمبيع أى لان نصف السلعة عن وقتها العمل والدينار
 ومبيع بالعمل والدينار (قوله فلو كان المبيع مثلها) توضيح ذلك انه اذا اعطاه ارد بين
 احدهما في مقابلة دينار والسهمرة على الاربع الثاني عشرة أيام فقد قبض الاجرة على الاربع
 الثاني وهو نصف الاربع الاول فاذا باع الاربع في خمسة أيام ردت نصف الاربع الذي اخذه
 في مقابلة السهمرة عشرة أيام وان باع الاربع في اليوم العاشر او هذى العاشر ولم يبيع فلا يرد شيئا
 فقد تردت ثلث الاجرة وهي نصف الاربع بين كون بعضه اجارة وبعضه لمقاو بين كون كله مئسرا
 (قوله لانه يرد خمسة ذلك) أى الباقي من الاجل (قوله وهو كذلك) أى فقول المصنف ولم يكن
 الفس مثلها أى فان كان مثليها مع الان يشترط الاجير انه ان باع في اثناء الاجل لم يرد شيئا والا جاز
 (قوله بدل من ضمير جاز فيه) انه لا تعيين البدلية بل المتبادران نفس نصف فاعل جاز أى جاز جعله
 اجرا (قوله بشرط أن يعلم لم يحتط عليها) أى وبشرط أن لا يزيد على الصفة المذكورة
 ولا تأخذ نصفك الا بعد نقله بحجة الموضع كذا فان زاد ذلك منع للعجز عليه كما ذكره ابن عرفة (قوله
 عرف او غيره) أى بان تجري العادة ان الاحتطاب كل يوم تعطين كل نقلة قدرة نظار مثلا او شتر

ذلك (قوله سواء قبل) أي الاحتطاب عليها (قوله كنفه لي) أي قدرها كذا وأعلم أنه إذا
 جاز يوم لي ويوم لك أو نفقه لي قدرها كذا ونفقه لك جاز بالاولى كل نفقة نصفهالي ونصفهالك (قوله
 نفقة الغرر) أي لعدم انضباطه وهذه من جزئات المارة في قوله وأعمل على ذاتي فما حصل فلأك نصفه
 لأن المراد فما حصل من أجره المحمل أو من ثمن المحمول كامر (قوله والشبكة) قال في النوادر ابن
 القاسم يجوز دفع الشبكة لمن يصيدها يومها لنفسه ويومها لصاحبها وفي الشهرين كثير لظهور
 الجهالة أه شبه لكن يعكر عليه شرط المجاوزة وإن يعلم قدر ما يحتطب عليها يعرف أو غيره
 وما صاد بالشبكة لا يعلم قدره يعرف أو غيره فلا يتصور هذا الشرط في شبكة الصيد وإنما يتصور
 في شبكة الحمل وإلى هذا يشير الشارح بقوله فيجوز بنصف ما يحمل عليها أي على السفينة ويحمل
 في الشبكة (قوله إذا كان معيناً) أي إذا كان ما يحمل عليها معيناً كحطب أو تبن أو حشيش
 من بلد معينة لأجل أن يعلم قدر ما يحمل عليها وفيها كل يوم مثلاً لأن كان ما يحمل عليها غير معين
 أو كان من بلد غير معينة كنصف ما يحمل عليها طلقاً في السنة تنبيه لولتف الدابة بعد أخذ العامل
 ما يخصه وقبل أخذ ربهما فلربها أن يأتي له باخرى يعمل عليها والابن القاسم في العتبية ربهما كراؤها
 وهو ابن وأما لولتف بعد أخذ ربهما ما يخصه وقبل أخذ العامل فعلى ربهما أجره عمله وليس للعامل
 أن يكاف ربهما دابة أخرى (قوله أو صاع من زيت) قدر الشارح صاع إشارة إلى أن قول
 المصنف أو من زيت عطف على دقيق لآعلى قوله منه لئلا يلزم تسلط الدقيق على الزيت وليس بمراد
 وجعله البدر عطفاً على منه (قوله أي إذا لم يختلف كل من المحب) والزيتون في الخروج كأن
 سكان المحب دائماً يخرج منه دقيق وذلك الدقيق دائماً جدياً أو متوسط وكذا يقال في الزيت
 (قوله فإن اختلف) أي فإن تحققت الاختلاف الخروج (قوله فإن شك) أي عند عدم
 الاختلاف (قوله حل في الزيتون وضوءه على عدم الخروج) أي لكون الشأن فيه ذلك بخلاف
 المحنطة فإن الشأن فيه ما يخرج الدقيق (قوله وجاز استئجار المالك منه) أي من المستأجر أي
 بمنل الأجرة أو أقل أو أكثر بخمس الأجر الاول ولا يخرج بقوله المالك الناظر فلا يجوز له أن يستأجر
 ما لا كراهه لغيره للاتهام كافي فتساوى عيج (قوله كما يجاره بعشرة) لأجل واستأجرها بمائة
 نقد أي أو بأثنى عشر لا بعد من الأجل الاول (قوله وتعلمه بعلمه للعالم) أي في الصناعة التي يتعلمها
 لا بعلمه في غيرها وفي (ح) عن ابن عرفة بحثه منع الأجرة بعلمه لأنه يختلف في الصيدان باعتبار
 البلاد والحدافة فهوالآن مجبول فكأن المجيز أنه من الغرر ليسير (قوله فطلق) أي سواء
 كان يعلم قبل تمام السنة أو بعدها (قوله من أخذه) مستأنف استئنافاً بيانياً فكان قائلاً
 قال له وأبتداء السنة من ماذا قال من أخذه أي وأبتدأها بحسب من أخذه أي من أخذ المعلم له
 (قوله فإن عينا زماناً) أي لا ابتداء السنة عمل به فإن مات المتعلم نصف السنة وزع قيمة عمله على قيمة
 التعليم من صعوبة وسهولة ويظهر ما ينوب قيمة تعليمه إلى موته من قيمة العمل فإن حصل للعالم من قيمة
 العمل قدر قيمة تعليمه فلا كلام له وإن زاد له شيء بأن كان قيمة تعليمه أكثر من قيمة عمله قبل موته
 رجع به فإذا كان قيمة عمله في السنة يساوي اثني عشر ومات في نصفها أو المحال أن تعلمه في النصف
 الاول يساوي ثمانية لصعوبة تعليمه في الابتداء وعلمه في النصف الاول قبل موته يساوي درهمين
 لكونه لم يتعلم بخلاف عمله في النصف الثاني فإنه يساوي عشرة لمقارنته للتعليم فللعالم جهة العبد
 ثمانية أجرة تعليمه قبل موته لا بعد وعند المعلم درهمان أجرة عمله قبل موته فيتحصان في درهمين
 ويرجع المعلم بستة فيكون المعلم قد استوفى ثمانية هي ثلثا أجرة التعليم (قوله ليس)

لا أحدهما الترك أى فيملك الاجير حصته بالعقد لا بالمحصاد خلافا لعبق وحديثه فهو محصد
 النصف له والنصف الآخر زبه كما صرح به ابن رشد وعياض فما هلك قبل المحصاد ضمناه منهما انظر
 بن (قوله ويعنع قسمه قتا) أى وانما يقسم حبا فان شرط قسمه حبا جازا لانه اشترط ما يوجب
 العقد وتعين قسمه حبا ومنع قسمه قتا مبنى على القول بمنع قسم الزرع القائم وما على جوازه فيمنع شرط
 قسمه حبا لانه تحجير على الاجير كما في ديبج الجلود بخدمة (قوله وجازا حصد زرعى) أى وجازا العقد
 بقوله أحصد زرعى وما حصدت الخ مثله القط زيتون وحديثه نخل وما انقطت واجذدت فلك نصفه
 (قوله وهذا من باب الجمالة) أى ولذا قال ابو الحسن ان الجواز قيد بعدم تعيين الزمن والافلا
 يجوز ان يونس وفي المدونة وان قال احصد اليوم او انقط اليوم وما اجتمع فلك نصفه فلا خير فيه
 (قوله لعدم تعيين ما يحصد) أى لان قوله احصد زرعى وما حصدته فلك نصفه يحتمل ان يحصده
 كله او نصفه او ثلثه او غير ذلك بخلاف احصد زرعى هذا اولك نصفه فانه استأجر عليه جميعه
 وجميعه معين معلوم (قوله وجاز كرا عذابة لكذا) قال ابن عاشر نامل ما وجه جواز هذه المسألة
 مع ان الموجر لا يدري ما باع من المنفعة واستشكله خش في كبره بهذا أيضا واجاب بان
 الغرر هنا يسير يغتفر لان العادة ان من أكرى الى موضع لا يستغنى عنها لذلك الموضع أه قال
 في التوضيح والمجوز ان في هذه مقيد بعدم الانتقاد فان انتقد منع لانه صارتارة بيعا وتارة سلفا وهما لك
 في المدونة والعينية أه بن (قوله أى في المدة او المسافة) أى المدلول عليها بقوله لكذا اذا
 هو غاية حذف مبدؤها لادالة عليه بالغاية المستلزمة للبدء وهو وقت العقد او موضعه فليس فيه
 عود الضمير على غير مذكور (قوله واما ان كان على ان ان زاد فله بحساب ما كرى لم يجز لا
 ان عين الخ) واما ان جعل المايز يريده كذا من الاجازيد او انقص من الاجر الاول فانه يمنع مطلقا
 ولو عين غاية الزيادة لانه من بيعتين في بيعه كذا في سماع اشهب والظاهر المجوز اذا عين غاية ما يزيد
 اذا فرق في المعين بين هذه والتي قال فيها قبلها فان عين غاية ما يزيد جاز وهو قول ابن القاسم كما
 نقله ابن رشد انظر ح أه بن (قوله لما استأجر الاول والغيره) أى ما لم يصرف بعدم ايجارها
 الاول كالا حكر يصير والاعمال به لان العرف كالشرط وصورة ذلك ما اذا استأجر انسان دارا
 موقوفة مدة معينة واذن له الناظر بالبناء فمما يكون له خلوا وجعل عليه احكر اكل سنة فجعله الوقف
 فليس للناظر ان يواجرها لغيره مستأجرها مدة تلى مدة ايجار الاول بحريان العرف بانه لا يستأجرها
 الا الاول والعرف كالشرط فكأنه اشترط عليه ذلك في صلب العقد ومعه اذا دفع الاول من الاجرة
 ما يدفعه غيره والا جاز ايجارها للغير (قوله وثلاثة ايام في الدابة) أى عشرة ايام في الرقيق
 (قوله وجاز النقد فيه) أى الضمير لان العطف باو فيجوز المطابقة وعدمه او انه افراد الضمير باعتبار
 ما ذكرى وجاز النقد فيما ذكر (قوله في الشيء الموجر) أى الذى او جمدة تلى مدة الاجارة الاولى
 (قوله أى ان لم يغلب على الظن تغيير مدة الاجارة) أى الثانية لانها هى التى تستوفى منها المنافع
 لا الاولى كما في عبق انظر بن (قوله في الصورة الاولى) أى اذا ظن بقاؤه وقوله دون الثانية
 أى ما اذا شك في بقائه وعدمه فلا يجوز النقد فيها انفسا واختلف هل يجوز العقد في هذه الحالة
 او لا يجوز واذا كان لا يجوز النقد في حالة الشك فن باب اولي اذا كان الغالب تغييره (قوله
 فعلى احد القولين) أى فجواز العقد على أحد القولين فقتضى كلام ابن عرفة والمواقى عن ابن شاس
 جواز العقد مدة تضى بهرام وابن الحاسب والتوضيح المنع (قوله واذا منع العقد) أى لظن
 التغير والشك فيه على احد القولين منع النقد والحاصل انه يلزم من منع العقد منع النقد ولا يلزم

من جواز العقد لزوم النقد في حالة الشك في التغير يجوز العقد على أحد القولين ولا يجوز النقد اتفاقا
(قوله فان كانت السنين أو الشهور تختلف في القيمة) أي بأن كانت سنة تخالف سنة في الأجرة
أو كان شهر يخالف شهرا أو أيام تخالف أياما في الأجرة (قوله وحصل مانع) أي من سكنى بعض
المدة المستأجرة (قوله رجوع القيمة للتسمية) أي عند السكوت أو عند اشتراط الرجوع لها
والمحاصل ان المستأجر إذا لم يسم لكل سنة ما يخصها ولا لكل شهر ما يخصه وسكن بعض المدة
وحصل مانع منعه من سكنى باقيها فان كانت السنين أو الأشهر لا تختلف في القيمة فانها يرجع ان
للتسمية فان سكن نصف المدة لم يسم نصف المسمى وان سكن ثلثها لم يسم ثلثه وان سكنت السنين
أو الأشهر تختلف بالقيمة فانها يرجع ان السنين تختلف بالقيمة عند السكوت واشتراط الرجوع اليها فان
اشتراط عند العقد الرجوع للتسمية والمحال ان السنين تختلف بالقيمة فبعد العقد اذا استأجر بيتا
على الخراج سنة بمائة وسكن فيه ثلاثة أشهر أيام التيل وحصل مانع من سكنه فانه يقوم كراء البيت
في ثلاثة أشهر فان كان سبعمائة من المسالك عن المستأجر ثلاثين وان كان أجرة البيت في الأشهر
الثلاثة تساوي مائة فلا يحيط عن المستأجر شيء (قوله مدة تنازعه) كراء ويتخذ مسجدا (قوله
لتقيده الوقف بملك المدة) أي بخلاف من غصب أرضا أو بنى فيها مسجدا وكانت تحت يده أرض
بوجه شبهة وبنى فيها مسجدا أو استخفت الأرض فيها فانه يجعل النقص في حدس مما نزل للمسجد في
المنفعة العامة سواء كان مسجدا آخر أو قنطرة أو رباطا أو سبيلا لأن الباني في هاتين صورتين داخل
على التأييد وما ذكره المصنف من ان النقص للباني اذا انقضت المدة محله اذا لم يردب الأرض دفع قيمة
النقص وابقاؤه مسجدا أو ثما فان أراد ذلك فانه يجب له وليس للباني امتناع حينئذ كما قيده ابن
يونس ومتتضاه أنه لو أراد بقاءه مسجدا الأعلى التأييد فلا ينافي الامتناع (قوله وترجع الأرض
للمالك) أي ولا يعتبر رضي بانيه اذا أراد بقاءه مسجدا على الدوام حيث امتنع مالك الأرض
من بقاءه وطلب هدمه من أرضه (قوله وتعوها من النجاسات) أي كنجاسة مرحاض
وعبر بطرح دون حمل أشموله لمجملها لا انتفاع بها على الوجه المحرم والوجه المجازع ان جماعها في الأول
ممنوع والأجارة عليه ممنوعة وذلك كجملها لبيعها أولا كل آدمي غير مضطر واما جماعها لا انتفاع
بها على الوجه المجازع كجملها لا كل كلاب أو تريل أرض أولا كل مضطر سواء كان هو أو الحامل
أو غيره وكحل جلد الميتة مذبوخ لاجل استعماله في اليابسات والماء فهو جائز والأجارة عليه جائزة
(قوله واستأجر على القصاص) واما الأجارة على القتل ظلمة فلا يجوز فان نزل اقتصر من الاجير
ولا أجر له ولا يقتصر من الموجر لان المباشرة مقدم على التسبب (قوله اذا ثبت موجب ظاهره)
أنه لا بد من ثبوت الموجب كان الطالب للتأديب الأب والسيد كان الولد صغيرا أو كبيرا وليس
كذلك بل يصدق الأب في ابنة الصغير والسيد والزوجة في دعوى ما يوجب الأدب كإفح واما
الولد الكبير فلا يوجب الأب إلا شهادة بينة عادلة على فعل موجب للأدب والأدب الأب والماتولى
للأدب كذا قرأ ابن علق (قوله بالنقد ولو بشرط) أي وأولى بالمؤجل فالشارح اقتصر على المتوهم منعه
(قوله واما الدابة فإدراجها) أي التي يجوز فيها النقد كإفح التوضيح فلا ينافي جواز إجارتها
لا كثر من السنة حيث كان من غير تعجيل نقد انظر بين والفرق بين الدابة وبين العبد ان العبد
اذا حصل له مشقة يجبر من حال نفسه بخلاف الدابة فلا ينافي فيها ذلك فيؤدى إجارتها المدة الطويلة
لا تلافها (قوله) فالشهر وضوايه فالشهر بالأفراد كإفح التوضيح كذا في بن (قوله) فيجوز
العقد بالنقد أي فيجوز العقد على المدة المذكورة وأولى أقل منها بالنقد ويمنع به (قوله وسباني)

في الوقف الخ يعني ان ما ذكره هنا في الدار والارض اذا كان كل منه - ما ملكوا وما اذا كان وقفا
فسيد من عليه في باب الوقف بقوله وأرى ناظره الخ (ف قوله ويوم) هو بالجر عطف على المالك
أى وجاز استئجار المالك واستئجار يوم والاضافة تأتي لادنى ملائمة (ف قوله من حرفة او غيرها)
أى سواء كان ذلك العمل حرفة كالحياطة والبناء وكان غير حرفة كالحصاد والدراس (ف قوله وهل
تفسدان جمعهما ونسوبا) أى وهو أحد مشهورين عند ابن عبد السلام وقوله او مطلقا أى عند
ابن رشد لكن ان تساوبا فالتنع عند اتفقا وان زاد الزمن فالتمنع على أحد مشهورين (ف قوله
وتساوبا) أى والمحتمل ان الزمن مساو للمل - أى يسعهم وحاصل ما في المسألة أنه ان جمع بين الزمن
والعمل فإن كان الزمن مساو بالعمل فكفى ابن رشد لا تعاقى على المنع وذكر ابن عبد السلام أنه أحد
مشهورين والا تترعد من الفساد وان كان الزمن اوسع من العمل جاز اتفقا عند ابن عبد السلام
ومنع عند ابن رشد على الشهور اذا علمت هذا قول المصنف وهل تفسدان جمعهما والمحتمل أنهم
تساوبا أى واما اذا المتساو يابل زاد الزمان على العمل فلا تفسد اشارة لطريقة ابن عبد السلام على
أحد القولين فيها ووافق تشهير القول بالفساد حكاية ابن رشد الاتفاق عليه اقتصصر عليه
المصنف وترك القول الثانى بالبعة لقوة الاول وقوله او تفسد مطلقا أى تساوبا وزاد الزمن لكن
في الاول اتفقا وفي الثانى على المشهور اشارة لطريقة ابن رشد (ف قوله زادت على المسمى
او قلت) أى سواء عمله في يوم أو أكثر واما على القول بالبعة فله المسمى ان عمله فيما عينه فان عمله
في أكثر قبل ما أجرته على عمله في الزمن الذى سماه له فاذا قيل خمسة مثلا فيقال وما أجرته على العمل
في الزمن الذى عمله فيه وذا قيل أربعة حط عنه من المسمى خمسة لانه لم يرض بدفع الاجرة التى سماها
له الا على عمله فيما عينه (ف قوله وجاز بيع دار) اعترض بان هذه المسألة ليست من باب
الاجارة فحقها ان تذكر في البيوع وأجيب بانه اذا باع الدار مثلا بئنه على ان تقبض بعد عام فقد
باعها بالئنه والاتفاعة تلك الدار تلك المدة فكان المبيع بمائة وعشرة مثلا دفع المشتري بدل
العشرة بالاتفاعة وبيع الاتفاعة اجارة فلهذه المسألة ارتباط بالاجارة (ف قوله لتقبض بعد عام)
أى ولا يجوز استثناء ما كثر من ذلك قاله ابن القاسم وذلك لما غشى من تغييرها وقال ابن حبيب
يجوز استثناء البائع لمنفعة استين وقيل يجوز سنة ونصف قال في التوضيح والمخلاف خلاف في حال لافى
فقه فان كانت المدة لا تتغير فيها غابا جاز ولا فلا اه بن (ف قوله لعشر) اللام بمعنى الى على
مقتضى حل الشارح ويصح جعله لئنه أى أى لتقبض بعد عشر (ف قوله والمراد به الرقيق)
أى واما الدابة فيجوز استثناء منعتها اذا بيعت ثلاثة ايام ومنع استثناء الجمعة وكره المتوسط كما تقدم
للشارح ولا فرق بين دابة الر كوب والعمل وقال بعضهم ان جواز استثناء الثلاثة الايام ومنع الجمعة في
دابة الر كوب واما دابة العمل فكذلك رقيق يجوز استثناء منعتها كل عشرة ايام اه عدوى (ف قوله وشهر
القول الخ) اعلم ان الضمان في مدة الاستثناء المجاز من المشتري لان الضمان في البيع الصحيح بالعقد
وفي الاستثناء المتنوع من البائع لانه يبيع فاسد لم يقبض وانما يتقل ضمان الفاسد بالتقبض واذا
انهدمت الدار في أثناء السنة فلا رجوع للبائع على المشتري بما اشترط من السكنى عند ابن القاسم
الان يبيع المشتري في أثناء السنة فيسكن البائع الى تمامها ومثل هذه الدابة تباع ويشترط
البائع ركوها اليوم واليومين فاذا تلفت الدابة فخصيبتها من المشتري ولا يرجع البائع على المشتري
بما ينوب الر كوب (ف قوله وجاز استئجار على استرضاع رضيع) أى للضرورة وان كان اللبن
غير نافلا يبدل هذا من حيث المحكم في قوله الا تى بلا استيفاء عين فسدوا وان تناوله من حيث اللفظ

وسواء استوجرت الضرر بنقد او طعام ولو شرطت عليهم طعامها ولا يكون هذا من باب بيع طعام بضائع
 لاجل الضرورة ولان الشيء انما ورد في الاطعمة التي تحت طاعة الناس ان يقتاتوها - (قوله ارضعوا)
 أي فلو كان الرضيع محرم الاكل كجش جازر الذي له حجارة لترضعه للضرورة (قوله كتمل
 خرق) ادخلت الكف جميعه أي غسله بالحميم وهو الماء المحار ودق رجمانه ونحو ذلك كدهنه
 وتكحيله (قوله الا لعرف) أي اذا جرى العرف بانه على المصلحة وقوله لشم على المسائلين
 أي ماذا كان عرف ما ذالم يكن عرفه (قوله دون غيره) أي من ايها أو أخيرا ولو كانت
 شريفة ولو كتمه ما مودة باسترضاعها وقبل ثما فسخه حيث نذر (قوله فسخه) أي فسخ عقد الاجارة
 على الاسترضاع أي ولدا معاذة فاللام للتخيير (قوله ان لم ياذن له سابقه) أي ما يعلقه من الضرر
 بتساقطها عنه (قوله فان طلقها قبل علمه الخ) أي واما لو آجرت نفسه بغير اذنه ولم يعلم بذلك
 وهي في عتمة الا بعد مدة فاجرة ما مضى تكون لها ولا شيء لزوج منه وله فسخ الاجارة في المستقبل
 (قوله كاهل الضلع اذا جلت) أي كما يخبر أهل الطفل في فسخ الاجارة وامضائها اذا جلت
 لا يقال كيف يتأتى ما مع ان الزوج يمنع من وطئها اذا آجرت نفسها للرضاع باذنه لانا نقول
 يفرض هذا فيما اذا تعدى ووطئها او يجعل على ما ذاء وطئها قبل الاجارة ولم يعلم أهل الابعدها
 (قوله ولو اما وحاشية) أي ولاجل ذلك غير المصنف بالاهل دون الولي (قوله لانه مظنة الضرر)
 أي لان جملها مظنة الضرر بالولد بل يمتد الخوف عليه منه واما ما يأتي من قوله وحمل خاطر عطا على
 ما يفسخ به الاجارة فهو فيما اذا تحقق الضرر وحصل الضرر بالفعل بحيث خشي عليه الموت
 او جعل ما يأتي على ما يشمل التخيير (قوله لانه نية الفسخ) أي وليس لب الطفل اذا ملكت
 الفسخ الزمانها برضاها يوما بعد يوم ثم كانت زمن الاولى التي ماتت لاكثره ارضاع من الطفل حال
 عدم رضاعه كل يوم وعلى المدة اذا طبقت البقاؤه - عدم الفسخ ان يأتي باخرى ترضع معها كما
 في المدة - حيث ماتت - من المدة سابقا - ثانية (قوله ولم تعلم) أي أو ماتت الاولى ولم تعلم
 الثانية بالاولى - من المدة (قوله لم تعلم الفسخ في مرتبة أبيه) قال في المدونة فان هلك الاب فسخة
 باقية المدة في مال الولد قدم الاب الاجر ولم يقدمه وترجع حصة باقية المدة ان قدمه الاب ميراثا وليس
 ذلك عطية وجبت وفي خش عن ابن جهمد السلام ان اكرت الظئر الاجرة ومات الاب لم تجب
 عليها الاجرة لانه قد دفعها لها وهو مقابل المذهب المدونة (قوله ولم يترك مالا) مفهومه
 انه ان ترك مالا لم يكن لها الفسخ ولكن تكون آجرتها في نسيب الولد من ارثه كأن مفهوم
 قوله ولم ترضع أنها اذا قبضت لا يفسخ ولو كان الاب عديما ويتبع الورثة الولد بما زاد على يوم
 موت الاب من الاجرة التي عملها لان ذلك الزائد يكون ميراثا بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال
 الرضيع لان الظئر ليس اعضاء الاب اجرة رضاء هبة منه له وانما رضاءه عليه فرض انقطع
 بموت الاب ولو كان هبة للرضيع رجع ميراثا بين الاب والام اذا مات الولد مع أنه يختص به الاب
 فيرجع ببقية ماله على الظئر كما في المدونة ومحل رجوع الورثة على الولد بما زاد على يوم الموت ما لا يجعل
 الاب الاجرة خوفا من موته الآن والا كانت حيث ذهابه ليس للورثة فيها شيء كما نقله عجم عن ح
 (قوله الا ان يرضى بطعام وسط فلا كلام لمؤجره) أي وليس لمؤجره جبره على الطعام الوسط لان
 ذلك يضعفه كما قرره شيخنا (قوله ويؤجره منه) أي من الفرق المذكور (قوله فله رده) أي
 واما فتوى الناصر للقباني بعدم رده لانهم لم يعدوا اكثره الا كل من عيوب المبيع لم تنقذ منه فهي
 ضعيفة كما ذكره ابن عتيق وغيره لان اكثره الا كل الزائدة على العادة من جملة ما العادة السالفة عنه

وقد قال المصنف سابقا ورد بها العادة السلامة منه والاطباء يجعلون ذلك داء احتراق في المعدة
فهو من الامراض (قوله ومنع زوج الخ) فلو تزوجها فوجدتها مرضعا قال ابن عرفة الاظهر
أنه عيب يجب له التحريم ويصح فيه البدر القرافي بان ذلك لم يذكر في عيوب الفرج قال بعض الافاضل
والظاهر ما قاله ابن عرفة لانه وان لم يكن من عيوب الفرج لكن الزوج يتضرر بعدم الوطء اللهم
الا ان يبقى من مدة الرضاع يسير فلا خيار للزوج حينئذ نظير من اشترى دارا فوجدها بمكثرة فيخبر
بما لم يكن الباقي من مدة الكراء يسيرا (قوله ولو لم يضر) أي هذا اذا كان ووطؤه يضر بالولد بل ولو لم
يضر به ورد بلوعه الى اصبع القائل انه لا يمنع من ووطئها الا اذا ضرب بالود وسواء شرط على الزوج ذلك
أم لا لا خلاف الا يصح القائل انه لا يمنع عند عدم الضرر الا اذا شرط عليه (قوله ومثل الزوج
السيد) أي على ما استظهره شيخنا في حاشية خش فلو تعدى الزوج أو السيد ووطئها ولم يضر بمثل فقيل
لاهل العفل سمع الاشارة وقيل ليس لهم فسخها (قوله اذا استؤجر برضاها) أي والا كان له فسخ
الاجارة والسفر بها فاذا اراد اهل الضلع السفر به فلا يكون من أخذ الولد الا اذا فعلوا للضرر جميع
اجرتها (قوله كان ترضع غيره) أي كما تمنع ان ترضع مع الطفل غيره وقوله وان كان فيها كفاية أي
رضاعها (قوله لان يكون لها ولد الخ) انظر لو كان لها ولد حال العقد ثم مات بعد ذلك هل لها
أن ترضع غيره مع من استؤجرت على ارضاعه أم لا (قوله ولا يستمتع حضانه) هذا يعني عنه قوله
سابقا والعرف في كسب خرقه فان الحضانه داخله تحت الكف لانها لم تدخله تحت جميع الامور
المتعلقة بالرضاع ولعلها اعادها ليرتب عليه قوله كعكس ما تقدم بغيره الا دهان والكميل
لان الحمل اه تقرب عدوى (قوله ولا يشهد عليه) أي على ما يبايعه العامل من وزنه أو عدده (قوله
ليتمتع) أي الثمن من ذمة الى أهله أي من ذمة المشتري لما تته (قوله والا لادى الخ) فلو اشترى
المشتري الثمن ولم يضره فارتفع له والخسارة عليه ويرجع البائع عليه بمقدار قيمة تجارة الثمن
سنة مع الثمن لان الاتجار سنة من جملة الثمن كالم (قوله ولا يدان بضم تعيين النوع) أي لان
التجارة يكون فيها حصة ومثبتة باعتبار الانواع المتجر فيها (قوله برصد الاسواق) أي فلا يصح
الا اذا غلبت السعة (قوله ان أحل بجهول) أي بالنظر لانتهاء الامر اذا لا يدري هل يكسب عنده سنة
أو أكثر ما بالانظر لا بداء الامر فلاجل معين وقد قال الشارح لانه يؤدي للغرر والجهل اذ قد لا يحصل
العلم في السنة كان أوضاع (قوله وان لا يتجره في الزمخ) أي وان لم يشترط التجرة في الزمخ كان
كل انصرح بدفعه للمانع والتجر باصل الثمن أو انجر باصل الثمن مع الزمخ بدون شرط فالمعترض هو
الشرط (قوله علم الثمن) فيه ان هذا شرط في كل مبيع ولا بد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به
(قوله بالقوة) أي لان البيع يقتضي تمامه معلوما والعمل من جملة الثمن اذا الثمن مجموع المائدة والعمل وشرط
علم الثمن يستلزم علم جريده وهو العمل وهو يستلزم تعيين الاجل للعمل وتعيين العمل يستلزم وجود
النوع المتجر فيه في جميع الاجل وهو لا يستلزم تعيينه فلهذا شرط أربعة مأخوذة من جوهر افظ
المصنف والشرط الخامس والسادس وهما احضار الثمن وكون العامل مديرا مأخوذة من المعنى
أي من اعتبار المعنى أي العادة التي ذكرها الشارح والشرط السابع وهو عدم الاتجار بالزبح
مأخوذة من قول المصنف بهما (قوله ان شرط الخلف) أي ان اشترط المشتري على البائع خلاف
ما يتصرف من الثمن وقوله ليم العمل أي على ما هو عليه وظاهره انه ان جرى به عرف لا يكفي عن
شرطه واذا شرط الخلف وحصل تلف البعض فان شاء البائع رزده تمام المائدة ليتجر فيها وان شاء
لم يزرده ورضى بالتجارة بما بقي فشرط الخلف وان كان لجهة العقد لا بداء لا يلزم العمل به انتهاء

(قوله ادى الى الغرر) أى لانه اذا لم يحصل اشتراط الخلف يحتمل ان يتلف من العامل بعض الثمن فاذا حل الاجل ورد العامل للبائع ما بقى من الثمن يقول له البائع أنت لم تجبر بكل الثمن بل ادعيت الخمسة فقط وأتيت لي ببعض الثمن (قوله اى يجوز الاستئجار على رعاية غنم) أى وجيبية (قوله ان شرط الخلف) أى ان شرط الراعى على ربهما خلف ما يتلف منها أو جرى العرف بالخلف ويلزم ربهما الخلف اما مات حينئذ فان امتنع منه لزمه جميع الاجرة للراعى (قوله فلا تصح) أى الابارة بمعنى انها تتع فاسدة ويلزم رب الغنم ان يدفع للراعى أجرة مثله اذا عمل وهذا مذهب المدونة وقال سحنون تجوز زوان لم يشترط الخلف والحلم بوجبه بمعنى انه اذا مات منها شئ لزم ربهما خلفه فان امتنع دفع للراعى جميع الاجرة وقال ابن الماسحون واصبغ وابن حبيب وبه أقول ابن يونس وهو عندى أصوب (قوله والا تكن معينة) أى كما اذا وقع العقد على رعاية مائة شاة غير معينة حين العقد وحاصله ان الاغنام اذا كانت غير معينة فلا يتوقف صحة العقد على اشتراط الخلف لكن ان مات أو ضاع شئ منها قضى على ربهما بالخلف الى تمام عمل الراعى فان امتنع من الخلف لزمه الاجرة بتسامها فعمل ان غير معينة مثل معينة عند سحنون ومخالفة لما على طريقة المدونة (قوله اذا تعذر كونه موت أو مرض لم تنسخ الاجارة) أى لان الراكب ما يتوقف به المنفعة والاجارة لا تنسخ بتلفه ولا فرق بين كون ذلك الراكب معيناً أو غير معين وهذا بخلاف موت الدابة فيفرق بين معينة وغيرها تنسخ الاجارة بتلفها فى الاول دون الثانى لما سألنى ان ما ستوفى منه المنفعة ان كان معينة فنسخ الاجارة بتلفه لان كان غير معين (قوله حافى نهـرك) قال المسنوى الظاهر انه لا مفهوم لهذه الاضافة بل وكذلك اذا كان النهر غيرك ولا كنهه جارباً رضك فلك ان تتركى حافى النهر لا نهـرك مالك هذا ولا يشترط هنا وصف البناء من حيث ما يبنى به من حجر أو آجر مثلاً ما يثقل أو يخفف أو ما وصف البناء من حيث عرضه فلا بد منه اذ قد يعرض الجدار فيضيق مجرى الماء بخلاف بناء فوق بناء فلا بد من وصف البناء من حيث ما يبنى به من حجر أو آجر (قوله فى دار) أى أو أرض فلا مفهوم للدار (قوله لم حاجة) أى لاجل ان يتوصل لم حاجة والى يتوصل بها لمنفعة لم يجوز لانه من باب أكل اموال الناس بالباطل لان رب الدار أو الأرض أكل منه الاجرة باطلا لعدم انتفاعه بالطريق وانما لم يجعل من الصدقة لانه ما وقع فى العقد المذكور لم يكن منها فان استحق الخصل المتوصل بالطريق له بحيث صار لا نفع بالطريق انسخت الاجارة (قوله اى محل جريان ما يسيل) أى جاز استئجار محل جريان الماء المصبوب فى الا كنفه كما يقع عندنا بمصر من استئجار بجرة يسيل فيها ماء يصب من المراحض توصل الى الخليج (قوله أو ما يجتمع عطف على محل جريان) أى أو الخلل الذى يجتمع فيه ذلك الجارى كان يستأجر أرضاً لاجل وضع فضلات السكينف فيها (قوله لا ميراب) طاهره انه عطف على مراحض أى لا يجوز استئجار مسيل مصب ميراب مع انه جائز اذ هو قوله لا الميراب وأشار السارح للجواب وهو انه عطف على مسيل وفى الكلام حذف مضاف أى لا يجوز كراء ماء ميراب أى نازل منه لمن يسقى به زرع مثلاً ولا معنى لكراء ذلك الاشرأوه وظاهره عدم المجاوز سواء مال الزمن الذى شترى الماء النازل فيه كاشترى منك الماء النازل من ميراب مدة عشر سنين بكذا أو كان الزمن قصيراً وهو كذلك على المعتمد لانه وان كان الامد الطويل لا يصلحون مطراً لانه يجعل القلة والكثرة والطريقة المفصلة بين طول الامد فيجوز وقولته فيمنع ضمنية وقد علمت ان هذا الفرع من باب البيع لا الاجارة لكن ذكره ليرتب عليه ما بعده من الاستثناء (قوله لا الميراب) استثناء منقطع لان هذا استئجار واستثنى منه بيع

(قوله بطعام أو غيره) نص على جواز كراهيها بالطعام لأنها كانت متعلقة بالأرض ويعمل فيها الطعام فتدبره وهم أن كراهيها بالطعام من قبيل كراهي الأرض بالطعام ويفهم من هذا أنه لو سذف قوله أو غيره ماضيه لاستفادته مما قبله بالاولى تنبيهه من استأجر حرجي ماء شهر إلى أنه ان انقطع الماء قبل الشهر لزمه جميع الاجرة لم يعزروه منهم من استأجر أرض زراعية مقيلا ومراحا أو شارفا غارفا أو ربا وشرا فاختل على لزوم الاجرة إذا شرفت فانه لا يجوز وتسكون فاسدة (قوله على تعليم قرآن مشاهرة) أي أو وجبة وقوله أو على الحداق عطف على مقدار أي نظرا في المصحف أو على الحداق (قوله لا يجوز الجمع بينهما) أي بين المشاهدة والحداق كاستأجر على تحفيظه ربع القرآن أو فوقه أو التفتاني في شهر بكذا وضاهاه وان المشهور عدم جواز الجمع بينهما مطلقا تساوى الحداق وان من أنزله المؤمن والعكس والذي في بن أنه اذا جمع بين الحداق وانزله فانه يجري فيه ما سبق في الجمع بين الزم وانعمل من طريقه ابن رشد وابن عبد السلام (قوله ففقهه استخدام) أي لئلا يذكر الحداق أولا على المحفظ وأعاد العبر اليه نايبا في قوله أعيد هذا للحداقة على الاصراف (قوله أي يقضى بها وان لم تشتط) أي اذا جرى العرف بها وانما يصل اليه بقضى بها اذا اشتطت أو جرى بها عرف والا فلا وهذا قول سحنون وهو المشهور وقال أبو إبراھيم الأعرج انه يقضى بها بالشرط ولا يقضى بها عند عدمه ولو جرى بها عرف وعلم انها تكون للمعلم الاول ان اقرأ المتعلم آخر قبل محله لا يدرك كالدس لان ترك المتعلم القراءة أو إقراره الثاني قبل محله لا يكره ذلك الثاني (قوله وهي تختلف باختلاف الزمان) أي وفي بعض الازمنة والبلاد تؤخذ على سبع ولا تؤخذ على لم يكن وفي بعضها بالعكس (قوله فقرأوا غنى) أي وجوده حفظ وقيلته حذقة الحافظ أكثر من حذقة من لم يحفظ وحذقه لموسرا أكثر من حذقة غيره (قوله كان مما يعرف بعينه أولا أي بخلافه لان العطار في الثاني حيث قال فيه بالمتع (قوله أي ما يستعان به كحكمة الخ) أي وليس المراد بالساعون في الآية هذا المعنى والالكانت اشارة ما ذكر من الحفة وماعها واجبة فلا يجوز اجازتها لأنها تنقض عدم الاعارة بل بالمراد في الآية ان يقرأ كدليل قرنه بقوله يراؤن فالعنى الذين يراؤن في السلاة ويعمرون ان كاة (قوله وحازا للمقدرة الفاعل) عقد دون اجارة لانه يؤدي لتقسيم الشيء الى نفسه وغيره وشرع (قوله اجارة) أي ويكون اجارة ان صرح بها او قامت قرينة عليها كقول المستأجر لا خير وان انهدمت قبل تمام فلك بحساب ما علمت (قوله وجعالة) أي ان صرح بها او قامت قرينة عليها كقوله له لعل ان انهدمت قبل تمام العمل فلا تستحق شيئا وانما تستحق تمام العمل (قوله وان انهدمت الخ) أي وعين له انها ان انهدمت الخ فهذا قرينة دلالة على ان القصد بالاجارة (قوله والفرق بينهما الخ) ظاهره انه لم يفرق بينهما فيما سبق مع انه قد فرق بينهما بالبيعة ويكون له بحساب عمل في الاجارة لان في الجملة فكلان الاول ان يقول ويفرق بينهما بأن الساعان الجملة الخ (قوله حين البرك) انما قد تبدل ذلك دفع ما يقال قد صرحوا بجواز الجملة على حمل خشية محفل ويجوز ترك العمل في انشاء الطريقة مع انه اذا تركها في انشاء الطريق وجملة بها فلا شك انه حصل له نفع فكلان ينبغي ان لا يجوز اجارة وحاصل الجواب انه حين الترك لم يحصل له حيا على نفع بل كان ذلك ضرا عليه لان تركها انشاء الطريق تعريض لضياعها (قوله ولذا الودع العقد على الحفر فيما يملك كان اجارة) أي سواء صرح بالاجارة أو ذكر ما يدل عليها أو يذ كر ما يدل على شيء أصلا فان ذكر ما يدل على الجملة كان جملة فاسدة لا تتباعد لتباعد العمل باطلا بلا عوض وامان وقع

العدة على المحقر فيما لا يملك فان صرح بالاجارة أو بما يدل عليها كقوله وان انهدمت قبل تمام
 العمل فلك بحساب ما عملت كان اجارة وان صرح بالجمعة أو بما يدل عليها كقوله ولك بتمام العمل
 كذا كان جمالة وان لم يصرح بواحدة منهما ولم يأت بما يدل عليها فانظر هل يحمل على الاجارة
 أو الجمعة أو يكون فاسداً **(قوله حلى)** بفتح الحاء وسكون اللام مفردا وبضم الحاء وكسر اللام
 جمعا **(قوله أى اجارته)** أى سواء كان ذلك المحلى ذهاباً أو فضية أو جرباً ذهباً أو فضة فيه ما
 أو جرباً غيرهما كعروض وطعام **(قوله إذا كان غير محرم الاستعمال والامنع)** ما ذكره من
 المنع مبنى على ما قاله ابن يونس من أن العلة في كراهة اجارة المحلى ان السلف الصالح كانوا يرون
 ان عاريتة زكاته والذي أسقط الله زكاته وجعل زكاته عاريتة غير محرم الاستعمال وأما المحرم
 فزكاته واجبة لاعلى ما علل به ابن العطار الكراهة بان اجارته تؤدي الى نقصه باستعمال المستأجر
 وقد أخذ ربه في مقابلة نقدية فكانه نقد في مقابلة نقد وانما لم يحرم لانه ليس بحقة فاقان هذا
 يقتضى كراهة اجارته مطلقا كان محرم الاستعمال أم لا ويقتضى عدم كراهة اجارته بغير النقد
(قوله كاعتبار مستأجره) أى كما يكره لمن استأجره انه يواجرها مثله فالمدعى مضاف للفاعل
 وعمل الكراهة ان لم يواجرها بحضرة ربه أو بدوله اذا كان مسافرا لا إقامة وعدم ازكوب للحل
 الذى أسكرها الله والا فلا كراهة ولو كان غير مضر لا إقامة **(قوله ولا ضمان عليه)**
 ان ضاعت الخ أى سواء قامت على الضياع بينة أم لا **(قوله فيجوز كراؤها محمل مثله الخ)** وقيد
 اللخمى جواز كراؤها اذا كانت مكررة للعمل بما اذا صحها ربه فى المسقروا ما لو كان المكسرى هو
 الذى سافر به سافره أى بمنزلة التى للركوب وهكذا ذكر ابن يونس عن ابن حبيب وقوله اه بن
(قوله أى يكره لمن استأجره) ثوباً لله الخ قال حنبل الظاهر انه يجزى فى الثوب نحو ما تقدم
 فاذا استأجره ليعمل فيه شيئاً فلا يكره ان يواجره فى حل مثله **(قوله ان يكره مثله الخ)** مثل الثياب
 المكتبة على الظاهر لاختلاف استعمال الناس فيها **(قوله يضعه الاول)** أى ففرق بين
 الثوب والدابة ونحوه فى التوضيح نفسه وظاهره انه لا يضع فى الثوب اذا أكرامه من مثله كالداية
 والذي فى المدونة أنه يضعه اذا هلك بيد الغير لاختلاف حال الناس فى اللبس ولا يضعه ان هلك
 بيده اه بن **(قوله وان علم عدم رضاه لم يجز)** أى مع صحة العقد على الظاهر ويحتمل
 أن يقال بفساده لان ذلك بمنزلة شراؤه ان لا يكرى مثله رهوه فسد لا يقد لانه مناقض لمقتضاه الا ان
 يستقطه **(قوله وكره تعليم فقه وفرائض)** كذا فى المدونة وقال ابن يونس الصواب جواز الاجارة على
 تعليم ذلك **(قوله تخافة أن يقل طلب العلم الشرعى)** أى والمطلوب كثرة طلبه ولان الاجارة على
 تعليمه خلاف ما عليه السلف الصالح بخلاف القرآن فانه يجوز الاجارة على تعليمه كما مر رغبة الناس
 فى تعلمه ولو بالاجارة ولاخذ السلف الاجرة على تعليمه لقوله عليه الصلاة والسلام ان أحق ما أخذتم عليه
 أجر كتاب الله تعالى **(قوله بالرسوم)** أى بالغبار والشباب وقوله فلا يكره أى لان ذلك صحة **(قوله)**
 كبيع كتبه أى وكذا اجارته الخمى اختلف فى الاجارة على كتب العلم وفى بيع كتبه ولا
 أرى أن يختلف اليوم فى جواز ذلك لان حفظ الناس وافهامهم الا أن نفقت فلو بقي العالم بلا كتب
 لذهمت رشوم العلم منه **(قوله وقراءة الخ)** أى تطريب لان المقصود من القراءة التدبر والتفهيم
 والتطريب ينأى عن ذلك وقوله أى تطريب المراد به تقطيع الصوت بالانغماس **(قوله كقراءته)**
 بالشاذ اختلف فيه فقيل ما زاد على السبعة وهو مختار ابن الحاسب وقيل ما زاد على العشرة وهو
 الراجح **(قوله كراهه الاجارة على القراءة)** أى بالخمى ويمكن أن يقرر المتن بذلك بان يقال

ان المراد وكره اجارة على قرابة بلحن (قوله بناء على كراهتها) أى كراهة الدف والمعاذف أى كراهة استعمالها وسماها في العرس فاذا كان استعمالها وسماها مكرها كانت الاجارة عليها في العرس مكرهه واما استعمالها في العقيقة او الحتان ونحوهما فحرام فيكون كراؤها مباحا حراما (قوله ولا يلزم من جوازها جواز كراهتها) بل كراؤها فيه مكروه وان جازت فيه سدا للزينة اذ لو جاز كراؤها في العرس لتوصل به لكراهتها في غيره (قوله جائز ان العرس) أى خلاف ما قلنا قال بكراهتهما فيه وهو قول مالك في المدونة ايضا وعلى الاول وهو الجواز اختصرها اكثر المختصرين وقوله مع كراهة الكراء أى مع كراهة كراهتها فيه (قوله وان المعازف حرام) أى في العرس خلافا لما قلنا بكراهتها فيه وان قال بجوازها فيه (قوله كما يجمع) أى الدف والكبر والمعاذف أى كما يجمع الجميع فتحصل ان الدف والكبر في النكاح فيه ما قولان الجواز والكره وكراهة وفى المعازف ثلاثة اقوال بزادة الحرمه وهو ارجحها فتكون اجازتها في النكاح حراما واما في غير النكاح فالحرمه في الجميع قولوا واحدا وقوله في غير النكاح يشمل العقيقة والحتان والقربوم من سفر ونحوه (قوله) او تدبىم كافر على كعبه أى بان يقول وكره كافر كعبه يكون اضافة كراهة الكافر من اضافة المصدر لمفعوله (قوله وهو جائز على قوله) أى كما اشار لذلك في الخلاصة بقوله

فصل مضاف شبه فعل مانصب مفعولا او ظرفا جاز ولا يجب

أى ايجازان يفصل المضاف الشبيه بالفعل مانصبه المضاف حالة كونه مفعولا او ظرفا (قوله وهو من اضافة المصدر لمفعوله) أى الباشى لان كراهة اسم مصدر بمعنى كراهة مفعوله الاول الكف من كعبه لانها اسم بمعنى مثل (قوله وله اجرة ما عمل) أى فلا يتصدق بها عليه (قوله ولكن يتصدق الخ) أى الا ان يعذر بحمل فلا يؤخذ منه الكراهة (قوله لا يؤخذ) أى لاجل اخذ الكراهة ممن يصلى فيه أى واما لو بناء الله ثم قصد اخذ الكراهة ممن يصلى فيه فقتضى النظر منع الاخذ بحديث خرج عنه الله تعالى قاله شيخنا (قوله والمشهور عدم الجواز الخ) عبارة بن لفظ المدونة ولا يصلح ان يبنى مسجد الكبرى لمن يصلى فيه اربع كرى بيته ممن يصلى فيه واجاز ذلك غيره في الحديث او الحسن انظر قوله لا يصلح هل هو على الكراهة او المنع وعلى ما نقل ابن بونس عن شيخنا هو على المنع وعلى ما نقل شيخنا هو على الكراهة لانه قال ليس من مكارم الاخلاق اه لسكن عبارات اهل المذهب عدم الجواز كفى ح فعلى المصنف الدرك في مخالفتها اه كلامه (قوله بالهله المراد بالاهل الزوجة والامة وعلمه الكراهة اذ لا للمسيح بدو اهله فوجه (قوله فوقه) أى المسجد بمعنى المعدل لكراهة لانه الحديث عنه واولى ما بنى للصلاة فقط ومفهوم بالاهل ان السكنى فوقه بغير اهل جائزه بالاولى مما ذكره في احياء الموات من جواز سكنى الرجل المتجر للعبادة فيه ومفهوم فوجه ان السكنى تحته جائزه صلة بالاهل وغيره بنى المسجد لكراهة او غيره (قوله ان بنى الخ) وذلك بان ترى حالة بناء المسجد او قبله بناء محل فوقه لا سكنى بالاهل او بنى علوا وسفل لنفسه ثم جعل السفل مسجدا لله على التأييد وابقى الاعلى سكنا بالاهل (قوله فلامعارضه) قال بن اصل الجمع المذكور لابن عبد السلام وارتضاه ح وايد بنقول اه وقال النادر انما فى الكراهة هنا ثم ولما على المنع سواء كان المسجد بنى للصلاة او لا كراهة كان التقيس ساقيا على السكنى او كان متاعرا عنها وهذا محل يعصل الوافق بين ما هنا وما يأتى في الموات وذكر نخش نجوابا عن المعارضه تحمل ما هنا من الكراهة على ما اذا كان المسجد متخذ الكراهة وما يأتى من المنع فهو مشمول على ما اذا كان غير متخذ للكراهة لانه لا حرمة على المتخذ للكراهة ولا فرق فيهما بين كون السكنى بعد التقيس او قبله فهذه

أجوبة ثلاثة عن المعارضة وقد علمت ان الموافق للنقل ما قاله شارحنا (قوله تقوم) يفتح التائب
مع الالف الفعل لازم لا يني للجهول (قوله أى لها قيمة شرعاً ولو تلفت) أى اى كونهما مؤثرة
(قوله ونحوها كالنفاح والمسك) والزباد وقوله فلا يجوز استئجارها لاشتم أى لان شمر رائحة ماذكر
لا قيمة له شرعاً لانه لا يؤثر في ذلك المشعوم والتأثير فيه ان وجد انما هو من مرور الزمن عليه (قوله
والسراج للاستصباح) أى وكذا لا يجوز كراء شمع للمشي به في الزفاف من غير وقيد كالشمى في مصر
بشمع القاعة (قوله قد رد على تسليمها) أى حساااا شرعاً وقوله فلا يجوز استئجار ابقى او بعير شاردا
وبعد غيبة محترزا الاول ومثله استئجار اعرس للتكامل والاعنى للكتابة وشارحنا الثاني بقوله واشئ
غير مملوك للمؤجر وقد يقال لاحاجة لقوله وشارحنا لا يستغناء عنه بقول المصنف الا في ولا حظر فالاولى
للشارح حيث قد محترز من هنا (قوله بالاستيفاء عن قصدا) أى حالة كون المنفعة ملتبسة
بعدم استيفاء عين قصدا وهذا صادق بان لا يكون هناك استيفاء عين اصلا او كان هناك استيفاء
عين من غير قصد فالاول كاجارة دابة لكوب او حمل والثاني كاجارة الشجر للتخفيف عليها وكاجارة
الشاة للين فان فيه استيفاء عين وهو ذهاب شئ منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود (قوله
استئجار شجر لا كل ثمرة) أى اوشاة لا اخذنا شجرها اوصوفها (قوله مسألة النظر للرضاع) وكذا
مسألة استئجار ارض فيها بئر او عين ومسألة استئجار شاة للبنها اذا وجدت الشروط كما يأتي فان فيها
استيفاء عين قصدا وهو اللبن والماء (قوله ولا حظر بالطاء المعجمة) أى منع أى وحالة كون المنفعة
ملتبسة بعدم المحظر (قوله ونحو ذلك من منفعة محرومة) أى كاستئجار حائض او جنب او كافر
لكنس مسجد كما يأتي وكلا لا يستأجر على استصناع آتية من نقد (قوله وبلا تعين) أى وحال كون
المنفعة ملتبسة بعدم التعين على المؤجر فلا تصح الاجارة على صلاة الصبح مثلا (قوله ولو صحفها)
مبالغة في الحق اذا توفرت الشروط كما أشار له الشارح أى تصح الاجارة اذا توفرت شروطها هذا
اذا كان المستأجر غير مصحف بل ولو كان مصحفا (قوله خلافا لابن حبيب) حيث قال يمنع
اجارته لايبيعه لان اجارته كالتن لم يقرآن ويبيعه من الورق والحط وقبدر المصنف عليه بلوا لكن
مقتضى الرد عليه ان تكون المبالغة في الجواز وحينئذ فهو مبالغة في محذوف فكانه قال ويجوز
الاجارة اذا توفرت الشروط هذا اذا كان المؤجر غير مصحف بل ولو كان مصحفا ومحل جواز اجارته اذ لم
يقصد ان يؤجر باجارته التجزؤا لا كرهت (قوله ولو ارضنا غرما وها) أى كتر ماؤها حتى علاها ومحل
الجواز اذا لم يحصل نقد الاجرة بشرط بان لم يحصل نقدا أصلا او حصل تطوعا واما لو حصل النقد
بشرط فسد العقد هذا هو انصواب كافى بن خلافا لما في عبق من انه متى حصل النقد ولو تطوعا
منع (قوله أو استئجار شاة للبنها) كان يقول لانسان استأجر بقرتك مدة الشتاء بكذا لاخذ
لبنها ركذا اذا قلت له اشترى لبنها مدة الشتاء بكذا او كافتها من عندي فاذا انقضى الشتاء رددتها
اليك كما يقع ذلك عندنا بمصر (قوله فلا يجوز) أى لان فيه استيفاء عين قصدا واطلاق الاجارة
على العقد على الشجر لا يجد ثمرة وعلى العقد على الشاة لاخذ لبنها محجوزا لانه ليس فيها ما يبيع
منفعة وانما فيها ما يبيع ذات فلا حاجة لذلك كرهنا في محترز بلا استيفاء عين قصدا الا ان يقال انه
انما ذكرها هنا نظرا لما دخل عليه المتعاقدان وعبرانه (قوله الا اذا اشترى لب شاة الخ)
حاصله ان شراء لبن الشاة في ضرعها لا يكون ممنوعا مطلقا بل تارة يكون ممنوعا كمرور تارة يكون
جائزا بشرط عشرة ان اشتراه جزاااا كان يقول لذى اغنام مثلا كثر ماؤها اشترى منك لب شاة او لبنتين
من هذه الشياه آخذ كل يوم مدة شهر وبشرط خمسة ان اشتراه على الكيل وان كان الشراء جزااا

فلا بد في الجواز ان تكون الشاة المشتري لبتها قليلة وان تكون غير معينة وان تكون من جملة شياه
كثيرة وان تكون كلها مملوكة للبائع وان تكون متساوية الابن عادة وان يكون البيع في ابان
الحلاب وان يعرف قدر حلاب الجميع وان يكون الشراء لاجل لا ينقص اللين قبله وان يشرع في ابتداء
الانخذ يوم العقد او بعده بقرب وان يجعل الثمن لانه سلم (قوله من شياه كثيرة الخ) انما اشترط
التعدد بكثره لان الغالب ان المتعدد الكثير لا يموت كله في وقت فاذا مات البعض بقي البعض الموفى
قال طائي وتصور المسألة بشرا مشاة او شاة غير معينة من الكثير هو ما ذكره عجم تبع المجده
خطأ بل الصواب كما في المدونة ان الجواز المشروط بالشروط جواز شراء لبن الغنم الكثيرة كالعشرة
كان يقول لشخص اشترى منك لبن هذه العشرة شياه كل يوم مدة شهر بكذا فيجوز ان كانت مملوكة
للدائع وكانت متساوية في اللين وكان الشراء في ابان الحلاب وان يعرف المشتري قدر حلابها وان
يكون الشراء لاجل لا ينقص اللين قبله وان يشرع في اخذ اللين وان يجعل الثمن (قوله في ابان
الحلاب) أي في زمن الحلاب لا اختلاف الحلاب في غيره (قوله مع معرفة وجه حلابها) أي قدره
لاجل ان يعلم البائع قدر ما يباع والمشتري قدر ما اشترى (قوله وكذلك ان وقع على الكيل) أي فيجوز
كان يقول لشخص اشترى منك كل يوم رطلين من ابن شياهك مدة شهر بكذا واشترى منك مائة
رطل من اللين كل يوم اخذ منها خمسة ارطال بكذا السك بالشرط المتقدمه فلهذا الشرط الاول وهو
تعدد الشياه التي عند البائع وكثيرتها وكذا لا يشترط معرفة وجه الحلاب لان العقد يتعلق بالكيل فلا
غرر وجهه فلهذا الشرط كون الشراء في الابان وان يكون لاجل لا ينقص اللين قبله وان يشرع المشتري
في اخذ من يوم العقد او بعده ما يام بسيرة وان يسلم لرب الشياه لاني غير وان يجعل الثمن لانه سلم
(قوله واخذ فرائخ) يعني ان من اشترى ارضا او دارا فيها شجر فمهر لم يبد صلاحه فيجوز لذلك المشتري
اشترط دخول الشجر في عقد الكراء ان كان الكراء وجيبة وكان طيب الثمرة في مدة الاجارة وكانت
قيمة الثمرة الثلث فاقبل بالتقويم وان يكون اشترط دخوله لاجل دفع الضرر فان تخلف شرط من هذه
الاربعة فلا يجوز اشترط دخوله في عقد الكراء وان اشترط دخوله فسد العقد (قوله من الشجر
المهر) أي وان حال ان ثمره لم يبد صلاحه أما لو كان قد يبد صلاحه وقت العقد جاز اشترط دخوله مطلقا
ولو كانت قيمته أكثر من الثلث لانه يبيع واجارة لكونه مستقلا (قوله ما لم يزد الخ) أي مدة عدم زيادة
قيمة ما فيها عن الثلث بان كانت قيمته الثلث او اقل فالثلث من حيز اليسير (قوله بالتقويم) أي
تقويم كل من الارض والدار وتقويم الثمرة (قوله لانه) أي ما كريت به قدر يزيد أي على القيمة
وقد ينقص عنها (قوله في مدة الكراء) فان كان طيبها بعد فراغ مدة الكراء فالمنع مطلقا
ولو كانت قيمتها أقل من الثلث (قوله اذا نقص عن الثلث) أي اذا انقصت قيمته عن الثلث
مع بقاء الشرط لان كانت قيمته شائعة شديدة في اشترط دخوله في عقد الاجارة كما شددوا
في مساقاته حيث اعتبروا فيها شروطا لم تعتبر في مساقاة الاصول (قوله لا يجوز ادخال شيء) أي
لا من الثمر ولا من الزرع (قوله وتعليم غنائه) أي وملكه آلات الضرب كالزمار والعود (قوله بكسر
العين والمد) أي واما بفتحها مع المد فهو النفع (قوله ودخول حائض الخ) يعني انه لا يجوز اجارة
الحائض او الجنب او الكافر لخدمة الممجد لانه يترتب على استيفاء المنفعة المعقود عليها المحظر كما
يمنع اجارة من ذكر لخدمة المسجدين يمنع تقرير النساء في الوظائف التي لا تتأق شرعا لامن الرجال
كلامامة والمحطاه والاذان فتمت برهن فيها باطل لان شرط صحة التقرير ان يكون المقرر اهلا
لما قرر فيه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ويفسخ) أي عقد الاجارة متى اطاع عليه وامانع البيع

فانه لا يفسخ بدليل قوله وتصدق بفضلة الثمن (قوله وتصدق بالكراه) أى فى مسألة كراهتها
لذلك والمراد بالكراه الاجرة التى اكترت بها الدار لذلك (قوله وبفضلة الثمن) أى بان يقال
ما مساوى ثمرة الدار من هذه الارض لمن يتخذها كنية واخارة فيقال خمسة عشر ثم يقال
وما مساوى لو لم يتل لا يتخذها كنية واخارة فيقال عشرة فيصدق بالجنسة الزائدة على
مارجحه ابن يونس والفرق بين الكراه والبيع انه لما كان يعود لا كرى ما كراه ليكر عليه ضرر
كثيره لذلك لزمه التصديق بالكراه جميعه لافلا يباع فيه ما يعود اليه ما يباعه فلو وجب عليه
التصدق بالجميع لاشتد ضرره (قوله على الارجح) أى على مارجحه ابن يونس من اقوال ثمة
قبل انه يتصدق بثلث والكراه وقيل بفضله ما وقيل انه يتصدق بالكراه جميعه وفى البيع بفضلة
الثمن وهذا مارجحه ابن يونس ومضى عليه المصنف (قوله وكذا بزيادة الكراه للارض) حاصله
ان الارض يتصدق فيها بالفضلة فى كل من يبيعها وكراه بخلاف الدار فانه يتصدق بالفضلة فى بيعها
وبالكراه جميعه فى اجارتها وهذا ما نقله ابن عرفة عن عبدالحق والذي نقله الموافق عن ابن يونس
ترجيح القول بان الارض كذلك فى أنه يتصدق بكل الاجرة فى اجارتها وبفضلة الثمن فى بيعها
انظر بن (قوله ولو غير مريض) أى هذا اذا كان المصلوب من كل أسد فرضا بل ولو كان غير
فرض أى بان كان مندوبا كركبتي الفجر اذ دخل بالكاف بجميع المندوبات من الصلاة والصوم واما
المندوبات من غيرهما كذلك كركبتي القراءه فانه يجوز الاجارة عليهم ماؤذ كراين فرحون ان جواز الاجارة
على قراءة القرآن مبنى على وصول ثواب القرآن لمن قرئ لاجله كالميت ثم استدلت على ان الراجح وصول
ذلك بكلام ابن ابي زيد وغيره انظر بن (قوله فلا يجوز الاستئجار عليها) أى لتحققها للعبادة
وأما العمل والجل ثابتهن باسمها شاركت فى الصورة اشياء كثيرة لم تتحقق بصورتها للعبادة
(قوله وعين) أى بالاشارة الى الهديفة في عقد الاجارة وجوبها يأتى فان لم يعين فسدت (قوله
اذ لا يصح ان يكون العقر) أى المستأجر فى الذمة لانه لا بد فى اجارته اذ لم يعين بالاشارة اليه او بال
العهد به ذكر روضه محدود ودون ذلك مما يختلف به الاجرة وهذا يقتضى تعيينه (قوله
استأجر) أى الجدار (قوله وعين محل) فاذا قال استأجر منك حجلا ركبه لم يكن محل وجوب ان
يعين المحل من كونه شقة فافضة او حفرة (قوله ان لم توصف المذكورات) اشار هذا الى أن الشرط
راجع للجميع روى هذا بقوله لثمن من ان اذا واهف من الرضيع من غير اختيار رضا عنه
كفى فى جواز لا يما هو فوق للذهب (قوله اسكن البناء على الجدار الخ) وحديثه فالشرط راجع
لجميع ما تقدم أى معاد الجدار لانه راجع للجميع (قوله لعدم وجوده) أى البناء على
الجدار حين العقد حتى انه يعين بالاشارة اليه (قوله اذ لم تكن مضمونة) أى الشارح بذلك
للاشارة الى ان قول المصنف وان ضمنت عطف على محذوف أى وعينت دابة تركوب ان لم تكن
مضمونة أو ان أريد العقد عليها بعينها وان ضمنت الخ (قوله ودابة أى كريت تركوب) مفهومه
انها لو اكرت تحمل او استقفا وحرت فلا يلزم تعيينها وانما يجب بيان ما يختلف به الاغراض
(قوله وان ضمنت) هو بالتخفيف لقولهم مضمونة أى وان أريد العقد على مضمونة أى متعلقة بالذمة
(قوله بان لم يقصد عين دابة) أى كان قال أكرت منك دابة وقوله بغنس ونوع وذكورة أى فالواجب
ذكر ما ذكر من الجنس وما معه ما لم توصف كدابة الجمار والسوداء وعلم منه أنه لا بد من تعيين
المعقود عليها سواء كانت معينة او مضمونة لكن تعيين المعينة بالشخص يكون بالاشارة اليها
او بالعهدي وتعيين المضمونة يكون بذكر جنسها ونوعها والذكورة والانوثة او بالتوصف كدابة

البيضاء والسوداء (قوله كابل او بغال) أى كاكترى منك دابة من الابل او من البغال
 اركبها لمحل كذابكذا (قوله أى صنف) اشار الى أن الصنف اطلق النوع واراد به الصنف
 كجثث وعراب وبرذون وعري كما أنه اطلق الجنس وأراد به النوع من ابل وبغال الخ (قوله الا
 انها اذا عينت بالاشارة) أى أو بال العهدية وكان المناسب ان يقول فان كان تعيينها بالذات
 بان عينت بالاشارة المحسية أو بال العهدية انفسخت الخ (قوله والا فلا) أى والا تعين بالاشارة
 المحسية بل يذكرا الجنس والنوع والذكورة والانثوية او بالوصف كدابة البيضاء والسوداء فلا
 ينفسخ العقد بتلفها وعلى ربهما الخ (قوله ولو قال الخ) مبالغة في عدم النسخ وزوم ربهما الخ
 (قوله لا يفيد ذلك) أى لا يفيد أنه اذا قل دابة البيضاء أو الحمار وليس له غيرهما قيل
 المضبوطة التي لا تنفسخ الا بحارة بتلفها لعدم ذكر الجنس والنوع فاعل المنصف حذف قوله لم
 توصف من هنالك لانه ما قبله عليه فكانه قال وان ضمنت جنس ونوع وذكورة لم توصف
 والحاصل ان المضبوطة لا بد من تعيينها اما بذكر الجنس وماله او بالوصف (قوله ومحل ودابة
 وسفينة) أى وعين محل ودابة وسفينة (قوله والا فمضمونة) أى وان لم تعين بالاشارة بل بذكر
 الجنس والنوع او بالوصف فمضمونة (قوله ان لم يقو) أى وجاز ان قرى سائرهم ان يكون معه
 مشارك يعاونه كقال بعده وهذا التفسير في راع استؤجر على رعى عدد من الغنم يقال اشراح
 وأما راع ملك جميع عمله فاجبر خدومة فليس له ذلك مطلقا قوى على الاخرى أم (قوله لا يشترط
 استئنا من الاول وهو قوله وليس راع رعى أخرى مع شرط والمعنى ليس راع انتعت قوله رعى أخرى
 الا بمشارك يعاونه على الرعى فيعزله رعى الاخرى مع الاول ولا يصح الاستئناء من الشرط وحده
 لفساد المعنى اذ يصير المعنى الا ان يكون عدم قوله بمشارك مع ان المشارك ليس سلبا في عدم القوة
 وقوله لا بمشارك اوتقل تصریح بمنهزم الشرط والمناصرح به مع اعتباره لا جمل تقييده بالجملة
 المحالية وهى قوله ولم يشترط خلاصه (قوله بحيث يعزى على رعى الاخرى) أى ولو كانت الاخرى
 كثيرة (قوله ولم يشترط) راجع لقوله لا بمشارك اوتقل خلافاً لشرار الشراح من رجوعه لقوله وتقل
 فقط أى لا بمشارك اوتقل الاولى والمحال ان رب الغنم لم يشترط على الراعى خلافاً فان كان معه معاون
 يعاونه اوقات واشترط عليه عدم رعى غيرهما لم يعزله رعى أخرى (قوله فاجبر مستأجره) أى تخييرا
 وان شاء نفسه مستأجره الاول من مسماه ما نقص وطريق معرفة ذلك ان يقال ما أجرت على رعيها
 وحدها فاذا قيل عشرة مثلاً قيل وما أجرت اذا كان يرعاها مع غيرها فاذا قيل ثمانية فقد نقص الجنس
 فيعزير مستأجره بين ان ينقصه خمس السعى وبين أخذها أجر به نفسه ويدفع له السعى بمقامه ويجزى
 مثل هذا في قوله كاجبر لمخدومة الخ (قوله فان لم يقو عليه شيئا) أى فان لم يقو على الاول شيئا
 استأجره عليه (قوله فانه يسقط مر كانه) أى الاول وقوله بقدر قيمه ما عمل أى لثاني (قوله
 براع آخر رعيها) أى ليرعاها مع راع الامهات لا منفردا بالمساقي من تعذيب الحيوان (قوله فانه
 يعمل به) أى لان العرف يقتضي ما اطلقناه ويقر بما اجلاه ويكون شاهداً على ادعاء (قوله وعمل به)
 أى عند عدم الشرط والا فالشرط مقدم عليه عند وجوده (قوله في كونه على المالك أى مالك الرعى
 (قوله فيبقى بما جرى به العرف) أى فان جرى بان ذلك على المستأجر بالفتح وهو الحياط والظعان
 والنبات فضى عليه به صدر التنازع وان جرى بانتهى الى رب الثمن المصنوع قضى به عليه (قوله او دقيق)
 جعل النقش على صاحب الدقيق انما يظهر اذا كان هو صاحب الملاحون بان استأجر انسانا ليحفر له
 فيها دقيقه وانما الاستأجر انسان الملاحون ليحفر فيها للناس اول نفسه كان النقش عند عدم

العرف على صاحبها الاغلى صاحب الدقيق والحاصل انه عند عدم العرف النقش لازم لرب الرحي
 سواء كان هو صاحب الدقيق بان استأجر من يطحن له طينه او كان الدقيق لغيره بان آجره لرب
 الدقيق (قوله أصغر منها) أى وهو المسمى عند التراسين بخارية بتشديد الميم راء الباء (قوله
 على المذهب) أى مذهب المدونة خلافا لظاهر المصنف من أنه على المكترى الذى اكترى الدابة
 (قوله وهو أنه) أى الرب فى الاولى مكترى لان صاحب الثوب اكترى الخياط وصاحب
 الجدار اكترى البناء ورب الرحي مكترى ومعتا بربان يطحن له قمحه على رحاه (قوله فى أحوال
 السير) أى من كونه بالموينا أو جريا أو متوسطا ثم ان قوله وفى السير عطف على قوله فى الخياط وأعاد
 الجار لئلا يتوهم انه عطف على الاكاف فيسقط عليه العكس (قوله فى المنازل) أى مواضع النزول
 (قوله أى ما يحتاج له المسافر من خصوص) أى من وعاء خصوصى فاذا اكترى بيت جملة تركبه فى السفر
 فلا يلزم ربه حمل وعاء خصوصى من الا بالعرف (قوله من خرج وشوه) أى فاذا اكترى دابة لتركبها
 فغير جيع فى حمل الخرج والصندوق للعرف فان لم يكن عرف فلا يلزم رب الدابة جملة (قوله ووطائه
 حمل) أى انما موضع تحت المكترى فى الحمل من فراس يرجع فى الاتيان به وفى حمل الدابة للعرف
 فان لم يكن عرف فلا يلزم الحمل الاتيان به ولا جملة (قوله واولى عطائه) أى لعدم الاستعانة
 عنه غالبا (قوله وبديل المعام المحمول) أى وبديل تقصر الطعام المحمول فى الكلام حذف
 مضاف وحاصل له أنه اذا نقص الطعام المحمول باكل أو بيع أو خذ أو أورد صاحب به عوض بدله
 وامتنع استكرى فان لم يرجع للعرف فان جرى عرف بعدم بدله عمل به كفى طريق الجمع فان المكترى
 بدخل مع المكترى على وزن معين مع علمه انقصه باكل وعاف كل يوم فان لم يكن عرف فعلى رب
 الدابة حمل الوزن الاول المشروط لتتمام المسافة المكترى (قوله الطيلسان) هو الشال الذى
 تقضى به نازس (قوله واستأجره بدلى آخره) أشار بذلك الى أن الطيلسان لا مفهوم له بل الثوب
 كذلك (قوله فى وفات نزع عادة) أى كوقت القبوله والابل (تنبيه) مما يرجع فيه
 للعرف عند عدم الشرط ما اذا اكترى على حمل متاع دواب الى موضع فاعترض نهرفى الطريق
 كالتيل لا يار الا بالمركب فتعديه كل من الدابة والحمل على ربه الا أن لا يعملوا به والافتعديه
 الشبيع على رب الدابة (قوله من مؤجر ومستأجر) أى وهذا الصنيع أولى من قصرنت له على
 الشانى حيث قال وهوئى المستأجر أمين فعلى هذا يضمن الراعى اذا ادعى الضياع أو التلف وهذا
 وار قبل بدلى الراعى المشترك بين قوم كالصانع الملبنة تصدقه لكنه ضعيف وقد ألف صاحب
 المعيار رسالة فى الرد على صاحب ذلك القول وكذلك ابو الحسن بن رجال ألف رسالة فى الاجراء
 والصناع وتعرض فيها للرد عليه (قوله كان) أى المعقود عليه ما يعاب عليه كالثوب او لا
 كالدابة (قوله وتختلف غيره) هذا قول ابن القاسم (قوله وقيل يختلف ما فرطت) أى أنه
 يختلف على التفريط واما الضياع فيصدق فيه من غير خلاف عليه لان الضياع ناشئ عن تقريظه غالبا
 ويكفى حمله ما فرطت وفى المسألة قول ثالث أنه يختلف مطلقا أى على الضياع والتفريط (قوله
 ولو شرط الخ) يعنى ان الضمان سادط عنه ولو شرط عليه ان لم يأت بسمة مامات منها كان ضمانا
 ولم يأت بها وهذا الشرط لا يلزم الوفاء به خلافا لما قال بالضممان (قوله او عثر الخ) عصف على
 شرط فهو داخل فى حيزا بالغة وحاصله أنه اذا استأجره على حمل دهن او طعام كسمن أو عسل
 او على حمل آنية على رأسه أو على اكتافه أو على دابته فعترا وعترت الدابة فان كسر ذلك المحمول
 والحال ثم يتعدى فعله ولا سوق الدابة فانه لا ضمان على ذلك المستأجر الفتح على المعتمد وما ذكره

المصنف من عدم ضمان المستأجر بالفتح على الحمل اذا عثر او غرت دابته فتلف المحمول لا يثبت في قولهم
 العمد والخطأ في أموال الناس سراعلان قولهم مقيد بما ذالم يكن الخ على أميننا وهو هنا أمين
 الاترى أن من أذن له في تقلب شيء فسقط من يده فلا ضمان عليه وان سقط على غيره فأنكسر
 ضمن ماسقط عليه لا ماسقط وفي حاشية السيد على عبق يضمن السقاء كسر الرزير ولا يضمن
 ماسقط من يده كغطاء دونه أو ذون في رفعه وقوله أجبر حمل أى أجبر استؤجر على الحمل على رأسه
 أو على اكتافه (قوله ولا ضمان) أى ان صدقة ربه في دعواه ان كسرها من غير تعداو كان
 كسرها بحضرة أو حضرة وكيله أو قامت بيته بتصدقه والمراد بحضرة ربه مصاحبة له ولو في بعض
 الطريق فإذا صاحجه في بعض هاتم فارقته فادعى تلفه بعدم فارقته فانه يصدق في كل التوضيح وذلك
 لان مصاحبة بعض الطريق ومفارقة في بعضه دليل على أنه انما فارقته لم من حفظه
 وتحرره (قوله الا ان يثبت بان لم صدقة ربه الخ) يؤخذ من هذا أن المستأجر بالفتح ليس بأمين
 في الطعام ولذا قال بن حق المصنف أن يأتي بصيغة الاستئمان من قوله وهو أمين فيقول لا في حمل
 نحو طعام ما يتسارع اليه الايدي وأما العروض فالقول فيها قوله الا ان يثبت على كذبه
 والسفينة كالدارة وحاصل المسألة أن المستأجر بالكسر يصدق في دعواه التلف أو الشياخ سواء
 استأجر زكوب أو حمل أو ليس أو غير ذلك وأما المستأجر بالفتح ففيه تفصيل فان كان المستأجر عليه
 غير طعام كالعروض والحجوان بالنسبة للراعى أو كان طعاما لا تسرع اليه الايدي كالقمح فانه يصدق
 في دعواه التلف أو الضياع ما لم يثبت على كذبه وان كان طعاما لا تسرع اليه الايدي كالسمن
 والعسل والزيت فلا يصدق ويحمل على الحيانة حتى يثبت صدقة بيته أو صدقة ربه ويكون التلف
 بحضرة أو حضرة وكيله فان ثبت صدقه بواحد مما ذكر فلا ضمان عليها (قوله فيضمن) أى مثله
 بموضع غايته المسافقة وله جميع الاجرة على اظهر القولين وعليه اقتصر ابن رشد في البيان وفي التوضيح
 له بحساب ماسار والقول الثاني هو الموافق لكلام الشارح الا في آخر العبارة (قوله ولم يور
 بفعل) أى والحال أنه لم يقر بفعل من ضعف حمل ومشييه في موضع تعثر أو ترق وبه الدابة
 أو ازدهام (قوله اذ لا أثر للغرر القولي) أى الغير المنظم لعقد أو شرط كالأدى بمثل الشارح به
 أولا وأما الغرر القولي المنظم لعقد من الغرر أو لشرط فانه يوجب الضمان فالأول كان يقول زيدا اشتر
 سلعة فلان فانها سلمتة والحال أنه يعلم أنها ما عيب وتوفى العقد عليها أو بالبر في إذا أخذ أجره وقال
 انه جيد وهو يعلم أنه ردي فيضمن بهذا الغرر كالفعل والقولي المنظم لشرط كما مثل به الشارح
 بقوله نعم ان شرط عليه بان قال له ان علمت الخ ويستثنى من الغرر والقولي الغير المنظم لعقد أو شرط من
 دلل الما أوظا الماعلى مال فانه يضمن على المذهب (قوله فيفصلها) أى فيذهب ربحها فيفصلها
 فلا تكسبه (قوله فيضمن) أى ما نكسبه بسبب التفصيل (قوله وقيل ان كان باجرة) أى وقيل
 يضمن ان كان باجرة والا فلا (قوله واستظهر) أى لانه فانضم للغرر عقد جارة على نقده ولو
 بالمعاطاة (قوله أو تعثر الدابة فيه) أى ومشييه في موضع تعثر الدابة فيه (قوله ككل منعده
 في الخمولات) أى ككل أجبر تعدى في الخمولات وضمن فانه يكون له بحساب ماسار وذلك كما
 كان المحمول طعاما لا تسرع اليه الايدي وادعى تلفه أو ضياعه ولم يدفع ربه ولم يكن التلف بحضرة
 أو حضرة وكيله ولم تشهد بيته بصدقه وقوله فاذا لم يضمن أى كالمول غير طعام أو كان
 طعاما لا تسرع اليه الايدي أو تسرع اليه الايدي وصدقه ربه في يرضى تلفه أو قامت بيته على تلفه
 أو كان التلف بحضرة ربه أو وكيله وحاصل كلامه أن المستأجر بالفتح على حمل اذا تعدى على المحمول

وضع فان له من الاجرة بحساب ماساروان كان ذلك المستأجر لضماني عليه فلا كراهة قال بن
 وهذا الكلام أصله للشيخ يوسف الغيثي وهو غير صحيح اذ لم يوافق قولنا من الاقوال الاربعة التي
 ذكرها في المقدمات في مسألة تلف المحمول وهي له الكراء مطلقا بلزومه حمل مثله من موضع
 الهلاك هلك بسبب حامله أو بساوى وهذا هو المشهور عند ابن رشد الثاني له بحساب ماسار معلقا
 والثالث ان هلك بسبب حامله فله بحساب ماساروان هلك بساوى فله الكراء كله وبلزومه حمل مثله
 من محل الهلاك والرابع مذهب المدونة ان هلك بسبب حامله فلا كراهة وان هلك بساوى فله
 الكراء ويلزمه حمل مثله وظاهره في جميع الاقوال ضمن أولا كان طعنا أو غيره والمسنف فيما يأتي
 قد جرى على الاول لشهر ابن رشد له لانه قال وفصحنا بتلف ما يستوفي منه لايه فقتضاء ان الاجرة
 لا تنسخ بتلف ما يستوفي به مطلقا سواء تلف بساوى أو غيره وعلى هذا فلا مستأجر ان يأتيه بمثل
 ما هلك يحمله وله جميع الاجرة انظر بن (قوله الا أن يتعدى) أى بان يقع منه خيانة وقوله أو يفرط
 أى بان نام اختيارا في وقت لا يتم فيه الحارس أو ترك النعس في وقت ينعس فيه الحارس وقوله
 الا أن يتعدى الخ أى او يجعل حارسا لاي عشرة ولا ضمن (قوله ولا عبرة بما يكتب على المحفر
 من الضمان) أى لانه من التزام ما لا يلزم ولا يرد على هذا قول مالك من انهم معروفوا لزمه فان
 مقتضى هذا انه اذا شرط عليهم الضمان ورضوا به يضمنون لا التزامهم الضمان وهو معروف لان هذا
 في غير الاجارة كما يدل عليه قوله معروف اذا من المعلوم ان الشرط متى كان في مقام عقد لم يكن معروفا
 ولان ضمانهم حين اجارتهم ضمان يجعل فيكون فاسدا لان الضمان لا يكون الا لله اه واعلم
 ان المحفر اجمع خفي بالخاء المعجمة يقال خفزه من باب ضرب حرسه واخفزه تنقص عهده فالهزمة للسلب
 (قوله ولو جازيا) أى هذا اذا كان الحارس غير حامي بل ولو كان حاما ورد بلوى ابن حبيب
 القائل بضمانه واما صاحب المحام فلا ضمان عليه اتفاقا (قوله ما لم يفرط) أى ويدفع له
 الشخص الثياب رهنا على الاجرة والاضمان الحارس ضمان الزمان واعلم ان أصل المذهب عدم
 تضمين المحفر والحارس والرعاة واستحسن بعض المتأخرين تضمينهم نظرا لكونه من المصالح العامة
 (قوله واجبر الصانع) أى لا ضمان على اجير عند صانع أى وأما الصانع نفسه فسيأتي ضمانه ثم
 ان اجير الصانع لا ضمان عليه لا للصانع ولا لرب الشيء المصنوع الذي تلف لانه أمين للصانع ما لم
 يفرط وقوله كان يعمل بحضرة صانعه اه لا أشار بهذا الى أنه لا ضمان عليه مطلقا سواء غاب
 على مصنوعه أم لا وقال أشهب في الغسال تكاثر عنده الثياب فيؤجر أجيره للبحر بشئ منها يغسله
 فيدعى تلفه انه ضمان اه وكلام التوضيح والموافق ابن رشد فيمندان كلام أشهب بتقييم
 المشهور لا مقابل له وحينئذ فيقيد كلام المصنف بما اذا لم يرغب الاجير عن الصانع بالشئ المصنوع
 خلافا لت القائل ان كلام أشهب مقابل للمشهور وهو عدم ضمان اجير الصانع مطابقا
 انظر بن (قوله يضاف بالبيع في الاسواى) أى لما زائدة احتراز بذلك من السمسار الجالس
 في حانوته فانه يضمن مطلقا ظهر وخيره اه لانه يأخذ السلعة عنده فصار كالصانع (قوله لا ضمان
 عليه ان ظهر خيره) أى ان كان مشهورا بالخير والصالح بين الناس وقوله لا ضمان عليه أى
 لا في الثوب مثلا ولا في ثمنها اذا ضاعا ولا فيما يحصل فيه من خرق او خرق بسبب نشر وطى اذا
 لم يخرج عن مألوفه فيما انظر شب وقيند بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما اذا لم ينسب
 نفسه لاسمرة ولا ضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفه هذا القيد كما في بن (قوله على الاظهر)
 أى عند ابن رشد اعلم ان السمسار الطواف في المزايدة قبيل لا ضمان عليه وقيل يضمن وقال ابن

رشح من عنده لاضمان عليه ان ظهر خبره اذا علمت هذا تعلم ان تغيير المصنف بصيغة الاسم لا ينبغي
 وكان الاول ان يبين بصيغة الفعل لان هذا القول لا ين رشح من عند نفسه اللهم الا ان يقال ان
 هذا القول لما كان لا يخرج عن إطلاق القولين في الضمان وعدمه كان اختيارا من
 الخلاف على ان عياضا وغيره رجع القول بعدم الضمان مطلقا حتى قال طي ما كان ينبغي
 للمصنف العدول عنه انظر بن (قوله ووثق) أي ولا ضمان على نوني اذا غرقت سفينة بفعل
 سائغ أي فعله فيها في سيرها كتحويل اراجع ونظر القلع ومشي في رايح أو موج اذا كان ذلك
 معتادا وقوله او حملها إلى كوستها الوسق المعتاد لا مالم لا بحيث لا يقرب الماء من حافتها واذا كان
 لاضمان على النوني اذا غرقت سفينة بفعل سائغ فالنوني ما اذا غرقت بغير فعل كهبجان البحر
 واختلاف اراجع مع مجزؤه عن صرفه التي ترجى سلامتها معه (قوله وهو عامل السفينة) أي من
 ينسب سيرها له واحدا كان أو متعددا كان ربحها أو غيره واعلم انه لا أجره اذا غرقت في أثناء المسافة
 وكذا بعد تمامها وقبل التمكن من اخراج الحمل أو لو غرقت بعد تمام المسافة وبعد مضي مدة يمكن
 اخراج الاجال منها فانه لاضمان على النوني وله الاجرة كاملة انظر شب ويجوز الطرح من السفينة
 عند خوف غرقها وبوزع مطرح على مال التجارة فقط ولا سبيل لطرح الأدمى ذكر كان أو أثنى
 حرا أو عبدا مسلما أو كافرا خلافا للحنفي القائل يجوز طرح الأدمين بالقرعة لان هذا كالتحرق
 للاجتماع على انه لا يجوز مائة أحد من الأدمين لتجاسة غيره (قوله أو خالف مرعى شرط) كان
 يقال له لا ترعى الا في النخل الفلاني فخالف ورعى في غيره ولا ترعى في محل رعى الجماموس فخالف
 ورعى فيه فتلقت فانه ضمن التهمة يوم التعدي وكان شرط عليه أن لا مرعى في الاربعينية قبل ارتفاع
 النداء فخالف ورعى فيها قبله فانه ضمن والاربعينية عشرة أيام من كيهك وطو به كها وما محل
 ضمانه اذا خالف مرعى شرط اذا كان بالغا ولا فلا ضمان لقول المصنف وضمن ما فسدان لا يؤمن
 عليه (قوله الا العرف بان الرعاة تنزى) أي فاذا جرى العرف بذلك فلا ضمان اتفاقا كما انه اذا كان
 العرف عدم الانزاع فلا خلاف في الضمان فان لم يجر العرف بشئ فقولان بالضمان وعدمه والمعتد الاول
 وهو ما مضى عليه المصنف ومحل الخلاف اذا كان الفعل لرب الانثى والاضمان اتفاقا (قوله أو غر
 بفعل) أي وتلف ما غرقه بسبب غروره (قوله فقيمة يوم التلف) راجع لقوله أو غر بفعل واما
 ان خالف مرعى شرط أو أنزى بلاذن فيضمن فيه ما يوم التعدي وقد يكون قبل يوم التلف وقد يكون
 يومه قاله عج (قوله وله من السكران بحسابه) هذا انما يأتي على قول اصبح وروايته عن أبي
 اسحاق ان الاجارة تنسخ بتلف ما يستوفى به مطلقا وهو خلاف المشهور وخلاف مذهب المدونة
 واذا كانت تنسخ على هذا القول فلا يلزمه حمل مثله بقيمة المسافة كما هو ظاهر والمعتدان له السكران
 بتمامه ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك ان أتى له ربه بمثله انظر بن (قوله ولو محتاجا لالخ) أي هذا
 اذا كان ذلك الغير لا يحتاج له في عمل المصنوع بل ولو كان محتاجا له في عمل المصنوع (قوله فاحرى في
 عدم الضمان) أي واذا كان لا يضمن في غير المصنوع اذا كان المصنوع محتاجا له فاحرى في عدم
 الضمان مالا يحتاج له العمل كزوج نعل أتى به لقواف لا يصلح له التالف منه فضاء الحجج ورد المصنف
 بالقول الفصل والاقوال ثلاثة الاول ليعنون وهو ما مضى عليه المصنف وحاصله انه انما يضمن
 مصنوعه واما غيره فلا يضمنه سواء كان عمل المصنوع محتاجا له أم لا والثاني لابن حبيب كايضمن
 مصنوعه يضمن مالا يستغنى عنه حضوره عنده سواء احتاج له الصانع أو المصنوع والثالث لابن المواز
 كايضمن المصنوع يضمن ما يحتاج له في غمله مثل الكتاب المنسخ منه دون ما يحتاج له الممول كطرف

القبح هكذا في التوضيح الاقوال الثلاثة عن البيان والذي عناه المواق لابن المواز الثاني وذكر
 ان اللحنى اختاره ثم قال فانظر من رجع القول الذي مشى عليه المصنف اه بن (قوله وان بيته)
 اى هذا اذا عمله الصانع في حاقه بل وان عمله في بيته اى بيت نفسه وبالع عليه دفعا لما يتوهم من
 عدم ضمانه في هذه الحالة لانه لما عمل في بيته صار كأنه لم ينصب نفسه للعمل للناس (قوله
 الا ان يكون في صنعه تعبير) اى تعريض للتلاف وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنوعه
 وكان الاولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قول المصنف الا ان تقوم بيته والا ان يحضره بشرطه
 لاجل ان تكون الحالات التي لا يضمن فيها مجتمعة بعضها مع بعض أو باقى بهذا شرطا أو بغيره للضمان
 بعد قوله ويشترط أيضا أن يكون المصنوع مما يغاب عليه فيقول وان لا يكون في الصنعة تعبير
 (قوله كغيب اللؤلؤ) وكذا خبر العيش في القرن (قوله وكذا الختان والطب) فاذا ختن الختان صبيا
 أو سقى الطبيب مريضاً وادفع له شيئاً أو كواه فبات من ذلك فلا ضمان على واحد منهما لافى ماله
 ولا على عاقلة لانه مما فيه تغير فكان صاحبه هو الذى عرض له ما أصابه وهذا اذا كان الختان
 والطبيب من أهل المعرفة ولا يخط في فعله فاذا كان اخصاً في فعله والحال انه من أهل المعرفة
 فالديعة على عاقلة فان لم يكن من أهل المعرفة عوقب وفي كون الديعة على عاقلة أو في ماله قولان
 الاول لابن القاسم والثاني للمالك وهو الراجح لان فعله عمد والعاقلة لا تحمل عمداً (قوله فلا ضمان)
 محل عدم الضمان اذا ادعى التلف بالعلل المستأجرة عليه وأتى بها نالفة اما لو ادعى ضياعها
 او تلفها ولم يأت بها فالضمان كذا قرر شيخنا العدوى وقوله لا لتفريط اى بان علم انه عاجلها على
 غير الوجه المعهود في علاجها (قوله او صنعهما بحضوره) اى ولو كان بغير بيته وقوله كسرة اى
 او غصب وقوله او تلف بنار مثلاً او مطر (قوله او نشأ عن فعله مما فيه تعبير) اى وامامنا نشأ
 عن فعله الذى ليس فيه تعبير كقطع ثوب او حرقه من المسكوى بحضوره فانه يضمن عند ابن رشد
 وهو المعتمد خلافاً لابن دحون القائل بعدم ضمان ما صنع بحضوره مطلقاً سواء كان تلفه بمأناً
 من غير فعله او بمأناً من فعله (قوله وهذا غير قول المصنف وغاب عليها) اى لان المراد بالغيبه
 على المصنوع ان لا يعلم في بيت ربه ولا بحضوره والمراد بكونه مما يغاب عليه ان يكون مما يمكن اخفاؤه
 وحينئذ فقد يوجد الشرطان معا وقد يوجد احدهما دون الآخر وقد يرتفعان (قوله فيضمنه يوم
 دفعه) اى فيضمنه بقيمة يوم دفعه ربه اليه وبالموضع الذى دفعه له فيه بخلاف الطعام الذى تلف
 بالغرر الفعلى فانه يضمنه بموضع التلف كما مر وكلام المصنف صريح في عدم لزوم الاجرة لانه انما ضمن
 قيمته غير مصنوع وحينئذ فلا اجرة له فلو اراد ربه ان يدفع له الاجرة وبأخذ منه قيمته معمولاً لم يجب
 لذلك كافي الموازية والواضحة ابن رشد الا ان يقر الصانع انه تلف بعد العمل (قوله وبفسد العقد
 بالشرط المذكور) اى لانه شرط مناقض لمقتضى العقد وقوله وله اجرة مثله اى اذا لم يطلع على
 الفساد الا بعد تمام العمل ثم محل الفساد بالشرط ما لم ينقطع قبل فراغ العمل والاصح العقد (قوله
 او ادعى لاخذه بعد فرائغه من صنعه) اى من غير احضاره (قوله قال ابن عرفة ان لم يقبض الخ)
 اى قال ابن عرفة محل ضمانه اذا ادعى لاخذه فترأى فادعى ضياعه ان لم يقبض الصانع اجرة الخ
 (قوله فان قبضها الخ) مقتضى ما ذكره ابن عرفة سقوط الضمان حيث قبض الاجرة ولو لم يحضره
 لربه بشرطه وهو خلاف ظاهر اللحنى الذى اعتمد المصنف بعد قوله الا ان يحضره لربه بشرطه
 فتأمل اه بن (قوله الا ان تقوم بيته الخ) فيه اشارة الى ان ضمان الصانع ضمان تهمة
 ينتفى باقامة البينة لاضمان اصالة (قوله واذا لم يضمن) اى بقيام البينة فتسقط الاجرة

اشار الشارح بتقدير واذا لم يضمن الى ان الفداء وافعة في جواب شرطه قدر ان قلت ان سقوط
 الاجرة متدبب عن عدم التسليم لاعتدال الفهمان قلت يلزم من نفي الضمان عدم التسليم فاكتفى
 بعدم الضمان عن عدم التسليم (قوله لا يستحقها الا بتسليمه ربه) أى وتسليمه له ربه منتف
 (قوله ففخر او ذبح) أى وجاء بها مذكاة بدليل قوله اوسرقة مشفورة لان المعطف بأو يقتضى
 المغيرة فان خاف موتها وترك ذكاتها حتى ماتت ضمن بالاولى مما قدمه في قوله وضمن ما رامكته
 ذكاته وترك ما ذكاه ازاى خوف موتها وقالى اكنه الم يصدق اذا كان محل الزمى قريبا
 والاصدق وبذبحى ان محل عدم تصديقه عالم يجعل له رهيا أسكها فان جعل له ذلك بان
 قال له اذ ارايت عليها علامة الموت فاذبح وكل صدق (قوله ومثل ازاى الملتقط) أن غيبى
 ان ادعى خوف موت ففخر وانما المستأجر والمستعير والمرتبين والمودع والشريك فلا يصدق تراحد
 منهم بل دعواه التذكية مخوف الموت لا بلحظ اء بيئته وان كانوا يصدقون في دعوى التلف
 والضمان راجع الفرق بين هؤلاء وازاى مع كون الجميع مأعومين تعذر الاشهاد من ازاى غالبيا
 بخلاف هؤلاء فانه لا مشقة عليهم في الاشهاد غالبا وازاى من هؤلاء في الضمان من رعى دابة شخص
 فذكها وادعى انه فعل ذلك خوف موتها او طرح دابة غيره وادعى انه وجد هامة فلا يصدق
 المبينة او طرح ومن ترك الذبح من هؤلاء حتى ماتت فلا ضمان عليه ما اذا كان غدره من يشهده
 على ذبحها خوف الموت بخلاف ازاى فانه يضمن بترك ذكاتها اذا ثبت تقريره (قوله او ادعى
 الحجام قطع الضرس المأذون له فيه) وخالفه ربه وقال بل فلعنت غير المأذون فيه أى فيصدق الحجام
 ويحلف المأذون فيه كمالاين عرفة وله المسمى كفى المدونة لأجرة المثل خلاف المستعوم حيث قال
 ان كل منهما ماذع ومذع عليه فية المغان ويكون للحجام أجرة مثله التسعة فان صدق الحجام
 من نازعه في ان المذبح غير المأذون فيه فلا أجر له عليه انما صاح في العم بدو الدابة في الحصار الناب
 والسن كالضرس ونحوه المذبح بل ذكر لان النصاب وقوع الاية فيه (قوله أو ادعى الصباغ صبغ)
 أى نوعا من الصباغ كزرقه صافية ونازعه رب الثوب وقال أمر بك بصبغه أخضر مثلا لا لقول
 للصباغ وهذا لا يندب المذبح ان كان صاحب ثوب شأنه ان يصبغ الثوب باللون الذى ادعاه
 الصباغ لاشاش الزرق لشرى وادعاه لخرق لى والاقول ربه ان شبهه مع يمينه وبعد ذلك خير اما ان
 يأخذ مضمونا ويدفع أجرة مثله او يسامى بأخذ قيمته ابيض (قوله بل بغيره) أى بل أمر بك بغيره
 (قوله تلف ما يستوفى منه) ماموصوله أى نصف الذى يستوفى منه والمرصود عندهم من صبيع
 العموم فكانه قال تلف كى ما يستوفى منه لا تذكره بمعنى شئ لأن المذكرة في سياق الامثبات لا تعم
 لها وقوله تلف ما يستوفى منه أى اذا كان معيناً وانما اذا كان عاماً فان فى الذمة فلا يصح تلفه
 (قوله كرت الدابة المعنية) أى واما الدابة الغير المعنية فلا تنفع الاجارة وموتها (قوله وانهم دام
 الدار المعنية لم يقدروا ان الحاجب ائدار بكونها معينة قال في التوضيح ولم يذكر المصنف التعيين لان
 الدار لا تذكرى الا معينة كل من (قوله وعلى عين تستوفى بها المنفعة قبلها كى لا لا تنفع الاجارة) أى
 سواء كانت تلك العين معينة أم لا سواء كان التلف بمسماوى أو بغيره بان كان من قبيل الحامل
 (قوله على الماصح) أى وهو وانما ان الفاسم من مالك في المذونة وسقاه ربا الصباغ عن ابن
 القاسم فصحها اربع ما يستوفى به ثم تنفع بثلث ما يستوفى منه وقيل ان كان التلف من قبيل
 الحامل فصحفت وان لم يكن الكرا بقدر ما سار بان كان التلف بمسماوى لم تنفع وبأية المستأجر به وهو
 قول مالك في سماع أصبح وقيل ان كان من قبل الحامل فصحفت ولا كراهه ان كان بمسماوى

لم تنسخ ويأته المستأجر بمثله كذا في البيان (قوله كوت الشخص المستأجر) أي وكلف الممول
 (قوله واراد بالتلف) أي المثلث والمثني لا المثلث فقط بدليل تمسكه به ~~بمكون~~ وجع الضرس
 لان قاع الضرس مما يستوفى به لآمنه وما قبله من السبي والاسر يصلح كل منهما ان يكون مثالا لا عذر
 ما يستوفى منه وما يستوفى به لان المعنى كاسر وسبي لا جبر استوفى جرع على كخباطة مثلا اول المستأجر
 استأجر الدابة او الدار مثلا وما قوله وعفو قصاص فالأولى اسقاطه لما سبأ في انه ليس من تلف
 ما يستوفى به ولا منه وانما هو مانع شرعي منع مما استوفى جرع عليه (قوله ليشمل البالغ) أي لان الصبي
 لا مفهوم له وانما خصه بالذكرك لانه هو الذي شأنه التعلم (قوله ويقوم وارثه مقامه) أي في استيفاء
 المنفعة الباقية بعد موت مورثه (قوله وفرس نرو) أي استأجر صاحب نزارايز وعليها جامعة
 مثلا او غنم مرات بدينار فانت بعد مرة أو حلت من مرة فتفسخ الاجارة ولرب الذكرك من الاجرة بحساب
 ما عمل ومثل الفرس غيرهما من الدواب فلو قال المصنف ودابة نزل وكان اشمل (قوله واما موت الذكرك
 المعين فداخل الخ) أي وحينئذ فلا اعتراض على المصنف بشمول الفرس للذكرك والمحصل
 ان الاجارة تنسخ بموت كل من الذكرك والاني اما الذكرك فلا يستيفاء المنفعة منه واما الانني فلانها من
 المستثنى (قوله وفرس روض) أي فاذا استأجر رب الفرس شخصا يعلمها حسن السير فانت
 قبل تعليمها فان الاجارة تنسخ (قوله فتفسخ وله بحساب ما عمل) أي في المسائل الاربع المستثناة
 عند سجنون وابن أبي زيد وقال ابن عرفة لا تنسخ في المسائل الاربع وله جميع الاجرة لان المانع
 ليس من جهته (قوله ليس لربها غيرهما) أي والا كان له الخلف أو يدفع الاجرة بتمامها
 ولا تنسخ الاجارة (قوله فيحصل مانع من ذلك) أي من جهة رب الزرع أو الارض او الخاطا كان
 تلف الزرع او بيست الارض وانما قيدنا المانع بكونه من جهة المستأجر لاجل ان تكون هذه المسائل
 من قبيل تلف ما يستوفى به اذ لو كان المانع من جهة المأثر جرعى المحصد او المحرث او البناء لكان ذلك
 من قبيل تلف ما يستوفى منه وليس الكلام فيه (قوله وهو ظاهر المصنف لا قصاره الخ) كلام
 التوضيح يفيد ترجيح كل من القولين كذا ذكره بن ثم ساق كلامه فانظره (قوله وفسخت الاجارة
 على سن لقاع) هذا دل معنى لاجل اعراب لان قوله وسن عطف على صبي المجرور وعلى البدلية من ضمير
 به وحينئذ فالذي استثناء المصنف امور خمسة لاربعة خلافا لظاهر كلام الشارح سابقا (قوله
 فسكنت) أي سكن ألمها قبل القلع أي ووافقه الاخر على ذلك والاي يصدق القرينة وفائدة عدم
 التصديق لزوم الاجرة لانه يجبر على القلع وما ذكرناه من عدم تصديق ربها اذا نازعه النجم وقال له
 انه سكن ألمها هو قول ابن عرفة واستظهر بعض اشياخ عجم خلاف ما قاله ابن عرفة فقال انه
 يصدق في سكنون الالم القرينة تدل على كذبه لانه امر لا يعرف الامنه والظاهر ان عينه تجرى على
 ايمان التهمة في توجهه وعدم توجهها (قوله كعفو القصاص) انما عدل عن العطف لان
 السن مما يستوفى به المنفعة والعفو عن القصاص ليس من ذلك بل مانع شرعي (قوله واما اذا عفى
 المستأجر) أي وحده او عفى المستأجر وغيره على الظاهر (قوله فكلزمه حينئذ الاجرة) أي فلا تنسخ
 الاجارة وتلزمه الاجرة تفائدة عدم الفسخ لزوم الاجرة والافالقصاص قد سقط بالعفو عنه واعلم ان
 محل لزوم الاجرة اذا كانت الاجارة صحيحة كما اذا عينت له الاجرة بان قبل له اقتص من هذا ولك كذا
 واما لو قال اقتص من هذا وأنا أعطيك أجرتك ثم عفى عنه فهل تلزمه أجرة المثل او لا يلزمه شيء وكلام
 بعضهم يفيد انه لا يلزمه شيء (قوله ويغصب الدار) الدار فرض مسألة اذ مثلها يغصب الدابة
 وغصب ارض الزراعة او غصب منفعة ما ومن هذا القبيل ما لو كان حكر على بيت ثم غصبه فلا يلزم

رب البيت دفعه اه عدوى (قوله وغصب منفعتها) انما صرح بلفظ غصب ولم يكف بعطف
المنفعة على الدار لدفع توهم كون منفعتها منصوبا على انه مفعول معه فلا يثبت الفسخ الا بغصب شيئين
وليس كذلك ثم اعلم ان محل فسخ الاجارة بغصب العين المستأجرة أو غصب منفعتها اذا شاء المستأجر
وان شاء بقى على اجارته فان فسختها كان لمالك الذات المخصوصة بالاجارة على الغاصب وان أبقاها من
غير فسخ صار ذلك المستأجر مع الغاصب اذا زرع او سكن بمنزلة المالك فتكون الاجارة له فعنى
الفسخ في هذه المسائل انها معرضة للفسخ لانها تفسخ بالفعل (قوله اذا كان الغاصب لا تناله
الاحكام) أى واما اذا كان تناله الاحكام فلا تفسخ والظاهر ان المستأجر اذا كان يقدر على
تخليص ما غصب منه بمال ولم يفعل فان الاجارة لا تفسخ بمنزلة ما اذا كان الغاصب تناله الاحكام
ويرجع على ربه بما خلصه به (قوله دون الذات) أى لان مكان قصده غصب الذات لما مر من
ان غاصب الذات لا يضمن منفعة المخصوص الا اذا استعمله ولا يضمن منفعة ما عطل وغاصب المنفعة
يضمن المنفعة سواء استعمل او عطل (قوله وحمل ظئر) أى سواء كان المحل قبل عقد الاجارة وظهر
وبعد او طرأ بعد العقد فلا فرق بينهما كما قال ابن ناجي انظر بن (قوله لا تقدر الخ) مفهوما انها
لو قدرت معه على الرضا لم تفسخ الا أن يضربه في المفهوم تفصيل قاله عبق (قوله ان تحقق
ضرر الرضيع) أى بلبس المحامل (قوله والا) أى والا يتحقق الضرر بل شك فيه (قوله
بمرض عبد) أى او لخدمته في المحضر (قوله الا ان يرجع في بقیته) أى فلا تفسخ ويرجع للاجارة
واعترض بان الحكم بفسخ الاجارة بمرضه وهربه وعدم الفسخ مع الرجوع في بقية المدة اذا عاد تناف
واجب بان هذا النافي اذا اراد يفسخها بما ذكر من المرض وما معه الفسخ بالفعل من الا ان امان
أريد به التعرض للفسخ كما قلنا فلا بد اصالا والمحاصل ان محل الاستثناء حالة السكوت لان صرح
بالبقاء أو الفسخ (قوله ويسقط من الكراء بقدر ما عطل) أى ولا يجوز ان يتقاعلى قضاء مدة الحرب
او المرض بعد انقضاء مدة الاجارة ويدفع الاجر بتمامه ان كان المستأجر قد ادفع الاجرة حين العقد
لما فسخه من فسخ الدين في الدين اما اذا لم يتقدها فيجوز الاتقاع على ذلك لا انتفاع عليه الفسخ
المذكورة (قوله فحكمهم ما سواه) أى وهو انهما اذا مرضا في المحضر انفسخت الاجارة فان عادا
في بقية المدة رجعا للاجارة وان مرضا في السرا انفسخت الاجارة فان عادا في بقية المدة لم يرجعا للاجارة
(قوله وانما اختلاف جواب الامام) حيث قال في الدابة لا تعود للاجارة بعد صحتها وقال في العبد
أنه يعود (قوله لاختلاف السؤال الخ) وذلك لانه سئل عن الدابة اذا مرضت في السفر ثم صحت
هل ترجع للاجارة أولا فاجاب بعدم رجوعها وسئل عن العبد مرض في المحضر ثم يصح في بقية مدة
الاجارة هل يرجع أولا فاجاب برجوعه (قوله ويرشد) أى فاذا استأجرت صغيرا من ولية للخدمة
ثلاث سنين او استأجرت داره كذلك فبلغ رشده في اثناء المدة فلا يلزمه باقى المدة بل يحير في اتمامها
وفي فسختها فان بلغ فيها فلا خيار له ومحل خياره اذا بلغ رشده ان عبد الولي وهو يظن بلوغه في مدة
الاجارة ولم يظن شيئا فان عدم بلوغه وبلغ فان كان قد بقي بعد بلوغه من مدة الاجارة كالشهر
وبسرا لا يام فلا خيار له ولزمه اتمامها وان كان الباقي كثيرا خیر (قوله عقد عليه) أى سواء
كان العقد عليه لعيشه او لغير عيشه كما هو الصواب ولا وجه لتردد عبق كذا قرر شيخنا العدوى
(قوله وقد صرح الخ) فذكر فيه ان المدونة وان اقتضت على البلوغ في العقد على نفسه ولم تذكر
الرشد لكن قيد عيسى بن عمر المسألة بأن يبلغ رشدها فالعياض ولا يختلف في ذلك اه واذا علمت
ذلك تعلم ان ما في عبق من اعتبار البلوغ فقط في العقد على نفسه وانه اذا بلغ وفسقها خیر في الفسخ

عن نفسه وعده واعتبار الرشد في العقد على سلعة غير مسلم والصواب إبقاء المصنف على ظاهره
 (قوله ظاهره انه) أي قوله وقد بقي كالشهر وهو راجع للمسألين أي اجارة الصغير واجارة سلعة
 (قوله والمذهب انه خاص بالاولى) أي لان اجارة سلعة تلزمه ان يبلغ رشدا اذا كان وليه ظن
 عدم بلوغه في مدة الاجارة ولو بقي من الاجارة ثلاث سنين كما في عبق او اكثر كما في شب وقوله
 والمذهب انه خاص بالاولى أي كما هو نص المدونة وقد نقل المواق وغيره ان المختص بالاولى عند
 ابن قاسم هو قوله وبقي كالشهر خلافا للمذهب وبالمجمل فلا يدرك على المصنف الا في قوله وبقي
 كالشهر فان ظاهره يرجع للمسألين وهو قول أشهب والمعتمد قول ابن القاسم انه في الاول فقط
 اه بن ومحصله ان محل الخيار في المسألين اذا عقد عليه الولي وهو يظن بلوغه في مدة الاجارة
 او لم يظن شيئا بقي كثير او قليل واما اذا عقد عليه وهو يظن عدم بلوغه في مدة الاجارة ففي المسألة
 الاولى ان يبلغ والباقي من مدة الاجارة شهر ونحوه لم يلزم الاتمام والاخير وكذا الحال في المسألة الثانية
 عند أشهب واما ابن القاسم فيقول فيها ان عقد عليه ظانا عدم بلوغه لم يلزم الاتمام ولو بلغ والباقي
 من المدة كثير (قوله والمحصل الخ) حاصله ان الصور المتعلقة بالعقد على نفسه ست لانه امان يظن
 الولي بلوغه في المدة او يظن عدم بلوغه او لم يظن شيئا في كل من الثلاثة امان يبقى من مدة الاجارة
 بعد بلوغه رشدا كثيرا او يسيرا كالشهر ويسيرا الايام فلا خيار له في صورة وهي ما اذا ظن عدم
 البلوغ فيها او بلغ وقد بقي من المدة يسيرا ويخير في الباقي وهي ما اذا بقي كثير مطلقا ظن بلوغه في مدة
 الاجارة او ظن عدمه او لم يظن شيئا وكذا اذا بقي يسيرا والحال انه ظن بلوغه فيها او لم يظن شيئا
 وقوله والمحصل الى قوله فان زاد كالشهر حل لم يطوق كلام المصنف وقول السارح فان ظن عدمه
 فيها حل لمفهومه (قوله ولا يعتبر في العقد على سلعة) أي على سلعة السفيه ظن رشده ولا عدمه أي
 في مدة الاجارة وكان الاول حذف هذا من هنا وكره بعد كلام المصنف الا في لانه ليس
 الكلام هنا في العقد على سلعة السفيه بل على سلعة الصغير غاية الامر انه بلغ في اثناء المدة سقيا
 (قوله مطلقا) أي بقي بعد البلوغ من مدة الاجارة اليسيرا والكثيرا فالاطلاق راجع للحالتين قبله
 وحاصل ما ذكره ان صور العقد على سلعة ثمانية لانه امان يبلغ سقيا او رشدا وقد ظن الولي عدم
 بلوغه في مدة الاجارة فلا خيار له في هاتين الحالتين بقي بعد رشده من مدة الاجارة قليل أو كثير
 فهذه أربعة وان بلغ رشدا وقد ظن بلوغه في مدة الاجارة او لم يظن شيئا فله الخيار كان الباقي من مدة
 الاجارة كثيرا او قليلا فهذه أربعة أيضا (قوله فرشد في اثنتائها) أي ولو في أول يوم منها (قوله
 فتلزم الاجارة ولا خيار له) أي ولا يعتبر في السفيه ظن عدم رشده ولا ظن رشده حال العقد على
 سلعة او على نفسه لعيشه بخلاف الصغير فانه يعتبر فيه ظن البلوغ وعدمه كما مر (قوله حيث بقي
 من المدة ثلاث سنين فدون) أي فان كان الباقي أكثر خبير (قوله وكذا لا كلام له) أي
 للسفيه حيث أجرت نفسه ثم رشد (قوله لانه في نفسه كالرشيد) أي لان تصرفه في نفسه لا يجز عليه
 فيه كصرف الرشيد (قوله على الاصح) أي عند ابن راشد القضي ومقابلته عدم فسحها بموته
 وهو قول ابن شاس ولا يعرف لغيره (قوله ولو ولده) ان قلت أي فرق بين وارث المالك اذا مات
 مورثه قبل انقضاء المدة ليس له الفسخ ووارث الموقوف عليه له ذلك قلت المالك له التصرف في نقل
 المنفعة أبدا ومستحق الوقف انما له التصرف مدة حياته فلذا كان وارث الاول ليس له الفسخ وكان
 وارث الثاني له الفسخ (قوله ولو كان المستحق المورثا نظرا) انظر هل مثل موت الناظر المستحق
 عزله وهو انظاره ولا اه قاله بن ومثل المصنف من يتقرر في رزقة مرصدة أجراها مدة ومات

قل تقضيها فان لم يتقرر بعده فسخ اجارته ذكره القرافي ومثل موته فراغه عنها الانسان فلامفروغ
 له اذا قرر فيها فسخ اجارته وذلك لان الافراغ أسقط حق الاصل ولا يثبت الحق لثاني الابتقرره
 من ولى الامر فان مات المفروغ له قبل الفسارغ صارت محولا (قوله لا باقرار المالك) يعني انه
 اذا أبرداه او داراه ثلاثا بعد اجارته أقرانه باعها او وهبها أو أحرها لانسان قبل هذه الاجارة وكذبه
 المستأجر والحال انه لا يثبت للمدعى على ما ادعاه فان الاجارة لا تنفسخ لاتهام المالك على نقض
 الاجارة (قوله ولا يثبت) أى للمالك وقوله لاتهامه على ما ادعاه ولا تنفسخ الاجارة باقرار المالك (قوله
 فيما أخذها المقر له) أى الذى أقر له المالك أنه باعها او وهبها وقوله وله أى للمقر له ببيع او هبة
 او اجارة على المقر الاكثر الخ وهذا كلام مجمل ونفصيله ان تقول ان اقر بالبيع بفور الكراه خیر
 المقر له بين فسخ البيع الذى اقر به المؤجر وبين أخذها منه الثمن الذى يدعى المالك انه باع به
 ان كان أكثر من القيمة أو يأخذ منه القيمة يوم البيع ان كانت أكثر من الثمن لان المستأجر له قد
 حال بين المبيع وبين المقر له لما علمت من عدم فسخ الاجارة وعدم فسخ البيع فيأخذ الاكثر مما
 حصل الذكراه وكراه المثل ويأخذ ذلك المقر به أو يضا بعد انقضاء مدة الاجارة ان لم يلف والاخذ
 قيمته فان كان الاقرار بالبيع بعد انقضاء مدة الكراه كان للمقر له الاكثر مما أكرت به وكراه المثل
 ويأخذ المقر به ايضا ان كان قائما أو قيمته ان فات واما اذا أقر بهبة فله مقر له الاكثر مما أكرت
 به وكراه المثل وأخذ قيمة الموهوب ان فات واخذ به بذاته بعد انقضاء مدة الاجارة ان كان قائما
 وللمقر له بالاجارة الاكثر مما أكرت به وكراه المثل فقط (قوله يوم كذا) أى بشرط عليه انه
 يأتيه بها يوم كذا او شهر كذا (قوله فتخلف ربهان الا تيان بهانى ذلك اليوم) انما لم تنفسخ
 الاجارة فتخلف ربهانى هذه الحالة لان هذا من اعتبار الاخص وهو الزمن لاجل تحصیل اعمه
 وفوات الاخص الذى اعتبر لتحصیل اعمه لا يطل العقد لان المقصود الاعم وهو باق لم يفت وحيث كان
 العقد لم يفسخ فيلزم المستأجر جميع الاجرة سواء أخذ الدابة أو لم يأخذها (قوله كما كثر انما يوم
 كذا) أى للملافة فلان اتشعبه ولا سافر عليها مثله ما اذا كثرها بالامام بعينه فزاع ربهان حتى
 انقضى ذلك الزمن كلا او بعضا فان الاجارة تنفسخ فيما فات منها واذا عمل منها شيئا فبفساها (قوله
 لانه اوقع الكراه على نفس الزمن) أى فهو من اعتبار الاخص لقصد عينه ومتى اعتبر الاخص لقصد
 عينه فسخ العقد بقواته (قوله او فى غيرج) أى أوفى العقد على غيرج كما تستأجر دابة لك لاسافر عليها
 لبلد كذا فتخلف ربهان بالامام جاءها فلا تنفسخ الاجارة هذا اذا لم يفت مقصوده الحامل له على السفر
 بل وان فات فله مستأجر ان سافر او يدفع الاجرة بتمامها لان السفر لا يملك له أيام معينة (قوله
 وان فات مقصده) أى فى نفس الامر فلا ينافى أنه غير معين حين عقد الكراه (قوله بخلاف الحج)
 أى كان يستأجر دابة للحج بها فتخلف ربهان حتى فات الحج فيفسخ الذكراه لانه وان لم يعين المستأجر زمنا
 لكن زمانه معين وفدوات (قوله وان قبض الكراهه) أى ولا يجوز للكثرى الرضا مع الكثرى
 على التامدى على الاجارة اذا انعقد الكراه للزوم فسخ الدين في الدين واما اذا لم يتقد فيجوز لا تنفاه العلة
 المذكورة (قوله او بغيره ونسق مستأجر) أى انه اذا أبر الدار وجيبة أو مشاهرة لانسان وانتقد
 منه الكراه ثم ظهر فسق ذلك المستأجر بشرب خرا ورنافها فان الاجارة لا تنفسخ (قوله وهذا) أى
 ايجار الحاكم عليه ان لم يكف ان حصل الخ (قوله وهذا ان يسر الخ) أى بعمل هذا أى ايجارها
 عليه بمجرد تبين عدم الكف ان يسر الخ وقوله بان تعذر أى كراهها وقد تبين عدم الكف اخرج
 (قوله ولزمه الكراه) أى فى مدة خروجه منها قبل كراهها عليه (قوله ويبيع عليه) أى

ان لم يمكن اجارتها وقوله واجرت أى ان أمكن اجارتها وهذا قول الثمى والذى لما لك في كتاب ابن حبيب ان رب الدار اذا لم ينزجر بالعقوبة بيعت عليه أى من غير كراه وكلام بهراء يقتضى انه المذهب لتصديره (قوله أو يفتق عبداً مؤجر) أى وأمة عتقاً ناجزاً فلا تنسخ فيه الاجارة وكذا الخدم منهم سنة اذا عتق قبلها فلا يفسخ الاستخدام (قوله أى يستمر رقبة الى تمام المدة) أى سواء أراد السيد بيعته له انه حر من الآن أو بعد انقضاء امدد الاجارة (قوله في شهادته) أى بالنسبة لشهادته (قوله لا في وطء) أى لا بالنسبة لوطء بالسبي فلا تدر رقاً اذا حصل له وماؤها (قوله لتعلق الخ) علة لقوله أى يستمر رقبة الى تمام المدة (قوله فان أسقط) أى المستأجر حقه وقوله نجزة عتقه أى ولا كلام لسيدته (قوله انه حر بعدها) أى بعده في مدة الاجارة (قوله فان أردت ان يحررها) أى اولم يردها كما قال شيخنا العدوى (قوله مع بقائه الى تمامها) أى لتعلق حق المستأجر كالم (قوله لا لما قبله) أى وهو وقوله وحكمه على الرق لان حكمه على الرق مدة الكراه سواء اراد انه حر بعدها او من يوم العتق

❦ (فصل في وكراه الدابة كذلك) ❦

أى كالاجارة أى في اشتراط عاقد واجر كالبيع في صحتها وفيما جاز في الاجارة ومنع وفي ان الكراه لازم له ما بالعقد (قوله والكراه بيع منقعة ما لا يعقل الخ) أى وأما الاجارة فهي بيع منقعة العاقل (قوله وجاز ان تكثرى دابة) أى بدراهم (قوله على ان عليك علفها) أى زيادة على الاجرة التي هي الدراهم ونحوها (قوله كان اولي) أى لانه لو عبر بذلك كان مفيداً للمشتري بخلاف ما قاله فانه انما يفيد واحدة (قوله اذ ينفقهم منه كراؤها) أى جواز كراؤها (قوله بالاولي) أى من كراؤها بعلفها فقط (قوله لان العلف تابع) أى لان الاصل ما كان معلوماً والمعلوم الكراه ما للدراهم (قوله أى جاز بأحدهما) أى جاز الكراه بأحدهما أى بعلف الدابة أو بطعام ربهان لم توصف النفقة كذا في خمس (قوله أو به مامعاً) أى بعلف الدابة وطعام ربهان (قوله تقدم لا) أى فالصورت (قوله قد أذ) فاما كترى ما لم يرض ربهان بالوسط وهذا بالنسبة لطعامه اذا كان اكلوا وأما الدابة فلا بد من الفسخ حيث طلب المستأجر ذلك ولورضى ربهان بطعام وسط الا ان يكمل لماربها كفى الميع (قوله فيلزمه شبعها) فان كان رب الدابة قليل الاكل وكانت الزوجة قليلة فلا يلزمه الا ما كان على المشهور خلافاً لقول ابن عمر انهما الغاضل يصرفانه فيما احبا (قوله أى تقديم ذلك لها) كتب شيخنا ان المناولة على المستأجر واستظهر بعض انه عند عدم الشرط على العرف كحفظها بعد النزول عنها (قوله او عليه طعامك) أى ويجزى فيه ما مر في المكترى فيقال ان وجد المكترى اكلوا كان رب الدابة الخيار في الفسخ وعدمه ما لم يرض بالوسط وان كان قليل الاكل فلا يلزم رب الدابة الا ما يأكل (قوله حيث شاء) أى حيث اراد الركوب (قوله حيث عرف كل) أى بان كان الركوب في البلد وما قارب سبلوان كانت حوائجه التي يركب لقضاءها تارة نقل وتارة تكثر اذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه لان كان يسافر عليها وكان الطعن للبر ونحوه لا للحبوب الصعبة كالتمرس (قوله وظاهر المصنف المجوز أى جواز استئجارها للطعن بها شهراً) (قوله والظاهر انه) أى ما ذكره الشارح من المنع اذا جمع بين الايام والاراد مبنى الخ والتعبير بالظاهر قصور اذا الخلاف المتقدم جارها كما لابن مرشد ذكره الشارح بهرام في كبير ما نظرين (قوله او يجعل على دوابه أى دواب ذلك الشخص المؤجر) (قوله ان سمي قدراً متحملاً) بل وان لم يسم لكن ان سمي جاز ان اتحد القدر كما حل على كل واحدة خمسة فئا طيروا ان يتعدى منع حتى يعين ما يحتمل

على كل واحدة بعينها كاجل على هذه خمسة وعلى هذه عشرة الخ وما لو قال اجل على واحدة خمسة
وعلى واحدة ستة وواحدة ثلاثة ولم يعين كل واحدة بعينها منع فاقبل المداخلة فيه تفصيل اذ يشمل
تسمية ما للكل ويتعدا القدر او يختلف ويعين ما تحمله كل دابة بعينها فها نازحان فان اختلف
قدره ولم يعين ما تحمله كل دابة ففاسدة لا اختلاف الاغراض فكان مخاطرة (قوله بل وان لم يسم
الخ) أى وحيد فثقل العمل على كل دابة بقدر قوتها (قوله وعلى جل آدمي) أى وجازت الاجارة
على جل آدمي لم يره رب الدابة ويلزمه جل ما يقبضه المستأجر من ذكر او انثى حيث كان غير فادح
واما الفادح فلا يلزمه جل (قوله لم يره) أى ولم يوصف له أيضا وان لم يكن على خيار بارؤية
هذا وقد استظهر ابن عرفة وجوب تعيين كون الزاكر رجلا واراثة لان ركوب النساء اشق وهو
خلاف ظاهر المصنف كالمدونة اه بن (قوله والرؤيا هنا علمية) أى والمعنى جازت الاجارة على
جل آدمي انتفى علم رب الدابة به لكونه لم يره ببصره ولم يوصف له (قوله فليست) أى الانثى
من الفاسدح مطلقا بل ينظر لها فان كانت فادحة لم يلزمه والا لزمه (قوله ومثل الفادح المرض) أى
فاذا استأجره على جل آدمي أو رجل فأنامه مرض لم يلزمه جل حيث جزم اهل المعرفة بأنه يتعب الدابة
وينبغي ان يكون مثله من يغلب عليه النوم او عادته عقور الدواب بركوبه (قوله فان لم يكن) أى الكراه
وقوله فله الفسخ فيه ان العدة لازم فكيف يكون له الفسخ فاعل الاولى فان لم يمكن الكراه اعظم
الاجرة وليس له الفسخ تأمل (قوله فيلزمه جل) أى سواء كان مجموعا لعماله فى بطنها حين العقد او حملت
به (قوله جل صغيرها معهما) أى الموجر دمعها حين العقد على ركوبها (قوله وراستهما فى شئ) أى
كالدرس والطعن والمحرت (قوله لاجعة) هو بالنصب عطف على الثلاث وقوله فينع أى ولولم يتعد
(قوله يتأخر الخ) أى وانما يتفرق فيه تأخير القبض اذا كان التأخير قليلا كاللثة (قوله عند
الخمى نوقش المصنف بان الخمى يجعل اليوم الثالث من المكروه لامن الجائز كفى بن فالمناسب
لمشيه على طريقته ان يقول واستأجر ركوبها يومين لاجعة وكره المتوسط (قوله وفى المنفعة من
البائع) أى الا القبض على قاعدة البيع الفاسد كما قال المصنف سابقا وانما ينتقل ضمان الفاسد
بالقبض (قوله وحاز كراه دابة واستثناء الخ) مثل الدابة السفينة وكلام المصنف فى الدابة المعينة
بدايل ما قدمه فى المضمونة من انه لا يدفها من الشروع فى استيفاء المنفعة أو تفجيل جميع الاجرة حيث
كان العقد فى ابان الشئ المستأجر له فان كان قبله فلا بد من تفجيل جميع الاجرة الا فى مثل الخ يستأجر
عليه قبل ابانه فيكن تفجيل اليسير (قوله شهرا) اشار الى شارح بقوله واستثناء ركوبها الى ان شهرا
معمول لمخدوف لدلالة ما قبله عليه ومثل الدابة فى جواز كراتها واستثناء منفعتها لشر السفينة كما قرر
شيخنا (قوله والفرق بين الشراء والكراه) أى حيث امتنع استثناء منفعة المبيع جمعة فأكثر ولم يتعد
وجاز استثناء منفعة المكترى شهرا اذا كان لم يتعد (قوله فضمانها منه) أى ولذا جاز له استثناء المنفعة
شهرا (قوله فأجز فيه ما قل للضرورة) أى ولم يجز استثناء ما صكث لا غررا ولا يدرى المشتري هل
تصل له سالمة ام لا (قوله فان اشترط منع) سواء حصل تعد بال فعل او لا وما لو حصل التعد تطوعا فلا منع
والفرض فى الاولى ان مدة الاستثناء شهر اما لو كانت اقل فأجاز الا فقهى النقد عشرة وفى ابن
يونس ما يقتضى جوازه لنصف شهر لكان فرضه فى السفينة ويمكن جل كلام الا فقهى على غيرها
كالدابة وح فلا يخالف بينه وبين ابن يونس والظاهر ان غير السفينة عند ابن يونس مثلها وح
فكلامهما مختلف فهما قولان وما ذكره المصنف من جواز كراه الدابة واستثناء منفعتها شهرا فى الدابة
المعينة بدليل ما قدمه من ان المضمونة لا بدفونها من الشروع فى استيفاء المنفعة أو تفجيل الاجر حيث

كان العقد في ايمان الشيء المستأجرة فان كان قبله فلا بد من تجهيل جميع الاجرة الا في مثل الحج فكفى
تجهيل اليسير (ف قوله صفة للعين) أي لا لغير لان اضافته لا تفيد تعريفا والمساكنة معرفة ولان
المعنى يميز ذلك (ف قوله الى زوال الخ) أي جواز الرضى بغيرها الى زوال الاضطراب قال حقي وانظر
هل الاضطراب المشقة الشديدة أو خوف المرض أو ضياع المال أو الموت (ف قوله مطلقا) أي
تقدم لا اضطراب لا (ف قوله شامل لما اذا كانت الاجرة) أي التي لم ينقدها والتي نقدها (ف قوله
وفعل المستأجر عليه الانسب بقوله وكراه الدابة ان يقول المكترى عليه لكنه شبه على ان اطلاق
الكراه على العقد المتعلق بمنافع غير العاقل واطلاق الاجارة على العقد المتعلق بمنافع العاقل
اصطلاح غالب (ف قوله ومثله الخ) هذا يقتضي ان مراد المصنف بالمستأجر عليه عين ما عقد عليه وحله
بعضهم على المثل لان الاول جواز فعله ضروري والنص عليه قليل المجدوى (ف قوله قدرا وضررا)
راجع لكل من المثل والدون (ف قوله لا اكثر) أي قدرا (ف قوله فان خالف) أي بان فعل ما هو
اكثر قدرا ولو اقل ضررا أو ما هو دون في القدر والحال انه اكثر ضررا وقوله ضمن أي اذا تلفت الذات
المستأجرة بذلك (ف قوله بكسر الحاء) أي بخلاف المستعمل في حمل المرأة والشجرة فبالفتح فقط (ف قوله
ليحمل عليها حملا أي محمولا (ف قوله برؤيته) المتبادر من مقابلتها بالكيل وما بعد ان الرؤية بصرية
وذكر شيخنا العلامة العدوي تبعا لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله انها علمية بان يحسبه بيده فيعلم ثقله
ولا بشرط الرؤية البصرية ومحصله حمله على علم خاص غير المعطوف بعده قدبر (ف قوله أو كيله) أي
كاستأجرة دابة كحمل أردب فول أو قنطار من الزيت أو مائة من الليون (ف قوله راجع للثلاثة قبله) أي
والمعنى ان لم يتفاوت الكيل في الثقل والوزن في الضرر لم يتفاوت العدد في الكبر والصغر (ف قوله
فلا بد من بيان النوع أي لاجل ان يلتقي التفاوت في الكيل والموزون والمعدود وذلك لان البطيخ
السكرير نوع والصغير نوع فبيان ذلك يلتقي التفاوت في المعدود (ف قوله ولا وجه رجوع القيد الخ)
وذلك لانه لا بد من بيان جنس المحمول وحينئذ فلا يعقل تفاوت في العدد وهذا هو ما رتضاه
الحققون كالنساطي وبن وغيرهما واعلم ان بيان النوع لا بد منه في صحة العقد اتفاقا أو ما يبان قدر
المحمول فلا بد منه أيضا وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين وهو مقتضى تنويع المصنف وقال
الاندلسيون لا يشترط ويصرف التدرج للاحتساب فاذا قال اكترى دابة ك لاجل عليها أردب جميعا
أو قنطارا زينا أو مائة بيضة جاز اتفاقا لعدم التفاوت أصلا أو انه ان وجد فهو يسير ولو قال اجمل عليها
أردب أو قنطارا أو مائة بطيخة منع اتفاقا لعدم ذكر النوع الموجب لوجود التفاوت الكثير لان الأردب
من الفول اثقل من الأردب من الشعير والقنطار من الحديد اثقل من القنطار من القطن والمائة
بطيخة الكبيرة اثقل من الصغيرة وأما لو قال اجمل عليها قمحا أو قنطارا أو بطيخا ولم يذكر القدر فهو
ممنوع عند القرويين واجازه الاندلسيون وصرف القدر الذي يحمل على الدابة للاحتساب (ف قوله
وجاز اقاله) أي جاز ان اكترى دابة ك لاجل أو جاز اقاله قوله بشرط راجع لقوله قبل النقد وبعده
وحاصل فقه المسئلة ان الاقالة اذا وقعت على رأس المال بان يترك المكترى للمكترى الاجرة
في مقابلة الاقالة فهي جائزة مطلقا كان رأس المال مما يغاب عليه ام لا كانت قبل النقد أو بعده
غاب المكترى على التقدم لا غاية الامر انه يجب على المكترى ان يحمل رد الاجرة للمكترى اذا وقعت
بعده النقد وكانت الدابة مضمونة والا منعه لفسخ المكترى ما في ذمة المكترى من كراه منافع
المضمونة في وثقروا ما ان كانت بزيادة فإن كانت قبل الغيبة على النقد غيبة يمكن فيها الانتفاع به
بان لم يغيب المكترى على النقد أصلا أو غاب غيبة لا يمكن الانتفاع به فيها جازت مطلقا كانت

الزيادة من المكري أو من المكثري كانت الزيادة عيناً أو عرضاً بشرط أن يجعل الزيادة حيث كانت
 من المكري وكانت الذات المكترة مضمونة لآمنة وإن كانت الاقالة بعد غيبة المكري على النقد
 غيبة يمكنه فيها الانتفاع به فيمنع أن كانت الزيادة من المكثري، التهمة ساف بزيادة وإن كانت من المكثري
 جازت أن دخل على المقاصة والامتنع لتغير الذمة وهذا كله إذا وقعت قبل سير كثير بأن
 لم يحصل سيرا صلاً أو حصل سير يسيراً ما ان وقعت بعد سير كثير جازت مطلقاً رأس المال و بزيادة
 من المكري ومن المكثري حصلت غيبة على النقد ولا يمكن أن كانت من المكثري فيشترط الدخول
 على المقاصة وإن كانت من المكري فيشترط تعجيلها مع أصل الكراه في الكراه المضمون (قوله)
 والالزم فسخ مافي الذمة في مؤخر) أي وهو عين فسخ الدين في الدين (قوله) بالزيادة التي وجبت له
 أي في ذمة المكري (قوله) على رأس مال الكراه) بأن يقول المكري للمكثري رأس المال في مقابلته
 الاقالة (قوله) بشرط تعجيل الزيادة) أي إذا كانت من المكري وكانت الدابة مضمونة أماً إذا كانت
 معينة فلا يشترط التعجيل لأن علة فسخ الدين في الدين التي ذكرها إنما تظهر في المضمونة لأن منافع
 المعينة لا تكون في الذمة حتى يلزم على تأخير الزيادة فسخ مافي الذمة في مؤخر (قوله) فبأثرة
 مطابقاً بالتفصيل أي سواء وقعت الاقالة قبل النقد أو بعده غاب المكري على النقد أم لا غاية الأمر
 أنها إذا وقعت بعد النقد وجب التعجيل رأس المال إذا كانت الدابة مضمونة وإنما جازت مطلقاً
 إذا وقعت على رأس المال لانتفاء علة المنع وهي التهمة على الساف بزيادة وفسخ الدين في الدين
 وإذا علمت أنها على رأس المال حاضرة مطلقاً المصنف قيد المجواز بقوله أن لم يجب تعلم أن مراده
 الاقالة بزيادة على رأس المال إذا كانت الاقالة من المكري أو على المنافع أن كانت من المكثري
 (قوله) أن لم يجب عليه) شرط في قوله أو بعده فقط (قوله) لأنه لا يمكن له أن يحصل غيبة الخ) هذا علة المجواز
 الاقالة بعد النقد بزيادة من المكري أن لم يجب على النقد (قوله) على النقد) أي على النقود الذي هو
 الكراه (قوله) تسلفه) أي المكثري بزيادة أي منه (قوله) جاز) أي لأن المكثري دفع عشرة أخذ
 عنها أربعة فقد أخذ أقل مما دفع (قوله) عطف على المكثري) هذا يقتضي أن قوله أو بعده سير كثير
 في الزيادة من المكري فقط وحينئذ فقوله وبشترط الخ القيد لتعميم الزيادة في كل من المكري والمكثري
 انما هو بالنظر للغة من خارج (قوله) فتجوز بزيادة) أي من المكري أو من المكثري (قوله) وحاز
 اشتراط حمل هدية مكة) أي أنه يجوز للمكثري أن يشترط على الجمال حمل الهدية التي يأتي بها من مكة
 معه لاهل بيته والتي يأخذها معه بمكة من كسوة وطيب للكعبة قال أبو الحسن ويؤخذ من هنا
 جواز كسوة الكعبة وتطيبها إلا أن الصدقة أفضل وهذا يخص للنهي عن كسوة المجذراة
 شيخنا عدوى (قوله) اشتراط هدية على المكثري) أي بأن يقول الجمال للمكثري حين العقد اشترط
 عليك حلاوة السلامة عند الوصول لمكة مثلاً (قوله) وحاز للمكثري) اشتراط عقبة الأجير المتبادر
 من المصنف المجواز المستوى الطرفين وهو غير مسلم وذلك لأن اشتراط المكثري على رب الدابة عقبة
 الأجير قيل أنه مندوب وقيل أنه واجب وتوضيح ذلك أن ركوب خادم المكثري العقبة من غير
 اشتراط قيل أنه مكروه بناء على أنه مثل المستأجر وتركيب المكثري لغيره إذا كان أكثر من ركوبه
 مكروه إذا كان ذلك الغير مثله وقيل أنه حرام بناء على أنه اضطراراً لكثرة تبعه فاشتراط العقبة على
 رب الدابة يخرج المكثري من الكراهة على الأول ومن المحرمة على الثاني فلذا قيل أن اشتراطها
 مندوب وقيل أنه واجب والأول قول ابن القاسم في سماع عيسى والثاني قول أصبغ ابن رشد
 وهو القياس (قوله) الجمال) أي فالمراد بالأجير المكثري الذي يجذمه (قوله) على مكريه) أي

وهو رب الدابة (قوله أى الميل السادس) أى بحيث ينزل المكترى من على الدابة ويركب
العكام عوضه الميل السادس وما ذكره الشارح بيان لاصل معنى العتبة وان كان المحكم عامنا
فى الستة أميال وغيرها (قوله لاجل من مرض) صورته بعضهم بما اذا اكترى دابة لركوبه
وشرط جل من مرض من الجمالة أو من غيرهم من خدمه عوضا عنه فينعى ما قاله الشارح وصورته
بعضهم برجالا كترواد دابة على جل ازوادهم وعلى جل من مرض منهم فيمنع لانه مجهول (قوله
ولا اشتراط ان ماتت) أى لا يجوز فى صلب العقد اشتراط (قوله الى مدة السفر) أى الى انتهاء
مدة السفر (قوله لما فيه من فسخ الدين) أى وهو الاجرة فى الدين وهو منافع الدابة التى يأتى
بها (قوله كدواب) أى لا يجوز كراء دواب وقوله لرجال أى كائنة لرجال (قوله او مشتركة)
بينهم باجزاء مختلفة نظاهر انها لو كانت مشتركة بينهم باجزاء مستوية وكان الحمل مختلفا ولم يعين
ما تحمله كل واحدة فانه يجوز وليس كذلك اذ متى كانت الدواب لرجال وكان الحمل مختلفا ولم
يعين ما تحمله كل واحدة فالمنع سواء كانت الدواب لرجال وكانت غير مشتركة او مشتركة باجزاء
مختلفة او متساوية (قوله واكترت فى عقد واحد) أى وباجرة واحدة من غير ان يسمى لكل
دابة اجرة (قوله والحمل مختلف) أى بان كان عنده زكائب بعضها فيه اردب وبعضها فيه اردب
وثلاث وبعضها فيه اردب ونصف (قوله والاحاز) أى والافان كان الحمل متحدا او مختلفا وبين
لكل دابة ما تحمله جاز (قوله او لا مكنة) يعنى لا يجوز ذلك ان تكرر دواب مملوكة لرجل او لرجال
لا مكنة مختلفة كبرقة وافرقة وطخعة فى عقد واحد من غير تعيين لكل واحدة مكانا معينيا
لاختلاف اغراض المستكرين لان المكترى يرغب فى ركوب القوية لئلا كان البعيد ورهبها يريد
ركوبه الضعيفة لئلا كان البعيد لئلا تضعف القوية فتدخله الخسارة وقوله لا مكنة مطلق على مقدار
أى ككراء دواب كائنة لرجال للعمل ولا مكنة وانس عطفها على ارجال لئلا يسهل ما كان
الرجال مكثرون مع انهم مكرون (قوله لواحد) أى مملوكة لواحد وقوله او المتعداى بعقد واحد
واجرة واحدة (قوله ولم يكن العرف) هو صفة المحذوف معطوف على دواب فيكون كراء المقدم قبل
دواب مساطا عليه أى ككراء دواب للعمل او كراء لم يكن العرف فيه تقدم عين أى انه لا يجوز الكراء
اذا كان معين ولم يكن العرف فى البلد تعجيل الاجر المعين وان عجل بالفعل اللهم الا ان يشترط حين
العقد تعجيل ذلك الاجر المعين والاحاز (قوله ولم يكن العرف مضبوطا) أى بان كانا يتكاثرون
بالوجهين التعجيل والتأخير للمعين (قوله فان لم يشترط التعجيل) أى والحال ان العرف عدم التعجيل
(قوله جاز) أى الكراء ولا توقف صحة على اشتراط التعجيل بل على التعجيل بالفعل (قوله
وفسدت ان انتفى عرف تعجيل المعين) أى عالم يشترط تعجيله والا فلا فساد (قوله بدليل
قوله الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة (قوله او بدنانير) حاصله انه لا يجوز الكراء بدنانير
او دراهم معينة غائبة حين العقد بان كانت موقوفة على يد قاض وهما يعرفانها معا حدث كان
عرف البلد عدم تعجيل المعين الا اذا شرط المكترى انها اذا تلفت كلا او بعضا خلف ما تلت فشرط
الخلف فى العين يقوم بتمام شرط التعجيل فى المعين غير المعنى فقول المصنف وبدنانير أى والحال ان
العرف عدم تعجيل المعين كما هو الموضوع هذا وما ذكره المصنف من منع الكراء بالعين المعينة اذا كانت
غائبة الا اذا شرط الخلف هو قول ابن القاسم وقال غيره بالجواز وان لم يشترط الخلف والقولان مبنيان
على ان العين تتعين بتعيينها لم لا الاول لابن القاسم والثانى لغيره انظر بن (قوله ونحوه) أى
كودع (قوله وهما معا يعرفانها) راجع لجمع ما قبله (قوله الا ان يقع الكراء) أى بالبدنانير

المعنية الثانية وقوله لما تلف منها أى قبل قبض المكبرى لها (قوله فيجوز) أى المكرا بها
 (قوله يقوم مقام التجيل) أى لعدم تعلق الاغراض بذاتها بالبالذا اغفر فيها التأخير مع
 شرط الخلف بخلاف غير التقدم الطعام والعروض فان الاغراض تتعلق بها فلذا اشترط تعجيلها
 ولا يكفي فيها شرط الخلف (قوله اما المحاضرة) أى واما الكرا بالعين المعنية المحاضرة (قوله
 فلا يتأتى فيها اشتراط الخلف فيه نظر بل يتأتى الا انه لا يكفي فالاولى ان يقول فلا يكفي فيها اشتراط
 الخلف (قوله بل ان كان العرف الخ) أى وحيث فالتعين المحاضرة مثل المعين غير العين كالعرض
 (قوله جاز) أى العدة ان تعدت بالفعل (قوله والا) أى والا يكن العرف نقدها بل
 تأخيرها أو كان العرف غير منضبط وقوله منع أى الكرا بها (قوله او اكترها ليجمل عليها
 ماشاء) يعنى أن من اكترى دابة ولم يعين ما يحمله عليها بل قال اجعل عليها ماشاء فانه لا يجوز
 والظاهر ان من هذا القبيل كراهه الفارغ ملان المتعارف عند حجاج مصر ثم ان قوله او ليجمل عليها
 ماشاء يقتضى انه اذا عين نوع المحمول دون قدره فانه يكفي ويحملها ما تطيقه وهو قول الاندلسيين
 وقوله فيما مروى من برؤيته او وكيله او وزنه او عدده ان لم يتفقت يقتضى انه لا بد من معرفة قدر
 المحمول زيادة على بيان نوعه وهو قول القرويين عن ابن القاسم فى كلامه اشارة للقولين وقد
 قدمنا ذلك (قوله وكذا ليجمل عليها) أى ولم يقل ماشاء (قوله الامن قوم الخ) أى الا ان يكون
 المكترى من قوم عرف جملهم بكونه من المحطب والمخ والتمح او يحمله ما تطيق (قوله او لمكان
 شاء) أى كما كثرى منك دابة الى المكان الذى أريد الذهاب اليه بكذا وقوله اوليسع رجلا أى
 كما كثرى دابة لا يسع عليها فلانا ولاجل ملاقاته من سفره (قوله او بمثل كراه الناس) أى
 لموضع معين بل يقول اكترى دابة للعمل الفلانى بمثل ما يكترى به الناس فى هذا اليوم فلا يجوز
 للحالة كبيع سلعة ببيعها (قوله واما المعلوم) أى كما لو جرى العرف بان الكرا للمحل الفلانى
 بكذا وقال اكترى بها منك بمثل ما يكترى به الناس فانه يجوز (قوله وان وصلت فى كذا فبكذا)
 اشار به لقول مالك فى الموازية ومن اكترى من رجل دابة على انه ان وصل مكة فى عشرة ايام فله
 عشرة دنانير وان وصلها فى أكثر فله دون ذلك لا يجوز لانه شرط لا يدري ما يكون له من الكرا اه
 ويفسخ الكرا قبل الركوب فان ركب لمكان الذى سماه فله كراه المثل فى سرعة السير وبطئه
 ولا يتظر لاسمائه (قوله والا فبكذا او بحسانا) اعلم ان المنع فى الثاني مطلق واما فى الاول فهو
 مقدر على اذ وقع العقد على وجه الالتزام ولو لا حدهما وكان على وجه يترد فيه النظرا حترزا عما
 اذا كان الاسهل أكثر أجرة وكان على وجه ان لزام لرب الدابة لان رب الدابة يختاره ولا محالة والاجر
 داخل عليه وكذا ان كان الاسهل لمكترى اقل أجرة وكان العقد على وجه الالتزام له فان المكترى
 يختاره ولا محالة وحينئذ فانه قد جازى كراهه لا يمنع اذا كان العقد بختاره لهما (قوله او يتنقل لبلد)
 يعنى ان الشخص اذا اكترى دابة لبلد سواء كانت الدابة مضمونة او معينة تقدر اجرتها على ان لا يفسد له
 ان يرغب من تلك البدو يسير لغيره الا باذن ربه فيجوز ثم ان قوله او يتنقل بالنسب عطف على
 شرط المقدور فى قوله لا حمل من مرض من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل لا على
 حمل والا كان شرط المقدور مسلطا عليه فيحمل المعنى لا شرط حمل من مرض ولا شرط ان يتنقل الخ
 وهذا فاسد لان شرط الانتقال لا يوجب منع او لا فسادا لان الانتقال بالاذن الى المساوى جائز
 وحينئذ فشرط الانتقال اليه فى العقد لا يفسده (قوله لما فيه من فسخ ما فى الذمة) أى وهى
 الاجرة وقوله فى مؤخر أى وهو السير للبلد الاخرى وفيه انه لا صحة لهذا التعليل لان الفرض انه انتقل

بلاذن فهو محض تعدد الفسخ انما يكون منهما فالاولى حذف هذا التعليل والاقتصار على ما بعده
(قوله) ولان احوال الطرق تختلف بها (اغراض) أى فقد يكون ربه له غرض فى عدم
ذهابه بها لغير الموضع الذى اكرهه له خوفاً عليها من عدوا وغاصب **(قوله)** وضمن ان خالف
أى وتلفت وقوله ولو بسماوى أى هذا اذا كان تلفةها بفعله عمداً او خطأ بل ولو كان بسماوى
(قوله) ولذا) أى ولاجل هذا التعليل **(قوله)** كذلك) أى لا يجوز ويوجب الضمان اذا تلفت
الدابة **(قوله)** وفيه) أى الترجيح نظر لما علمت ان المكترى اذا خالف صار مجالفة كالفاسد
وهذا التعليل جارى للمخالفة لادون كما هو جارى فى المسافة الزائدة والمساوية **(قوله)** الا باذن من
ربه) أى الا اذا كان العدول عن المسافة المعقود عليها لغيرها باذن من رب الدابة **(قوله)**
فيه زوال العدول الى أخرى) أى ولو كانت تلك الاخرى ازيد فى المسافة لانه ابتداء عقد وهذا هو
المعتمد وقيل يمنع لانه فسخ دين وهو الاجرة فى دين وهو السير لابلد الاخرى ومحل هذا الخلاف اذا كان
الاذن من ربه لم يقع بعد اقالته واما ان وقع بعد اقالته وبعد رد النقدان كان تقدم جازالعدول للاخرى
باذن من رب الدابة قولاً واحداً **(قوله)** أى كما لا يجوز ان يرد رب الدابة شخصاً خلفك يا مكترى
أى الا اذا كان بادنك **(قوله)** او حمل عليها متاعاً معك) أى مع حملك او متعتك **(قوله)** قيد
فى المنع) أى منع حمله معك متاعاً **(قوله)** جاز ربه ان يحمل مع حملك) أى اذا كان زيادة الحمل
لا تضرب بالمكترى فان ضربت به كما اذا كان يصل فى يومه بدون الزيادة واذا زاد لا يصل الا فى يومين
فان المكترى يمنع من الزيادة حيثنذ كفى بن **(قوله)** لافى خصوص ما قبله) أى وهو قوله
والكرا علك ان لم تحمل زينة **(قوله)** وضمن المكترى) أى قيمة الدابة ان تلفت وارش عليها ان
تعبت **(قوله)** ان اكره لغير امين) أى ولو كان هو أى المكترى غير امين اذ قد يدعى ربه ان الاول
يراعى حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني **(قوله)** اوضح) أى ولو كان دونه فى الثقل بان كان
من عادته عقراً والدواب **(قوله)** ولربها اتباع الثاني) أى واذا اكرى المكترى لغير امين كان
لربها اتباع الثاني بقيمتها اذا تلفت وارش عليها ان تعبت أى وله اتباع الاول وقوله حيث علم الخ اى
بان علم الثاني انها بيد الاول بكراه وان ربه ما منعه من اكرائها وقوله ولو بسماوى أى هذا اذا تلفت
بفعله عمداً او خطأ بل ولو تلفت بسماوى وقوله ولم يعلم أى الثاني بتعدى الاول بان ظن انه مالك لها
او مكتر فقط **(قوله)** وكذا ان كانت خطأ الخ) أى واما لو تلفت بسماوى فان علم انها فى يده الاول
بكراه فلربها تضمنه ان اعدم الاول فقط وان ظن انها ملكه فلا رجوع له عليه بشئ ولو اعدم
الاول وحاصل ما ذكره الشارح مع زيادة ان الدابة اذا تلفت عند الثاني فاما بفعله عمداً او خطأ
او بسماوى وفى كل امان يعلم الثاني بعقد الاول بان يعلم ان الدابة بيد بكراه وان ربه ما منعه من
اكرائها ويعلم انه مكتر فقط او يظن انه المالك فان تلفت بفعله عمداً ضمن مطلقاً وان تلفت بفعله
خطأ فان علم بتعديده ضمن والافقولا وان كان بسماوى فان علم بتعديده ضمن مطلقاً وان علم بانه مكتر
فقط ضمن ان اعدم الاول وان ظن المالك فلا ضمان عليه **(قوله)** او عطيت بزادة مسافة) حاصله
ان الصور ثمانية لان المكترى امان يزيد فى المسافة والحمل وفى كل امان تكون الزيادة شأنها
ان تعطيها ام لا وفى كل امان تعطيها بالفعل ام لا وقد تكام المصنف على جميعها **(قوله)** ولو
قلت) أى الزيادة كاملة اى واما زيادة خطوة ونحوها مما يعدل الناس اليه فلا ضمان اذا تلفت
بزادته قال فى التوضيح فقدضى كلام المصنف ان الدابة اذا عطيت بزادة المسافة ضمن مطلقاً ولو
كانت الزيادة خطوة وهو قول نقله ابن الموارز ابو الحسن وهو خلاف المدونة لان فيها ضمن فى الميل ونحوه

واما مثل ما يعدل الناس اليه في المدة فلا ضمان (قوله أي بسببها) أي سواء عطبت في الزيادة
وفي المسافة المعقود عليها لكن في حال رجوعه عند ابن الماجشون واصبغ الا ان اصبغ قيد الضمان
في هذه الحالة أي عطيتها في المسافة المعقود عليها اذا كثرت الزيادة واما ابن الماجشون فلم يقيس
وقال يحتمل ان الضمان اذا كان العطى في المسافة المعقود عليها واستحسن ابن بونس قول ابن
الماجدشون وهو الضمان اذا تلفت في المسافة المعقود عليها في حالة الرجوع ولو تلفت الزيادة وقال
شيخنا مهاد بعضهم انه المعتمد (قوله احتريزه عن السماوى) أي ما اذا زاد في المسافة الا انها
تلفت بأمر سماوى وقوله فلا يضمن أي قيمة الدابة (قوله واما في موضوع المصنف) أي وهو
ما اذا زاد المكثري في المسافة وتلفت الدابة بسبب زيادة المسافة (قوله بين ان يأخذ كراه الزائد)
أي مضمونا لكراه الاصلى (قوله مع الاول) أي وهو الكراه الاصلى (قوله او قيمة الدابة)
أي مع الكراه الاول وقوله فله الاكثر منهما أي من القيمة وكراه الزائد مضمونا لكراه الاول (قوله)
ولا زائد) أي ولا شيء ازيد من الكراه الاصلى (قوله فان زاد انشاءها) أي فان زادت الحمل
في انشاء المسافة (قوله والزيادة) أي وكراه الزيادة (قوله والافا لكراه) أي والافا لالزام
الكراه - (قوله كان لم تعطب في زيادة المسافة او في الحمل) كانت الزيادة تعطب بثلاث مالم لافله كراه
ما زاد من مسافة او حمل مع الكراه الاول ولا تخيير لربها في قيمتها (قوله الان بحسبها) هذا
استثناء مما يعدل الكاف فكأنه قال ان زادت في المسافة او في الحمل ولم تعطب فليس له الا الكراه مالم
يجبها الخ ثم ان هذا الاستثناء يحتمل الاتصال فيكون في موضوع ما اذا حبسها مستعملها في حمل
او غيره ويكون حينئذ سكا كع ان ما اذا حبسها من غير استعمال ويحتمل الانقطاع فيحمل ما اذا
حبسها بلا استعمال ولا بعده قوله كراه الزائد لان المراد الزائد على مدة الكراه الاول استعمالها فيه
ام لا واحتمل الانقطاع الخ فائدة ولذا قال ابن عاشر سرق هذه المسئلة في حيز الاستثناء يومهم تقر بها
على التعدي بزيادة المسافة او الحمل وليس كذلك فلو قال المصنف وان حبسها الخ كان احصا ووضح
اه بن (قوله فله كراه الزائد او قيمتها) ظاهره انه مخير بين الامرين وهو كذلك ونحو
في المدونة (قوله فليس له الا كراه الزائد) أي مع الكراه الاول (قوله ولك فسخ عضوض) أي
ولك البقاء بالكراه المعقود عليه اذ خيرت بين ضررك والمراد انك على كونها بعضوضا بعد
المعقد اعنده (قوله أي بعض من قرب منه) أي اطلع على انه حصل منه ذلك في مرات متعددة
في ساعات (قوله ليس المراد المبالغة في العوض) أي ان تكراره في الساعة الواحدة ليس لازما
والا فوقع ذلك فلتة في العمر فلا ليس عيبا هذا ويصح بقاء المبالغة باعتبار تعدد الساعات حتى
صار شأنها (قوله او شيء) أي اذا كان اكثر ايد - سير به لا فقط كما قيده الخمي وظاهر
المدونة كظاهر المصنف بخلافه وهو المعتمد في اكثر ايد سير به لئلا او نهزا او فيها وجدته اعشى
ثبت له الخيار اما ان يرد او يقاتل به بجميع الكراه المسمى كان عليه جميع الكراه اذا اكثره
لا سير به لئلا ولم يسره الانهار او مافي عبق من انه اذا علم به وتما سلك يحيط عنه ارض العيب
بان يقال ما جرت على انه سالم وما جرت على انه اعشى ويحيط عنه بنسبة ذلك من الكراه فهو خلاف
النقل كما في بن تميم اذ لم يطلع المكثري على انه اعشى الا بعد انقضاء المسافة المستأجر عليها فانه
يحيط عنه من الاجرة بحسبه كافي المجموع (قوله او كان دبره فاحشا) أي كان دبره الموجود
حال العقد ولم يطلع عليه الا بعده فاحشا واشار الشارح تقدير كان الى ان دبره اسم كان محذوف

وقا حشا أخبرها والداعى لذلك ان هذه الجملة معطوفة على المعنى اذ التقدير لك فسخ ما كان عضوا
 اوجرحا واعشى او كان دبره فاحشا (قوله او برأخته را كبه) أى او تضر برأخته را كبه فان كان
 الراكب لا يتغير برأخته لا يكونه لا يشم فلا خيار له (قوله استظهر كل منه) الاول استظهره
 تت وصوبه طفى والثانى استظهره الشيخ أحمد الزرقانى (قوله بدليل قول المصنف وجود الخ)
 أى فانه ظاهر فى انه مام يدخلا على طعن اردب وانما دخلا على طعن اردبين وقد يقال لاحاجة
 لما ذكره من الحمل بل يجعل على ان الزمن ازيد من العمل فى الواقع لكن وجد النور لا يطعن الا اردبا
 لجهزه لا لبقى الزمن (قوله ما يشبه السكيل) أى أن ما زاد ما يشبه ان يكون زيادة فى السكيل او نقص
 ما يشبه ان يكون نقصا فى السكيل كان استأجره على طعن اردب فيطعن ما يزيد عليه مما يشبه ان
 يكون زيادة فى كبله كان يطعن به خمسة وعشرين ربعا او يطعن عليه ما ينقص عن الارب بما
 يشبه ان ينقص فى كبله كان يطعن به ثلاثة وعشرين ربعا (قوله فلاك) أى فليس لك
 بامكرى أجرة فى الزيادة ولا يرجع عليك بامكرى بامرة النقص (قوله فهذا المسئلة اعم مما قبلها)
 أى فهى مسئلة وليست من ثمة ما قبلها (قوله فتشمل مسئلة النور) أى السابقة الذى
 استأجره على طعن اردب كل يوم فوجده كذلك ثم زاد الماكترى على ذلك او نقص ما يشبه ان يكون
 زيادة او نقصا فى السكيل (قوله وغيرها) أى كما اذا استأجره على حمل اردب فتح فزاد الماكترى عليه
 او نقص عن ما يشبه ان يكون زيادة او نقصا فى السكيل

❦ (باب كراه الحام) ❦

(قوله جاز كراه الحام) يصح ان يراد بالكره الاكثر او يصح ان يرده الا كراه أى جاز لانسان ان
 يكرى الحام من غيره او جاز له ان يكرىه لغيره واعلم ان الكراه والاكثر امة لازمان حتى جاز أحدهما
 جاز الآخر لان العقد لا يكون جائزا من أحد الجانبين دون الآخر فلا وجه لاولية كون المراد بالكره
 فى كلام المصنف الاكثر دون الكراه (قوله يجوز دخوله بمرجوحية) المرجوحية انما هى اذا
 دخله مع قوم مستترين وهما على ظنه عدم كشف العورة لان دخوله فى هذه الحالة مكره
 اذ لا يأمن ان ينكشف عورة بعضهم فيقع بصره او بصر غيره على ما لا يجوز زوقل ان دخوله فى هذه
 الحالة جائزا ما لو دخله للتطيف مع زوجته او امة او منفردا فلا كراهية فى ذلك كما قرر شيخنا واذا علمت
 ذلك تعلم ان الاولى للشارح ان يقول يجوز دخوله وان كان الجواز قد يكون مرجوحا تامل (قوله
 يجوز) أى بدون قيد المرجوحية وقد يجب اذا تعين طريقا للدواء (قوله كبيعها) أى ويكون
 كراؤها وهى غائبة كبيعها وهى غائبة (قوله فلا بد من رؤية سابقة) أى من الماكترى وقوله
 او بوصف أى او يكون كراؤها ملتبسا بوصف وقوله او على خيار أى على خيار أى على خيار أى على خيار
 برؤية سابقة او بوصف من غير الماكترى جاز النقص دون كان بوصف من الماكترى امتنع النقد كما
 فى بن عن أبى الحسن كما يمنع اذا كان على خيار (قوله او اشريكه) أى والحال ان صاحب
 النصف اكرى حصته لغير صاحب النصف الثانى خلافا لابي حنيفة واجد القائلين بمنع كراه المشاع
 لغير الشريك ولو قال المصنف كبيعها وانه يتد كبر الضمير العائد على ما ذكر من الحام والدار
 لكان اجسن الان يقال انه انت الضمير باعتبار المذ كورات وان الضمير راجع لمخصوص الدار
 ويعلم الحام بالمقايسة (قوله يوما) أى مثلا (قوله وشهرا الخ) حاصله انه يجوز كراه العقار
 شهر امتلا على شرط انه ان سكن الماكترى يوما فاكتر من الشهر زمه الكراه أى العقد وتلزمه
 الاجرة بتمامها ولو خرج منه وجعل الجواز ان دخلا على ان الماكترى يملك بقية المدة بالسكنى والاسكان

واما لو دخل على انه ان خرج المكترى منه رجوع العقار ليه ولا يتصرف المكترى فيه بقبض المدة لا يكراه ولا يغيره فان ذلك لا يجوز واعلم ان الكراه في هذه المسئلة من قبيل الكراه بغير قبض فيها النقد ولو تطوعا كما في بن ثمان نفاه كلام المصنف سواء عين الشئ ركز جبام لا ويكون الشهر محسوبا من يوم العقد في الثاني ولزمه الكراه بسكنى يوم ولو أتى يوم منه لان سكن بعض يوم ولا ان معنى شهر من يوم العقد ومضى المعين فلا يلزمه ما بعده ولو سكن فيه يوما (قوله على انه ان خرج المكترى) أى بعد سكنى اليوم (قوله ولو اسقط الشرط في الاول) أى في الفرج الاول وهو ما اذا شرط على المكترى انه ان خرج رجعت الذات المستأجرة لهما (قوله بخلاف اسقاطه في الثاني) أى وهو ما اذا شرط على المكترى على انه ان خرج من الدار فلا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها والمحاصل انهما ان دخلا على ان المكترى اذا خرج منها في اثناء المدة فانه لا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها فان العقد يدى يكون فاسدا فان اسقط الشرط صح العقد وهذا ما لا ين عرفة وبعض القرويين وهو المعتقد وقال اللغوى العقد صحيح والشرط باطل فلا حاجة لاسقاطه لجهة العقد وهو ضعيف (قوله وعدم بيان الخ) يعنى ان الاجارة تجوز مدة معلومة كقوله استأجر منى لشهر او سنة من غير ان يذكر ابتداء ذلك ويحمل ابتداء ذلك من يوم العقد (قوله وجيبة الخ) أى سواء كان الكراه وجيبة وهو ظاهرا ومشاهرة لانه لما كان محتملا من السكنى وان لم يكن العقد لازما كفى ذلك ما لم يحل عن نفسه (قوله فان وقع أى الكراه على شهر في اثنائه فثلاثون يوما من يوم العقد) أى فان وقع على شهر وكان العقد في اوله لزمه كله على ما هو عليه من نقص او تمام وكذا السنة اذا وقع العقد عليها فان كان في اول يوم منها لزم اثنا عشر شهرا بالاهلة وان كان بعد ما مضى من السنة ايام لزمه احدى عشر بالاهلة وشهر ثلاثون يوما واعلم ان قول المصنف وحل من حين العقد فيما اذا ذكر له مدة ولا يعين لها مبدءا فاما كراهها بالركبها لموضع كذا من غير ذكر مدة ثم حبسها المكترى فلم يهرها كراهها مثل مدة الحبس والكراه الاول باق كما قال ابن المحاسب ولا يقال ان الكراه يحل على انه من يوم العقد فلا يلزم الا الكراه الاول وانه هو الذى حصل العقد عليه لما علمت ان هذا فيما اذا ذكرت مدة الكراه ولم يعين لها مبدءا (قوله ولم يلزم لهما) اللام زائدة فلا يقال ان يلزم متعدي بنفسه فلا يضى شئ عدا به باللام او يقال ان اللام متعلقة بفاعل يلزم كما أشار له الشارح ولا يقال يلزم عليه عمل ضمير المصدر لانه يغتفر في الجار والمجرور وما لا يغتفر في غيره كقوله

وما المحرب الاما علمتم وذقتم ۞ وما هو عنها بالمحدث المترجم

(قوله فاسكل من المتكاريين حله عن نفسه متى شاء) هذا قول ابن القاسم في المدونة وهو واحد اقوال ثلاثة في المسئلة وحاصله انه لا يلزم الكراه في الشهر الاول ولا فيما بعده ولا كترى ان يخرج متى شاء ويلزمه من الكراه بحساب ما سكن وقبل يلزمهما الحق الاقل كالشهر الاول لا ما بعده وقبل يلزمه الشهران سكن بعضه فاذا سكن بعض الشهر لزم كل من المكترى والمكترى بقبضه وليس لاحدهما خروج قبلها الا برضى صاحبه ومن قام منها عند رأس الشهر فاقول قوله قال الشيخ ميارة وبهذا الاخير جرى العمل عندنا (قوله ان لم يشترط عده) أى عدم اللزوم وانه يخرج متى شاء (قوله من كراه بخيار) أى والكراه بالخيار يتنع فيه النقد كما مر (قوله لقب لمدة محدودة) أى سواء كانت معينة ام لا كما اذا قال هذه السنة او هذا الشهر او سنة كذا او شهر كذا او سبعمائة العدد فيما زاد على الواحد فقال سنتين او ثلاثا وكذا ان شاء الاجل بان قال اكترى بها

الى شهر كذا والى سنة كذا واما الوسمى العدد وكار واحد افاقية خلاف فقيل انه من الوجبة وقيل
انه من المشاهرة وسيأتى ذلك (قوله فار بين المبدأ) أى فالامر ظاهر والالامح وقوله فان بين الخ أى
فى قوله عشرة اشهر وما بعده (قوله ومثل سنة) أى فى جريان التأويلين شهر أى فقيه التأويلين
أىضا كما يفيد كلام عياض اذا فرق بينهما خلافا لظاهر المصنف من انه وجبة قطعاً حيث ذكر
ما فيه الخلاف بعده (قوله وجزم المصنف بانه) أى شهر احيث ساقه فيما هو وجبة قطعاً (قوله
وارض مطر) عطف على حمام كما أشار له الشارح (قوله واكثر) أى كاربين سنة (قوله وسواء
الخ) نعم فى المفهوم أى فان حصل اشتراط النقص فسد سواء حصل نقداً الخ (قوله وان لسنة) أى
وان اشترط النقص لسنة (قوله تشبيه فى الجواز) أى لا تمثيل لئلا يكون سائلاً عن ارض المطر
المأمونة فلا يعلم حكم النقص فيها مع نص الامام على جوازها فيها كذا قيل وفيه انه اذا دخل تحت كاف
التمثيل فلعن هذا القائل اراد السكوت باعتبار الصراحة والحاصل ان قوله كالتمثيل يصح جعله
تشبيهاً ويصح جعله تمثيلاً (قوله أى بجواز كراء ارض النيل المأمونة) أى وأما غير المأمونة فيجوز
كراءها ولو لا ربيع بشرط عدم اشتراط النقص (قوله اذا رويت بالفعل) أى وتمكن من الانتفاع بها
وذلك بانكشفها ببديل قول المصنف الا تى وزم الكراء بالتمكن والحاصل انه لا يجب النقص فيها الا
بامرين الى بالفعول والتمكن من الانتفاع بها بالانكشاف لا باحدهما خلافاً لظاهر الشارح انظر
بن ثم ان قول المصنف ويجب فى مأمونة النيل اذا رويت فيما كريت ولم يشترط نقد ولا عدمه
حين العقد واشترط عدمه حين العقد (قوله وليس كذلك الخ) حاصله ان ما كان مأموناً من
ارض النيل والمطر وارض الآبار والعيون يجوز فيها اشتراط النقد ولو كريت لاعوام كثيرة وما كان
غير مأمون منها فلا يجوز فيه اشتراط النقص ودوا وقع العقد على منفعة ارض الزراعة وسكت عن
اشتراط النقد وعدمه واشترط عدمه حين العقد فانه يقضى به فى ارض النيل اذا رويت وتمكن
من الانتفاع بها لا كشف المانع عنها واما ارض المطر والعيون والا بار فلا يقضى بالنقص فيها الا اذا
تم زرعها واسدغنى عن الماء (قوله وجاز كراء قدر) أشار الشارح الى ان قوله وقد عطف على
حمام (قوله من ارضك) أى كالكريك فدانين من ارضي التي يحوض كذا ومائة ذراع من ارضي
الغلاية فيجوز اذا عين الجهة التي يكون منها ذلك القدر كما يقول من الجهة البحرية او لم يعب
الجهة لكن تساوت الارض فى الجودة والرداءة بالنسبة لارض الزراعة او فى الارض والخوف بالنسبة
للارض التي يبنى فيها (قوله فان لم تعين) أى الجهة وقوله واختلفت اى الارض بالمجودة
والرداءة كما لو قال كريك فدانين من ارضي الغلاية بكذا والحال ان ارضه الغلاية بعضها جيد
وبعضها ردى (قوله فلا يشترط تعيينه) أى تعيين الجهة التي يكون فيها الجزء لان المستأجر ربحها
شائعاً كانت كلها جيدة او رديئة او بعضها جيد والبعض ردى (قوله وجاز الخ) اشار الشارح الى ان
المصنف عطف على حمام محذوفاً وهو ارض (قوله والكلام فى المأمونة) أى ان الكلام فى هذه
المسئلة وما بعده فى المأمونة فمحل جواز كراء ارض بشرط حرثها ائلاً واشترط تزييلها ان كانت
مأمونة الرى والا فسد العقد لانه يصير كعقد بشرط فى غير المأمونة لان زيادة المحراث والتزييل منفعة
تبقى بالارض (قوله بتشديد الباء) صوابه بتخفيفها كما قال بن لان الذى فى الصحاح والقاموس
ان زبل من باب ضرب اى انه يقال زبل الارض زبلاً زبلها بلا اذا اصلها بالزبل (قوله نوعاً) أى
اذا عرف نوع ما ينزله به من كونه زبل حمام او غنم او رماذ او سباعاً وانما اشترط نوع الزبل لان
ما ينزله به الارض انواع كما علمت واشترط معرفة قدره لان الارض تختلف فبعضها ضعيف الحرارة

فقد وهبها كثرة الزبل وبعضها قوى المحرارة فيحرق زرعها كثرة الزبل (قوله فان لم يعرف منع
وفسد الكراه) قال عبق واذا فسد وزرع فان لم يتم زرعها فله ما زاده عمله في كراثها في العام الثاني
وان تم زرعها فعليه كراه المثل بشرط تلك الزيادة (قوله والاجرة في ذلك) أى فيها اذا شرط
زرعها لاننا او شرط تزويلها (قوله مكثرة سنين الخ) أشار الشارح الى ان سنين الاولى معولة
لنعت ارض وهو مكثرة وقوله مستقبلة لسنين الثانية وهى معولة لكراه كما أشار له الشارح
بقوله ان يكثرها الا سنين الخ ولو قال المصنف وارض سنين مستقبلة لذي شجرها او غيره
لمكان اخضر او وضع وفي قوله وان لغيرك التفات من الغيبة للحضور وما بعد المبالغة غير مندرج فيما
قلها كما كتب شيخنا فقيه ركابة وبالع على الغير لانه ربما يتوهم ان لما كان الشجر لغيره وليس
ممكنا من الانتفاع فلا يجوز له الاستيجار (قوله او يرضيك) أى في منفعة الارض المدة المستقبلة
لاجل بقائه غرسه (قوله منها المدة الخ) أشار الشارح بذلك الى ان محل منع اكتره غير رب
الزرع للارض اذا كان على ان يقبضها قبل تمام الغرض من الزرع لتمام الزرع اذا قلع بخلاف الشجر
واما ان كان على ان يقبضها بعد تمام الزرع جاز (قوله لان الزرع اذا انقضت مدة اجارته) أى
والحال انه لم يطب (قوله لم يكن رب الارض قلعه) أى وانما له كراه ارضه الى تمام الغرض
من الزرع (قوله بخلاف الشجر) أى فانه اذا انقضت مدة اجارته فرب الارض قلعه (قوله
انه يتم في مدة الاجارة) أى فقد رآه الله انه لم يتم فيها (قوله والاجاز) أى وامان كان يعلم انه
لا يتم الزرع فيها فتجوز الاجارة لغيره لانه داخل على تلف زرعها (قوله ضعيف) أى والمعقد
انه ان وقع العقد على ان المكترى يقبض الارض قبل تمام الزرع فالمنع مطلقا أى سواء علم الزارع ان
الزرع يتم في مدة الاجارة ام لا فان وقع العقد على ان المكترى يقبض الارض من بعد تمام الزرع
فالمجوز مطلقا (قوله وشرط كنس مرحاض) أى وجزان قضى العرف بان كنس المرحاض
عليه من كراهه كراهه كراهه على غيره والحاصل ان كنس المرحاض بالشرط او العرف عند
عدم الشرط فان التفتا على المكترى وهل وان حدث بعد الكراه او الحادث على المكترى ففي ذلك
خلاف (قوله ومرة وتطين) اعلم انهم ان كانوا مجهولين فلا يجوز اشتراطهما على المكترى الا
من الكراه لان عند نفسه كان يقال كلما احتاجت لمرة او تطين فرمها او تطينها من الكراه
وامان كانا معلومين كان يعين للمكترى ما يرمه او يشترط عليه التطين مرتين او ثلاثة في السنة
فيجوز مطلقا سواء كان من عند المكترى او من الكراه بعد وجوبه او قبله وهو في المعنى اذا كان من
عند المكترى جزء من الثمن اذا علمت ذلك تعلم انه يجب ان يحمل كلام المصنف على المرة والتطين
المجهولين لانهم لما اشترط فيهما كونهما من الكراه لم يكن اعترض على المصنف بتقييده الكراه بكونه
واجبا فانه انما ذكره ابو الحسن بصيغة القريض وجعله القاسى محملا نظروا جزم اللحنى بخلافه
فعلى المصنف المواخذة في اعتداده له طعي (قوله اراحتا) أشار الشارح بذلك الى
ما قلناه من ان كلام المصنف وهو جواز اشتراط التطين من كراهه واجب او من كراهه اسم مرة او مرتين بان
قال كاملا احتاجت واما اذا سمى مرات فالمجوز مطلقا سواء كان من كراهه واجب او من كراهه اسم مرة او مرتين بان
عند المكترى وذلك للعلم به حينئذ فلا يحمل كلام المصنف عليه (قوله فلا يجوز) أى اشتراطه
على المكترى لانه لم ينع كذا قيل وفيه انه نوصح هذا لمنع تعجيل الاجرة مطلقا في كل كراه
لكن اللازم باطل واذا وقع ونزل وشرط المكترى ان يرم او التطين على المكترى من عنده والحال
انه ما يجبه ولان فلا مكترى قيمة ما سكن المكترى ولما ترى قيمة ما رموه من عنده (قوله

باعتبار محله) أي لانه في محل جوصفة لحدوف أي لامن كراه لم يجب وحاصله انه لا يجوز ان
 يشترط المكري على مكترى المحام حميم اهله او نوذتهم مطلقا أي سواء علم قدر عيال المكري أم لا
 (قوله وعلم دخولهم) أي مقدار دخولهم في الشهر بحريان العرف بذلك وظاهره ان الجواز منوط
 بالامرين معا لا انتفاء الجهالة بهما فعلى هذا الوعم قدر دخولهم دون قدرهم فلا يجوز ان العلة في المنع
 ان الجهل بقدر ما يحتاجون اليه من الحميم أو النورة وذلك هو جوده في هذه الحالة (قوله كما لو اشترط
 شيئا معلوما) أي من المرات في كل شهر او من النورة (قوله اولم يعين عطف على ان لم يجب)
 بمعنى انه لا يجوز ان يستأجر ارضا على ان يعمل فيها ماشاء من بناء او غرس وليعين واحدا منهما
 حين العقد والاحمال ان بعض ذلك اضر من بعض وليس هناك عرف بما يفعل في الارض المكتراة
 وظاهر كلامه المنع ولو قال رب الارض للمكترى اصنع بها كيف شئت وقيل يجوز ذلك لانه داخل
 على الاضر (قوله ولا عرف) أي فيما يفعل في الارض المكتراة بان كان بعض الناس يفعل
 البناء وبعضهم يفعل الغرس (قوله فلا يجوز للجهالة الخ) الذي يفهمه كلام التوضيح ان
 القاسم يقول يجوز العقد المذكور وصحته عند الاجمال لكن يمنع المكترى بعد العقد من فعل
 ما فيه ضرر وان غير ابن القاسم يقول بعدم جواز العقد المذكور وفساده حيثئذ بهذا تعلم ان
 كلام المصنف جار على مذهب غير ابن القاسم لا على مذهبه كما زعم عقب انظر من (قوله
 فان بين نوع البناء الاضائة بيان) أي فان يبر انه يبني فيها او يغرس فيها او بين انه يبني فيها
 دار الخ جاز (قوله وللوكل الفسخ ان لم يفت) أي وله اجازته (قوله والارجع على الوكيل
 الخ) قال الواوغي نقلا عن القاسم محل هذا الميعلم المكترى بار الوكيل الذي اكراه غير ممالك
 املو علم انه غير ممالك كان الوكيل والمكترى غير يمان يرجع المالك على ايهما شاء اه بن
 (قوله والارجع على الوكيل بالمسابة) أي ولا جوع لسكوكل على المكترى بها (قوله
 ولا رجوع له) أي للمكترى على الوكيل كما في عقب (قوله ومثل الوكيل ناظر الوقف) أي
 فاذا احب الناظر في الكراه خيرا المستحقون في الاجازة والردان لم يفت الكراه فان كانت كان
 للمستحقين الرجوع على الناظر بالمسابة ان كان ملبوا ولا رجوع له على المكترى فان كان
 الناظر معدما رجع المستحقون على المكترى ولا رجوع له على الناظر لكن سبه في الوقف انه
 ان اكري الناظر بغير محاباة فان اكري باجرة المثل فلا يفسخ كراهه ولو بزيادة زادها شخص على
 المكترى وامان اكري باقل من اجرة المثل فانه يفسخ كراهه اذا زاد عليه شخص آخر اجرة المثل والا
 فلا يفسخ وهذا محمل قولهم الزيادة في الوقف مقابلة فانظره مع ما هنا وامل ما هنا محمول على ما اذا
 اكري بمحابة ووجد من مكترى باجرة المثل فتأمل (قوله لغرس) مفهوما انه يجوز اجارتها
 مدة البناء وبعد انقضاء المدة يكون البناء كله او بعضه رب الارض اجرة قال في المدونة وان آجرته
 ارضك ليبنى فيها او يسكن عشرين ثم يخرج ويدع البناء فان بين صفة البناء والمدة التي يسكن فيها
 المكترى فهو جاز وهو اجارة وان لم يمه لم يحزوكذا اذا قال اسكن ما بدا لي فان وقع فلك كراه
 ارضك ولك ان تعطيه قيمة بنائه منقوضا (قوله وانصفه بالرفع عطف على هو) أي فهو وانصفه
 رب الارض اجرة لهامة غرس الغارس فيها (قوله فقال ابن القاسم يجوز) أي وهذه
 مقارسة لاجارة بخلاف مسألة المصنف فانها اجارة (قوله على ما قال المصنف) أي من كونه
 جعل الغرس كله او بعضه رب الارض بعد انقضاء المدة (قوله فقيل انه كراه فاسد) أي ان
 رب الغرس اكترى الارض كراه فاسدا للجهل بالاجرة (قوله ويقوت بالغرس) أي ويقوت

ذلك الكراء الفاسد بالغرس فهو مانع من فسخه وذلك لانه لما تعلق العقد بمنافع الارض وحكمنا
بفساده وشأن الفاسد الفسخ والفسخ عند عدم التغير والفسخ مغير للارض فلذا عُد مفوتاً وحينئذ
فيكون لاكثرى الاستيلاء على الارض المدة المسماة بالغرس له ووليه لب الارض كراء المثل لانتهاء
المدة المسماة وبعد ها يكون الغارس كالفاسد بخلاف القربل الثاني الذي يقول بالاجارة فان
العقد تعلق بمنافع العاقل والعاقل لم يحدث فيه تغير فلذا حكم بالفسخ متى اطلع عليه اه عدوى
(قوله وقيل اجارة فاسدة) أى ان رب الارض استأجر رب الشجر على العر والغرس اجارة فاسدة
(قوله ويطلبه) أى ويطلب رب الارض الغارس (قوله كان تزرع مرة أو أكثر) أى فإذا كانت
تزرع مراراً فانتهاه السنة بالمحصا الاول (قوله أيام نزول المطر أو أيام ريهما) أى أو قبل ذلك وقوله
جدا تزرع أى سواء مكث في الارض سنة أو اقل أو أكثر (قوله وله فيها زرع اخضر) أى
في ارض السقي (قوله أو غمر يطب) أى غمر فرب لانه هو الذي يلحق بالزرع بجمع الضرر كما
في ابن عرفة والتوضيح واما غير المؤثر فلا يلزم رب الارض ابقاؤه لتسام طيبه بل له ان يأمر صاحبه
بقلع النخل الذي هو عليه (قوله ابقاؤه) أى الى تمام طيبه (قوله فعليه كراء مثلهما) أى
معاً كراء المثل فيه ما وقوله بما تؤوله اهل المعرفة أى ولا يعتبر كراؤهما بالنظر للسنة الماضية
بل ينظر لهما في حد ذاتهما ان قد يكون كراؤهما اقل أو اخص وهذا قول سحنون وقال ابن يونس
تزرعه أجرة ما زاد على السنة على حساب ما كرى به السنة وذلك بان يقوم كراء الزبالة فإذا قيل
دنيا رقبيل وما قيمة السنة كلها فإذا قيل خمسة فوقع للزيادة مثل كراء خمس السنة فيكون عليه
الكراء المسمى ومثل خمسة (قوله وهو الرابع) أى وهو قول ابن القاسم وقال ابن حبيب ان
زرع وهو يعلم أو يظن تأخره عن مدة الكراء لم يكثر فلربها لم يكثر بالاكتر من كراء الزائد
على حساب المسمى وكراء مثله في حد ذاته واما ان كان يعلم أو يظن تأخره عن امد الكراء بامد قليل
فلرب الارض كراء الزائد فقط وليس له قلعه قال ابن ناجي ووقع المحكم من بعض القضاة بقول
ابن حبيب وحكم به وقد اقتصرح في شرح كلام المصنف عليه اه قال في الشامل وليس
لرب الارض شراؤه على الاصح أى وهو قول ابن القاسم ونقل ابن يونس عن بعض القرويين ان
الاشبه انه يجوز لرب الارض شراؤها فيها من الزرع لان الارض ملكه فصارت مقبوضاً بالعقد وما
يحدث فيها انما هو في ضمان المشتري لكونه في ارضه ونهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمة
قبل بدو صلاحها لكون ضمانها من البائع لكونها في أصوله انظر بن (قوله باقمة) أى
كبير يفتح البناء وانراه وشرد (قوله في الارض) أى التي اكترها وزرعها (قوله فهو رب
الارض) انظر اذا لم يكن لها رب واعرض ذلك الزرع عنها بعد حصاد زرعه منها هل يكون لرب
الحب أو مباحا كالشبه اه عج (قوله ولذا لو ثبت مدة الكراء كان الزرع له) أى لا لرب
الارض وكذا لو اكترها قابلاً لعقب اكترائه الاول واما ان اكترها ربه الغيرة ونبت في مدته فهو
لرب الارض لا لكبرى اشاني ويحط عن المكثري الثاني من الاجرة بقدر ما شغله ذلك الحب من
الارض (قوله وان كان لغير عطش) أى ان كان عدم نباته في العام الماضي لغير عطش (قوله
والزرع كالحب) أى فاذا جره السيل في ارض ونبت في الارض المجرور اليها فهو لصاحبها وقوله
وعلى قول اى وهو المعتقد لانه مذهب المدونة كما عزمها اللغمي (قوله والناسي ربه) أى
ويلزمه كراء الارض المجرور اليها وعلى هذا اقتصر في الميج ولو جر الميج الى السيل حيا لم يبق بارض جرير
الارض اخرى ولم يثبت فيها فهو لربه لا لرب الارض المجرور اليها لعدم نباته بها كما لو جر شجرة ثبنت

وكانت اذا وقعت ثبتت واراد ربهما اخذها لغرسها في ارض اخرى فله ذلك بان كانت اذا وقعت
لا تثبت او كانت تثبت واراد ربهما قاعها ليجعلها حطباً فلب الارض منعه من قاعها ويدفع له قيمتها
مقلوعة واما لو جرسيل او الى ربح تراباً يتقعر به او رما دالارض آخر وطلب ربه اخذته فله ذلك لعدم
نبتاته وان طلب من جاء بأرضه من ربه نقله واني لم يلزمه لانه ليس من فعله واما ان جره بطريق
او مسجداً لم ربه نقله كوت دابته بطريق فيلزم ربه ان غلها لان مانت بدار ولم يدخلها ربه فيها فنتقلها
على رب الدار ولو ان هدم بناء شخص بارض آخر لم يلزمه صاحبها الانتقال ماله قيمة كالاخشاب والاحجار
لان نقل التراب اذ هو بمنزلة دابة دخلت داراً وحدها فانت (فقوله ولزم الكراء) أي لمن اكثرى
أرضاً ودابة او داراً او نحو ذلك فهذه اعم من قوله سابقاً ويجب في مأونة النيل اذ ارويته وقوله
بالتمكن أي من المنفعة سواء استعمل او عطل كما اذا بورا الارض والتك من منفعة ارض النيل برهها
وانكشافها ومن منفعة ارض المطر باستغناء الزرع عن الماء وهذا الظاهر في تقرير المصنف وليس
مراده التمكن من التصرف كما في الشارح وعقب وخش لانه قد كان متمكناً منه حين العقد قاله
المسئور اه بن (فقوله وان لم يستعمل) أي بان عطل كالمبور الارض واغلق الدار (فقوله)
ما لم يكن عدم استعماله خوفاً على زرعه) أي او كان عدم استعماله لغتة او لخوف من لانتاله الاحكام
(فقوله فلا يلزم الكراء) أي لعدم تمكنه من المنفعة (فقوله ان امتنع لذلك) أي اذا امتنع
وجود الفريضة الدالة على ان امتناعه لذلك كما ثبت انه ظهر في الارض بعد انكشافها بجو وغيره
بما هو دليل على كثرة الدود والغاز وامتنع من زرعه او ادعى انه انما بورها خوفاً من ذلك واعلم
انهم اذا امتنعوا في التمكن وعدمه كان القول قول المكثري يعني انه لم يتمكن فان اقر المكثري
بالتمكن لكن ادعى انه منعه مانع من التمكن فالقول للمكثري وعلى المكثري اثبات المانع لان
الاصل عدمه (فقوله وغاصب) أي غصب الزرع او غصب الارض والبهائم قبل زرعها وكان
مما تناله الاحكام والا فلا يلزم المكثري كراء ويكون ذلك مصيبة نزات رب الارض كما ذكره بن
في باب الغصب (فقوله بخلاف نحو العطش والدرد) أي بخلاف الجائحة التي تنشأ من الارض
كالدود ونحوه مثل الغاز والعطش فان هذه تارة تسقط الكراء وتارة تسقط بعضه كما سيأتي بيانه
واعلم ان محل لزوم الكراء مع فساد الزرع بالجائحة ما لم يحصل بعد الجائحة ما يسقط الكراء والا فلا كراء
كما لو حصلت الجائحة السماوية مثلاً ثم حصل دود او غاز او عطش بحيث لو كان الزرع باقية السقط
الكراء قاله ابن رشد والخمي (فقوله بعد فوات وقت المحرث) سواء حصل الغرق بعد حرثها او قبله
وقوله واستمرأى الغرق حتى فات ابان ما يزرع فيها أي بحيث صارت لا يمكن الانتفاع بها اذا
انكشفت وانما يلزم الكراء في هذه الحالة لان ذلك الغرق بمنزلة الجراد (فقوله وانكشفت قبل
الابان) أي لو غرت قبله وانكشفت قبله لانه يمكن من التصرف فيها والانتفاع بها وكذا
يقال فيما لو غرت قبل الابان وانكشفت فيه او غرت فيه وانكشفت فيه فليزم الكراء فيها
بالاولى مما ذكره المصنف لتمكنه من الانتفاع فيها فتحصل ان الكراء يلزمه في هذه الصور الاربع
صورة المصنف والثلاثة التي هي بالاولى منها (فقوله او عدمه بذرا) أي يذره في الارض (فقوله)
لو عدم اهل المحل الخ) أي عدمه ملكاً وتساقط من بلد مجاورة لهم بحيث عرف تساقطهم منهم
كذا يظهر اه عقب (فقوله بتضمنين) أي لانه لا يعقل فساد الزرع المقتضى لوجوده عند
انعدام البذر (فقوله لان المراد به القبل) أي وهو وضعه في السحن وقوله فاما كان أي وهو
غير مراده لعدم صحة المعنى (فقوله لانه المتقدمة) أي وهي تمكنه من ايجارها للغزير وهذا

ظاهر إذا كان الناس يدخلون له في السكن فإن لم يمكن أحد من الدخول له فالظاهر سقوط الكراء لعدم تمكنه من المنفعة حينئذ (قوله ما لم يقصد الخ) أي ويعلم قصد بقرينة أو بقوله (قوله) أو انهدمت شرفات البيت حاصل فقه المسئلة أن الهدم في الدار المكترأ ما يسرو وهو ثلاثة أقسام الأول ما لا مضرة فيه ولا ينقص شيئاً من الكراء كالشرفات فهو كالعدم يلزمه السكنى من غير حط الثاني ما لا مضرة فيه لكن ينقص من الكراء كتحلل البلاط وسقوط البياض فيلزم السكنى ويحط بقدره الثالث ما هو مضر كالحطل فيخبر المكترأ من السكنى بجميع الكراء وبين الخروج وأما كثره وهو ثلاثة أقسام أيضاً الأول أن يعيب السكنى ولا يطل شيئاً من منافع الدار كذهاب تحصيلها فيخبر المكترأ كما تقدم الثاني أن يطل بعض المنافع كأنه يدم بيت من ذات بيوت فيسكن ويحط عنه بقدره الثالث أن يطل منافع أكثر الدار فيخبر كما تقدم وقد استوفى المصنف هذه الأقسام الستة (قوله جمع شرفة بضم فسكون) أي كغرفة وفي الالفية

والساكن العين الثلاثي اسمائل ❀ اتباع عين فاه بما شاكل

وسكن التالي غير الفتح أو ❀ خفقه بالفتح فسكالا قدروا

(قوله فلو عمر بلاذن الخ) أي فلو عمر المكترأ الشرفات بغير إذن المالك الذي هو المكترأ كان متبرعاً بآفة فلا شيء له قال ابن يونس وله أخذت قضاهان كان ينتفع به (قوله أو سكن اجتبى بعضه) قال ابن عاشر يعني بأذن المكترأ ولو ضمه أبان سكنت وكانت تناله الأحكام والأفلا يلزم المكترأ جميع الكراء بل يحط عنه بقدر ما سكن الغاصب ولا منافاة بين قوله سابقاً بوضع الدار وغصب منفعتها من أنه لا يلزمه البقاء وله الخيار بين البقاء والفسخ وبين ما هنأ من أنه ليس له الفسخ ويلزمه البقاء لأنه فيم تدم غصب جميع الدار وهو هذا غصب بعضها فقط (قوله ولا خيار له) أي في الفسخ والبقاء وقوله ومحله أي محل اللزوم وعدم الخيار ما لم يحصل بذلك ضرر الخ قد يقال يحتمل جعل الواو في قوله وان قل للمال ويكون معنى القليل ما لا ضرر فيه على المكترأ وحينئذ فلا يكون هذا قدراً إذا (قوله أولويات بسلام لأعلى) أي بخلاف البيع فلا يلزم البائع السلام قال في المنتخب عن ابن القاسم لو أبيع صاحب المنزل فلم يجعل للعالموا ولم ينتفع به المكترأ حتى انقضت السنة فإنه يتظر ما يصيب ذلك العالمون الكراء وي طرح عن المكترأ لأنه باع منه جميع منافع الدار فعليه أن يسلمها له وتسليمه للعالموا بان يجعل له تسليم يرق عليه إليه بخلاف ما لو باع له الدار وفيه عالموا ليرقى إليه الأسلم فلا يكون عليه أن يجعل له تسليم يرق عليه كمال يلزمه أن يجعل له دلوأرحباً يصل به الماء البئر لأن ما باعه إليه قد أسفه إليه فهو أن شاء أسفه وان شاء هدمه وان شاء باعه ولا ينفعه من التصرف فيه بما شاء كونه بلا علم اهـ بن (قوله في الأبان المراد بالأبان وقت انحتر الغالب في تلك البلدة لا نفس الأرض بافترادها وقوله أو بعده أي بعد فوات الأبان (قوله أو غرق في الأبان) أي لا بعده والأفعليه جميع الكراء كما تقدم والفرق بين الفرق والعطش أنه في العطش لم يمكن من الانتفاع بالأرض إذ على المكترأ سقي أرضه بخلاف الفرق فإنه قد تمكن من حصول الانتفاع بها والفرق بعده مصيبة تنزل به (قوله فخصته) أي فيحط عنه من الكراء بخصته ذلك وقوله فية الخ أي بحسب القيمة لا بحسب المسافة (قوله والألزم الكراء) أي ما سمي من الأجرة بمسأمة (قوله ولومع نقص منافع) أي هذا إذا كان ذلك المضر غير مصاحب لنقص شيء من المنافع كما لو كان مصاحباً لنقص شيء من المنافع كهدم بيت من بيوت

الدار خلافا لعبق حيث ذكر ان المضر المصاحب لاسقاط المنافع لا يوجب الخیار ويحيط بقدره
 (قوله قل اوكثر) أى سواء كان ذلك المضر قليلا وكثيرا (قوله باذنهج) أى وهو ملغف الهواء
 (قوله وهدم سائر) أى وهدم سائر الدار المصن لها (قوله او يبت منها) أى او يهدم بيت منها
 والحال ان فيه ضررا كثيرا على الساكن وما مر من ان هدم البيت من الدار لا يوجب الخیار بل
 يوجب السكنى ويحيط بقدره فقيد كما قال الشارح بما اذا كان ليس فيه ضرر كثير على المكترى
 (قوله فان بقي) أى فان اختار البقاء ولم يغش (قوله فالكراء جميعه) أى وليس له البقاء مع
 اسقاط حصه المضر من الكراء (قوله فعمشت) أى حتى تلف الزرع (قوله لانه ليس باجارة
 حقيقة) أى بخلاف الارض الخراجية كارض مصر فانها آجرة حقيقة لانها ررض عذوة آخرها
 الساطن فاذا عطشت سقطت الاجرة (قوله وهل يلزمهم مطلقا) أى وهل يلزم الخراج اهل
 الصلح مطلقا (قوله عينوه لارض الخ) أى كما لو جعلوا للساكن كل سنة الف دينار صلحا على
 ارضهم او على ارضهم ورؤسهم سواء ميزوا ما على كل منهما مال او قوله او بجمل أى او صلحا عذوة على شئ
 بجمل أى صلحا بجملان جعلوا له كل سنة الف دينار صلحا او جعلوا فلم يذكروا ارضا ولا رؤسا (قوله
 او محل الزوم ان يصالحوه على الارض) أى او محل الزوم فى كل حاله الا ان يصالحوه على الارض
 وحدها او مع الرؤس وميز ما للكل وذلك اذا صلحا بواشئ على الارض والرؤس من غير تمييز للكل
 او صلحا بواشئ او جعلوا فيه فلم يذكروا ارضا ولا رؤسا وكان صلحهم على الرؤس فقط واما لو صلحا
 على الارض فقط او عليها وعلى الرؤس وميز ما للكل فلا يلزمهم كراء الارض اذا عطشت وتلف زرعها
 (قوله على الجاهل) أى الرؤس (قوله تاويلان هما فى صورتين) ما اذا صلحا بواشئ على الارض فقط
 او عليها وعلى الرؤس وميز ما على كل منهما فعلى التأويل الاول يلزمهم الكراء اذا عطشت الارض
 وتلف زرعها وعلى الثانى لا يلزمهم واما لو وقع الصلح على الرؤس فقط او على الارض والرؤس بشئ
 ولم يميز ما للكل او صلحا بواشئ صلحا بجمل ولم يذكروا ارضا ولا رؤسا فلا تسقط الاجرة اتفاقا فيما هذا
 هو والمواب كما قال شيخنا خلافا لعبق حيث جعل من محل الخلاف ما اذا كان الصلح عليهم ما ولم يميزوا
 ما على كل كما لو ميزوا فعلى الخلاف فى صورتين (قوله رجع الاطلاق) أى وهو لزومهم
 ما صلحا بواشئ مما لاقوا فى الاحوال الخمسة اذا عطشت ارضهم وتلف الزرع ولم يميزوا ما صلحا على
 الارض او على الرؤس او عليهم ما وميزوا ما على كل او لم يميزوا او صلحا بواشئ بجمل (قوله ولا يتباع ولا
 توهب) نعم يجوز فيها اسقاط الحق فمن استحق طينان من الفلاحه بان كان اثره فله اسقاط حقه
 فيه لغيره مجانا وفى مقابلة شئ واقفى بعض المتأخرين كالشيخ عبد الباقي الزرقاني والشيخ ابراهيم
 الشبرنجي والشيخ يحيى الشاوى وغيرهم بالتوارث فيها نظرا الى ان الفلاح فيها حقها يشبه الخلو
 حصل له ذلك من خدمة فى الارض بالحرث والتصلح الموجب لعدم تخريبها المقتضى لعدم زرعها
 وبالجمله وان كان اصل المذهب يقتضى هدم الارث لكن الذى ينبغى فى هذه الاثره اتباع المشايخ
 الذين افقوا بالارث لما عرفت ولانه ارفع للزراع والفتن بين الفلاحين (قوله ولكن يجب مراعاة
 المصلحة) أى فى اهل ذلك الميت (قوله فلا ينزع الخ) أى لانه لا مصلحة فى ذلك لاهل الميت
 (قوله ان يعطى لورثته المذكور) أى ولا ذكر والاناث معا (قوله لان محله) أى محل
 ما جى من الخراج (قوله والساطر ناظر) أى عليه ليصرفه فى مصالح المسلمين (قوله وله) أى
 لساكنها ان اخذ منه أى لانفقته على نفسه وعياله (قوله اذ ليسوا بواب السلطان) أى فى صرفه
 (قوله مضروب على ايديهم) أى ملزمون بحماية الخراج من الزرع (قوله فهو حلال للترتم)

فاذا كان ذلك الملتزم استولى على البلاد بوجه شرعي بان كان استيلاؤه بتقسيط ديواني من
 السلطان او نائيه وامان استولى عليهم بالقهر والغلبة من غير تقسيط بل بمجرد ارساله لاهل البلد
 صرتم تعلقنا فانما يأخذ من البلد فأيضا صحت محض كذا قرر الشارح (قوله فاقنوه) أي
 فاقنوا الملتزمين (قوله بما لم ينزل الله به من سلطان) أي شيء لم ينزل الله به سلطانا أي حجة ودلالة
 أي فاقنوهم بشئ لا دليل عليه وهو ان الملتزم قد استأجر البلد من نائب السلطان فله ان يؤجرها
 للفلاحين بما شاء (قوله فضاوا) أي فتأجروا عن الحق واضلوا الملتزمين الذين افتوهم (قوله
 في نظير وضع اليد) أي على البلد لاجل جباية الخراج منها لانه أجرة استأجرها البلد (قوله
 اذا الاجارة تملك منافع معلومة الخ) أي وهن ليس كذلك (قوله وقد افناهم) أي الملتزمون
 (قوله على تلف الزرع باقعة الخ) أي فيسقط الكراهي فكما يجب الكراهي فيما مر بسقط هنا (قوله
 من وجوب الكراهي ان الحكم المتقدم وقوله وعكسه الاول حذفه وقوله اي فيضه تفسير لعكس
 الحكم وقوله اي عكس الحكم مبتدأ وقوله عدم وجوده أي الكراهية وقوله باقعة متعلق
 بمحذوف أي اذا تلف الزرع باقعة من ارضه (قوله لكثره دودها) أو بما يستفاد منها من الماء
 ونحو حامول وقضاب وهالك وعاقول والمراد تلف الزرع بوجود ما ذكر في المرة المستأجرة وان
 لم تكن الارض معنادة بذلك هذا هو الظاهر كما في عتي وكما يسقط الكراهي بتلف الزرع باقعة
 من ارض فيسقط أيضا بجمع الزرع وتبوير الارض لفتنة كافر (قوله أو عماش) أي الجميع
 الارض حتى تلف الزرع بتمامه او بقية منه القليل بالانف فلا يلزمه كراهي أصلا ولا السابق بالانف
 (قوله وظاهره ولو انفر دمجته) أي ظاهره عدم وجوب الكراهي السابق من الزرع بالانف
 ولو انفر ذلك الباقي بجمته (قوله وقيل محله) أي محله عدم وجوب الكراهي السابق من الزرع
 بالانف ان كان الخ وهو هذا القول نقله ابن عرفة وابو المحسن عن اللخمي (قوله جملة الغدادين)
 أي المسكرات لان ذلك كالمالك (قوله ولم يجبر آخر الخ) اخذ بعض الاشياخ من مسئلة المصنف
 هذه انه لا يجبر من له خربة بجوار شخص يحصل له منها ضرر كسارق ونحوه على عمارتها ولا على
 يدها ويقال له عمل ما يندفع به الضرر عنك ولا ضمان على ربه ان معد منها اسارق لبيت جاره
 وبه افتى الشيخ سالم السنهوري والشيخ احمد بن عبد الحق السباطي الشافعي وافتي بعضهم يلزم
 رب الخربة بفعل ما يندفع به ضرر جاره من عمارتها او يدها وهذا الذي ارتضاه شيخنا العدوي
 دفعا للضرر (قوله يضرب الساكن) أي بقاء بلا اصلاح (قوله حث) أي موجب
 الاصلاح وهو الهدم (قوله وهو مذهب ابن القاسم) أي واما غيره وهو ابن حبيب فيقول
 يجبر الاجير على الاصلاح قال ابن عبد السلام وبه العمل والخلاف ليس عام في جميع الصور كما
 اقتضاه كلام الشارح بل خاص بالضرر اليسير كالهطل وامان كان كثيرا فلا يلزمه الاصلاح اجماعا
 كما ابن رشد اه بن (قوله ويجبر الساكن) هذا فيما اذا كان الهدم مضر او اذا كان منقضا
 لا كراهة فقط واي المالك من الاصلاح فلا خيار له اكثرى ويحيط عنه من الكراهي بحسبه على ما مر
 من التفصيل خلافا لما يقتضيه كلام المواقيت بعبه الشارح من تغيير الساكن مطلقا فانه منافي
 لتفصيل المتقدم انظر بن (قوله فلوانفق المسكر شيئا من عنده) أي بغير اذن المسكر
 على اصلاح المهدم حمل على التبرع هذا اذا كان ذلك المقارن كوامان استأجر وقفا فيحتاج
 الاصلاحه فاصححه المسكرى بغير اذن فانه يعطى قيمة بنائه قائما لقيامته عنه بما لا بدله

منه لوجوب اصلاح الوقف على الناظر لمحق الله تعالى لا لاجل المستأجر (قوله جل على التبرع) اى
فلا يأخذ ما نفقه لا يقال من بنى ما لنهدم فقد قام عن ربه بواجب اذ لا بد له من الغرم فيه لانا نقول
لا نسلم انه لا بد له من الغرم فيه لانه قد يختار هدم ذلك المحل ليبيعه عرصه وما اشبه ذلك (قوله
فياخذ) اى المكبرى بقيته قائما اى ان شاء وان شاء امره بقلعه وهذا قول ابن حبيب المتقدم واما
على قول ابن القاسم فياخذ بقيته منقوضا مطلقا سواء كان الاصلاح بغير اذن المالك او كان
بأذنه كما فى عبثي (قوله بخلاف الخ) هذا يخرج من قوله ولم يجبر اجر الخ (قوله متعاني
باصح) اى واما قوله ببقية المدة فهو متعلق بمحذوف كما اشار له الشارح لا يصلح لا غناء الطرف
اعنى قوله قبل خروجه عنه حينئذ (قوله واراد كل مقدمه) اى وصلت صنعة بكل منهما
لما قدمه عرفا سواء اتفقت صنعتها واختلفت (قوله قسم) اى ذلك المقدم وقوله ان امكن اى
القسم اى قسم المقدم لا تساعه وقوله للقسم (قوله والاكرى عنيهما) اى ما لم يصطحا على
المجوس على التماقب مثلا (قوله للضرورة) اى لازالة الغرر المحاصل بالمنازعة (قوله
ولو اتفقا على المقدم) اى على جلوسهما معا فى المقدم لا تساعه وقوله واختلغا فى الجهة اى التى
يجلس كل منهما فيها (قوله لحفة الامر فيه) اى لان اختلافهما فى الجهة ليس كاختلافهما
فى المقدم والمؤخر (قوله كذلك) اى كسنة المصنف من القسم ان امكن والاكرى علمهما
ولا كلام لرب البيت ولا الحماضات كما هو ظاهر المصنف (قوله وان غارت عين الخ) حاصله انه اذا
اكترى ارضا سنيين فغارت عينها وانهارت بئرها وبى ربهما من الاصلاح فبغت الاجارة
اذ ليس للمكبرى ان ينفق من الاجرة الا ان يكون قد زرع قبل خور العين وكانت اجرة سنة تكفى فله
الاتفاق حينئذ ويحسب له ذلك من الكراء فراعن المكبرى فان كان لم يزرع او زرع وكان لا تكفى
اجرة السنة فى العمارة فليس له الاتفاق فان اتفق كان متبرعا بجميع ما نفقه فى الاولى وبما زاد
على اجرة السنة فى الثانية (قوله جل ما نفقه المكبرى على التبرع) اى سواء كان حصه سنة او اقل
او اكثر (قوله حصه سنة فقط) اى ولو علمت ان الزرع لا يبر عليه بقية السنة خلافا لمن يقول
ينفق اجرة السنين كلها حيث اكترى سنيين لانها ساعدة واحدة وظاهره اى سنة ولو اختلف الكراء
وكلام ابن عرفة فيفيد ان ينفق حصه السنة التى حصل فيها الغرور وما زاد عليها فهو متطوع به واعلم
ان المساقاة يجرى فيها ما جرى للمصنف هنا فاذا ساقى الحماض سنيين وغارت عينها وبى ربهما من
اصلاحها فله كامل ان ينفق قدر قيمة ثمره سنة لا يزيد كفى وثائق الجزيرى (قوله لانك قد
عنه بواجب فى هذا التعديل نظر اذ لا يلزم المكبرى الاصلاح للمكبرى كما مر والذي علم به ابن يونس
كما فى بن ان المكبرى متى ترك ذلك فسد زرعه ولم يكن لرب الارض كراءه حينئذ فلا يمتنع من امر
ينتفع به هو وغيره ولا ضرر عليهم ما فيه (قوله فان ابى) اى المكبرى وقوله ايضا اى كما ابى
المكبرى (قوله من العطش) اى وقد علمت ان ارض السقي لا يلزم المكبرى اجرها الا اذا
استغنى الزرع عن السقي (قوله رشيدة) اى والا كان الكراء لازما للزوج ولا يجوز لولها التبرع
به (قوله ونفقت جملة) اى وامالو كانت ساكنة فى بيت مشاهرة ولم تنقشيا فان الكراء يلزمه
سواء يثبت ان الكراء عليه ام لا كما نص عليه التونسي وابن يونس والجمعى اه شب (قوله الا
ان تبين) اى الا ان يحصل منها بيان فى اى وقت ولو بعد العدة كان الكراء عليه (قوله
وبيت ابها وامها كبيتها) اى فلا يلزمه كراؤه الا اذا حصل بيان فيلزمه من وقت البيان
لما قبله والمراد ببيت ابها وامها ما يمكن ان كان ذاته او منفعة وجيبة او مشاهرة وقد اجملة وكذا يقال

فيمابعدوا ماسكنى الزوج بالزوجة في بيت اخيهما فقال المصنف ارى ان طالت المدة فلا شيء
لهما عليه وان قصرت حلفا انهما لم يسكناه الا باجرة واحداهما منه وسكناهما في بيت ابويه
كسكناهما في بيت ابوى الزوجة واما سكناهما في بيت اخيهما وعنه فينبى ان يكون لهما عليه
الاجرة اذا قالوا انما سكناهما بالاجرة طالت المدة او قصرت بخلاف ما سبق في اخيهما وعنه لان العادة
ضعها لهما عند الخوف عليها حفظ العرضها ولم تجر العادة بضعها لالاخيه وعنه عند الخوف عليها
(تنبيه) اشتراط الزوج حين العقد سكناهما بيتها بلا كراه لا يوجب فساد العقد كما هو ظاهر اطلاقهم
هنا قاله عبق (قوله اورسالة الخ) اشار الى انه لا مفهوم لكنا بابل مثله انه وصل خبرا او جملة
(قوله في امد) أى حيث ادعى وصوله في امد يبالغ في مثله عادة وهذا معنى رجوع الشبهة لهذا
(قوله وضمن) أى الوكيل والرسول المذكور وكيل (قوله انه استصنع) أى فيه (قوله
وقال ربه وديعة عندك) سياتى ان محل قول المانع في دعواه انه استصنع ان اشبهه ومعنى الشبهة
هنا ان لا تقوم قرينة على نفي الاستصناع كما اذا كان المدفوع للصانع شاكيا بيبض وربه وسلم غير
تاجر والصانع يصنع الزرق فان القول قول ربه في دعوى الوديعة لان القرينة هنا تسكذب الصانع
في دعواه (قوله عفف على المعنى) أى لا على قوله استصنع لانه يصير التقدير والقول للاجير
انه استصنع والقول للاجير انه خولف في الصفة فيقتضى ان المانع يدعى الخافضة في الصنعة وليس
كذلك بل انما يدعى انك امرتني ان اصنعه على كذا تأمل (قوله فالقول للصانع) أى بين
كافى ابن هرة عن ابن يونس خلافا لعبق (قوله ان اشبه) أى بالنسبة لما لك في استعماله
كصنعة شاكيا انضر شريف وازرق لنصراني فلا تقبل دعوى شريف انه امره بصنعة ازرق ليهديه
لنصراني والصانع يدعى انه امره بصنعة اخضر ولا دعوى نصراني انه امره بصنعة اخضر ليهديه
لشريف وقال الصانع بل امرتني بصنعة ازرق وظاهره ولو القرينة قال شيخنا العمدوى
مالم تكن القرينة قوية والا كان القول قول المالك (قوله ان اشبه الاجير في الفروع الاربعة
فان لم يشبهه في الفرع الاول فلا جرم ولا يتأتى فيه دعوى شبهه ما ولا عدم شبه واحد وكذا لا يتأتى
في الفرع الثانى ولا فى الثالث وان لم يشبهه الاجير في الفرع الثانى نظر المداومة صنعته في المصنوع
عن قيمته بدونها فراجع الاجير به او يدفع قيمته بدون الصنعة وياخذ به وان لم يشبهه في الفرع
الثالث حلف ربه ويثبت له الخيار على ما قال الشارح وان لم يشبهه في الفرع الرابع فقد اشار له الشارح
بقوله فان انفرد ربه بالشبهة الخ (قوله كان نكالا) أى ويقضى للمالك على الناكل (قوله
ولم يخرجها من يده) أى فالقول قوله في قدر الثمن عند اختلافهما فيه (قوله وهو) أى اشتراط
الخيار في الاجير (قوله اذا لم يتفرد الصانع بالشبهة) أى بان اشبهامعا (قوله فالقول له)
أى في قدر الاجرة ولو كان غير حائز له (قوله ولزم كراه المثل) أى ولا ينظر بحوز والمحصول انهما
اذا اشبهامعا فالقول للمحائز منهما وان لم يشبه واحد منهما فاجرة المثل ولا ينظر بحوز وان اشبه
احدهما فقط فالقول قوله وان لم يحزاهن (قوله لا كبناء) بكسر الباء الموحدة وفتح النون مخففة
ويحوز فتح موحدة وتشديد نونه (قوله لعدم المحوز) أى لان المحائز له ربه فاذا قال المانع استأجرتني
باربعة مثلا وقال ربه بثلاثة فالقول قول ربه بيمينه ان اشبهه الصانع ايضا ام لا والا فالقول
للمانع ان اشبهه وان لم يشبهه فكراه المثل (قوله ولا في رده) حاصله انه اذا ادعى الصانع رد
المصنوع لربه وانكر ربه اخذ به كان القول قول ربه سواء كان الصانع رد المصنوع لربه وانكر ربه
اخذ به كان القول قول ربه سواء كان الصانع قبضه بيمينه او بغيرها وهذا اذا كان المصنوع مما يغاب

عليه والفرق بين قوله هـ وان بلاينة وبين المودع اذا قبض الوديعة بلاينة وادعى ردها لربها انه
يصدق ان المودع قبض على غيره وجه الضمان والصانع قبض ما فيه صنعة ويغاب عليه على وجه
الضمان (قوله والاخذ) أى والا ترد دعوى الصانع على قيمة الصبغ بل تساويا ونقصت دعوى
الصانع عن قيمة الصبغ (قوله بان امتنع من دفعها) أى كما لو امتنع ربه من دفع قيمة الصبغ (قوله
وبدأ الصانع) أى لانه بائع للمنافع فيحلف انه استصنعه ويحلف ربه انه ما استصنعه وان لم يقل سرق
منى وذلك لان غرم الصانع قيمته أى بضائما يترتب على حلفه انه ما استصنعه وان لم يذكره انه
سرق منى فأن دفع ما يقال القاعدة ان المين على طبعى الدعوى فقتضاه انه لا بد من زيادته فى المين
وانه سرق منى فقام له (قوله وقيل يبدأ ربه) هذا القول بقوله ابن عرفته عن الصقلى عن الشيخ ونحوه
فى التوضيح **و ح** (قوله وقضى للحالف على التاكل) أى فاذا حلف رب الثوب فقط قضى له
بقيته أى ان شاء وان شاء اخذه ودفع قيمة الصبغ ولو نقص الثوب لان خيبرته تنفى ضرره
وان حلف الصانع فقط قضى له بمعاذاه من أجرة الصبغ (قوله بل سرق منى او غصب) أى واما
لو قال ربه انه وديعة فالقول للصانع كما قدمه المصنف بقوله وانه استصنع وقال وديعة كذا قال
عمق والراجح كفى بن التعميم أى سواء ادعى ربه الوديعة والسرقة ولا يقال دعواه الوديعة بخلاف
ما مر من ان القول قول الصانع بحمل ما تقدم على المقوم وما هنا على المثل (قوله ادفع له قيمة ما قال)
الاولى مثل ما قال لان السهم مئلى وقد تقدم ان المثلثات يقضى فيها بالمثل لا بالقيمة (قوله لوجود
المثل فى ذلك) عليه لقوله فلا يحلفان ولا يشتركان (قوله بخلاف الثوب) أى فانه اذا طلب ربه
قيمتها بيضاء والى الصانع فانما يحلفان ويشتركان (قوله عند ابن القاسم) أى فاصل
مذهبه ان ربه اذا امتنع من دفع ما قاله الصانع من السهم خير الصانع اما ان يرد مثل السويق لربه واما
ان يدفع له السويق ملتوتا مجانا (قوله وقال غيره) أى وهو اشبه (قوله لئلا يؤدي الى بيع
طعام بطعام) أى متفاضلا ولا من حجة ربه ان يقول لا ارضى به ملتوتا لانه صار لا يبقى بل يسرع
اليه التغير والخلاف بينهما مبنى على خلاف آخر وهو ان لت السويق بالسهم ونحوه ناقل له عن
اصله وهو لمخظ ابن القاسم او غيرنا قل له وهو لمخظ اشبه (قوله فينبه ما وافق الخ) المحاصل
ان بعضهم جعل بين كلام ابن القاسم وكلام غيره خلافا نظرا لما مر من ان لت السويق ناقل له واولا
وبعضهم جعل بينهما ما وافق **ح** والظاهر ان المصنف جعل كلام ابن القاسم على الخلاف وترك
قول ابن القاسم لترجيح قوله غيره عنده (قوله أى للاجبر) أى الذى استأجرته لمخدة او
خداطة مثلا (قوله فى عدم قبض الاجرة) أى ان ادعى عليه المكترى انه قبضها (قوله لا يعرف
بتجملها) أى والا كان القول قول المكترى فى قبضها (قوله ودعواه) أى دعوى الاجبر والمجال
بعد قبضها وقوله ودعوى المكترى أى قبضها (قوله الا الطول) أى الا اذا كان تنازعهما بعد
طول بعد تسليم الخ (قوله فالقول للمكترى) أى وهو صاحب الامتعة فى انه دفع له الاجرة ولو ادعى
انه دفع له ذلك بعد تسليم الامتعة واعلم ان محل قبول قول المكترى بعد الطول وبعد تسليم الامتعة
ما لم يتم المجال بينة على اقرار المكترى بعد تسليم الامتعة بان الاجرة فى ذمته والا فلا يقبل قول المكترى
فى دفعها (قوله لا قبل تسليمها) أى لان كان تنازعهما قبل الخ والمحاصل ان المجال اذا سلم
الامتعة فان تنازعا بعد طول فالقول قول المكترى سواء ادعى انه دفع الاجرة قبل تسليم الامتعة
او بعده وان تنازعا قبل الطول سكان القول قول المجال كما انه اذا لم يسلم الامتعة لربها فان القول
قوله ملقأ ولو طال (قوله ما زاد على اليومين) أى كالثلاثة فأكثر (قوله والمراد بها

مدينة القيروان) أى لا الأقليم التى هى مدينته (قوله حلنا) أى حلف كل منهما على ما يدعيه
وقوله لانه نافع أى المنفعة جلاله (قوله ان عدم السير اقول) فيه ان المناسب لرايه من الاختصار
ان يحذف قوله عدم واو ويقول ان قل السير لاستفادة حكم ما اذا عدم السير من قوله او قل بالاولى
الآن يقال لو اقتصر على قوله ان قل لربما توهم انه فى حالة عدم السير مضى العقد بدون عين (قوله
مبالغة الخ) رد المصنف بها على غير قول ابن القاسم انه يعمل بقول الجبال اذا أشبه وانتقد اه
شب (قوله والا فمكفوت المبيع) حاصل الفقه انهما اذا تنازعا فى المسافة فقط بعد سير كثير
فالقول قول المكترى اذا انفرد بالشبه وحلف تقدم لا وان انفرد المكبرى بالشبه كان القول قوله
انتقاد لا وان اشبهامعافان حصل انتقاد كان القول قول المكبرى وان لم يحصل نقد كان القول
قول المكترى ان حلف وان لم يشهأ حلفا وفسخ وقضى ببراءة المثل فيما مضى (قوله وزم الجبال ما قال)
أى من السير لا فريضة (قوله على مادعا) أى وهو ان المسافة التى وقع العقد عليها بمائة بركة
(قوله لما يأتى قريباً) أى من التفصيل بين حصول الانتقاد وعدمه اذا اشبهأ (قوله غير
تام) وذلك لان قبول قول المكترى مشروط بحلقة وشبهه سواء أشبهه بالبايع ايضا لا (قوله وليس
المكترى كذلك) أى لانه لا يكون القول قوله الا اذا انفرد بالشبه واما اذا اشبهأ فيه التفصيل
الآتى (قوله ولا كرى) أى والقول للمكبرى عند تنازعهما فى المسافة فقط دون الاجرة فهما
متفقان عليهما وكان الاولى حذف قوله فى المسألة فقط لانه موضوع المسألة (قوله وزم الجبال
الخ) الجبال مفعول لم مقدم وما قال فاعل مؤخر (قوله الا ان يحلف الجبال ايضا على ما دعى)
أى من ان غاية المسافة بركة فلا يلزم تبليغه لا فريضة واذا لم يلزمه فله الخ (قوله وفسخ الباقي بعد
برقة) أى او بعد السير الكثير وظاهر قول المصنف وفسخ الباقي انه بعد السير الكثير يفسخ قبل
بلوغ الغاية الاولى وفيه نظر والصواب انه بعد السير الكثير يوصله لبرقة نظير ما يأتى للشارح فى المدينة
ومكة اذا لفرق بين المستثنين انظر بن (قوله بعد السير الكثير الخ) أى من اختلافاهما فى قدر
المسافة فقط بعد السير الكثير (قوله وبلغاها) أى والحمال انهما بلغاها أى قبل مكة
كمصرى سافر من ناحية بدر وشارا المصنف بقوله وبلغاها اوسار كثيرا الى ان محل التفصيل الا ترى
وقع التنازع بعد سير كثير او بعد بلوغ المدينة واما اذا تنازعا قبل ان يركبوا بعد سير يسير فلم يذكره
المصنف اعتمادا على ما مر فى المسألة السابقة من التحالف والتفاسخ (قوله والقول للجبال)
أى فى ان المسافة التى وقع العقد عليها الى المدينة (قوله أى مع شبه المكترى) أى القول للجبال
اذا حصل شبه منهما معا (قوله بالنقد) أى بسبب انعقاده من المكترى (قوله والشبه) أى
ودعواه الشبه فى المسافة التى بلغاها (قوله لاسقاط زائد المسافة) أى لاسقاط المسافة الزائدة
على المدينة لمكة (قوله ويحلف المكترى لاسقاط خمسين عنه) أى ويلزمه خمسين فقط ويبلغه
الجبال للمدينة اذا كان نزاعهما بعد سير كثير قبل الوصول للمدينة والحاصل انهما اذا اشبهأ وحلفا
وانتقد المكترى الاقل كان القول قول الجبال بالنظر للمسافة وقول المكترى بالنظر للاجرة (قوله
ولا يتوقف الفسخ على حلف المكترى) أى وانما يتوقف على حلف الجبال لان الفسخ لاجل
استباط زائد المسافة وهذا مرتب على حلف الجبال (قوله لانه حلفه لاسقاط خمسين عنه) أى
على دعوى الجبال فان حلف سقطت عنه خمسون وان لم يحلف غرم المائة بمائة (قوله
فالجبال) أى فالقول قول الجبال فى ان العقد وقع على مسافة القرية وهى الى المدينة (قوله
ولا يكترى فى حصرها هذا محل الخلاف بين النقاد وعدمه ويتفقان فيما قبله (قوله مما ذكر

من الكراء وهو خمسون) أى ويقض ذلك الكراء بقول اهل المعرفة (قوله ولا يقبل قوله انه
 لمسكة) أى لان عدم بلوغ المسافة المتنازع فيها يرجع قول المكري (قوله وان اشبه قول المكري
 فقط) أى من ان الاجرة مائة للدينة (قوله وان اقام بيعة على مادعاء) أى سواء كان فى المسئلة
 الاولى او الثانية او الثالثة وفى غيرهما من مسائل الباب فهذا راجع لجميع مسائل الباب كلها (قوله
 والاسقطنا) أى والاتكنا احدهما عدل بل تكافؤا فى العدالة سقطنا (قوله ويقضى بذات
 التاريخ) أى فتقدم المؤرخة على غير المؤرخة وتقدم المتقدمة تاريخيا على متأخره (قوله
 ويبدأ صاحب الارض والدار) أى لانه دافع لمنفعة ارضه وداره (قوله كلفهما) أى فكما
 يقضى العقد اذا حلفا فبسخ اذ انكلا ولا يراعى هنا نقد ولا عده بل حيث كان التنازع قبيل الزرع
 والسكنى فسخ العقد سواء حصل نقدا ولا سواء اشبه اولم يشبه اولم يشبه المكبرى او المكبرى فهذه
 ثمانية احوال وسواء حلفا او نكلا فهذه ستة عشر فان - لف احدهما ونكلا الاخر ففى الحالف
 على التاكل (قوله وان زرع) أى من الارض وقوله او سكنه أى بعضا من المدة وفى هذه الحالة
 ثمان صور لانهما اما ان يشبه اولم يشبه او يشبه المكبرى فقط او المكبرى فقط وفى كل امان
 يكون تنازعهما بعد الانتهاء او قبله فهذه ثمانية اشارة المصنف لاربعة منها بقوله وان زرع بعضا
 ولم ينقد الخ وحاصلها ان المكبرى اذا زرع بعض الارض او سكن البيت بعض المدة ولم ينقد كان
 القول قول المكبرى فيما مضى وفسخ فى الباقي ان اشبه قوله وحلف سواء اشبه قول المكبرى ايضا
 ام لا فهذه صورة وان انفرد المكبرى بالاشبه او اشبه المكبرى ولم يحلف فالقول قول المكبرى فيما
 مضى وفسخ فى الباقي وان لم يشبه احلفا ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ فى الباقي فهذه اربع صور
 وان كان تنازعهما بعد الانتهاء ففيه اربع صور لانها اما ان يشبه اولم يشبه او يشبه المكبرى
 او المكبرى وقد اشار المصنف محكمهما بقوله وان نقدر تردد وحاصل ذلك التردد الواقع فيها قيل
 ان القول قول المكبرى اذا اشبه المكبرى ام لا وحيث نقده من الكراء فيما مضى بحسب
 ما قال ويقضى فى الباقي مثل ما اذا لم يحصل نقده وقيل ان القول قول المكبرى ولا فسخ ويلزم
 المكبرى جميع الكراء واما اذا انفرد المكبرى بالاشبه اولم يشبه واحد منهما فحكمه حكم ما لم ينقد
 باتفاق القولين (قوله فيما مضى) تنازع فيه جميع العوامل السابقة وهى قوله فالقول ربهما ولربها
 ما قبله وقوله ووجب كراء المثل (قوله وفسخ الباقي) أى لدعوى ربهما فى كراء بقية المدة اكثر
 من دعوى المكبرى (قوله وان نقد) أى واشبهاهما واشبه المكبرى فقط (قوله ولا يكون
 القول له الخ الاولى او يكون القول قوله فيما مضى ويقضى فى الباقي مثل ما اذا لم ينقد وقد علمت
 ان محل الخلاف اذا نقده واشبه او اشبه المكبرى فقط واما اذا نقده ولم يشبه او اشبه المكبرى فقط
 حكم ذلك حكم ما تقدم اذ لم ينقد هذا وقد ذكر بن مانصه قبل اجل المصنف فى ذكره هذا التردد
 وبين بذكر كلام المدونة وشراحها ذلك ان ابن القاسم بعد ان ذكر فى المدونة الاوجه الاربعة
 المتقدمة قال وهذا اذ لم ينقد قال ابو الحسن مفهومه لو نقده لكان القول قول ربهما لا يفسخ فى بقية
 السنين وقيل معنى قوله هذا اذ لم ينقد أى هذا الذى سمعته من كلام مالك ولم اسمع منه اذا انتقد
 والمحكم عندي سواء فيهما اه والذى قاله غير ابن القاسم فيها هو انه اذا انتقد وفى رب الارض
 بما يشبه او اتى بما عابا يشبه لا يفسخ الكراء فيكون فى هذين الوجهين محضا الغلما تقدم فيما اذا
 لم ينقد من الشيوخ من جعل قول ابن القاسم وهذا اذ لم ينقد على معنى انه يفسخ فى الباقي واما اذا
 انتقد فلا يفسخ يريد من هذين الوجهين فيكون قول ابن القاسم موافقا لقول الغير ومنهم من يرى

ان مذهب ابن القاسم يفسخ مطلقا فيكون قول الغير خلافا وهذا تأويل ابن يونس وبهم مذايعهم
ان المحل للتأويلين لا للتردد

* (باب في الجمالة) *

(قوله أي التأهل لعقدها) قد تقدم انه حال عاقد الاجارة على البيع وتقدم في البيع مانصه
وشرط عاقده تغييره لا بسكر فتردد وزومه تكليف الخ وكان المصنف لم يجعل عاقد الجمعل على البيع بل
على الاجارة لان الجمعل للاجارة اقرب واشارة الى ان الاصل في بيع المافع الاجارة والجمعل رخصة
انفاقا لما فيه من الجمهالة (قوله أي عوضا) بهذا التفسير يسقط ما قيل انه جعل التزام الشيء شرطا
لنفسه وهو فاسد وحاصل الجواب انه اراد بالجمعل الاول العقد وبالتالي العوض (قوله وظاهره الخ)
أي لان المتبادر من قوله التزام اهل الاجارة جعل أي دفع جعل وعوض فيكون كلامه مفيدا ان
دافع العوض وهو الجمعل يشترط فيه ان يكون متأهلا للعقد والاجارة واما الجمعل له وهو العامل فلا
يشترط فيه ذلك مع انه يشترط فيه ذلك ايضا واذا كان يشترط فيه ما لم يقتصر على اشتراطه في الجمعل
فقط للدافع للعوض (قوله اجيب الخ) أي واجيب ايضا بان المراد به قوله التزام اهل الاجارة جعل
أي دفعه وقبوله أي دفع جعل وقبوله بقي شيء آخر وهو ان توقف العقد على الالتزام المذكور يقتضي
انه من العقد واللازمة مع انه ليس كذلك واجيب بان المراد بالالتزام الصدور أي صحة الجمعل بصدور
جعل وعوض من اهل الاجارة والبحث للشيخ احمد الزرقاني والجواب لعين قال شيخنا والبحث
ساقط من اصله اما اولا فالشخص قد يلتزم ما لا يلزمه واما ثانيا فشرط صحة الجمعل التزام العوض بشرط
الشروع في العمل مطلقا والاول هو مراد المصنف تأمل (قوله علم) أي قدره وهو ذات شامل
للعين وغيره وانما نص على علم العوض دون غيره من بقية شروطه مثل كونه طاهرا من تعديله
مقدورا على تسليمه لدفع وهم عدم اشتراط علمه وحصول المحقة بالعوض المجعول كمالا يشترط العلم
بالجمعل عليه بل نارة يكون مجعولا كالا ببقائه لا بد في صحة الجمعل على الايمان به ان لا يعلم مكانه
فان علمه ربه فقط لزمه الاكثر مما ينبغي وجعل المثل وان علمه الغافل فقط كان له بدونه عند
ابن القاسم وقيل لاشئله وان علمه معا فينبغي ان له جعل مثله نظرا للشيء الجماعل بالعداء ونارة
يكون معلوما كنجاعته على حفر بئر فانه يشترط فيه الخبرة بالارض وبما فيها (قوله ولو بواسطة)
أي ولو كان سماعه بواسطة (قوله ان ثبت انه قال) أي ان ثبت انه وقع منه ذلك (قوله
بمكين ربه منه هذا تصوير لتمام العمل وبمكن مصدر منه فلفظه والتعريف منه عائد على الجماعل
عليه كالعبد الا ببقاى وعتمام العمل مصورا بان يمكن الجماعل رب الشيء الجماعل عليه منه فان ابقى
قبل قبضه بعد مجيئ العامل به ليلد ربه لم يستحق العامل جمعا (قوله هذا تشبيه الخ) أي تمثيل
خلافا لتدويرهم (قوله كما يشعر به التعبير بكرام) أي وقد علمت ان الاجارة والكرام شي واحد
وان التفريق بينهما بمجرد اصطلاح (قوله قال فيها الخ) نص كلامه ان اكثري سفينة فغرقت
في ثلثي الطريق وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراهة لها وارى ان ذلك على البلاغ (قوله
وسواء الخ) يعني ان كراهة السفينة دائما اجارة على البلاغ فهو لازم سواء صرح عند العقد عليها بالاجارة
او بالجمالة الا انه ان صرح بالجمالة عند العقد كانت تلك الكلمة مجازا لانه لما كان اجارة موصوفة
بكونها على البلاغ اشبهت الجمعل من حيث انه لا يستحق فيه العوض الا بالتمام اه عذرى (قوله
ومثل السفينة) أي في انها اجارة على البلاغ لاجعالة مشاركة الطبيب وما بعده من الفروع

ولا يقال ان الاجارة على البلاغ مساوية للمعاملة في ان الاجرة فيها لا تستحق الا بعد تمام العمل فلا وجه لجعل تلك الامور من الاجارة لامن المعاملة لانا نقول انه لا يلزم من استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيره لان الاجارة على البلاغ لازمة بالبلاغ قد بخلاف المعاملة (قوله او صنعتة) اى والشارطة على تعلم صنعتة وقوله والمحافر على استخراج المساء بوات اى وشارطة المحافر على استخراج المساء بموات واعلم ان هذه المسئلة انما تكون من الاجارة على البلاغ ان صرح بذلك بالاجارة او سكوت ولم يصرح بشئ اما ان صرح عنده بالمعاملة كانت جعله له وفيه يوم قوله بموات انه لو شارطه على استخراج المساء بملك كانت اجارة لا على البلاغ ان صرح عند العقد بها وسكت فيستحق من الاجرة بنسبة ما عمل ان ترك وان صرح بالمعاملة كانت جعله فاسدة (قوله او يتم الخ) وحينئذ فلو اراد الا ان يحصل الانتفاع بالعمل السابق بان يستأجر او يجاعل على تمام العمل الاول او يقره بنفسه او بعيده (قوله فيستحق الاول من الاجر) اى على عمله بنسبة ما يأتى به الثاني على عمله واه كان عمل الثاني قدر عمل الاول واقل واكثر هو هذا الذى قاله المصنف قول مالك وقال ابن القاسم له قيمة عمله (قوله ولو كان هذا الاجر) اى الذى يأخذ الثاني (قوله فيل انثيرة شرة على ايصالها نصف الطريق) اى نصفها بحسب التعب لا بمجرد المسافة وقوله فاذا كان الاول بلغها النصف الخ اى واما لو كان الاول بلغها ثلث الطريق وتركه او استأجر الثاني على كمال المسافة بشرة كان للاول خمسة وهكذا فلو اوصلاها للمجاعل بنفسه او بعيده او اوصلاها لغيره مجاعلا قال ما قيمة ذلك ان لو استأجر ربه او جاعل عليه وبعطى الاول بنسبة فلو جاعل ربه نفس العامل الاول على التمام لاستحق المجرى المدة ودع عليه ولا فقط (قوله نعم ان اجرة الطريق) اى يوم استأجر الاول عشرة ولا يقال الاول رضى بمجموع الطريق بحسبة فكأن يجب ان يعطى نصفها والمغابنة جائزة في المجرى كالباع / نانا نقول لما كان قد اجعل من جانب العامل بعد العمل فلما ترك بعد عمله نصف المسافة صار تركه لا تمام ابطال الا لا يقدم امله وصار الثاني كاشفا لما يستحقه الاول هذا ما ذكره الشراح الذى احال الشراح عليه (قوله ولا يرجع ما بداه) اى وهو كراه السفن لان عقدها لازم فاذا اتم المهر في السفينة واستأجر رب المهر فسينة اخرى على التمام كان له من الكراء بحسب الكراء الاول نفسه لا بحسب كراء السفينة الثانية (قوله فاستأجر ربه على ما بقى الخ) اى واما الرابع ذاك الباقي في محل الفرق ولو يرجع فلا يلزمه اجرة لا المسافر ولا استأجره كالجزم به عجم في حاشية الرسالة واختاره شيخنا العدوى (قوله فالاول الخ) لا يقال هذا معارض لما مر من ان كراء السفينة لا يستحق الا بالتمام وانه اذا عرف ما به انما الطريق فلا كراء له / نانا نقول بحسب ما لم يستأجر رب المهر فسينة اخرى على التمام والا كان للاول بحسب كراء نفسه الاول (قوله وليس له كراء ما ذم بالفرق) اى اعدم تكن ربه من قبضه (قوله اختيارا) اى واما لو خرج منها لو علم انتم خلاصت وانظر هل يكون كرض دابة / فرغم تضع فلا يلزم عوده لها ام لا قاله عبق قال شيخنا الظاهر انها ان حصلت من الوحل سلمت فليس كرض الدابة ويلزمه العود لها اذا حصل فيها من خوف واصلى فهو مثله فلا يلزمه العود (قوله وكذا يلزمه جميع الكراء الخ) في ح اذا ماب التقي في فينة لمجموعة وغرق بعضه فان عزل قبح كل واحد دعوى حديثة فهو على حكم نفسه والا اشترى كراء (قوله وان استحق) اى بعد وصول المجاعل للمدق قبل قبض ربه اما لو استحق منه وهو في الطريق قبل اتيانه للمدق فلا جعل له كما ارتضاه بن (قوله ولو بخرى) ردبلو على اصبغ القائل بسقوط المجرى اذا استحق بحرية (قوله بقطع النظر عن قوله بالتمام

أى والا لاقتضى انه لا جعل له اذا استحق الا بقى قبل قبض ربه الذى هو معنى التمام وليس كذلك ولذا قال ابن غازى اللاتقان لو قال المصنف واستحق ولو بحرية بالعطف على المستثنى من مفهوم التمام (قوله ولا يرجع الجماعل بالجعل) أى الذى دفعه للعامل (قوله وهو المشهور) أى خلافا لمحمد بن الموارث القائل للجاعل ان يرجع على المستحق بالاقل من المسمى وجعل المثل (قوله بخلاف موته) أى فى يد العامل بعد مجيئه به للبدرية وقبل تسليمه له (قوله قبل تسليمه) أى وأما لومات بعد ما تسلمه ربه ولو منقوذ المقاتل فانه يستحق الجماعل لانهم جعلوا منقوذ المقاتل حكمه حكم المحي فى مسائل كالأومات انسان عن وارث منقوذ المقاتل فانه يرث وكما هنا قبل الفرق بين الاستحقاق بحرية وبين موته عدم النفع بالميت بخلاف المستحق فان فيه نفعا فى ذاته وان لم يكن للجاعل تأمل (قوله متعلق بصحة) أى تعلقا معنويا فلا ينشأ انه متمتع بغيره بحدوف حال أى صحة الجعل بالتزام اهل التبوع جعله لاطالة كونه لم يتسابعه من تقدير الزمن (قوله على حذف مضاف) الاولى حذف ذلك بدليل ما بعده من التعميم وذلك لان التباسه بعدم تقدير الزمن صادق بما اذا سكنت عن تقديره وبما اذا اشترط عدم تقديره وما ذكره من شرط عدم التقدير قاصر على الصورة الثانية دون الاولى فتأمل (قوله فان شرط الخ) أى كما جعلك على الاتيان بعبدى الا بقى بدينار بشرط ان تأتى به فى شهر او جمعة وشار الشارح بقوله فان شرط الخ الى ان قول المصنف الا بشرط ترك متى شاء مستثنى من مفهوم ما قبله (قوله الا بشرط ترك متى شاء) أى فيجوز ان قبض شأن هذا العقد الترك فيه متى شاء فلم كان العقد غير جائزا اذا قدر زمن عند عدم الشرط مع ان شأنه يعنى عن الشرط المذكور قلت المجموع له اذا قدر عمله زمن عند عدم الشرط داخل على التمام فى الظاهر وان كان له الترك فى الواقع وحينئذ فغيره أقوى وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على انه بخير فغيره ضعيف (قوله ان له ترك العمل متى شاء) أى وان له بحساب ما عمل والقرينة على ارادة هذه العلة وهى الفرار من اضاعة العمل باطلا كذا قرر شيخنا (قوله ومثل الخ) أى فاذا قال له اجعلك على ان تأتى بعبدى فى شهر بدينار عملت ام لا انقلت الجمالة اجارة وينظر حينئذ الميأت به فان عمل استحق بقدر عمله وان لم يعمل فلا شركة كذا قرر سيدى محمد الزرقانى (قوله والاولى ان يقول وبلا شرط نقد) أى لان قوله بلا تقدمه شرط صادق بان لا يكون هناك نقدا صلا او كان هناك نقد تطوعا او كان هناك اشتراط نقد ولم يحصل بالفعل مع انه فى هذه الثلاثة ممنوع (قوله بين السلفية) أى ان لم يوصله ربه بان لم يجده اصلا او وجده وهرب منه فى الضرب وقوله والخفية أى ان وجد الا بقى واوصله ربه (قوله فالجمالة اعم باعتبار المتعلق) أى باعتبار المحل الذى تعلقاته وقوله والا فهما عقدان متباينان أى والا نقل ان اعمية الجعل من الاجارة باعتبار المحل بل قلنا ان اعميته باعتبار ربه فهو موهما فلا يصح لانهما عقدان متباينان مفهومهما (قوله وهذا سهو الخ) قد يحجب عن المصنف بان الاجارة مبنيهما مؤخر وفى كل ما حاز فيه خبره مقدم والخمير فى حاز للجعل فوافق كلام المصنف كلام المدونة وليس قوله فى كل ما حاز فيه متعابا بقوله سابقا للجعل وان الاجارة فاعل جاز حتى يأتى الاعتراض المذكور (قوله والذى فى المدونة الخ) نفصا كما اجاز فيه الجعل كحرقا لا بارى الموات جازت فيه الاجارة وليس كلما جازت فيه الاجارة جاز فيه الجعل الا ترى ان خيما طعة ثوب وخدمة عبد شهر او بيع سلع كثيرة وحرقا لا بارى الملك فان العقد على ما ذكر يصح اذا كان اجارة لا جعل له لانه يبقى للجاعل منفعة ان لم يتم الجعل له العمل والجعل انما يكون فيما لا يحصل للجاعل نفع الا بتمام العمل (قوله

والحق ان يدينه المالح) أى وحيداً فكل كلام المدونة غير مسلم ايضاً (قوله فيجتمعه عن فى نحو بيع
اوشراء ثوب) أى ان العقد على بيع ماذ كراوشرائه يصح اجارة وجعالة (قوله واوثاب قليلة)
الاولى حذفه لما شتمه (قوله وتنفرد الاجارة فى خياطة ثوب وبيع سلع كثيرة) أى فلا
يصح فى العقد على ذلك ان يكون جعالة بان تجاعله على شرط التمام لان الجماعل قد ينتفع بخياطة
البعض او يبيع البعض باطلا ان لم يتم العامل العمل و يصح فى العقد على ماذ كره ان يكون اجارة بان
يدخل على ان له بمسأب ما عمل ان ترك فقوله وبيع سلع كثيرة أى اذا كان لا يستحق شيئاً من الاجرة
الا ببيع الجميع ثم ان ما اقتضاه كلام الشارح من جواز الحمل على بيع الثياب القليلة ومنعه على بيع
الكثيرة فيه نظر والحق انه لا فرق بين القليلة والكثيرة فى انه متى انتفع الجماعل بالبعض بان دخلا
على ان العامل لا يستحق شيئاً الا بالتمام منع الجماعل على بيع القليل وبيع الكثير كما قال ابن رشد
فى المقدمات والحاصل ان المجعالة على بيع مازاد على ثوب ان دخلا على ان له فى كل مباح بمسأبه
اذا ترك جاز وان دخلا على ان لا يستحق شيئاً الا ببيع الجميع منع لا فرق بين كون الزائد على الثوب
كثيراً او قليلاً كما صرح بذلك ابن رشد وابن عاشر انظر بن (قوله كآبق ونحوه) أى بعير
شارد فان العقد على الاتيان به وان لا يستحق الجماعل الا بالتمام جعل (قوله نعم المالح) استتمارك
على قوله سابقاً تبع المالح والحق المالح وحاصله ان مقاله عجم من ان يدينه اعموماً وخصوصاً وجهياً لا يتم
لان المجعالة لم تنفرد عن الاجارة بمحل حاله ومكانه كما يصح فيه المجعل يصح فيه الاجارة
كان يؤجره على التقديس على عبده الا ببق كل يوم بكذا اتى به ام لا والحاصل ان العقد على
الاتيان كان على الاتيان به وان لا يستحق الاجرة الا بالتمام فهو جعالة وان كان على التقديس
عليه كل يوم بكذا اتى به اولاً فهو اجارة فالحق ما فى المدونة من ان يدينه اعموماً وخصوصاً مطلقاً وان
الاجارة اعم (قوله على تقدير العلم) أى على تقدير علم المعامل بالمحل وقد يقال لاجابة للتقدير
المذكور بل تصور الاجارة عند جعل العامل للمحل كما مثلنا على ان عجم انما جعل محل انفراد
المجمل فيما جعل حاله ومكانه وما علم محل آخر فتأمل (قوله ان كان لا يأخذ شيئاً) وذلك لانه اذا
باع بعضها واشترى بعضها وترك فقد انتفع الجماعل وذهب عمل العامل باطلا (قوله من المجعل)
أى العوض (قوله أى وقع ذلك) أى العقد على ان لا يأخذ شيئاً الا بالجميع بشرط او عرف
(قوله لان المالح) علة للجواز واندفع ما يقال المحكم بالجواز يخالف قوله سابقاً يستحقه السافع بالتمام
(قوله وفى شرط منفعة الجماعل) أى هل بشرط فى صحة المجمل ان يكون فيما يحصله العامل منفعة
تعود على الجماعل ولا يشترط (قوله لانه لا يعلم حقيقة ذلك) أى انه لا يتأتى الوقوف على كون
المجان خرج الا ثمن هذا التعديل يقتضى انه اذا تكرر النفع من ذلك العامل وجرب وعلت الحقيقة
جازا لمجمل على ماذ كرهه افق ابن عرفة وقد يدعى ذلك بما اذا كانت الرقاع ربة او بمجمعة معروفة
المعنى من عدل ولو اجمالا لا تكون الفاظ مكفرة (قوله ولن لم يسمع المجاعل) أى لا مباشرة
ولا بواسطة والاسحق المسمى بتمام العمل وحاصله انه اذا قال المالك من اتى بعدي الا ببق فله
كذا فبما به شخص لم يسمع كلام ربه لا مباشرة ولا بواسطة وان ربه لم يقل شيئاً فبما به شخص فانه
يستحق جعل المثل سواء كان جعل المثل أكثر من المسمى او اقل منه او مساوياً له بشرط كون ذلك
الشخص الا تى به من عادته طلب المثل فان لم يكن عادته ذلك فلا جعل له وله النفقة فقط نعم
فقول المصنف ولن لم يسمع ربه صادق بان لا يحصل من ربه قول اصلاً يسمعه وبما اذا حصل
منه قول ولكن لم يسمعه العامل لا مباشرة ولا بواسطة (قوله ولو كان ربه يتولى ذلك) أى نشأه

ان يتولى ذلك بنفسه او يخدمه (قوله كلفهما) أى ويبدأ احدهما بالقرعة كذا قيل
والظاهر انه يبدأ العامل لانه بائع لثمنه اه شيخنا عدوى (قوله أى بعد اختلافهما
في قدر الجملة) حل المصنف على اختلافهما في قدر الجملة متعين خلافاً لمن حمله على اختلافهما
في السماع وعدمه بان ادعى العامل انه سمع ربه يقول من اتى بعبدى فله كذا وقال ربه لم يسمع بل
اتيت به ولم تسمع منى شيئاً وذلك لانهما عند تنازهما في السماع وعدمه لا يخالقان والقول قول ربه
ثم ينظر في العامل هل عادته طلب الاباق فله جعل مثله ام لا فله النفقة قط (قوله ونكولهما)
في حالة عدم شبههما كلفهما في كونه يقضى للعامل يجعل المثل (قوله فالحقول لمن العبد مثلاً)
في - وزنه - ثم ما فان وجد ولم يكن بيد واحد منهما بان كان يبدأ من فاطاها ران حكمه حكم ما ذالم
بشبه واحد منهما فيخالقان ويقضى بجعل المثل وما ذكره الشاوخ من انهما اذا اشباها فالحقول لمن
العبد في حوزة هو الرضا ابن عبد السلام وقال ابن هارون اذا اشباها معا فالحقول للعامل لانه غارم
ابن عمره فقول ابن عبد السلام ظهر انظر ح (قوله وزنه تركه) هذا راجع لثمنه جعل المثل
وحاصله انه اذا جاء العامل الذي شأنه طلب الاباق بالابق قبل ان يقول ربه من اتى بعبدى فله
كذا فلب العبد تركه ان جاء به عوضاً عما يستحقه من جعل المثل فان التزم ربه جعل ولم يسمعه
الا فله فله كذا لارب العبد تركه ان جاء به عوضاً عما يستحقه من جعل المثل وهو ما قاله عجم
رنازع طفي بان له في هذه الحالة جعل مثله ان اعتاد طلب الاباق وانما النفقة وليس ربه ان
يتركه في هذه الحالة نظر بن وتأمل ذلك (قوله ما اذا سمعه) أى ما اذا سمع العامل ربه سمى
شيئاً (قوله فالثقة فقط) أى بخلاف ما اذا اعتاده وجب له جعل المثل اذ وجب له المسمى
فان نفقة الا ببق على العامل ولو استقرت الجملة اه عبق (قوله أى فله اجرة عمله الخ) الاولى
أى فله ما انفقته حال تحديده على نفسه وعلى العبد من اجرة دابة او مركب اضطر له بحيث لم يكن
الحامل على صرف تلك الدراهم ان تحدد له لان تلك الدراهم بمثابة ما فدى به من ظالم واما ما شأنه
انه ينفقه العامل على نفسه في المحضر كالاكل والشرب فلا يرجع به على ربه وان كان السفر فمما وانا
بان كان المأكل في محل العمل ارض منه في البلد التي سافر اليها لتعديل العبد فانه يرجع
عما ليس السفر في التمازت اه تقرر شيخنا عدوى (قوله وما نفقة عليه من اكل وشرب)
الاولى اسقاط ذلك لان نفقة الطعام والشراب والكسوة على ربه ولو وجب للعامل جعل المثل
والمسمى فاذا قام بها لعل يرجع بها اليه فلاولى للشارح ان يقول أى فله ما انفقته وتحدد له من
اجرة مركب او دابة احتج لهما و اجرة مرقبضه له ان احتج بالذلك (قوله وان افات
يستعمل لازماً ومتدياً يقال افلته وقلت بنفسه فيصع في المتن قرأته بالنساء لفساعل اوافه ول
(قوله فله ما آخر) أى من غير استئجار ولا مجاهدة أى والحال ان عادة ذلك لا تحط بالابق
(قوله لمكانه الاو) أى الذي كان آفاقه (قوله نسبته) أى نسبة عمله - طوراً في ذلك
لشهرلة الطريق وضعوها ليجرد المسافة (قوله وان جاء به الخ) يعنى ان ربه الا ببق اذا جعل
لرجل درهما على انه يأتيه بعبد الا ببق وجعل لا تحريف درهم على ان يأتيه ببهاء فأتياه به
فانها اشتر كان في ذلك الدرهم اذه وغاية ما يلزم رب العبد نسبة ما ساء له لكل واحد مجموع
التسميتين فيما عدا الاول تسميه ويأخذ الثاني ثلثه لان نسبة نصف الدرهم الى درهم ونصف ثلث
ونسبة الدرهم كذلك ثلثان هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن نافع وابن عبد الحكم
ان لكل واحد منهما نصف ما جعل له وزجحه التونسى واللخمي فقوله وان جاء به ذو درهم أى ساءله

فوقله رذو أقل أى سماه له ايضا وقوله بنسبة ما سماه لكل اى لجموع التسميتين (فوقله قسم ما سماه لاحدهما نفعين) اى باتفاق القولين المتقدمين (فوقله اعتبرت قيمته) أى فلو جعل لاحدهما عشرة ولا آخر عرضا وانابه معا فعلى قول ابن القاسم يقوم العرض فان ساوى خمسة فله صاحب العشرة ثلثاها ويخبر صاحب العرض بين ان يأخذ ثلث العشرة او ما يقابل ذلك من العرض الذى جعل له واما على ما قبله فله صاحب العشرة نصفها لصاحب العرض نصفه فان جعل لكل منهما عرضا واختلفت قيمتهما وانعقدت جرى على ما تقدم (فوقله ولا كليهما الفسخ) أى الترك لانه عقد جائز غير لازم والعقد النير اللازم لا يطلق على تركه فسخا لا بطريق النجوى واذ حق الفسخ انما يستعمل في ترك الامر اللازم والعلاقة المشابهة للعقد اللازم فى الجملة (فوقله ولزم المجهول) المراد به ملتزم المجهول لان تعاطى عقده فقط كالوكيل الذى لم يلتزم به ولا وظاهره للزوم للبعاع بالشروع ولو فيما لا يزال فلا يقال له فى حله بل بانزله البقاء بخلاف العامل فانه باق على خياره (فوقله جعل المثل) هـ ذاهو المعتمد وقيل له آجرة ثلثه سواء تم العمل ام لا رداله الى صحيح اصله وهو الاجارة وانما كانت اصله لانهم اشترطوا فى عاقدي المجهول ما اشترطوه فى عاقدي الاجارة (فوقله رداله الى صحيح نفسه) الاولى تأخيرها عن قوله وان لم يتم العمل فلا شئ له لاجل ان يكون قوله رداله الى صحيح نفسه (فوقله لا يجعل مطلق) أى الا ان يكون الفاسد ملتصقا بجعل أى عوض موقفا كما اذا قال ان اتيته بعدى الا تبق فلك كذا وان لم تأت به فلك كذا فآجرة المثل وان لم تأت به وانما كان ما يأخذه العاصم آجرة عند جعل العرض له مطلقا لاجل ان هذا العرض الذى يأخذه عنده دم الاتيان به ليس به لاحقة بغيره بل نفقة بخلاف ما يأخذه عند الاتيان به فانه جعل حقيقة فغلبت حالة عدم الاتيان به على حالة اتيان به اذ ليس العوض فيها جعل حقيقة وانما لم يسمهم متى فالواجب المثل توقف على التمام بخلاف آجرته

§ (باب احياء الموات) §

(فوقله من موات الارض) من اضافة الصفة لاوصوف اى الارض الميتة (فوقله بغض الميم) أى لان الموات بضم الميم الموت واما بفحها فيطلق على الميت وعلى الارض التى لا مالك لها ولا انتفاع بها فهو بالفتح من الالفاظ المشتركة (فوقله ما سلم عن الاختصاص) استغنى بالاسم الميم بال عن ان يقول عن الاختصاصات لافادة الاسم الميم الى ارض سلمت الخ اشار الى ما وافقه على ارض وحيث قد كبر الضمير فى سلم مراعاة للافظ ما (فوقله وهاتم التعريف) اعترض هذا التعريف بأنه يقتضى أن حريم البلد لا يسمى مواتا لعدم سلامته من الاختصاص وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المذهب من أن حريم العمارة يطلق عليه موات لانهم ذكروا أن الموات قسمان قريب من العمران وبعيد منه فالقريب يقتضى احيائه لاذن الامام دور البعيد فالاولى ان يجعل قوله بعمارة من جملة التعريف فيدخل فى التعريف كل ما وقع فيه الاختصاص بغير العمارة كالبحر حريم والحج ويكون قوله ولو اندرست مبالة فيما فهم من ان المهر ليس بموات فكأنه قال فالبحر ليس بموات بل يختص به معمره ولو اندرست بعمارته (فوقله بعمارة ولو اندرست بالاحياء) حاصل ما يفيد كلام النوضيح فقلع البيان ان العمارة تارة تكون ناشئة عن ملك وتارة تكون لاحياء ويحصل الاختصاص بها اذا لم تدرس فى القسمين واما اذا اندرست فان كانت عن ملك كارت أو هبة أو شراء فالاختصاص باق ولو طال زمن الاندراس اتفقا وان كانت لاحياء فهو لاختصاص باق

اولاً قولان فالاول يقول ان اندراسها لا يخرجها عن ملك محبيها ولا يجوز لغیرها ان يحبيها وهي للاول
 ان عمرها غير ولو طال زمن اندراسها وهو قول سحنون والثاني يقول ان اندراسها يخرجها عن ملك
 محبيها ويجوز لغیرها احياؤها وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني درج المصنف ولكنه معيد بما اذا طال
 زمن الاندراس كما في التوضيح عن ابن رشد اذا علمت هذا فقوله المصنف والاختصاص بمارة أى سواء
 كانت ناشئة عن ملك او لا احياها ولو في قوله ولو اندرست لدفع التوهم لا للخلاف ولو عبر بان كان اولي
 وقوله الا لا احياها أى الا اذا كانت العمارة لا يحل احياها فاندراسها يخرجها عن ملك محبيها كما لا ين
 القاسم وبقي ذلك بالطول كما علمت واعترض على المصنف في قوله بمارة من حيث شهوة ليكون
 العمارة ناشئة عن ملك او لا احياها بدليل الاستثناء بان العمارة الناشئة عن الملك مستغنى عن ذكرها
 لان مجرد الملك كاف في الاختصاص ولا يفتقر للعمارة واجيب بأنه انما ذكره لاجل تقسيم العمارة
 فتأمل انظر بن (قوله أى مع طول زمانه) أى فانها تكون للآخر الذى احياها بعد ما طول زمن
 الاندراس (قوله كن اشترى رضا) هذا تنظير وهو مفهوم قول المصنف الا اذا كانت العمارة لا احياها
 (قوله ومفهوم الاحياء انه ان احياها الخ) فيه ان هذا منطوق الاستثناء لا مفهومة فالاولى
 ابدان مفهوم بمنطوق وانما اعاد هذا الكلام مع ذكره له أولاً لاجل الدخول على قوله فان عمرها
 الخ (قوله واما قبله) أى الطول وقوله فان عمرها أى قبل طول زمن الاندراس (قوله والا) أى
 والا يمكن جاهلا بل عالماء عمرها الاول والغرض انه لم يطل زمن الاندراس (قوله وهذا) أى
 عدم كونها من احياها قبل طول زمن الاندراس وقوله ما لم يسكت الخ أى وحلف ان تركه لها
 ليس اعراضاً عنها وانها على نية اعادة بنائها والمحصل ان هدم فواتها على محبيها الاول باحياها انشأ
 قل طول الاندراس مقيد بدين عدم سكونه بعد علمه بتغير الشئ وحلفه فان انتفى واحدم منها
 اختص بها الثاني وحمل الاول على الاعراض عنها (قوله فيختص بالعمارة) أى فيختص بالمعبر
 بالعمارة وبجرى ما اذا جاء شخص آخر وبني في حريم العمارة واحياها بالعمارة او بتغيير ما فيه فلا يملكه
 سواء كان من اهل البلد او من غيرهم وانما لجميع البلدان الانتفاع به نعم اذا اراد انسان ان يحبيه باذن
 الامام كان له ذلك (قوله على المقصور عليه) الاولى حذف عليه لان المحرم يختص بالمعبر
 ومقصور عليه (قوله يلحق غدا) أى يلحق الشخص الموصول لكل منهما قبل الزوال ويرجع
 الشخص منه ما القوم في ذلك اليوم بعد الزوال مع مراعاة المصلحة المترتبة على الذهاب والرجوع
 بحيث يفتقع في ذلك اليوم الذى يذهب فيه ويرجع بالخطب الذى يحتطبه في طيخ ونحوه وينتفع
 بالدواب في حلب وطيخ ما تحلب لا بمجرد الغدو وازواج (قوله ولا يختص به بعضهم دون بعض) أى
 فلما اراد احدهم ان يحبيه بعمارة او غيرها فلم يمنعه الا اذا كان باذن الامام (قوله وما لا يضيئ)
 عطف على محط (قوله واوغیره) أى كهيمة (قوله حريم لثمر ماشية) مثله النهر في رعيه
 ما ذكرى ما لا يضيئ على من يرد من الاعمين والبهائم وقيل الفاذ راع وقد وقت الفتوى
 دعيها بدم مابني بشاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه ان كان معجداً كما في المدخل وغيره وقيل
 البدر القراني عن سحنون واصبغ ومطرفان البعرا اذا انكشفت عن ارض وانتقل عنها فانها
 تكون فيئاً للمسلمين كما كان البحر لمن يلبه ولان دخول البعرا رضى وقال عيسى بن دينار انها
 تكون لمن يلبه وعليه حميد بن القيس او الغيا او الغضاء على خلاف قول سحنون اه شيخنا دوى (قوله
 وغيرها) أى من الآبار كثر الماشية والشرب وقوله بالنسبة لثاني أى وهو ما لا يضر بالماء وقوله
 بالنسبة للاول أى وهو ما لا يضيئ على وارده ان ما لا يضر بالماء حريم لكل بشر ويزاد على ذلك

بالنسبة لبئر الماشية والشرب ما لا يضيق على وارد ولذا قال عياض حريم البئر ما اتصل به من الارض
التي من حقها ان لا يحدث فيها ما يضربها ظاهرا كالبناء والغرس او باطنا كحفر بئر ينشف ماؤها
او يذهب به او حفر مرصاض تطرح النجاسات فيه يصل اليها وسخها اه (قوله و مراد ان منتهى
الخ) هذا جواب عما يقال ان في عطف ما لا يضيق على محتطب شيئا لان الكلام في المحرم الذي
له المنع منه وما لا يضيق على وارد و كذلك ما لا يضرب بالماء ليس له المنع منه وحاصل الجواب ان
في كلام المصنف خذ فامس الاول ومن الاخر والاهل وغاية ما لا يضيق على وارد ولا يضرب ماء
منتهى المحرم بالنسبة لبئر فاذا كان حول بئر ماشية نخوة عشرة اذرع من كل جانب وكان ذلك القدر
يسع الواردين الذين يأتون اليه كل يوم مثلا فان هذا القدر حريمه فيكون اهل ذلك البئر محتسبين به
فاذا اراد احدا ان يحدث فيه عمارة فانه يمنع ولا يختص بها او ما مازاد على ذلك القدر فلا يختص به
اهل تلك البئر لانه غير حريم لها (قوله حريم النخلة وشجرة) فحريمها ما كان فيه مصلحة لها معارفها
كمدرجيدها وسقيها وسقي جدورها (قوله وه صب ميزاب) أي ونحوه كمرصاض ومطرح
تراب الخ حاصله انه اذا بنى جماعة بلدة في الغياض مثلا فلا يكون مجاورا للدار زيد مثلا فحريمهما
يختص به كالفسحة المجاورة للماء التي يطرح فيها التراب وماء المزاب والمرصاض ومحمل كون الفسحة
للمجاورة للدار حريمها لها ويختص بها صاحبها اذا كانت تلك الدار ايسر محفوفة باملاك بان كانت
في طرف البلدة بحيث تكون الفسحة المجاورة لها غير مجاورة لغيرها من الدور فان كانت مجاورة
لغيرها بان كانت بين الابواب كان لكل واحد من المجيران ان يطرح فيها التراب ويصب ماء الميزاب
والمرصاض لكن بجوار جداره ما لم يضرب بجاره ولا يمنع الى هذا اشار المصنف بقوله ولا يختص الخ
أي ان الدار المحفوفة بالاملاك لا تختص بحريم يمنع من الانتفاع به غير صاحبها وتلزم ذلك ان
لكل من المجيران الانتفاع بذلك وانما صرح بقوله ولكل الانتفاع به لاجل تقييده بقوله مالم
يضرب بالآخر (قوله او من ارض تركها اهلهما) أي السكافرا اختصارا لا لخوف والا كانت ارض عنوة
فليس للامام اقطاعها بملكه كما هو مثل ما اذا تركها اهلهما اذا ما تواعنها (قوله وطال الزمان) أي
فاذا اقطاعها الامام لا انسان بعد طول اندراسها فقه دما بملكها واختص بها (قوله ان اذن له
في اقطاع) أي وان لم يعين له من يقطع له (قوله بالتعير بعده) أي بعد الاقطاع فالاختصاص
يكون بواحد من امور ثلاثة من جعلها التعير وهو كما يحصل به الاختصاص يحصل به الاحياء واما
غيره من الاقطاع والحج فاما يحصل به الاختصاص دون الاحياء (قوله نعم هو) أي الاقطاع
تقليد مجرد أي لا يحتاج معه الى عمارة والمراد انه مجرد عن شائبة العوضية باحياء او غيره ابن شماس
الاحياء اذا اقطع الامام رجلا ارضا كانت ملكا له وان لم يعر منها شيئا فله بيعها وهبتها وان تصدق
بها وتورث عنه وليس هو من الاحياء بل تقليد مجرد (قوله ان حازه) أي فان مات الامام قبل
ان يحوزه من اقطعه له كان الاقطاع باطلا (قوله لانه يفتقر الخ) هذا هو الفارق بين الاقطاع
والاحياء وان اشتركا في ان كلا منهما يحصل به البيع والهبة والارث اذا مات المهي أو المأطع (قوله
انه لا يحتاج لمحياة) أي نظر الى ان الاقطاع من باب المحكم لا من باب العطية وفي بن ان هذا
القول جرى به العمل وانه المتمد (قوله ولا يقطع الامام معجورا راض العنوة) أي ولا يقطع
ايضا عقارا ملكا (قوله وانما لم يقطع المعجور ملكا) أي وكذلك العقاران كل منهما يصير
وقفا بمجرد الاستيلاء عليه بخلاف موات ارض العنوة فانه لا يصير وقفا بالاستيلاء عليه فلهذا صار
اقطاعه ملكا واما (قوله الصالحة لزراعة الحب) نفسه بل مجور ارض العنوة فلهذا صار ملكا للصالحين

لزراعة النخل فقط له اقصاءها ما كاهو وكذلك لانها موات (قوله بل امتاعا) أى بل يقطعها
 امتاعا أى انتفاعا مدة حياته مثلا ومدة أربعين سنة (قوله فليس للامام اقطاعها) أى لانها
 على ملك اهلها ولا عطفة للامام بها وقوله مطلقا أى سواء كنت معمرًا أو مواتا (قوله معنى
 المفعول) فيه ان هذا لا يناسب المصنف لان سبب الاختصاص المعنى المصدري والاولى ان
 يقال ان المراد بالحمى الحماية والتحصين (قوله محمودى) أى بركة. فقول اجتمعت الواو والياء
 وسبقت احدهما بالسكرين فقلت الواو والياء والخمسة التى قبلها كسرة وادغمت الياء فى الياء (قوله
 وهو لا يجوز شرعا) أى المسافة من التصديق على الناس لان الكلال النبات فى الغياقى باج لكل
 الناس (قوله ارى حمى الامام مكانا خاصا) أى انه يمنع رعى كلانه لاجل ان يتوفر لدواب
 الصدقة والغزو وضعفاء المسلمين (قوله فيجوز) أى للامام دون غيره بأربعة شروط والظاهر
 ان جواز الحمى بالشروط الاربعة المذكورة انما هو فيما لم يلق به اعيان والا فلا يجوز جهاه
 (قوله دعت حاجة المسلمين اليه) أى لاجل نفعهم (قوله بان لا يضيق على الناس) أى بان
 كاد فاضلا عن منافع اهل ذلك الموضع (قوله من بلد) أى من محل وقوله غفاً أى فاف وخالف
 البناء والغرس (قوله لا يكثر) أى لدواب غزوه وعلى حذف. ضاف وهو تعلق بقوة
 ويحمى امام (قوله اى احياء الموات) جعل الضمير راجعا للاحياء نظرا لكون الباب معرودا له
 فالضمير عائد على معلوم من المقام على حد حتى توارث بالحجاب ويصح جعل الضمير لموات المحدث
 عنه سابقا اى وافترقا الموات بمعنى من حيث احياءه (قوله لاذن الامام) أى لاجل ان ينظر
 الامام ان كان لا يضرب اهل البلدان والا فلا (قوله بناء على ان للكفار الاحياء فيما قرب)
 اى وهو ممال اليه الباجى حيث قال لو قيل حكم لذمى حكم المسلم فى جواز احياء ما قرب من العمران
 ان كان باذن لبيد (قوله والمشهور خلافه) اى انه لا يجوز للذمى الاحياء فيما قرب من العمارة
 ولو باذن الامام (قوله ان قرب) اى الممكن الذى يحصل فيه الاحياء للعمارة البلدان كان
 من حريمها (قوله ويبقى للمسلمين) اى لاهل البلد كهم واولئ شاء منهم كذا قرر شيخنا (قوله
 ولا يرجع عليه بما اغتلبه) اى انه لا يرجع عليه بأجرته فيما مضى من المدة التى سكنتها والوزعها
 (قوله فلا يفتقر احياؤه للاذن) بل يختص الحمى باحياء وله بيعه ولم ياذن له الامام فى الاحياء
 خلافا لما فى وناظر الجزيرى من انه ليس له بيعه كما ذكره الشيخ احمد الزرقانى وهو متباعد (قوله
 ومنه) اى من الجزر الجزار وقوله لقطعها اى وانما يسمى بذلك لقطعها (قوله فعيلة) اى فهى
 اى الجزيرة فعيلة وقوله بمعنى مفعول مفعول عنها وقوله اى مقطوعة الاولى اى مقطوعة عنها
 بدليل ما بعده (قوله لا تقطاع المساء) نهى الى اجتنابها اى لان البحر محيط بها من جهاتها
 الثلاثة التى هى المغرب والمجنوب والمشرق فى مغربها ساجدة والقلمزم وفى جنوبها الهند وفى شرقها
 خليج عمان والبحرين والبصرة والبحر بن اسم بلدة راجنوب عنى المستقل للمشرق وهى محل شرق
 السكوا كب الى طالعها ويقابلها المغرب ويقابل المجنوب الشمال (قوله فيختص بها وبالارض
 التى تزرع عليها) اى كبازم بذلك الغدنى وارضاء بن (قوله اى ازالة المساء عنها) اى لاجل
 زراعة او غرس او بناء وليس المراد باخراج المساء اراحه منها لانه يتحد حينئذ مع ما قبله (قوله
 وبينما وبغرس) اى وان لم يكن اذ نظى المؤونة كاهو ظاهرا مضيفا وفى الجواهر اشتراط كونها
 عظيمة بما واعده شيخنا واقصر عليه فى المبح (قوله وبحرث وتحرث الارض) اى وما زرتها
 بدون ذلك فلا يحصل به احياء وان اخص به زراعه (قوله بناء على ان المراد بالحرث قلب الارض)

أي يجرى أو يفر (قوله من عطف العام) أي لأن تحريك الأرض عبارة عن تقلبها أهم من أن
 يكون مجرداً أو بقاءً وعلى أنه من عطف العام فالظاهر أن المصنف جمع بينهما وإن كان الثاني يعني
 عن الأول تبعاً لرواية عياض (قوله يعني أزالته) أشار به إلى أن كلام المصنف عن باب عموم
 الجاز (قوله ولا حفر بئر ماشية) معناه أن حفر بئر الماشية لا يكون أحياً للأرض التي هو بها
 وكذا حفر بئر الشرب قاله ابن عاشر (قوله ما لم يبين الملكية) راجع لبئر الماشية وبئر الشرب
 يعني أن حفر بئر الماشية وبئر الشرب في أرض لا يمكن أحياً لها إلا إذا بين الملكية عند حفرها
 فإن يبينها حصل أحياً للأرض بحفرها (قوله هنا) أي في باب أحياء الموات وهو ظرف لقوله
 يذكر مسائل أي ولما جرت عادة أهل المذهب بذكرهم هنا مسائل تتعلق بالمسجد (قوله نظراً)
 أي وإنما ذكرها هنا نظراً وقوله كاللوات في الجملة أي فهو كاللوات بالنظر لبعض أحواله وهو
 الإباحة لكل مسلم وإن كان الموات قد يختص به محييه بخلاف المسجد فإنه لا يختص به أحد (قوله
 وإن كان الانسحاب) الواو للحال وإن زائدة (قوله تعميم المصنف) أي في ذكرها هنا (قوله
 وجاز بمسجد سكنى رجل تجرد الخ) أي ما لم تحفر فيه ويضيق على الصلوات والامنع (قوله
 للمرأة فيحرم عليها) أي السكنى فيه ولو تجردت للعبادة لأنها قد تضيض وقد يلبسها أحدهم
 أهل المسجد فتقبل العبادة معصية وظاهره الحرم ولو كانت يجوزاً لأرب الرجال فم لا نكل
 ساقطة لها لا قطة (قوله أو بكرة) أي ويحتمل أن يقال بكرة ما سكنها حيث تجردت للعبادة
 والتعليل المذكور الذي عللت به الحرمه تعليل بالظنة (قوله وغيرها) أي كقراءة قرآن
 وذكر وتعلم علم وتعليمه (قوله والأكره) أي والأمكن متجرد للعبادة فبكره سكنها فيه وهذا
 ضعيف والمعتمد المنع كما صرح به في التوضيح ونص ابن الحاجب ولا ينبغي أن يتخذ المساجد سكناً
 لا المتجرد للعبادة قال في التوضيح الظاهر أن لا ينبغي هنا الحرمه لأن السكنى في المسجد على غيره
 التجريد للعبادة ممتعة لأنها تغيير له عما حبس له وعلى ولي الأمر هدم المقاصير التي اتخذت
 في بعض المجموع للسكنى ما لم يكن الباني لها هو الواقف أم بن (قوله وعقد نسكاح) قد
 استحسنته فيه بعضهم للبركة ولاجل شهره النسكاح (قوله والأكره) أي والأمكن الدين يسيراً
 بل كان كثيراً كقضاؤه فيه (قوله وجاز قتلها في الصلاة) أي سواء كان بمسجد أو غيره
 (قوله لمن لا منزل له) هذا راجع لجواز نوم الليل وأما نوم النهار فلا بأس به مطلقاً انظر بن
 (قوله وتضييف) أي أنزال الضيف بمسجد البادية وطعامه فيه الطعام النشاف كالتمر لأن
 كان مقدراً كبطيخ أو بطيخ فيحرم الأبنخوسفرة تجعل تحت الأناء فيكره ومثل مسجد البادية مسجد
 القرية الصغيرة وأما التضييف في مسجد المحاضرة فيكره ولو كان الطعام ناشفاً كما هو ظاهر كلامهم
 أم شيخنا عدوى (قوله بمسجد بادية) رجعه عبق للأمرين قبله واعترضه بن بأنه يفسد
 أن التضييف بالبادية يرجع لنوم القائنة أيضاً وفيه نظر بل النوم في القائنة جائز في أي مسجد كان
 مسجد بادية أو محاضرة وإنما التقييد بالبادية في التضييف والمبيت ليلاً (قوله وجاز أناء) أي وجاز
 لمن بات فيه أعدد أداها واختاذه لبول وظاهر المصنف أن الأناء مما يشرع كإفخارام لا كإفخاراج
 لكن أن وخدم لا يشرع تعيين ولا يعدل لما يشرع إلا عند عدم ما لا يشرع قال ابن رشد فإن لم يجد من
 بات في المسجد أناءاً والحال أنه يخاف سبعاً أن يخرج لحاجته بال فيه ونفوط وإن لم يضطر للنوم فيه
 بأن كان غير سكا فيه ابن العربي وكذا الغريب إذا لم يجد من يدخل عنده دابته فإنه يدخلها
 المسجد (قوله كمنزل تحته) أي كما يجوز السكنى بمنزل تحته ولو بالهله وأما قبر في أرضه

فلا يجوز الدفن فيه لانه يودي لنشه الاصلحة تعود على الميت كما في حاشية السيد على عبق
واختاره شيخنا العبدوى ولا العرس فيه وان وقع قلع **(قوله فلا يمنع)** أى بل يكره كما تقدم
في الاجارة ولا فرق فيما ذكر بين كون المسجد معدا للكره او للاصلاة **(قوله كاتراج ربح)** أى
كايمنع اخراج ربح فيه لاني غيره كما قد يتوهم وعذوله عن خروج لاخراج بقضى ان المنوع تعمد
اخرجه واما خروجه غلبة فلا شئ فيه ولا بن العربي يجوز ارسال الريح في المسجد اختيارا كما يرسله
في بيته اذا احتاج لذلك أى بان كان ابقاؤه من غير اخراجه يؤذيه اه وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد
بما اذا لم يترتب على اخراجه اذية حاضرة والا حرم لان الاذية حرام اجماعا **(قوله لمحرمة)** أى
لوجوب احترامه وتعظيمه واخراج الريح فيه ينافي ذلك **(قوله ومكث بنحس)** أى منع مكث وكذا
مرور فيه بنحس **(قوله والمتنجس كالنجس)** المراد بالمتنجس الذى هو كالنجس المتنجس بعين
النجاسة واما لو ازيل عنها وبقي حكمها فلا يمنع المكث به فيه **(قوله ولو ستر)** أى النجس
أو المتنجس بظاهر **(قوله وقيل ان ستر بظاهر)** أى وقيل يجوز المسك والمرو بالنجس والمتنجس
اذا ستر بظاهر وازا جمع الاول **(قوله وكراه ان يصب)** أى او يخط وقوله بأرضه أى واحاطه
ومحيط السكره فيه ما اذا قل والاحرم للتعذير وحاصل المسئلة ان المسجد اما ان يكون مبلطا او محصيا
أو متر باوفى كل امان يصب فوق فرشته او تحتها او بأرضه والمحال انه لا فرش فيه فان كان البصق
فوق الفرش كان مكرها مطلقا وان كان تحتها فهو جائز ان كان متربا او محصيا وكراه ان كان مبلطا
وان كان البصق بأرضه والمحال انه غير مقروش فيكره ان كان مبلطا ويجوز ان كان متربا او محصيا
وللشارح تفصيل آخر في المحصب فجعل البصق فوق المحصب مكرها وفى خلالها والمحال انه غير
مقروش جائز وهو خلاف النقل **(قوله وان فعل حكمة)** اشار الشارح الى ان قول المصنف وحكمه
استئناف وجعله البساطى عطف على ان يصب مقدرا فيه المتعاق والمعنى وكراه حكمة بأرضه والمطلوب
مسحه بكمرة قرة والحاصل ان الحكمة على التقدير الاول مطلوب لازالة البصاق والخطا وعلى التقدير
الثانى فهو مكره كراهة ثمانية غير كراهة البدق والنقل مساعد لما قاله البساطى كما قرره شيخنا
العبدوى **(قوله فيجوز)** أى البصق فيه فوق التراب وقوله كتحفت فرشته أى المترب وقوله
وفرش المحصب أى وتحت فرش المحصب واما تحت فرش المبلط فذكره **(قوله والفرش فوق**
فرشه) أى سواء كان مبلطا او محصيا او متربا **(قوله او خلل المحصيا)** قال بن لمر من ذكر
هذا التفريق في المحصب بل اطلقوا الجواز فيه أى سواء كان في خلل المحصيا او فوقها وهو ظاهر نقل
المواف **(قوله وتعليم صبي)** أى يراق او صغير لا يعث او يعث ويكف اذا نهى واما اذا كان
يعث ولا يكف اذا نهى فالحرمة وهذا التفسير قول ابن القمام وهو ضعيف والمذهب منع
تعليم الصبيان فيه مطلقا كان مظنة لاعث والتعذيرام لان الغالب عدم تحفظهم من النجاسة
(قوله بغير مسمرة) أى بان جلس صاحب السلعة بها في المسجد وفى المشتري لها يقابلها وينظر
فيها ويصلى فيها ما يريد وقوله والامنع أى والا بان كان البيع والشراء بمسمرة أى مناداة على
السلعة حرم لمحل المسجد سوفا ثمن محل السكره اذا جعل المسجد محللا للبيع والشراء بان اظهر
السلعة فيه معرضا للبيع واما مجرد عدها فلا يكره واراد المصنف بالبيع الايجاب والشراء
القبول وليس مراده بالبيع العقد المختوم على الايجاب والقبول والا لا كفى بذكر البيع عن الشراء
لان الشراء من لوازم البيع **(قوله جعل سيف)** أى لغير اخافة والاحرم بل في فتاوى الحنفية
انه ردة **(قوله أى تعريفها)** أى تعريف الملتقط لها **(قوله أى صياح للاعلام بموت ميت)**

وذلك بان يقول بصوت مرتفع في المسجد اوعلى بابه احوكم فلان قدمات (قوله بغير صياح) اى
 بغير رفع صوت وقوله بخاتراى كان في المسجد اوعلى بابه (قوله ولو بذكروقرآن) اى الا التلبية
 بمسجد مكة ومعنى فيجوز رفعه بها فيها على المشهور ومحمل كراهة رفع الصوت في المسجد ما لم يخطأ
 على مصلا والاحرم (قوله ولو بغير مسجد) اى فرفع الصوت بالعلم مكرهه في اى موضع وهذا
 هو المشهور خلافا لابن مسلمة حيث جوز رفع الصوت به في غير المسجد (قوله لتراب ونحوه) اى
 او حجر منه اوله (قوله فيجوز لذلك) اى للنقل لا لغرفة فيمنع واماطا واه عليه السلام على بعير
 فهو ولا جمل ان يرتفع للناس فيأخذوا عنه المناسك فكان من الامور المحاجبة (قوله وفرش
 اللؤلؤ عليه فيه) اى اذا كان لغير اتقاء حرا وبرد قوله او متكا اى اتقاء ما يئسى عليه فيه (قوله
 اولذى ماجل) اى لصاحب ماء ماجل وما برؤ وما رسال مطراى محل حريمه منع ذلك الماء وبيعه
 ونسبه بذلك العطف على انه لا فرق بين ما ينعص بالاقرار في بخلفه غيره كالبر وما ينعص ولا يخلفه
 غيره كالساقى (قوله وهو من حل الخ) الضمير لذي المرسال اى فاصحاب المحل الذى يجرى ماء
 المطر فيه منعه ولو لم يكن كثيرا خلافا لما يوهمه تغييره بصيغة المبالغة (قوله كما يملكه في آنية)
 اى كجرنا وقرينة وقوله او غرفة اى كبركة فيها ماء (قوله منعه وبيعه) هذا هو المشهور وقال
 يحيى بن يحيى لا ارى ان يمنع الحطب والماء والنار والكل وقيد ان رشده هذا الخلاف بما اذا
 كانت البئر والعين في ارضه التى لا ضرر عليه في الدخول فيها للاستئناس بقاءها واما البئر التى في دار
 رجل او في حائطه التى خطر عليها فانه ان يمنع من الدخول عليه اتفاقا ويقيد المنع بما استثناه المصنف
 وهو من لم يخف عليه الهلاك والا فلا يجوز المنع اتفاقا والمراد بالحطب والكل اللذان في الفحص
 لا في منزله والا كان له منعهما اتفاقا (قوله الامن خيف عليه) المراد بالخوف الظن واولى الجزم
 اى الامن ظن هلاكه او حصول الضرر الشديد له لو صبر حتى يوجد ماء آخر ولو قال المصنف الا اذا
 خيف عليه كان اولى لشهره للعاقب وغيره والكلام في الزائد على ما يحجب به صاحب الماء نفسه
 وأما لو كان الموجود قد مر ما يحجب نفسه فقط كان له منعه ويقدم هو على غيره ولو خيف هلاك ذلك
 الغير (قوله ولو لم ياجل آخر) اى خلافا لقول اللغوى يبيعه به ولو اراده المصنف فيما يأتى لا بدل
 الترجيح بالاختيار اه بن (قوله وان كان معه مال فبالثمن باتفاق) اى كما قدمه المصنف
 في الزكاة بقوله وله الثمن ان وجد (قوله وان جل على ما اذا كان معه مال) اى بان جعل قوله
 والارجح ان شرطية مركبة لاى والا يثنى الثمن بان وجد رجوع بالثمن (قوله كفضل ماء بئر زرع)
 حاصله ان من له بئر ينفى منها زرعه فضل عن سائر زرعه ففضله من الماء وله جاره زرع انشاء
 على اصل ماء وانهدمت بئر زرعه وخيف على زرعه الهلاك من العطش وشرع في اصلاح بئر فانه
 يجبر على اعطاء الفضل لجاره بالثمن ان وجد مده على ما رجحه ابن يونس والمعتمد وهو مذهب
 المدونة انه يجبر على دفعه له بمجانا ولو وجد مده الثمن الاول ان يجعل قول المصنف والارجح بالثمن
 مقدمان تأخير محله بعد قوله واخذ يصلح قدمه مخرج المبيضة هو واوحيند فيكون قول المصنف
 كفضل بئر زرع تشبيها فى الاخذ بمجانا المعاد بالاستثناء قبله بقطع النظر عن قوله ولا ثمن معه ويكون
 المصنف ذكر اولاه مذهب المدونة المعتمد ثم ذكر ما رجحه ابن يونس بقوله والارجح بالثمن والظن
 ان المصنف لم يفعل الا هكذا وان ما وقع تقديم وتأخير من الكتاب وقد اشار المصنف لشروط
 وجوب بذل الماء لزراعة الجار الاربعه وهما قوله فتبيل فان لم يفضل عن زرع ربه شئ لم يجب وبني
 وجوب بذله اذا خيف تلف بعض زرعه ربه وهلاك جميع زرع الجار اتركه بالانخاف الضررين مع

غرم قيمة بعض الزرع الذي يملأ الرب الماء على من يأخذها فانهم اقوله خيف اى من فان لم ينظن
 هلاكه به عادة بل شك فقط لم يجب ثألهما مفساد قوله بهدم بئر انه زرع على ماء فلو زرع على غير ماء
 لم يجب على جاره البذل لمخاطرته وتعرضه للهلاك رابعه قوله واخذ يصح فان لم يأخذ في الاصلاح
 لم يجب على الجار بذل فضل مائه (تنبيه) المراد بالجوار من يمكنه سقي زرعه من ماء بئر
 الجار وان لم يكن ملاصقا كما ذكره الشاذلي (قوله باى زرع) اى وان لم ينظن هلاك زرع الجار بل
 شك فيه (قوله ثم شبه في معاق الجبر) اى في الجبر المطابق الذي لم يقيد بالقبوض السابقة (قوله
 كفضل بئر ماشية) كقوله فضل بئر ماشية وحاصله ان من حفر بئرا في البادية في غير ملكه لما شئته
 او اشرب وفضل عن حاجته فضلة بئر فانه يجبر المحافر على بذل تلك الفضلة لمن طلبها وليس له ان يمنع
 ذلك عن طلبها ولو لم يكن مضطرا ولا صاحب زرع ولا يأخذها الطالب له بلا عن ولا يجوز له بيعه ولا هبته
 ولا يورث عنه هذا اذ الميئين المأكية حين حفرها والا كان له منع الناس عنها فالتشبيه في الجبر
 فقط وانما لم يجعل التشبيه تاما لئلا يقتضى ان الجبر انما هو بالضرورة لذى الزرع الذى انهدمت
 بئرته مع انه عام (قوله بجراه) اى واما بئر رجل الذى في حائطه بحيث يتضرر بالدخول لمساؤه
 المنع كالتى في داره كانه له بن عن ابن رشد سابقا (قوله لانه حينئذ) اى حينئذ فهو
 من افراد قوله كالماء كانه (قوله واذا اجتمع على بئر الماشية مستحقون) اى والحال ان الماء
 الذى فيها يكفهم (قوله بدو جوارى ربهما) اشيا الشارح الى ان هذه بداءة اضافية
 اذ من المعلوم ان رب البئر هو المقدم أولا ثم المسافر وقد قيل ان الكلام في الفضل وحينئذ فلا
 داعى لذلك فتأمل (قوله وله عارية آله) اى وحق له آلة عارية او ان الامم معنى على وعارية
 بمعنى اعادة وضمير له الرب الماء والمحاضر اى وعليه ان يعبر للمسافر آلة كما يجمل ولد للوالمحوض
 وما يحتاج اليه (قوله وهذا ما لم يجعل الآلة للإجارة) هذا القيد لابن عبد السلام وقال
 ابن عرفة مقتضى الروايات خلافه لان شأن الآلة ان لا تتخذ لكراهة (قوله ثم مواشى
 الناس) اى المسافرين والمحاضرين هذا ظاهره وهذا يفيد ان مواشى المسافرين مؤجرة عن دوابه
 وما تقدم في تعامل تقديمه من احتياجه لسرعة السير بخلاف ذلك اذ تقدم دوابه وتأخير مواشيه
 يوجب انتظاره فالوجه اتواء دوابه مع مواشيه فى الكلام تساهل ولعله لم يصرح بمواشى المسافرين
 نظرا الى ان الغالب ان المسافر لا مواشى معه وهذا لا يشاقق انها اذا كانت معه فانها تكون
 مع دوابه وحينئذ فقولهم مواشى الناس يعنى المحاضرين واذا علمت هذا تعلم ما وقع في كلام
 بعضهم كلافهسى من التصريح بتأخير مواشى المسافرين عن دوابه وانها بعد مواشى اهل
 الماء التالية في المرتبة لدواب المسافرين فيه نظر فانه الشيخ احمد الزرقاني (قوله بجميع الرى متعلق
 بيدى) كذا قيل وفيه انه يلغزه تعلق حرفي جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو تنوع صناعة
 فالاولى جعله بدل اشتغال من قوله بمسافر كذا في ابن غازى وافادته ان الاول غير مقصود لانفره لانه
 ليس المراد تعلق التبديت بالمسافر من حيث ذاته بل من حيث ربه بالماء فالمبدل منه غير مقصود
 هنا وانما هو توطئة للبدل (قوله بكسر الراء وفتحها) اى مصدر روى بالكسر (قوله
 والاف نفس الجهود) هذا مرتبط بمقدركا اشار له الشارح بقوله هذا اذا كان في الماء كناية
 للجميع ولا جهد اى والا يكن في ماء بئر الماشية ما يكتفى بالجميع او كان فيها ما يكتفى بهم لكن يحصل
 الجهد لبعضهم بتقديم غيره عليه بدالذات الجهد عاقلة او لا ولو غير ربه وغير دابته فان كان ماء
 البئر يكتفى بالجميع بجميع الرى وكان بتقديم اربابها يحصل الجهد لغيرهم ولو في المستقبل وبتقديم

غيرهم عليهم لا يحصل الجهد او بعكس ذلك كما اذا كان بتقديم اربابها لا يحصل الجهد لغيرهم
وبتقديم غيرهم يحصل الجهد لهم فانه يبدأ بمن يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه بجميع الى وكذا
يقال في السابق واذا لم يكن في اثر الماشية ما يحصل به رى الجميع وكان يحصل بتقديم ربه جهد
للسافرين دون العكس او كان يحصل بتقديم المسافرين على المحاضرين جهد للمحاضرين دون
العكس وكذا يقال في السابق قدم من يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه بما ينزل به الملاك
لجميع الرى ارتكابا لاخف الضررين كما صرح به ابن عرفة فان كان احدهما اكثر جهدا قدم
فان استويا قال اشهب يتواسون اى يشرب كل قدر ما يدفع الجهد لانا منهم يروون وقال ابن ابي
يقدّم اهل المساء على غيرهم وتقدم دوابهم على دواب غيرهم والقولان مستويان (قوله وان سال
مطر بمباح) احتراز لمباح من السائل يمكن مملوك فان صاحبه له منعه من غيره كما قدمه في رسال
مطرها هناك ومما تقدم (قوله ويليهما جنان) اى والحال انها لم تتصل كاهابا بالماء بل بعضها
تمتل به دون بعض واما اللؤلؤا باستان ورعا ووزع ورعا قدم غير الراحمان الزرع والستان عليها
ولوتأخر ذلك الغير عن الراحى الاحياء وكانت الرعا اقرب للماء كما قال ابن رشد لان الحكمة الاصلية
المقصودة من المساء النبات بنص القرآن لا الرحا ولا غيرها (قوله والا قدم الاسفل) محل تقديم
الاسفل السابق في الاحياء على الاعلى المتأخر في الاحياء اذا خيف على زرع الاسفل الملاك بتقديم
غيره عليه في السقى والا قدم الاعلى المتأخر في الاحياء على الاسفل كذا قيد سحنون والذي حققه طي
ان الاسفل يقدم اقدم في الاحياء ولولم ينس على زرعه بتقديم الاعلى (قوله ثم يرسل للاختر)
اى ثم يرسل الماء كما لا يخفى الى الكعبين على المتمدن وهو قول ابن القاسم وقيل يرسل الباقي وهو ما زاد
على الكعبين واستظهر الثاني ان ابن رشد في المقدمات ونصها ثم اختلف هل يرسل للاسفل جميع المساء
ولا يبقى منه للاعلى شئ وهو قول ابن القاسم او يرسل ما زاد على الكعبين وهو قول مطرف وابن
الماجشون وابن وهب وهو الاظهر ومعناه في الثاني ان يرسل المساء من وراء جنان الاعلى ويبقى
منه ما وصل للكعبين اى بن (قوله واما المقدم على غيره) اى في السقى وهو صاحب الاعلى ان تقدم
في الاحياء او ساوى غيره وصاحب الاسفل ان تقدم في الاحياء وقوله واما المقدم اى بالقضاء (قوله
والا يمكن التسوية الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قوله والا راجع لصفة مقدرة بعد التسوية كما
قدرة ولم يصرح بهذه الصفة للمسلم لانه لا يؤمر بالتسوية الا وهي ممكنة (قوله وقسم للتقابلين
انظر هل يقسم الماء بينهما بالتسوية) اى لكل واحد منهما نصفه ولو اختلفت مساحتهما او قسم
بينهما على حسب مساحة كل منهما واظهار الاول كما قال شيخنا واقتصر عليه في المبح (قوله سواء
استوى زمن احيائهما واختلف) قال بن فيه نظرا لانه قد تقدم ان السبق في الاحياء يقتضى
التقدم ولو في الاسفل واخرى في احاد المتقابلين وحيث تدفيعه عن حمل كلام المصنف على ما اذا
استوى زمن احيائهما (قوله قسم بينهما على حسب اعمالهم) اى من غير تبدل لاعلى على اسفل
لما ذكرهم له قبل وصوله لارضهم ثم انه اذا قسم بالقلد ونحوه براعى اختلاف كثرة الجرى وقلته فان
جره عند كثرة اقوى من جريه عند قلته فيرجع في ذلك لاهل المعرفة فان الواجبه عند كثرة
خمس درج بعدل جريه عند قلته ثمان درج عمل بذلك (قوله القلدة عبارة الخ) فيه نظرا بل
القلد عند الغلظة والقدر الذى يشق ويملا ماء والمراد بغيره كما ياترسل به لا عطاء كل ذى حق
حقه من الماء غير القدر كالملة والساعة كما تقدم له في باب القسمة (قوله للتشاح في السبق)
اى واما ان تراضوا بتبدل بعضهم على بعض فلا قرعة (قوله فن خرج سهمه في التقديم قدم) اى

ويجوز له الماء كله حتى يستوفي حفظه بالقائد (قوله وان من ملكه) أي هذا اذا كان
 السمك في ماء الاودية والانهار التي ليست في ملكه بل في موات بل وان كان السمك في ماء كائن
 في ملكه (قوله أي ملك الذات) كارض الصلح او موات ملكه ما باحياءه او اقطاعه وقوله
 او المنفعة أي كارض عنوة وقت بمجرد الاستيلاء عليها وكان الاولى حذف هذا التعميم لاجل ان
 يتأتى له ذكر الخلاف الآتي (قوله صار المالك الخ) أي اراد مالك منفعتها صيده لنفسه ام لا
 (قوله واما المملوكة حقيقة) أي كارض الصلح وموات العنوة اذا ملكك باقطاع او احياء
 (قوله او عدم المنع مطلقا) أي كان في ارض عنوة او غيرها طرحت فتة والدلت او جزها الماء
 وقوله الآن يصيد المالك أي الان يريد مالك المنفعة او مالك الذات الاصطفا لنفسه (قوله
 تأويله الاول لابن الكاتب والثاني لبعض القرويين) (قوله عدم المنع مطلقا) أي سواء كان
 السمك في ماء الاودية والانهار التي ليست في ملك بل في موات او كان السمك في ماء كائن في ارض ملك
 ذاتها كموات ملكه باحياءه او اقطاع ارض صلح او بملك منفعتها كارض العنوة سواء طرح السمك
 في الماء فتولد او جره الماء (قوله والموضوع ان الارض ملكه) أي وموضع قولنا الاضرار
 شرعي والاحراز المنع من صيده اذا كانت الارض التي فيها السمك ملك ذاتها باحياءه او اقطاع او كانت
 ارض صلح او كان بملك منفعتها بان كانت ارض عنوة يزرعها بالخراج واما لو كان السمك في الاودية
 او الانهار فليس له ان يمنع من صيده بحال (قوله ولم يورثها للري الخ) الاوضح ولم يورثها
 لاجل ان ثبت فيها الكلا فبرعاه (قوله كارض الخرس) أي الكائنة في ارضه المملوكة
 له (قوله ومحل المنع) كذا في نسخة الشارح بخطه والاولى ومحل عدم المنع أي من رعي الكلا اذا
 كان بقع من اوعفا (قوله لان الاقسام الثلاثة مرج) أي لان المرج محل رعي الدواب اعم من
 ان يكون فحشا او مفسا او محي (قوله وهذا) أي منع رعي الكلا السمك في المحي وعدم منع
 رعيه اذا كان في الفحص او العفا

﴿باب صرق مملوك﴾

(قوله لم تجنس الجاهلية) أي لم تجنس احدا من الجاهلية دارا ولا ارضا ولا غير ذلك على وجه
 التبرر واما بناء السكبة وحفر زرم فاما كان على وجه التفاسر لاهل وجه التبرر (قوله ولا
 يتوقف على حكم حاكم) أي خلافا لما في حنيفة وقوله وزم أي ولو لم يحزر فاذا اراد الواقف ان يرجع فيه
 لا يمكن واذا لم يحزره اجبر على اخراجه من تحت يده للوقوف عليه واعلم انه يلزم ولو قال الواقف ولي
 الخبير كما قال ابن المحاسب ويبحث فيه ابن عبد السلام بأنه ينبغي ان يوفى له بشرطه كما قالوا انه
 يوفى له بشرطه اذا شرط انه ان تسور عليه قاض رجوع له وان من احتساج من المجلس عليهم باع ونحو
 ذلك (قوله وقف مملوك) أي ولو كان ذلك المملوك الذي اريد وقفه لا يجوز بيعه كذا في الاضية وكتب
 صيد وعبد أبي خلافا لبعضهم ثم ان قوله وقف مصدر وقف مجرد او بالهجرة ردته الا في اوقفت على
 كذا بمعنى اقلعت عنه واوقفته عن كذا بمعنى منعه منه (قوله كان ما كتبت الخ) من ذلك ما كتبه
 شيخنا ابن الشيخ زين المجيزي افي بان من التزم ان ما ينييه في المحل الفلاني فهو وقف ثم فيه فيلزمه
 ما التزمه ولا يحتاج لانشاء وقف لذلك وكتب الشيخ الامير في حاشيته على عقب ما نه رايت بخط
 الشيخ احمد النقراوى شارح الرسالة بطرعة عج وانظر هل لا بد في التعليق من تعيين المعلق فيه كما
 ذكره الشيخ او يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين انه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجدد دلي من عقار
 او غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا ما حرره اه واقول المأخوذ من كلام الرصاع في شرح

الحمد ودانه اذا هم التعلق فان الوقف لا يلزم للتجبر كالطلاق فقول المصنف مملوك اى تحققة
 او قدبرا كفى التعليق الان نعم ككل ما ملكه فى المستقبل وقف (قوله او كان مشتركا) اى
 او كان المملوك جزا مشتركا شائعا (قوله ويجبر عليها الواقف الخ) لا يقال القسمة بيع وهو غير
 جائز فى الوقف لانه يقول الرابع ان القسمة تميز حق لا بيع وعلى القول بانها بيع فقيل المنوع ببيع
 من الوقف ما كان معين لا المعروف للقسمة لانه كما اذن فى بيعه لمن يجبه انظر بن (قوله
 ففيه قولان مرجحان) اى فى صحته وعدمها قولان الخ (قوله ويجعل ثمنه فى مثل وقفه) اى
 وهل يجبر على جعل الثمن فى مثل وقفه ولا يجبر على ذلك قولان (قوله وان باجرة) اى هذا اذا
 كان الملك بثمن او عتقا وارث بل وان كان الملك باجرة فان قلت ان وقف السلاطين على الخيرات
 صحيح مع عدم ملكهم لها - بسوء وقت - هذا لا مرد على المصنف لان السلطان وكيل عن المسلمين فهو
 كوكيل الواقف وما ذكره من صحة تحبيسهم نقله ابن عرفة عن سماع محمد بن خالد لكن تأوله القرافى
 فى الفروق على ما اذا حبس المملوك معتقدين فيه انهم وكلوا الملك فان حبسوه معتقدين انه ملكهم
 بطل تحبيسهم وبذلك افتى العبدوسى ونقله ابن غازى فى تكميل التقييدوا - حرز بمملوك من وقف
 الفضولى فانه غير صحيح ولو اجازة المالك لمخروجه بغير عوض بخلاف بيعه فصحيح لمخروجه بعوض كما
 مر ومثل وقف الفضولى بهته وصدقته وعتقه فهو باطل ولو اجازة المالك كفى خشن وهو ظاهر
 كلام المصنف هنا وفى الهبة وذكر بعضهم ان وقف الفضولى وهبته وصدقته وعتقه كبيع - ان
 امضاء المالك مضى والاردواختار ذلك القول شيخنا لان المالك اذا اجازة فعله كان ذلك الفعل
 فى الحقيقة صادرا منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك القول بان يقال قوله صحيح وقف مملوك
 اى صحيح صحة تامة فلا يتوقف على شئ اى بخلاف غير المملوك فان صحته تتوقف على شئ وهو اجازة
 المالك وكذا يقال فى قوله الا فى الهبة وصحت فى كل مملوك فتأمل (قوله وشمل قوله باجرة
 من استاجر دارا بمدة مدة فله تحبيس منفعتها) اى فنفقتها من جملة المملوك باجرة ومن جملة المملوك
 باجرة منفعة الخلو فيجوز وقفها كما افى به جمع منهم الشيخ احمد السنهورى شيخ عجم وبنه عمل مصر
 وهو مقتضى فتوى الناصر القافى بجواز بيع الخلو فى الدين وارثه وجوهه لبيت المال حيث لا وارث
 اذ لا فرق (قوله فليس له تحبيس المنفعة التى يستحقها) لانه لا يملكها كما تقرر ان الموقوف عليه
 انما يملك الانتفاع لا المنفعة فقول الشارح لان الحبس لا يحبس اى لا يصح تحبيسه من كان محبسا عليه
 (قوله لعدم ملكه لذاته ولا لمنفعته وهذا لا ينال جواز تحبيسه لمن ملك منفعة باجرة كما ذكر الشارح
 (قوله ولو كان المملوك حيوانا) رد بلوى ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوانات قال ابن رشد
 ومحل الخلاف فى المعقب او على قوم باهيانهم واما تحبيس ذلك لى وضع بعينه فى سبيل الله او لتصرف
 غلته فى اصلاح الطريق او فى منافع المساجد او لتفرق غلته على المساكين وشبه ذلك فخائزها فافاه
 بن (قوله وكذا الثياب) اى والكتب يصح وقفه على المذهب فهى مما به الخلاف وذلك لان
 الخلاف عندنا جار فى كل منقول وان كان المعتد صحة وقفه خلافا للحنفية فانهم يمنعون وقفه كالمرجوح
 عندنا (قوله كمنع على مرضى) لكن وقفه خلاف الاولى فطرح جاء العتقى (قوله لم يقصد ضرره)
 اى لم يقصد بوقفه ماذ كضرره بل يقصد الاحسان اليه ولم يعلم قصده وقوله والى يصح اى والابان
 قصد ضرره لم يصح وقفه على المرضى فالضرر قصد الضرر هذا حاصل كلام المصنف والذي يقيد نقل
 - بلو لوعس المتبقي انه اذا حصل له الضرر رد وقفه ولو لم يقصده كذا ذكر شيخنا (قوله لان منفعتها
 صارت الخ) اى ولثلاث تحمل فتصير اموالها لا يتعلق بها خدمة (قوله وكما مستعادة الخ) تشبيه

في عدم الوطء (قوله كطعام) أي طعام وما مثله مما لا يعرف الخ فقول الشارح مما لا يعرف
بيان لما مثل الطعام (قوله الصادق بالكراهة) أي كما يقول ابن رشد وقوله والمنع أي
كما يقول ابن شاس (قوله وقيل ان التردد الخ) رده بن بأنه لا فرق بين العين وغيرها
في جريان الخلاف وقول المدونة وجاز وقف العين اقتصار على المعتمد وفي حاشية السيد البليدي انه
كان بقيسارية فاس الف او قبة من الذهب موقوفة للسلف فكانوا يردونها انحاسا فاضحلت
(قوله والمراد الخ) اشار بهذا الى ان محل التردد حيث وقف لا ينتفع به ورد مثله واما اذا وقف مع
بقاء عينه كما لو وقف لاجل تزيين المحوانيت فانه يمنع اتساقا ويكون الوقف باطلا (قوله اهلية
التمتع) أي بان يكون رشيدا طاعنا (قوله حال تعلق حق الغيبة) أي بان أراد الواقف وقف
ما ذكر من الآن مع كونه مرتبنا والمستأجرا واما الوقف ماذ كرقاصد او وقفه من الآن انها بعد
الحلاص من الزهن والجارة تكور وقفا صحيح ذلك اذ لا يشترط في الوقف التخيير (قوله مثال للاهل)
أي مثال لمن يكون أهلا للتملك بعد الايقاف ويعلم منه بالاولى صحة الوقف على من كان اهلا للتملك
حين الوقف (قوله فيصح الوقف) أي الا انه غير لازم بمجرد عقده بل يوقف زوجه كغلبته الى ان يوجد
فيعطاهما ويلزم وعلى هذا فلا محبس يبيع ذلك الوقف قبل ولادة المحبس عليه كما يأتي في قوله كعلي
ولدي ولا ولد له ابن عرفة وفي زوجه بعقده على من يولد قبل ولادته وقولا ابن القاسم ومالك انظر
(قوله وعلى ذمي) أي وضع وقف من مسلم على من تحت ذمتنا وان لم يكن كتابيا وهو عطف على
مدخول المكاف اذ هو من جملة الامثلة وليس عطف على اهل كاهوظا هر صنيع الشارح للالتقاء
ان الذمي ليس اهلا للتملك لان العطف يقتضي المغايرة وليس كذلك الا ان يجعل من عطف
الحاصل على العام (قوله وان لم تظهر قرينة) أي هذا اذا ظهرت القرينة في الوقف عليه بان كان فقيرا
قريبا للواقف بل وان لم تظهر قرينة كالوقف على الاغنياء الاجانب من الواقف ونفي المصنف ظهور
القرينة دون اصلها اشارة الى انه لا بد في الوقف ان يكون فعل خير وقرينة وقوله فالوقف على شربة
الدخان باطل وان قلنا بخيار شرهيه (قوله لا بخصوص الذمي) أي كما هو المتبادر من كلام المصنف
(قوله عطف على لم تظهر) أي فالعنى هذا اذا لم يشترط الواقف على الناظر ان يسلم له غلة الوقف
بل وان شرط عليه ان يسلمه انه ليصرفها على مستحقها ولا يصح عطفه على مدخول لمفساد المبالغة
واعدم ظهور فائدة (قوله ليصرفها الواقف على مستحقها) أي لان قبض الواقف الغلة لا يبطل
حوز الناظر للوقف (قوله او كان الموقوف الخ) عطف على لم تظهر قرينة وقوله ككتاب
أي محبوك او لاجز واحد أو أجزاء (قوله على طلبه علم افاد هذا ان المسئلة مفروضة في الوقف على
غيره من اذ هو الذي يصح بقاء المحبس عليه اذا صرفه فيما حبه عليه واما لو كان الوقف على معين
فلا يصح بقاء يد المحبس عليه ولو بعد صرفه له فان مات وهو تحت يده بطل الوقف انظر بن (قوله
نجل اوركوب) أي لختناج (قوله لينتفع به الخ) مفاد ان عوده للواقف لاجل انتفاعه كعوده
له لاجل حفظه وهو الذي حققه بن بالنقل عن ابن يونس وابن القاسم المتيقن لذلك راداعلى
طريق حيث خص ذلك بالعود للواقف لاجل الحفظ واما لو عاد له لينتفع به بمات وهو عنده فان
الوقف يبطل (قوله بعد صرفه له في مصرفه) أي ولو كان مصرفه له في مصرفه مفرقا وقوله بعد صرفه
أي بعد صرف جميعه كما هو المتبادر ومفهوم عاد اليه بعد صرفه انه اذا لم يخرج منه من يده حتى مات فانه
يكون ميراثا لعدم حوزة (قوله ولا يبطل) أي ولو مات الواقف وهو في حوزة (قوله فان صرف

المعصية) وعادله ثم مات أو فليس وهو عنده (قوله فصار مرفوعه) أى صح وقعه سواء كان قليلا أو كثيرا وقوله وما لا فلاى وما لا يصرفه قليلا أو كثيرا لم يصح وقعه هذا هو ظاهر المدونة كما قال أبو الحسن وأما قول عبيد بن ربيعة لم يصرفه لا يصح وقعه أن كان النصف ففوق لادونه فبتبع الأكثر الذى مرفعه فى مصرفه فيحتاج للنقل يشهد له انظر بن (قوله وأما ماله غلته) وكان يكرهه ويفرق غلته كل عام ولا يخرجها (الخ) أنت خبير بأنه إذا لم يخرجها من يده حتى حصل المانع لا يفرق ذو الغلته من غيره بل الوقف باطل فيها وإنما يفرقان فيما إذا خرج من يده ثم عادله واستمرت يده حتى حصل المانع فى ما لا غلته له الوقف صحيح ولو عادله قبل عام وأما ماله غلته أن عاد قبل تمام العام بطل الوقف والأفلا على ما أتى بالنصف فكان الأولى للشارح أن يقول وأما ماله غلته إذا حيز عنه ثم عاد إليه لا يستفاد به واستمرت يده حتى حصل المانع فان وقعه يبطل أن عاد قبل العام لأجل أن تظهر المقابلة فتأمل (قوله وأما ما حبسه فى المرض الخ) حاصله أن الوقف فى المرض وكذا سائر التبرعات فيه تنفذ من الثالث ولا يشترط فيه حوزوله إبطاله وإنما يشترط الحوز فى التبرعات المحاصلة فى الصحة فان حصل المحوز قبل المانع صح التبرع والأفلا وهذا كله إذا كان لغير وارث وأما للوارث فى الصحة صحيح إذا حيز قبل المانع وأما فى المرض فهو باطل ولو حيز (قوله وبطل على معصية) أى وبصير ذلك الموقوف مالا من أموال الواقف يملكه ويورث عنه لأنه يرجع مراجع الاجتهاد لأقرب فقراء عصابة الحبس وإلى امرأة لو كانت رجلا عصبت ومفهوم معصيته على مكرهه وصرفت غلته لتلك الجهة التى وقفت عليها وهو كذلك ولو اتفق على كراهته كما جزم به الشيخ كريم الدين كما لو وقف على من يصلى ركعتين بعد العصر وإن يعمل ذكرًا يلزم عليه رفع الأصوات فى المسجد وكذا لو وقف على فرش المسجد بالسط وقال بعضهم فى المتفق على كراهته تصرف غلته الوقف فى جهة قريبة من الجهة التى وقف عليها (قوله ويدخل فيه الخ) ما ذكره من بطلان وقف الذمى على الكنيسة مطلقا هو والمعتدول ابن رشد قول ثان وحاصله أن وقف الكافر على عباد الكنيسة باطل لأنه معصية وأما على مذهبنا أوعلى المخرجى والمرضى التى فيها فالوقف صحيح مجهول به فإذا أراد الواقف أو الأسقف بيعه ونزع فى ذلك وترفعوا النصارى حينئذ يحكمون بالحق لكنا نعلم أن الحكم بينهم بحكم الإسلام من صحة الحبس وعدم بيعه ولعمري ما قول ثالث وهو أن الوقف على الكنيسة مطلقا صحيح غير لازم سواء أشهدوا على ذلك الوقف أم لا بأن من تحت يد الواقف أم لا وللواقف الرجوع فيه متى شاء (قوله وبطل على حربى) أى على كافر مقيم بدار الحرب وإن لم يتصل بالحرب (قوله وكافر بالمجد) هو بالجر عطف على مجهول المصدر المقدر الواقع مضافا إليه تقديره وبطل وقعه على معصية أو كافر فهو وعطف على الضمير المضاف إليه وقف ولا يصح عطفه على معصية لأن الكافر هنا واقف لا موقوف عليه إذا علمت هذا فقول الشارح وبطل من كافر لكمه بعد هذا حل معنى لأجل إعراب (قوله من كل منفعة عامة) دينية من جملتها بناءؤه مسجدًا ولبطالان القرية الدينية من الكافر رد مالك دينار نصرانية عليها حين بعثته إلى الكعبة وأما القرب الدينية كبناء قناطر وتبديل ماء ونحوها فصح (قوله أوعلى بنيه دون بناته) أى إذا أخرجهن ابتداء أو بعد تزوجهن بأن وقف على بنيه وبناته جميعا وشرط أن من تزوجت من بناته فلا حق لها فى الوقف وتخرج منه ولا تعدله ولو نأمت وأما لو شرط أن من تزوجت من البنات فلا حق لها إلا أن تتأيم فإنه يرجع لها الحق فيه كان الوقف صحيحا كما قرره شيخنا العبدوى (قوله كينائه دون بنيه) أى وكذا على بعض بنيه دون بعض بناته وعلى أخوته دون أخواته أوعلى بنى فلان دون بناته فبصح الوقف فى ذلك كله لا تنفاه العلة المذكورة وأما لو وقف

على بنه الذكور ثم من بعدهم على بناته فتدفعه بعض شيوخنا وأفتى بعضهم بالمنع كذا كتب شيخنا العدوي (قوله وما مشى عليه المصنف) أي من بطلان الوقف وحرمه القدوم عليه أحد أقوال وهذا القول رواية ابن القاسم عن مالك في العتبية (قوله ويرجى بعضهم) أي وهو عياض وغيره (قوله وهو رأي ابن القاسم) أي ورأيه زيادة عن مالك في المدونة واعترض على المصنف بأنه ما كان ينبغي له ترك مذهب المدونة الذي شهره عياض والمشي على غيره لا يقال ما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم وقد تقرر أن رواية ابن القاسم تقدم على رواية غيره لانا نقول هذا خاص بروايته عن مالك في المدونة فهي تقدم على رواية غيره فيها وتقدم على قول ابن القاسم الذي ذكره من عند سواه كان فيها وفي غيره لا يمكن قد علمت أن رواية ابن القاسم هنا عن مالك في غيرها لا فيها ورأيه غيره فيها تقدم على روايته في غيرها (قوله بان الكراهة في المدونة الخ) نصها ويكره من حبس أن يخرج البنات من نحيبه قال أبو الحسن وابن ناحي وابن غازي الكراهة على بابها فإن وقع ذلك مضى وقيل إنها للتحريم وعليه إذا وقع فإنه يفسخ وأعلم أن في هذه المسئلة وهي الوقف على البنين دون البنات أقوالا أولها البطلان مع حرمة القدوم على ذلك ثانيها الكراهة مع المحبة والكراهة على بابها ثالثها جواز من غير كراهة رابعها الفرق بين أن يجاز عنه فيضى على ما حبسه عليه أولا يجاز فيرده للبنين والبنات معا خامسها ما رواه عيسى عن ابن القاسم حرمة ذلك فإن كان الواقف حيا فسخه وجعله لذكور والبنات وإن مات مضى سادسها فتح الوقف وجعله مسجدا أن لم ياب المحبس عايم فان ابوا لم يميز فسخه ويقر على حاله حبسا وإن كان الواقف حيا والمعتد من هذه الأقوال ثانيها كما قال الشارح ومحل الخلاف إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال المحبة وحصل المحوز قبل المانع أملك كان الوقف في حالة المرض فباطل اتفاقا ولو ميزلانه عطية لو ارت أو كان في حال المحبة وحصل المانع قبل المحوز فباطل اتفاقا أيضا ومحل الخلاف ما لم يحكم بحقه حاكم ولو مال كيا والاصح اتفاقا أن حكم الحكم يرفع الخلاف (قوله ولا يفهمه) أي بل كل ماله غلة كذلك كسائوت وجمام وفندق وبيتان (قوله إذا انتفاع الخ) فخاصة لانه إذا وقف ماله غلة وحيزه ثم عاد قبل عام الانتفاع به بعد المحوز عنه واستمر انتفاع به حتى حصل المانع فإن الوقف يبطل (قوله لو عاد بعد عام) أي سواء عاد بكره أو رفاق أو عارية (قوله فيما إذا سكن ما وقفه على محجوه الخ) أي وأما إذا سكن ما وقفه على غيره ولو ولد له الكبير بعد عام فلا خلاف في عدم بطلانه (قوله قولان مشهوران) أحدهما لا يبطل الوقف وهذا قول غير ابن رشد وعليه عمل المتبطلين قائلين هو المشهور ورؤية العمل والقول الثاني يبطل الوقف إن عاد لما حبسه على محجوره ولو بعد أعوام وهو لابن رشد وليس العمل عليه (قوله فإن عاد إليه بعد العام بارفاق) أي لأجل الانتفاع به مجانا (قوله لو في باسئلة) وحاصلها أنه إن عاد لانتفاعه بما وقفه قبل عام وحصل المانع قبل أن يجاز عنه ثانيا يبطل الوقف مطلقا كان على محجوره أو غيره سواء عاد بكره أو رفاق وإن عاد له بعد عام بكره أو رفاق فلا يبطل إن كان الوقف على غير محجوره وإن كان على محجوره ففيه خلاف إن كان عادله بكره أو شاعده في ذلك وإن عاد له بارفاق يبطل اتفاقا (قوله فإنه لا يبطل، ووده له قبل عام) أي سواء كان عوده له لأجل صيانتها ولأجل انتفاعه به كما لبس خلافا لغيري كما مر (قوله والالم يبطل) أي والاصح حصول المنع قبل أن يجاز ثانيا يبطل وقوله ويجاز أي يلزم بالتحويل أي الرد والاشهاد على الحيابة ثانيا (قوله أو جهل سبقه لدين) أي وأولى إذا علم تقدم الدين على الوقف فإن تحقق تقدم الوقف على الدين فلا بطلان ويتبع ذمة الواقف بالدين والحاصل أنه إن علم تقدم

الدين على الوقف بطل سواء كان الوقف على محجوره او على غيره وان علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره او على غيره وان جهل سبقه له فان كان الوقف على محجوره بطل ان حاز له وان كان على غيره فلا بطلان ان حازه الموقوف عليه قبل المانع (فوقله شرط في قوله اوجهل الخ) الاولى ان يقول شرط في بطلان الوقف اذا جهل سبقه لدين (فوقله مع وجود الشروط الثلاثة) اى الاتية في كلام المصنف قريبا (فوقله مع الاشهاد) اى على الوقف (فوقله وصرف الغلة) اى في مصالح الموقوف عليه (فوقله والابطل الخ) اى لا توجد هذه الشروط الثلاثة بان تختلف ولو واحد منها البطل الخ فلذا جهل المصنف على هذه الحالة (فوقله يعنى ان من وقف وقفاً على محجوره) اى وحاز له والحال انه اشهد على الوقف وصرف الغلة للموقوف عليه وليس ذلك الموقوف دارس كنى اواقف (فوقله لضعف المحوز) اى لضعف هذا المحوز المحاصل من اواقف وانما كان حوزا لواقف ضعيف الكون الوقف لم يخرج من تحت يده بخلاف حوز غيره فانه قوى لخروج الوقف من تحت يد اواقف (فوقله باذن الاب) الاولى باذن الولي اواقف (فوقله كالولد الكبير) اى كما وكان الوقف على ولده الكبير ارشيد او على اجنبى وحاز لا لنفسه ما فى حال صحة اواقف (فوقله فهل يعتبر حوزة اولادته) فيبطل الوقف بجهل السبق (فوقله على المعقب) اى حينئذ فلا يبطل الوقف بجهل السبق خلافا لمن قال بطلانه (فوقله على نفسه خاصة) اى ابتداء او بعد ان حبسه على غيره كحبس على عمر ووزيد ثم بعد موتهم ما على نفسه ثم من بعدى على كذا او سكت عما بعد نفسه والاولى منهما الوقف فيها منقطع الوسط والشأنية منقطع الا نحو قول الشارح ولو وقفه على نفسه ثم على عقبه الوقف فيها منقطع الاول ومذهبنا ان الوقف اذا كان فيه انقطاع في اوله او آخره او وسطه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح الوقف عليه ان حصل منه حوز قبل حصول المانع للواقف ولا يضر الاقطاع لان الوقف نوع من التملك في المانع فجاز ان يعم فيه ويخص كالهوى والهبات والوصايا (فوقله وليس كذلك بل حصته الخ) لا يقال هذا يخالف قولهم الصدقة تفسد اذا جهت حراما وحلالا لان هذا مخصوص بالمعاوضات المالية بالبيع والشراء لانها مبنية على التشديد ولعدم الضرر في بيعها لاخذ كل واحد وعوضه بخلاف التبرعات فان بيعها يحصل الضرر للبرع عليه (فوقله صحت) اى صح الوقف فيها دون حصه الزايف وقوله والا فلا اى والا تحصّل حيازة في حصه الشريك فلا يصح الوقف فيها كما انه لا يصح في حصه اواقف واعلم ان حصه الشريك اذا كانت معينة فيكفى في صحة وقفها حوزها وحدها كان يقب دارين على نفسه وعلى شخص على ان له احدهما معينة وللاخر الاخرى فان كانت حصه الشريك غير معينة فالمتبرع حوز الجميع (فوقله ان حازوا الخ) اى فان استقر تحت يده حتى حصل المانع من موت او فلس او جنون بطل الوقف من اصله (فوقله او على ان النظر له) محله ما لم يكن وقفه على محجوره والا فلا ينظر ويكون الشرط مؤكدا كذا كتب شيخنا السيد البليدى في حاشية عني (فوقله اى وحصل مانع للواقف) اشار بهذا الى ان شرط النظر له لا يبطل الوقف خلافا لما يظهر من كلام المؤلف وانما يبطل الوقف عند شرطه النظر له بعد المحوز كما اقتصر عليه ابن عبد السلام واستظهره في التوضيح فاذا لم يحصل مانع اخرج من يد اواقف الى يد ثمة وان حصل مانع قبل ذلك بطل الوقف انظر ان غازى وبهذا تعلم ان هذه الصورة يستغنى عنها بما بعدها انتهى بن (فوقله فان حاز قبل المانع صح) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ولو سفيها بالغلة في المفهوم قال ح ظاهر المازلف ان حيازة السفينة مطلوبة ابتداء وليس كذلك

بل المطلوب ابتداء حيازة الولي وانما الخلاف لو وقع وحاز لنفسه والقول الراجح ان حيازته كافية
 خلافا للباحث ثم ذكر ان الصغير كالمسفيه فيما ذكر حينئذ (قوله اولم يحوزه كبير وقف عليه حتى
 حصل المانع) أى ولا يكتفى المحوذ في المحوزهنا بخلاف الهبة لانها تخرجت عن ملك الواهب بالمرأه
 بخلاف الوقف لان الملك لا واقف كما يأتى ومفهوم قوله حتى - حصل المانع انه اذا لم يحصل المانع
 لا يبطل ويجبر على دفعه له ومفهوم قوله اولم يحوزه انه لو حازه من ذكر قبل المانع صح الوقف ويشترط
 في المحوزه معايمة البينة لقض المحبس عليه ولو بدفع المانع له او تعدد الكرا او المزارعة فلو اقر
 الواقف حال صحته ان الواقف عليه قد قبض ولم يشهد على اقراره بينة ثم مات لم يقض بذلك ان
 انكرت ورثته حتى تعين البينة المحوز (قوله اولم يحوزه ولي صغير) أى حتى حصل المانع (قوله
 ظاهره ان حوزا صغير لا يكتفى) أى لان قوله اولم يحوزه ولي صغير وقف عليه صادق بما اذا وقف
 على صغير ولم يحصل حوزا صلا او حصل المحوز من الصغير (قوله اولم يخل بين الناس وبين كمسجد
 ومدرسة ورباط) أى حتى حصل المانع فانه يبطل الوقف (قوله ان تأخر) أى المحوز (قوله
 ولو على الفقراء) أى على معين سواء كان قريبا له او اجنبيا منه بل ولو على غير معين كالفقراء (قوله
 فلا غريم ابطاله واخذه في دينه) أى وله امضاؤه فهو مخير لان الحق له (قوله في الاول) أى
 الفلس وقوله في الاخير بن أى للمرض والموت (قوله فكلو صفة يخرج من الثلث) أى سواء
 حصلت حيازة الوفا للمحوز لا يشترط في التبرعات الحاصلة في المرض وانما يشترط في التبرعات
 الحاصلة في الصحة والحاصل ان التبرعات امان فحصل في الصحة او في المرض وفي كل امان يكون
 المتبرع له وارثا واجنبيا فان حصل التبرع في الصحة وحصل المحوز قبل المانع صح والا فلا فرق بين
 كون المتبرع له وارثا واجنبيا وان كان في المرض خرج بخروج الوصية من الثلث حصل حوزا لم لا
 ان كان لغير وارث وان كان لوارث بطل ولو حيز لانه وصية لوارث وقد نهى الشارع عنها له (قوله
 فليس له ذلك) أى خلافا لما يوهجه بعضهم من ان له ابطاله عند كبر سنه (قوله فله ذلك) أى
 ابطاله بلا شرطه (قوله لم يجزوره) اللام بمعنى على (قوله فلا يشترط فيه) أى في حوز ذلك
 الوقف (قوله المحوز المحسى) أى وهو الانخراج من تحت يد المحبس (قوله بل يكتفى المحكى) أى
 المحوز المحكى (قوله لكن بشرط ثلاثة) بقى شرط رابع للجهة وهو ان لا يكون ما حبه الواقف
 على محجوره مشاعا فان كان مشاعا ولم يكن له حصة حتى حصل المانع بطل الوقف وصار ارثا بينه
 وبين اخوته الرشد والحاصل ان حوزا الواقف لما وقفه على محجوره انما يكون فيما قد ابرزه وعينه
 وابانه ولم يخطئه بماله فان كان مشاعا فلا يكتفى حوزا ويبطل الوقف ان حصل المانع وحينئذا اذا
 حبس على اولاد الصغار والكبار فالذى يجوز للصغار اخوتهم الكبار بتقديم الاب لا ابوهم فلو حاز
 الاب ذلك لحق الصغار ثم حصل مانع بطل الوقف (قوله وليس المراد الاشهاد على المحوز) أى
 بان يقول البينة اشهدوا على انى رقت يد الملك ووضعت يد المحوز وانما كان هذا غير مراد لانه
 لا يشترط ذلك (قوله وصرف الغلة) أى وثبت انه صرف الغلة كما هو الحال او احمق ذلك (قوله
 له) أى لم يجزوره (قوله فان علم عدم الصرف له بطل الوقف بالمانع) أى وان صرف نصفه
 ونصفه لم يجزوره صح الوقف في التدف فقه وان صرف جل الغلة لنفسه وصرف اقلها للمحجور عليه
 بطل الوقف في الجميع (قوله جرى على الهبة كصرف الغلة) أى كان صرف الغلة متقدما مجرى
 على الهبة وحاصل ما في الهبة انه اذا اشغل التدف الى ان حصل له المانع بطلت الهبة في ذلك النصف
 وان اشغل الاكثر الى حصول المانع بطلت الهبة في جميعها كما كان شاغلا لا كما هو ان اشغل الاقل

الى حصول المانع كانت الهبة صحيحة في جميعها بمنزلة فراغها من شواغل الحبس (قوله ودارسكناه)
 أى وبطل هبة دارسكناه لمجوره وقوله الا ان يسكن اقلها الخ ومن باب اولى ماذا كراهها كلها
 (قوله والا كثر بطل الجميع) أى واذا سكن الا كثر بطل الجميع لانه بمنزلة سكنها كلها (قوله
 الا اذا كانت وصية) أى عليه فيجوز ان تموزله ما حبسته عليه واما ما حبسته الاب وغيره عليه
 فيصح حوزها له سواء كانت وصية ام لا (قوله او على وارثه) عطف على قوله على معصية
 (قوله عرض موته) أى واما لو وقف على وارثه بمرض ثم صح الواقف من ذلك المرض الذى وقف
 فيه صح وقفه حيث حيز عنه قبل المانع كما لو وقف في حال صحته (قوله ولو لم يولد له الثالث) أى ولو
 حازه الموقوف عليه (قوله الا ان يحيزه له بقية الورثة) أى فان اجازوه له لم يطل لانه ابتداء وقف
 منهم (قوله تعرف بمسئلة ولد الاعيان) في هذه التسمية قصور لان الحكم في هذه المسئلة لا يختص
 بالوقف على ولد الاعيان بل بالوقف على غيرهم من الورثة كذلك فالوقف في مرضه على اخوته
 واولادهم وعقبهم او على اخوته واولادهم وعقبهم واخواته وعقبهم واولادهم فالحكم لا يختلف وضابط
 تلك المسئلة ان يقف المريض على وارث وغير وارث وعقبهم (قوله الا وقفا معقبا) أى ادخل
 فيه الواقف عقبا حاصل ذلك الوقف في مرض الواقف (قوله جرى على ما يأتى) أى جرى الكلام
 الذى يأتى من القسم على الورثة فيما يحمله الثلث منه (قوله فكبراث للوارث) أى بالنسبة
 للوارث أى أن الذى يخص الوارث من ذلك الوقف يجعل كالميراث في القسم لذكركم لفظ الانثيين
 ولو شرط الواقف تساويهم او في غيره مثل دخول بقية الورثة مع ذلك الوارث الموقوف عليه
 يخصه من الوقف (قوله في القسم) أى لغائه واما ذاته فهي حبس (قوله لا ملك) أى فيرجع
 مراجع الاحباس (قوله والام السدس) أى والباقي للاولاد (قوله كثلاثة اولاد الخ) هذا
 مثال المدونة فلذا اقتصر عليه المصنف والافقية المسئلة ان يقف الواقف في مرض موته على وارث
 وعلى غير وارث وعلى عقبهم فلامفهوم لما ذكره المصنف (قوله هم اولاد الاعيان) أى وهم
 الذين سميت المسئلة بهم (قوله وعقبته) أى والحال انه عقب وقفه أى ادخل فيه عقبه (قوله
 بطل على الاولاد وصح على اولاد الاولاد يعنى انه تقسم ذات الوقف بين الاولاد واولاد الاولاد
 فتاب الاولاد تكون ذاته ارثا وماناب اولاد الاولاد يكون وقفا كما فى بن عن التوضيح (قوله
 فيدخلان) أى ان منعنا ما فعله مورثهما من وقفه في المرض واما ان اجزنا فعله فلا يدخلان
 اصلا هذا هو الصواب (قوله وسواء الخ) هذا تعميم في قوله وهو ثلاثة اسهم (قوله لان شرطه
 لا يعتبر فيما لاولاد الاعيان) أى لانهم لا يأخذون على حكم الوقف بل على حكم الميراث واخذ
 الزوجة والام على حكم الفرائض تبعاً فلا تقسم السهام على رؤسهم وانما يعتبر شرطه فيما يخص اولاد
 الاولاد لانهم يأخذون على حكم الوقف (قوله من تفاضل) أى للذ كر على الانثى (قوله
 واكونه الخ) علة لقوله لم يطل مقدمة على المعلوم أى ولم يطل ماناب اولاد الاعيان الموقوف
 عليهم في المرض ليكون الوقف معقبا وقوله لتعلق حق غيرهم على العمل مع علمته أى وانتهى البطلان
 لسكون الوقف معقبا لتعلق الخ (قوله لتعلق حق غيرهم وهم اولاد الاعيان به) أى بمنااب اولاد
 الاعيان لان اولاد الاعيان اذا ماتوا رجع الوقف لاولادهم (قوله على طريقة الفرضيين)
 أى الذين لا يعطون كسرا (قوله لسبب واحد عشرة) واعلم ان القيمة على الوجه المذكور
 انما هى لغلة الوقف لذاته اذ لا يجوز قسمه الا اذا كان قيمة منافع تأمل (تنبيه) تكلم
 المصنف والشارح على حكم ما اذا وقف على اولاد الاعيان واولادهم وعقبهم دون الزوجة والام

ولم يتكلم واحدا منهما على ما اذا حبس عليهما مع من ذكر الوصا بكذا ذكره بن قسم الوقف على
 رؤس الجميع ابتداء ثم يقسم ما ناب الورثة على حكم الفرائض ولا يعتبر شرطه فيهم (قوله وانتقض
 القسم المذكور) أى وهو القسم على سبعة (قوله واحدهما) فاذا حدث لا ولاد الاولاد واحد
 مثلا او حدث واحد من اولاد الاعيان ويتصور ذلك فيما اذا كان للواقف ولد غائب لم يعلم حين
 القسم ثم حضر بعد القسمة وشهدت البينة بأنه ابن الواقف فتتقض القسمة (قوله لهم ههنا منها)
 أى من الستة (قوله واسكن نصيبه لوارثه) أى يا اخذ مع ذلك ما ينوبه من الوقف ايضا (قوله
 مع ما يبدي) أى مع رجوع ما يبدى الزوجة والام (قوله كاولاد الاولاد) أى واعيدت القسمة من
 ستة (قوله للام سدسها الخ) وليس لواحد تصرف فيما يخصه ببيع ونحوه (قوله فلا يتنقض)
 أى القسم بموت احدهما (قوله ولكن يرجع مناب من مات منهما للورثة وقف الخ) فيهما ان
 ورثتهما اليسوا من الموقوف عليهم فالاولى حذف قوله وقف أى فيرجع مناب من مات منهما للورثة
 على حكم الميراث الان يقال اراد بقوله وقف عدم التصرف فيه بالبيع ونحوه فلا ينافى انه على حكم
 الميراث (قوله فان لم يكن لهما وارث الخ) هذا ظاهر في الزوجة فان زوجة الاب قد تكون اجنبية
 من الاولاد واما الام ففرغ من عدم الوارث لها في قيام مانع الارث بالاولاد كقتلهم لها فتأمل (قوله
 فاذا انقضض الاولاد الاعيان) أى بعدم موت الزوجة والام وبعدم رجوع نصيبهما للوارثهما وقوله رجوع
 لا ولاد الاولاد أى رجوع ما كان للام والزوجة لا ولاد الاولاد وكذا الوارث لا تقرض اولاد الاعيان قبل
 موتها فانه يرجع ما كان لهما لا ولاد الاولاد ولا يتعارض موتها لان اخذهما كان بالتبعية لا ولاد
 الاعيان كما مر (قوله واذا انتقض الخ) اشار الى ان الغاء في قول المصنف قد دخلان واقعة
 في جواب شرط مقدر (قوله شامل للنقص والزيادة) أى لان المعنى واذا انتقض القسم يحدث
 ولد او موته فيدخلان في النقص المحاصل يحدثه والزيادة المحاصلة بموته (قوله بحسب ووقفت
 الخ) أى او ما يقوم مقامهما كالخطبة بين كع مسجد وبين الناس ولم يخص قومادون قوم ولا فرضا
 دون نفل فاذا بنى مسجدا واذن فيه للناس فذلك كالتمريض بانه وقف وان لم يخص زمانا ولا قوما
 ولا قيد الصلاة بكونها فرضا او نفلا فلا يحتاج لشيء من ذلك ويحكم بوقفه (قوله خلافا لبعضهم)
 أى وهو ح حيث جعل القيد راجعا للصيغ الثلاثة والحاصل ان الزايج من المذهب ان حبست
 ووقفت فيميدان التأييد سواء قيد بجهة لا تنحصر او عين او مجهول محصور كوقفت وجبت دارى على
 الفقراء او على زيد او على بنى فلان الا في الصورة الآتية وهى ما اذا ضرب للوقف اجلا او قيده بحياة
 شخص واما لفظ الصدقة فلا يفيد التأييد الا اذا فارقه قيد وهو خلاف ما قاله ح اول تقريره من
 أن القيد راجع للثلاثة وخلاف ما لابن شعبان وابن الحاجب من رجوعه لحبست ونص دقت
 فقط انظر بن (قوله كلاياع ولا يوجب) أى وكذا كالعقب كصدقة عليه وعلى عقبه فهو
 فريضة على الوقف (قوله او طلبة العلم) أى او اهل مدرسة كذا او اهل مسجد كذا (قوله
 فان كان) أى الوقف على المعين او على الجهة التى لا تنقطع وقوله فظاهراى فظاهر صحة من غير
 افتقار لقيد (قوله لا وجه الخ) حاصلة ان قوله او الجهول الخ عطف على قوله او جهة لا تنقطع
 فاذا جملت الواو واللمة كان ما قبل المبالغة عين المبطوف عليه مع ان العطف يقتضى المغايرة
 (قوله بان الواو للعمال) أى والمسووغ لمحبى الخصال من المنكرة عطفها على ذكره موصوفه وذكر
 بعضهم ان اقتران الجملة المحالية بالواو مسووغ (قوله لان قوله وعقبه دليل الخ) هذا جوبل عما
 يقال لاى شئ قامت الصدقة على الجهول المحصور ومقام لفظ الحبس وان لم يقارنها قيد بخلاف

نسأوى الرجال والنساء كاخوات وابن وبنات الثاني عدم المشاركة في الضيق والسعة وذلك
 اذا كان النساء ابعد من العاصب اى كاخوات مع الابن وكاخوة والثالث المشاركة في السعة
 دون الضيق وذلك اذا كان النساء اقرب كبنات وعم اواخ لان الانثى تأخذ اولاً ما يكتفيها عند سعة
 الغلة وما زاد على ذلك يكون للرجل الابعد عنها فان كانت الغلة لا تزيد عن كفايتها اختصت بها
 (قوله يجنب فرعه فقط) بهذا اثنى ابن رشد وخالفه عاصم بن الحجاج غير صاحب المدخل كما
 في المدر وحاصل ذلك انه اذا مات واحد من الطبقة العليا فقال ابن رشد يكون حظ له ولولده بناء على
 ان الترتيب في الوقف باعتبار كل واحد وحده اى على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا في كل
 من مات انتقل حظه ولولده وكل واحد من الطبقة العليا انما يجنب فرعه دون فرع غيره وقال ابن
 الحجاج بل يكون حظ من مات من العليا بقية اخوته بناء على ان الترتيب باعتبار الجميع اى لا ينتقل
 للطبقة الثانية حتى لا يبقى احد من العليا ثم على هذه الطريقة الثانية اذا انقرضت العليا وانتقل
 الوقف للطبقة السفلى هل يسوى بين افراد السفلى وهو المالح اوبع على لكل ساسلة ما لاصلها وهو
 ما للناسر البقاني انظر بن وفي ح عن فتوى بعض مشايخه لوقال الواقف ومن مات فنصيبه
 لاهل طبقته من اهل هذا الوقف فبات الولد الذى مات ابوه وانتقل نصيبه اليه فان نصيبه لمن
 في درجته ولو مع حياة اصولهم ولا يمنع ذلك قوله من اهل هذا الوقف لانهم اهل ما لا (قوله حياتهم)
 اى ولولم يقل وبعدهم للفقراء والا كان الحكم ما تقدم (قوله او حياة زيد الخ) فلو قال هذا الشئ
 حبس على هؤلاء العشرة حياة زيد ومات زيد قبلهم فلا يبقى معهم بل يرجع ملكه لاواقف ان كان
 حياً ولورثته ان مات ولو كان لزيد وارث لانه لاحق له حتى ينتقل لوارثه (قوله ولما كان في هذه
 يرجع ملكاً) الانسب ولما كان في هذه الوقف غير مستر احتيط الخ (قوله ولم يقيد باجل) اى
 ولم يقل وبعدهم للفقراء بأن قال وقف على القوم الفلانيين فقط فكل من مات منهم نصيبه لمن بقى
 من اصحابه فاذا انقرضوا كلهم يرجع مراجع الاحباس والحاصل انه انما يملك بعد انقراض الموقوف
 عليهم الا اذا قيد بالحياة او باجل ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء فان لم يقيد ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء
 يرجع بعد انقراضهم مراجع الاحباس وان قيد بما ذكرنا قال ثم من بعدهم للفقراء رجعت
 حصته من مات للفقراء مع بقاء اصحابه (قوله على الاصح) وهو رواية المصريين عن مالك ومنهم
 ابن القاسم واشبهه ومثاله رجوعه ملكاً وهو رواية المدنيين (قوله في شأن منفعة) اى في شأن
 ذى منفعة عامة فاذا قال وقت هذه المدارس على شأن القنطرة الغلانية فان غلته تصرف في
 بناء تلك القنطرة وفي ترميمها لان الشار يشعلهما فان خربت ولم يرجع عودها صرفت الغلة في
 مثل تلك القنطرة وكذا يقال في المسجد وفي المدرسة (فرع) لو قال وقف على مصالح المسجد
 صرف في حصرة وزيته ولا يصرف يؤذنه وامامه لانهم ليسا من مصالحه فان صرف لهم الاطر فلا
 رجوع عليهم انظر شرب (قوله ولم يرجع عودها) اى تحلوا البلد او فساد موضع القنطرة قوله في مثلها
 حقيقة اى في مثلها بالشخص ان امكن (قوله فينتقل لمسجد آخر) اى فينتقل ما حبس على
 مسجد لمسجد آخر يؤخذ من هذان من حبس على طلبة العلم لم يجعل عينه ثم تذر الطالب في ذلك
 المجل فانه لا يبطل الحبس وتصرف غلة الوقف على الطلبة بمجل آخر (قوله او لمدرسة اخرى) اى
 وينتقل ما وقف على مدرسة لمدرسة اخرى (قوله فيكون له ملكاً) اى فله ان يمنع به ما شاء
 بخلاف صدقة على فلان وعقبه فانه يكون وقفاً ولا يشترط القيد والحاصل انه اذا عبر بالصدقة

فالأقسام ثلاثة فان كان الموقوف عليه معيناً كان المصدق به ملكاً لا قيد وكذا اذا كان
مجهولاً غير محصور كالفقراء والمساكين واما اذا كان مجهولاً محصوراً كفلان وعقبه فلا يتوقف
الوقف على قيد (قوله او صدقة للمساكين) أى قال دارى صدقة للمساكين ولم يقل لا يباع
ولا يوهب ونحوهما فانها تكون لهم فتيباوع ويصرفونها (قوله فرق عنها بالاجتهاد) أى
وحينئذ فلا يلزم التعميم بل المتولى التفرقة ان يعطى من شاء ويمنع من شاء وانما كانت تباع ولم تبق
وتصرف عنها كل منة على الفقراء لان نفعها يؤدى للنزاع لانه قد يكون الحاضر من المساكين
فى البلد حال الوقف عشرة ثم يزيدون فيؤدى الى النزاع بخلاف ما اذا بيعت وفرق عنها بالاجتهاد
فينقطع النزاع لانه لا يلزم التعميم كما فى الوصية (قوله ولا يشترط فى الوقف التحجير) أى بل
يصح فيه التأجيل كالعق (قوله فيلزم اذا جاء الاجل) أى فيلزم كل من الوقف والعق اذا جاء
الاجل الذى عينه فان حدث دين على الواقف او على المعتق فى ذلك الاجل لم يضر فى عقد العتق
لتنشؤ الشارع للحرية ويضربى الحبس اذ لم يحجز عن الواقف فى ذلك الاجل فان حيز عنه وكانت
منفعته لغير الواقف فى ذلك الاجل لم يضر حدوث الدين كالأجر الدارى فى ذلك الاجل وحازها المستأجر
وجعل منفعته لغيره فجزى ذلك الغير فيها والمقتضاه بيده (قوله وحمل فى الاطلاق الخ) أى كما
اذا قال دارى وقف على زيد ولم يقل حالا ولا بعد شهر مثلا (قوله فان بين شيئا) أى بان فاضل الانثى
على الذكرا والذكرا على الانثى (قوله الا فى المرجع) أى فانه لا يعمل فيه بتفضيله (قوله
ولا يشترط) أى فى صحة الوقف انما يشترط ان لا يتخذ منه ان اشترط التغيير والتبديل والادخال
والاخراج معمول به وفى التيطى ما يفيد منع ذلك ابتداءً ويمضى ان وقع فى ح عن الزوار
والتيطية وغيرهما انه ان شرط فى وقفه ان لا يجد فيه رغبة يبيع واشترى غيره انه لا يجوز له ذلك
فان وقع ونزل وصى وعمل بشرطه اه بن (قوله فى عرفهم) أى عرف بالاداهل الحبس
(قوله فالفقراء) أى سواء كانوا يعمل الوقف او كانوا غيره (قوله فكمنقطع) أى فهو كالوقف
المنقطع بانتطاع الجهة الموقوف عليها (قوله ظاهر الخ) قد جعلت على ذلك الظاهر وعزام
لما لا ورده طافى بأن هذا ليس بمرجوع فاضلا عن ان يكون مشهورا فى عزوه لملك وتشهيره
لذلك نظرا وانما المتناول فى المسئلة كما فى ابن شماس وابن المحاسب وابن عرفة وغير واحد قد قولان
احدهما مالكا انه يكون وقفا على غير من رده والاخر لما طرف انه يرجع ملكا للحبس اولورثته
ولاشك ان مراد المؤلف قول مالك ولذا قال فكمنقطع وانما يرد من قول مالك لانه لو رده ان ذلك
باجتهاد المحاكم كمال عقبى وهو الظاهر خلافا لما قال شمس وتبعه شارحنا من انه يرجع حبا
على الفقراء والمساكين ولم يأت به معروفاً انه المستأوى اه ثم ان الرابع من القولين قول مالك وحاصله
انه ان قبله المعين الاهل اختص به فان رده كان حبا على غيره وهذا اذا جعله الواقف حبا سواء
قبله من عين له ام لا واما ان قصد بخصوصه فان رده المعين صار ملكا للحبس كما ذكره ابن رشد
فى نوازه ونقله الموافق قال المناوى وبهذا يجمع بين ما ورد فى ذلك من الروايات المختلفة اه بن
(قوله فكان الاول ان يقول الخ) قد يجب بان قوله فكمنقطع تشبيهه فى مطلق الرجوع وهو
هنا الرجوع للفقراء ولو اراد انه يرجع لا قرب فقراء عصبه المحس لقال فمقطع فدل بالكاف على
انه تشبيهه فى مطلق الرجوع ضرورة تغاير المشبه للمشبه به (قوله واتبع شرطه ان جاز) أى واتبع
شرطه بلفظه ولو فى كتاب وقفه ان كان جائزا كشرطه ان لا يزيد على كراسين فى تغيير الكتاب فان
احتيج لازيادة جازت مخالفة شرطه بالمصلحة لان القصد الانتفاع كما فى ح فان شرط ان لا يغير

الابره من فالشرط باطل والرهن لا يصح لان المستعير حيث كان اهلا لذلك امين فلا يضمن ويقبل
 قوله ان لم يفرط فليست عارية حقيقة كما في السيد من ح فان اريد بشرطه الرهن التذكرة لارد
 عمل به (قوله ولو تفرقا على كراهته) أي كفرش المسجد بالنسبة فاذا شرط واقف المسجد ذلك
 اتبع شرطه وكأخيه عنه كل عام بعد موته (قوله فان لم يجز) أي اتفاقا او بالاختلاف في حرمته
 كشرطه ان وجد ثمن رغبة يبيع واشترى غيره وكأشترط اخراج البنات من وقفه اذا تزوجن فهذا
 لا يجوز الاقدام عليه واذا وقع مضي هذا ما تحصل من نقل ح اه بن (قوله كتحصيل
 مذهب) أي كتحصيل اهل مذهب معين تعرف غلة وقفه عليهم او بالتدريس في مدرسته فلا
 يجوز العدول عنهم لغيرهم (قوله او ناظر معين) أي بان شرط الواقف ان يكون فلان ناظر
 وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وايسر له الايصاء بالنظر لغيره الا ان يجعل له
 الواقف ذلك وحيث لم يكن له ايصاء به فان مات الناظر والواقف حي جعل الناظران شاءا فان مات
 فوصيه ان وجدوا لافالحا كما انظر ح والظاهر انه ليس من الوصية فراغه صورة لشخص ويريد ان
 لا يتصرف فيه الا بعد موته فلا يلزمه ذلك ولا يكون وصية وغرة ذلك تطهر في موضوع ما اذا جعل له
 الواقف الايصاء بالنظر الناظر البدر القرافي (قوله وله عزل نفسه أي للناظر عزل نفسه ولو لا الواقف
 (قوله والافالحا كما) الاولى والافوصيه ان كان والافالحا كما (تنبيه) ذكر البدر القرافي ان القاضي
 لا يزول ناظرا الا بجمعة وللاواقف عزله ولو لغير جمعة وفيه ايضا ان القاضي ان يجعل للناظر شيئا من
 الوقف اذا لم يكن له شيء واقفي ابن عتاب بان الناظر لا يحمل له اخذ شيئا من غلة الوقف بل من يد المال
 ان اذا عين الواقف له شيئا بضعيف (قوله فان لم يجعل ناظرا) أي فان لم يجعل الواقف لوقفه
 ناظرا (قوله واجرته) أي ويجعل له اجرة من ريعه (قوله وكذا ان كان الوقف على كعبه) كعبه
 أي فان الحماكم يولي عليه من شاء أي ممن يرتضيه ان لم يكن الواقف حيا ولا وصي له واهل ما اذا مات
 الواقف وعدم كتاب الوقف قبل قول الناظر ان كان امينا واذا ادعى الناظر انه صرف الغلة صدق
 ان كان امينا ايضا ما لم يكن عليه شهود في اصل الوقف لا يصرف الا بمعرفة قهه واذا ادعى انه صرف
 على الوقف مالا من ماله صدق من غير عين الا ان يكون منهم فيعاقب ولو اقرم حين اخذ الناظر
 ان بصرف على الوقف من ماله ان احتاج لم يلزمه ذلك وله الرجوع بمصارفهم وله ان يقتصر لمصلحة
 الوقف من غير ان الحماكم يصدق في ذلك اه شب (قوله كشرط تبدلته فلان الخ) كان
 يقول يبدأ فلان من غلة وقفي كل سنة وكل شهر بكذا (قوله واعطائه كذا كل شهر) أي من
 غلة الوقف وأشار الشارح بهذا الى ان اعطوا فلانا مثل ابدوا فلان (قوله وان من غلة ثاني عام)
 أي بأنه يعطى له عن العام الاول من غلة الثاني وكذا عكسه بأن لم يوجب في ثاني عام غلة فيعطى من
 فاضل غلة العام الاول كما في بن عن المدونة (قوله حيث لم يفرط) أي بان لم يحصل في العام الاول
 غلة اصلا او حصل ما لا يفي بجمعه (قوله فان قال ذلك) أي وجاءت سنة لم يحصل فيها شيء فلا
 يعطى الخ (قوله او ان احتاج الخ) اعلم ان الاحتياج شرط لمجوزا اشتراط البيع لاصحة
 اشتراطه اذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج وان كان لا يجوز ابتداءه والحاصل انه لو شرط
 ان للحبس عليه ان يبيع نصيبه من الوقف ولو من غير حاجة فانه لا يجوز وان كان يجعل بالشرط
 بعد الوقوع فالاحتياج ليس شرطا في صحة شرط البيع بل في جواز اشتراطه وجواز البيع (قوله
 وكذا ان شرط لنفسه) أي انه ان احتاج يبيع فيعمل بشرطه (قوله ولا بد من اثبات الحاجة)
 أي حاجة الحبس عليه وحاجة الحبس (قوله او ان تصور عليه قاض) أي تساط عليه بما

لا يحصل شرطا (ف قوله كعلى ولدى الخ) هذا تشبيه في رجوع الوقف ملكا له ولو ارثه وقوله كعلى ولدى أى ومثله ما اذا قال وقف على من سى ولدى (ف قوله له يبعه) أى من الآن (ف قوله عند مالك) أى خلافا لابن القاسم العائل انه لا يكون ملكا الا اذا حصل له بأس من الولد فيوقف امر ذلك المحبس للاساس والمحاصل انه اذا قال وقف على ولدى او على من سى ولدى فاستثلتان فيهما خلاف هناك يقول الوقف وان كان صحيحا الا انه غير لازم كغلته الا ان يوجد فيلزم فيعطاهما وعليه فلهما وقف يبيع ذلك الوقف الآن قبل ولادة المحبس عليه وقال ابن القاسم الوقف لازم بمجرد عقده وانه لا يكون ملكا الا اذا حصل بأس من الولد فيوقف امر ذلك المحبس للاساس قال شب وبيق النظر على قول ابن القاسم في غلته هل توقف فان ولد له كانت الغلة له كالمحبس والا فلا للمحبس او لا توقف فبأنه أخذها المحبس حتى يولد له فتعطي له من وقت الولادة اه والظاهر انها توقف كما صرح به اللقاني وظاهر المصنف المتي على قول مالك حيث لم يقيد بالأس كما يقيد به ابن القاسم ومحل الخلاف اذا لم يكن قد ولد له سابقا اما ان كان قد ولد له فانه ينتظر بالاتراع قاله الشيخ اجد الزرقاني (ف قوله لعدم جوازه) أى لانه كراه مجهول اذا لا يدري بكم يكون الاصلاح (ف قوله ويلقى الشرط والوقف صحيح) أى لان البطلان منسب على الشرط لا على الوقف مع ذكر شيخنا هنا ما نصه (فسرع) يجوز لنا نظره في غير بعض الاماكن لمصلحة كتغيير الميثاق ونقله للمحل آخر او لى تحويل باب ملاء من مكان لمكان آخر مع بقاء المكان ذى البناء على حاله (ف قوله ويصلح من غلته) فان اصلح من شرط عليه الاصلاح رجع بما اتفق لا بيمينته منقوضا (ف قوله كارض موظفة) التوظيف شئ من الظلم كما لكس يؤخذ كل سنة على الدار كفى في بعض البلدان كل عتبة عليها دينار وحاصل له انه اذا وقف دارا عليها ساقطت واشترط الواقف ان التوظيف يدفعه الموقوف عليه لامن غلتها فان الشرط يكون باطلا والوقف صحيح ويدفع التوظيف من غلتها (ف قوله لامن غلتها) أى الا اذا شرط المحبس ان اصلاحها من غلتها وان ما عليها من التوظيف يدفع من غلتها فانه يجوز ذلك على الاصح وقيل لا يجوز فان قيل الاصلاح من غلتها وان لم يشترط الواقف ذلك فاشترطه لم يرد شيئا فلم قيل بعدم الجواز والجواب ان محل الخلاف اذا اشترط الواقف ان الاصلاح أو التوظيف على المحبس عليه ويحاسب من اصل الغلة وما لو شرط الواقف ان الاصلاح والتوظيف من الغلة ابتداء فالظاهر انه لا خلاف في الجواز اه خش (ف قوله او عدم بداهة اصلاحه) عطف على اصلاحه واما قوله او نفقته فهو عطف على اصلاحه الذى لمصقه كما اشار له الشارح وأشار الشارح بقوله فيما يحتاج لنفقة الى ان قوله او نفقته من عطف المغاير وان المراد بالاصلاح غير النفقة على الحيوان كالترميم فلا يقال ان النفقة على الحيوان من جملة اصلاحه فهو من عطف الخاص على العام باو وهو لا يجوز وحاصل كلام المصنف انه لو شرط الواقف ان يبد من غلته بمنافع اهله ويترك اصلاح ما تهدم منه او يترك الاتفاق عليه اذا كان حيوانا بطل شرطه وتجب البداهة بمؤنة والنفقة عليه من غلته لبقائه منه (ف قوله واخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى الخ) هذا محمول على ما اذا لم يوجد لا وقف ربيع كالوقوف دارا على فلان يسكن فيها واما وجعل واقف المسجد بيتا من بيوته الموقوفة لا امام ونحوه يسكن فيه فان مرته من ربيع الوقف لا على الامام ونحوه ولا يكرى البيت لذلك كفى عبق (ف قوله لترك غلته) أى للاصلاح مدة عام منه لايصلح بذلك الكراه ما تهدم منها ان قلت اكرأها من غير الموقوف عليه تغيير للمحبس لانها لم تحبس الا لا يكرى الا لا يكرى قلت لا نسلم انها لم تحبس الا لا يكرى لان المحبس يعلم انها تحتاج للاصلاح ولم يوقف لها ما تنفع به

فبالضرورة يكون اذن في كراهتها من غير من حيث عليه عند الحاجة لذلك اه عدوى (قوله)
 فاذا اصلحت) أى وانقضت مدة الكراهة - ج - الخ (قوله فان اصلح ابتداء يخرج) وذلك لان
 الدور المحسة للسكنى بخير من حيث - له - بين اصلاحها واكرائها بما تصلح منه فى بن عن اللغوى
 ان نفقة الوقف ثلاثة اقسام فدر العلة والموانيت والنفادق من غلتها ودور السكنى بخير من حيث
 عليه بين اصلاحها واكرائها بما تصلح منه والبساتين ان - حيث - على من لا تسلم اليه بل تقسم غلتها
 سمانى ويستاجر عليها من غلتها وان كانت على معينين وهم يستغلونها كاتب النفقة عليهم (قوله)
 الكفرو) أى سواء وقفت على معين بغزو عليها لا (قوله ورباط ونحو مسجد) أى ان الغرس
 موقوف على ارباط او المسجد لنقل اترته او جل اخشاب مثله - له - (قوله عما اذا كان وقفا
 على معين) يعنى في غير الجهاد بان وقف على معين ينتفع به في أمور نفسه (قوله من عنده) أى
 ان قبلها - على - ذلك والافلاثنى له (قوله كقال اللغوى) أى - هذه - الطريقة هى المعتمدة
 وفي التوضيح طريقة أخرى وحاصلها ان الغرس اذا كان وقفا على معين يعنى على غير الجهاد والرباط
 فانه ينتفع عليه من غلته (قوله وعوض به سلاح الخ) أى لانه اقرب لغرض الواقف ولا يعوض
 به مثل ما يبيع ولا شقعه لانه يحتاج للنفقة ولا يوجد ما يؤخذ منه فقوله بعدو يبيع ما لا ينتفع به الخ
 هذا في غير ما يبيع لعدم النفقة (قوله الغرس المحبس) أى الذى حبس على الغزو عليه (قوله)
 وليس المراد انه يعوض به سلاح) أى كما قال الشارح بهرام وتبعه نت (قوله ولوحذنه) أى
 قوله كالموكاب (قوله بما بعده) أى وهو قوله ويبيع ما لا ينتفع به الخ (قوله سلم من ايهام
 تمام التنبيه) أى الذى هو الاصل فيه وان كان تمامه غير مراد هنا (قوله وكتب علم تلى)
 أى واما كتب العلم اذا وقفت على ما لا ينتفع بها كى او امرأة فانها لا تتساع وانما تنقل لحل ينتفع
 بها فيه كالكتب الموقوفة بمدرسة معينة فتخرب تلك المدرسة وتسير الكتب لا ينتفع بها فانها
 تنقل لمدرسة أخرى ولا تتساع (قوله غير العقار) أى لغرس وعيد وثوب وسلاح (قوله فعليه
 اعادته) هذا ضعيف والمعتقدان عليه القيمة كاسيافى (قوله ويبيع فضل الذكور) أى يبيع
 ما فضل من الذكور أى ما زاد من ساء - على - الحاجة ويبيع ما كبر من الاناث وجعل من ذلك المبيع
 فى اناث ان قبل قوله وفضل الذكور وما كبر من الاناث داخل فى قوله ويبيع ما لا ينتفع به من غير
 عقار قلت ذكره لاجل قوله فى اناث ولو لم يذكره لثوبهم ان من فضل الذكور انما يجعل فى ذكور
 منها الوشقه - له - (قوله كاصلها فى التحببس) أى فاذا ولدت البقرة الهبسة لا كل لبنها والا لال
 او الغنم ذكورا واناثا فزاد من الذكور عما يحتاج اليه للزوما كبر من الاناث وانقطع لبنه فانه
 يباع ويشترى بثمنه اناث تحبس كاصلها (قوله اناث صغار) أى تجعل - بسا - عوضا عما يبيع
 (قوله فلا يباع) أى فلا يجوز بيعه وذكره هنا مع استفادته من قوله من غير عقار لانه مفهوم غير
 شرط ويرتب عليه المبالغة والعطف (قوله وان ترب) اشار بذلك لقول مالك فى المدونة ولا يباع
 العقار المحبس ولو ترب وبقا احباس الداف ذاتر دليل على منع ذلك وردا له نف بالمبالغة على رواية
 ابى الفرج عن مالك ان رأى الامام يبيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه فى مثله وهو مذهب ابى حنيفة
 ايضا فانه يجوز بيع العقار الوقف اذا ترب ويجعل ثمنه فى مثله (قوله فى مثله) وقال ابن عرفة
 يجوز نقلها الوقف عام المنفعة ولو كان غير مماثل الاول (قوله واما ما زاد عليه) أى على
 المساجد والمدارس المبنية فى القرافة (قوله تناوله) أى تناول ما جعل له من المعلوم (قوله)
 لانها من مصالح المسلمين) أى والسلطان الواقف لها وكيل عن المسلمين فهو وكيل الواقف فلا

يقال ان شرط صحة الوقف ان يكون الموقوف مملوكا والسلطان لا يملك ما وقفه (قوله خلافاً ان
قال يجوز بيع الخراب) أي يبيع العقار المحبس الخرب بغير خرب (قوله الا ان يباع
العقار المحبس الخ) هذا استثناء من منع بيع العقار المحبس خرب ام لا (قوله لتوسيع كمسجد
أي فيجوز البيع وظاهره كان المحبس على معين او على غيره معين (قوله الجامع) أي الذي تقام
فيه الجمعة قال في المواق ابن رشد ظاهره سماع ابن القاسم ان ذلك حائز في كل مسجد وهو قول سمعون
أيضا وفي النوادر عن مالك والاخيرين واصح بيع وابن عبد الحكم ان ذلك انما يجوز في مساجد الجوامع
ان احتسب لذلك لا في مساجد الجماعات اذ ليست الضرورة فيها كالجوامع اهـ بن (قوله فالصور
ست) سكت المصنف عن توسيع هذه الثلاثة ببعض من ساعد الضرورة وهي ست صور والمأخوذ
من كلام بهرام عند قول المصنف واتبع شرطه ان جاز ان ما كان لله لا بأس ان يستعان ببعضه
في بعض وذكر بعضه ان المسجد لا يهدم لضيق قبرة او طابق ويدفن فيه ان احتسب لذلك مع بقائه
على حاله وغير ذلك فالجواز واستظهر هذا الثاني شيخنا العدوي (قوله واذا اجبر على ذلك) أي على
البيع من الوقف لاجل توسعة ماذكر من الامور الثلاثة فالجبر على بيع الملك لاجل توسعة السرى
(قوله وامر الخ) ظاهره ان الوقف سواء كان على معين او غير معين لا يدخل في المسجد الا بقرن وهو
ظاهر النقل في التوضيح والمواق وغيرهما وذكر المسناوي ان في فتوى ابن سعيدين لبيان ما توسع به
المسجد من الرباع لا يجب ان يعوض فيه ثمن الا ما كان ملكا وحده على معين واماما كان حيا على
غيره معين كالقبر فلا يلزمه تعويضه أي دفع ثمن ما فيه لانه اذا كان على غير معين لم يتعلق به حق
للمعين وما يحصل من الاجر لو اوقفه اذا دخل في المسجد اعظم مما قصد تعجيله لاجله والا لا بن (قوله
ومن هدم وقعا الخ) أي سواء كان المادام راقعه او كان اجنبيا او كان الموقوف عليه المعين وقوله فعليه
اعادته ولا تؤخذ قيمته أي لا يجوز ذلك لانه كيبه وما ذكره المصنف تبع فيه ابن المحاسب وابن شاس
واصله في العتبية وافتقر عليه في النوادر وظاهر المصنف انه يلزم المصنف اعادته ولو كان ذلك المهودوم
بالياء وهو كذلك لان المصنف ظالم بتعديه والظالم الحق باجمل عليه وفهمه وقفاً انه لو هدم ملكا
فعليه قيمته وهو المشهور لا اعادته ومقابلته بالملك في العتبية من انه يقضى في المتلفات كلها بمثلها
وحينئذ فيلزم ذلك المصنف لاسالك اعادته وفهمه وقوله تعدد ياله لوهدهم خطأ فعليه قيمته كما اذا
هدمه يقطنه غير وقف فعلى غير ما مشى عليه المصنف لا فرق بين هدمه تعدد بالخطأ من لزوم القيمة
واما على ما مشى عليه المصنف فيلزمه في الخطأ القيمة وفي العمد اعادته كما كان (قوله على ما كان
عليه) أي على الحالة التي كان عليها قبل الهدم وحينئذ فالعقار الموقوف يقضى على مثله بالمثل
كالمكبيات والموزونات والمعدودات فلما عاده على غير صفة على هذا القول حل على التبرع ان
زاده وان نقص فيه فهل يؤثر باعادته كما كان او يؤخذ منه قيمة النقص ترد فيه البساطي (قوله
والراجح الخ) أي وهو الذي ارتضاه ابن عرفة وشهره قباض وهو ظاهر المدونة (قوله ان عليه
قيمته) أي وتجعل تلك القيمة في عقار مثله يجعل وقفاً وضاع المهودوم (قوله كسائر المتلفات
أي المتومة والمراد غير المثلية (قوله والنقص باق الخ) هذا اذا كانت الانقضاء باقية لم يتصرف
فيها المصنف والارزاقه قيمته قائما وقوله فيقوم قائم الخ فاذا قوم قائمها بشرة وهودوما باربعة
اخذناظر الوقف ما ينتمى ما هو شدة واخذ الانقضاء ليعيدها (قوله باعتبار ما يدل عليه) أي
من عموم او خصوص (قوله وولدى) بجعل انه يبايع واحدة لاضافة ويجعل انه يبايع ثلثي
مضاف لبايع المتكلم (قوله وان سفل) يعني الى الحمد الذي اراد الوانف فاذا ذكر التعقيب لدخل

اولاد البنات الى الدرجة التي انتهى اليها المحبس كما ذكره ابن رشد وفي حاشية شيخنا السيد مانه
 (فرع) اذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصا بهما بخلاف فلان وصى على ولدى
 فلان وفلانة فان غير من سمي من اولاده يدخل في الوصية عليه والفرق ان الوصية بمعنى واحد فلا
 وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله عرض في نفع البعض لقصره اه وفي عتي (فرع) ان قال حبس
 على ولدى الذكور والاناث فن مات منهم فولده بمنزلة دخل ولد البنت ان ذكر (قوله فن مات الخ)
 من تمام صيغة الوقف فان ذكره بعده لم يدخل عند مالك واقتصر عليه في مابين المحكام لتأخره
 عن تمام الوقف الا ان يكون اشترط لنفسه الادخال والاخراج والتغيير والتبديل وذكره ان دخلهم
 فان قال وقف على ابنتي وولدها دخل اولاده الذكور والاناث فان ماتوا كان لاولاد الذكور
 ذكورهم واناثهم ولا شيء لابن بنت ذكور ولا لابن بنت انثى (قوله ذكر اركان وانثى) اى كان ولد
 البنت ذكرا وانثى (قوله فان حذف واولادهم من الصيغتين الخ) علم منه ان قول المصنف واولادهم
 راجع لكل من الصيغتين وانه حذفه من الثانية لدلالة التسمية عليه والظاهر ان افراد ضمير
 اولادهم في الصيغتين كجمعه بتأويل اولادهم ذكر (قوله فلا يشترط ذكره) اى فلا يشترط
 في دخول ابن الابن والمحاف ذكره اى ذكر اولادهم (قوله لا يتناول قوله نسلى وعقبى) اى ولا
 أحدهما (قوله ذريته الذكور) الاولى ذريته وذرية اولاده الذكور والا فكلها يعقبن ان بنته
 وبنت ابنه لا يقال لها نسل وعقب وليس كذلك (قوله وهذا ما لم يحرف بذلك) اى والا عمل به
 (قوله بل ولده) اى بل يتناول ولده اى الواقف وقوله من ذكر كر انثى بيان لولده وقوله وولد ولده
 الذكور اى ويتناول ولد ولده الذكور ولا يتناول اولاد ولده الانثى واعلم ان عدم دخول المحافد
 في قوله ولدى وولد ولدى وما بعده وهو اولادى واولاد اولادى هو الذى رواه ابن وهب وابن
 عديس عن مالك ورجمه ابن رشد في المقدمات وفي ابى الحسن على المدونة عن ابى محمد انهم يدخلون
 ونقله ابن غازى في نسبه وقال عقبه وهو المشهور اه بن (قوله ويعلم منه حكم ما لو اورد) اى
 في هذه الصيغة وما قبلها الاولى في عدم التناول وكذا في الصيغة الثانية فالصور والخرجة ثمانية غير
 صورة الخلاف (قوله كما هو ظاهر المصنف) فيه ان لفظ بنى لا يصدق الا على الذكور دون الاناث
 وحينئذ فلا تدخل بناته ولا بنات ابنته (قوله وقيل بدخول البنات) اى بنات الصلب وبدخول
 اولاد الذكور ايضا ذكره وانما بناته على ان المراد بقوله بنى وبنى بنى اولادى واولاد اولادى (قوله
 فشم الذكور الخ) حاصله ان ولدى مفرد مضاف يع جميع اولاده الذكور والاناث فكانه قال اولادى
 واولادهم فيشم ولد الذكور ولد الانثى وهو المحافد (قوله وتنساول الاخوة) اى تنساول قول
 الواقف وقف على اخوتي الاخوات الاناث (قوله وسواء افراد وجمع) هذا هو الظاهر كما قال شيخنا
 العدوى خلافا لرجل كلام المصنف على ما اذاجع بين اللفظين فان اقربان قال وقف على رجال
 اخوتي فقط لم يشمل الصغرى وقال وقف على نساء اخوتي فقط لم يشمل الصغرة (قوله ويدخل) ايضا
 ابن الواقف دون بنته وفي دخول الواقف نفسه ان كان ذكر او عدم دخوله قولان واعلم ما مبنيان على
 الخلاف في دخول المتكلم في عموم كلامه وعدم دخوله ولا يرد على القول بدخوله ما مر من بطلان
 الوقف على النفس لانه في القصدى ولو بشرىك وماهنا يتبع عموم كلامه هنا كذا الجواب بعضهم
 لكن رده العلامة عجم بأن ظاهر النصوص بطلان الوقف على النفس مطلقا لافرق بين القصدى
 والتبجى اه وعرف صريحه لا يدخل الواقف ولا ولده (قوله العصبية) اى كاهم من ابن واب وجد
 واخوة واعمام وبنيهم الذكور (قوله عصب) اى كانت عاصبا وسواء كانت قبل التقدير عصبية

بالغير ومع الغير كاخت مع اخ او مع بنت او كانت غير ماصية اصلها كام و جدة (قوله كاخت
 و جدة) أى وكذا بنت وبنت ابن (قوله اوجهة أمها) أى فتدخل العمت والمخالات واولادهن
 ويدخل ايضا بنات الاخ وبنات الاخت ويدخل الخال وابنه وما ذكره المصنف من دخول اقارب
 جهتيه مطلقا هو الذى رواه طرف وابن الماجشون عن مالك وقال ابن حبيب انه قول جميع
 اصحاب مالك وقال ابن القاسم لا تدخل قرابته من النساء من المجهتين وروى عيسى انهم يدخلون
 ان كان لهم قرابة من الرجال والا فلا يدخلون والراجح ما شئ عليه المصنف انظر بن (قوله كولد
 الخال) مثال لمن يقرب لاهه من ابها واما ولد الخالة فهو مثال لمن يقرب لاهه من جهة امها (قوله
 وان كانوا) أى اقارب جهتيه نصرى أى فلا فرق بين المسلم والكافر لصديق اسم القرابة عليه
 وما ذكره المصنف من عدم الفرق بين الذمى والمسلم منهم عزاءه فى الذخيرة لم يمتنع الباسجى عن اشهب
 ويوافقه قول المصنف اول الباب وذمى وان لم تظهر قرابة فسقط قول ابن غازى لم ارمأ ذكره المصنف
 فصول قوله وان نصرى وان قصوا أى بعدوا اذ لا يلزم من عدم رؤيته عدم وجوده (قوله وتناول
 مواله المعتق وولده ومعتق ابيه وابنه) أى بخلاف وقف على عتقاه وذريتهم فانه يختص بعتقائه
 هو وذريتهم كما فى عرفه صرولا يشمل عتقاه اصله وفرعه فليس هذا كلفظ موالى ومن جملة عتقائه
 من اوصى بشرائه وعتقه بعد موته فاذا قال وقف على اولادى ومن بعدهم مثالا على عتقائى أى ثم انه
 حين مرض اوصى بشرائه وعتقه فان تلك الرقبة تكون من جملة عتقائه وتستحق من الوقف كما
 يفيد كلام المعيار (قوله الذكر) صفة لولد واما ولد الفلأ فرق بين كونه ذكرا وانثى (قوله
 فيدخل من ولاؤه لمعتق) أى الذى هو الواقف وقوله بالانحرار بولادة او عتق أى بان يلد العتق
 الذى اعتقه الواقف ولدا او يعتق العتق عتقا (قوله كذلك) أى ولو بالانحرار بولادة او عتق بان
 كان اصل الواقف او فرعه اعتق عتقا وذلك العتق ولده ولدا او اعتق عتقا ايضا (قوله عصبة
 فقط) أى عصبة المتعصبون بأنفسهم وهم الرجال وقوله دون النساء ولو من رجاء الخ ولو كانت
 عاصبة بالغير ومع الغير (قوله وقف على اطفالي) أى وعلى اطفال اولادى وقوله واصغارى أى
 اصغارا واولادى وقوله اوصيائى أى اوصيائى اولادى (قوله من لم يبلغ) أى سواء كان ذكرا
 او أنثى كما قال المصنف بعد (قوله وتناول شاب وحدث بالغامه الاربعين) أى فاذا قال وقف على
 شباب قومى او قوم فلان او على احدائهم فانه لا يدخل فيه الا من بلغ ولم يجاوز الاربعين فاذا بلغ
 الاربعين اخرج منه (قوله والا فكهول) أى والا يكن فى الاربعين بأن زاد عليهم فكهول فاذا قال وقف
 على كهول قومى او قوم فلان فلا يدخل فيه الا من جاوز الاربعين عام ولم يجاوز الستين (قوله وشمل
 الخ) فعل ماض فاعله ضمير عائد على ما ذكرنا وعلى جميع ما تقدم (قوله كالارامل أى فى قول الواقف
 وقف على ارامل قومى او قوم فلان (فرع) لوقال وقف على بناتى اروز وجاتى مثلا لكل من تزوجت
 سقط حقها فان تزوجت منهن سقط حقها على بشرطه فان تأمت بعد ذلك رجوع لها استحقاقها وكذلك
 اذا وقف على معينين وشرط ان من سافر منهم لمحل كذا سقط حقها فانه يسقط حق من سافر لذلك
 المحل فان جاد رجوع له استحقاقه (قوله وهومن لازوج له) أى ذكر كان او أنثى (قوله فله
 ولوارثه منع الخ) أى لانه ليس لاحدان يتصرف فى ملك غيره الا باذنه وان اصلح الغير مظنة
 لتغيير معاملة بخلاف اصلح الواقف فان الشأن انه لا يغيره عن حالته التى كان عليها فان لم يمنع
 الوارث فللإمام المنع كذا قال عبق ورده بن قائلنا انظر من قال هذا والذى يظهر ان الامام ليس
 له ان يمنع من اراد التبرع باصلاح الوقف (قوله وهذا) أى منع الواقف ووارثه من يريد اصلحه

إذا أصلحوا أي إذا أرادوا وقف أو وارثه أصلح الوقف (قوله والأفليس لهم المنع) أي بل الأولى لهم تمكن من إرادته إذا خرب لأنه من التعاون على الخير (قوله فقد ارتفع ملكه عنها طعاماً) قال في الذخيرة لاتفاق العلماء على أنها من باب إسقاط الملك كالعتق وقيل إن الملك للواقف حتى في المساجد وهو ظاهر المصنف ونحوه في النوادر وحاصل ما في المسئلة أن المشهور أن الوقف ليس من باب إسقاط الملك وقيل أنه من باب إسقاطه وسيتخذ فلا يمنح المحالف أنه لا يدخل ملك فلان بالدخول في وقعه على الثاني ويمنح بالدخول على الأول وهذا الخلاف قيل في غير المساجد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً كما قال القرافي وقيل الخلاف جار فيها أيضاً كما في النوادر فإن قلت القول بأن الملك للواقف حتى في المساجد مشكل بإقامة الجمعية فيها والجمعية لا تقام في الملوك قلت ليس المراد بملك الواقف للوقف الملك الحقيقي حتى تمنع إقامة الجمعية فيه بل المراد بملكه منع الغير من التصرف فيه وهو المشاهدة بقول المصنف فله الخ تأمل (قوله وجببة) أي مدة معينة تقدر الكرامة لا ومثل الوجبة المشاهدة التي تقدر فيها الكرامة ولو قال الشارح إذا وقع الكرامة لازماً كان شاملها (قوله فبخت له) أي فبخت إجارة الأول للثاني الذي زاد سواء كان حاضر أو وقت إجارة الأول أو كان غائباً (قوله ولو اتزم الأول تلك الزيادة الخ) هذا محمول على غير المقيدة فانها إذا كانت بمحل وقف وقت إجارته بدون أجره المثل ثم زاد شخص عليها أجره المثل وطابت البقاء بالزيادة فانها تحجب لذلك والظاهر أنه إذا كانت الزيادة عليها تزيد على أجره المثل وطابت البقاء بأجره المثل فقط فانها تحجب لذلك اه عني ومحمول أيضاً على ما إذا اتزم الأول الزيادة بعد انبرام العقد مع الثاني بأجره المثل والا كان له ذلك انظر بن (قوله فان وقعت الخ) من هذا تعلم قول العامة الزيادة في الوقف حلال محمول على ما إذا كان مكثري بدون أجره المثل والأفلا يجوز الزيادة (قوله ولا يقيم إلا ماضٍ زمنه) ماضٍ صفة موصوف محذوف هو نائب الفاعل وزمنه مرفوع بماضٍ أي ولا يقسم الأجر إلا كمرأى ماضٍ زمنه وحامله إن الخمس إذا كان على قوم معينين وأولادهم فإن الناظر عليه لا يقسم من غلته التي مضى زمنها فإذا أجرة الدابة والأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مضى المدة سواء قبض الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عملها المستأجر له قبل تمامها (قوله إذ لو قسم ذلك قبل وجوبه) أي بأن يجعل المستأجر الأجرة قبل فراغ مدة الكرامة أو يرد قسمها (قوله لا ذي ذلك إلى إخراج من يولد) أي قبل انقضاء مدة الإجارة وكذا يقال في قوله إذا مات (قوله والعرف للفقراء) أي حالاً قبل فراغ مدة الإجارة (قوله ونحوهم) أي فلا يقسم عليهم إلا غلة ما مضى من الزمان (قوله له بحساب ما عمل) أي إذا عزل قبل تمام مدة الكرامة ولو ارثه إذا مات قبل تمامها (قوله نراجيا) أي يقبض كل سنة وقوله نه لا يلبس أي يقبض في آخر كل شهر (قوله واكرى ناظره الخ) المراد بالناظر في كلام المصنف من كان من جملة الموقوف عليهم وأما غيره فيعزله إن يكرى أو يزد من ذلك لأن بموته لا تنفسخ الإجارة بخلاف المستحق فانه تنفسخ الإجارة بموته كذا في عبق وكبير نحش قال شيخنا العبدوي ولم أره منصوصاً وظاهر كلامهم الإطلاق تأمل وعلى كل حال قول المصنف لا يكرى وأكرى لمن مرجعه إليه مخصص لهموم ما هنا أي إن محله كون الناظر المستحق أي أو غيره لا يكرى أكثر من ثلاث سنين إذا أكرى لغير من مرجعه إليه وأما إذا أكرى لمن مرجعه إليه فيعوز أن تكرر له كالعشر (قوله إن كان أرضاً الخ) أي إن ما تقدم من الفرق بين المعين وغيرهم إن كان الموقوف أرضاً للزراعة فإن كان داراً فلا تؤاجر أكثر من سنة كانت موقوفة على معين أو على غيرهم (قوله أكثر من ذلك) أي مما ذكر

وهو السنة في الدار والثلاث سنين بالنسبة للأرض (قوله كالعشر) أى ولا ترق بين الأرض في ذلك والدار قاله شيخنا العدوى (قوله وهذا) أى التفصيل بين كرائها الغرم من مرجعها له وإن مرجعها له الم بشرط الخ (قوله والأعمال عليها) أى كما إذا قال الواقف لا تبرى الاسنة ارسنتين أو نحو ذلك (قوله وإن بنى محبس عليه) أى في الأرض المحبسة (قوله فهو وقف) استشكل ذلك بأنه لم يحضر عن واقفه قبل حصول المانع وبحال يتبعه ما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محوز بحوزة الأصل (قوله فإن بنى) أى ولو بعد البناء (قوله استحقه وارثه) أى استحق ذلك لبناء وارثه إذا مات فيكون له قيمته منقوضا ونقصه بفتح الـون أى هدمه واخذ الانقباض كبناء الأجنبي الآتى كفى بن (قوله لو بنى أجنبي) أى والحال أنه لم يبن أنه وقف أو ملك وأولى إذا بن أنه ملك وأما إذا بن أنه وقف كان وقفا والحاصل أن الباقي في الوقف أما محبس عليه أو أجنبي وفي كل أمان بين قبل موته أن مابناه ملك أو وقف ولا يبين شيئا من بين قبل موته أنه وقف كان وقفا وإن بين أنه ملك كان له ولوارثه وإن لم يبين كان وقفا إن كان ذلك الباقي محبسا عليه وأوله ولوارثه إن كان أجنبيا فالخلاف بين المحبس عليه والأجنبي عند عدم البيان فقط (قوله فله نقصه بفتح الـون) أى هدمه واخذ انقاضه أو بضمها بمعنى المنقوض (قوله وهذا) أى التخيير بين أخذ قيمة النقص أو النقص (قوله لا يحتاج له) أى لذلك البناء الذى بنى فيه (قوله فيوفى له من غلته) أى جميع ما صرفه في البناء وما يرد ذلك البناء وقفا (قوله كما لو بنى الناطق وأصلح) أى فإنه يوفى له جميع ما صرفه في البناء ويجعل البناء وقفا (قوله أو على قوم الخ) أى كبنى فلان واعتاقهم (قوله والعيال) أى وأهل العيال الفقراء وظاهروا لم يكن ذا حاجة لأنه مظنة الاحتياج كما قاله الشيخ كريم الدين (قوله والأرفاق) أى بالموقوف عليهم (قوله في غلته) أى إن كان المقصود من الوقف تغريق الغلة عليهم وقوله وسكنى أى إذا كان المقصود من الوقف سكنائهم ثم إن التفصيل بالسكنى بالتخصيص وأما بالغلة فهو أمان بالزيادة أن قبلت الاشتراك أو بالتخصيص إن لم تنسح الاشتراك قاله شيخنا العدوى هذا وما ذكره المصنف من تفضيل ذى الحاجة والعيال بالغلة والسكنى هو قول سحنون ومحمد بن الموارز صرح ابن رشد بمشهوريته وفي المدونة يفضل الأعلى فإن كان فضل أعطى الأسفل وقال المغيرة وغيره يسوى بينهم قال ابن رشد في أجوبته وبه العمل ورجحه اللخمي وقال أنه أحسن وقال ابن عبد السلام أنه أقرب لكن القولان الأخيران في المعقب فقط كفى المدونة وأما من لا يحاط بهم فقال ابن عرفة يقسما على غير المنصورة بالاجتهاد اتفاقا أه بن (قوله ولا يعطى الغنى) هذا فهو قوله أهل الحاجة وهبة عبق وفهم من قوله أهل الحاجة أن الغنى لا يعطى شيئا وأنهم إن تساؤوا فقرا وغنى أو ثرا الأقرب بالاجتهاد وأعطى الفضل لمن يليه فإن تساؤوا فقرا وغنى ولم يكن أقرب ولم يسعهم كرى عليهم وقسم كراؤهم بينهم بالسواء إلا أن يرضى أحدهم بما يصير لأصحابه من الكراوى يمكن فيه ذلك كفى ح (قوله فإنه) أى المولى يسوى بينهم أى في الغلة والسكنى (قوله ولم يخرج) مثل السكنى في ذلك الغلة وأعلم أن قول المصنف ولم يخرج ساكن بغيره ولو محتاجا فيما إذا كان الوقف على قوم واعتاقهم أو على كوله ولم بينهم وأما الوقف على الفقراء أو طلبة العلم أو على الشباب والصغار والأحداث فإن من زال وصفه بعد سكنائهم يخرج فقول الشارح كما لو سكر بوصف أى غير ما تقدم من طلب العلم والفرق بين القسم الأول والثاني أن الأول استحقاق من الوقف في القسم الثاني دق بوصف وقد زال فيزول الاستحقاق بزواله وأما في القسم الأول فالاستحقاق لم يعلق بالفقر بل بغيره والفقر مقتضى لتدعيمه فقط والمعنى

الذي عانى به الاستحقاق باق لم يزل فتأمل (قوله أى لا يسقط حقه) اشار بهذا الى ان المراد بعدم خروجه عدم سقوط حقه والا فهو قد خرج منه لانه مسافر واخذ ابو الحسن من هذه المسئلة اعنى قوله فان سافر لم يعد ولم يسقط حقه ان من قام من المسجد لوضوء مثلا فهو راق بمصرعه (قوله) وفيل يكره الى ان يعود) أى وهو قول الباسج وغيره وفي حل سفره مع جهل حاله على الانقطاع او الرجوع قولان وظاهر ابن عرفة ترجيح الثاني

﴿باب الهبة تمليك ولا عوض﴾

(قوله وبديل على ان المراد) أى مراد المصنف تمليك فان وهذا جواب عما سأل ان تعرف المصنف للهبة غير مانع لصدقة بتماليك الانسكاح والطلاق وتمليك المنافع وبالو كالنه بتماليك للتصرف وحاصل الجواب ان مراد المصنف تمليك الذات بدليل ما يأتي فخرج ما ذكر (قوله وهو متعلق بمحذوف) أى والجملة عطف على قوله الهبة تمليك بلا عوض (قوله سواء قصد الخ) امكن اذا قصد المصنف بالسكر بالهبة ثواب الآخرة فقط فهي صدقة اتقا فان قصد ثواب الآخرة مع وجه المعطى بالتعويض صدقة عند الأكثر وعند الأقل ما أعطى لمعاذ فوهبة (قوله لان كلامه يوم ان الهبة مقسم) أى للهبة والصدقة وقوله وليس كذلك أى لما فيه من تقسيم الشيء لنفسه وإلى غيره وهو باطل ووجه الإيهام ان المتبادر من كلامه ان قوله والثواب والآخرة عطف على قوله بلا عوض (قوله ويفترقان بالقصد والنية) أى فإذا قصد بتماليك الذات وجه المعطى فقط كان هبة وان قصد ثواب الآخرة سواء قصد وجه المعطى ايضا لم يفسد صدقة (قوله وصحت الخ) علم ان اركان الهبة أربعة الموهوب له وحذف المصنف التصريح به هنا لعلم به من قوله في الوقف على اهل التماليك فيشترط فيه هذا ذلك كما حذف من الوقف التصريح بالوقوف للعالم به هنا من قوله ممن له تبرع بها لان الباين كائن الواحد بل سائر التبرعات كذلك وأشار للركن الثاني وهو الشيء الموهوب بقوله وصحت الخ والركن الثالث وهو الواهب بقوله ممن له تبرع بها وأشار للركن الرابع وهو الهبة بقوله بصيغة او ففهمها (قوله فلا تصح في حر) أى ولا في كلب غير ماذون فيه أى لان كلامه لا يملك (قوله ولا ملك غير الخ) حاصله ان هبة الفضولي باطلة بخلاف بيعه فانه صحيح وان كان غير لازم فيجوز لشترى التصرف في المبيع قبل امضاء المالك البيع لان صحة العقد ترتب اثره عليه من جواز التصرف في المعقود عليه والفرق بين بيع الفضولي وهبة ما قاله الشارح من ان بيعه في نظير عرض يعود الى المالك بخلاف هبته ومثلها وقفه وصدقته وعقته حتى صدر واحد من هذه الأربعة من فضولي كان باطلا ولو اجاز له المالك كاذره خشن في اول الوقف وهو ظاهر المصنف ايضا هنا وفي الوقف حيث قال في الوقف صح وقف مملوك وقال هنا وصحت في كل مملوك فظاهره ان غير المملوك وقفه وهبته باطل ولو اجاز له المالك وذكر بعضهم ان وقفه وهبته وصدقته وعقته كبيعته في ان كلا صحيح غير لازم فان امضاء المالك مضى وان ردّه رد واختاره شيخنا العدوي لان المالك اذا اجاز كان في الحقيقة صادرا منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على هذا القول بان يراد بالهبة الهبة التامة التي لا تنوقف على شيء وتقدم هذا في باب الوقف (قوله أى يقبل النقل شرعا) أى يقبل النقل من ملك المالك آخر شرعا هذا اذا قبل النقل بجميع أوجهه الشرعية بل ولو قبله في الجملة أى ببعض الوجوه قد قبل به هذا جلد الاخيرة وكاب الصيغة فانها لم يقبل النقل بالبيع لكن بما يقبله بالهبة الذي هو اعمن الهبة وخرج المكاتب وام الولد فانها

لا يقبلان النقل بوجه من الواجهة الناقلة للملك شرعا (قوله عن له التبرع بها) الاولى ان يقدمه
على قوله في كل مملوك ينقل لمتصل بقوله وان مجهولا وما بعده بقوله في كل مملوك لانه بالغة عليه
(قوله فخرج السفيه والصبي) أي وكذا المجنون والمرتد (قوله فيما زاد الخ) راجع للمريض
والزوجة فقط واما هبتها للملك فهي داخلية (قوله لكن هبتها ما زاد الخ) هذا تفصيل في مفهوم
قول المصنف عن له التبرع بها وحينئذ فلا يعترض به على اطلاق المصنف البطلان في المفهوم لان
مفهومه ان غير اهل التبرع لا يصح منهم رظا هره مطلقا سواء كان مدينا او مريضا وزوجة في زائد
نلتهم او كان غيرهم وسواء اجاز رب الدين والزوجة والوارث ما صدر من المدين والمريض والزوجة ام لا
(قوله موقوفه على الوارث والزوجة) أي على اجازتهما (قوله على رب الدين) أي على اجازته
(قوله كارتد) أي وكذلك السكران والمجنون وقوله فباطلة أي ولو اجازها الولي لانه محجور
عليهم في كل المسائل لمحق انفسهم (قوله والمراد الخ) يعني ان الضمير راجع للهبة لامن حيث
كونها هبة بل من حيث انها مقدار من المال فقوله الشارح والمراد من له ان يتبرع باللهبة الاولى
بالمال وان كان يصح ان يقال المراد باللهبة الذات التي توهب (قوله كأنه قال من له التبرع باللهبة)
أي بالذات التي توهب وقوله أي ان من له ذلك أي التبرع بالذات التي توهب (قوله في غير هبة)
أي كوقف وصدقة وقوله لثلاث أي وانما قلنا ذلك لثلاث الخ (قوله لانهم ليسا لهما التبرع دائما) أي
بل من اهل التبرع بالثالث فقط (قوله كما هو) أي التبرع دائما (قوله لو لم يأت بما ذكر) أي بقوله
بها والحاصل انه لو قبل المصنف عن له التبرع لم يخرج المريض والزوجة اذا امتسدا من قوله من له
التبرع أي دائما والمريض والزوجة ليس لهما التبرع دائما فأتى المصنف بقوله بها لادخالها فورد
عليه ان ضمير بها راجع للهبة فيلزم شرطية لشيء في نفسه فاجيب بان الضمير راجع للهبة لامن
حيث انها هبة بل من حيث انها ذات فكانه قال من له التبرع بما لهن من له التبرع بما لهن على وجه الصدقة
او الوقف فله ان يهب (قوله على صحة الهبة) أي هبة غير الثواب لان الكلام فيها (قوله ولو خالف
ظنه بكثير) أي كما اذا وهب او تصدق غيرائه من فلان لظنه انه يسرفا فهو كثير او وهب له ما في جيبه
ظانا انه درهم ليكون عادته انه لا يجعل فيه ازيد من ذلك فوجد فيه عشرة محاييب فلا رجوع له كما
قال ابن عبد الحكم وقال ابن القاسم في الواضحة والعقبة له رد عطيته وهو ضعيف اذا علمت هذا
تلم ان الخلاف في لزوم وعدمه لا في الصحة وعدمها كما هو ظاهر الشارح اذا الصحة لا خلاف فيها
كافي بن (قوله اذ غيره لا يملك) أي وحينئذ فلا تصح هبته (قوله لان الابراء يحتاج الى
قبول) أي بناء على انه نقل للملك وحاصله انه اختلف في الابراء فقبل انه نقل للملك فيكون من
قبيل الهبة وهو الراجح وقيل انه اسقاط للحق فعلى الاول يحتاج لقبول دون الثاني كالمطلق
والعق فانهما من قبيل الاسقاط ولا يحتاج المرأة والعبد فيهما لقبول العصمة والمحربة واعلم ان ظاهر
المذهب جواز تأخير القبول عن الإيجاب كما قال القرافي وهو مرجح نقل ابن عرفة ونصه ابن قسب
ومن سكنت عن قبول صدقته زمانا فله قبولها بعد ذلك فان طلب غلته سأل ما سكت تارك لهما
واخذ الغلة (قوله والافكار هن) أي والافهته كرهن الدين وصورته ان يشتري سلعة من
زيد بعشرة لاجل ويرهن المشتري عليها دينه الذي له على خالد فيجوز ان اشهد على الزهنية بوجع بين
البائع ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين واعلم انه اذا وهبه الدين وقام بذلك الدين شاهد واحد
حلف الموهوب له لا الواهب لان الشخص لا يحلف ليستحق غيره انظر ح وان دفع المدين الدين

لأوهاب بعد العلم بالهبة ضمن ويؤخذ من قوله فكألهن صحة التصير في الوظائف وهو ان يتجه مد
 لانسان مال معلوم من وظيفة او حاكمه فيصير لغيره ان كان ذلك التصير من غير مقابلة شيء بل
 هبة امان كان في مقابلة شيء يؤخذ في مقابلة التصير فالمدع لانه يبيع نقد بتقديسنة (قوله
 الاشهاد) اي على الهبة كما انه في مسئلة رهن الدين بشرط الاشهاد على الرهن واشترط الاشهاد على
 الهبة انما هو اذا حصل مانع كوت الوهاب والا فلا يشترط الاشهاد (قوله وكذا دفع ذكر كرا الحق)
 أي فانه شرط في صحة هبة الدين ورهنه وقوله على قول هو قول ابن عبد الحق وقوله وقيل شرط
 كمال هو ما في الوثائق المجموعة (قوله كالجمع بينه) أي بين الموهوب له او المرتهن وبين من
 عليه الدين وظاهره انه شرط كمال باتفاق وليس كذلك اذ قيل انه شرط صحة أضافه لهما كما في
 بن (قوله وشبهه) أي برهن الدين وهذا جواب عما يقال ان المصنف لم يذكر رهن الدين
 في بابيه وحيداً فذوقه فكألهن حالة على مجهول (قوله ورهنا) حاصل فقه المسئلة ان من
 رهن رهنا في دين عليه ثم وهبه لاجنبي فان رضى المرتهن بهبة الرهن لذلك الاجنبي صحت الهبة
 مطلقاً كانت قبل قبض المرتهن للرهن او بعد قبضه له كان الراهن موسراً ومعتراً كان الدين
 مما يجمل أولاً وان لم يرض المرتهن بهبة الرهن لذلك الاجنبي فان كان الراهن معتراً كانت باطلة
 وقعت الهبة قبل قبض الرهن او بعده كان الدين مما يجمل ام لا وان كان الراهن موسراً فان وقعت
 الهبة قبل قبض الرهن فهي صحيحة وان وقعت بعده فان كان الدين مما يجمل قضى على الرهن
 بفن الرهن وتبطل الدين ودفع الرهن للموهوب له وان كان مما لا يجمل بقي الرهن للاجل فاذا قضى
 الدين بعده دفع الرهن للموهوب له والا اخذه المرتهن وبطلت الهبة (قوله يصح هبة) أي من
 الراهن (قوله وقد ايسر رهنه) أي بالدين الذي رهن من اجله ولو لم يرض المرتهن بهبة
 (قوله ويبقى دينه بالرهن) أي لان عدم القبض مظنة تفرطه في قبضه ولو وجد فيه قبل هبة
 الراهن للاجنبي وما ذكره الشارح من بقاء الدين بالرهن وعدم تجمله هو ما في التوضيح عن ابن
 المازني في المواقيع عن اشهب وابن المازني انه يجمل له حقه الا ان يأتي له الراهن برهن بثقة ونحوه
 في ابن عرفة انظر بن (قوله لذهب الحق) أي حق الموهوب له فيها جلة (قوله لم يبطل حق
 المرتهن) أي لان الموضوع ان الراهن موسر فيجمل الدين او يأتي برهن ثمة (قوله ويبقى دينه
 بالرهن) أي رضاه بهبة وبقاء دينه بالرهن (قوله فالمرتهن احق بالرهن من الموهوب له) أي
 ولو قبضها الموهوب له وظاهره انه اذا فضل من الرهن فضلة زائدة عن الدين في هذه الحالة فانها
 تكون للموهوب له كذا قرر شيخنا العدوي (قوله هذا) أي التقيد قبل القبض مقتضى العطف
 على ما قبله المقدي به والمحال ان مقتضى العطف تخصيصه بما قبل القبض لان موضوعه انه لم يقبض
 فيه مقتضى انه اذا قبض لم يصح ولورضى به المرتهن وليس كذلك (قوله كان الدين مما يجمل) أي
 مما يقضى بتجمله وقوله كالعين اي مطلقاً سواء كانت حالة او مؤجلة من بيع او من قرض وقوله
 والقرض اي اذا كان حالاً وقوله ام لا اي او كان لا يقضى بتجمله كالقرض المؤجل والطعام من بيع
 (قوله ويبقى دينه بالرهن) اي رضاه بالهبة (قوله والا قضى بفكه) هذا مفهوم قوله لم يقبض
 والمسئلة يجلسا من كون الراهن موسراً كما اشار له الشارح (قوله والا فلا قضاء) اي والا يكن
 عالماً بأنه يقضى عليه بفكه فلا يقضى بفكه عليه قولاً واحداً ويبقى لاجله ان لفظة لا يعلم بذلك
 فاذا اجل الاجل وقضى دينه دفع الرهن للموهوب له وان لم يقضه لم يسطر له كان المرتهن احق به
 في دينه وبطلت الهبة (قوله لبعدا لاجل) كانه حذف الموصول يعني لما بعد الاجل على حد ما قيل

آمن بالذي انزل اليه والينا انزل اليكم اي والذي انزل اليكم لا اختلاف المنزل والا فعد لا تخبر باللام
(قوله فان حل الاجل وقضى الدين الخ) فان حل الاجل ولم يقضه لعسر اخذه المرتين وبطلت
 الهبة **(قوله بصيغة الباء مع)** اي تملك صاحب الصيغة **(قوله اي معنى)** اي دال
 على معناها الذي هو التملك وانما قدر الشارح ذلك المضاف دفعا لما يقال ان الذي يقبض الصيغة
 صيغة أخرى وحينئذ فلا تنافي بالمباغة وقد يقال لا ادعى لذلك لانه لا معنى لافهام الصيغة الا افهام
 معناها فتمثل **(قوله كتحلية ولده)** اي كتحلية اب او ام ولده مطلقا ذكر او انثى صغيرا او كبيرا
 كانت التحلية جائزة او محرمة وتقييد خش وعقب بالصغير لا مفهوما له والتحلية فرض بمثله
 والمراد تزويج ولد به بتحلية او بالباس ثياب فائزة او باشتراء دابة له بر كسها او اشتراء كتب بحضور فيها
 او سلاح يخترم به او يتزين به او يقاتل به كذا قرر شيخنا قال بن ويستثنى من ذلك النكاح فيقبل
 قول الاب فيه انه عارية في السنة حكما تقدم لان النكاح شأنه ان يعاريفه ذلك وغيره وصرحوا
 في النكاح بأن ذلك خاص بالاب بابنته البكر دون النسيب فهو محمول فيها على الهبة مالم يكن مولى
 عليها والا كانت كالبكر انظر بن **(قوله بخلاف الزوجة)** اي بخلاف تحلية الزوجة الخ وما
 ذكره من ان تحلية الزوجة محمولة على الامتناع مالم يشهد بالتمليك خاص بتحليتها بشي وهي عنده ولما
 ما يرسل لما قبل البناء به هدية من ثياب او حلي فانه يحتمل على التملك اذا ساءه عارية والحاصل
 ان ما يرسله لها ان ساءه هدية حمل على التملك واعارية حمل على عدمه وان لم يرسل شيئا فالاصل فيه
 التملك فالمدار على القرائن والعادة انظر بن **(قوله او ام الولد)** ما ذكره من ان تحلية ام الولد كتحلية
 الزوجة في كونه يحتمل على الامتناع مالم يشهد بالتمليك هو ما رتضاه بن ناقلا عن بعضهم ولم يرض
 ما في عقب من ان ام الولد مثل الولد في ان تحلية السيد لها تحتمل على التملك مالم يشهد بالامتناع
(قوله مالم يشهد بمجرد الامتناع) اي مالم يشهد بان التحلية لولده على وجه الامتناع فان اشهد بذلك
 فلا تكون التحلية هبة ولا تملك **(قوله اذا المفهوم اعم من الفعل)** اي لصدقه بالقول كتحله هذا
 وهذا تعليل للعطف على مفهوم اي لان مفهومه ما يشمل كل قول مفهوما وكل فعل مفهوما وقول الاب بن
 مع قوله داره من جملة المفهوم الا الله مستثنى منه وهو راجح منه **(قوله من البناء)** اي لامن البناء
 لانه لا معنى له **(قوله مع داره)** اي والحال انه لم يشهد بالتمليك **(قوله وكذا قوله)** اي الوالد لولده
(قوله اي تحصل الحيازة عن الواهب) اي وتحصل حيازة الموهوب له لاشي الموهوب اذا حصل
 اذن من الواهب بل وان بلا اذن من الواهب **(قوله التي هي شرط في تمامها)** اي فان عدم
 لم يلزم مع كونها صحيحة **(قوله ولا يشترط الخويز)** اي تسليم الواهب للموهوب نه **(قوله تملك)**
 بالقول اي وبقضى بها ان كانت لمعين على وجه التبرر لان خرجت بخارج الايمان بانه ملحق **(قوله)**
 على المشهور وقيل انها غلظت بالقبض **(قوله القبول والحيازة)** اي بقبول الموهوب له وحيازته
(قوله ركن) اي شرط في صحته فاقبل الهبة بعدمه **(قوله شرط)** اي في تمامها فان عدم
 لم يلزم وان كانت صحيحة **(قوله لدين محبط)** واولى اذا تأخر لقيام الغرماء ولفظه بالمعنى الاخص
 وهو حكم المحاكم بخلع ماله للغرماء **(قوله ولو بعد عقدها)** اي ولو طرأ الدين بعد عقدها **(قوله اعم)**
 من ان يكون أسبقه اي اعم من ان يكون الدين سابقا على عقد الهبة ولا حتما ولا بعلان في الاول
 باتفاق وفي الثانية على قول الاخوين وهو المشهور **(قوله فهو بمنى ان)** اي هي متعلقة بتأخر
(قوله فله ثانی) اي ولو كان الواهب جاهل بمقوله مانع من موانع الهبة عند شهب وهذا احد قولي
 ابن القاسم وقال في المدونة الاول احق بها ان كان الواهب حيا وهو مقابر للمشهور في كلام الشارح

وشمل كلام المصنف هبة الدين غير من هو عليه ثم هبته لمن هو عليه قبل قبض الاول المصور
بالاشهاد ودفع ذكر الحق له ان كان على احد القولين فالابرا من الدين هو المجهول به فان كان
الابرا بعد قبض الموهوب له اولافاته بعمل بتصيير الدين له وشمل ايضا طلاق امرأة على براتها من
مؤخر صداقها ثم تبين انها وهبته قبل ذلك لا تحرقه النفقة المذكور فان كانت اشهدت انها
وهبته لاجنبي ودعت له ذكر الحق طلقت بائنا ولزم الزوج دفع مؤخره لموهوب له المذكور وان
كانت لم تشهد ولم تدفع المذكور للاجنبي فان الزوج سقط عنه المؤخر براتها منه وتطلق عليه
ولا يشمل قوله او هبت لثان وحاز قبل الاول ما اذا هوب للثاني المنفعة فقط باعارة او اخدام وحازه
المستعير او الخدم بعد ان هوب اولاداته ومنفعة لشخص فان الحق للموهوب له اولافا في المنفعة والذات
دون الثاني لمسايق ان حوز المستعير او الخدم حوز للموهوب له وحينئذ لا يصدق ان الثاني حاز قبل
الاول (قوله اراعت الوهاب) أي ما وهبه سواء كان العتق ناجزا او لا جل (قوله ولو جد
الاول في الطلب) أي قبل هبته للثاني ولا يخالف هذا ما يأتي في قول المصنف او جد فيه لانه فيما
اذا لم يوهب لثان (قوله على المشهور) راجع لقوله فلا ثاني ومقابل ما في المدونة (قوله بخلاف
مجرد الوطء) أي الوطء المجرد عن الايلاء فلا يفت ومثل الهبة فيما ذكر الوصية فاذا اوصى بأتمه
لشخص ثم وطيها فان جلت منه بطات الوصية والا فلا هذا هو الصواب ونص المصنف على ذلك فيما
يأتي خلافا لما في عتق تبعات من بطلان الوصية بمجرد الوطء (قوله ولا قيمة الخ) اعلم
انهم قد راعوا في هذه الفروع الثلاثة القول بأن الهبة لا تنزح بمجرد القول مع تشوف الشارع للعربة
وتقوى الثاني بالقبض فلذا قيل ببطلان الهبة فيها وعدم القيمة للموهوب له على الوهاب (قوله
ثم مات الوهاب) أي المستحجب والمرسل والاموال مات الرسول قبل وصيه فلا تبطل به (قوله او
مات الموهوب له) أي قبل وصول الهبة له وقوله ثم مات او المعينة له كان الصواب ان لو قال ثم مات
هو او المعينة هي له بالابراز من ماله يطف الظاهر على الضم في الاول والجزريان الصلة على غير من هي
له في الثاني واجاب البدريان الامر هل فافترض الاختصار كفي الاول على قول ابن مالك وبلا فصل
يرد في الثاني على قول الكوفيين يجب الابراز اذا أمس اللبس (قوله واستحجب) أي
استحسب الوهاب معه او ارسلها مع رسوله (قوله المعينة له) المراد المعين لها عمله وزهده
وورعه لا هو وذريته (قوله أي الذي قد ساء عينه) اد بان يقول الوهاب هي اقل ان كان حيا
(قوله لم تبطل بموت المرسل اليه) الاولى لم تبطل بموت الموهوب له سواء كان مرسل اليه او مستحسبه له
(قوله ولا بموت الوهاب) أي كان الموهوب له معينا او غير معين (قوله فهذه اربع صور ايضا)
أي في موت الموهوب له وحاص له انه امان يكون معينا او غير معين وفي كل امان يستحسب الوهاب
معه او يرسلها مع رسوله ولا يشهد بها فله اربع صور تبطل الهبة في اثنين وتصح في اثنين
منها (قوله على ستة عشر صورة) حاصلها ان الوهاب امان يستحجب الهدية معه او يرسلها
مع رسوله وفي كل امان بقصد الهبة عن الموهوب له ام لا وفي كل امان بموت الوهاب او الموهوب له
قبل قبضها فهذه ثمانية وفي كل امان يشهد حين الاستحجاب او الارسل انهما القلان ام لا فهذه
ستة عشر صورة البطلان في ستة منها وهي صور المنطوق الاربعة وصورتان من صور منطوق المعين
والهبة في ستة هي بقية صور المفهوم (قوله في صحتك او مرضك فيه نظار) والصواب كافي بن
قصره على الصحة لان التفصيل بين الاشهاد لوعده انما هو في الصحيح اتوقف صدقانه على الحيابة
والشهادة منزلة من انما المرص فتبرأته نافذة من الثالث مضافا لاشهاد لا فلا يتوقف مضي تبرعه

على حوز ولا على ما يقوم مقامه قال في المدونة وكل صدقة او هبة او حبس او عطية بتلها المريض
 لرجل بعينه او لساكنين فلم يخرج من يده حتى مات فذلك نافذ من ثلثة كوصاياه اه بن (قوله
 ولم يشهد بتلك الصدقة حين الدفع) وانما صرح بقوله ولم يشهد مع انه مستفاد من التشبيه بالبطلان
 دفعا لما يتوهم انه تشبيه في مطلق البطلان لا بقصد عدم الاشهاد (قوله واوغره) أى كفلس
 او جنون (قوله لك) أى ان كان المانع غير الموت (قوله فبطل) أى واما لو حصل المانع
 بعد تفرقة جميعه فقد مضت (قوله ان علم بالموت) والاختلاف فان تنازع الورثة ولو كيل في العلم
 وعدمه فادعى الوكيل انه فرق غير عالم بموته وادعى الوارث انه فرق عالم بموته فالقول قول الوكيل
 بعينه الا لينة بعلمه قاله شيخنا العدوى (قوله ومات المتصدق) أى قبل التفرقة (قوله
 وتنفذ الخ) أى وتعطى للقراء ويصدق المفرق في التصديق بعينه ان كانت الصدقة على غير معين
 والالم يصدق (قوله من رأس مال الصحيح) أى من كان صحيحا حين الدفع (قوله وثالث
 المريض) أى من كان مريضا حين الدفع (قوله ولم يفرط) أى بان جدى طلبها وقوله ويخير
 أى الموهوب له وقوله في رد البيع أى واخذ الهبة (قوله فان قل له) أى وهو قول مطرف وهو
 الراجح كما قاله الشارح وقوله وهو قول اشهب أى وهو ضعيف وكل من القولين مروى عن الامام
 والمدونة محتملة لكل منهما قاله في التوضيح ومقتضى القياس خلاف الروايتين اذ الهبة تلزم بالقول
 فكان القياس ان يخير الموهوب له في اجازة البيع وفي رد الانهم راعوا قول من قال انما تلزم
 بالقبض وهو قول اهل العراق (قوله عطف على المبتدئ) اعنى قوله ان تأخر لدن الخ (قوله بدليل
 الخ) أى وانما قيد المريض بكونه بغير المجنون للتشبيه في قوله وانصلا بموته (قوله لو وقعها في الصحة
 هذا بشرط انما لك من ان المسئلة السابقة مقصورة على الصحة (قوله او موذع) أى أو المستعير
 فحكم العارية حكم الوديعة (قوله ثم ادعى بعد ما نه قبل) أى ثم ادعى الموهوب له بعدم موت الواهب
 انه قبل قبل موته والصواب ان يقول ثم انشأ القبول بعد الموت معتمدا على الحوز السابق كما يشعر
 به جعل المصنف موت الواهب غاية لعدم قبول الموذع بالفتح فانه يشعر انه قبل بعده واولى اذ لم
 يقل اصلا وظاهر المصنف البطلان وان لم يعلم الموهوب له الذى هو الموذع بالهبة حتى مات الواهب
 وهو كذلك ولا يعذر بعدم العلم وحاصل القول فيمن وهب شيئا لموهوبه عارية او وديعة او ديناعليه
 انه ان علم الموهوب له وقبل في حياة الواهب صححت الهبة با نقاق وان لم يقل قبلت حتى مات الواهب قبل
 بعده واولى قبل بطلت الهبة عند ابن القاسم وصححت عند اشهب فان لم يعلم بالهبة حتى مات الواهب
 بطلت اتفاقا لا على روايدان الهبة لا تفتقر لقبول كما نقله ابن رشد في رسم الوصية من سمع القرينين
 ونقله ايضا حواشي القاشاني في شرح ابن الحاجب فان وهب لغير من هو في يده بطلت بموت الواهب قبل
 المحوز في الصور الثلاث اه بن (قوله ثم بدله القبول بعد الموت) أى بعدم موت الواهب
 فانشأ القبول بعده (قوله واجد فيه) من ذلك ما في المتفق من وهب بآفاق لم يمكن منه الموهوب
 له الا بعدم موت الواهب صح ذلك ولزم (قوله اذاز كاهما) أى ولو طال زمن التزكية كما هو
 ظاهره (قوله اذا عتق الموهوب له الرقيق الهبة) أى قبل قبضه من الواهب ثم حصل للواهب
 مانع (قوله اوباع او وهب) الضمير فيها الموهوب له وقوله قبل قبضها أى من الواهب ثم حصل لذلك
 لواهب مانع (قوله لم ينزل فعله) أى فعل الموهوب له من العتق والبيع والهبة منزلة المحوز
 فكان المانع انما حصل للواهب بعدم حوز الموهوب له (قوله قيد) خبر مبتدأ محذوف أى
 وقوله واعان قيد الخ (قوله في الاخيرين) أى فالعنى اذا شهد الموهوب له على ما فعل من

بيع اوبة واعلان هذا الحكم بما فعله من هنا (قوله دون الاول) أى وهو العتق فلا توقف صحة الهبة
 على اعلان الموهوب له بذلك عند المحاكم وما ذكره من رجوع القيد للاخيرين دون الاول تبع فيه
 البساطى (قوله وظاهر المصنف) أى هنا وفي التوضيح (قوله بل ذكر بعضهم اختصاصه الخ)
 المراد بذلك البعض العلامة طافى حيث قال ولم اريد الاعلان الا في الهبة فقط والحاصل ان الاشهاد
 لا بد منه في الثلاثة واما الاعلان فيعتبر في الهبة اتفاقا ولا يعتبر في العتق عند البساطى وطافى خلافا
 لظاهر المصنف وهل يعتبر في البيع وهو للبساطى وظاهر المصنف اولا يعتبر فيه وهو ما طافى فالهبة
 لا بد فيها من الاشهاد والاعلان اتفاقا والعتق لا يعتبر فيه الاعلان بل الاشهاد فقط خلافا لظاهر
 المصنف واما البيع فلا يعتبر فيه الاعلان عند طافى ويعتبر فيه عند البساطى (قوله وهو
 ظاهر كلام بعضهم) اراد به عبق فانه جعل قوله ان اشهد دراجعا للثلاثة وقوله واعلان راجعا
 للاخيرين ومضى عليه في المجمع (قوله ان الكتابة والتدبير لا يعتبران) وهو كذلك أى فاذا كاتب
 الموهوب له العبد او دبره قبل ان يقبضه من اواهيب ثم حصل للواهب مانع فان الهبة تبطل ولا تعتبر
 الكتابة والتدبير فليس كالعتق كذا قال الشارح تبعا لعتق وفيه ان الكتابة دائمة بين العتق والبيع
 فقل انهما عتق وقيل انهما بيع وقيل انهما عتق معلق وكل منهما كاف في صحة الهبة والتدبير عتق مؤجل
 فالحنى ان الكتابة والتدبير كذلك كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اولم يعلم بها الا بعدموته) أى لم يقع
 علمها الا بعدموت الموهوب له والمتصف بالعلم هو وارثه لا هو لعدم امكانه بعدموته ولا يصح قراءة يعلم
 بالبناء للفاعل ويجعل ضمير الفاعل عائدا على الموهوب له وضمير موته للواهب لان الحكم هنا البطلان
 فلا يصح ان يحمل كلام المصنف على هذه الصورة لان كلامه في الصحة (قوله فلا تبطل
 ويأخذها وارثه) أى لقيامه مقامه في القبول وهذا حيث لم يقصد عينه والابطال والحاصل انه
 نارة تقوم قرينة على قصد التعميم ولا شك ان للورثة الممثلة نارة تقوم على قصد عين الموهوب له
 ولا كلام لوارثه وعند الشك درج المصنف على انه بمنزلة ما اذا قامت قرينة على قصد التعميم وبهذا
 قرره المسندى والشيخ احمد بابا (قوله وكذا ان علم) أى وسينفذ فلا مفر وم لقوله اولم يعلم بها
 وقوله وكذا ان علمها أى وكذا ان علم الموهوب له بالهبة ولم يظهر منه رد حتى مات ولو كان ترك قبضها
 تقريرا وكسلا (قوله ومع حوز الخدم ومعية) صورته اخدم شخص عبده او اعارة زيد
 مدة معلومة وحازة زيد ثم ان ذلك الشخص وهب عبده المذكور امر وفاته يصح حوز يدا لخدم او
 المستعير لخدم الموهوب له بحيث اذا مات الواهب والعبد في حوز الخدم او المستعير قبل ان يقبضه
 للموهوب له لم تبطل الهبة وانما يصح حوزهما لان كلاهما حازة لنفسه وحوزة لنفسه خروج عن حوز
 الواهب والمخروج عن حوز الواهب يكفي في حوز الموهوب ومحل صحة حوز الخدم والمستعير للموهوب له
 اذا شهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس والافلا نظربن (قوله ارضا صاحبهما) أى
 بان لم يفصل بينهما بزمن كثير هذا والمراد اه عدوى (قوله اشهد) أى الواهب على الهبة
 ام لا الاولى حذف هذا التعميم وابداله بقوله رضيا باحوز للموهوب له ام لا لان اشهاد الواهب على
 الهبة شرط في صحة حوزهما للموهوب له كما علمت والحاصل ان حوز الخدم والمستعير لا وهوب له
 صحيح مطلقا علميا بالهبة ام لا تقدم الاحدام والاعارة على الهبة بقليل او كثير رضيا باحوز للموهوب له
 ام لا فلا عبرة بقوله لا يحوز للموهوب له بشرط ان يشهد الواهب على الهبة والالم يصح حوزهما له
 وما ذكره المصنف من الاملاق هو المعتمد خلافا لبعض شيوخ عبد الرحمن حيث قيد صحة حوزهما له
 بما اذا علم بالهبة ورضيا باحوز له ونسبة المواقف هذا التقييد للدونة تسهم منه كما قال طافى لان

المدة ظاهرة الاطلاق ولا تعيد فيها (قوله فلا كلام لوارثه) أى لا فى بطلان المدة
ولا الاحدام ولا الاعارة وحينئذ يبقى العبد تحت يد الخدم بالبيع او المستعير حتى تتم المدة ثم يأخذ
الموهور له (قوله فلا يتأق للواهب اخذ ادم ولا اعارة) فان فرض ان الواهب اعاره واستخدم
قبيل قبض الموهور له المدة صح منه حوز الخدم والمستعير لانه كالودع (قوله ان علم بالمدة)
أى سواء رضى بحوزة الموهور له او لم يرض فلا يشترط العلم فقط كما هو ظاهر المصنف وهو قول
ابن القاسم فى العتية بخلاف ما فى دق من اشتراط كل من العلم بالمدة والرضى بالحوزة فى صحة
حوز المودع انظر بن والفرق بين المودع وبين الخدم والمستعير على ما مضى عليه المصنف
من الاطلاق فيه ما ان الخدم والمستعير حازا لنفسهما ولو قالا لا يجوز للوهور له لم يلتفت لئولهما
الا ان يطلاما لهما من النافع وهما غير قادرين على ذلك لتقديم قبولهما ولا يقدران على رد ما قبلا
لانه ابتداء عطية منهما لئلا يكف فلا يلزمه قبولهما فصار حوزهما معتبرا معتد به والودع لو شاء
لقال خذ ما اودعنى لا حوز لك (قوله لا ازل يعلم) أى لان لم يعلم المودع بالمدة حتى مات
الواهب فتبطل المدة ولا يكفي مجرد حوز المودع (قوله فلو لم يعلم) تفريع على القول بصحة حوز
للمودع مطلقا (قوله لا يصح حوز غاصب) أى على المشهور وهو قول ابن القاسم فى المدة
فاذا مات الواهب قبل خصاله من الغاصب كازالة الواهب (قوله أى ان رضى
الغاصب) بالحوزة للوهور له ظاهره صحة الحوزة عند اموال الغاصب بالحوزة للوهور له
ورضى الغاصب بالحوزة سواء كان الموهور له حاضرا او غائبا وهو كذلك اتفاقا ان كان
غائبا واما ان كان حاضرا رضى بغيره بخلاف نظره فى بن واما اذا قال الواهب للغاصب
لا تدفعها للموهور له الا باذنى لم يكن حوزا اتفاقا (قوله ويصير كما اودع) أى فى كفاية حوزة
وان كان المودع لا يشترط فيه الرضا كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله وكذا الشيء المستأجر) أى
اذا مات واهبه قبيل انقضاء مدة الاجارة فانه يكون لورثته ولا شئ للموهور له لبطان المدة (قوله
والفرق بين المستأجر والمستعير) أى حيث قبل بعدم حوز الاول للموهور له وبصحة حوز الثاني له
(قوله بخلاف العارية الخ) ان قلت المرتهن قادر على رد الزهن وابقاء دينه بلا رهن فكان مقتضاها
ان حوزة يكفي قلت المرتهن وان كان قادرا على رد الزهن كان المستعير قادرا على رد العارية الا ان
المرتهن انما قبض لتمتو فى نفسه بخلاف المستعير فانه وان قبض لنفسه لكن لا لتمتو فى غرض بينهما
(قوله ولان رجعت الخ) أى ولا يصح حوز الموهور له ان رجعت المدة للواهب بعد حوز
الموهور له بقرب وظاهره سواء كان للمدة غلة ام لا وهو انه وبوتقيد المواف له بما اذا كان لها
غلة فقد رده مطلقا (قوله بمعنى الخ) أى واما اذا لم يحصل له مانع فله موهور له استردادها
ايصح حوزها فالدق يبطل فى الحقيقة بوجدها للواهب انما هو بالحوز فقط اه بن (قوله
او ارفق بها) بالبناء للفاعل كالفعل الذى قبله لان فى كل منهما ضمير امرئ عائد الى الموهور
له كما اشار له الشارح (قوله قرب الخ) تنازعه كل من آجرها وارفق بها (قوله وحصل
مانع) أى للواهب قبل رجوعها للموهور له (قوله فى الصورتين) أى صورة الاجارة والارفاق
(قوله فان تلك التحيزة) أى الحاصلة من الموهور له اولا (قوله وبأخذها من الواهب)
جبراعلمه أى لاجل ان يصح حوزة وتم له المدة (قوله بخلاف رجوعها له) أى للواهب وقوله
بما ذكر أى باجارة او ارفاق (قوله بعد مضي سنة من حوزها فلا تبطل) أى اذا حصل للواهب
مانع قبل رجوعها للموهور له وما ذكره من عدم البطلان مقيد بما اذا كانت المدة لغرض محجور وبما
المدة لمحجور فلا تبطل بوجدها الواهب مطلقا ولو بعد عام كما قال ابن المازو وهذه الطريقة ارضاها

ابن رشد وطريقة غيره ان المحجور وغيره سواء في عدم البطلان في الرجوع بعد عام وعلى هذه الطريقة عقول المتبطلين وبه افتى ابن لب وبها جرى العمل انظر المواع اه بن واعلم ان مثل الهبة الصدقة في القمين المذكورين أي رجوعهما عن قرب او بعد وهما بهذا بخلاف الزهن فانه يبطل برجوعه للراعي ولو بعد سنة من حوزة واما الوقف ان كان له غلة فانه يبطل برجوعه للواقف ان عاد له عن قرب لا عن بعد كالهبه والصدقة فان لم يكن له غلة كالكتب فانه لا يبطل وقف ما عاد له وبعد صرفه ولو عن قرب واما اذا استمرت يده ولم صرفه حتى حصل المانع فانه يبطل وقفه وقد مر ذلك (قوله فلا تبطل) أي اذا حصل للواهب مانع قبل رجوعه للموهوب له (قوله او يرجع محتقبا من الموهوب له) واوافق في كلامهم محتقبا عند الموهوب له لانه في الواقع عن ابن الماوازا اذا حاز الماعطى الدار وسكن ثم استضافه الماعطى فأضافه او مرض عنده حتى مات واخفى عنده حتى مات فلا يضر ذلك العطية اه بن وهكذا في كلام ابن شاس وغيره ايضا وحيث قال لا يولى للشارح ان يقول عنده بدل قوله من الموهوب له اه بن وقدي قال ان الشارح اشار الى انه لا فرق وان ما وقع في كلامهم غير متعين فتأمل (قوله اوضيافا واثرا) الزاثر هو القاصد لدلالتها واما الضيف فهو من نزل عنده اضيافا وقت اوجوع فليس قاصدا للثابتة بخلاف الزاثر (قوله صح هبة أحد الزوجين للآخر) اشار الشارح بتهذيبه الى ان قوله وهبة أحد الزوجين مرفوع عطف على فاعل صح وقوله متاعا أي من متاع البيت كالفرش والنحاس (قوله ولم ترفع يد الواهب عنه) أي بشرط اشهادها وحاصلها ان هبة أحد الزوجين للآخر شيئا من متاع البيت لا تقتصر بحيازة حتى اشهد الواهب على الهبة وحصل المانع وهي في حوزة ولم يضر واما هبة أحداهما للآخر شيئا غير متاع البيت كعبيد الخراج والدرهم العقار غير دار السكنى فلا بد فيها من الحيابة كما في بن وهب الزوج لزوجه او الزوجة لزوجها والحق الجزيري الحيوان بعبيد الخدمة والحق ايضا بالزوجين الاب يهب لابنه الصغير والام كذلك فلا يفتقر بحيابة حتى اشهد على الهبة وحصل المانع وهي في حوزة فلا يضر وكذلك الحق بالزوجين هبة ام الولد لسيدها وهبة لها فاذ وهب احداهما للآخر متاعا من متاع البيت فلا يفتقر بحيابة (قوله فيشمل الخادم وغيره) أي كالفرش والنحاس والحيوان والثياب فاذا وهب احداهما لصاحبه شيئا من ذلك واشهد على الهبة ومات الواهب ولم يحصل حوز كانت الهبة صحيحة وفي قول الشارح والمراد بالمتاع ما عدا دار السكنى فيشمل الخادم وغيره نظرا لان هذا يشمل الدرهم ودينارين وعبيد الخراج والعقار غير دار السكنى وهو غير صحيح كما علمت (قوله وصحت هبة زوجة دارسكنها زوجها) أي اولئذ ولو استمرت ساكنة فيها حتى ماتت اذا اشهدت ولو شرطت عليه ان لا يخرجها منها وان لا يبيعهها فقال ابن رشد في نوازل اصبح من العتية لا يجوز ذلك ولا يكون سكنها معها احياء فيها اه وبهذا يرد ما ذكره عجم من صحة الهبة بالشرط المذكور اه بن (قوله لا العكس) وهبة الزوج لزوجه دارسكنها فلا يصح اذا استمر ساكنا فيها معهما حتى مات وهذا اذا كانت الهبة مجردة عن شائبة المعاوضة واما ما التزم الزوج لزوجة النصرانية ان اسلمت فالدار الساكن فيها معهما تكون لها فاسلمت فهي لها ولو مات قبل المحوز لان ذلك معاوضة قاله ابن حبيب بن ابن الماجشون وعيسى عن ابن القاسم وابن ابي حازم في المدونة ورجه ابن رشد وابن الحجاج وقال مطرف لا بد من المحوز لان ذلك عطية قاله ح في التزاماته (قوله ولا ان بقيت الهبة) بمعنى الشيء الموهوب (قوله فتبطل لعدم المحوز) أي اذا لم يعلم الموهوب له بها او علم بها ولم يجد في طلبها حتى حصل المانع اما ان جدد فلا بطلان كما مر (قوله

الى المحجور هذا استثناء من محذوف) أى ولان بقيت عنده بالنسبة لكل شخص موهوب له الا
 محجوره (قوله حتى حصل المانع) أى قبل رشده المحجور (قوله لانه الذى يجوز له) علة
 لعدم البطلان وقوله حيث اشهد على الهبة شرط في عدم البطلان (قوله وان لم يحضرها لهم)
 أى وان لم يحضر الولي الهبة للشهود حتى قال الولي للشهود اشهدوا اني وهبت كذا المحجور كفى سواء
 احضره لهم ليشهدوا على عينه ام لا فلا يشترط احضارهم ومعاً ينتهم محوز الولي له (قوله ولا صرف
 الغلة له عطف على المعنى) أى لا يشترط احضارها ولا معاينةهم للمعاينة ولا صرف الغلة له (قوله
 على المعتد الذي جرى به العمل مقابل ان عدم البطلان مقيّد بصرف الولي الغلة في مصالح المحجور
 عليه فان كان يصرفها في مصالح نفسه بطلت الهبة كالمجنس لافرق بينهما في هذا وهذا القول
 القابل هو الذي رجحه ابن سبؤن وابن رحال في حاشية التحفة كما في بن وعلم ان الولي اذا وهب
 لمحجوره فانه يجوز له ان يبيع رشيداً فاذا بلغ رشيداً اجاز لنفسه فاذا بلغ رشيداً ولم يحزن لنفسه وحصل
 مانع لا واهب بطلت لان بلغ سفيهاً وحصل المانع وهو صغير فان جهل الحال ولم يدرك بل بلغ
 رشيداً او سفيهاً والحال ان الواهب حصل له المانع بعد البلوغ فقولان والمعتدانه يحمل على السفه
 وحينئذ فتصح الهبة لما تقدم ان الرشد لا يثبت الا ببينة فيحمل على السفه عند جهل المال (قوله
 الا ان يهب له) أى الا ان يهب الولي لمحجوره وقول المصنف الاما لا يعرف الخ استثناء من محذوف بعد
 المستثنى قبله وهو قوله الى المحجور أى فيحوز له كل شئ الا ما لا يعرف بعينه (قوله من معدود
 او وزون او مكيل) أى سواء كان طعماً او غيره كسكان (قوله او كعبد من عبيده الخ)
 فاذا قال وهبت لمحجوري عبدان عبيدي او داران دورى او بقر من بقرى واستقر واضعا عباده على
 ذلك حتى مات ولم يعينها بطلت (قوله ولا بد من اخراجه قبل المانع) أى لا بد في صحة الهبة
 من اخراجه عند اجتناب قبل المانع فاذا جعله عند اجتناب قبل المانع صحت الهبة سواء اخراجه غير
 محتوم عليه او محتوم عليه خلافاً لمبق حيث قال بخلاف ختمه عليه ونحوه لاجنبى قبل موته
 فانها تصح فانه يقتضى اشتراط الختم اذا اخراجه لاجنبى فتأمل (قوله والادار سكاها) أى اذا سكنها
 كلها فقوله الا ان يسكن الخ استثناء منقطع كذا قيل وفيه نظر بل هو متصل لان المستثنى منه
 عام تناول انما لا يفهم لقوله دار سكاها بل المراد انه سكن تلك الدار بعد الهبة الى ان حصل المانع
 سواء كانت معروفة له بالسكنى قبل الهبة ام لا والحاصل ان ظاهر المصنف ان هذا التفصيل خاص
 بدار السكنى وليس كذلك بل هو جار في هبة الدار مطلقاً بل وكذا الثياب يلبسها وبعضها وكذا
 ما لا يعرف بعينه الذى حازه عند غيره اذا خرج بعضه وبقي ذلك في يده قاله في البيان اه بن
 (قوله اذا استمرسا كتبها حتى مات) أى او عطلها عن السكنى مع وجود مكر (قوله خلافاً
 لظاهر المصنف) أى المقضى ان الاخلاء من شواغل الواهب من غير اكراه ليس بمنزلة كراهته
 للمحجور عليه والحاصل ان قول المصنف ودار سكاها عطف على ما لا يدرف بعينه فظاهر ان دار
 السكنى لا بد من اخراجها من يده ليداجنبى يجوزها مثل ما لا يعرف بعينه وهو غير صحيح بل المدار
 على اخلاصها من شواغلها لاجنبى ومعاينة البيئة لها كذلك سواء بقيت تحت يده او كراهها
 او دفعها لاجنبى يجوزها كما للتبسطى والمجزبرى وابن عرفة ونحوه لاجنبى في وثائقه فتحصل ان دار
 السكنى تفرق من غيرها في هبة الولي لمحجوره فان دار السكنى لا بد فيها من اخلاء الولي لها من شواغلها
 ومعاينة البيئة لتخليتها سواء اكرهاها ام لا ومثلها الملبوس واما غير دار السكنى والملبوس فيمكن

فليس التملك من الآن وإنما اتفاق الآن على أنه يكون بعد الاجل (قوله ولا يبيعه له بعد الاجل)
 أى وشرط عليه أنه لا يبيعه إلا بعد الاجل لكونه لا يملك بالهبة إلا بعد الاجل وقد اعترض الدسائلي
 على المصنف بما حاصله أنه قد اخل بشرط وهو أن يشترط عليه أن لا يملكها إلا بعد الاجل وحاصل
 الجواب أننا لا نسلم أنه قد اخل بهذا الشرط لأن من لوازم الملك البيع وهو قد شرط عليه أن لا يبيع
 إلا بعد الاجل فيبيده هذا ان اشتراط التملك إنما هو بعد الاجل لأن البيع الذى هو لازم منفي
 قبل الاجل فينتفى ملزومه وهو الملك قال عبق وينبغي أنه إذا سقط قوله ولا يبيعه الخ أنه يصح
 (قوله يعنى وشرط عليه ايضا الخ) اشار بهذا الى انه لا يفهم لقوله ولا يبيعه (قوله باطلا)
 أى ذاهبا باطلا (قوله فهو غرر) قال ابو الحسن نقل عن عبدالحق أنه اذا طلع على ذلك قبل
 حلول الاجل فالذافع بالخيار ان شاء امضى عطية بلا شرط وان شاء ارتجع فريسه وغرم ما انفقه عليها
 وان لم يعلم ذلك حتى مضى الاجل فان لم يتغير الفرس بحواله سوق فاعلى وسخ البيع لأنه الا أن صار
 بيعا فاسدا فيفسخ ويغرم برب الفرس ما انفقه عليه قال فات بنى من وجوه الغوث غرم القابض
 قيمة الفرس حين حل الاجل ويرجع على البائع بما انفق عليه (قوله ومخاطرة) عطف مرادف
 (قوله) فلا يشترط لفظ الاعتصار) أى كفى بنقل بن عن ابن عرفة وعن ابن رشد في البيان (قوله
 على الاظهر) أى خلافا لما فى عبق من اشتراطه وقد رده بن (قوله وليس في الحديث الخ) أى وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يجل لأحد ان يهب هبة ثم يعود فمها الا الولد (قوله بشرطه الآية)
 المراد بالجميع ما فوق الواحد لان اعتصارها مشروط بشرطين ان يكون الولد الموهوب له كبيرا
 او صغيرا اذا اب وان لا يرديها بغيرها الا آخرة (قوله من ولده فقط) هذا يعنى عنه قوله أى للاب
 فقط لأن الاب لا يكون الاولاد (قوله دون الصدقة والخمس) فى بن عن المدونة ان الخمس
 اذا كان بمعنى الصدقة بان اريد به وجهه الله لم يعتصر وان كان بمعنى الهبة بان اريد به وجهه المعطى
 جاز اعتصاره وان العبد يرى يجوز اعتصارها مطلقا أى سرا وضرب لها أجل ام لا كان الاجل
 قريبا او بعيدا (قوله ص غيرا) قدر الموصوف ص غيرا ولذا الاجل قوله ولو تبتم (قوله
 لا يقيم) أى لان وهبت بيمينتين هبتها (قوله فليس لها الاعتصار منه) أى ولو بلغ
 لأنه حيث كان بيمينتين الهبة تعد تلك الهبة كالصدقة (قوله وان مجنونان جونا مطعنا) أى حين
 الهبة وأولى اذا جاز بعدها قال عبق وانظر لوجوب الاب بعد هبته لولده هل لوليه الاعتصار ام لا والظاهر
 الاول لان ولية بمنزلة (قوله ولو تبتم) رد بلوقول محمد انه اذا تبتم الولد بعد هبتها له فى حياته فليس
 لها الاعتصار بعد موت الاب (قوله فلها الاعتصار) أى منه ولو بعد بلوغه (قوله مطلقا)
 أى سواء كان له اب ام لا وحاصل فقه المسئلة ان الام اذا وهبت لولدها فان كان وقت الهبة كبيرا
 كان لها الاعتصار سواء كان للولد اب وقت الهبة ام لا وان كان الولد وقت الهبة صغيرا كان لها
 الاعتصار ان كان له أب وقت الهبة سواء كان ذلك الاب عاقلا او مجنونا او مسرا او معسران فان تبتم الولد
 الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظرا الى أنه وقت الهبة غير تبتم وليس لها الاعتصار نظرا ليمتثال
 الاعتصار قولان وان كان الولد الصغير حين الهبة لا اب له فليس لها الاعتصار قول واحد ولو بعد
 بلوغه (قوله ولظواهر المدونة) أى ومخالفا لظاهر المدونة وحينئذ فلا يعمل عليه ويتوجه على
 المصنف اعتراض الاول انه ما كان ينبغي له ترك ظاهر المدونة بما لخمى الشائى ان المطابق
 لا صطلاحة التعيير بصيغة الفعل اذ قوله فى الخطبة لى كن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره من
 نفسه صادق بما اذا كان هناك قول يقابل اختياره ام لا لكن فى بن عن ابى الحسن ان المدونة

تحتمل الامرين وان ظاهرهما مع اللغمي فلما كان محتساره ظاهرهما لم يكن من عند نفسه فاندفع
 الاعتراضان ونص المدونة وللام ان تستصر ما وهبت او تلحق لولدها الصغير في حياة الاب او
 لولدها الكبير الخ ابو الحسن انظر قولها في حياة ابيه ما للعامل فيه هل قوله تستصر او وهبت فان
 كان العامل فيه تستصرف فيكون كقول محمد وان كان العامل وهبت فمثل ما اختاره اللغمي فيتمخرج
 القولان منها ولاشك ان ظاهرهما والتعلق باقرب العاملين وهو الثاني اه بن (قوله) لكان
 جاريا على المذهب) اى من انه اذا طرأ له اليتيم فلا اعتصار لها (قوله) وكذا ان اريد الالة
 والخنان) اى وكذا اذا اراد الاب والام بالهبة الصلة والخنان على ولدهما فلا اعتصار لها فإرادة
 الصلة والخنان تمنع من اعتصارهما واما الاشهاد على الهبة فلا يكون مانعا من اعتصارها بخلافها
 في خش وعيق فانظر من ابن اتيابه انظر بن (قوله) كصدقة الخ) فيه ان ما ريد به ثواب
 الآخرة من هبة ونحوها صدقة وحيدة وفي كلام المصنف تشبيه الشيء بنفسه وحاصل ما اشار له
 الشارح من الجواب ان المصنف شبه بالصدقة التي وقعت بلفظ الهبة وما معها الصدقة الواقعة بغير
 لفظ الهبة بل بلفظها (قوله) فان شرط انه يرجع فيما تصدق به على ولده الخ) اى فان شرط الاب
 أو الام الرجوع في صدقتهما على ولدهما فانه يعمل بالشرط واما لو تصدق شخص على اجنبي او وهبه
 وشرط انه يرجع في هبته او صدقته ان شاء فذكر المثل الى انه لا يعمل بشرطه والذي في وثاقي ابن
 الهندي والبايجي انه يعمل بشرطه ايضا فان قلت كيف يجوز له ان يشترط في صدقته الاعتصار
 والصدقة لا تعتصم وكذلك الهبة من غير الوالدين قلت وسنة الحبس انه لا يساع واذا اشترطه الحبس
 في نفس الحبس فانه يعمل بشرطه انظر بن (قوله) بشرط عدمه) اى عدم الاعتصار وقوله في الهبة
 متعلق ببيع عمل (قوله) او تخوذلك) اى من معونات البيع الفساد كتغيير الذات بزيادتها
 او نقصها (قوله) بزيادة او نقص) ان في القيمة وقوله مع بقاء الذات اى من غير تغيير فيها (قوله)
 فلا يمنع الاعتصار) اى لعدم فواتها بالبقاء الموهوب بجهته وزيادة القيمة او نقصها عارض
 لا يعتد به (قوله) وسمي هزيل) انظر هل السمي يجزى في الدواب والرقيق او خاص بالدواب كما
 تقدم في الاقالة (قوله) كذلك) اى حسي كهزال السمن او معنوي كنسيان صنعة لها بال
 (قوله) ضمير الموهوب) اذكر ان اوانثى (قوله) قيد فهما) اى في النكاح والمداينة
 والتقييد بكونهما لاجلها هو الذي في الموطأ والرسالة وسمع عيسى لكن قال ابن عرفة ظاهر
 المدونة والحجاب خلاف السماع المذكور ونصها وللاب اعتصار ما وهب او تمحل لنبه الصغار
 والبكار وكذا ان بلغ الصغار ما لم يتكفوا او يتعدوا دينها اه في نقل المواق عن المدونة التقييد بنظر
 اه طفي قلت ظاهر كلام ابى الحسن حل كلام المدونة على التقييد ولذا والله اعلم اعتمد المؤلف
 اه بن (قوله) اى عقده) اى عقد الاجنبي لذكر الموهوب له على بنه مثلا (قوله) لاجل
 هبة كل منهما) اى لاجل سركل منهما بالهبة (قوله) فان لم يقصد الاجنبي ذلك الخ) تحصل من
 كلامه ان المانع من اعتصار الابوين قصد الاجنبي عقد النكاح والمداينة لاجل سركل الموهوب له بالهبة
 وهو ما يفيد ضبط كلام المصنف بالبناء للفاعل واما قصد الولد ذلك وحده فلا يمنع وقيل ان المعتصم
 في منع الاعتصار قصد الولد ذلك وعليه فيضبط كلام المصنف بالبناء للفاعل والمعمد الاول (قوله)
 بالغ) اى ولد موهوب له بالغ وظاهرة ولو حرم الوطء كوطء حائض ويصدق الولد في انه حصل منه
 الوطء لتلك الجارية الموهوبة اذا علمت الحبلوبة بينهما وحاصل المسئلة ان الامة الموهوبة اما ان تكون
 ثيبا او بكرا والولد الموهوب له اما بالغ او غير بالغ فان كانت ثيبا فان اعتصارها ووطء الولد البالغ وان

كانت بكرا افات اعتصارها اقتضاها مطلقا من بالغ اوصي (قوله باقتضاضه) أى باقتضاض
الولد الموهوب له (قوله او يعرض الولد الموهوب له) أى مرضا مخفوا والا فلا يمنع الاعتصار
(قوله الا ان يبالح) استثناء منقطع لان ما قبله كانت الهبة لغير مريض ومدين ومتزوج بخلاف
المستثنى (قوله وتخصيصه) أى وتخصيص الزوال بالمرض (قوله لا يسوغ الاعتصار) أى
بل يمنع منه (قوله قال ابن القاسم) أى فارقا بين زوال المرض وزوال النكاح (قوله لم يعامله
عليه الناس) أى بل هو امر من عند الله فاذا زال عادا لا اعتصار (قوله بخلاف النكاح والدين)
اى فان كلا منهما معاملة الناس بعد الهبة عليه فيسترون على المعاملة لاحله لا لفتح بابيه فيستقر
عدم الاعتصار (قوله كزوال المرض) أى فى كونه يسوغ الاعتصار (قوله وكه تملك صدقة)
ظاهرة انه يكره تنزيها وهو قول اللخمي وابن عبد السلام والتوضيح وقال البايجي وجماعة بالتعريم
وارتضاء ابن عرفة لتشبيهه بأقبح شئ وهو الكذب يعود في قبحه ولما اراد عمر شراء فارس تصدق بها
نهار النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا تشتري ولو اعطا كه بدبرهم واحدا فان العائدي صدقته
كالكاتب يعود في قبحه وقول اللخمي انه مثل بغير مكاف فلا يبع لى به حرمة شئ عليه ابن عرفة وقال
انه ليس القصد التشبيه بالكاتب من حيث عدم تكليفه بالذم وزيادة التغير والذم على الفعل
والتغير عنه يدل على حرمة اه بن وقوله تملك صدقته اى سواء كانت واجبة كالزكاة
والمندوبة او كانت مندوبة (قوله ولو تعدد) أى من وصلت اليه قال في التوضيح ظاهر المذهب
كرهه تملك المتصدق للصدقة ولو تداولتها الاملاك (قوله واحترز بالصدقة عن الهبة الخ) اى
واحتراز ايضا بغير الميراث عن ملكها به فلا كراهة ويستثنى من قوله وكه تملك صدقة العربية لقوله
فيما تقدم ورخص لمعروف قائم مقامه اشتراة غيرة تيسر والغلة المتصدق بهادون الذات فله ما شأوا واما
صحة ما نقله ابن عرفة عن مالك فاذا تصدق عليه بخدمة عبد او سكنى دار شهر مثلا فله شراء تلك
الخدمة والسكنى وفي معنى الحكم يجوز للمعروف ان يبتاعوا من المجر بالفتح ما اعمره
وان كان حياة المعمر لانها من المعروف الا ان تكون معقبة فيمنع ولكل واحد من ذرية المعمر بالدر
ان يشتري قدر ميراثه منها لا اكثر اه ولا يقال ما ذكرتموه من جواز شراء الغلة المتصدق بها
بعارض قول المصنف الا فى ولا يركبها المفيد انه ليس له الرجوع في الغلة لانا نقول كلام المصنف
الا فى هبة الذات وكلامنا فى هبة الغلة فقط ويستثنى منه ايضا المتصدق بالماء على مسجد
او غيره فيجوز له ان يشرب منه لانه لم يقصد به الفقراء فقط بل هم والا غنيا كماله بض شراح الرسالة
وفي ح نقلا عن الذخيرة قال ابن يونس قال مالك اذا سرت للسائل بالكسرة او بالدرهم فلم
تجده ارى ان تعطيه لغيره تكميلا للمعروف وان وجدته ولم يقبل فهو اولى من الاول لنا كيمد العزم
بالدفع واختلف هل لها كلها فى هاتين الحالتين ام لا فقيل لا يجوز اكلها معا لقول مجوز مطلقا
وقيل ان كان معينا جازلها كلها وان كان غير معين فلا يجوز واما ان وجدته وقبلها فلا فرق بين
المعين وغيره من لزوم التصديق بها وعدم جواز اكل غيرها (قوله فيجوز تملكها) أى من
الموهوب له بشر او صدقة او هبة اى واما العود فيها بجائز فاعراض الموهوب له هو مكروه لغير الاب
فان قلت كيف يتصور العود في الهبة بجائز مع ان المشهور وزعمها بالقول قلت يجمع على ما اذا شرط
الواهب على الموهوب له الاجنبى الاعتصار على احد القولين السابقين (قوله ولو تصدق بها
على ولده) اى هذا اذا تصدق بها على اجنبى بل ولو الخ (قوله تاويلان) اعلم ان المدونة
عبرت بالمنع لان فرضه في التصديق على الاجنبى فقالت من تصدق على اجنبى بصدقة لم يجزله

ان يأكل من ثمرها ولا يركبها ان كانت دلبية ولا ينتفع بشئ منها وعبر في الرسالة بالجواز حيث قال
ولا بأس ان يشرب من لبن ما يتصدق به فاختلف الاشياخ فقيل ان كلام الرسالة محمول على
الخلاف وقيل محمول على ما لا تمن له اوله فمن تافه وما في المدونة على ما له ممن له بال وقيل الرسالة
محمولة على ما اذا كانت الهبة لولده الكبير ورضى بذلك وكلام المدونة فيما اذا كانت الهبة للاجنبي
ويحقق به ملاذا كانت لولده الكبير ولم يرض بذلك اولولده الصغير رضى اوله فقول المصنف وهـ
الكرامة مطلقة اى بناء على الخلاف وقوله والا ان يرضى الابن الكبير بشرب اللبن اى بناء على
الوافق فقوله تأويلان اى بالخلاف والوافق واذا علمت هذا ظهر لك ان التأويلين في كلام الرسالة
ليكن لما كانا من حيث موافقتها للمدونة ومخالفتها لما كان لها ارتباط بالمدونة في الجملة فعبر المصنف
بتأويلين تساهلا اه انظر بن والظاهر من التأويلين الاول وهو ان بينهما خلافا وان المعتمد
كلام المدونة وهو الكرامة مطلقة ولو كان المعطى بالفقر رشيدا واذن المعطى بالكسر فى الانتفاع
باللبن ونحوه (قوله وظاهرها) اى وهو ما احتاره الباجي وابن عرفة وجاعة وحملها للخمى وابن
عبد السلام على الكرامة (قوله وجعل على ما لا تمن له عندهم اوله ممن تافه) اى واما كلام
المدونة فمحمول على ما له ممن غير تافه (قوله وعلى الابن الكبير) اى اذا رضى وكلام المدونة محمول
على ما اذا كانت الهبة لاجنبي اولولده الصغير مطلقا فيها والابن الكبير ولم يرض (قوله وينفق الخ)
هذه المسئلة والتي بعدها كالاستثناء من قوله وكرم تملك صدقة (قوله على اب) اى وكذا
ينفق على زوجة من صدقتها على زوجها وان كانت غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح لا للفقر (قوله
لانه اظهر في الشمول) اى فى شمول ما اذا كان الاتفاق منها جائزا او واجبا (قوله وللاب
تقويم جارية) اى شراؤها لنفسه وليس يلزم تقويمها بالمدول فهو يشتري من نفسه لنفسه
بالسداد اه بن واشار الشارح بتقدير للاب الى ان قول المصنف وتقويم جارية عطف على
اعتصارها من قوله وللاب اعتصارها من ولده (قوله فالمراد ان لا تكون اقل الخ) اى فالشراء
بالقيمة سداد وليس المراد بقوله ويستقصى فى التقويم ان يشتري بأزيد من القيمة بحيث يكون
الشراء بالقيمة غير سداد (قوله التى لا تعتصر) اى اما لا اشتراط الموهوب له على الواهب عدم
اعتصارها اولفواتها عند الموهوب له بتغير ذات اولدانية الموهوب له او نكاحه لاجلها فان
كانت الهبة تعتصر ولم يعتصرها الاب او الام وطالب أخدها بالعوض فانظر هل يأخذها بغيرها
اوله ان يأخذها بأقل والظاهر الاول (قوله شرط الثواب) اى اشتراط الثواب حاله كونه
الاشراط مقارنا للفظها (قوله عين الثواب ام لا) اى فتعيينه غير لازم قياسا على نكاح
التفويض وهذا هو المعتمد وقيل ان اشترط العوض فى عقدها فلا بد من تعيينه قياسا على البيع
(قوله ولزم الثواب) اى لزم دفعه (قوله بتعيينه) اى بتعيين قدره ونوعه كان التعيين
من الموهوب له او الواهب ورضى الا تخبره وحاصله انه اذا عين الثواب واحده منها رضى الا تخبره فانه
يلزم الموهوب له دفعه اذا قبل الهبة وليس له الرجوع عن الثواب بعد تعيينه وان لم يقبض الهبة لانه
التره بتعيينه كذا فى التوضيح (قوله ان قبل الموهوب له) اى الهبة ورضى بذلك الثواب المعين
(قوله فلا يلزم للواهب بالقبض) اى يقبض الموهوب له الشئ الموهوب واما الموهوب له فلا
يلزمه الا بالقوات وما ذكره الشارح من لزومها بالقبض للواهب عين الثواب ام لا غير ظاهري بل توقف
لزوم العقد على القبض انما هو اذا كان الثواب غير معين واما اذا عين الثواب عند عقد الهبة ورضى
الموهوب له فلا يتوقف اللزوم على قبض بل يلزم العقد كلامه ما بسبب تعيينه كذا البيع فتدبر

ولذا قال الساطي في حل المتن ولزم العقد بتعيينه اى الثواب والمحصل ان الثواب اذا عينه احدهما
ورضى به الاخر كان العقد لازما لكل منهما سواء قبضها الموهوب له ام لا وان كان الثواب غير معين
فلا يلزم العقد الواهب الا قبضها ولا يلزم الموهوب له الا قبضها بزيادة او نقص (قوله اى في قصده
الثواب) اى لافى شرطه لانه اذا ادعى الواهب اشتراطه فلا بد من اثباته ولا ينظر لغيره
(قوله ان لم يشهد الخ) اى ان انتفت شهادة العرف بضده بان شهد العرف له او لم يشهد له ولا عليه
(قوله وان شهد عرف الخ) اى هذا اذا لم يشهد العرف بضده بل وان شهد بضده وهذا بيان
للاطلاق قبله (قوله وان لعرس) مبالغة على تصديق الواهب انه انما وهب لثواب مع قيده
(قوله في صدق الواهب) اى في دعواه انه قد سببه الثواب وقوله ان لم يشهد عرف بضده
راجع لما بعد الكف وما قبلها (قوله وله) اى ولم وهب لعرس (قوله ولا يلزمه الصبر الخ)
ظاهره ولو جرى العرف بالتأخير لم يجرى دوت عرس مثله وهو ما عزا المتيطلى لابي بكر بن عبد الرحمن
وفي البرزلى انه يعمل بالعرف الجارى بالتأخير يحدث عرس مثله (قوله اشكل الامر) اى بان
لم يشهد العرف له ولا عليه وقوله ام لاى بان شهد العرف له (قوله ويحذف ان اشكل الامر فقط)
هذا الظاهر والقولان كما في المصنف (قوله او كشافهين فلا) اى وحذف فلا يحذف الا اذا اشكل ومفاد كلامه
اتفاق التأويلين على حلقه عند الاشكال وان الخلاف انما هو حالة شهادة العرف (قوله ومحل
تصديق الواهب دعوى الثواب) اى في دعوى قصده وأشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف
في غير مسكوك متعلق بصدق وفيه انه يلزم عليه تعلق حرفي جرم متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد
الا ان يقال ان الثاني اخص من الاول فنجوحت في المسحوق في محرابه وهو حائز اه عدوى
(قوله واما هو فلا ثواب فيه) قال ابو الحسن لان العرف ان الناس انما يهبون للثواب ما يتخلف فيه
الاغراض والمسكوك لا يتخلف فيه الاغراض فبينة للثواب بخلاف العرف فلذا لا يصدق الواهب
في قصده للثواب (قوله ومثل المسكوك) اى في كونه لا ثواب فيه الا لشرط السامع الخ (قوله
فانه كالعروض) اى لان صنعة لما كانت كثيرة نقلته عن اصله فصاره قوما بخلاف المسكوك
فان صنعة وهى السكة لما كانت يسيرة لم تنقل عن اصله وهو المثلية (قوله فلا يصدق الواهب
منهما صاحبه الخ) لان الشأن قصدي لكل واحد منهما الهبة للاثرائع والطاف والنواصل (قوله الا
لشرط او قرينة) اى الا ان يشترط احدهما عند الهبة للاثرائع او تقوم قرينة على قصدها اى
او يجري العرف بها انه يصدق ويأخذ ما ادعاه من الثواب (قوله واما هو فلا يصدق) الا لشرط
او عرف فيعمل به كقائمة للشارح (قوله الا طارب الذين بينهم الصلة) اى مثل الوالد والولد وغيرهما
(قوله فلا يصدق اى الواهب للقادم في دعواه قصده الثواب) وحاصله انه اذا قدم شخص من سفر
واهدى له شخص هدية من فاكهة او رطب او شبة ذلك وادعى قصده الثواب وادعى القادم عدمه
فالقول للقادم (قوله ولا يأخذ الواهب للقادم هبته) اى ولو كان فقيرا (قوله وقدره ح الخ)
يعنى ان ما ذكره المصنف من ان الهبة للقادم لا يصدق واهبها في دعواه قصده الثواب ونصيب عليه
ولو كانت قائمة مقيمة اذا كانت تلك الهبة لطيفة كالفاكهة ونحوها واما الثياب والقمح والغنم
والدجاج وشبه ذلك فان القول قول الواهب في دعواه قصده الثواب فان كانت قائمة ولم يشبه الموهوب
له عليها كان للواهب اخذها وان فاتت لزم الموهوب له دفع قيمتها (تنبيه) ذكره عياض في المدارك
عن سعد المعافى عن مالك ان الفقيه لا يلزمه ضيافة لمن ضافه ولا مكافأة لمن اهدى له ولا اداء
شهادة تحمها لها اه والمراد بالفقيه ما يشمل من شغل اوقاته بالمطالعة والتعليم والقوى وان قصر

عن الاجتهاد كما في من لا خصوص المجتهد كما في عبق ومحل عدم لزوم الشهادة له ما لم تتعين عليه
والا لزمه اداؤها كما قال شيخنا ويؤخذ من نقلت ان محل عدم لزوم مكافأته يجرى عرف بمكافأته
او يكون الذي اهداه فقيم امثله والا لزمته (قوله ولزم واهبها لا الموهوب القيمة) أي ولزم واهب
الجهة قبول القيمة اذا دفعها الموهوب له بعد قبضه الجهة وقوله لا الموهوب أي لا يلزم الموهوب له القيمة
أي دفعها لا واهب والغرض ان الثواب لم يعين واما اذا عين ورضى به الموهوب له فانه يلزمه دفعه
قبضها لم لا كامر (قوله القيمة فاعل لزم) أي لكن من حيث الاخذ بالنسبة لا واهب ومن حيث
الدفع بالنسبة للموهوب له فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (قوله واما قبله) أي قبل قبض
الموهوب له الجهة وقوله فله أي قبله الواهب (قوله الا لا فلو عند الموهوب له) قيد بقوله عند
الموهوب له احتراز عما اذا قامت بيد الواهب فلا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الواهب القبول
ولو بذل له اضاعاف القيمة (قوله يوم القبض) أي على المعتمد وقيل يوم الجهة (قوله لا تعتبر) أي
وحيث لا تفوت رد الموهوب له لها أي ثوابها المشروط أي اذا كان معينا وقوله او ما رضى به أي
اذا كان غير معين (قوله وضمنها من الواهب) أي وضمنها اذا تلتفت في حال حبسها من الواهب
فان حبسها ومات الواهب وهي بيده فان كان الثواب معيناً كانت نافذة للزومها بالعقد كالبيع
ولزم الموهوب له قبضها ودفع العوض للورثة وان كان الثواب غير معين فلا يلزم الموهوب له دفع
القيمة واخذها بل ان شاء او امانات الموهوب قبل اثباته عليها ما كان له فان كان الثواب معيناً
حين عقدها لزمهم دفعه وان كان غير معين فلا يلزمهم دفعه بل لهم رد الجهة لكن ان دفعوه وكان قدر
القيمة لزم الواهب قبوله (قوله واثبت ما يقضى عنه) أي ما يصح دفعه قضاء عنه في بيع السلم
فعنه متعلق يقضى لا بقوله ائيب لانه يقضى جوازاً لا ثابته بما لم يجز قضاؤه عن الشيء الموهوب وهو
لا يصح وذلك لان المعنى ائيب عنه ما يصح قضاؤه أي ما يصح دفعه قضاء في بيع السلم وظاهره سواء
كان يصح دفعه قضاؤه عن شيء الموهوب او عن غيره (قوله أي في البيع) أي بيع السلم (قوله
بأن برأى فيه) أي في الثواب شروط بيع السلم أي لان الموهوب مبيع لا مقرض وقوله شروط
السلم ما عدا الاجل فانه لا يشترط هنا فالمراد بالشروط المد كوفرة في قوله سابقا وان لا يكونا طعنا
ولا تعدينا ولا شيئا في اكثر منه او اوجود كالعكس الا ان تختلف المنفعة ككفارة المحرم الاعرابية
(قوله فلا بد) أي في الثواب (قوله وان كان الثواب معيناً) محل لزوم قبول الثواب المعين ما لم
يكن الميعب فادحا بحضام وبرص والا فلا يلزم الواهب قبوله ولو كره له القيمة انظر ابن غازي
(قوله او يكملها له) أي او ليس له فيه وفاء بالقيمة ولكن يكملها له الموهوب له (قوله وليس له
رد الميعب) أي وليس للواهب ان يرد الثواب الميعب ويأخذ غيره سالماً (قوله ولا يثبت عن
الذهب فضة الخ) محل هذا بعد التفرق وجاز قبله كافي المواقيت وفيه تقييد لتعليل الشارح انظر بن
(قوله فجهة الثواب) أي بالنظر لمرورها وقوله كالبيع أي فيما يحل ويحرم (قوله في الاقل)
أي في اقل الاحوال (قوله ولا يلزم عاقدها الايجاب والقبول) ان اراد انه يكفي فيها القبض
والمعاطة يقال ان ذلك يكفي ايضا في البيع فلا فرق بينهما وان اراد غير ذلك فانظر ما مراده ولعل
الشارح اراد عدم اشتراط الغورية بينهما في الجهة بخلاف البيع فلا بد فيه من الغورية تأمل (قوله
وللأذن خبر مقدم واللاب عطف عليه واعاد اللام فيه لاختلاف المتعلق لان العبد مذهب من ماله
والاب من مال ولده والجهة مبتدأ مؤخر (قوله المحجور) أي عليه لصغر او لفساده لان كان الولد
رشيداً فليس للاب ذلك (قوله لا لغيره) أي لا لغير الثواب (قوله وايس الوصي كالاب) أي ولا

مقدم القاضي بالاولى (قوله اى التزام وتعليق) اشار بهذا الى ان المراد باليمين الالتزام والتعليق
 بقصد التشديد والتغليظ على نفسه سواء صرح باليمين الشرعية كقوله لا تصدق بدارى على
 الفقراء او على زيدان فعلمت كذا اولم يصح بها وليس المراد بها مجرد اليمين الشرعية كقوله
 لا تصدق بدارى على الفقراء او على زيدان هذا وعد بالصدقة وهو اخبار والكلام هنا فيما
 يفيد انشاء الصدقة (قوله لمعين كزيد او غير معين كالفقراء) اى اولم يقل على شئ بل قال ان
 فعلت كذا فدارى صدقة وسكت كان قال دارى صدقة اى اوهبة او حبس على الفقراء اى اوقال
 صدقة او حبس اوهبة وسكت (قوله لعدم من يخاصمه فى غير المعين) اى كان هناك ميم ام لا
 وقوله ولعدم قصد القرينة فى المعين اى حيث كان عين لانه انما قصد الامتناع والتشديد على نفسه
 (قوله لكن يجب عليه تنفيذا ذلك) اى فى الصور المذكورة وحينئذ فيأثم بترك التنفيذ وما ذكره
 من وجوب التنفيذ هو المذهب وقيل انه مستحب (قوله فيقضى عليه بهاله) فلو تصدق بداره
 على زيد المعين ثم بعده على الفقراء مثلا ثم مات زيد وطالبه غير المعين فان امتنع رها قضى عليه بذلك
 نظرا للحال الاول كما اجاب به ابن الحجاج اه عبق (قوله فى القضاء) اى ان امتنع وقوله
 وعدمه اى وعدم القضاء بان يؤمر بدفعه له من غير قضاء قولان الاول لابن زرب والثانى لاجدين
 عبد الله (قوله فلا يقضى عليه لمعين ولا غيره) اى وهذا من افراد قول المصنف سابقا وان
 قال دارى صدقة يمين الخ (قوله وقضى بين مسلم وذمى فهم) اى سواء كان الذمى هو الواهب
 للمسلم او كان المسلم هو الواهب للذمى واصل ذلك فى المدونة قال الواوغي ابن عرفة يؤخذ منه عندى
 القضاء بالمكر وه لان قبول هبة الذمى مكر وهبة اه بن (قوله من لزوم وعدمه) من بمعنى الباء
 متعلقة بقضى وقوله كغيره كناية عليها وتندم لزومها من اصلها (قوله فلا تعرض لهما ولو ترافعا
 البنا وقيل ان ترافعا البنا حكمنا بينهم بحكم الاسلام فالهبة احدى امور خمسة فيها عدم الحكم
 بينهم عند عدم الترافع والمخلاف عند الترافع قال عياض وقد اختلف هل تحكم بينهم اذا ترافعوا البنا
 فى العتق والعلاق والنكاح والزنا والهبة انظر بن

❦ (باب اللقطة) ❦

اشتهر على السنة الفقهاء فتح القاف مع ان قياس فعلة فى المفعول الذى هو مراد هنا السكون كخشكة
 لمن يخلط منه وقدوة لمن يفتدى به والفتح انما هو القياس فى الغسل يقال رجل خشكة اى كثير
 الخشك ومنه همزة لزيد اى كثير الهمز واللمز (قوله اى محترم شرعا) اى ثبت له الاحترام فى الشرع
 بان لا يجوز لاحد ان يتصرف فيه بغير اذن مستحقة وقول الشارح اى محترم شرعا تفسير للمال
 المعصوم وهو يشير الى ان كلام المصنف بقراب الوصفية ويصح قراءته بالاضافة اى مال شخص
 معصوم اى حفظ نفسه وماله بالاسلام او بآداب الجزية نعم ان قول مال معصوم سواء قرئ بالاضافة
 او بالوصفية يشمل الرقيق الكبير والاصطلاح انه ابقى للقطعة نعم الرقيق الصغيرة لقطعة وقوله عرض
 للضياع اورده عليه انه لم يتعرض لقيده الاخذ بالفعل مع انه انما يسمى لقطعة اذا التقط بالفعل فكان
 الاولى ان يقول مال معصوم اخذ من مكان خيف عليه الضياع فيه فكان المصنف مال التعريف
 بالاعم واكتفى بقوله الاتى ووجب اخذه الخ (قوله اى قلة) المراد بها الخراب (قوله وخرج
 الابل) اى لانها لا يخشى عليها الضياع (قوله وان كان المال المعصوم) اى الذى عرض للضياع
 (قوله فليس بمال) اى فلا يدخل فى كلامه (قوله انه لا ياتقط) اى لانه غير مال فافاد

بالمسألة انه مال يلتقط وانما لم يقطع سارقته مع انه مال قال ابن عرفة لانه من باب دره الحمد بالشبهة
(قوله انه كضالة الابل) أى فلا يلتقط (قوله ورد بمعرفة الخ) أى ولا يجوز لولا جدها ان يأخذ
من ربه الجرة وهى المسمى بالخلاوة الاعلى سبيل الهبة او الصدقة قاله شيخنا (قوله أى المحركة) انما
سمى الوعاء التى يكون فيها الذقة عفاصا اخذها من العفص وهو الذى لان الوعاء تنهى على ما فيها
(قوله أى يقضى لمن عرف ذلك) أى ما ذكر من الامور الثلاثة (قوله وكذا بمعرفة الاولين
فقط) أى كما هو ظاهر المدونة خلافا لمن قال لا بد من اليقين اذا عرف العفاص والوكاء فقط وهو
قول اشهب والخلاف عند عدم وجود المعارض واما عند وجوده فلا خلاف انه اذا عرفهما فقط
فانه لا يأخذها الا بيمين (قوله المفيدة لعامة الظن الخ) أى كما انه يغلب على الظن صدق من عرف
العفاص والوكاء (قوله ولولا اختلاف اثنين فى اوصاف اللقطة) أى بان وصفها احدهما باوصاف
والاخر باوصاف وكان كل من اوصاف هذا واوصاف هذا موجودة فيها (قوله قضى له)
اى من غير يمين (قوله يمين فى هذه) أى واما فى الاولى فالحق انه من غير يمين كما علمت وفى المواق
عن اصبح انه يقضى بها ايضا لمن عرف العفاص فقط بيمين على ذى العدد والوزن اه وكذا يقضى
بها لمن عرف العفاص والعدد على من عرف العفاص والوكاء بيمين هذا هو الظاهر مجمعه بين صفتين
احدهما ظاهرة والاخرى باطنية بخلاف الثانى فانه جمع بين صفتين ظاهرتين وهذا لا يعارض
الخبر لمجمله على ما اذا عرفهما والثنائى لم يعرف شيئا منهما وما هنا قد عرف الثانى بعضهما وشيئا آخر
كذا قيل ونوقش فيه بان الصفات المذكورة فى الحديث وهى العفاص والوكاء اذا كانت اقوى
الاصناف المحصلة لعامة الظن فالاثنان اقوى من واحد مع غيرهما تدبر (قوله وان وصف ثان
الخ) حاصله ان اللقطة اذا وصفها شخص وصفا يستحقها به وقبضها ولم يقبل بها انفصالا لا يمكن
معه اشاعة الخبر بان لم يقبل بها اصلا وانفصل بها لكن لا يمكن معه اشاعة الخبر لو اوصف ثان ثم
جاء شخص آخر فوصفها بوصف مثير وصف الاول فى كونه موجبا لاستحقاقها سواء كان وصف الثانى
غير وصف الاول او غيره حيث لا يقضى لاحدهما على الآخر بوصفه فان كل واحد منهما يحالف
أنه له وقسم بينهما وكذا لو نكلا ويقضى للمحالف على الناكل اكله ولو كان الاول انفصل بها انفصالا
يمكن معه اشاعة الخبر للثنائى او فشا الخبر قبل انفصالها فلا شئ للثنائى لاحتمال ان يكون سماع
وصف الاول اوراها معه فعرف اوصافها (قوله اى وصفا كوصفه) اى فى كونه موجبا
لاستحقاقها سواء كان عين وصف الاول او غيره (قوله لمعا وسمعت) اى ولا يرجع الاول الذى
أخذها بوضع اليد لان الترجيح بالمحوز انما هو فى الجهولات وهذا مال علم انه لقطة كذا قال ابن
القاسم وقال اشهب انها تكون للاول الذى اخذها بترجيح جانبه بالمحوز (قوله ونكروهما
كقولهما) اى على الرابع خلافا لمن قال انهما اذا نكلا تبقى بيد الملتقط ولا تعلى لواحد منهما مادام
نا كابين بقى شئ آخر وهو مالو كان وصفها شخص وصفا يستحقها به واخذها ثم اقام اخريته انها له
فانه يقضى به الثانى وتترفع عن الاول ولو انفصل بها (قوله لم يؤرخا) اى الملك كائى نقل بن
وغيره وقال شيخنا لم يؤرخا بالمعقوط وهو تابع فى ذلك لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله عن سدى محمد
الزرقانى (قوله ومنه صاحب المؤرخة دون الاخرى) اى ان البيتين اذا ارخت احدهما دون
الآخرى فان اللقطة تكون لصاحب المؤرخة هذا اذا نكلا فشتا فى العدالة كما هو الموضوع وكانت
المؤرخة عدل بل ولو كانت التى لم تؤرخ عدل لان ذات التاريخ تقدم على الزائدة فى العدالة عند
التعارض كذا قرره عجم (قوله بوصف) اى بجنس وصف الصدق بالواحد والمال تعدد

(قوله وان قامت بيته الخ) اي هذا اذا كان المدعى لما بعد اخذها وصفها ووصفاً تؤخذ به بل وان قامت له بيته بها (قوله ويجري المحكم على مامر) أي من وصف انثاني وصف اول ولم يثنى بها اوبان ومن اقامة بيته لـسلك منهما ولا احدهما (قوله وعدم الدفع) أي عاجلا (قوله ان جهل غيره) يعني انه لم يعلم بأن قال حين السؤال عنه لا ادري ما هو اوقال كنت اعلمه ونسيت ولا يعارض الاستثناء ما مر عن اصبح من دفعها الواصف العفاص دون من عرف الوزن والعسد لان دفعها لا ينافي الاستثناء (قوله فان لم يأت احداً) ثبت مما اتى به الاول الخ) أي بأن كان وصف الاول اكثر اثباتا هذا هو المراد وما اذا تساوى في الاثبات فانها تقسم بينهما كما مر (قوله لان غلط) أي انه اذا عرف العفاص وغلط في الوكاه بان قال الوكاه كذا فاذا هو بخلاف ذلك او عرف الوكاه وغلط في العفاص فلا تدفع له قال ابن رشد وهو عادل الاقوال عندى بخلاف ما اذا عرف العفاص والوكاه واحدهما وغلط في المدة فقط كان قال بتأدية فاذا هي محاييب وبالعكس اوقال هي يزيدية فاذا هي مجدية او بالعكس فانها لا تدفع له اتفاقا كما في المقدمات (قوله ولم يضر جهله بقدره) اي كما انه لا يضر غلظه واخباره بزيادة لاحتمال الاعتبال عليه فم او اماغلظه واخباره بنقص ففيه قولان فقيل لا تدفع له لاحتمال عذر ديه وهو لا وقيل لا تدفع له بعد احتمال ان احدا زادها والموضوع انه عرف العفاص والوكاه واحدهما غاية الامر انه اخبر بأقل من عددها ومثل هذه المسئلة في جريان القولين ما اذا عرف العفاص والوكاه واحدهما ولكن جهل صفة الدنا نيران قال لا ادري هل هي محاييب او بتأدية وكذا اذا لم يعرف شيئا من العلامات الدالة عليها الا السككة بأمر قال هي مجدية او يزيدية ولم يعرف عفاصها ولا وكاهها ولا وزنها ولا عددها فقيل لا تعطى له وهو قول سحنون وقال يحيى تعطى له اذا عرف السككة وعرف نقص الدنا نيران كان فيها نقص واصاب في ذلك (قوله بديل ما بعد) الحق كما قال بن انه لا دلالة فيما بعده على تقييدها بـذا بعلمه امانة نفسه بل المتبادر من قول المصنف لان علم خيانتها ادراج الشك فيما قبله وادراج الشك في قوله واد كره من تصرفات الشارح تبعاً للبقى ولا يؤخذ من المصنف وحاصل الفقه انه يجب الاخذ بشرطين ان خاف الخائن ولم يعلم خيانه نفسه بان علم امانة نفسه او شك فيها فان علم خيانه نفسه حرم الاخذ خاف الخائن ام لا وان لم يخف الخائن كرهه علم امانة نفسه او شك فيها فالوجوب في صورتين وكذلك الحرمة وكذلك الكراهة بخلاف ما قاله الشارح (قوله فيحرم اخذه) اي هذا اذا لم يخف خائناً بل ولو خاف خائناً فيحرم اخذه في هاتين الصورتين كذلك قال اهل المذهب وتبعهم الشارح وبحث فيه ابن عبد السلام قائلاً ان حرمة اخذه اذا علم خيانه نفسه ولم يخف خائناً طاهر اراما اذا خاف خائناً فالطاهر انه يجب عليه اخذها في تلك الحالة وترك الخيانة ولا تكن خيانه نفسه عذراً مسقطاً عنه وجوب حفظها من الخائن واستظهر بجته الخطاب فعلى هذا يكون في وجوب الاخذ في ثلاث صور ما اذا خاف الخائن وعلم امانة نفسه او شك فيها او علم خيانتها وحرمة في صورة وهي ما اذا لم يخف الخائن وعلم خيانه نفسه والكراهة في صورتين وهما اذا لم يخف خائناً او شك في امانة نفسه او علم امانتها والحاصل ان مجموع الصور ست لان مراداً لتفريط امان يعلم امانة نفسه او خيانتها او شك فيها وفي كل امان يخاف الخائن لترك الاخذ ولا وقد علمت احكامها ثم كل من الوجوب والكراهة فبعد ما اذا لم يخف على نفسه من المحاسنكم والا لم يأخذها كما في عبق (قوله على الاحسن) فيه اجمال لانه يهون ان الخلاف والاستحسان في صور الكراهة كما هو ايسر كذلك انما هو في صورة واحدة وهي ان لا يخاف خائناً ويعلم امانة نفسه فثلاثة اقوال لما لا الاستحباب

والكرهه والاستحباب في ماله بال والكرهه في غيره واختار التواضع من هذه الاقوال الكراهه
مطلقا كما في الجواهر واليه أشار المصنف بالاحسن وأما الذي يحذف خائنا وشك في امانه نفسه
فيكرهه اخذه اتفاقا (قوله اي الملتقط) هو بفتح القاف ان جعلت الاضافة في تعريفه من اضافة
المصدر لمفعوله أي وجب ان يعرف الملتقط الشيء الملتقط سنة او بكسر القاف ان جعل من اضافة
المصدر لمفعوله (قوله فان آخره) أي من غير تعريف سنة ثم عرفه الخ وهذه عبارة اللخمي
وانما قيد بالسنة لان الضمان حال التعريف انما يكون اذا آخره سنة واما ان آخره أقل من سنة
ثم شرع فيه فضاغت فلا ضمان فقول ابن عبد السلام اذا ضاغت ينبغي ان لا يقيد التأخير بالسنة
فيه نظر (قوله ولو كدلو) دخل تحت الكاف الخلة وقوله كسره أي مائة لصرف الدينار
في القدر (قوله لانها ليست من التافه) أي بل هي فوقه (قوله لكن الزايع انهما) أي
الدلو والدينار والدرهم (قوله لاسنه) أي خلافا لظاهر المصنف والحاصل ان ظاهر المصنف
ان المسال الملتقط اماناته او فوق التافه فالاول لا يعرف اصلا والثاني يعرف سنة والراجح ان المسال
الملتقط اماناته وهو مادون الدرهم واما كثيره بال وهو ما فوق الدينار واما فوق التافه ودون
الكثير الذي له بال وهو الدينار فاقبل الى الدرهم فالاول لا يعرف اصلا والثاني يعرف سنة والثالث
يعرف اياما حتى يغلب على الظن ان صاحبه تركه وللملتقط التعريف فيه بعد تلك الايام على هذا
القول لا بعد سنة كذا قرر شيخنا (قوله لاتافها) بالنصب عطف على محل كدلو لانه خبر لمكان
المحذوفة بعدلوه كما اشار له الشارح (قوله كه صا وسط) أي لا كبقية لهما (قوله وله اكله
اذ لم يعلم ربه) أي ولا ضمان عليه (قوله كباب مسجد) أي وسوق ولوداخله (قوله في كل
يوم مرة الخ) هذا في غير اول زمان التعريف او في اوله وينبغي ان يكون اكثر من ذلك في كل
يومين مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة ايام مرة ثم في كل اسبوع مرة كما ذكره
شارح الموطأ (قوله بنفسه متعلق بتعريفه) أي كان قوله بظان طلبها كذلك لاختلاف
معنى المجارين لان الاول منه ما عني في واثاني لالة (قوله او بمن يثق به) أي بامانته أي
وان لم يساه في الامانة فاذا ضاغت بمن يثق به فلا ضمان والفرق بينه وبين ضمان المودع اذا اودع ولو
ايمان ربه انما لم يعينه لمخلفها بخلاف الوديعة (قوله والا ضمن) أي والا بان كان من يعرف
مثله واستأجر من يعرفه او ضاغت منه ضمن ثم ان قوله ان لم يعرف مثله هذا التقيد تباع فيه
المصنف ابن الحاجب التابع لابن شاس كما قاله ابن عرفة وظاهر اللخمي عن ابن شعبان ان الملتقط
ان يدفعها لمن يعرفها بأجرة منها ولو كان ممن يثق به فانها بنفسه اذ لم يلتزمه (قوله ولا يذ كر
المعرف وجوبا جنسها) أي مثل حيوان او عين (قوله على المختار) أي على ما احتار اللخمي
من الخلاف والقول الثاني يجوز لا يعرف ان يذ كر جنس اللقطة وعبارة اللخمي وان لا يذ كر جنسها
احسن أي والقول بعدم ذ كر جنسها احسن من مقابلته (قوله كمال الخ) أي بان يقول بامن
ضاع له مال او شيء ذ كر امارته وبأخذه (قوله والولى عدم ذ كر النوع) أي مثل بقرة او حمار
او ذهب او فضة (قوله وكذا الصنف) مثل بندقية او محاييب او ربالات (قوله ودفع لمحبر)
بحث فيه ابن رشد بامكان ان تكون مسلمة لا احتياط انها لا تدفع للمحبر الا بعد تعريفها انظر
بن (قوله بكسر الحاء افسح من فتحها) أي كما قال الجوهري وصدر عياض في المشارق بالفتح
وقال انه رواية المحدثين (قوله اي عالم اهل الذمة) سمي حبرا بكسر الحاء تسمية له باسم الحبر الذي
يكتب به وظاهر المصنف انها اذا وجدت في القرية التي ليس فيها الا اهل الذمة تدفع للحبر سواء

كان ذلك المحرم من المحل الذي وجدت فيه الاقطام لا والظاهر ان الدفع له مندوب اذ الملتقط ان يعرفها بنفسه ولم يجب عليه التعريف لئلا يكون فيه خدمة لاهل الذمة وان لم يكن حبرا فأنظر هل تدفع لرايهيهم أي عابدهم ولا ساكنان والظاهر الاول لقلة اشتغال الراهب بالنسبة لاساطان (قوله وله حبسه) أي حتى يظهر ربهها (قوله فللملتقط هذه الامور الثلاثة) اعلم ان ما ذكره المصنف من تفسير الملتقط بين الامور الثلاثة اذا كان الملتقط غير الامام واما الامام فليس له الا حبسه او بيعه بالصاحبها ووضع ثمنه في بيت المال وليس له التصديق بها ولا تملكها المشقة خلاص ما في ذمته بخلاف غيره اه عبق (قوله خلافا لمن قال) اي وهو الباجي وفاقا للشافعي وقوله ويجب تعريفها ابدا اي لاحتمال ان تكون من حاج ولا يتسدر له العود في السنة واستدل الباجي بحديث لا تحل لقطتها راجاب المشهور بأن المراد لا تحل قبل السنة وانما شبه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك في مكة مع ان عدم حلها قبل السنة عام في مكة وغيرها لئلا يتوهم عدم تعريف لقطتها بانصراف الحجاج فتأمل (قوله اي في التصديق بوجهيه) اوعن ربهها وعن نفسه (قوله كنية اخذها) أي تملكها وقوله قبل التقاطها او قبل اخذها (قوله ولو قال كنية تملكها قبله) اي ثم اخذها (قوله فنوى اخذها تملكها) أي قبل ان يضع يده عليها نوى اخذها تملكها ثم اخذها وجازها فتلفت منه او غصبت فانه يفتنمها (قوله لانه بتلك النية مع وضع يده عليها) أي مع فعل الوضع حين نيته وهذا اشارة الى ان مجرد نية الاغتتيال لا تعتبر بكماله المشهور (قوله كما اذا نوى التملك قبل السنة بعد وضع يده عليها) أي للتعريف لان نية الاغتتيال هنا لم تجرد بل قارنها بالكف عن التعريف وقد جعل ح صغير قبلها السنة وحمل المصنف على هذه الصورة رتضا بحث ابن عرفة من الضمان في هذه الصورة والحاصل ان الصور ثلاث الاولى ما اذا رآها مطروحة فنوى اخذها تملكها ثم تركها ولم يأخذها فتلفت الثانية ما اذا نوى تملكها واخذها فتلفت والثالثة ما اذا اخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة ففي الصورة الاولى لا ضمان عليه لان الاغتتيال وحدها لا تعتبر وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله وهو اخذها لنية الاغتتيال وفي الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبد السلام نظرا الى ان نية الاغتتيال مجردة عن مصاحبة فعل ادغاية الامر ان النية تبدلت مع بقاء اليد وقال ابن عرفة بالضمنان نظرا الى ان نية الاغتتيال قد صاحبها فعل وهو الكف عن التعريف وارتضاء ح وحمل المصنف على هذه الصورة وشارحننا تبعه لغيره جملة على الصورة الثانية (قوله وكما يضمن في ردها لموضعها وغيره) أي بعد ردها من اخذها والحال انها ضاعت بعد الرد اعلم ان كلام المصنف في اخذها المكروه وهو ما اذا لم يخف عليها من خائن وعلم امانة نفسه او شك فيها لاني الواجب اضمانه بردها مطلقا عن قرب او بعد اتصاف التركة للواجب فلا يصح فيه قوله لا يقرب فتأويلان ولا في الحرمان لضمانه باخذها لان لم يرددها مكانها لان ردها فيه واجب (قوله فان اخذها لغير المحقق) أي لغير التعريف المحقق بان اخذها السؤال جسا عتهل هي لهم ام لا فتأولوا ويقال بهذا تعريف حكى وليس المراد بغير المحقق الاغتتيال لان ارد في هذا واجب فلا يظهر قوله وعن بعد ضمن الخ وقوله اخذها للمحفظ الاولى حذفه لانه خروج عن الموضوع (قوله وعنده) اي وعدم وجوب الالتقاط وهو حرمة وكراهته (قوله وليس للسيد منه) أي من الالتقاط لانه يعرفها حال خدمته (قوله وليس له اسقاطها) أي اسقاط ضمانها عنه (قوله واما بعد السنة) أي واما اذا ضاعت بعد السنة بتفريط او تصديق او تملكها (قوله ولا يضمن ولو وجد بقرينة) أي هذا اذا وجد بها امرأى خراب بل ولو وجد بقرينة

ومحل عدم الضمان اذا اكل ما يفسد بالتأخير حيث لم يكن عالما بفساده حين الالتقاط والاضمن له قيمته ثم ان ظاهر الشارح ان ما يفسد بالتأخير الذي لا يعلم له بالاضمان على الملتقط اذا اكله سواء كان نافعاً او له ثمن وهو ما نقله طفي والذي في ح وتبعه عني ان عدم الضمان فيما اذا اكل ما يفسد بالتأخير مقيد بما اذا كان نافعاً لا ثمن له والاضمن قيمته له اذا جاء وحيداً فلا فرق فيما له ثمن بين ما يفسد بالتأخير وما لا يفسد الا جواز القدوم على الاكل ابتداء من غير تعريف فيما يفسد ومنعه في غيره (قوله وليس عليه تعريفه) اي بل يأكله من غير تعريف كما هو ظاهر ان رشد وابن الحاجب وما يؤخذ من ظاهر المدونة من التعريف فهو ضعيف كما في عني (قوله لكن ينبغي الاستيناء الخ) الذي لا ين هرفة انه لا يطلب الاستيناء قال شيخنا وهو المعتمد (قوله فليس لها كاله) اي ابتداء من غير تعريف وهذا اذا كان له ثمن كما قاله الشارح واما اذا كان نافعاً جاز له اكله من غير تعريف ولا ضمان عليه اذا صاحبه وهذا الذي لم يعلم بصاحبه حين وجوده فان لم يعلم لم يجوز اكله فان اكله ضمن ثمنه كما مر للشارح (قوله ولم يتيسر حملها للعمران) اي والحال انه لم يتيسر حملها ولا سوقها للعمران فان تيسر حملها او سوقها للعمران حملت او سقيت وعرفها وليس لها اكلها فان اكلها ضمن فان حملها ولو مذبوحة وعلم ربهها كان احق بها وهابها اجرة حملها وتقييد الشارح جواز الاكل بما اذا لم يتيسر حملها هو المعتمد وما في عني من جواز الاكل مطلقاً تيسر حملها او لم يتيسر فهو ضعيف ولا يسلم قوله على المعتمد كما في بن (قوله ولا ضمان) اي سواء ذبحها واكلها في الصحراء واكلها في العمران والحال انه ذبحها حين الالتقاط في الصحراء وما ذكره من عدم الضمان هو المشهور وقال سمعون اذا وجدها في الغلاء واكلها ضمن قيمتها ربهها اذا علم به بعد ذلك ومحل الخلاف اذا كان الملتقط غير عالم ربهها حين وجدها والا فلا يجوز له اكلها فان اكلها ضمن قيمتها اتفاقاً (قوله كالو وجدها بقرب العمران) اي فيجب تعريفها ولا يجوز اكلها فان اكلها ضمن (قوله وسر سوقها للعمران) اي فان كانت بمحل خوف بغيرها وتيسر سوقها للعمران لم يأكلها وعرفها فان اكلها ضمن قيمتها ربهها اذا علم (قوله كالو كانت الخ) اي لانها اذا كانت بمحل العمران ولو مخوفاً تكون لقطه فلا تؤكل واذا اخذها عرفها (قوله كابل) ظاهره وجدها في الصحراء وفي العمران ابن عبد السلام وهو اسعد بظاهر المذهب اه بن (قوله الا خوف خائن) اي الا اذا خيف عليها من اخذها خائناً فانها تؤخذ وتعرف وقد تبع الشارح في ذلك عني ورشي واختاره شيخنا واقتصر عليه في الحج وفي بن المعتمد من مذهب مالك تركها مطلقاً قال في المقدمات بعد ان ذكر عدم التقاط الابل قبل ان ذلك في جميع الزمان وهو ظاهر قول مالك في المدونة والعقوبة وقيل هو خاص بمن العدل وصلاح الناس واما في الزمن الذي فسد الفحل كما فيه ان تؤخذ وتعرف فان لم تعرف بيعت ووقف ثم نهار بها فاذا اس منه صدق به كما فعل عثمان لما دخل الناس في زمنه الفساد وقد روي ذلك عن مالك ايضا اه ابن عبد السلام وصحيح من مذهب مالك عدم التقاطها مطلقاً كذا في بن لكن لا يخفى ان المصلحة العامة تقتضي الا مانع عن عثمان كما قالوا في تضمين الخنزير فلذا اختار شيخنا ما قاله الشارح (قوله لا مراعى فيها) اي في ضالة الابل (قوله وله كراهة بقر وعوها في علفها) اي وله ان يستعملها في منافعها بقدر علفها ان كان علفها من عنده وكلام المصنف في بقر ليس لها اكلها وهي التي وجدها في العمران وفي الغمام وتيسر سوقها للعمران (قوله اي مأمونا) اي مأمونا عاقبته (قوله مباومة) اي حالة كون ذلك الكراهة المضمون مباومة الخ او مشاهرة او وجيبة وانما جاز له كراهتها في علفها مع ان ربهها لم يؤكله فيه لانها

لا بد لها من نفقة عليها فكان ذلك اصلح لربها والظاهر انه اذا اكرها كراه ما مومنا وجبته ثم جاء
 ربهما قبل تمامه فليس له فيجب له وقوع ذلك العقد بوجه جائز (قوله فليس المراد بالمضمون ضد
 المعين) أي بل المراد به المضمون عاقبته وهو المأمون الذي لا يخشى عليها منه وحينئذ فلا يحتاج
 لتصويب ابن غازي مضمونا بما مونا ووجه تصويبه ان المضمون هو كراهه بانه غير معينة والعرض هنا
 انها معينة (قوله لموضع) أي محل اقامته (قوله والاضمن القيمة وان هلك الخ) أي ويقدم
 في الضمان المستأجر في الكراه غير المأمون لانه مباشر على الملتقط لانه متسبب (قوله وقيمة النفقة)
 أي التي هي الركوب غير موضعه (قوله وما زاد على عليها فاذا اكريت لاجل العلف وزاد من
 كراهيها شيء على العلف لم يكن للملتقط اخذه لنفسه بل يخرجه لربها اذا جاء (قوله وله غلاتها) أي
 في مقابلة نفقتها اذا انفق عليها من عنده ولم يكرها في علفها ولم يستعملها في منافعها وضمير غلاتها مائد
 على المذكورات من الشاة وما بعدها ثم ان ظاهر المصنف ان له الغلة ولوزادت على قدر علفها وهو
 الموافق لرواية ابن نافع وظاهر نقل ابن رشد وسماع القرينين أنه انما له من الغلة بقدر علفها وانما زاد
 عليه لقطعة قال شيخنا وفي كلام عجي ميل لترجيح ما نقله ابن رشد (قوله وموتها) أي سواء كان
 تاما او غير تام فهو لربها مثل النسل وماله ولا يأخذ الملتقط لنفسه بل على انه لقطعة معها (قوله
 وان أنفق الملتقط على اللقطة من عنده) أي كل النفقة أو بعضها وذلك كاللوا كراهه فانقص الكراه
 عن نفقتها وكل الملتقط نفقتها من عنده فيخبر ربهما بان يسلم له اللقطة في نفقتها او يقدمها من
 الملتقط بدفع ماله من النفقة وذلك لان النفقة في ذات اللقطة لا في ذمة ربهما كالجناية في رقبة العبد
 اذا سلمه المالك لشيء عليه وان اراد اخذ شيه غرم ارش الجناية (قوله بين فكها بالنفقة) أي بمثل
 النفقة (قوله ثم اراد اخذها) أي ودفع مثل النفقة وقوله لم يكن له ذلك أي لانه ملكها الملتقط
 برضاه والظاهر كما قال شيخنا ان عكسه كذلك أي اذا دفع له النفقة ثم اراد ان يسلمها له وبأخذ منه
 النفقة فليس له ذلك (قوله والاولى الخ) أي لان بين المالك انصاف المتعدد لان البنية انما تتحقق
 في المتعدد واولاد الشدين والاشياء (قوله وان باعها الملتقط) أي بأمر السلطان او بغير امره
 (قوله فالربها الا لثمن) ظاهره ولو كان باعها بعد ان نوى ملكها بعد السنة وليس كذلك لانه باع
 التملك صار ضامنا قيمتها انظر البدر العراقي ومفهوم قوله بعدها انه لو باعها قبل السنة لم يكن الحكم
 كذلك والحكم ان ربهما مخير في امضاء البيع واخذ الثمن ورده واخذها ان كانت قائمة وان فانت
 فعلى الملتقط قيمتها في ذمته ان كان حرا واولا في رقبة كالجناية فان شاء سيده فداء بغيرها وان شاء سلبه
 فيها (قوله والبيع ماض) أي فليس للملتقط نقضه واخذها من المشتري ولو كانت قائمة (قوله
 يرجع به على الملتقط) أي ويرجع عليه ايضا بالجناية لانه كالوكيل فان اعدم في مسئلة الجناية
 يرجع على المشتري بما جاباه فقط لا بأصل الثمن اذ لا يرجع عليه به بل على الملتقط ولو عدما كما قال
 الشارح والفرق بين الجناية يرجع بها على المشتري اذا اعدم البائع وبين الثمن لا يرجع به على
 المشتري بل على البائع ولو عدما ان المشتري لما شارك البائع في العدا بالجناية يرجع عليه بها عند عدم
 بائعه ولا كذلك الثمن فلذا لم يرجع عليه به عند عدم البائع (قوله ولا فعل الملتقط المتصدق بها)
 أي لانه هو الذي سلب المسكين عليها وينبغي ان يرجع المشتري على الملتقط بالافضل من ثمنها
 او قيمتها يوم تصدق بها ويرجع الملتقط بتمام الثمن على المسكين لانه البائع (قوله ان تصدق بها)
 عن نفسه مطلقا يعني ان يحمل التخيير المتقدم وهو تخيير ربهما بين اخذها من يد المسكين او من
 المشتري منه وبين تعيين الملتقط التخييرا اذا كان الملتقط تصدق بها عن نفسه سواء كانت قائمة

او تعيبت او كان قد تصدق بها عن ربها وتعيبت باستعمالها واما ان كان قد تصدق بها عن ربها وجاء ربها
 فوجدها قائمة او تعيبت بسماعها في يد المسكين او المشتري منه تعين اخذها وان وجدها قد فانت
 بهلاك سواء تصدق بها الملتقط عن ربها او عن نفسه فليس له الا قيمتها من الملتقط **(قوله)** و بقيت
 عنده اي عند المسكين **(قوله)** فانما له اخذها كالميراث اي لا اخذ قيمتها وحينئذ فلا شيء يرجع
 الملتقط على المسكين **(قوله)** ولم توجد يد المسكين اي فلا يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها
 لربها **(قوله)** وان نقصت بعدئذ تملكها اي بسبب استعمال الملتقط لها واما لو نقصت بسماعها
 فليس لربها الا اخذها كالميراث كانت باقية بملكها **(قوله)** فان نوى تملكها قبل السنة اي ونقصت
(قوله) فذلك الغاصب اي ضمن ارش النقص ولو كان بسماعها **(قوله)** واما لو نقصت قبل نية
 التملك اي قبل السنة او بعدها وقوله فليس له الا اخذها ظاهرها ولو نقصت بسبب استعمالها وهو
 كذلك على احد قولين اه عبق **(قوله)** فلو تملك بعد نية التملك اي وبعد ان عرفها سنة
 وهذا مفهوم قول المصنف وان نقصت الخ **(قوله)** ووجب لقط طفل ظاهره ولو على امرأة وينبغي
 ان يعيد ما اذ لم يكن لها زوج وقت اذاتها الاخذ او اذن لها فيه والا فلا يجب عليها لان له منعها
 فان اخذته بغير اذن الزوج كان له ردده لمحل ما مومن يمكن اخذها منه فان لم ترده وكان لها مال اذنت
 عليه منه وان اذن لها في اخذها فالعقبة عليه ولو كان لها مال لانها كان باذنه صار كانه الملتقط
(قوله) اي صغير اي سواء كان ذكر او انثى **(قوله)** نبذ فيه اشارة الى استحسان معنى الاقريط
 والمنبذ كما عند الجوهري والملتقمين وقيل الاقريط ما الملتقط صغيرا في الشرائد والجلاد وشبه ذلك
 والمنبذ بخلافه وقيل المنبذ ما دام مطروحا لا يسمى لقيطا لا بعد اخذها وقيل المنبذ ما وجد بقور
 ولادته واللقيط بخلافه **(قوله)** فالاولى ان يقول بمضيعة اي وجد بمضيعة لاجل ان يشمل من نبذ
 قصد او من ضل عن اهله ويشير الى انه لا بد ان يوجد في غير حرا ذم اخذها من الحرز سارق **(قوله)**
 كفاية لمحل الكفاية ان لم يخف عليه والا وجب عينا كما في الارشاد وظاهر المصنف الوجوب ولو علم
 خيانه نفسه بدعوى رقيقه مثلا فيجب عليه الالتقاط وترك الخيانة ولا يكون عليه بالخيانة عندرا
 يسقط منه الوجوب **(قوله)** ولا رقة اي ولم يعلم رقه بل علمت حرية او شك فيها وفي رقيقته
(قوله) فخرج الخ هذا من جملة كلام ابن عرفة بدليل قول الشارح وقوله فخرج الخ اي وقول
 ابن عرفة فخرج الخ **(قوله)** حتى يبلغ الخ هذا اذا كان اللقيط ذكرا فان كان أنثى فالى دخول
 الزوج بها بعد اطاقها **(قوله)** ولا رجوع له عليه اي ما لم يكن له مال ويعلم به الملتقط حال
 انفاقه والارجع عليه اذا خاف انه انفق ليرجع كما امر في النفقات **(قوله)** من انفق
 مراده بيت المال **(قوله)** الا ان يملك بالتشديد **(قوله)** ويجوز له الملتقط اي بدون نظر
 حاكم وهذا ظاهر ان كانت الهبة ونحوها من غيره وكذا ان كانت منه كافي سماع زونان من ابن
 القاسم والذي في سماع يحيى لا يجوز له ان كانت منه لان ذلك خاص بالولي لمن في حجره والملتقط ليس
 كذلك **(قوله)** فعلم انه يقدم الخ اي علم من عدوله عن قوله او يملك العطف على يعطى الموهوم
 لمساواة ماله لاني في وجوب الانفاق لقوله اذا ان يملك كهيئة المفسدة القديمة ماله ثم انفق الملتقط
(قوله) او مدفون بالرفع عطف نائب فاعل يوجد وهو الضمير المستتر العائد على المسال المفهوم من
 السياق لدلالة يملك عليه وفي الكلام تقدير الصفة أي مال ظاهرا او مدفون **(قوله)** ان كان
 معه رقة فيدي الاخرة فقط دون ما قبلها كما أشار له الشارح **(قوله)** ان طرحه عمدا انظر هل
 من الطريق عمدا طرحه لوجهه لا لوجهه البساطي خارجا بقوله عمدا وسلمه **ح** قال بن وكلام

الاساطي فيه نظروا وسلمه الخطاب بل الحق انه من العدو واقصر على ذلك في المج (قوله مع مخالفة
الاب) أي لان الظاهر قول قول الاب في تلك الحالة لما جيل عليه من الحنان (قوله ان كان الاب
موسرا) أي ان ثبت انه كان موسرا (قوله وان يخلف الخ) أي كما ساقى للمصنف ومحل حلفه
ان لم يكن اشهدانه انما ينبغي ليرجع والا فلا خلاف واذا تنازعنا في قدر النفقة فلا بد من اثباتها
والا فالقول قول الاب يمين لانه غارم ويحرم فيه قول المصنف واعتمد البات على ظن قوي كان
اختلغا في سر الاب وقت الانفاق (قوله فيرجع بغير السرف) أي وهو نفقة المثل (قوله ومعنى
الخ) جواب عما يقال كيف يجب للملته الرجوع على ابي القبط بما انفق على الاقبط مع انه يجوز له
الترك وعدم الرجوع (قوله في هذا الفرع) واما في الفرع الاول فالمراد به الوجوب الشرعي وهو مطلب
الفعل طلبا جازما (قوله بل يرجع) اي او لم ينوشا كما هو ظاهر المصنف لان لم ينبغي حسبة
يصدق بعدم النية فان نوى الملتقط حسبة لم يرجع ولو طرحه ابوه عمدانظر النية المنفق لكن في ابن
عرفه ان مقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة نظرا لحالة الاب وهو التمدد فكان اوله بالجل عليه
(قوله وهو حر) أي محكوم بحريته شرعا فلو اقر القبط بقرينه لاحد الخي اقراره اذ لا يثبت رفق
التمتع بمجرد اقراره وسواء التمتع حرا وعبدًا وكافره وحر على كل حال (قوله لانها الاصل) أي لان
الحرية الاصل في الناس اي الذين لم يتقرر عليهم ملك (قوله ولاؤه للمسلمين) هذامقدمة بغير المحكوم
بكفره لان المحكوم بكفره لا يرثه المسلمون كذا قيل وقديس قال مانع من وضع مال الكافر في بيت
المال الا ترى ان المعاهد اذ امانت عندنا وليس معها وارثه فان ماله يوضع في بيت المال و اشار الشراح
بقوله اي انهم يرفونه الى ان المراد بالولاء المال لا الولاء الذي هو محبة كحمة النسب المختص بمن اعتمد
فقط (قوله لا يرثه الملتقط) أي ما لم يجعله له الامام والا ورنه لان ذلك من الامور العامة التي
النظر فيها الامام وعلى هذا حمل ما في المواطن قول جمر لك ولاؤه وعلينا نعتقه (قوله كان لم يكن
فيها الا يثبت ان التمتع مسلم) ظاهره الحكم باسلامه حيث التمتع مسلم ولو سئل اهل البيت فجزوا
بأنه ليس منه وينبغي ان يكون كذلك قياسا على اسلام المسي تبعه الاسلام سايه ولا نه ما قديس تزان
لنذهما اياه واستظهر عرج انه لا يكون مسلما اه عقب (قوله والبيت كالبيتين) أي على
ما استظهره ح من عند نفسه ولفظ المدونة كالصنف كما في بن (قوله وان وجد في قرية من
قرى الشرك) أي وان كانت بين قرى المسلمين وقوله فهو مشرك وان التمتع مسلم نحوه لابي الحسن
وفي الذخيرة انه ان التمتع مسلم يكون على دينه وان التمتع كافر كان على دينه قال بن وهذا هو
الظاهر والله اعلم (قوله لا يدينه له) أي لا يدينه تشده له اي لكل من الملتقط وغيره (قوله
فان اقامه الحق به كان القبط محكوما باسلامه او كفره سواء كان المستحق له الذي شهدت له البينة
الملتقط او غيره كان الملتقط محكوما باسلامه او كفره فله ثمانية وحاصلها ان المستحق لقيط اماما لملتقطه
او غيره وفي كل امان يكون ذلك المستحق مسلما او كافرا وفي كل امان يكون القبط محكوما
باسلامه او بكفره ففي هذه العوار الثمانية ان اقام المستحق بينة تشهد ان هذا القبط ولده لحي به
(قوله فيلحق بصاحب الوجه المدعى) انظر هل محوته به في الثمان صور المتقدمة وهو ما يقيد به ابن
عرفه وتوت الشيخ عبد الرحمن الاجهوري اوفى اربع منها فقط وهي ما اذا كان المستحق مسلما كان
هو الملتقط او غيره كان القبط محكوما باسلامه او بكفره وهو ما ذهب اليه بعضهم ونحوه في الشيخ احمد
الزرقاني قائلا ما اذا استلحقه ذمي فلا بد من البينة فان قيل مقتضى ما قدمه المصنف في الاستلحاق
من ان الاب يستلحق بمجهول النسب عدم توقف الاستلحاق هناك على البينة والوجه قلت قال ابن

يونس ان ابن القاسم قد خالف هنا اصله اذ مقتضى اصله ان الاستحسان هنا لا يتوقف على بينة
او وجه انظر بن (قوله لموضع) أي ولا موضع آخر (قوله بعد اخذه) بنية حفظه او بلا بنية
حفظه ولا رفعه للحاكم (قوله والموضع مطروق للناس) أي بحيث لا يخشى هلاكه فيه (قوله فله
رده حينئذ) أي لعدم اخذه للحفظ فلم يشرع في فرض كفاية حتى يتعين عليه (قوله فان لم يكن
الموضع مطروقا بان لم يوقن ان غيره يأخذه) في الكلام نقص أي حرم رده فان رده ومات فان تحقق
الخ (قوله وان شك في اخذه) أي في ان يأخذه اسدا ولا يأخذه فالدية وانظر هل دية خطأ وعمد
والظاهر كما قاله شيخنا انه دية عمد (قوله يسأل معينا هل هو ولده ام لا) أي فاذا قال له ليس ولدي
جازله رده (قوله ولو زوجه عنه الاخر واخذه) أي فينزع من ذلك المازح ويدفع للاسبق
(قوله قدم الاولى) أي فلما اخذه غيره نزع منه ودفع للاولى (قوله والا يكون اولى) أي بان
استوياي في الاصلحية ووضع اليد (قوله خوف طول الزمان) عليه وهي بمعنى الشرط لقول المصنف
وبنيبي الاشهاد أي اذا كان يخاف انه عند طول الزمان يدعي ما ذكر فان تحقق او غلب على الظن
دعوى ذلك وجب الاشهاد واللقطة كاللقيط في المحالين المذكورتين (قوله بغیر اذن السيد) أي
واما بآذنه فيجوز ويلزم السيد ضمانته ونفقته لانه لما أذن في اخذه صار كانه هو الملتقط فلو انقط
لقيطا بغیر اذن سيده فلسيده اجازته ورده لموضع التقاطه ان كان مطروقا وابقن ان غيره يأخذه
كحمار الظاهر ان الزوجة ليست كالمكاتب في جواز الالتقاط بل يمنع التقاطها بغیر اذن زوجها وهي
اولى منه في منع اخذ اللقيط بغیر اذن لان زوجها منعه عما يشغلها عنه والمكاتب احزن نفسه (قوله
لان التقاطه رعايادي الخ) جواب عما يقال ان المكاتب احزن نفسه وماله فقتضاه انه لا يمنع من اخذه
اللقيط ثم ان ما ذكره الشارح من التعليل يقتضي انه يمنع ايضا من اخذه للقطه اذا كانت عبد صغيرا
وانظره تأمل (قوله ونزع لقيط) أي واقر تحت يد شخص مسلم وجبر على الاسلام فان نزع بعد
البلوغ وای الاسلام فريده يستتاب فان تاب والا قتل (قوله شرعا) أي من جهة الشرع وان لم يحكم
حاكم باسلامه وذلك كما هو جود في فريده المسلمين على ما مر (قوله اخذ اباي) هو من ذهب محتفيا
بالسبب والمأرب من ذهب محتفيا بالسبب كذا فرق بينهما ولعل هذا فرق بحسب الاصل والا فالعرف
الآن ان من ذهب محتفيا مطلقا لیسبب او غيره يقال له اباي وهارب (قوله لمن يعرف) متعلق
بندب ولا يقال ان فيه فصلا بين العامل والمعمول لان المضرا الفصل بينهما بالاجنب لا بغيره خصوصا
نائب الفاعل فان رتبته التقديم ويجوز تعلقه بما بقي على انه طرف لغو واللام بمعنى من أي عبد اباي
من يعرفه الاخذ أي من سيد يعرفه الاخذ (قوله لانه من باب حفظ الاموال) فيه ان التعليل
يقضي الوجوب وانما شرط معرفة سيده لاجل ان يخبره به من غير انشاد وتعريف (قوله والاوجب
اخذ له) أي وان علم خيانه نفسه فيجب عليه اخذه وترك الخيانة ولا يكون علمه بخيانه عذرا مسقطا
للاوجب نعم محال الوجوب اذا خشي ضياعه ما لم يخف على نفسه ضررا من السلطان اذا اخذه ليخبر
صاحبه به والا حرم عليه اخذه (قوله والا فلا يأخذه) صرح بهذا المفهوم لانه مفهوم غير شرط ولان
عدم ندب اخذه لا يقتضي النهي مع ان المراد الكراهة وليفرع عليه قوله فان اخذه الخ (قوله أي
يكره له اخذه) أي لا احتياجه للانشاد والتعريف فيخشى ان يصل لعلم السلطان فبأخذه (قوله
ووقف سنة) أي وينبغي السلطان عليه فها (قوله ثم يبيع) أي بعد هاهما لم يخش عليه قبلها ولا يبيع
قبلها كما رواه عيسى عن ابن القاسم ابن رشد وهو تقييد لقول المدونة ووقف عند الامام سنة ثم يبيعه
بعدها (قوله وبشهادة ذلك) أي على جميع ما ذكر (قوله حتى يعلم ربه) أي فاذا جاء من يطلبه

قابل ما عنده من الاوصاف على ما كتب في السجل فان وافق دفع له الثمن (قوله واخذ نفقة
 بالنساء للفاعل) اى واخذ الامام نفقته (قوله ولا يلزمه الصبر) الى ان يحضر به أى بخلاف
 من اخذه لكونه يعرف به فانه يلزمه الصبر بنفقته حتى يحضر به ولا يجوز له بيعه واخذ نفقته من
 الثمن قبل محي ربه وما ذكره من عدم لزوم الامام الصبر الى ان يحضر به ظاهره وان كانت النفقة
 من بيت المال وهو كذلك لانه لا احرار وصالحهم والعبثى بيده فان عجز عن نفقته ازم بيعه
 بما ينفق عليه (قوله وان قال سيده) اى عند حضوره بعد بيعه وقوله كنت اعتقته اى ناجزا
 او مؤجلا (قوله فلا تمت لقوله) اى وله اخذ الثمن ولا يحرم منه كما استظهره عجم وكذا لا يمل
 بقوله كنت اولادتها الا ان يحضر الرلد الذى يدعى انه اولده لها ويقول هذا اولدها فقتر داله ان لم يتم
 فيها المجبة ونحوها والافلا ترد اليه ويعطى عنها (قوله ويقام عليه المحدود) اى يقيمها عليه
 السلطان وجوبا (قوله من قتل او جلد) اى اورجم لا واطى فاعلا كان او مفعولا وانظر اذا حصل منه
 موجب القتل وقتل هل تضيع النفقة على من اتفق عليه من امام وملقط لثعلقه بقرقته وهو
 الظاهر ولا قتال (قوله ان ارسله بعد اخذه) اى سواء ارسله قبل السنة او بعدها (قوله
 الانخوف منه) اى او خوف من السلطان بسبب اخذه ان يقتله او يأخذ ماله او يضربه ولو كان
 الضرع فبالذم مروة بعلما فيما يظهر والظاهر ان عدم الضمان اذا ارسله لخوف منه محله
 اذا لم يكن رفعه للامام والارادة اليه ولا يرسله فان ارسله مع امكان رفعه اليه ضمن ومحله ايضا اذا
 كان لا يمكن الاحتفظ منه بحيلة او بحارس ولو باجرة والا فلا يرسله ان سكب بالانخاف للضررين والظاهر
 رجوعه بالاجرة كالنفقة لانها من تعاقبات حققة (قوله فيما يطب فيه) اى واما الواسطة تأجره
 على عمل خفيف مثل سقى دابة فلا شئ ربه في نظيره (قوله وعطب) اى فيضمن المستأجر قيمته يوم
 الاجبار (قوله ضمن اجرة المثل) اى ضمن المستأجر ربه اذا حضر اجرة المثل ويرجع المستأجر
 على الملتقط بما استأجر به ان دفع له وعلى العبد ان كان دفع له وكان الاجرة التي دفعه اليه قائمة والا
 فلا رجوع له عليه (قوله لان ابقى منه) يعنى ان من النقط ابقاه بعد اخذ ابقى من عنده وانه
 مات عنده او تلف فلا ضمان عليه بل به اذا ضربه لم يفرط لانه ان يفرط ولا يضمن عليه اما اذا فرط
 كالوارسله في حاجة يابق في مثله فابق فانه يضمن (قوله يفتح الباب) اى وهو اقصص من
 كسرهما قال تعالى اذا اذن الى الفلك المشحون وفيه مضارعة النفع والكسر والضم لانه جاء من باب
 ضرب ومنع ودخل (قوله لا يقدح) اشار الى ان في كلام المصنف استخداما لان الكلام كان
 في جرد ابقى اخذه انسان ثم ابقى منه وانتقل منه بعد غير ابقى اخذه انسان رهنه في دين وادعى
 المرتهن انه ابقى منه ويصح ان يكون المعنى وان كان الابقى مرثنا بفتح الميم اى مرثنا قبل اباؤه
 وعلى هذا فلا استخدام (قوله فلا ضمان على المرتهن) اى لان الرهن المذكور مما لا يبايع عليه
 وتقدم انه يقبل دعوى المرتهن ثلغ ارضياعه بين (قوله ولا يمين على الملتقط) اى بل يصدق
 في دعواه انه ابقى عنده من غير يمين (قوله فان نفقته في ذمة الراهن) اى وحينئذ فيتهم المرتهن
 في اضاعته ويرجع بنفقته على سيده (قوله واستحققه سيده) يعنى ان من النقط عبد الميرف سيده
 فحضر انسان ادعى انه سيده فانه يستحقه بشاهد ويمين (قوله وارلى شاهدين) اى وارلى من
 الشاهد واليمين في استحقاقه لهما الشاهدان يستحقه بشادتهما من غير يمين (قوله واخذه مدعيه
 حوز الاملاك) اى وحينئذ لا يمكن من بيعه ولا من وطء الامة وان جازله ذلك فيما بينه وبين
 الله اذا كان صادقا (قوله ان صدقه العبد على دعواه) اى سواء وصف السيد ذلك العبد ام لا

أقر العبد بدين صدق انه لمدينه له لغيره ام لا لانه لا يعتبر اقراره ثانياً الغير من صدقه قبل ذلك
 (قوله وذلك بعد ارفع الحاكم والاستينام) اى الامهال فى الدفع له والاستينام باجتهاد الحاكم وانظر
 ما فائدة ذلك الاستينام مع كون الدفع له حوزاً لا ملكاً فتم امل (قوله فان جاء غيره الخ) هذا ثمة كون
 الاخذ حوزاً لا ملكاً (قوله المقضى لئلا) اى والكون الاخذ مع الشاهد على وجه الملك حلف
 المدعى اليمين ولما كان الاخذ هنا حوزاً سقط عنه اليمين كذا قال عبد الحق (قوله اخذه المقر له)
 اى سواء وصف ذلك العبد ام لا (قوله امر العبد) اى الذى لم يكن للمدينه الا مجرد دعواه انه عبده
 وصدقه العبد (قوله فهذه من نعمه ما قبله) اى وايس مراد المصنف ان من التقط عبداً لا يعرف
 سيده فانه يرفع للامام والا كان مكرراً مع قوله قبل فان اخذه ورفع للامام (قوله ان لم يحش ظلمه)
 اى انتفى خشية ظلمه اى خوف ظلمه بان ظن انه لا يأخذه ظلماً وادى اذا تحقق وقوله والاى
 والا تنفى خشية ظلمه بان ظن او تحقق اخذه ظلماً لم يرفع (قوله خبران الثانية) لا يقال ايه ليس
 محط الفائدة وانما محطها هرب الخ فالادى نصبه على انه بدل من اسم ان وان هرب هو الخبر لاننا نقول
 الخبر قيمان قسم تتم الفائدة به نفسه وقسم تتم به الفائدة مع تابعه فحوادثهم قوم تجهلون وما هنا من
 قبيل الثانى لان الحال قد فى عاملها او وصف لصاحبها (قوله هرب منه) حال من فلان على تقدير
 قد لانه معرفة لانه كناية عن العلم او خبر ثان لان الثانية (قوله فليدفع اليه بذلك) اى بهدمين
 القضاء انه ما خرج عن ملكه (قوله ولا يبحث عن يمينه) اى عن حاله ولا يطالب احضارها
 وشهادتها عنده ثانياً وما ذكره المصنف هنا لا يخالف قوله فى القضاء ولم يقدو حده اى لم يقدو كتاب
 التقاضى وحده لا يحتمل تخصيص ذلك بهذا وذلك لحقة الامر هنا لا ترى ما تقدم ان سيده بأخذه
 ان لم يكن الادعاء اياه اشار الى قوانين والاول ظاهر طق والثانى ظاهر بن

§ (باب فى القضاء) §

(قوله اهل القضاء) اى المتأهل له والمستحق له عدل فغير العدل لا يصح تضائفه ولا ينفذ حكمه
 (قوله عند الجمهور) اى خلافاً للحنون حيث قال بمنع تولية العتيق قاضياً الاحتمال ان يستحق
 فتر احكامه (قوله تلتزم الخ) اى من استلزام الشكل لاجزائه لان العدالة وصف مركب من
 هذا الاموال الخمسة ولا يغنى عن العدل قوله مجتهد لان المجتهد لا يشترط فيه العدالة على الصحيح
 (قوله لاني ولا تخفى) اى لا يصح توليتهما للقضاء ولا ينفذ حكمهما (قوله جواز الذهن)
 اى العقل فمجرد العقل التكاليف لا يكفي لجامعته للعقل ويستحب كون القاضى غير زائد فى الغطانة
 كما يأتى فالشرط ان يكون عنده اصل الغطانة بقول المصنف فطن اى ذو غطانة فهو من باب النسب
 كونه ولم فلان ابن وعمر اى صاحب ابن وعمر لامن باب المبالغة وان فطن بمعنى فاطن اى جيد الذهن
 (قوله مجتهد) اى مطلق ان وجد قال ح يشير به الى ان القاضى يشترط فيه ان يكون عالماً
 وجعل ابن رشد العلم من الصفات المستحسنة والاول هو الذى عليه عامة اهل المذهب كما قال
 ابن عبد السلام (قوله فامثل مقلد) اى فافضل مقلد وهو مجتهد الفتوى والمذهب والمعتمد
 انه لا يشترط الامثل بل يصح تولية من هو دونه مع وجوده حيث كان عالماً بل قال بعضهم يصح
 تولية غير العالم حيث شاور العلماء (قوله له فقه) اى فهم كامل (قوله او بائناً اصل) اى
 قاعدة كاتبة وهو عطف على قوله بقياس (قوله والاصح انه يصح الخ) اى كان الاصح
 انه يصح تولية غير الامثل مع وجوده كما علمت والحاصل ان المعتمد ان كونه مجتهداً مطلقاً ان وجد
 غير شرط فى صحة توليته وكذلك كونه مقلداً امثل (قوله وزيد للامام الاظم وصف خامس

الخ اعلم ان هذه الشروط الخمسة انما تعتبر في ولاية الامام الا عظم ابتداء لا في دوام ولا يمتنع اذ لا
 ينعزل بعد مبايعة اهل المحل والعهدة بل بمرور فسخ كنه با موال لان عزله مؤد للفتن فاركتب
 انصف الضررين رسدت الذرية نعم ان طرأ كفره وجب عزله ونبتذعه هذه (قوله ولا يشترط ان
 يكون عاصيا) بل ولا يشترط ايضا فقد ذكر طي ار الحق انه لا افضلية لعباسي على غيره في ذلك
 خلافا لعنق (قوله وقريش) أي الذي يشترط في الخليفة ان يكون من ذرية هوفه الخ ولقب
 بقريش تصغير قريش حيوان من حيوانات البحر يفتس غيره من الحيوانات البحرية لا قتراسه
 لا غداؤه (قوله بقره مقلده) لا خصوصية لقوله مقلده بل وكذا قول اصحابه على ان المراد ما هو
 أحسن من هذا لانه لا يحكم الا بمشهور المذهب كما في الشارح سوا كان قول امامه او قول احد من
 اصحابه (قوله لا بقول غيره) أي ولا يجوز له ان يحكم بقول غيره مقلده أي بمذهب غير مذهب امامه
 وان حكم لم يفتن حكمه والقول بأنه يلزمه الحكم بقول امامه ليس متعقبا عليه حتى قيل ليس مقلده
 رولا ارسل اليه بل حكموا خلافا اذا اشترط السلطان عليه ان لا يحكم الا بمذهب امامه فقيل
 لا يلزمه الشرط وقيل بل ذلك يفسد التولية وقيل معنى الشرط المصلحة انظر ح (قوله أي
 بالراجح من مذهب امامه) أي كرواية ابن القاسم عن الامام في المدونة وكرواية غيره فيها عن الامام
 وذلك لتقدم رواية غير ابن القاسم فيها على قوله فيها وأولى في غيرها وكذا على روايته في غيرها عن
 الامام فان لم يرو عن الامام أحد فيها شيئا قدم قول ابن القاسم فيها على رواية غيره في غيرها عن الامام
 وعلى قول غيره فيها وفي غيرها (قوله وكذا المفتي) أي فلا يجوز له الاقتفاء الا بالراجح من مذهب
 امامه لا بمذهب غيره ولا بالضعيف من مذهبه نعم يجوز له العمل بالضعيف خاصة نفسه اذا تحقق
 الضرورة ولا يجوز لغيره الاقتفاء بغير المشهور لانه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققه سام
 نفسه ولذلك سدوا الذريعة وقالوا يمنع الفتوى بغير المشهور وخوف ان لا تكون الضرورة متحققة لا
 لاجل انه لا يعمل بالضعيف ولو تحققت الضرورة يوما ما قاله بن ويؤخذ من كلامه هذا انه يجوز
 للمفتي ان يفتي بغيره بغير المشهور اذا تحقق ضرورته لان شأن الصديق لا يخفى على صديقه اه قاله
 الامر في ماشية عقب (قوله وهو اهله) أي وهو من اهل القياس والارد (قوله الواو يعني او) أي
 فاما معنى ونفذ حكم من اتصف باحدة فقط من هذه الثلاثة فان اتصف باثنين منها او بالثلاثة
 فلا تنعقد ولا يمتنع كفي ح عن ابن عبد السلام وفي بن ربح الباجي وابن رشد صحة ولا يمتنع
 لا يكتب فلا يشترط في صحة ولاية القاضي ان يعرف الكتابة على المعتمد (قوله في الابتداء والدوام)
 متعلق بقوله واجب أي وحيث كان واجبا في الابتداء والدوام فلا يجوز ولاية القاضي ابتداء ولا
 استمرار ولا يمتنع الا اذا اتصف بعدم هذه الثلاثة فان اتصف باحدة منها فلا يجوز توليته ابتداء ولا
 استمرار مع صحة ما وقع منه من الحكم هذا ويجوز توليته الاعمى للفتوى كما في فتاوى البرزلي (قوله
 ولذا) أي ولا لاجل كون عدم هذه الامور واجبا بالنظر لا ابتداء والدوام وجب عزله هذا اذا كان
 متعاقبا شيئا مما ذكره من توليته بل ولو طرأ عليه شيء منها بعدها (قوله فاستفد منه) أي من كلام
 المصنف اعني قوله ونفذ حكم اعني الخ وقوله ووجب عزله (قوله عدم الخ) هذا مستفاد من
 قوله ووجب عزله وقوله وصحة حكمه هذا مستفاد من قوله ونفذ الخ (قوله والخائف فتنة الخ)
 أي وان لم ينفر بد شر وط الغشاء كما يشعر بذلك المعص على الاول باو (قوله ار لم يتول) أي وتولى
 غيره ولو كان ذلك الغشاء يدسه فيها (قوله فاعل لزم) والمتعين مفعول والخائف عطف عليه
 وفتنة بالنصب مفعول خائف او بالجر بأضافته لخائف وقوله اوضياع عطف على فتنة وفيه الحذف

من الثاني لدلالة الاولى اى الواحائف ضياع الحق ان لم يتول كما اشار له الشارح (قوله اى لزمه
القبول ان طلبه منه الامام) لكن ان طلبه مشافهة لزمه القبول فوراً وارسل اليه لم يلزم الغورية
فى القبول ولا يجب ان يقول قبلت سواء شافهه او ارسل اليه بل يكفي فى تحصيل الواجب شروعه
فى الاحكام (قوله ولا يضرب بذل المسال فى طلبه حينئذ) اى حين اذ تعين عليه او خاف الفتنة
اوضياع الحق ان لم يتول وفى بن قال الشيخ المسناوى قال ابن مرزوق يجب عليه الطلب ان لم
يكن بمال واخرط قوم كعج ومن تبعه فقلوا لو لم يحال وفى ح مانصه انظر اذا قيل يلزمه الطلب
فطالب فنع من التولية الا ببذل مال فهل يجوز له بذل ذلك والظاهر انه لا يجوز له لانهم قالوا انما يلزمه
القبول اذا تعين عليه ان كان يعان على الحق وبذل المسال فى القضاء من الباطل الذى لم يعان على
تركه فيجوز حينئذ (قوله واجبر المتعين له) اى اذا امتنع من القبول وأشار الشارح بجعل نائب
اجبر المتعين له بانه زاد شروطه منه الى ان قول المصنف واجبر يضرب راجع للمسئلة الاولى وامام
خاف فتنة اوضياع الحق فلا يتأتى فى حقه الا الطلب او القبول ولا يتأتى فيه الجبر على القبول نعم
لو كان الخوف من الامام لتأتى الجبر على القبول عند الاباية لكن المصنف انما علق الخوف بغير الامام
(قوله دون غيره من فروض الكفاية) اى فلا يجوز الهروب منه اذا عين كجهاد تعين بتعيين الامام
والحاصل ان فروض الكفاية كلها تعين بتعيين الامام الا القضاء فانه لا يتعين بتعيين الامام بل
يجوز مخالفته وذلك لشدة خطره فى الدين كذا فى بن (قوله وترد احكامه) ولو صوابا من هذا
يعلم ان دافع الرشوة لاخذ القضاء اسوة حالاً من قضاة البغاة المتأولين لان احكامهم نافذة (قوله
وحرم قبول القضاء وطلبه لجاهل) اى لعدم اهليته للقضاء وكذا يحرم على السلطان توليته وما ذكره
المصنف من المحرمة مبنى على مشهور المذهب من اشتراط العلم فى صحة توليته لا على ما لا ينشأ من ان
العلم من الصفات المستحسنة كالم (قوله ونذب) اى القضاء بمعنى توليته (قوله لبشر علمه)
اى ليكون خاملاً لا يؤخذ بفتواه ولا يتعم عليه احد فلولاه بقصد افادة الجاهل وارشاد المستفتى
(قوله لا الشهرة الخ) اى وليس المراد توليته لاجل الشهرة لرفع ذنبية فان هذا مكره لا مندوب
(قوله وهو من يترك الخ) اى واما الاورع فهو من يترك بعض المباحات خوفاً للوقع فى الشبهات
(قوله لان الغنى مظنة الخ) اى وهذا كان وجود المسال عند ذوى الدين زيادة لهم فى الخير لا سيما من
نصب نفسه للناس (قوله بترك) اى بسبب تركه ما لا يليق فلا يعجب الارذال ولا يجلس مجالس
السوء ولا يتعامل مع محقرات الامور (قوله نسب) ظاهره ان تولية غير النسيب جائزة سواء كان اتفاقاً
نسباً به محققاً ام لا وهو كذلك قال ابن رشد من الصفات المستحسنة ان يكون معروف النسب ليست
باب لعان اه وحينئذ فيجوز برسخون تولية ولد اذ انما وافق لالذهب زاد ولكن لا يحكم فى الزنا لعدم
شهادته فيه (قوله مستشير لاهل العلم فى المسائل) اى الدقيقة التى لا نص فيها واما التى فيها
النص وهو علم به فهو معنى قوله فكم بقول مقلده قاله شيخنا العدوى قال بن ان حمل قوله بعد
واحضر العلماء وشاورهم على الوجوب كان مخالفاً لهذا وان حمل على الذنب كان تكميلاً لارامع هذا ويمكن
ان يختار الثاني والمراد بانه بولى من شأنه الاستشارة وعرف انه لا يندفع برأيه فى الامور والا تبنى
معناه يندب له بعد توليته العمل بذلك الشأن فى كل امر مهم او يحتاج الى اول وبعنى نذب تولية من شأنه
الاستشارة للعلماء ومعنى الا تبنى ووجب عليه بعد التولية العمل بهذا الشأن فى كل امر مهم يحتاج لدقة
النظر فيه فتدبر (قوله بالدين) لا يعنى عن هذا قوله غنى لانه قد يكون غنياً بامواله انما تاتى له عند
تمام عام فيحتاج للدين فذكره ان من مندوباته كونه بالدين (قوله اى يندب ان لا يكون محدوداً

(الح) علم منه ان تولية الحد وجائزة وان حكمه نافذ وظاهره قضى فيما حذفيه اوفى غيره بخلاف
الشاهد فانه لا تقبل شهادته فيما حذفيه ولوناب وتقبل في غيره اى اذا تاب والا فلا والفرق بين
كون القضاة يقبل من القاضى فيما حذفيه ولا تقبل شهادة الشاهد في ذلك استناد القاضى لبيئة
بخلاف الشاهد فبعدت التهمة في القاضى دون الشاهد (قوله وان كان الموضوع الح) الجملة حالية
اى والمحال ان موضوع المصنف انه تاب اى ان ما قاله المصنف من نذب كونه غير محدود حكم فيما
حذفيه ام لاموضوعه انه تاب مما حذفيه بالفعل والا كان فاسقا لا تصح توليته (قوله والاولى
التعير بها) قد يقال يمكن ان المعنى وبلا عقل زائد في الدهاء اى في جودة الراء والفكر (قوله هو
جودة الذهن) اى وهو العاطفة فكأنه قال وبلا زيادة في العاطفة (قوله والا فاسقا منتهى) اى
والا نقل بهم فيها السوء بل قلنا المراد وبلا بطنانة محققة السوء فلا يصح لان السلامة من بطنانة السوء
اى من الجماعة المحققة السوء واجبة لا مندوبية (قوله وبطانة الرجل الح) اى وحيث قد يعنى
المصنف يندب للقاضى ان يكون اصحابه الذين يعتمد عليهم فى امره من اهل الخير لا من يهتم بالسوء
(قوله ومنع الراكبين الح) اى انه يندب للقاضى ان يمنع الذين كانوا يركبون معه قبل التولية من
ركبهم معه بعدها وكذلك المصاحبين له قبل التولية في غير الركوب يندب له ترك مصاحبهم
بعدها (قوله مع اتهامه انه لا يستوفى الح) اى فيمتنع من له عليهم حق من طلبة (قوله تخفيف
الاعوان) اى لتقبل الاعوان الذين اتخذهم لا عانتهم كالرسل الذين يرسلهم القاضى لاحضار خصم
او سماع دعوة تباه عنه او سماع شهادة (قوله وقلب الاحكام) اى تغيير المحالة التى يترتب
عليها وقوع المحكم (قوله ان يبعده منه) اى من الاعوان من طالت اقامته في هذه الخدمة اى
لان بزيادة سؤمهم وضررهم بالناس (قوله واتخاذ من يخبره الح) وذلك بان يتخذ شخصا من اهل
الامانة والصلاح يرسله بطواف في الاسواق ويخبرها بسمع ما يقوله الناس في القاضى وفي حكمه
وفي شهوده وبآتيه يخبره بسماع منهم من ثناء عليه او سخط (قوله في سيرته) اى غير حكمه
(قوله بمقتضى ذلك) اى الاختيار وقوله من ابقاء اى لاشه ودواعيهم وقوله او امر او نهي اى
او امرهم بفعل ما هو لا نهي لهم عما ليس بلاق (قوله وتاديب من اساء عليه) اى
كقوله لا تطعنى او كذبت على وان كان لا يؤذيه اذا قال له الم الخصم او اشاهد واما اذا قال باظالم
او اياك اذنب فانه يؤذيه مما قال ذلك لقاضى او للخصم وما ذكره المصنف من نذب تاديب من
اساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد نظرا الى انه كالمستقيم لنفسه وظاهر كلام ابن عبد السلام وجوب
التاديب لمحرمه الشرع وهذا كله اذا اساء على القاضى واما اذا اساء على غيره اى كشاهد
او خصم كان الادب واجبا قاعدا للنظرين (قوله وحرمه) عطف على مجلس (قوله ونص غيره) اى
كان عامم في من الغفلة حيث قال ومن جفا القاضى فالتاديب اولى وذلك لاشاهد مطلوب اى
فالتاديب اولى من العفو وذلك للتاديب مطلوب اى واجب اذا اساء على شاهد اى او خصم (قوله
لا يغير مجلسه) اى لا يندب له تاديب من اساء عليه بغير مجلسه (قوله فليرقبه) اى ندبا
ولا يجوز له تاديبه الا لا يندب في آية واذا قيل له اتق الله اخذته العزة بالاثم لا آية (قوله ومن
الارفاق انه يقول له الح) اى ومنه ايضا ان يقول له انا لا اريد الا الحق اورزقنى الله وياك تقواه
ونحو ذلك (قوله ولم ينص الح) اما النص له على الاستخلاف جازله ان يستخلف ولو راحة نفسه
ولو في الجملة القريبة فان نص على عدمه فلا يصح استخلافه ولو في الجملة البعيدة ولو لعذر وينبى ان
العرف بالاستخلاف وعدمه كالنص على ذلك (قوله من مرض او سفر الح) اى واما استخلافه

لهمافهو جائز كما قال الاخوان وهو المعتمد خلافا لبحر القائل لا يجوز استخلافه في جهة قريبة
ولولمريض اوسفر (ف قوله فيعجزله ان يستخلف) لكن في جهة بعدت عنه كان له ذرام لا
والحاصل ان صور المسئلة اثنا عشر صورة لان الخليفة اما ان ينص للقاضي على الاستخلاف او على
عدمه او لا ينص على واحد وفي كل امان يستخلف له ذرا وراحة نفسه وفي كل امان يستخلف
في جهة قريبة او بعيدة منه فان نص على الاستخلاف جاز مطلقا له ذرا وغيره في الجهة القريبة منه
والبعيدة وان نص على عدمه منع مطلقا وان لم ينص على واحد فان كانت الجهة قريبة فالتنع اذا كان
الاستخلاف لغيره وذرا وان كان له ذر فقولان وان كانت الجهة بعيدة فاجوز ان كان له ذرا وغيره
ولا يشترط في الاستخلاف ان يكون المستخلف بالكسر وقت الاستخلاف في محل ولايته بل يجوز له
ان يستخلف ولو كان في غير محل ولايته ومثل الاستخلاف العزل فيعجزله ان يعزل واحدا من اهل
ولايته وهو في غير محل ولايته بخلاف المحكم فانه لا يصح في غير محل ولايته (ف قوله من علم الخ) أي
واذا استخلف بالشرط المذكور فانه يستخلف رجلا علم الخ (ف قوله بما يال كثيرة) أي زائدة
على مسافة القصر كما قال شيخنا (ف قوله وان عزل المستخلف) أي الذي استخلفه القاضي بلا
اذن الامام لوسع علمه في جهة بعدت اما لو استخلفه في جهة قريبة لنص الخليفة له على ذلك لوجوب ان
العرف به فلا يعزل بموت القاضي ولا يعزله كما قال الشارح ومثله ما من قدمه القاضي للنظر على
يتام فانه لا يعزل بموت القاضي الذي قدمه ولا يعزله (ف قوله لانه يتوهم الخ) أي فالمصنف
نص على المتوهم (ف قوله خلافا لظاهر اطلاق المصنف) قد يقال ان موضوع كلام المصنف هو
الاستخلاف من غير اذن الامام بديل ما قبل هذا فليس كلامه مطلقا (ف قوله لاهو بموت الامير
المراد به من له اماره سواء كانت سلطنة او غيرها ولذا قال المصنف ولو الخليفة وليس المراد بالامير
من له اماره غير السلطنة لعدم صحة المبالغة حينئذ اذ شرطها صدق ما قبلها عليها (ف قوله ولو
الخليفة) أي هذا اذا كان الامير الذي ولاه غير الخليفة بل ولو كان الامير الذي ولاه ثم مات هو
الخليفة (ف قوله ليس نائب عن نفس الخليفة) أي لان الخليفة لم يوله لمصلحة نفسه وانما ولاه لمصلحة
الناس وقوله لان القاضي الخ إشارة للفرق بين من استخلفه القاضي في جهة بعيدة حيث ان عزل بموت
القاضي وبين القاضي حيث لم يعزل بموت الخليفة وهذا الفرق الذي ذكره الشارح واهي اذ لو لم يكن
القاضي نائبا عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله كيف واصل القضاء للخلفاء ولو سلم ان القاضي ليس نائبا
عن الخليفة فلم لا يقال مثله في نائب القاضي فان ذلك التخفيف عن القاضي قات
السلطان ايضا انما جاز له ان يستقضى لاجل التخفيف عن نفسه اه انظر بن ولذا اعتمد بعضهم
ان خليفة القاضي لا يعزل بعزل القاضي ولا بموته كما ان القاضي لا يعزل بموت الامير خلافا
للمصنف وقد اقتصرت في المبح على هذا (ف قوله ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله) أي واما لو حكم
بشي قبل ان يبلغه عزله فانه يكون نافذا للضرورة الناس لذلك كما في تبصرة ابن فرحون وقال فيها
ايضا وانظر هل يستحق القاضي معلوم القضاء من يوم ولايته اذ اولى ببلد يحتاج لسفره ولا يستحق
الا بالباشرة فاما معلوم للعزل الى يوم بلوغه اه واستظهر بالدرا العراقي الثاني (ف قوله ولا تقبل
شهادته بعده) أي واولى في عدم التبول ما اذا قال القاضي بعد عزله شهد عندني شاهدان بكذا
وقد كنت قبلت شهادتهما غير انه لم يصدر مني حكم ولا طالب حينئذ ان يحلف المطلوب انه
ما شهد عليه احد من القاضي فان حلف رجع الطالب لدعوة جديدة وان نكل حلف الطالب
وثبت الشهادة فانه في المدونة ومفهوم شهادته ان اخبار القاضي على وجه الاعلام بأنه حكم بكذا

يقبل قبل عزله لابعده لانه مقرع على غيره والحاصل ان اخبار القاضى بانه حكم بكذا ان كان على وجه الشهادة لتقدم دعوى لم يقبل قوله لا قبل العزل ولا بعده وان كان على وجه الادلام والمحطاب بان لم يتقدم اخباره دعوى قبل قبل العزل ولا بعده فان ادعى زيد على عمرو ويحق عند قاضى مصر مثلاً وان قاضى الحيزة حكم له بذلك الحق فسأله البينة على ذلك فحضر قاضى الحيزة لمصر وشهد عند قاضيه بانه قضى اوحكم بكذا فلا تقبل شهادته كان قاضى الحيزة اذذاك معزولاً او غير معزول لانها شهادة على فعل نفسه واما ان كان قاضى الحيزة ارسل لقاضى مصر اخبره بانه قضى بكذا واخبره بذلك مشافهة قبل ان يحصل التداعى عنده اى عند قاضى مصر قبل ذلك الاخبار من قاضى الحيزة ان كان غير معزول لان كان معزولاً لان قوله حينئذ قضيت بكذا اقرار على غيره واقرار الشخص انما يقبل على نفسه لا على غيره (قوله لان شهادته لا تقبل قبل العزل ايضاً) اى ولو انتم له شخص آخر فى الشهادة (قوله يستقل كل واحد بناحية يحكم فيها الخ) الاولى حذف هذا انما معنى الاستقلال ان لا يتوقف نفوذ حكمه على حكم غيره كما سيقول وحاصل ما اراد المصنف انه يجوز للخليفة تولية قضاة متعددين كل منهم مستقل اى لا يتوقف حكمه على حكم غيره عام حكمه فى جميع النواحي بجميع أبواب الفقه او ببعضها ويجوز له ايضاً تولية متعددين كل منهم مستقل لكنه خاص بناحية يحكم فيها بجميع أبواب الفقه او بعضها واللبعض كذا واللبعض كذا انه لم من هذا انه لا بد من الاستقلال فى العام والخاص فلا يجوز للخليفة ان يشرك بين قاضيين هذا اذا كان التشريك فى كل قضية بل ولو كان فى قضية واحدة بحيث يتوقف حكم كل على حكم صاحبه لان الحاكم لا يكون نصف حاكم كذا قال ابن شعبان ابن عرفة وما قاله انما هو فى القضاة واما تحكيم شخصين فى نازلة معينة فلا ظنهم يختلفون فى جوارزهم وقد فعله على ومعاوية فى تحكيمهما ابا موسى ومجرب بن العاص نبيه اشعرماد كره المصنف من جواز تعدد القاضى بمنح تعدد الامام الاعظم وهو كذلك ولو تباعدت الاقطار جدا لا مكان النيابة وقيل بالجواز اذا كان لا يمكن النيابة لتباعد الاقطار جدا واقصر عليه ابن عرفة (قوله عطف على مقدر) اى بالارفع عطف على تعدد ولا بالجرح عطف على مستقل لانه لا بد من الاستقلال فى العام والخاص (قوله بان كان كل يطلب صاحبه) اى بان كان المدعى به واحداً ولكن كل منهما يدعى انه له ويطلب الاخره (قوله ثم رفع لمن سبق رسوله لطلب الايمان عنده) فاذا ذهب احد المتداعيين لقاض وذهب الآخر لقاض آخر فاسل كل قاض عونته لمن لم يأت من المتداعيين فالحق فى اقامة الدعوى عند من سبق رسوله لاحد المتداعيين (تنبيه) قد علم من المصنف الحكم فيما اذا اتخذا المدعى به وكان كل من المتداعيين اطلب الاخره على ما قاله الشارح واما اذا كان كل منهما يطلب صاحبه بشئ مغاير لما يدعى به الاخره فى نقل المواقى وابن عرفة عن المازرى ان لكل واحد منهما ان يطلب حقه عند من شاء من القضاة فاذا ادعى احدهما على صاحبه عند قاض وفرغ فلما صاحبه ان يدعى عليه عند من شاء فان اختلفا فحين يتبدى بالطلب او فحين يذهبان اليه او لا من القاضيين فان سبق احدهما القاض ترجح قوله وان ذهب كل منهما لقاض فالعبرة من سبق رسوله من القضاة وان لم يكن لاحدهما ترجح سبق الطلب على الآخر ولا بغير ذلك اقرع بينهما اه فقد علمت انه اذا كان كل طالب انما يعتبر سبق الرسول فيما اذا اختلفا فحين يتبدى بالطلب وفي من يذهبان اليه والا عمل بقول كل واحد منهما فى تعين القاضى الذى يدعى عنده انظر بن (قوله اى كما

يقرب بينهما) أي إذا كان المدعى ليس قوله مجرداً عن مصدق ولم يجاب خصمه (قوله وسياق
 الخ) حاصل ما يأتي أنه يقدم المدعى وهو من مجرد قوله عن مصدق بالكلام فإن لم يعلم المدعى أن
 قال كل واحدنا المدعى قدم الجالب لصاحبه بنفسه أو برسول القاضى بالكلام فإن لم يكن أحدهما
 جالبا والحوال أن كل واحد يدعى أنه المدعى أقرب بينهما فمفيدا بالكلام فلو قال الشارح إذا
 الموضوع أن كلا يدعى أنه طالب لصح قوله وسياق الخ تأمل (قوله وتحكيم رجل غير خصم) أي
 تحكيم رجل اجنبي منهما ما غير لكل من الخصمين ولا يحتاج التحكيم أشهود تشهد على الخصمين
 بأنهما حكماء كما هو قضية كلام بعضهم (قوله من غير تولية قاض له) أي وأما لو كان المحكم مولى من
 قبل القاضى فـ كان المحكم واقع من القاضى (قوله لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز الخ)
 أعلم أنه لو حكم أحد الخصمين من خصمه فحكم لنفسه أو عليها جاز تحكيمه ابتداء ومضى حكمه
 مطلقاً أن لم يكن جوراً وقيل يكره تحكيمه ابتداءً إن كان ذلك الخصم المحكم هو القاضى وبعضى
 حكمه بعد الوقوع والنزول إن كان غير جور وقيل لا يجوز تحكيمه فلا ينفذ حكمه إن كان ذلك الخصم
 المحكم هو القاضى سواء كان حكمه جوراً أو غير جور والاول نقل اللغوى والمأزرى عن المذهب
 والثاني نقل الشيخ عن اصبع والثالث ظاهر قول الاخوين والمعتمد الاول اذا علمت هذا فقول
 الشارح لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ لا يؤخذ على إطلاقه بل يقيد بما إذا كان
 المحكم جوراً فيكون ما شاع على القول الثاني أو بما إذا كان الخصم المحكم قاضياً كما هو القول الثالث
 ثم أعلم أن هذا الخلاف الجارى في تحكيم أحد الخصمين جارٍ في تحكيم الاجنبي فقيل بجوازه ونفوذ
 حكمه وقيل بعدم جوازه وعدم نفوذ حكمه فـ كان على المصنف أن يحذف قوله غير خصم
 ويقول وجاز تحكيم غير جاهل وكافرا الخ ويكون ما شاع على اللغوى والمأزرى من الجواز ابتداءً سواء
 كان المحكم اجنبياً أو أحد الخصمين كان قاضياً أم لا انظر بن (قوله وغير محيز) يعني عن هذا
 قوله قبل وجاهل لأنه يلزم من كونه غير جاهل أن يكون مميزاً لو حذفه كان أولى أنه بن وقد
 يقال لأنسلم اللزوم لجواز كونه معوهاً تأمل (قوله للبلاتيه وهم عطفه) أي عطف مميز عند
 حذف غيرة وقوله للبلاتيه وهم عطفه على خصم أي تجري المعطوفات على نسق واحد (قوله
 ويخرج) أي بقولنا رجل الصبي الخ (قوله وجواز التحكيم) أي تحكيم المتداعين للاجنبي
 المسلم العالم المميزاً يكون الخ (قوله وجرع) أي عداً أو خطأ وقوله ولو عظم أي قطع
 يداور رجل (قوله لم ينفذ حكمه) أي ولو وافق الصواب كما هو ظاهره وقد علمت النقل فيما إذا
 حكما خصماً (قوله فإن حكم ولم يصب فعليه الضمان) أي فإذا حكم واحد منهم وترتب على حكمه
 اتلاف فإن كان لعضو فالدية على عاقبته وإن ترتب عليه اتلاف مال كان الضمان في ماله (قوله
 أحد المتداعين) أي وليس المراد به من بينه وبين المتداعين أو أحدهما خصوصاً ذنوبية كما قال
 عبق وخش (قوله كالألعان الخ) أي فإن الحق فيه للولد بقطع نسبته وهو غير الخصمين أهني
 الزوجين وكذلك النسب إذا كان النزاع بين الأب ورجل آخر فالأب يقول إن هذا الولد ليس ابني
 والرجل الآخر يقول إنه ابنيك أمالو كان النزاع بين الأب والولد فالحق لأحد الخصمين وكذلك الولاء
 الحق فيه لا دعى غير الخصمين إذا كان النزاع بين المعتق ورجل آخر في الشخص المعتق بان ادعى
 كل أنه أعتقه أما إذا كان النزاع بين السيد والمعتق كان الحق لأحد الخصمين (قوله لأن المحدود
 زجراً) أراد بالحدود ما يشمل القتل قصاصاً (قوله في أحد هذه السبعة الخ) ظاهره أن المحكم
 إذا حكم فيما زاده المصنف في الحجر على هذه السبعة وكان حكمه صواباً أنه لا يمسى وهو مقتضى صنيع

المصنف ولكن الذي كان يقرره شيوخ عجم انه يمضي ايضا وهو الذي يفهمه نقل التوضيح كافي بن
 والمحاصل ان كل ما لا يجوز التحكيم فيه وكان المحكم فيه مختصا بالقضاء اذ وقع ونزل وحكم فيه المحكم وكان
 حكمه صوابا فانه يمضي وليس لاحد التحكيمين ولا للعدا حكم نقضه واماماه مختص بالسلطان
 كالاقتضاعات في حكم المحكم فيه غير ما من قطعها (قوله وانما يحكم في الرشد الخ) نص عبارة المصنف
 وانما يحكم في الرشد وضده والوصية والمحبس المعقب وامر الغائب والنسب والولاء وحسد وقصاص
 ومال يتيم القضاة فهذه عشرة ذكر المصنف هنا بعضها وهو الحد والقتل والنسب والولاء وزاد عليها
 هنا ثلاثة الامان والطلاق والعق في جملة ما يختص المحكم فيه بالقاضي ثلاثة عشر (قوله وادب)
 اى لا فتيا نه على الامام وقوله اى اذا استوفى اى اذا حصل الاستيفاء لمسا حكم به بأن قتل اوحده
 او اقتص والحاصل ان الادب انما يكون اذا انفذ المحكم اما اذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا ادب عليه بل
 يزجر اى يعزرفقط كما لو حكم بقتل فعفى عن المحكوم عليه خلافا لظاهر المصنف من ادبه مطلقا انظر
 ح (قوله فلا ادب) اى يزجر ويعزرفقط (قوله وفي صحة حكم صبي الخ) اعلم ان الاقوال
 الاربعة في صحة المحكم وعدمه كما ذكر شارحنا وهو ظاهر ابن عرفة والواق والمحققين من ذكره وغير
 جائزا بتداه اتفاقا وليس الاقوال المذكورة في صحة التحكيم كافي تت وعقب والقول
 الاول لا صريح والثاني لمطرف والثالث لا شيب والرابع لابن الماسنون وجعل ابن رشد الخلاف
 في جواز التحكيم وعدمه انظر بن وقول المصنف وفي صبي الخ خبر لم يتدأ محذوف وهو اقوال اربعة كما
 اشار اليه الشارح (قوله اولها الصحة) اى في الاربعة وكذا يقال في قوله ثانيها عدمها اى
 في الاربعة واعلم ان الاقوال الاربعة جارية فيما يجوز ان يحكم فيه المحكم ابتداء وهو المال والجرح وفيما
 يمضي فيه حكمه بعد الوقوع وهو الالامور السبعة المذكورة هنا بقوله لا في حد ولعسان الخ وما تقدم
 في باب المنجز المزمع على ما هنا واعلم ايضا ان ما ذكره المصنف هنا من الخلاف في تحكيم الميزلنا في جزمه
 فيما ربيحوا تحكيمه وصحة حكمه لان المير فيما رمحول على البالغ احترازا عن البالغ بعبه ووجنون
 وفيما هنا رمحول على غير البالغ (قوله وجاز ضرب خصم) اى بيده او عوانه وقوله لدع عن الحق
 اى اذا ثبت عليه الادب بالبيئة لان علم القاضي منه ذلك فقط كما صرح بذلك ابو الحسن وسلمه ح وهو
 الحق كما بين خلافا للعقب تبه التت من جواز ضربه من غير بيئة بل استنادا لعلمه (قوله باجتهاد
 المحاكم) اى في قدره (قوله الصادق بالوجوب) اى لان ضربه للخصم اذ المبدء المحكم عليه واجب
 كافي البيان (قوله وجاز عزله لمصلحة) اى تعود على الناس ولا يكون ذلك جرعة فيه فان عزل
 لمصلحة فالتنقل انه لا يعزل لكن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه قلت في هدم نفوذ عزله نظر لانه
 يؤدي الى لغو قوله غيره فؤدي ذلك الى تعطيل احكام المسلمين (قوله ولا ينبغي) اى لم يميز كما
 قال الناصر الاقاني (قوله اى بالعدالة) اشار بذلك الى ان قول المصنف بعد لا منصوب بنزع
 الخافض ويجوز ان يكون خبر السكان المحذوفة اى ان شهر كونه عدلا تأمل (قوله بمجر دسكية)
 اى بالشكوى المجردة من الكشف من حاله والنظر في شأنه سواء كانت الشكاية فيه واحدة
 او متعددة بل لا بد من الكشف والغصص من حاله فان وجدته عدلا في السلطان والظاهر ابقائه
 وان وجدته مخطوطا في السلطان عزله (قوله انه يعزله بمجر دسكوى) اى وان لم يكشف عن
 حاله (قوله من غير مضط) متعلق بمحذوف اشارته الشارح بقوله ان عزله لا بالفعل المذكورة قبله
 لفساد المعنى حينئذ يصير معناه يبرأ من الرضا وهذا غير مراد وانما المراد ان القاضي اذا عزله الامير

من غير سخط بأن عزله لمصلحة غير الجرحه فيجب على الامير ان يبرئه بما يشينه بأن يعلم الناس ببراءته
وانه انما عزله لمصلحة ويشهر ذلك بينهم بمناداة مثلاً وذلك لان العزل مظنة تطرق الكلام في العزل
وكون العزل لمصلحة قد يخفى على الناس (قوله للثلاثي عليهم بعد) أى مع أن المعزول لم يخطئ
لا يتجاوز توليته بعد ولو صار عدل أهل زمانه (قوله شأنه السلامة من النجس) أى بأن كان دون
الحمد (قوله يحفل الحرمه والكرامة) الظاهر ان يقال ان ظن حصول دم او نجاسة حرم وان شك في
حصول ذلك كره اه عدوى (قوله وجلس به) أى لسماع الدعاوى وفصل الخصومات (قوله
أى برجاه) أى لافيه فيكره واعلم ان المسئلة ذات طريقتين الاولى لمسالك فى الواضحة استصحاب
الجلوس فى الرحاب وكرامته فى المسجد والثانية استصحاب جلوسه فى نفس المسجد وهى ظاهر قول
المدونة والقضاء فى المسجد من الحق والامر القديم لقوله تعالى اذ تسوروا المحراب والمعدل عليه
ما فى الواضحة وظاهر المصنف المروى على الطريقة الثانية وقد صرحه الشارح عن ظاهره بتقدير
المضاف لاجل ان يكون مارا على المعتمد قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله ليصل اليه الكفار الخ) أى
وتخرجهم وامسا جدمك رفع أصواتكم وخصوماتكم (قوله وغير وقت نزول مطر) أى كثير (قوله أى
فيكره جلوسه) أى للقضاء فى هذه الاوقات يعنى يوم العيد وما بعده (قوله واتخاذ حاجب هو بواب
المحل الذى يجلس فيه وقوله وبواب أى ملازم لباب البيت البرانى وقوله منع من لا حاجة له هذا من
وظيفة البواب الملازم لباب البيت البرانى فهو راجع للثانى فى كلام المصنف وقوله وتأخير من جاء
الحج هذا من وظيفة الحاجب وهو بواب المحل الذى يجلس فيه القاضى فهو راجع للاول فى كلام
المصنف (قوله وبدا القاضى أول ولايته استجابا وقبل وجوب الخ) القول باوجوب وظاهر عبارة
ابن فرحون والاستجاب ظاهراً عبارة المازرى انظر نصها وفى بن (قوله بعد النظر فى الشهود) أى
الملازمين له لاجل الشهادة على حكمه وعلى اقرار الخصوم وانكارهم وعلى ما يدعون به وأشار
الشارح بقوله بعد النظر الخ الى ان قول المصنف وبدا المحبوس أى بداءة اضافية لاحقيقية (قوله
أى بالنظر فى أمر المحبوسين ظاهراً سواء كانوا محبوسين فى الدماء او غيرها وقال شيخنا العدوى أى
بالمحبوس فى دعاوى الدماء المأذ كروا انها اول ما يقضى فيه الحق سبحانه وتعالى يوم القيامة (قوله
من ارسال الخ) بيان للنظر فى أمر المحبوس (قوله ثم فى ضال) أى فى مال ضال أى فيمنظر هل
اثر به أم لا فيرتب على ذلك مقتضاه من ابقاء أو بيع او صرف فى مصارف بيت المال (قوله
ونادى بمنع الخ) أى انه يأمر بالنداء فى عمله ان كل يتم لم يبلغ لاوصى له فقد سجدت عليه وكل سفيه
مستوجب للولاية فقد منعت الناس من مداينته ومعاملته وكل من علم مكان احد منهم فليرفعه
البنائى لى عليه فن دايه او باع منه او ابتاع فهو مردود وفائدة هذه المناداة انكشاف الناس عنهما
ليكن فى السفيه تضى معاملاته قبل النداء واما المحاصلة بعده فهى مردودة واما اليتيم فهى
مردودة قبل النداء وبعده لما تقدم ان قول المصنف وتصرفه قبل الحجر محمول على الاحازة عند مالك
لا بان القاسم فى خصوص السفيه واعلم ان رتبة المناداة فى رتبة النظر فى امرهما فهى مؤخره عن النظر
فى المحبوس كما يفيد كلام التبصرة وحكم المناداة المذكورة الذنب على ما يفهم من كلام بهرام وقت
والوجوب على ما يفهم من التبصرة (قوله ثم بعد ذلك يتطرق للخصوم هذا مرتبة رابعة وظاهر تأخير
النظر فيما بينهم ولو كان فيهم مسافرون يخشون فوات الرقة وهو كذلك والنظر فيما بين الخصوم يكون
فى أى يوم ما عدا الاوقات السابقة واما النداء وما قبله فانه انما يكون حين التولية فقط كما تقدم

لأشارح (قوله يكتب وقائع الخصوم) أي التي يريدان بحكم فيها (قوله وجوبا) أي على ما قاله الشيخ أحمد الزرقاني وقوله وقيل ندبا وهو ما في ح (قوله أي يشترط فيه أن يكون عدلا) أشار بهذا إلى أن قول المصنف شرط حال من العدالة المفهومة من قوله عدلا لأن الترتيب المفهوم من رتب (قوله وليس المراد أن ترتيبه شرط) أي في توليته أو في صحة حكمه (قوله الذي يخبر القاضي بحال الشهود) أي يخبر القاضي سراً فيما بينه وبينه بحال شهوده الملازمين له ليشهدوا على أحكامه وعلى إقرار الخصوم ويستنبههم في بعض الأمور لسماع الدعاوى فإن قلت حيث كان المراد بالمرتكب هنا مركب السرف فهذا يعني عنه قوله فيعاصر واتخاذ من يخبره بما يقال في سريته وحكمه وشهوده قلت عادة لفائدة اشتراط كونه عدلا والحاصل أن المصنف أشار بقوله سابقا واتخاذ من يخبره إلى حكم ترتيب مركب السرف وأشار هنا بقوله كثر إلى اشتراط العدالة فليس ما تقدم مغنيا عما هنا (قوله فانه لا بد من تعدده) أي بخلاف مركب السرف فانه يكفي كونه واحداً (قوله فيكفي فيه واحد) أي ذكر واما المرأة فلا تكفي على المعتمد خلافاً لما في عقب وخش من أنه لا بأس بترجمة المرأة إذا كانت من أهل الصلاح كما قال شيخنا وقوله خلافاً لما قال لا بد من تعدده هو ابن شاس لكن في ح أن محل كلام ابن شاس إذا جاء الخصم بمن يترجم عنه فلا بد من تعدد ذلك المترجم وليس هذا مراد المصنف وإنما مراده من يتخذة القاضي لنفسه مترجماً وهذا يكفي فيه الواحد اتفاقاً (قوله ولا بد من عدالته أيضاً) أي وذكورته على المعتمد (قوله واحضر العلماء) أي حالة كونه مشاوراً لهم فيما يحكم به وقوله وأشاورهم أي أن لم يحضرهم أي بأن يسألهم عن الحكم في تلك المنازلة بعد الفراغ من سماعها ومن الحكم فيها فإن وافقوه على ما حكم به فالأمر واضح وإن خالفوه واطهروا له فساد ما حكم به نقضه قال ابن مرزوق وظاهر المصنف أنه يخبر في ذلك وهو قول ثالث يخالف لما نقله غيره من أن في المسئلة قولين فقيل أنه يحضرهم مشاوراً لهم كفعل عثمان فانه كان إذا جلس أحضر أربعة من الصحابة ثم استأشارهم فإن رأوا ما رآه أمضاه وقيل أنه يستشيرهم بعد فراغه من مجلس الحكم كفعل عمر والاول قوله اذهب وابن المواز والثاني قول الأخوين واجب عن المصنف بأن اولتويع الخلاف لأنها للتخيير اهـ بن (قوله ولو مجتهداً) أي لاحتمال أن يكون الظاهر له في هذه المنازلة غير الظاهر لهم فإذا حضروهم وتكلموا فاحتدل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده (قوله وقيل وجوبا) أي وهو وظاهر التوضيح (قوله واحضر وجوبا شهوداً) ما ذكره من الوجوب وهو المعتمد خلافاً لما قال يندب أحضارهم (قوله وايضاً الحكم انما يتم بالشهود) ففي حاشيته جد عجب مانعه الذي عند مالك وابن القاسم أن القاضي إذا سمع إقرار الخصم لا يحكم حتى يشهد عنده شاهدان ابن رشد وهو المشهور قال المصنف في التوضيح وعليه فاحضار الشهود واجب اهـ بن (قوله لئلا يتوهم مع التعريف) أي من جعل أل لله هد (قوله يعني يكره للقاضي أن يفتي فيما شأنه أن يخاصم فيه) احتراز عن العبادات والذبايح والاضحية وكل ما لا يدخله حكم الحاكم فلا يكره افتاؤه فيه وما ذكره من الكراهة صريح به البرزلي وظاهر ابن عبيد السلام المنع قال البرزلي وهذا إذا كانت الفتوى فيما يمكن أن تعرض بين يديه فلو جاءته من خارج بلده أو من بعض الكور على يدي عماله فلجبه عنها اهـ بن قال شيخنا العدوي وكذا إذا علم بالقرائن أن قصد السائل مجرد الاستفهام كالألو كان من الطلبة الذين شأنهم تعلم الأحكام فلا يكره للقاضي اجابته وهذا كله إذا كان لا يعرف مذهب القاضي من غيره بأن كان مجتهداً أو مقلداً وليس هناك فقيه مقلد لمذهبه أما لو عرف مذهب من غيره بأن كان مقلداً وكان هناك فقيه مقلد

الاب تأمل (قوله وفيهم) اى الاخوة لا يقيد كونهم لام بل الاخوة مطلقا اشقا واولاد واولاد
 محبة من خلافها ووجهه ضنيع الشارح حيث ساق البيت عقب تشبيهه بالاخوة للام وان كان المثال
 لا ينخص (قوله كذلك) اى ليس فيها مع الام ولدان ولا ولدان ولا عدد من اخوته (قوله
 تكون ستة) اى فالسنة تسع لان اصلها ستة الاولى التعبير بتخييلها اذ ليس فيها
 سدس اصلي للاب ولا للام وان كان ثلث الباقي الذى تأخذه الام سدس فى الواقع قاله فق
 (قوله لكان لها الثلث من رأس المال) اى لانها ترث مع الجدة بالفرض ومع الاب بالتسعة
 اى وحيثما يكون اصل المسئلة ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس واحد
 (قوله ثلث الباقي) اى وهو فى الحقيقة ربع (قوله الى مخالفة القواعد) لانها اذا اخذت
 فى مسئلة الزوج الثلث من رأس المال لاخذت اثنين واخذ الاب واحد لان المسئلة حدثت من ستة
 فتكون قد اخذت بمثل الاب ولو اخذته فى مسئلة الزوجة لاخذت أربعة واخذ الاب خمسة لان
 المسئلة حدثت من اثني عشر ولا شك ان هذا يخالف للقواعد اذا قلنا عدة انه اذا اجتمع ذكر وانثى
 يدلان لثبتيه واحدة فلا ذكر مثل حظ الانثيين (قوله فالسدس متبدا) اى خبره قوله
 الواحد الخ على حذف مضاف اى فرض الواحد الخ (قوله بالعطف على النصف) اى وقوله
 الواحد يرفع خبره حذف اى وهو الواحد الخ (قوله وان سفلت) بفتح الغاء افصح من ضمها
 (قوله وابن الابن) عطف على محذوف اى لثبتيه او كان الولدان الابن (قوله وان كان انثى)
 اى وان كان الولد لثبتيه اولا بنه انثى (قوله فليكل منهما) اى من الابوين السدس فرضا (قوله
 ولثبتيه) اى بنت الميت او بنت ابنه (قوله مع ما تقدم) اى وهو قوله وجميع السدس ولد وان سفل
 (قوله من جذفين الخ) اى فهم المراد بالاكثر فى كلام المصنف (قوله وان علت) اى ان ادلت
 باناث خلص وكذا يقال فى قوله وام الاب وامها وهكذا (قوله فن ادلت بذكر من جهة الام) اى
 كام ابن الام وامها تبا وقوله او من جهة الاب اى او ادلت بذكر من جهة الاب غير الاب كام ابن
 الاب وامها تبا والمحاصل ان المجذبات اربع ام الام وامها وان علت وام الاب وام امه وان علت
 وهذا ان كان اجملا وام المجذمتين جهة الاب كام اى الاب وامها تبا وهذه لا ترث عند ما كان
 بينهما وبين الميت ذكرين وترث عند زيد وام المجذمتين جهة الام كام اى الام وامها تبا وهذه لا ترث
 اجمالا لادلائها بغير وارث (قوله مطلقا) الاطلاق راجع للاسقاط فكان الاولى تقديمه
 على الام (قوله عن المجذمتين جهة الام) اى كباي الام وابي ابها (قوله وعن جذمتين جهة
 الاب) اى كباي ام الاب (قوله كنز وراثة الخ) وكزوج واخيتين وجدة وجد (قوله
 او مع الاخوة الخ) اعلم ان ارث المجذمت مع الاخوة مذهب زيد وعلى وجه قلل مالك والشافعي واحمد
 ومذهب بمسروان عباس وابي حنيفة انه لا ميراث للاخوة مع المجذمت فانها ومقام الاب وجوابه
 الاخوة (قوله فاطمى) اى المصنف اجمع فى قوله احد فروض المجذمت (قوله او اراد بالفروض
 الاحوال) هذا هو الظاهر واحوال المجذمت خمسة احدها ان يكون مع الابن هذه او مع غيره من
 ذوى الفروض الثانية ان يكون مع بنت او بنتين وجدهما او معهما مع غيرهما من ذوى الفروض
 الثالثة ان يكون مع الاخوة لغير ام الرابعة ان يكون مع الاخوة وذوى الفروض وهاتان
 المحالتان تكلم المصنف عليهما بالتحامية ان لا يكون مع ولد ولا اخوة فله المال كله او
 ما بقى منه بالتعصيب وسواء فى ذلك ام ابن (قوله فامر بظاهره) اى فان كل من معه ابن فقط او ابن
 وغيره من أصحاب الفروض فله السدس فرضا فقط وان كان معه بنت او بنتين فقط او معهما

غيرهما من أصحاب القروض كان له السدس فرضا وان تبقى له شيء بعد فرض من معه أخذه
تعصيا وان لم يكن معه أحد من الاولاد ولا من الاخوة اخذ المال كله تعصيا ان لم يكن معه
صاحب فرض والاخذ ما فضل عنه تعصيا فهو كالاب في هذه الاحوال الثلاثة (قوله فاذا لم
يكن معهم) اي مع المجدد والاخوة صاحب فرض اي بان كان الارث مختصرا في المجدد والاخوة فقط
(قوله وما بقي فبين الاخوة الخ) فاذا مات الميت عن جد وثلاث اخوة كانت المسئلة من ثلاثة لان
للمجدد ثلث جميع المال ومخرج الثلث ثلاثة فاذا اخذوا حاد من ثلاثة فان الباقي منهما واثنتان
لا يتقسم على الاخوة الثلاثة ويبين عددهم فنضرب عدد رؤس الاخوة الثلاثة في اصل المسئلة
بستة باخذ المجدد ثلثها ثلاثة والباقي ستة على الاخوة الثلاثة كل واحد اثنتان (قوله وهذا)
اي ارثا المجدد مع الاخوة الخيرة من الامرين (قوله الى حكمهم) اي الى حكم اجتماع الاشقاء
والذين للاب معهم (قوله وعاد) اي حسب وانما عبر بالمفاهلة لان الاشقاء يعدون على المجدد
الاخوة للاب وهو بعد علمهم بالاخوة لالام كباقي في المسئلة لآلية الملقبة بالمسألة الكلية وقد حصل
من المجدد عدا يضاف الى الجملة كذا قيل وقيل انما عبر بالمفاهلة لان الاشقاء يعدون الاخوة للاب على
المجدد وهو يسقط عندهم وبعد الشقائق خاصة فصل منه هذا لكن للشقيق دون من للاب
(قوله سواء كان معهم ذو سهم ام لا) فيه اشارة الى ان الاولى للمصنف ان يؤخر مسألة المادعة عن
قوله وله مذى فرض الخ لان المادعة تجري في الوجهين اي ما اذا كان معهم ذو فرض ام لا قال
ابن عبد البر فرد زيدا من بين الحسابات بمعادته المجدد بالاخوة للاب مع الاخوة الاشقاء وخالفه كثير من
الفقهاء القائلين بقوله في الفراض في ذلك لان الاخوة من الاب لا يرون مع الاشقاء فلا معنى
لادخالهم معهم لانه حيف على المجدد في المقاسمة قال وقد سئل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال انما
اقول في ذلك برأي كما تقول انت برأيك (قوله ما صار له) اي ما صار للذي للاب (قوله
السدس) اي سدس جميع المال (قوله من ثمانية عشر) اي عند المتأخرين من الفراض
وذلك لان كل مسألة عندهم فيها سدس وثلاث ما بقي وفي ثمانية عشر لان اقل عدده
سدس وثلاث ما بقي ثمانية عشر واما المتقدمون فيقولون ان الثمانية عشر تنحصر لا تاصيل
فاصل هذه المسئلة عندهم ستة لالام سدسها واحد وان قاسم المجدد والاخوة اخذت حصة اجزا من احد
عشر جزا وان اخذ سدس المال اخذ سدسها واحد وان اخذ ثلث الباقي اخذ واحد وثلثين فهو خير
له امكن الخمسة لثلاث لها صحیح فنضرب مخرج الثلث في ستة اصل المسئلة بثمانية عشر (قوله
بجدة الخ) اي وكزوجة وجدوا اصلها اربعة للزوجة واحد يتيق ثلاثان اخذ المجدد سدسها كان
له ثلثان وان اخذ ثلثا لم يبق مكان له واحد وان قاسم الاخ كان له نصف بالثلاثة فهو خير له ولا
نصف لها صحیح اضرب مخرج النصف اثني عشر في اصل المسئلة بثمانية للزوجة واحد في اثني عشر بان
ثلاثة ثلاثة وللأخ ثلاثة ومن صور المقايمة كافي التوضيح ما لتركها واختارها وحذا اصلها من ثلاثة
فأخذ الام ثلثها ومقايمة التجملة اخير له فيكون له ثلثا ما بقي وللأخت ثلثه بقصم المسئلة من
ثلاثة وهذه المسئلة تعني بالخرقاء لانه اختلف فيها بحصة من الحساب ولذلك تلقى ايضا بحصة
وهم ابو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت ويان هذا هم في العاولات من كتب
الفرائض وانما ذكرنا بالتبني على المصول بهم من الخلاف اه كلام التوضيح (قوله اصلها
من ثلاثة) اي مخرج فرض ثلث البنات لثنتين ثلثا الثلاثة يتيق من اجل واحد ان قاسم المجدد الاخ
اخذ نصفه وان اخذ سدس جميع المال اخذ نصفه وان اخذ ثلث الباقي اخذ ثلثه فاقاسمه

أوسدس المال خبر له من ثلث الباقي والواحد لا نصف له صحيح اضرب مخرج النصف اثنان في اصل
المسئلة ثلاثة فالماصل ستة ومنها تصح للبنتين ثلثاها أربعة يبقى اثنان لكل من المجد والاخ واحد
(قوله نستوى المقاسمة وثلث الباقي) أى لان اصلها ستة للام السدس واحد يبقى خمسة ان قاسم
المجد الاخوين اخذوا احدا وثلثين وان اخذ ثلث الباقي كان له واحد وثلثان وذلك خبر له من
سدس المال وهو واحد والباقي لاثنت له صحيح اضرب مخرج الثلث في اصل المسئلة بمائة سانية عشر
(قوله وتنف من ثمانية عشر) جعله الثمانية عشر نصفها مائة على مذهب المتقدمين كما علمت
(قوله يستوى ثلث الباقي والسدس) وذلك لان اصل المسئلة اثنان للزوج نصفها واحد يبقى
واحد ان اخذنا المجد ثلث الباقي اوسدس المال كان له ثلث وهو خير له من المقايمة لانه ان قاسم
اخذ ربعا الواحد لا ثلث له صحيح اضرب مخرج الثلث في اصل المسئلة بستة للزوج نصفها واحد
ثلث الباقي اوالسدس واحد يبقى اثنان لا تنقسم على الاخوة الثلاثة وتبينها ما ضرب عدد رؤس
الاخوة الثلاثة في ستة بمائة عشر للزوج ثلثه من الستة في ثلثة عدد رؤس الاخوة بتسعة وللجد
واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوة اثنان في ثلاثة بستة يأخذ كل واحد منهم اثنين (قوله نستوى
الثلاثة) وذلك لان اصل المسئلة اثنان للزوج نصفها واحد يبقى واحد ان قاسم المجد الاخوين
اخذ ثلثه وان اخذ ثلث الباقي اخذ ثلثه وان اخذ سدس المال اخذ ثلثه والواحد لا ثلث له صحيح
اضرب مخرج الثلث في اثنين اصل المسئلة بستة للزوج نصفها ثلاثة ولكل من المجد والاخوين
واحد (قوله أو الاخوة) أى او مع غيرهما من الاخوة (قوله فيكم المجد ما تقدم) أى من
أن له الافضل من ثلاثة اوسدس جميع المال وثلث الباقي والمقاسمة في الحالة الاولى والا فهدل
من الأمرين المقاسمة وثلث المال في الحالة الثانية (قوله الا في الاكدرية والغرام) لقت هذه
المسئلة بالاكدرية لان عبد الملك بن مروان طارحه على رجل يقال له اكدر كان يحسن الغرائض
فأعدها فيها وسحب بالفراسخ رهنه ثأني الفراءض كغرة الفرس (قوله العطف للتفسير) وانما لم
يسقط المصنف الاول والثلاثونهم ان الاكدرية غراو غير غرا لان الاصل في الوصف التخصيص وان
كان قد يكون كلشفا (قوله المسئلة من ستة) أى لان فيها نصفها وثلثا ومخرجها مائة تباينان
(قوله يأخذ المجد ثمانية والاخ أربعة) وبها يلغز ويقال أربعة ورؤوس ستة واخذوا احدهم ثلث
المال وانصرف واخذ الثاني ثلث مابقي وانصرفوا اخذوا الثالث ثلث مابقي وانصرف واخذ
الرابع مابقي (قوله وللأختين فاكتر السدس) الحاصل ان اصل المسئلة ستة لان فيها
سدسا للام فللزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس وللأختين مابقي وهو السدس ولا يعال
لها مابقي لانه قد بقي لهما من المال بقية وتنقسم من اثني عشر قل الغا كلها في وهما الشكل وهو ان
الأختين كما اكتر اذا اخذ السدس فعلى اى وجه يأخذونه لا جاز ان يكون فرضا لان فرضهما
اثنان ولا تعصيان لان المجد لا يعصيهما هنا اذ هو صاحب فرض وصاحب الغرض لا يعصيان لان
يكون بنتا مع اخوات او اخوات على ان اخذهما الله لو كان تعصيا فيشكل فيما اذا ادعيت
الاخوات على اثنتين (قوله وان كانا محلهما) أى بدلها اخ لاه ومعه اخوة لأم أى ان ماتت المرأة
عن زوج وام وجدوا خ لاه واخوة لأم فالمسئلة من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللأم السدس واحد
وثلث الباقي للجد ولا شيء للاخ لانه تنبيه ما ذكره المصنف من سقوط الاخ للاب بالمجد قال
في التوضيح هو المذهب وقال ج. هو المشهور وقال ابن يؤنس الصواب ان يفرض
المجد دكاوا اشقاء والاب وذلك لان من حجتهم ان يتولوا له انت لا تستحق شيئا من الميراث الا اذا

شاركه فيه (قوله) ولم يخالف مالك (زيدا) أي وحده وما سبق في المجدد تام الحمد فالحال لزيد
 وغيره مع احتمال أنه لم يبلغه قول زيد بتورثها كذا ذكر بعضهم لكن لا ينبغي أن يحكى هذا
 القول بقيل بغيره (قوله ولو لم يكن الخ) أي لانه إذا لم يكن مع أخوة لام تأخذ الام
 الثلث والزوج النصف والباقي سدس يأخذه المجدد فرضا ولا يعال للاخ لانه عاصب
 قد سقط لاستغراق أصحاب الفروض التركة (قوله فالبنت الورثة) أي فالبنت
 الورثة رائدة على فروضهم (قوله فلأولي رجل ذكر) أي فلأقرب رجل ذكر والمراد به
 العاصب وفائدة وصف الرجل بالذكر التمهيد على سبب استحقاقه وهو المذكور التي هي سبب
 العصبية والترجيح على الأنثى ولذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله لا يشتمل ابن المعتقة)
 أي لانه بدلي لبنت بواسطة أنثى (قوله إذا اجتمع كل مع أخيه) أي ولو حكما قد خلت الاخت
 شقيقة أو الأب مع المجدد في غيرا كدربة فتأمل (قوله إلى أن ما بعدهما) أي ما بعدهم (قوله
 مؤثر في الرتبة عما قبلها) أي وحينئذ فما قبلها يجب ما بعدها (قوله إلا الأب) أي
 وكذلك المجدد (قوله والأب والجد) فان لماسعه السدس وقوله والأب والجد أو الزوجة أي
 فان للزوج معه الربع وللزوجة معه الثمن كالمكر (قوله وعصب كل اخته) لا يقال هذا مكر
 مع قوله ساويا وعصب كلا أخ ساويا لانه في تعصيب الاخ الشقيق أو الأب لاخته فقط أو لان
 الغرض فيما سبق بيان تخصيص انها تستحق النصف اذا لم يكن معها من ساويا ولا من
 يعصبها والغرض هنا بيان انها عصبية بالغير فلا تكرار لان الغرضين مختلفان (قوله ثم
 المجدد) أي عند عدم الابن وابنه والأورث بالفرض لا بالبالعصب وعند عدم الأب والجد يجب
 حومان (قوله ويجب الأقرب الأبجد) أي يجب الأقرب من الاجداد الأب بعدهم (قوله
 ولما كان) أي عطف الاخوة على المجدد بالواو يوهم مساواتهم له من كل وجه (قوله ليس
 التفصيل) أي لان قوله الشقيق ثم للأب يدل من قوله وللأخوة يدل مفصل من مجمل (قوله إلا
 الحارثة) أي فليس الاخ للأب فيها كالشقيق عندهم لان الاخ للأب يسقط فيها دون الشقيق
 (قوله لانهم) أي الاخوة الأشقاء (قوله لا شريكهم الخ) أي فيرون هذا بالفرض
 لا بالعصبية (قوله ويختلف التصحيح الخ) أي فلو كان الاخوة للام اثنين والشقيق واحدا
 حجت من ثمانية عشر ولو كان كل من الاخوة للام والأشقاء اثنين حجت من اثني عشر ولو كان
 الأشقاء ثلاثة والذين للام اثنان او بالعكس حجت من ثلاثين وهكذا (قوله وتسقط الاخوة
 للأب) أي لو كانوا بدله الأشقاء (قوله والى هذا) أي لمشاركة الأشقاء للاخوة للام رجوع الخ
 (قوله فقال له الشقيق ثم) أي فقال الشقيق لعمري نافي عام من خلافه هؤلاء انما ورثوا
 بامهم وهي امناها ان ابانا كان حمارا وخجرا ملقا في اليم ليست الام تجمعا فاشرك بينهم فقيل له
 انك قضيت في عام اول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما قضى ولم ينقض اخذ
 الاجتهادين بالآخر (قوله وقيل) قاله أي القول المتقدم لعمري زيد بن ثابت أي وهو ما ذكره
 المحاكم في مستدركة كافي شرح الترتيب (قوله يسقط جميع الاخوة) أي الأشقاء والذين للام
 (قوله فاللام بمعنى مع) أي وانها للتعليل متعاقبة بلفظ العاصب (قوله فاكتر راجع
 للثنتين قبله أي امسقط الاخ للأب لاخت الشقيقة فاذا كانت مع بنت او مع بنات لبنت او كانت
 مع بنت ابن او مع بنات ابن لبنت (قوله فابن الاخ) الشقيق يقدم على ابن الاخ للأب أشار به هذا
 إلى ان تنزيل ابنا الاخوة منزلة آبائهم انما هو في اصل للعصب لا فيما يأخذه ولا ينافي انه اذا مات

شقيقان اولاب احدهما عن ولد واحد والاخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال فانهم يقتسمونه
على ستة اسهم بالسواء لا سوا رتبة هولاء يرث كل فريق منهم مالا كان يرثه ابيه لانهما انما يرثان
بأنفسهما لا بأبائهما اقال نت وقد وقعت هذه المسئلة في عصرنا فأتى فيها قاضى قضاء الحنفية
ناصر الدين الانجيسى بأنه يرث كل فريق منهم مالا كان لآبائه فيقسم المال نصفين وظلمه
في ذلك البعلاء بعد الدين سبط المارديني وشنع عليه في ذلك (قوله ثم الم الشقيق) أى ثم عم الميت
الشقيق وهو أخ آبيه شقيقه وقوله ثم الم للزب أى ثم عم الميت للاب وهو أخ آبيه لآبيه (قوله ثم عم
المجد) ظاهره ثم عم جد الميت فيقتضى ان رتبته بعد رتبة عم الميت لآبيه وليس كذلك فكان عليه
ان يقول ثم بنوه ثم عم الاب ثم عم المجد تأمل (قوله الاقرب فالاقرب) أى ويقدم الاقرب
من ذكر من بنى الابن ومن بنى الابن ومن بنى الاعمام فالاقرب (قوله فيقدم الابن على ابن
الابن) الاولى فيقدم ابن الابن على ابن ابن الابن (قوله والاخ على ابن الاخ) الاولى وان الاخ
على ابن ابن الاخ لان ما ذكره الشارح مستفاد من تعبير المصنف بتم لامن قوله وقدم الاقرب
فالاقرب (قوله وعصبة الابن) كنيته وبني بنيه وان سفلوا وقوله على عصبة الاب وهم اخوته وابوه
وقوله على عصبة المجد أى وهم الاعمام وابو المجد وكان الاولى حذف قوله وتقدم عصبة الابن الى
آخره لان هذا مستفاد من قول المصنف وهو الابن ثم آبيه ثم الاب ثم المجد والاخوة الخ تأمل (قوله
مطلقا) دخل في الاطلاق الارث بالفرض والارث بالتعصيب وحينئذ فيستفاد منه تقديم الاخ
الشقيق على الاعتلال للاب (قوله فالاخ الشقيق يقدم على غيره) أى وهو الاخ للاب والاخت
للاب لان الشقيق يدل للبت بقرابته والذى للاب يدل للبت بقرابة واحدة (قوله الاقرب
فالاقرب) أى فاذا اجتمع شخصان من جهة كابن وابن ابن وابن اخ وابن اخ وابن عم وابن ابن
عم فيقدم بالقرب كما أشار له الشارح بقوله الاقرب فالاقرب (قوله فان لم يكن اقرب) أى فان اجتمع
شخصان من جهة ولم يكن احدهما اقرب كان حينئذ شقيق للاب وكان اخ شقيق وابن اخ لاب وكم
شقيق وعم لا يملك أى عم كذلك فالتقديم بالقوة وقد أشار المصنف للتقديم بالجهة بقوله وهو ابن ثم
ابنه الخ والتقديم بالقرب بقوله وقدم الاقرب فالاقرب وللتقديم بالقوة بقوله وقدم مع التساوى
الشقيق مطلقا (قوله أى على الوجه الذى تقدم هناك) أى من تأخير المعتق عن عصبة القرابة
وانه ان عدم المعتق فعصبة فان عدت عصبة فمقتضى فان عدم معتقة فعصبة معتق المعتق الى
حيث تنتهى (قوله ثم يليه بيت المال) أى ثم يليه فى الارث بالعصبة بيت المال الذى لوطنه
مات به او غيره من البلاد كان ماله به او غيره كما فى ح وانظر اذا لم يكن له وطن هل المعتبر
بمحل المال او ببيت وكلام المصنف ظاهر فى ان بيت المال عاصب فهو كوارث ثابت النسب وهو
المشهور كان منتظما وغيره نظم وقيل انه جائز للاموال والعائنة لا وارث وهو شاذ وعليه فيجوز
للانسان ان يرمى بجميع ماله اذ لم يكن له وارث من النسب على الاول ثم عليه ايضا يجوز الاقرار
بوارث وليس ثم وارث ثابت لا على الاول (قوله بل يدفع الباقي) أى من الباقي كنه بعد ذوى
الفرع وبيت المال أى لما رثته من جهة العصبة (قوله وقال على برداخ) أى ويجعل مسئلة
الرد من عدد ما قبل من السهام فاذا ماتت عن ام وبنين كانت مسئلة الرد من أربعة للإم الربع والبنات
ثلاثة ارباع ومسائل الرد التى لا زوج فيها كلها مقطوعة من ستة كما هو مبين وطى في كتب علم
الفرائض (قوله وقيد بعض المتأذنين) أى عدم الرد وعدم المدفع لذوى الارحام (قوله بما
اذا كان الامام عدلا) أى يصرف بيت المال فى مصلحته الشرعية (قوله ويدفع لذوى الارحام)

اى ان لم يكن هناك ذور سهم برده عليهم فالرد على ذوى السهام مقدم على ثوبت ذوى الارحام
 (قوله وهذا القيد هو المول عليه عند الشافعية) وقوله ابن عروة عن ابى عرين عبد البر
 وعن الطرطوشى وعن البجلي عن ابن القاسم وكذا ذكره ابن بونس وابن رشد وابن عسكرفى العمدة
 والارشاد وقاله ابن ناجى وغير واحد وذكر الشيخ سليمان الجعفرى فى شرح الارشاد عن عيون
 المسائل انه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على ثوبت ذوى الارحام والرد على ذوى
 السهام لعدم انتظام بيت المال وقيل ان بيت المال اذا كان غير منتظم يتصدق بالمال عن
 المسلمين لاعن الميت وهو كافى بن لابن القاسم والقياس صرفه فى مصاريف بيت المال ان امكن وان
 كان ذور جسم الميت من جملة مصاريف بيت المال فهم أولى واعلم ان فى كيفية ثوبت ذوى
 الارحام مذهب اجمعها مذهب اهل التنزيل وحاصله ان تنزلهم منزلة من ادلوا به لبيت درجة درجة
 فيقدم السابق لبيت فان استواء فاجعل المسئلة من ادلوا به كسابق ثم اكل فليسب من ادلى به كانه
 مات عنه الا اولاد دولة الام يستتوون والا وال اخوة الام من امهات اولاد كرمش حظ الانبياء
 (قوله ثم الجحد) ثم لترتيب الاخبارى والا فلا محل لثم لان الاحكام لترتيب فيها (قوله كابن عم
 الخ) اشعر افراد ابن العلم بانه لو سكارا ابتاعهم احدهما خ لام فالسدس للاخ الام ثم يقسم ما بقى
 نصفين بينهما عند مالك وقال اشبه ياخذناخ الام جميع المال كاشقيق مع الاخ للاب (قوله
 اخ لام) يجزأ بعد لام ابن عم ويصغر رقه خبر مبردا محذوف أى هو اخ لام (قوله والباقي) أى
 وبأخذ الباقي تعصبا بحيث لا شىء يملكه فى التعصيب (قوله وان اتفق الخ) أى هذا اذا اتفق
 ذلك فى الجحوس بل وان اتفق فى المسلمين وحاصله ان من اجمع فيه بيتان يرث بكل منهما فرضا
 واحدا هما قوى فانه يرث بالا قوى منهما وهذا يتفق فى المسلمين على وجه الغلط تزوجا ورطبا وفى
 الجحوس على وجه العمدة (قوله ان يبا الجحوس ابنته عمدا) أى او يبا مسلم ابنته غلطا فولدت
 منه بنتا الخ (قوله والباقي بالتعصيب) أى لما ران الاخت مع الذئب عصبية (قوله ولانئى
 لها بالاخوة) أى ومن ورثها بالجهتين قال لها النصف بالاخوة والثلث بالامومة (قوله كان
 يبا الجحوسى امه) أى عمدا او يبا مسلم امه غلطا (قوله فترثه بالامومة) أى ولا ترثه بالجدودة
 اتفاقا لما ران الارث بالجدودة لا يكون مع الامومة (قوله كان يبا الجحوسى بنته) أى او يبا مسلم
 بنته غلطا (قوله فالكبرى جديتها) اعمامها (قوله دون الاختبة) أى فلا ترث بها
 (قوله فلو كانت محبوبة بالقوية) الاولى فلو كانت القوية محبوبة ورثت بالضعيفة (قوله
 ومال الكلبى الخ) لا مفهوم للكلبى بل الجحوسى كذلك كفاى بن عن ابن مرزوق (قوله يعنى
 الصلحى الخ) حمل كلام المصنف هنا على الصلحى وان كان فيه تكرار م ما قدمه فى باب الجزية الاولى
 من جملة على العنوى لان فيه تمسحة على ضعيف اذا العمدان مال الى النوى اذا مات عندنا وليس معه
 وارث فانه يكون للمسلمين سواء سكنت الجزية المضروبة عليهم بجملة او مفرقة لانه لاهل دينه كما
 قيل (قوله الحمر) يعنى ثمنه قوله المؤدى للجزية لان البرقين من الكبار لا جزية عليهم (قوله
 المؤدى للجزية) أى الصلحية حاله كونها بجملة على الارض والرقاب والميت عندنا بلا وارث واما لو كان
 معه وارث كان له ماله (قوله واهل اقليمه الخ) فهذه اجتمعات ثلاث فى المراد باهل كورته
 (قوله عن الجورنى) أى اذا دخل بلاد نصارى او مات عندنا واما المحرقى المستأمن أى الذى دخل
 بلادنا بائنا لم يزل لوارثه ان كان معه او دخل على التجهيز ولم تطل اقامته فغير مل بماله مع دته لوارثه
 كما تقدم فى الجهاد فان لم يكن له وارث فصرح نصوصهم انه للاحق فيه للمسلمين بل يبعث ماله ودينه

لاهل بلاده فان لم يكن له وارث ودخل على الاقامة او على التجهيز وطالت اقامته ومات عندنا هاله في
(قوله كالعنوي) أي فان ماله ان مات عندنا للمسلمين كانت الجزية المضروبة عليهم بحجة أو مفرقة
وهذا ان لم يكن معية وارث والاقلوارثه (قوله والصالحى) أي وكالصلى اذا وقعت الجزية عليهم
مفرقة على الجاحم اى او على الأرض او عليهم ما يحمل كون ماله للمسلمين ان مات عندنا وليس معه
وارث والا كان ماله لوارثه (قوله والمراد بالاصل الممد الذي يخرج منه سهام الفريضة صحيحة)
اى وذلك العدد هو مقام الفرض اى مخرجه او مقام الفروض التى فى المسئلة وغيره عن ذلك بالاصل
لان الانكسار والعول فرعان لذلك (قوله وانما لم تكن) اى بخارج هذه الفروض الستة
سبعة كاصلها اى وهى الفروض (قوله وكها) اى الفروض المقدرة وقوله الا الاول اى الا
الفرض الاول وهو النصف فانه ليس مأخوذاً من لفظ العدد الذى هو مخرجه اذ لو اخذ منه لقبل
فيه ثنى بضم اوله وفتح ثامه مكبر الاممغرا (قوله من مادة عددها) اى من مادة العدد الذى
هو اسماء مخرجه فالثلث مأخوذه من ثلاثة والرابع مأخوذه من اربعة والسادس مأخوذه من ستة
ولاشك ان الثلاثة والاربعة والستة اسماء لمخرجات تلك الفروض (قوله وزاد بعضهم) منهم من
الشافعية امام الحرمين والنووى ومنهم من المالكية ابن رشد وابن زيد كما فى العنوي (قوله
وهما ثمانية عشر وضعت هاتبة وثلاثون) فالثمانية عشر اصل لكل مسئلة من مسائل الجمد والاخوة
فهي سادس وثلاث مابقي والستة والثلاثون اصل لكل مسئلة من مسائل الجمد والاخوة فهى
سدس وربع وثلاث مابقي ابن عرفة من الغاهذين الاصلين جعل مناط عدد اصول الفرائض
مقام الجزاء المطلوب وجوده فى الفريضة من حيث هو مضاف لكل التركة وقد وقع التردد فى كون
هذا الخلاف لفظيا ومعنويا فله غيرة وهى دخول الجمد فى الشفعة وعدم دخوله لكون سهمه
خاصا وكذلك من اوصى بهم من اصل مسئلته هل يعطى سهمان ستة او من ثمانية عشر (قوله
للمعدنك الباقي) لانه واحد وثلاثان ولها اذا قاسم واخذ سدس المال ليكن له واحد (قوله
الافضل للمعدنك الباقي) اى لان ثلث الباقي اثنان وثلث وهو خير من سدس المال وهو اثنان ورم
المقاسمة لثمة يخصه بثلثا سبعة واحد وخمسان (قوله واعلم ان المخرج للمقام) اى ان مخرج الفرض
ومقامه وكذا اصله وقوله ثنى واحد اثنى وهو اقل عدد يخرج منه ذلك الفرض صحيحا (قوله
لما لم يخرجهما) على الخذف والاصل وليس اصلها اربعة لثمة اثنان لمخرجهما اى والقاعدة انه
يكفى بمخرج احد المتماثلين (قوله وتسمى هاتان) اى المسئلتان وهما زوج واخت شقيقة أو
اخت لاب (قوله بالنسقتين) اى لاشتمال كل منهما على نصفين (قوله وباليتميتين) اى
تشبه كل منهما بالدرة القيمة لقلة وجودها (قوله واخوات لاب) اى سوى كافوا مشقاء او لا
(قوله بخاصب) اى كان اخ او عم (قوله وما لا فرض فيها) اى والمسئلة التى لا فرض
فيها (قوله اعلمت الفروض) لعل الاولى اعلمت المسئلة او انه ارجاها لفروض المسائل فللمراد
بالفروض الاولى غير الثلاثة لان المسئلة يقال فيها فريضة كما ان النصف المقدر لوارث يقال له
فرض وفريضة تأمل (قوله بان تجعل الفريضة بقدر السهام) اى بان تجعل المسئلة بقدر
السهام كلها (قوله فتخرج الى سبعة اسهم) اى وحينئذ فتخرج كل واحد من الورثة سبع
ما يستحقه (قوله اول ما ظهر فى زمن عمر) الذى فى العنوي عن ابنه بنون ان المسئلة التى نزلت
فى زمن عمر امرأت تركت زوجها واختا لغيره وام والابن فى عقبى ان المسئلة التى نزلت فى زمن عمر
زوج واختا لغيره فلم يسل عمر عنها قال لادري من اخره الكتاب فأوضحه ولا من قدمه فأقدمه

ولكن قد رأت رايافان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمن محروها وان يدخل الضرر على جميعهم
ويقتصر كل واحد من سهمه ويقال ان الذي اشار عليه بذلك العباس اولا وقيل على وقيل زيد وقيل
انه لما سئل عنها جيع جمعهم الصحابة وقال لهم فرض الله للزوج النصف والاختين الثلثين فان
بدأت بالزوج لم يبق للاختين حقه ما وان بدأت بالاختين لم يبق للزوج حقه فاشيروا على فاشار
العباس بالزوج وقال ارايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ورجل عليه ثلاثة ورجل عليه اربعة
الدينار يجعل المال سبعة اجزاء فاخذت الصحابة بقوله (قوله فلم يقل به) قد عمل ابن عباس
عدم اظهار مخالفتهم له في زمنه بان عمر كان رجلا بها وقال لو ان عمر نظر فمين قدمه الكتاب
فقد دمه واخره فاخره لماعالت فرضة قيل وكيف تصنع قال يتطرسوا الورثة حالا واكثرهم فقيرا
فيدخل عليه الضرر بريد فيسقط سهمه او من سهمه ما زاد على سهام المسئلة قال ابن يونس ووراده
باسوا البرثة حالا واكثرهم فقيرا البنات والاخوات لا الزوج في مسئلة عمر ونحوه الام والجدة
وولد الام (قوله فاجعت الامة عليه) اي على قول عمر بالقول (قوله كذب كرا) اي زوج
واختين شقيقتين اولاب وام فلما الزوج النصف ثلاثة وللأختين الشقيقتين اولاب الثلثان اربعة
وللام السدس واحد وكذلك الاخ للام السدس واحد فهذه تسعة اسهم (قوله كذب كرا)
اي زوج واختين لغير ام وام مع اخوة لام فلما الزوج النصف ثلاثة ولا اخوة غير الام الثلثان اربعة
وللام السدس واحد ولا اخوة للام الثلث اثنان فهذه عشرة اسهم (قوله وكام الفروع الخ)
المعنى بهذا الاسم هو الفريضة العائلية لعشرة مطلقا لهذا المثال الذي ذكره الشارح فقط كما
يوهمه لفظه اه بن نعمان ظاهر قوله وكام الفروع وام وزوج الخ يوهم ان هذا ما غير ما قبله وهو قوله
كن ذ كرمه اخوة لام وليس كذلك بل هو عينه فكان الاول ان يقول بعد قوله ولعشرة ونسعى
المسئلة حينئذ ام الفروع كن ذ كرمه اخوة لام (قوله فقد يكون الميت ذ كرا) اي وقد يكون
انتي كالمثال الذي تقدم للشارح (قوله ولا يمكن ان تقول) اي الاثنى عشر وقوله لى السبعة
عشر والا والميت ذ كراى واما عولها الثلاثة عشر والخمسة عشر فقد يكون الميت ذ كرا وقد يكون
انتي (قوله ونسعى ايضا ابام الفروع) سميت بذلك لكون النساء ورثت فيها خاصة دون الرجال
وفيهما يقول الشاعر

الم تسع وانت بأرض مصر * بذكر فريضة في المسلمين
بسبع ثم عشر من اثاث * فخرت بن عند الفارصينا
فقد خزن الوراثة قسم حق * سواء في حقوق الوارثينا

(قوله ولا يمكن ان تقول لى) الاول الميت ذ كرا لا تكون الفريضة من اربعة وعشرين الا
والميت ذ كرا لوجود الثلث (قوله لبيان النسبة) اي لان ترك ذلك يوهم ان سميتها فريضة لوجود
قول على وليس كذلك (قوله صار ما كان ثمنا) اي بالنسبة للاربعة والعشرين وهو الثلاثة
(قوله فصار) اي ما عالت به سبعة (قوله وهكذا) اي فيقال اذا عالت لثمانية اثنا عالت
بمثل ثلثها وانقص من نصيب كل وارث بالمولد ربعه وفيما اذا عالت لتسعة اثنا عالت بمثل نصفها
ونقصت من نصيب كل وارث ثلثه وفيما اذا عالت لعشرة اثنا عالت بمثل ثلثها ونقص من نصيب
كل وارث خمسها (قوله ان السهام) ان انقصت على الرأس اي على رأس الورثة بان كانت
السهام اكثر من الرأس الا انها مقدمة عليها فتمت من غير كذا وكانت قدرها فاهو اعم
بما بعده (قوله كذا ثلاث بندين) اي فان اصل المسئلة ثلاثة كما ان رؤس اصحاب السهام ثلاثة

(قوله او تداخلت كزوج الخ) ظاهره او تداخلت السهام مع الرأس اى دخل احداهما فى الآخر
وفيه ان المال المذكور ليس فيه تداخل بين السهم والرأس بل بين مخارج الفروض التى
فى المسئلة فالاولى اسقاط هذا الكلام وبقتصر على قوله ان اتصفت على الرأس كزوجة
وثلاثة اخوة فالمراد واضح وان لم تنقسم الخ (قوله وان يابن) اى عدد الصنف سهامه (قوله
بهذين النظرين) اى وهما الموافقة والمباينة فقط وانما لم ينظر بينهما لما لانه لا انكسار
فيه ولم ينظر بينهما بالتداخل لان الدخول ان كان هو الصنف فى السهام فلا انكسار ايضا
وان كانت السهام داخله فى الصنف فهو داخل فى الموافقة وزاجع لهما (قوله واما النظر بين
كل فريق وفريق) اى بعد النظر بين كل فريق وسهامه بالموافقة والمباينة (قوله معلوم
من انقام) اى وهو الحاسب والقيام (قوله كل صنف) يقال لكل جماعة اتصفت بوصف
صنف وفريق وحيز وثلاثة ونوع فبكلام مترادفة (قوله الى وفقه) اى ان وافق سهامه الى
انكسرت عليه (قوله ثم يضرب الوفق) اى وهو الاثنان (قوله والا يوافق) اى والا
يوافق ذلك الفريق سهامه المنكسرة عليه (قوله بان يابن السهام الرأس) اى رؤس ذلك
الصنف (قوله ستة) اى فليكن واحد فى ثلاثة ثلاثة وثلاث اخوات الثلاث واحد فى ثلاثة
ثلاثة كل واحدة تأخذ واحدا (قوله قابل) اى بعد ان ينظر بين كل فريق وسهامه والموافقة
والمباينة فبذلك الفريق لوفقه عند الموافقة ويبقى الفريق على حاله عند المباينة وقوله قابل بين
اثنين اى بين ذات الصنفين ان كان كل صنف يابنه سهامه وبين وفق الصنفين ان كان كل صنف
وافقه سهامه وبين وفق احد الصنفين وذات الآخر ان كان احدهما يابنه سهامه والاخر وافقه
سهامه (قوله فاحدا احدا يابن ان تداخلت فى هذا ثلاث صور كما يأتى للصنف لانه اما ان يوافق
كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وأربعة اخوة لام وستة اخوة لاب ومثاله
بالعول أم وستة اخوة لام وثلاثة عشر اختا وبأمان يابن كل فريق سهامه ومثاله دون عول
زوجتان وأخوان لاب ومثاله مع العول أم وثلاثة اخوة لام وثلاث اخوات لاب وأمان يوافق
أحدهما ويأبى الآخر سهامه ومثاله دون عول أم وستة بنات وثلاثة بنى ابن ومع العول أم وستة
اخوة لام وثلاث اخوات لاب انتهى بن (قوله وأكثرت الدخول) فيه ثلاث صور كما يأتى
للمنف لان اما ان يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وثمانية اخوة
لام وستة اخوة لاب ومع العول أم وأربعة اخوة لام وستة عشر اختا وبأمان يابن كل صنف
سهامه ومثاله دون عول زوجتان وبن وأربعة اخوة لام ومع العول أم وثلاث اخوات لاب وستة
اخوة لام وأمان يوافق أحدهما ويأبى الآخر ومثاله دون عول أربع زوجات وستة اخوة
لاب المستثناة من أربعة وفق الاخوة داخل فى عدد الزوجات ومع العول أم وستة اخوة لام وتسع
اخوات لاب انتهى بن (قوله وأخذ) حاصل ضرب احداهما فى الآخر يوافق فيه ايضا كما يأتى
للمنف ثلاث صور لانه اما ان يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما مثله به الشارح وهو
أم وثمانية اخوة لام وثمانية عشر اختا وبأمان يوافق العول أم واثني عشر اختا لام وستة عشر اختا
وأمان يابن كل صنف سهامه ومثاله دون عول تسع بنات وستة اخوة لاب اصلها من ثلاثة ومع
العول أم وتسع اخوات لاب وخمسة عشر اختا لام وأمان يوافق أحدهما ويأبى الآخر ومثاله دون
عول ثمان بنات وستة بنى ابن اصلها من ثلاثة ومع العول أم واثني عشر اختا لام وتسع اخوات لاب
انتهى بن (قوله والافق كاه ان تبانين) فيه ايضا ثلاث صور كما يأتى للصنف لانه اما ان يوافق كل

فريقتي سهاميه ومثاله دون قول ام واربعة اخوة لام وثلاثة اخوة لاب ومثاله مع العول كما في مثال
 الشارح وهو ام واربعة اخوة لام وستة اخوات لاب وامان يباين كل فريقتي سهاميه ومثاله بدون
 عول ثلاث زوجات وعاصبان اصلهما من اربعة ومع العول ام وخمس اخوات لاب وثلاث اخوة لام
 وامان يوافق احدهما سهاميه ويباين الآخر سهاميه ومثاله بدون عول اربعة اخوات لاب وثلاث
 اخوة لام اصلهما من ثلاثة للاخوات الاربع اثنتان موافقتان لهن بالنصف وواحدة للاخوة للام
 الثلاثة مباين لهن ومع العول ام وثلاث اخوة لام وثمان اخوات لاب وبهذا يتم صور الاربع
 والعشرين من ضربها الاثني عشر صورة التي حصلها المصنف في حالتي العول وعدمه والعمل فيها
 ظاهر من كلام المصنف اه بن (قوله وستة اخوات) أي أشقاء والاب (قوله وبين العتيق
 الثالث) الاول وبين الحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه بالموافقة والمباينة (قوله
 بين السهام) أي بين سهام الصنف الثالث ورؤسه (قوله فان ثمانيات الخ) هذا مرعا بكلام
 المصنف) أي فان ثمانيات الفرق الثلاثة التي انكسر عليها سهامها وكان الاول ان يقول فان ثمانيات
 الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه او دخل احدهما في الآخر
 اخذت احدى المتماثلين او اكسر المتداخلين وتضرب به في اصل المسئلة وان توافقت الحاصل من الصنفين
 والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه ضربت وفق احدهما في كل الآخر وحاصل
 فهو جزء الهم تضربه في اصل المسئلة وان باين الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف
 الثالث وسهامه فاضرب كامل احدهما في كامل الآخر فحاصل فهو جزء السهم تضربه
 في اصل المسئلة يحصل ما تصح منه (قوله بثلاثين أي لكل واحدة منهما خمسة عشر (قوله بستين)
 أي لكل واحد منهما عشر وسهما (قوله بستين) أي لكل واحد منهما ثمانية عشر (قوله
 في هذا المثال اربعة بان ترك الميت جدتين واربعة اخوة لام وخمس اخوة لاب (قوله بستين
 للجدتين من اصل المسئلة تسهم في عشرة بعشرة لكل واحدة منهما خمسة وللأخوة للام من اصل
 المسئلة تسهمان في عشرة بعشرين لكل واحدة منهما خمسة وللأخوة للاب ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل
 واحد منهما ستة (قوله مع كون الامه للام اربعة) بان ترك الميت جدتين واربعة اخوة لام وستة
 اخوة لاب (قوله لمسا علمت ان غاية ما تنكسره في الفرائض) أي السهام وفي معنى على أي لمسا علمت
 ان غاية ما تنكسره عليه السهام من الاصناف ثلاثة اصناف (قوله وستة اربع) أي
 والحاصل من النظر في الصنف الرابع وسهامه بالموافقة والمباينة (قوله مثال الاول) أي
 الانكسار على اربعة اصناف في اصل اثني عشر (قوله من ضرب احدهما في الآخر) أي
 من ضرب الاثني عشر في خمسة (قوله ثمانية وعشرين) لكل واحدة منهما اربعون (قوله
 ومثال الثاني) أي الانكسار على اربعة اصناف في اصل اربعة وعشرين (قوله من اربعة
 وعشرين) أي لان فيها ثمانياتين (قوله من له ثني الخ) أي فللجدات الثلاث اربعة في ستة
 باربعة وعشرين لكل واحدة منها ثمانية وللزوجتين ثلاثين في سبعة ثمانية وعشرين لكل واحدة
 منهما تسعة وثلاثين فثمة ضرب في ستة وستة وتسعين لكل واحدة اثنتان وثلاثون وللأعمام
 الثلاثة واحد في ستة وستة لكل واحد منهما اثنتان (قوله ثم الحاصل الى آخره راجع لاسلتي
 (قوله الاربعة المتعبرة) أي وهي التداعل والثوافق والباين والمقابل (قوله وضابطه الى آخره)
 قال في التوضيح وربما عرف التداعل بأنه يكون الكثير ضعه في القليل واضابطه او يكون
 القليل جزام الكثير قال ابن علاق وكل مدخلين متوافقان الا انه اذا ضرب وفق احدهما في كامل

الآخر يكون الخارج من القرب مساويا لآخر وكل ما تقسم على أكبرهما يتقسم على الأصغر
 فذلك يستغنى بالا كبر عن الأصغر انتهى بن (قوله كما في الاثنين مع الثلاثة) مثال لما في (قوله في
 التسليط الاثنى) أى تسليط العدد الاول ولو تعدد ذلك التسليط كما في الاثنين مع الثلاثة لا في التسليط
 الثاني كما في الستة مع الثمانية (قوله او السبعة) أى والتسعة والاحد عشر (قوله وكالخمس
 مع الستة) أى او مع السبعة لانك اذا سلطت الخمسة على السبعة يبقى اثنان سلطهما على الخمسة يبقى
 واحد وكذا مع الثمانية والتسعة فاذا سلطت الخمسة على الثمانية يبقى ثلاثة سلطها على الخمسة يبقى
 اثنان سلطهما على الثلاثة يبقى واحد واذا سلطت الخمسة على التسعة يبقى اربعة سلطها على الخمسة
 يبقى واحد (قوله فيدعيهما) أى تسعة والاثنى عشر (قوله كما يجري في العدد المنطق) أى وهو
 الذى ينسب له بغير لفظ الجزئية والاصم عكسه أى ما ينسب له باللفظ الجزئية (قوله وهكذا) مثل
 ثلاثة وثلاثين واربعة واربعةين او تسعة وخمسين (قوله شرع في بيان قسمة التركة) أى وهى
 المقصود بالذات من عمل القرائن لان جميع المسائل كالقلب الذى يقاس به الاشياء وقسمة التركة
 كالشئ الذى يفرغ في قلبه (قوله المعلومة انقدر) أى فان كانت مجهولة القدر كالعروض
 والعقار والمصحف والموزون جرت الطرق المذكورة في قسم قيمتها أو ثمنها كما في الجواهر والحقوق
 ابن (قوله وان حبيت) جعلت العقار وكذا غيرها اربعة وعشرين قيراطا واجريت الطرق
 المذكورة منها (قوله على طريقة تين) وهناك طريقة ثالثة وهى ان تضرب سهام كل وارث في
 التركة اذا كانت معلومة القدر او في الاربع والعشرين عدد الدرايا اذا كانت التركة عقارا
 وتقيم الحاصل على ما حوت منه المسئلة فتخرج ما يخص كل وارث في المال الذى ذكره المصنف
 تضرب سهام الزوج في التركة التى هى عشرون يحصل ستون اقسما على المسئلة يحصل سبعة ونصفا
 وهكذا الشأن في الاربع الاعداد المتناسبة وهى التى نسبة اولها لثانيها كنسبة ثلثها الى رابعها
 فانك اذا جهات الثالث ضربت الاول في الرابع وقسمت الحاصل على الثاني يحصل الثالث المطلوب فما
 حوت منه المسئلة عدد اول وما يخص كل وارث منه عدد ثان والتركة عدد رابع وما يخص كل وارث
 منها عدد ثالث ونسبة ما يخص كل وارث لما حوت منه المسئلة كنسبة ما يخص من التركة للتركة وبقي
 طريقة ثالثة وهى ان توفى بين المسئلة والتركة فتأخذ وقعها وتضرب سهام كل وارث في وفق
 التركة وتقيم الخارج على وفق المسئلة فان تباين كان الضرب في الكل على ما تقدم في الطريق الثالث
 ابن (قوله اذا قلت سهام الفريضة) أى بان كانت سهامها اقل من التركة كالو كانت المسئلة
 من ثمانية كزوجة وبنت واخت والتركة ثمانون دينارا (قوله واما ان كثرت) أى سهام الفريضة
 بأن زادت على التركة وقوله قسمة القليل أى وهو التركة وقوله على الكثير هو سهام المسئلة
 وذلك كالمال كانت المسئلة من اربعة وعشرين كزوجة وبنتين واخت والتركة خمسة عشر دينارا
 فتأخذ الثنتين منها ثلثها عشرة وتأخذ الزوجة ثمنها واحد وسبعة ثمان وتأخذ الاخت للاب منها اربعة
 ما تأخذ من المسئلة وذلك ستمين وربع سدس وهو ثلاثة وثمن (قوله او تقسم) هو بالنصف عطف
 على نسبة تقدير ان لقول الخلاصة وان على اسم خالص فعلا عطف بـ يتيمه ان ثابتا او مخدوف
 (قوله أى على البهم) أى جنس البهم انصاف بـ متعددا الذى هو المراد لو قال الشارح أى على
 العدد الذى حوت منه المسئلة لكان اوضح (قوله الزوج ثلاثة كالاخت) أى وللايمانان (قوله
 من ثمانية ربع وثمان) أى نسبتهما لثمانية ربع وثمان فبقدرتص بالعول ربع ما يستحقه وكذا غيره
 من بقية الورثة فليعلم من انك اذا اردت معرفة ما نصه كل وارث بسبب العول فانسب ما عالت به

المسألة للسبعة بعواها وتلك النسبة ينقص نصيب كل وارث (قوله بسبعة ونصف) أي لأن ثلاثة
في اثنين ستة وثلاثة في نصف واحد ونصف لأن ضرب الكبير في الصحيح يخرج نصف الصحيح
إن كان الكسر نصفاً لأن ضرب الكسر على حذف في (قوله بخمسة لأن المحاصل من ضرب
الاثنين في الاثنين أربعة والمحاصل من ضرب الاثنين في النصف واحد فاجعل خمسة (قوله وإن
أخذنا الخ) حاصله أن الميت إذا خلف عرضاً مجهول القيمة وعيناً معلومة القدر وأراد أحد الورثة أخذ
ذلك العرض في نظير ما يخصه من غير تعيين لقيمه وإن العين يأخذها بقية الورثة وتراضوا على
ذلك وأردت قسمة العين على باقيهم فأجعل المسألة سهام غير الأخذ للعرض بأن تسقط سهامهما مما
صحت منه المسألة وتقسم العين على سهام غيره من الورثة فأخرج بالقسمة فهو جزء السهم ضرب
منه نصيب كل وارث مما صحت منه المسألة فيحصل مقدار ما يخصه من العين وإن أردت معرفة قيمة
العرض لأجل أن تعلم جملة التركة من العين وقيمة العرض فاضرب سهام الأخذ للعرض مما صحت منه
المسألة في جزء السهم المذكور فيحصل قيمة العرض ضمه للعين يكن المجموع هو التركة وإن استحق
العرض من أخذه وأردت معرفة قدر العين التي يرجع بها على غيره من أخذها من الورثة فأقسم العين
على ما صحت منه المسألة فأجعل فهو جزء السهم بضرب فيه سهام كل وارث من أخذ العرض وغيره
(قوله وأردت معرفة قيمته) أي لأجل أن يعرف جملة التركة من العين وقيمة العرض ولأجل أن
يرجع الأخذ للعرض على الورثة بقدر نصيبه من العين إذا استحق من العرض لأن العرض إذا استحق
دخل نقصه على الكل (قوله ولا حاجة لتأوله فأخذه) أي فلو قال المصنف وإن أخذ أحدهم
عرضاً باسمه فأجعل المسألة سهام غير الأخذ وإن أردت معرفة قيمته فأجعل لسهامه من تلك النسبة
كان أوضح (قوله وتقبل القسمة) أي قسمة العين من التركة (قوله على الباقي) أي من السهام
وهي سهام غير الأخذ للعرض (قوله من تلك النسبة من بمعنى الباق) أي تلك النسبة أي نسبة
ما حصل من ضرب نصيبه في جزء السهم الذي حصل من قسمة العين على نصيب غير الأخذ للعرض
(قوله في المثال المتقدم) أي وهو زوج وأم وأخت والمحال أن تركة عشرون ديناراً وعرض
مجهول القيمة (قوله العرض) أي في نظير نصيبه (قوله فاسقط نصيبه) أي وهو ثلاثة (قوله
الذي تضرب فيه المسألة) الأولى الذي تضرب فيه نصيب كل وارث من المسألة فإذا ضربت ما لا تخت
من المسألة وهو ثلاثة في أربعة كان المحاصل اثني عشر وذلك ما يخصهما من الدنانير وإذا ضربت ما لا لام
من المسألة وهو اثنان في أربعة كان المحاصل ثمانية وذلك ما يخصهما من الدنانير فهذا جملة العشرين
ديناراً (قوله فتكون جملة التركة) أي وهي العين وقيمة العرض (قوله ثلاثة ثلث) هي جزء
السهم فإذا ضربت ما لا زوج وقيمة ثلاثة من أصل المسألة في ثلاثة وثلاث كان الخارج عشرة وكذلك
الاخت وهذا وما يخص كل واحد منهما من الدنانير وإذا ضربت ذلك الجزء في سهمي الأم خرج ستة
وثلاثان هي قيمة العرض (قوله من عنده) أي دفعها للورثة (قوله يأخذ العرض بمحضه) أي
عوضاً عن حصته (قوله والمأخذ بخالها) أي من كون التركة عشرين ديناراً وعرضاً مجهول
القيمة والورثة زوج وأم وأخت (قوله تضرب في سهام الزوج الخ) أي وإذا ضربت الخمسة
المذكورة في سهام الاخت وهي ثلاثة كان الخارج خمسة عشر وذلك ما يخصهما من الدنانير وإذا
ضربتها في سهمي الأم كان الخارج عشرة وذلك ما يخصهما من الدنانير وهذه جملة الخمسة والعشرين
ديناراً (قوله يخرج جزء السهم أربعة وسدسها) فإذا ضربت باقي سهام الزوج الثلاثة كان الخارج
اثنا عشر ومنه ما هو ذلك قدر ما يخصه من الدنانير وكذلك يقال في الاخت فهذا جملة الخمسة والعشرين

(قوله ومن يرث بها إلى آخره) عطف على الفروض وقوله ومن يرث بالتعصيب عطف على من بيان الفروض (قوله وهذا اللفظ) أى لفظ المناصفة (قوله قبل قسم تركة الأول) أى ولما كانت مسئلة الميت الأول قد انتقلت حكما لمسئلة الميت الثاني سميت بذلك (قوله واحد) أى مات واحد بعد واحد واحترز بذلك عما لو ماتوا بغور واحد بهدم او غرق فلا تسمى مناسفة واحترز بقوله قبل قسم تركة الأول عا لموات الثاني بعد قسم تركة الأول فانه ليس من المناصفة لان هذا الثاني مستقل بنفسه من غير نظران مات قبله (قوله وان مات بعض من الورثة) أى المستحقين لمال الميت الأول (قوله قبل القسم) أى قبل قسم تركة إياهم (قوله وورثه) الباقيون أى من ورثه الأول (قوله بالوجه الخ) أى بان كان ارثهم لكل من الميت الأول والثاني بالتعصيب فقط او بالفرض فقط (قوله او بنات) هذا ظاهر على القول بالرد وحيث لا عاصب او اراد فلان بنات وعاصب (قوله ولعوارث الخ) الاحسن ولا وارث للميت الثاني غير الباقيين من ورثة الأول (قوله هل للولدين الباقيين) أى وكان الأول مات عن ولدين فتسكون المسئلة من اثنين لكل واحد من الابنين نصفها (قوله فان التركة تقسم بين الاخ الباقي والاختين الباقيتين الخ) أى وتسكون المسئلة من اربعة عدد رؤسهم للاح سهمان ولكل اخت سهم (قوله احترز عما لو ماتت عن ثلاثة بنين الخ) فيه نظربل هذا خارج بقول المصنف وورثه الباقيون لان الميت الثاني في هذا المثال ورثه غير الباقيين لعدم حصص الارث في الاخوين للام وانما يحترز بالقيود المذكورة عما لو انحصر ارث الميت الثاني في بقية ورثة الميت الاول لكن اختلف قدر الاستحقاق كقصة عن ام وزوج واخت لاب واخت شقيقة ثم تسلك الزوج الشقيقة وماتت عنهم أصاها من ستة وولدت لهما ابنة وبنتين من اربعة وستين لمباينة سهمان الثاني لمسلته ومن له شيء من الاولى أخذته مضر وباقى الثانية ومن له شيء في الثانية أخذته مضر وباقى سهام الثانية (قوله فلا يقال موت الثاني كالعدم) أى بحيث يأخذ من بقى تركة الأول كلها بل يأخذون بميركة الأول ثلثها ومن حظ من مات ثلثه والباقي لواثره بان كان والا فليت المسال وحينئذ فيجعل لكل ابن سهمين ومسئلة الميت الثاني من ثلاثة يخرج فرض الاخوين للام وتخرج من ستة لكل اخ سهم وسهم السهام الاربعة الباقية لميت المسال وتضاف من ثمانية عشر لمباينة بين سهام الميت الثاني من الاولى ومسئلته فللابنين من الاولى سهمان مضر وبان فيما صحت منه الثانية باثني عشر ولهما من الثانية سهمان في سهم باثنين ولبيت المسال من الثانية اربعة في سهم باربعة (قوله وارث فقط من الاول) أى وبقيتهم ورثة الاول والثاني معا (قوله او ورثه) أى الميت الثاني وقوله بعض من الباقيين أى الغيب ورثوا الاول (قوله فكالعدم) أى فليت الثاني وهو احد البنين كالعدم (قوله وصحائه في البانينة) أى في المسئلة الثانية وهى ما اذا مات الزوج عن زوجته وعن ثلاث بنين من غير هائم مات أحد البنين عن اخوته (قوله اذ الزوج اربع) أى من زوجته وما بقى فلا ولادها لثلاث لان لم يمت منهم أحد اولن بقى من اخوة ولد له فليت من غير احتياج لعمل مسئلة ان مات منهم أحد لزوج الخ عليه لقول المصنف فكالعدم (قوله على كل حال) أى مات أحد الاولين وبقي حيا (قوله فتخرج المسئلة عما ذكرى من موضوع القدم لثالثي وهو ان يكون من الورثة واحد فقط من ورثة الاول وباقهم من ورثة الاول والثاني (قوله ويتدخل في قوله والاخ) فاذا ماتت عن زوجها وعن ثلاثة ابنا منه ثم مات أحد الابناء الثلاثة عن ابيه وعن اخويه فالمسئلة الاولى من اربعة للزوج

الربع واحد ولكل ابن سهم وماتر كما الميت الثاني يأخذ الأب الذي هو زوج في الأولى ولا شيء
للأخوين مجبه بابا (اب) (قوله من النوعين الخ) أي وهما التي يرثه الباقيون وبعضهم (قوله والا
يرثه) أي الميت الثاني وقوله الباقيون أي من ورثة الأول (قوله ولا بعض منهم) أي من الباقيين
(قوله حصتا) أي مما تصح منه الأولى وحينئذ فتقسم سهام الميت الثاني من المسألة الأولى على
ورثته فيكون للميت سهمان من الأولى والثانية وللعاصب سهم (قوله كذا الوفاة الابن عن ابنتين
والميت عن ابن) أي فتصح المثلثان مما صحت منه الأولى وهو ثلاثة لابن الابن سهمان ولابن
الميت سهم (قوله فتم تصح) أي بالمناخضة أو المثلثان (قوله كابنتين) أي كيت مات عن
ابنتين الخ فلا بد من هذا حتى تحقق المناخضة (قوله وان اقرا احد الورثة فقط يوارث) سكن
المنصف عن حكم اقرا احد الورثة يدين وحكمه انه يثبت ويؤخذ من التركة شهادة الوارث أو
امرأتين من الورثة مع اليقين فلو نكل أو كان المقر غير عدل فان كان الدين مثل التركة أو أكثر أخذ
المقر به بالدين جميع ما يصدق به المقر باق وان كان أقل من التركة كما لو كان الدين عشرة والتركة
خمس وأربعون فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة
من الأولاد اقرا حدهم وقال الشهابيل يأخذ جميع العشرة من المقر قال بعضهم سبب الخلاف هل
ما يصدق منه كذا قائم أو كالتلف اه طي وقوله وان اقرا احد الورثة مثله ما لو اقرا ثلثان غير عدول
واتم اقتصد المنصف متابته تعدد الاقرا لا في كذا في حاشية السيد امير (قوله كان المقر
عدلام لا) ظاهره ونحو حلف المقر به مع اقرا عدل وهو المعتمد وقول المنصف في الاستحقاق
وعمل يحلف معه ويرث ضعيف (قوله فله ما نقصه الاقرا) ع بر بقوله فله دون ورث لقول
العصدي في هذا النقصان لا يأخذ المقر على جهة الارث بل على جهة الاقرا فهو كالاقرا بالدين
(قوله ثم انظر ما بينهما) أي لتردهما لعد واحد يصح منه الاقرا والانسكال فان كان بين العددين
تداخل اكتفيت بأكبرهما ما وصحتا معاً وان تمايزا ضربت كامل احدهما في كامل الآخر وان
توافقا ضربت وفق احدهما في كامل الآخر وصحتا معاً من الخارج وان تمايزا اكتفيت بأحدهما
(قوله اقرت واحدة بشقيقة) هذا امثال للداخل وقوله او شقيق مثال للقبيلين (قوله يفضل
الخ) أي فالاقرا قد نقص المقرهما يدفع للمقرهما ولو قال الشارح فقد نقص الاقرا المقررة
واحد يدفع للمقر بها كان اوضح والحاصل ان الاخت المذكورة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب
والمقررة تأخذ سهمين والمقر به يأخذ واحد فهذه التسعة (قوله فلكل اخت في الانكار
الخ) حاصله ان للاخت ثلثين كذا أربعة وكذلك العاصب وللأخت المقررة ثلاثة وللمقر به واحد فهذه
هي اثني عشر (قوله ثم ضرب نصف احدهما في الآخر اثني عشر) ومن له شيء في فرضة
الانكار يأخذ منه ضرورياً وفق مسألة الاقرا ومن له شيء في مسألة الاقرا يأخذ منه ضرورياً وفق
مسألة الانكار (قوله ينضيل عنهما سهمان تدفعهما للمقر بها) أي فقد صار به الام سهمان
ويبد العاصب سهمين وكذلك الاخت المقررة وصار به المقر بها سهمان (قوله ولو اقر بها الام
الخ) أي مسألة الانكار من شعبة وكذلك الاقرا لازم في الانكار اثنتان ولهما في الاقرا واحد
فقد نقصها الاقرا واحد انما أخذ المقر بها وللأخت المعلومة ثلاثة وللعاصب واحد (قوله ولا
يلتفت لهم في الاقرا) يعني في اقرا بالشقيقة وانكاراً ولهما لأن نصيبه سهم واحد فيهما فلم ينقصه
الاقرا شيئاً عن الانكار (قوله وهي من خمسة) اشار الشارح الى ان الاصل واقرارها من خمسة
بخلاف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه فان فصل الغنم بوارتفع ارتفاعه (قوله والفراض
الثلاثة

(الثلاثة) أي الثلاثة والأربعة والخمسة (قوله وعلى أقرار البنت) أي وإن قسمتها إلى الستين على أقرار البنت (قوله تأخذ من العشرين) أي التي تخصها في مسألة الانكار اثنا عشر أي والباقي منها ما هو غشائية تدفعه المان أقرت به. (قوله وأقرار واحد أخويه أيضا) أي إن الزوجة المحاملة وأحد أخوي الميت أقراباها ولدت ولدا حيا (قوله مع اتفاقه) أي على ثبوت نسبه أي فاست هذه المسألة من قبيل ما قبلها لأن النزاع فيها في ثبوت النسب (قوله فانه من غشائية) أي وحينئذ فيستغنى بمسألة الأقرار عن مسألة الانكار للقائل (قوله لكرم ناصب) لأن الورثة على الأقرار زوجة وابن للزوجة وأحد وللابن سبعة (قوله بعد استقر أراجيانه) أي على زعم من أقر به (قوله بفضل عن المقر الخ) يعني أن الأخ المقر قد نقصه الأقرار سهمين لأن له في الانكار تسعة وفي الأقرار سبعة فيدفع هذين السهمين للأخ لكونه صدقها على أقرارها وقد علم بما ذكره الشارح أن الامام تأخذ من خمسة الأقرار شيئا وأما أخذت ما يخصها في حالة الانكار وما يخصه أقرار الأخ المصدق لما عن انكاره والمحاصل أن الزوجة لو أنكر الأخ وان وضعها حيا كان الواجب لها ستة من مسألة تزوجها ولو أقر الأخ وان وضعها حيا كان لها عشرة ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنتها فلما أقر أحدهما وانكر الآخر نقصت المنكر اثنين وزادها المقر على ما نستحقه في الانكار اثنين وهم ما ناقصه أقراره فصار لها ثمانية (قوله وأن وصى بشائع) أي يجوز شائع غير متعين (قوله لا يحتاج لعمل) أي في كيفية أخراجه (قوله أو تسعة عشر) أي أو ثلاثة عشر أو سبعة عشر (قوله فلذا أمثل بثلاثين) أي واختار التمثيل للناطق بالربع لأنه جزأول العدد المركب الذي يتحصل بالضرب واختار التمثيل للأصم بالجزء من أحد عشر لأنه أول الأعداد الصم (قوله ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية) أي كما يعبر عنه بها فكما يقال ثلث أو ربع أو سدس يقال جزء من ثلاثة أو من أربعة أو من ستة (قوله لاخذ مخزج الوصية) لوقال اخذ من مخرج الوصية ويكون ضمير اخذ للسائغ كان أولى وقصد المصنف بيان كيفية العجل في إخراج الوصايا من فريضة الموصى بعدد واحد وبقي عليه طريقة أخرى وهي أن تزيد على الفريضة ما قبل مخزج الوصية أيا كان كانت الوصية بل ثلاث زدت على الفريضة نصفها لأن مخزج الوصية ثلاثة والعدد الذي قبل الثلاثة اثنان وجزء الاثنين النصف وهكذا إذا كانت بالربع زدت على الفريضة ثلثها وإذا كانت الوصية بالخمس زدت على الفريضة ربعها وهكذا أمثلة (قوله ويجعل المخرج ككأنه فريضة) أي فخرج منه الوصية ثم انظر الخ (قوله على أصحاب الفريضة) أي على أصحاب الميراث (قوله كاشين وقد اوصى بالثلث) أي وكثلاثة أولاد وقد اوصى بالربع (قوله فإن كان بينهما) أي بين الباقي من مخزج الوصية ومسألة الورثة (قوله فاضرب وفق مسألة الحصول الفريضة) أي اوضح مسألة الميراث (قوله أي مسألة أصحاب الفريضة) الأولى مسألة الورثة أو مسألة أصحاب الفرائض لأن الفريضة تطبق على المسئلة وعلى السهم الذي لو ارت تأمل (قوله واضرب الفرق) أي الجزء المتوافق من مسألة الميراث (قوله في فرق المسئلة) أي مسألة الميراث (قوله ومن ثمة شيء من الفريضة) أي مسألة الميراث (قوله وأوصى بالثلث مثلا) أي فإذا كانت الوصية بجزء من أحد عشر مثلاً فقول مسألة الميراث أربعة ومخرج الوصية أحد عشر فيخرج منه واحد يبقى عشرة لا تقسم على الأولاد الأربعة لكن توافق مسئلتهم بالنصف ونصف مسئلتهم اثنان بغير بيان في يخرج الوصية باثنين وعشرين لموصى واحد في اثنين وفق مسألة الميراث باثنين ولكل واحد من مسألة الميراث واحد في خمسة وفق الباقي بخمسة فجعله مالا لأولاد خمسة عشر (قوله لكن يوافق مسئلتهم) أي

التي هي أربعة وقوله ونصفها أي نصف مسئلتهم وقوله يضربان في مخرج الوصية أي وهو ثلاثة
 (قوله بن الباقي) أي من مخرج الوصية (قوله والمسئلة بقها لها) أي من كون الميت وصي
 بالثالث وكذلك إذا كانت الأولاد ثلاثة وأوصى بجزء من أحد عشر جزأً لأن مخرج الوصية أحد عشر
 والمسئلة من ثلاثة والباقي بعد إخراج جزء الوصية من مخرجها عشرة لا تنقسم على الأولاد الثلاثة
 وثلاثين مسئلتهم فتضرب كامل مسئلتهم في مخرج الوصية بثلاثة وثلاثين للوصي له واحد في ثلاثة
 بثلاثة وللأولاد الثلاثة ثلاثة من مسئلة الأرض في عشرة ككامل الباقي ثلاثين لكل واحد منهم
 عشرة (قوله وتركه المصنف) أي أظهره (قوله فان تباينا) أي كسدس وسمع (قوله وان
 توافقا) أي كربع وسدس (قوله واقسم الباقي على العريضة) أي على إحصاء العريضة
 يعني الثلاثة ولو عبر به كان أوضح (قوله بين العريضة) أي مسئلة الورثة (قوله ضربت ما جتمع
 من الوصيتين الأولى ضربت بمخرج الوصيتين (قوله فاضرب الوفق) أي وفق الباقي بعد إخراج
 الوصيتين وقوله في أصلها أي في أصل مسألة الورثة (قوله على ثلاث) أي وهم الأولاد الورثة (قوله
 فاضرب المحاصل) أي من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع الذي هو مخرج الوصيتين ولو
 عبر به كان أوضح (قوله وللوصية ثلاثة عشر سهم الخ) المناسب للكلامه أن يقول فللموصي
 له بالسدس سبعة في ثلاثة وأحد عشرين وللوصي له بالسبع ستة في ثلاثة وبثمانية عشر فالجوع
 تسعة وثلاثون (قوله في تسعة وعشرين) أي التي هي الباقي بعد إخراج جزئي الوصية من
 مخرجهما (قوله أو ضربت المحاصل) أي من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع (قوله ان
 يكون البنون ثمانية وخمسين) أي والوصية بالسدس والسبع (قوله فتضرب جزأ المسئلة) أي
 تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصيتين أو تضرب مخرج الوصيتين في وفق المسئلة (قوله وهو
 اثنتان) وذلك لأن الثمانية والخمسين تسعة وعشرون زوجا فلها جزء صحيح وهو اثنان والتسعة
 والعشرون لها جزء صحيح وهو واحد (قوله أو نكسه) أي وهو أن تضرب المحاصل من الوصية
 وهو اثنتان وأربعون في وفق المسئلة وهو اثنتان (قوله كما هو سابق المصنف) أي حيث قال أو
 في وفقها والمحاصل أنه إذا وافق الباقي من مخرج الوصية مسألة الورثة فامازن تضرب وفق المسئلة
 في مخرج الوصية أو تضرب مخرج الوصية في وفق المسئلة وأما ضرب وفق الباقي في كامل المسئلة فلا
 يصح ذلك لافلاسا في عقب (قوله شرع في ذكر موانع الميراث فقال الخ) ما ذكره الشارح من أن
 اللعان بين الزوجين مانع للحكم الذي هو الميراث فهو خلاف التحقيق والحق أن اللعان بين الزوجين
 مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية لا مانع من الحكم وهو الميراث فعدم الأرض لا تغاير السبب
 وهو الزوجية لا لذات اللعان لأنهم انما يعلمون نفي الحكم بقيام مانسته إذا كان السبب موجودا
 وأما عدمه فلا والسبب هنا هو الزوجية معدوم نعم اللعان بالظن لما بين الزوج وولده مانع للحكم
 وهو الميراث لأنه لو استلحقه للحي وورث تأمل (قوله إذا التعت بعد مجرد الخ) أي إذا التعت
 بعده ثم مات ولو بمجرّد الخ (قوله على الوجه الشرعي) أي بأن التعت الوجه لولا والتعت بعده
 (قوله سواء التعت أم لا) أي سواء التعت بعده أو لم يتعت بأن التعت وحده لا يوجب لعمري اللعان إلا
 قاطع لنسبه (قوله وتوماها شقيقان) فهم من قوله توماهايان ولديها غير التوأمين ليسا
 شقيقين وهو كذلك وانما يعامل اخوان لأم فقط فاذ لو ولد للمرأة ولدين كل واحد في بطن واحد
 الرجل أنهما ليس منه ولا عن منه - ما فأنهما يتوآوان من بعضهما على أنهما اخوان لأم ولو كان
 اللعان من أبيهما فقط لأن لهما أنه يتعلق بنسبه (قوله كالسنة آمنه) وهي المرأة المحرمة تدخل

بلاذنا بامان وهي حامل ولا يدري هل حملها من زوج او من زنا فتلد ابنين هذا صورته وصورة
 السيدة امرأة سميت من الكفار وهي حامل ولا يدري هل حملها من زوج او من زنى فتلد ابنين
 (قوله) وليس هذا العبد المعتق بعضه نجس ارثه) أى ولا شئ من اعتق بعضه ونجس منه ان مال القن
 الخالص لسيده بالاولى ان كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً او كافراً كان السيد كافراً او
 العبد كافراً فكذلك ان قال اهل دينه انه لسيده او لفلان مسلمين كما قاله ابن مرزوق فان اُتلم عبد
 لكافر ولم يبن عنه ومات قبل بيعه عليه فخاله لسيده الكافر كما قاله المتبسط فان مات بعد بيعه عليه
 فخاله مشركه لا للمسلمين فان بان منه بعد اسلامه ومات فخاله للمسلمين (قوله) فان كان البعض
 اترك بين جماعة الخ) فاذا مات العبد وترك مالا ولرجل فيه الثلث ولا تحرقه الجسد ونصفه حجر
 فخاله يخلف عنه بقسم بينهم ما قدر ما لهم اقبه من الرق فلصاحب الثلث ثلثاه واصحاب السدس
 ثلثه (قوله) الا المكاتيب الخ) انما الاستثناء مع انه ترك وفاء كتابته لان قوته عيب اداء النجوم
 لا يوجب حرته بل ملب وهو باق على الكتابة ولذا كان وارثه نوعاً خاصاً ولو كان ارثه بالحرية لورثه
 كل من يرث الحر قاله ابن مرزوق (قوله) ولا يرث قاتل لمورثه محمداً) أى لا ميرث المال ولا من الحرية
 (قوله) اوصيها او محزوننا) تبع في ذلك عجم وقال طفي ولا قاتل عمد ولو عفى عنه ولو كان للقاتل مكرها
 ولا بد من كونه عاقلاً بالغاً المسمى فعنده كالحق وكذلك المجنن وقاله الفارسي في شرح
 التلمسانية ونحوه في الذخيرة وهو الظاهر خلاف ما حكاه عجم عن الاستاذ ابي بكر من ان قاتل العمد
 لا يرث من مال ولا من دية بالغاً وصغيراً او محزوناً اهل لكن ما ذكره عجم اقتصر عليه ابن علاق ولم
 يذكره مقابلته الا عن ابي حنيفة انظرين (قوله) لا يرث من الدية ويرث من المال) فائدة المشهور من
 المذهب ان القاتل مطلقاً عداً او خطأ يرث الولاء خلافاً لصريح القائل ان كان القاتل قاتلاً عمداً او
 يرث الولاء وان كان قاتلاً خطأ ورثته ومعنى ارث الولاء انه من قتل شخصاً له ولاعتيق والقاتل وارث
 لشخص المذكور فانه يرث ماله من الولاء وواقبله محمداً او خطأ وليس معناه ان المعتق بالمكسر
 اذا قتل عتيقه عجمداً يرث بل حكمه حكم من قتل مورثه كإمام (قوله) والحق بالخطأ ما لو قصد الخ)
 أى وصحداً يملك ففعل كان عجمداً غير عداً وان قتل الشخص لمورثه اذا كان من البغاة فانه يرثه
 (قوله) فانه يرث من المال لا الدية) فيه انه اذا كان لا يذبح الا بالقتل وقتله فانه لاديه له أصلاً كما
 تقدم في دفع الصائل فروع اذا تقاتلت طائفتان وكاتتا متأولتين فانه يرث بعضهم بعضاً كيوم الجح
 وصفن فانه وقع التوارث بينهم فهو دليل اه طفي وفي ليد رعدة كل قتل مأذون فيه لا يمتنع
 ولا كفارة ولا يمنع ميراثا كفت برونكسه وهو غير المأذون فيه الثلاثة كسائق وقائد (قوله
 او غيره) لا يدخل في الغير المذنب اذا أنكر ما شتهر به عليه البيعة وتاب بعد الاطلاع عليه لانه
 اذا قتل يكون ماله لوارثه المسلم على المعتدل ان قتله حدم من المجد وديقام عليه لانه استكفروه (قوله)
 وسواهما حكمه بلة واحدة) وقيل ان ما يواهما مالاً يضاف للقولان مرجحات والاولى رواية
 المدنيين وضو به ابن يونس والثاني هو ظاهر المدونة والامهات واعتمد ابن مرزوق انظرين
 وذكر في المجلد ان القول الثاني هو المشهور (قوله) وحكم بين الكفار) أى اذا ترفعوا البنا
 في الارث (قوله) ان رضوا باحكامنا ولم ياب بعض) أى من الورثة ولا عبرة ببابية اساقفتهم
 (قوله) الا ان يسلم بعضهم) استثناء من مفهوم الشرط كما اشار له الشارح وقوله ان لم يكونوا
 كتابيين مخدجين من قوله الا ان يسلم بعضهم قال ابن مرزوق لو قال المصنف وحكم بين الكفار
 بحكم المسلمين ان رضى الجميع او اسلم البعض والباقى غير كتابي والا فبحكمهم لكان انحصار اسلم

من التعقيد اهـ وقوله والاى والارض الجميع بان ائى اقدم وكلهم كفار واسلم بعضهم والباقى كتابي تبنيه لواسلم كل الورثة قبل قسم مال مورثهم الكفار فابوا من حكم الاسلام فارجح انهم ان كانوا اهل كتاب حكم دينهم بحكم اصل الكتاب والا حكم بينهم بحكم منافقهم وانهم وعلى هذا فاسلام الكل كاسلام بعضهم (قوله وشارطنا مع الخامس الخ) اعلم ان عدم موجب الميراث هنا هو حصول الشك في الشرط الذى هو التقدم بالموت فاطلاق الشارح كابن المحجب وابن شاس عليه ما ذما فيه تحوزو واما المصنف فلم يعبر عما غايه ما فيه انه نفى الارث (قوله بان ما مات تحت هدم مثلا) اى او غرق او بحرق وشمل كلام المصنف ايضا ما اذا مات معا او مرتين وجهل السابق (قوله زوجة اخرى) اى وعاصب كعم مثلا (قوله وباقيه) اى باقى مال البنين (قوله وسقط) اى ذلك الاخ بمن يسقطه الاخ للام كابن وابن ابن ثلثت وبنت وبنت ابن له وجعلت (قوله ووقف القسم للام) هذا شروع من المصنف فى مسائل الاشكال وهى ثلاثة لانها باب بسبب احتمال المذكورة والاثثة وهى مسئلة المحتنى الاثية واما سبب احتمال فى الحياة والموت وهى مسئلة المفقود واما ان يكون بسبب احتمالها وهى مسئلة الحمل هذه وقوله بين الورث ماى وكذا بين اصحاب الوصايا فلا فرق فى وقف القسم بين نصيب الورثة والوصايا وما ذكره المصنف من وقف القسم هو المشهور من المذهب وقال اشهب يتجمل ادنى السهمين وهو القدر الذى لاشك فيه فيعطى احدا من الورثين او الابوين ادنى سهميه فاذا مات عن زوجة حامل وعن ابوين فالسئلة من اربعة وعشرين يتجمل للزوجة الثلث ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة ويوقف ثلاثة عشر للوضع فان وضعت اثنى اخذت من الموقوف اثنى عشر ورد الواحد الباقى للاب تعصدا وان وضعت ذكرا اخذ الثلاثة عشر الموقوفة كلها وان مات الحمل رد للزوج من الموقوف ثلاثة تسكيلة الربع ورد للام اربعة تسكيلة السدس ورد للاب ستة و رد ذلك القول لانه يحتمل تافه التركة قبل الوضع فتأخذ الزوجة مثل دون غيرها وهو ظلم ولا يمكن الرجوع عليهم بما اخذته لانه لم يتقبل اخذته بوجه جائز (قوله وفيهم حمل) اى يرث الميت ولو احتملا كان الحمل من زوجة ميتة او من امته او من زوجة اخيه او من امته او من زوجة الابن المنتجب لهذا الميت لو كان من امه ان لم يكن هناك من يتجمل بذلك الحمل فقوله من زوجة اى كان ذلك الحمل من زوجة او من امته بل ولو كان من ام الميت بان كان اخاه لاهـ (قوله كما فعلوا فى المفقود) اى اذا مات مورثه (قوله فيظن فيها عدم تغير التركة) اى لو وقف فلذا انخر القسم لوضع الحمل فلو تعد الورثة وقسموا بابقوا الحمل او فورا لحظين ثم ملك ما بقوه له رجوع على المولى منهم ثم لم يلبس بسبع العدم ولو هلك ما لهم لم يرجعوا عليه ولو غاب ما لهم رجوع فيه دون العكس انظر طافى (قوله فاطوا لها بنان الخ) اى فلذا تجل القسم للوارث المحقق (قوله ووقف مال المفقود) اى حينئذ فلا يرث (قوله الحكم من الحكم بالفعال) اى ولا يكتفى بمضى مدة التعمير من غير حكم الخلاف فيها حتى ابن من مات من ورثة المفقود بعد مضى اوقبل الحكم فلا تثنى له من مال المفقود كما افق به المازرى وغيره انظر بنة وعمل الاحتياج فى اوقاف ماله الحكم ما لم ينبت مؤنة بيئته او مضى له من الزمان مائة وعشرون سنة من ولادته والاورث ماله ولا يحتاج لحكم كما قال شيخنا (قوله بعد زمن التعمير) اى بعد مضى زمن التعمير من ولادته (قوله وارث شركائه فيه) اى فى ذلك المورث (قوله وتنقص الام) اى يحصل للزوج زيادة (قوله واعطى الوارث) عطف على قول المصنف قد ربحا وميتا (قوله وما اختلف حاله) اى بحسبة المفقود وموته وهو غاى اذهل اقل النصيبين (قوله وان لم يشب ذلك) اى بيئته واستقر المالى موقفا (قوله فان مضت مدة التعمير)

اى وحكم المحاكم بموته فلا بد من الامرين (قوله فلا رث له) اى من مورثه ولو كان المحكم
 بموت ذلك المفقود بعد موت ذلك المورث بسنين (قوله وترثه احياء ورثته) اى وترث ذلك المورث
 احياء ورثته غير المفقود (قوله والفريضان) اى فريضة حياة الاب المفقود وهى ستة وفريضة
 موته وهى ثمانية (قوله من اخدهما) فاما ان تضرب اربعة فى ستة او ثلثة فى ثمانية (قوله
 فى وفق الثانية) اى وهو اربعة. (قوله فى وفق الاولى) اى وهو ثلثة (قوله للزوج تسعة) اى
 تجهل له وكذا يقال فيما بعد وهو الام وحاصل ان للزوج فى مسئلة الموت ثلثة تضرب فى ثلثة
 بوفق مسئلة الحياة تسعة وله من مسئلة الحياة وثلثة تضرب فى وفق مسئلة الموت وهو اربعة باثنى
 عشر فعطى اقل النصيبين وهو تسعة وبوقف له ثلثة (قوله من ضرب ثلثة ثم اى حاصله له من
 مسئلة الموت فى ثلثة وفق مسئلة الحياة) (قوله لانه على حياة الاب) له اثنى عشر لان له من مسئلة
 الحياة ثلثة تضرب فى وفق مسئلة الموت وهو اربعة باثنى عشر (قوله وهذا على تقدير حياة الاب)
 اى لان لها فى مسئلة حياته واحد يضرب فى وفق مسئلة موته وهو اربعة باربعة واما على تقدير
 موته فلها تسعة لان لها فى مسئلة موته اثنان يضربان فى وفق مسئلة حياته وهو ثلثة بستة فتعطى
 اقل النصيبين وهو اربعة وبوقف لها اثنان (قوله ثلثة من حصة الزوج الخ) الاولى
 وهى امان ثلثة من حصة الزوج وثمانية الاب واما اثنان من حصة الام وتسعة الاخت تامل (قوله
 ولا شئ للاخت لمحبها بالاب) اى ولا شئ للام سوى الاربعة التى اخذتها أولا لانه لا حول
 فى المسألة على تقدير حياته كما مر (قوله اومضى بمدة التعمير اى اولى تظهر حياته ولا موته ولكن حكم
 المحاكم موته بعد مضى مدة التعمير وقوله ومضى الخ يصح قراءته فعلا عطف على فعل الشرط
 ومصدر اعطاء على فاعل ظهراى ظاهر مضى مدة التعمير وحكم المحاكم بموته (قوله على ارث الخنثى
 الخ) هو احد من الاختات وهو الخنثى والتكسر لان شأن الخنثى فى كلامه والتكسر فيه بان
 بليته بحيث يشبه كلامه بكلام النساء وفي فعله بان يهزم عاطفه اذا مشى او ما خوذ من قولهم خنث
 الطعام اذا اشتبه امره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشاركه طعم غيره لا اشتراك الشبهين فيه من حيث
 انه يشبه المذكر كماله ولا انثى بالة واعلم ان الخنثى خاص بالآدمى والابن كالبقرة على ما اخبر به جماعة
 الامام النووى عام حجة سنة اربع وسبعين وستمائة وساطعة عن اجراء التخصيص بها فافتهم بالاجزاء
 لانه اما ذكر او انثى وكلاهما جزئى وليس فيه ما ينقص الحكم وقول النووى لانه اما ذكر او انثى
 يشير الى انه ليس خلاقا مستقلا وانما اشكاله ظاهرى فقط (قوله لتوقف معرفة ميراثه) اى معرفة
 قدر ميراثه اى فقدم المتوقف عليه لانه سبب والتوقف مسبب والسبب مقدم على المسبب
 (قوله من له الة ذكر او لة امرأة اى لامن ليس له ذلك وانما له ثقبه ولا ين له اثنيان وخرج امرأة
 اؤذ كزوج ارج امرأة بغير اثنيين فيما يظهرها عبق (قوله وقيل يوجد منه الى آخره) هذا هو الحق
 وقد نقل ابن غلاق عن الطرطوشى مانه الخنثى هو الذك لذكر ورج اولا يكون له واحد منهما
 ولكن لمة ثقب يخرج منه البول انتهى وقال الخنثى اجماله من خنث الطعام اذا اشتبه امره فلم يخلص
 طعمه المقصود منه وهو نوعان نوع له الالبان ونوع ليس له واحدة منهما وانما له ثقب يبول منه
 انتهى الا انه قيل ان النوع الثانى نادر الوجود انتهى بن (قوله ولا يتصور) اى غالبا ولا فقد وقع
 انه ولد من ظاهره ومن بطنه كفى مسئلة المفهوم المشورة (قوله والمهرالى) اى للمعتقون بكسر التاء
 لان الكلام فى بوارثه من الغير (قوله وللخنثى الى آخره) بن خنثى وانثى من الحسنات البديعية
 الخنثى من الاحق كان بين ذكر او انثى مصفة الطباقي (قوله الذى لم تنضج الى آخره) اى فان

انتهت ذكوره اخذ ميراث ذكر وان اتضحت انوثته اخذ ميراث انثى (قوله نصف نصبي
ذكر وانثى) ينبغي ان يرأى العطف سابقا على الاضافة ثم تركيب التوزيع والالزام على الاول
ان النصيبين للذكر وحده وعلى الثاني ان لكل من الذكور والانثى نصيبان والى ما ذكرنا من
المرعاة اشار النازح بقوله اى يأخذ الى آخره (قوله نصف نصيبه) اى نصيب نفسه (قوله
لانه يعطى الى آخره) اى كانهمه ابن خروف واعترض على المتقدمين في علمهم الا ترى واعطاهم
الحنثى خمسة اسهم والذكر الحق سبعة في مثال المصنف الا ترى (قوله وهذا) اى اخذه نصف
نصيبى ذكر وانثى (قوله نصفها) اى نصف المذكورة اى نصف ما يرثها (قوله اذلو
قدر عمة) اى الونت عمة (قوله كالاحت في الاكدرية) وهى زوج وام وجد واخ حنثى وطريق
العمل فيها ان تقول ان مسئلة المذكورة من ستة ولا حول والاوتة تقول لتسعة وتضع من سبعة
وعشرين توافق الستة بالثلث فيرجعان لاربعة وخمسين اضربها فى حالى انثى بمائة ومائتين فعلى
التذكر لزوج اربعة وخمسون وللأم ستة وستون وللجد اثنتان وللجدات اثنتان وللزوج ستة
وثلثون وللأم اربعة وعشرون يبقى مائة واربعون تقسم على الجد والحنثى للجد ثلثاها وللحنثى ثلثها
فلهما اثنتان وثلثون وللحنثى ستة عشر فيجتمع للزوج من المسثلين تسعون لان له من مساله التذكر
اربعة وخمسون وله من مساله الانثى ستة وثلاثون فالحجة تسعون له نصفها وللأم من المسثلين
ستون لان لها من مسألة التذكر ستة وثلثون ولها من مسألة الانثى اربعة وعشرون فالحجة
ستون لها نصفها وللجد من المسثلين خمسون لان له من مسألة التذكر ثمانمائة وعشرون
مسألة الانثى اثنتان وثلثون فالحجة خمسون له نصفها وللحنثى من مسألة الانثى ستة عشر له نصفها
(قوله باقيدىن المذكرين) اى ارثه بالذكورة والاوتة واخذه نصيبه على كل منهم (قوله
وذلكه) اى ارثه على انه انثى لانه ابد ذكر كما فى الاكدرية (قوله اى جنس الحنثى الخ) هذا
لتقرير للشيخ ابراهيم الذى فى قصده البرهان له الشيخ احمد بن رافى ان كلام المصنف فيما اذا
اخذ الحنثى امانا تعدد فيه ربع اربعة نصبة ذكر وانثى كما يأتى للمصنف ان الاحوال اربع
(قوله يحصل لكل) اى لكل واحد من الحنثائى (قوله وللحنثى جزء مقدم الخ) وهى فالواد
للاستئناف اما النوى وهو ظاهر اى اى الباقى فالحجة جواب لسؤال مقدم كان فالحال له فقد كرت
قدرة ميراث الذكور والحق والانثى الحقيقة واما الحنثى فاقدر ميراثه وهذا بناء على ما مر تصاد بعض
الحققة من جواز اقتران البياتى بالواد وجعل من ذلك قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم
لابيه الا عن موعدة بعد هذا اياه فانها جواب عن سؤال نسأله من قوله قبل ما كان لى والذين
امنوا يستغفرون للمشركين اذ لم يتقدم قد استغفر ابراهيم لبيه فتأمل (قوله فيفيد الخ) اى
واما لجعل قوله نصف نصيبى الخ عطف على نائب فاعل وقف القسم المحل وان المعنى وقف القسم
للمحل ووقف نصف نصيبى ذكر وانثى لحنثى اى لا تضاح حاله لا فاد وقف القسم لا تضاح حاله وهو
استدلاله وهو خلاف المذهب (قوله وهو المشهور) ههنا بله ما ذكره ابن شهاب وابن الخباب
وسأب التمسائية ان القسم يوقف لا تضاح حاله الحنثى وهو مشكل ام لا تضاح حاله غير تضاح
اشكاله (قوله واستأنف الخ) ما ذكره من جعل جملة تصحيح المسئلة مستأنفة استنباطا بما عاين
متمين اذ يصح جعلها بمفسرة لتدوله نصف نصيبى ذكر وانثى اى بان تصحيح المسئلة وعلى الاول
فالحجة خبر يبعثنى الانشاء وعدلى عن صحيح الى تصحيح اشارة الى ان التصحيح ثابت حاصل وخبر عنه فهو
اشار الى الحث على امثال ذلك الامر (قوله ايها الغياهم) اشار الى ان العمل مبنى للعامل

والمسئلة مفعوله بدليل قوله الا في ثم تأخذ لانه معنى للمفعول والمسئلة نائب فعل (قوله المسئلة)
اي حسنها المتحقق في متعده بدليل قوله ثم تضرب الوقف والسجل اذ هذا انما يكون في مسئلتين
(قوله اي تمها على وجه التحجج) اي خالية من الكسر (قوله فيشمل التقديرين) لا يقال
المخمن يتحقق في واحد كما هو مشهور ولا يصح هنا لنا قول المراد الخمس المتحقق في متعدد بقرينة
المتعام (قوله اي تحججها على تقدير انه ذكر الخ) اعلم انه لا حرج في تقديم اي التقديرات قدمت
او اخرت خيران المصطلح عليه تقديم تحجج مسئلة التذكير (قوله تنظر بين المسئلتين) اي ان كان في
الورثة خشي واحد وقوله والمسائل اي ان كان في الورثة خشيان (قوله وتأخذ من كل نصيب) في
الكلام حذف والاصل ثم تقدم المحاصل على مسئلتى التذكير وانتايت وتضرب ما يخص كل وارث
من المسئلتين وتأخذ الخ وكان الاولى عطفه بما يقتضى الترتيب لان هذان جملة العمل كالذي قبله
(قوله مما جمع) اي على التقديرين تقدير الذكورة والانوثة (قوله من الاثنين النصف)
يحتمل ان يكون مستهتما فاجابا عن سؤال مقدر تقديره ما كفية الاخذ فقال تأخذ من الاثنين
اي من النصيبين الكائنين في المجالتين المشتملة عليهما الخى الواحد للنصف وتأخذ من الاربعة
انصبا الكائنة على التقادير الاربعة اذا كان في المسئلة خشيان اربع وعلى هذا مفعول
تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف مفعول لتأخذ مقدر او هذا ما ذكره الشارح ويحتمل ان
يكون قوله من الاثنين بدلا من قوله من كل نصيب بدل مفصل من مجمل لا عطف بيان لانه لا يامد
مع حرف الجر بخلاف البدل ويحتمل ان يكون صفة لنصيب اي كان ذلك النصيب من مسئلة
الاثنين اي التقديرين وعلى هذين الوجهين فمفعوله النصف مفعول لتأخذ المذكور (قوله اي
المجالين) الاولى اي من النصيبين الكائنين في المجالين الخ لان الاخذ انما هو من النصيبين
لامن المجالين (قوله وتأخذ من اربعة من التقادير) الاولى وتأخذ من اربعة ايضا كائنة على
التقادير الاربعة فلما كان الخ (قوله الخ اربعة) اي احوال الخشنيين لانها ما ذكرنا وانتبان وهذا
ذكروا الثاني والعكس (قوله وفي كلامه عطف الخ) اي وهو مجموع عند المحققين اذ لم يكن احد
العاملين جازما فقدمنا كفى في قولك في الدار زيدوا حجره عمرو وقديجاب عن المصنف بان يقرر عامل
قبل قوله واربعة اي ومن اربعة فيكون مجموع الحجار والجور وعطفا على من اثنين المعمول لتأخذ
والربيع عطف على النصف المعمول لتأخذ ايضا فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد
ولا يقال انه يلزم على هذا حذف الحجار وابقاء عمله وهو ممنوع لما تقول قد دل عليه داليل فهو جائز
ولان تقدر تأخذ قبل الربيع ويكون من عطف الجمل (قوله في الجمع من النصف) اي نصف
النصيبين في المجالين وقوله اربع اي ربع الاربعة نصبا في الاحوال الاربعة (قوله من
المجموع) اي مجموع النصيبين او مجموع الاربعة انصبا (قوله ما حصل لكل وارث) اي من
المسائلين او المسائل وقوله ما حصل له اي من المسائلين او المسائل (قوله فان كان بيدك
حاليين) اي فان كان الموقوف غني بذلك حالين ليكون المسئلة فيها خشي واحد (قوله نصف
ما بيده) اي نصف ما حصل له من المسائلين (قوله وان كان اربعة) اي وان كان الموقوف عندك
اربعة حالات ليكون المسئلة فيها خشيان (قوله فربيع ما بيده) اي فيأخذ كل وارث ربع
ما حصل له في المسائل الاربعة (قوله وان كانت الاحوال ثمانية) اي وان كانت الاحوال
المحفوظة عندك ثمانية لكون المسئلة فيها ثلاث خشي وقوله فثمن ما بيده اي اخذ كل واحد ثمن
ما حصل له من المسائل الثمانية (قوله او عكسه) اي الاخران ذكرنا وزيد اننى وقوله ثانيا

عكسه أي الاخوان ذكران وعمرواني (قوله ثالثا وعكسه) أي الباقي ذكرين وخالد اثني (قوله
كثانيهم) أي والـ المثلان بمثلان يكتبني باحداهما (قوله وتذكر كثيرا أحدهم من أربعة) وذلك
في ثلاث مسائل فهي بمثالة وقوله وتذكر كثيرا اثنين من خمسة وذلك في ثلاث مسائل فهي بمثالة
يكتفي منها واحدة كالتي قبلها (قوله ثم ضرب) أي الستون في ثمانية الاحوال يحصل اربع مائة
وثمانون ثم تقسم ذلك الحاصل على التقادير الثمانية فما حصل لكل واحد من الانصاف فله عنه
في كلام الشارع حذف وكذلك غيره هذا غير مستغنى عنه بقوله ابقاءا لجمع فنصيب كل
من الورثة لان هذا من جملة التمثيل لما تقدم فلا يقال ما تقدم معنى عن هذا فان قلت قوله وكذلك
غيره يتبادر ما مر من ان قوله وللخني خبر مقدم وقوله نصف نصيب ذكر واثني مبتدأ مؤخر لان
تقديم ما قبله التأخير بهذا المحصر أي لا غيره قلت معناه لا غيره ممن ليس معه وامان معه فانه
يعطى كهو اثنى نصف نصيبه عني تقدير اثنى الخني ونصف نصيبه عني تقدير ذكر كورة الخني كما
اشاره المصنف بقوله وكذلك غيره (قوله ومجموعهما أربعة عشر) يعطى نصفها أربعة عشر
المقدمين واعترض عليهم ابن خروف بأنه اذا كان للذكر الخني بمقتضى عملهم سبعة وجب ان يكون
نصيب الاثني ثلاثة ونصف فذهبوا الى الذي يستحقه الخني خمسة ورابع فقد عني الخني بمقتضى
عملهم ربع سهم وبالنظر لمراعاة القياس وقوع النظر عن عملهم قد عني في سبع سهم لاني ربع
سهم وذلك لان الخني ثلاثة ارباع نصيب الذكركلان نصيب الاثني نصف نصيب الذكركر وهو باحد
نصف نصيب كل منهما ونصف نصيب الذكركر ربعان ونصف نصيب الاثني ربع فاذا قسمت المال
وهو اثنى عشر على واحد وثلاثة ارباع الواحد للذكر والثلثة ارباع للخني فالقياس بقطع النظر عن
العمل السابق ان تبسط المقدوم عليه سبعة ارباع واذا قسمت اثنى عشر على سبعة ارباع خرج
لكل ربع واحد فلذلك كرر اربعة والخني ثلاثة ويفضل من الاثني عشر المقدومة خمسة خمسة
وثلاثين سبعة ان تقسم على السبعة فلذلك كرر عشرون سبعة واسمى ستة ارباع والخني خمسة عشر سبعة
بأثنين وسبع بكمال لذلك ستة وستة ارباع والخني خمسة وسبع اه وما ذكره ابن خروف من
اعتراضه على القدماء بان الخني قد عني بربع سهم على مقتضى عملهم وسبع بالنظر لقياس وقطع
النظر عن عملهم مبنى على ان معنى قوله نصف نصيب ذكر واثني أي ذكر كورة الخني غيره واثني خمسة
غيره وقد علمت مما مر في كلام الشارع ان هذا ليس بمزاد وانما معناه نصف نصيب نفسه حال
فرضه ذكر او حال فرضه اثنى وخمسة فلا عني على الخني اصلا لابر ربع ولا سبع (قوله
وكخنيين) عودا للاف في التثنية بالايوجب ان اصلها باء لا رتقاءها عن ثلاثة وان كانت غير
مبدلة اصلا وقول الشافعي وثنية الاسماء تركبها ليس كليا الا ترى لقول الخلاصة
آخر مقصودتي اجمله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقا
واراد المصنف بالخنيين ولدين وتراد بالاعصاب عاصم بالحب بالابن كالاخ والعم (قوله فاربعة
احوال) مبتدأ خبر يحذف في اي في ذلك اربعة احوال (قوله في الاربعة الاحوال) أي في
الاحوال الخمسة الاربعة وهي تذكر مارتان فمما وند كثيرا لا مضر وتأنث الا كبر وعكسه (قوله
ثم تجمع ما لكل منهما) أي وهو اثنى عشر في تذكر كبرهما وثمانية في ثانيتهما ثم ثمانية على تقدير
كونه اثنى وتقدير كون الاثنى عشر كرا ثم ستة عشر على تقدير كونه ذكرا والآخر اثنى (قوله لكل
من الخنيين اربعة عشر) اعترض هذا الشيخ احمد الزرقاني بان هذا لا يلزم مع قوله وللخني المشكل
نصف نصيب ذكر واثني لانك اذا قسمت ما ناب في الذكورة على تقدير ذكر كورة وهو اثنى عشر

اذا كثرة معتبرة عندنا مطلقا كما قررنا شيخنا العدوي ونقله ح عن المخمى فقول المصنف او كان
 اكثر اى نرجوا وقد رافعه عند الاختلاف في هدد الخروج فاما يتراد كثرهما نرجوا ولو كان اقل قدرا
 وان تساوى عدد الخروج فاما يتراد كثرهما قدرا وعلى هذا فاكثروا يصدق بمائة من قليلين احدهما
 فزائد عن الآخر فيقال في الزائد انه اكثر وان لم يشتر كافى كثرة بل كل منهما قابل عرفا فان صح صدق
 الاكثر بهذا فلا تضر سيل وان لم يصح صدقه بهذا بل قلنا انه يفيد الكثرة فيهما اولين لكن احدهما
 اكثر فيقال ويقاس على ذلك ما اذا كانا قليلين وكان احدهما ازائدا على الآخر اه نقر برشيخنا
 عدوي (قوله او كان يخرج من المهيمن) اى على حد سواء في قدر الخروج لكن نرجوه من احدهما
 اسبق فان تراض السبق والكثرة ففي المتقدم منهما خلاف كما يابى (قوله واسبق) يصح ان يكون
 افعلى تقضيل وبفهـم غير وهو ما اذا وجد السبق من احدهما انقط بالطريق الاولى في حصول
 الاتساع وهو عطف على اى اكثر ويصح عطفه على بال ولا يقال يمنع من هذا عدم صحة دخول ان على
 اسبق لانه ليس فعلا لانا نقول يغتفر في التابع ما لا يعتق في المتبوع (قوله اعتبر الاكثر) اى في
 القدر (قوله ثم الاختيار بالبول) اى مع النظر لعورته لاجل ان يعلم هل بال منهما ما ومن احدهما
 وهل بوله من احدهما كثر واسبق اولا (قوله حيث يجوز النظر لعورته) اى بان كان غير مراهق
 (قوله راما في حال الكبر) اى بان كان مراة افوق (قوله بان يدل الى خاطئ) اى متوجها
 اليها (قوله او اعلمها) اى اوجالساعلمها (قوله فذكر) اى لان هذا دليل على انه بال من
 ذكره (قوله ثم مات) لامفهوم له بل ولو استمر حيا (قوله فان تساوى بوله منهما) اى
 في الخروج والقدر والسبق (قوله انتظر الخ) هذا يقتضى انه يوقف القسم لانتضاح حاله وقد
 تقدم ان المتمد انه لا يوقف فاذ ذكره هناك من انتظار السلوع مبنى على ما لابن المحاسب وان شاس
 من القول بالوقف وعلى المتمد يعطى نصف نصيبى ذكر وانى حالا ولا ينتظر بلوغه تأمل (قوله
 او ثبت له بحجة) عطف على بال في الاصل باه وتثبت من جهة ان اسبق عطف على اكثر وثبت
 عطف على بال وقوله بحجة بكسر اللام اى بحجة عظيمة كحجة الرجال (قوله لان الاصل) اى
 الاكثر الغالب ومن غير الغالب قد ثبت شعر اللحية من غير البيضة المذكورة كما في كحية المرأة
 (قوله من البيضة اليسرى) اعم فعملها في الشعر دليل على جهة المذكورة وانها ليست بيضة
 فاسدة (قوله قد ثبت لها بحجة) اى فكيف يحمل بنات اللحية من علامات انتضاح المذكورة
 (قوله او ندى) اى عظيم كندى النساء والظاهر ان استعمال نبت في الندى مجاز كما انه في نبت
 زيد نباتا حـ نتائجنا فطما وفي نبت الزرع حقيقة قطعا واماق للشعر فيحمل الحقيقة والجواز اه
 شيخنا عدوي (قوله فان نبتا) اى اليدى واللحية (قوله عند الاكثر) نحوه قول ابن عرفة
 النظر بها ضعيف لا مابق علماء النشر يرجع على خلافه بالغن عدد التواتر اه فهم يقولون الرجل
 والمرأة متساويان في عدد الاضلاع (قوله وعليه فاما الخ) القول الاول لابن يونس والقول
 الثاني للحوافى ومحصل ما قاله لان المرأة تزداد على الرجل من جهة اليسار على تفاوتها واخلاف
 بينهما في ان اضلاع الرجل من جهة اليسار ستة عشر وهي سبعة عشر وهو سبعة عشر وهي ثمانية
 عشر وقيل ان زيادة المرأة الضلع على الرجل من جهة اليمين وقد علمت ان اهل النشر يرجع قولهم انها
 سيات فلان زيد المرأة على الرجل شيئا (قوله وسب ذلك) اى سب نقص الرجل ضلع اليمين المرأة على
 كلا القولين (قوله ثم اسئل الخ) اى فجزت المذكور على منواله (قوله فخلق منه حواء) اى
 وكانت على ماول آدم ستمين ذراعا وهل خلقت بهذا القول ابتداء وهو الظاهر ولا ينافيه قول

الشارح فخرجت منه كما تخرج الخلة من النواة وتدرجي قال شيخنا العلامة العبدوى لأنس وكانت
 حواء البر من آدم واجل صونا وهكذا النساء مع الرجال قيل سميت حواء لانها خلقت من حي قال
 تعالى خلقتكم من نفس واحدة وجعل منها زوجة الاولان ونها كان حواء وهو الياض الذي يعمل
 حمرة وفي خلقه ام آدم اشارة للاضافة بينهما ابس السكل والمخز من الاثلاف او الى ان الرجل اصل
 والى عاتق النوى عند بدل الضلع منه مع قدرة المولى على سلكه منه بقطة ولا يؤله اثلا يرى ما يهوله
 واتزول عليه الوحشة بأمانة النعاس وليتبه فيجد المونس الذى طابه فجأة وذلك اسر منه بعد
 الانتظار (قوله فخرجت منه) اى فخرجت حواء من ذلك الضلع وقوله اى بلاتالم مرتبط بقوله
 ثم استل الخ زانه تعبير لما قبله كما يفيد كلام بعضهم (قوله م) اى الكف يدك عنها (قوله
 حتى تؤدى الخ) لا يقال المهر لبدان يكون متوا لان الذى زوج حواء لادم هو المولى وهو يهول
 ماشاء (قوله ينظر الله ووجهه) اى عند اشكاله بنات اللحية والثدى معا ويعلم نياتهما وبتاوى
 المحرجين فى البول منهنجا لسهولة الامل من جملة العلامات التى يزول بها الشكale وهذا القول نقل
 عن ملاك الشافعى وفى حنفية وصاحبيه قال وصدق فى ذلك لانه امر لا يعلم الا من جهته فلا ينظر
 للتممة (قوله وحصل حيض) لم يعطف حيض على اللحية بل ذكره عاملا لعدم صحة نساط
 العامل الذى هو بنت عليه كذا قيل وفيه انه يصح العطف ويعتبر فى التابع مالا يعتد فى المتبوع
 اه شيخنا عابدى (قوله اومنى) اى اخرج منى اى من فرج الرجال بصفة منى الرجل اومنى فرج
 النساء بصفة منى المرأة (قوله فلاشكال) اى فلا لبس فيه بل هو حنى غير مشكل وقولت
 بل هو ذ كحقيق ارايتى محقة اراد محكوم بذكوره او انوثته فلا ينافى وجود الفرجين وكل من له
 ذلك فهو وحشى الا انه نارة يكون مشكلا ونارة غير مشكل وقوله فلاشكال جواب ان باعتبار
 قوله بال الذى هو الشرط الاول وحذف جواب ما عداه لدلالة هذا عليه وباعتبار الشرط الاخير
 وحذف جواب ما عداه لدلالة عليه وباعتبار احدى المتوسطات وحذف جواب ما عداه ثم ان
 لافى كلام المصنف نافية الجنس لان السمع فتح لام الاشكال فهى اننى افراد الجنس على سبيل
 الاستفراق والخبر محذوف لظهوره اى لا شككال فى ذلك الخنى بل هو حنى غير مشكل محكوم
 بذكوره ان وجدت فيه علامة الذكورة ومحكوم بانوثته ان وجدت فيه علامتها ثم ان فى قوله فلا
 اشكال براءة مقطوع وهو ان ائى المتكلم فى آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول
 ابى العلامة المعري

بقيت بقا الدهر يا كهف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل

وبراعة المقطعسمى عندهم بحسن الانتهاء والانتها بما يتأ كذا التانى فمدح الدعاة لانه آخر ما يعيه
 السمع ويرسم فى النفس فان كان مستبدا جبرما قبيحه من التكمير كالطعام الذى يذبحه الطامعة
 التامة وفيه ايضا تعريض بانه لا شككال ولا لبس فى هذا الكتاب بحسب ما ظهر له او بحسب
 التناول لئلا يظن انه يذهب ببدن اليفع بنه المعنى لم يستعمل فيه اللفظ فى لفظ فلاشكال لاغنى طريق
 المحققة ولا الجواز ولا البكائية لان المعنى المراد من قوله فلاشكال اى فى هذا الخنى بل هو حنى
 غير مشكل فهذا المعنى التعريضى إنما اخذ من عرض الكلام وليس لكلام دلالة عليه
 بالمطابقة ولا الدن من ولا التزام كما قرر شيخنا المدونى والدلالة المصروفة فى هذه الثلاثة إنما
 هى الدلالة على المقصود لا على المسمى لا لجله الكلام كما اشار لتحقيقه العلامة السبدي حواشى
 الطولى وحمل بعضهم قوله فلاشكال تورية اى لا شككال فى كتابه والتورية اطلاق اللفظ الذى له

معينان قريب وبعيد ويراد بالبعيد اعتمادا على قرينة خفية لان الاشكال قريب في المعاني بعيد
في الخشبي وجعله جوابا عن بال الذي ضمير عائد على الخشبي قرينة توفيقية فصيح ان يكون تورية وفيه
ان هذا بهد غاية البعد مكان جعله من التوجيه وهو اللفظ المحتمل لاحد معنيين على السواء أي
لاشكال في الخشبي ولاشكال في ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعيدا ايضا واعلم انه اذا
تعارض الاول من احد المخرجين مع نبات اللحية ارفع ما بعده يحصل صور أربعة ففي تلك الصور
الأربعة يكون مشكلا واذا تعارضت الاكثريه مع ما بعده يحصل خمس صور والحكم اني في تعارض
الاكثريه مع الاسبقية قولان قال اللخمي ترجح الاسبقية وقال ابن شاس ترجح الاكثريه
واظهارها للخمسة واما في الاربعة الباقية وهي تعارض الاكثريه مع النبات وما بعده فيقدم
النبات وما بعده على الاكثريه واذا تعارضت الاسبقية مع الاربعة بعدها فترجح الاربعة التي
بعدها ليرى في تلك الصور الاربعة واذا تعارض نبات اللحية مع ما بعده حصل ثلاث صور والحكم
فيها انه اذا تعارض نبات اللحية مع الشدي بان يتساوى في آن واحد كان مشكلا ولا ترجح
لايحداهما وان تعارض نبات اللحية مع المنى من الفرج او مع الحيض فهو مشكل فيه جماعا على
ما استظهره عجم ولا يمكن اظهارانه يقدم الحيفن والمنى من الفرج على نبات اللحية كما قال شيخنا
بأنه اذا تعارض الشدي الذي يدل على الاثنية مع المنى من الذر كان مشكلا كذا قيل وقد يقال المنى
اقوى في الدلالة على الذكورة من دلالة الشدي الكبير على الاثنية واظهارانه لا تعارض ويرجح
بالمنى من الذر كعنى نبات الشدي كما انه لا تعارض بين نبات الشدي والحيفن واذا تعارض المنى من
الذر كالحيفن كان مشكلا واعلم ان هذا كله اذا حدثت العلامة في آن واحد واما ان حكم بانه
ذكر لعلامة ظهرت فيه ثم ظهرت فيه علامة اخرى تدل على انه انثى او بالعكس كما ينزل من الذر
ثم ياتي الحيفن او ينزل من الفرج ثم تنبت له لحية فقال العقباني عن بعض شيوخه لم يغير الحكم
لاجل العلامة الثانية وارتقاء ح وقال عجمي الذي ينبغي استبعاد الثانية فان كانت اقوى من
الاولى كما اذا كانت الاولى كثرة البول او سبقة والثانية الحمل او الحيفن او نبات اللحية ثم لا يخفى انه
ان ولد من ظهره او من بطنه فأمره واضح وان ولد من حاميه او من مشكل عني بالاختيار بعضهم وهذا
مقيد بما اذا كانت ولادته من ظهره وبطنه في آن واحد والا فالعمل بما ثبت له بالمقدم
ولاميراث بين ما ولد له من ظهره وما ولد له من بطنه لانهم لم يجمعهم اب ولا ام وكذلك يمنع
الذكاح بينهم لان ما خلق من مائه بمنزلة ولده في الذكاح وهل لا يفتق احدهما
على الآخر نظرا لكونه لانا هم لم يجمعهم اب ولا ام او يعتق انظر في ذلك ولو طئ
فرجه بذكوره فولد له فهو مشكل وترثه اولاده بالاثنية والامومة وهو
يرثهم وهم اخوة اشقاء قاله شيخنا العلامة العدي رحمه الله
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم وقد تم هذا التعليق في غرة
ربيع اول سنة تسعة عشر

بمعد المباشين

والا لاف

تم

قد تم ما به حاشية العلامة الشيخ محمد الدسوقي على الشرح الكبير على دمة ملتزميها التسمية بختار
 التاجوري وشركاه خجاست برهنته سابقرا عين الناظرين * وتكميدها بقلوب المحاسدين *
 فانها قد كشفت عن مخدرات مذهب مالك * وجمعت ما تشئت منه في البتاع الحوالا * فيحق
 للطالب السبي في محمديها ولو نوزن ما حوت من الخاشع فهي كآثارها بقية الانسان حاشا الفصح *
 عن تغايل لسان الزمان فينا بالدرج * لا يختار العقل السليم * لانها اذهى كالنور في اكمامه * او كالندى
 عند دله قامة * فواته انها لتلذذ الزحفل فيما دونها * ويقف عندها حول الرجال ولا يدونها *
 مركم جمع من نصوص الائمة الاعلام * وفروع نصوص غيرها لا يلبس لابرار * ونبت على اسقام
 اوهام واوهام افهام * فرحم الله ارفاق بها آرايه * واتضح وجعها كآبه * وحزى الله خيرامن
 تسبب في طبعها فافاد الطالب بها غاية الافادة * وجعل جزاء المحنى وزيادة * ولختارها الخفاف
 من الله اى انخاف * وهما لعله منه تعالى بتواتر النعم ونفى الاطاف * وجعله مختار النزول
 رحمة والاحسان النعمة * وتوفيقه وجرى البركة فيما لديه * فله تدب بملها في نشر علم لم يقطن له
 غيره * وتفجير ينبوع قد نصب اليوم بحره * فلا يدرك على كفايته في ذلك الا الله وقدولى تسخير الجزر
 الاول الشاب الكامل المختار نصب المسبق في مضمار البلاغة * المختار غير في القطنة والبراءة * النسخ
 محمد السالم لوطى الى ملزمة ٨٩ والجزء الثاني الى ملزمة احدى عشرة ثم من بعده الماضل الهمام
 من وضع شريدا المسمى على طرف الخزام الواقع بمعونة الزجن الشيخ احمد مروان ثم الجزء الثاني من
 ابتدئ ملزمة ١١ الى اربعة وسبعين والجزء الثالث من ابتدئ ٢ الى ثمانية وخمسين والجزء الرابع
 من ابتدئ ٢ الى اربعة وتسعين والباقي وايضا راجع عقول الغفور عبده صالح الاشعري وذلك مع
 غاية الضبط والتحرير ونوقى الخطب ولواليسير مع اصطحاب نسخة المؤلف التي رسمها بقلمه وحمل عليها
 التعويل والمراجعة عند التوقف للعلامة ذوى الاقاويل وكان تمام طبعها وكامل جليل ولوضعا
 في ١٧ صفر سنة ١٢٩٠ وثمانين بعد المائتين والالف من هجرة عمر كماله جماله خلقه على اتم
 وصف ولانتم عبقريتها ووافح مسك ختامها كانت حقيقة بقول القائل

ام غفر الله لى سندس تسميها مى * ام جنان ولد انها لا تضاهى
 ام عقود الجنان في جيش غيد * يستشرق النهر غير شذاها
 ام شمس مصانة عن كسوف * ام بدور يخشى الكسوف لقاها
 ام حواس تنزهت عن نظير * فهي في الحسن تزدري بسواها
 كم الى المجد قد هدت قاصديه * واشتق مغرم بشدها
 كم لا يبر بركة ابرزتها * وكستها حشوا ورق صفها
 كم لها آية تحقق ان ليس لها في الوجوه مثل حشاها
 فلهي شمس آياتها باهرات * وسواها كائنهم في زدها
 وسيل المحس في شله رصديق * وهو ادرى بحسنها وبها
 كمالها بالها فمرأى اضحى * فقهه بحر المجانيه وي جاها
 فاذا رمت من عبك لومة شيتا * فعلمها عول فنى ما واهها
 صلتها لا تدرى دسوق فينجر * لدسوق بتمسها وفضما
 بل تملك المجهلات فخر كبير * بالذى ابرز انهم لا ودحاها
 بل لكل الوجود منه فخار * يازمناهم واطربن وتباها

باء العلوم نلت العلاء والمعالي * بحواش كيف العلاء لولاها
 فافرحي واطربي وغنى سرورا * قد غدا عالم نورى مولاها
 ونحو وصا قد زادها الطابع حسنا * ومن استبرق الجنان كسناها
 فلمحة ارها ما أثر فضـن * وله فى الانام جـل سـناها
 فـيزاه الاله خـير جزاء * وحباه مقاصـدا يـوهاها
 ولتـهـمـمـها عـزـز ذـوبـه ضـبط * قد سمعنا فى تفسـر دوتـهاها
 ومحسن الختام قد قلبت ارنج * شمس علم لاحت نغم سناها
 ١١٧ ١٩٠ ٤٣٩ ١٤٠ ٤٠٠

سنة ١٢٨٦

طبعت بالمطبعة الكـتـبـتـه العـامـرـه بمجـامـن الـمـلـوم الزاهـر بطـرـالـع الاطـائـف ولـوامـع الفـهـوم
 ديارها نشر العلوم بهجة * تفيد كثر رجوه منها وتختار
 ففيها من الآداب ما هو فائق * وفيها جنى يهديه للناس مختار
 عليه من الرجن اذكى نجاسة * وشركائه بارب يا غفار

لمذهبه فلا كراهة في فتواه (قوله وان لم يقع) أي القصاص بالهمل (قوله الى تطرق
 الكلام فيه) أي في القاضى (قوله ولم يشترأ ويبيع) أي سواء كان بنفسه أو بوكيله المعروف
 كما ذكره ابن شاس وابن المحجب وقوله أي يكره ما ذكره من الكراهة معرج به ابن فرحون
 في التبصرة وكلام التوضيح يؤذن بالمنع قال ح وينبغي رد أحدهما الملاحه بن (قوله
 كما يجوز بيعه وشراؤه بغير مجلس القضاء) أي كما نقله المازرى عن أصحاب مالك ويفيد مفهوم
 المصنف وهذا مبنى على أن علة الكراهة شغل البال (قوله وقيل يكره أيضا) وهو لابن شاس
 وهو مبنى على أن العلة خوف الهامة لا شغل البال وعزى بهرام هذا القول لابن عبد الحكم أيضا
 ومطرف وابن الماجشون وقال ابن عرفة لا أعرف وجود هذا القول في المذهب لأبواب شاس وعزاه
 المازرى للشافعى ولم يعزه لاحد من أهل المذهب انظرين (قوله واستعمل المصنف لمكان لا) أي
 لأن الفقيه أغايتكم على الأحكام الاستقبالية لا الماضية (قوله كسلف) أي كما يكره سلف وقراض
 وقوله فيهما أي في مجلس القضاء وغيره (قوله من غيره أو منه لغيره) في بن أن سلفه من الغير ظاهر
 كراهته وأما سلفه للغير فذكر ابن مرزوق أنه جائز وهو الظاهر اه كلامه فذكر الشارح تبعاً
 لعقب وخش خلاف الظاهر (قوله أي يكره في الجميع) أي خوف الهامة (قوله وحضور وليمة)
 أي يكره ذلك فقط وهو المراد بقوله بعضهم لا يجوز وفي ح عن التوضيح كره مالك لاهل الفضل
 الإجابة لكل من دعاهم (قوله فانه يجب بشروطه) في ابن مرزوق ما يفيد أن الزايع جواز حضوره
 لولية النكاح لا وجوبه ورجحه شيخنا في حاشية خش (قوله أي يحرم قبولها) ظاهر كلام المصنف
 أن قبول القاضى للهديّة مكره لا حرام لأنه ساقه في المكروهات فكان المصنف سائر تعبير ابن
 المحجب بالكراهة لكنه حمله في توضيحه على المحرمة وتقدم له المنع في فصل القرض فلذا أقر به
 شارحنا وكأنه جعل قبول هدية قاعاً للحدوف أي وحرم قبول هدية وجعله من عطف المجل (قوله
 ويجوز للفتية الخ) أي وأما الشهود فلا يجوز لهم قبولها من الخصمين مادام الخصام (قوله وكذا
 ما قبلها) أي من السلف وما بعده وقوله بالأولى أي لأن قبول الهدية حرام وما قبله مكره (قوله
 وفي جواز قبول هدية) أي وفي جواز قبول القاضى للهديّة من شخص معتاد بالهدايا إليه قبل توليه
 للقضاء وعدم جواز قبولها بل يكره قولان ومحل الخلاف إذا كانت الهدية التي أهديت له بعد تولي
 القضاء مثل المعتادة قبله قدر أوصفه ونسأل الأزيد والاحرم قبولها اتفاقاً والظاهر حرمة قبولها
 كما لا يزال فقط قياساً على صفة جعت حلالاً وحراماً (قوله أي الكراهة) أي كما هو ظاهر
 تعبير مطرف وعبد الملك بلا ينبغي (قوله في حال مشابه) أي لأنه مظنة الاستغفاف بالحكم الشرعى
 (قوله وان لم يكن ماشياً) أي بل كان راكباً والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة (قوله
 لمسا فيه من الاستغفاف) أي بالحاضرين والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة أيضاً كما
 قال شيخنا العدوى (قوله وفي كراهة الزام يهودي الخ) أي هل يكره للقاضى أن يمكن المسلم
 أو النصراني من خصامه ليهودي بسببه وان يبعث له رسلاً لاجل احضاره لحاضته فيه والحكم عليه
 (قوله في خصومة) أي بسبب خصومة وقوله وبين مسلم أي أو نصراني (قوله وفي الحكم عليه
 خرق لما نزع تحريمه) أي وقد أقرناهم بأخذ الجزية منهم على تعظيم السبب وعدم انتهاك حرمة
 (قوله وجوازه) أي لعدم تعظيم السبب شرعاً وتخصيص المصنف اليهودي بالذكر يخرج النصراني
 فلا يكره احضاره والحكم عليه في حده لأن النصراني لا يعظمون الحد كعظيم اليهود لأسبب وسوى
 ابن غازي بين اليهودي والنصراني في جريان القولين في كل منهما لكن نسوية النصراني باليهودي

انما ذكره من عهده لا تقلا عن غيره من اهل المذهب ولما كان اقول بتسوية النصراني لليهودي
 في جريان الخلاف فيه لم يترج عند المصنف لم يذكر النصراني في موضوع القوانين (قوله لان مجلس
 الحكم يمان عن الحديث فيها لا يعني) اي ولما في حديثه بما لا يعني من اذهاب مهابته (قوله
 وفي اشتراط دوام الرضى من الخصمين) اي بما يحكم به ذلك الحكم (قوله بخلاف القاضي) اي
 فانه لم يدخله على المرافقة له باختيار كل منهما لان من دعى للرفع له يجبر الاخر لوافقته فقول
 الشارح فانه نصب الخ على ذلك المحذوف اي لانه نصب للالزام وقطع مادة النزاع والشارح دع
 لذلك تأمل (قوله دخلا عليه باختيارهما) اي باختيار كل منهما فلذا جرى الخلاف في اشتراط
 دوام رضاهما بما يحكم به لانتهاء الحكم وعدم اشتراطه (قوله اي يمنع) هذا هو الانسب بقول
 المصنف ومضى اذ لا يحتاج للنص على مضي المكروه والاظهر انه يختلف باختلاف الاحوال وقوله
 اي يمنع اي كافي ح عن ابي الحسن وقوله وقيل بكرة اي وهو ما ذكرته (قوله مع ما يدعش
 عن تمام الفكر) اي مع ما يدعش العقل عن الفكر (قوله ولا يعضي) اي عطا لقال ان كان صوابا
 غنى والارد فاعلم من كلامه ان ما يدعش عن اصل الفكر انما يخالف ما يدعش عن تمامه من الاتفاق
 على المنع في الاول دون الثاني واما الحكم مع كل فهو ما مضى ان كان صوابا والارد (قوله ومثله المفتي)
 اي لا يجوز له ان يبقى مع وجود ما يشغله عن تمام فكره واصل فكره (قوله وضيق النفس) اي
 وهو المعنى باللقس بفتح اللام والقاف وسين مهملة (قوله والمحصن) اي بالبول ومثله المحقق
 بالريح (قوله والشغل بأمر من الامور) اي كجوع شديد وعطش واكل فوق الكفاية وكثرة
 ازحام الناس عليه وقد كان سجنون يحكم في موضع خاص لا يدخل عليه بوابه الا اثنين اثنين على
 ترتيبهم وفي ذلك فائدتان المسترعى للخصمين واستجماع الفكر اه بن (قوله وهو من شهد عالم يعلم)
 اي شهد بذلك عمدا واما لو شهد عالم يعلم اشارة فلا تكون شهادة زورا انظر بن (قوله الجماعة
 من الناس) اي وان لم يكنوا اشرافا (قوله بالضرب الموجه) اي ويرجع في قدره لاجتهاد
 القاضي (قوله اي مع زداء عليه) اي ان هذا شاهد زور وانظر هل موجب منصب على التعزير
 والنداء عليه او منصب على خصوص التعزير وكونه في النار والنداء عليه مندوب فقط اه عدوى
 (قوله ولا يخفى) اه اي بكرة وهذا مفيد اذا كان من العرب الذين لا يخلون برؤسهم اصلا
 وحلقها عندهم شكل اي تعيب وتمثيل والى بالمسبة لغيرهم فلا كراهة في لمن راسه (قوله
 او حبيته ولا يسخمه) اي يحرم فعل شيء من هاتين وكذا ما يفعل في الافراح بمصر من تخميم الوضوء
 بسواد كقنم او دقيق فانه حرام لانه تغيير لحاق الله (قوله بنحو سواد) اي كدقني او حير (قوله
 ثم في قبوله) اي في قبول شهادة اذا شهد بعد ان ظهرت قوته كان قبل التعزير او بعده فلنرد جار
 في الحالة بخلاف ما اذا شهد قبل التوبة فانه لا تقبل اتفاقا لانه فاسق (قوله تردد) اي
 طريقتان الاولى طريقا بن عبد السلام وحاصلها ان كان مظهر الصلاح حين شهد بالزور لم تقبل
 شهادته بعد ذلك اتفاقا في لاحتمال بقاءه على خويشته التي كان عليها وان كان غير مظهر للصلاح
 حين شهد اول بالزور ففي قبول شهادته بعد ذلك اذا ظهرت قوته وعدم قبولها قولان والثانية
 عكس هذه لابن رشد فقال ان كان مظهر للصلاح حين شهادته اول بالزور فولا في شهادته بعد
 ذلك وان كان غير مظهر له حين شهد اول بالزور لا تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا قال شيخنا تعلقا عن
 وطريقة ابن عبد السلام انيب بالعمدة وطريقة ابن رشد اقرب لظاهر الروايات (قوله والحق عدم
 قبوله) اي سواء كان حين شهادته اول بالزور مظهر للصلاح ولا الذي في المجمع ان الظاهر قبول شهادته

حيث تاب ولم يكن مظهر للإصلاح حين شهادته أولا وأما ان كان مظهر له من قبل فلا تقبل (قوله فهو أهل للتأديب) أي فالقاضي أهل للتأديب أي انه اصاب في فعله ووضع الشيء في محله ويؤجر على ذلك لفساده امره اطلوا به وهذا قول ابن القاسم وقال سحنون لا يؤذّب التأديب لانه لو أذّب ليكن ذلك وسيلة لعدم توبتهم قال المتطبي وبه العمل وقال المازري انه المشهور ونقله ابن سعدة بن وفيه انه يتوب ولا يطلع عليه احدا الا ان يقال تتوقف التوبة على رد الظلامة التي شهد بها واذا ردّها اطلع عليه (قوله والاولى تركه) أي ترك التأديب فيكون التأديب مرجوح الفعل وكان الاولى للشارح ان يقول وقيل الاولى تركه لان هذا قول سحنون اذ ابن القاسم يرى انه راجح الفعل كما قال شيخنا (قوله لينة في ذلك) أي ولا يحتاج في ذلك لينة والمشار اليه ما ذكر من الاساءة وقوله في ذلك في معنى الساء واعلم ان هذه المسائل الاربع وهي تأديب القاضي لمن اساء عليه او على خصمه او على الشاهد او المفتي بمجلسه مستند العلم تراعى على قولهم لا يجوز للقاضي ان يستند لعله الا في التعديل وفي التجريح (قوله او من اساء على مفت او شاهد) أي بحضرة بأن قال له انت قد اقررت على في فتواك وفي شهادتك او شهدت على بالزور (قوله واما بغير حضرته) أي واما لو اساء على خصمه او على المفتي او على الشاهد بغير حضرة القاضي (قوله بخلاف قوله بزور) أي بخلاف قوله للشاهد شهدت على بزور فان القاضي يعززه وظاهره مطلقا وليس كذلك في المواضع ما نصه ابن كاتبة ان قال له شهدت على بزور فان عني انه شهد عليه بباطل لم يعاقب وان قصد اذاه واشهاره بانه مزور بكل بدرجة حال الشاهد والمشهود عليه اه ويقبل قوله فيما ادعى انه اراده الا لقرينة تكذبه اه يعقب (قوله بالنسبة للواقع) أي بأن شهد بخلاف الواقع سواء كان الشاهد يعلم ان ما شهد به خلاف الواقع او لا يعلم ذلك (قوله والزور بالنسبة لعلم الشاهد) أي بأن شهد بما لم يعلم ان ما شهد به موافقا للواقع او خلاف الواقع فيبينهما عموم وخصوص وجهي فاذا شهد بما هو خلاف الواقع مع علمه انه خلاف الواقع كان باطلا وزورا واذا شهد بخلاف الواقع وكان لا يعلم انه خلاف الواقع كفي الصورة التي ذكرها الشارح كان ذلك باطلا لا زورا واذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك زورا باطلا (قوله فقد يشهد بشئ يعلمه اي) كدين زيد على عمرو (قوله ويكون المذمعي عليه قد قضاه) أي من غير ان يعلم الشاهد انه قضاء فذلك الشهادة باطلة لا زور (قوله كذبت على) أي فيما ادعيته وانما لم يكن هذا المعنى قوله لم خصمه انت كذبت على او ظميتي وما قبله وهو قوله للشاهد انت شهدت على بباطل من انتهاك المجلس الشرعي لهما تعلقا بالخصوص لان المراد بطلان وكذب في خصوص هذه الخصومة لان ذلك شأنه في ذاته بخلاف الاساءة بخيرها بظالم او بافاحر فانه لا يتعلق لها بالخصوص بل المراد ان صفته كذا في ذاته وقوله وليسوا أي القاضي وجوبا اخذوا من الامر (قوله وان كان احدهما مسلما) أي ههنا اذا كانا مسلمين او كافرين بل وان كان احدهما مسلما وقوله وان مسلما هكذا في اكثر النسخ بأن واعترضه ابن عاشور بان ابن الحاجب حكى قولنا يجوز رفع المسلم على الذمي ونسبه في التوضيح لمالك وحينئذ فالحل الاول لان اه بن وقد اجابوا عن مثل هذا بان اصطلاح المصنف انه ان في بلو كانت اشارة للخلاف ولا يلزمه انه كل ما كان خلاف ان يشهره بلو (قوله وقدم في سماع الدعوى مسافر) يعني انه اذا نادى عند القاضي مسافرون وغيرهم وتنازعوا في التقديم للدعوى قدم المسافر على الحاضر وقوله وجوبا أي وقيل ندبا (قوله ولو سبق الحاضر) أي لمجلس القاضي بأن في اليه قبل اتيان المسافر وقوله الا لضرورة أي الا اذا كان يحصل للزم ضرر بسبب تقديم المسافر عليه والا قدم المقيم فان حصل لكل ضرر بسبب

تقديم الآخر اقرع بينهما **(قوله وما يخشى فواته)** أي ومدعى ما يخشى فواته في الكلام حذف
وذلك كمدعى نكاح استحق فسخا قبل الدخول ونحوه فان آخر النظر فيه يحصل دخول ومدعى طعام
يسرع اليه الغير وعطف هذا على ما قبله من عطف العام على الخاص فمدعى ما يخشى فواته يقدم
على غيره سواء كان ذلك المدعى مسافرا او غير مسافر فتقول الشارح ولو مسافرا الاول ان يقول ولو غير
مسافر ويكون مبالغة في مدعى ما يخشى فواته واما جعله مبالغة في الغير ففيه نظر لانه يقتضي تقديم
مدعى ما يخشى فواته على المسافر وعطف المصنف ما يخشى فواته بالاولا يقتضي اندماج المسافر
في مرتبة واحدة وحذف تقدم من كان اشد ضررا منهما فان تساويا اقرع بينهما **(قوله من عدد**
نفسه) فيه نظرا لهذا القول نقله في النوادر عن اصبع وحاصله ان السابق اذا كان يدعى بتحقيق
في النوادر عن اصبع انه يقدم بحقيقته على من تأخر عنه اذا لم يكن متهما بطول وقال غيره انه يقدم
بأحد التحقيقين ويؤثر الحق الثاني عن جميع من حضر واختار المازري الاول اذا علمت هذا نعلم
ان الاول للمصنف ان يقول ثم السابق وان تحقيق بلا طول على القول هكذا يصيغ الاسم لاختيار
المازري له من خلاف لكن كثيرا ما يستعمل المصنف قال نحو النسبة كما في قال وهو الاشبه **(قوله**
وان كان السابق ملتبسا بتحقيق) الاوضح وان كانت دعوى السابق بتحقيق ودعوى المتأخر عنه بحق
واحد اذا كان لا طول بينهما **(قوله قدم بأحدهما)** أي ولو كان فيه طول **(قوله واخر الثاني**
عن يمينه) سواء به عن جميع من حضر كما ينبغي ذلك كلام النوادر انظر **(قوله اقرع بينهما)** أي
بأن يأتي القاضي برقاق بعددهم ويأمر أحدهم بأربعة من خرج اسمه او لا قدم وهكذا **(قوله**
وينبغي ان يعرّف وقتا او يوما للبيان) أي اللاتي يخرجن لا الغد ذرات اللاتي يجمع من سمع كلامهن
فانهم لو كان اربعة القاضي لمن في مبرهن واحد من طرفه يسمع دعواه من كما قرر شيخنا **(قوله**
ولو كانت خصوصتهن الخ) أي هذا اذا كانت خصوصتهن فيما بينهما بل ولو كانت الخ **(قوله**
وكذا المقرئ) أي الذي يقرأ القرآن يقدم المسافر ثم السابق ثم اقرع وقوله الا انه بأن كان أحدهم
اكثر قابلية فقدم على غيره لتحصيل كثرة النافع على قنائه **(قوله كالحجرات)** أي والحقان يقدم
المسافر ثم السابق ثم اقرع هذا كلامه والذي في ابن غازي عن ابن رشد انه يقدم الاول فالاول
ان لم يكن عرف ولا عمل به والذي في المواقف عن البرزني ان ارباب الصنائع ان كان بينهم عرف عمل به
والا قدم الا كره فلا كراهي الا كد يتجوع اهل او خوف فساد **(قوله أي بأمره القاضي بالكلام**
اولا) يعني وجوبا وذلك اذا علم القاضي ان هذا مدعى بأن يسمعها قبل الدخول عليه بخلاف صمان فعلم به
او دخلا عليه وهو لا يعلم فكذلك حتى تكلم افعلم به او قال لها ماشا أنك اومن المدعى منك كما نقض
أحدهما بالامدع وواقفه خصمه على ذلك فعلم الجواب عما اوردهما من الدور وهو ان امره بالكلام
يتوقف على العلم بكونه مدعيا والعلم بكونه مدعيا يتوقف على كلامه وحاصله الجواب ان الكلام
المأمور به الذي يتوقف على العلم بكونه مدعيا المراد به الدعوى والكلام الذي يتوقف عليه العلم
بكونه مدعيا غير الدعوى مثل تخصمه او جوابه اذا سألهما ماشا أنك **(قوله من تجرد قوله حال**
الدعوى الخ) هذا جواب عما يقال ان امره بالمدعى بما ذكره غير جامع لانه لا يشغل من صحب
دعواه بيعة اذ لا يصدق عليه انه تجرد قوله عن مصدق لوجود المصدق وحاصله الجواب ان المراد
التجرد حال الدعوى فهذا يسمى مدعيا باعتبار حاله قبل اقامة البيعة وان كان متمسكا بالبيعة وقد
يدفع هذا الاعتراض انضا يتغير المصدق بما ذكره الشارح وذلك بأن يقال ان التجرد عن
مصدق خاص لا يتنافى مع صاحبة مصدق غيره اعني البيعة **(قوله من اصل او معه ودفع قال لا آخر**

انت بعدى فهو مدعى لان قوله تجرد عن الاصل وعن المجهود عرفا لان الاصل المحرمة وكذا من قال
فلان لم يرد الى الوديعة مدعى لتجرد قوله عن المجهود لان المجهود تصديق الامين (قوله والاصل
في الاشياء العدم) فن قال لى على فلان الف من بيع مثله فهو مدعى لان قوله هذا حين دعواه مجرودا
عن الاصل لان الاصل في الاشياء العدم (قوله فالجواب لصاحبه) اى فالذى جلب صاحبه لمجلس
القاضي هو الذى اتخ (قوله والا يمكن احدهما جالبا) اى والموضوع ان القاضي لم يعلم المدعى
بأن قال كل انا المدعى (قوله اقرع بينهما) اى في الادعاء اولا (قوله فيدعى به معلوم محقق) اعلم
ان المراد بعلم المدعى به تصويره اى تخبره في ذهن المدعى والمدعى عليه والقاضي واما تحققه فهو راجع
لمجرم المدعى بأنه ما لك اى لذلك المدعى به فهو راجع للتصديق فلاجل اشتراط العلم به وتغيره فلا
تسمع دعواه بأن لى عليه شيئا لتحقيقه لكن لا اعلم ذاته ولا اشتراط التحقيق لا تسمع دعواه بأشئ
او اظن ان لى عليه دينارا مثلا (قوله من قرض او يبيع) بيان للسبب (قوله واحترز بالمعلوم
عن المجهول) اى من ما اذا ادعى مجهول كلى عليه شيئا لتحقيقه ولكن لا ادرى عنه فلا تسمع دعواه
سواء بين السبب والا على المشهور ومقابلته ما قاله المازرى من انه اذا ادعى مجهول ان لم بين السبب
كما في المثال لم تسمع دعواه وان بين السبب امر المدعى عليه بالجواب اما بتعيينه اولا لا بتكاريه وقول
الشارح فلا تسمع دعواه على المشهور الاول ان يقدمه قبل قوله وبالتحقق اتخ (قوله وهذا في غير
دعوى الاتهام) اى ان محل كون المدعى به لا يبدان يكون محققا في غير دعوى الاتهام واما اذا قال
اتهمه بسرقة دينارا مثلا فان دعواه تسمع كذا قال الشارح وفيه ان دعوى الاتهام ترجع للشك
والظن فيلزم على كلام الشارح اشتراط الشئ في نفسه اذ كانه قال فيدعى بمحقق معلوم لا بشكوك
او مظنون الا ان كان مشكوكا او مظنونا وهذا لا معنى له فالجواب ان ما هنا وهو ان المدعى به لا يبد
ان يكون محققا لا مشكوكا ولا مظنونا والالم تسمع الدعوى احد طرفتيه وما يأتى في الشهادات من
سماع دعوى الاتهام المفيد عدم اشتراط كون المدعى به محققا طريفة اخرى ويترتب على ذلك
الخلاف توجهه بين التهمة على المدعى عليه وعدم توجهها والمعتد ما يأتى كذا كرشنا العدوى
ونحوه في بن (قوله فيلزم المدعى عليه ان يجيبه بشئ محقق) اى بأن يقول له دفعت لك كذا وكذا
وبقى لك كذا (قوله والا يدعى به معلوم محقق اتخ) يشير الشارح الى ان قول المصنف والا اتخ مخرج
من القيدين قبله والظاهر انه مخرج من القيد الثاني فقط بدليل تمثيله بقوله كاظن (قوله خلافا
لبعض الشراح) اى القائل انه اذا ادعى به معلوم غير محقق وبين السبب فانها تسمع دعواه (قوله
فلا يبد من بيان السبب) اى سبب ما ادعى به وقوله فلا يبدى في سماع الدعوى (قوله وكفا اتخ)
اى انه يكفي في بيان السبب ان يقول لى عليه مائة من بيع او من قرض او من نكاح او ما شابه ذلك
ولا يلزمه ان يقول من بيع صحيح او من قرض صحيح أو نكاح صحيح لانه محمول على الصحيح لان الاصل
في عقود المسلمين الصحة حتى يبين خلافه وقوله بعثاى ولى عنده ثمنه وتزوجت اى ولى عند الزوج
الصادق (قوله فان غفل) اى القاضي عن سؤال المدعى عن السبب (قوله فلما ادعى عليه السؤال
عنه) اى لاحتمال ان المدعى به غير لازم له اذا بين سببه (قوله بمجهود شرعى) اى بأمر عهد
في الشرع وقوله كالامانة اى كنص مديق ذى الامانة وهذا مثال للمجهود الشرعى (قوله كالامانة
وعامل القراض وعامل للساقاة) مثال ان ترجح قوله بمجهود شرعى فن قال رددت الوديعة اموال
القراض فهو مدعى عليه لترجيح قوله بالمجهود شرعا وهو تصديق الامين (قوله كالدين) مثال ان
ترجح قوله بأصل فن قال حين ادعى عليه بدين كذا انه لا دين على فهو مدعى عليه لانه قد ترجح قوله

بالاصل لان الاصل عدم الدين (قوله كدعى انه ح) والحال ان شخصا يدعى عليه
 انه عبده وحاصله انه اذا ادعى شخص على آخر انه عبده فانكر ذلك الاخر ان يكون عبده وادعى
 انه حرة فدى الحرية مدعى عليه لانه قد ترجح قوله بالاصل وهو الحرية لانها الاصل في الناس شرعا
 وانما طرأ لهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والاصل عدم السبي الا ان ثبت مدعى الرقبة
 بالينة انه رقيق فصار الرق هو الاصل فدعوى مدعى الحرية ناقلة من الاصل فتحتاج لينة
 فان اقامها انهارت والابقى في الرق (قوله فعليه البيان) أى لدعواه خلاف الاصل (قوله
 بخلاف مدعى انه عتيق) أى فانه مدعى بخلاف الاصل (قوله فيكون مدعىا) أى لخالفته
 في دعواه للاصل وقوله كدعى الدين أى فانه مدعى لدعواه خلاف الاصل (قوله وسيدته) أى
 سيد العبد الذى ادعى انه عتيق وقوله كالمدى أى كإيمان المدعى مدعى عليه لان كلامهما موافق
 في دعواه للاصل فان قلت قد علم منه ان من كانت دعواه موافقة للاصل كان مدعى عليه وانه
 لا مطالب بالاثبات ويعكز على هذا ما مر من ان رب الدين اذا ادعى ملا المدعى وادعى المدعى العسر
 فانه مطالب بالثبات بينة مع انه متمسك بالاصل وهو العسر قلت قد تعارض الاصل والغالب لان
 العسر وان كان هو اصل لكن الغالب الملاء ومن قواعد المذهب استحباب الاصل ما لم يعارضه
 غالب فلما تعارضاهما صار المنظر اليه الغالب (قوله ان اثبت المدعى انه خالطه الخ) انما
 يحتاج لاثبات الخلطة ان انكر المدعى عليه ان يكون المدعى عام له اصله لا وقوله ان اثبت المدعى
 انه خالطه بدنى أى مرتب على بيع لا جيل او طال او قرض ولورمة بأن تقول البينة تشهد انه كان
 اقرضه او باع له سامة كذا بنى في الذمة حال او مؤجل ولا تعرف قدر الثمن أو القرض ولا تعلم
 بقاءه (قوله اللطخ) أى حصول الظن بثبوت المدعى به (قوله لا بينة جرحت) أى لا تثبت
 الخلطة ببينة جرحت (قوله جرحته) أى لا مدعى بأصل الدين الذى ادعى به (قوله شرط
 في مقدر) أى التمهيد لادعى المدعى عليه ومن ترجح قوله بعرف او اصل يجوابه فان اجاب بالاقرار
 فواضح وان اجاب بالانكار فالأقام المدعى البينة أخذ منه وان لم يقم البينة توجهت اليمين على
 المدعى عليه ان الخ (قوله هم من قوة الكلام) هذا بيده جدا اوله اقبل لعل ناسخ المصلحة قدمه
 على محله (قوله لا فى الامر بالجواب) أى لانه لم يلقه احد بل يأمر به وان لم يكن بينهما خلطة (قوله
 ان يقرنه) أى ان يقرن قوله خالطه الخ (قوله ان يكون ظاهرا المراد) أى لانه مفرغ عليه
 كما علم مما قررته (قوله ثم الذى عليه العمل الخ) أى هو قول ابن نافع وصاحب المبسوط والذى
 مشى عليه المصنف قول مالك وعامة اصحابه وهو المشهور من المذهب لكن المعتمد قول ابن نافع
 لجرى بان العمل به وعلوم ان ما جرى به العمل مقدم على المشهور في المذهب ان خالفه (قوله متوجه
 فيها اليمين) اوله ثبت الخلطة الخ اعلم ان هذه المسائل الثمانية يتوجه فيها اليمين وان لم تثبت الخلطة
 اتفاقا والخلاف انما هو فيما عداها (قوله ومثله الخارج الخ) قال المصنف في التوضيح وهذا
 اذا ادعى عليه غريب او بلدى ليس من اهل سوقه وامادعى اهل السوق بعضهم على بعض فقال
 الغيرة وسجنون لا تكون الخلطة حتى يقع البيع بينهما وما مجرد اجتماعهما في السوق فلا يكفي
 في اثبات الخلطة سجنون وكذا القوم يجتمعون في المسجد للصلاة والدرس والحديث فلا تثبت
 الخلطة بينهم بذلك (قوله والضيف) هوامة من نزل عليك او نزلته للغدا سواء كان غريبا ام لا
 والمراد به هنا خصوص الغريب سواء ضاف اى نزل بنفسه في منزلك لاجل الغدا او نزلته انت ام لا
 بان نزل في مسجد مثلا فجلست عنده فادعيت عليه اخذ شئ منك او ادعى عليك اخذ شئ منه

(قوله وفي معين) المراد به الشيء الذي لم تهلك عينه سواء كان حاضرا مشاهدا أم لا لخصوص المحاضر المشاهد وذلك كان يدعى أن الجوخة التي كنت لا بسا لها بالامس جوختي أو الدابة التي عندك دابتي (قوله والوديعه على اهلها) استشكله ابن عاشر بأن الوديعه لا يخلف فيها الا انهم واهل الوديعه ليسوا مهمين اه بن واجيب بأن مراد المصنف دعوى انه ادعى كما اشار له الشارح كان يدعى على انسان بأنك ادعته كذا وهو يشكر فيخلف المدعى عليه بدون ثبوت خطاؤه اذا كان كل من المدعى والمدعى عليه من اهلها لا دعوى الرد والضياع كما فهم ابن عاشر كذا قرر شيخنا (قوله والا مسافر) أي المريض كما في نص اصبح سواء كان مرضه مخوفا أم لا (قوله يدعى على بعض رفقته بشئ من وديعه أو غيرها) أي كان يدعى عليه انه اتلف له مالا في السفر (قوله والادعوى مريض في مرض موته) اعلم انه فرق بين المرض هنا والمرض المقيد به المسافر فيما تقدم فالمرض هنا مخوف ومرض المسافر مطلق وان لم يكن مخوفا وحينئذ فلا تنكر في قتال (قوله على شخص حاضر الزايدة) أي في سلعة التي تسوق بها ولا مفهوم ابا ثع بل كذلك دعوى مشترعى بائع انه باع له وانكر البيع فيخلف وان لم تثبت الخطاؤه ومفهوم قوله على حاضر الزايدة انه لو ادعى بائع على شخص انه اشترى سلعة من غير تسوق فلا بد من اثبات الخطاؤه وهذا لا ينافي ان القول للناكر بيمينه كما قال بن (قوله فان اقر) أي المدعى عليه بالحق الذي ادعى به عليه فله الخ (قوله بل يطلب منه) أي من الحاكم ذلك أي التنبيه المذكور وهذا اضراب على ما يقتضيه ظاهر المصنف من تخيير الحاكم في التنبيه ثم ان طلبه يحتمل ان يكون على جهة الذنب ويحتمل ان يكون على جهة الوجوب (قوله امره باحضارها) أي ولا يلزمه ان يخلف بيمينه على حقتها (قوله واعذر لادعى عليه) أي قطع عذره فيها بأن يقول له لاك مطعن في هذا البيعة (قوله واستحلفه) اشعر اتيته بالسبب المفيدة للطلب ان اليمين المعتد بها في مقام الخصامة المسقطه للبيان هو اليمين المطلوب وانه لو حلفه القاضي بغير طلب خصمه لا يفد بيمينه وتحصمه ان يعيدها عليه ثانيا وله اقامة البيعة اذا وجدها وهو كذلك كما في ابن غازي والشيخ احمد الزقاني (قوله وحلف) أي عينا واحدة سواء كان ما ادعى به المدعى شيئا واحدا او كالأموال متعددة فاليمين الواحدة كافية في اسقاط الخصومات وفي منع اقامة البيعة بعد ذلك ولو كان المدعى به متعدد كما قرر شيخنا (قوله فلا بد من تقبل للمدعى بعد ذلك) أي وهذا بخلاف المدعى عليه اذا رد اليمين على المدعى وحلف واتخذ الحق ثم وجد المدعى عليه بيعة تشهد له بالقضاء فان له القيام بها وارجوع به اذ دفعه ثانيا (قوله الا لعذر) أي في نفسه لها واستحلفه للمدعى عليه (قوله كنسيان) أي للبيعة (قوله عدم علمها) أي اصلا وذلك لان النسيان فرع تقدم العلم (قوله فيقيدانه) أي ان المدعى وجد الشاهد الثاني بعدما استخلف المدعى اليه أي طلب حلفه وحلف (قوله مطلقا) أي في الاموال وغيرها (قوله او كانت الدعوى لا تثبت الخ) أي او كان الحاكم يرى الشاهد واليمين في الاموال كما سلكي لكن كانت الدعوى التي اقام المدعى فيها شاهدا لا تثبت الا بشاهدين (قوله ثم وجد شاهدا آخر) أي كان ناسيا له او غائبا وحلف على ذلك (قوله ويضحه للاول) أي ويعمل بشهادتهما وظاهره ولو حكم الحاكم برده شهادة الاول لا نعزده وهو كذلك لان الحكم بالرد مع العمل بالانفراد فيسدر مع علمه وينتفي بالتعاقب (قوله او عدم الخ) اشار الشارح بهذا الحل الى ان المصنف عطف على لعذر مخوفا مع ثلاث مضافات (قوله يعني ان من اقام شاهدا الخ) اذا تأملت هذا التصوير وجدت الاستثناء بانتظار لهذا الفرع منة طه الا ليس فيه اقامة بيعة بعد نفيها كما هو موضوع

المستثنى منه الا ان يقال ان عدم حمل القاضى الاول بالشاهد واليمين بمنزلة نفي المدعى البينة
ورفع المدعى لمن يعمل بها وهو القاضى الثانى بمنزلة اقامتها فتأمل اهـ شيخنا عدوى (قوله
لا يرى ذلك) أى كالحنفى وقوله فلم يقبله أى وحكم برده شهادته (قوله أى طالب المقيم) أى مقيم
الشاهد وهو المدعى عينه وقوله وحلف أى وحكم له بعدم دفع شئ للمدعى وقوله عند حاكم آخر
الاولى حذف قوله آخر لاجل قوله بعدا وتغير اجتهاده (قوله ويحلف معه) عطف على قوله
يقم ذلك الشاهد أى ثم اراد المدعى ان يقيم ذلك الشاهد وان يحلف معه فله ذلك وبأخذ حقه
فليس في هذه المسئلة ضم شاهد لا يتخلف ما قبلها (قوله بعد حلفه) أى بعد ان حلف ذلك
المدعى عليه عند الحاكم الاول (قوله ورفع الخلاف الخ) أى لان حكم الحاكم الاول لم يرفع العمل
بمقتضى الخلاف في هذه المسئلة اذ لو رفعه لم يكن للمدعى ان يقيم ذلك الشاهد عند حاكم آخر ويحلف
معه وبأخذ حقه بعد ان حكم الحاكم برده ذلك الشاهد وحلف المظلوب وحكم بعدم دفعه للمدعى ومقاله
الشارح ذكره طى وقوله في المص وسماء والذي ذكره شيخنا العلامة العدوى في تصوير هذه المسئلة
ان المدعى أقام شاهدا واحدا فيمارة قضى فيه بالشاهد واليمين عند من لا يرى ذلك فلم يقبله أى
عرض عنه لا لفراده ولم يحكم به لان شهادته ثم - لى المظلوب لا طالب ولم يحكم بعدم دفعه له واما
لو حكم بسلامان شهادة الشاهد وحكم بعدم دفع شئ للطالب لم يكن للطالب اقامة الشاهد بعد ذلك لان
حكم الحاكم يرفع الخلاف فغاية ما في فرع المصنف اجمال الشاهد وترك الحكم به (قوله انه ما حاله
قبل ذلك) أى في هذا الحق المدعى به الآن (قوله فله تحليفه) أى كان له تحليف المدعى عليه انه
لاحق له عنده وكان له اقامة البينة بحق ان وجدها وللدعى ان يرد اليمين على المدعى عليه انه
قد استخلفه على هذه الدعوى سابقا ثم لا يحلف مرة أخرى وقوله فان حلف أى المدعى عليه والجواب
محذوف أى فقد برئى وقوله والاى والا يحلف بأن نكل غرم الحق المدعى به (قوله وان نكل)
أى المدعى وهذا قسم قوله او لا فان حلف الخ (قوله فان نكل لزمته اليمين المتوجهة) أى
فان نكل المدعى عليه كما نكل المدعى لزمته اليمين المتوجهة عليه وهى حلفه انه لاحق له عنده
وقوله وبرئى أى ان حلفها والاغرم (قوله وله ردها) أى وللدعى عليه رد اليمين المتوجهة
عليه ابتداء على المدعى (قوله بقى الامر بحاله) أى من العمل بمقتضى شهادة البينة (قوله
ردت اليمين على المدعى عليه) أى فيحلف ان المدعى عالم بفسق شهوده (قوله فالمدعى يحلف
انه لا يعلم بفسقهم) أى ولا يلزمه ان يحلف ان شهادته حاق (قوله فذكر كقيمة الدعوى)
أى كقيمة دعوى المدعى عليه على المدعى وهو انه عالم بفسق شهوده (قوله انه لا يعلم بفسقهم)
بيان لكيفية اليمين (قوله واهذرا له) امام مستأنف او عطف على مقدر أى وان قال لى بيعة
اقامها وسمعها القاضى واهذرا له (قوله أى الى من اقيمت عليه البينة) أى وهو المدعى عليه
وليس المراد من اقيمت عليه البينة ما يشمل المدعى عليه والمدعى اذا اقام المدعى عليه بيعة بتجريح
بيئته لان هذا سبب فى قول المصنف ولا يجب من المخرج ولو هم في كلامه هنا كان ما باتى مكررا
(قوله فان احضرها وسمع شهادتها اهذر) كلامه يقتضى ان القاضى ليس له سماع البينة
قبل الخصومة وهو ما قاله ابن الما جشون ومذهب ابن القياس ان له سماع البينة قبل الخصومة
فاذا جاء المحمم ذكره القاضى اسماء الشهود وانسابهم ومساكنهم فان ادعى فيهم قطعنا كلامه
اثباته والاحكم عليه فان طلب احضار البينة ثانيا الى الشهود وبحضرتهم لم يجب لذلك (قوله أى سأله
عن هذره) ذكر شيخنا ان الهذرة في اعذاره لا سلب أى قطع عذره وازاله ولم يبق له هذرا وليس

المراد اثبت عذره وخجته فهو كقولك انعمت الكتاب اى ازلت عجمته بالنقط وشكى الى زيد
 فاشكته اى ازلت شكايته (قوله باقيت الخ) الباء للتصوير اى اعذارا مصورا بقوله
 اقيت لك حجة او لك مطعن او فادح او مدفع او مقال في هذه البينة (قوله فان لم يأت به حكم عليه)
 المراد بعدم اتينانه به نفيه له بأن قال لا مطعن عندي وقوله والاى والابينة ولكن وعدا بانه
 انظره فان اراد المحكوم عليه الطعن بعد الحكم فان كان قد سلم البينة الشاهدة عليه المحكوم
 بشهادتها فلا يقبل طعنه وان كان لم يسلمها وكان عدم طعنه لعدم وجود بيينة طعن او نسبها
 او كانت غائبة فله الطعن بعد الحكم ان وجد من يشهد بذلك وينقض الحكم وكذا يقال اذا امهله
 ثم حكم عليه (قوله والا عذار واجب) محل وجوبه ان ظن القاضى جهل من يريد الحكم عليه
 بأن له الطعن اوضعه واما ان ظن علمه بأن له الطعن وانه قادر على ذلك لم يجب بل له ان يحكم بدونه
 (قوله والحكم بدونه باطل ينقض ويستأنف) هذا هو الموعول عليه كما في البرزلى وقال الناصر اللقاني
 لا تقاضى ان يحكم بدون عذار ثم يستأنف الا عذار فان ابد المحكوم عليه مطعنا نقضه والابقى
 الحكم وهو لا يعادل الاول لمحكمة صاحب المعيار اتفاق اهل المذهب عليه ثم ذكره الشارح
 عن نقض الحكم بدون الا عذار محله اذا ثبت ذلك بالبينة او باقرار الخصمين والقاضى واما لو ادعى
 المحكوم عليه عدم الا عذار وادعى القاضى والحكم له الا عذار قبل الحكم فانه لا يتعقب الحكم
 كما قال الاخوان وقال غيرهما يستأنف الا عذار فان ابد المحكوم عليه مطعنا نقض والا فلا (قوله
 غائبا) أى عن مجلس القاضى لعدركض اول كونه انى وسمع القاضى البينة عليه في غيبته (قوله
 نذب توجيهه مدفعه) أى بأن يرسل القاضى اثنين فأكثر لذلك المدعى عليه الغائب يقولان له
 ان المدعى اقام عليك بيينة فلانا فلا نالك مطعن فيها فلا عذار له بواحد واجب والنذب منصب
 على التعدد واعلم ان محل نذب توجيه المتعددى الا عذار للغائب اذا كانت غيبته قربية واما الغائب
 غيبة بعيدة اربعة اوسطة كالعشرة الايام مع الامن والثلاثة مع الخوف فانه يقضى عليه واذا قدم
 اعذر له في الشهود بعد تسميتهم له فان ابدافهم مطعنا وابنته نقض الحكم والا فلا فان لم يعذر فيهم
 بعد قدمه نقض الحكم (قوله الا الشاهد الخ) أى فاذا اقر المدعى عليه بحق المدعى في مجلس
 القاضى بحضرة الشهود فان القاضى يحكم بلزوم الحق من غير اعذار في الشهود والشاهدين على الاقرار
 في ذلك المجلس (قوله لمشاركته) اى القاضى لهم اى الشهود في سماع الاقرار وهو علة
 لنذوف اى فلا عذار فيهم اشاركته لهم الخ (قوله اى جنسه) اى الصديق باثنين (قوله
 لسماع دعوى) اى فاذا اوجهها القاضى لسماع دعوى من مريض او من امرأة فانه لا يعذر
 فيهما (قوله او لتخلف) اى تخلف امرأة او مريض فليس له ان يعذر طالبا اليقين في الشاهدين
 الموجهين له (قوله او حياز) أى انه ارسلهما القاضى لمحاكمة دارا ردييهما على غائب
 (قوله اى غير القاضى سرا بعدالة الشهود) اى الملازمين له لسماع اقرار الخصوم والشهود الذين
 يشهدون عنده في الوقائع ثم ان هذا يقتضى ان مركب في كلام المصنف يقرأ بكسر الكاف ويصح
 قراءته بفتحها اى الشاهد المذكرى سرا على كلهما فلاضافة على معنى في الوجه الثاني اولى لان عدالة
 المذكرى بالكسر ثابتة بعلم القاضى وعدالة المذكرى بالفتح ثابتة بعلم المذكرى لا بعلم القاضى وحينئذ فعادلة
 المذكرى بالكسر اقوى فاذا لم يعذر في الاضعف لا يعذر في الاقوى من باب اولى وحينئذ فالفتح يفيد
 عدم الا عذار في المذكرى بالكسر واما قراءته بالكسر فلا تنعدم الا عذار فيمن زكاه قاله المسناوى
 اه بن (قوله وكذا انجرحهم) اى لا اعذار فيه (قوله ولو سئل عن عدل الخ) يعنى لو سأل

المطلوب القاضى عن من زكى بيئته الطالب وعدلها وسأل الطالب عن من جرح بيئته والمحال
 ان المزكى الاول والجرح للثانية متركى الامر فلا يلزم للقاضى ان يسميه له ولا يلتفت لسؤال ذلك
 السائل بذلك المعدل والجرح لان القاضى لا يقيم لذلك الا من يثق به **(قوله اى القائق اى لا قرانه**
قوله واما بهما فيعذر) اى بأن يقال للمدعى عليه الاك مطعن فيه بعداوة لا او بقرابة للمدعى فان
 قدح فيه بواحد منهما ما قبل قدحه وان قدح فيه بغيرهما كما كل فى سوق ونحوه لم يقبل قدحه
 ولو كان له بذلك بيئته والحاصل ان المبرز لا يسمع القدح فيه الا بالعداوة او القرابة واما بغيرهما
 ولا يسمع القدح به فيه واما ما قبل المبرز وكذا ما بعده لا يقبل القدح فيه بأى قاذح كان ولو بعداوة
 او قرابة **(قوله فلا عذر اياه)** فهما بل لا تسعى له ما ذكره المصنف من عدم الاسذار هو قول
 القاضى ابن بشير احدث تلامذة الامام وهو غير ابن بشير تلميذ المازرى ولفظ ابن يونس صريح
 فى خلافه ونصه قال مالاك ولا يشهد الشهود عند القاضى سراوان خافوا من المشهود عليه ان يقتلهم
 اذ لا بد ان يعرفه القاضى عن شهادته عليه وبعد رايه فيهم فاعل ان يكون عنده حجة ومثل ما لابن يونس
 فى المدونة فعلم ان قول ابن بشير هذا خلاف مذهب المدونة والمصنف اتى به جمعا للناظر فقط انظر
 طفى ومن وقد يعجب عن تضيقهم قول ابن بشير بأنه وان قال بعدم الاعذار لم يحتش منه على البيعة
 لكنه يقول انه يجب على القاضى ان لا يهمل حق المشهود عليه من التفتيش عن حال الشهود
 بالكلية بل ينزل فى السؤال عنهم منزلة المشهود عليه وحينئذ فالقصد من الاعذار اياه حاصل
 بغيره مع الامن على البيعة **(قوله واذا اعذر اياه)** اى لم اقيمت عليه البيعة **(قوله اى لثباتها)**
 اى بالبيعة **(قوله فليس لامدها)** اى لا مدانيتها بالبيعة تنبيه قول المصنف وانظر لها باحتجاده
 اى ما لم يدين لده والاحكم عليه من الآن كما اذا نفاها وكما لو قال فى بيعة بعدة الغيبة كالمرق بخبر
 بيعة المدعى فانه يحكم عليه من الآن الا انه فى هذه يكون باقيا على حجة اذا قدمت بيئته ويقعها عند
 هذا القاضى او عند غيره اهـ **(قوله ثم ان لم يأت بها)** اى بالحجة تعنى البيعة الشاهدة
 بالمطعن **(قوله وايجب عن الجرح)** حاصله ان المدعى اذا اقام بيئته شهدت له بحق على شخص فاقام
 المدعى عليه بيئته شهدت بتجريح بيئته المدعى فى خلفه فاذا سأل المدعى القاضى عن جرح بيئته فعليه
 ان يخبره عن جرح بيئته وبوجه له الاعذار فيه لانه قد يكون بين الجرح والمدعى عداوة او بينه وبين
 المدعى عليه قرابة وهذا اذا كان التجريح بيئته لم يخش عليها الضرر من المدعى ولم يكن من متركى
 سراوا لو كان الجرح متركى سراو بيئته يخشى عليها الضرر من المدعى فلا يلزم للقاضى تعيين الجرح
 ولا يلتفت لسؤال المدعى عن جرح بيئته وكذا اذا لم يكن التجريح بيئته وانما القاضى علم فى البيعة
 شيئا بردها عنهم فردها فلا يلزمه ايضا جواب لان للقاضى ان يستدل بعلمه فى التجريح والتعديل
(قوله واذا انظره) اى انظر من كان مطالبا بالبيعة سواء كان مدعىا طلب منه البيعة الشاهدة له
 بما يدعيه او كان مدعىا عليه طالب منه البيعة المخرجة فى البيعة الشاهدة عليه فهذا انتقال لما هو
 اعم مما تقدم **(قوله زيادة)** اى حالة كون المحكم بمجوز زيادة زائدة على المحكم بالحق **(قوله**
ويثبت ذلك) اى التجعير فى سبيل وهذا هو الماشار له بقول المصنف الا فى وكتبه فالمناسب للشارح
 عدم ذكره هنا وقوله بأن يقول الخ المناسب بأن يكتب فيه وادعى الخ **(قوله فلا تسمع له بيئته**
بعد ذلك) اى واذا عجزه القاضى فلا تسمع له بيئته بعد ذلك فهو مرتبط بكلام المصنف لانه مما يكتب
 فى السجل واعلم انما اختلف فى المجعز اذا اتى بيئته على ثلاثة اقوال قيل لا تسمع منه سواء كان طالبا
 او مطلوبا وهو قول ابن القاسم فى العتبية وقيل تقبل منه مطلقا اذا كان له وجه كنيستها او عدم

علمه بها أو غيبتها وهو قول ابن القاسم في المدونة وصرح في البيان بان المشهور انه اذا عجز المظلوب وقضى عليه ان المحكم يعصى ولا يسمع منه ما أتى به بعد ذلك واما اذا عجز الطالب فان تجيزه لا يمنع من سماع ما أتى به من البيعة بعد ذلك ثم قال ابن رشد وهذا الخلاف انما هو اذا عجزه القاضي باقراره على نفسه بالعجز واما اذا عجزه بعد النكاح والاعذار وهو يدعى ان له حجة بعد ذلك اتفقا ولو ادعى نسبها وحلف اه بن وعلى هذا القول فقول الشارح فلا تسمع له بيعة أى اتفاقا (قوله أى خوف الفالج) عليه لقوله ويكتب ذلك في سجله (قوله فله اقامة بيعة لم يعلمها ونسبها) أى ان حلف على ذلك ومحل اقامته لمان عجزه مع اقراره على نفسه بالعجز لا مع ادعائه حجة فلا يقيمها ولو مع ادعاء نسيان بيعة وحلفه كإقراره فله اقامتها أى سواء كان طالبا او مظلوما على مذهب المدونة او كان طالبا لا مظلوما على ما حكاه ابن رشد كإقراره (قوله الا فى دم وحبس وعق ونسب وطلاق) أى فليس للقاضي ان يعجز طالب اثباتها سواء اعترف بالعجز او ادعى ان له بيعة وطالب الامهال لها وانظر فلم يأت بها فان عجزه كان حكمه بالتجيز غير ماض فاذا قال مدعى الدم او الحبس او العتق او النسب او الطلاق لى بيعة بذلك وامهل للآتيان بها فتبين لده حكم المحاكم بعدم ثبوت الدم والحبس والعتق والنسب والطلاق ولا يحكم بتجيز ذلك المدعى فان حكم بعجزه كان حكمه غير ماض واما طالب نفيا فانه يعصى حكمه بتجيزه في المسائل الخمسة الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق فاذا قامت بيعة ادعى الدم والنسب والطلاق او الحبس او العتق فقال المدعى عليه عند بيعة تجرح بيعة المدعى فاذا امهل وتبين لده حكم التقاضى بثبوت الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق وتجيز المدعى عليه واذ عجزه فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك في جميع المسائل كذا قال الجيزى وارتضاه بن وقال عجب ان المدعى عليه كالدعى في هذه المسائل الخمس ليس للقاضي تجيزه اصلا فيها والمحصل ان عجب يقول ان النفي كالاتبات في عدم التجيز في هذه المسائل الخمسة والمجيزى يقول ليس النفي فيها كالاتبات وحينئذ فله تجيزه وكلام خش في كبيره عن بعض التقارير يقوى ما قاله عجب (قوله فلا يحكم بتجيزه) فان حكم بتجيزه كان المحكم باطلا وقوله حكم بقتل المدعى عليه أى وان كان قد حكم بعدم قتله اولا (قوله وان منعه الآن) أى وان حكم القاضي بعدم وضع يده عليه (قوله فلا يحكم بعدم سماعها) فان حكم كان حكمه غير ماض وله القيام بها اذا وجدها وكذا يقال فيما بعده (قوله وان لم يثبت نسبها الآن) أى وان حكم بعدم ثبوت نسبها الآن (قوله وان حكم انها فى عصمتها) أى وان حكم ببقاءها فى العصمة الآن (قوله وان لم يجب باقرار ولا انكار) أى بان سكت (قوله حبس واذب بالضرب) أى ويجتهد القاضي في قدر كل منهما (قوله ثم ان استمر) أى بعد الحبس والضرب على عدم الجواب حكمه عليه ومثل استمراره على عدم الجواب في المحكم عليه بلا يمين شكه في ان له عنده ما يدعيه فاذا امر القاضي المدعى عليه بالجواب فقال عندى شك في ان له عندى ما يدعيه وليس له عندى ذلك فانه يحكم عليه به بلا يمين من المدعى كفى التوضيح وظاهره ولو طالب المدعى عليه بيمين المدعى وكذا في مسألة المصنف واما لو انكر المدعى عليه ما ادعى به وقال يحلف المدعى وياخذ ما ادعى به فانه يجب لذلك (قوله الذى ترتب عليه الدين) أى الذى ترتب عليه الدين لاجله (قوله قبل نسبائه) أى دعواه نسبائه (قوله ثم لا تقبل بيعة بالقضاء) أى تشهد بالقضاء لذلك الحق الذى ادعاه المدعى (قوله تكذيب لبينته بالقضاء) ومثل ما ذكره ما اذا انكر المظلوب اصل المعاملة ثم بعد ذلك اقر بها وانه كان له عليه كذا ولكنه قضا ما يراه واقام على القضاء بيعة فلا تقبل بيعة القضاء كفى النواذر لان انكاره اولا تكذيب

له (قوله بخلاف قوله) أي قول المدعي عليه بمائة من قرض مثلا (قوله) إذا كلامه المذكور) أعني قوله لاحق لك على أولادك على هذا وظاهر المصنف الفرق بين الصبيغتين وهما لأمهاتهن وبينك ولاحق لك على في حق العامى وغيره وهو ظاهر في غير العامى وأما العامى فيعذر وتقبل بينته في الصبيغتين كما نقل ذلك ح في باب الوكالة عن الرضائي أنظر بن (قوله والعنق) أي وكذا في كتابه (قوله فلا يمين على المدعي عليه بمجردها) فإذا ادعى إنسان على شخص أنه قتل عليه ولم يقيم بينة فلا يمين على ذلك الشخص المدعي عليه وأدعى العبد على سيده أنه اعتقه أو كاتبه بكذا ولم يقيم بينة فلا يمين على ذلك السيد أو أودعت المرأة أو غيرها على زوجها أنه طلقها ولم يقيم بينة فلا يمين على الزوج أو ادعى إنسان على ولي محبرة أنه تزوجه بنته وأما مته ولم يقيم بينة فلا يمين على الولي ويستثنى من قوله فلا يمين بمجردهما مسائل منها قوله ويخلف الطالب أن ادعى عليه علم العدم كما لو اعترف المدعي عليه بالحق وأدعى الاعتسار وأن الطالب يعلم بعسره وأنكر الطالب العلم بعسره ولا يمينه للطالب فإن الطالب يخلف أنه لا يعلم بعسره ويحبس المطلوب لإثبات عسره ومنها قوله وكذا المدعي عليه تخليف المدعي أنه عالم بنسب شهوده ومنها قوله وله يمينه أنه لم يخلفه أولا ومنها قوله فيما يأتي وللقائل الاستخلاف على العفو ومنها المتهم يدعى عليه الغصب أو السرقة مع أن كلاً من الغصب والسرقة لا يثبت وجوبهما من أدب وقطع الأشهادين وإن كان المال المدعى به يثبت بشاهد يمين ومنها من ادعى على آخر أنه فذقه فتنوجه العين على ذلك إلا أن خزانة لم يفدوه أن شهد بينة بمنزلة وتشاركان بينهما أو لا لم يخلف أنظر ح ومفهوم قوله أي المصنف لا يثبت إلا بعدلين أن الدعوى التي تثبت بشاهد وأمرأتين أو أحدهما يمين تنوجه على المدعي عليه بمجردهما وترد على المدعي أن أراد المدعي عليه ردها عليه وكذا العين التي يخلفها المدعي مع الشاهد والمرأتين إذا تكمل عنهما وترد على المدعي عليه فإن تكمل عنهما غرم بشكركه وشهادة الشاهد وليس للمدعي عليه ردّها على المدعي لأن العين المردودة لا ترد ويستثنى من ذلك المفهوم من ادعى على شخص أنه عبده فأنكر فلا يمين على ذلك المدعي عليه مع أن الرق مما يثبت بشاهد يمين وذلك لأن الأصل في الناس الحرية فدعوى ذلك المدعي رقية المدعي عليه بخلاف الأصل فلما كانت بخلاف الأصل مع تشوف الشارع للحرية ضعفت جدالاً فتوجه أئمة لا بها (قوله ولا ترد) أي تلك العين التي يخلفها المدعي عليه رد شهادة الشاهد على المدعي أي ليس للمدعي عليه أن يردّها على المدعي بحيث إذا خلفها يثبت المدعي به من قتل وعنف وكاتبه وسكاح وطلاق لا يلزم ثبوت ما ذكره شاهد يمين مع أن ما ذكره لا يثبت إلا بعدلين وجهه فلا غمرة في ردّها عليه (قوله لكن توجهه) أي لرد شهادة الشاهد (قوله كالسيد في العنق) أي والسكابة وكالزوج في الطلاق وكالمدعي عليه في القتل (قوله وأما في النكاح فلا توجهه) أي على المدعي عليه وهو الولي المخير لرد شهادة الشاهد والفرق بين النكاح وبين غيره كالمق والطلاق أن الغالب في النكاح الشهرة فشهادة الواحد فيه رتبة فلذا لم يطالب الولي باليمين لرد شهادة الشاهد بخلاف غير النكاح كالعنف والطلاق فإنه ليس الغالب فيه الشهرة فلا رتبة في شهادة الواحد فيه فلذا امر المدعي عليه باليمين لرد شهادة (قوله لا مثال لما توجه فيه العين) أي على المدعي عليه مع شاهد المدعي الذي هو مفهوم قوله بمجردها (قوله وأما القاضي) أي وكذلك المحكم (قوله والرحم) الواو بمعنى أو والاولا وهم أنه لا يؤثر بالصالح إلا من كان ذا فضل ورحم معاً وإن من اتصف بأحدهما لا يؤثر به وليس كذلك (قوله لمن لا يشهد له) أي وهو من كانت قرايته له أكيدة وانما منع حكمه لأن التهمة تلحقه في ذلك فإن وقع وحكم لمن لا يشهد له

فهل ينقض حكمه حكمه على عدوه ولا ينقض وهو ظاهر تبصرة ابن فرحون أو ينقضه هو لا غيره وهو ما في النوادر (قوله على المختار) أي عند الخمي من الخلاف الواقع بين المتقدمين وهذا القول هو المشهور (قوله ومقابل المختار) هو قول اصبح وجهه بانه يجوز للقاضي ان يحكم للخليفة وهو اقوى فهمة فيه من فهمة من لا يشهد له توليته اياه (قوله ونبذ) أي طرح والتي (قوله حكم جائز) ان حكم من شأنه الجور (قوله وان كان حكمه مستقيما في ظاهر الحال) أي ولم تثبت حجة باطنه لان الجائر قد يتحيل ويوقع الصورة صحيحة وان كانت في الواقع ليست كذلك كما هو مشاهد (قوله ولو وافق الحق) أي في الظاهر ولم تعلم حجة باطنه اما ان ثبت بالينة حجة باطنه فلا ينقض كاذره في الجائر عن ابن رشد وقوله المواق فان الجاهل غايته انهم الحقوه بالجائر وبعبارة بهرام عن المازري في الجاهل ينقض حكمه وان كان ظاهره صوابا اه بن (قوله والا تعقب) ما ذكره المصنف من التعقب في الجاهل اعتمد فيه على ما نقله ابن عبد السلام عن بعض الشيوخ وذكر بعضهم طريقة اخرى ان الجاهل تنقض حكمه مطلقا وغير الجاهل ان كان مشاورا فلا تعقب وان كان غير مشاور تعقب فينقض منه الخطأ ويضي ما كان صوابا اه بن واعلم ان الطريقة الاولى مبنية على انه لا يشترط في حجة ولايته العلم بل هو شرط كمال فتصح تولية الجاهل ويجب عليه مشاورة العلماء فحكمه من غير مشاورة ينقض ومشاورته يعقب والطريقة الثانية مبنية على ان العلم شرط في حجة ولايته فحكمه الجاهل حكمه باطل لعدم انعقاد القضاء له (قوله مع ان شرط صحة العلم) ان حينئذ قد علم العلم مع من انعقاد توليته ونفوذ حكمه ولو مشاور (قوله بانه قد بولي الجاهل الخ) أي فاشترط العلم حجة او لا ينعقد عند امكان ذلك وتبصره (قوله لعدم ورود العالم) أي فاذا وجد العالم بعد ذلك وولي نقض حكم الجاهل المذكور وكان الاولى في الجواب ان يقال ان كلام المصنف مبني على ما قاله ابن رشد من انه لا يشترط في حجة ولايته كونه عالما فتأمل (قوله ان ولاه عدل) أي او كان ذلك القاضي مجهول الحال قاضي مصر (قوله ونقض وبين السبب الخ) يعني ان القاضي العدل العالم اذا عثر على حكم نصا مخالف للنص القاطع والقياس المجلي وكان ذلك الحكم صادرا من قاض عدل عالم سواء كان هو نفسه او غيره فانه يجب عليه نقضه وبينان السبب في نقضه فان قلت قد تقدم انه لا يتعقب حكم العدل العالم وهذا يقتضي تعقبه لان نقض حكمه انما نشأ عن تعقبه قلت انه يجوز ان يكون رفع اليه فظهر خطؤه من غير فحص عن ذلك وقد اشار الشارح لذلك (قوله أي نقضه هو) أي ذلك الخاطئ وكان الاوضح ان يقول أي كان حكمه او كان حكمه غيره (قوله ما خالف قاطعا) نحوه في الجواهر وهو يقتضي انه لا ينقض ما خالف الظن المجلي وليس كذلك فقد قالوا اذا خالف نص السنة غير المتواترة فانه ينقض وهو لا يفيد القطع نقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقد يقال مراد المصنف بالقاطع الكتاب والسنة الصحيحة مطاقا متواترة او لا والى ذلك بشرط اطلاق الشارح في السنة تال (قوله كان بحكم شهادة سافر) أي وحكمه بمساراة البنت لاختيه في الميراث (قوله ولم يثبت له مراض صحيح) أي وامام او رد من حديث الشفعة للجار فهو ضعيف (قوله وكان بحكم بينة نافية دون المثبتة) هذا مثال لما خالف القواعد الشرعية ومثاله ايضا المحكم بعدم لزوم الطلاق في المسئلة السريحية وهي ما اذا قال لزوجته ان طلقك فان طلقك قبله ثلاثا واتي ما طلقك وقع عليك طلاق قبله ثلاثا فان وقع الطلاق تحقق قبله ثلاثا فلم يحد محلا وكل شيء ادى ثبوته الى نفيه يتقضى قطعا فلا يلزمه طلاق اصلا كما قاله ابن سريج من الشافعية والقاعدة التي خالفها ان الشرط لبدان نجامع المشروط والا لكان حينئذ

فقله قبله كالعدم لا يعتبر فهو ملحق لاجل ان يحصل الجامعة وحينئذ اذا طاعتها واحدة لزم ان ثلاث
(قوله ثم شبه فيما تقدم) اى بما تقدم وهو ما خالف قاطعا وجلي قياس وانما جعل الكاف لتشبيه
 لا لتقييل لعدم صحة جعل ما بعدهما مثالا لما قبلها كما قال طفي اذ ليس في الحكم بالاستدعاء مخالفة قاطع
 ولا جلي قياس بل ولا سنة لان المراد بالخالف لاستدعاء ان لا يكون الحكم مستندا لسنة اخرى وهذا ليس
 كذلك اذ هو موافق لسنة غاية الامر انها سر جوة ولذا قال المازرى في شرح التلقين ان النقص
 في هذه المسائل لمخالفة اهل المدينة ومذهب مالك ان اجماع اهل المدينة حجة فخالف علمهم
 بنقص منزلة ما خالف قاطعا والنقص ليس قاصرا على مخالفة القاطع وجلي القياس اه كلام طفي
 وقد يقال المراد بما خالف السنة ما خالف السنة الصحيحة سواء كان غير مستدلسا باصلا او مستدسا
 لسنة ضعيفة كحكم القاضي في هاتين المسئلتين وحينئذ فالكاف للتقييل في الجميع بخلاف للشارح
 حيث جعلها لتشبيه بالنسبة للاولى وللتقييل بالنسبة لما بعدهما من استعمال المشترك في معنييه
(قوله بان وقع) اى عتق البعض **(قوله فانه ينقض)** اعلم ان النقص في هذه المسائل ليس متقفا
 عليه بل قال ابن عبد الحكم بعدم النقص نظر الكون ادلتها غير فعية والنقص عنده مقصور على
 مخالفة القاطع وهذا القول قد انفرده عن اصحابه انظر بن **(قوله واستبعد المازرى الخ)** بل
 قال ابن عرفة مقتضى المذهب ان حكم الحاكم بالشفعة للعارض لا يخالف فلا ينقض **(قوله لانه**
وردي كل) اى مر استبعاد العبد وشفعة الجار **(قوله حديث)** اى ويقتضى الحكم بينهما لم
 يخالف قاطعا ولا جلي قياس **(قوله عداوة نبوية)** اى واما حكمه على عدوه في الدين فلا ينقض
(قوله سى كافر او مسلم) اعلم ان شهادة الكافر على المسلم لا تقبل اجماعا واما شهادته على مثله
 فقبلها اجماع **(قوله مع علم القاضي)** قيد بذلك لاجل ان غايته قوله بعد اظهر الخ **(قوله**
لخالفه ليس الكتاب) اى ولا قياس الجلي ايضا وهو قياس الكافر على الفاسق فالحكم شهادة
 الفاسق لا يجوز والكافر اشد فقا واعد عن المناصب الشرعية فيقتضى القياس لا يجوز الحكم
 بشهادته **(قوله او ميراث ذى رحم)** اى والحال ان بيت المال منتظم والا فلا ينقض وانما نقض الحكم
 بمران ذى الرحم لخالفته لاوله صلى الله عليه وسلم لم يحقوا الفرائض باهل الخبايا فلاولى رجل ذكر
(قوله يعلم) اى بسبب علم **(قوله او يريها)** اى وقبل جلوسه في محل القضاء **(قوله بان اقر بين**
يديه) اى طاعة او مال او اقر بين يديه فحكم ثم تبين انه مكروه في ذلك الاقرار فان كان غير متمم فلا
 ينقضه غيره واما هو فيجب عليه نقضه ما رام قاضيا الا ان عزل ثم ولى واما لو اقر المتهم بين يديه مكروها
 فلا ينقض الحكم اصلا لان اقراره معتبر على ما السخرون وبه العمل على ما مر **(قوله من كفى الدين)**
 اى لا عقاب الا جماع على خلافه كما في شرح الموطأ فلا يجوز الاقتماره ولا الحكم ولا العمل في خاصة
 النفس **(قوله او ثبت انه قصد كذا)** حاصله انه اذا ثبت بيعة اتممت على قرائن او على اقراره
 قبل الحكم اه قصد الحكم بهذا القول فخطأ غيره فانه ينقضه هو وغيره واما اذا ادعى ذلك بعد
 الحكم نقضه هو اذا ترافعا اليه لانه ادرى بصدق نفسه **(قوله اى ثبت بيعة الخ)** اى بعلم البيعة
 بقصد يكون بالقرائن او باقراره قبل الحكم **(قوله واحترى بذلك)** اى بقوله ثبت بيعة **(قوله**
فلا ينقضه غيره) اى فاشترط البيعة انما هو باعتبار نقضه حكم غيره واما حكم نفسه فلا يحتاج
 للبيعة لانه يعلم خطأ نفسه بنفسه **(قوله اظهر انه قضى بعيدن)** اى مطلقا فيما لا يثبت الا بشاهدين
 او قريبا يثبت بشاهد وعين وكذا يقال في قوله كاحدهما لاجل الاستثناء **(قوله او كافر بن)** لا يفتى
 عن هذا قوله او شهادة كافر لانه يوم ان النقص انما يكون اذا حكم مع علمه بكفره لا ما اذا خطا

كما هنا ولا يفتي ما هنا عما سبق لانه يوهم انه اذا حكم بكافر لا يتقن جريا على مذهب من يقول
 باشهاد الكافر على مثله فجمع المصنف بينهما. السكون احدى ما لا يفتي عن الاثر قاله ابن مرزوق اه
 بن (قوله الابعال) اى الا اذا كان حكمه باحدهما فى مال (قوله اخذ المال منه) اى
 أخذ المحكوم عليه المال من المحكوم له (قوله بعد المحكم بالقتل) اى وبعد قتل المشهود عليه
 ايضا (قوله وما معه) اى كافر اوصى (قوله فى القصاص) اى فيما اذا حصل القصاص من
 المدعى عليه (قوله مع عاصبه) ظرف متعلق بخلاف اى حلف صاحب العاصبه بخمين يميننا وانما
 خلفايمان القسامة لان الشاهد الباقي لو ثبت (قوله فان نكل ولى الدم او عاصبه) اى عن ايمان
 القسامة (قوله ردت شهادة الخ) اى فضمير ردت لشهادة الباقي وليس راجعا لايمان القسامة
 لاقتضائه ان المعنى ردت على ولى المدعى عليه مع انهما لا ترد كليا نى (قوله وغرم شهود) اى
 شهدوا بالقتل دية ومد قوله علوا اى حين الشهادة بان احدهم عبد او كافر اوصى او فاسق وان لم
 يعلموا ان شهادته ترد على المشهور وظاهره اختصاصهم بالغرم وان شاركهم المدعى فى العلم وهو كذلك كما
 هو ظاهر كلام جمع من اهل المذهب (قوله فخص بالغرم) اى ولا يشاركه من تبين انه عبد او كافر
 لانه مجبور على ترويج حاله فعذر قاله شيخنا (قوله ان لم يعلم حين المحكم) اى بان احد الشهود عبد
 او كافر اوصى او فاسق (قوله والا فعليه وحده) اى والا بان علم بان احدهما كافر او فاسق
 اوصى او عبد حين المحكم فالدية عليه وحده وظاهره كغيره انه لا يتقص منه ولو انقر بالعلم ولا يخالف
 قوله فيما يأتى وان علم بكذبهم وحكم فانقضت اوص لان علماء هنا بان من يشهد غير مقبول الشهادة
 وهو لا يستلزم العلم بكذبهم (قوله وفى القطع) متعلق بقوله بعده حلف المقطوع والجملة عطف
 على جملة وحلف فى القصاص وايس قوله وفى القطع عطف على قوله فى القصاص من عمف المفردات
 كما قال بعض الشراح الا لا يستغنى عن قوله بعده حلف بخلاف القدرة بالعطف ثم ان المصنف اراد
 بالقطع المجرى وعبر بالقطع لانه اشدا لمجرحات (قوله بعد المحكم) اى وبعد اللفظ ايضا (قوله
 فى القطع قصاص الى) واما اذا حكم بالقطع للسرقة بشاهدين ثم ظهر بعد القطع ان احدهما غير
 مقبول فالحلف مقهيه ما ع الشاهد الباقي انما شاهده بشاهدة حق لان القطع فى السرقة لا يثبت
 بشاهدين وانما يخالف المقطوع على ان شهادة الشاهد الباقي باطلة وغرم له الشاهد الباقي دية يده
 ان علم حين الشهادة ان الشاهد الثاني غير مقبول والا فعلى عاقلة المحاكم ان لم يعلم بذلك حين الحكم
 والا كانت الدية عليه وحده (قوله حلف المقطوع) اى بالله الذى لا اله الا هو انما شاهده بشاهدة
 حق وانما حلف المقطوع الاول لسكون اصل الدعوى منه في دفع الكذب عن نفسه ولا يقال قد تم
 غرضه فلا يحلف ليرفع عن غيره من الشهود والضرر قاله شيخنا وفى بن كلام ابن عرفة صريح فى انه
 لا يحلف المشهود له هنا به يتبين ان كلام المصنف يشمل قطع القصاص وقطع السرقة لان الحكم
 فيها ما واحد خلافا لتفسير الشارح له بالقصاص (قوله حلف المقطوع قصاصا) اى وهو المقطوع ثانيا
 وقوله انما باطلة فان لم يحلف المقطوع ثانيا فلا شئ له (قوله فقد حذفه) اى قوله وغرم شهود
 علما والا فعلى عاقلة الامام (قوله لما تقدم) اى من خوف نسبة للجهور والهوى (قوله ونقضه هو
 فط) اى وبين السبب واستغنى المصنف عن ذكر بيان السبب هنا بذكره سابقا والمرد نقضه
 فى حال ولايته التى حكم فيها به او فى ولاية اخرى بعد عزله وقاله طرف وابن الماجشون لا ينقضه
 فى الولاية الثانية وكلام ح يغدر جميع ما قاله اه عنى (قوله ان ظهران غيره اصوب)
 اى ان ظهرا له ان المحكم المتأخر بالحكم به اصوب مما حكم به وهو هذا يتأق فى المجتهد اذا حكم برأيه

مسند الدليل ثم ظهر له ان غيره اصاب منه وفي المقادير اذا كان من اهل الترجيح كما اذا حكم بقول
 ابن القاسم مثلاً ثم ظهر له ان قول سحنون مثلاً ارجح منه (قوله اخرج المقادير من رأي مقلده)
 هذا في المقادير هو مقيدها بالاصناف حكمه قول عالم وقد كان قاصداً للمحكم بقول غيره وامان حكم
 بشئ غير قاصداً لقول احد من العلماء فصار قول عالم فان ذلك يقتضيه هو وغيره كما يفيد نقل المواق
 ومقتداً ايضا اذا كان مفوض اليه في الحكم بماي قول قوي من اقوال علماء مذهب وامان وفي حكم
 يقول عالم معين في حكمه يقول غيره وراطل ولو حكم به من غير قصد لانه معزول عن الحكم بموامان قصد
 الحكم يقول عالم في حكمه عالم بغيره عالم فيقتض حكمه هو وغيره فالصور اربع (قوله اى ادعى كل منهما)
 اى انتم دوالمقد (قوله ورفع الخلاف) اى رفع العمل بمقتضى الخلاف فاذا حكم القاضي في جزئية
 بغير عقد يكون مذهبه برافاً لم يرتفع بحكمه العمل بمقتضى الخلاف اى بمقتضى مذهب الخلاف ولا
 يجوز للخلاف ان يحكم في هذه الجزئية بعدد القدر وليس معناه ان هذه الجزئية يسير الحكم فيها
 عند الخلاف مثل ما حكم به فيمنا الخلاف الواقع بين العلماء وجود على حاله لا يرتفع اذ رفع انواع
 محال هذا ما يفيد كلام شيخ وتلا مذهب والذى في الباطن يتقارن ابن رشد ان المرتفع بحكم الحاكم
 نفس الخلاف وان الجزئية المحكوم فيها تنصير جميعاً عليها (قوله وهذا في الخلاف الخ) الا وهو ان
 الحكم المعبر بين العلماء هو ما قوى مدركه وامان اضعف الخ وقوله فيقتضى الانسب ولا يرتفع الخلاف بن
 يقتضى كالم (قوله وحكم بذلك حاكم) اى شافعي يرى جواز ذلك (قوله فلا ريب انه يجب نقضه)
 اى ولا يرتفع خلافاً للقاعدة للقضية وهي اكل سلب جرحه فافور باواز باجرح كما اوسنة
 واجماعاً (قوله وكان المحاكم لا يرى البحث عن العدالة كالحنفى) اى لان التعدد دليل والتجريح
 عنده مذنب وان لا يتوقف الحكم عليها (قوله ورفعه) اى للقاضي مدعية عليه انه اباها
 فانكر الطلاق من اصله (قوله لو ادعى بين على شخص) اى وفي الواقع ليس له عليه شئ (قوله
 يرتفع الخلاف الواقع بين اهل العلم) فيه من لا تقدم عن الباطن (قوله لا يخل حراماً نظام) اى وانما
 غيره وهو من كان مستحقاً لما ادعى على مذهب الحاكم وغير مستحق به على مذهب غيره فيخل به
 الحرام رافعه الخلاف في حقه (قوله فكيف يتوجه الخ) حاصله انه اعترض على المسند بان في
 كلامه تناقضاً لانه اذا رفع حكم الخلاف كان محلاً للعرام الا ترى انه اذا حكم الشافعي بجهة تكاح
 من قال لا جنيته ان تزوجت فانت طالق ثلاثاً كان حكمه رافعه الخلاف فلا يجوز للقاضي المسلكي
 نقض هذا الحكم وابقاع الطلاق ويجوز لذلك الزوج ان يحكم به ونواله كبايوطوها وعدم معارفها
 فقد رفع حكم الشافعي في هذه المسئلة الخلاف واحل الحرام على مذهب مالك وكذا اذا حكم الشافعي
 بجل ميتة مالكي يومه صغيراً فان هذا المحكم رافع للخلاف فليس للقاضي المسلكي نقضه والحكم
 بعدم المحل ومحل للعرام على مذهب الزوج واجابوا عن ذلك بان قولهم حكم الحاكم لا يخل
 الحرام للمحكم له عليه اذا كان ظاهراً في الواقع وذلك اذا كان المحكوم به ظاهرة جائز وباطنه ممنوع
 بحيث لو اطاع عليه الحاكم لم يتحكم بجوازه كافي الامثلة التي ذكرها الشارح واما اذا كان المحكوم به ظاهرة
 باطنه فان الحكم به يخل الحرام كافي المثالبين اللذين ذكرناهما والمحاصل كافي بن ان الاقسام ثلاثة
 ما باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطاع الحاكم على باطنه لم يتحكم في حكم الحاكم في هذا رفع الخلاف ولا
 يخل الحرام وهذا محل قول المسند لاجل سراما وما باطنه كظاهرة وهذا ان حكم الخلاف فيه يقول
 غير شاذ كحكم الشافعي بجل الميتة بوطء الصغير كان حكمه رافعه الخلاف ومحلاً للعرام على
 مذهب خلافه وهو محل قوله ورفع الخلاف وان حكم فيه الخلاف بالشاذ كالحكم بالشفعة للعارف هذا

حكمه عند ابن شاس كالاول فمدخل في قوله لا حل حراما وعند ابن عرفة حكمه كالثاني فمدخل
 في قوله ورفع الخلاف وهو مقتضى المذهب (قوله وقسم عقد) اى معين رفع له (قوله وهذا
 بعد حصول الخ) اى ومحل كون ما ذكر من الالفاظ حكما اذا صدرت منه بعد حصول الخ اى واما
 اذا وقع شئ من هذه الالفاظ قبل حصول ما يجب في الحكم فساد كرم حكما (قوله وهو معنى
 قولهم لا بد الخ) وفيه ان الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى الاترى ان القاضى له ان يسمع البينة
 على الغائب ويحكم عليه واذا جاء معنى له البينة واخذ له فيها فان ابدامطعنا نقض الحكم والافلا
 واجيب بان المراد بقولهم لا بد في الحكم الخ يعنى على المحاضر وقرب الغيبة كالغائب على مسافة اليومين
 واما بعد الغيبة وموتوسطها فيجوز الحكم عليه في غيبته كما يأتى (قوله قبل البناء) متعلق بقول
 المصنف وتقرر نكاح واولى اذا كان التقرير بعد البناء فهو رخص على المتوهم (قوله وفيه نظر) هذا
 البحث للشارح وفي عقب ونشأن سكوت القاضى المحنف حتى رفع اليه أمر المرأة المذكورة وعدم
 تكلمه بنفى ولا اثبات حكمه عندنا وسلم ذلك شيخنا وبين (قوله ان وقع عن يراه) احتريز ذلك
 من تقرير النكاح المذكور من مالكي فان عبرة نقضه مخروج المالكي عن رأى مقابله ولا يكون
 سكوته ولا حكمه به حكما رافعا للخلاف (قوله لا لا حيزه) اى وكذا قول القاضى ثبت عندى
 كذا اى صحة البيع أو فساد او ملك فلان لساعة كذا ونحو ذلك قال في التوضيح وليس قول
 القاضى ثبت عندى كذا حكما بما ثبت عنده قال وانما ساذكرنا هذا لان بعض القرويين غلط في ذلك
 وانف المازرى جزا في ازد عليه انتهى ونحوه لابن عبد السلام قال ابن عرفة والحق انه مختلف فيه على
 قولين انظر بن (قوله فليس بحكم) اى وانما هو افتاء (قوله فلغيره الخ) اى ضرورة ان الاول
 لم يحكم بشئ (قوله بمساراه من مذهبه) اى سواء كان الافتاء او التضييق (قوله او افاتى الخ) اى كما
 سئل القاضى المحنف عن امرأة تزوجت نفسها بلاولى فأتى بصحة العقد اى فلا يكون افتاءه حكما يرفع
 خلافا لغيره الحكم بابطال النكاح المذكور (قوله لان الافتاء) اى لمدافعة المحنف بصحة اخبار
 بالحكم لا الزام به ابن عرفة جزم القاضى بحكم شرعى على وجه هو ردا على ما به فتوى لاحكم وزمه
 به على وجه الامر به حكم (قوله لماسئل) اى لمجزية تحدث مسائله للمجزية التى حكم فيها أولا لان
 الحكم جزئى لا كلئى (قوله بل ان تجد المسائل فالاجتهاد منه اومن غيره) اى وحينئذ فلا يكون
 حكمه فى مسألة بشئ مانع له او لغيره من الحكم بخلافه فى نظيرتها نعم لا يجوز لغيره اذا رفعت اليه تلك
 النزالة التى حكم الاول فيها بعينها ان يتقضها (قوله فله مخالفة الاول) اى فله ان يحكم
 فى المتجدد المسائل بحكم مخالف للحكم الاول وقوله ان ترجع عنده مقابل اى مقابل القول الذى حكم
 به اولا (قوله كفسخ الخ) هذه أمثلة للمتحدد المعرض للاجتهاد اى كفسخ النكاح بسبب رضع
 كبير وصورته ان رجل رضع مع امرأة وهما كبيران واحدهما كبير والآخر صغير ثم تزوجها ورضع
 على امرأة وهو كبير ثم تزوج بنتها فحكم قاض يقسم نكاحهما بسبب الرضاع فاذا تزوجها ثانية كان
 له ان يرفع امره فى ذلك النكاح الثانى للقاضى الاول حيث تغير اجتهاده والى قاض آخر لا يرى نشر
 المحرمة برضاع الكبير فيحكم بتقرير هذا النكاح لانه غير النكاح الذى حكم بفسخه اذ هما نكاحان
 وليس له بعد فسخ النكاح الاول ان يرفع الامر ان يرى ان رضاع الكبير لا يحرم فيحكم بصحة لان
 حكم الحاكم يرفع الخلاف كالم (قوله فلا يتعدى لمثله) اى فلا يتعدى الحكم بفسخ النكاح
 لمائل ذلك النكاح سواء كان لشخص آخر او الاول كما مثلنا (قوله وتاميد مكرحة عدة) صورته
 تزوج امرأة فى العدة ودخل بها ففسخ القاضى نكاحهما لكونه يرى تأييد المحرمة واكتنه لم يتعرض

للتأييد بل سكت عنه فاذا تزوجها ذلك الزوج ثانية فلمحاكم الاول اذا تغير اجتهاده فرأى عدم التأيد
ولغيره اذا رأى ذلك ان يقر هذا النكاح لان الحكم بنفسه انما هو لفساده وهو لا يستلزم الحكم بالتأييد
فان حكم الاول بالفسخ والتأييد مع المميز اقرار هذا النكاح الثاني لانه نقض الحكم الاول وكذا في
المسئلة الاولى لو حكم بان رضاع الكبير محرم فانه لا يجوز اقرار النكاح الثاني لانه نقض الحكم
الاول (قوله بسبب ما ذكر) اي وهو ان رضاع في الاولى وتأيد التحريم في الثانية (قوله وان
كان هو) اي تأيد تحريمه عليه (قوله ولا يدعوا لصح) اي لانه لا بد فيه عالم من خطيئة فالأمر به
فيه تصديق له بعض الحق (قوله ان ظهر وجه الحق) اي لاحدهما على الآخر وفهم قوله ان
ظهر وجه الحق انه اذا لم يظهر وجه الحق بان اشكل وجه الحكم فانه يدعوه واشكاله من ثلاثة أوجه
الاول عدم ارجحان اصل للنارلة في كتاب ولا سنة الثاني ان يشك هل هي من اصل كذا ام لا الثالث
ان يحد في النارلة قولين بالسوي دون ترجيح لاحدهما انظر من (قوله الا ان يرى لذلك) اي
بالصح ووجهها فكونه بين ذوى العسل والرحم أو عيشة نفاق الامر (قوله ولا يستند) اي القاضي ولو
يجتهد (قوله الا في التعديل والتحريم) اي والا في تأديب من ادعاه عليه بحلسه أو على مفت أو على
سأه أو على حشيه ومن بين دلده أو كذب بين يديه (قوله ولكن يغلب فيه خبر من جرح) اي
لانه عالم ما يراه القاضي فيه (قوله فعليه بد أقوى من البينة المعتدلة) اي وحيدته يستند عليه
ولو ثبتت بينة بالتعديل الا ان يصل ما بين علمه بتبرحه وبين الشهادة بغيره فتمت عدم عند ان
القائم والحاصل ان القاضي يبيع علمه بما علم عدله شاهد نفع علمه ولا يحتاج لطلب من تركه ما لم
يخبر به العدول فلا يعتد به على علمه لان خبره علم عالم علمه وادام جرحه شاهد فلا يعتد به
بغيره ولو كان المعتدل على كل النسخ لانه علم عالم علمه غير والله ان يصل ما بين علمه بتبرحه وبين
الشهادة بغيره ولا يتم المعتدل على ما عليه القاضي هذا هو الجواب كافي من خلافنا في بعض
المرامج من يدعي عدم عدل على جرح البينة (قوله كالتشهيد بذلك) اي كما يستند في التعديل
والخبر بغيره من جرحه اذا كان من علمه ورأى عدله عند الناس قبله ولا يطلب من تركه واذا كان
من علمه ورأى جرحه فلا يقبل الا ان يتم دية شبهة خلاف ما يشتهر او يعلم القاضي خلافه ولا يستدل على
عدم عدله بالبينة أو على ما عليه (قوله أو قرار الخصم) اي ولا يستند في التعديل لا قرار الخصم
بعدم عدله أو قراره من علمه قبل ادلائمه لشهادته أو قراره (قوله ولو علم القاضي) اي
او ثبت خلاف ذلك اي خلاف عدله وقوله فيحكم بذلك اي لا يتم ما جازى الى تركه (قوله وان
انكر) يعني ان الخصم اذا اقر بالحق في مجلس القاضي وحكم عليه من عمران يشهد على اقراره
وانكر الخصم اقراره عدله الحكم عليه بالحق فان انكره لم يعد الحكم ديم فلا ينقض (قوله
واما وانكر قبل الحكم عليه) اي والحال انه يحصل اقراره (قوله فلا يتحكم عليه) اي
على المشهور وهو قول ابن القاسم قال عدم الملك وسيعنون انه يتحكم عليه وحاصل ما في المسئلة على
ما قال ح ان الخصم اذا اقر عدله بالحكم فالمنه ورأى انه لا يتحكم عليه ابتداء بما اقر به عدله في مجلسه
حتى يشهد عدله باقراره شاعداً وان عاين له ذلك وكلام المصنف هذا بعد ان ذورع والتزول وهو
ما اذا اقر عدله وحكم عليه قبل ان يشهد على اقراره وانكر الخصم الاقرار بعد الحكم فلا يفيد
انكاره وتم الحكم ولا ينقض اه رتبته عي وعقب على ذلك حيث قال لا يقدم انكاره وتم الحكم
وان عسى عن الحكم من غير حضوره وهو يفيد ان المشهور انه لا يتحكم بالاقرار حتى يشهد عليه سواء
استمر على اقراره حتى حكم عليه وانكره قبل الحكم واعترضه طعي بان الخلاف في الحكم بالاقرار

الواقع في مجلسه انما هو اذا انكر اما اذا استقر على اقراره فعمل اتفاق في انه يحكم عليه وان انكر بعد
الحكم ففي مسئلة المصنف اه بن (قوله او انكره) لواقصر المصنف على هذا الفهم منه النسيان
بالاولى وعكس المصنف وهو ما اذا انكر الشاهدان الشهادة عند القاضي فيما حكم به وهو يقول
شهدت ما حكمت به شهدت كما فعند ابن التاسم يرفع الامر لدى سلطنة غيره فان كان القاضي معروفا
بالعدالة لم ينقص حكمه مع انكارهم وان لم يعرف بها ابتداء السلطان النظر في ذلك ولا غرم على
الشهود (قوله سواء كان معزولا ام لا) اي سواء كان القاضي حين شهادتهم بالمحكم
معزولا ام لا لكن ان كان معزولا امضاء المولى بعده وان كان غير معزول امضاء هو (قوله وهو
تبليغ القاضي حكمه) اي لقاض آخر لم ينفذه او تبليغ ما حصل عنده مما هو دونه اي دون الحكم
لقاض آخر لاجل ان يقره في كلام الشارح حذف والاصل لاجل ان يقره او ينفذه (قوله ان كان
كل) اي من القاضيين المنهين والمنهين اليه (قوله كان معزولا) اي فاذا كان المنهني بغير
محل ولا يثبت كان كلامه لمنهني اليه بمنزلة اخباره او شهادته بعد العزل بانه قضى بكذا والمنهني اليه اذا
سمع بغيره ولا يثبت كان في حكمه بعد استناد علم سبق مجلسه (قوله يشهدهما) اي القاضي المنهني
وقوله على حكمه اي او على ما حصل عنده وقوله ثم يشهدان عند اخر اي او يرسلهما بكاتبه
المشعل على الحكم او على ما حصل عنده ليشهدا عند القاضي المنهني اليه ان هذا كتاب فلان القاضي
وانه اشهدت ما فيه (قوله فيجب عليه تنفيذه) اي تنفيذه ما حصل عند الاول من حكم او ما هو دونه
وتنفذه الثاني بالبناء عليه وعدم استئناف الدعوى من اولها (قوله فلا يثبت يشهدهما الاول)
اي على ما حصل منه من حكم او ما هو دونه (قوله يثبت يشاهدان) اي كتركاج وعق
دقوله او باربعه اي كازنا وكغاية الشاهدان في الانتهاء في الزنا قول ابن التاسم قال بن رشد وهو القياس
والنظر وقال سحنون لا يقبل في الزنا الا ان شاء اربعة يشهدون على الكتاب الذي فيه شهادة الاربعة
بازنا بن يونس وقول سحنون عند ابن كك الشهادة على الشهادة في الزنا اه بن (قوله
او يشاهدون) اي او كان الحق مما يثبت بشاهدتين للمال وما يثبت اليه وما ذكره من انه لا يثبت
الانتهاء اذا كان غير متافه من شاهدين ولو كان الحق مالا او ما يؤل اليه ولا يثبت شاهدين
هرما ان شاء الدعي اى اخذنا بطاهر كلام المصنف وولع في شرحه لا يثبت كتاب القاسمي
بالشاهد واليمين الا في المال وما يؤل اليه فيثبت بهما فيثبت ذلك من مفهوم قوله مطلقا بانجملة فقد
اختلف في الشاهد واليمين على كتاب القاضي هل يكتفي بذلك في الاول والاكتفي والاختلاف مبسوط في
بن وفيه ايضا الرذعي على طبع الرادعي شيخ فانظر ان شئت (قوله واعتدناهما) اي واعتمد
القاضي المنهني اليه كتاب قاض مع شاهدين وقوله وان خالف حكمه الاول والى حال ان صورة
المرافعة لا تتوهم ومحل اعتداده على شهادتهما مع مخالفة كتابه اذا خالفت شهادتهما الدعوى والالم
يعتمد عليهما في شهادتهما (قوله ونسب شتمه) اي من خارجه على نحو شتمه خوفا من ان يسرق
او يستقط من الشهود فبما فيه او ينقص منه واما ختمه من داخله فهو واجب لان العرف عدم قبول
غير المختوم من داخله (قوله ولم يقد وحده) اي بدون شهودا طرقتي الدين يشهدون ان هذا
كتاب القاضي وانه اشهدنا على ما فيه وفي بن العمل نسخة النسخة فوجدنا ان عرف الضرورة ولومات
او عزل المنهني او المنهني اليه قبل الوصول ونصه ابن عرفة قال ابن التاسم يفتق أهل عصرنا على
قبول كتب القضاة في المحقوق والاحكام بمجرد معرفة خط القاضي ووزا شهادته على ذلك ولا حاجة
معروف لضرورة رفع مشقة محبي البيعة مع الكتاب لا سيما مع انتشار الخطه وبعد المسافة فاذا ثبت وجه

العمل بذلك بان ثبت خط القاضى بينة عادلة عارفة بالخطوط وجب العمل به وان لم تتم بينة بذلك
وكذلك القاضى المكتوب اليه اذا كان يعرف خط القاضى الكاتب اليه فيأمره بقوله عرفة خطه
وهذا كله ان وصل كتاب القاضى قبل عزله أو موته والا فلا يعمل به قاله ابن المناصف وقال ابن رحال
الذى ادركنا عليه اشيا ختان الانهاء سبع مطلقا ومات الكاتب أو عزل قبل الوصول أو مات المكتوب
اليه أو عزل قبل الوصول أو مات المكتوب اليه أو عزل وتولى غيره قبل الوصول اه كلام ابن
(قوله وان عند قاضى غيره) أى بشرط ان يكون ذلك الغير أيضا مجل ولاية سواء كانت الولاية
للمنى اليه او لغيره أو عزل بعد الانهاء وهو مولى أو كانت الولاية لغير المنهى اليه فالاول كالولاية
قاضى مصر زيد قاضى البحيرة وأرسل له بشاهدين فوجدازيدا قد مات أو عزل وتولى بدله بالبحيرة عمرو
والثانى كالوارسل قاضى مصر شاهدين لانها الحكم عند قاضى البحيرة فوجداهما ذهب لرشد
فيذهبان لقاضيهما وينبأ به الحكم (قوله كتابا مطويا) أى ولم يفتحه له ما ولا قرأه
عليهما (قوله ان أشهدهما) أى ان قال لهما أشهدا على بان ما فيه حكمى أو خطى (قوله وظاهره
ان الشهادة) أى ان شهدا بمات ما فيه خطه أو حكمه وقوله عن غير شاهداى من غير ان يقول لهما
أشهدا على بان ما فيه خطى أو حكمى (قوله كذا قرار) أى كذا تفيد الشهادة على الاقرار من كاتب
وبينة قال زجاش شاهدا بان ما فيه خطى أو بان ما فيه فى ذمى (قوله فيعمل به) أى فيعمل
بشهادتهما وله ما طريقتهان فى صفة تأدية الشهادة اما ان يؤدى على نفسه ما هما واما ان يقرأ
المكتوب ويؤدى بخوما فيه (قوله وغير القاضى) أى المنهى (قوله من اسم) أى له ولاية
ومجده ان احتج به فان اشهر باسمه فقط أو كنيته فقط كفى كفى عبد البر أو ابى بكر أو ابى زيد
أو ابى زيد (قوله فنغذم) أى الحكم بمعنى افضا أى فاذا وصل كتاب القاضى المنهى مع الشهادة
للمنى اليه نفذ الحكم ان كان الاول قد حكمه وبى حيث لم يكن حكمه وكذا اذا شاهد المنهى المنهى
اليه فنغذم وبى وكلام المصنف جارى وجهى الانهاء خلافا لما رواه الشارح من قصره على الوجه الاول
(قوله قال الثانى للمدعى عليه لك حجة) الاولى فان الثانى لا يامرهم باعادتها وينظر فى تعديدهم
(قوله اعضى عليه الحكم) أى اوقع الحكم عليه (قوله كان نقل الحصة اخرى) فرض ابن سهل
هذا فمن نقل من أحكام الشريعة والسوق الى أحكام القضاء قال يبنى على ما قدضى بين يديه من
الحكم كونه انظر المراتى واما ما فرضه فيه بعض الشراح حيث قال كان نقل من الانكحة والبيوع الى
الدماء والمحدود فليس بظاهرا لانه ان كان مراده انه عزل من الانكحة والبيوع ونقل الى الدماء
والمحدود فهذا لا يتصور فيه تعميم ما كان بين يديه قبل النقل لانه عزل عنه وان كان مراده انه وبى على
الدماء والمحدود زيادة على ما كان مولى عليه من قبل فهذا لم ينقل بل هو باق على خطته ابقاء ولاية
فيما كان فيه اه بن وقد بحثنا الثانى ونقال ان الشئ مع غيره غيره فى نفسه فلذا حصل النقل
بهذا الاعتبار كذا أعجاب بعضهم والحاصل انه مع فرض المسئلة فيما قال ابن سهل وفيما قاله بعض
الشراح أيضا فاشار الشارح بقوله أى مرتبة لما قاله بعض الشراح وقوله أو ولاية لما قاله ابن سهل
(قوله وان حدا) أى هذا اذا كان المنهى بسببه ما لا بل وان كان حدا (قوله ان كان اهلا) هذا
شرط فى قوله فنغذم الثانى وبى (قوله أى لم يعرف بذلك) أى بالعلم والفضل (قوله كتاب
الاول) الاول حكم الاول ولا يبنى على ما صدر منه دون الحكم (قوله اذ لا وثوق به) أى
بالقاضى الاول (قوله بنى ستانف الحكم) الاول بل يستأنف الدعوى من اولها (قوله
لا فيما بعد الكف) أى وهو النقل من حصة المحطة (قوله ما لم يعلم) أى وذلك بان كان

تاريخ الحق بعدموت الميت (قوله وان لم يزلخ) اى بان ذكر اسمه ولم يذكر اسم ابيه ولا نسبه ولا حرفته ولا غير ذلك من اوصافه المميزة. واحتمل ان يكون المسمى بهذا الاسم في البلد متعدد (قوله اى بتسلط المدعى على صاحب ذلك الاسم) اى من اول وهلة فاذا قبض عليه فلا تقام عليه الدعوى بل ينفذ القاضى المرسل اليه الحكم او يبنى على ما حصل على ما مر (قوله ان ثبت ان فى البلد من يشاركه) اى فاذا ثبت ذلك فلا تعرض له (قوله قولان) الاول منه ما قول اشهب ورواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سماع ذر بن ابي وهب اه بن (قوله وكنت الغيبة ثلاثة اقسام) اعلم ان محل كون القاضى يحكم على الغائب في تلك الاقسام الثلاثة اذا كان غائبا عن محل ولا ينفذ احكامه ولكنه له به مال او وكيل او جيل والا لا يمكن له سماع الدعوى عليه ولا يحكم اه بن (قوله كاليومين والثلاثة) اى وما قاربهما (قوله وانما يقدم) اى اما ان يقدم لاداء الماطن فى البيعة او يوكل ويكلا عنه فى ذلك (قوله ويخبره) اى يحكم عليه بعدم قبول بينته اذا قدم وهذا هو ما فى المواق والنواصيح وما قول خش ان يباقي على حجة اذا قدم فهو وهو منه اه بن (قوله فى كل شئ) اى من دين وعرض وعقار وحيوان (قوله الى آخر ما تقدم) اى وعقار ونسب وطلاق (قوله واثار لثمانية) اى الغيبة الثمانية (قوله بين القضاء) سواء كانت بينة المدعى تشهد بدين له فى ذمة الغائب من بيع او من قرض او كانت تشهد بان الغائب اقران عنده لقان كذا لانه قد يتخذه بعد اقراره او يبريد او يحيل شخصا عليه هذا هو الحق كما فى بن خلافا لمعنى حيث قال بعدم الاحتياج ليمين القضاء فى الصورة الثمانية (قوله انه ما ابراه) اى ولا قضه منه (قوله وفى واجبة لا يتم الحكم الا به اعلى المذهب) اى وقيل انها استتظما راي مقوية للحكم فقط فلا ينعقد الحكم بدونها على هذا (قوله وهذه اليمين تتوجه) اى على المدعى فى الحكم على الغائب (قوله الميت) اى وانحكم على الميت كما اذا ادعى شخص عليه ان عنده كذا دين من بيع او من قرض ولم يقرر ثبته به اصلا فلا يحكم القاضى لذلك الشخص ابدا على هذا الدين الا اذا حلف بين القضاء بعد اقامة البيعة فان اقربه ورثته الصك بما فلا تتوجه عليه اليمين واما اذا حصل الزرع للحاكم ورضوا بعدم حلفه فهل كذلك لا تتوجه اليمين اولا لاختلاف لبعض الشيوخ (قوله واليقيم) اى فاذا ادعى عليه انه قتل او غصب او اتلف مالم يؤم عليه ابراه انفق عليه ايرجع على ماله بما انفق فلا بد من يمين القضاء بعد اقامة البيعة ومثل اليقيم الصغير والسفيه (قوله والمساكين) اى فاذا ادعى عليه من انما حبه فلان عليهم لم يحزنه حتى مات فلا بد من يمين القضاء بعد شهادة البيعة (قوله والاحباس) اى فاذا ادعى انسان على دارعة لايه جماعة يدعون انها احد منها ما حكمه واقام على ذلك بينة فلا بد من يمين القضاء حتى يتم الحكم له بها (قوله وضو ذلك) اى كما يحكم على بيت المسال او على من استحق منه شئ من الحيوان فاذا ادعى انسان انه معدم لياخذ حقه من بيت المسال او انه ابن فلان الذى مات ووضع ماله فى بيت المسال لغيره فلا بد من يمين القضاء مع البيعة وكذلك اذا ادعى انسان على آخر ان هذا الجمل مثلا ملكه واقام بينة فلا بد فى الحكم على المدعى عليه المستحق منه من يمين القضاء بخلاف غير الحيوان كماله تقارنه لا يختلف لان الحيوان يشبه كثيرا بخلاف العقار والفرق بين الحيوان وغيره طريقة ابن رشد وقيل يختلف معلقا وقيل لا يختلف مطلقا (قوله حيث يعذرونهم) اى لكونهم غير معروفين بالعدالة عند القاضى اما المعروفون بالعدالة عندهم فلا يعذرونهم كما مروحيته فلا يكتب اسماءهم ولا يسمون للمدعى عليه اذا حضر ولا يقبل طعن المدعى عليه فيهم اذا قدم وسموه (قوله ليحد) اى المدعى عليه الغائب (قوله

لأنه باق الخ) أي فإذا ابدأ مدعى تلك البيعة بعد قدومه نقض الحكم (ف قوله والمتوسط في هذا) أي في تخمية الشهود والمعدلين للمدعى عليه إذا قدم والاعذار إليه فيهم - كما لبعيدة أي وحينئذ فلا ولي للمصنف أن يؤخر قوله وسعى الشهود بعد المتوسط ليقيدانه راجع لهما (ف قوله والانتقض) أي ما لم يكن الحاكم مشهورا بالعدل والوفاء فلا ينتقض بعدم تسميتهم كما يفيد كلام الجزيري في وثائقه وإن فرحون في تبصيرته (ف قوله واستأنف) أي الحكم ثانيا (ف قوله يقتضى عليه معها) أي بعد سماع البيعة وتركيتها وإذا حضر المدعى عليه يسمى له الشهود ومن عدلهم واعذر له فيهم كما مر (ف قوله للكثرة المشاحة فيه) أي للكثرة تشاح النفوس بسببية وحصول الضيق والحقد والنزاع - فمدأخذه وقوله في غير المدعى الخ أي ليكون - حضوره قطع للنزاع (ف قوله وإعاسمعت) أي الدعوى في العتار (ف قوله فانه يحكم به) بل ويحكم به أيضا على حاضر ملد يدفع الحق كما هو ظاهر كلامهم وروايتهم قول المصنف في الزهن وباع الحاكم أن امتنع (ف قوله ثم ما قارب كذا) أي فالاربعة الأيام تلحق بالثلاثة والثمانية وانقسمت تلحق بال عشرة وأما الوسط كخمسة والستة فيلحق بال - وسط قاله شيخنا العدوي (ف قوله وحكم بما يميز) أي وحكم القاضي بالثاني الذي يميز بالصفة حاله كونه غالبا وحاصله أن المدعى إذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو مما يميز بالصفة في غيبته كالعتار والعميد والدواب والتمياب ونحوها فإنه لا يطلب حضوره مجلس الحكم بل يميزه البيعة بالصفة ويسير حكمه حكم الدين على المشهور فإذا ادعى زيد على عمرو وهو ما برشيدان الكتاب لفلان الذي كان معه بالازهر بحضور فقيه له والكتاب حينئذ بالازهر وشهدت البيعة أن الكتاب الفلاني الذي صفته كذا ملك زيد فإن القاضي يحكم به (ف قوله أي كمن يحكم بالدين) أي التمييز بالصفة وإن كان يميز نوعيا لا شخصيا لأنه في الذمة فإذا شهدت البيعة أن المدعى من الحساب أو أربابا ثمانية عشرة أو أن له - عشرة أرباب فمعهم أربابا ثمانية عشرة فانه يحكم له بذلك (ف قوله يحكم به) أي بما ذكر من الفيجة بالثبوت وهو ظاهره وقوله يحكم بهما أيضا كأن أرنى (ف قوله فلا بد من احتضاره الخ) تحصل مما قاله أن المدعى به الغائب عن مجلس الحكم إن كان حاضرا في البلد فلا بد من حضوره مجلس الحكم وإن كان يميز بالصفة لم لا أن كان غائبا عن بلد الحكم فإن كان يميز بالصفة يحكم القاضي به ولا يطلب حضوره مجلس الحكم وإن كان يميز بالصفة أن شهدت البيعة بقبته حكم بهما ولا يلزم حضوره والأفلا يحكم حتى يحضر (ف قوله وجاب الخ) لما فرغ من الكلام على الشخص الغائب عن محل ولاية القاضي وهو غير متوطن بدشعر في الكلام على الغائب عن مجلس القاضي وهو في محل ولاية وموطن بد (ف قوله أن كان على مسافة العدوي) أي من مجلس القاضي وقوله وجاب القاضي المختص أن كان على مسافة العدوي أي جاز عليه أن شاء القاضي وإن شاء كتب إليه أمانا أن يحضر أو توكل أو ترضى خصمك وظاهر المصنف أن من عن مسافة العدوي يجلبه القاضي سواء أتى المدعى بشبهة أم لا ويذهب إلى أن زنهين وهو المقتضى به كما قال شيخنا وأجزم ابن عاصم تبع السخون أن لا يجلبه مع اثبات المدعى بشبهة كما ترضى بوجرح للالتسكون ودعواه باطلالة ويريد أعانت المطلوب قال شيخنا أقول كلام سخون خصم واصلتة ابن عاصم المولف في الأحكام هو الظاهر فيقدم على ما لابن أبي زمنين وهذا الخلاف فيمن كان على مسافة العدوي وأما من كان على أكثر منها فلا يجلبه اتفاقا إلا إذا كان مع المدعى شاهدا (ف قوله كسبر ميلا) أي وكذا ما قاربها مما زاد على العدوي (ف قوله لا أكثر منها) أي فلا يجلبه ولا يد - وهو مجلس الحكم فإن جلبه لم يلزمه الحضور (ف قوله إلا بشاهد) أي إلا أن يقيم المدعى شاهدا يشهد له بالحق فيجلبه

كن على مسافتها (قوله بان كانت خارجة عنها) اى وشهدت بينه برضاها بالزواج
 والصدق وانها وكلت ذلك القاضى فى العقد عليها (قوله وان كان اصلها) اى اصل تلك
 المرأة من اهل ولايته فلا نزوح قاضى مصر امرأة بالشام وان كانت مصرية رأيا من كانت فى ولايته
 فيزوجها وان لم تكن من اهلها فيزوج قاضى مصر الشامية المقيمة بمصر (قوله بقوله وبأبعد الخ)
 الاولى الافتصاص على قوله وصح بها فى دينه الخ لان الفرض ان تلك المرأة لاولى لها خاص الا القاضى
 فليس هناك اقرب ولا بعد فتأمل (قوله حيث الخ) اى فى المكان الذى وجد فيه المدعى عليه
 (قوله وبه عمل) اى وهو قول مطرف واصبغ وسمحنون وقوله او حيث المدعى بفتح العين اى
 المدعى به فخذ فى الجرافة فصل الضعير واستقر فليس نائب الفاعل محذوف بل مستترا أى اوفى المكان
 الذى فيه المدعى به كالعقار (قوله محل الحادثه) اى محل المدعى به (قوله وأقيم منها)
 اى اقامه فضل من المدونة وهو قول عبد الملك واما حديث المدعى بالكسر فلم يعمه فضل ولا غيره من
 المدونة وليس بمنصوص وانما هو قول مخرج كافى ابن عرفة واعلم ان محل الخلاف المذكور اذا كان
 المدعى عليه متوطنا فى بلد المدعى به فى بلد اخرى كانت بلد المدعى او غيرها وكل منهما
 فى ولاية قاض غير الآخر فقال ابن الماسحون تكون الخصومة حيث المدعى به وقال مطرف
 واصبغ حيث المدعى عليه انظر ح فان كان المتدعيان من بلدين وكلاهما من ولاية قاض واحد
 فالدعوى بمحل القاضى كن بلد المدعى أو المدعى عليه أو غيرهما كان المدعى به بمحل احدهما
 أم لا وهو محمل قوله وجب الخصم الخ وان كان المتدعيان من محل واحد وتعدد فيه الناضى
 فالقول للطالب كما مر كان المدعى به بمحلهم ما ايضا لا كذا قرر شيخنا (قوله فى العقار وغيره) من
 المعينات بخلاف ما تعلق بالذم كالدين فان الخصام حيث تعلق الطالب بالمطلوب اتفاقا (قوله
 حيث تعلق) اى فى المكان الذى تعلق فيه بخصمه سواء كان المدعى به موجودا فى ذلك المكان
 أم لا (قوله وفى تمكن الدعوى الخ) حاصله ان الغائب غيبة بعيدة أو قريبة على أحد قواين اذا
 كان له مال حاضر وخيف عليه تلف أو غضب أوله دين على من يخشى فراره أو أراد سفر بعيد
 فاراد شخص قريب للغائب أو اجنبي عنه أن يخاصمه عنه احتسابا لله تعالى من غير أن يكون وكيله
 فهل يمكن من ذلك حفظ المال الغير وهو قول ابن القاسم أولا وهو قول ابن الماسحون ومطرف ومحل
 القولين اذا كان من يريد الدعوى لاحق له فى ذلك المال ولا ضمان عليه فيه اما من له فيه حق
 كزوجه الغائب را قاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكن من الدعوى اتفاقا وكذلك اذا كان عليه فيه
 ضمان كسعيير ما يغاب عليه ومترتهن رهنا كذلك وجب مدين أراد فرارا أو سفر بعيدا فانه
 يمكن من الدعوى اتفاقا (قوله فى الدعوى عنه) اى اى عليه ادفعه وتصليته فى المحكم

على الغائب

باب فى الشهادات

(قوله الشهادة) اى اصطلاحا ما لفظه فعناها البيان وسعى الشاهد شاهدا لانه بين عند الحاكم
 الحق من الباطل وهو احد معانى اسمه تعالى الشهيد والى هذا اشار بعضهم فى قوله تعالى شهد الله
 ان لا اله الا هو اى بين وقيل هى فهم ما عني العلم (قوله اخبار الحاكم) (كم) من اضافة المصدر
 لمفعوله اى اخبار الشاهد الحاكم وقوله عن علم اى اخبارا ناشئا عن علم لاعن ظن أو شك
 وهذا التعريف هو معنى قول بعضهم الشهادة اخبار بما حصل فيه الترافع وقصد به القضاء
 وبث الحكم واما الراية فهى اخبار بما لم يحصل فيه الترافع ولم يقصد به فصل القضاء وبث الحكم بل

فصدبه مجرد عزوه لقائله بحيث لو رجع عنه رجع الراوى وهل يشترط في تأدية الشهادة لفظ اشهد
بخصوصه أولا يشترط قولان ولا يظهر منه ما عدم الاشتراط وان المدار منه على ما يدل على
حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا وصحت كذا والاشقة ان لم يدعده هذا كذا فلا يشترط
لا تأديتها معية معينة (قوله في عرف الفقهاء) اى لا في عرف المختلين لان العدل عندهم يكون
عبدا وامرأة وشار بقوله اى حقيقته الى ان ال فى العدل للتحقيق ويصح ان تكون للعهد الذكري
المتقدم في قوله اهل القضاء عدل لان العدالة لما تروى في النكاح هي المطلوبة في الشاهد (قوله حر)
اى ولو عتقا لكان ان شهد بيمينته فله شرط آخر وهو التبريز وقوله حال الاداء اى لاحال التحمل اذ
يصح تحمّل الرقيق لشهادة ورثتها بعد عتقه (قوله مسلم) اى حال الاداء لاحال التحمل
فيصح تحمّلها وهو كافر وأدائها وهو مسلم وقوله ولو على شهيد اى خلافا لابي حنيفة المنجز لشهادة
الكافر على مثله (قوله ولو تحمّل صيدا) فاذا تحمّل البالغ الشهادة في حال صباه واداءها بعد
بلوغه فانها صحيحة وقوله ان كان ضابطا اى حين تحمّلها وهو صغير تنبيه لا يشترط
في صحة الشهادة عدم الاكراه فن تحمّل الشهادة وحلف بالحق لا يؤيدها كره على أدائها
اكرهاها حراما فاداءها وهو بالغ عاقل كانت صحيحة ولذا عدل المصنف عن التعبير بحلف لقوله بالغ
عاقل اذ لو غير بحلف لا يقتضى عدم صحتها لان المذكور غير مكلف كذا في عبق والمج وفي بن
الحق عدم قبول شهادة المذكور لانه قد يؤدي بخلاف ما يمنع التمسك بشهادته (قوله
بلافسق) اى ملتبس بثبوت عدم الفسق من ملاحظة ما وصف له وفي قوة المدولة المدعول
فيغيثان مجهول الحال لا تصح شهادته لان الاصل في الناس الجرحه ولم يثبت عدم فسقه لافى قوة
السالبة وان المعنى وان يكون غير ثابت الفسق والام لا فادع شهادته مجهول الحال لانه غير ثابت
الفسق وانما قيد بقوله يجارحة نه سب اى للصنف الكلام في العاصى بالاعتقاد (قوله
وبلا جرحه) انما قيد بقوله لاسفه لاحتراز عن الجرح الزوجيه والمرض والغلس فانه لا يمنع
شهادتهم (قوله فلا تصح من فاسق وبجهول حال) اى لمن دلائمه ليس ملتبس بثبوت عدم
الفسق لان الاول ملتبس بالفسق والثاني ملتبس بعدم ثبوت الفسق لا بثبوت عدمه الذى هو
مشرط (قوله ولا من سفيه مجبور عليه) اى وما السفيه غير المجبور عليه فشهادته صحيحة
(قوله وبلا بدعة) اى ملتبس بعدم البدعة فلا تصح شهادة البدعي كالقدرى القائل بتأثير
انقذرة الحادثة الخارجى الذى يكفر بالذنب هذا اذا تعبد البدعة واجهها ما بل وإن كان
متأولا فى ارتكابها فالبدعي لا يعذر بجعله ولا تأويل والمراد بالتأويل المجتهد وبالجاهل المقلد من
الفرقة (قوله حال الاداء فلا تصح) اى واما لو كان ملتبسا بالبدعة حال التحمل فقط فلا يصح
(قوله لم يشتر كبره) اعترض بان هذه يدعى عنها قوله وبلافسق لان التماسه بعدم الفسق
هو عدم مباشرة للكبرية واجيب بان كلامه هنا فى كبره الباطن كقول وحسد وكبر وباء كما يدل
عليه لفظ المباشرة التى هى الخساسة وقوله سابا توارى بالفسق اى بالمجوارح الظاهرة كما هو المناسب
لتعريف الفسق بالمخرج عن الطاعة والى هذا الجواب أشار الشارح بقوله سابا توارى بالفسق يجارحة
واجاب بعضه بجواب آخر وحاصله ان قوله وبلافسق اى بالباطن وبالمجوارح الظاهرة وانى بقوله لم
يسأرنى قوله خمسة تفسير لعدم التلبس بالفسق اى ان عدم التلبس به عبارة عن عدم مباشرة
الكبائر وكثرة النكذب وصغائر الخسة (قوله لم تصف بها اصلا) اى لاحال الاداء
ولا حال التحمل وقوله واحال الاداء اى يؤيد تصف بها حال الاداء فقط اى وان لم تصف بها حال

التحمل (قوله بان تاب) أي بعد التحمل (قوله والا فلا) أي والا يثبت فلا تصح شهادته لصديق التلمس عليه وكان الأولى ان يقول لصديق المباشرة عليه (قوله اولم يباشر كثير كذب) أي فان يباشر كثير الكذب بطلت شهادته والمراد بالكثير ما زاد على الكذبة الواحدة يعني في السنة وهذا في كذب لا يترتب عليه فساد ولا ضرر ولو واحدة والحاصل ان الكذب امانة ان يترتب عليه فساد أو لا فلا اول مضرو لو واحدة وهي كبيرة والثاني المضمر منه الكثير وهو ما زاد على الواحدة وأما الواحدة يعني في السنة فلا تبطل لعسر الاحتراس منها وهي صغيرة وقيل صغيرة وان كانت غير قاحضة في الشهادة (قوله اوسرقة لقمة) ظاهره انها صغيرة مطلقا ولو كان المسروق منه فقيرا وقيد بعضهم ذلك بما اذا لم يكن المسروق منه فقيرا والا كانت كبيرة (قوله بخلاف نظرة واحدة) أي فانها ليست من صفات الخمسة سواء كانت لامرءا ولا امرأة بل من صفات غير الخمسة فلا تندح الا بشرط الايمان ومثل النظرة في ذلك القلة وسائر المقدمات وهي ما عدا الايلاج واعلم ان صغيرة الخمسة تنقدح في الشهادة وان لم يدمنها حتى صدرت منه ولو مرة ردت شهادته الا ان يتوب كالكبيرة بخلاف صغيرة غير الخمسة فالمضار امانها (قوله وسفاهة) هو بالجر عطف على كذب) أي ولم يباشر كثير سفاهة فالمضار انما هو كثرتها لانه هو الخلل بالمرءة خلافا لخل الشارح ولم يباشر سفاهة المفيد انما مضرة مطلقة وكلامه بعد بقوله بأن يكتر الخ صريح في المقصود (قوله اي مجونا) المجون والدعابة هو الهزل وقوله بأن لا يبا لي بما يقع منه من الهزل أي كخراج الصوت من فيه وكالغنى بالفاظ الخنا في الملاحة يستشع النطق به ولا يعترض على قوله وسفاهة بانه يعني عنه قوله ذمومة لانه يلزم من كونه ذمومة عدم مباشرته لكثرة السفاهة لان الاول وقع في مركزه فلا يعترض بعموم ما بعده فتأمل (قوله ولم يباشر لعب نرد) أي فان يباشر ردت شهادته ولولم يداوم عليه بل ولو مرة في السنة ولولم يكن فيه عار ومثله يقال في الطاب والسجدة والمنقلة ولعب كل من هذه الاربعة حرام كما قال شيخنا (قوله ذمومة) بضم الميم وفتحها مع الهمزة وتشديد الواو (قوله بترك غير لائق) أي مصورة بترك غير لائق فالبا لالتصوير (قوله بالا لزم) أي لان المرءة كمال الرجولية ويلزم من كمالها ترك غير الملائق وانما اشترطت المرءة في العدة لانه من تخلق بما لا يليق وان لم يكن حراما جرحه ذلك غالبا لعدم المحافظة على دينه واتساع الشهوات واعلم انه اذا تعدد وجود العدل الموصوف بما ذكره المصنف من الاوصاف او تعسر كما في زماننا هذا اكتفى بمن لا يعرف كذبه للضرورة وقيل يجب بزيادة العدد افاده شيخنا (قوله من لعب حمام) أي من لعب به مع ادامته والام يخل بالمرءة وكلام المصنف يشمل اللعب به الذي ليس بمعمر كاللعب به على وجه المسابقة لانه يخل بالمرءة وينحل اللعب به المحرم الذي ليس من الكاثر ولا من صفات الخمسة كلعبه على وجهه فيه نوع تعذيب له ولا يشمل اللعب به مقامرة لانه كبيرة (قوله وهو مكروه اذا لم يكن بقبیح) أي بكلام قبيح ولا حمل عليه أي على القبيح كتعلق بالمرءة او بأمرءة لا لآلة أي كعود وقانون وقوله والاحرم أي والا بان تخلف شرط من الشروط الثلاثة كان سماعه وكذا فعله حراما ولو في عرس على المعتمد وهل تردبه الشهادة سواء كان مكروها أو حراما ولو مرة في السنة وهو مالتا ولا بد من التكرار في السنة وهو ما يفيد المواق وهو المعتمد خلافا لما في عقب كذا قرر شيخنا العدوي وحاصل ما في عقب ان الغنائم حمل على تعلق بمعمر كمرءة أو مرد حرم فعلا وسماعا تكرار ما لا لآلة ام لا كان في عرس أو صنيع لولادة وختان وقدوم من سفر وعقد نكاح او كان في غيرهما متى لم

يحمل على محرم جاز بعرض وصنيع سواء كان بآلة أو غيرهما معا أو فعلا تكرام لا لا بعرض
وصنيع فيمنع أن تكرس سواء كان بآلة أو غيرهما معا أو وان لم يتكرر كره معا أو حمل كذا
فعلا أو يمنع خلاف اهـ ولكن المعتقد كما قال شيخنا أنه متى كان بكلام قبيح أو يحمل على قبيح
أو كان بآلة كان حراما سواء كان بعرض أو صنيع أو غيرهما تكرام لا فعلا أو معا أو ان لم يكن
بقبيح ولم يحمل عليه ولا يمكن بآلة فالكرهية سواء كان بعرض أو صنيع أو غيرهما تكرام لا
فعلا أو معا وترديه الشهادة إذا تكررت في السنة كان بآلة أو غيرهما على ما لموافق بن عن ابن
عرفة قال ابن عبد الحكم معا العود جرحه إلا ان يكون في صنيع لا شرب فيه فلا يجرح وان
كره على كل حال اهـ وهو ضعيف كما قال شيخنا (قوله ودباغة وحياكة اختيارا) أي بان كان
غير مضطرها في معاشه أي وكان في بلد يزرعان بفاعلهما فهاوا الحمال أنه ليس من أهلها ما قال القدر
في الشهادة بالدباغة والحياكة مقيد بالشروط الثلاثة فان تخلف واحد منها لم تكن واحدة منهما
قادرة (قوله وأما الخياطة فهي من المحرف الرفيعة) أي مطلقا سواء حصلت من أهلها أو من
غيرهم تحدث في الجامع الصغير ورد فيه مدحها في حق الرجال ومدح صناعة الغزل في حق النساء
وان كان ضعيفا ولفظه عمل الأبرار من الرجال الخياطة وعمل الأبرار من النساء الغزل (قوله
الحجامة) أي لا دخلا لها بآلة لكن لا ترد الشهادة بها إلا عند وجود الشروط الثلاثة المعتمدة في
الدباغة والحياكة فان احتل شرط منها لم تكن قادرة في الشهادة (قوله شطرنج) بكسر أوله
وسكون ثانيه وفتح أوله من محن العامة كما قال ابن جنى ويقال بالشين المجبة وبالسين المهملة لأنه
أما أخذ من المشاطرة أو من التسطير اهـ بن لكن الذي في الغرر والعرر لاوطوط ان شطرنج
معرب شطرنك ومعناه ستة ألوان الشاة والغرز والفيل والفرس والرخ والبيدق فعلى هذا لا يقال
أنه مشتق من المشاطرة بالمجبة ولا من التسطير بالمهملة كما قال بن اهـ مح ثمان ظاهرا ونصف
ان لعبه غير حرام لمجمله من أفراد ما لا يليق مع تقييده بالادامة وبإفاقه صحيح الغرافي أنه مكروه ولكن
المذهب أن لعبه حرام وفي ح قول بجواز لعبه في الخلوة مع نظيره لا مع الأوباش وعلى كل من
القول بالكرهية والحكمة ترد الشهادة بلعبه لكن عند الادامة ابن رشد لا خلاف بين مالك وأصحابه
ان الادمان على اللعب بها جرمة وقد قيل الادمان ان يلعب بها في السنة أكثر من مرة واحدة وإنما
اشتترط الادمان في الشطرنج دون ما عداه من النرد والطاب والسيجة والمثقلة لا اختلاف الناس
في إباحته إذ قد روى عن جماعة من التابعين أنهم كانوا يلعبونه (قوله وان اعني) أي هذا
إذا كان الموصوف بمذاكر غير اعني بل وان كان اعني وتقبل شهادته في الأقوال مطلقا سواء تحملها
قبل اعني أم لا لضبطه الأقوال بسعده خلافا للحنفية حيث قالوا لا تقبل شهادته فيها مطلقا وقال
الشافعي تجوز شهادته بما تحمل من الأقوال قبل اعني وأما الأفعال المريبة فلا تجوز شهادته فيها
مطلقا على المذهب علمها قبل اعني أم لا كما قال طي وفي شرح الارشاد تجوز شهادته بالفعل ان
عليه قبل اعني أو بحس كما في الزنا واقتصر عليه في المبح وقول المصنف في قول لا خصوصية للقول
بل تجوز شهادته فيما عدا المراتب من المسموعات والمموسات والمذوقات والمشمومات وإنما خص
المصنف القول بالذكر لان المموس والمذوق والمشموم يستوى فيه الاعني وغيره فهي محل
اتفاق وإنما محل الخلاف المسموعات فذهب مالك الجواز مطلقا ومذهب الحنفي المنع مطلقا
ومذهب الشافعي المنع فيما عمله بعد اعني (قوله أو أصم في فعل) أي لان الأصم غير الاعني
يضبط الأفعال ببصره دون الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معدوم منه فلا تقبل شهادته

في الاقوال ما لم يكن سمعها قبل الصمم والاحازت كما في شرح الارشاد ونحوه شهادة الانرس
 كما قال ابن شعبان ويؤيدها باشارة مفهومة او كتابه (قوله فاعقل) أي وهو من لا يستعمل القوة
 المنبهة مع وجود هافيه وأما البليد فهو ظالم منها بالمرّة فلا تصح شهادته مطلقا لا فيما يختلط
 ولا فيما لا يختلط (قوله أي لا يختلط فيه من البديهيّات) أي كرايت هذا يتعاضد هذا
 أو يأخذ ماله (قوله أي اصل الخ) أي فلا يشهد اب ولا أم لولد وان من ملائمة لخدمة استحقاقه
 (قوله وان عـلا) أي فلا يشهد الجمد أو المجردة لولد الولد (قوله فزوجة الاب لا تشهد
 لـ ربيها) أي وهو ولد زوجها وان سفل واذا امتنع شهادتها لابن زوجها فتمنع شهادتها لزوجها
 بالاولى (قوله لا يشهد لـ ربيها) أي وهو ولدها واذا امتنع شهادة الرجل لابن زوجته فتمنع
 شهادته لها بالاولى لقوة التهمة (قوله فلا يشهد لاصله) أي لايه واولاه وجمده وجذته (قوله
 وولد وان سفل) كبت وابن هذا مثال للولد ولا يخفى عدم الاحتياج للتخيل لوضوح المثل له ولذا
 قال ابن عاصم وانه وان سفل لينت باللام لا بالكاف ليكون بالغ على اضعف المراتب (قوله
 فلا يشهد ان لا يوزي زوجها) فزوج البنت لا يشهد لا بوزي زوجته وزوجة الابن لا تشهد
 لا بوزي زوجها وامام شهادة الزوج المرأة لا خوتها وشهادة زوجة الرجل لا خوته فجائز أن تجوز شهادة
 زوج البنت لزوجة أبيها وشهادة زوجة الابن لزوج امه وكذا شهادة احد ابوي الزوجة لابن زوج
 ابنتها وبنته واولاويه كما يفيد ابن عرفة لضعف التهمة في ذلك (قوله وشهادة الابن مع ابيه)
 أي المقبول واحدة وقوله فيحتاج لاخرأي فيما يحتاج لشاهدين كنيكاح وطلاق وعتي وقوله
 او يمين أي من المشهود له ان كانت بمال او بما يؤول اليه واذا طرأ فسق لاحدهما فشهد الثاني
 منهما ما يافية على الصحة كما في بن خلافا لما في عقب من بطلان شهادتهما معا وما ذكره المصنف
 من ان شهادة الاب وابنه شهادة واحدة قول اصيب ومقابلته لسخن ومطرف وهو ان شهادة الابن
 مع ابيه شهادةتان قال ابن فرحون وهذا القول هو المعمول به وقال ابن عاصم في التهمة
 وجاز ان تشهد الابن في محل * مع ابيه وبه جرى العمل ومثله لابن سلمون وابن راشد في الباب وذكر
 في معين المحكم ان القول بكون شهادة الاب مع ابنه شهادتين اعدل من القول بانهما شهادة واحدة
 وفي المتبعية الذي جرى به العمل انهما شهادة واحدة وقيل شهادةتان وهو اقيس اه فكان
 على المؤلف ان يقتصر على هذا القول لقوته كما ترى او يحكي قولين قاله طفي وقد ذكر ابن رشد
 الخلاف في هذا الفرع وفي الفروع الثلاثة بعده ولم يرجح واحدا من القولين على الآخر فطر السكون
 كل من القولين مرجحا نظر المواق وزاد ابو الحسن على الفروع المذكورة شهادة الولد على خط ابيه
 فذكر ان فيها القولين اه بن (قوله أي كما تلغي شهادة كل منهما) على البدلية عند الآخر
 اذا كان حاكما وقيل لا يلغي ورجح كل منهما والابن ان ينفذ حكم ابيه وعكسه اذا كانا
 قاضين وانهم احدهما لا آخر على مامر (قوله او شهادته على شهادته او على حكمه) أي كان
 يقول الولد اشهد ان أبي قد شهد عند القاضي بكذا أو انه حكم بكذا فتلغى تلك الشهادة لان فيها
 تزكية له فيها وقيل لا تلغى فيها وقد رجح كل من القولين كما علمت (قوله من تزكية) أي
 لا آخر أي في الفرعين وقوله ولذا أي ولا متنازع تزكية احدهما لا آخر وقوله لا يعدل احدهما
 الآخر لان التعديل تزكية وقوله وجازت شهادة احدهما على خط الآخر أي كما قال ابن ناجي
 وقوله خلافا لبعضهم هو الناصر للقاضي (قوله ان برز) في بن الصواب ان برز بفتح الباء
 وتشديد الراء فعل لازم مبنى للفاعل واسم الفاعل منه مبرز بكسر الراء المشددة أي ظاهر

العدالة وفي القاموس برز ككرم تبرير افاق اصحابه فضلا وشجاعة وبرز القرس عن الخيل
سبقها اه كلامه وقد علمت من كلام القاموس ان برز يستعمل مشددا ومخففا وليس المراد بالتبريز
هنا الانتصاب للشهادة كما يعتقد بعض الجهال اه كلامه اي بل المراد به الزيادة في العدالة على
الاقران كما قال الشارح (قوله ولم يكن في عياله) أي ولم يكن الشاهد في عيال المشهود له
ويشترط ايضا ان تكون الشهادة ليست بجرح عمديه قصاص والا فلا تقبل على المشهود لان الحمية
تأخذ في القصاص (قوله كما هو ظاهرها وهو المشهور) أي وعليه حملها الاكثر (قوله بان
لا يعدله) أي لانه اذا عدل أعاه تشرف بتعديله اياه فتكون تلك الشهادة جرت له نفعها
فتكون باطلة (قوله ومولى اسفل) أي فتخوز شهادة العتيق لمعتقه ان كان ذلك العتيق
مبرزا ولم يكن في عيال ذلك العتيق واما شهادة المعتق لعتيقه بخاترة بغير شرط التبريز (قوله
وصديق ملاطف) أي فتخوز شهادته لصديقه ان برز ولم يكن في عياله والصديق الملاطف هو الذي
يسره ما يسرك وبضربه ما يضرك (قوله ومفاوض في غير مفاوضة) قال عبق وكذا كل شريك
تجر سواء كانت شركة عنان او غيرهما فيجوز ان يشهد لشريكه في غير مافيته الشركة ان برز
ايضا قال بن انه قد تبين في ذلك عج ورده طفي بأن الامة قد وبالمفاوضة فتجن اتباعهم
فالحق انه يجوز ان يشهد لشريكه في شركة التجرة بمفاوضة وان لم يكن مبرزا كما ان الشريك
في معين كدابة يشهد لشريكه في غير مافيته الشركة وان لم يكن مبرزا انما هو والمحصل ان
الاقسام ثلاثة مردودة مطلقا سواء كان مبرزا او غير مبرز وهي شهادة الشريك لشريكه في مافيته
الشركة سواء كان معينا او غيره وذلك لتضمنها للشهادة لنفسه ومقبولة بشرط التبريز وهي شهادة
الشريك لشريكه في التجارة ومفاوضة في غير مافيته الشركة ومقبولة مطلقا سواء كان مبرزا
او غير مبرز وهي شهادة الشريك لشريكه في معين وكذا في شركة التجرة بمفاوضة على ما رضاه
طفي (قوله وزائد في شهادته ومنقص) يعني انه اذا شهد اولا بعشرة ادعاه المدعي ثم شهد
بعد ذلك بأقل منها كثمانية فان شهادته بها تقبل ان كان مبرزا سواء حكم بلزوم العشرة التي
شهد بها أولا أو لا الا انه ان شهد ثانيا بأقل مما شهد به أولا وكانت تلك الشهادة قبل الحكم بما شهد به
أولا فلا مرظا هو وان كانت بعد الحكم كان بمنزلة رجوعه عن الشهادة وحينئذ فيغرم الشاهد
ولا ينقض الحكم كافي بن عن ابن مرزوق وكذلك اذا شهد اولا بعشرة ثم زاد عليها بأن
شهد ثانيا بخمسة عشر فان شهادته بالزيادة تقبل سواء حكم بما شهد به أولا أو لا بشرط ان يكون
مبرزا في العدالة وسواء كانت شهادته بالعشرة أو لا على طبق دعوى المدعي ام لا غير انه اذا كانت
على طبق دعواه لا يأخذ المدعي تلك الزيادة لعدم دعواه لها فان لم يكن مبرزا بطلت شهادته كلها
كافي ح (قوله وأما لو شهد ابتداء بأزيد مما ادعاه أو بأقله) أي ولم يحصل منه رجوع
عما شهد به أولا كالأدعي بعشرة فشهد له الشاهد بخمسة عشر فيحلف على العشرة التي ادعاه
ويأخذها ولا يقضى له بالخمسة الزائدة لعدم ادعائه لها واذا ادعى بعشرة فشهد له الشاهد بثمانية
فيحلف على طبق شهادة الشاهد ويستحق الثمانية ثم ان قام شاهد آخر بالباقي حلف معه واخذ
والافلا والحاصل انه في الاولى يحلف على طبق دعواه وفي الثانية يحلف على طبق شهادة الشاهد
ولا يشترط التبريز في قبول الشاهد فيما ذكر من الصورتين (قوله وذاك بعد شك) أي ومتذكر
شهادة بعد شك منه فيما يقبل منه ذلك ان كان مبرزا (قوله وأما ما قبله) أي وهو قول المصنف
وزائد ومنقص (قوله ونظرا لها هو الشأن في الشاك التذكر) أي فان الشأن تنكك المرض

اسمه وهو عبد السلام ومثل اشهب بن عبد العزيز فلا يشترط ان يعرف اسمه وهو مسكين
 وبه تعلم ما في كلام السارح انظر بن (قوله لان مدارها على معرفة ذاته) أي لانه انما تركي
 ذاته لا ما اشتهر به (قوله لان اسبابه كثيرة) أي فرعا لا يتبدر استحضارها كلها عند الترتيب
 (قوله بخلاف الجرح) أي التخريج (قوله فرعا اعتمد فيه) أي في التخريج (قوله يعني
 ان بيعة الجرح مقدمة على بيعة التعديل) أي ولو كانت بيعة التعديل اعدل أو أكثر على الاشهر
 كما نقله بن وقيل ان الجرح مقدمة مالم يكن المتركى أكثر أو اعدل اهـ (قوله لانها تنحى
 عن ظاهرا المحال) أي لانها تنحى عن حاله الظاهر والجرح تنحى عن حاله الخفى فهي ازيد علما
 (قوله ثانيا) أي قبل تمام عام وقوله وجهل حاله أي هل طرأ له فساد أم لا أو لم يكن مذكوره
 ووجدن بعدله عند شهادته ثانيا فحصل الخلاف فقيد هذه القيود الاربعة فان فقد قديم الثلاثة
 الاخيرة لم يتنجس تركه انفاقا وان فقد القيد الاول كما لو شهد بجهول المحال ثانيا بعد تمام السنة
 ولم يكن تركه قبله كثير ون احتاج لاعادة الترتيب ثانيا انفاقا (قوله والثاني لسخنن) أي
 وعليه فان اكتفى بالترتبة الاولى مضى المحكم ان لم يعد من الترتيب الاولى مراعاة للخلاف (قوله
 وبخلافها لاحد الخ) في ح اشترط بعضهم في قبول هذه الشهادة التسير بز ولم يذكره
 المصنف والظاهر كما قال شيخنا المصنف (قوله لاحد اوبه) أي على الآخر لا على اجنبى والاردت
 كما ترى قوله وولد وان سفل (قوله والامنع) أي والابان فان ظهر ميل للشهود له منعت كشهادة
 الاب لولده البار على العاق أو الصغير على الكبير أو البقية على الرشيد لا تمام الاب على ابقائه المال
 تحت يده تنبيه تجوز شهادة الولد على ابيه بطلاق امه ان كانت منكرا للطلاق واختلاف ان كانت
 هي القاسمة بذلك فنعها الشهب واجازها ابن القاسم وان شهد بطلاق ابيه لغير امه لم تجز ان كانت
 امه في عصمة ابيه لان كانت ميتة مثل الاول وشهد لايه على جده أو لولده على ولده لم تجز قول
 واحد ولو كان بالعكس لم تجز قول واحد كذا ينبغي اهـ عيج (قوله ولا تقبل شهادة عدو على
 عدوه) أي ولو كان مبرزا في العدالة وشار بلوى قوله ولوى على ابنه ردة قول محمد بن المواز بالجواز وحصل
 الخلاف حيث لم يلحق الاب معرة بشهادة ذلك الشاهد على ولده كأن شهد العدو بدين على ولد
 عدوه والا فلا تقبل شهادته انفاقا كما لو شهد العدو على ولده عدوه بنى أو شرب أو قذف (قوله
 ذنبية) أي لا ذنبية لم تجز شهادة المسلم على الكافر (قوله ولا تجوز) أي الشهادة من المسلم
 على الكافر أو للعداوة (قوله واما شهادة الكافر) أي على المسلم فلا تجوز مطلقا أي سواء
 كان بينهما عداوة أم لا لعدم العدالة (قوله وليخبر بها) يعني ان القاضى اذا قال للشاهد
 اذا الشهادة فيجب عليه بعدان يؤذيها ان يخبر بالعداوة التي بينه وبين المشهود وعليه ليس له من
 التدليس وهذا هو سماع عيسى عن ابن القاسم وسمع سخنن عنه ان الشاهد لا يخبر بها قال
 ابن رشد وهو اصح القولين وانظر كيف اعتبر المصنف سماع عيسى عن ابن القاسم وترك سماع
 سخنن عنه مع ان القاعدة تقدم سماع سخنن عن ابن القاسم على سماع غيره عنه خصوصا وقد
 قال ابن رشد انه اصح القولين (قوله ومثل العداوة القرابة) أي للمشهد له اذا كانت اكيدة
 فيجوز فيها الخلاف في وجوب بيانها بعد اداء الشهادة وعدم وجوب بيانها (قوله كقوله بعدها) أي
 وقبل الحكم أو ما لقال ما ذكر على وجه الخصام بعد الحكم فلا ترتبه الشهادة وانظر هل هو بمنزلة
 الرجوع عن الشهادة فيعتزم ما تلف به شهادته ام لا (قوله تنهى) الذي في الرواية كفى بن
 استثنى وتشبهنى الخ (قوله لمخاصما) أي منازعته عند المحاكم أو اولا كما هو الظاهر (قوله

اى قاله حال كونه مختصا اشار بذلك الى ان مختصا حال من المضاف اليه وهو المضاف من
 كقوله وفيه انه ليس المراد انه قال هذا الكلام في حال الخاصة وانما المراد انه وقع منه ذلك على
 وجه الخصوصية فالاولى جعله تمييزا أى كقوله على جهة الخصوصية فيكون مفيدا لكون ذلك القول انما
 صدر منه لاجل الخصوصية (قوله لاشاكا) أى لا على جهة الشكائية لتناس ما فعل به بأن يقول
 لهم انظروا ما فعل معي وما قال في حق أو ما كنت اظن انه يقول ذلك ثم انه ان قامت قرينة على تحقق
 الخصام أو على ظنه أو على تحقق الشكائية أو ظنها عمل بذلك وان فقد ما ذكر من القرينة جلى على انه
 غير مختص لان الشك في المانع ما عني واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل قول اصبع ولان
 المجاشون تطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل قال لانه اخبرانه عدوه ولو قال ادنى من هذا
 سقطت شهادته بن رشد وقول ابن المجاشون اصبوب قال المواق واختاره اللخمي قال الا ان يكون
 مبرزا فمكن على المصنف الاقتصار على ما صوبه ابن رشد واختاره اللخمي انظر بن (قوله مثال
 للعداوة) أى لان قوله ولا عدومناه ولا من ظهرت عداوته ولو بقرينة كما هنا لان الخصام
 قرينة على العداوة (قوله ان يثب بالاختي) أى ويعلم منه الاجل بطريق الاولى كمن اقر على
 نفسه بعداوة المتهود وعليه هنا (قوله واعتمد في اعسار بحجة وقرينة صبرضر) أى واعتمد
 الشاهد في شهادته بنا وقطعا باعسار مدين على غلبة الظن المحاصلة من طول محبة للدين ومن
 القرينة التي هي صبر المتهود به بالا عسار على الضر وما ذكره المصنف منى على انه يكفي الشاهد
 في شهادته الاعتماد على الظن القوي الناشئ عن القرائن فيما يعبر فيه العلم وهي طريقة
 المازرى والذي لابن رشد في المقدمات انه يشترط في صحة شهادة غير السماع قطع الشاهد بالمشهود
 عليه مطلقا ولو فيما يعبر العلم به عادة فلا تصح شهادة الشاهد بشئ الا اذا كان يعلمه ويقطع بعرفته
 لا بما يغلب على الظن معرفته بالقرائن وطريقة المازرى مشى عليها بن شاس وابن الحاجب
 وهذا الظن الناشئ عن القرائن انما هو كاف بالنسبة لمجزم الشاهد بالمشهود به عند ادائه الشهادة
 لا بالنسبة لتأدية الشهادة اذ لو صرح في ادائه الشهادة بالظن لم تقبل لان الشهادة لا تقبل الا اذا ديت
 على وجه البت والمجزم بأن يصرح بذلك ولعل هذا امر اذن بن رشد فتقنني الطريقتان ويرجعان لثب
 واحد انظر بن (قوله ان يعتمد في شهادته على غلبة الظن) أى ان يعتمد عليه في نفسه
 وان كان لا يشهد الا على البت والقطع فلو صرح في ادائه شهادته بالظن لم تقبل فهو نظير واعتمد البات
 على ظن قوي وقبل يجوز تأديتها بالتصريح بالظن القوي أيضا كما ذكره شيخنا (قوله فانه يعتمد
 في شهادته بذلك على التحية) أى على غلبة الظن المحاصلة من طول المحبة لهما أولا حدهما ومن
 فرائض الاحوال (قوله أى اتهم على المحرص) أى اتهم في شهادته على المحرص والرغبة في دفع
 عار عنه وقوله كان به الاولى حصل له عند الاداء وقوله فيما رتبة متعلق بمحذوف أى كشهادته
 في حق رتبة أى حكم برتبه شهادته فيه لفسق الخ (قوله لاتهامه على المحرص) اى على قولها اى
 لاجل دفع العار عنه وقوله من دفع المعرة اى من حب دفعها عنه (قوله ولذا لو لم يحكم برتبه حتى
 زال المانع الخ) يعنى أنه لو اذاهوا وتأخر المحكم برتبه حتى زال المانع فانها تقبل بشرط اعادةها بعد
 زوال المانع كما قاله ح وارى اذ لم يؤدها حتى زال المانع لقول اشهب من قال لفاض بشهدى
 فلان العبد أو النصراني أو الصبي فقال لا قبل شهادتهم ثم زالت موانعهم قبلت شهادتهم
 لان قوله ذلك قولى لارد انظر المواق اه بن (قوله أو اتهم على انه حصص على الناسى) أى اتهم
 في الرغبة على ان يكون غيره مثله في المعرة لتهون عليه المصيبة (قوله كشهادة ولد الزنا فيه)

أى لان ابن الزنا يهتم في الرغبة على مشاركة غيره له في كونه ابن زنا مثله وقوله فيه أى أوفى متعلقاته
 ككذب ولعان وان كان عدلا وصورة اللعان ان يشهد ولد الزنا انه حصل بين فلان وزوجته فلانة
 لعان بسبب رمية لها بالزنا وهما يتكران ذلك ومثل ولد الزنا في عدم قبول شهادته فيه وفي متعلقاته
 ولو مبرزافي العدالة المنبوذ (قوله أو شهادة من حد) أى مسلم حذبالفعل احتراز عما اذا عفى
 عنه فشهد في مثله ان كان قدفا كافي المدونة لان كان قد فلا يشهد في مثله كافي الواضحة عن الاخوين
 وانظر لوجلد البكر في الزنا هل له الشهادة باللواط نظر الاختلاف هما في الحد والاول نظر الدخوله في حقيقة
 الزنا كما يأتي والظاهر الثاني كما قال شيخنا العبدوى وقولى أى مسلم احتراز عن كافر حذثم أسلم
 وحذث حاله فتقبل شهادته في كل شئ تنبيه جوزا صيغ تولية ولد الزنا قاضيا وحكمه فيه وقال
 سحنون لا بأس بتوليته القضاء ولكنه لا يحكم فيه والمذهب ما قاله اصمغ (قوله كخاصمة
 مشهود عليه) المراد بالخاصمة هذا المرافقة في الدعوى لا المنازعة لعدم كفاية في انهم منى
 مخصصا (قوله فان في رفعه الخ) علمه لمخدوف أى فلا تقبل شهادته عليه لان الخ ويستثنى عما
 ذكره المصنف من ان رفع الشاهد المدعى عليه تبطل شهادته عليه الى المولى من هو فوقه
 كالسلطان أو نائبه على تغيير النكر بالمصلحة فتقبل شهادته مع غيره عنده وياه على سرقة شخص
 أو زناه حيث رفعه لموليه عند اخذه كما قال ابن القاسم لانه مأور برفعه من حيث انه موكل بالمصلحة
 لان سحنون ثم رفعه لموليه فلا تقبل شهادته عليه الا أن يكون سحنون لعذر كليل (قوله ان يرفع
 اربعة رجال شخصا الخ) قيل هذا ينافي قوله الآتى وفي محض حق الله تعجب المبادرة وأجاب البدر
 القرافي بأنهم يسادرون بالشهادة عند المحاكم من غير تعلق بالشهود عليه ولا رفع له (قوله فلا تقبل
 شهادتهم عند ابن القاسم) قال شيخنا وعليه فيجب حدهم الا ان يأتوا بأربعة شهود ادعواهم
 يشهدون انهم رأوا المرد في المحكمة ومقابل قول ابن القاسم قول مطرف وابن الماجشون واصمغ قبول
 شهادة الاربعة المذكورة واختاره اللخمي (قوله وفي كبر هذا) أى ما ذكر من مخاصمة المشهود
 عليه من باب المحرص الخ (قوله وانما الذي يظهر في عدم القبول) أى في سبب عدم قبول الشهادة
 عند مخاصمة الشاهد للمشهود عليه أى مراعاة للقاضي وادعائه عليه (قوله واما ظاهر العداوة
 بالمخاصمة) فيه ان العداوة انما تظهر بالمخاصمة بمعنى المنازعة كما مر ولا تظهر بمجرد الترافع الذى
 هو المراد بالمخاصمة هنا تأمل (قوله قدم المحالف على الشهادة وأخره) قال في التبصرة وأما
 المحرص على القبول فهو ان يخلف على شهادته اذا اذاهوا ذلك قاذح فيها لان اليمين دليل على
 التعصب وشدة المحرص على نفوذها اه وهذا ظاهر في ان اليمين القاسية هى الواقعة بعد الاداء
 خلافا لما يقتضيه قول الشارح تبعا لعقب قدم الحلف على الشهادة وأخره كذا بحث بن
 وقديقال مراد الشارح بقوله قدم الحلف على الشهادة وأخره يعنى في صيغة اليمين بأن قال والله
 شهادتى حق أو شهادتى والله حق والمحال ان تأدية الشهادة سابق على ذلك اليمين فلا منافاة بين
 كلام الشارح وكلام التبصرة تأمل (قوله للقاضى تخلف الشاهد بالطلاق) مثل القاضى المحكم
 واما المحصم فليس له تخلف الشاهد كما في مباردة على الزا قاسية وقوله بالطلاق الاول ان يقول
 ولو بالطلاق كما هو نص ابن فرحون في التبصرة اه شيخنا عدى (قوله قبل الطب) أى
 قبل ان يطلبه المشهود له والمحصل ان رفع الشاهد للحاكم قبل ان يطلبه المشهود له وهو المدعى
 لا يجوز وبطل لشهادته نعم يجب على الشاهد ان يعلم صاحبه الحق بأنه شاهده وجوبه عينيا ان علمه
 فقط وكفايا ان علمه هو وغيره (قوله وهو ماله اسقاطه) أى وليس المراد بمحض حق الادعى

ملاحق فيه الله كما هو المتبادر من قول المصنف محض حق لا دعى اذ ما من حق لا دعى الا والله فيه حق وهو امره بايصاله لمستحقه ونفيه عن اكله بالباطل فلو حذف المصنف محض كان اولي (قوله تحب المبادرة) اى الرفع للحاكم للشهادة من غير رفع للخصم لماسبق (قوله بقدر الامكان) اى فان انوار الرفع زبادة عن القدر الذى يمكن فيه الرفع كان جرعة فى شهادته (قوله ان استديم تحريمه) اى التحريم بسببه اى بسبب حق الله فاندفع ما يقال ظاهره ان حق الله تارة يكون دائم التحريم وتارة لا يكون دائم التحريم وليس كذلك حق الله فى العتق النهى عن التصرف فى العتق بالاستخدام والوطء ونحوهما مادام السيد يستخدم العتق أو بطالامة المعتقة فالحرمة دائمة بدوام ذلك التصرف على الشاهد وعلى السيد بسبب ذلك النهى وكذلك حق الله فى الطلاق النهى عن معاينة الطالقة معاينة الأزواج فالحرمة دائمة بدوام معاشرتها على الشاهد والزواج بسبب النهى عن المعاينة وفى الوقف حق الله النهى عن تغييره فالحرمة على الشاهد وواضح اليد دائمة بدوام تغييره بسبب النهى عن التغيير وحق الله فى الرضاع النهى عن نكاح المتراضعين فسادام النكاح دائما فالحرمة على الشاهد والزواج دائمة بسبب ذلك النهى واجاب شارحنا بجواب آخر وحاصله ان قوله ان استديم تحريمه معناه ان استديم تحريم خلاف مقتضى حق الله فى العتق النهى عن التصرف فى العتق باستخدامه ووطئه حق الله يقتضى عدم الاستخدام والوطء بخلافه وهو الاستخدام والوطء حرام وتلك الحرمة دائمة على كل من الشاهد والسيد مادام ذلك الخلاف وكذا يقال فى الباقي (قوله ووقف) اى على غير معين والحال ان المتصرف فيه غير الواقف وحاصل ما فى المسئلة ان الوقف اما على غير معين او على معين وفى كل الواضع يده عليه المتصرف فيه اما غير الواقف او الواقف فان كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادرة بالرفع للقاضى وان كان الوقف على معين فلا يرفعون اذ لا ثمرة فى رفعهم لانه لا يقتضى به عليه كسابق وان كان الوقف على معين فلا يرفعون لانه حق لا دعى الا اذا طلبوا للشهادة كان الواضع يده عليه الواقف او غيره (قوله والا يستديم تحريم حق الله) اى والا يستديم التحريم بسبب حق الله بل كان يقتضى التحريم بمجرد الفراغ من متعلقه (قوله خبر) المراد انه لا يجب الرفع فلا ينسأ فى ان ترك الرفع اولي (قوله كثرنا وشرب الخمر) اى حق الله فيه ما النهى عنه ما فاذا زنى الشخص او شرب الخمر حصل التحريم وانقضى بالفراغ منه (قوله والترك اولي) اى مندوب وقوله لما فيه من السيد المطلب اى على جهة الذب لا على جهة الوجوب والا كان الترك واجبا وهذا قول لبعضهم وفى المواقف ان السيد الانسان على نفسه وعلى غيره واجب وحينئذ يكون ترك الرفع واجبا (قوله فيندب الرفع) اى لاجل ان يرتدع عن فقهه ومكره ماله وغيره السيد (قوله كالمحتفى) اى فتقبل شهادته بناء على جواز تحمل الشهادة على المقر من غير ان يقول شهد على به بشرط ان يسد وعب كلامه وهذا هو الذى به العمل كما فى المفيد والتحفة وهذا المشهور كما فى المواقف واطلق المصنف فى قبولها من المحتفى وهو مقيد كما فى النوادر بان لا يكون المشهود عليه مخدوعا وخائشا والا فلا تقبل قاله ابن مرزوق اه بن (قوله ولان امتد الخ) عطف على قوله لان حرص على القول والسبب والتساقى استبعد للعدو والنسبة نحو استعنت كذا أى عدته حسنا ونسبته للحسن وفاعل استبعد ضمير يعود على الشاهد بمعنى طلب تحمل الشهادة وحاصله ان تحمل الشاهد الشهادة اذا استبعد منه العقل أى اسفر به اى نسبه للبعد والغربة كان ذلك مبطالا للشهادة عند ادائها (قوله كبى يستند)

أى يطلب منه تحمل الشهادة فى المحضر لمحضرى اولى بدوى على حضرى أو على بدوى بدين اوبيع
او شراء ونحوهما ما يقصد الاشهاد عليه من سائر عقود المعاوضة ونحو الوصية والعق والتدبير
فاذا طلب من البدوى تحمل الشهادة بشئ من ذلك فى المحاضرة فلا تقبل منه اذا اذا هو ذلك لان ترك
اشهاد المحضرى وطلب البدوى لتحمل تلك الشهادة فيه ريبه لان العقل يستبعد ويستغرب
احضار البدوى لتحمل الشهادة دون المحضرى واما لو تحمل البدوى الشهادة فى المحضر لمحضرى
او بدوى على حضرى او بدوى بحرية او قتل او قذف او جرح او شبه ذلك كغصب وضرب واذا فاتها
تقبل منه لعدم الاستبعاد فى تحملها لان هذه الامور لا يقصد الاشهاد عليها بل تصادف بخلاف
الاموال فانه يقصد الاشهاد عليها اذا علمت هذا فقول المصنف كبدوى لمحضرى اى طلب تحمله
الشهادة لمحضرى ولا مفهوم لمحضرى بل وكذا اذا طلب منه تحملها للبدوى وقول الشارح على
حضرى لا مفهوم له ايضا فالمدار على كون البدوى استشهد فى المحاضرة فيما يقصد الاشهاد عليه
كما صرح بذلك ابن عرفة واما استشهدا لمحضرى فى البادية على البدوى اى طلب المحضرى بتحمل
الشهادة على البدوى فقد تنفل فى التوضيح فيه خلافا (قوله لمحضرى) اى سواء كان قرويا
او مضريا فالمراد بالمحضرى ما قابل البدوى (قوله بخلاف ان سمعه) اى ان سمع البدوى
المحضرى (قوله فلا يستبعد) اى تحمله للشهادة وقوله فيقبل اى اذاها (قوله فلا يستبعد
شهادة البدوى) اى تحمل البدوى الشهادة للمحضرى على المحضرى لان هذا التحمل فى البادية
فلا يستبعد لاحتمال عدم وجود حضرى اذ ذلك يشهدانه (قوله اى امر المحضرين
بالبدوى) اى فاشهدا احدهما البدوى بدين له على الآخر فلا يستبعد ذلك لاحتمال عدم وجود
حضرى فى ذلك المكان يشهده (قوله ولا سائل لنفسه صدقة) اى سواء كانت قليلة او كثيرة
فقوله فى كثير متعلق بمقدار كاشاره الشارح لا بسائل ويؤخذ من قوله فى كثير ان شهادة السائل
انما تردى فى الاموال لا فى حرابة وقتل وجرح وقذف ونحوها وهو كذلك (قوله فى مال كبير) اى
وتقبل فى التافه من المال كما تقبل غير الاموال كالحربة والقتل والجرح والقذف ونحوها
(قوله وعلة المنع الاستبعاد) وذلك لان المال الكثير انما يقصد بالاشهاد عليه بحسب الشأن
الاغنياء والعدول عنهم للقراء يستبعده العقل فيكون ريبه لان الفقير يحمل على أخذ الرشوة
واذا علمت ان علة المنع الاستبعاد تعلم ان الاولى للصانع ان يقول او سائل فى كثير عطف على
كبدوى واعلم ان كلام المصنف مفروض فيما اذا استشهد السائل اى طلب منه تحمل الشهادة
كما ان ما قبله كذلك ولذا قال الشارح فيجوز فيه قوله بخلاف ان سمعه او مر به (قوله فيجوز فيه
قوله بخلاف ان سمعه او مر به) اى فاذا سمع السائل شخصا يقر بما لا خير لا خروم به فاشهدا احدهما
السائل بأمر عنده لصاحبه مالا كثيرا فتقبل الشهادة بذلك عند ادائها (قوله بخلاف من لم يسأل)
هذا يعنى عنه ما بعده لانه اذا كان من يسأل الاعيان تقبل شهادته فاولى من لم يسأل احدا اصلا
اه عدوى (قوله او يسأل الاعيان) اى الاغنياء اى او كان يسأل للغيره مطلقا سواء كانت
واجبة او غير واجبة فتقبل شهادته ولو فى المال الكثير ولو طلب منه تحمل الشهادة به (قوله
حرام) اى من الجائر (قوله فيجوز كلامه) اى قوله او من يسأل الاعيان على المحتاج
لا المستكثر لعدم صحة شهادته له سقه (قوله بخلاف شهادته على مورثه البكر) اى وبخلاف
شهادته بالزنا على مورثه المحسن الفقير فانها تقبل لعدم التهمة كما يأتى للمصنف (قوله فشهادته
عليه مقبولة) اى فشهادة الوارث على مورثه بالزنا او بقتل العمد مقبولة ولو كان ذلك الشاهد

ينفق على ذلك الفقير المشهود عليه على المعتمد حيث كانت النفقة غير واجبة والا فلا تقبل كما سياتي
(قوله وهناك ابن) أى لا حيم - ما ولا لعتيق **(قوله ونحوه)** أى كإلّا فسلعه **(قوله)**
 فهذا أى شهادة صاحب الدين لمدينة بمال كالذى قبله **(قوله والدين حال اقرب المحلول)**
 أى فان كان المدين موسرا او كان معسرا ولم يقرب حلول الدين قبلت **(قوله بخلاف المنفق)**
 للمنفق عليه **(ابن عرفة الصقلي عن ابن حبيب)** ان كان المشهود له في عيال الشاهد جازت شهادته له
 اذ لا تهمه قال بعض المتأخرين ان كان المشهود له من قرابة الشاهد كالأخ ونحوه انه - مع ان لا تجوز
 شهادته له بمال لانه وان كانت نفقته لا تلزمه فانه يلحقه بعدم نفقته عليه - معرة وان كان المشهود
 له اجنبيا من الشاهد جازت شهادته له الصقلي - هذا استحسان اذ لا فرق بين القريب والاجنبى
 في رواية ابن حبيب اه - واعلم ان مسألة المصنف تقيد بما اذا لم يكن انفق ليرجع والا كان داخلا
 في قوله ابو دين لمدينة وقوله للمنفق عليه اى وكذا شهادته عليه - يقبل وزنا وهو محصن فانها تقبل
 لضعف التهمة بكون النفقة عليه - غير واجبة اصالة **(قوله كاجير مثلا)** أى اواخ - او يكون
 النفقة بالالتزام **(قوله قريبا ام لا)** أى وسوا كان في عياله ام لا **(قوله وامام من نفقته واجبة)**
 اصالة **(ابن كازوجة والاوين)** **(قوله لاجل القرابة)** الاولى لتأكيد القرب فتدخل الزوجة
 ويخرج نحو الاخ **(قوله وان المجلس)** أى هذا اذا شهد كل واحد منهم - ما لصاحبه بمجلس
 غير مجلس الآخر بل وان شهد كل واحد منهم ما لصاحبه بمجلس واحد **(قوله ولو اتحد الخ)** أى هذا
 اذا كان الشخص المشهود عليه متعددا بل ولو كان واحدا **(قوله بعضهم لبعض)** هو بالمجرد
 من القسافة بدل بعض من كل اوبارفع مبتدا أى بعضهم يشهد في حابة لبعض **(قوله فتجوز)**
 أى بشرط ان يكون الشهود عدولا فشهادة القاذبة بعضهم لبعض في المحرابة مشروط بكون
 الشهود عدولا كما قيد به في المدونة وهو ظاهر المصنف ايضا لان سياقه في من تقبل شهادته خلافت
 وأما شهادة القاذبة بعضهم لبعض على بعض منهم في المعاملات فتقبل المواق من رواية الاخوين عن
 مالك وجب - مع احتسابه اجازتها للضرورة بمجرد توهم المحرابة والعدالة وان لم تكن العدالة والمحرابة
 محقة تان لكن ذلك في السفرو حده وعليه درج صاحب التحفة اه بن **(قوله لاجل الجلوبين)**
 قال طي قد عم المصنف في توضيحه ومختصره في عدم قبول شهادة الجلوبين أى سواء شهد بعضهم
 لبعض على اجنبى او على بعض منهم كانت الشهادة بمال او غيره مع المسئلة مفروضة في
 المدونة في شهادة بعضهم ببعض بالنسب وعلى ذلك قرر ابن مرزوق ونص المدونة قال مالك في
 المحصن يفتح فيسلم اهله فيشهد بعضهم ببعض بالنسب فانهم يتوارثون بانسابهم كما كانت العرب حين
 اسلمت واما العدد القليل من الكفار يحكمون اليه فيسلمون فهو لا تقبل شهادة بعضهم لبعض
 الا ان يستمد من سواهم من تجار أو أسارى كانوا عندهم فيتوارثون بذلك قال ابن القاسم والعشرون
 عدد كثير اه نقله المواق فقوله وأما العدد القليل الخ هو مراد المصنف بالجلوبين أى فراده بهم قوم
 يأتون من الكفار مترافقين الى بلد الاسلام فيسلمون سواء جرى عليهم الاسترقاق ثم اعترفهم الامام
 ام لا وقد علمت انه مفروض في المدونة في التوارث بالنسب وعلى ذلك قصرها ابو الحسن وهل تشتط
 العدالة في العشرين ام لا ظاهر المدونة عدم اشتراطها وهو الذي اختاره التونسي والخمى والمازرى
 وهو مبنى على ان الشهود اذا كثروا لا ينظر الى عدالتهم لمحصل العلم بخبرهم ولو وجدت العدالة لكن
 انسان وظاهر كلامهم ان العشرين كلهم مشهود وهو كذلك انظر بن اذا علمت هذا فاعلم ان
 كلام المصنف قد قرر بقرير بن مرزوق بن قمره ابن مرزوق بمسئلة المدونة فقال لا تجوز شهادة الجلوبين

بعضهم لبعض بالنسب ليتوارثوا الا ان يكثر الشهود منهم كعشرين فان كثرت الشهادة وجازت شهادة بعضهم لبعض بالنسب والمراد بالجنوبيين القوم من الكفار باتون لبلاد الاسلام قديما وقرره غيره من الشراح بمسئلة اخرى غير مسئلة المدونة وتبهم الشارح على ذلك وما صله لا تحوز شهادة الجنوبيين بعضهم لبعض على اجنبي من غيرهم لاجال ولاية ذوق ولا يعرف ذلك الا ان يكثر الشهود منهم كعشرين يشهدون على ذلك الاجنبي فان كان الشهود منهم كذلك حازت شهادتهم على ذلك الاجنبي وفسروا الجنوبيين بالقوم الذين يرسلهم السلطان لسياسة في اوطانهم او لحرابة قريه او لغيره والقوم الكفار الذين باتون من بلادهم متزافين لبلاد الاسلام فيسلمون واما الشهود بعضهم لبعض منهم على بعض منهم كفي الشاهدان اذا كانا دليلين وكل من التقريرين صحيح (قوله كعشرين) قال عبق وانظر لوشده عشرة منهم وحلف المشهود له هل يعمل بذلك في المال والا والثاني ظاهر كلامهم (قوله حيث كانوا عدولا) اي حيث كان العشرون عدولا وهذا هو الظاهر تشديدا عليهم كفى الحج وان كان ظاهرا للمدونة عدم اشتراط عدالتهم واختاره العلامة المازري والنعيمي والنويسي بناء على ان الشهود اذا كثروا لا يتقبل عدالتهم (قوله وهذا) اي التعليل بوجود الحجة البلدية فيهم المتجما مع لوجود العدالة باعتبار الحج (قوله فاما شاهدتهم حجة المجاهلية) اي وحديث فلا عدالة فيهم فلا تقبل شهادتهم بعضهم على اجنبي منهم ولو كثر الشهود منهم جدا (قوله فاني تقبل شهادتهم) اي فلا تقبل ولو كثروا الحج فهاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله ولا من شهد به بكثير) الاولى تحريمه من لانه متخبط في ذلك ما قبله وقوله بكثير في نفسه اي لا بالنسبة لما شهد به لغيره وقوله اي شأنه ان يبين لكثير في نفسه (قوله فلا تصح) اي الوصية له ولا لغيره اي لان الشهادة اذا بطل بعضها للثمة بطل كلها بخلاف ما بطل بعضها لثمة فانه يضيئها اما الحازة السنة فقط كشهادة رجل وامرأتين بوصيته بعق وعمال فانها ترد في النفي لافي المال وكسنتها هذه في بعض صورها (قوله بقليل او كثير) اخذ الشارح ذلك من حذف الحذف المتعلق بالموثوق بالعموم (قوله او اقل) اي كعشرة وقوله او اكثر اي كسنتين مثلا (قوله ياخذ به بالتبعية) اي لما ياخذ به الشهود له لانه ليس اربابته غير مفعول له وهم ذليلون ويقال دعوى اخذت بشهادة بلدين او يقال شئ اخذ من مال الغير مجرد الدعوى بقي شئ آخر وهو ان ما ذكره اشارح من التبعية انما يظفر اذا شهد له نفسه بقليل ولغيره بكثير لا فيما اذا شهد له نفسه بقليل ولغيره بقليل ايضا فنصاه ان يحلف اذا لم يوجد له حجة او كما يحلف غيره فتمائل (قوله بطل حق الشاهد) اي كما بطل حق المشهود له (قوله ولو قل) اي ولو قل ما شهد به لنفسه والبطلان في هذه المسائل للسنة لا للثمة (قوله ومحل كلام المصنف) اي قبولها لما اذا شهد له نفسه بقليل (قوله فلا تقبل له ولا لغيره مطلقا) اي سواء شهد له نفسه بكثير او بقليل والفرق بين الوصية وغيرها ان الموصى قد يخشى مما حله الموت ولا يجد غير الموصى له بشهادة بخلاف غيره (قوله بعض الدعاية) اي عاقبة الغافل خطأ (قوله الا ان يكون الشاهد بالغساق فقير الحج) هذا القيد لابن عبد السلام بحثا وحزم به في التوضيح وقد ابقى خش المصنف على اطلاعه وابه اشار الشارح بقوله وقيل لا تصح مطلقا لانه يدفع عن فروع بشهادته ضررا لكن بن قدره على خش بان هذا غير صواب (قوله والمسدان الحج) يعني ان المسدان وهو من عليه الدين اذا كان فقيرا لا تصح شهادته رب الدين يشهد به بمال او بغيره وقوله او المسدان العمري في نفس الامر ان كان له من في الظاهر ولم يثبت عليه عند الحاكم هذا مراد الشارح

بدليل قوله ولذا وثبت الخ (قوله بما لا وغيره) أى لانه اذا كان المانع من قبول الشهادة انما هو
لكونه أسيرة فلا فرق بين المال وغيره وور بما كان غير المال أهـ من عند المشهود له من المال قاله
ابن عبد السلام وفي ابن مرزوق عن بعض اهل النظر انه تجوز شهادة المدين لرب الدين فيما عدا
المال انظر بن (قوله ولذا وثبت عسره عند الحاكم الخ) الصواب كما في بن نقل عن التوضيح
انه ليس المراد بالعره هنا العسر المصطلح عليه بل القسر بحيث يتضرر بدفع ما عليه وان كان
ملياً به وانه لا بد من ثبوت ذلك عند الحاكم حتى يصح القسح به والحاصل ان المراد بالمدين
الذى لا تقبل شهادته لرب الدين من كان يتضرر بأخذ الدين منه وثبت ذلك عند الحاكم (قوله
ولما فت) أى ولا حاضر عنده أيضاً كما في تن (قوله ليكرمه الطلاق) أى لا نكراده وقوعه
عليه كما افتاء المفتي (قوله لم يجز له ان يشهد بما سمع) أى منه حين استمته فلو وقع وشهد
لم تنفعها شهادته (قوله خلاف ما يقتضيه ظاهره) أى لان ظاهر الحال يقتضى وقوع الطلاق
والمراد بالمال اليمين والحاصل ان ظاهر اليمين التي يحكم القاضي بمقتضاها الوقوع من حيث
انه لا ينوى والذي يعلم المفتي من باطن اليمين عدم الوقوع من حيث انه ينوى فلما علم المفتي من
باطن اليمين خلاف ما يقتضيه ظاهرها لم تجز شهادته بما سمعه فان شهد لم تنفع شهادته (قوله
بل سمعه بحلف بالطلاق) انه لا يكافى زيدا مثلاً ثم كله (قوله وأقرع عنده بذلك) أى او بعق
او بموجب حديثكم أنكر ما قرعه وقوله او كان الخ أى أو استمته ولكن كان ما استمته فيه مما لا ينوى
الخ وقوله كإرادة ميتة أى كإذ احلف بالطلاق انه لا يكافى زيدا فكلمه وقال للمفتي أردت الطلاق
من زو حتى فلا نية التي ماتت (قوله من كونه محض حق الله واستديم تحريمه) أى فليبادر
وجوباً بان لا يقع بقدر الامكان وقوله ولا أى ولا يستدام تحريمه فيرفع ان شاء وان شاء ترك وقوله
او محض حق آدمى أى فيرفع بعد الطلب اهـ فرع اذا صلح انسان بين شخصين لا يجوز ان يشهد
عليهما بالصلح ولا بواقع به لانها تشبه الشهادة على فعل نفسه (قوله وقال انابعته له) مقهومه
انه لو ثبت انه باعه له كل الوشهاد باستحقاق المشهود له هذا الشيء الغني ثم ثبت بالبينة ان الشاهد
باعه للمشهود له فلا يضر ذلك الثبوت في الشهادة بالاستحقاق وذلك لاحتمال كذب البينة الشاهدة
انه باعه له فلا قرار أقوى كما استظهره الشيخ كريم الدين واستبعده شيخنا واسـ تظهرا الشيخ أحمد
خلافه وانه احرى من الاقرار بهذا الحكم (قوله لاتهامه على رجوع المشتري عليه باليمن) أى
الذى دفعه المشتري للبائع (قوله فلو قال الشاهد وانا واهبته له او تصدقت به عليه قبلت الخ) أصل
هذا الكلام لعج عن بعض شيوخه وقد ينوه على تعميل عدم القبول بدفع ثمنه الرجوع
عليه باليمن ان لم يشهد وهو غير مسلم فان المسئلة أصلها الابن ابني زيد والنقل عنه يدل على ان
العلة في بطلان تلك الشهادة كونها شهادة على فعل النفس من التملك ولا شك انه اذا قال
وانا بعته له او واهبته له فقد شهد على تملكه اياه وهو فعل نفسه والشهادة على فعل النفس
لا تصح حينئذ فلا فرق بين بعته له وواهبته له كما في ابن مرزوق وغيره انظر بن واذا علمت
ان العلة في بطلان الشهادة في هذه المسئلة كونها شهادة على فعل النفس تعلم سقوط ما عترض
به بعضهم على المصنف من ان ذكر هذه المسئلة لا يخلو عن شيء لانه ان كان المانع فيها المحرص
على القبول كان الاول ذكراً هاعبه فيما مر وان كان دفع الضرر عن نفسه فكان الاولى تقديمه
عنده وجعله من امثله فتأمل (قوله ولان حدث) أى ولان ثبت حده وث فسق بعد الاداء وقبل
الحكم سواء كان الثبوت قبل الحكم او بعده واملاواتهم بخدونه فلا يضر (قوله لدلالة حدوته على

انه كان كائنا فيه) أى ولهذا قيد بعضهم المصنف بالفسق الذى يستتر بين الناس كشر بنجر
وزنى لا تخوف قتل وقذف واطلق بعضهم والحاصل ان الفسق الحادث فى الشاهد بعد الاداء ان كان
مما يستتر عن الناس كزنى وشرب خمر ترد به الشهادة انفا قال انه يدل على كون ذلك الفسق فيه
وانه كان متلبا به وقت ادائه الشهادة واما القتل والقذف ونحوهما مما لا يكون كذلك فاختلف
فيه فقال ابن القاسم تبطل به الشهادة كالاول وقال ابن الماجشون لا تبطل واختاره غير واحد
من الشيوخ ولقظ ابن الحجاب ولو حدث فسق بعد الاداء بطلت مطلقا وقيل الا بنحو الجراح والقتل
اه بن وعلى كلام ابن القاسم لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان ورأيتاه بطؤها بعد
الطلاق كانت شهادتهما باطلة لان قولهما ذلك قذف وقد حكي الخطاب خلافا فى احدهما نظرا
للكونه قذفا وعدمه نظرا الى انه لما بطلت شهادتهما بالطلاق لم يكن المرمى به زنا فانظره (قوله
بخلاف الخ) ما ذكر ان جالبة النعمة ودفع المضرة يدح فى الشهادة ذكران ظهور التهمة على ما ذكر
بعد الاداء وقبل الحكم لا يدح فيها الخفية التهمة فى ذلك (قوله كنهانته بطلاق امرأة ثم تزوجها) أى
والحال انه لم يثبت انه خطبها قبل زواج المشهود عليه بطلاقها والاردت (قوله كشهادة بنسق
رجل) أى شهد ذلك الرجل بدين مثلا وقوله ثم شهد الرجل اى قبل الحكم بنفسه فى الشهادة الاولى
وذلك كالمشهد زيدا بنسقى عمر والشاهد بدين ثمان عمروا شهد قبل الحكم بنفسه على بكره قتل خالد
خطأ وزيد الشاهد بنسقى عمروا من عاقلة بكره فشهادة زيد بنسقى عمروا صحيحة ولا يضر تهمة زيد
فى شهادته بانه قصد دفع الضرر عن نفسه لكونه من عاقلة بكر والحاصل ان زيدا يهتم على انه اغما
شهد بنسقى عمروا ولا جد دفع الضرر عن نفسه وقد ظهرت تلك التهمة بعد الاداء وقبل الحكم (قوله
اوشهد لها بنسقى الخ) أى فذلك الشاهد يهتم على انه شهد لها لاجل أن تزوجها وقد ظهرت تلك التهمة
بعد الاداء وقبل الحكم (قوله بخلاف عداوة) أى حدوثها بعد الاداء (قوله حيث تحقق
حدوثها) اى واما لو احتمل تقدمها على الاداء فانها تضر كما مر فى قوله كقولهم اتهمنى وتشبهنى بالمجانين
مخاضها فخرم عداوة محقق سببها على ادائه الشهادة او محتمل وما هنا حادثة تحقيقا (قوله
ولا علم على مثله) أى لا تقبل شهادة عالم على مثله وهذا ذكره ابن رشد وعزاه لابن الماجشون
وحله ابن عرفة على من ثبت التحساد والعداوة بينهم او ظن ذلك كما قرر به الشارح تبعا لمعنى
وبحث فيه الشيخ ميارة بان من ثبت بينهم ذلك تبطل شهادتهم مطلقا حتى فى غيرهم فلا خصوصية
لهم بذلك حتى ينص عليهم وأجاب شارحنا عن بحث ميارة بقوله وكون المصنف نص على ذلك
دفع المالىة وهم من قبول شهادتهم مطلقا فادانهم كغيرهم (قوله كالمترمين) أى وكالعامل
الذى يرسله المترم لمجانبية الخراج الاموال من التزامه ويجعل له فى نظير ذلك ما كلف ومثله
وشيثان المال فلا يجوز الاكل مع ذلك العامل وترد الشهادة بالاكل مع ذلك العامل وبأنخذ
شئ منه اذا دفعه له مما يجيبه من الخراج لانه متعد لان صاحب الالتزام انما اذن له فى اكله فقط
وهذا اذا لم يجعل له قدرا مما لوموا الاكل كل يوم والاحراز الاكل معه ولكن ترد به الشهادة لاختلافه
بالمرءة كما قال الشارح كذا قرر شيخنا (قوله والعمال الذين جعل لهم الخ) وذلك كالباشوات
والامراء الذين يولون من طرف السلطان على الحكم بين الناس فى البلاد وصرف الاموال فى جهاتها
وقسم ابن رشد ما يمد الامراء الذين جعل لهم صرف الاموال فى وجوهها من الاموال الى ثلاثة
اقسام أحدها ان يجبكون حلالا لكن لا يعدلون فى قسمه فهذا الاكثر على جواز قوله
منهم وقيل بكرة الشئ ان يكون مختلطا فهذا الاكثر على كراهته وقيل يجوز بقوله الثالث

ان يكون كله حراما وهذا قبل يحرم اخذه منهم وقيل يكره وقيل يجوز قال ابن رشد وان كان الغالب عليه الحرام فله حكم الحرام وان كان الغالب عليه الحلال فله حكم الحلال وفيه كراهة ضعيفة اه بن (قوله ولا ان تعصب) في المفيد ان العصبية ان يبغض شخصا لكونه من بني فلان او من قبيلة كذا أي ان يبغض الشاهد المشهود عليه لكونه من بني فلان الخ قال ابن مرزوق والاولى ان يمثل لذلك بشهادة الاخ لانيه بجرح شاهد شهد عليه بحق او قذف او بتعديل شاهد شهد له ومن ذلك ما تقدم من شهود بعض العاقلة بغسق شهود القتل فان العصبية فيه ظاهرة وكذلك شهادة العدو على عدوه اه بن (قوله كالرشوة) أي كما لا تقبل شهادة الشاهد ان أخذ الرشوة اولقن خصما (قوله لا بطل حق أو تنفيذ باطل) لا مفهوم له بل أخذ الرشوة حرام وجرحة مطلقا ولو كان لتحقيق حق او ابطال باطل وانما التفصيل في دفعها لهم فان كان الدفع لاجل تحقيق حق او ابطال باطل جاز وان كان لتحقيق باطل او ابطال حق حرم اه بن (قوله وتلقين خصم) قال الشيخ المسناوى من هذا ما يفعله المفتون اليوم لان الافتاء انما كان في الصدر الاول لاحد امر بن اذا توقف القاضى في الحكم او سجد الحكم لانه خشى ان حكمه يصادف محله فيأتون بالحكم مكتوبا من المفتى واما الآن فلا ترى الناس يشرعون في الخصام الا بعد الاستفتاء لينظر هل الحق له او عليه فيتعيل على ابطاله وترى المفتى الواحد يكتب لكل واحد من الخصمين نقيض ما كتب للآخر في نازلة واحدة نسأل الله العفو اه بن (قوله بغير حق) أي واما تلقين الخصم حجة ثبت بها حقه فلا يكون قادحا في شهادته (قوله أي ان المطل) أي الذى هو تأخير الدفع عند استحقاق الحق وقدرته عليه مع الطلب حقيقة او حكا وقوله من موانع الشهادة أي اذا تكرر حصوله من الشخص كما يفيد كلام ابن رشد (قوله وعق) الواو بمعنى او (قوله أي ان من شأنه الخلف بذلك الخ) اشار بذلك الى ان محل كون الخلف بما ذكره قادحا في الشهادة اذا تكرر ذلك منه (قوله لانه من بين الفاسق) أي والفاسق لا تقبل شهادته (قوله كافي الحديث) وهو الطلاق والعقاق من ايمان الفاسق وهذا المخبر ذكره ابن حبيب في الواخضة ولا يعرف في كتب الحديث الشهورة (قوله وبجى مجلس القاضى ثلاثا) ابن فرحون لانه يتجوه بذلك على الناس ويجهلهم مأكلة وينبغى للقاضى منه من ذلك الجئ (قوله أي ثلاثة ايام متوالية) هذا ما يفيد ح (قوله واولى ثلاث مرات في يوم) هذا ما حمل عليه تت كلام المصنف لكن قصره عليه يوم ان بجى مجلته ثلاثة ايام متوالية غير قاذح مع انه قاذح كما يفيد ح (قوله بلا عذر) أي واما اتيانه لمجلته ثلاث مرات في يوم لعلم او حاجة فلا يكون قادحا (قوله لارض حرب) أي اول بلاد الحجج من السودان الذين تتعطل فيهم الشعائر الاسلامية واحترز التجارة من دخول ارضهم لقدماء مسلم عندهم وادخلته الرمح غلبة فلا يقدح ذلك في الشهادة (قوله أي مكث شرب الخمر) وهل الكثرة تعتبر بالعرف او تفسر بما قهر به ادامة الشطرنج وهو مرتان في السنة تزد في ذلك بعضهم وتعلمه بفيدان غير اولد مثله كذا في عقبى وفي السكا في لابن عبد البر من جلس مجلسا واحدا مع أهل الخمر في مجالسهم طائعا غير مضطر سقطت شهادته وان لم يشربها اه وهذا يقتضى ان صبغة شريب في المصنف للنسب لا للكمرة تأمل (قوله وبوط من لا توطا) محل رد شهادته ووجوب الادب عليه اذا علم حرمة ذلك والا فلا اه عقبى (قوله وبالتفاته في الصلاة) أي حيث كثر منه ذلك لغبر حاجة وعدم ان ذلك منى عنه والا فلا (قوله ولو نفلا) كذا في نقل ابن يونس وغيره عن

ابن كثة واستغفنه ابن عرفة في النفل اذا علمت امانته في الفرض اه بن (قوله بانه لم يكثر
 بها) أي يستخف بقدرها وذلك بخلاف المروءة (قوله وباقتراضه حجارة مثلا) أي او خشبا
 او بوصا او غير ذلك وقوله من المسجد مثلا أي او من حبس غير مسجد والمراد باقتراض الحجارة
 تسلمها وردتها وسواء كان المسجد عامرا او خرابا بنى تلك الاقتراض التي اقتترضها حسب
 كمسجد او غير حبس كمدار (قوله أي التساهل فيما ذكر) أي التساهل في فعل الوضوء
 والغسل والتساهل في اخراج الزكاة بان يؤخر اخرجها عن وقت الوجوب او يخرج بعض ما يجب
 عليه دون بعض وهذا فيما لا يأخذها ساعة بان تكون لاساعى لها كالقدو كالحرق في زماننا
 بمصر او لماساع ولم يخرج كافي في الماشية تنبيه الاغلف الذي لا عذر له في المحتار لا تجوز منه هادنه لا خلال
 ذلك بالمروءة (قوله والنج) أي فاذا كان كثير المال قويا على النج ولم يخرج وطال زمان تركه له كان
 ذلك حرجة في شهادته كما قاله سحنون في العتبية قال ابن رشد عتبه في البيان وهذا بن لان النج من
 دعائم الاسلام النجس وانما اشترطوا طول زمان الترك مع القدرة لاختلاف اهل العلم في وجوبه
 هل على الفور او التراخي فلا يكون تأخير كبره الا اذا اخره تأخير كثيرا يغلب على الظن ضعف
 قواه (قوله واستخلاف ابيه) أي ولو كانت اليدين منقلبة على المعتد وهذا محمول على ما بعد
 الوقوع والاهول ولا يمكن ابتداء من تخلفه على المشهور الا اذا انعلق به اسحق التبرج كزوج فيختلف الاب
 اذا ادعى في السنة عارية شئ من جهاز بنته كامر (قوله من تبرج) أي فسق وارنكاب ما يخل
 بالمروءة وقوله او غير ذلك أي كجر المنفعة ودفع المضرة والعصية (قوله بعداوة) أي ذنوبية بين
 الشاهد والمشهد عليه وقوله وقراءة أي بين الشاهد والمشهد وله ولوزاد المصنف وشبههما كان احسن
 وزاده ابن شاس وغيره والمراد بشبههما ما عدا الفسق اذ هو مختلف فيه فقط ونص ابن عرفة بسمع
 المخرج في متوسط العدالة معلقا وفي المبرز المعروف بالصلاح والفضل تجرجه العدواة والقراءة
 او المجر وشبه ذلك وفي قبولها بالاسفاه أي الفسق قول سحنون واصبح في العتبية والواضحة وعلى قبول
 تجرجه في حال من يقبل منه تجرجه اربعة اقوال سحنون لا يقبل الام من مبرز في العدالة وظاهره
 كان التجريح بالفسق او غيره وقال ابن الماسحون يجرجه من هو مثله بالفسق لامن هو ودونه أي
 واما تجرجه بغير الفسق فيقبل حتى من هو ودونه وقال ابن عبد الحكم لا يقبل التجريح بين
 العدالة الام معروف بالعدالة او عدل منه واما ما يحتاج في اثبات عدالته للكشف عنه فلا يقبل
 تجرجه لاهل العدالة البينة وظاهره كان التجريح بالفسق او غيره وقال مطرف يجرح المبرز من هو
 مثله ودونه كان التجريح بالفسق او غيره وهذا احسن عند اللخمي لان المخرج ما يكتم اه اذا علمت
 هذا علمت ان قول المصنف ورجح في المبرز عدواة او قرابة اشارة لقول اصبيح وان الاوئى ان يؤخر
 قوله وان بدونه بعد قوله كغيرهما يقول كغيرهما وان بدونه على اختيار وتعلم ان الذي اختاره
 اللخمي قول مطرف لا قول سحنون خلافا للشارح والحاصل ان مطرف يقول المبرز يجرجه من هو
 مثله او ودونه ولو بالفسق واختاره اللخمي وأما سحنون فهو وان قال المبرز يجرجه بالفسق لكن يقول
 لا يجرجه الام مبرز في العدالة مثله قال ابن رشد ومحل الخلاف المذكور اذ انصوا على المجرحة واما قولوا
 هو غير عدل ولا حائرا الشهادة فلا يقبل ذلك الامن المبرز في العدالة العارفين بوجوه التعديل
 والتجريح اتفاقا انظر بن (قوله وان ثبت القدح الخ) أي هذا اذا حصل القدح فيه من مثله
 او بمن هو أعلى منه بل وان حصل القدح فيه من دونه فالبناء بمعنى من أي وان كان القاصد في
 المبرز دون ذلك المبرز في العدالة (قوله فيمن قدح بذلك) أي بالعدواة او القرابة (قوله بغير

القربة والعدواة) أى بان قدح فيه بالفسق واراد ان يثبتسه وقوله فلا يسمع قرحة أى كما قال
 اصبح في الواحدة المبرز لا يجرح بالفسق (قوله وزوال العدواة الخ) حاصله ان الشاهد اذا
 شهد بشئ ثم ردت شهادته لعدواة أو فسق ثم زالتا منه وشهد بحق آخر فأنما يقبل شهادته اذا علم
 زوالهما منه ويعلم ذلك بالقرائن التى يغيب على الظرز والمعا بها (قوله بحق غير الاول) أى
 واما لو اراد الشهادة بالاول فلا تقبل منه بحال لانها قد ردت أولا المانع فلا تقبل بعد زوال المانع فيما
 ردت فيه لقوله فيما رولا ان حرص على ازالة النقص (قوله فليس فيه تهمة الخ) أى فليس في
 رجوعه - ما لم يمتهم الخ ولو قال فليس في الشهادة بعد رجوعه ما لم يمتهم تهمة المحرص الخ كان
 اولي وانما يمكن في الشهادة المذكورة تهمة المحرص على ازالة النقص لان المحرص على ازالة النقص
 انما يكون باداء الشهادة بعد زوال المانع فيما ردت فيه قبل ذلك لاجله واما اذاؤها بعد زوال
 المانع في غير ما ردت فيه فليس من التهمة المذكورة (قوله لم يترك ممنوع الخ) اشار الشارح الى
 ان ضمير الفعل عائد على من (قوله تحمله بذلك) أى بترك كبتك لشهادته (قوله أى
 لا يجوز لك تجريح من شهد له) هذا التفسير بناء على ان المراد بالعكس العكس في التصوير
 (قوله أى يترك الخ) أى يجوز ان يترك شاهد ويجوز ان يجرح شاهد اعليه (قوله ثم استثنى
 الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف الا الصبيان مستثنى من معنى الكلام السابق فكأنه قبل
 لا بد في الشهادة من وجود الشروط وانتفاء الموانع الاشهادة الصبيان فانه لا يشترط فيها جميع
 ذلك ويحتمل انه مستثنى من مفهوم ما تقدم أى فان انتفت الشروط من البلوغ ونحوه لم تصح
 الشهادة الا للصبيان وعلى كلا الوجهين فالاستثناء متصل أما على الثاني فظاهر وأما على الاول
 فلان الموضوع يؤخذ عاماً أى مطلق شهادة ويحتمل ان يكون مستثنى من المنطوق أى منطوق
 قوله العدل حر لم يبالغ بالفسق وجرح الخ وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً ثم انه على الانقطاع
 فالنصب متعين على لغة المحجازيين وأما على الاتصال فالمستثنى منه غير مذكور فان قدر مر فوجا
 جاز رفع المستثنى اتباعاً وجاز نصبه على الاستثناء أى لا تجوز شهادة فاقد الشروط الا للصبيان وان
 قدر بجرحه وجاز رفع المستثنى اتباعاً ونصبه على الاستثناء (قوله في شئ خاص) أى وهو القتل
 والجرح (قوله لا نساقى كعرس) سقوط شهادتهن في كعرس ظاهر الجلاب انه المذهب كما في ابن
 عرفة وصححه ابن المحجب وجعله في التوضيح هو المشهور وقال فيه والفرق للمشهور ان شهادة
 الصبيان على خلاف الاصل فلا يجوز القياس عليها اهـ بن (قوله واسرار الخ) في هذا الدخول
 اشارة الى ان قول المصنف في جرح أو قتل متعلق بالمرين الصبيان والنساء الاول على جهة الاثبات
 أى الا للصبيان فتجوز شهادتهن في قتل أو جرح فقط فلا تصح شهادتهن في الاموال والثاني على جهة
 النفي أى لا شهادة للنساء في حال اجتماعهن في كعرس فلا تجوز في قتل أو جرح ومقتضاه انه تصح
 شهادة النساء في حال اجتماعهن في مال ولو كان اجتماعهن في كعرس والمصرح به انه لا تقبل شهادتهن
 في شئ في حال اجتماعهن لان اجتماعهن غير مشروع (قوله أو قتل) ابن عرفة الباجي اذا جوزت
 شهادة الصبيان في القتل فقال غير واحد من اصحاب مالك لا تقبل فيه حتى شهد العدول على رؤية
 البعدن مقته ولا فلو شهدوا ابن فلان قتل ابن فلان ورماه في البحر لم تقبل الشهادة (قوله واصل
 القسامة في العصاص الخ) فيه انه سياتى للمصنف انه يحلفها في الخطأ من برث والمحال ان ما ذكره من
 عدم القسامة مع شهادة الصبيان وان اللازم انما هو الدية في العمد والخطأ مسلم وأما التعليل بقوله
 اذ اقصاص عليهم والقسامة انما تكون في العصاص ففيه نظر (قوله لدفع توهم الخ) الاولى

ردا على من قال بالحقن بالصبيان (قوله غير مشروع) أي وحيث نفذ وقادح في عدالتهم
واغتفر فيما لا يظهر للرجال كالولادة للضرورة (قوله فلو لم تقبل منهم) أي بعضهم على بعض
(قوله حيث نذ) أي حين اجتماعهم (قوله لا يدي عدم القبول إلى هدر دمائهم) أي فلذا أجازها
مالك وجماعة من الصحابة منهم على ومعاوية (قوله والشاهد حراخ) ذكر المصنف هذه الأوصاف
وهي المحرية والاسلام والتميز والذكورة للشاهد يدل على أنها لا تشترط في المشهود بقتله أو جرحه
ولا في المشهود عليه منهم والالم يكن لتخصيص الشاهد بذلك فائدة نعم يؤخذ من كلام الشارح
فيما يأتي اعتبار المحرية في المشهود بقتله أو جرحه والا كان مالا وشهادة الصبيان غير مقبولة في المال
(قوله وتضع ذلك) أي اشتراط محرية الصبي اشتراط اسلامه وذلك لان عدم قبول شهادة الصبي
انما هو لرقعة الذي هو اثر الكفر والكافر المتخصص الكفار في عدم القبول (قوله وان يكون ابن
عشر سنين) أي فاكثرا لما قل عنه الا ما فاربها كما في المدونة (قوله لاني) أي فلا تجوز شهادتها
ولو تعددت وان كثر ولو كن معهن ذكر وهذا يفيد ان لفظ صبيان يستعمل في الاناث أيضا
(قوله ليس بعدو للمشهود عليه) أي سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم والظاهر
ان مطلق العداوة هنا مضرورة سواء كانت ذنوبية أو دينية لشدة تأثيرها عند الصبيان وضعف شهادتهم
بكونها نجسة لان الأصل (قوله ولا خلاف بينهم) خلاف اسم مصدر أطلقه واراد به المصدر وهو
الاختلاف ولو عر به لكان أحسن لانه يتوهم من لفظه انه لا بد من اجتماعهم على الشهادة مع انه
يكفي اثنان منهم لان يقال المراد ولا خلاف بين الشاهدين منهم (قوله وفرقة) بالنصب عطف على
محال اسم لا بعد دخول الناصخ ولا يصح بناؤه على الفتح لان حرف العطف غير المقترن بلائع من
تركيبه مع لا (قوله الان يشهد عليهم) أي الان يشهد عدول على ما نطقوا به قبل الفرقة (قوله
فان شهد عدول) أي على ما نطقوا به قبل تفرقهم أي ثم تفرقوا قبل (قوله وسواء كان البالغ
ذكر أو انثى حرا أو عبدا الخ) قد حكى ح الخلاف فيما اذا كان بينهم كبير غير عدل ممن لا تقبل
شهادته كالكافر والفاسق والعدول يضر حضوره في شهادتهم أولا الأول قول الأخوين وأصيح
والشافعي عزاه ابن بونس وأبو الحسن لان المواز والخلاف مبنى على الخلاف في علة بطلان شهادتهم
بحضور الكبير بينهم فان علل بطلان شهادتهم بخوف تعليمهم ضرر حضوره وان علل بارتفاع الضرورة
لشهادتهم فلا يضر حضوره لان الضرورة لم ترتفع بحضور غير العدل فان كان الكبير الذي حضر بينهم
عدلا فان قال لأدري من رماه ثبت شهادة الصبيان والالم تقبل شهادتهم اتفاقا اذا كانت تجرح
سواء قلنا ان العلة في بطلان شهادتهم بحضور الكبير بخوف تعليمهم أو فتادفع الضرورة لشهادتهم
لان العدل الواحد في الجرح يكفي مع عين المذنب وان كانت الشهادة تقبل فلا تبطل شهادة
الصبيان بناء على التعليل لئلا يفتى لان الضرورة لم ترتفع اذ لا يكفي العدل الواحد في القتل أما على ان
العلة خوف تعليمهم فالبطلان (قوله ان حضر عدلان) أي كبيران عدلان (قوله ولم يشهد عليه
اوله) أي وأما لو شهد الصبيان بان هذا الكبير هو القاتل للصغير أو ان الصغير هو القاتل للكبير لم تقبل
شهادتهم (قوله وبقي من الشروط الخ) أي وبقي أيضا منها ان يكون الشاهد من جملة الصبيان
المتخصصين لاصبي مر عليهم كافي المجل (قوله رجوعهم) أي الصبيان وما لو تأخر الحكم لبوئهم ثم رجعوا
بعد لقبيل رجوعهم (قوله ولا تجرحهم) أي اعدم تكليفهم الذي هو رأس أوصاف العدالة
(قوله وهي اربعة) بقيب خامسة وهي ذكر فقط أو انثى فقط في مسئلة اثبات الحاطة المثبتة لليمين
(قوله فكفي عدلان) فيه انه لا يحتاج الى الشهادة على الاقرار على ما شئ عليه المصنف من ان المقر

بالزنا يقبل رجوعه ولولم يأت بشبهة كما قال ابن القاسم وحينئذ فالقربان الزنا والواو ان استمر على
اقراره حذوا ليجتاج ابيته على اقراره وان رجع عن اقراره لم يحذ ولا عبرة بالبينة الشاهدة باقراره
الا ان يقال كلام الشارح مبني على قول من يقول ان القربان الزنا لا يقبل رجوعه على انه اذا استمر على
اقراره وأعلم الحكم بذلك فلا يجوز للحاكم حده الا اذا شهد على اقراره عند الحكم عدلان كما مر (قوله
اشنع من سائر المعاصي) اي وان كان القتل اشد منها (قوله شدد الشارح فيها) فجعل كلامها
لا يثبت الا بشهادة أربعة وقيل انه لما كان كل منهما لا يتصور الا بين اثنين اشترط أربعة
ليكون على كل واحد انسان وقيل لما كان الشهود مأمورين بالستر ولم يفعلوا غلط عليهم
في ذلك سترهم الله على عباده (قوله بوقت) متعلق بمحذوف صفة لأربعة أي يشهدون بوقت
يعني انهم يجتمعون لاداء الشهادة في وقت (قوله ورؤيا) عطف على وقت والباء في الاول بمعنى
في حقيقة وفي الثاني بالعطف بمعنى في مجاز وقوله اتحد صفة لوقت ورؤيا يذهبون لاداء
الشهادة في وقت واحد بان يذهبوا جميعا لادائها وان فرقوا بعد ذلك عند الاداء ويشهدون برؤيا
اي ومتمحلون الشهادة برؤيا واحدة بان يروا دفعة او متعاقبات مع الاتصال كما في بن (قوله
بان يروا جميعا في وقت واحد) هذا صا دقي بما اذا رأوا الذكر في الفرج دفعة واحدة بان اجتمع
الأربعة ونظروا دفعة وصادق بما اذا رأوا متعاقبين مع الاتصال بان نظروا من كوة مثلا واحدا
بعد واحد في لحظة متصلة وكلام المواق يقتضي كفاية كل من الاربعين (قوله ومن اتحد الرؤية
الح) الاولى ان يقول ولا بد من اتقادهم على كيفية الزمان كونه من اضطجاع او قسام الخ لان
ما ذكر ليس كيفية للرؤيا ولا من اتحد الرأيا فلا ما ذكره الشارح فتأمل (قوله ولا بد من
اتحاد وقت الاداء) أي من اتحد وقت الاجتماع للاداء (قوله وفرقوا) أي عند الاداء بعد
اتيانهم محل الحكم جميعا (قوله وانه ادخل فرجه الخ) عطف على بوقت أي يشهدون
في وقت وانه ادخل الخ كما اشار له الشارح (قوله اي رأوا ذلك) الاولى وانهم رأوا ذلك أي
فرجه في فرجها فلا مضموم ما ذكره المصنف بل المدار على ما يدل على التيقن والتثبت (قوله
ويريدون وجوبا) أي كما قال بهرام والمواق وقوله وقيل ندباي كما قال البساطي (قوله زيادة
في التشديد) أي عليهم لعلمهم بترك كون الشهادة (قوله وطلب بالحصول الستر) عطف
على معلول أي وانما يزيد في التشديد عليهم طلب الخ (قوله وجاز لكل الخ) المراد بما يجوز
الاذن لان ذلك مطلوب لان الشهادة على الوجه المذكور تنوقف على النظر لها وانما هذا
جواب عما يقال كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع ان النظر للعورة معصية وحاصل
الجواب لان سلم انه معصية بل مأذون فيه لتوقف الشهادة عليه وقوله ولكل النظر للعورة طاهره
ولو قدر واعلى منهم من فعل الزنا ابتداء ولا يقدح فيهم الاقرار على الزنا كما في ح وغيره وكأنهم
اغفروا وسرعة الرفع وخشية احداث عداوة في النفس مع اثبات المحذوكن الذي في ابن عرفة انهم
اذا قدر واعلى منهم من فعل الزنا ابتداء فلا يجوز لهم النظر للعورة لبطان شهادتهم بعصيانهم بسبب
عدم منعهم منه ابتداء ونحوه لابن رشد كما في بن (قوله لانهم لما شددوا الخ) قد فرق ابن عرفة
بثلاثة اوجه غير هذا الاول ان المحذوكن لله وثبوت العيب حق للآدمي وحق الله كدلقوله
في المدونة فيمن سرق وقطع عين رجل عمدا يقطع للسرقة ويسقط القصاص الثاني ان مالا جله
النظر وهو الزنا محقق الوجود او راجحه وثبوت العيب محتمل على السواء الثالث ان المنظور اليه في الزنا
انما هو مغيب المحشة ولا يستلزم ذلك من الاحاطة بالنظر للفرج ما يستلزمه النظر للعيب اه بن

(قوله هل كانا) أي وقت الزنا (قوله بناء على ان ذلك) أي ذكر ذلك في الشهادة ليس شرطاً فيها أي وهو قول ابن رشد كما في نقل ابن عرفة وقيل انه واجب وهو الذي حمل عليه أبو الحسن قول المدونة وينبغي الخ واعلم انه اذا سلمتم عن ذلك واختلفوا في الجواب بطلت شهادتهم على كلا القولين (قوله على أي حالة اخذت) أي في ليل او نهار وابن ذهيرها (قوله كعتق الخ) مثل ثلاثمائة مثله اشارة الى انه لا فرق بين كون المشهود عليه عقداً لازماً لا يحتاج لعاقدين كالعتق فانه عقد لازم والسيد فيه كاف او عقداً يقتصر لعاقدين كالكتابة او كان غير عقد مدونه ادخل في ملك كالرجعة ومثلها الاستلحاق والاسلام فاذا ادعى ولدان اباه استلحقه واخوته مثلاً لا ينكرون ذلك فلا بد من شاهدين او ادعى ان فلانا النصراني اسلم قبل موته لاجل ان يرثه او لاجل ان يصلي عليه فلا بد من شاهدين وقوله كعتق أي ادعاء العبد على سيده وهو ينكر او ادعت المرأة ان زوجها طلقها وهو ينكر فلا بد من عدلين (قوله وطلاق غير خلع) انما اخرج الخلع لعدم انخراطه في القسم الا ترى المثل له بالعتق وهو العقد اللازم الذي لا يقتصر لعاقدين لان الخلع من قبيل العقود التي تقتصر لعاقدين كالكتابة فاذا ادعت انه خالها بعشرة وهو ينكر ذلك من أصله فلا بد من شاهدين واما قدر الخلع فعلى أصل المساليات وكذا كون الطلاق بخلع بعد الاتفاق تركه على الورثة ومثل العتق ومأمعه العفو عن النصاص لانه عقد لازم لا يتوقف على عاقدين بل يكفي العاقي (قوله ادعتها على زوجها المنكر) أي فلا بد لثبوت ما ادعت من شاهدين واما ادعاء الزوج الرجعة فان كان في العدة فهو مقبول وان ادعى بعدها انه كان راجعاً فيها وانكرت فلا تقبل دعواه الا بعد عدلين يشهدان على حصول الرجعة في العدة فالصواب اطلاق قول المصنف او رجعة أي ادعتها الزوجة او ادعاه الزوج ويقيدهما اذا كانت دعواه بعد العدة خلافاً لما سارح حيث قصر كلام المصنف على دعواها فظاهره ان دعوى الزوج مقبولة ما طلقا وليس كذلك كما علمت (قوله وكاتبه) كان يدعى العبد ان سيده كاتبه بكذا أو السيد ينكر كتابته من أصلها فلا تثبت دعوى العبد الا بعد عدلين (قوله ونسكاح) كان يدعى انه تزوج فلا تثبت دعواه فلا تثبت دعواه الا بعد عدلين (قوله ووكالته في غير مال) أي كان يدعى انه وكيل له لانه لا يبرئ زوجها فلا بد من عدلين يشهدان له بذلك (قوله أو أحدهما بين) اطلق المصنف وغيره في قبول الشاهد مع اليمين فظاهره سواء كان ذلك الشاهد مبرراً في العدالة أم لا وهو قول بعضهم وارتضاء بن وقيل لا بد ان يكون مبرراً (قوله كاجل) أي لمن مبيع ادعاه المشتري وانكره البائع وادعى ان الممن حال غير مؤجل وكذلك اذا افتتاع على الاجل واختلفا في قدره فقول المصنف كاجل أي وقع الاختلاف بين المتبايعين في أصله او في قدره (قوله اختلافه ما في البيع) أي بان ادعاء أحدهما وانكره الثاني (قوله لا يلوته لمال) أي وذلك لقوله الثمن وكثرته في البت والخيار (قوله وادعى الشفيع الغيبة عند العقد) أي والمشتري يدعى انه اسقط الشفعة وانه كان حاضراً (قوله أو نحو ذلك) أي كان يقول أجرني كذا وأخالفه المالك وقال لم أوجرك هذا الشيء والحاصل ان النزاع ما في أصل الاجارة او في قدر الاجرة والمدة (قوله او مال) عطف على خطأ واضيف المحرم للمال لعدم القصاص فيه لكونه من المتألف كجائفة ومأمومة (قوله وادعاهم ككتابة) أي ادعى كل واحد منهما ما ادعى العبد على سيده وانكر السيد القبض حلف العبد مع شاهده حتى في النجم الأخير وان أدى للعتق (قوله ثبوت هذين) أي الوصية والوكالة

(قوله فالقياس ان لا يثبت الا بعدلين) اي او بعدل وامرأتين (قوله حلف المحي) اي حلف
الموكل والموصى ان كان حيا فان كان ميتا بطلت بشكول الوصى (قوله فلا يثبت الا بعدلين)
او عدل وامرأتين لا بأحدهما مع عين نظير ذلك الوقف اذا كان على غير معين فانه لا يثبت
الا بشاهدين او شاهد وامرأتين لا بأحدهما مع عين لانه لا يتعين مستحق حتى يحلف مع أحدهما
وانما يحلف في الحقوق من يستحق وامالو كان الوقف على معين فانه يثبت بشاهدين وشاهد
وامرأتين وبأحدهما مع عين (قوله وامامطلق انه وصى الخ) تحصل من كلامه أولا وأخرا
ان دعوى انه وصى او وكيل من غير تقييد بمال او غيره وكذا دعوى انه وصى في غير المال
كالنظر في احوال اولاده او تزويج بناته لا يثبت الا بعدلين وامامدعوى انه وكيل او وصى
على التصرف في المال فان كان نفع يعود على الوصى او الوكيل ففي العدل والمرأتان مع عين
من أحدهما فان لم يكن نفع يعود عليه فلا يثبت الا بعدلين او عدل وامرأتين (قوله فان ذلك يكفي
مع البين) هذا هو المعتمد خلافا لما شهروه ابن الحاجب من اشتراط عدلين انظر بن (قوله
كنتم أزوجه الخ) أتى في هذه المسائل الثلاثة بكافي التشبيه ولم يعطفها كالتى قبلها على كاجل
لان المشهود به في الثالثة ليس مالا ولا آياله قطعاً ولائشان قبلها المشهود به فيها مال ويؤدى لما
ليس بمال كما يتبين فيما يأتي (قوله أى ادعى انه اشتراها من سيدها الخ) أى وكذا
عكسه وهو ما اذا ادعى السيد ان زوجها اشتراها منه وانكر الزوج الشراء فيكفي المدعى شاهد
وامرأتان أو أحدهما مع عين فالشهود به في هذا الفرع هو البيع وهو مال ويؤدى لما ليس بمال
وهو فسخ النكاح (قوله فيكفي زوجها الشاهد الخ) أى ويثبت الملك ويقضى النكاح (قوله
ادعاه الغريم الخ) أى وامال المدعى بالكسر اذا اراد رد الحق واقام شاهداً على تقدم الدين على العتق
فانه لا يكفي ذلك ولا بد من شاهدين وكذلك المدعى بالعتق اذا ادعى تقدم عتقه على الدين فلا بد من
شاهدين (قوله فيكفي الغريم الشاهد والمرأتان) أى فيشهد بكل منهما بتقديم الدين على
العتق وهذا مال ويؤدى لما ليس بمال وهو رد العتق (قوله وقصاص في جرح عمدا) استفيد
من هذا وانما ان الجرح سواء كان خصاً أو عمداً فيه مال كالذى في المتألف وعمداً فيه القصاص
ثبت بعدل وامرأتين وبأحدهما مع عين (قوله وهذا ماحدى المستحسنتات الاربع) أى التى
تؤدى بها مال فانها لا يهضم فيها خمس من الابل نالها ثبوت الشفعة في الثمار اربعها ثبوت
الشفعة في الدين ان السكنى في الارض الموقوفة اه (فرع) لو قام شاهد لشخص اصم بكبردين
ورثه عن ابيه فهذا لا يمكن ان يحلف مع شاهده وحيد فذبح حلف المدعى عليه ويبقى الدين به وذلك
المدعى عليه الى ان يزول المانع فيحلف فان لم يزل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد ولو على
وارث المدعى عليه كذا يظهر فان مات الشاهد فان كانت شهادته كتبت او اذاعها او شهد بها عدلان
عمل بها والا فلا (قوله كولاية) أى محررة او ممة وثبت امومة الولد لها بطريق التبعة ما لم يدع
السيد استبراه لم يطأ بعده (قوله ولو لم يحضر شخص المولود) أى بخلاف شهادة الصبيان فلا تقبل
بالقتل الا اذا شاهدت العدول البدن مقتولاً لان شهادتهم على خلاف الاصل بخلاف النساء فان لمن
اصلا في الشهادة بالنسبة للاموال (قوله والا) أى والاقتل ورضيت فلا يصح اذ هي مصدقة
ولا ينظرها النساء جبراً عنها واعلم ان عيب الحرمة ان كان قائماً بوجهه او يديه فلا بد فيه من رجلين
وما كان بفرجها فهي مصدقة به وان رضيت برؤية النساء له ففيه امرأتان وما كان بغير
فرجها او اطرافها من بقية جسده فلا يثبت الا بشهادة امرأتين كذا قرر شيخنا (قوله واستهلال

المولود) أى مولود حرة أو أمة وأعلم ان الأصل نزول الولد غير مستهل فمدعى عدم الاستهلال لا يحتاج
 لاثباته ومدعى الاستهلال يحتاج لاثباته ويكفى في اثباته شهادة امرأتين (قوله) وبترتب على ذلك
 أى على ثبوت الاستهلال أو عدمه (قوله) وحض فى أمة) أى فلا يصدق السيد فى دعواه رؤية
 النحس إذا اراد به هابل لا بد من شهادة امرأتين (قوله) فإنه ثبت بذلك المسال دون النكاح
 هذا أقول ابن القاسم وهو المتهور وقال اشهب لا يثبت الميراث ولا الصداق إلا بعد ثبوت النكاح
 وهو لا يثبت إلا بعدلين (قوله) أو شهد على سبقيته) حاصله ان الزوجين المحققى الزوجية اذا تحقق
 موتهما وأدعى ورثة الزوجة سبق موت الزوج وان الزوجة ترثه وأدعى ورثة الزوج انها مامنا معا
 أو بالعكس فالقول قول من ادعى موتهما معاملة تقيمينة مدعى السبقية ويكفى فيها شاهد
 وامرأتان أو أحدهما مع عين (قوله) أو موت رجل الخ) أشار بهذا القول المدونة قال ابن القاسم
 اذا مات رجل فشهد على موته امرأتان ورجل فان لم يكن له زوجة ولا وصى يعق عنه عبد ولا له مدبر
 ولا مال ولد وليس الأقسمة التركة فشهدت امرأة (قوله) انه فى هذا الفرع الأخير) أى
 الذى هو قوله أو موت وامرأة بالسبقية أيضا لان موتهما ثابت والمقصود من الشهادة المسال
 (قوله) ولا زوجة ولا مدبر) أى وأما لو كان له زوجة أو مدبر أو مال ولا وصى يعق عنه فلا يثبت موته
 إلا بعدلين أما يلزم على موته من ثبوت العدة للزوجة وأباحتهما بعده لغيره من الأزواج ونحوه
 المدبر من الثلث وأم الولد من رأس المسال وهذه الغنائم تكون بشهادة العدلين (قوله) معنى (أو)
 اعترض بأن الأولى ابقاء الواو على حالها ضرورة ان المقصود فى الامر من معاوالمفيد لذلك الواو لا
 وقد يقال ارأوى مثل هذا تفيد فى الامرين لأنها اذا وقعت بعدنى أفدت فى الاحد والثاني وهو
 لا يتحقق الاثنى كل فرد (قوله) هذا مرتبط الخ) الأولى ان يقول هذا راجع للولادة والاستهلال
 فقط فهو فيم لا يظهر للرجال وفى بعض افراده (قوله) بعد ذلك) أى عند الولادة والاستهلال
 (قوله) راجع للارث) أى لان المعنى ثبت الارث له من تقدم موته على موته وثبت الارث عليه
 من تأخر موته على موته (قوله) بلوقة منه عليه) أى بأن يقول وثبت الارث له وعليه والنسب
 (قوله) فلو قدمه عقب قوله وامرأتان الخ) أى بأن يقول وبما لا يظهر للرجال امرأتان بلايين
 كولاية واستهلال وثبت الارث له وعليه والنسب وعقب فرج ونكاح الخ) (قوله) والمسال عطف
 على الارث) أى وثبت المسال كما أشار الشارح لذلك (قوله) دون القطع) أى لان السرقه لم تثبت
 اذ شرطها عدلان وقوله فى سرقه أى فى شهادة رجل وامرأتين أو أحدهما بين سرقه (قوله) هذه
 من المسائل الخ) أى فذكر الأولى لنفسه ان يقدّمها قبل قوله وبما لا يظهر للرجال امرأتان
 ولوقال المصنف بعد قوله وقد اص فى جرح ونكاح بعد موت أو سبقيته أو موت وزوجته ولا مدبر
 ونحوه وثبت المسال دون القطع فى سرقه كقول بعد آخر وبما لا يظهر للرجال امرأتان بلايين كولاية
 واستهلال وثبت النسب والارث له وعليه لاقى بكل فى موضعه (قوله) ويضمة ضم الغائب
 هذا أقول ابن القاسم وقال اشهب يضمنه ضمان السارق فان أسر من وقت الاخذ وقت الحكم ربه
 وان أسر فى جميع هذه المدة وفى بعضه فلا غرم عليه وذلك لان السرقه ثبتت بالنسبة للمال
 والمتخلف شرط القمع وهو وجوبه لكن الاعتماد قول (قوله) سواء كان مليا أو معدما) أى وسواء تلف
 بسببه أو بسبماوى أو لم يتلف (قوله) أو رقبه القتال) أى ان لم يفد بغيره المقبول (قوله) حكم
 مراتب الشهادة) أى الحكم المراتب عليها اذا تمت والحكم المترتب عليها اذا تمت حكم الحاكم بثبوت
 المشهود به تارة وحكمه بثبوت ما يترتب على المشهود به تارة أخرى فالأول كالمشهدت البينة بدين

فان المترتب على الشهادة به حكم الحاكم بشيئته والثاني كالمشهدت المدينة بقذف اوزنانا الحاكم
يحكم بشيئته المترتب على الزنا أو القذف المشهود به (قوله اذا تمت) أي الشهادة بالتركية
(قوله ذكر ما يترتب عليها) أي على الشهادة قبل تمامها وذلك مثل الحملولة فانها مرتبة على
الشهادة قبل تمامها بتركية اليهود (قوله بأن اقام عدلا) أي يشهد له بما ادعاه من الحرية
او الملك (قوله طلبت الحملولة فيها) أي طالب المدعى الحملولة بينه وبينها لم لا كان المنازع لواقع
اليد فيها الامة نفسها بأن ادعت انها حرة او كان المنازع علمه غيرها بأن ادعى شخص آخر انها ملكه
ويحمل الحملولة اذ لم يكن من هي بيده مأمونا والمحمل عنها كافي ابن الحجاب والشامل وفي ابن
عرفة ما يفيدانه المذهب وظاهر النقل يفيد عدم حملولة المأمون ولو اراد السفر بها (قوله فانه
يحال بينه) أي بين الشيء المدعى فيه وبين من هو في يده (قوله بغلق كدار ومنع من حرت ارض)
ما ذكره من حملولة العقار بغلق كدار ومنع من حرت ارض تتبع فيه وت واعترضه ابن عاشر بأنه وان
قال به جماعة من المؤثرين وهو قول مالك في الموطأ وقول ابن القاسم في العتبية وجري به القضاء لكنه
خلاف قول ابن القاسم في المدونة ان العقار لا يحال وانما يمنع من احداث فيه ما يقتضي تقويته
او تغييره وهو المناسب لما يأتي للمصنف من ان الغلة لواقع اليد للقضاء والاولى ان يحمل قول المصنف
كغيره على غير العقار كالنشاب والحجوان انظر بن (قوله ان طلبت بالبناء للمغنون) أي ان طلب
المدعى الحملولة وفي نسخة ان طلب بالبناء للفاعل أي المدعى (قوله والبناء متعلقة بحيلت) أي
حيلت امة وغيره اسباب اقامة عدل يشهد لمدعى ما ذكره اثنان الخ وانما لم يقدم قوله بعدل الخ على
قوله كغيره لانه لا يترجم قصر العدل وما بعده على ما قبل الكاف وان التشبيه غير تام وان كان
الاصل تمامه فأنخره ليعمهما وترجيحه القيد لما بعد الكاف اعلى (قوله معهما) متعلق
ببيع على حذف مضاف أشاره الشارح (قوله اذا لم يخلف لاجل اقامة ثان) أي الذي امتنع
من الخاف لاجل ان يقيم شاهدا بانباواه اذ لم يأت به ترك المذبح بل مدعى عليه وقوله فيخلف
أي فلا يبيع المذبح به واذا لم يبيع فيخلف الخ (قوله ويبقى بيده) أي يكمل بالمال كافي عقب
وخش واعترضه المسناوي بان المنصوص انه يبقى بيده بغير كفيل وعلى هذا فانظر لو خيف هروبه
ومقتضى التواعد انه لا بد من كفيل ولو بالوجه قاله شيخنا العدوي وقوله ويبقى الشيء المدعى فيه
أي الذي يخشى فساد ما وقع (قوله وغيره) أي كالاكل والهبة (قوله ويضمنه للمدعى) أي
وحيث تصرف فيه فانه يضمنه واما اذا تلف بسماوى فانه لا يضمنه وقوله ويضمنه للمدعى ان اتى
بشاهد ثان الخ لضم الشاهد الثاني للاول وهذا لا يخالف قول المصنف الا ترى وان حلف
المطلوب ثم اتى بآخر فلا ضم لان ما يأتي بعجزه عن اقامة الثاني خاف المطلوب (رشد شاهدا الشاهد
وما هنا يدعي ان له شاهدا ثانيا وحلف المطلوب انما هو ليقى بيده لا لزده شهادة الشاهد اه بن
(قوله لا يضمن السماوى) أي لعدم تعدي به بوضع يده عليه (قوله هو قول عياض وغيره) أي وهو
ابو حص بن العمار وجعله ابن عرفة وهو المذهب (قوله كالاول) أي كالقسم الاول وهو ما اذا
اقام المدعى شاهدين محتاجين للتركية (قوله وان سأل الخ) حاصله ان من ادعى شيئا بغيره سواء
كان عبدا او دابة او غير ذلك واقام بذلك شاهدا عدلا وادى من الحلف معه بل قال لأحلف وان
اتيت بشاهد ثان اخذته ولا تركته للمدعى عليه واقام بينه بذلك تشهديا لسماع والحال انهم لم تقطع
ار ذلك المدعى به ملك للمدعى بل قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم ان المدعى ذهب له مثل هذا
او اقام شاهدين محتاجان للتركية ولم يجد من يزكهما وسأل المدعى وضع قيمة المدعى به من عنده عند

القاضي ليذهب بذلك الشيء المدعى به لبلدله فيما بينة تشهد له على عينه فانه يجب لسؤاله ويمكن من
الذهاب به لذلك البلد (قوله واي من الحلف معه) اي بل قال ان لا احلف فان وجدت شاهدا
ثانيا اخذته والتركه (قوله صفة كذا) فيحتمل انه هو هذا المتنازع فيه ويحتمل انه غيره (قوله
وضع قيمة العبد) اي من مذهبه (قوله اجيب لسؤاله) اي وجوب اي وجب على القاضي اجابته
لثلاثين مائة اموال الناس وظاهرة كالمدينة كان المكان الذي فيه البيعة قريبا او بعيدا وهو كذلك
كافي ابي الحسن وضمانه اذا تلف ولو بسماوى في حال الذهاب على المدعى الذهاب به لانه قبضه بحق
نفسه لا على وجه الامانة كذا في بن (قوله واستحققه) هذا مستأنف اي واستحققه مدعيه واخذ
ذلك المستحق القيمة الخ لانه من جملة ما ينهى للقاضي الاول (قوله فان ثبت عند قاضيه الخ)
اي وان لم يثبت عند قاضيه انه عبد رده المدعى للمدعى عليه واخذ المدعى القيمة الموضوعة عند
القاضي (قوله لانها لو قطعت الخ) ما ذكره من تعيين الحالية مبنى على ان المراد بالقطع تعيين ذلك
الشيء المدعى به قال بن وهذا غير لازم بل يصح جعل الواو للبيعة على حاله لان السماع تارة
يحصل به العلم فيجوز للبيعة الشاهدة بالسماع القطع وتارة لا يحصل به الا الظن القوي فلا يجوز القطع
فان اذ السماع لا فرق بين الامر بين اي هذا اذا قطعت وحزم بانه ذهب له عبدا لا لكون
السماع حصل له علم بل وان لم تقطع ولم تجزم بانه ذهب له عبدا لكون السماع انما افادها
الظن وعلى كل حال لم تعين العبد على انه يصح جعلها للمسألة ولو كان المراد بالقطع تعيين المدعى به
ويكون ما قبل المسألة حيث كان المتنازع فيه بيد حائز او بيد غيره ولم يحلف الطالب او كان السماع
غير فاش وذلك لان شهادة السماع لا تفيد الا اذا كان السماع فاشا وكان المتنازع فيه بيد غير الحائز
وحلف مقعها فان اختلف شرط لم تفد مقابل المسألة فيعمل على ما اذا اختلف شرط من تلك الشروط
الثلاثة (قوله اخذه مذهب) أي من غير احتياج لذهاب به لبلد (قوله ان كان بيد حائز)
الاولى ان كان بيد غير حائز بان كان بيد الطالب او بيد امين وذلك لانبيعة السماع لا يتعارضها
من يد الحائز سواء حلف الطالب ام لا (قوله لان اتفاقا) هذا راجع لمسئلي الاتفاق والذهاب به
لبلد يقول انصف وطالب اتفاقا بمعنى احدى الذهاب به لبلد او جند في الضمير في انصاف راجع
للعبد وما ذكره الشامل لاثنتين بل كان في الاتفاق وبيعة السماع في الذهاب به لبلد اه بن
وحاصله انه اذا ادعى معين كعبد او دابة او عقار وكانت دعواه مجردة ولم يتم شاهد ادعاه
ولاشاهد بن يحتاج ان للتر كمة ولابيعة سماع وطالب الجبلولة بن المدعى عليه والمدعى به ان
ياقبيته تشهد له او طالب الاتفاق به لبلد يشهد له به فيه على عينه فانه لا يجب لذلك (قوله
بكرمين) السماع على اي وان كانت مسافة بينته على يومين أي هذا اذا كانت مسافة
بينته على اكثر من يومين بل وان كانت على يومين (قوله فيما لو كانت على كبروم) أي
وطالب المدعى امهاله والمحاكم انه يوكل له من يحفظه ان طالب المدعى امهاله كيوم لبلد بينته
غائبة على كبروم وقرر شيخنا قوله ويوكل له في كيوم حاصله ويوكل القاضي من يحفظه في امهال
المدعى كيوم والموضوع ان بينته حاضرة فاذا ادعى ان بينته حاضرة وطالب امهاله كيوم فانه
يجب لذلك ويوكل القاضي من يحفظ ذلك الشيء المدعى به (قوله والغلة المحاصلة من المدعى
فيه) أي في زمن الخصام (قوله على اراج) راجع للبلد اعطيه (قوله لان الضمان منه) أي
ما لم يذهب به المدعى لبلد لئله فاما على عينه والا كان الضمان منه كما تقدم بن (قوله
للمستحق) أي اعم من ان يكون هو المدعى او المدعى عليه (قوله والنفقة على المقتضى له) أي

سواء كان له غلة أم لا وهذا هو المعتقد وقال الجرجاني إن ما يوقف أن كان له غلة فنفتقه في غلته وإن لم يكن له غلة فقولان أحدهما أن نفقته على من يقضى له به من قضي له به من جع عليه الآخر بما اتفق وهو مذهب المدونة والثاني أن النفقة علم عام ما وهذا القول لأن القاسم في غير المدونة وهو أصح وأولى بالصواب اه بن وقد علمت أن قول ابن القاسم في المدونة هو المعول عليه وإن كان الجرجاني صحيح مقابله (قوله من يومئذ) أي من يوم الإيقاف ومنه زمان الذهاب لبلده (قوله إذا اتفق عليه زمن الإيقاف) أي والمحتمل أنه قضى به للمدعى (قوله وما قبل زمنه) أي زمن الإيقاف وهذا مفهوم قوله سابقا زمن الإيقاف وقوله كغلة أي كما أن الغلة له اتفاقا لأنه ذو شبهة (قوله وجازت على خط مقرر) أي سواء كان حيا أو انكروا ميتا أو غائبا وسواء كان في الوثيقة التي فيها خط المقر شهودا وكانت مجردة عن الشهود وعلى المعتقد (قوله أي باعتبار خطه الخ) يشير إلى أن جعله مقرا باعتبار خطه أو أن المراد أي بخط من كان مقرا فلا ينافي أنه يكره إلا أن تشهد البينة عليه أنه خطه (قوله أي تشهد بان هذا خطه) أشار بهذا إلى أن على في كلام المصنف معنى الباء أي جازت الشهادة بخط مقرر (قوله أقر فلان بأن في ذمته إعلان كذا) أي أو أنه طلق زوجته أو اعتق عبده فلانا (قوله ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين) إلى آخر ما ذكره من عدم العمل بالشاهد واليمين على خط المقر في المساليات تبعا لعقب ونسب فالمعتقد خلافه وإن ذلك يكفي انظر بن فقوله على الراجح فيه نظير بل الراجح خلافه كما علمت والحاصل أن في الاكتفاء بالشاهد واليمين على الخط في الأموال وعدم الاكتفاء بذلك خلاف وقد اعتد بن الاكتفاء وأما الشهادة على خط الشاهد فلا بد فيها من عدلين لأنها دون الشهادة على خط المقر (قوله ولا بد أيضا من حضور الخط) إلى آخر ما ذكره من اشتراط حضور الخط وهو المعتقد كما قال ابن عرفة فإذا نظر شاهدان وثيقة بيد رجل بخط مقرر دين وحفظها وتحققا ما فيها ثم ضاعت الوثيقة وشهد الشاهدان بما فيها فإنه يعمل بشهادة تلك البينة في غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والمتطبی وصححه صاحب المعيار وافق أبو الحسن الصغير بحقه الشهادة إذا لفرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها انظر بن (قوله فيعمل بمقتضاها) أي فإذا شهد على الخط فإنه يعمل بمقتضاها وقوله إذا استوفيت الشروط أي من كون الشاهدين عدلين على ما قال الشارح وحضور الخط عند الأداء ومعرفة الشهود للخط معرفة تامة لمعرفة الشيء المعين كما يأتي (قوله بلايين) أي استظهارا لأجل الخط من حيث أنه خط فلا ينافي أنه قد يخلف المدعي وهو المقر له عين القضاء أنه ما وهب ولا أبرأ ونحو ذلك فيما إذا كان المقر بخطه ميتا أو غائبا أو ما إذا كان موجودا وانكر كونه خطه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على خطه إيمان القضاء (قوله بقاء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ) أي وأما على القول بأن خطه منزل منزلة شاهد فالواجب على المدعي الإيمان مع الشاهدين على الخط (قوله والمرأة كالرجل) أي والمرأة المشهود على خطها بشهادتها بشئ كالرجل وقوله يشترط فيها أي في الشهادة على خطها بعد غيرها تنبيه ينبغي جواز شهادة الرجال على خط النساء ولو فيها يخص بهن وأما النساء فلا تقبل شهادتهن على خط رجال ولا نساء ولو فيها يخص بهن اه عقب (قوله ما ينال الشاهد الغائب فيه مشقة) أي أن لو حضر (قوله بنوعيه) أي وهم الميت والغائب غيبة بعيدة (قوله وإن ارجح أنه) أي ما ذكره المصنف مسلم في الأول أي الشهادة على خط المقر دون الثاني وهو الشهادة على خط الشاهد

بنوعيه وما المصنف هو الذي به العمل بتونس (قوله والاقل عام) أى فى الشهادة على خط
المقر وعلى خط الشاهد بنوعيه (قوله ان عرفته كالعين) أى ان عرفت البينة الشاهدة
على الخط ذلك الخط معرفة تامة كمعرفة الشئ المعين قوله ويؤخذ منه أى من اشتراط انقطع بالخط انه
لا بد ان يكون حاضرا أى عند اداء الشهادة وفيه نظر اذا لا اخذ بجواز ان يعالج الشاهد على الخط
فيقطع بانه خط فلان ثم يؤدى بها فى غيبة الخط وقد علمت ما فى المسئلة من الخلاف نعم بقى من شروط
الشهادة على الخط فى القسمين ان لا يكون فى الوثيقة تربية من محو أو كشط والالتجيز الشهادة عليه
ما لم يعتد فى الوثيقة بخط كاتبها الاصل والالم بضر كفى بن من التوضيح (قوله وعرفت) أى
البينة الشاهدة على الخط (قوله لاحتمال انه شهد) أى كتب شهادته على من لا يعرف
واورد على هذا الشرط بان الشهادة على من لا يعرفه من شهادة الزور والموضوع ان الكاتب عدل
والعدل لا يشهد على من لا يعرف ولذا قال ابن راشد الصواب اسقاط هذا الشرط لانه غير خارج
عن ماهية العدل فاشتراطه يشبه اشتراط الشئ فى نفسه وقد جرى العمل عندنا بقصة على خلافه
(قوله وعرفت أى البينة الشاهدة على الخط انه) أى الشاهد الكتاب لشهادته بخطه
وقوله تحمله أى الشهادة (قوله أى وضع خطه وهو عدل) أى لان كتبه لم يمس بغيره
ادائها فاندفع ما يقال انه لا يشترط عندنا العدالة فى التحمل بل فى الاداء ثم انه لا يشترط فى ثبوت
العدالة ان تكون بنفس الشاهد على الخط بل بهم او بغيرهم خلافا لما اظهر المصنف ومزج
الشارح (قوله أى القضية) يعنى المشهود بها وانما اذا تذكر بعضها ولكن لم يذكر
شيئا منها وحيث يؤدى بالانفع خلافا للحمى (قوله بالانفع للطالب) أى لذى شهد على
خط نفسه (قوله احتمال ان المحاكم يرى نفعها) متقضى هذا انه لو جزم بعدم نفعها عند القاضي
فانه لا يؤدى وانما انكر الشاهد ان هذا الخط خطه وشهد عليه شاهدان ان هذا خطه فاطهاره
لا يعمل بشهادتهما لانه لو اعترف ان الخط خطه ولم يذكر ما شهد به فانه لا يشهد على القضية وانما
يؤدى الشهادة ويبين انه غير ذاك كما شهد به كمال المصنف وهو ظاهر أيضا من كون الشهادة على
خط الشاهد دائما تكون ان مات الاصل او غاب كالم (قوله هذا) أى ما منى عليه المصنف
من ان شهادة الشخص معتمدا على معرفته بخط نفسه لا تنفع الا اذا ذكر كالقضية كلها والا أدى
بالانفع (قوله يعترى الناس كثيرا) أى فلو لم يشهد بنفع ما كان لوضع الشهادة فى الوثيقة
فائدة وضاعت الحقوق (قوله وكان شيخنا) أى العلامة الشيخ على العدوى (قوله ولا
على من لا يعرف الخ) أى لا يجوز للشاهد ان يجعل شهادته على ان لا يدعى عمر وعشرة او يؤدى
الشهادة كذلك والحال انه لا يعرف نسب عمرو (قوله او يعرف نسبه وتعد الخ) يعنى ان
مثل جهل نسبه علمه حيث تعدد المنسوب المعين وأراد الشهادة على واحد من المتعدد لكن له بستان
فاطمة وزينب واراد الشاهدان يشهد على فاطمة مثلا والحال انه انما يعرف ان فلان بنت
فاطمة وزينب ولا يعلم عين هذه من هذه فلا يشهد الا على عينها ما لم يحصل له العلم بها وان بأمراء
واما ان لم يكن للمعين الابن واحدة ولا يعرف له غيره او كان الشاهد يعلم ان هذه بنت فلان فهذه
من معروف النسب لان المحصر طاهر فيها (قوله الا على عينه) استثناء مفرغ من عموم الاحوال
أى لا يشهد على من لا يعرف نسبه فى حال من الاحوال الا فى حال تعين شخصه وحليته بحيث يكون
المعول عليه من وحدت فيه تلك الاوصاف لاحتمال ان يضع المشهود عليه اسم غيره على نفسه بدل
اسمه والحاصل انه لا يجوز جعل الشهادة ولا ادائها على من لا يعرف نسبه الا على شخصه

وأوصافه الميزة به بحيث يقول اشهد ان زيد دينار على الرجل وعلى المرأة التي صفتها كذا
 أو اشهد ان المرأة التي صفتها كذا تزوجها أو طلقها فلان (قوله وليسجل القصاصي) أي في
 شهادة بينة على عين امرأة لعدم معرفة نسبها بين وقالت انها بنت فلان (قوله من زعمت)
 أراد بالزعم مجرد القول سواء كان في الواقع حقاً أو باطلاً (قوله وإنما يسجل من زعمت الخ) فائدة
 تسجيل ذلك إحداه عدم ثبوت نسبها (قوله ولا على منتقبة حتى تكشف الخ) أي انه يطلب
 من الشاهدين على اقرار المرأة بحق الشخص ان لا يتحتمل الشهادة عليها الا بعد معرفة عينها من
 غير نقاب لانهم لو شهدوا عليها منتقبة لا يمكنهم الشهادة عليها لعدم معرفة عينها ووجهها
 والحاصل انه لا يجوز الشهادة عليها حتى لا اداء وهي منتقبة بل لابد من كشف وجهها فيها
 لاجل ان يشهدوا على عينها وصفها وهذا في غير معرفة النسب وفي معرفته حيث كان لها اخت
 فاكثروا ثم عند الشاهد من مشاركتها وامام معرفة النسب المنفردة والمقيمة عند الشاهد من
 مشاركتها فيشهد عليها منتقبة اهتم ان ظاهر المصنف ان عدم جواز الشهادة على المنتقبة حتى تكشف
 عن وجهها عام في النكاح وغيره كالبيع والهبة والدين والوكالة ونحو ذلك واختاره شيخنا (قوله
 لاجل ان تعين) أي لاجل ان تعين عينها وصفها (قوله اشهدتا) أي غير معروفة
 النسب أو معروفة الغير المقيمة عند الشاهد من مشاركتها كذا قرر شيخنا وهو المناسب لجعل هذه
 المسئلة مقيدة لما قبلها (قوله أي عمل بجوابهم في تعينها) أي ولو أنكرت ان تكون هي
 التي تحملوا الشهادة عليها (قوله اذا كانوا لا يعرفونها منتقبة) أي فان كانوا يعرفونها
 منتقبة جازت شهادتهم عليها منتقبة وقدوا أي دينوا (قوله وعلمهم الخ) يعني انهم اذا شهدوا
 على عينها وصفها لعدم معرفة نسبها وانكرت ان تكون المشهود عليها وقالت ادخل بين نسوة
 ويخرجوني وكلفوا باخراجهم من الدار وقيل لهم عينوها فعلمهم اخرجها وتخصيها (قوله
 فان قالوا هذه هي التي شهدنا على شهادتهم) أي وان لم يخرجوها ولم يتيسر لهم معرفتها فقبل
 بضمانهم لما شهدوا به عليها لانه بمنزلة الرجوع عن الشهادة وقيل بعدم الضمان لانهم بمثابة فسقة
 يعلمون ان شهادتهم لا تقبل شهدوا بحق على آخر ولم يعلمهم المحاكم عند الاداء واسطره شيخنا العدوى
 عدم الضمان لعدمهم في الجملة (قوله غير مسئلة المنتقبة) أي لان في هذه شهدوا على عينها
 وصفها لعدم معرفة نسبها والحال انها غير منتقبة وما تقدم غير معروفة النسب وشهدوا عليها منتقبة
 لعلمهم بها كذلك (قوله هي اعم منها) أي هذه المسئلة اعم منها أي من مسئلة المنتقبة لجهة
 حمل هذه على ما اذا شهدوا على عينها وانكرت ان تكون المشهود عليها وكلفوا باخراجها من بين نساء
 وعلى ما اذا شهدوا عليها منتقبة وقالوا كذلك نعرفها وانكرت ان تكون هي التي شهدوا عليها
 وقالت انتقب وادخل بين نساء منتقبات ويخرجوني فعلمهم اخرجها وقديقال مقتضى جزم
 المصنف في مسئلة المنتقبة انهم يقلدون انه لا يلزمهم اخراجها وحينئذ فلا يصح جعل ما هنا اعم فتأمل
 (قوله ويؤخذ من كلام المصنف) أي بطريق القياس (قوله فاذا شهدوا بداية أو رقيق بعينه
 الشخص) أي وأدغناه لم المدعى عليه في مماثل (قوله خلافاً لما قال هو خطأ) أي ادخاله
 في مماثل وطلب الشهود باخراجه خطا من فعله فلا يلزم الشهود اخراج الدابة أو العبد من المسائل
 والقائل بخطا من فعله هو العلامة تت قال بن والصواب انه لا فرق بين المرأة والدابة والرقيق وان
 من قال بوجوب اخراج المرأة قال بوجوب اخراج الدابة والرقيق ومن قال بعدم وجوب الاخراج فيها
 قال بعدم اخراج المرأة والراجح من القولين وجوب الاخراج للثلاثة كما ذكره الشارح تبعاً لابن

(قوله وان بامرة) أى هذا اذا حصل له العلم بشهادة شاهدين أو بأخبار رجل بل وان بامرة ولا مفهوم لذلك بل ولو حصل له من غير شئ بان تذكر بنفسه وما قرره الشارح كلام المصنف تبع فيه عقب التسامع الشيخ عجم وقد قرر بتقرير آخر يتوقف على مآذمة وحاصلها انه اذا دعى الرجل يشهد على امرأة وهو لا يعرفه فشهد عند رجلان انها فلانة فقال ابن القاسم في المجموع لا يشهد الا على شهادة رجلين ولا يشهد عليها الا اذا كان يعرفها بغير تعريف وقال ابن الماجشون وابن نافع بل يشهد عليها وكيف يعرف النساء الا بثل هذا ابن رشد والذي أقول به ان المشهود له ان اتى بالشاهدين للرجل ان يشد اعنده انها فلانة فلا يشهد الا على شهادتهما وان كان ذلك الرجل سأل الشاهدين فاجابوا انها فلانة فلا يشهد عليها وكذا لو سأل عن ذلك رجلا أو امرأة مجازلة ان يشهدوا لى له المشهود عليه بجماعة من ائمة الناس يشهدون انها فلانة مجازين يشهد عليها اذا حصل له العلم بشهادتهم هذا حاصل القول في هذه المسئلة وتفصيل ابن رشد هذا يتبعه عليه ابن شاس وابن عرفة والمصنف في التوضيح وغير واحد وقد حمل طائفة كلام المصنف على هذا فقال معنى قوله وجاز الاداء أى مستندا الى التعريف الحاصل عند التحمل على وجه الخبرية ان حصل له بذلك التعريف العلم وان بامرة والمراد بالعلم التوثيق بخبر الخبر وقوله لا بشاهدين أى لا مستندا الى تعريف شاهدين اذا كان تعريفهما على وجه الشهادة وهذا هو محصل كلام ابن رشد وبهذا تعام ان قول شارحنا تعام لعقب التبع لعجم لان لم يحصل العلم بانها المشهود عليها بشاهدين فيه نظر اذ لم أر من فصل في الشاهدين هذا التفصيل وهو انه ان حصل له العلم بانها المشهود عليها بشهادة الشاهدين جاز له اداء الشهادة عليها بالاولى مما اذا حصل له العلم بامرة وان لم يحصل له العلم بانها المشهود عليها بشهادة الشاهدين ادى الشهادة فلا فراد المصنف الاستناد الى الاداء الى التعريف عند التحمل وقول الشارح امرأة عرف نسبا ثم نسبها غير ظاهر لان الكلام مفروض في امرأة لا يعرف لها نسبا ولا معارضة بين ما هنا وبين قوله قبله ولا على من لا يعرف الاعلى عنبه لان ما تقدم لم يعرف عنه ولم يحصل تعريف به وما هنا فحين لم يعرف وحصل تعريف به انظر بن (قوله وان يقول) أى لكل واحد من الشاهدين الناقلين عنهما (قوله وهذا) أى قول الشاهدين للناقل عنهما المشدعنى شهادتنا (قوله أى بسببه) أى بسبب الاعتماد عليه وهذا بناء على انه لا يحتاج في اداء الشهادة الى ذكر الثقة وغيرهم كما فى واما على انه لا بد من ذكر ذلك قاله فى قوله بسماع للتعدية وهو امتداد من كلام المصنف (قوله وليس المراد انه لا بد من ذكرهم ذلك فى شهادتهم) أى بل لو قالوا لم نزل نسمع ان هذه الدار حبس اوملك فلان لى كفى وان زادوا ذلك أى السماع من الثقة وغيرهم فى شهادتهم فهو زيادة بيان وهذا القول هو ظاهر المدونة (قوله وقيل لا بدائع) أى وهو ظاهر المصنف وهو الذى اعتمد عليه الساجي اذ قال شهادة السماع ان يقولوا سمعنا سمعنا سمعنا من العدول وغيرهم والسمع وشعوه لابن سهل وابن سلون وابن فتوح ونقله ابن عرفة واقروه حمل ابو الحسن المدونة عليه وان كان ظاهرها الاطلاق كذا فى بن عن طائفة قوله وعليه فاختلف ايضا فى اعتمادهم على الاولى حذف قوله وعليه لان الخلاف فى اعتمادهم فى الشهادة على السماع قائم بذاته لا تنفع له على القول اثنائى ولا على الاول واعلم ان الخلاف ثابت فى نطق الشهود ولا كلام واما اعتمادهم ففيه طريقتان الاولى تحكى الخلاف ايضا فقول لا تقبل شهادة السماع الا اذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم وقيل بكنى فى قبولها اعتمادهم على سماع فاش سواء كان من الثقات وغيرهم والطريقة اثنائية تقول اختلاف انما هو فى نطق الشهود واما الاعتماد فلا بد فيه من السماع الفاش من الثقات وغيرهم ولا

واحد كذا قرر شيخنا وهذه الطريقة هي التي مال اليها بن حيث قال الذي يفيد كلام الأئمة ان
 الخلاف انما هو في النطق لافي الاعتماد اه وقول الشارح هل لابد من الجمع بين الثقة الخ
 الاولى ان يقول هل لابد من الاعتماد على السماع من الثقة وغيرهم او يكفي الاعتماد على السماع
 من احدهما تأمل (قوله بملك) متعلق بضمير جازت العائد على الشهادة بناء على جواز اعمال
 المصدر مضمرا واما قوله بسماع فهو متعلق بجاز والمعنى ان الشهادة بالملك المحزر حوزا طولا لا يتصرف
 تصرف الملاك في املاكها جائزة بسماع فاش من ثقة وغيرهم وحاصله ان الانسان اذا حاز عقارا
 مدة طويلة كاربعين سنة او عشرين على ما يأتي وتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها بهدم
 او قلع شجرة او غرس اوزرع عشرة اشهر وشاع عند الناس ان ذلك العقار ملكه فيجوز ان تشهد
 البينة لذلك المحاز اذا نازعه غيره بالملك بان تقول لم تنزل نسمع من الثقات وغيرهم ان ذلك العقار ملك
 لذلك المحاز (قوله فلا ينزع بهما من يد حائز) لعل الاولى اسقاط هذا الكلام من هنا لعدم
 مناسبه تأمل (قوله فطولا) متعلق بحائز اي مرتبط به فالمشترط فيه الطول كاربعين او عشرين
 سنة انما هو المحوز واما التصرف بالهدم والبناء والزرع من غير منازع فيكفي ان يكون عشرة اشهر من
 مدة الحيازة التي هي عشرون سنة او اربعون (قوله واعترض الخ) حاصله ان التصرف وطول الحيازة
 انما يشترطان في الشهادة بالملك بنا واما الشهادة بالملك سماعا فيكفي فيها مجرد المحوز فالشاهد بالملك
 على وجه البت يعتمد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه
 ونسبتهما مع ذلك لنفسه وعدم المنازع وطول الحيازة واما الشاهد بالملك على وجه السماع فيعتمد
 في شهادته بذلك على الحيازة وان لم تطل وان لم يحصل تصرف اه لكن قول الشارح ولا طول
 الحيازة فيه نظر لانه يشترط في شهادة السماع بالملك المحاز طول زمن السماع كعشرين سنة وانما
 يكون ذلك اذا طال زمن المحوز تأمل (قوله لسكان اصبوب) أي لان كلا من البينتين شهدت
 بالملك لان احدهما شهدت بالملك والاخرى بالمحوز كما هو ظاهر المصنف فان قلت المحوز عشر
 سنين فاكثر بمجرد كافي في رد دعوى القائم وفي ردينته وان كانت بالقطع ولا يحتاج معه لبينة
 سماع ولا غيرها كما يأتي وحينئذ فلا يتأتى تنازع بين حائز وقائم واقامة الاول بينة سماع واقامة
 الثاني بينة قطع قلت انما يكون المحوز مانعا من دعوى القائم وراد البينة اذا كان ذلك القائم حاضرا
 بلا مانع واما اذا كان غائبا وله مانع فتسمع دعواه ويحتاج المحاز الى دفعها ففرض المسئلة فيما اذا
 كان ذلك القائم غائبا وحاضرا له مانع (قوله انه اشترها) اي او هبت له مثلا (قوله لذى
 بينة السماع) اي اصاحب أي المحوزة عند صاحب بينة السماع (قوله مالم تشهد بينة السماع
 الخ) اي والا فذمت لان بينة السماع حينئذ ناقلة والبينة القاطعة مستحبة والناقلة تقدم على
 المستحبة (قوله والا) اي والا يكن حائزا للذات المتنازع فيها بل المحاز له صاحب بينة البت
 (قوله ما علمت انه لا ينزع بهما من يد المحاز) اي ولو حلف صاحباهما معا (قوله رايست
 الذات الخ) راجع لقوله او على فلان (قوله فيعمل بشهادتها) اي وكما يعمل بشهادة السماع
 في ثبوت اصل الوقف يعمل بها ايضا في مصرف الوقف وكل ما يتعلق به مثل شروط الواقف وغيرها
 ولا يلزم تسمية الواقف في شهادة السماع على الوقف كما قاله شيخنا العدوي (قوله قبل لا ينزع
 من يد المحاز كالمالك) اي وهو للخمى والتوضيح واقتصر عليه بهرام والباطلي وت (قوله وقبل
 ينزع بها) اي بشهادة السماع ما شهدت بوقفته لغير حائز من يد حائز وهو ما لا ين عرفة وظاهر
 المؤلف وهو قول ابي الحسن وابن القيس وبه افق عج وعلى هذا القول يكون الوقف مستثنى من

قوله لا يترع بينة السماع من يدحائز (قوله بموت لشخص) أي إذا شهدت بموت لشخص ببلد بعيد وجهل المكان كبعدة فيما يهر (قوله وأما البلاد القريبة) أي وأما الشهادة على موته في البلاد القريبة أو في بلدة فأما تكون الخ فقوله أو بلدة أو بلدة أو في بلدة (قوله كعشرين سنة) هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد وبه العمل بقرطة وظاهر المدونة أربعون سنة (قوله لكن هذا) أي اشتراط طول زمن السماع في الملك المخازي في شهادة السماع على الملك المخازي وعلى الوقف وقوله وأما في الموت أي وأما شهادة السماع على الموت ببلد بعيدة فشرط قبوله أقصر زمان السماع وأما ما يأتي في قوله كغزل وما بعده من بقية المسائل فلا يشترط فيه طول زمن السماع أيضا ولا قصره فشهادة السماع يثبت بها ضرر الرزح ومما معه وإن لم تطل مدة السماع اتفاقا (قوله ولو بالنقل) أي عن بينة أخرى (قوله على المتمد) أي كافي ابن عرفة خلافا لرس عبد السلام وهو ظاهر المصنف من اشتراط طول الزمان حتى في الموت وخلافا لقول ابن هارون الشرطي في قبول بينة السماع في الموت أحد امرين إما تنافي البلدان أو طول الزمان والحاصل أن في شهادة السماع بالموت طريقتان طريقة قان بن عرفة اشتراط تنافي البلدان وقصر الزمان وتبعه الشارح وطريقة ابن عبد السلام وهي ظاهر المصنف اشتراط تنافي البلدان وطول الزمان وطريقة ابن هارون اشتراط أحد الأمرين إما تنافي البلدان أو طول الزمان والمتمد الطريقة الأولى انظر بن (قوله بموت شخص) أي مستند في شهادتهم بذلك للسماع والحال أنه غير شائع عند غيرهما (قوله لأنها ضعيفة) أي فطلب فيه الحذف لاجل تقويتها (قوله وينبغي عليه مام الخ) أي مام بن أبي على أحد القولين هنا وفي الشامل أن في رد المال في الجمع بشهادة الواحد بالسماع مع اليقين وعدم رده قولين من غير ترجيح فالمصنف مثنى فيما مر على أحد القولين (قوله ويعينه سماع شاهد) صورته خالعه على مال ثم بعد ذلك أقامت شهادته على أن زوجها كان يضارها فعمل بهذا الشاهد مع يمينها ولو شاهد سماع ور رد المال إليها فقد عمل بواحد في شهادة السماع مع اليقين (قوله فلا تقبل فيه) أي في السماع قوة بالثلاثة قبلها أي وهي الملك والوقف والموت (قوله أنه عزل) أي فترتب على ذلك بطلان حكم القاضي وتصرف الوكيل بعد موت العزل بتلك الشهادة (قوله وكفر) أي بأن شهدوا بالسماع الغائبين ويكفر فلان فلا يصح عليه ولا يذوق في مقابر المسلمين ولا ترثه ورثته المسلمون (قوله وسفه) أي بأن تقول لم نزل نسمع أن فلانا سفه لا يصح التصرف في المال (قوله ادعاه أحدهما) أي أحد الزوجين وأنكره الآخر فله ما فيه نظري في التوضيح قال أبو عمران يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقين عليه وأما أن أنكره أحدهما فلا اه وظاهره أنه المذهب وقال الشيخ مارة في شرح الخففة شرط السماع في النكاح أن تكون المرأة تحت حجاب الزوج فيحتاج لاثبات الزوجية أو بموت أحدهما فطلب الحى المبرأ فلو لم تكن في عصمة أحد فثبت رجل بالسماع أنها زوجته لم يستوجب النساء بذلك لأن السماع إنما ينفع مع الحجازة ولا محال أن يكون أصل السماع عن واحد وهو لا يجوز به فإنه ابن الحاج لكن قال ابن رحال في حاشيته ظاهر النقل خلاف ما قاله أبو عمران وابن الحاج وهو في عهده فأنظره اه بن (قوله من قوله) أي يمين وكذا يقال فيما بعده (قوله وكذا البيع والنكاح) أي وكذا شهادتهما بهما (قوله فثبت الطلاق لادع العوض) أي أتوقفه على شهادة بت (قوله لادفع العوض) أي وهو الثمن والصدائق فلا يثبت دفعهما بشهادة السماع على ما ثبت في البيع والنكاح بل لا بد من

بينة تشهد بناء على دفعهما (قوله وهبة) أي نخولم نزل نسمع من الثقة وغيرهم ان فلانا وهب
 لقلان كذا (قوله ان فلانا أقام الحج) وان فلانا وصى لقلان بكذا من المال أو الحيوان أو العقار
 (قوله وولادة) أي بان يقول الم نزل نسمع ان هذه الامة ولدت من فلان أو ان هذه المرأة ولدت
 لاجل خروجها من عدتها مثلا (قوله وحرابة) أي بان يقول الم نزل نسمع من الثقة وغيرهم ان
 هؤلاء الجماعة محسار بين واخذوا مال فلان حرابة (قوله وابق) بان يقول الم نزل نسمع ان فلانا
 ابقى له عبدا فقتله كذا وقوله فيثبتان أي الحرابة والابق به أي بالسماع (قوله اثبتة المدين)
 كالموطأ به الغرماء بينهم وادعى الاعسار وأقام بينة سماع بذلك (قوله اولغرماء) أي كمالو كان للمدين
 ضامن ثم ان الغرماء طالبوا الضامن فقال لهم ان المدين ملئ فعله كعبه فأقاموا بينة سماع تشهدان
 المدين معدم (قوله وعق) نخولم نزل نسمع ان فلانا اعتق عبده فلانا ومثل العتق الحرية فثبتت
 بشهادة السماع كأي ح (قوله ولوث) أي في قتل وهل يثبت الجراح بشهادة السماع وهو ماقاله
 ابن مرزوق وتعليقه على ذلك ابن غازي في تكميله قائلا ما وقعت في الجراح على شيء لغيره وسلم له بن
 (قوله فتكون الشهادة المذكورة لوئاما) اشار الشارح بهذا الى ان معنى قول المصنف ولوث ار شهادة
 السماع بالقتل تكون لوئاما وهو ما يفيد الموافاة وان مرزوق وليس معناه ان شهادة السماع
 يثبت بها اللوث كما هو ظاهر المصنف وعلى ظاهره جملة الشيخ كرم الله ابن البرموي فقال وصورتها
 ان يقول الم نزل نسمع من الثقة وغيرهم ان فلانا قال دى عند فلان اه وهو يحتاج انقل يدل
 عليه فان وجد نقل يدل عليه حلفت الورثة بخسب عينا مع تلك الشهادة واستحقوا دم صاحبهم
 في العمد وديته في الخطأ وان لم يوجد نقل يساعده فلا قسامة وتلك الشهادة باللوث كالعدم
 اه شيخنا عدوى (قوله تسوغ لاوى القسامة) أي حلف خسين عينا ويستحقون دم
 صاحبهم في العمد وديته في الخطأ (قوله ومثل المراكورات البيع الخ) هذه الخمسة التي
 زادها الشارح لم يجعلها اذ اخذت الكافي في قول المصنف كعزل فلانا لثبته لا تدخل شيئا
 لا للتمثيل وتقبل شهادة السماع ايضا على الخط كأي ابن غازي وعلى اره كأي ح جملة
 المسائل التي تقبل فيها شهادة السماع ثلاثون مسئلة (قوله وهذه المسائل) أي قول المصنف
 كعزل وجميع ما بعده (قوله لا بقيد الطول) أي طو او زمن السماع بل تثبت بها سواء
 طال زمن السماع ام لا فطول زمن السماع انما يشترط في الشهادة بالملك والوقف وكذا بالموث
 على احد الاحوال كما علمت (قوله فلدا) أي فلاجل عدم اشتراط الطول فيها اني
 فيها بالكافي أي ولم يعفها على ما قبلها من الملك والوقف (قوله والولاء) ما ذكره من ثبوت
 الولاء بشهادة السماع هو المشهور وامامنا ذكر المصنف في آثر باب العتق من قوله وان شهد
 واحد بالولاء او اثنتان انهما لم يرايا سمعان انه مر لاه او ابن عمه لم يثبت فهو ضعيف (قوله
 والمتحمل للشهادة الخ) التحمل لغة الاتزام فاذا التزمت دفع ما على المدين فيقال انك متحمل
 بالدين وأما في عرف اهل الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختياري فخرج بقوله بسبب اختياري
 عليه لما يشهد به بدون اختيار كذا ان كان ما را فسمع من يقول زوجته طالق فلا يسمى تحملا
 (قوله وظاهر كلامه ولو فاسقا) عند التحمل فيه نظر لان تحمله للشهادة فيه تعريض لصناع
 المحقوق لان الغالب رد شهادة الفاسق نعم ان لم يوجد سواه ظهر بحمله انظر بن (قوله ويجوز
 للحمل ان ينتفع على التحمل) أي دون الاداء فلا يجوز الانتفاع عليه وقوله الذي هو فرض
 كفايذاي واما المتعين فلا يجوز له الانتفاع عليه كما هو ظاهر الشارح والمج وصرح به شيخنا في

حاشية خش والذي في بن انه لا مفهوم لفرض الكفاية بل وعلى التحمل المتعين
 خصوصاً اذا كتب وثيقة لكن بشرط ان لا يأخذ أكثر مما يستحق وهو اجرة المثل وان لا يحكر
 على الشهادة وانظره (قوله عما اذا لم يقترب اليه) أي بان كان لا يترتب على ترك التحمل ضياع
 حق (قوله من كبريدين) أي من مسافة بين المحمل ومحل الاداء كبريدين وهو أربعة
 وعشرون ميلاً (قوله وظاهر نقل المواق الخ) قال شيخنا العدوي الظاهر ان يقال ان ما قارب
 البريدين كبريدين ونصف يعطى حكمهما وما قارب مسافة القصر كالثلاثة والنصف يعطى
 حكمهما والمتوسط يلحق بالبريدين (قوله وعلى ثالث) فهم منه بالاولى انه ليس لاحد الاثنين
 الامتناع ويقول رب الحق اختلف مع الآخر (قوله لاتباعهما بأمر مامر) أي كعداوة
 او قرابة او عدم عدالة (قوله بان امتنع ان يؤدي الخ) ظاهر ان انتفاعه من غير امتناع من
 الاداء ليس بجرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الاداء بجرحة امتنع او لا كما في طفئ
 (قوله فجرح) أي فانتفاعه بجرح فهو غير محذوف والمجملية باب الشرط (قوله الاركوبه)
 أي الا اذا دفع المشهود له للشاهد اجرة ركوبه او ركبه دابته فليس بجرح فلا كراه حكمه
 حكم دابة المشهود له في جواز كما صرح بذلك ابن رشد ونقله طفئ فان دفع المشهود له للشاهد
 اجرة ركوبه فأتخذها ومضى فانظر هل يكون جرحة او لا والظاهر الاول لانه يخل بالبرورة واعليه
 ما لم يشتد الحاجة قاله شيخنا العدوي وانظر اذا عسر مشيه وعدمت دابته ولكنه مؤسر هل يلزمه
 ان يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يجوز له اخذ اجرة الدابة من المشهود له ولا يلزمه ان يكرى لنفسه
 دابة ويجوز له اخذ اجرتها من المشهود له او يركبه دابته واستظهر الاول (قوله لا كمسافة القصر)
 أي لان كان بين محل الشاهد ومحل اداء الشهادة كمسافة القصر (قوله فلا يجب على المحمل
 السفر له) أي وبوديعه عند قاضي بلده ويكتب بها التمسك للقاضي الذي على مسافة القصر او تنقل تلك
 الشهادة عن هذا الشاهد بان يؤديها عند رجلين يتقلانها عنه ويؤديانها عند القاضي الذي على
 مسافة القصر (قوله ويجوز له حينئذ) أي حين اذ كان بينه وبين محل ادائها مسافة القصر اذا سافر
 لادائها ان ينتفع الخ (قوله وحلف) أي المدعى عليه أي قضى بخلفه (قوله كزوج وسيد) هذا
 مثال للمدعى عليه (قوله بسبب اقامته) أي الشاهد وقوله عليه أي على المدعى عليه (قوله فأقام
 المدعى) أي بالطلاق او بالعتق او بالقذف (قوله على ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والقذف
 (قوله فيحلف المدعى عليه) أي انه ما طلق ولا عتق ولا قذف (قوله لافي نكاح ادعاء واحد
 الزوجين على الآخر) أي والحال انه ما غير طارئين واقام المدعى شاهداً او امرأتين فلا يحلف المدعى
 عليه المنكر لدشهاده الشاهد بخلاف الطارئين فان المدعى عليه المنكر يخلف مع اقامة الآخر شاهداً
 لا يجوز للدعوى امر من ان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلابين بمجردها (قوله في حلف ترك)
 أي فقرة اليمين لدشهاده الشاهد دفع الحبس عنه (قوله بين ما ذكر) أي من الطلاق والعتق
 والقذف (قوله لواقربه ثبت) فاذا ادعت المرأة على زوجها بطلاق فأنكره فأقامت شاهداً
 فأقربه لزمه واذا ادعى العبد على سيده انه اعتقه فأبى فأقام شاهداً فأقر السيد بزمه
 واذا ادعى على انسان بالقذف فأنكر فأقام شاهداً عليه فأقربه لزمه الحد وما لو ادعت امرأة على
 رجل انه تزوج بها وأقرب بذلك بعد انكاره واقامة الشاهد فلا يثبت النكاح او ادعى رجل على
 امرأة انه تزوجها فصدقت المرأة بعد انكارها واقامة الشاهد فلا يثبت النكاح لفقد العقد من
 الولي فتقوله لواقربه ثبت أي لواقربه المدعى عليه المنكر بعد اقامة الشاهد ثبت بخلاف النكاح

فأنه لو اقرب المدعى عليه المنكر بعد إقامة الشاهد لا يثبت ففائدة توجيه اليمين على المدعى عليه احتمال ان يقر خوفا منها فيثبت الحق فلما كان لا فائدة لها في النكاح لم تشرع واعلم ان مقتضى هذا الفرق الذي فرق به بين النكاح وبين الطلاق والعنق والتذف ان يكون كل ما يثبت الا بعدلين مثل هذه الثلاثة في القضاء يحلف المدعى عليه اذا اقام المدعى شاهدا او امرأتين وهو كذلك (قوله وحلف عبدالح) حاصله ان العبد سواء كان مأذونا له في التجارة او لا اذا اقام شاهدا بحق مالى فانه يحلف مع شاهده ويستحق المال واخذه ولا خلاف في ذلك فان لكل العبد عن اليمين فان كان مأذونا له في التجارة حلف المدعى عليه ويرى وان كان غير مأذون له حلف سيده واستحق وكذلك السفينة اذا ادعى على شخص بحق مالى واقام بذلك شاهدا فانه يحلف الا ان مع شاهده ويستحق المال لكنه يقيضه الناطر عليه فان لكل السفينة حلف المدعى عليه رد شهادة الشاهد ويرى ومحل حلف السفينة اذا كان وليه لم يتول المباشرة والا فلاذ يحلف مع الشاهد وليه قال طي وفرض المسئلة في الحلف مع الشاهد يدل على انه لا يمين عليه في الانكار او التهمة وهو كذلك فاذا ادعى أحد على سفيه او عبد فانكر ولم يقيم المدعى بينة فلا يمين على ذلك المدعى عليه سواء كان ذكرا او انثى اذ لا فائدة لليمين حينئذ لانها انما توجه اذا كان المدعى عليه لو اقر زومه وهذا ليس كذلك (قوله فلا يشترط في الدعوى) أى فى سماعها (قوله المحررة) أى حرية المدعى ولا رشده ولا بلوغه (قوله لا يحلف صبي) أى لانه غير مكاف واليمين هنا جزء من صواب لانها تميم بحيث يكون استحسانا حتى يكتب في حلف الصبي لها (قوله وأحرى غيره من الاولياء) أى كالأوصى ومقدم القاضى (قوله وان اتفق) الاول ان يعبر بالورد قول ابن كنانة يحلف الاب اذا كان ينفق عليه انفاقا واجبالا لانه يمينه فائدة وهى سقوط النفقة عنه والقول بعدم حلف الاب مطبق رواية ابن القاسم عن مالك انظر بن وقديقال قاعدة المصنف انه اذا عبر بالورد تكون اشارة ترد خلاف لان كل خلاف يشترط لردّه ولو (قوله فان قول الاب المعاملة الخ) أى كإتباع الاب والوصى او مقدم القاضى سلعة الصبي لاحد بن ثم ان الصبي طالب المشتري بالثمن فانكره ووجد شاهدا واحدا يشهد له بالثمن فان الاب ومن معه يحلفون مع ذلك الشاهد (قوله وسيد العبد) انظر من ذكر هذا فانى لم اره من ولا والعلّة تقتضى عدم حافه تأمل (قوله ليمتنع المتنازع فيه بيده) أى ان كان معينا وان كان المتنازع فيه دينيا بقى بدقته وان كان معينا وبقي بيده فعلته له كما عبيده قول المصنف سابقا والعلّة له للقضاء والنفقة على المقتضى له به وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه بيد المدعى عليه بعد عيّن ان كان معينا هو قول الاخوين وابن عبد الحكم واصبغ وقيل انه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتنازع فيه المعين تحت يد عدل بلوغ الصبي ونسبه في التوضيح اظاهر الموازية وكاتب ابن سحنون وكلام ابن رشد في البيان يقتضى ان القول بوقف المعين هو المذهب وبني المازرى الخلاف في الوقف على الخلاف في استناد الحق للشاهد فقط واليمين كالعارض فيحسن الأيقاف واليهام معا فيضعف الايقاف انظر بن (قوله حوزا) أى حينئذ فيضمنه اذا تلف ولو بمسأوى لانه ممتد لانّه شبهه بالغاصب (قوله اى يكتب في سجانه الحادثة) أى الدعوى وشهادة العدل وما حصل عليه الانفصال في الخصومة (قوله او تغبر حاله عن العدالة) أى وخوفان تغيير حاله عن العدالة قبل بلوغ الصبي وهذا مضر فاذا حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة بعده فلا يضر وذلك لان فسقه بعد الاستيصال بنزلة طر وفسقه بعد الحكم

وهو لا يضر فلا يعارض ما سبق لمصنفان طر والفسق بعدا لاداعوا قبل المحكم مضر (قوله كوارنه قبله) تشبيه في الحلف والاستحقاق أى كان وارث الصبي يحلف إلا أن يستحق اذ مات الصبي قبل بلوغه ومحل حلفه واستحقاقه ما لم يكن ذلك الوارث بيت المال ومجنونا ومغنى عليه غير مرجوا لافاقاة والا فلا يحلف وترد اليمين على المطلوب ويستحق ولاحق لبيت المال ولا للوارث المجنون والمغنى عليه المذكورين ومحل ردها على المطلوب في تلك الحالة ما لم يكن حلفا أولا والافاقاة فان كان الوارث مجنونا او مغنى عليه مرجوا لافاقاة انتظر ولا يحلف المطلوب ويوضع المتنازع فيه بيد امين انظر حاشية شيخنا العدوى (قوله فان نكل المطلوب) أى عند اقامة الصبي الشاهد (قوله اخذه الصبي) أى من الا أن ملكا بشهادة الشاهد ونكل المذمى عليه عن اليمين (قوله امان يكون نكل اذلا) أى الا ان يكون وارث الصغير نكل اولا عن اليمين وصورتها ان يشهد شاهد بحق لصغير واخيه الكبير فننكل الكبير واستثنى للصغير فسات قبل بلوغه وورثه اخوه الكبير في حلف الكبير لا يستحق نصيب اخيه الصغير الذى ورثه منه وعدم حلفه ولا اخذه قولان (قوله للتأخرين ولا نص فيهما للتقدمين) في هذا اشارة للتورك على المصنف وان حقه ان يعبر بتردد لم يدم نص المتقدمين واختلاف المتأخرين وقد يقال ان المصنف انما التزم انه ان اتى بالتردد كان اشارة لذلك لانه متى وقع خلاف للمتأخرين يعبر بتردد (قوله لم يستحق نصيب مورثه الا بيمين ثانية) هذا هو المنقول عن ابن يونس ولا ين رشد في جواب سؤال ارسله اليه القاضى عياض ان الكبير اذا حلف اولا ثم مات الصغير ولا يحتاج لاعادة يمين ثانية لان اليمين الاولى وقعت على جميع الحق طبق الشهادة انظر بن (قوله ليربان نكله الاول عليه) أى ولا يأخذ حصصه الصغير فان مات الكبير الناكل اولا عن ابن ثم مات الصغير وورثه ابن اخيه فانه يحلف ويستحق حصصه الصغير فقط ولا يجري فيه القولان لانه لم ينكل قبل ذلك واماحصة ابيه المساقصة بنكله فلا يترجم رجوعها اليه لان الحق سقط بسبب النكل ولا يورث (قوله يعنى ان من ادعى بحق مالى) احتراز بذلك عن اقامة المذمى شاهدا في خطوطا وتتنى حلف المطلوب لرد شهادته ثم اتى الطالب باجرى فانه يضمنه بما اتفق (قوله واقام عليه شاهدا فقط) أى عند من يرى بوثوبته بذلك مع اليمين واما لو اقام شاهدا في حق مالى عند من لا يرى بوثوبته وبعين وحلف المطلوب ثم اتى بانخرفاه يسمه له كما تقدم في قوله او وجدنا معا معين لم يره الاول (قوله للاول) أى الذى نكل عن اليمين معه (قوله لبطالان شهادته) ادعاء ول بسبب نكل المذمى مع وجود ذلك الشاهد الاول وحلف المطلوب (قوله وفي حلفه) أى واد لم يضمنه للاول واداد الحلف مع الشانى فان في حلفه معه واستحقاقه وعدم حلفه قولان والمعتبر منهما الاول كما فى المح (قوله لو نكل المملوك) أى عن اليمين التى لرد شهادة الشاهد الشانى (قوله استحق الطالب الحق) أى بغير يمين كما فى التوضيح (قوله لانه حلف اولا) نيز الدعوى من اصلها (قوله وعلى الاول) أى وهو ان لمطالب ان يحلف مع الشاهد الشانى ويستحق (قوله لو اتى بشاهدين لا يستحق) أى وهو قول ابن القاسم في الموازية وقوله بخلاف الشانى أى وهو ان الطالب ليس له ان يحلف مع الشاهد الشانى لانه لما نكل مع الشاهد الاول سقط حقه وفى هذا القول واتى الطالب بعد حلف المطلوب بشاهدين فانه لا يستحق ولا قيام له بهما وهو قول ابن القاسم في المبسوط ونحوه لابن كاتبة والمعتمد من قولى ابن القاسم المذكور من الاول وقد تقدم انه اذا حلف الطالب المطلوب وله بينة حاضرة او غائبة كمنجمة يعلمها لم تسمع اذا اقامها وهذا لا يحال القول الاول من قوله ابن

ابن القاسم حمل كلام ابن القاسم على ما اذا حلف الغائب المطلوب غير عالم بالشاهدين
او كانا على ابعدهم **(قوله وان تعذر عيني بعض)** أي عيني بعض المشهود ولم
أؤكلهم **(قوله بدليل قوله أو على الفقراء)** أي ففي كلام المصنف حذف أوجه ما عطف لدليل
وهو جائز كافي المعنى **(قوله على انسان)** أي شهد أو شهدنا على انسان **(قوله بدليل ما بآتي**
في كلامه أي من ذكر التردد لانه انما يتفرع على هذا المعنى ويصح قراءة وعقبهم فعلا ماضيا مضعفا
كفي بن (قوله فاليمن متعذرة من العقب) أي وهم بعض الموقوف عليهم المشهود ولم بالموقوف
(قوله المحذوف من كلامه) أي الذي قدره الشارح بقوله أو كل **(قوله او شاهد)** أي
أو امرأتين **(قوله وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الاولى)** أي لما مر أن الوقف على
معين يثبت بالشاهد واليمين **(قوله والمدعى عليه)** أي في الثانية أي لما مر أن الوقف على غير
معين لا يثبت بشاهد وعين لعدم تعين المستحق الذي يحلفها واذا حلف المدعى عليه في الثانية رجع
المدعى به ملكا ولا عبرة بدعوى وقفه لعدم ثبوتها فان نكل فحبس كقال المصنف والاحبس
وما ذكره من كون المدعى عليه يحلف في المسئلة الثانية أعني مسئلة الفقه وهو ما ذكره اللخمي
والمازري وابن شماس وابن المحجب لكنه يعقبه ابن عرفة بقال ظاهره إيجاب عدم حلفه لعدم
تعين ماله وبطلان الوقف على أن اللخمي والمازري لما ذكر أحلفه جعلوه كمن شهد عليه شاهد
بالبطلان أو العتق وظاهر أن هذا إذا لم يخاف حبس وإن طال دين ولا يلزم طلاق رلا عتق ولذا قال
المواق وغيره أن قول المصنف والاحبس لا مستند له انظر من **(قوله وان حلف بعض الموجودين)**
أي وإن حلق كل البعض الموجود في المسئلة الاولى **(قوله دون غيره)** أي فلا يثبت نصيبه
بل يكون ملكا للمدعى عليه إن حلف **(قوله فان نكل الجميع بطل الوقف)** إن حلف المدعى
عليه وكذا قوله قبل دون نصيب لم يحلف أي فان وقفته باطلا ولا يكون ملكا للمدعى عليه إن
حلف ظاهرا وإن الوقف كلا أو بعضا يطل يحلف المطلوب حتى بالنسبة إلى طين الثاني وإنه لا كلام
لهم وهو مبني على أن أخذ أهل البطل الثاني بضريق الارث من أبياتهم لكنه خلاف ما استظهره
المازري وغيره من أن أخذهم بعقد التحبيس من الواقف لا بطريق الارث من أبياتهم ولذا قال ابن
عرفة لو عرضت اليمن على البطل الأول فنكحوا كلهم ثم جاء بعدهم البطل الثاني فن قال أخذ البطل
الثاني كالأخذ الارث من أبياتهم لم يمكنه من الحلف لبطلان حقهم بكتول أبياتهم وعلى الطريقة الأخرى
وهي أن أخذهم إنما هو بعقد التحبيس من الحبس يمكنون من اليمين ولا يضرهم نكول أبياتهم وهو
الظاهر ابن المحاصل أنه إذا حلف المطلوب لنكول الموجودين بطل الوقف عليهم وهل يمكن
الصيغة الثانية منه يمين أو لا يمكن منه خلاف والظاهر الأول **(قوله إن حلف المدعى عليه)** أي
فإن نكل فالمدعى به حبس ويمكن دخوله هذه تحت قول المصنف والاحبس أي والاحلف المدعى
عليه ابتداء في المسئلة الثانية أو بعد نكول الموجودين في المسئلة الاولى فحبس أي فالمتنازع فيه
حبس في الفرعين وبهذا حل بعض الشراح كلام المصنف **(قوله في تعيين مستحقه)** أي مستحق
نصيب الميت الخائف **(قوله أي جنس مستحقه)** أشار إلى أن الإضافة جنسية فتصدق بمتعدد
وأشار الشارح بهذا المدعى به يقال إن مستحقه مفرد فكيف يبينه بمتعدد فالأولى أن يقول مستحقه
(قوله من بقية) أي من كونه بقية الخ **(قوله تردد)** محله ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد
من أهل البطل الثاني شيئا إلا بعد انقراضه البطل الأول واللام يأخذ أحد من أهل البطل الثاني
شيئا مادام أحد من السالكين اتفاقا وجعل الشارح موضوع التردد موت البعض المخالف ولم يبق

الا الناطل احتراز عما اذا مات بعض من حلف وبقى منهم بعض مع الناكين فلا شيء للناكين ويستحق
 نصيب الميت المخالف ببقية المخالفين وهل يحلفون ايضا الا قولنا بناء على ان اخذهم بعقد
 الحبس عن اوائف واخذهم كالمراث عن الميت وهذا احد تقريرين ذكرهما عجم والثاني
 يجعل التردد جاري في ذلك ايضا فيقول ان نصيب من مات لم يبق من اهل البطن الاولى من حلف
 ومن نكل وقيل لا وهل البطن الثانية خاصة (قوله وكل من استحق) اى سواء كان من بقية البطن
 الاولى ومن اهل البطن الثانية لا يد من عينه اى بناء على ان اخذهم بعقد الحبس عن الواقف
 كما هو الظاهر واليه يشير قول الشارح لان أصل الوقف بشاهد وقيل ان اخذ المستحق كالمراث عن
 أخيه أو أبيه أو أعمه وعليه فلا يلزم المستحق عين وهذا الخلاف جار في بقية الطبقة الاولى وفي اهل
 الثانية سواء بن الواقف وغيره فقول الشارح وينبغي ان يحلف الخ فيه نظر تأمل (قوله لان ولد
 الميت يأخذهم بالوراثة عن أبيه) اى وحصة أبيه قد ثبت بالشاهد والميت (قوله أشبهه) اى
 أشبه الشهادة على الحكم بنقل الشهادة وقوله لكونها اى الشهادة على حكم الحاكم فلا يحكمه (قوله
 قال ثبت عندى) اى ان افلان على فلان كذا أو هلال رمضان وقوله وسواءى الامور الخاصة اى
 كالمال المول والعامة كالثاني (قوله أو حكمت بكذا) اى بطلاق زوجة فلان مثلا أو بثبوت
 رمضان (قوله الا يشهد منه) اى فان أشهدهما جازلهما الشهادة على حكمه ويكون ذلك
 الشهادة تعدى لمانته للشاهدين فلا يعقل تعريضهما واذا تم شهادتهما فلا يجوز لهما الشهادة
 على حكمه لاحتمال تساويهما في اخباره بانه ثبت عنده كذا أو حكمه كذا فاذا شهدا من غير ان
 يشهدهما كانت شهادتهما باطلة (قوله الا يشهد منه) هذا هو الخلفى الذى مثل له
 بقوله كشهده على شهادتى خلاف للشارح فانه يقتضى ان الممثل له شاهد لانه المعوف على حاكم
 (قوله أو عاوه بمنزلة عطف على قوله يشهد منه) اى اذا احصى شهادته أو عاوه بمنزلة
 (قوله أو عاوه يردى بالتح) اى وانما ذراة خبرها غيب قاض فلا يثبت عنه ولا يعقل ثبته واعلم ان
 الشهادة على الشهود رضى شهادة الممثل تجوز في الحدود والطلاق والملاوى في كل شئ كما افاد من
 (قوله انه لا يثبت عنه) اى لانه لم يقل له اشهد على شهادتى وانما قال ذلك لغيره (قوله قال
 بعضهم وهو المشهور وقال الموافق ابن رشد انهم يؤيدون عندنا حكم اوسع مما يشهد به غيره وان لم يشهد
 فالمشهور وانما جازة اها بن (قوله وشمل كثره) نقى النقل الخ قال عبق ولا يطاب في شهادة
 النقل ما ربح النقل ويجوز النقل وان لم يعرف الناقل عدالة المقول عنه وثبت عدالة المنة قول عنه
 بغير ذلك الناقل واعلم ان المنة قول عنه لا بد ان يكون عدلا وقت قوله للناقل اشهد على شهادتى
 او وقت رضىه اداها له لا صيبا أو عبدا أو كافرا قال كل اشهد على شهادتى وانما نقلوا الخ لعدالة بعد
 النقل عنهم وما قرأوا غاير فلا يجوز النقل عنهم لان المنصور له وقت النعم عنهم (قوله ولو حاضرة)
 اى فى البلد (قوله فى غير الحدود) اى سواء كانت اموالا او غيرها (قوله ولا يكفي فى الحدود)
 الثلاثة الايام اى كون مسافة المسكن الذى غاب فيه الشاهد ثلاثة ايام ذهابا ومذاكره المصنف
 قول ابن القاسم فى الموازية وقال سحنون لا يثبت عن الشاهد الا اذا غاب غيبة بعيدة والغيبة
 البعيدة مسافة القصر وله فرق بين الحدود وغيرها وعلى ما لمخفف اذا كان الشاهد بموجب حد على
 مسافة قصر ولم يعد اكثر من ثلاثة ايام فانه يرفع شهادته الى من يخالف قاض المصر الذى يراى
 نقل الشهادة اليه قال ابن عاشر وانظر لم يكتم بقول الشهادة هنا ولا كتموا بالخطاب الى قاضى بلاد
 الخصومة واجيب بانهم انما اكتبوا بالخطاب لانه صادر من القاضى وثبت النفس به ملائق بنقل

الشاهد اه بن (قوله مادون مسافة القصر) الاولى حذف قوله مادون لما علمت من
 كلام سحنون (قوله ولم يطرا فسق او عداوة الخ) فان طرا احدهما قبل الاداء او ادى
 الناقل مع قيامه بالاصل ردت شهادته (قوله قبل اداء الشهادة) أى وأما طرا واحدهما
 بعد ادائها فلا يضر ولو قبل الحكم (قوله فان زال الفسق عن الاصل) أى فان طرا واحدهما
 للاصل ثم زال عنه قبل اداء الشهادة فهل الخ (قوله بالسمع الاول) الاوضح بالاذن الاول
 (قوله بعد تحمّل الاداء عنه) أى بعد تحمّل الناقل الاداء عنه (قوله فان كذبه حقيقة)
 أى بان قال له انت تكذب على ما امرت ان تنقل عنى الشهادة بكذا (قوله كشكه فى اصل
 شهادته) أى فى تحمّله الشهادة بذلك الشئ (قوله واما الاولان) أى طرو الفسق والعداوة
 وقوله لا بعده وقبل الحكم أى لان الاداء فيه ما ينزله الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء والحاصل
 ان الفسق والعداوة الاداء فيه ما ينزله الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء والاولى بعد الحكم كفى
 التوضيح وابن عرفة وانما يضر طروهما قبل الاداء واما تكذيب الاصل لفرعه فضران كان
 قبل الاداء وبعده وقبل الحكم كان بعد الحكم لم يضر (قوله ثم على آخر) أى فى مجلس
 ثان (قوله او قال الاصلان الخ) أى والمجلس متحد (قوله وبغير ذلك) أى كان ينقل عن
 واحد اثنان وينقل واحد من الاثنين مع واحد ثالث عن الثاني من شاهدى الاصل (قوله
 وبغير ذلك) أى كثنائية ينقل اربعة منهم عن اثنين واربعة عن الاثنين الآخرين (قوله فلو نقل
 اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنان لم يصح) أى على المشهور كفى التوضيح ووجه فيه عدم صحته بان
 لا يصح شهادة الفرع الا حيث تصح شهادة الاصل لو حضر وارابع الذى نقل عنه الاثنين الاخران
 لو حضر ما حثت شهادته مع الاثنين الناقلين عن الثلاثة لنقص العدد ويحتمل ان عدم الصحة
 لان عددا الفرع فيها ناقص عن عدد الاصل حيث نقل عن الثلاثة اثنان فقط والفرع لا ينقص
 عن الاصل لقيامه مقامه ونسبته ما به دأ على المصنف فى التوضيح ولكن ابن عرفة
 نسب لابن القاسم الجواز كقول ابن الماجشون اه بن وقوله عن الرابع اثنان أى اودى
 الرابع بنفسه كما صرح به المواق (قوله او نقل ثلاثة عن ثلاثة الخ) أى واما لو نقل ثلاثة عن
 ثلاثة واثنان عن واحد لم يكتفى كفى سماع ابي زيد عن ابن القاسم اه بن تنبيه يشترط
 فى صحة شهادة النقل فى الزنا ان يقول شهود الزنا ان ينقل عنهم اربعة وعندها انشأ رأيا فلا يضر فى وهو
 كما روى فى المكحلة ولا يجب الاجتماع وقت تحمّل النقل ولا نفر بقى الناقلين وقت شهادتهم عند
 الحكم بخلاف الاصول كما مر (قوله كان يشهد اثنان على رؤية الزنا الخ) أى وكان يشهد ثلاثة
 بارؤية وينقل اثنان عن الرابع ومحل جواز التلقيق اذا كان النقل صحيحا كما ذكر فى المشايل
 احتراز اعم اذا نقل اثنان عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فلا تنق شهادته كما تقدم عن المواق
 (قوله وجاز تركية ناقل اصله) أى انه يجوز للشخص ان يزكى الشاهد الاصلى بعد ان ينقل
 عنه شهادته وكان لم ينظر للتمهة فى ترويح نقله لانه خفف فى شهادة النقل ما لم يخفف فى الشهادة
 الاصلية (قوله لقوة التهمة) أى بالراحة من اداء الشهادة عند القاضى (قوله مع رجل
 ناقل معهم) مفهومة عدم صحة نقلهما فى باب شهادتهن لامر رجل ناقل معهما ما بان لم يكن
 معهما رجل اصلا او كان معهما رجل اصلى وهو كذلك لان نقل المراتين فقط لا يختبر به ولو كان
 فيما لا يظهر للرجال على المعتد كما يفهمه ابن عرفة انظر بن (قوله بخلاف نحو الاطلاق والعق)
 أى من كل ما لا تصح فيه شهادتهن استقلا والا حاصلا ان ما قبل فيه شهادة النساء مع عين او مع

رجل وهو المال وما يؤول اليه وكذا ما يختص بشهادتهن كالولادة والاستمالة وعيب الفرج يجوز
نقل النساء فيه اذا تعدد مع رجل ناقل معهن سواء نقلن عن رجل وامرأة فان نقل لا مع رجل أصلا
او مع رجل أصلي لم يقبل النقل ولو كثرن جذاوعا لا يقبل فيه شهادة النساء أصلا لا يقبل فيه نقلهن
سواء كن مع رجل ناقل او انفراد (قوله فلا يصح فيه نقل النساء) أى سواء انفراد أو كن
مع رجل (قوله لا اعتراضهما بالوهم) أى الغلط (قوله حيث شهدا) أى أولا على شك
(قوله وكذا بعد الحكم الخ) أى وكذا تنقض الشهادة بان إذا قالا وهما أو غلطنا بعد الحكم وقبل
الاستيفاء وقوله في دم أى اذا كانت الشهادة بدم وهذا أحد قولى ابن القاسم وهو الذى يرجع
اليه وهو خلاف ما شئ عليه المصنف فيما أتى في قوله لا رجوعهم وغير ما لا ودية فان حاصله انه
إذا كان رجوعهم بعد الحكم لا ينقض ما قبله وهو القول الذى يرجع عنه ابن القاسم اهـ بن
(قوله لا فى المال) فلا يستط بل يغرمه المشهود عليه لادعى ثم يرجع به عليهم ما هذا ما فى الجواب
والمدونة وهو ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام والاكثر انه يغرمه المشهود عليه لادعى ولا يرجع
به عليهم ما حيث قالا وهما وهو ظاهر الرسالة والمعتمد الاول كما قال شيخنا (قوله ان أمكن) أى
نقضه (قوله وذلك قبل الاستيفاء) أى قبل استيفاء المحكوم به وقوله فى القتل والقطع أى
وغيرهما وقوله لم يبق الا العزم أى غرم الشهود الدية والمال ولا يتأتى نقض الحكم (قوله اوجهه)
أى كما اذا شهد على شخص بالزنا حكم القصاصى برجه ثبت قبل الزنا انه عيوب قبل الزنا الذى شهد
به عليه فينقض الحكم برجه ولا حد على الشهود اذا لا حد من قذف محبوا بالزنا كما فى المدونة (قوله
والا فالغرم) أى والا بان رجعه فالغرم (قوله لا رجوعهم) أى لا ينقض الحكم رجوعهم عن
الشهادة بعده (قوله قولان) أى لابن القاسم أحدهما عدم النقص وهو المرجوع عنه وهو
ظاهر المصنف كالمدونة والثانى نقض الحكم وهو المرجوع اليه وعليه أكثر أصحاب الامام (قوله
وغير ما لا ودية) اشار بهذا القول ابن القاسم اذ ارجع ما بعد الحكم فى عتق اودين او قصاص اوجد
او غير ذلك فانهم ايسر من دية العتق والدين والعقل فى القصاص فى اموالهم ما اهـ فظاهره كان
الرجوع بعد الاستيفاء وقبل ولا ينقض الحكم اذا كان الرجوع قبله تنبيه قول المصنف وغيره
ما لا يمتل ما اذا شهد ابراهيم لم يستحقه ثم رجعا فانهم ما يغرمان لمشهود عليه لا لمشهود له فان اعدما
فهل يرجع من شهدا عليه على من شهدا ثم لا رجوع له عليهم كما لا رجوع لهما عليه ان غرما
فى ملاءمة الاول لا يرجع بل ينتظر برههما منظر فى ذلك (قوله ولو تعدد الزور) المبالغة راجعة
الى قوله ودية فقط كما اشار له الشارح اذ العمد فى المال اخرى بالغرم فلا يبالغ عليه وان لم يكن ما قبل
المبالغة فيه بخلاف أيضا بالغرم وعدمه وما شئ عليه المصنف فيه من الغرم خلاف قول الأكثر
من أصحاب ما لا يمتل كمنه ظاهر المدونة كما ذكره ابن عرفة وغيره وهو الذى ذكره الشارح عند قوله
وان قالا وهما فلا يفسر بن (قوله عن يد ابن القاسم) أى فى أحد قوليه وهو المرجوع عنه
والمرجع اليه انهما اذا رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فينقض الحكم ولا يستوفى حرمه الدم وحده
لا يتأتى تعريض الشهود الدية وانما شئ المصنف على قول ابن القاسم المرجوع عنه لا بد قول مالك كما
قال المصنف (قوله وقال اشهب ينقض الخ) تحصل لما تقدم انهما اذا رجعا بعد الحكم لم يعد
الاستيفاء فانهم ما يغرمان المال والدية اتفاقا ولا يتأتى نقض الحكم وان رجعا بعد الحكم وقبل
الاستيفاء فى المال لا ينقض الحكم اتفاقا ويغرمان المال الذى رجعا عن شهادتهما وفى الدم
فيل انه ينقض الحكم برمهما لانهما رجعا عن شهادتهما ولا يفسر رجوع اليه ابن القاسم وعليه عامة أصحاب

مالك وقيل لا يتقض الحكم وعليه فقيل يعرمان اللية مطلقا سواء تعدد الزور ابتداء أم لا وهو الذي
رجع عنه ابن القاسم وقيل يعرمان اللية اذ لم يتعد الزور ويقتضيهما ان تعددا وهو قول
اشهب (قوله وعلى قول ابن القاسم) أي الذي مشى عليه المصنف (قوله ولا يشاركهم
شاهد الاحصان الضمير المفعول في يشاركهم يعود على شهود الزنا المفهومين من قوله واجبه وما
ذكر المصنف هو قول ابن القاسم وقال اشهب يعرمان الجميع لتوقف الرجم عليهم وعليه فهل السنة
يستوون في العرم او على شأهدي الاحصان نصفها لان الشهود نوعان فيكون على كل نوع نصفها
قولان اه بن (قوله بخلاف شهود الزنا) أي فان شهادتهم منفردة توجب حد الجحد (قوله
كرجوع المزكي) أي للاربعة مع رجوعهم أيضا بعد الرجم فلا يشاركهم المزكي في العرم بل يختصون
به دون عدم شهادته بالزنا وان توقف شهادتهم على ترك كيته واعلم انه لم يذ كر وان رجوع
المزكي خلاف اشهب المذ كر في شهود الاحصان وعليه يخرج هنا بالاحرى من شأهدي
الاحصان لعدم ثبوت شيء دون المزكي بخلاف شأهدين من الاحصان فانه ثبت بدونهما الجحد
قاله المسناوى انظر بن (قوله ودخل بالكاف الشتم الخ) أي فاذا شأهدين فلان شتم
فلانا او اطمه اى ضرب بكفه او بالسوط وعند المشهور عليه ثم رجع الشأهدين بذلك فعليهما
الادب فقط بلا عزم اذ لا يتأفاما لاولا لنفسا بشتمها ثم ما وجد ادبهما في رجوعهما في كقذف
حيث تبين كذبهما عما تفان تبين انه اشبه عليهما فلا ادب وان اشكل الامر فلم يعلم هل
كذبهما كان تعددا او اشبهاهما فقولان بتأديمه وعدمه وقد فرض بعضهم قول المصنف وادبا
في كقذف فيما اذا رجعا بعد اقامة الحد والعزير كما هو قول المواق عن سحنون وظاهره انه ما
لورجعا قبله لادب عليهما سواء حصل الاستيفاء بعد ذلك ام لا وعليه غير مراد كون الاستيفاء
مستندا لشهادتهما ووجه ثبوت في حصول الاستيفاء ادبا سواء رجعا بعده او قبله (قوله كرجوع احد
الاربعة) هذا تشبيه في حد الجميع للقذف (قوله وان رجع احدثهم بعده حد الرابع فقط)
ظاهر المصنف يشمل رجوعه بعد اقامة الحد وفي هذه يحدو حدة من غير خلاف ويشمل رجوعه
بعد الحكم وقبل اقامة الحد وفي هذه خلاف حكاه ابن عرفه عن ابن رشد فقيل يحد كلهم وقيل
يحد الرابع فقط وهو الذي يوجه النظر لانه يتم انه انما رجع ليوجب الحد على من شهد معه
لكن الاول وهو حد الجميع هو ظاهر قول المدونة ان رجع احد الاربعة قبل اقامة الحد حدوا
كلهم وبعده حد الرابع فقط اه بن فتقوله قبل اقامة الحد ظاهره سواء كان الرجوع قبل
الحكم او بعده وان كان يحتمل قصره على ما اذا كان رجوعه قبل الحكم (قوله لاعترافه على
نفسه بالقذف) أي دون غيره فالحكم نام بشهادة الاربعة وحده فثبتت في نفسه من المشهود عليه الحكم
اي ما حكم به عليه من جلد او رجم (قوله واما ان ظهران احدثهم الخ) أي ان ظهر بعد الحكم وقبل
الاستيفاء ان احد الاربعة عبدا وكافر فحد الجميع اى وينقض الحكم لبطان الشهادة ومثل العبد
والكافر الفاسق فاذا ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء ان احدثهم فاسق حد الجميع وبطلت الشهادة بناء
على المعتمد الذي مشى عليه المصنف في باب القضاء من ان الحكم ينقض اذا تبين بعده انه قضى بغيره
او كافر او فاسق واما على القول بان ينفق اذ تبين ان احد الشهود عبدا وكافرا فلا تبين انه فاسق
فلا حد على واحد منهم لان الشهادة تمت باجتهاد القاضى فان ظهر بعد الحكم ان احدثهم زوج حد
الجميع ويتوجه على الزوج اللعان فان نكحت فلا حد عليهم كما في الدرر (قوله وان رجع اثنان من
سنة بعد الحكم) أي وبعده الاستيفاء وقبله (قوله وصار المشهود عليه غير عفيف) أي بشهادة

الاربعة فصارا اراجعا قاذفين غير عفيف ولا احد على قاذفه (قوله الان يتبين بعد الاستيعاف) اى
 اوقبله فلوحذف قوله بعد الاستيعاف كان احسن (قوله لان الشهادة) اى التى يصير بها
 المشهود عليه غير عفيف لم تتم وحديثه دفعته باقية فلذا اراجعا والعبد (قوله ولا غرم) اى
 اذا مات بالرجم (قوله لانه قد شهد معهم اثنان الخ) هذا جواب عما يقال قد تقدم انه اذا ظهر
 بعد الحكم ان احدا الاربعة عبد حدد الجميع وهنا جعل الحمد عليه وعلى الراجعين فقط وحاصل الجواب
 انه فى الاولى لم يبق اربعة غيره فطاعت شهادة الجميع فلذا ارجعوا بخلاف ما هنا فانه قد بقي خمسة
 غيره لان شهادة الراجعين معمول بها فى الجملة الا ترى ان الحكم المترتب عليها لا ينقض (قوله
 والعبد لا مال له) اى فلذا لم يغرر والاوى والعبد لم يحصل منه رجوع عن الشهادة وانما اردنا
 شهادته لرفقه فلذا لم يغرر شيئا (قوله وان رجع ثالث) اى بعد رجوع اثنين من ستة شهدوا برنا
 شخص ورجع (قوله فليست هذه من تمة ما قبلها) اى وهى قوله الان يتبين ان احدا الاربعة
 عبد وانما هى من تمام ما قبل الاستثناء وهى قوله وان رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا احد (قوله
 فلم يتم النصاب) اى نصاب الشهادة التى يصير بها غير عفيف وحديثه دفعته باقية فلذا ارجع
 الثلاثة اراجعون (قوله فعلى الثانى) مراده الثانى فى الرجوع وكذا الاول والثالث (قوله
 وهو الخامس) اى بالنسبة لمن بقي (قوله وعلى الثالث) اى وهو اراجع بعد الموت (قوله
 ربع دية النفس) اى وثلاثة ارباع الدية لا يلزم الثلاثة الباقين من غير رجوع ولا غيرهم (قوله
 على السادس) اى الذى هو اول فى الرجوع (قوله لاندراجها فى النفس) اى لقول المصنف فيما
 يأتى واندرج طرف اى فى النفس (قوله وان رجع من يستقل الحكم بعدهم فلا غرم) اى
 ومفهومه انه لو رجع من لا يستقل الحكم بعدهم بل يتوقف الحكم عليه كارباع هنا فانه يغرر من
 رجوع ومن لم يرجع على السكيفة المذكورة (قوله وهذا الفرع عزاء ابن الحاجب لابن الموار
 اى وحديثه فلا اعتراض عليه لانه عزاء واما المصنف فلم يعزه فيه معرض عليه بأن هذا المسئلة
 معارضة لما قبلها البناء على مذهب ابن التمام (قوله وهو مبنى على مذهبه الخ) اى وهو قول
 ابن القاسم المرجوع اليه فهو فرع ضعيف مبنى على قول ضعيف (قوله يمنع من الاستيعاف) اى
 فلذا كان السادس والخامس لا يغررمان شيئا من دية النفس لانهما لا مدخل لهما فى القتل (قوله
 واما على قول ابن القاسم) اى المرجوع عنه وهو الذى متى عليه المصنف سابقا بقوله لا رجوعهم
 الخ وهو المعتمد (قوله فينبغي ان يكون على الثلاثة اراجعين الخ) اى فلو رجع اثنان فقط فلا
 شئ عليهم من دية النفس لعدم توقف الحكم على شهادتهم (قوله ويمكن مدع الخ) يعنى ان
 المشهود عليه اذا ادعى ان من شهد عليه رجع عن شهادته وطالب اقامة الزينة على ذلك فانه يمكن من
 ذلك (قوله كما اذا اقر) اى كما يغررمان اذا اقرار بارجوع (قوله ففائدة تمكينه من اقامتها
 تغررهما له ما غررهم) اى وليس فائدة تمكينه نقض الحكم والافاقه قوله لا رجوعهم اى لا رجوعهم
 عن الشهادة فلا ينقض له الحكم (قوله وواعاى بالطح) اى بامر بقيد الظن بارجوعهم ام لا
 (قوله وقريئة عطف مرادف) اى قريئة تفيد الظن بارجوعهم (قوله كما قامت الخ) اى وكان
 يشاع بين الناس ان فلانا ولا فلانا رجعا عن شهادتهما على فلان كفى خسر (قوله فيما ليس
 بمال الخ) تتبع فى هذا القيد عجم ولا محل له فان الرجوع دائما يؤول الى المال ولو فى العتاق
 والعق اذا غرر الا لغرم كما مر اه بن (قوله اذا شهد ابقى على شخص) اى حكم عليه به (قوله
 ثم رجعا عن شهادتهما) اى فاعلهم المقتضى عليه باصل شهادتهما بما عزمه فرجعا عن رجوعهما

(قوله كالراجع المتأدي) أي كما يغرم الرأب المتأدي على رجوعه ولم يرجع عنه (قوله وإن علم الخ) أي إن ثبت عليه بذلك بقراره لا بينة تشهد عليه بعلمه فلا يقتض منه ذلك لنفسهم بكتهم الشهادة قبل الاستيعاف وقوله المحاكم لا مفهوم له بل مثله الحكم فيقتض منه أن علم بكنزب الشهود وحكم بقتل أو جرح لصى حكمه في ذلك (قوله اقتض منهما) أي ولا شيء على من باشر القتل وهو المجلد لأنه مأمور بالشرع ما لم يعلم بكنزب الشهود والاقتض منه المحاكم (قوله ومفهوم علم بكنزبهم أنه) أي المحاكم وكذا ولي الدم (قوله وإنما يلزمه الدية أن علم بقادح) أي في ماله وذلك لأنه لا يلزم من وجود الجراح في الشاهد كذب (قوله وعمل عدم غرمهما الخ) أشار بهذا إلى أن قول المصنف أن دخول شرط فيما قبل الكافي ولا يتوهم رجوعه لما بعده على قاعدة الأغلبية لعدم صحته هنا وإنما لم يؤخر قوله كعفو القصاص عن شرط ما قبله مع مفهومي إثلايتوهم أن التشبيه في غرم النصف (قوله والاقتضه) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقوله وإنما يجب لها النصف بالطلاق أي فبب شهادتهما بالطلاق غرم الزوج لها نصف الصداق لوجوبه به فاذا رجعا عن الشهادة به غرما للزوج لأنهما اتفقا عليها بشهادتهما وقال غير واحد إذا رجعا عن الشهادة بالطلاق قبل الدخول غرما نصف الصداق للزوجة وللزوج بناء على أنها تملك بالعقد الجميع والطلاق يشقاره فالصداق كان واجبا لها بالعقد على الزوج والشاهدان متعاهما نصفه شهادتهما وأخذت نصفه فاذا رجعا غرما لها النصف الذي فوتاها عليها في كل لها الصداق والحاصل أن المدونة قالت وإن رجعا عن طلاق فلا غرم أن دخلا ولا غرما نصف الصداق فقد نص فيها على أنها يغرمان النصف إذا رجعا وسكت فيما عن مستحقه فمن المختصرين من يقول للزوج ويعاله بأنها لا تملك بالعقد شيئا ومنهم من يقول للزوجة ويرى أن الصداق كان واجبا لها بالعقد على الزوج والشاهدان متعاهما نصفه شهادتهما في غرمه ما لكل من التأوويلين أي غرم النصف للزوج أو للزوجة معني على ضعف لأن القول بأنها لا تملك بالعقد شيئا والطلاق يقرر نصف الصداق وكذلك القول بأنب تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشقاره ضعيف والمعتد بأنها تملك بالعقد نصف الصداق وعلى ذلك ينبغي قوله أنتمب وسحبون وابن المواز من أنهما إذا شهدا بالطلاق قبل البناء وحكم به وغرم الزوج لها نصف الصداق ثم رجعا عن الشهادة فلا غرم عليهما (قوله وهو مشهور) أي ما ذكره المصنف من غرمهما النصف إذا رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول مشهور وقوله مبني على ضعف وهو أن المرأة لا تملك بالعقد شيئا (قوله وعليه فلا غرم عليهما) أي لأنهما لم يفوتا بشهادتهما شيئا للزوجة وللزوج لأنهما لم يتسببا في وجوب شيء (قوله وانكر الدخول بها) أي وأدعى أن الطلاق قبل الدخول وإن اللازم له نصف الصداق (قوله فشهدا عليه به) أي بالدخول أي وحكم بتكيد الصداق عليه بسبب شهادتهما (قوله فيغرمان له نصفه) أي دون النصف الآخر لأن الزوج مقر بالطلاق قبل الدخول (قوله وأما في التفويض) أي كما إذا عقد عليهما من غير جمعية صداق ثم طلقها وأدعى عدم الدخول وأنه لا شيء عليه فشهدا عليه بالدخول فغرم جميع الصداق لها فاذا رجعا عن الشهادة غرم له كل الصداق (قوله لأنها إنما تستحقه) أي الصداق وقوله فيه أي في نكاح التفويض بوطء أي فبسبب شهادتهما لزمه الصداق لوجوبه به فاذا رجعا عن الشهادة به غرم له الصداق لأنهما اتفقا على الزوج بشهادتهما (قوله وأخران بالدخول) أي والحال أن الزوج يتكر كلاً من الطلاق والدخول (قوله واختص الرأب أن بدخول يغرم نصف الصداق) أي للزوج ما ذكره الشارح من أن شاهدي

الدخول يقرمان اذ ارجع نصف الصداق للزوج هو ماني تت وحلوا لو ابن مرزوق بناء على انها
تلك بالعدة النصف والنصف الثاني ما اوجبه الاشهادا الدخول بشهادتهم ما به فاذا رجعا عنها
غرمها ذلك النصف الذي ائلفا به شهادتهما وقال الشيخ احمد الزرقاني وبهرام يقرمان اذ رجعا كل
الصداق فتساق في تقرير كلام المصنف واختص الزاجعان بدخول اى اختصاصا بغير جميع الصداق
بناء على انها لا تلك بالعدة شيئا والدخول اوجب كل الصداق فالذي اوجب كل الصداق شاهدا
الدخول بشهادتهم ما به فاذا رجعا عنها غرمها ما ائلفا به تلك الشهادة وهو كل الصداق والحاصل ان
قول المصنف واختص الزاجعان بدخول محتمل لكل من التقريرين اى اختصاصا بغير نصف الصداق
او بغير كله والاول هو المرجح بن قائله لا يدل له قول ابن عرفة عن المسارقي فلورجع شاهدا الدخول
عنها غرم نصف الصداق لان شاهدي الطلاق لو اقتصروا على شهادتهما الم يلزم الزوج اكثر من نصف
الصداق وغرامة النصف الزائد عليه انما هو بشهادة من شهد عليه بالناء (فوقله دون شاهدي
الطلاق) ايلم ان ما ذكره المصنف من عدم غرم شاهدي الطلاق لا يأتى على قول ابن القاسم
الذي درج عليه من ان شاهدي الطلاق قبل البناء عليهم ان نصف الصداق يرجعهما وانما ياتي
على قول اذهب وعبدا الملك وابن المواز ويحتمل لا غرم على شاهدي الطلاق وعليه اكثر الرواة
وهذا تعلم ماني كلام المصنف من الثاني والمذكور انه درج على قول ابن القاسم في قوله ولا يقتضيه
لان قوله في المدونة ورجع هذا على قول اذهب ومن معه لما اراد ان يلبس اكثر الرواة فلم يحكمه بخلافه
قاله طفي قال بن ولولا ما ذكره المسارقي من تقرير ما هنا على قول اذهب لقلت انه لا تاتي بين
الحين لان ما هنا ينزله الرجوع عن طلاق من دخولهم الزوج شاهدي الدخول كما فاده تقرير
الشراح تبعا لعريق (فوقله في الفرع المذكور) اى ما اذا شهدا بان بالطلاق واخران بالدخول
وحكم القاضى بجميع الصداق ثم رجع الاربعة (فوقله بوجوه الزوجية) اى بسبب موتها
(فوقله احقر) جواب عما قيل لا حاجة لذلك الشرط لان الموضوع اياه ذكره لدخول والطلاق
وبما حصل الجواب ان المراد ان اشترى على انكار ولا يرجع عنه ويجوز انما شرطه معنى (فوقله انه
لو اقر بطلاقه) اى ان يرجع عن انكاره الطلاق واقر بقدومه عليه بالدخول ثم رجعا عن
تلك الشهادة ليرجع عليه بشئ عند موتها (فوقله لا تفرق اياهما المذكورة) اى هو قوله لان
موتها وهى في عتقه على دعواه بكل ما الدخول والسا كانت تلك الامة متبقة لانه حيث كان مقرا
بالطلاق فلم يفت على عتقه (فوقله ورجع الزوج عليها) صوابه قد على امرأة وشهد عليه
شاهدان ان طلقته اقبل الدخول مع انكاره لذلك فيحكم ما به بالطلاق وغرم نصف الصداق ثم رجع
الشاهدان وقد ماتت الزوجة فان الزوج يرجع عليها بما فوته من الميراث اذ لو لا شهادتهم ما عليه
بطلاقها قبل البناء لكان ميرثها ولا يرجع عليها بما غرمه من نصف الصداق لاستيفائه بحكمال
الصداق عليه بالموت في عتقه فمضى على هذا لو رجعا عن الشهادة قبل موتها وغرمها الزوج نصف
الصداق الذي غرمه فماتت رجعا عنها بما فوته من الميراث اذ لو لا شهادتهم ما عليه بما غرمها له من
نصف الصداق ويرا جعان (فوقله مع انكاره الطلاق) اى مع استمراره على انكاره الطلاق
(فوقله بطلاقها قبل البناء) هذا فيد كما قلنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا شهد عليه شاهدان انه
طلقها قبل الدخول وانكر ذلك فيحكم عليه بالطلاق وغرم نصف الصداق في عدمه ماتت الزوجة
والحاصل انه مستمر على انكاره الطلاق ورجعت اليه فمضى عن الشهادة فيرجع عليها بما فوته
من الميراث دون ما غرمه من نصف الصداق واما لو شهد بان طلقها بعد البناء وغرم جميع الصداق ثم

رجعا وقد مات فانهما يغرمان له جميع ارثه منها ولا يقال دون ما غرم لانه لا غرم عليه في هذه الحالة
 وحينئذ فلا يصح حمل كلام المصنف على هذه الصورة ولهذا كانت المسئلة مفروضة في كلام الامعة
 المازري وابن شاس وابن عرفة وغيرهم فيما قبل البناء فقط وبهذا يعلم فساد تميم الشارح في
 آخر العبارة فتدبر انظر بن (قوله وهذه المسئلة اعم مما قبلها) أي ما اذا شهد اثنان بالطلاق
 وانسان بالدخول وحكم القاضي بالطلاق ولزم جميع الصداق ثم رجوع الاربعة (قوله وماتت
 الزوجة) أي قبل رجوع الشاهد من عن الشهادة او بعد رجوعهما (قوله برجم عليهما بما دفوته من
 ارثه منها) أي ولا يرجع شيء مما غرمه من الصداق على بيعة الطلاق ان لم تكن بيعة دخول ولا على
 بيعة الدخول ان كان هناك بيعة دخول وقد علمت ما فيه (قوله ورجعت عليهما) حاصله انهما
 اذا شهدا بطلانها قبل الدخول فحكم القاضي بالطلاق ونصف الصداق ثم رجعا وقد ماتت الزوج
 فانها ترجع على شاهدي الطلاق بما فاتهما من ارثهما من زوجها ونصف صداقها اذا لولا شهادتهما
 بالطلاق لكانت ترثه وبكامل لهما صداقها هذا ان لم يكن هناك بيعة دخول وأما لو شهد اثنان
 بالطلاق وآخران بالدخول فحكم القاضي بالطلاق ويغرم الزوج جميع الصداق ثم مات الزوج
 ورجع الاربعة عن الشهادة ترجعت الزوجة على بيعة الطلاق بما يفوتها من الميراث فقط اذ لم يفوتها
 شيء من الصداق حتى ترجع به على احد (قوله عنه) أي عن الشهادة به (قوله اذ لم يفوتها
 عليهما صداقا) لانه حيث كان هناك بيعة دخول لم يفوتها من الصداق شيء حتى ترجع به على احد
 (قوله شاهدي طلاق أمة) تنازعه تجريح وتعليط فهو نظير قول العرب قطع الله يدور رجل
 من قالمنا وقول الشاعر

بأمن رأى عارضا أسره * بين ذراعي وجهه الأسد

وهو المشار له بقول ابن مالك

ويخذف الثاني فيبقى الأول * كحاله اذ به يتصل

بشرط عطف واضافة الى * مثل الذي له مضت الاولا

تنبيه الظاهر ان العبد كالامة لقلبة الرغبة في العبد المتزوج كالامة المتزوجة فاذا شهدا بطلاق
 العبد وزوجته وسيداه مصدق على الطلاق وحكم القاضي بالفراق ثم شهد آخران بتجريح بيعة
 الطلاق او تعليطهما فحكم القاضي برد المرأة للعبد ونقض الحكم الاول ثم رجعت شهود التجريح
 او التعليط عنه فانهما يغرمان للسيد ما نقص من العبد بسبب التزويج (قوله فحكم الحاكم
 برجوعها اليه) أي ونقض الحكم الاول بالفراق اتين انه قضى بغير عدلين (قوله ما بين القيمتين
 أي فاذا قومت خالية من الزوج بأربعين وبرزوج بعشرين فانهما يغرمان عشرين ولا راس للكرارة
 لا ندراجها في الصداق (قوله وسيداه مصدق) أي على الطلاق وقوله احتراز من انكاره أي
 لاضلاق وقوله فلا غرم عليهما أي لانهما لم يدخلا عليه عيبا في أمته (قوله احتراز من الحره) أي
 من الرجوع عن تجريح او تعليط شاهدي مطلق الحره كما لو ادعت حره ان زوجها طلقها واقامت
 بيعة بذلك فحكم القاضي بطلاقها فاقام زوجها بيعة بتجريح شهودها وتعليطهم فحكم الحاكم بردها
 زوجها فاذا رجعت شهود التجريح او التعليط فانهم لا يغرمون لها شيئا لانه لا قيمة للحره (قوله
 ولو كان بخلع) حاصله انه اذا ادعى الزوج على زوجته انها خالعه فأنكر فاقام الرجل بيعة انها
 خالعه بثمره لم يسد صلاحها او باقنى فحكم القاضي بالخلع بما ذكر ثم رجعت تلك البيعة فانهما
 يغرمان للزوجة قيمة الثمرة والا بئى وتعتبر قيمتها يوم الخلع على الإجماع والخوف وان كان الغرم يتأخر

عن ذلك كما قال عبد الملك وقال ابن المواز انما يؤثر ان للحصول أى الطيب الثمرة وعود الا بق فاذا
حصل الطيب وعاد الا بقى غرما القيمة حينئذ قال ابن راشد وقول عبد الملك اقبس فقول المصنف
فالقيمة حينئذ اشارة لقول عبد الملك وقوله بلا تأخير للحصول رد لقول ابن المواز وأشار بقوله على
الاحسن لقول ابن راشد القضي قول عبد الملك اقبس (قوله او بنحو ذلك) أى كغيره شاردا (قوله
بغير ما نسا للزوجة) أى بدل ما غرمته للزوج بالحكم بالخلع (قوله وهو متعلق الخ) حاصله ان قوله
فالقيمة مبتدأ وقوله حينئذ ظرف لغو متعلق به والخبر محذوف أى فالقيمة حين الخلع بغير ما نسا للزوجة
او أن حينئذ متعلق بمحذوف خبر أى فالقيمة معتبرة حينئذ أى حين الخلع والوجه الاول هو الذى
سلكه الشارح فى حل المتن ولا يصح جعل الطرف متعلقا بغيره مقدار الدلالة ما بعده عليه والاصل
والقيمة تغرم حينئذ لان الاعتبار فيها حين الخلع وان تأخر غرمها عن وقته (قوله كالانفاق) هذان ظن
بمعلوم والمعنى قياسا على انفاقها قبل طيها (قوله بلا تأخير) أى فى ضمانها لها للحصول
(قوله فالقيمة الاولى) أى وهى القيمة حين الخلع على الزوجة والخوف وقوله والثانية أى وهى
القيمة حين الحصول أى طيب الثمرة وعود الا بقى (قوله فلا تنكرار) تقرير على اختلاف
الحكم فبسبب التكرار فهم ان قوله فيغرم قيمته حينئذ مثبت وانه عين المذكور ولا وكان الاول
ان يقول ولا تنافض تقرير على عدم توارد الذى والاثبات على محل واحد (قوله برجوعهما)
أى بسبب رجوعهما عن الشهادة به (قوله لا لبس المنكر) أى فاذا مات العبد ولا وارث له اخذ
سببه ماله وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهود الراجعين عن الشهادة بالعتق بما
اخذوا لانه لو لا شهادتهم لا اخذ ماله بالرق والا لانها غرم ماله قيمته فهو والظاهر انه عبق
(قوله لا تفرقا ماله بذلك) أى حيث شهد انه اعتقه (قوله برجوعهما متعلق بغيره هما)
أى وتغرمهما قيمته بسبب رجوعهما عن الشهادة لانهما وتاه عليه بشهادتهما (قوله لانهما
فوتاه الخ) فلو كان الرجوع عن الشهادة بعتقه امة لم يحز لها اباحة فرجها بالتزويج ان علمت
بكذب الشاهدين كفى انت والظاهر ان السيد وطأها فبما بينه وبين الله عند علمه بأنه لم يعتق
وانهما شهدا عليه بزور واما فى الظاهر فانه يمنع ولا يمنع من اباحة وطأها فبما بينه وبين الله اخذه
القيمة عند رجوعهما لانه أمر جرب اليه المحكم فله عبق ويؤخذ من هذا انه ما لوشهدا
بطلاق امر أو وحكم القاضى بلزومه ثم رجعا عن الشهادة فان الحكم لا يتقض ولا يجوز لها اباحة
فرجها بالتزويج لغير مطاقتها اذا علمت بكذب الشهود وللزوج وماؤها فبما بينه وبين الله ان علم
أيضا بكذبهم كذا قرر شيخنا (قوله قيمة العبد) أى المحكوم بعتقه لاجل شهادتهما وقوله
بغير ما نسا القيمة أى تمامها (قوله ضاع الباقي) أى باقى القيمة التى غرمها عليها ومحل ضياعه
علمها ما لم يعت العبد وتترك مالا او يقتل ويؤخذ قيمته والاخذ بما بقى لهما من ذلك وكذا اذا
قتله السيد كان لهما الرجوع عليه ببقية ماله (قوله ولا يغرمها) أى قيمة العبد (قوله
بل تقوم المنفعة) أى منفعة العبد للاجل (قوله على غررها) أى من تجويزه موت العبد قبل
الاجل وحياته اليه وعلى تقدير حياته اليه يحتمل ان لا يعرض وان لا يعرض (قوله وتبقى تلك
المنفعة للسيد) أى من جملة قيمة العبد الكائنة عليهم التى غرمها الا أن للسيد بعضها وهو ما زاد
على قيمة المنفعة (قوله على حسب ما كان قبل رجوعهما) أى عن الشهادة فان مات
العبد قبل ان يستوفى السيد من المنفعة تمام القيمة لم يرجع السيد عليها بشئ لانه قد اخذ
قيمة المنفعة من جملة قيمة العبد على غررها وتجويز موت العبد قبل الاجل وحياته اليه (قوله

على حسب ما يراه هو) أى من كون ذلك الوقت جمعة أو شهرا أو يوما (قوله أقوال ثلاثة) جعل
 الشارح الأقوال في هذه المسئلة ثلاثة وهى فى الحقيقة أربعة الأول لعبد الملك بن الماحشون بغيرمان
 القيمة والمنفعة للأجل له ما لكن يبقى العبد تحت يد السيد ويعطيه ما أجرة بالمنفعة من تحت يده
 الثاني ليعتقون كالأول إلا أنه يسلم اليه ما حتى يستوفيا ما غرما منه من منفعة ثم يرجع لسيده وهذا
 القولان يحتملها أقول المصنف والمنفعة له ولهما والثالث بغيرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة
 المنفعة على الرجاء والخوف وهذا قول عبد الله بن عبد المحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام
 لا قول محمد بن عبد المحكم كفى التوضيح ولا قول عبد الملك كما قال ابن الحاجب والرابع لابن الموازنة
 يغير السيد بين الوجهين الأولين أى أنه يخبر بين أن يأخذ منهما القيمة حالا ويسقط حقه من المنفعة
 فيسلبها لهما للأجل أو يأخذ منهما القيمة الآن ويتسلك بالمنافع للأجل ويدفع لهما قيمتهما شيئا
 فشيئا انظر بن (قوله وان كان يعتق تديبر الخ) حاصله أنه ما إذا شهدا على السيد أنه دبر
 عيده فحكم القاضي بذلك ثم زجعا فأنه ما بغيرمان للسيد الآن قيمته ويستوفيان ما من خدمته
 شيئا فشيئا إذ لم يبق فيه بمقتضى شهادتهما غير الخدمة ثم مات السيد وعق لمجل الثالث له فان
 كان استوفيا ما غرما فلا كلام وان كان قد بقي لهما شيء فقد ضاع عليهما ما فاز لم يحمله الثالث ورده
 دين أو حل بعضه كالأولى من غيرهما من أصحاب الديون ومن الورثة ببارق منه يستوفيان من
 ثمنه ما بقي لهما ما غرما وما فضل من ثمن ذلك يحسبكون للغيرمان والورثة فان رده دين أو حل الثالث
 بعضه ومات قبل الاستيفاء من ثمنه أخذ من ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فلا شيء لهما
 فان قبل أخذ من قيمته انظر المواع (قوله كان أولى) أى لان بقاءها يومهم أنه ما رجعا عن
 الشهادة بخبر عتي المدبر وهو غير مراد لانه في هذه يرجع عليهما السيد بقيمته على أنه مدبر ولا شيء
 لهما ما كفى المواع (قوله فالقيمة) أى قيمة المدبر تدفع للسيد حين الرجوع عن الشهادة رقبته
 على غررها الأولى حذفه لان قيمته يوم المحكم بتديبره لا غرر فيها تأمل (قوله الآن) أى حين
 الرجوع عن الشهادة (قوله على ما يراه السيد) أى تقاضيا على ما يراه السيد أى من أخذها
 قيمة الخدمة يوما أو جمعة أو شهرا فظهر الخ فاشه رقبته واستوفيا من خدمته أنه
 إذ لم يكن له خدمة فلا شيء لهما وهو كذلك (قوله فان لم يحمله الثالث) أى فان لم يحمله الثالث
 شيئا منه كالأولى كان على السيد دين يستغرقه بتمامه (قوله وهما أولى ان رده الخ) أى لانهما إذا فعلا
 قيمته لسيده كانت القيمة كحق تعاق بعينه وهو مقدم على الدين المتعلق بالذمة (قوله وأورد بعضه)
 هذا يقتضى ان رقبته البعض توقف على دين كرقبة الكل وليس كذلك فان السيد إذا مات ولم يترك
 ما لا سوى المدبر عتي منه الثالث ورد الثلثان (قوله أى كجناية العبد مدبرا أم لا الخ) حاصله ان العبد
 سواء كان مدبرا أم لا إذا جنى على غيره ومات سيده وعليه دين يستغرق ذلك الجاني فان الجنى عليه
 أولى برقبته من أصحاب الديون فيستوفى ارش الجناية عن ثمنه وما فضل من ثمنه بعد ارش الجناية
 يدفع لأرباب الديون (قوله عاجلا) أى حين رجوعهما عن الشهادة (قوله واستوفيا من نجومه)
 هذا ظاهر لئلا يرجعا قبل ادائها وأما الرجوع عن الشهادة بعد اداء النجوم ونحوه فظاهر كفى
 بن ان للسيد ان يرجع عليهما بباقي القيمة ولا يرجع لهما على العبد مدبر وجهه حرا (قوله فان بقي
 لهما شيء) أى من القيمة التى غرماها زيادة على النجوم التى استوفياها (قوله فعليهما) أى فقد ضاع
 ذلك الباقي عليهما (قوله وان زاد منها) أى من نجوم الكتابة شئ رقبته على ما غرما أى من القيمة
 (قوله من رقبته) أى فيستوفيا القيمة التى غرماها من رقبته بان تساع رقبته ويستوفيان من

ثمنها ما غرمها وما زاد من الثمن برّد للسيد فان تجزعت الجوز ولم يرق بل اعقته السيد فأت علمها
 ما غرمها من قيمته (قوله يغرمها للسيد الآن) أى حين الرجوع فالقيمة المعبرة يوم المحكم
 يغرمها يوم الرجوع (قوله من ارش جناية عليها) أى فى طرف أو نفس وقوله عليها أى
 لأعلى ولدها من غير سيدها كما هو ظاهر (قوله وفيما استفتاده قولان) أى وأما ما استفتاده
 ولدها من غير السيد فلا يأخذ من منته اتفاقاً (قوله أو نحو ذلك) أى كناية أو اكتسبه بعمل كفى
 نت (قوله لانهما اتفوتا الاستمتاع) أى كالأول رجعا عن شهادتهما بطلاق مدخول بها وحكم
 به وليس للسيد بوطء هذه الامعة المرجوع عن الشهادة بعقها ولو بالتزويج إلا ان يثبت عقها
 فتنزّجها فانه عيج والمراد ليس له وطؤها أى بالنظر للظاهر فقط لا فيما بينه وبين الله ولا جاز حيث
 علم بكذب الشهود (قوله خلاف ما يوجهه ابن المحجب) أى حيث قال غرمها قيمة كتابته وانما عجز
 بيوجهه لا يمكن الجواب عن ابن المحجب يجعل الاضافة فى قوله قيمة كتابته بيانية (قوله ثم رجعا)
 أى عن شهادتهما وقال انه ليس ولد له (قوله فلا غرم عليها) ينبغى حمله على ما اذا لم تكن نفقته
 واجبة على الاب والافقد الزمها نفقته بشهادتهما فيغرمها له قاله الدساطى وقال ح انه انما هو لم
 أوقف فيه على نص اهل بن (قوله الاب بعد موت الاب) أى الا اذا مات الاب واخذ الولد المشهود بينوته
 ماله بآث فانها حينئذ يغرم لوارث الاب النجوب بذلك لولد قد رما أخذ ذلك الولد من المال ثم
 ان قوله الاب بعد انما استثناء من مقدار بعد قوته فلا غرم أى ولا علم ما لاحد من الناس لالاب
 ولا لغيره لان يموت الاب ويأخذ الولد المشهود بينوته ماله فانها حينئذ يغرم لوارث (قوله الا
 ان يكون عبد الخ) استثناء من مقدار بعد (قوله بآث) أى فيغرم لوارث ولا غرم عليها ما غير
 ذلك اذا ان يكون الخ (قوله واخذ المال) أى أخذ من شهد بينوته المال وهو تركه كآبيه واحترز
 بقوله بآث عن أخذه له بغير كدرين ونحو ذلك لا غرم عليها (قوله فيغرم ما اخذه) أى فيغرم ما
 قد رما أخذ ذلك الولد المشهود بينوته من المال (قوله لمن حجبته منه) أى لمن حجبته ذلك الولد من
 الميراث من عاصب أو بيت المال ان لم يكن عصبه (قوله واعتز بالازور) أى والله رقيقى لمشهود عليه
 بالآية (قوله أى قبل موت الاب) أى واخذ الولد المال بالآث فاذا مات الاب واخذ الولد المشهود
 بينوته المال بالآث غرم ما نال المال المأخوذ للوارث المحجوب بذلك الولد من عاصب أو بيت المال
 فأتى المصنف بقوله أو الاشارة الى ان هناك مرتبة ثانية (قوله وترك ولداً آخر) أى ثابت النسب
 (قوله ان كانت باقية) أى ان كانت باقية عنده حتى مات (قوله يقسمان) أى الاثنان (قوله وان
 ظهر دين) أى بعد قسم الولدين للتركة متوغيرم ثابت النسب للشاهدين مثل النصف الذى
 أخذه من شهادته بالبسوة (قوله وكذا غير مستغرق) أى فاداً كان الدين الذى ظهر غير
 مستغرق اخذ من كل واحد أيضاً النصف الدين ورجع الشاهدان على ثابت النسب بمثل ما غرمه
 المشهود بينوته للغيرم وانما أتى المصنف بقوله مستغرق مع استواء المستغرق وغيره فى الحكم لاجل
 قوله وكمل بالقيمة (قوله وانما كانت متأخرة) أى فى الاخذ فى الدين (قوله بمثل ما غرمه
 العبد) أى وهو النصف الذى ورثه (قوله وانما غرمه نال النصف) أى مثل النصف الذى
 اخذه العبد (قوله وان كان بقرى محرم) بمثل ان يكون قوله محرم متعلقاً بمعدوف صفة
 لرق بمعنى رقية أى وان كان رجوعهما عن شهادتهما بقرية كائنة محرم باعتبار ما كان قبل
 شهادتهما بمثل ان لا لام بمعنى على أى وان كان رجوعهما عن شهادتهما على حرابته بقرى
 لفلان وحكم القاضى بقرية (قوله فلا غرم عليهما من شهدا عليه بآث) قال فى التوضيح

يخرج على ما في الغصب من أن من باع حراً وتعد رجوعه فعليه الدية أن يكون على
الراجعين هنادته اه قال المستأوى وهو يخرج ضعيف لان القول اضعف من الفعل
ولانه انضم الى القول هناد عوى المدعى واصله لابن عبد السلام وابن عرفة قال لا يتم لقب عليهم
الدية لانهم لم يستقلوا في التسبب في الرقة بل المدعى معهم اه بن ومحل عدم غرم الراجعين عن
الشهادة بالرقة اذا لم يكن لشهوده برقته او لادصغار احرار ولا رجوعا عليهم بالشفقة التي قولها
عليهم بشهادتهما التي رجعا عنها (قوله لانهما فوئاعه الحرية) أي التي يدعيها وينبغي سريان
الرقة على اولاده من امته وان يجزى فيهم ايضا قوله الا ما استعمل ومال انتزع (قوله نظير ذلك)
أي نظير الاستخدام ونظير المال المنتزع منه والمراد بنظير الاستخدام قيمته (قوله لانه انما اخذه
الخ) أي ولانه لو اخذه منه السيد لغرم له الشهود وعوضه فياخذ السيد ايضا ويتسلسل اه بن
(قوله وان العبد ظلمهما) أي في رجوعه عليهم لا اعتقاده انه عبد وان رجوعهما عن الشهادة
بالرقة في غير محله (قوله وترك المأخوذ منهما) أي وترك المال الذي اخذه من الشاهدين
عوضا عن عمله او عما انتزع السيد منه (قوله أي برئته عنه من برئه لو كان حراً) أي برئته عنه
الشخص الحر الذي يرث ذلك العبدان لو كان ذلك العبد حراً ولا يأخذ السيد لان الميت انما اخذه
من الشاهدين على تقدير الحرية والسيد معتق دانه رقيق وانه ظلمهما في اخذه منهما قوله لانه عيب
ينقص رقبته هناد يعيدان له ان يتزوج بذلك المال باذن سيده وانظر هل للسيد بيع ذلك العبد
علا بما للملكية ام لا ولا ينبغي ان يكون له ذلك وله وطئها ان كانت امه ان علم صدق شهادتهما بالارق
فان علم عدمها حرم وكذا ان شك احتياطاً (قوله بانه لا يدعوهما بالسوية) أي على بكر مثلاً
(قوله فلا يبرجوعهما بعد الحكم ولا ينقض) أي وحيدته فلا يسر لزيد منها الاخسون والنجسون
الاخرى لعرو (قوله ولو ن زيد يدعي أولاً المسألة بتمامها) أي لانهما المار جعاً فاسقاً فلم تقبل
شهادتهما بالمسألة (قوله ولا ينزع النجسون) أي لو كانا اقدمتا المسألة بعد الحكم لهما بها وقبل
الرجوع ثم رجع الشهود بعد ذلك فلا ينزع النجسون من يدعرو لان رجوعهما بعد الحكم غير معتبر
كما علمت (قوله عوضا عن التي اخذهما عرو) أي لانها كانتا الحسنين على الغريم بشهادتهما
(قوله وهو خير من دعوى الحكماء) أي من دعوى ابن غازي الخطأ وان الصواب للغريم (قوله
وان رجع احدهما) أي عن جميع الحق وأما رجوع احدهما عن بعض الحق فسيأتي وحاصله ان
الشاهدين اذا شهدا على شخص بحق فحكم القاضي به عليه لمدعيه ثم رجع احدا الشاهدين عن
الشهادة فانه لا ينقض الحكم ويغرم المحكوم عليه الحق لصاحبه ثم رجع المقضى عليه على الشاهد
الراجع بنصف ذلك الحق الذي غرمه (قوله لخاص بمسئلة زيد وعرو) أي السابقة في كلام
المصنف ففيها يغرم الرجوع للمدين خمسة وعشرين وذلك لان الجحين التي اخذهما زيد ثابتة بشهادة
كل من الشاهدين والتي اخذهما عرو ثابتة بشهادة غير الرجوع والراجع شهد بها أولاً ثم رجع
فيغرم نصفها للمدعى عليه لانه اثاب عليه بشهادته التي رجع عنها ذلك النصف وهو المشهور رأى وان
كان مبني على ضعف وهو ان اليمين مع الشاهد استظهاراى مقوية لا شاهد فقط والحق ثبت
بالشاهد (قوله أو يغرم نصفه) أي بناء على ان اليمين مع الشاهد مكملة لتهنصاب الشهادة
(قوله فانه يغرم نصف الحق) أي سواء رجع وحده أو مع بعض النساء حيث بقي منهن اثنتان بلا
رجوع ولا يلزم احد من رجوع معه من النساء شيئا حيث بقي منهن اثنتان (قوله وان كثرت) مبالغة
فيما بعده أي وان رجعت كلهن غرم نصفه وان كثرت (قوله فعليه ما من رجعت قبلها) وان

كثرت ربيع الحق فان رجعت الاخرى كان على الجميع النصف يقسم على رؤسهن هذا هو الصواب
 خلافا لما في عبق فمن انه اذا رجعت الاخرى كان عليها ربع الباقي (قوله وهذا ضعيف) بل
 انكره ابن عرفة وقال لا يعرف وجوده لاحد من اهل المذهب وانما سمرى لابن شاس من وجيز
 الغزالي الذي شاكله بالجواهر وتابعه ابن الحجاج على ذلك وقبله ابن راشد القفصى اهـ بن (قوله
 والمذهب انه) أى الرجل (قوله وما شابهه) أى كالولادة والاستئلال وقوله كأمرة أى فى الغرم
 عند الرجوع عن الشهادة (قوله اذا انضم النساء للرجل فى الاموال) أى لانه لا انضم النساء للرجل
 فى الغرم فى شهادة الاموال (قوله فاذا رجعت الباقتان الخ) وأما ان رجعت امرأة من الباقيات كان
 ربع الغرم عليها وعلى بقية النساء الزاجعات قبلها والنصف على الرجل اراجع (قوله ونحوه)
 أى مما يقبل فيه المأثان كالولادة والاستئلال (قوله قال المصنف الخ) اى بهذا دليله لانه لانه
 قد بقي من يستعمل به الحكم (قوله كان نصف الغرامة عليه وعلى الزاجعات) أى ويجعل
 كأمرة فى الغرم لا كأمرة اثنين (قوله وهو كأمرة أى خلافا للمصنف حيث جعله
 كأمرة اثنين وقد بان بما ذكر ان النساء انضم للرجل فى الغرم فى شهادة الرضاغ فى حالته رجوعه مع
 بعض من يستعمل به الحكم ومعهم كلهن بخلاف شهادة الاموال فلا انضم النساء له فى الغرم فى حالة
 من الحالات (قوله اذا الشهادة) أى بالرضاغ وقوله فالشيخ بالامراءى وحيدنا اذا رجعا
 عن الشهادة فلا غرم عليهم لانهم لم يفوتا بمسألة هاتهما مالا لا يقال انه سبق فى النكاح ان الفسخ
 قبل البناء لا شئ فيه الا فى نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين والمراضعين فان فيه نصف المسمى لانا
 نقول ذلك فيما اذا دعى الزوج الرضاغ قبل البناء وهو تنكره ولا يثبت ما لم كان هناك بينة تشهد به
 كما هنا فالشيخ من غير لزوم شئ أصلا (قوله قلنا تصور) أى غرم شهده والرضاغ بالرجوع
 (قوله بعدموت الخ) أى فيما اذا شهد بالرضاغ بعد موت احد الزوجين فحكم به ثم حصل الرجوع
 فيغير الخ (قوله ان كانت الشهادة) أى بالرضاغ قبل الدخول أى وبعد موت الزوج كما هو
 الموضوع وحاصله انه اذا عقد على امرأة ومات الزوج قبل الدخول فشهد برضاغ الزوجين ثم حصل
 رجوع من الشهود وأومع بعضهم فيغرم الزاجع للمرأة ما فوته من الميراث والصداق وان كان الميت
 الزوجية فيغرم الزاجع للزوج ما فوته من الميراث (قوله غرم) أى لمشهده وعليه وقوله نصف
 ذلك البعض أى الذى رجعت عن الشهادة به (قوله وهكذا) أى فاذا رجعت عن ربع ما شهد به
 غرم من الحق (قوله وان رجعت غيره) أى غير من يستعمل الحكم بعده كرجوع ثلاثة من اربعة
 أو اثنين من ثلاثة (قوله أى جميع الزاجعين) أى من يستعمل الحكم بعده وغيره (قوله
 فالنصف على الجميع) أى جميع الزاجعين (قوله وتعرف بمسألة الخ) عبارة غيره وتعرف
 بمسألة غريم الغريم غريم وعلم ان جعل مسألة المصنف هذه من باب غريم الغريم غريم انما يظهر
 بالنظر لجهزها وهو قوله وللقضى له ذلك الخ تأمل (قوله وللقضى عليه معالتهما بالرفع للقضى
 له) فاذا شهدا بمائة نزل يدعى عمرو وحكم بذلك ثم رجعا فعمرو معالتهما برفع المسألة نزل يدعى
 للحنفية حيث قالوا لا يؤمر الشاهدان بالرفع حتى يؤدى المقضى عليه وفى هذا تعريض لبيع داره
 واتلاف ماله (قوله وللقضى له الخ) أى خلافا لابن المواز القائل لا يلزم الشاهدان غرم للقضى
 له اذا طالبهما بالاجتماع ان القضى عليه لو حضر من غيبته لا يفر بالحق فلا يقرمان كذا وجه به
 كلام الموازية وهو لا يظهر فى الموت والفلس حتى جعل التعذر سببا لملامتهما ونص الموازية اذا حكم
 بشهادتهما ثم رجعت فغرم بالقضى عليه قبل ان يؤدى فطالب المقضى له ان يأخذ الشاهدان بما

كانا بقرمان لغريمه لو غرم لا يلزمهم - ما غرم حتى يغرم المقتضى عليه فيقرمان له حيث دل على كونه
 بینه هذا الحكم للمقتضى عليه الى الراجعين بالغرم هرب اول هرب فان غرم اغرمه هتما (قوله فان لم
 يتعدوا الخ) فداستفيد منه ان غرم الغريم انما يكون غريما اذا تعذر الاخذ من الغريم والا فلا يكون
 غريما باتفاق (قوله على تعارض البيتين) هو اشغال كل منهما على ما يتاى الاخرى
 (قوله وقال الآخر) اى وهو المسلم اليه وقوله بل هذين الثوبين اى المغاسرين لاثوب الاولى
 (قوله واقام كل بيته) اى شهدت له بغريم ما شهدت به بيته الا خروقه فانه يقضى بالثلاثة
 الاثواب في ما شئى اى ويحملان على انه ما شئان شهدت كل بيته الواحد منهما وظاهر القضاء
 بالاثواب الثلاثة كانت البيتان بمجلسين او بمجلس اما اذا كانتا بمجلسيت فالقضاء بالثلاثة باتفاق
 واما اذا اتحد المجلس ففيه خلاف فقال ابن عبدوس اذا اتحد المجلس كان ذلك تكاذبا وقال بعض
 القرويين انه لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لان كل بيته أثبتت - كما غير ما أثبتت صاحبها
 ولا قول لمن نفى ما أثبتت غيره وقوله واقام كل بيته اى فلولم يقيما بيته تحت الفلوة فاجابنا (قوله
 والا فكيف الخ) فديقال هذا امر جزاليه الحال فكانه من جملة ما ادعاه فهو لمحق بما ادعاه
 وتوضيحه ان البيتين لما كانتا معهما صارا للمسلم كانه ادعى الماتين وشهد له بهما بيته وبيته
 المسلم اليه وصار المسلم اليه كانه ادعى الاثواب الثلاثة وشهد له بيته وبيته المسلم (قوله اى برميح)
 بسبب ذكر سبب الملك هذا المحل تسع فيه الشارح ابن غازي قائلا بخلافه وهذا امر ابن عبد السلام
 كلام ابن الحماجب وحده بهرام يحمل آخر فقال ولا يمكن الجمع وبحث احدي البيتين على الاخرى
 بسبب كون الاخرى ذكرت بسبب الملك خاصة لانه اذا شهدت احدهما بالملك فقط والاخرى
 بالسبب فقط قدمت الشاهدة بالملك على الشاهدة بالسبب وهذا وان كان صحيحا في نفسه لانه
 قول أشهب واقتصر عليه في التوضيح لكنه يبدى من كلام المصنف اذ التبادر من كون الكلام
 في المرحلت ان يكون ذكر السبب مرجحا لانه مضعف وحاصل ما في المقام انه اذا شهدت بيته ان فلانا
 صاها او نسجها وانما تجب عنده وشهدت بيته اخرى بالملك المعاق اى انما ساء ملكا لفلان
 ولم تذكر سبب الملك فقال أشهب تقدم بيته الملك وقد تولد في يده ما هو لغيره وقد ينسج لغيره وقد يصيد
 ما هو مملوك لغيره وقال ابن القاسم تقدم بيته السبب ويحمل الامر على انها كانت له حتى ثبت كونها
 ودبعة او غصبا وانما كان ينسج له بالاجرة واقتصر في التوضيح على كلام أشهب ووجب اللغوي كلام
 ابن القاسم ونقل ابن عرفة تصويب اللغوي واقره والشارح بهرام حمل المصنف على هذه الصورة
 ومضى على كلام أشهب تبع التوضيح (قوله لكن احدهما ذكر الخ) اى فهي شاهدة
 بالملك والسبب معا وقوله لكن احدهما ذكر سبب الملك اى والاخرى اثنا شهدت بالملك المطلق
 وهذه المسئلة غير المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين ابن القاسم وأشهب المتقدمة لانها شهدت
 فيها احدي البيتين بالملك فقط والاخرى شهدت بسببه فقط (قوله اى الان يكون سبب
 الملك الاولى) اى الان يكون ما شهدت به بيته الملك انه اشتراها الخ والا فدمت على الشهادة بالملك
 وسببه كولدته عنده ونسج ولو كانت السلعة بيد من شهدت له البيته بالملك وسببه وهو الولادة
 والنسج قال في المدونة قال ابن القاسم في دابة ادعاه رجلان وليست بيد احدهما فاقام احدهما بيته
 انه اشتراها من المقاسم والاخرى بيته انها نتجت عنده هي ان اشتراها من المقاسم بخلاف من اشتراها
 من اسواق المسلمين لان هذه تقص وتسرقت ولا تجازع على السالك الا بالمرتب وامر المقاسم فداستقر
 انها خرجت عن ملكه بجمارة المشترين ولو وجدت في يده من نتجت عنده فاقام هذا بيته انه اشتراها

من المتعاقب اتخذها ايضا وكان اولى بها الا ان يشاء ان يدفع اليه ما اشتراه به وبأخذها وقاله
 مخنون انظر المواق (قوله لا حتم انما سببت من المسلمين) اى فزال ملك صاحبها عنها
 بناء على ان دار الحرب تلك (قوله او بسب تاريخ) اى ذكرته بينته فتقدم على الذى
 لم تذكر تاريخا ابن الحجاج وفى مجرد التاريخ قولان قال فى التوضيح والقول بتقديم المورخة
 لا شهاب والقول بعدم تقديمه اذ كره اللخمي والماسزرى ولم يزواه اه بن (قوله او تقدمه)
 لا يقال كان الاولى تقديم عديشة التاريخ لانها نافلة لانا نقول شرط الترجيح بالنقل ان تكون شهادته
 مشتملة على ذكر سبب النقل وهنا انما شهدنا بالملك غير ان احداهما قالت ملكه منذ عامين
 والاخرى قالت ملكه منذ عام واحد فالاصل الاستصحاب اه بن (قوله او كان المتنازع فيه)
 هذا داخل فى حيز المبالغة اى هذا اذا كان المتنازع فيه بدهما او بغيرهما او بيدا المتقدمة
 تاريخا بل ولو كان بيده المتأخر وهذا التعميم نقله ولدا بن عاصم عن اللخمي فى المتقدمة تاريخا كما
 فى بن ولعل المورخة كذلك (قوله ويزيد عدالة) اى فى البيعة الاصلية لافى المزركية واعلم
 ان الترجيح بزيادة العدالة خاص بالاموال ونحوها من كل ما يثبت بالشاهد واليمين دون غيرهما
 مما لا يثبت الا بعدلين كالعقود والنكاح والطلاق والحدود فلا يقع الترجيح فى شئ من ذلك بزيد
 العدالة لان زيادة العدالة بمنزلة الشاهد الواحد على المشهور وهو مذهب المدونة وعليه مشى
 المصنف فى باب النكاح حيث قال واعلم ان احدى يدين متناقضتين متغايرتين ولو صدقتا المرأة وقيل
 انه يرجح بزيد العدالة فى غير الاموال ايضا وهو الموافق لما فى سماع يحيى بناء على ان زيادة العدالة
 بمنزلة شاهدين اه بن وفى نصرة ابن فرحون نقل عن القرائى ان مذهب المدلكية انه لا يحكم
 بترجيح احدى البيعتين عند التعارض بمرجح من الرجحات الا فى الاموال خاصة انظر بن فعلم من ذلك
 ان الترجيح بغير زيادة العدالة الخاص بالاموال والمراد بها كل ما يثبت بشاهد ويمين وأما
 زيادة العدالة ففيها قولان (قوله ويخلف مقعها الخ) وفى الموازية لا يمين عليه بناء على ان زيادة
 العدالة كشاهدين (قوله لا بزيد عدد) باذكره من انه لا ترجح احدى البيعتين على الاخرى
 بزيد عددها وقول ابن القاسم وهو المشهور وقيل انه يرجح بزيادة العدد كزيادة العدالة ومرفق
 المشهور بين زيادة العدد والعدالة بان القصد من القضاء قطع النزاع ومن يد العدالة اقوى فى التعذر
 من زيادة العدد اذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العدالة (قوله
 اذا ظن) اى الحاصل بشهادة اثنين (قوله ولو كان عدل منهما) اى هذا اذا كان
 الشاهد مساويا لهما فى العدالة بل ولو كان اعدل منهما (قوله او شاهدان) ما ذكره
 المصنف من ترجيح الشاهدين على الشاهد والمرأتين هو قول شهاب واحد قولى ابن القاسم
 وهو المرجوع اليه والمرجوع عنه ان الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين والفرع انهم
 مستوون فى العدالة واما لو كان الشاهد الذى معهما اعدل من الشاهدين قد علم هو والمرأتان
 على الشاهدين اتفقا ولو كانتا اعدل كالشاهد الذى معهما (قوله اى بوضع اليد)
 يعنى على الشئ المتنازع فيه الذى لم يعرف أصله واحترز زيادة وتسلم يعرف أصله عما عرف أصله
 فان حوزا حذرا تنازع بينه لا يعتبر بل يقدم بين ذل الديمومة مقابلة بالمومات شخص واخذ ماله من اقام
 بيعة اه وارثه او مولاة واقام غيره بيعة اه وارثه او مولاة وتعمدا لتافاه يقسم بينهما كل فى المدونة
 (قوله مع تساوى البيعتين) اى فى الشهادة بالملك المطلق بان تشهد احدهما بان هذا المتنازع
 فيه زيد ملكه وتشهد الاخرى انه ملك لعمرو من غير بيان اسبب الملك (قوله فهو) اى قوله

فخالف وقوله على المنطوق أى منطوق قوله ان لم ترجح بينة مقابله ومفهوماً (قوله انما يأخذ من يقضى له به) أى وهو الخائن ان لم ترجح بينة مقابله وغير الخائن ان رجحت بينته (قوله ويرج بالملك الخ) حاصله انه اذا شهد لاحد المتداعين بينة بالمحور فقط من غير شهادة له بملك وشهد لآخر بينة بالملك معتمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق فالشبهة تقدم على الاولى لترجحها عليها وانما قلنا معتمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق لقول المصنف فيما يأتى وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع وحوز طال كعشرة اشهر اى انما تصح الشهادة بالملك اذا اعتمدت البينة على هذه الامور الثلاثة واعلم ان موضوع هذا المسئلة البينة الشاهدة بالمحور المجرد عن الملك اقيمت قبل المحيضة المعتمدة شرطا وهى العشرة من بغيرها لاثباته فلا يثبت فى قول المصنف في الحجة ان لم يسمع دعوى المدعى ولا يثبت ثم كونه هذا الفرع مما اعتبر فيه الترجيح تجوزا ذا الترجيح انما يكون عند التعارض ولا تعارض بين الملك والمحور اذا الحائز قد يكون غير مالك فبينه الملك تثبت زيادته (قوله ولو كان تاريخ المحور) اى الجرد وقوله سابقا على المحور الذى اعتمدت عليه البينة الشاهدة بالملك (قوله ويرج بنقل عن اصل) اى ولو كانت تلك السابقة تشهد بالسماع وقوله على مستحبة اى ولو شهدت تلك المستحبة بالملك وبه كفى منال الشارح ومن تقسيم المقالة على المستحبة تقديم الشاهدة بالاشتراك من المعان على الشاهدة بالملك وبسببه ومنه ايضا تقديم البينة بالتصريح كمالها بانها نافذة على البينة بتصره طوعا لان الاصل في تصريحه لا سبب الطوع وكنتقديم البينة الشاهدة بالاكره في غير ذلك على الشاهدة بالاختيار تنبيه يرجح ايضا بالاصالة على الفرعية ولذا تقدم بينة السفه على بينة الرشيد كما في المعيار عن ابن لب لان الاصل في الناس السفه وكذا تقدم بينة اليسار على بينة العسر لانه الغالب وسند اية الخبر على بينة العدة لانه الاصل والاصالة ترجح بها على الفرعية ولذا قال ابن القاسم اذا شهدت احدى البيتين انه اوصى وهو صحيح والاخرى انه اوصى وهو موقوف قدمت بينة النعمة لانها الاصل انظر بن (قوله فانه يعمل بالبينة النافذة) اى ولو كانت رجلا وامرأتين او رجلا وبنتين ولو كانت بينة سماع كما علمت (قوله ليس هنا تعارض) اى لان قول المستحبة لا يعارض حرجت عن ملكه لا يقضى عدم المحرور لانه قيد فى العلم بالخروج لا نفى المحرور نعم لو شهدت المستحبة بانها باقية فى ملكه الى الان او انها لم تنقل عن ملكه الى الان فالعارضه بينهما وبين النافذة ظاهرة (قوله ام لا اى بان كانت بينة الملك من الجانبين) (قوله وصحة الملك بالتصرف) اى وصحة شهادة البينة بالملك ان تعتمد في شهادتها على التصرف وعدم المنازع وعلى حوز طال فالسامع على (قوله على هذه الحالة) اى وهو على هذه الحالة من عدم المنازع والتصرف فيه (قوله ويقولهم انها لم تخرج عن ملكه) أى علمنا هذا ما فى كتاب الشهادات من المسبوبة فغيرها من تمام شهادتهم ان يقولوا علمناه باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وفى كتاب العارية منها وان شهدوا بان الدار له ولم يقولوا نعم انه مباح ولا وهب ولا تصدق حلف على ذلك وقضى له اياه فظاهر هذا انه شرط كمال فقط وحمل ابو الحسن وابو ابراهيم الاخرج ما فى الشهادات على هذا وبانه اشار المصنف بقوله وتؤاخذ على السكال فى الاخير وكان ابن عبد السلام وابن هارون يحملان المدونة على قوانين وموظاهر قول ابن عتاب فى الطر عن ابن سهل ابن ناجي وقال ابن العطار انه شرط صحة ان كانت الشهادة لميت وشرط كمال ان كانت لمحي انظر بن (قوله بطلت شهادتهم) اى انهم اذا صرحوا بالقول مع اهل بيت شهادتهم قال ابن رشد قولا واحدا وان لم يصرحوا به ولكن جزوا بشهادتهم فهى محل اخلاف المشر

له بقوله فان اطلقوا فيه الخلاف والظاهر من القول ان الحق كافي المج والذي في بن ترجيح القول بالحلان (قوله في خلاف الشهود له الخ) أي وعلى القول بان تصريح البيعة بذلك شرطا كمال في خلاف الشهود له بنائها لم يخرج الخ اذا لم تصرح البيعة بذلك بل وكذا في خلاف مع قوله لم يخرج عن ملكه بناء على شرعي في علمنا الى الآن كافي بن (قوله لا بالاستتراء) بعد ان قرر ابن غازي كلام المصنف بمثل ما في الشارح قال ولولا قال اذا بشئ تراء منه لا يمكن ان يعود الضمير على الخصم وان يكون المعنى ان شهود الملك لا يحتاجون الى ان يقولوا انه لم يخرج عن ملكه في علمهم اذا شهدوا انه اشتراه من خصمه بل يحكم بالاستصحاب ولا يقبل قول الخصم انه عاد اليه كما ذكر ابن شاس واتباعه وان لم يعرفه ابن عرفة نصافي المذهب وعلى هذا فيكون من نوع قوله بعد وان شهدا باقرار استصحاب اه قال طي وبه يلتزم كلام المؤلف مع ما قبله وغايته انه حذى لفظ منه والمختب سهل اه بن (قوله فان أقام بيعة انه اشتراها) أي من السوق مثلا (قوله انها له) أي ملكه واعتقدت في شهادتها بالملك على ما تقدم وقالت لا نعلم انها خرجت عن ملكه بناء على (قوله ما لم تنه عنه اشتراها من الخصم او من غافها) أي والاعمل بها لانها نافلة والاخرى مستحبة كالم (قوله وان شهد الخ) ابن شاس ولو شهدت انه اقرب بالامس انها لان ثبت الاقرار ويستحب موجه ولم يتجقق لهم انها لم تخرج عن ملكه في علمنا ابن عرفة لا يعرف هذان نصا في المذهب وهو ظاهر لاحتمال انه خرج عن ملكه بوجه من الوجوه اه بن (قوله ان هذا الشيء لفلان) أي نرجع عن ذلك الاقرار وانكره وبناؤه الا ان الخ (قوله اي الحائز له) أي والحال انه يدعيه الا انه لا يبيته له بخلاف المتنازعين فان لكل بيعة (قوله اولن يقر له) اعلم ان الشيء المتنازع فيه المجهول اصله اما ان يكون بيده أحد المتنازعين او بيد غيره فان كان بيد أحدهما فانه يبقى بيد حائزه بلا عين سواء قام لكل منهما بيعة واستويا ولم تقسم لواحد بيعة وهو معنى الترجيح باليد وفيه دليل على الاصل لان المحوز لا ينفع مع علم المالك الاصل كما مرل يقسم بين حائزه والمذعي غيره وان كان بيد غيره فما حصل ما ذكره الشارح وغيره في ذلك ثمان صور لان من هو بيد تارة يدعيه لنفسه وتارة يقتره لاحدهما وتارة لغيرهما وتارة لا يدعيه لاحد وفي الاربع تارة يقوم لكل من المتنازعين بيعة وتسقط البيعتان بعدم الترجيح وتارة لا تقوم لواحد منهما بيعة فهذه ثمان صور وفي صور البيعة اذا ادعاه لنفسه وسقطت البيعتان حلف وبقى بيده كافي المتن اعني قوله وان تعدل ترجيح سقطت وبقى بيد حائزه وهو قول المدونة وقيل ينزع منه ويقسم بين المتنازعين وان اقربه لاحدهما فهو لقره بيمينه كافي المتن اعني قوله اولن يقر له وهو مذهب المدونة أيضا وقيل اقراره له ويقسم بين المتنازعين وان اقربه لغيرهما او قال لا ادري هولن لم يلبث اليه ويقسم بينهما ويدخلان في قول المصنف وقسم على الدعوى وفي صور عدم البيعة ان ادعاه لنفسه حلف وبقى بيده وان اقربه لاحدهما او لغيرهما اخذ المقله بلايين لقوة الاقرار هنا وضعفه مع البيعة فلذا حلف المقله مع البيعة ولم يحلف هنا وان سكت او قال لا ادري قسم على الدعوى اه بن (قوله وقسم على الدعوى) حاصله ان الشيء المتنازع فيه اذا لم يكن بيد أحد المتنازعين بان كان بيدهما معا او بيد غيرهما ولم يقتره لاحدهما ولا ادعاه لنفسه والحال انه لا مرجح لبيعة أحدهما وكان ليس بيد حائز اصلا فانه يقسم بين المتداعين على قدر الدعوى لكن بعد الاستئناء كثيرا ان كان المتنازع فيه مثل الدور والارضين وقليل ان كان مثل الحميون والريق والعروض والطعام لعل

ان بأق أحدهما باثبت مما اتى به صاحبه فيقضى له به اه بن (قوله بدين كل) أى بعد
 بين كل واحد منهما ماله ولم يذكر من الذى يبدأ منه ما باليمين ابن عرفة الاظهر تجددية من ادعى
 عليه او لا منهما (قوله لا بالسوية) أى بان يقسم نصفين كما يقول اشهب وشحنون وقوله
 كالعول اى لا على التسليم والمنازعة كما يقول ابن القاسم واعلم ان هذا الخلاف محله اذا كان
 المتنازع فيه بايديهما واما قسم مالىس بايديهما فعلى قدر الدعوى اتفاقا والحاصل ان المتنازع
 فيه اذا لم يكن فى ايديهما فانه يقسم بينهما بعدايمانهما على قدر الدعوى اتفاقا وان كان فى ايديهما
 فقيل يقسم على الدعوى وهو قول مالك وابن القاسم وعبد الملك واكثر اصحاب الامام وهو المشهور
 وقيل يقسم بينهما بالسوية اتساويهما فيه فى الحيازة وهو قول اشهب وشحنون وعلى الاول وهو
 ما اذا قسم على الدعوى فقال الاكثرون يعال فى القسم كالغرائض وقال ابن القاسم وابن
 الماجشون لا يعال فى القسم بل يقسم على التسليم والمنازعة بحيث يختص مدعى الاكثر بالزائد
 فقول المصنف وقسم على الدعوى رد لقول اشهب بالقسم بالسوية وقوله كالعول رد لقول ابن القاسم
 يقسم على الدعوى لكن لا كالعول بل على التسليم والمنازعة فيختص مدعى الاكثر بالزائد
 (قوله قسمت على الثالث والثلاثين) كدقة العمل ان تزد على الكل النصف ونسبة النصف
 للكل مع الزيادة ثلث فالسبعة من ثلاثة يعطى لمدعى الكل انسان وتمدعى النصف واحد ولو قسم
 على التسليم والمنازعة لكان لمدعى النصف الربع لانه سلم لمدعى الكل النصف فأخذوه والمنازعة
 بينهما فى النصف الاخر فيقسم بينهما على كلام اشهب يأخذ كل واحد منهما النصف (قوله
 فالسبعة من ستة) أى يخرج السدس لدخول مخرج النصف فيه وقوله وتعمل لعشرة أى لانه
 يزد على الستة نصفها وسدسها فيعطى لمدعى الكل ستة وتمدعى النصف ثلاثة وتمدعى السدس
 واحد ولو قسم على التسليم والمنازعة أخذ لمدعى الكل ثلاثة ارباعها الا نصف سدس وأخذ لمدعى
 النصف ربعها وأخذ لمدعى السدس نصف سدسها وعلى كلام اشهب يأخذ كل واحد منهما
 (قوله ولم يأخذها الخ) أى ولم يأخذ الشئ المتنازع فيه من يد حائزته من أقام بيعة تشهد له انه كان
 بيده قبل ذلك (قوله وان ادعى الخ) هذا شروع فى الكلام على اربع صور فى أب معلوم
 النصرانية او مجهر لها وله ولدان مسلم ونصرانى ادعى كل ان اباها مات على دينه دعوى مجردة او بيعة
 وحاصل هذه الصور ان تقول ان هذا الاب الذى قدمنا امام معلوم النصرانية او مجهر لها وفى
 كل امان يقيم كل ولد بيعة على دعواه او تجرد دعواه عن البيعة فى ما اذا كان الاب مجهول الدين
 يقسم المال بين الولدين كان لكل منهما بيعة اول بيعة لواحد منهما وان كان الاب معلوم الدين
 فان تجردت دعواه كما قال لقول للنصرانى وان كان لكل بيعة قدمت بيعة المسلم هذا اذا كان دينه
 المعلوم النصرانية فان كان الاسلام فبالعكس أى ان تجردت دعواه كما قال لقول قول المسلم وان كان
 لكل بيعة قدمت بيعة النصرانى لإنهنا قلنا (قوله ومات على نصرانيته) أى الثابتة له فى حياته
 باتفاقهم اعلمها (قوله فالقول للنصرانى) أى حيث تجردت دعواه ما عن البيعة (قوله
 كان أحسن) اما الاخسفة فى الاول فلناسخة قوله ان اباها فان المدعى ابن لذلك الميت المدعى
 اسلاما وانما سماه المصنف اخا نظرا للمنازعة الاخر واما الاخسفة فى الثانى فلان الكافر اشمل
 (قوله قدمت بيعة المسلم) أى على بيعة النصرانى ولو كانت اعدل (قوله لاثمنا قلنا عن الاصل)
 أى وبيعة النصرانية مستحبة وقد تقدم ان الناقلة تقدم على المستحبة ولو كانت المستحبة اعدل
 (قوله فاشار له بالاستثناء المنقطع) أى لان ما قبل الا فى اب معلوم النصرانية وما بعده مجهول

حاله (قوله أي نطق بالنصرانية) أي إلا أنه انتقل إليها إذا لم يقرض أنه مجهول الدين (قوله
 أن جهل أصله) أي لم يعلم ذلك الأب هل هو نصراني أو مسلم (قوله في قسم المال بينهما) إذا لم يوجد
 مرجع هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها إذا تكافأت البيعتان قضى بالمال للمسلم بعد
 أن يحلف على دعواه لأن بيئته زادت ابن يونس وقول ابن القاسم أصوب لأن الموضوع أن الرجل
 جهل أصله وإذا جهل فليس ثم زيادة ولا أمر برذاليه فوجب قسم المال بينهما (قوله ولا بينة الخ)
 أي بخلاف ما قيله فإنه وإن كان مجهول الأصل أيضا إلا أن كلا قام بيئته على دعواه فلا تنكر أو ليس
 فيه تشبيه الشيء بنفسه وحاصله أن الأب إذا لم يعلم هل هو نصراني أو مسلم وتداعيه فقال الولد المسلم
 هو مسلم وقال الولد النصراني هو نصراني ولا بينة لواحد منهما ما وكان لكل منهما بيئته فان المال
 يقسم بينهما بعد حلف كل منهما في الصورتين كما صرح به العقبات في شرح فرائض المحوفي
 (قوله وقسم ماله على التجهات) أي سواء تجردت دعوى كل عن البيئته أو كان لكل واحدة
 وسواء كان بيد أحد المتنازعين أو بيدهما معا لا يبدل بينهما ولا يلد لاحد عليه لأنه مال علم
 أصله وهو مجهول الدين فلا أثر للحزبية كأم (قوله ولكل من الأخوين الثلث) أي ولو كانت
 أفراد جهة أكثر من أفراد جهة أخرى (قوله قسموه على حكم الميراث عند كل ملة) أي فليخص
 جهة الاسلام بقسم على أفرادها للذ كمثل حظ الأنثيين أن تعدد أفرادها وإن اتخذوا أخذ ما يخصها
 أن كان ذكرًا فإن كان أنثى أخذ نصف ما يخص جهة الاسلام والباقي منه أيت المال فإذا لم
 يخلف الابن المسلم واختا كافرا والعكس فمأخذ المسلمة تعطى نصفه ونصفه الآخر لبيت المال
 لأن الأخت أو البنت المسلمة تدعى النصف وبيت المال يدعى النصف الآخر والكافرة تنازعهما
 فتأخذ نصف مال الكل (قوله للذين ادعى كل منهما أن أباه مات على دينه) أي سواء أقام كل
 منهما بيئته على دعواه أو كانت دعوى كل منهما مجردة عن البيئته (قوله فهل يخلف الخ) ينبغي
 أن تكون البداية بالقرعة إذا تنازعا فبين يحلف منهما أولا (قوله من وافقه الغفل) أي بعد
 بلوغه ومن وافقه على أحد الولدين وضمير وافقه البارز عائداً على من والمستتر عائداً على الغفل وكذا
 ضمير أخذ عائداً على الطفل والضمير المضاف إليه في حصته عائداً أيضاً على من والضمير فرأى ولد
 وافقه الطفل أخذ ذلك الغفل حصته من الثلث الموقوف ومفهوم المصنف أنه إن لم يوافق واحداً
 منهما أبان تدعى بجهة ثالثة أخذ الموقوف كله (قوله ورد على الآخر الذي لم يوافق السدس
 الباقي) أي فإذا كان المال أنثى عشر دينار دفع لكل من الباقيين أربعة ووقف للصغير على
 هذا القول أربعة فإذا بلغ ووافق أحدهما أخذ دينارين من الأربعة الموقوفة ورد للذي لم يوافق
 دينارين ولا يشارك الصبي من وافقه في ثمن من الأربعة التي أخذها أولاً والحاصل أن لطف
 سدس التركة اثنتان وينوب الذي وافقه الطفل ثلثها أربعة في المثال المذكور وينوب الذي لم
 يوافق نصفها وهوسنة في المثال المذكور (قوله وإنما يشارك الصغير) أي بحيث يشتركان
 في النصف سوية (قوله لأنه حين الموت قد استحق الخ) عبارة غيره لأنه حين الموت قد استحق
 كل من أصحاب التجهتين الثلث ولا ينقص عنه وإنما وقف للصغير الثلث لأنه لم يحكم بإسلامه وربما
 ادعى جهة ثالثة ولم يعطه لأنه لم يوافق المسلم مثلاً كأن جهة واحدة فبكل تلك الجهة من الثلث
 الموقوف النصف فمأخذ ذلك الطفل كماله لأن النصف يستحق الجهة الأخرى باقى النصف وهو
 السدس فيرد عليهما من الثلث الموقوف كإلته النصف (قوله وإن مات الصغير الخ) أي وأما
 لو مات أحد الولدين البالغين قبل بلوغ الطفل فإن كان له ورثة معروفون فهم أحق بميراثه وإن

لم يكن له ورثة وقت تركته فاذا كبر الصغير ووافقه اخذها (قوله وقسم نصيب الطفل بينهما استشكل هذا بن عاشر بان فيه مبرأنا مع الشك في موافقته لهما في الدين اذ يمكن ان يكون موافقا لاحدهما في الدين وان يكون مخالفا لهما واجيب بانه لا شك هنا لان كلاهما يدعى بتعبية اخيه لدين ابيه الذي ادعاه له نعم يبقى النظر كما قال المسناوي اذا كان لهذا الصغير وارث غيرهما كأم فقد برأه بن (قوله فيعطيه نصف ما بيده) أي وهو الربع فيصير بيد الطفل ربهما وذلك نصف المال ويصير بيد كل واحد من البالغين ربع المال وذلك نصفه الآخر (قوله على اخذ شئته الخ) اراد شئته حقه الشامل لعين شئته وعوضه كما اشار له الشارح فاحتاج لخراج العقوبة منه ولو اراد بشئته عينه لم يحتج لقوله ان يكون غير عقوبة لعدم شمول عين شئته لان العقوبة لا يمكن اخذها بعينها وانما يمكن اخذ ماؤها وشمل كلام المصنف الوديعة على المعتمد وما قدمه في بابها من قوله وليس له الاخذ بشئها ممن ظلمه ضعيف وشمل ايضا ما اذا كان شخصان لكل منهما حق على الآخر فجحد احدهما حق صاحبه فلا يخرج حقه ما عدا له وله ان يحلف ويحاشي (قوله ولا يؤذ من شئته) أي وكذا لا يحدمن قدفعه ولا ينقص من جنى عليه (قوله كسرقة الخ) أي كدسبته لسرقة او غصب او حراية (قوله انظر اى المدعى عليه) أي أخر حتى يعلم ما عند الموكل الغائب هل ابرأ واقضى او لم يحصل شئ من ذلك (قوله وهذا) أي الانظار ان قربت غيبة الموكل فان بعدت الخ ثم ان التفرقة المذكورة بين الغيبة القريبة والبعيدة هو قول ابن عبد الحكم والمنصوص لابن القاسم في سماع عيسى انه يقضى بالحق على المطلوب ولا يؤخر وظاهره انه لا فرق بين كون الموكل قريبا او بعيدا بن رشد وقول ابن عبد الحكم عندى نفسي لقول ابن القاسم وقال بعضهم انه ينظر المدعى عليه الى ان يعلم ما عند الموكل الغائب كانت الغيبة قريبة او بعيدة وهذا ظاهر المصنف لكن حكاه اللخمي بقيل انظر بن (قوله بلاعين من الوكيل) أي على اراج خلافا لابن كاتبة حيث قال لا يقضى على المدين اذا كان الموكل غائبا غيبة بعيدة الا اذا حلف الوكيل على نفي العلم (قوله حلف انه ما ابرأ) هذا اذا حضر وانكر الابراء فان حضر واقربه رد الغريم ما اخذه من الوكيل (قوله وتم الاخذ) أي ما اخذه الوكيل وقوله فان نكل حلف الغريم اى المدعى عليه (قوله ورجع على الوكيل) أي بما دفعه له وللغريم ان يرجع على الموكل فله غريم كما في ح وغيره فان نكل الغريم فلا شئ له (قوله ومن استعمل الخ) حاصله ان من استعمل لدفع بينة شاهدة عليه بالحق باقامة بينة تشهد له بقضائه امهال بكفيل بالمال وامان استعمل لاقامة بينة تشهد له بحق ادعاء امهال فاذا اطلب من المدعى عليه جملا بالمال لا يجب لذلك اتفاقا وفي اجابته تجمل بالوجه خلاف بائي اذا علمت هذا تعلم ان كلام المصنف قاصر على بينة المطلوب كما فعل الشارح واما تعميم بعض الشراح فيه فيجعله شاملا لبينة المطلوب والطالب حيث قال ومن استعمل لدفع بينة قامت عليه بحق او قضائه امهال الخ فغير صواب لا هوالاول ان اقامة الغريم بينة بالقضاء فرع عن ثبوت الحق فكيف يستعمل المدعى لاقامة بينة بالحق يدفع بها بينة القضاء بعد ثبوت الحق باقرار الغريم الامر الثاني ان هذا التعميم يقتضى ان استعمال المدعى لاقامة بينة بالحق يكون بكفيل بالمال وليس كذلك بل بالوجه على الخلاف الاتي بين موضعي المدونة (قوله بلاحد في مدة الامهال) أي خلافا لما في المدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بجمعة ومحل امهال المطلوب ان كانت بينته التي يدفع بها البينة الشاهدة عليه بالحق غائبة غيبة قريبة كجمعة والاقتضى عليه وبقي على محته اذا حضرها لان

على الطالب ضرر في امهال المطلوب مع بعد بيئته (قوله كسب وشبهه) أي ان المدعى عليه
اذا قال امهلوني حتى اغل حسابا وانظر في الدفاتر واعرف ما وصلني وما خرج من يدي والباقي لي
فانه هل يكفىل بالمال هذا اذا كان عليه الحساب بعد شهادة البيعة عليه بالحق وامان كان
طلبه لذلك قبل شهادته عليه به فانه يعمل بكفيل حتى بالوجه (قوله قيد في المشتكين) أي
مستثله وان قال ابرأني ومسئله ومن استعمل الخ وامام بعد الكافي فتارة يكنى فيها الحمل بالوجه
وتارة لا يكنى فيها الا بالحمل بالمال فان رجع القيد لها ايضا وحل كلامه على طلبه للحساب بعد
اقامة البيعة فانه ما اذا كان عليه الحساب قبل اقامة البيعة فتأمل (قوله تشبهه نام) أي
انه تشبه في الامهال وفي لزوم كئيل بالمال لانه لا يفيد لانه تشبه في أحدهما (قوله بالمال)
هذا اذا كان ذلك الشاهد الذي اتى به لم يحتج لتزكية امان كان يحتاج لها فيكفي الحمل
بالوجه (قوله اذا طلب المولى لا اقامة بيعة) أي لارادة اقامتها لانه اقامها بالفعل (قوله
فجهميل) أي فيعمل بحميل بالوجه (قوله خلاف) أي فهم اقوال متعاربان مشى في كل موضع
على قول منهما (قوله او وفاق) أي وهو واحد وجهين أحدهما ان المراد الخ (قوله وكيل
يلزمه ويحرسه) أي بحيث لو فرض انه لم يأت به فلا ضمان عليه وقوله لا الكفيل بالوجه أي
الذي اذا لم يأت بالمضمون ضمن ما عليه وهذا التوفيق لابي عمران الفاسي والثاني لابن بونس
(قوله لتشهد البيعة على عينه) أي فلا بد من حضوره لتشهد الخ (قوله ويجيب عن دعوى
جنائية القصاص) أي عن دعوى الجنائية التي فيها التقصاص وقوله او الخ دأى وعن الدعوى
عوجب الحد او التعزير والمراد بغيره عن الدعوى بما ذكره راجية بالقرار والانسكار والتجريح
(قوله اذا ادعى عليه بذلك) أي فاذا ادعى عليه انه قطع يد فلان غدا أو قذف فلانا او شتم
فلانا فانه هو الذي يجب امانا بالقرار والانسكار فان أقر قطعت يده او ادب وان انسكار اقيمت
عليه البيعة فاما ان يسلمها او يخرجها ولا يقبل قول سيده في ذلك انه فعل مع انسكار العبد لانه
اقرار على غيره ومحل اعتبار جواب العبد في دعوى جنائية القصاص ما لم يتم فان اتهم في جوابه لم
يعمل به كقراره بقتل سيده وقد استحبنا سيده بما له لئلا يأخذه فانه لما استحبنا يتهم انه تواطع
سيده العبد على نزع من تحت يده سيده فوجه انه لا يعمل بجوابه ولا يمكن سيده العبد المسائل من أخذه
ويبطل حتى ذلك السيد من القصاص ان لم يكن مثله يجعل ان الاستحباب كالعفو يسقط القصاص
وكما يجب العبد من القصاص يجب عن المال غير ارض الجنابة اذا ادعى عليه فان اجاب
بالانسكار اقيمت عليه البيعة فاما ان يسلمها او يخرجها فان اقره اخذ بقراره هذا اذا كان مأذونا له
في التجارة والاوقف الامر على السيد فان اسقطه عنه سقط والاتبع به عتق فان عتق قبل علم
السيد بزمه انظر ح فصار في الاقرار من ان العبد لا يؤخذ باقراره بالمال في غير المأذون
له في التجارة (قوله فان ادعى عليه جنناية خطأ) أي كما قيل للعبد انت قتلته يد فلان
حما فقل نعم فلا يعتبر اقراره وانما العتق اقرار السيد فهو كالعفو فان اقر غرض الدنيا وسلم
العبد الجاني للجنى عليه وان انسكار اقيمت البيعة فاما ان يسلمها السيد فيلزمه احد الامرين المذكرين
او يخرجها (قوله الاقرينة الخ) أي كشيء دأى ركبها العبد على اصبع صغير فقطعه فتعلق
به الصغير وهي تدعى ورة قول فعل في هذا فصدقه العبد فيقبل اقراره وتعلق الجنابة بقرينة فيسلب
سيده للجنى عليه ان لم يفسده بازى الجنابة (قوله واليمين) أي المعتبرة في دفع النزاع وهي
التوجه من الحاكم والخكم فمجرد طالب الخصم اليمين من خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه

المخالف له فان اطاع له بها ثم ترفعها اياكم او يحكم كان له تخليفه ثانيا لان بينه الاول لم تصادف محلا (ف قوله في كل حق) أي مالى وغيره - واه كان المال جليلا او حقيرا ولو كان اقل من ربع دينار و يستغنى من كلامه الامان والقسامة اذ يقول في الاول اشهد بالله فقط كما قدمه وفي الثاني اقسام بالله لمن ضربه مات كما يأتي فيقتصر فهم على لفظ المجلالة ولا يراد الذي لا اله الا هو (ف قوله من مدع) أي تنكح له للنصاب كما اذا اقام شاهدا واحدا او كانت اسما متظاهرا كان ادعى على غائب اوميت واقام شاهدين بالحق او ردت عليه اليمين من المدعى عليه وقوله او مدعى عليه أي عند محجز المدعى عن اقامة البينة بما ادعاه (ف قوله أي بهذا اللفظ) أي من غير زيادة عليه ولا نقص منه فلا يراد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم في الربع دينار على المشهور خلافا لابن كثة ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وان كان يمينيا ككفر لان الغرض هنا زيادة الارهاب والتوقيف قال في التوضيح المازرى المعروف من المذهب المنصوص عنه جميع المالكية انه لا يكتفى بقوله بالله فقط وكذلك لو قال فقط والذي لا اله الا هو ما اجزاه حتى يجمع بينهما اه بن (ف قوله والواو كالباء) أي كما في ابي الحسن قال ح ولم اقف على نص في المنسأة فوق (ف قوله ولا ينقص واحد منهما الذي لا اله الا هو) أي بخلاف النجوسي فانه لا يكلف الاتيان به (ف قوله هذا هو المتهور) أي وهو ظاهرها لقولها واليمين في كل حق بالله الذي لا اله الا هو فظاهرها كان المخالف مسلما وكان كما يسلم ودعا انصرانيا (ف قوله على ان النصراني يقول) أي في الحق واللعان وغيره (ف قوله لانه يقول بالتثليث) أي ولا يقول بالتوحيد بخلاف اليهودي فانه يقول بالتوحيد لانهم وان قالوا العزيز بن الله لانه يقولون بالوحيته واما النصراني فقد قالوا لا اله الا عيسى والوحيته فقالوا ان الله ثالث ثلاثة فافترقا (ف قوله بزيادة لفظ ايضا) أي لا رسما على ظاهرها يطلق عليه تاويل حيث صحبه تاويل آخر فصع التعبير بايضا وان كان اطلاق التأويل على ظاهرها تغليباً والافالتاويل محل اللفظ على غير ظاهره (ف قوله فائتاً ومات ثلاث) الاول جعل لفظها باقيا على اطلاقه من قول المسلم والسكاني والثاني يجعل لفظها قاصرا على المسلم واليهودي والثالث يجعله قاصرا على المسلم فقط (ف قوله وغلطت اليمين وجوبا) أي ان طالب المخاف التغليظ بما ذكر لان التغليظ في اليمين والتشديد فيها من حقه فان ابي من توجهت عليه اليمين مما طلبة المخاف من التغليظ عندنا كالأدقوله في ربع دينار الخ أي فاقول من ذلك لا تغليظ فيه ثم ان هذا اذا كان ما ذكر لشخص واحد ولو على اثنين متضامنين لان كلا كفيلا عن الآخر يلزمه اداء الجميع لان كان ما ذكر لشخصين على واحد ولو متغافضين لان التغليظ لا يكون في اقل من القدر المذكور (ف قوله الباء للآلة) أي للاظرفية لانها تقتضي ان المراد ان اليمين اذا وقعت في الجماع تغليظ بصفات أخرى زائدة على الوصف المتقدم من كونها بالله الذي لا اله الا هو وليس كذلك اذ اليمين واحدة في الجماع وغيره لم يكن في ربع دينار تغليظ بوقوعها في الجماع والمراد بالجماع الجماعة الاعظم وهو الذي تقام فيه الجمعة فان كان القوم لاجماع لهم فقال ابو الحسن يحلفون حيث هم ولا يجامون الى الجماع وقال التازعري يحملون للجماع بقدره ساقية وجوب السمي للجمعة وهو ثلاثة اميال وثلاث وقيل بنحو العشرة ايام والا لموا بوضعهم نقله في المعيار واقواها ارسطها فان زعم من وجبت عليه اليمين انوعا جازع من محله لمرض فقال ابن بتي بفتح الباء الموحدة وكسر القاف وتشديد الباء المثناة ان ثبت عجزه بينة حلف بيته والاخرج للسجد قهرا وقال ابن

حارث حلف انه لا يدع على الخروج لارا جلا ولا راكبا وخير المدعى في تخليفه في بيته وتأخير
 لحيته فان نكل لزمه الخروج اوردا ليمين وقال ابن لبابة ان ثبت مرضه حلف في بيته على
 المحلف والاحلف على عجزه وخير المدعى في الامرين اه بن (قوله لان القصد) أى من التغليظ
 عليهم بتخليعهم في تلك الامكنة صرفهم الخ (قوله ومن ثم) أى ومن اجل ان المقصود من التغليظ
 صرف المحالف عن الاقدام على الباطل قيل الخ (قوله وفي ضرب ولى) أى وكذا تخليفه بالطلاق
 (قوله لا بالاستقبال للقبلة) أى ولو طلب ذلك الخلف وهذا مذهب المدونة وقال الاخوان يغتبط
 باستقبال القبلة ان طلب ذلك الخلف واختاره ابن سلون قائلا انه الذى جرى به العمل عليه درج
 في الثقة أيضا انظر بن فقول شارحنا الا ان يكون فيه ارباب اى ويطلبه الخلف (قوله وبخبره
 عليه السلام) انه اختص منبر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا القول صلى الله عليه وسلم من حلف عند
 منبرى كاذبا فليقبوه مقعده من النار وظاهر المصنف ان التغليظ في غير المدينة يكون بالخلف
 في الجماع ولا يختص بمكان منه بخلاف المدينة وبه قيل لكن الذى جرى به العمل انه يخلف عند
 المنبر حتى في غير المدينة وهو قول مطرف وابن الماجشون قاله بن واما التغليظ بمكة فيكون بالخلف
 عند اركان الذى فيه الحج الاسود لانه اعظم مكان في المسجد (قوله ولا تغلف بالزمان) أى
 الا ان يكون فيه ارباب وتخوف ويطلبه الخلف (قوله ونجرت الخدرة الخ) حاصل المسئلة
 ان الخدرة وهى التي تبرز بها مجلس القاضي للزمته للعدو والسترا ما ان يكون من شأنها الخروج
 لقضاء حوائجها ثم ازاو اما ان يكون من شأنها الخروج لقضاء حوائجها لا واما ان يكون شأنها عدم
 الخروج اصلا لمعة ذلك عليها فالاولى فتخرج نهارا بالخلف بالمسجد لا تغليظ والثانية تخرج ليلا والثالثة
 لا تخرج من بيتها بل بوجهها القاضى من محلفها في بيتها (قوله ونجرت الخدرة) أى نهارا
 لاجل حلفها بالجماع للتغليظ (قوله فتخلف معه) أى فتخلف في المسجد مع وجود ذلك
 الشاهد لها (قوله او ادعى عليها بذلك وتوجه عليها ليمين) أى فتخرج الخلف في المسجد
 وتخلفها بحضوره رب الحق فان ابتهى وزوجه من حضوره ليمين خشية الاطلاع عليها حكم ابن
 عبيد السلام بانه يبعد عنها أقصى ما يسمع لفظ يمينها فان ادعى صاحب الحق عدم معرفتها فهل
 اثبات من يعرفها عليه او عليها قولان فان اريد التغليظ عليها بسجود فادعت حبضا حلفت
 على ما دعت من الحيض واخرت (قوله الا التي لا تخرج عادة نهارا) أى في قضاء حوائجها
 (قوله وان مستولدة) أى هذا اذا كانت حرة بل وان كانت ام ولد فام الزولد كالحرة فيما تخرج
 فيه من ليل او نهارا ولا تخرج (قوله بحضور شاهدين) أى على جهة الكمال ولا قالوا احد
 يكفي على المعتمد (قوله وان ادعت قضاء) أى لدين ثابت عليك بينة (قوله وان انكروا
 القضاء) أى والمحال انه لا بينة لذلك المدين على ما ادعاه من القضاء (قوله لم يخلف منهم على نفي
 العلم الامن يظن به العلم من الورثة) أى من يظن به العلم بالقضاء من الورثة ولو زوجة يخلف انه لم يعلم
 ان مورثه اخذ شيئا من ذلك ولا احال به ومن لا يظن به العلم منهم لم يأخذ حقه من غير حلف ثم ان
 ظاهر قوله لم يخلف الامن يظن به العلم ان الوارث الذى يظن به العلم يخلف سواء ادعى المطالب عليه
 العلم بالقضاء ولا وانما يطلب منه اليمين فقط وهو كذلك على احد قولين ذكرهما في توضيحه والآخر
 انه لا يخلف مع ظن علمه الا اذا ادعى عليه العلم بالقضاء فان لم يدع عليه العلم به وانما يطلب منه اليمين
 فقط فانه لا يخلف والاو هو ظاهر المدونة (قوله فان حلف غرم المدين) أى فان حلف من
 يظن به العلم من الورثة غير المدين أى لذلك المحالف حصته من الدين واما غرم حصته من لا يظن

به العلم وحصة غير البالغ فلا يتوقف على حلف من ينظر به العلم فحقى ادعى المدين القضاء ولم يصدق
 الورثة قضى عليه بالغرم لمن لا ينظر به العلم ولغير البالغ ولا يطالب باليمين بعد البلوغ انظرين (قوله
 وان نكل حلف) اى المدين انه وفى الخ فان نكل المدين ايضا غرم لذلك التأكل حقه (قوله
 وهذا) اى حلف من ينظر به العلم من الورثة ان كان ذلك الوارث بالغاً وقت الموت أى سواء ظن
 به العلم بالقضاء قبل الموت أو بعده (قوله والا فلا يمين) اى والا يكن بالغاً وقت الموت بل بلغ
 بعده فلا يمين على ذلك الوارث ولو بلغ قبل الدعوى كذا قال الشارح تبعاً لعنق وفيه نظر بل الظاهر
 ان المدار على البلوغ وقت الخصام كما يفيد كلام عنق بعد ذلك اهـ أمر تنبيه سيكت
 المصنف عما لو ادعى شخص على ورثته ميت ان له عليه ديناً ولا يثبت له به والحكم انهم ان ادعى عليهم
 وجب عليهم قضاؤه من تركه بعد يمين القضاء وان لم يعلموا به حلفوا على عدم العلم ان ادعى عليهم
 العلم والا فلا وان ادعى عليهم ولم يجيبوا كان من افراد ما تقدم من قوله وان لم يجب حبس وادب ثم
 حكم باليمين (قوله وحلف دافع دراهم اودنا) يراد به دافع في صرف أو قضاة حق) اى أو رأس مال سلم
 أو أقرضاً وظاهر كلام المصنف قبول قول الدافع بيمينه سواء قبضها أو اتخذ مقتضياتها أو لم يقبلها
 فبأخذ الطيب ويرد غيره وقال بعض الشراح ان قول الدافع بيمينه ان كان الاخذ قبضها على
 الاقتضاء لان قبضها على التقلب والا كان القول قول الاخذ بيمينه فيحلف ويردها وبأخذ بدلها
 وهذا هو نص المدونة في سلمها الاول ونقله ابن عرفة ولم يذكر له مقابلاً انظرين (قوله وغاب)
 اى المدفوع له عليه وقوله ثم ادعى انه وجدها ناقصة اى في العدد أو في الوزن أو مغموشة أى واراد
 ردّها للدافعها فان كان تكون من دراهمه (قوله في نقص) اى في دعوى نقص اى في دعوى
 المدفوع له نقصا وقوله لمدد اى او نقص لوزن في متعامل به وزناً وظاهره انه يحلف في النقص
 المذكور بنسب سواء كان صيرفيماً ام لا وهو كذلك اتفاقاً وقوله لان النقص اى لان انتفاء النقص
 بهـ له الخ اولان النقص من حيث انتفاؤه بهـ هل فيه حصول القطع اى بهـ هل حصول القطع اى
 الحزم بهـ ولا يتعذر في معنى الباطنة لقطع بالقطع (قوله وفي غش) اى وفي دعوى غش اى وفي
 دعوى المدفوع له غشاً (قوله ونقص وزن) اى في متعامل بهـ بعدد الاوزان والحاصل ان نقص
 الوزن في المتعامل بهـ وزناً كنقص العدد وما في المتعامل بهـ عدداً فهو كالغش هذا هو المعتمد كما قال
 شيخنا (قوله صيرفياً) اى كان الدافع صيرفياً الخ وحاصله ان الدافع يحلف في دعوى الغش
 ونقص الوزن على نفي العلم مطلقاً كان الدافع صيرفياً ام لا هذا ظاهر المصنف وهو قول ابن القاسم
 وقيل هذا اذا كان الدافع غير صيرفي وأما لو كان صيرفياً فانه يحلف على البت مطلقاً اى في نقص
 العدد والوزن والغش وظاهر ح في باب البيع اعتماد هذا الثاني وعليه في نقد قول المصنف
 وغش علماً بغير الصيرفي (قوله في جميع الايمان) اى لافي خصوص المسئلة السابقة وقوله
 اى جازله اى للحالف (قوله على ظن قوى) اى وقيل انما يعتمد على اليقين ونص ابن المحجب
 وما يخلف فيه بتا يكتفى فيه بظن قوى وقيل المعتبر اليقين (قوله كخط اييه) اى كالظن
 الحاصل له برؤية خط اييه أو خطه والحاصل له من قرينة ان قلت قد تقدم في باب اليقين ان الاعتماد
 على الظن غموس واليمين الغموس منى عنها فكيف يحكم هنا بجواز الاعتماد على الظن في اليقين بتا
 قلت جواز الاعتماد هنا على الظن مبنى على احد قولين في الغموس وهو انه الحلف على الشك فقط
 وأما على ان الغموس الحلف على الشك أو الظن كما استظهره ابن المحجب فانما يعتمد البات على
 اليقين أو ان الظن هنا قيد بكونه قوياً بخلاف المتقدم فانه معاق فيقيد بما اذا لم يكن قوياً ومفهوم

قول المصنف البينات غير وهو من يخاف على نفي العلم يعتمد على الظن وان لم يقو (قوله وحق
 اليمن نفي كل مدعى به) أى ولا يتأتى ذلك الا بزيادة قوله ولا شئ منه لا بمجرد قوله ماله عندى كذا
 لأن اثبات الكل اثبات لكل اجزائه ونفيه ليس نفيًا لكل اجزائه وقد يقال العبرة بنية المحلف
 ونفيه نفي كل جزء من اجزاء المذمى به وحينئذ فلا يحتاج لقوله ولا شئ منه فالاولى ان يقال ان قصد
 هذا زيادة التشديد على المذمى عليه في الخاف فلا يحتاج لزيادة ولا شئ منه لذلك لا لما قاله الشارح
 فان اسقط ولا شئ منه وجب اعادة الاتيان بهامع القرر واعادة الصيغة بقامها مع البعد (قوله
 ان عين) أى سواء ذكره المذمى بدون سؤال عنه أو بعد ان سأل عنه المحاكم ومفهوم قوله ان
 عين من المذمى ان المذمى اذا لم يعين السبب كما لو ادعى بعشرة فقط كفى المذمى عليه ان يقول ماله
 عندى عشرة ولا شئ منه أو ماله على حق أو ماله على شئ لان كلاهما فى معنى ماله عشرة ولا شئ
 منها بخلاف ما اذا عين المذمى السبب فلا يكفي ذلك على المشهور بل لابد من زيادة نفي السبب وغيره
 والمأيدت (قوله ونفى غيره) أى لا ان المذمى يحفل بنسيانه للسبب وذكره لغيره فيحتمل ان
 يدعى المذمى ثمانية عشرة اخرى لسبب غير الذى عينه فيحتاج المذمى عليه للمخلف على نفيها ثانيا
 والشارح ناظر لتقابل الخصومات ما أمكن فاذا بقي في اليمن الاولى السبب المعين وغيره اكتفى
 بتلك اليمن ولا يحتاج اليمن ثمانية اذا ادعى بعشرة اخرى لسبب غير السبب المعين (قوله فان قضى
 الخ) حاصله ان من تساف من رجل مالا وقضاه له بغير يمينه ثم قام صاحب المال وطالب المقرض
 بالمسال فانكره وقل لا شئ لك عندى فطالب ان يخلفه انه ما تساف منه فانه يحسم له ما تساف منه
 وينوى في قلبه ساء ما يجب عليه الآن رده ويرأى من الاثم ومن الدين والمال قال له حين طلبه منه
 اردته عليك لزمه وكان عليه اثبات الرد فان قات اليمن على نية المخلف ونية الخلف انه ما تساف
 منه اصلا أهم من ان يكون السلف باقيا في ذمته يجب عليه الآن رده ام لا وحينئذ فقتضاه انه ياتى
 بتلك اليمن ولا تنفعه نيته وأجيب بان اليمن هنالبت على نية الخلف ليكونها اليست في مقابلة
 حق باعتبار ما في نفس الامر وقولهم اليمن على نية الخلف لا المخالف فيما اذا كان للمخلف حق في نفس
 الامر فاذا كان للمخلف حق فلا ينفع المخالف في ذلك نية ولا تورية ولا استثناء باجماع ويكون آثما
 بيمينه داخل تحت الوعيد وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اقطع حق امر مسلم بيمينه حرم الله
 عليه الجنة وأوجب له النار انظر بن ومثل ما ذكره المصنف المعبر الحقيقي وهو الذى ليس عنده
 ما يساع على المغلس اذا خاف ان يحبس فيجوز له ان يخلف كذلك أى ما سلفه ونوى سلفا يجب
 رده الآن لان المعمر مادام على حاله لا يجب عليه ادا ما في ذمته كذا في عجم نقلا عن قواعد المقرى
 ولا يقال هذه اليمن واقعة في مقابلة حق في الواقع فقتضوا ان النية لا تنفع فيها ويكون آثما لانا نقول
 المذمى في هذه الحالة بمنزلة من لا شئ عليه في عدم الوفاء (قوله اولو لى) أى اول فلان الاجنبى
 (قوله لم يمنع مدع) أى لم يمنع المذمى لذلك الشئ من اقامة يمينته بسبب القول المذكور (قوله
 وان قال المذمى عليه هو لفلان) أى وان كان ولده الرشيد او من في ولاية غيره لسفهه هو ايضا
 وقوله وان قال لفلان أى واعارنى أو أجره لى أو اودعه أو رهنه عندى والمحال انه لا يمينه للمذمى ولا
 للمقر له ولا عمل بها ولا خلف بخلاف المسئلة السابقة فان فيها المذمى يمينه (قوله فان حضر) أى
 فان كان حاضرا وقوله ادعى عليه أى نقلت الدعوى اليه (قوله ورجعت الدعوى على المقر)
 فان حلف انه ليس للمذمى اخذ بهت المسال او بقي بيده حوزا على الخلاف الا ترى وان نسكل اخذه
 المذمى (قوله وان قال نعم) أى وان قال المقر له نعم هو لى وقوله فان كان يخاف لى المقر له وقوله

فان حلف برئ اى فان حلف المقر ان ما قر به لفلان حق له برئ (قوله حلف المدعى) اى
 ان المقر كاذب في اقراره (قوله واما لو نكل المقر له عن اليمين) اى والحال انه يقول ان ذلك
 الشئ لى فهو مفهوم قول المصنف فان حلف اى المقر له انه اخذه (قوله فان المدعى يحلف)
 اى ان المقر كاذب في اقراره وانه حق واخذه بيمينه مع نكل المقر له (قوله ويثبت) اى له
 الشئ المدعى به بالكل اى نكل المقر له والحلف اى حلف المدعى وقوله فان نكل اى المدعى
 وقوله ولا شئ له على المقر له اى وليس له حينئذ تخليف المقر له ان عرفته عن عياض (قوله
 وان غاب المقر له) اى وان كان المقر له غائبا (قوله انه ملك لفلان الغائب) اى او دعه
 عند ذلك المقر او رهنه او اعاره له قال بن وليس التصريح بالملكية لازما بل يكفي بقائه تحت
 يده ورد دعوى المدعى المجردة بعبادة البينة بالابداع وشعوه كالرهنية والعارية على ما أتى في
 كلامه (قوله بلا يمين) اى لانه لا معنى لها لانها لا تقع مع جهة الغائب (قوله وان جاء المقر له)
 اى بعد يمين المقر واقامته البينة واخذه للتنازع فيه او بعد نكله وتسليمه للادعى وهذا معنى
 قول الشارح وسواء كان الخ (قوله فصديق المقر) اى فيما اقر له به (قوله اخذه) هـ
 هو بيده منهما) اى اخذه من يد المقر حيث حلف او اقام بيته ومن يد المدعى حيث اتفقا بقوله
 يبرأى في الاحوال الثلاثة وهذا ما كان يقرره معظم المشايخ عج اما حلفه اذا اخذه من
 المدعى فظاهر واما اذا اخذه من المقر فلان اقراره له به ويمينه له كشاهد واحد والبينة التى
 اقامها في غيبته لم تشهد بالملكية بل بالاغارة او الوديعة او الرهنية نعم لو شهدت بالملكية لاخذه
 المقر له بلا يمين (قوله قيل ان اخذه من المقر) والحال انه كان قد حلف او اقام بيته فلا يمين
 عليه في الحالتين واما ان اخذه من يد المدعى حيث اتفقا اخذه بيمين وهذا القول هو ما يفيد
 كلام ح قال بن وقد يقال ان الخلاف لفظى لان معنى كلام ح ان المقر له اذا حضر
 يأخذه من المقر بلا يمين له لكن اذا غاصه المدعى حلف له بقول المصنف وان قلت الحكومة به
 ومشايخ عج انما تكلموا على حلقه للادعى لا للمقر كما يدل عليه كلامه (قوله وكان للادعى)
 اى لانه لا منازعة له فيه وبيت المال لم يحز حتى يدافع الامام عنه واستظهر بعضهم هذا القول
 (قوله قيل ليت المال) المازرى وهو ظاهر الروايات (قوله وقيل يبقى بيد حائره) اى
 فلا قول ثلاثة قال شيخنا ينبغي ان محل الخلاف اذا جاء المقر له ووجد المتنازع فيه بيد المقر واما
 ان وحده بيد المدعى فيزنى ان يكون له اتصافا وانظره (قوله وان استخلف الخ) حاصله
 ان المدعى اذا استخلف المطلوب وحلف له بالفعل ثم اتى ذلك المدعى بعد ذلك ببينة فان كانت وقت
 الحلف غائبة غيبة بعيدة كثلاثة ايام مع خوف التعريق او عشرة ايام مع الامن كان له القيام بها
 سواء كان عالمها حري تخليف المطلوب او وان كانت تلك البينة حاضرة حين التخليف او غائبة
 غيبة قريبة فله القيام بها ان كان غير عالم ولا فإقيام له بها وهذه المسئلة مكررة مع قوله فيما
 مرفا نفاها واستخلفه فلا يثبت الا العذر كنياسا لكن اعادها لاجل ما ذكره هنا من التفصيل
 بين كون البينة حاضرة او غائبة قريبة او بعيدة يعلمها او لا الغير المستفاد مما تقدم والاول واقع
 في محله فلا يقال كان الاولى ان يقتصر على هذا (قوله اى حلف المدعى عليه) اشار الشارح
 الى ان السنين والنساء في استخفاف زائدتان لا لالطاب (قوله لم تسمع) محله ما لم يشترط المدعى
 سماعها بعد حلف المطلوب ووافقه الا نزع على ذلك ولا عمل بذلك الشرط كفى ح عن زروق
 (قوله وكذا نسيانها) اى وكذا القول قوله بيمين في نسيانها (قوله او زادت المسافة الخ)

اى فله القيام بها سواء علم بها حين التحالف أم لا (قوله هذا) اى حلف الطالب اليمين
 (قوله) وأما لو كان موجب توبه اليمين اى التى تنكل عنها المدعى عليه وقوله التهمة اى بناء على
 ان يمين التهمة تتوجه وهو المعتمد والحاصل انه اختلف في توجه يمين التهمة فذهب المدونة في
 تضمن الصنيع والبرقة انها تتوجه وهو قول ابن القاسم وقال اشهب لتوجهه وعلى الاول
 فالشهور انها لا تتقلب بل يغرم المطالب بمجرد النكول وفي سماع عيسى من كتاب الشركة انها
 تتقلب ثم انه على توجه يمين التهمة تتوجه ولو كان المدعى عليه ليس من اهل الانضمام لان المراد
 بالتهمة ما قابل التحقيق انظر بن (قوله وليبين المحاكم) اى وكذلك المحكم (قوله شرط)
 اى في صحة المحكم اى خلافه قال باستحبابه كاشساس وابن الحاجب ومحل ذلك القاضي
 بالبيان المذكور اذا كان النفاذ لا يعرف المدعى عليه او يعرفه ويعرف منه الجمل وما اذا
 كان يعرفه ويعرف منه المدعى فلا يطلب بالبيان له (قوله من توجهت عليه يمين) اى سواء
 كان مدعيا او مدعى عليه كفى التوضيح فان كانا ووجد المدعى شاهدا فامتنع من الحلف معه
 وطلب تخليف المدعى عليه والثانى كما هو محرز المدعى عن البيعة وطلبت اليمين من المدعى عليه
 فنكل وقال لا حلف (قوله ان نكل) اى عند السلطان او القاضي او الحاكم فقط (قوله)
 او مدعى عليه) أشار الشارح الى ان قول المصنف مرع لا مفهوم له ولو قال المصنف بخلاف
 من التزمها اتم جمع كان اخضر واشمل وصورة المدعى ان يمدى زيد عن عمرو بحق واقام شاهدا
 واحدا فقبل له الحلف مع شاهدك فرضى والتمز بالحلف ثم رجع عن الحلف وقال لى شاهدا
 او بحلف المدعى عليه فانه يمكن من الرجوع وصورة المدعى ان يمدى زيد عن عمرو بحق
 ولا بيعة لذلك المدعى فطلبت اليمين من عمرو والمدعى عليه فقتل الحلف فرضى باليمين ولتمزها
 ثم انه رجع عنها وقال انالى بيعة بالدفع او قل لا حلف تخلف المدعى وانا اكرم فانه يمكن من
 الرجوع عن اليمين وذلك لان التزامه لا يكون أشد من التزام الله فاذا كان له ان يرد اليمين ابتداء
 على المدعى من التزام الله باليمين فاحرى ان يرد على المدعى مع التزامه هوها (قوله فله الرجوع)
 الانسب فيمكن من الرجوع اى عن التزامه لليمين وحيث فله تخليف خصمه (قوله وسئل)
 زمانه) واولى لو طلب المصلحة ليروى في الاقدام عليها والاحتجام ثم طلب الحلف بعد ذلك
 (قوله لان في بعض انواعها) اى صورها الجزئية وقوله ما تمنع فيه اى وهو ما قد شرطت
 شروط الحيازة كما لو حاز ملك غيره اقل من عشرة اعوام وتصرف فيه باهدم والبناء وادعى ملكه
 ثم قام عليه انسان وادعى الملكية واقام بيعة بذلك وكما لو شهدت البيعة للمدعى على الحائز عشرة
 اعوام بعمارية واعمار اوبان هذا الحوز جسد او طريق او مسجد فالحيازة عشرة اعوام لا تمنع
 مع وجود البيعة الشاهدة بذلك (قوله وفي بعضها ما لا تمنع فيه) اى وهو ما استوفى شروط
 الحيازة اى كما لو حاز ملك غيره في وجهه عشرة اعوام وتصرف فيه باهدم والبناء وادعى ملكه بشراء
 او هبة ثم قام عليه انسان وادعى انه ملكه واقام بيعة بالملك والحال انه لا مانع له من التسليم في تلك
 البتة فيصدق الحائز بيمينه ولا تقبل بيعة المدعى (قوله وذكر منها ثلاثة) اى وزك منها ثلاثة
 ذكرها الشارح آخر حيازة الاقارب غير الشركاء وحيازة المولى والاصهار غير الشركاء (قوله)
 غير شركاء) اى للمدعى وقوله وتصرف اى بواحد من اربعة عشر كرها للشارح وبزادها
 التدبير (قوله اهدم او بسا) اى ضميرين غير اصلاح لانه او كانا ضميرين عرفا (قوله)
 بالبلد) اى مع الحائز (قوله لمن على جمعة) اى سبعة ايام (قوله مطلقا) اى سواء ثبت

عذره عن القديوم والتوكيل بالبيعة ام لا (قوله فكذلك) أى له القيام متى قدم وقوله فان جهل
 اى لم يعلم هل منعه من القديوم عذرا ام لا (قوله فاختلافه ما الخ) قال ابن عرفة ابن رشد وهذا
 الاختلاف في القريب انما هو اذا علم بان المحوز ملكه واما ما لم يعلم فلا حيازة عليه ومثله المحاضر غير
 انه في القريب الغيبة يحمل على عدم العلم حتى يثبت علمه وفي المحاضر يحمل على العلم حتى يتبين انه
 لم يعلم اه بن (قوله عالم) اى بالتصرف املو كان غير عالم فله القيام اذا ثبت عدم علمه (قوله
 فان نازع الخ) اى فان نازع ذلك المحاضر المحائز لم يسقط حقه وهذا محترز قوله ساسكت وقوله
 اوجهل الخ محترز قوله بلامانع وكذا قوله اوقام به مانع وظاهر الشارح عدم سقوط حق المدعى اذا
 نازع ولو كانت المازعة في اى وقت من العشر سنين وفي ابن مرزوق لا بد من دوام المنازعة فيها اه
 وظاهر وان لم تكن عند حاكم وهو ظاهر الشارح بهرام وابن ناجي وفي ابن عمر انما تنفع المنازعة
 اذا كانت عند قاض (قوله اوجهل كون الشيء المحاز ملكه الخ) لمى فاذا قال لا علم لى بانه ملكى
 وما وجدت الوثيقة الا الآن عند فلان قبل قوله مع يمينه واما لو علم انه ملكه وادعى ان سكوته
 لغيبة البيعة او غيبة الوثيقة العالم بها حين حضرته بعد العشر سنين قام بها ولا ينفعه ذلك في ح
 نقلا عن المحزولى اذا قال علمت انها ملكى ولكن منعتى من القيام عدم البيعة والآن وجدت
 البيعة فانه لا ينفعه ذلك ولا قيام له وليس هذا عذرا لانه قد يقرله اذا نازعه او ينكل عن اليمين فيجاء
 هو وكذا قال ابن ناجي النصاب عذدى انه لا يقبل عذره بذلك لانه كما عترف بانه لاحقه لا نظرب
 (قوله ونحوه من ذلك) ما اذا كان الموضع لا يتيسر فيه من يزجر ويرجع اليه ولذا قال ابن عمر
 الحيازة انما تكون في موضع الاحكام واما في المادية ونحوها فلا حيازة ومن ذلك خوف المحاضر من
 سطوة الحائز او من سطوة من استند اليه المحائز ولذا ذكر ح وغيره انه لا حيازة لذى الشوكات
 والتعاقب (قوله ومن العذر) اى المانع من التسام والصغر والسفه بخلاف جهله ان الحيازة
 تسقط الحق وتقطع البيعة فانه لا يعذر بذلك الجهل (قوله وما بعده) اى وهو تصرف وحاضر
 وساك وبلامانع والمراد بكونه معسولا محاز وما بعده انه يصح ان يكون معسولا لاحدها وباقها
 يعمل في ضميره بناء على جواز التنازع في مثل هذا العدد ولا يفقده معسول لما زاد على العوامل
 الثلاثة ولا يوزان يعمل في ضمير المتنازع فيه (قوله لكن لا يشترط الخ) اى خلافا لظاهر
 النصف فتوجه وتصرف عشرين فيه ضعف والمعمد انه لا يشترط ان يكون التصرف في جميعها بل
 يكفي في اى جزء منها ولو فى اقلها وهذا التعقب انما يأتى على ما قاله من ان قوله عشرين معسول
 محاز وما بعده اما ان جعل معسولا لمحاضر ساكت بلامانع وهو يتضمن كون الحيازة عشرين سنين
 وليس ظرفا لتصرف فلا يتأتى ذلك التعقب (قوله والعشرين سنين) اى والمحوز عشرين سنين انما
 هو شرط في حيازة العتار وقوله كاسم اى للمصنف اى في قوله وانما تفرق الدار الخ ثم ان تحديد
 الحيازة في العتار بالعرف ونحوه في الرسالة وعزاه في المدونة زبيعة قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب
 ولا بد القاسم في الموازية ان ما قارب العشرين كسعا وثمان كالعشر وقال مالك تحديد باجتهاد الحاكم
 اه بن (قوله وكذا) التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك اى كالتق والكتابة والتدبير
 والوط لا يشترط فيه الطول المذكور وانما يشترط الطول المذكور اذا كان التصرف بالسكنى
 او الاسكان او الزرع او الغرس او الاستغلال او الهدم او البناء وقطع الشجر قال ابن رشد في البيان
 وتحصيل الحيازة في كل شئ بالبيع والهبة والصدقة والتعقب والتدبير والكتابة والوط ولو بين
 اب وابنه ولو قصرت المدة الا انه ان حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الفم وان سكت

بعد العام ونحوه استحق البائع الثمن بالمحايضة مع يمينه وان لم يعلم بالبيع الا بعد وقوعه فقسام حين علم كان له رد البيع وامضاؤه وانذقه وان سكت العام ونحوه لم يكن له الا الثمن وان لم يتم حتى مضت مدة المحايضة ثلاث سنين لم يكن له شيء واستحقه الخائن وان حضر مجلس الهبة او الصدقة والعق والاعتق والتدبير فسكت لم يكن له شيء وان لم يحضر ثم علم فان قام حينئذ كان له الاجازة والردوان قام بعد عام ونحوه فلا شيء له ويختلف في الكتابة هل تعمل على البيع او على العتق قولان اه بن (قوله لم تسمع دعواه) اي سماعا ممتداه بحيث تكون الهبة على المدعى والمعين على من انكر وليس المراد نفي سماعها راسا اذ تسمع لاحتمال اقرار الخائن للادعي او اعتقاده الخائن ان مجرد حوزها تلك المدة يوجب له ملكها وان كانت ثابتة للملك غيره (قوله ولا يئنه) اي ولا تعتبر وثائقه ايضا (قوله وان غلظت سمع دعواه) اي دوى مدعى الملكية (قوله مع الشروط المذكورة) هي اربعة اولها ان يحصل من الاجنبي الخائن تصرف وان يكون المنسارع له المدعى للملكية حاضرا معه بالبالسحقة او حكما وان يكون ساكنا ولا مانع له من التكم مدة عشر سنين وبقي شرط خامس وهو ان يدعي الخائن وقت المنازعة ملك الشيء الخائن وانما اذا لم يكن له حصة الا مجرد الحوز فلا ينفعه ولا يشترط بيانه سبب الملك كما قال ابن ابي زمنين وهو المعتمد خلافه قال انه يثبت له بيانه وقيل ان لم يثبت اصل الملك للمدعي لم يثبت له الخائن بيانه وان ثبت اصل الملك للمدعي طوبى بيانه انظر ح (قوله لا يحتاج معها الميعين) اي من الخائن وقال عيسى انه يحتاج وهو صريح كلام ابن رشد قال في التوضيح وهو اقوى على الظاهر اه بن (قوله ولو تقدم الزمن) اي زمر المحايضة (قوله باسكن) اي على وجه الاحارة والعارية (قوله نعم ان اقر) اي الخائن باسكان من المدعي كان كالبينة الشاهد للمدعي (قوله وهذا) اي ما ذكره المصنف من انه اذا شهد للمدعي بینه باسكان للخائن ونحوه نعمت يئنه (قوله وقد دعا للمحصل الخ) اي ومقيدا ايضا اذ لم يدع محذرا للملكية من جهة المدعي بهبة او شراء والا فلا تسمع بينة المدعي بالاسكان ونحوه فاذا ادعى انه بينة بالاسكان ونحوه وادعى الخائن ملكه من جهة بهبة او شراء مثلا صدق الخائن بعد مضي المدة المذكورة بيمينه وما تقدم في باب الاقرار فهو مخصوص بما اذا لم يكن مدة حيازة لتقدم شهادة العرف على اقراره (قوله حاز فيها الخ) اي لم منه ان حيازة الاجنبي مدة عشر سنين نافعة له بالشروط الخمسة المتقدمة سواء كان الحاضر المنسارع له المدعي للملكية غير شريك له او كان شريكه ولو بمرات (قوله ان هدم) اي وشريكه حاضر ساكت عالم بالتصرف ولا مانع له من التكم (قوله او غرسه) اي بدار او ارض وكذلك الاستغلال في غيره هما مثل كراهة الرقيق والمحجوبان واخذوا جرة ذلك واملا استعمال الارض والدار بالاجارة او باليكن بغيره او ازراعة فانه لا يمنع من قيام الشريك وان منع في قيام الاجنبي وسكتا يقال في استخدام الرقيق وركوب الدابة ولبس الثوب اذ لا يمنع من قيام الشريك وان منع من قيام غيره نعم ان المحايضة عشر سنين انما تعتبر اذا كان تصرف الشريك الخائن بالهدم والبناء وما يقوم مقامهما من قطع النجر وغرسه واستغلال المحجوبان وانما اذا تصرف الشريك الخائن بالبيع والهبة او الصدقة او العتق او الكتابة او التدبير او انوط وشريكه حاضر عالم ساكت بلا مانع فان الخائن يرضى فعله ولا يشترط طول امد المحايضة كما مر في الاجنبي غير الشريك (قوله وهذا) اي ما ذكره من ارضه الخائن وبناؤه يمنع قيام الشريك مع قبضة الشروط وقوله فلا يمنع قيام الشريك اي ولو كان حاضرا عالم ساكنا بلا مانع عشرة اعوام (قوله وفي حيازة الشريك) اي وفي امد حيازة الشريك القريب ولا منه وهم لا يشربك لان القوانين

في ام حيازة القرب مطلقا أي سواء كان شريكاً أم لا كقال الشارح (فوقله وما يقوم مقامهما) أي من قطع الشجر وغرسه بداراً وأرض وكذا الاستغلال بالكر أو الاستنقع بنفسه بسكنى أو ازدياع (فوقله وهو الراجح) أي ولا فرق بين الارث وغيره كما هو الغنى به خلافاً لمن قال الارث كالوقف لا يعتبر فيه الحيازة وتسمع فيه البيئات ولوطال الزمن جداً (فوقله كان احسن الخ) ومحمد الخلاف اذ لم يكن بينهم عداوة ولا كانوا كالأجانب اتفاقاً (فوقله وأما المولى والأصهار الخ) الأصهار من تزوجت منهم أو تزوجوا منك والمولى كالعتيق مع معتقه أو مع أولاده (فوقله فأنظر الأقوال الخ) حاصله ان المولى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فيهم ثلاثة أقوال كلها ابن القاسم الأول انهم كالأقارب فلا تفصل الحيازة بينهم إلا مع الطول جداً بأن تزيد مدتها على أربعين سنة وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو كان بالاستغلال بالكر أو بالاستنقع بنفسه بسكنى أو ازدياع وقيل انهم كالأجانب غير الشركاء فيمكن في الحيازة عشرين سنة مع التصرف مطلقاً أي سواء كان بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو بالاجارة أو الاستغلال بنفسه بسكنى أو ازدياع وقيل كالأجانب الشركاء أي فيمكن في الحيازة عشرين سنة مع التصرف بالهدم أو البناء وما يقوم مقام كل لا بأس بتغلال أو بسكنى أو ازدياع واحترز الشارح بقوله الذين لا قرابة بينهم عن الأصهار الذين بينهم قرابة فيجرب فيهم ما جرى في الأقارب الذين ليسوا بأصهار من القولين في المتن (فوقله أي لا يصح حوزاً أحدهما عن الآخر) أي سواء كانا شريكين أم لا (فوقله ونحوها) أي كالعتيق والتدبير والكتابة والوطء (فوقله إلا ان يطول) أي أمد الحيازة بين الأب وابنه طويلاً بحيث يكون شأنه تملك فيه البيئات وهذا الاستثناء راجع للنفى وهو المستثنى منه وكان حقه عطفه على الاستثناء الذي قبله بالواو (فوقله معهما) أي أومع أحدهما أومع مآل الحق بهما من قطع شجر أو غرس له والسكنى والازدياع والاستغلال والحاصل ان الحيازة لا تعتبر بين الأب وابنه إلا إذا كان تصرف الحائز منهما بما يفتت الذات أو كان بالبناء أو الهدم أو ما لمحق بها وطالت مدة الحيازة جداً كالسنة سنة والآخر حاضر عالم ساكت طول المدة بلا مانع له من التكلم (فوقله في حيازة الاجنبي) أي غير الشريك وأما الشريك فاستخداه الرقيق وركوب الدابة لا يمنع من قيام شرطه ولو لعشرين سنة كما مر وحينئذ فلا تكون حيازة الدابة وأمة الخدمة في حقه بالسنتين (فوقله تستعمل في ركوب ونحوه) أي كالحرث والدرس والساقية والطاحون واحترز عن دابة لا تستعمل في شيء من ذلك كالحماموس فانها كالعرض لا بد فيها من الزيادة على السنتين (فوقله ويراد في عيبه) أي سواء كان الخدمة أو غيرها كعجز (فوقله وأما أمة الوطء طوط الخ) أي وأما اذا لم توطأ فهل تكون كأمة الخدمة لا بد في حيازتها من سنتين أو يكفي فيها سنة لأنها مظنة حصول الوطء (فوقله وكذا البيع) أي وكذا نقوب بالبيع الخ (فوقله في الأقارب) أي غير الأب وابنه وكذلك الحيازة بين الأب وابنه لا تفرق من حيث المدة بين عقار وغيره فلا بد من مضي نحو السنتين سنة (فوقله لا تفرق) أي من حيث المدة بين عقار وغيره أي وهو العروض والحيوان (فوقله ولا يشترط فيه) أي في العقار أي لا يشترط في حيازته هدم أي التصرف بالهدم والبناء أي التصرف بخصوص ذلك (فوقله والأسكان) أي وكذلك السكنى بنفسه والازدياع بنفسه (فوقله بالاجتهاد) أي من الحكم (فوقله وهذا في غير الخ) أي وهذا في التصرف بغير العتق بان كان بالكر أو باستعماله بنفسه (فوقله ونحوها) أي كالبيع والكتابة والتدبير والوطء (فوقله إلا أنه في البيع الخ) أي وأما الهبة والصدقة والعتق والتدبير اذا حضر المال بمجلسها

فصحت لم يكن له شيء وان لم يحضر ثم علم فان قام حينئذ كان له حقه من التغيير بين الاجازة واردة وان قام بعد عام ونحوه من علمه فلائث له واختلف في الكتابة هل تحمل على العتيق فيجزي فيها ما جرى فيه او تحمل على البيع فيقال فيها ما قبل فيه قولان (قوله مفعي عشرين عاما) أي مع حضور ربهما وتمكنه من الطلب بها وليس له ما يمنع منه (قوله وقيل مضي ثلاثين) أي وهو قول مالك والمراد مضيهما مع حضور ربهما وتمكنه من الطلب بها (قوله وقيل لا تسقط الخ) هذا هو الذي اختاره ابن رشد في البيان ونصه اذا تقرر الدين في الذمة وثبت فيها لا يبطل وان ماسل الزمان وكان ربه حاضرا ساكنا قادرا على الطلب به لعدم خبر لا يبطل حق امره مسلم وان قدم اه واختاره هذا القول التونسي والغريبي وفي المعيار سئل سيدي ابو عبد الله العبدوسي عن من له دين على رجل برسم وللرسم المذكور مدة نحو أربعين سنة ولم يدع المديان قضاءه وربه حاضرا ساكتا من غير مانع يمنعه من الطلب به فهل يبطل الدين بتقدمه - دمه ام لا فاجاب طول المدة المذكورة لا يبطل الدين عن المديان المذكور ولا خلاف في ذلك وانما الخلاف اذا كان الدين برسم وطالت المدة جدا وادعى المديان قضاءه ولم يكن هناك ما يدل على عدم القضاء من غيبة أو اكراه أو انكار أو غير ذلك فقبل قوله في القضاء مع يمنعه وقيل لا يقبل وهو المشهور وان كان بغير رسم فقبل يقبل قوله في القضاء مع طول المدة مع يمنعه على المشهور ولا سيما اذا كان رب الدين محتاجا والذي عليه الدين مليا وكانا حاضرين وليس بينهما ما يمنع من الطلب اه كلام المعيار

* (باب في الدماء) *

(قوله واركان القصاص) أي والاركان التي يتوقف عليها تحقيق القصاص (قوله الجاني) أي لانه لا يقتض الامن جان (قوله وشروطه التكليف والعصمة) أي بايمان او امان فالمراد عصمة مخصوصة وقوله والمكافأة أي بان يكون غير زائد على الجاني عليه بحرية أو اسلام وليس المراد بها المساواة من كل وجه بل المراد بها مكافأة مخصوصة وهي المساواة في الحرية والاسلام للجاني عليه أو نقصه عنه فبها (قوله وأشار المصنف الى ذلك) أي الى ما ذكر من الاركان الثلاثة وشروطها (قوله نفسا او طرفا) الاولى حذف ذلك لان هذا هو المراد بقول المصنف فيما يأتي معصوما على ان الكلام هنا في النفس فقط والكلام في الاطراف وهي الجراحات - يذكره المصنف بعد فلا معنى لذكره هنا (قوله فيقتل العبد بمثله) أي ولو كان في القاتل شائبة حرية اذ لا عبرة بها فيقتل ام الولد مثلا بلقن والعكس (قوله ان شاء الولي) أي ولي الحر والعبد (قوله وله استحياءه) أي وولي الحر والعبد المقتول ان يستحي ذلك العبد القاتل وحينئذ فيجزي برسمه في اسلامه في الجناية وفي فدائه بقيمة العبد ودية الحر (قوله واما الصلح) هذا محرز قوله مكف (قوله فلا يقتض منهما) أي والدية على عاقبتها (قوله انه طهرت افاقته) أي واقتض منه بعدها (قوله كاجنحون) أي فلا يقتل والدية على عاقبته (قوله والحر بي لا يقتل قصاصا) أي لعدم التزام احكام الاسلام (قوله بل يهدر الخ) أي بل يقتل بسبب هدر دمه وقوله وعدم عصمته عطف تفسير (قوله ولذا) أي ولاجل ان قتله انما هو بسبب هدر دمه وعدم عصمته لو جاء أي بعد جنائيه وقوله بايمان أي ملتصا بايمان وقوله لم يقتل أي بمن قتله قبل توبته (قوله ولا زائد حرية) بالرفع بعطف لانه لا اسم بمعنى غير ظواهرها فبها قصاصا بدمها او بالجرع عطا على حربي ولا زائدة لتأكيد النفي (قوله بان كان مساويا له فيهما) فيقتل الحر المسلم بمثله ولو كان القاتل زائدا بجزية كعلم او جماعة وضوهم او يقتل الحر الكافر بمثله ولو كان القاتل كائنا والمقتول

مجنوسا ويقتل العبد المسلم بمثله ولو كان القاتل فيه مشايبة حرية كإمر (قوله) أو انقص
أو انقص منه فيهما فيقتل الحر الكافر بالحر المسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم إن شاء ولي الحر
كإمر (قوله) فيمأذ كرفي بمعنى الباء) أي فإن كان المجاني زائداً بما ذكره من المجانية فلا قصاص
فلا يقتل الحر بالعبد إلا أن يكون العبد المقتول زائداً إسلام لما يأتي من قتل الحر الكفاي بالعبد المسلم
ولا يقتل مسلم ولو عبد بكافر ولو حر إلا أن الحرية لا توازي الإسلام (قوله) لا قصاص منه) أي
بالنسبة للقصاص منه (قوله) حين القتل المراد به الموت لا الضرب (قوله) ظرف لقوله غير
حربي وما بعده) أي ولا يرجع لمكاف لأنه لو رجع له لا يقتضي أن من حصل منه سبب القتل وهو
بالغ عاقل ثم جن فبات المضروب ثم أفاق المجنون أنه لا يقتص منه مع أنه يقتص منه حين أفاقته كما
مروان من حصل منه سبب القتل وهو غير مكاف ثم حصل الموت وهو مكاف أنه قتل مع أنه لا يقتل
(قوله) ولو بلغ أوعقل) الأولى حذفها أو لاقتصار على قوله ولو أسلم الحربي بائراً ذلك لأن قوله حين
القتل إنما جعل ظرفاً لقوله غير حربي وما بعده فهو مكاف قبل وقت القتل لا المكاف فتأمل وحاصله
أنه لو قتل حربي غيره فلا يقتص منه ولو أسلم ذلك الحربي بائراً القتل لأن شرط القصاص كون المجاني
غير حربي حين الموت وهو مختلف هنا لأنه حربي حين الموت ثم اعلم أن شرط القتل قصاصاً أن لا يكون
القاتل حريباً ولا زائداً حرية أو إسلام حين السبب والموت وبينهما فالشرط معتبره حين السبب
أيضاً فإن تخلف شيء منها عند السبب أو المصيب فلا قصاص وظاهر المصنف أنها إنما تعتبر حين
المصيب وهو الموت فقط فكان الأولى للمصنف أن يعبر بالفاية كما فعل بعد بيان يقول إلى حين القتل
وإن كان يمكن الجواب عنه بحمل كلامه على ما ذكرنا من أن القتل عن سببه فإن تأخر عنه اعتبر
حصول الشرط عند السبب أيضاً كما يعتبر حصوله عند السبب (قوله مثله) تنازع روى وجرح
(قوله) وهي القتل لاخذ المال) أي سواء كان القتل خفية كالوحدعه فذهب به لمحل
فقتله فيه لاخذ المال أو كان ظاهراً علي وجه يتعذر معه القوت وإن كان الثاني قديماً حجة
(قوله) من قوله غير حربي) الأولى من قوله ولا زائد حرية ولا إسلام (قوله) ولذا) أي لأجل
كون القتل للغيلة لا لفساد لا قصاصاً قال مالك لا عفوية ولو كان قصاصاً قبل العفو والصلح فيه
(قوله) ولا عفوية) أي في قتل الغيلة (قوله) معصوماً) صفة أو صوف محذوف أي شيئاً
معصوماً فشمّل النفس والعارف والجرح ولا يشتمل المال لقوله فالتودد ولا تعذر شخصاً ولا آدمياً
لقصورهما على النفس ولا عضو القصوره على العارف والجرح كذا ذكر عقبه والأولى أن يقدر
شخصاً آدمياً لأن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتي الكلام عليه (قوله) غير ناقص حرية
أو إسلام) أي بل مساوٍ للبعاني فيهما أو أزيد منه (قوله) أي يشترط الخ) أشار الشراح
بهذا المحل إلى أن قول المصنف للتلغ بالنسبة للنفس وإن قوله والاصابة بالنسبة للجرح وفيه أن
الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتي في قوله والجرح كالنفس فيلزم التكرار في كلامه على هذا
المحل والأولى جعل الكلام هنا كله في النفس وإن المعنى معصوماً إلى التلف أي لا إلى حين الجرح
فقط وقوله والاصابة أي لا إلى حين الرمي فقط اهـ بن (قوله) والاصابة) أي وإلى حين
الاصابة في الجرح (قوله) فيشترط في النفس) أي في القصاص بالنسبة للنفس وقوله العصمة
أي كون المجني عليه معصوماً من حين ضربه أو جرحه إلى حين موته وقوله وفي الجرح أي ويشترط
في القصاص بالنسبة للجرح وقوله من حين الرمي أي أن يكون المجني عليه معصوماً من حين الرمي إلى
حين الاصابة وقوله فلا بد أي في القصاص وقوله من اعتبار الحالين أي من اعتبار العصمة في الحالين

حال الابتداء وحال الانتهاء (قوله أي حال البدء وحال الانتهاء) أي والمصنف ترك المبدء وذكر
 حالة الانتهاء للعلم بالمبدء من غايته لأن كل غاية لها مبدأ (قوله اعتبر بحال الرمي) أي
 اعتبر في القود حالة الرمي (قوله مراعاة محال الجرح) أي لانه غير معصوم حين الجرح وإن كان
 معصوما حين الموت (قوله نظر محال الموت) أي إذا العصمة لم تستمر اليه (قوله لثبت القصاص
 في القطع) أي لافي النفس لأن الموت كان وهو مرتد فلم تستمر العصمة اليه وأما في القطع فقد كان
 معصوما من حين الرمي إلى حين الإصابة (قوله أي اسلام) هذا جواب عما يقال إن الإيمان هو
 التصديق وهو أمر قبيح لا يوجب العصمة في الظاهر وإن كان منجبا عند الله تعالى والموجب للعصمة
 في الظاهر انما هو الاسلام أي الانقياد بظاهر الاعمال فالأولى للمصنف أن يقول بسلام بدل
 قوله بإيمان وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد المصنف بالإيمان الاسلام وضح التعبير به عنه
 لما يتبين من التلازم في المصدق فتأمل (قوله من غير) أي بالنسبة لغير الخ (قوله لا فتياته
 الخ) أي فلو أسلمه الإمام المستحق الدم فقتله فلا دية عليه لعدم الافتيات كما أنه إذا علم أن الإمام
 لا يقتله فإنه لا دية عليه في قتله وكما يسقط الدية إذا كان الإمام غير عدل قاله أبو عمران (قوله
 وأذب) أي المستحق في قتله للجاني بغير إذن الإمام (قوله وأغنا عليه دية) أي سواء قتله
 بعد الاستتابة أو في زمنها ولا مانع من اجتماع الأدب والدية على قاتله (قوله ثلث خمس دية مسلم)
 أي ستة وستون ديناراً وثلاثين درهماً دية قتل عبداً أو خطياً من الاستتابة أو بعدها (قوله
 وقاتل زان احسن) أي وأما قاتل الزاني الغير المحصن فإنه يقتل به إلا أن يقول وجدته مع زوجته
 وثبت ذلك بأربعة وبرونه كالمروء في المكحلة فقتله فإنه لا يقتل بذلك الزاني كان محصناً أو بكر العذرة
 بالغيرة التي صيرته كالنجون قال ابن فرحون في تبصرته وعلى قاتله الدية في ماله إن كان بكر عند ابن
 القاسم في المدونة وقال ابن عبد الحكم أنه هدر مطلقاً أي لا شيء فيه ولو بكر أفا لم يكن إلا مجرد قوله
 وجدته مع زوجته يقتل به إلا أن يأتي بالخ أي شاهد واحد أو لعنف من الناس يشهدون برؤية
 المروء في المكحلة فلا يقتل به لدرئيه بالشبهة وانظر إذا قتله لأقراره بالزنا برزوجه أو قتله عند ثبوت زناه
 بأربعة بینه أو أخته (قوله يد شخص) أي ذكر أو أنثى ولو قال المصنف أو عضو سارق لكان
 أحسن لأن العضو يشمل اليد والرجل (قوله ثبتت سرقة) أي قبل القطع أو بعده (قوله
 فالقود) أي فالواجب القود حالة كونه متعينا وأغنا سعى القتل قصاصاً بذلك لأنهم كانوا يقولون
 الجاني مستحقها بحبل ونحوه هذا وقد اختلف أهل العلم هل القصاص من القاتل يكفر عنه أم القتل
 أم لا فذهب من ذهب إلى أنه يكفر عنه بديل قوله عليه الصلاة والسلام الحدود وكفارات لأهلها فعم
 ولم يخص قتل من غيره ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكفر عنه لأن المقتول المظلوم لا منفعة له
 في القصاص وأغنا القصاص منفعة للأحياء ليتقوا الناس عن القتل ولكم في القصاص حجة
 ويخص الحديث على هذا بما هو حق لله تعالى ولا يتعلق به حق لمخلوق (قوله وقال اثمه له)
 أي لولى الدم التخير (قوله وهذا لا ينافي الخ) المحاصل إن ولى الدم له القصاص وله العفو
 مجانا وله العفو على الدية أو أكثر منها وأقل برضى الجاني باتفاق وهل له جبر الجاني على الدية
 أو لا فذهب ابن القاسم ليس له أن يجبر الجاني على دفع الدية إذا امتنع وسلم نفسه ومذهب أشهب
 له جبره على دفعها (قوله ولو قال المقتول لقاتله) أي قبل ضربته (قوله وكذا إن قال له
 بعد جرحه) أي أو بعد ضربته قبل انفاذ مقتله إرثك من دمي أي فقتله بعد ذلك (قوله لانه)
 أي الميت اسقط حقا قبل وجوبه أي قبل ثبوته لعدم حصول المسبب وهو انفاذ المقاتل (قوله

اوقاله ان مت الخ) اى ولو كان ذلك القول قبل انفاذ مقتله (قوله ان لم يستمر الخ) اى بان
 رجع عنها وامالوا سقر على البراءة فليس على القاطع الا الادب والذى يفيد كلام التوضيح وابن
 عرفة وغيرهما انه ليس على القاطع الا الادب من غير تفصيل بين استقرار المقطوع على البراءة
 والرجوع عنها النظر بن وكل هذا اذا لم يترام به القطع حتى مات به والا كان لوليه القسامة والقتل كما
 قال الشارح تنبيه لوقاله اقتل عبدى ولا شئ عليك أو ولك كذا يقتله ضرب كل منهما مائة
 وحبس عاما وهل للسيد قيمته ولا قولان الاول لاذهب والشانى لاينى زيد وصوب كقوله احرق
 ثوبى والقه فى البحر فلا قيمة عليه ان لم يكن الناذون مودعا بالفتح للامر والاضمن لكونه فى امانته
 (قوله ويقول) اى بان يقول بالحضرة الخ (قوله اى فان لم يقل ذلك بالحضرة الخ) ماذ كرم ان
 القيام بالحضرة قيد محذور فيه نظرفان ظاهر المدونة الاطلاق اى سواء قام بالحضرة او بعد
 طول فامد ارعى ظهور ارادتها عند البعة وبالقراش وقال مالك وابن الماسجدون واصدغ لا يقبل الا اذا
 قام بالحضرة وضاهاه الباجى انه خلاف المنهور لا تقيده انتهى طفى (قوله فلا شئ له) اى من الدية
 وقوله ويصل حقه اى من القصاص (قوله لمنافاة الطول الارادة المذكورة) فيه نظرا قد تظهر
 ارادتها حين العفو ثم يتعاقل عن ذلك زمانا ما ويلا قاله طفى (قوله وقال) اى الهلى العاصى
 انما عفو لا اخذه اى العبد وقوله واخذ قيمته اى فيما اذا قتل العبد عبد امثله وقوله اودية الحراى
 فيما اذا قتل العبد حرا (قوله ويخبر الخ) حاصله انه اذا كان المقتول عبدا خيره سيد العبد القاتل
 بين ان يدفعه او يدفع لم قيمته او يدفع قيمه المقتول وان كان المقتول حرا خيره سيد العبد القاتل بين ان
 يدفعه لا واما الدم او يدفع لم قيمته او يدفع لم الدية هذا يحصل كلام الشارح (قوله وقيل
 منجمة) اى وهو ما فى العتبة والموازنة (قوله ولى المقتول) اى عمدا وقوله قتل قائله اجنبى اى عمدا
 ايضا (قوله وحذف الخ) اى فالاصل واستحق ولى دم من قتل القاتل ويد من قطع يد القاطع
 قال شيخنا والظاهر ان فى الكلام حذف اوع ما عطفت ولفا ونفرا مر تبارا والاصل واستحق ولى
 اومعه ودم من قتل القاتل او يد من قطع القامع وعلى هذا فلا تحوز فى كلام المصنف تأمل (قوله
 تقديره قطع يد الخ) الاولى تقديره ويد من قطع يد القاطع (قوله وليس لاوليائه) اى اولياء
 القاتل عمدا والمقتول خطأ وقوله مقال معه اى مع مـ تحق الدم بانه انما له قصاص لا مال والمسال انما
 هو لم وقوله لانه اى لان ولى المقتول له وللمسال استحق دم هذا المقتول الثانى (قوله كانه الولى)
 اى كانه وليه والولى له ان يرضى بالمسال (قوله وكذا لو قطع شخص الخ) بقى ما لو قتل شخص
 القاطع عمدا وصالح ذلك القاتل اولياء المقتول القاطع على مال او قتله خطأ ووجب فيه الدية ثقيل
 لا شئ للمقطوع فى العمد وقيل له واما فى الخطأ فله اتفاقا وهو داخل فى كلام المصنف (قوله اى ارضى
 المستحقى) اى وهو ولى المقتول الاول ودل قوله فان ارضاه الخ على ان التخيير لولى الاول وهو
 مذهب المدونة لان الرضى انما يكون مع التخيير والحاصل ان ولى المقتول الاول مخير اما ان يتبع
 القاتل الثانى فيقتله او يعفو عنه واما ان يتبع ولى القاتل الاول فان ارضاه كان امر القاتل الثانى
 لذلك الولى ان شاء قتله وان شاء عفى عنه (قوله ولى الولى) اى هذا اذا حصل ذلك من
 اجنبى غير الولى او حصل ذلك من الولى قبل ان يسلم اليه بل ولو حصل ذلك من الولى بعد ان يسلم اليه
 من الحما كتميلته (قوله فله القود من الولى) اى وله العفو عنه واذا قيد له من الولى فلا ولى ان يقتله
 وانما قيد الشارح القاتل والقاطع بالعمد لاجل قوله فله القود لانه اذا كان خطأ فليس له فى ذات
 الادبته خطأ (قوله كركبى الخ) ذكر فى التوضيح ان مقتضى مذهب ابن القاسم تعيين القتل هنا

وليس لسيد العبد المقتول اخذ قيمته جبراً وانما يأتي التخيير على قول اشتهر وحكى ابن رشد الاتفاق على ان للسيد اخذ القيمة فيه ذال ان المجنى عليه مال نظير ما يأتي فيما اذا كان القاتل عبداً فانه لا يتعين قتله اه بن (قوله يقتل بعبد مسلم) اى واولى بحرم مسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم ان لم يستحيه الاولياء (قوله كافر) اى فى قونه ولا زائد حرية واسلام (قوله لان الكفر كله مهلة) اى فى هذا الباب واما فى باب الارث فهو مال (قوله من كفى ويجوسى) اى مؤمنين بدليل ما مر من ان غير المؤمن كالححرى لا يقتص منه (قوله الحرى) اى سواء كان كائياً أو مجوسياً أو غيرهما (قوله فلا قصاص فيه) اى سواء قتل مسلماً أو كافراً (قوله وهذا) اى ما ذكره من قتل الكفار بعضهم ببعض بشرط الخ (قوله فلا يقتل حر) اى كافر وقوله بعبد اى كافر (قوله يقتص لبعضهم من بعض) اى فلو كان للعبد عبد فقتل ذلك العبد عبداً ففى قتله به قولان وفى الزاوى لابن شعبان لا يقتل سيد بعبد ولو كان ذلك السيد عبداً انظر ح (قوله وذكر) هو بالبحر (عطاء على ذوى الرق وبالرفع عطاء على الادنى (قوله وضدهما) اى فى قتل الابنى بالذكور ويقتل المريض بالصحيح (قوله مطلقاً) اى فى الحر والعبد (قوله فى الحر) اى لافى العبد لان العبد لا قصاص فيه كائناً (قوله خبر المولى) اى ولى المقتول (قوله اسلامه للمولى) اى فى جنائته (قوله او القاتل) قال بن الصواب حذف قوله او القاتل اذ لم ار من ذكره (قوله انه ليس للمولى) اى ليس للمولى المقتول استحياء اى على ان يأخذه نكاح العبد على نواطئه مع ولى المقتول على الفرار من ملك سيده كذا فى عقبى (قوله فاراستحياء) اى لاجل اخذه وقوله بطل حقه اى فلا يمكن من اخذه وبطل حقه فى القتل اذا طلبه (قوله الا ان يدعى الجهل) اى الا ان يدعى انه جهل ان الاستحياء يمنع من القصاص كالعفو وقوله فانه يحافى على ما نكحاه من الجهل المذكور وقوله ويسبق الحماى وحينئذ فلا يمنع من قتل ذلك العبد بالمقابلة الجنسية (قوله وكلام المصنف فى العمد) اى كالحجر به بقوله وان قتل عبداً عبداً (قوله فيخرب سيده) اى سيد القاتل من اول الامر ولا خيار للمولى المقتول وقوله فى الدية واسلام هذا اذا كان المقتول حراً فان كان عبداً اخبر سيد القاتل بين اسلامه ودفع قيمة المقتول (قوله فى بيان الركن الثالث) اى من اركان النصاص (قوله مباشرة) اى اتلاف مباشرة وقوله وبسبب اى واتلاف بسبب (قوله ان قصد ضرب بالعضوم مع علمه بذلك) احترازاً عما اذا قصد ضرب شئ معتقداً انه غير آدمى او انه آدمى غير محترم لكونه حراً يباوذاً يا محصناً فتبين انه محترم فلا قصاص ولو مكافأه وهو من الخطأ فيه الدية (قوله وان بقضيب) اى هذا اذا كان الضرب بما يقتل غالباً كالحديد والمنقل بل وان كان بما لا يقتل غالباً كالقضيب وهو العصا (قوله وان لم يفسد قليلاً) اى هذا اذا قصد بالضرب قتله بل وان لم يقصد قتلاً وانما قصد مجرد الضرب (قوله او قصد زيدا الخ) اى قصد قتل شخص معتقداً انه زيد فتبين انه عمر أو معتقداً انه زيد بن عمر فتبين انه زيد بن بكر وزوم القود فهم ما هو الصحيح وبه جزم ابن عرفة أولاً خلافاً لما نقله بعده عن مقتضى قول الباجى واما ما وقع فى ح وتبعه خش من انه اذا قصد ضرب شخصاً فاصابت الضربة غيره انه عمد فيه القود ففيه نظر فقد نص ابن عرفة وابن فرحون فى التبصرة وغيرهما ان حكمه حكم الخطأ لا قود فيه فانظر اه بن واقصر فى المجلع على ما فى ح (قوله وهذا) اى ومحل هذا وهو القود ان قصد ضرب به ان حصل ذلك الضرب لبداهه او غضب لغيره نازيه (قوله ان كان بنحو الخ) اى ان الضرب المقصود اذا كان على وجه اللعب والادب فهو من الخطأ ان كان ذلك الضرب بالتمسك والافه وعمد فيه القود واعلم ان القتل

على أوجه الأول أن لا يقصد ضرب به كرمه شيئاً أو حربه فيصيب مسلماً فهذا خطأ باجماع فيه الدية
والكفارة الثاني أن يقصد الضرب على وجه اللب فهو خطأ على قول ابن القاسم وروايته في المدونة
خلافاً لمطرف وابن الماجشون ومثله إذا قصد به الأدب الجائر بأن كان بالة تؤدب بها أو أمان
كان الضرب للنار والغبض فالمشهور أنه عديته تنص منه إلى الأدب ونحوه فلا قصاص بل فيه دية
مغاطة الثالثة أن يقصد القتل على وجه الغيلة فيتحتم القتل ولا عفو قاله ابن رشد في المقدمات اهـ بن
(قوله وهذا) أي لزوم القودان قصد ضرب به في غير الأدب الخ (قوله ما لم يقصد ازهاق
روحه) أي ما لم يقصد قتله (قوله ما قصد به دونه) فيه أنه تقدم أن قصد القتل ليس شرطاً في
القصاص وإنما يقتصر على منع الطعام والشراب ولو قصد بذلك التعذيب ولفظ ابن عرفة من
صور العمد ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائه مسافراً عما يابانه لا يحل له
منعه وأنه يموت إن لم يسقه قتل به وإن لم يل قتل به يده اهـ فظاهر أنه يقتل به سواء قصد نفعه قتله
أو تعذيبه فان قلت قد مر في باب الزكاة أن من منع شخصاً أفضل طعام أو شراب حتى مات فإنه يلزمه
الدية قلت ما مر في الزكاة محمول على ما إذا منع متأولاً وما هنا غير متأول أخذاً من كلام ابن يونس
المذكور انظر بن (قوله ومن ذلك الام) أي ومن منع الطعام والشراب منع الام ولداه من إلبانهما
(قوله من قصدت دونه قتلت الخ) أي فلا تقتل بغيره مطلقاً بل حتى تقصد دونه قياساً على ما مر
في الأدب من أنه لا بد مع الضرب من قصد الموت والام يقتل (قوله وخشبة عظيمة) أي سواء كان
لها حد أو لا ومثل ذلك عصر الأتنيين أو هدم بناء عليه أو ضغطته أي حزنه حتى كسر عظمه أو خبص
لحمه ومات من ذلك (قوله لا قصاص في المثل ولا في ضرب بكفص) أي أو كراخ وظاهره عندهم
ولو قصد قتله به وإنما القصاص يندم في القتل بمحدد أي بالنسي الذي له حد يجرح به سواء كان ذلك
الشيء حديداً أو كان حجره حد أو خشبة كذلك أوبما كان معروفاً يقتل الناس كالمجنين والالقاء
في النار (قوله إن انفذ مقتله بشئ مما عظم) أي بشره بالحد والمثل هذا هو المراد لا بكل
شيء مما عظم لان انفذاً للمقاتل لا يكون مجتنب ولا يمنع طعام وشراب وقوله إن أنفذ مقتله بشئ مما عظم
أي ثم مكث مدة ومات (قوله أو مات منه) أي مما عظم بدون انفذ مقتله (قوله حتى مات)
أي بعدم مكثه مدة (قوله بل يقتل بدونه) أي بل يقتل من أنفذ مقتله النخص ومن مات مضر به
معه ورأى بدون قسامة وظاهره ولو أجهز شخص آخر على منفذ المقاتل وهو كذلك ويؤدب ذلك المجهز
فقط على أظهر الأقوال والحاصل أن الذي يختص بالقتل هو من أنفذ المقاتل كما هو سماع يحيى من
ابن القاسم وسماع أبي زيد منه أن الذي يقتل هو الثاني وهو المجهز وعلى قول الذي أنفذ المقاتل
الأدب لأنه بعد أنفذهما معذور من جهة الإحياء وبوت وبوتى ما شاء من عتق وغيره واستظهر
ابن رشد الأول وهو ما في سماع يحيى (قوله بل أفاق أفاقه بينة) أي بأن كان يتكلم مع الناس
ويقف أو يجلس سواء كل أو شرب أو لا ثم مات بعد ذلك (قوله ولو لم يأكل أو شرب) مرتبط بقوله
أفاق أفاقه بينة (قوله وكان الغالب عدم النجاة) أي ولا يكون الطرح في هذه الحالة إلا عدواة
(قوله والأب أن كان يحسن العوم) أي وكان الغالب نجاة (قوله فدية خمسة) أي في هذه
الصور الثلاثة بلا قسامة كإباحة القصاص بلا قسامة في صورتين (قوله مطلقاً) أي عدواة وألعباً
(قوله والاد) أي بأن كان يحسنه وكان الطرح لعباً فدية (قوله لا فاد المراد) أي من أن أسور
أربع الفداء في ثلاثة وهي ما إذا طرحت غير محسن للوم عدواة وألعباً أو طرحت محسنه عدواة والدية
في واحدة وهي ما إذا طرحت محسنه لعباً مدارباً فمضمّن تفصيل آخروا حاصله أنه أماناً يطرحه عالمياً به

يحسن العوم أو عا مابانه لا يحسنه أو يشك في ذلك والطرح اما على وجه العداوة أو اللعب فان طرحه
عا مابانه يحسن العوم ان ظن عدم نجاته فالقصاص ولا يكون الطرح في هذه الحالة العداوة ولا لعبا
وان ظن نجاته فالدية طرحه عداوة أو لعبا وان طرحه عا مابانه لا يحسن العوم فالقصاص طرحه
عداوة أو لعبا وان طرحه شاكافي كونه يحسن العوم ولا يحسنه فان كان الطرح عداوة فالقصاص
وان كان لعبا فالدية فجعله الصور سبع (قوله او وضع مزاقي كفاء) أي ويقدم الراس لانه
مباشر على الأمر لانه مقسب (قوله قيد) أي قوله بطريق قيد في المورتين قبله وهما وضع
مزاقي و ربط دابة (قوله شانه العقر) أي بلا سبب (قوله ويعلم ذلك) أي كون الكتاب
عقورا (قوله عند حاكم أو غيره) أي فيمكن في شهادة الجحيمان وقيل يتعين الحكم (قوله
قصد الضرر) أي بعين فهذا قيد لا بد منه والحاصل ان القود في المسائل الأربع المذكورة
مقيد بقود ثلاثة ان بقصد الفاعل بفعله الضرر وان يكون من قصد ضرره معينا وان يهلك ذلك
المعين والمصنف ذكر الشرط الأول والثالث دون الثاني (قوله فيقتص من الفاعل) أي حيث
كان مكافئا لمقتول أو كان المقتول اعلى (قوله والا فالدية) راجع للاخير وهو قوله وهلك
المقصود كما اشار له الشارح وليس راجعا لقوله قصد الضرر لانه اذا لم يقصد الضرر لاشئ عليه على
التفصيل المذكور في الشارح وقد علم من كلامه ان القصاص في صورة واحدة وهي ما اذا قصد
الضرر بشخص معين وهلك ذلك المعبر وان الدية في صورتين ان يقصد ضرره معين فيهلك غيره
او يقصد ضرر غير معين كاشنام كان من آدمي محترم او دابة (قوله او بطريق) أي وكان حفره
بالطريق مضرا بها بان كان يضربها فان لم يضربها فلا غرم عليه لمسا عطب به انظر بن (قوله
وكذا الدية في بيته) أي يربطها في بيته (قوله بل انصافا) أي كالموقفه باسباب المسجد
ودخل للصلاة فأتلفت شيئا فلا ضمان عليه (قوله واعترض الخ) حاصل الفقه انه اذا اتخذ
الكتاب العقوبة قصد قتل شخص معين وقتله فالقود انذر عن اتخاذه ام لا وان قتل غير المعين فالدية
فان اتخذ لقتل غير المعين وقتل شخصا فالدية ايضا انذار ام لا وما اذا اتخذ ولم يقصد بذلك ضرا احد
فقتل انسانا فان كان اتخذ لوجه جائز فالدية ان تقدم له انذار قبل القتل والا فلا شئ عليه وان اتخذ
لالوجه جائز ضمن ما اتفقت تقدم له فيه انذار ام لا حيث عرف انه عقور والا لم يضمن لان فعله حينئذ
كفعل العجاء (قوله بانه لا مفهوم له ان قصد ضرره معين) أي لانه يقتل به حينئذ تقدم له فيه
انذار ام لا (قوله واتخذ لوجه جائز) أي سواء تقدم له فيه انذار ام لا حيث عرف انه عقور
والا لم يضمن لان فعله حينئذ كفعل العجاء (قوله والا فسيأتي له) أي والابان كن يمكنه
المخالفة فسيأتي له الخ (قوله فلا اجال في كلامه) مفرع على قوله وانما يكون المأمور الخ أي
اذا علمت ان المأمور انما يكون مكرها اذا كان لا يمكنه المخالفة تعلم ان كلام المصنف نص في المقصود
ولا اجال فيه وقصد الشارح بهذا الرد على ما قاله بعض الشراح من ان كلام المصنف هنا مجمل لان
قوله وكالا كراه يقتضي القصاص في كل من المأمور والا مكره طاقا سواء كان المأمور يمكنه مخالفة
الأمور ولا وليس كذلك بل القصاص منها مشروطا بكون المأمور لا يمكنه مخالفة الا تبرد ليل قوله
فلما بقي فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط فكلامه هنا مجمل بفصله قوله الا في وان لم يخف المأمور
الخ وحاصل الردان المأمور انما يتحقق كونه مكرها اذا كان لا يمكنه المخالفة وحينئذ فكلامه هنا
نص في المراد ولا اجال فيه (قوله وتقدم مضموم) أي من طعام او شراب او لباس عالم مقدمه
بأنه مضموم ولم يعلم به الا كل فان لم يعلم مقدمه بذلك أو علم به الا كل فلا قصاص قال في المج وفي

حكم التقديم قوله له كله فلا ضرر فيه ولا يخرج على الغر القولي على الظاهر اه (قوله والا)
 أى والا يعلم المقدم فلا تنى عليه سواء علم به المتناول ام لا (قوله فهو القاتل لنفسه) أى ولا تنى
 على المقدم بكسر الدال (قوله وان لم تلدغه) أى بل مات من فزعه (قوله فالدية) أى ان
 رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة والافالقود والحاصل انه اذا كانت الحجة التى رماها حجة
 وكانت صغيرة شأنها انها تقتل ومات فالقود سواء مات من لدغها او من الخوف رماها على وجه
 العداوة واللعب وان كانت صغيرة ليس شأنها ان تقتل او كانت ميتة ورماها عليه فمات من الخوف
 فان كان الرمي على وجه اللعب فالدية وان كان على وجه العداوة فالقود (قوله وكاشارته المخرج)
 حاصله انه اذا اشار اليه بالآلة القتل فهرب فطلبه فمات فاما ان يموت بدون سقوط او يسقط وفى
 كل امانا ان يكون بينهما عداوة او لا فان لم تكن بينهما عداوة فالدية يسقط حال هروبه او لا وان كان
 بينهما عداوة فان لم يسقط فالقصاص بدون قسامة وان سقط فالقصاص بقسامة (قوله فمات
 من غير سقوط) أى بان مات وهو قائم مستند لمخاطم ملأ وقوله فالقصاص أى من غير قسامة
 (قوله بقسامة) أى فيخلف ولادة الدم خمسين عينا متواليه بناء على انه مات من خوفه منه
 لامن سقوطه (قوله واشارته فقط) أى وان مات مكانه بمجرد اشارته عليه بالسيف من غير
 هرب وطلب والمحال ان بينهما عداوة فخطأ فيه الدية على العاقلة بغير قسامة كما هو الظاهر
 من كلامه وتناظر اذا لم يكن بينهما عداوة هل الدية بقسامة او لادية أصلا اه عني (قوله
 ولولا امساكه ما دركه) أى وكان فى الواقع لولا امساكه له ما دركه سواء علم المسك بذلك ام لا
 (قوله مع علمه) أى المسك بأن الطالب قاصد قتله (قوله فيقتص منه) أى من المسك
 لتسببه كما يقتص من القاتل المخرج حاصله انها يقتلان جميعا بقود ثلاثة معتبرة فى المسك وهى ان
 يسكه لاجل القتل وان يعلم ان الطالب قاصد قتله لرؤيته آلة القتل بيده وان يكون لولا امساكه
 ما دركه القاتل فان امساكه لاجل ان يضربه ضربا معتادا او لم يعلم انه يقصد قتله لعدم رؤية آلة
 القتل معه او كان قتله لا يتوقف على امساكه له قبل المباشرة وحده وضرب الآخر وحسب سنة
 وقيل باجتهاد المحاكم وقيل بجحد مائة فقط (قوله وكذا الدال) أى وكذا القاتل الدال اذ علم ان
 طالبه يقتله وكان لولادته ما قتل المدلول عليه تنبيه يقتص من العاين القاتل عدا بعينه اذ علم
 بذلك منه وتكرر وامان قتل شخص بالاحمال فلا يقتص منه عند الشافعية وفى عني وغيره انه
 يقتص منه اذا تكبر منه ذلك وثبت قياسا على العاين المجرب واستبعد ذلك بن (قوله غير
 المتماثلين) أى غير المتفقين على قتله بل كل واحد منهم قصد قتله فى نفسه من غير اتفاق منهم على
 قتله ثم انهم قتلوه مجتمعين فلو قصد كل واحد ضرب به بدون تماثل ولم يقصد اعدامهم قتله ثم انهم ضربوه
 مجتمعين ومات من ضربهم فانهم لا يقتلون لان قصد الضرب ليس مثل قصد القتل بالنسبة للجماعة
 بخلاف الواحد كما قال عجم وردة طفي بأن النقل ان قصد الضرب مثل قصد القتل مطلقا (قوله
 ولم يتميز الضربات) أى ضربة كل واحد منهم سواء كان الموت ينشأ عن كل واحدة او عن بعضها
 وما ذكره من قتل الجميع فى هذه الحالة هو ما فى النوادر وفى اللخمي خلافة وانه اذا أنفذ احدها
 مقاتله ولم يدر من أى الضربات ملت فانه يسقط القصاص اذا لم يتعاقدا على قتله والدية فى اموالهم
 اه بن (قوله او تميرت) أى الضربات بان علمت ضربة كل واحد وقوله واستوت أى فى القوة
 وكذا يقال فى قوله واختلفت (قوله قدم الاقوى ان علم) أى قدم الاقوى للقتل وقوله ان علم
 موته من تلك الضربة القوية والاولى ان يقول وان تميرت الضربات وعلم موته من احدها فانه

يقتض من علم انه مات من ضربته واقتض من الباقي مثل فعله (قوله والمتماثلون) أى المتماثلون والمتفقون وقوله على القتل والضرب هذا هو المناسب لما تقدم في قوله ان قصد ضربا من انه لا يشترط قصد القتل واشترط عجم في قتل الجماعة بالواحد الذى قتله وكانوا تماثلين على قتله اولا قصد القتل ونخص ما تقدم بما اذا كان القاتل واحدا قال شذو المحط في قتل الجماعة بالواحد وايدى بن جوافقة ابن عبد السلام ومقاله شارحنا تبين فيه شيخ عجم البدرا القراني وارتضاء ضفى زاد على مقالته عجم (قوله وان بسوط) أى هذا اذا ضربوه بالة يقتل به بل وان حصل الضرب منهم له بالة ليس شأنها القتل بها بان ضربوه بسوط بل ولولم يل بسوط القتل الا واحد منهم بشرط ان يكونوا بحيث لو استعين بهم اعانوا ومحل قتل الجماعة المتماثلة بالواحد اذا ثبت قتلهم له فينبه اوقار واما بالقسامة فسيأتى انه يعين واحد (قوله ويقتل المتسبب مع المباشر) اى ولو لم يجتمع في وقت الهلاك (قوله فرداه فيها غيره) اى ولو من غير تعالى من الخافرو المردى (قوله وككره ومكره يقتلان معا) محل قتل المكره بالفتح ان لم يكن باللقول والاقول المكره بالكسر وحده واما لو اكره الأب شخصاً على قتل ولده فقتله فيقتل المكره بالفتح وكذا الاب ان امره بذبحه واشق جوفه وسواء قتله بتلك الكيفية او بغيرها كان قتله بحضرتة والا وكذا اذا امره بقطاق قتله فذبحه واشق جوفه بحضرتة مع قدرته على منعه من تلك الكيفية ولم يمنع لان حضر ولم يقدر على منعه منها ولا ان فعلها في غيبته (قوله وائس في كلامه تـ كرايح) حامد ان الجنابة اى الاتلاف الموجب للقصاص ضربان اتلاف مباشرة واتلاف بالسب فذكر المصنف اولا امثلة الاتلاف بالمباشرة بقوله ان قصد ضربا كخفق ومنع طعام وشرب ومثقل وكطرح غير محسن لا يحرم ثم ذكر امثلة الضرب المأثري وهو الاتلاف بالسب بقوله وكحفر بئر مخ وكأ كراد كالمساك للقتل ثم ذكره ثانيا اذ اجتمعت المباشرة والسب بالقصاص على كل من المباشر والمتسبب ولا يختص واحد منهما (قوله وكاب ومعلم الخ) قال ابن مرزوق هـ هذا الفصل من قوله ويقتل المتجمع واحد كمنه في قتل الجماعة براحة فقهان لا يذ كرهة الامثلة السيد في عباد الكبير ويقدم مسألة الاب والمعلم والسيد في عبده الصغير بل هذا عند ذكر الاكراه اهل (قوله امر ولداه غير) اى امر كل منهما اولاداً غير ولو مراهما فان امرهما بالغ غير بالسب (قوله فلتعص على الاب والمعلم دون الصغير الخ) اى وعلى عاقلة الصغير اذا كان حراً نصف الدية فان كثر الصبيان الاخر امكن نصف الدية على عواقبهم وان لم يفعل كل عاقلة ثمانية اثمانى من كون العاقلة لا تفعل ما دون الثلث (قوله امر عبد الله) التقيد بعبد مخرج لا امر عبد غيبه فيقتل العبد البالغ دون الا امر لكن يضرب مائة ويجلس سنة وكذا ان امر الاب والمعلم كبيراً وكل هذان مشمولات قول المصنف وان لم يخف المأمور اقتض منه فقط (قوله ويقتل العبدان) اى ان كان صغيراً فلا يقتل وعليه نصف الدية جنابة في رقبة فيخبر سيده الوارث له بين ان يفديه بنصف الدية او يدفعه في الجنابة كذا في عقبى والذي ذكره شيخنا في حاشية خشن ان الصغير لا يثنى عليه على ظاهرها لقل (قوله فان لم يخف المأمور اقتض منه فقط) هذا اذا لم يكن الا امر حاضر للقتل والقتل ايضا هذا المباشرة وهذا قدرته على خلاصه (قوله عند الخوف بالقتل الخ) اشار بهذا الى ان خوف المأمور الموجب لقتل الامر فقط انما هو الخوف بالقتل لا بشدة الاذا وغيره خلافاً لما في خشن فهو كخوف المجوز للقدوم على قذف المسلم (قوله فان لم يمتثلنا على قتله ونعمدا قتلناه الخ) محاصله ان المكاف والصبي اذا نعد كل منهما قتل ذلك الشخص وقتلاه من غير تعالى واتفاق منهما على قتله فلا قتل على المكاف المشارك للصبي في القتل لاحتمال

كون رمي الصبي هو القاتل وانما عليه نصف الدية في ماله ونسفه الآخر على عاقلة الصبي الا ان
 يدعى اولياء المقتول انه مات من فعل المكلف فانهم يقيمون عليه ويقتلونه فيسقط نصف الدية عن
 عاقلة الصبي لان القسامة انما يقتل بها ويستحق بها واحد وقول الشارح فان لم يقتل على قتله
 وتعمد قتله والكبير فعليه الخ مقيد بما اذا لم يدع الاولياء موته من فعل المكلف كما علمت (قوله
 لا شريك مخطئ) أي لا قصاص على متعمد شريك مخطئ (قوله فلا يقتص منه) أي لا لشك
 لاحتمال ان يكون الموت من رمي المخطئ والمجنون وظاهره انه لا يقتص منه ولو اقسام الاولياء على ان
 القتل منه وهو كذلك كما في عجم لانه لا صارف لفعلهما فيمكن حصول الموت من فعلهما معاً لثمة
 فعل المخطئ والمجنون بخلاف فعل الصبي (قوله وعلى التعمد الكبير) أي المشارك للمخطئ
 والمجنون (قوله من شريك سبع) أي انشب اظفاره في الشخص بالفعل ثم جاء انسان فاجهر
 عليه (قوله ومرض بعد الجرح) أي وهل يقتص من شريك مرض حدث ذلك المرض بعد
 الجرح (قوله أولاً يقتص) أي ولا يقتص من واحد من الاربعة لانه لا يدري من أي الاربعين
 مات وجعل المصنف محل الخلاف في الاربعة اذا حدث المرض بعد الجرح اختراعا اذا كان المرض
 قبل الجرح فانه يقتص من الجراح اتفاقاً انفذ الجرح مقتله ام لا لانه في الاول بغير قسامة
 وفي الثاني بقسامة هذا ما استظهره الشيخ اجد الزرقاني وارتضاه بن قائل لانه صحيح قتل مريضاً وقد
 مر المصنف وذكره صحيحاً وضديهما خلاف القول عجم ان مرض قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لان
 الغالب ان الموت من المرض والجرح هيجه (قوله والزاج في شريك المرض الخ) أي ان الزاج
 في شريك المرض انما حدث بعد الجرح القسامة ويثبت القود في العمود كل الدية في الخطأ أي وأما
 المسائل الثلاثة الاول فالقولان فيما على حد سواء كما قررهما شيخنا (قوله وان تصادما الخ) حاصل
 هذه المسئلة ان يقال اذا تصادما قصداً أي عمداً فالقود مطلقاً ولو بسقيتين على الزاج بمعنى انه اذا
 مات احدهما فالقود على من بقي وأما اذا ماتا معاً فلا قود ولا دية وان تصادما خطأً فالدية على العاقلة
 ولو بسقيتين بمعنى ان دية كل منهما على عاقلة الآخر ان ماتا معاً وان مات احدهما فدية على عاقلة
 من بقي منهما وان كان مجزأ فيجمل في غير السقيتين على الخطا وفي السقيتين يكون هدرهما هذا هو
 الزاج وقيل يكون هدرهما مطلقاً حتى في غير السقيتين وان جهل الحال حمل في غير السقيتين على
 العمود وفيها على الجرح (قوله قصداً) أي عداً بان كان على وجه اللعب ولذا قال العلامة بن
 تعبيرة بقصد ايقدان التجاذب لغير مصلحة منعة والا فلا قصاص ولا دية كما يقع بين صنائع الحبال
 فاذا تجاذب صانعان حبالاً لاصلاحه فناناً واحدهما فهو هدر (قوله ولو بسقيتين على الزاج)
 أي كما قاله ابو الحسن واختاره ح خلافاً لما قاله بعضهم من انه لا قود في السقيتين ولو كان تصادمهما
 عمداً نعم ان تصادمهما فدية عمداً وان تصادما خطأً فدية خطأ وقد استشكله ح بانه يقتضي انه اذا
 تعمد أهل سفينة اغرق أهل سفينة أخرى ليس عليهم الدية والظاهر انه يجب في ذلك
 القصاص لانه كطرح غير محسن للعموم في البحر (قوله جواب المسئلتين) أي ما اذا ماتا
 واحدهما (قوله وهو على حذف مضاف) أي حتى يصح ان يكون جواباً للمسئلتين (قوله
 فلا قصاص على الصبي) أي ان مات البالغ وعلى عاقلة دية الكبير الميت كما انه لو تصادم الصبيان
 فدية كل منهما على عاقلة الآخر ان ماتا وان مات احدهما فدية على عاقلة من لم تمت والحاصل
 ان الدية على عواقل الصبيان مطلقاً حصل التصادم والتجاذب منهم قصداً او لا كما بان فيهما
 او اربكهما اولياءهما وذلك لان فعل الصبيان عمداً حكمه كالخطأ (قوله فلا يقتص للرقيق من

(الحز) أى بل يلزم المحرفيته حيث مات (قوله دون الآخر) أى يقتصر من القاصدان مات
 غيره وان مات القاصد فعلى عاقلة غيره دية (قوله عند جهل الحال) أى بان لم يدر هل ما وقع
 بينهم صادر عن قصد أو لا (قوله وانما يظهر في موت أحدهما فقط) أى وانما تظهر غيرة
 جملهما على العمد عند جهل الحال في موت أحدهما فقط كذا قال الشارح وفيه نظر بل تظهر ايضا
 في موتهما معا لان جملهما حينئذ على القصد يوجب اهدار دمهما لقوات محل القود ولادية وان جلا
 على الخطأ لو جت دية كل على عاقلة الآخر اه بن (قوله عكس السفينتين) راجع لقوله
 وجلا عليه كما اشار له الشارح لانه ولقوله فالقود بناء على ما قاله ابو الحسن وارتضاء ح من ان التصادم
 بالسفينتين عدا فيه القود اما على ما قاله بعضهم من ان السفينتين لا قود فيهما ولو كان تصادمهما
 عدا فيصير رجوعه لقوله فالقود ولقوله وجلا عليه والمعنى حينئذ وان تصادم عدا فالقود عكس
 السفينتين فانه لا قود فيهما اذا تصادم ولو قصد اوجل التصادم ان على القصد عند جهل الحال عكس
 السفينتين فانهما يحملان على العجز عند جهل الحال (قوله فيحملان على عدم القصد الخ) الاولى
 ان يقول فلا يحملان على العمد بل على العجز وحينئذ فيكون هدر الادية فيه ولا ضمان للافعال
 وانما كان الاولى ذلك لان عدم القصد يصدق بالخطأ والسفينتان لا يحملان على الخطأ عند
 جهل الحال وان كان الشارح قد بين المراد من عدم القصد بعدد الخاضع ان السفينتين لا يحملان
 عند جهل الحال على العمد ولا على الخطأ بل على العجز (قوله وليس من عمل اربابهما) أى
 بخلاف الفارسين وهذا اشارة للفرق بين الفارسين والسفينتين اذا تصادموا جهل الحال حيث
 حمل الفارسان على العمد والسفينتان على العجز (قوله واما الخطأ) لما ذكر حكم التصادم
 عدا وحكمه عند جهل الحال اشار لحكمه اذا وقع خطأ بان كان من فعل الزاوية او راكب
 الفرس من غير قصد له فقال واما الخطأ أى واما التصادم الخطأ ففيه الضمان اى لقيم الاموال ولديات
 النفوس وهذا القسم سمي فى كلام المصنف فلا داعى لذكر الشارح له هنا الا ضم الاقسام بعضها
 لبعض لسهولة الضغط (قوله حيث حمل) أى التصادم فيهما عند جهل الحال على العجز اى
 واما اذا حمل على الخطأ فلا فائدة فيه وفيه نظر لان له فائدة مطلقة لانه ان حمل على الخطأ كان موجبا
 للضمان وان حمل على العجز كان موجبا لسقوطه فالاولى للشارح ان يحذف قوله فظهر الخ تأمل
 (قوله واما التصادم الخ) هذا شبه حاصل لما تقدم فكأنه قال والحاصل ان التصادم في
 العمد الخ (قوله ولائى العجز) أى وهو ما كان من الربح بالنسبة للسفينة ومن الفرس لا من
 رايها (قوله ولو عجز سفينتين) أى لقول ابن عبد السلام اذا جع الفرس ولم يقدر ربه على صرفه
 فلا ضمان (قوله الا العجز حقيقى) هذا الاستثناء راجع للتصادم اى وان تصادم اقصا فوات
 أو أحدهما فالقود الا العجز حقيقى فيكون من مات هدر او هو منقطع لان ما قبل الامتداد بالقصد
 والتصادم عن العجز لا يقال فيه انه قصد ولا يصح رجوعه لقوله عكس السفينتين لغساده المعنى
 اذ يصير المعنى عكس السفينتين أى فانهما يحملان على العجز عند الجهل العجز حقيقى فانهما
 يحملان على القصد وهو فاسد (قوله لكن الراجح ان العجز الحقيقى) أى وهو ما كان بالربح
 أو الفرس مثلا وقوله في التصادم اى بغير السفينتين وقوله كالحطاف فيه ضمان الدية الخ أى لقول
 ابن عرفة قول ابن عبد السلام ان جع الفرس ولم يقدر رايها على صرفه فانه لا ضمان يرد بقول
 المدونة اذا جعت دابة برا كنها فوطئت انسانا فهو ضمان ويقول لسان كان في رأس الفرس اغترام
 فحمل بصاحبه فصدم فرا كبه ضمان (قوله وجلا عند الجهل عليه) أى وجبات السفينتان

عند الجهل على العجز (قوله لا الخوف غرق) أى الا ان يكون تصادمه بالخوف غرق (قوله
 بل خطأ) أى بل حصل التصادم خطأ من مائة صك الخ وبقي ما اذا تعمد أحدهما التصادم
 وخطأ الآخر فان مات أحدهما وكان ذلك الميت هو المتعمد فالدية على عاقلة الخطئى وان كان
 الميت هو الخطئى اقتصر من المتعمد وان ماتا معا فقال البساطى دية الخطئى فى مال المتعمد ودية
 المتعمد على عاقلة الخطئى ولا يقال المتعمد مدهدر فقتضاه انه لا يلزم عاقلة الخطئى دية لاننا نقول
 انما يكون مدهدرا اذا تحقق ان موت الخطئى من فعل ذلك المتعمد وحده وهنالك
 اذ يتحقق ان يكون من فعلهما معا أو من فعل الخطئى وحده أو من المتعمد وحده لا يقال من
 صال على شخص فاصدا قتله وعلم المصول عليه انه لا يدفع عنه الا بالقتل فقتله كان مدهدرا
 لاشئ فيه فقتضاه ان قاصدا المصادمة مدهدرا يلزم عاقلة الخطئى دية لاننا نقول قاصدا
 المصادمة لم يقصد القتل ولا يلزم منها القتل ففرق بين ماتهيه من الخطأ على الظاهر ان يراق
 انسان فيميتك آخر ثم هو ميتك نانيا وهكذا فيقع الجميع ويموتون فالاول هو دية ودية الثاني
 على عاقلة الاول ودية الثالث عليهما (قوله وانما خص الفرس) أى بالذكر مع ان مثلهما كل
 ماتل بسبب التصادم (قوله لان التصادم الخ) كان عليه ان يزيدو الغالب ان الذى يتلف عند
 المصادمة هو المركوب فتأمل (قوله فان تصادما) أى العبد والمحرر عدا أو خطأ فماتا ففهما
 ماذ كروبتا قاصان فان زادت الخ (قوله وان تعدد المباشر لضرب معا) أى كان ضربهم معا
 أو مرتبا (قوله فى المالملة يقتل الجميع) هذا اذ لم تغير الضربات بل ولو تغيرت وكان بعضها اقوى
 (قوله بل ولو لم يحصل من أحدهم ضرب) أشار بذلك الى انه لا مفهوم لقوله تعدد المباشر وانما
 هو وفرض مسئلة اذ مع التالى على القتل يقتل الجميع لا فرق بين ان تحصل مباشرة من الجميع أولا
 تحصل الامن واحد ولو حذف المصنف قوله وان تعدد المباشر وقال من أول الامر وفى المالملة يقتل
 الجميع كان أولى (قوله فمات) أى فضرربو فمات (قوله قدم الاقوى فعلا) أى وهو من
 مات من فعله بان انفذ مقتلا وان لم يكن فعلا أشد من فعل غيره (قوله أو حكم) أى بان أنفذ
 مقتله أو رفع مغمورا واستمرمة ومات وقوله والا فواحد الخ أى والا تمت مكانه حقيقة أو حكما بان
 رفع حيا غير مغمور ولا منقوضا للمقاتل فيقتل واحدا بقسامة وهذا ما فى النوادر وهو المتعمد خلافا
 لقول اللخمي اذ لم يعلم الاقوى سقط القصاص سواء مات مكانه أو رجع حيا غير مغمور ومات بعد
 ذلك (قوله ولا يسقط القتل) أى لا يستطرتب القتل الكاش عند المساواة (قوله ومثل
 القتل المخرج) أى فلا يسقط ترتبه عند المساواة بزوالها بعد ذلك فاذا قطع رجل يدرم مسلم مماثل
 له ثم ارتد المقطوعة يده فالقصاص فى القتل لان حصول المانع بعد ترتب الحكم لا اثر له واعلم ان
 ما تقدم من قول المصنف ولا زائد حرية أو اسلام حين القتل شرط فى القصاص وقوله هنا ولا يسقط الخ
 بيان لعدم سقوطه بعد ترتبه فها هنا ما يرام بل هو فى الحقيقة مفهوم قوله حين القتل (قوله
 وضمن الخ) قد تقدم انه لا بدنى القود من المكافأة فى المحالات الثلاث حالة الرمي وحالة الاصابة
 وحالة الموت ومتى فقد التكافؤ فى واحد منها سقط القصاص ويبين هنا انه فى الخطأ والعمد الذى فيه
 مال اذا زالت المكافأة بين السبب والمسبب أو عذمت قبل السبب وحدث بعده وقبل المسبب
 ووجبت الدية كان المعتبر فى ضمانها وقت السبب وهو وقت الاصابة فى المخرج ووقت التلف
 فى الموت ولا يراعى فيه وقت التسبب وهو الرمي على قول ابن القاسم ورجع اليه سمخون خلافا
 لاشهب (قوله فمن رمى عبدا أو كافرا الخ) المساواة هنا غير موجودة حالة الرمي الذى هو السبب

وانما وجدت قبل الاصابة وهي المسبب وقوله فمن رمى عبدا اى خطاف نشأ عنه جرح أو رماه عبدا
فنشأ عن الرمي أمة أو منقلة أو غيرهما من الجراحات التي لا قصاص فيها الكون من المتالف (قوله
فانه بضم عوض جرح حرا ومسلم) اى اعتبارا بوقت المسبب لا عوض جرح كافر ولا ارش العبد
اعتبارا بوقت السبب كما قال أشهر قوله ومن جرح من ذكر أى عبدا أو كافرا فلم تصل الزمية اليه
حتى اسلم الكافر وعق العبد ثم مات بعد وصول الزمية اليه فالمساواة غير موجودة وقت السبب
وهو الرمي ووجدت بعده وقبل المسبب وهو الموت وترك الشارح مثال ما اذا كانت المساواة
موجودة حين السبب وزالت قبل المسبب وذلك كالمجرى جرح مسلم مسلما فارتد المجرى وجرى جرحه
خات فلا فرق في النفس قطعا لما علمت ان شرط القود وجود المساواة حين السبب والمسبب معا
اتفاقا وكذا لا قصاص ولا دية في المجرى عند ابن القاسم لا اعتبار بوقت المسبب والمجرى ووقته غير
معصوم فلا قصاص وقال أشهر يشبه بثبوت الدية في المجرى لوجود المساواة حين السبب (قوله بضم
الجيم) اى وهو اثر فعل الفاعل (قوله الخ) اى وغير زائد جرحية واسلام من حين الرمي الى
حين المجرى (قوله بان يقصد الضرب عدوانا) اى تعديا فنشأ عنه جرح لا للعب ولا لادب فينشأ
عنه جرح فلا قصاص فيه (قوله بان يكون معصوما) اى بان يكون المخل المجنى عليه معصوما
(قوله للتلطف) اى من حين ارزى الى حين التلف اوالى حين الاصابة فالقول بالنسبة للقطع
والثاني بالنسبة للمجرى حقيقة (قوله وكان الاولى تأخير) اى تأخير الفاعل وقوله ليتصل به
اى ليتصل المستثنى بالمستثنى منه وذلك بان يقول والمجرى كالتلف في الفعل والمفعول والفاعل
الاناقصا جرح كاملا (قوله كما مر) اى في قوله وقتل الادنى بالا على (قوله حكمومة) اى
في رتبة العبد ودية الكافر (قوله فليس على الجاني) اى فليس على العبد والكافر الجاني
الا لادب (قوله ولم يمت) اى واما اذا مات فقد تقدم انه يقدم الاقوى فعلا فيقتص منه قتلا
بقسامة ويقصص من غيره جرحا مثل ما فعل فان لم يكن فيها اقوى قتل الجميع كما اذا لم تقتل
ولا ينظر لتفاوت الخ) اى بل يقتص من كل واحد بساحة ما جرح ولا يضركون المساحة فقد تكون
ثلث عضوا المجنى عليه ونصف عضوا الجاني وبالعكس (قوله فيما اذا لم تقتل) اى والغرض انهم
لم يقالوا (قوله دية الجميع) اى جميع الجراحات (قوله اقتص من كل واحد بقدر الجميع)
فاذا تعدد العضو المجنى عليه بان قلع واحد عينه وواحد قطع رجله وكانا متماثلين على قلع عينه وقطع
رجله فانه تعلق عين كل واحد منهما وقطع رجله واذا تعدد العضو المجنى عليه كما اذا تعدد الشايع على
قطع شخص فانه يقطع كل واحد (قوله ولا قصاص فيهما) اى لانهما من المتالف (قوله
وبما قبلها) اى في الوجود وقوله وهى ستة اى وهى الدامية والمخارضة والسحقاق والباضعة
والملاحاة والمطأة بالهزة كما بأتى (قوله وفيها القصاص) اى سواء كانت في الراس او الخد
(قوله وهى ما وضعت عظم الراس الخ) اشار الشارح بهذا الى ان اوضحت صله لموصول محذوف
خبر عن مبتدأ محذوف لانه صفة لموضحة لثلاثتهم التخصيص بهذه الاماكن الثلاثة وان غيرها
يسمى موضحة لكن لا يقتص منه وليس كذلك قال البساطي انما يظهر تعريف الموضحة بما ذكر
باعتبار الدية واما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها من موضحة الخد واللحي الاسفل فمن
حقه ان لا يذكر تفسيرهما هنا وليس شرطان القصاص بل يقول اوضحت العظم وانما يحسن
تفسيرها بما ذكر في الديات واجاب الشارح عن ذلك بان ما اوضح عظم غير ما ذكر ليس موضحة
عند الفقهاء وان كان يسمى عند اللغويين لانها عندهم ما اوضح العظم مطلقا فتفسير المصنف هنا

انما هو لبيان معناها في الاصطلاح وان كان فيها القصاص مطلقا (قوله وان اقتص من عمده)
 أي من عمدهما اوضح عظم غير ماذكر (قوله ولا يشترط في الموضحة) أي لا يشترط في القصاص
 في الموضحة (قوله قدر مغزها) أي في أي موضع من المواضع الثلاثة المذكورة في المتن
 أو غيرها وكذا كل جرح كان مما يقتص فيه أو تتعين فيه اليد لا يشترط ان يكون له بال بل وان
 كان قدر مغز زابرة (قوله وسابقتها) أي السابق عليها في الوجود الخارجي (قوله وحاطوة)
 بجاء مهملة فألف فراء فصاد مهممتين وقوله شقت الجملصلة لموصول محذوف خبر لمبتدأ محذوف
 أي وهي التي شقت الجملدة أي قطعته وكذا يقال فيما بعده* (قوله أي في عدة مواضع) أي بان
 أخذت فيه عينا وشمالا (قوله قربت للعظم ولم تصل له) حاصله ان الملقاة هي التي أزال اللحم
 وقربت للعظم ولم تصل اليه بل بقي بينه وبينها ستر رقيق فان أزال ذلك السترو وصلت للعظم كانت
 موضحة (قوله كضربة السوط) تشبيه بقوله واقتص من موضحة الخ (قوله والضرب بالعصا
 كاللطمه) أي في عدم القصاص وذلك لحظرها وعدم انضباطها فربما زادت على الأولى بخلاف
 السوط (قوله الا ان ينشأ عمدا ذكر) أي من اللطمه والضرب بالعصا جرح فان نشأ عنه جرح
 فالقصاص (قوله واقتص من جراح الخ) أشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف وجراح
 الجسد عطف على موضحة (قوله غير الرأس) أي وأما جراح الرأس فقد سبق الكلام عليه
 (قوله وان منقطة) صوابه وان هاشمية فقد قال مالك لا امر الخ جرح عليه عندنا ان المنقطة لا تكون
 الا في الرأس والوجه انظر المواقاه بن (قوله ويعتبر بالمساحة) أي ويعتبر القصاص في هذه
 الامور وهي جراحات الرأس المذكورة والجسد بالمساحة بكسر الهم (قوله وهذا ان اتخذ الحبل)
 أي واعتبار القصاص بالمساحة انما يكون ان اتخذ الحبل وهذا في الجرح الذي لم يحصل به ازالة العضو
 وأما اذا حصل به ازالة عضو فلا يشترط بالمساحة بل يقطع العضو الصغير بالصغير المماثل له وعكسه
 (قوله فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني) أي بل تسقط تلك البقية قصاصا وعقلا (قوله
 المراد به من باشر القصاص من الجاني) أي وأما الطبيب بمعنى المداوى فسيذكره المصنف في باب
 الشرب بقوله كطبيب جهل أو قصر وانما يسمى المباشر للقصاص طبيباً لان الأصل فيه ان يكون من
 أهل الطب (قوله بقدر ما زاد) أي بقدر مساحة ما زاد (قوله فلو نقص) أي عن المساحة
 المطلوبة وقوله فلا يقتص ثانياً أي من الجاني وقوله فان مات المقتص منه أي الذي زاد الطبيب
 في جرحه عن الجناية وقوله فلا شيء على الطبيب أي لا يقتص منه فلا ينافي ان الدية على عاقلته وقوله
 اذا لم يزد عمداً أي بل زاد خطأً فان كانت الزيادة عمداً فانه يقتص منه (قوله ولا يتخذ الحبل) أي
 محل الجناية ويحمل القصاص اعنى عضواً جنى عليه وعضواً جاني بل اختلفا بان يقطع ذوي عين فقط
 ذا يسرى (قوله بل خطأً) أي بل زاد خطأً (قوله فالعقل على الجاني) وسقط القصاص
 فلا تقطع بمعنى يسرى حيث كان لا يسرى للجاني ولا وسطى بسبابة حيث كان لا سبابة له وهكذا
 لعدم اتحاد الحبل (قوله فان كان عمداً) أي فان كان الجرح عمداً أي والفرض عدم اتحاد
 الحبل وهو دون الثلث أي او كان خطأً وكان عقله دون ثلث الدية الكاملة وقوله ففي ماله أي فالعقل
 في ماله وأما اذا زاد الطبيب خطأً ومات الجاني فعقل ذلك على عاقلته (قوله كذاي شلاء) تشبيه
 في لزوم العقل دية أو حكومة وعدم القصاص (قوله وعدمه النفع) استناد عدم النفع للبد
 محاذ على لان الذي بعدم النفع صاحبها حق الكلام ان عدمها صاحبها النفع بها فقول الاستناد
 اليها (قوله بل يؤخذ عقلاً) أي عقل الشلاء وهو حكومة من ذي النجاسة قوله فلا قصاص أي

ولا يقتصر من الشك في الصحة (قوله وتعين العقل) أي عقل الصحة (قوله ويجوز أن يكون الخ) حاصل هذا الاحتمال جعل المسألة في قوله بصحة بمعنى على وحاصل الأول جعلها بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف (قوله وظاهره ولورضى الخ) أي ظاهره أنه لا يقتصر من الشك بالصحة ولورضى الخ (قوله وهو كذلك) أي كما صرح به ابن شاس (قوله) لكانت كالصحة في الخيانة لها وعليها) أي وحيث أن ذلك قطع بالصحة من غير تقييد برضى المجنى عليه وهذا هو الذي نقله المواقف عن ابن شاس لكنه تعقبه بعده بنقله عن ابن يونس أن ذلك مقيد بإضافة نظره اه بن (قوله وفي عكسه) أي وهو ما إذا جنى على ذي عين سالمة فقلعه (قوله هي التي) أي الجراحات التي طار فراس العظم منها لاجل الدواء (قوله ما شأنها ذلك) أي وإن لم يحصل نقل بالفعل (قوله وأما) هي تلي المنفعة في الوجود الخارجي (قوله وهي ما) أي وهي الجراحة التي أفضت أي وصلت للدماغ وقوله أي لام الدماغ أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف وحاصله أن الآفة هي الجراحة التي وصلت لأم الدماغ ولو لم تغرز برة ولم تحرقها والا كانت دامة كما قال بعد (قوله خريطة) هي المعبر عنها سابقا بأم الدماغ (قوله والامات) أي فالمرت يكون بكشفها عنه بالمرّة وأما جرحها فلا يوجب الموت (قوله ما لم يترتب عليها جرح) أي فإن ترتب عليها جرح اقتصر منه بالجرح بدون ضرب وأما إذا ترتب عليها ذهاب معني فإن أمكن اذهاب ذلك المعنى من الجاني بحيلة بدون ضرب فعل والافعال كل ما يأتي له في قوله وان ذهب والعين قائمة الخ (قوله لا قصاص فيها) أي سواء كانت عمدا أو خطأ (قوله المذهب) أي الشعر انابت باطراف الجفن من فوق وأسفل بغير جلد ولا لحم (قوله والا ان يعظم) النسخة التي حل عليها خش وكن يعظم الخمار في غيرها كعظم الصدر قال وهذا تشبيه بما قبله في وجوب العقل وعدم القصاص (قوله عما لا قصاص فيه) أي سواء كان فيه عقل وهو ما شاربه بقوله والافعال وما ذكره بعده إلى الدامة أو كان فيه حكمومة وهو فاعل صحيح العين على الاعشى وظاهر ناطق اللسان لسان الابكم أو كان لا عقل فيه ولا حكمومة كاللطمة وتنف هذب العين أو المحاجب أو اللحية وأحلق ذلك أن عاد ذلك لما كان والا كان فيه الحكمومة (قوله فيجب على المعتقد) أي باجتهاد الجاني كما وكما يجب الادب في عمد لا قصاص فيه يجب الادب ايضا في عمدا وفيه القصاص فتقطع بد الجاني مثلا وبؤدب كما في ح (قوله لكان أولى) لا يقال أنه عطف على قوله والافعال العقل لانا نقول ان الافة شرطية والاهنا استثنائية ولا تعطف الجملة الاستثنائية على الشرطية (قوله كعظم الصدر) تمثيل لما قبله وأنه تشبيه بما قبله في وجوب العقل وعدم القصاص (قوله فيرض الانثيين) أي كسر الانثيين أو احدهما (قوله يلزم الخ) أي وحيث أن ذلك لا يفعل ذلك بالجاني وإنما فيه العقل (قوله للامام الخ) يتعين أن فاعل اخاف ابن القاسم لأنه الذي في التذيب لمالك خلافا للتجويز الشارح ذلك ايضا انظر ت (قوله ان في قطعهما وجرحهما القصاص) هذا هو المعتد خلافا لظاهر رسالة من أن ذلك كرضهما (قوله وان ذهب كبصر) الكف اسم بمعنى مثل فاعل ذهب أي أن ذهب مثل بصر أي أن ذهب بصر وما مثله من المعاني كسمع وشم وذوق ولمس وكلام ومثل ذلك قوة اليد وان رجل كأي بن (قوله كالوضعة) أي كما لو جرحه عمدا فاضجه فذهب بذلك سمعه أو عقله أوهما (قوله اقتصر منه) أي من الجاني بمثله أي بما يوضع بعذر المجنى عليه (قوله فان حصل للجاني مثل الذاهب الخ) أشار إلى الخارج إلى أن ضمير حصل عائدا على الذاهب على تقدير مضاف وأما ضمير زاد فهو عائدا عليه من غير تقدير (قوله بان ذهب شيء آخر مع الذاهب) أي سواء كان من غير

غير جنس المذهب أو من جنسه كما لو ذهب بإيضاحه له السمع فاقص منه فذهب بصره زيادة على سمعه أو ذهب بإيضاحه بعض سمعه فاقص منه فذهب سمعه بالآلة (قوله بأن لم يحصل شيء) أى أو حصل بعض المذهب أو حصل غيره أى كما لو ذهب بإيضاحه سمعه بالآلة فاقص منه فلم يذهب له شيء أو ذهب بعض سمعه أو ذهب بصره فقط (قوله - فقه دية ما ذهب) أى من المجنى عليه فيه نظر لا قضاءه أخذ جميع الدية وإن حصل للجاني بعضه وليس كذلك أم بن (قوله في ماله) أى الجاني هذا مذهب ابن القاسم وقال اشهب انهما على عاقلته (قوله فدية بمائل مالم يذهب) أى ومائل مالم يذهب أى نظيره ما قام بالمجنى عليه لا ما قام بالجاني لأن الذى لم يذهب هو القاسم بالجاني فإن قلت ما المانع من بقاء كلام المصنف على حاله ويراد بما لم يذهب من المجاني قلت المانع اقتضاؤه أنه إذا كان الجاني امرأة على رجل فذهب بصرها فاقص منها فلم يذهب بصر عينها فإنه يؤخذ دية عنها وليس كذلك أذ دية عينها نصف دية ساو دية عين الرجل نصف دية (قوله لا خصوص اللطمة والاضرب) أى لا بخصوص ما فعل الجاني من الضرب أو اللطمة ويدل لذلك قضية سيدنا على رضى الله عنه حيث وقع في خلافة عثمان أن رجلا علم شخصاً فذهب بصره والعين قائمة فأراد عثمان أن يقتص له منه فأعيا ذلك عليه وعلى الناس فتجبل على رضى الله عنه بأدناه مرة فحجاة من عين الجاني وقيل استقبل به الشمس ووضع كرسى أى قطناً على المدقة لئلا تسيل فاختص بصره (قوله أى أمكن كذلك) أى أمكن أن يفعل به كذلك (قوله والا فالعقل) أى والا يستطاع ذلك فالعقل متعين لأنه بمنزلة ما سقط فيه القصاص لعدم أمكنه ويكون العقل في ماله لا على عاقلته (قوله ولا نظر) أى في اختلاف المسائلين لكون العين في الثانية قائمة أى بخلاف الأولى فإنه لم يذكروا ذلك لأن العين في المسائلين قائمة والمذهب فيها انما هو المنفعة تأمل (قوله كأن شلت يده الخ) قرره الشارح على أنه تشبيه بالمسألة الأولى وهى قوله وإن ذهب كبر الخ ويصح جعله تشبيهاً بما يليه اعنى قوله والا فالعقل في عين العقل وعلى هذا فقيده بما إذا حصل الشلل بما لا قصاص فيه وعلى الأول بما فيه قصاص وشأت بفتح الشين أرفع من ضمها بل قيل أنه خطأ (قوله يجرح) أى متبسة يجرح فيه الفود كروضة وأما أن ضربه على رأسه بعضى شلت يده فلا قود فيه وعليه دية اليد ولا يتقرر لكون الضرب يمكن أن يحصل به الشلل فيضرب على رأسه حتى يحصل ولا يحصل به الشلل فيحكم بالدية (قوله والا فالعقل) أى في مال الجاني لا على عاقلته (قوله وإن قطعت يدها قطع الخ) حاصله أن من قطع يده غيره عمدًا ثم قطعت يدها قطع قبل القصاص منه بمساوى أو بسرعة أو قصاص لغير هذا المجنى عليه فلا شيء لهذا المجنى عليه على ذلك الجاني (قوله بخلاف مقطوع اليد) أى المسألة لما قطعها وقوله فعلية الدية أى لعدم محل القصاص (قوله من المرفق) استبرز بذلك عمداً إذا قطع أقطع الكف يد غيره من الكوع فإنه متعين الدية لعدم محل القصاص (قوله فلما حجى عليه القصاص أو الدية) قال أبو عمران الفرق بين هذه واليد الشلاء حيث تعينت الدية على صاحبها إذا كان جانباً أن الشلاء كالميتة بخلاف هذه فإن في الساءد منفعة (قوله لانه) أى لأن الباقي من عضوه (قوله مع أخذ الدية) أى مع أخذه باقية يده (قوله بقطع ذكر غيره) أى بتمامه (قوله وأخذ الدية) أى دية ذكره هو (قوله الناقصة أصبعاً) أى فقط أو أصبعاً وبعض آخر سواء كان النقص بجناية أو بغيرها وقوله الناقصة أصبعاً من الجاني وقوله بالكاملة أى من المجنى عليه (قوله بلا غرم على الجاني) أى لأرأس الأصبع الناقصة من يده (قوله في نقص الأصبع) أى بل يتعين قطع الناقصة لذلك بالكاملة

(قوله وخير) أي المجنى عليه وقوله ان نقصت يده أي المجاني (قوله اكثر من اصبع) المراد
بالاكثر اصبعان فافوقهما واما الاصبع وبعض آخر فلا يخبر فيه بل يتعين قطع الناقصة لذلك
بالكاملة لان هـ هذا نقص يسير لا يمنع المسئلة (قوله وفي اخذ الذية) أي وليس له ان ينقص
ويأخذ ارض الناقص من تلك الذية المقتصة منها (قوله فالتدعي المجاني السكالم الاصابع) أي
ولا يغرر المجنى عليه الناقص الا بصبع الجاني ارض اصبعه (قوله اكثر من اصبع) أي بان كان في
الباقى اثنين او ثلاثة (قوله لزم ان يأخذ ازيد من حقه) أي فيخالف قوله تعالى والجور حصاص
أي يفعل بالمجاني مثل ما جرى مع الامكان (قوله ولا يجوز الخ) حاصله انه لا يجوز ان ينقص من
قطعت يده من المرفق بأخف من ذلك بان يقطع يد المجاني من الكوع ويترك الباقي (قوله من
مرفق) أي جنابة حاصلة من مرفق (قوله ولا يعاد القصاص) أي لانه بمنزلة العفو ويخرج من
وقوع قصاص بعده وظاهر قوله فان وقع اجزأ ولا يعاد سواء وقع مرضى المجنى عليه او بغير رضاه
وانظره (قوله لان المسئلة مع الامكان حق لله) أي اذا اراد المجنى عليه عقوبة المجاني فلا يتاني
انه يجوز له ان يعفو عنه بمجانا والحاصل ان العقوبة اصلها حق للخلق مجاوز العفو فان اردت
فتجديدها حق لله لا يعتدى (قوله وتؤخذ العين السليمة) حاصله ان العين السليمة تؤخذ
بالعين الضعيفة سواء كان ضعفها خلقا او اكبر صاحبها والمجدرى اول مرة ونحوها كطرفة ولو
أخذ صاحبها لمسا علقا حيث كانت النسابة على تلك الضعيفة عمدا كما هو الموضوع فان كانت
المجناية خطأ فالدية كاملة اذا كان ضعفها بغير رمية بان كان خلقا او اكبر والمجدرى او كان
برمية ولم يتمكن صاحبها من اخذ عقلها من الرأى الاول واما اذا تمكن من اخذ عقلها منه ولم
يأخذ به بالفعل غرم المجاني الخطيئ لربها بحساب ما بقي من نورها بعد الرمي الاول (قوله بالضعيفة)
أي المجنى عليها (قوله والمجدرى او اكبر مرة فالقود) ما ذكره من القود في هذين هو مذهب
المذونة ولو اخذ لها عقلا وقيل لا قصاص فيها موقد هـ ابن الماجشون بما اذا كان النقص فاحشا
قاله ابن المحاسب انظر التوضيح اهـ بن (قوله للاستغناء عنه) أي عن رجوعه لما قبله
(قوله وان اخرجناه للمجدرى) أي ولما بعده ولم يرجعه لما بعده فقط ويجعل قوله والمجدرى
خطا على ما قبله (قوله بما تقدم) أي من المجدرى والرمية والكبر والخافعة (قوله وهذا)
أي الاخذ من المجاني بحساب ما بقي وقوله ان اخذ لها ولا عقلا الاول ان يتمكن من اخذ عقلها
اخذها بالفعل ام لا وقوله والا فالدية أي ولا يتمكن من اخذ عقل لها فالدية كاملة (قوله مع
اخلال ما هنا) أي لان ظاهره ان المجاني خطا على العين الضعيفة بكرمية يغرر بحساب ما بقي
من نورها مطلقا سواء كان ربهما اخذ لها عقلا ولا قبل المجناية او لا (قوله فله القود وله اخذ
الدية) ما ذكره المصنف من ان في عين الاعور القصاص والدية كاملة تظاهره مطلقا ولو كان
الاعور اخذ دية الاولى وهو كذلك على الصواب للسنة ولان عين الاعور بمنزلة عينين في الارتفاع
بها ثم ان ما ذكره من تخيير الاعور المجنى عليه اذا كان المجاني سالم العينين او سالم المسئلة للمجنى عليها
نحوه في ابن عرفة عن ابن القاسم واشهب ولذا قال المسند ناوى الفقه صحيح لكن تخيير المجنى عليه
بين الدية والقصاص مبطل لان مشهور المذهب تحسم القصاص في العمدا واجب بان الموجب
للتخيير هو عدم مساواة عين المجاني والمجنى عليه في الدية لان دية عين المجنى عليه ألف دينار بخلاف
عين المجاني كن كفه مقطوعة وقطع يد رجل من المرفق اهـ وهذا الجواب يقوى اشكال التخيير
في الصورة النسبية وهي ما اذا فاق سالم المسئلة للمجنى عليها وجود مساواة اهـ بن (قوله فله)

القصاص من الاعور) أى بقا عينه وانما خيرا الجنى عليه السالم لعدم المساواة لان عين الجنى
 عليه فيه نصف دية وعين المجانى فيها دية كاملة فلم يتساويا في العقل (قوله ماترك) أى السالم
 وقوله من عين الاعور بيان لما تركه السالم (قوله لماسر) علة لقوله وهى دية كاملة والذى مر
 هو وقوله لان عين الاعور بمنزلة عينين (قوله فنصف دية فقط) أى وليس للسالم الجنى عليه
 القصاص من الاعور لان عدم محله (قوله فالقود ونصف الدية) أى سواء فقأهما فى مرة
 واحدة او احدهما بعد الاخرى وبدأ بالتي ليس له مثلها ولا بالتي له مثلها على المشهور وهو قول
 ابن القاسم وقال أشهب ان بدأ بالتي له مثلها وثنى بالآخرى فالقصاص وألف دينار لتعين القصاص
 بالمائة وصارت الثانية عين اعور فيها دية كاملة وان فقأهما معا او بدأ بالتي ليس له مثلها فالقود
 فى المائة ونصف الدية فى غيرها (قوله فثبتت) أى قبل انخذ عقلها (قوله لان المعتبر فى
 القصاص يوم الجرح) أى ويوم الجرح لم تكن ثابتة (قوله وفى الخطأ) أى وفيما اذا فعلهما
 شخص خطأ ثم عيبت فثبتت قبل احدهما (قوله فلا يسقط العقل) اتفاقا المناسب لقوله
 يؤخذ عقله ان يقول فلا يراد العقل اتفاقا (قوله والاستيفاء للعاصب) أى واستيفاء القصاص
 من المجانى لعاصب المقتول لا لغيره ولذا قالوا لا يجوز القتل بمجرد ثبوت ولو عاصبه انما كان اقر
 بالقتل ولم يعين المقتول او شهدت بينه بأنه قتل ولم يعين المقتول بل يحبس لاحقال ان لا يقتول عاصبا
 يعفو وقوله للعاصب أى من النسب ان وجدوا لانعكس الولاء ان وجدوا فالامام (قوله
 للعاصب الذكر) أى وهو العاصب بنفسه خرج العاصب لغيره اومع غيره (قوله فلا دخل فيه
 لزوج) أى الا ان يكون ابن عم له زوجته المقتولة (قوله كالولاء) احال ما هنا على مراتب الولاء
 ولم يذكرها هناك فالاولى الاحالة على النكاح لقوله فيه وقدم ابن فابنه فاب فابنه فخذ قسم
 فابنه الخ اه بن (قوله لان المراد بالجد فى باب الارث) أى الذى يرث مع الاخوة (قوله وفى
 باب الولاء) أى والمراد بالجد الذى يقدم عليه الاخوة وبنوهم فى باب الولاء المجدنية (قوله ان
 المراد الجد القريب) أى ان المراد بالجد الذى يساوى الاخوة فى الاستيفاء الجد القريب (قوله
 فان لم يكن له عاصب اصلا) أى لامن النسب ولا من الولاء (قوله وليس له العفو) أى لا يجوز
 له ان يعفو عن المجانى بعد ثبوت جانيته كما قال ابن الحجاج الا ان يكون كل من القاتل والمقتول
 كافرا ثم يسلم القاتل كما قال ابن رشد (قوله حذف النصف) أى كما يحذف الاخ النصف الثانى
 لان ميراث كل واحد من تلك الحالة النصف فيحذف كل واحد منهما بقدر ارثه (قوله وهل
 ان زادت الاخوة على مثليه) أى بان كانوا ثلاثة فأكثر (قوله مطلقا) أى فى العمد والخطأ
 (قوله او الا فى العمد) أى او يحذف الثلث الا فى العمد (قوله تأويلان) أى لقوله وان
 كانوا عشرة اخوة وحدا حذف الجد ثلث الايمان والاخوة ثلثها فعملها ابن رشد على ظاهرهما من
 العموم فى العمد والخطأ ومجملها بعض شيوخ عبد الحق على الخطأ واما فى العمد فتقسم الايمان
 بينهم على عددهم (قوله فعملها فى العمد معها اكثر من مثليه) أى والحال ان معها اكثر من
 مثليه واما فى الخطأ اذا كان معها اكثر من مثليه فانه يحذف ثلثها اتفاقا كما اذا كان معها مثليه
 فانه يحذف ثلثها فى العمد والخطأ اتفاقا (قوله وانتظر غائب من العصبية) أى له حق فى
 الاستيفاء بان كان مساويا للحاضر فى الدرجة له فغوا ويقتل ويحبس القاتل مدة لا تتجاوز بمحدد
 لان العادة الفرار فى مثل ذلك ولا يطلق بكفيل اذا تصح الكفالة فى القود وينتفى عليه من ماله
 ان كان له مال والا فبن بيت المال فان انتفىا فى ح يطلق ولا يحبس حتى يموت جوعا وفى البدن

القرافي يتفق عليه الولي المحاضر ويرجع على أخيه إذا قدم أن قام بحقه (قوله لم تبعد غيبته)
هذا قول ابن القاسم في المجموعة وكان المصنف فهم أنه تقييد للمدونة وظاهر المدونة عند ابن رشد
وإلى عمران أن الغائب ينتظر ولن تبعد غيبته وقال سحنون ينتظر الغائب إلا أن يبعد جدا أو يبأس
منه كالأسير ونحوه وقيد به ابن يونس المدونة وجرى عليه ابن المحجب واختار ابن عرفة أن كلام
سحنون مقابل للمدونة لا تقييدها وانها باقية على إطلاقها كما قال ابن رشد وأبو عمران انظر ح
وبه تعلم ما في قول الشارح تبعا لعقب إذا لم تبعد غيبته جدا اه بن ثم قال ومحل الخلاف
المدكور إذا غاب بعض العصابة دون بعض فلو غابوا كلهم فالظاهر انتطارهم مطلقا ولو تبعدت غيبتهم
وفي مختصر الوفا ما يشهد لذلك اه والحاصل أنهم إذا غابوا كلهم انتظروا مطلقا قرب الغيبة
أو تبعدت وأما إذا غاب بعضهم فظاهر المدونة كذلك ولا بن القاسم في المجموعة ينتظر الغائب إذا لم تبعد
غيبته فإن تبعدت لم ينتظر وظاهره ولو كان البعد لا جدا وقال سحنون ينتظر الغائب أن لم يبعد جدا
ولم يبأس منه فاختلف الأشياخ هل كلام سحنون تقييد للمدونة وهو ما قاله ابن يونس وجرى عليه
ابن المحجب أو مقابل للمدونة والمدونة باقية على إطلاقها وهو ما قاله ابن رشد وأبو عمران واختاره
ابن عرفة (قوله أن أراد المحاضر القصاص) هذا شرط في انتظار الغائب وكذا هو شرط في انتظار
من يأتي فيقال إن محل انتظار المبرسم والمعنى عليه إذا طاب الصبح القصاص (قوله وانتظر
مغمى) أي وانتظر أفاقة عاصب مغمى له وبأفاقة (قوله ومبرسم) أي وانتظر أفاقة عاصب
مبرسم (قوله يشغل معه الدماغ) الذي في عبارة غيره يعقل معه الدماغ (قوله لا يحنون) أي لا ينتظر
أفاقة عاصب سحنون مطبق لم تعلم أفاقته (قوله ولا صغبر) أي ولا ينتظر بلوغ عاصب صغبر
واحد أو متعد (قوله لم يتوقف الثبوت) أي ثبوت القتل عليه بحلف إيمان القسامة (قوله
ولو أبعد) أي هذا إذا كانوا مساوين له في الدرجة بل وإن كانوا أبعد منه في الدرجة (قوله
وله أي للاب الصغبر) وقوله وأولهما أي للابنين الصغبرين وقوله إخوان أو عمان الخ أي فيحلف
من ذكر أو ثبت الدم فإن اقتصاص فظاهر وإن عفا أو واحد سقط القتل وللصغير والصغيرين
دية عمدها والمرضى والموافق للمدونة خلافا لقول ابن رشد بانه ينتظر بلوغ الصغار فالمصنف ما ش
على كلام المدونة ومحل الخلاف المذكور فيما إذا كان ثبوت القتل يحتاج لقسامات كما قال
الشارح وأما لو ثبت القتل ببينة أو إقرار فلا ينتظر بلوغ الصغير اتفاقا ولو تعدد ولا بكار القصاص
حالا فإن عفى بعضهم فلا قصاص ولم لم يصف نصيبه من الدية (قوله وأما لو توفى القصاص)
الأنيب وأما لو توفى ثبوت القصاص على بلوغه (قوله وكذا إن وجد واحد منه كبير) أي
ولم يكن له عاصب يستعين به (قوله وثبت القصاص) أي فإن شأه بعد ذلك اقتصر أو عفى
(قوله ففيه القصاص) أي حالا بلا انتظار (قوله أي والاستيفاء أيضا للنساء بشرطين) اعلم
أن الشرطين المذكورين لثبوت أصل الاستيفاء وأما كونهن يفردن به من العصابة من الرجال
أو تقع المشاركة بينهم فيه فهذا بحث آخر سيأتي في قول المصنف وأكمل القتل الخ (قوله لانه أنزل
منها بالقوة) أي وإن ساواها في الدرجة لأن درجة الانخوة جامعة للكل (قوله فكلام
المصنف يشملها) لأن قوله ولم يساوه عاصب صادق بما إذا كان عدم المساواة في الدرجة أو في
القوة فإذا علمت أن الاخت الشفعية مع الأخ للاب لها حق في الاستيفاء وإن كلام المصنف يشملها
تعلم أن الأولى للشارح أن يقول بعد قول المصنف ولم يساوه عاصب أي في الدرجة والقوة ولا
يقصر على الدرجة (قوله فكان عليه زيادة شرط ثالث) أي بأن يقول لو كان في درجته

رجل وورث بالتعصيب فتخرج الاخت للام والزوجة والمجدة للام (قوله ولكل القتل) هذا اذا كان المستحقون للدم نساء ورجالا أنزل منهن وسيأتي ما اذا كان المستحقون للدم رجالا فقط في قوله وسقط ان عفي رجل الخ وسياتي ما اذا كان المستحق للدم نساء فقط في قوله وان عفت بنت نظر المحاكم وحاصل ما يتعلق بالقسم الاول وهو ما اذا كان مع النساء عاصب لم يساهون ان تقول انهن اما ان يحزن الميراث كله اولافان لم يحزنه كالبنيات والاخوة فكل من طلب القتل من الفريقين اوجب له ولا عفو الا باجتماعهم ثبت القتل بقسامة او غيرهما وهذا مراده بقوله ولكل القتل ولا عفو الا باجتماعهم وان حزن الميراث كالبنيات والاخوات والاعمام فان ثبت القتل بقسامة فلا عفو الا باجتماعهم ايضا ولكل منهما القصاص ان طلبه وان ثبت بغيره فلا حق للعصبة معهن لافي عفو ولا في قود باعناق كافي التوضيح وهذا مراد المعنف بقوله كان حزن الميراث (قوله فلكل القتل) أي فمن طلبه من الفريقين اوجب لذلك وأما العفو فلا يكون الا باجتماعهم (قوله فانه لا كلام للعصبة) أي لا كلام لهم معهن لافي عفو ولا في قود (قوله والحقي في القتل) أي وكذلك في العفو (قوله فلكل القتل) أي فلكل من النساء والعصبة القتل فكل من طلبه من الفريقين اوجب له (قوله سواء ثبت ببينة أو قسامة) أي أو اقرار (قوله وهو داخل في قوله) الخ الاولى أن يقول وهذا مراده بقوله ولكل القتل ولا عفو الا باجتماعهم (قوله والوارث) أي له ولاية الاستيفاء ومراده بالوارث من كان عاصبا بالفعل ومن لو ذكر عصب فلا يدخل الزوج والزوجة في كلامه (قوله فينبغي له من الكلام) في الاستيفاء وعدمه ما كان لمورثه سواء كان ذلك الوارث الذي ورث من له الاستيفاء ذكرا أو أنثى حتى لو كان الوارث المذكور ذكرا وأنثى كان لكلامهما معا وان استوت درجتهما كوت ابن المقتول عن ابن وبنت فلهما الكلام مع أخيهما ولا يرعى في وارث ولي المقتول الا انثى عدم مساواة عاصب لها كإروعي ذلك في أولياء المقتول وإذا كان الكلام لبنت المقتول وعما وماتت عن بنت كان لها الكلام مع الم (قوله ولا صغير) أي مع بكركلهم مستحقون للاستيفاء (قوله ولوليها النظر) الام للاختصاص أي ان الولي مختص بالنظر في قتل المجاني وأخذ الدية وهذا لا ينافي ان فعل الصلح منهم ما واجب عليه فاذا رأى المصلحة في أخذ الدية أخذت من المجاني قهره عنه ولولي من دفعها وقال ليس لكم الا القصاص أو العفو بحجبانها فكذلك فهم ابن رشد وقال ان ابن القاسم خاف أصله وذلك لان التحلل ضرورة لاجل الصغير فقوله القود متعين ما لم تدع الضرورة وهنادعت الضرورة لعدمه (قوله أو غيرهما) أي كقدم القاضي (قوله اذا استحق الصغير الخ) أي كما لو قتلت أم الصغير وليس لها ولي غيره أما لو كان مع الصغير كبير استقل عن وصي الصغير بالقتل على المعتمد وقيل يتوقف على نظر الوصي معه والقرض ان القتل ثبت ببينة أو اقرار (قوله ولا يجوز له أخذ الخ) أي فان صالح ولي الصغير المجاني على اقل من الدية مع ملاء المجاني رجوع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على الولي شيء (قوله واخذ ديتها كاملة) أي ولولي القاطع (قوله وليس له ان يصالح الخ) أي فان صالح على اقل منها رجوع الصغير بعد رشده على المجاني ولا يرجع المجاني على الولي شيء (قوله وكذا الصغير) قال بن الصواب حذفه لان المصلحة لا تقتضي صلحه له بأقل (قوله فيجوز باقر) أي فيجوز صلحه بأقل من الدية أي ويجوز له القتل في الاولى والقطع في الثانية والموضوع عن المصلحة مستوية في كل من الصلح بالأقل والقصاص (قوله والاحب اخذ المال الخ) أي انه اذا تعدى شخص على عبد الصغير المولى عليه وكذا الصغيره وقتله وأجرحه وكان المجاني مملوكا فلا ولي لولي الصغير وكذا

ولي السفيه أن يأخذ القيمة من الجاني في القتل وارث نقصه في الجرح ولا يقتص من ذلك الجاني
 لما نزل اذ لا يقع للصغير ولا للسفيه في القصاص من الجاني (قوله أي الاولى) اشار الشارح
 بذلك الى ان الاحب ليس صفة لمحدوف وان المعنى والقول الاحب المشعر بان المسئلة ذات خلاف
 اذلا خلاف فيما ذكره المصنف (قوله ويقتص من يعرف) في بن قال ملاك وأحب الى أن يولى
 الامام على الجراح رجلين عدلين يتطاران ذلك ويقبسانه فان لم يجدا واحدا فارى ذلك مجزيا
 كان عدلا وفي ح لا يطلب أن يكون القصاص عاجز به فاذا وضعه بحجر مثلاً أو وضع بالموسى
 لا يصحرا ه وفي عقب شمل قوله ويقتص من يعرف الجرح والقتل ويحمله في الثاني ما لم يسلم
 الجاني لولى الجني عليه فله قتله وان لم يعرف لان الاختلاف في القتل يسير كذا استظهره الشيخ أحمد
 الزرقاني وهو ظاهر البساطي ونقل المواق نحوه عن ظاهر المدونة (قوله يدفعها المستحق للقصاص
 من ماله) هذا هو المشهور وقيل ان أجرة القصاص على الجاني لانه ظالم والظالم أحق بالجل عليه
 وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهو هل الواجب على الجاني التمكن من نفسه فقط وحينئذ
 فالقطع ونحوه أمر زائد على الواجب فيكون مجرد ذلك الزائد على مستحقه أو الواجب عليه التسليم
 بمعنى القطع كما تسلم الحقوق المالية وحينئذ فاجرة القصاص عليه (قوله بأن يسلمه) أي الاجل
 ان يستوفي منه (قوله فلا يشترط عليه) أي يحبس أو تحشيب أو تكتيف قبل الجناية منه (قوله
 لا يرد لها المحاكم للجني عليه الخ) أن قلت أي فرق بين الجرح والقتل قلت الأصل عدم تمكن
 الانسان من استيفاء حقه بنفسه لان من وظيفة المحاكم تخليص الناس من بعضهم خرج القتل عن
 الأصل بدليل خاص وهو تسليمه صلى الله عليه وسلم القاتل للمستحق وبقي ما عداه على أصله (قوله ان
 اللام في الحكم للتخير) أي فالمحاكم مخير بين ان يقتل الجاني وان يسلمه لولى المتقول يستوفي منه
 لكن ظاهر المدونة في غير موضع يدل على طلب ذلك من المحاكم أي يجب عليه رد القتل للولى فالاولى
 جعل اللام في كلام المصنف للاختصاص ليوافق ظاهر المدونة (قوله وأثر القصاص) أي وجوبه
 (قوله فيما دون النفس) أي واما الجاني على النفس فلا يؤثر القصاص منه ما ذكر (قوله أي
 لزوالهما) هذاتة تضي ان اللام في قوله محرم على التي لانتهاء الغاية وان في الكلام حذف مضاف
 وهو غير متعين بل يصح جعل اللام للتعليل ولا حذف ولا شيء (قوله ويقتل بالقصاص) أي
 فيما دون النفس لبره الجاني ولو تأخر البرء سنة (قوله كديته) اراد بها ما يشمل المحكومة في الدس
 فيه شيء مقدر من الشارع وذلك لان جرح الخطأ اذا لم يكن فيه شيء مقرر يؤثر اخذ عقله لبرء فان
 برئ على شيء اخذ فيه حكومة وان برئ على غير شيء فلا شيء فيه (قوله كديته خطأ) ولو كانت
 أي كما تؤثر دية الخطأ للبرء هذا اذا كانت تلك الدية لا تحمله العاقلة لكونها اقل من الثالث كدية
 الموضحة بل ولو كانت تحمله العاقلة كدية الجانعة وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة ورد بلو
 على اشبه القائل متى ما بلغ عقل الجرح الخطأ ثلث الدية فلا تأخير لوجوب ذلك على العاقلة ساعة
 الجرح انظر بن (قوله يموضحة) الاولى ابدالها بالدائمة لان دية الموضحة لا تحمله العاقلة
 لانها اقل من الثلث لما سبأني من ان في الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ واما عدم اقفها
 القصاص بخلاف الجانعة والامة والدائمة فان كل ثلث الدية في المدونة الخطأ (قوله فيقتل الى
 القصاص الخ) أي في جرح الامة وفيه ان موضوع الكلام الجرح الخطأ ولا قصاص فيه وقوله
 او الى ما تحمله العاقلة أي في الخطأ وفيه انه يقتضى انه اذا لم يحصل سر بان تكون دية الجانعة
 وما معها على الجاني مع انها على العاقلة فالاولى في التعليل ان يقول خوف السر بان الى النفس

فتؤخذ الدية كاملة (قوله الجانية على طرف او نفس) الاولى حذف قوله على طرف لانه قوله وان
يجرح مخيف فما قبل المبالغة خصوص الجناية على النفس اذ المعنى وتؤخر الحمل الجاني هذا اذا كان
القصاص منها بسبب نفس بل وان كان بسبب جرح يخاف عليها وعلى الولد اذا فعل بها مثله
(قوله وهذا) أى ومحل هذا وهو تأخيرها (قوله ان ظهر حملها بقرينة للنساء) أى كغير
ذاتها وطلبها لما نشبهه الحمل وقوله وان لم تظهر حركته أى هذا اذا ظهر لهم حركة الحمل بل
وان لم تظهر لهم حركته (قوله واذا اخرجت) أى لاجل حملها حبست الخ (قوله كالجد الواجب
عليها) أى فانها تؤخر فيه لاجل حملها وتجبس ولا يقبل منها كغير (قوله وتؤخر الموضع) أى
الجانية على نفس عمدا أى أو يجرح مخيف (قوله لوجود مرضع) أى حيث كان يقبل غيرها
والواجب تأخيرها لمدة الرضاع وتأخير الموضع لوجود مرضع واجب كما هو حقيقة الفعل فعول عقب
وتؤخر الموضع جواز فيه نظرا له شيخنا العدوى (قوله وتؤخر الموالاة الخ) أى ان الجاني اذا قطع
طرفين وخيف عليه اذا قطعهما مع الموت فانه يقطع احدهما ويؤخر قطع الثاني لبر الاول وليس
المراد انه يؤخر قطعهما معا ثم يقطع معا اذا فائدة في التأخير حيثئذ (قوله لم يقدر عليها) أى
لم يقدر من وجب عليه (قوله بان خيف عليه من اقامتهم فى فور) أى فلا يجمع بينهما فى وقت
واحد بل يقام عليه احدهما ثم يؤخر الى أن يقدر على الثاني فيقام عليه (قوله والا انتظرت
الاستقامة) أى قرنته او عوت (قوله فالتبذئة بالفرقة) أى ولا ينتظر اشدة ولا خفة (قوله
ولو كان احدهما لله والاخر لادى) أى كما اذا زنا وكان بكر او قذف آخر او قطع يده وقوله يده
بما معه أى ويجمع عليه او يفترق ان امكن والابد بما لا دى بجلا او مفترقا ان امكن ولا انتظرت
قدرته او موته وسكت عما اذا كان المحقق الشخص واحد كما لو قذفه وقطع يده والحكم فيه مثل
ما اذا كان المحقق لله فيعدم الاشدان لم يخف عليه على ما تقدم للشارح (قوله لا يؤخر جان)
أى لا يؤخر قصاص على جان على نفس او عضو وكذا متلف المال بدخول الحرم بل يقص منه فيه
فان الجاني للمسجد الحرام وأوليت اخرج منه واقتص منه خارجه (قوله ولو المسجد الحرام) أى هذا
اذا كان ذلك الحرم الذى دخله الجاني غير المسجد الحرام بان دخل الحرم الحدود وهو الذى لا يجوز
حلا بدون احرام ولا يصاد منه بل ولو كان ذلك الحرم الذى دخله الجاني المسجد الحرام أو البيت
(قوله ويؤخذ من المسجد) أى ويخرج ذلك الجاني من المسجد الحرام ليقام عليه الحد خارج
المسجد ولو فى الحرم ولا يقام عليه الحد فى المسجد لا يؤدى الى تجسيه واخراجه من المسجد لاقامة
الحد عليه مطلقا أى سواء كان فعل موجب ذلك الحد فى الحرم أو فعله خارجه ونجما اليه واما قوله
تعالى ومن دخله كان آمنا فقبل انه اخبار عما كان فى زمن الجاهلية بدليل الاول يمكن لهم حرما آمنا
ويخطط الناس من حولهم وقيل ان الآية منسوخة بآية فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم
وقيل المراد من دخله كان آمنا من العذاب فى الآخرة وقيل ان الآية انشائية معنى أى آمنوه من
القتل والظلم الاموجب شرعى (قوله ولو محرما) مبالغة فى قوله ويؤخذ من المسجد (قوله
وسقط القصاص) أى المفهوم من قوله ويقص من يعرف (قوله ان عفى رجل الخ) حاصله انه
اذا كان القاتل بالدم رجلا فقط مستوفى فى الدرجة والاستحقاق فان اجمعهوا كلهم على
القصاص اقتصوا وان طالب بعضهم القصاص وبعضهم العفو فالقول ان طالب العفو متى حصل
العفو من احدهم سقط القصاص ولم يعف نصيبه من دية عمده (قوله والاستحقاق) أى
استحقاق الدم (قوله اذا استحقاق للاخوة للام) أى فى الدم لما تقدم ان الاستيفاء للعاصب

وهم غير عصبية (قوله واشار للرتبة الثانية) اى وهى ما اذا كان القاتم بالدم نساء فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لمن فى الدرجة بان لم يوجد عاصب أصلاً او وجد وكان انزل منهم درجة وقد خزن الميراث وثبت القتل بغير قسامة (قوله ولا يلزم من مساواتها فى الارث) اى اذا لم يكن وارث الا هما (قوله عند ابن القاسم) راجع لقول المصنف والبنات اولى من الاخت فى عفوه وضده (قوله فلا عفوها) اى والقتول للعصبة فى القصاص (قوله فلا عفولهم) اى والقتول قولها فى طلب القصاص (قوله على ما تقدم) اى من ان البنات اذا خزن الميراث وثبت القتل بقسامة فالقول لمن طلب القتل من الرجال والنساء ولا عفوا الا باجتماعهم واما اذا ثبت بغيرها فلا حق للعصبة معهم لافى عفوه ولا فى قود والحق للنساء (قوله او عاصب لا كلام له) اى ان يكون القتل ثبت بينة او اقرار (قوله نظار المحاكم فى العفو وضده) اى ايهما اصح فعليه وذلك لانه كالعصبة عند فقهاء لارثه ابيت المال ما بقى من مال المقتول واذا امضى الامام ينظر بعفو بعض البنات فلمن بقى منهم نصيبه من الدية ومفهوم بئذ من بنات انهن لو عفون كلهن او اردن القتل لم يكن للامام نظر (قوله وفى اجتماع رجال) اى مطلقا سواء كانوا وارثين كبنات وعصبات توقف الثبوت عليهم ام لا او غير وارثين وتوقف الثبوت عليهم لاجل القسامة كبنات واخت وعصبة انظر بن وشارحنا قصر كلام المصنف على الثانى حيث قال وكان للرجال كلام بان ثبت القتل بقسامة ولو قال الشارح وكان للرجال كلام لكونهم وارثين ثبت القتل بينة او اقرار او قسامة أو كانوا غير وارثين ولكن ثبت القتل بقسامة لان ذلك اولى وعليه يظهر ما ذكره من التكرار تأمل (قوله مكررة) مع قوله فيما سبق والنساء ان ورثن الا ولى ان يقول مع قوله ولا يحل القتل ولا عفوا الا باجتماعهم كان خزن الميراث وثبت القتل بقسامة اذ قوله وللنساء ان ورثن لا تكرار فيه (قوله ومهما اسقط الخ) هذا راجع لجميع ما قدمه من قوله وسقط ان عفى رجل كالباقى ثم ان جواب الشرط محذوف قدره الشارح بقوله سقط القود لان هذا هو الذى يترتب على الاسقاط يعنى العفو واما قوله فلمن بقى الخ فلا يترتب الاعلى السقوط وحينئذ فهو جواب لشرط مقدم كما اشار له الشارح (قوله وله التكامل او هو مع غيره الخ) يعنى ان من عفى سقط حقه من الدم ومن الدية وما بقى منها يصح كون ان بقى من له التكامل ولغيره من بقية الورثة كالزوج او الزوجة والاخوة للام قال فى المدونة وان عفى احداً بنين سقط حقه من الدية وبقية المان بقى تدخل فيه الزوجة وغيرها (قوله وكذلك ان عفى الخ) كما لو كان للقتول بنون وبنات وزوج هذا هو الذى يترتب على الاسقاط يعنى العفو واما قوله فلمن بقى من الورثة نصيبه من الدية وان لم يكن له تكامل سواء وقع الاسقاط من بعضهم او من كلهم مترتباً لا (قوله ولو قسطا) اى هذا اذا ورث دم نفسه كانه بل ولو ورث قسطاً اى جزءاً من الدية قال فى المدونة ان ورث القاتل احد ورثة القاتل بطل قوده لانه ملك من دمه حصه وقال اشهب لا يسقط من القود عن المجانى اذا ورث جزءاً من دم نفسه الا اذا كان من بقى يستقل الواحد منهم بالعفو كما فى المثال الذى ذكره الشارح واما اذا كان الباقي لا يستقل

الواحد منهم بالعفو ولا بد في العفو من اجتماعهم عليه وكل من طلب القتل فانه يحاب فلا يسقط
 القود عن الجاني الوارث بحز من دمه كن قتل اخاه شقيقه وترك المقتول بنتين وثلاثة اخوة اشقاء غير
 القاتل مات احدهم ولا وارث له الا اخوته الثلاثة القاتل والاخوين فقد ورث القاتل قسطا من
 نفسه ولا يسقط القصاص عنه حتى يعفو البنات والاخوة الباقيات والبعوض من كل وقد رد المصنف
 على أشهب بل هو مقتضى رده عليه ان كلام أشهب خلاف لابن القاسم وان كلامه باق على اطلاقه
 لانه وفاق له كما قاله بعضهم (قوله مات احدهم) أي ولا وارث له الا اخوته (قوله فاذا
 مات ولي الدم) أي كاتن المقتول او اخيه أو عمه (قوله ويكون من العفو الخ) أي ولو كان معهم
 ذكر كور في درجتهن فليس بنات ولي الدم كبنات القاتل (قوله هذا مذهب ابن القاسم) الاشارة
 راجعة لارث القصاص كاث المال وقال أشهب ارث القصاص كالاستيفاء فاذا مات ولي الدم
 فالذي ينزل منزلته انما هو عصيته فيكون لهم العفو والقصاص وأما بناته وامهاته فلا كلام لمن
 في ذلك (قوله لزوجة ولي الدم) فاذا مات ولي الدم قام ورثته مقامه الا زوجته (قوله
 ولا الزوج الخ) فاذا ماتت بنت القاتل قام ورثتها مقامها الا زوجها (قوله فيدخلان) أي الزوج
 والزوجة فيه (قوله وما قدم الخ) اشار بهذا الدخول الى عدم معارضة قوله وجاز صلحه الخ
 لقوله فيعاصر القود عنه تاوذلك لان ما هذامع تراضيها أي الجاني وولي الدم وتعين القود فيعاصر
 عند عدم التراضي (قوله ان العم لا عقل) فيه أي سواء كان قاتلا او جرحا وانما يتعين فيه القود
 أي اذا لم يكن الجرح من المتالف والا فلا قود فيه بل فيه الدية كالامة والداغة ومقتلة الرأس كامر
 (قوله وجاز صلحه) من اضافة المصدر لفاعله أي جاز ان يصلح الجاني ولي الدم أو الجرح
 في جنابة العم بما قبل الخ (قوله وقد قدم هذا الخ) أي وحيدته فها هنا ذكر مع ما تقدم له في باب
 الصلح تنبيه لوصالح الجاني ولي الدم على شيء بشرط ان يرحل من البلد ولا يعود اليها أصلا او بعد مدة
 فاقوال ابن كاتبة الشرط باطل والصلح جائز وقال ابن القاسم لا يجوز الصلح وينقض ويرجع لدية كاملة
 وقال ابن نافع ينقض الصلح وينقض وقال المغيرة الشرط جائز والصلح لازم وكان سحنون يعجبه قول
 المغيرة ويراه حسنا فان التزم القاتل ان يرحل من البلد فلمهم القود أو الدية كان لهم ذلك انظر البدر
 القرافي (قوله مال في الذمة) أي فهو دين (قوله فلا يجوز اخذ ذهب) أي مؤجل عن
 ورق وكذا يقال في العكس (قوله ولا احدهما) أي ولا يجوز اخذ احدهما أي الذهب
 أو الورق حال كونه مؤجلا عن ابل ومثل اخذ احدهما مؤجلا أخذ عرض مؤجل عن ابل (قوله
 ويدخل في الصلح باقل من الدية ضم وتقبل) أي اذا عمل الاقل (قوله وجاز بما حل مجعلا
 الخ) أي جاز الصلح عن دية الخطأ بمحل مجعلا في جميع الاقسام المذكورة فيجوز اخذ ذهب مجعلا
 عن ورق وعكسه وكذا اخذ احدهما مجعلا عن ابل والمراد بالتجبل الدفع بالفعل وانما اشترط ذلك
 لان المحلول من غير تجبل لا يخرجه عن كونه ديناً فيلزم المحذور (قوله ولا يمضي على عاقلته) أي
 بالنسبة لما يلزم العاقلة من الدية لانه فضولي وقوله كعكسه أي بالنسبة لما يلزمه منها والمحصل ان
 صلحه عنهم فيما يلزمهم من دية الخطأ لا يمضي وصلحه عن الجاني فيما يلزمه منها لا يمضي ويمضي
 صلحهم بالنسبة لما ينوبهم وكذا صلحه بمعنى بالنسبة لما ينوبه (قوله فان عني المجني عليه خطأ) أي
 عن دية الخطأ وما لو قال لا تصفون عني قاتلي عمدا فان ثبت القتل بقسامة فلا ولي له العفو ولهم القصاص
 وان ثبت بينة او اقرار فلا عفو لهم قاله اصبيح ولو وكل المقتول وكيلاً عني ان يعفو فان ثبت القتل
 بقسامة فلا رلا ولياً وان ثبت بينة او اقرار فلا رلا وكيل في العفو وكذا في البدر نقلا عن الغرياني

على المدونة (قوله فتكون في ثلثه) اى فاذا لم يكن له مال اصلا - طاعن الجاني وعن عاقلة ثلثها
ودفعوا الورثة الجاني عليه ثلثها (قوله ضمت لماله) فاذا كان ماله الغادية ارضعت لمها وحطت عن
العاقلة والجاني لان ثلث الجميع يحتملها وان كان ماله الفا حط عنهم منها ثلث الالفين وهو ستمائة
وسنة وستون وثلثان وزمهم ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلثا (قوله وتدخل الوصايا فيه) اى
وتدخل الوصايا في دية الخطا اى في ثلثها مضافا لثلث ماله ان كان له مال فضمير فيه عائد على دية
الخطا على حذف مضاف كما علمت وانما ذكر الضمير نظرا لكونها امر او اجبا كما اشار له الشارح وانظرا
لكونها امالا (قوله فيما وجب من ثلث الدية) اى دية الخطا (قوله ومنه ثلث الدية) اى لان
الدية تضم لماله وتضمير مالا لا يتناول ثلث الجميع فان حل الدية الموصى بها سقطت نفقة الوصية بها وان
كان هناك وصايا اخرى اشترك الجميع في الثلث فان حل الجميع فلا اشكال وان ضاق عن الجميع وجب
المصير لقول المصنف وقدم اضيق الثلث الخ (قوله فكان على المصنف الخ) اصل هذا الاعتراض
لابن غازي وهو مبني على ان بعد في كلام المصنف يضبط بكون العين ظرفا وامان ضبط بضم العين
بصفة الماضي فلا يتوجه هذا الاعتراض على المصنف (قوله قبل السبب) اى او بعد وايضا
(قوله او اوصى بشئ) اى معين كدار او دابة معينة واما غير المعين فهو قوله وتدخل الوصايا فيه
فقول الشارح كدار الخ ينبغي حل ذلك على المعين (قوله فتدخل الوصية في ثلث الدية) اى
فاذا لم يكن له مال اصلا دفع له ثلثها وان كان له مال ضم للدية ودفع ثلث الجميع للموصى له (قوله
ويحل دخول الوصية) اى في ثلث الدية وقوله من حيث هي اى سواء كانت بثلثه او بشئ معين
او غير معين كالوصية زبد بعشرة ولمحرو وبماية و اشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف اذا عاش الخ
شرط في قوله وتدخل الوصايا فيه وفيما بعده بالنظر الى قبل المبالغة (قوله حيث اوصى بها قبل
السبب) اى واما اذا اوصى بعده فانها تدخل في ثلث الدية من غير شرط (قوله يمكنه فيه التغيير)
اى لوصيته (قوله فلم يغير) اى الوصية المحاصلة منه قبل الجنابة مع تمكنه من تغييرها قبل عاش
بعد السبب مدة يمكنه فيها التغيير ولم يغير نزل ذلك منزلة احد ادائها بعده (قوله بخلاف العمد)
مخرج من قوله وتدخل وصايا فيه كما اشار له الشارح وحاصله ان من قتل عمدا ولم يعف عن قاتله
وله وصايا ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصايا لا تدخل في الدية لانها مال لم يعلم به الميت قبل
موته والوصايا لا تدخل الا فيما علم به الميت حين موته قال في كتاب محمد ولوان الموصى قال ان قبل
اولادى الدية فوصيتي فيها او اوصى بثلثي لم يجز ولا يدخل شئ من وصاياي في ثلثي العمد عليه بها حين
موته وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي مما علمت ومما لم اعلم لم يدخل في ذلك الدية لانها مال لم يكن بل
طرا لا وارث بعد الموت اه فظهر لراك من هذا ان دية العمد قبل انها مالي من اموال الميت وعدم
دخول الوصايا فيها لعدم علمه بها حين الموت وقيل انها ليست مالا له وانما هي اذا قبلت مال طرا
لا ورثة بعد الموت قال بن وفي الثاني نظرا لافتنائه انه لا يقضى بها دية وليس كذلك بل يقضى بها
ديته كافي ح والمواقف الصواب القول الاول و شارحنا قد جنح لمسا قاتله ابن رشد حيث قال لانها
مال طرا لا وارث الخ (قوله وان عاش بعد المجرم ما يمكنه) اى مدة يمكنه فيها التغيير لوصيته
ولم يغيرها (قوله فلا تدخل لوصية فيها) اى لانها ليست بمال للميت (قوله الا ان ينفذ مقلته)
اى بقطع نخاع او تبق معبران وحاصله ان الجاني عمدا اذا انفذ مقتلا من مقاتل الجاني عليه الموصى
بوصايا قبل الجنابة نعم ان اوليائه قبلوا الدية من الجاني وعلم الجاني عليه بذلك القبول ولم يغير وصايا
الحاصلة منه مع تمكنه من ذلك فانها تدخل في ثلث تلك الدية لانها مال له علم به قبل موته وسكونه

عن تغييرها مع تمكنه بجزلة احداثها بعد العلم (قوله كاحداثها) اى الوصايا بعده اى بعد العلم
 (قوله فلا يعمل بقوله) اى لا عند محمد ولا عند ابن رشد اما عند ابن رشد فلا ثم مال طرأ الوارث
 اذا قبلها واما عند محمد فلان الموصى لم يعلم بكونها مالا له حين الموت (قوله ولا يدخل منها) اى من
 الدية شئ فى نفسه ولولا فلا تدخل وصيته فى شئ منها كان أحسن (قوله فلا تدخل وصيته
 فى دية العمد) اى بغير الشرط المذكور فى المصنف وهو قوله الا ان ينفذ الخ وذلك لان الدية ليست
 من ماله وهو انما اراد ما لم اعلم من مالى ثم ان عدم الدخول مبنى على ما لا ين رشد واما على كلام محمد
 فتدخل الوصية فيها فقول الشارح كفى النقل اى عن ابن رشد تأمل (قوله او صلح عنه بمال)
 اى واخذه منه (قوله فلا وليا له القسامة الخ) افاد المصنف ان الخيار للاولياء وللجاني فاذا اراد
 الجاني الرجوع فيها أخذ منه صلحا وطلب القسامة من الاولياء والقود فيه وائى الاولياء من ذلك
 وطلبوا امضاء الصلح فلا كلام للجاني والكلام انما هو للاولياء (قوله ورجع الجاني) اى واذا
 نقض الاولياء الصلح الحاصل من وليهم واقسم وارجع الجاني بما أخذ منه الجاني عليه صلحا اى رجع
 بذلك على تركه الجاني عليه (قوله ان صلح عنه) اى عن الجرح (قوله الاستخلاف) اى
 تخليف الولي انه لم يعف عنه وهذا قول ابن القاسم وقال اشهب ليس له تخليف الولي بل امان ثبت
 الجاني ما لا دعوى بالعدو والاقول فى بن عن ابن عاشر استشكل تخليف الجاني لولى الدم مع قولهم
 كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يعين بمجرد ما وعدوا من ذلك العفو (قوله على عدم الخ) أشار
 الى ان فى كلام المصنف حذف مضاف وهو غير متعين مجاوز جعل على لتعليل كفى قوله تعالى
 ولتكبروا لله على ما هدىاكم (قوله حلف يميننا واحدة) اى ان ولى الدم عفى عنه (قوله
 لاجئين) اى لان الولي انما يخلف يميننا واحدة انه لم يعف وقد ردها على الجاني (قوله فان
 نكل قتل بالقسامة) اى لان دعوى القاتل ان ولى الدم عفى عنه تتضمن اعترافه بالقتل (قوله
 حلفه الحاكم على ذلك) اى على ان له يمينه غائبة تشهد له بعفو الولي عنه (قوله وتلوم له بالاجتهاد
 الخ) اى فاذا مضت مدة التلوم ولم تأت تلك البيئة اقتض منه فان اقتض الحاكم من بعد التلوم
 فقدمت وشهدت بالعفو فينبغى ان تكون الدية فى مال الولي ولا يقتض منه ولا يكون من خطأ الامام
 فان اقتض الحاكم من غير تلوم فعلى عاقته قطعا وانظر اذا قتله الولي غ غير تلوم فهل كذلك على
 عاقته او يقتض منه اه عفى (قوله وقتل بما قتل به الخ) فهم منه ان الجراح ليست كذلك
 اذ يطلب فيها القصاص من الجاني بارتق محاسنى به فاذا اوضحه بجرحه وعفى اقتض منه بالموسى
 (قوله ولونارا) لكن لا يشترط المماثلة فى الصفة ورد بلوعلى من قال لا يقتض بالنار من قتل بها
 وعلى المشهور يكون القصاص بالنار مستثنى من النهى عن التعذيب بها (قوله الا ان ثبت القتل
 بضر) اى الا ان ثبت بيمينه أو اقراره على انه اكرهه على الاكثر من شربه حتى مات فلا يقتل بما
 قتل به بل يقتل قصاصا بالسيف (قوله ولوط اقربه) اى انه اذا اقربانه لاط به فأت وتبت ذلك
 الاقرار باليمينه فلا يقتل بما قتل به بل بالسيف والفرض انه لم يستمر على اقراره بل رجع عنه
 ولا يقال ان من اقربا زنا ورجع عن اقراره يقتل رجوعه لان قبول رجوعه من حيث عدم رجعه فلا
 ينافى انه يقتل بالسيف لاقراره بالقتل لان اقراره بالقتل لا ينعف فيه رجوعه قال البسامى معنى قولهم
 لا يقتل بلوطا انه لا يجعل له خشبة تحرك فى دبره حتى يموت لفتح ذلك والا فالوطا لا يقتل عادة
 وموت الجاني عليه فرض اتفاق (قوله واما لو ثبت باربعة شهود الخ) اى او باقرار واستمر على
 اقراره (قوله ثبت بيمينه أو اقرار) اى فيقتض منه بالسيف ولا يؤمر ذلك الساحران بغير

السحر انفسه بحيث يموت به لان الامر بالمعصية معصية بخلاف الاساطي القائل انه اذا اقر به يؤمر
 بفعله لنفسه فان مات والا فالسيف (قوله وهل والسم) اى اذا قتل المجانى به شخصافانه لا يقتل
 به وانما يقتل بالسيف كالمستثنات الاربع والسم فى كلام المصنف بالمجر عطف على خمر (قوله
 او يجتهد) عطف على مقدر كما اشار له الشارح (قوله تاويلان) الاول لابي محمد بن ابي زيد والثاني
 لابن رشد (قوله اى ان قتل بحرقه) اى فى ضرب به فى محل خطر بحيث يموت بسرعة لانه
 يرمى بالمجارة حتى يموت (قوله وكذا ما قبله) اى فى قتل شخصاً بالتعريق او بالخنق فانه يفعل به
 مثل ذلك (قوله كذا عصوين) اى اذى ضربة عصوين وقوله اى ضربه بالعصى مرتين اى فسات
 من ذلك (قوله ويمكن مستحق القصاص من السيف) يعنى ان مستحق الدم اذا طلب ان يقتص
 من المجانى بالسيف فانه يجب لذلك سواء كان المجانى قتل بالسيف او بغيره من الوجوه السابقة
 وسواء قتل باخف من السيف ام لا هذا هو المعتمد خلافا لابن عبد السلام القائل ان محل ذلك
 ما لم يكن المجانى قتل باخف من السيف كالحس فخص والا فعمل به ذلك ولا يقتل بالسيف واشعر كلام
 المصنف ههنا ان القتل بما قتل به حتى لولى المجنى عليه لانه فلذا كان لولى المجنى عليه ان يختار السيف
 دون غيره (قوله ان تعمد) اى ان تعمد الطرف اى ان تعمد تلغه (قوله اى بطرف المجنى
 عليه) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وقد تبع الشارح
 فى ذلك ابن مرزوق والمواق وكلام التوضيح يقتضى انه قيد فيها ما واستظهره من (قوله ولو قصد
 المثلة) اى صاحب الاطراف التى قطعها (قوله كالاصابع تقطع عمدا) اى واما لو قطعت
 خطأ فلا اندراج فاذا قطع اصابع شخص خطأ ثم قطع كفه عمدا اخذدية الاصابع وفى الكف
 حكومة واما قول عبق تبعلت اخذدية الاصابع واقتص للكف فقد اعترضه طي بان يد المجنى
 عليه اذا كانت ناقصة اكثر من اصبع لا قصاص فيها سواء كان النقص بخيانة عمدا او خطأ وسواء
 كان المجانى نائبا هو المجانى او لا وغيره (قوله تندرج فى قطع اليد) اى سواء كانت يد من
 قطعت اصابعه او يد غيره فاذا قطع اصابع شخص عمدا ثم قطع كفه عمدا بعد ذلك قطع المجانى من
 الكوع او قطع اصابع رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لهم من المرفق ان لم يقصد
 مثله والالم تندرج فى الصورتين بل تقطع اصابعه او لا ثم كفه فى الاولى وفى الثانية تقطع اصابعه
 ثم يده من الكوع ثم من المرفق (قوله شرع فى الكلام على الدية) ماخوذة من النودى بوزن الغنى
 وهو الملاء سميت بذلك لانها مسببة عنه سميت باسم سبها ودية كعدة مخدوفة الغاء وهى الواو
 وعوض عنها التانيث (قوله فى قتل الذكر) انحر المسلم قيد بذلك لانه سبأنى فى كلام المصنف
 لزوم النجعة لقائل الرقيق وان زادت على دية المحر ودية غير المسلم وان لاني على النصف من الذكر
 (قوله على البادى) اى على القاتل البادى من اى اقليم كان (قوله مائة من الابل) اى
 فان لم يكن عندها الالبادية ابل بل خيل مثلا كافوا بما فى حاضرهم كما قاله بن وقيل بكافون قيمة
 الابل (قوله خمسة) اى تؤخذ من خمسة انواع (قوله وربع فى عمد) اى على اهل
 البادية لان الكلام فىهم والمشهور ان دية العمد حالة الان يشترط الاجل وقيل انها تنجم
 فى ثلاث سنين كدية الخطأ واما اذا صالح المجانى على دنائير ودرهم او عروض فلا اختلاف فى انها
 تكون حالة كما فى بن (قوله مهمة) اى بان قال الاولياء عفونا ونصالحكم على الدية واما اذا
 قعدوا بشئ بان قالوا عفونا ونصالحكم على الدية من كذا تعين اخذ وقوله كان يحصل الخ اى
 وكذلك العمد الذى سقط فيه القصاص لعدم وجود مثله فى المجانى (قوله من الاصناف

(الاربعة) بنت الحاض وبنت اللبون والحقة والمجدعة (قوله والام كذلك) اى وان علت من
 مال كل (قوله ولو مجوسيا) اى ولو كان الوالد القاتل لولده مجوسيا واعلم ان الخلاف فى تغليظها على
 الاب المجوسى انما هو فيما اذا قتل ولده المجوسى فقال عبد الملك لا تغلط عليه لان دية المجوسى تشبه
 القيمة وانكره سحنون وقال اصحابنا يرون انها تغلط عليه اذا حكم بينهم لان علة التغليظ سقوط المالة ود
 واما اذا قتل ولده المسلم فانها تغلط عليه اتفاقا فانظر بن (قوله وتحاكموا اليها) لاحتياج التحاكم اذا
 كان الولد مسلما بل يلزمه ذلك تحاكموا اليها ولا بخلاف ما اذا كان للولد غير مسلم فلا تحكم بينهم بذلك
 الا اذا ترفعوا اليها (قوله وثنا خلفه) اى فيكون شريكاً لورثته ولده فى خلفه بالثلث والثلثين
 (قوله لولده) اى المسلم والمجوسى (قوله ان لا تصد ازهاق روحه) اى كرمه بمحبة
 اوسىف اراد بذلك ادبه ولم يرد شيئاً (قوله فان قصده) اى حقيقة اوحكامها لمحقق كان برى
 عنقه بالسيف او يضربه بعضى اوسىف فاصداً بما ذكر ازهاق روحه ولا يعلم ذلك الا منه والمحكى كما
 اذا اضجعه وشق جوفه وقال فعلت ذلك حماقة ولم اقصداً ازهاق روحه فلا يقبل ذلك منه ويقتل
 الاب (قوله فان قصده فالتصاص) محله مللم يكن المستحق للدم ابناً آخر والا فليس له قتله
 بالاولى من تخليفه انظر بن (قوله كجرحه) اى كجرح العمدى كما تغلط فى جرح العمد سوء
 كان الجراح الاب او كان اجنياً فان كان الاب فالدية مثله وان كان اجنياً فربعة (قوله كذلك
 تكون فى الجرح) اى عمداً اذا كان لا قصاص فيه لكونه صادراً من الاب ومن اجنبى وحصل
 من الجنى عليه عقوبته على الدية مبهمه اول كونه من المتالف وعلم من قولنا لكونه صادراً من
 الاب ان الاب لا يقتص منه فى الجرح مطلقاً ولو قصد جرح ولده بخلاف القتل فانه يقتص منه اذا قصد
 ازهاق روحه وهذا هو التحقيق (قوله من تربيع) اى اذا كان الجرح من اجنبى وعفى عنه
 الجنى عليه على الدية مبهمه (قوله اوتثليث) اى اذا كان الجرح من الاب (قوله كالخائفة)
 اى فان فيها ثلث الدية وقوله ام لاى كالموضحة (قوله بنسبة ما لكل جرح الخ) فالجائفة مثلاً
 فيها ثلث الدية فيؤخذ مغلفاً وكيفية تغليظها ان تذهب الاربعين خلفه لثلاثة تحدها خمسين فيأخذ
 خمسي الثلث حقه من الخلفات وذلك ثلاثة عشر وثلاث وتسب الثلاثين حقه لثلاثة تحدها خمسة عشر
 فيأخذ خمس وعشر الثلث من المحاق وذلك عشرة وكذلك المجدعة (قوله بلاحدسن) اى
 فى الخلفة (قوله وعلى العراق الخ) استفيد من المصنف ان الدية انما تكون من الابل
 او الذهب او الفضة فلا يؤخذ فى الدية عندنا بقرو ولا غنم ولا عرض فاذا لم يوجد فى البلد خلاف ذلك
 فالذى استظهره بعض ٣٨ انهم يكافون ما فى اقرب البلاد اليهم الموجود فيها شئ من الاصناف الثلاثة
 ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلاف ما فى حقي حيث قال ولا يؤخذ فى الدية عندنا بقرو ولا غنم
 ولا عرض وحيث لم يوجد فى البلد خلاف ذلك فينبغى التعويل عليه اى ينبغي التعويل على ما وجد
 عندهم والاخذ منه (قوله الا فى المثلثة) استثناء من مقدر كما اشار له الشارح (قوله اى يراعى على
 قيمة الخمسة) فيه نظر فان الزيادة على دية الذهب والفضة فالاولى ان يقول اى يراعى على ما يجب
 عليه من ذهب او فضة بقدر نسبة الخ (قوله حذف المستثنى منه) اى وهو قوله ولا يراعى على
 ذلك وقوله وحذف مضاف اى وهو قدر وقوله من الاول اى الذى هو قوله بنسبة وقوله والثانى
 اى الذى هو قوله الدين والمضاف المحذوف من الثانى هو قيمة وفيه حذف مضاف ايضا وهو
 زيادة (قوله وحذف المزيد عليه) اى الذى هو قوله على قيمة الخمسة على ما فيه كما علمت وقوله
 والمنسوب اليه اى الذى هو الخمسة (قوله ما زادته المثلثة) اى ما زادته قيمة المثلثة وقوله

على الخمسة اى على قيمة الخمسة (قوله الذى) اى وأما الحرى فلا وقد فيه ولاديه لما تقدم من
اشترط الصمة (قوله والجوسى المعاهد) اى والذى (قوله والمرد) اى سواء قتل
زمن الاستتابة أو بعدها (قوله ثلث خمس) اى ثلث خمس دية الحر المسلم (قوله وقيل الخ)
هذا قول سحنون وما شئى عليه المصنف هـ ا من ان على قاتله ثلث خمس دية الحر المسلم فهو قول ابن
القاسم وقال أشهب فيه دية أهل الدين الذى ارتد اليه (قوله كترتد) اى يلزم قاتله الادب
ولاديه عليه مراعاة ان لا يرى استتابة بليقة توفى فوراً (قوله من ذكر) اى الحر المسلم والسكاني
الذى والمعاهد والجوسى والمرد (قوله وهكذا) اى فدية الحرمة السكانية سواء كانت ذمية
او معاهدة ربع دية الحر المسلم ودية الحرمة الجوسية اربعة اربعة سدس خمس دية الحر المسلم من الابل
ثلاثة ابعرة وثلاث بعير ومن الذهب ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ومن الورق اربع مائة درهم
(قوله وفى الرقيق قيمته) اى اذ قتله حر مسلم عمدا او خطأ لان قتله مكافئ او حر كافر عمدا فيقتل به
(قوله وفى القام الجنين وان علقه) اى هذا اذا القته مضعة او كاملاً وان القته علقه اى دماً
مجنناً بحيث اصاب عليه الماء الحار لا يذوب لال الدم المتجمع الذى اذا صاب عليه الماء الحار يذوب لان
هذا ليس فيه شئ خلافاً لما يفيد كلامك انت (قوله او شمر ربح) اى كشم راتحة مسك او مسك
او جبن مقل فاذا شمت راتحة ذلك من الجبران مثلاً فعليها الطلب فان لم تعلب ولم يعاوجحها حتى
القتة فعليها الغرة لتقصيرها وتبنيها فاذا طلبت ولم يعطوها ضمنوا عاوجها لم لا وكذا لو عاوجها
وبان ربح الطعام او المسك يسقطها ولم يعطوها وسقطت فانهم يعضون وان لم تضرب ويضم من
العادة تنبيه على كالحقنة والسراب اذ لم ينبه عليه (قوله من زوج) اى حاله كون ذلك الجنين
ناشئاً من زوج حار وقربى او من زنا وكان الاولى للشارح ان يشرح هذا البيان عند قول المصنف ولو امة
(قوله واما من سيدها) اى واما جنين الامة من سيدها فسيأتى فى قول المصنف والامة من
سيدها اى اى فيه عشر دية الحر لا عشر واجب امة لان الواجب فى امة القيمة وهى قد تكون قدر دية
الحر او اقل او اكثر (قوله وان كانت امة القيمة) انظر هل تعتبر القيمة يوم الالتقاء او يوم سبيها الذى
هو الضرب وشم الزنا والختوف (قوله مجمل من العين) اى لامن العروض والحاصل ان
عشر واجب الام المأخوذ فى الجنين يكون حالاً او يكون منجماً كالدية ويكون ذهباً او ورقاً فلا يكون
من الابل ولو كانوا اهل ابل كما قال بن القاسم خلافاً لأشهب القائل تؤخذ الابل من اهلها خمس
فرائض حالة (قوله ويكون) اى عشر واجب الام فى مال الجنانى اى فى العدمه مطلقاً وكذا
فى الخصال الا ان يباغ ثلث دية فاكثر فعلى عاقلة (قوله فالقتل جنيماً ميتاً) اى فديته على
عاقلة الجنانى لانها اكثر من ثلث دية لان دية الجنانى الجوسى ستة وستون ديناراً وثلث ديناراً
اثنان وعشرون ديناراً وسدس وثلاث سدس والام ديتها خمسة مائة ديناراً وعشرها خمسةون ديناراً وهى
اكثر من ثلث دية الجنانى (قوله واما جنين الامة) اى من زنا او من زوج ولو كان حراماً مسلماً وكذا
جنيهاً من سيدها (قوله فبعتين فيه النقد) اى المعين ولا غرة فيه لكان من زوج او من
زنا ففيه عشر قيمة الام نقد او كان من سيدها ففيه عشر دية الحر نقد (قوله اقل سنها سبع
سنين) اى وهى سن الافتقار وانما اعتبر فيها ما ذكرنا لاجل ان يصح التفريق قاله شيخنا (قوله
عشر ديتها) اى عشر دية الحر المسلم لا عشر واجب الامة التى هى امة ثم انه لا مفعول لقول المصنف
من سيدها بل حيث كان ولدها حراً كالغرة للحر وكامة المجد اذا تزوجها ابن ابنته او ابن بنته وجمات
منه فحسبها كذا لا اى فى جميعها عشر دية الحر المسلم لا عشر قيمة امة (قوله والحرمة التصريحية)

اى وجنين المحرة النصرانية من زوجها العبد المسلم واولى المحر الم سلم كجنين المحرة المسلمة ففيه عشرين
 المحرة المسلمة تقدا او ولادة تساوى ذلك (قوله اى المسلمة) دفع به هذا ما يقال ان فى كلامه
 تشبيه الشئ بنفسه اذ النصرانية حرة (قوله لانه حرم - جهة الخ) اى لان جنين المحرة النصرانية
 من زوجها العبد المسلم حرم - جهة امه مسلم - من - جهة ابيه اى وحينئذ فيكون فيه ما فى جنين المحرة
 المسلمة وهو عشرين المحرة المسلمة او ولادة تساوى ذلك لا عشر واجب امه واحترز بقوله من زوجها
 الخ اى عن جنينها من زنى ولو كان الزانى بها مسلما فان الواجب فيه عشر واجب امه لا عشر دية
 المحرة لان ابن الزنا مقطوع النسب عن ابيه وحينئذ فلا ينظر لحاله وانما ينظر لحال امه فقط هذا هو
 الظاهر كما قرر شيخنا خلافا لعق (قوله ثم استثنى من وجوب الغرة) الاولى ثم استثنى من وجوب
 أحد الامرين فقط وهو عشر واجب الام وأوال الغرة (قوله والاستثناء منقطع) اى لان ما قبل
 الانفصال الجنين عن امه ميتا وهى حية وما بعد الانفصال عنها حيا وهى حية أو مية (قوله ولو
 مات عاجلا) رد به قول اشهب بنى القسامة مع لزوم الدية اذ مات عاجلا واستحسنه اللخمي قائلا
 ان موته بالقرين يدل على انه من ضرب الجناني مات قال فى التوضيح ووجه ما قاله ابن القاسم ان هذا
 المولد لضعفه يحتش على الموت باذى الاسباب فيمكن ان مرتبه غير ضرب الجناني اه بن (قوله
 فلا غرة) اى لان الجنين اذا استهل صار من جملة الاحياء فلم يكن فيه غرة وعدم الدية لتوقفها على
 القسامة وقد امتنع الاولياء منها وما قاله الشارح هو قول عبد الحق وهو المعتمد وقال بعض اشياخه
 ان لم يقسم والم غرة فقط لم يقطع يده ثم نرى مات وابوا ان يقرعوا فلهم دية اليد ورد بانه قياس
 مع الفارق لان من قطع يده ثم نرى مات دية اليد قد تقررت بالقطع والجنين اذا استهل صار خا
 صار من جملة الاحياء فلم يكن فيه غرة والحاصل ان موجب الغرة مائة دية بالتهلله وموجب الدية
 فى قطع اليد هو جود فقرق بينهما ما فلا يصح قياس أحدهما على الآخر (قوله وان تعمد الخ)
 يعنى ان ما تقدم من انه اذا خرج حيا ومات فالدية ان اقيم ومحمد اذا كانت الجنابة خطأ وأما ان
 تعمد هاو كانت بضرب ظهر او بطن فنزل حيا ثم مات فقال اشهب لا قود فيه بل تجب الدية فى مال
 الجناني بقسامة قال ابن الحاجب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال فى التوضيح
 وهو مذهب المدونة والمجموعة قال والحق ابن مناس ضرب الرأس بالظهر والبطن فى جريان الخلاف
 بخلاف الرجل وشبهها ونص ابن أبى زيد فى مختصره على ان ضربها فى الرأس كضربها فى الرجل
 فى نفي القصاص ووجوب الدية فى مال الجناني ولا يجرى فيه الخلاف الذى فى ضرب البطن والظهر
 ورجحه ابن عرفة اه بن (قوله فنزل - مستهلامات) احترز به عما نازل ميتا فى الغرة فقط (قوله
 كعمد ضرب يد او رجل) اى فان فيه الدية بقسامة قول واحد (قوله من عشر او غرة الخ)
 اى قال لله هذا الذكرى (قوله وورث على الفرائض) اى فلا لب التلثان وللأم الثلث ما لم يكن
 له اخوة والا كان للام السدس خلافا لربعة حيث قال تحتص بها الام لانها كالعرض عن جزء منها
 وخلافا لقول ابن هرير للام والاب على الثلث والثلثين ولو كان له اخوة وكان مالك أو لا يقول بذلك
 ثم يرجع للام ولعالم انه اذا كان المنزل للجنين من الابوين أو الاخوة كان كالقاتل فلا يرث من
 الواجب المذكور شيئا وعلم ايضا بان قول المصنف وورث على الفرائض لا يخالف قوله ان الجنين
 اذا لم يستهل صار ذل لا يرث ولا يورث لان مرادهم لا يورث عنه مال بمسكته والموروث هنا عوض ذاته
 (قوله اى ان العامل فيه قيمة) اى لمساقيه من معنى الفعل اى وانما يقوم وقت برئه اى صحته
 (قوله متعلق بنسبة الخ) اراد بالمتعلق الارتباط المعنوى فلا ينافى انه متعلق بمحذوف حال منه

أى بمثل نسبة نقصان الجناية من قيمته مأخوذ ذلك المثل من الدية ويصح تعاق قوله من الدية بعمل
مقدراى يؤخذ بتلك النسبة من الدية وحاصل الكلام ان في الجراح شيئا يحكم وما به مصورا بمثل نسبة
نقصان الجناية من قيمته حال كونه مفروضا عبودية ناقصا الى قيمته مفروضا عبودية كاملا
مأخوذ ذلك المماثل للنسبة المذكورة من الدية (قوله ففيه ما قدره الشارع) أى سواء برئ
على شين أو لا ثم ان الذى استحسنه ابن عرفة فيما اذا لم يكن في الجرح شئ مقرر القول بان على الجاني
أجرة الطبيب وثمان الدوا سوا برئ على شين ام لا مع الحكم في الاول وأما ما فيه شئ مقدر فليس فيه
سواء ولو برئ على شين سوى موضة الوجه والرأس فليزعم مع المقدّر فيها أجرة الطبيب وثمان الدوا
(قوله فلا شئ فيه) أى واللازم للجاني المحكومة في الام فقط (قوله مع ما نقص أمه) أى مع
الحكومة التي في نقص أمه (قوله منقطعاً) لان ما قبل الا في الجرح الذى ليس فيه شئ مقدر وما
بعدها فيما فيه شئ مقدر قال بن وفيه نظر بل هو متصل لان لفظ الجرح يشمل ما فيه شئ مقدر وما
ليس فيه شئ مقدر فكانه قال وكل جراح فيه حكومة الا الحائفة فاقبل الا عمومها مراد تناو لا احكاما
مثل قام القوم الا زيدا (قوله وهى مختصة الخ) أى لانها كباقي ما أفضت للجوف أى دخات
فيه ولو قد بارة فاسحق جلدة البطن ولم يصل للجوف فليس فيه الاحكومة ومراده بالظهر والبطن
ما يشمل الجنب (قوله والآمة) أى عمدا او خطأ اذ لا قصاص فيها وكذا يقال في الدامعة وقد
تقدم ان الآمة هى التي تقضى بخريطة الدماغ ولم تخزقه والا كانت دامعة (قوله فثلث) أى
وهو على العاقلة ان كانت الجناية خصا والا ففي مال الجاني (قوله من الدية الخمسة) اعلم ان الدية
محمسة في جراحات الخطأ زمنا كدية القتل خطأ أو أراح العمدا الذى لا قصاص فيه لمخاطرة كالأمة
والجائفة او لعدم المماثل او للعفو وعلى الدية مهمة اولكون الجاني الاب فانها تغاظ بالتربيع ان كان
الجاني غير الاب وبالثلث ان كان الجاني ابا تكامر (قوله ومنه لهما الدامعة) أى على المعتمد وقيل
فيها حكومة وهو ظاهر المصنف حيث سكت عنها عند ذكر ما فيه شئ مقدر (قوله والا الموضحة)
تقدم انها التي توضع عظم الرأس أو الجبهة أو الخدين (قوله والا المنقلة) أى عمدا او خطأ
اذ لا قصاص فيها حيث كانت في اراس وتقدم انها التي يطير فراس العظم منها لاجل الدوا (قوله
عطف مرادف) أى لقول مالك في المدونة لا رها الا المنقلة (قوله ولا يرادعى ما ذكر في هذه
الجراح شئ وان برئت على شين) يستثنى من هذه الموضحة فانها اذا برئت على شين وكانت في الوجه
او اراس فانه يدفع مع ديتها حكومة لما حصل بالشين على المشهور (قوله لصح ايضا) أى لكنه
اعتنى بالشين فبالغ عليه لان النقص يقتضى الخالعة لما ورد وما ورد لا يرفعهم النقص عنه بخلاف
الزيادة فالتوهم فيها أكثر بدليل وجوده في الموضحة (قوله في الجراحات المذكورة) أى وهى
الجائفة والآمة والدامعة والموضحة والمنقلة (قوله ما ينبت عليه الانسان العليا) أى وهو كرسى
الحند (قوله لا يتأني في الآمة) بل في الموضحة والمنقلة وقوله لانها بمختصة بالرأس أى وجئند
فاستراعه فيها البيان الواقع (قوله فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له) أى فقوله ان كن
براسه راحع للآمة والموضحة والمنقلة وقوله او لمحي اعلا راجع للموضحة والمنقلة لا الآمة (قوله
وهكذا) أى ففي منقلبه عشر قيمته ونصف عشر قيمته (قوله بن في غيرهما كيد الخ) الذى يتأني
من الجراح المذكورة في غيرهما كاليد والرجل انما هو الموضحة والمنقلة (قوله باجتهاد الامام) فيه
نظرا لتقدم انه يقوم عمدا او خطأ وكاملا ويتقرر ما بين القيمين أى قيمته سائما وبجرحا وبؤخذ
من الدية بنسبة ما بين القيمين بقول اهل المعرفة لا باجتهاد الامام ولا يجب بان مراد الشارح باجتهاد

الحاكم بمعنى مع اهل المعرفة في التقويم والنسبة فلا تخالف (قوله من جانب الآخر) أي كان بضربه
 في جنبه فتعذر من الجانب الآخر (قوله او من المهر للطن) أي كان بضربه في بطنه فتعذر
 اظهره وبالعكس (قوله دية جائفتين) أي وذلك ثلثا دية النفس (قوله كيه عدد الموضحة) أي
 كيه عدد الواجب اذا تعددت الموضحة الخ في الموضحتين: شرا لدية الكماله وفي المنقلبتين خسها
 وعشرها وفي الاثنتين ثلثاها (قوله ان لم تتصل) أي تلك المذكورات ببعضها وههنا ذراع لم
 بعد الكف ولا يتصور رجوعه لساقها وههنا ذراع لدية الكماله لانه لا يتأتى الاتصال
 (قوله منفصلا عن الاخرى) أي بان يكون ما بين الموضحتين مثلاً لا يصلح العظم سواء انسخ
 الجملد ام لا (قوله والابان اتصل ما بين الموضحتين الخ) اتصال ما بين الموضحتين هو ان يصل
 ما بينهما للعظم حتى يصير الموضعان شيئاً واحداً واتصال ما بين المنقلبتين ان يطير فرائش العظم
 الذي بينهما للدواء حتى يصير شيئاً واحداً واتصال ما بين الاثنتين ان يصل ما بين الاثنتين لأم الدماغ
 حتى يصير امة واحدة (قوله فلا يتعد الخ) ذكر هذا وان كان مفهوم شرط ليرتب عليه قوله
 وان يعور الخ (قوله وان يعور) أي وان كان تعددها على وجه الاتصال يعور الخ (قوله بل
 بالعكس) أي لان العور وان كان بمعنى التتابع لكن المراد به الزمن المتتابع فيه فلذا صح جعله
 ظرفاً وقد يحسن عن المصنف بان الساق لا طرفية وفي لامية ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر
 قال الشارح الاولي ولم يقل الصواب (قوله فلا لكل حكمه) أي فلا لكل جرح دية وحاصل فقه
 المسئلة ان الواجب بتعدد عدد الجرح ان لم تتصل الجراحات واتصلت وكانت على التراخي لان
 اتصلت وكانت في فور سواء كانت بضربة أو ضربات (قوله والصوت الحالى عن المحروف) أي
 فيم ليس له الصوت فقه كالا حرس (قوله وهو معنى في اللسان) أي قوة منبهة في العصب
 المفرد على جرم اللسان يدرك بها الطعم بخلافه ارضوية للعاية التي في الفم ووصوله الى العصب
 (قوله ولا يلزم الخ) ههنا رد على جبق القائل ان فيه حكومة واستدل لذلك بكون المصنف
 غير كره في قوله شيء مقدر (قوله وغيره) أي كانه عام او سقي او جرح أو تحو ذلك من الافعال
 (قوله عمداً او خطأ) العلم ان لزوم الدية في ذهاب ما ذكر بالفعل الخطأ ظاهر وأما اذا كان الفعل عمداً
 فبغير ذك ان كان الفعل لا قصاص فيه كالا ممة ولا يمكن التعديل على ذهاب المنفعة والاحتيل على
 ردها كما مر فان كان ذهاب المنفعة بفعل فيه النقص كجرح اقتص منه من الجاني فان زال المعنى
 منه فواضح ولا اخذ من دية ما ذهب كالم (قوله فاذهب بسببه شيء مما ذكر) أي من العقل
 وبعدة في كلام المصنف والشارح (قوله بحسب ما ذهب) أي فاذا ضربه فصار بعترية الجنون
 في كل شهر يورث مع المنة كان جزء من ثلاثين جزءاً من الدية وان صار بعترية الجنون في كل شهر
 يوماً فقط او ليلة فقط كان له جزء من ستين جزءاً من الدية ولا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل
 ولا قصره حيث كان بعترية الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط لان الليل الطويل والنهار القصير
 لما عاذهما ما يأتى في ليل قهيم ونهار طويل صار من الليل والنهار متساوياً (قوله وعليه واجب كل)
 أي فليل مصرية كاملة لا عقل ونصف عشر دية الموضحة (قوله على المشهور) أي بناء على المشهور
 من ان يحصل العقل القلب لاراس (قوله ودق الخ) ههنا مبنى على مقابل المشهور من ان يحصل
 العقل لاراس وقوله وعليه دية كاملة للعقل فقط أي لقرن المصنف الا المنفعة بحملها (قوله بان
 افد الخ) أي بان فعليه فعله أو سد اعانه أي انتصاب ذكره (قوله ولا تدرج فيه) أي
 في اصال قوة الجماع أي لا تدرج في دية (قوله وان كانت قوة الجماع فيه) أي وان كانت قوة

الجماع التي فسدت من درجة فيه أي في الصلب الذي افسده (قوله انسد منه) أي بحيث
 صار لا يحصل منه نسل (قوله أوفى حصول تحذيره) أي بأن فعله به فعلا يحصل بسبب
 ذلك تحذيره الخ (قوله أو تسويده) ظاهره وان لم يعم السواد والبرص جميعه وهو كذلك على الظاهر
 قاله عجم (قوله ففيه حكومة) أي كأنه لو اذهب بعض كل فالظاهر ان في ذلك حكومة (قوله
 ففي قطعه من اللدبة) أي في مجرد قطعه مما يدون ذهب سمع اللدبة (قوله ومذهب اللدبة
 ان فهمها حكومة) أي وهو المشهور كما قاله ابن عرفة ومما قاله المصنف من وجود اللدبة في مجرد
 قطعه مما فقد تبع فيه صحيح ابن الحارث انظر بن (قوله اذ لم يذهب سمع) أي والا فاللدبة اتفاقا
 (قوله أو الشوى) يعني ان من فعل شخص فعلا ذهب به جارا رأسه بقامه فانه زعمه دية كاملة
 وأما ان ذهب بعضها فعليه بحسابه من اللدبة الكاملة وقيل يلزمه حكومة (قوله جلد اذ رأس)
 أي بقامه وقوله جلد اذ رأس أي القطعة من جلد اذ (قوله أي في قطعهما) أي اخرجهما
 من محلها وتصيرهما بارتين كازر وقوله أو طعنها أي فتأههما (قوله بأن اغلقت
 الحديقة) أي بفتحها وهذا نفس بغير لاضمس (قوله ليس فيهما) أي في طمس الحديقة وذهاب
 البصيرية وحكومة أي بل الواجب فيها دية فقط (قوله بالنسبة) بحث فيه بعضهم بان ظاهر
 السنة مع الخائف القائل في العين الواحدة نصف اللدبة سواء كانت عين صحيح أو عور ومعلوم ما في كتاب
 عمرو بن حزم الذي أرسله له النبي صلى الله عليه وسلم فانه ذكره فيما في العين الواحدة نصف اللدبة
 وهذا عام في عين العور والصحيح واجب بان فعل النجاسة خصص بموم الحديث (قوله بخلاف
 كل زوج) فان في احدهما نصفه دخل في هذا الاثنان أيضا كما دخل مذكرة الشارب في احدهما
 نصف اللدبة سواء قطعها أو سلمها أو روضها والفرق بين عين العور والواحد من كل زوج مما ذكرنا
 العين تقوم مقام العينين في معظم الغرض بخلاف احدي اليمينين مثل ما لا يلزم في عين العور
 دية كاملة وفي الواحد من كل زوج نصفها أو انصاع عين العور وردت السنة بالدية كاملة فهم بخلاف
 غيرها (قوله ولومن آخر اتخذ) أي هذا اذا قطعها من الكهين أو من اترك كتبت بل ولو قطعها
 من آخر اتخذ (قوله وفي مارن الانف) أي والدية كاملة في مارن الانف وفي الحشفة أي وهي
 رأس الذكوة في قطع ما بقي منها بعد ذلك حكومة ولو قطع الانف أو الذكوة من اصليها فانه دية فقط
 (قوله بيقاس) أي ذلك البعض الذي قطع منها أي من المارن والحشفة مما فيه اللدبة (قوله
 لا يقاس) أي ذلك البعض المقطوع أي لا ينسب ذلك البعض لاصل المارن والحشفة وإنما ينسب
 لنفس المارن والحشفة (قوله ولو قطعها مع الذكوة فديتان) أي سواء قطعها في مرتين أو في مرة
 واحدة كما في المواق وهذا ان فعل ذلك بحر فان فعله بعد ادب في العبد ولا غرم ان لم ينقصه فان
 نقصه غرم ارش نقصه (قوله وفي ذكر العنبر) وهو من لا يتأق له به جماع صغيره او ادمع انعاظه
 اكبر او اعلة عن جميع النساء وقوله قولان أي لسالك قال في الذخيرة تأخذ كسرة احوال تحب اللدبة
 في ثلاثة وتسقط في حالة ويختلف في اثنين فالثلاثة التي تحب فيها اللدبة قطعها جملتها ووقطع الحشفة
 وحدها أو بطل النسل منه بطعام أو شراب وان لم يطل الانعاظ وتسقط اللدبة اذا قطع بعد قطع
 الحشفة وفيه حكومة ويختلف اذا قطع من لا يصح منه النسل وهو قادر على الاستمتاع وعاجز عن
 اتيان النساء لصغر ذكرا ولعله كاشع الغاني فقبل دية وقيل ككوسة والقولان لسالك (قوله
 والراجح اللدبة) أي وأما ذكرنا تعرض عن بعض النساء ففيه اللدبة اتفاقا وفي ذكر الحنثي المشكل نصف
 دية ونصف حكومة لانه على احتمال ذكر كوربته ففيه دية كاملة وعلى احتمال انوثته ففيه حكومة

والمراد بالحكومة هنا ما يجتهد فيه الامام لهذا العداء لا ما سبق في تقويمه لان قطع ذكر المرء لا ينقصها
(قوله وفي نديها) أي وفي قطع نديها إلى المرأة الدية وأما قطع نداء الرجل فيه - حكومة لادية
(قوله ان بطل اللين) أي بان انقطع وقوله اوفسداى بان صار مدما وهذا شرط في قطع المحتلين فان
قطعهما ولم يبطل اللين ولم يفسد في حكومة (قوله وكذا ان بطل) أي وكذا تلزم الدية كاملة
ان بطل اللين اوفسدا من غير قطع للحملتين ولا لغيرهما وحيث نفذ الدية لابن لا تقطع المحتلين فمن ثم
استظهر بان عرفه ان في قطع حلمتي الجوز حكومة كاليد الشلاء (قوله فان عاد) أي اللين محاله
بعد فساد ما وبعد انقطاعه في مسئلة قطع اللين اوفسدا من غير قطع للحملتين (قوله ان قطع
نديها الخ) فيه ان الدية في قطع الثديين مع العاسوا وبطل اللين اوفسدا ولا للاحتياج لاستيناء
فالاولى الافتصاري على قطع المحتلين بان يقول اذا قطع حلمة نديها والحاصل انه يستأنى في قطع حلمتي
الصغيرة بأخذ الدية إلى الياس من حصول اللين فان حصل اللين في مدة الاستيناء فلا مرطاه وهو
عدم الدية وزوم الحكومة والاخذت الدية (قوله في الخطا كالقود) الاوضح ان يقول بأخذ
الدية في الخطا كالقود في العمد (قوله واستوفى في قلع سن الصغير الخ) حاصله ان سن الصغير
الذي لم يشعر اذا قلعته عمدا او خطا فانه يستأنى بأخذ نديها في الخطا او باقتصاص لها في العمد لأقصى
الاجلين وهما الياس من عودها والسنة من يوم قلعها فكل ما كان بعدهم فانه يستأنى له
فاذا حصل الياس من عودها قبل السنة انتظر تمامها وان مضت سنة بعد قلعها قبل الياس من عودها
انتظر الياس فقول المصنف واستوفى بسن الصغير للياس أي إلى ان يحصل الياس من عودها فان
ثبتت في مدة الاستيناء قبل الياس فلا كلام وان حصل الياس ولم تثبت انتظر تمام سنة من حين
قلعها اذا حصل الياس قبل السنة هذا يحصل كلام الشارح (قوله شرط في مقدار الخ) الاولى
مقابل لمقدرة هذا ولا حسن ان يقال في حل المتن ان المعنى واستوفى في قلع سن صغير لم يشعر لا يياس
أي للسنة الذي ثبت فيه والابان جاوز السن الذي ثبت فيه ولم تنقص سنة انتظرت بقية السنة
ووجبت الدية في الخطا والقصاص في العمد (قوله في انتظار أقصى الاجلين) أي وتجعل الدية
في الخطا حال الانتظار تحت يد امين الا ان يكون الجاني مأمونا كافي بن عن اللخمي (قوله فان
مات) أي الصغير المجنى عليه بقلع سنه (قوله لم يقتص من الجاني) أي اذا كان متممدا او اما
ان كان مختطفا فتؤخذ منه الدية (قوله وورثا) أي القود والدية ان مات أي الصغير قبل نبات
سنه وبعد تمام السنة والياس (قوله وفي عود السن) أي سن الصغير التي قلعته قبل ان تغار
(قوله اصغر) أي واما اذا عادت اكبر مما كانت فالظاهر ان فيها حكومة قاله عبق (قوله وجب
العقل المدعي زواله بجناسه مع الشك في ذلك) أي جرب اهل المعرفة باستيفاله في خلواته بان
يتجسس عليه فيها ويظهر هل يفعل افعال العقلاء او افعال غيرهم (قوله المشكوك في زواله) أي
بجناسه (قوله ما نقص منه الخ) أي من عقله من كونه نصفه او ربعه او زوال كله (قوله على
الثاني) أي على الأكثر وقوله على الاول أي وهو الاقل (قوله ان المدعي هنا) أي بزوال
عقل المجنى عليه وقوله ولي المجنى عليه أي اتوا ووصيه او من قدمه انقاضى للنظر في شأنه وقوله او من
يقوم مقامه أي كوني ابيه اذا كان اوجه سنه (قوله وجب السمع) أي المدعي زوال بعضه من
احدى الاذنين مع الشك في ذلك (قوله بدليل ما يأتي) أي وهو قوله مع سدا الصحة (قوله
مع سكنو الریح) أي فان كان الریح غير ساكن صح عليه من الجهة التي فيها الریح ساكن واخرت
الآخرى إلى ان يسكن (قوله من الجهات الاربع) أي وهي المشرق والمغرب والجنوب والشمال

(قوله في كل جهة) أي من تلك الجهات الأربع (قوله وبصاحبه كذلك) أي من مكان
 بعد ثم قرب منه شيئاً فشيئاً حتى يسمع أو من مكان قريب ثم يتبعه الصائح شيئاً فشيئاً حتى لا يسمع
 وقوله وبصاحبه كذلك أي ولومن جهة واحدة فيما يظهر قاله عبق (قوله ويؤخذ من الدية
 النسيئة) أي تلك النسبة فإن كان الناقص نصف سمع الحقيقة أعطى ربع دية كاملة وإن كان
 الناقص ثلث سمع الحقيقة أعطى سدس الدية الكاملة (قوله ولكن فيهما) أي لكن بقي
 فيهما بقية من السمع أو بقي في أحدهما بقية منه وأما الوادي ذهب جميعه في الجناية عليه ما واه
 لم يبق فيه ما بقية فانه يحجب بالاصوات القوية كالنوق والابل بالقرب منه بغلة فإن انزعج فلا
 يصدق والاصدق (قوله ليست صحيحة قبل ذلك) أي قبل الجناية بل كانت مدومة
 أو ضعيفة (قوله وبصاحبه عليه) أي من الجهات الأربع (قوله وهذا) أي ما ذكر من أنه
 بقى له من الدية بالنسبة للسمع وسط (قوله والأجل على ماء علم) أي في معنى من الدية بنسبة
 من نفس الماء علم هذا هو المراد (قوله لسكر شرعي) أي لكن أعطوا من الدية بنسبة
 سمعه الصحيح أو بنسبة سمع وسط مدومة بشرطين (قوله أن حلف على ما ادعى الخ) هذا الميم
 بين تهمة ولا تترفع على الحاق إذا نكل الجني عليه وإنما كانت بين تهمة لأن الجاني لم يحقق كذب
 الجني عليه وإنما بينهم (قوله ولم يختلف قوله في ذلك اختلافاً كثيراً) أي بأن لم يختلف قوله أصلاً
 واختلف اختلافاتاً (قوله وحرب اليسر) أي المدعى ذهاب بعضهم من إحدى الميادين
 فإن ادعى ذهاب جميعه من أحدهما ومعهما ما اختبر بالاشعة التي لا تلبث لتبصر معها أو ثار ربع
 على معنى حين غفلة الميم (قوله يا غلاني الحقيقة) أي ويظهر أني إنما أصر به المصالح من
 أمكن مختلفة (قوله وتعرف النسبة) أي بين ما أنى إليه بصر المصالح وما انتهى إليه بصر الحقيقة
 وذلك النسبة على من الدية (قوله المذني زواله) أي بقية (قوله لا يكاد يصح الخ) أي
 في صرح كان صادراً دعواؤه لأن كذب (قوله ونسب الشمر وسط) أي إذا قال أنهم عشرة أذرع
 فقط فقد صدقني بغير من عمر احتيا ربحه عشموم جادار لثمة وأست الشمر وسط فإذا كان من مسافة
 عشر من ذراعاً أعطى نصف لدية وهكذا وإن لم يقض هناك من مفر اليسر والسمع أنه لا يعمل سر
 جوارب من الشتم حتى يخرجه من الشتم من أمكن مختلفة ولشدة تعزير في أربع لراحمه
 فليست كاصوت وأما حرام البصيرة (قوله وجوب التمسق) أي المدعى ذهاب بعضهم بالجناية
 (قوله من مث الخ) أي فإذا كان قبل الجناية بربع القول من لا يسأله ويعبره صار
 ما بقى المدعى فانه يضمنه من الدية فانه يضمنه نصف الدية وهكذا (قوله فإن شكواي أي
 في الذهاب جناية بربع بطله أو ثمة وقوله أو احتلفوا أي بالجرم بعضهم بأن الذاهب بالجناية
 ثمة مدومة وجرم بعضهم بأن الذاهب بربعه وقوله على ما حوط أدوا وتحتل على أسكتهم في معنى مث
 لدية في المثال المذكور (قوله وأعلموا حتى الخ) عليه ما بقى من القول بالاحوط وهو الجرم
 ليس بمرور هذا المصطلح طاعره في إذا كانت جناية عموماً وإذا كانت خطاً فانه يصح على الأقل
 كإربع المثال المذكور أن الدية لا تقرب من كونه سمع (قوله وجوب التمسق) أي المدعى ذهاب
 ثمة حساب مع الشك في ذلك قال ادعى زوال بعضه من بعضه بيمينه ونسب لم يوق وسه مثل من
 في الشتم الخ لاني لما رأيت لأصغر عليه عادة) أي كالتحذير وانصرف إذا اكتمل التحفظ ونحوه
 ولم يخص من ذلك ما تروى في دعواه ولا حمل على الكذب (قوله جرم) أي من السمع والبصر
 بالشتم ولا من تروى لمصعب القتل لأن من ذهب عقله لا دعوى له فإن قيل يراد بالمدعى ما يشتمل

المجنى عليه ووليه كما في مسألة العقل قلت ولله لا عين عليه اذ لا يحاف الشخص ليستحق غيره (قوله)
 ولم يمكن اختياره بما تقدم قد علمت ان ذهاب السمع كله يختبر بالاصوات المزججة على غفلة كالبرق
 والعدل وذهاب البصر كله يختبر بالاشعة التي لا تبيات للبصر معها وذهاب جميع اليشم يختبر بالرائحة
 المحادة وهذا قد تقدم دون الاولين فلم يتقدم الا للصنف ولا للشارح فتأمل (قوله والضعف)
 أي والعضو الضعيف الذي لم يذهب جل نفعه حالة كونه ضعفا ليس بجناية بل خلقة (قوله)
 في القصص أي اذا كانت الجناية عليه عمدا وقوله والدية كاملة أي اذا كانت الجناية عليه خطأ
 وانما قيدنا العضو الضعيف بكونه لم يذهب جل نفعه لان الذاهب جل نفعه ليس فيه من الدية
 الا بحسب ما بقي فيه من المنفعة (قوله على الجناية في النفس) أي وما هنا على الاطراف (قوله)
 المجنى عليها خاصة أي جناية لم يذهب جل منفعتها وقوله قبل ذلك أي قبل الجناية الثانية (قوله)
 في القود أي ان كانت الجناية الثانية عمدا وقوله والعقل كاملا أي ان كانت الجناية الثانية خطأ
 وقوله ان لم يأخذ له ساعة لا واجمع لقوله والعقل كاملا (قوله فليس له من ديتها) الا بحسب ما بقي
 منها أي كما لو اذهبت الجناية الاولى جل منفعتها ليس له من الدية الا بحسب ما بقي منها
 (قوله وأما المجنى عليها) أي أولا عا (قوله اول كرمية) صادق بكون ازمية عمدا أو خطأ وقوله
 والا فبحسبه أي ولا يتعمده فبحسبه (قوله أي حيث أخذ) أي أولا عقلا أي فان لم يأخذه
 فالدية كاملة (قوله ان لم يحب لماعقل) بأن كان عمدا الخ فيه ان هذا يقتضي ان الجناية الاولى عمد
 وهو مخالف لما ذكره في أول المحل فالاولى أن يقول وقوله ان لم يأخذ له ساعة أي ان لم يتكبر من أخذ
 عقلا فان أخذ له ساعة بالفعل او عني عنه فله بحسب ما بقي وحاصل كلام المصنف هنا وفيما مر مع
 زيادة أربع صور الاولى ما اذا كانت الجناية الثانية عمدا وحاصل القول فيها انه يقتص من المجناني
 مطلقا سواء كانت الاولى عمدا أو خطأ أخذ له ساعة لا لم تألم تكن الاولى اذهبت جل المنفعة والا فلا
 قود كما قال ابن رشد وله من الدية بحسب ما بقي الثانية ان تكون الثانية خطأ والاولى كذلك وأخذ
 له ساعة لا فله في الجناية الثانية بحسب ما بقي وهذه مفهومة الشرط هنا الثلاثة ان يكون كل خطأ
 ولم يأخذ عقلا والاولى فان كان له عمدا لا أخذ من المجاني استحق بالجناية الثانية كل الدية وهذه
 راجعة في منطوق المصنف الا ان تذهب الاولى جل المنفعة فله بالجناية الثانية بحسب ما بقي
 وان كان عدم أخذه عقلا والاولى لغفوه عن المجاني فله بحسب ما بقي لانه تبرع به للمجاني فكأنه
 أخذ الزابعة ان تكون الجناية الثانية خطأ والاولى عمدا فان كانت الجناية الاولى اذهبت جل
 المنفعة فله بالجناية الثانية بحسب ما بقي وان كانت الجناية الاولى لم تذهب جل المنفعة فان لم يصالح
 عنها شيء فله في الثانية العقل كاملا وان موخ عن باب شيء فله بالجناية الثانية بحسب ما بقي (قوله)
 والدية كاملة) أشار للشارح بهذا ان قول المصنف في لسان الخ عطف على قوله سابقا في العقل
 أي والدية في العقل والسمع الخ وفي لسان الناطق (قوله في قطع لسان الناطق) أي كاه أو بعضه
 (قوله وان لم يمنع النطق ما قطعته) أي واما ان منع ما قطعته بعض النطق فله من الدية الكاملة
 بحسبه وكلام المصنف فيما اذا كان القطع خطأ واما ان كان عمدا ففي المدونة ان اللسان اذا كان
 مجننى فيه التام فلا قصاص فيه والا كان فيه القصاص اه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين
 ان يمنع النطق أولا انظر بن وقولهما فلا قصاص فيه أي وانما فيه حكومة (قوله كلسان الاخرس
 ففي وضعه الحكومة) أي اذا لم يذهب بذلك صوت الاخرس والا فالدية لى واما لسان الصغير قبل
 نطقه فهل كذلك فيه حكومة لان الدية لا تلزم بمشكوك فيه أو فيه الدية كاملة ويكون من مشمولات

قول المصنف والدية في لسان الناطق بناء على ان المراد الناطق ولو بالقوة لان الغالب نطقه بعد
والخرس امرئاد ولا نهم لم يذكر والمحكومة الا في لسان الاخرس واستظهر بعضهم الثاني (قوله
واليد السلام والرجل السلام في قطعهما - حكومة) كانت الجناية عمداً أو خطأ وظاهره كغيره ان في كل
من لسان الاخرس واليد والرجل السلام حكومة ولو كان الجاني متعمداً لا للجني عليه في الخرس
او الشلل خلافاً لما يؤخذ من كلامه عند قول المصنف وفي الاصبع الزائدة الخ من لزوم القصاص
حينئذ (قوله دخلت في قوله والضعيف الخ) اي فان كان النفع الذي بها جل نفعها كانت
كالاسامة ففيها القصاص في العمد والدية كاملة في الخطأ وان كان النفع الذي بها اقل من جل
نفعها فلهما من الدية الكاملة بحسب ما كان فيها (قوله وهو ماعدا الاصابع الخ) يعلم من هذا
ان الساعد من المنك الى الاصابع بائراج الغساية (قوله وسواء ذهب الكف الخ) اي وقطع
ما عدا من الذراع او قطعه مع الذراع فاللازم حكومة واحدة على كل حال (قوله وقال اشبه
فيهما) اي التي المرأة خطأ الدية اي لانها اعظم عليها من نديها والحلاف انما هو في بيتي المرأة
خطأً وأما التي ازجل خطأ ففيها حكومة انعفاً (قوله وفي العمد) اي وفي قطع الاليتين
عمداً من رجل او امرأة (قوله وسن مضطربة جداً بحيث لا يرجح ثبوتها) اي اذا تركت فاذا جني
عليها انسان فقلعهما ففيها حكومة ولو كان اخذاً أولاً لا ضاربها بعد فلا ذلك لان قلعهما ينقص
الجمال هذا هو الصواب كما في بن (قوله ففي العقل) اي اذا جني عليها انسان وقلعهما (قوله
وعسب ذكر بعد ذهاب الحشفة) اطلاق العسب على الباقي بعد الحشفة مجاز باعتبار ما كان
اذ قصبة الذكر انما يقال له عسب مع وجود الحشفة وما ذكره المصنف من ان في عسب الذكر
حكومة نحوه في المدونة قال في التوضيح وقد يقال الظاهر لزوم الدية لانه يجامع به وتحصل به اللذة
انظر بن (قوله فيه الحكومة) اي قلعه عمداً او خطأ (قوله وكذا شعر الراس والحية) اي
في قلع كل حكومة سواء كان عمداً او خطأ كان قلعه مجاق أو تفتان لم يثبت فان ثبت وعاد له ثبته
فلا شيء فيه الا الادب في العمد وقوله وكذا شعر الراس اي بالنسبة رجال غير معتادين لحلقها
او نساءه وأما بالنسبة لرجال معتادين لحلقها فالذي يظهر انه لا شيء فيه (قوله بخلاف عمد غيره) اي
غير الظفر وهو المحاجب وما بعده وقوله فيه الادب اي مع الحكومة ان لم يثبت وأما ان ثبت فالادب
فقط (قوله وافضاء) اي فيه حكم ومما ابن المحاجب في الافضاء ولان حكومة ودية قال
في التوضيح والقول بالحكومة مذهب المدونة والقول بالدية لابن القاسم وهو الاقرب وعلله ابن
شعبان بأنه يتبعها من اللذة ولا تلك الولد والبول الى الخلاولان مصيبتها اعظم من الشفر بن
وقد نصوا على وجوب الدية فيهما اه بن (قوله ولا يندرج الافضاء تحت مهر) يعني ان الزوج
او الغاصب اذا افضاءها بالجماع فانه يلزمه حكومة للافضاء بآدة على المهر ولا تدرج حكومة
الافضاء في المهر اللازم بالوطء (قوله او من اجني اغتصبها) مفهوماً انه لو فعله اي الوطء بها
الاجنبي طائعة لم يكن لها شيء في الافضاء وهو الذي نقله في التوضيح والمواق عن المدونة ونحوه
في ابن عرفة ثم قال الصلة الفرق بين الزوجة والاجنبية ان طوع الزوج واجب لا تقدر على
منه والاجنبية يجب عليها من طوعها كما لو أذنت له ان يوطئها اه بن (قوله الا باصبعه)
كتب شيخنا العسدي انه حرام ويؤدب (قوله ان طلق قبل البناء) أشار بهذا الى ان لزوم
الارش في الزوج مقيد بما اذا طلقها قبل الدخول والاندراج وأصله لابن رشد وقيد به ح وعج
اه بن وتصور ان التمسأصبعه قبل البناء بان يفعل بها ذلك بحضرة نساءه لا في خلوة اهتداء (قوله

ان درجت) اى سواء ازالها بأصبعه كما هو الموضوع أو بذكره (قوله وفى قطع كل اصبع)
 اى خطأ أو عدا أو كان لا قصاص فيه اما لعدم المماثلة او للعفو على الدية (قوله من ذكر أو أنثى)
 لا يقال الشهور للأنثى بناق ماسيا فى المصنف من قوله وسأوت المرأة الرجل ثلث دية فترجع لدية
 لان ماسيا فى كالا ستنته مما هنا (قوله والمربعة) اى فى العمد الذى لا قصاص فيه وقوله
 والخمسة اى فى القطع خطأ لكن الذى فى ح نقلا عن النوادر ان دية الاصابع والاسنان
 والجراح تؤخذ بخمسة ولا ترتبع دية العمد الا فى النفس وما قاله الشارح هو الموافق لما فى المصنف
 (قوله بخلاف قراءته بالفتح) اى فانه خاص بدية الذكر المحرم المسلم من الابل (قوله الا فى الابهام)
 اى خلافا لبقية الآية حيث قالوا فى الآية ثلث العشر ولو فى الابهام (قوله فنصفه) اى العشر
 (قوله وأخسون دينار الال الذهب) أو ستمائة درهم لاهل القصة (قوله عشر) اى عشر دية
 من قطعت منه (قوله لعدم المساواة) اى فلو كان للجناتى زائدة عماثلة لما جنى عليه لا بقص منها
 فى العمد (قوله أومع غيرها) اى من الاصلية (قوله والا فلا شئ فيها) اى والا تفرد بالقطع
 بل قطعت مع الكف أى مع غيرها من الاصابع الاصلية فلا شئ فيها (قوله هو المفهوم) اى
 وليس شرطاً فى المنطوق لما علمت ان الزائدة القوية فيها عشر دية الجنى عليه مطلقا سواء اقررت
 بالقطع أو قطعت مع غيرها والحاصل ان هذا الشرط ان رجع لا ينطوق كما هو ظاهر المصنف
 فلامفهوم له وان رجع للمفهوم كان مفهوما معتبرا (قوله مطلقا) اى قطعت عمدا أو خطأ قطعت
 وحدها أومع غيرها (قوله خمس من الابل) اى أرخصون دينار على اهل الذهب وستائة
 درهم على اهل الورق واذا اخذت دية السن والاصابع والجراح فتؤخذ بخمسة قاله فى النوادر انظر
 ح قاله بن (قوله نصف عشر) اى نصف عشر دية الجنى عليه سواء كان ذكرا أو أنثى مسلما
 أو كافرا ويخص عموم ما هنا بقوله فيما بناق وسأوت المرأة الخ كما فى الاصابع (قوله ليسهل الخ)
 اى بخلاف قوله خمس من الابل فانه قاصر على المحرم المسلم (قوله لفساده) اى لانه يقتضى ان على
 صاحب الذهب اذا جنى على حرم مسلم فقلع عنه مائى دينار واذا كان الجانى على من ذكر من اهل الابل
 فعليه عشرون بعيرا وهذا باطل لانه ليس على الجانى على من ذكر الا خمسون ديناراً ان كان من
 اهل الذهب وخمس من الابل ان كان من اهلها فتمعين قراءة المتن بفتح الحاء وان كان ذلك قاصرا
 على دية المحرم المسلم من الابل والقصور اخف من الفساد (قوله بقلع) اى اذا كانت الجناية عليها
 بقلع (قوله وان كانت السن سوداء) هذا فى الجناية عليها خطأ واما لو تعدد قلع سن سوداء واهراء
 او صفراء خلقة وكانا عرفا كالرءاد فهل كذلك فيها خمس من الابل لكونها غير مساوية لسن
 الجبانى أو فيها القصاص للتعمد قال بن والظاهر ان الشئ بديل وجوب العقل فيها فى الخطأ
 (قوله او اسودا فقط) اى مع بقاء لان ذلك يذهب جمالها (قوله بان جنى عليها فاسودت)
 كذا صور فى التوضيح الجناية هي ما وصوره ابن عبد السلام ما اذا كسر البعض وسود الباقي وقال
 بن وهو مسلم فقها (قوله ثم انقلعت) اى بنفسها من غير جناية أخرى عليها فليس فيها
 الادية واحدة كما اختار المصنف فى التوضيح لاديتين بخلاف بعضهم انظر بن (قوله والا فبحسب
 ما نقص) اى والابان كان لا يذهب بذلك جمالها بل ينقصه فقط فلزم الجانى بحسب ما نقص من
 جمالها (قوله أو باضطرارها) عطف على قوله بقلع اى او كانت الجناية عليها باضطرارها اى
 يصير ورثتها مضطربة جدا فيلزمه خمس من الابل لذهاب منفعتها (قوله فان ثبت الخ) بالمشة
 أى بعد اضطرارها وهذا بخلاف من قلع سن الشخص كبير اى بديل اسنانه ثم رد صاحبها فثبتت

قبل أن يأخذ عقله ما فيه يأخذه (قوله فليس فيها إلا الأدب الخ) أي فليس فيها شيء لافي العدد
 ولا في الخطة إلا الأدب في العدد (قوله فانه يلزمه بحسب ما نقص منها) أي فان طرحها الجاني
 أو غيره بعد ذلك ففيها حكمة بقدر ما نقص من جمالها كما قاله ابن عرفة انظر بن (قوله بخلاف
 ثبوتها بعد اضطرابها) أي فانه لا يأخذ عقلها (قوله وثبت الخ) أي فالقول في العدد وديتها
 خمس من الأبل في الخطة (قوله أخرى) أي فلا يرصد صاحبها ما أخذ من الجاني إذا ثبت بعد
 أخذ عقلها هذا وما ذكره المصنف من أن السن إذا ثبت بعد قله أو أخذ عقلها ولا يسقط بثبوتها
 هو مذهب ابن القاسم خلافا لمن قال أن السن إذا ثبت بعد قله فلا شيء فيها وأما الجراحات
 الأربع فيؤخذ عقلها ولو برئت على عشرين اتصافا كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله
 فيها العقل وربرئت الخ) أي وحينئذ فلا يرصد ما أخذ من ديتها إذا برئت بعد أخذها وإذا برئت
 قبل أخذها فله أخذها (قوله ورد العقل الخ) أي سواء كان الجاني عليه أخذ بحكم الحاكم لا وقوله
 ورد العقل في عهد البصر الخ هذا الجناية خطأ وعمد ولم يمكن التحليل على زوال المعنى من الجاني
 وأما لو كانت الجناية عمدا أرافقتص من الجاني ثم عاد للجاني عليه ما ذكره ذهب به منه ولم يعد ذلك
 للجاني فاحمل للجاني يكون هدر الأمان خطأ لا مام بحيث تكون دية ذلك على عاقلة وأمان عاد
 ذلك للجاني دون الجاني عليه فربما قصر منه ثانياً فيمينا يظهر (قوله وفي رد عقل الأذن الخ) حاصله
 أنه إذا وقع اشراق الأذن فردها صاحبها ما ثبت فهل يرد للجاني عليه ما أخذ من الجاني أو لا يرد
 تأويلان قال بن فعلى أن في اشراق الأذن حكومة كما هو المعتبر بردها أخذ ولا شيء له وعنى أن
 فيها الدية وهو ما تقدم للمصنف تبعاً لابن الحجاج لا يرصد ما أخذ ويكون له الدية كالسن (قوله
 بحملها) مراده بحملها التي لا توجد إلا به فان وجدت المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها
 تعددت الدية كما لو كسر صلبه فوقعه وذبت قوة الجماع فماليه دية لمنع قيامه ودية لعدم قوة الجماع
 وإن كان أكثرها في السلب (قوله أوقع عينه الخ) أي أوقع عينه فزال شمه فزال شمه وما ذكره من
 لزوم دية واحدة فيما إذا قطع منه فزال سمعه أوقع عينه فزال سمعه فزال سمعه وهو
 الصواب كما هو المنة وفي ابن الحجاج وابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة والمواق وابن غازي
 وح وماعني عقب في آخر العبارة المنتضى للزوم ديتين فغير صواب (قوله في قطع أصابعها
 منه) أي أومنة لانها أو بقية جراحاتها (قوله ففيها ثلاثون من الأبل الخ) أي وإذا قطع لها
 ثلاثة أصابع ونصف أصبعه كان لها واحد وثلاثون وثلاثون وأربعة أصابع وثلاث أصابع
 أي أغلها أو قطع لها أربعة أصابع رجعت لديتها فلها في الأربع أصابع - عشرون من الأبل
 كما قال الشارح وفيها في الثلاثة أصابع وثلاث عشرة بعيراً وثلاثان لأنها البلوغ سائتله رجعت لديتها
 وهي على النصف من دية الزوج من أهل ديتها وقدرى مالك عن ربيعة أنه قال لقت لأن المصيب
 كم في ثلاثة أصابع المرأة قال ثلاثون قت وأربعة قال عشرون قتلت سبحانه الله لما نضم جرحها
 قل عقلها وقال أعرابي أنت قلت لأبل جاهل متعلم أو عالم مثبت فقال تلك السنة يا ابن أخي (قوله
 وهي كارجل في منقتها وأهاشمها) أي لأن في كل منهما عشر ونصف عشر وذلك خمسة عشر من الأبل
 وهو أقل من الثلث وقول وموختها أي لأن فيها نصف العشر وذلك خمسة عشر من الأبل وهو أقل من ثلث
 دية أترجل فاذا تعددت الموضعات أو المناقل والمواشم فأنها تساوي الرجل إلى ثلث دية ثم ترجع
 لديتها (قوله فترجع فيها إلى ديتها) أي فيعتبر فيها ما ديتها من أول الأمر (قوله أي ما ينشأ
 عن الفعل المتحد) فيه إشارة إلى أن قول المصنف متحد الفعل من إضافة الصفة للموصوف أي

الفعل المتحدوان في الكلام حذف مضاف الى ضم اثر الفعل المتحدى ما ينشأ عنه وهو الجراحات
 اذ الفعل نفسه لا يضم وقوله يضم اثر الفعل المتحدى في كل شئ من الاصابع والاسنان والمواضع
 والمناقل فيضم الاصابع بعضها البعض وكذا تضم مع الاسنان ومع المواضع والاسنان تضم بعضها
 لبعض وتضم مع غيرها وكذا المناقل الخ **(قوله او مافي معناها)** اى كثر بآثار في قور واحد فالاول
 مثال للفعل المتحد والثاني لما في حكمه **(قوله من يدين)** مثال لاتحاد المحل وقوله او من يدور جل مثال
 لما اذا تعدد المحل وقوله من يدين صادق بما اذا كان من كل يداصبعين وبما اذا كان من يدين ثلاثة
 اصابع ومن الاخرى اصبعان **(قوله فلهما في الاربعة عشرون)** اى ولهما في الثلاثة ثلاثون **(قوله)**
وكذا الاسنان اى وكذا يقال في الاسنان فلهما في السبعة ثلاثون ولهما في السبعة عشرة
 ونصف من الابل وكذا يقال في المواضع ولهما في المنقبتين ثلاثون من الابل وفي الثلاثة انسان
 وعشرون ونصف **(قوله وفائدة الضم رجوعها)** اى المراتد لبيتها اذا بلغت الجراحات ثلث دية
 ازجل اى ومساواتها للرجل اذا تبلغ ثلث دية **(قوله ولو ترجع لغيره)** الجملة حالية
 اى يضم متحد المحل والمحال انه ترجع الى الفعل **(قوله في الاصابع راجع للمحل)** واعترض طئي
 على المصنف في تخصيصه المحل بالاصابع بان السمع والبصر وما قطع من الانف ونحوه كالاصابع
 كما يفيد اللغوي وابو الحسن فاذا قطع لها من انفها ما يجب فيه سدس الدية فأخذته ثم قطع لها
 بعد ذلك ما يجب فيه سدس الدية فانها ترجع لمقارنها لانها بلغت الثلث وكذلك التحكم في السمع
 والبصر اهـ **(قوله ففيه ثلاثون ايضا)** اى ولا تضم الثلاثة الثانية للاولى لاختلاف المحل لان كل
 يد محل مستقل **(قوله كان لهما في كل اصبع)** اى بالنسبة لما يستقبل بالانسية للماضى فلا ترد
 ما اخذت **(قوله خمس من الابل)** اى فيضم المقطوع ثانيا للاول لاتحاد الخ **(قوله لا يضم متحد)**
المحل في الاسنان) قال ابن بومن قال ابن المواز اختلف قول ابن القاسم في الاسنان فجعلها مائة
 كالاصابع تحاسب بما تقدم الى ثلث دية الرجل ثم ترجع لبيتها وقوله الاول في كل سن خمس من
 الابل ولا تحاسب لما تقدم وان اتى على جميع الاسنان لم يكن في ضربة واحدة بخلاف الاصابع
 والى هذا القول الاول رجوع ابن القاسم اصبع وهو واجب الى وعلى هذا القول اقتصر المصنف
 والفرق بين الاصابع والاسنان على هذا القول المعتمد ان الاصابع لما كانت اجزاء من البدن صارت
 بمثابة العظام والواحد بخلاف الاسنان وايضا اشبهت الاسنان ببعضها ليس كاشبهت الاصابع لان
 قطع بعض الاصابع قد يبطل منفعة بقيتها بخلاف الاسنان فاذا صارت بمثابة اعضاء **(قوله)**
فلهما في كل سن) اى قاعت من تلك الضربات المتراخية خمس من الابل فاذا ضربها ضربات متراخية
 وبعضها ذهبت لها سن او بعضها سنين وبعضها ثلاثا وبعضها اربعة وبعضها خمسة فلهما في كل سن خمس
 من الابل **(قوله في فور)** اى ذهبت لها سن او قولها فيضم اى بعضها البعض حتى تبلغ ثلث دية
 الرجل ثم ترجع لبيتها **(قوله ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكين)** اى خلافا للشيخ احمد الزرقاني
 القائل ان الفكين محلان وانت خير بان هذا الخلاف لا ثمرة له على ما مضى عليه المصنف من عدم
 الضم وانما تظهر فائدة على قول ابن القاسم بالضم الذي رجع عنه كما تقدم **(قوله اى فلا يضم)**
بعضها البعض) اى حيث كان الضرب متراخيا **(قوله كالرجل)** اى ولو بلغت ثلث دية او زادت
 عنه **(قوله اذا لم يكن الخ)** اى وما اذا كانت في فور واحد وبلغت ثلث دية الرجل فانها ترجع لبيتها
(قوله ان الفعل المتحد او مافي حكمه يضم في الاصابع الخ) اى سواء اتحد المحل ولا **(قوله وما اذا)**
اتحد المحل) اى دون الفعل لكونه ليس فورا والحاصل ان الفعل المتحد ومافي حكمه يضم اثره لاتحاد

الحل او تعدد وغير المتحد وما في حكمه وهو المترجي لا يضم اثره ان تعدد المحل مماتقا وان اتحد ضم
 في الاصابع دون غيرهما من الاسنان والمواضع وبقيّة الجراحات (قوله وعدا الخطأ) عطف على
 الاسنان (قوله كما اذا المتعطف) أى بان اقتضت او اخذت دية (قوله ثم قطع لها ثلاثه اخرى) أى
 نعماً (قوله سواء اتحد المحل كيد واحدة او لا) أى سواء كان الفعل الثاني مترجياً على الاول او كان
 الفعلان في حكم المتحد فليس هذا كالذي قبله في الغم حينئذ لا اختلاف الفعلين هنا بالعمد والخطأ
 (قوله ونجمت دية المحرم) قد جمع المصنف فأراد بالدية مطلق الواجب لان الواجب في العمد قيمته
 لاديه وحاصل كلام المصنف ان المجنات على المحر اذا كانت خطأ ثابتة بينة اولوت واه كان ذكرها
 او اثبت مسلماً او كافراً تنجم ديتها على عاقلة المجنات والمجانى كواحد منهم واعلم ان مثر الدية في النجيم
 المحكومة والعقرة حيث بلغ كل منهما الثالث او كان كل منهما اقل من الثالث ولكن وجب مع دية
 وكذا موصضة ومغفلة مع دية (قوله فلا تحمل الخ) أى ولذا تراهم يقولون لا تحمل العاقبة بعدا
 ولا عمدا ولا اعترافاً (قوله كيانى) أى في قول المصنف الاملا يقتص منه من الجراح لا ترفعه
 فعليها (قوله فلا تحمل ما اعترف به) أى دية ما اعترف به من قتل او جرح اى نعماً (قوله
 وكلام المتخفى الخ) أى حيث قال ان كان المقر بالقتل خطأ مأموماً ثاقفاً وليس بذى قرابة لقاتل
 ولا صديقاً ملاطفاً له ولم يتم في اغنا ورثة مقتوله ولا رشوة منهم على اقراره فان اقراره لو تخلف
 بسببه اوليا ما يقولون حينئذ وتعملها العاقلة فعملها للقسمه مع القاتل للمحرر اقراره (قوله
 ضعيف) أى والمعتد انه يلزم بذلك الاقرار الدية في ماله ولا قسمه على اوليا المقتول كما قال
 شيخنا (قوله والمجانى الذكرا البالغ العاقل) أى وامام المرأة والصبي والمجنون فلا يعقلون عن
 انفسهم ولا عن غيرهم وهذا هو الصواب كما في بن خلافاً لما في عبق من انهم يعقلون عن
 انفسهم ولا يعقلون عن غيرهم ومثل المرأة ومن معها المعدم فلا يعقل عن نفسه ولا عن غيره
 (قوله وشرط تنجيمها الخ) فيه نظر اذ هذا شرط في حمل العاقبة لا في النجيم كما قرر شيخنا (قوله
 فلو جنى مسلم على مجوسية الخ) قد تقدم ان دية المجوسى ثلث خمس دية الحر المسلم فهي ستة وستون
 ديناراً وثلث ديناراً والمجوسية على النصف من ذلك فديتها ثلاثة وثلثون ديناراً وثلث ديناراً فقول
 ما يبلغ ثلث ديتها اى بان اجافها او اهما فيلزم العاقبة احد عشر ديناراً وتسع دیناراً وقوله او ثلث
 دية اى بان جنى عليها اجناتاً يبلغ ثلث دية اى اذهب حواسها الخمسة وصاحبها وقوة جماعها
 ويديها ورجلها وشعرها فان في هذه ثلاث مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث دية (قوله ما يبلغ ثلث دية
 المجانى) اى وان لم يبلغ ثلث دية المجنى عليه الذى هو الحر المسلم (قوله وما لم يبلغ الخ) هذا
 مفهوم الشرط الذى قبله وصرح به لانه لا يعلم عند عدم التصريح به هل هو اى الذى لم يبلغ الثلث
 حال عليه وعلمهم او ينجم عليه فقط فدفع احتمال ذلك بالتصريح بالمفهوم وحكمه (قوله اى
 كدية عمد) هذا اسم للثلاثة والمربعة لان التغليب سواء كان بالتربيع او بالتثليث خاص
 بالعمد دون الخطأ لان دية دائماً خمسة وحينئذ يقول المصنف ودية غلقت اراد بها المغاطة بالتثليث
 فهو من عطف الخاص على العام والتغليب بالتثليث انما يكون في قبل الاب لولد او بر حمله من غير
 قصد لازهاق روحه كما مر (قوله صار كائناً) اى في كون الدية على العاقلة (قوله وشمل
 اى قوله كدية العمد وقوله جرح عمد اى دية جرح عمد لا قصاص فيه لكونه من المتالف وقوله
 وقتل اى وشمل ايضا دية قتل لا قصاص فيه (قوله كالجنافة والمأومة) اى والدائمة وكذا
 كسر الفخذ وعظم الصدر اذ بلغت المحكومة فيهما الثلث (قوله فلا يستثنان من قوله كعمد اى لما

علمت من شعوله لما ذكر (قوله أي العاقلة) أي التي تحصل الدية وتجمع عليها وأشار الشارح
 بقوله عدة أمور إلى أن خبر المبتدأ محذوف وأن قوله العصبية بدل من ذلك الخبر وفي الكلام حذف
 الواو مع ما عرفت أي العصبية وأهل الديوان المخ والمخوج لذلك صحة الأخبار لأن العاقلة ليست هي
 العصبية فقط بل العصبية ومن عطف عليها (قوله ويبدئ بالديوان المخ) فمخها من المحاجب وابن
 شاس وهو لما لك في الموازية والعينية قال اللخمي والقول بأن الدية تكون على أهل الديوان ضعيف
 والمعتمد أنهم ليسوا من العاقلة وإنما راعى عصبية القاتل كانوا أهل ديوان أم لا كما هو مذهب
 المدونة أنظر بن (قوله أذا الديوان اسم المخ) أي وإنما قدرنا أهل لأن الديوان اسم المخ أي ولا
 معنى للبداءة به في حل الدية (قوله اسم للدقتر الذي يضبط فيه أسماء المحدثين وعددهم وعطائهم)
 أي فنزل ضبط عددهم وعطائهم بدقتر عزلة النسب لما حجبوا عليه من التعاون وانتشاروا علم أن
 البلد إذا كان جنداً لها طوائف كل طائفة مكثوب عددها وعمازها بدقتر هل يكون عند ذلك البلد
 كلهم أهل ديوان أو كل طائفة منهم أهل ديوان فذهب بعضهم للأول قائلاً المراد بأهل الديوان
 أهل ديوان إقليم واستظهره غيره الثاني فقدم أهل ديوان واحد أو كانوا طوائف سبعة عزب
 وانتشارها فالحق في الأول تعقل الطوائف السبعة عن جنس أي طائفة وعلى الثاني لا يعقل
 عن الجاني إلا طائفة أه تقرير شيخنا (قوله لأنهم عاقلة مطلقاً) أي سواء أعطوا أو لم يعطوا
 فعلى فرض أنهم لم يعطوا يعقلون ولكن تعيينهم عصبية الجاني ولا يبدئون عليهم هذا كلامه وفيه
 نظير بل الحق أن الاعطاء شرط في كون أهل الديوان عاقلة يؤدي بعضهم عن بعض كإقراره ابن
 مرزوق والشارح بهرام وهو صريح التوضيح ونص ابن شاس في الجواهر فإن لم يكن عاقلًا فما
 يجعل عنه قومه أنظر بن تنبيه إذا لم يكن في أهل الديوان من يعمل لقتلهم وقصصهم عن السجانة
 بناء على أن أقل العاقلة سبعائة أو على الأقل بناء على مقابلة ضم الهم عصبية الجاني الذين ليسوا
 معه في الديوان هذا هو الصواب المنقول في المذهب لأن عصبية أهل الديوان كما فهمه عجم من كلام
 ابن المحاجب أنظر بن (قوله ثم بها الأقرب فالأقرب) يعني أن الجاني إذا لم يكن من أهل
 ديوان فعصبته يعقلوه عنه ويبدأ بالعشيرة وهم الأخوة ثم بالفصيلة ثم بالفخذ ثم بالبطن ثم بالمارة
 ثم بالفصيلة ثم بالشعب ثم أقرب القبائل قاله ابن المحاجب وهو مراد المصنف بقوله الأقرب فالأقرب
 وأعلم أن أسماء طوائف قبائل العرب ستة الشعب بالفصح ثم القبيلة ثم العمارة بالفصح والسكر ثم البطن
 ثم الفخذ ثم الفصيلة وزاد بعضهم العشيرة ويتضح ذلك بدلالة ما عليه وسلم فهو سيدنا محمد
 ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن
 غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن
 عدنان فأولاد الجذاز أربع عشر كثرية عشيرة وأولاد الجذال ثلاث عشرة مثل كنانة قبيلة وأولاد الجند
 الثاني عشر مثل النضر الملقب بقرش عمارة وأولاد الجذاز أربع مثل قصي وبن واولاد أبي الجند كنانة
 يقال لهم فخذ واولاد النعم كؤ ولاد العباس فصيلة والأخوة قال لهم عشيرة (قوله لا علون) أي وهم
 المعتون بكسر التاء ولا يدخل فيهم المرأة المباشرة لا متقن (قوله لا اسفلون) أي ولا يدخل فيهم
 المرأة العتيقة أخذ من كلام المصنف الآتي (قوله بقدر قوته) الأولى بقدر ما ينوبه أن لو كان
 هناك عاقلة سبعائة أه بن وقوله أولاً أي أولاً شيء على الجاني والدية كما أتوا حذ من بيت
 المال (قوله فعلى الجاني في ماله) أي وتجمع عليه على الظاهر لأن الكلام في القتل الخطأ فهو
 في هذه الحالة قائم مقام العاقلة أه شيخنا (قوله راجع لمجمع ما قبله) أي كما قال المواق

لانه شرط في بيت الد
 لاصبة له ولا ديوان
 وعصبته ان وحده ذ
 ان المسلم اذا لم يكن له
 مسلما او كافرا (قوله)
 تفصيل المسلم وهذا
 يعقل نعم رافى عن يهود
 (قوله) في عمل المرأة
 عن اهل دينه الذين
 (قوله) ولا اهل دينه
 وذلك لغفلتهم ونقصهم
 على ان اقامها ما زاد على
 اقرب القرى اليهم)
 الالف (قوله) يضم
 قول عني انه جمع
 هذا الامر بكونه مصر
 اى قوله يضم ككونه مصر (قوله) فقد علم المراد منه اى وهو ان من في بلد الذي من اهل
 دينه اذا لم يوفوا بعدد المأقلة فانه يضم اليهم ما في اقرب البلاد اليهم من اهل دينهم وهكذا حتى يحصل
 تمام عددها (قوله) فان كان فيهم الكفاية اى بعدد المأقلة (قوله) من اهل بولاق اى من
 اهل ديوان بولاق وكذا قوله ككل من اقرب البلاد اليها اى من اهل ديوان اقرب البلاد اليها
 (قوله) وكذا في ال في العصبية اى انه اذا كان الجاهل ليس من اهل ديوان فانه يعقل عنه عصبته
 ويضمها لعصبته من اهل بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمال العدد من العصبية التي باقرب البلاد اليه
 وهكذا حتى يتم العدد وقوله والمواى اى فاذا كان الجاهل لا ديوان له ولا عصبه فالذى يعقل
 عنه مواليه ويبدا بالمواى الذين في بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمال العدد من مواليه الذين باقرب
 البلاد اليه وهكذا حتى يتم العدد (قوله) اهل صلحه اى سواء كانوا عصبه له ولا كانوا اهل
 ديوانه ام لا كانوا مواليه ام لا (قوله) ولا بيت مال يعنى لنفس المصلحي كما هو سابق لان بيت مال
 المسلمين لا يعقل عن كافرو وقوله ان كان لهم اى لاهل صلحه ذلك اى بيت مال (قوله) كالذي
 اى كان الذي يعقل عنه اهل دينه ولا يعتبر فيهم كونهم عصبه ولا اهل ديوان ولا مواى ولا يعقل
 عنه بيت مالهم ان كان لهم ذلك كما مر (قوله) ودمى وصلى اى تحاكم كل البنا (قوله) وامرأة
 اى وكذلك خنثى مثل وانما لم يجره على ازمه فيعزم نصف ما يبق لان شأنه انه لا ينصر كما مر
 (قوله) اخص من الفقير اعلم ان المراد بالفقير من لا يقدر على غير قوته والغارم من عليه من
 الدين بقدر ما في يديه او فضل بعد القضاء ما يكون به من عداد الفقراء فان بقي بعد القضاء ما لا يحد
 به فقير افهذا يعقل عن غيره اه بن وعلى هذا فالغارم اعم من الفقير لا خص منه تأمل (قوله)
 ولا عن انفسهم اى خلافا لما في عني تبعا للشج احمد الزرقاني من ان كل واحد منهم يعقل عن
 نفسه وانه كواحد من العاقبة في الغرم باشرته للاتلاف ولا ممتدله في ذلك كما قال مافى (قوله)

والعقرب وقت الضرب) المعتبر مبتدأ ونائب الفاعل ضمير عائد على أل وقت الضرب بالرفع خبره
وفي الكلام حذف مضاف أي والوصف المعتبر وصف وقت الضرب أي الوصف الموجود وقت
الضرب (قوله وضدهما) أي البلوغ والعقل (قوله أي التوزيع على العاقلة) أي متى كان
وقت توزيعها صدياً ومجنوناً أو غارماً أو غائباً غيبة انقطاع فلا شيء عليه ولو بلغ الصبي بعد ضربها أو عقل
المجنون أو استغنى الفقير بعد ضربها أو قدم الغائب غيبة انقطاع بعد ضربها أو قبل قبضها فلا يحصل
عليه شيء وإن كان وقت ضربها بالغا قلاماً وسراً حاضراً ضرب عليه ولا يسقط عنه ما ضرب عليه بطرق
صبر أو جنون أو موت أو سفر (قوله لأن قدم غائب غيبة انقطاع وقت الضرب) أي فلا تضرب
عليه لأنه صار بالغية المذكورة كاهل أقليم آخر واحترز بغيبة الانقطاع من غائب الحج أو غزو أو فرار
منها وقت الضرب فإنه إذا قدم يجعل عليه ما يخصه وهذا التفصيل في العاقلة وأما المجاني فانتقاله
غير معتبر فتضرب عليه مطلقاً والحاصل أن المجاني تضرب عليه مطلقاً سواء انتقل من البلد قبل
ضربها أو بعده سواء كان انتقاله بقصد الفرار منها أو لرفض سكنى بلده التي انتقل منها وأما انتقال
أحد من العاقلة فإن كان بعد ضربها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه سواء كان فاراً أو رافضاً سكنى بلده
وإن كان قبل ضربها ضربت عليه إن كان فاراً أو كان انتقاله لحج أو غزو وإن كان رافضاً
سكنى البلد المقتل منها (قوله لعمره) أي الطاريء بعد الضرب وحينئذ فينظر ويحسب
لثبوت عمره لأجل الانظار وقوله أو موته أي الطاريء بعد الضرب وتحمل عليه موته أو فوله (قوله
ولاشي مع مصري) أي ولا دخول لشي من عصبة المجاني مع مصري من عصمة أيضاً ولا عكسه
لأن العلة في توزيعها على العاقلة التناصر والاشاي لا ينصر من مصري وعكسه فلو كانت إقامة المجاني
في أحد القطرين أكثر أو مساوية فينظر في جنابته كما هو ظاهر المصنف ثم إن قول المصنف
ولا دخول لبدوى الخ كالتيقيد لقوله ثم بها الأقرب فالأقرب أي ممن هو معهم في المحاضرة
أو البادية أو في قطر (قوله الكاملة في ثلاث سنين) هذه الجملة مستأنفة استثناءً عما يجواب السؤال
مقدر نشأ من قوله ونجحت دية الخطأ على العاقلة والمجاني فكانه قبل في كم الزمن تنجم وجملة تحمل
يا و آخرها صفة أولى ثلاث سنين وقوله من يوم الحكم صفة ثانية (قوله لذكر أو انثى مسلم أو كافر) أي
سواء كانت النفس أو طرف كقطع بدن أو فاع عيني أو ذهاب عقل خطأ (قوله أولها) أي
السنين الثلاثة (قوله من يوم الحكم) أي بتنجيمها (قوله والثلاث) أي وبتنجيم الثلاث (قوله
فالثلاث في سنة) أي فالثلاث تنجم في سنة (قوله والثلاثة الأرباع) أي كيد وخسة أسنان (قوله
بالتثلث) أي باعتبار التثنية في الكاملة بأن يجعل للثلاث سنة كاملة (قوله ولا يدس الباقي
سنة أخرى) أي فيكون حكم النصف حكم الثلثين (قوله وازاج الخ) هذا القول هو ظاهر
المدونة وانظر إذا زاد النصف نصف عشر كدية عين وسن وزادت الثلاثة الأرباع عشر كدية يد
وخسة أسنان وأصبح هل يكون لذلك الزائد سنة على هذا القول أو بالاجتهاد وهو ظاهر كما في
عج (قوله تحكم العاقلة الواحدة) أي تحكم ما وجب على العاقلة الواحدة من حيث التنجيم في ثلاث
سنين (قوله ما ينوب كل عاقلة) أي من دية ذلك المقتول (قوله وإن كان دون الثلاث) أي
ولو اختلفت باتهم التي يؤدونها بأن كانت إحدى العواقل من أهل الأهل والأخرى من أهل الورق
وهذا كالخصص لما مر من أن العاقلة لا تحمل ما دون الثلاث ومن أن الدية لا تكون من صنفين
كذهب وأهل الورق فالهنا دفع كل عاقلة اقتدر الذي له ما ورأى من الثلث من نوع ما عندها
(قوله كعدد الجنائيات) هذا من شبه بقوله وحكم ما وجب الخ وحاصله أنه شبه الجنائيات المتعددة

الواجب عقلها على عاقلة بالجنسية الواحدة الواجب عقلها على عواقل في ان كلا يفهم عقله في ثلاث
سنين بجماع ان المتعدد كالمتحد في كل (قوله كن عدداً للجنائيات عليها) اي الواجب عقلها عليها
(قوله تفهم في ثلاث سنين) اي تفهم تلك الديانات الثلاث في ثلاث سنين (قوله اي اقل حدها)
اي الذي يمنع من ضم من بعدهم اليهم بعد بلوغهم له فاذا وجد هذا العدد في اهل الديوان فلا يضم
اليهم عصبة الجاني وان لم يبلغ اهل الديوان ذلك العدد ضم اليهم العصبة فان لم يكن الجاني من اهل
ديوان وقناتان العصبة يعقلون عنه فاذا وجد هذا العدد في العشرة فلا يضم اليهم العصبة ولا وضعت
اليهم فان لم يكمل العدد بذلك ضم اليهم الفخذ وهكذا وليس المراد ان هذا العدد حديد يضرب
عليهم بحيث اذا قصر واعلم لم يضرب عنهم واذا زاد واعلم فلا يضرب على الزائد (قوله او الزائد على
على الف) اي مع زيادة عشرين عليه كما قال ابن مزيه او مع زيادة اربعة كما قال عجم (قوله قولان)
سكت المصنف عن القول بأنه لا حد لها وظاهر ابن عرفة انه المذهب لانه صدر به ونصه مروي
الباجي لاحد من تقدم عليه الدية من العاقلة وانما ذلك بالاجتهاد وقيل سحنون بعد ما ترجم
ابن عات المشهور عن سحنون اذا كانت العاقلة الفاهمة قليل فيضم اليهم اقرب القبائل اليهم
اه تبين (قوله لعدم صحة تنه) اي لانه لا ولا له وهذا التعليل فاصر على عدم تكفيره بالعق
ولا مانع من تكفيره بالصوم كالظهار وفي كلام ابن عبد السلام ما يفيد انه كفر بالصوم كالظهار
انظر بن (قوله لان الكفارة) اي لان الخطاب بالكفارة الخ (قوله من خطاب الوضع) اي
جعل الشيء سبباً للشارع جعل القتل خطاً عليهم اول من صبي او مجنون والوجوب على الولي واعترضه
في التوضيح بان جعل الصوم أحدهما يقتضي انها من باب خطاب الذكي لا يشترط الذكاف
في الصوم الان يقال انها من خطاب الوضع بالنسبة لا قسم المالى فيعتق عنه وليمه فان عجز آخر
الصوم لبلوغه انظر بن (قوله كعوض المتلفات) اي لانها كعوض المتلفات لكونها مواضع
النفس (قوله او كان القاتل شريراً كالصبي الخ) بن لو كان القاتل صبيار او مجنوناً لوجب على
كن منها كفارة كعامة (قوله فولى كى كفارة كاملة) اي لانها لا تقبض (قوله اذا قتل مثله)
لا حاجة للمصنع بين قاتل وقتل فكان الاوضاع بقول وبن المحر اذا قتل او وبنى القاتل المحر مثله
ويكون مثله معصوماً لا قاتل (قوله تخرج المرتد) اي لان المراد ببلوغه مثله اي في الحرمة والاسلام
فوله تخرج المرتد اي وكذلك العبد (قوله خطأ) بن ذلك كما يحل لو انتهت المرأة فوجدت
ولدها ميتاً فبيلزمها الكفارة ودبته على عاقبتها انها انقلب عليه وهي نائمة ثم ذكر ما به دناها اذا
انتهى فوجدناه ميتاً بينهما كان هدرنا (قوله لا عمد اعني عنه) انما لم تجب الكفارة في العمد
ووجب في الخطأ مع ان مقتضى ان يظهر العكس لانهم راوا ان العام لا تكفي الكفارة لجنائيتها لانها
اعظم من ان يكفر كما قالوا في اليمن الغموس وايضا قد اوجبوا عليه ضرب مائة وحبس سنة اه بن
(قوله عتق رقبة) مبتدأ خبره على القاتل (قوله كالظهار) اي حاله كونه اربعة والنهر بن
كالظهار اي حاله كونه حاطماً اهنا كالمات في الظهار (قوله ما يشترط فيه ما في كفارة الظهار)
اي من اسلام اربعة وسلامته من العيوب وخلوها عن شوائب الحرمة وتتابع الصوم الى آخر ما ذكر
في الظهار (قوله لا صاعداً) عطى على معصوما اي لا تجب الكفارة على من قتل صائلاً عليه
اي قاصداً الوتوب عليه ولو لا خدماله (قوله ولا قاتل لنفسه) اي لا تجب الكفارة على قاتل
نفسه بحيث تخرج الكفارة من تركته (قوله لعدم الخطاب) اي بسبب موته (قوله
كديته) اي كمالا تجب دية (قوله فلا دية على عاقلة) اي لانه لا يؤدي عقل نفسه وهكذا

غيره لا يعقل عنه (قوله لانه المتوهم) أى بخلاف الصائل وقائل نفسه عمدا فان كلامه ما مقتول عمدا
ولاديه في العمد (قوله وورقيق) أى وندبت الكفارة للحر المسلم في قتله رقيقا مملوكا لغيره وفى قتله
لشخص عمدا (قوله لم يقتل به) أى واما اذا قتل به فلا كفارة (قوله وذمى) أى وندبت الكفارة
للحر المسلم في قتله ذميا (قوله فيعمم في قوله وورقيق) أى بحيث يقال تندب الكفارة للحر المسلم
في قتله رقيقا سواء كان مملوكا لغيره او مملوكا له (قوله احسن) أى لا فادتها حاكم زائد على النسخة
الاولى وهو ندب الكفارة في قتل الذمى (قوله جلد مائة وحبس سنة) أى من غير تغريب كما في الزنا
واختلف في المقدم منهما قبل الجلد وقبل الحبس ولم يشطروها بالارق لانها عقوبة وارق والحجر
فيها سواء اه بن (قوله ان الجراح عمدا يؤدب) أى وان اقتص منه اراخذت منه الدية
في المتالف (قوله على ذى اللوث) أى على القاتل الذى قام عليه اللوث بان شهد عليه بالقتل واحد
مثلا (قوله لانه لو كان داخلا تحت المبالغة) أى لانه لو كان من المبالغ عليه والمبالغ عليه انما يكون
متوهم او المدعى عليه اذا حلف برعايته وهم عدم ضرر به وعدم حبسه واما اذا شك فلا يتوهم فيه
عدم ذلك بل يحزم فيه بالحكم المذكور (قوله واولى اذا لم يتلفها) سياتى للمصنف ان المدعى عليه
بالقتل اذا ردت عليه ايمان القسامة ولم يتلفها لا يقتل بل يحبس حتى يتلفها (قوله والقسامة تبها
قتل الجراح) من اضافة المصدر لقوله أى سبها ان يقتل القاتل الحر المسلم فلا قسامة في جرح
ولا في قتل عبد ولا كافر (قوله يجرح) أى لا خصوص جرح اربعة (قوله وهو الامر الذى ينشأ
عنه الخ) هذا التعريف فى التوضيح والتبرص بأنه غير مانع لسدقه باليمين وقد يجب ان قرينة
السياق تخبر بها لا يحتاج الى ايمان معها فالمراد غير اليقينة على ان مذهب المتقدمين جواز التعريف
بالاعم (قوله وفى معنى لام العلة) فيه نظران لانه يقتل لقيام اللوث القاتل وكلاهما فى قتل
المنقول فالاولى جعل فى معنى ما عى سبها يقتل الحر المسلم المصاحب للوث أى للامر الذى ينشأ
عنه غلبة الظن بصدق المدعى بالقتل (قوله خمسة امثلة) اولها قول المدعى المبالغ العقل الحر
المسلم دعى عند فلان مع وجود الجرح واثر الضرب ومثله قوله قتلنى فلان اثنا فى شهادة عدلين على
معانة الضرب او الجرح او على اقرار المدعى بان فلانا ضربه او جرحه مع وجود الجرح واثر الضرب
الثالث شهادة واحد على معانة الجرح والضرب الرابع شهادة واحد على معانة القتل الخامس
ان يوجد قتيل وبقره شخص عليه اثر القتل (قوله وان وجب فيه) أى فى الصبي أى فى قتله
وقوله بغير قوله أى كعانة شاهد للجرح والضرب والقتل (قوله حرم سلم) اغما فى ذلك مع انه
يغنى عنه قوله سبها قتل الحر المسلم لانه لا يلزم من كون المقتول حراما لمسلم ان يقتل ان يكون
كذلك حين العول مع انه لا بد منه وقوله حراى واما العبد فلا يقبل قوله لانه ليس من اهل الشهادة
كالصبي والجنون والكافر واما المسخوط والمرأة فهما من اهلها فى الجملة فلذا قبل قولهما (قوله عند
فلان) سواء كان فلان هذا حرا او عبدا باغا وصبيانا كراواثنى عدلا او مسخوطا مسلما او كافرا
(قوله ولو قال قتلنى خطاى) أى هذا اذا قال قتلنى عمدا بل ولو قال قتلنى خطأ قال فى المقدمات
ان قال قتلنى خطأ فى ذلك روايتان عن مالك احدهما ان قوله يقبل ويكون معه القسامة ولا
يتهم وهذه اشهر والثانية لا يقبل قوله لانه يتهم على انه اراد اغنا ورثته فهو شبهه بقوله عند الموت
على عند فلان كذا وكذا وهذه ارواية اظهر فى القياس وقد اشار المصنف لردّها بل وانظر بن
(قوله واستقر على اقراره) أى للوث (قوله واذا عى ولد على والده) انه اخبره الخ أى ادعى
الولد على أبيه ان دمه عند اخيه وذبحه او دمه عند ابيه رماه بمحجر او بحديدة (قوله ويقفل

(الولد) أى فى الصورة الاولى وتجب الدية مغلطة فى الثالثة (قوله ان كان جرح به) قد اتى
 كثير من اهل العلم العمل بالتدمية المحرور او ان قول المقتول دى عند فلان دعوى من المقتول
 والناس لا يدهون بدعواهم والايمان لا تثبت الدعوى وانما ترد هاهنا المذكور رأى علماء ثنائان
 الشخص عند موته لا يتجاسر على التكذب فى سفك الدم كيف وهو الوقت الذى يندم فيه النادم
 ويقع فيه العالم ومسدار الاحكام على غلبة الظن وأيدوا ذلك بكون القسامة تحسم بين يمينها مغلطة
 احتياطاً فى الدماء ولان الغالب على القاتل اخفاء القتل على اليمين فاقضى الاستحسان ذلك اه
 (قوله) واما التدمية البيضاء أى وهى التى ليس بها جرح ولا اثر ضرب فالمشهور عدم قبولها
 فاذا قال الميت فى حال مرضه وليس به جرح ولا اثر ضرب قتلتى فلان اودى عند فلان فلا يقبل قوله
 الابيئة على ذلك على المشهور خلافاً للسيورى وعبد الحميد الصائغ القسامين بقبول قوله
 ويكون لونا يخلف الولاية معه ايمان القسامة ابن عرفة فى التدمية البيضاء التى ليس بها اثر ضرب
 ولا جرح اضطراب وقال المتبلى الذى عليه العمل وبه الحكم قول ابن القاسم انه اذا لم يكن به اثر جرح
 او ضرب لا يقبل قوله قتلتى فلان الابيئة على ذلك انظر بن (قوله قوله المذكور) أى دى
 عند فلان او قتلتى فلان (قوله الجرح) أى وجود الجرح ووجود نحوه وهو اثر الضرب
 (قوله اى لانه قد وخطا) أى كاهم او بعضهم فانهم لا يقسمون ويمسك الدم هدرا (قوله
 فيبطل الدم) أى لانه فى الصورة الاولى ابرأ العاقلة وهم ابرأ القاتل وفى الثانية عكس القتل ابرأ
 القاتل وهم ابرأ عاقلته (قوله لاول الميت) أى لقوله قتلتى عند الوعد (قوله بخلاف دى
 الخطأ) أى والموضوع ان المدمى قال دى عند فلان وامان فلم يقيد بمعد ولا خطأ (قوله وبعض
 لانعلم) اى صفة قتله هل قتله عند الوعد او خطأ ومنه ايضا اذا قال بعضهم خطأ والبعض الآخر قال
 لا علم لثابعتين فاتبه كافى بن عن ابى الحسن (قوله ولا تسمى لم قال لانعلم) أى لانه لم صفة
 قتله ولا نعلم عن قاتله (قوله ونسكل البعض الخ) أى وخلف البعض الثانى جميع ايمان
 القسامة (قوله ولا تسمى لمن نسكل) أى اذا خلفت عاقلة القاتل ايمان القسامة كاهم فان نسكل
 بعضهم دفعت حصته لناكل من اولياء القاتل واما لو قالوا كاهم خصاً ونكلوا كاهم عن جميع الايمان
 ردت على عاقلة القاتل فان لا فوها كاهم سقطت الدية وان نسكل بعضهم دفعت حصته لاولياء
 المقتول الناكين (قوله اى البعضان) هذا هو واجب عاقلة لم تسمى الغمير اولا فى قوله اختلفا
 وجمعه ثانياً فى قوله واستوابع ان مقتضى الظاهر مطابقة انسانى للاول بان يقال واستويا وحاصل
 الجواب انه نساء اولا باعتبار كونها طائفتين احدهما تدعى العمدة والاخرى تدعى الخطأ وجمع
 ثانياً نظراً لتعدد افراد كل من الطائفتين كفى قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا (قوله
 وقد اطلق الميت) أى والحال ان الميت اطلق (قوله واستويا) أى المتخالفان وقوله فى
 الدرجة اى فى درجة القرابة لئلا وان لم يسبق عدد دى العمدة ودى الخطأ وقوله واستويا فى الدرجة
 اى وفى كون كل واحد له التكلم كامل الشارح ومفهوم قوله واستويا فى الدرجة انهم لا اختلفوا
 فى العمدة والخطأ واختلفت مرتبتهم قربا وبعدا وكان الجميع له التكلم ككنايات وأعمام فان قالت
 العصة عمدا والناكيت عمدا كان الدم هدرا لا قسامة فيه ولا دية ولا فدية وذلك لان النبات يدعى
 الخطأ لمن الخلف فيه وفى اعمال قول احدهما تخكم وان قالت العبة خصاً والناكيت عمدا خلفت
 العصة تحسم بينا وكان لهم نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول النبات لانه لا يخلف فى العمدة من
 رجلين كما فى فان اختلفا فى العمدة والخطأ واستوب درجتهم ولم يكن للجميع التكلم ككنايات مع

بين فالعبرة بكلام البنين كما انه لا عبرة بكلام الاعمام مع البنين (قوله وبطل حق ذى العمد)
 أى فى القسامة والدية والموضوع انهم مستوون فى الدرجة (قوله بنكول غير الخ) انظر
 لو حلف بعض مدعى الخطأ ونكل الباقى فهل لمدعى العمد الحلف تبعاً لمخلفه بعض مدعى الخطأ
 أم لا وبالأول جزم الشيخ يوسف الغنشى وتبعه بعضهم وربما يشمله التعديل بالتبعية لمخلف ذى الخطأ
 فإذا كان مدعو الخطأ اثنين ومدعو العمد اثنين وحلف واحد من مدعى الخطأ كان لمدعى
 العمد الحلف معه وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم فيدخل مدعى العمد فى حصته من حلف
 من مدعى الخطأ ويطل حقهم فى حصته من نكل منهم (قوله لانه لا بدعواه الدم انما يحلف) أى لا يأخذ
 من الدية تبعاً لذى الخطأ ولا واضح لانهم انما كانوا يأخذون من الدية بطريق التبعية لمدعى الخطأ لان
 من ادعى العمد انما يدعى الدم فيصبرون الخ (قوله فتخلف عاقلة الجاني) أى جميع ايمان
 القسامة (قوله ومن نكل منهم غرم) أى ما يتوبع ويقسم ما غرمه النماكل من العاقلة على مدعى
 العمد والخطأ من ورثة المقتول وعلى هذا فقول المصنف وبطل حق ذى العمد أى فى القسامة والدية
 المرتبة على قسامتهم كذا ذكر شيخنا (قوله لمحرم سلم) أى كما يفيد قول المصنف والقسامة سببها قتل
 الحر المسلم (قوله أى على معصية ذلك) أى الجرح أو الضرب وان لم يكن هناك اثر لمعصية (قوله
 مطلقاً) حال من جرح وضرب أى حالة كونه كل منهما مطلقاً عن التقيد بالعمد والخطأ (قوله
 أو بأقرار المقتول) عطف على جرح أى كشاهدين يجرح أو بأقرار المقتول أى على اقراره مان فلانا
 جرحه أو ضربه أى والحال ان اثره موجود والى لم يعمل بشهادتهما على اقراره واعلم ان هذا غير مكرر
 مع قوله بان يقول بالغ الخ لان ما تقدم شهدت البيئته على قول المدعى قاتنى فلان وكان هناك جرح
 أو اثر ضرب موجود وما هنا شهدت البيئته على قوله ان فلان جرحنى أو ضربنى والحال ان اثر ذلك
 موجود فما تقدم شهادة على اقراره بقول بالقتل وما هنا شهادة على اقراره بالجرح أو الضرب
 (قوله فقوله الخ) مفرع على قوله وأشار لثال الثانى الخ (قوله راجع لمسئلة الشاهدين)
 أى انه راجع لقوله وكشاهدين شهدا على معصية الجرح أو الضرب (قوله للمسئلة الشهادة
 بأقرار المقتول بذلك) أى بالجرح أو الضرب المشار لها بقول المصنف أو شهدا بأقرار المقتول بان
 فلان جرحه أو ضربه (قوله وهذا فى شهادة الشاهدين) أى على معصية الضرب أو الجرح أما
 شهادتهما على اقرار الجنى عليه فيحلفون لغير ضربه ولن ضربه ماتان شهدا على اقراره بالضرب
 أو لغير جرحه ولو جرحه ماتان شهدا على اقراره بالجرح (قوله وأما فى الشاهد) أى وأما كيفية
 القسامة فى مثال ما إذا كان اللوث شاهداً واحداً شهد بمعصية القتل (قوله لانه آخر قوله أو شاهد
 بذلك عنه) أى عن قوله يقسم ان ضربه مات وهذا علة لسكوته عنم (قوله وأما فى المثال الاول)
 أى وأما كيفية القسامة فى المثال الاول (قوله فيحلفون لغير قتله) أى بأن يقول الولي اقسم
 بالله لقد قتله فلان (قوله مشتمل على ستة مسائل) أى لان الشاهد الواحد ما ان يشهد على
 معصية الجرح أو الضرب أو على اقرار المقتول بالجرح أو الضرب فهذه اربعة وأما ان يشهد على معصية
 القتل مع اقرار المقتول بالقتل وشهادة الشاهدين على اقراره وأما ان يشهد على معصية القتل
 خطأ مع اقرار القاتل بالقتل خطأ (قوله أو بشاهد) عطف على قوله وكشاهدين وبالباء زائدة
 وكان الأولى حذفها (قوله أى عمداً أو خطأ) أى وسواء كان الجروح أو المضروب بالعمام لا تأخر
 الموت أم لا (قوله انهم يحلفون على الجرح والموت عنه فى كل يمين) هذا بناء على ان اليمين
 المكلمة تجمع مع ايمان القسامة وهو المشهور وكفى المبح (قوله مكلمة لانتصاب) أى نصبات

الشهادة التي جعلت لونا وقوله انهم لا يخلفون قبل المحسن عينا مكلمة اى بل تجمع المكلمة مع ايمان
القسماء ولا تفرد فيخلفون خسين عينا فقط لقد ضرب به وان ضربه مات واوقد جرحه وان جرحه مات
فوقوله لقد ضربه او قد جرحه ناظر لليمين المكلمة لانصاب وقوله وان ضربه او جرحه مات ناظر لليمين
القسماء وقوله اى يخاف واحد منهم عينا مكلمة اى فيقول فيها بالله الذي لا اله الا هو واقد ضرب به
او جرحه وايمان القسماء بعد ما بالله الذي لا اله الا هو وان ضربه او جرحه قدمات انظر بن وانظر
على هذا القول اى فرق بين ما هنا حيث قيل ان اليمين المكلمة بخلفه واحد وما تقدم من انه اذا
ادعى ورثة ميت على شخص يدين لورثتهم وشهد به شاهد واحد فلا يأخذ واحد حقه الا اذا حلف
فتأمل (قوله ان ثبت الموت) اى وانما تكون القسماء ان ثبت الموت في جميع صور القتل
وقوله لا قبله اى لا تكون القسماء قبله اى قبل ثبوت الموت (قوله واما التي قبلها) اى وهى
قوله وكشاهدين يجرح أو ضرب مطلقا الخ (قوله او يشاهد باقرار المقتول البالغ) اى ان شهادة
الشاهد على اقرار المقتول ان فلانا ضرب به او جرحه عدا انما تكون لونا اذا كان المضر بالضرب او المجرح
بالجرح خلاف شهادة الشاهد على معانية الضرب او المجرح فانها لو لم تكن مطلقا كان المقتول بالغام لا
تكلم (قوله ولا يدين عينا مكلمة لانصاب اولا) اى قبل ايمان القسماء ظاهره ان اليمين المكلمة
تفرد عن ايمان القسماء وهو احدى قولين وقيل انما يخلفون خسين عينا يجمع معها اليمين المكلمة
وهو المشهور بكلم (قوله ولا يدين الشاهدين) والفرق بين العمد والمخطأ حيث كانت شهادة
الواحد على الاقرار بالمجرع عدا لونا ونادون قهاده على الاقرار به خطأ ان قول الميت في الخطأ جار
مجرى الشهادة لانه شاهد على العاقلة والشاهد لا يتقل عنه الا انسان بخلاف العمد فان المنقول عنه
وهو المقر انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه وهو القصاص فلم يكن شاهدا على العاقلة فصح ان يتقل عنه
واحد (قوله والمحال ان الشاهدين بالاقرار) اى على الاقرار انه جرحه او ضرب به او قتله
(قوله وان الواحد) اى وان الشاهد الواحد على الاقرار بأنه جرحه او ضرب به او قتله (قوله
مطلقا) فى العمد والمخطأ اى وشهادة الواحد على الاقرار بالضرب او المجرح لا تكفى لافى العمد
ولا فى الخطأ (قوله اولا اكفاء بالشاهد) اى شهادة الشاهد على اقرار الميت بالضرب او المجرح
وقوله مطلقا اى فى العمد والمخطأ (قوله كاقراءه مع شاهد مطلقا) يعنى ان المقتول اذا قال قتاني
فلان عدا او خطأ وشهد على اقراره عدلان وشهد مع هذا الاقرار شاهد على معانية القتل فان ذلك
يكون لونا يخاف الولاية معه خسين عينا واستحقون القود فى العمد والدية فى الخطأ (قوله ونبت
اقراره بشاهدين) اى او يشاهد واحد على الظاهر لان شهادة واحد على معانية القتل لو كانت كما
سيأتى وان ضم لذلك شهادة واحد على الاقرار خلافا لعقب (مقوله ولم يستغن عن هذا
بالمثال الاول) وهوان يقول المقتول قتاني فلان وشهد على قوله عدلان لانه اذا كان هذا مجرد لونا
فاولى اذا انضم له شاهد على معانية القتل (قوله او اقرار القاتل فى الخطأ فقط بشاهد) حاصله
انه اذا اقر القاتل انه قتل خطأ وشهد شاهد على معانيه القتل خطأ كان ذلك لونا يخلف ولاية الدم
معه خسين عينا واستحقون الدية وقد يقال لا حاجة لذلك هذا الفرع للاستغناء عنه بقوله سابقا
او يشاهد ذلك عطلة لانه اذا كان شهادة الواحد بمعانية المجرع او الضرب لونا فاوى شهادة بمعانية
القتل وقد انضم لذلك اقرار القاتل الا ان يقال نص عليه دفع التوهم ان اخذ الدية هنا لا يحتاج
لقسماء واحترز بقوله فى الخطأ عما لو اقر القاتل بالقتل عدا فان استمر على اقراره او رجع عنه وشهد
عليه بذلك الاقرار عدلان فانه يقتل من غير قسمة وان رجع عنه وشهد عليه به واحد فهو لو

كما في ابن غازي (قوله وتكون الدية في ماله) أي لان العاقلة لا تحمل عبدا ولا عمو ولا اعترافا
 (قوله وان اختلف شاهداه) أي اختلف الشاهدان بمعاينته في مقتله (قوله بطل الدم)
 أي سواء تأخر موته المختاف في مقتله عن ضربه أو مات بغوره فليس للأولياء أن يقتلوا على شهادة
 أحدهما لتعارض الشهادتين فلما تنازعنا قسما (قوله وكاعدل الواحد) أي من غير اقرار
 المقتول والا كان نكرا مع قوله كآقراره مع شاهد مطلقا لأن موضوعه انه قال قتلى فلان وشهد
 واحد على معاينة القتل بخلاف ما هنا فانه وان شهد عدل على معاينة القتل الا ان المقتول لم يقتل
 قتلى فلان (قوله فيقسم الاولياء) أي ما لم يقتل الشاهدانه قتله غيلة والا فلا يقسمون معه
 لانها لا يقبل فيها الا عدلان على المعتد ولا يكفي العدل والقسامة بخلاف العمد الذي ليس
 بغيلة فانه يكفي فيه ما ذكر (قوله وبسحقه ونال الدم) أي في العمد وقوله أو الدية أي في الخطأ
 (قوله وهذا المثال يفهم بالاولى من قوله أو شاهد بذلك) لانه اذا كانت شهادة العدل على معاينة
 الضرب أو الجرح لو نافوا لى نهاده على معاينة القتل وقد قال لما كان رجلا يتوهم ان شهادة
 العدل بمعاينة القتل ليست لو نافوا انه انما يخالف الولي مع ذلك الشاهد بمنا واحدة لتكلمة الشهادة
 ويستحق الدم أو الدية بخلاف شهادته بمعاينة الجرح أو الضرب تعرض لذكر الحكم في هذا الفرع ذنعا
 للتوهم (قوله أي رأى العدل المقتول) أي رأى بصره فرأى هنا بصرية تتعدى لمقتول واحد
 وحيد فجمعه بتشخيص حال وأشار الشارح الى ان فاعل رأى ضمير العدل ولا خصوصية للعدل بذلك بل
 كذلك اذا رآه على هذه الحالة عدلان اراكثر اذ ليس الموجب للقسامة انفراد العدل كما توهمه
 عبارة المصنف بل قوة التهمة وعدم التحقيق كما يفهمه ابن عرفة اه بن (قوله والمتم قربه) أي
 أو خارجا من مكان المقتول ولم يوجد فيه غيره ثم انه لا مفهوم لقوله بتشخيص ولا لجمع في قوله آثاره
 بل متى رآه العدل بقرب المقتول وعليه اثر القتل كان لوئا (قوله ووجب الخ) المراد بالوجوب
 ان الاولياء اذا ارادوا القصاص أو الدية فلا يمكنون الا بالقسامة اما اذا ارادوا الترتك فلا يكفون ايمانها
 وان في كلام المصنف لدفع التوهم لارد قول لان وجوب القسامة عند تعدد اللوث متفق عليه ثم ان
 قول المصنف ووجب وان تعدد اللوث يستغنى عنه بما مر من قوله كآقراره مع شاهد مطلقا لان المعنى
 كما مر كآقراره بالقتل وثبت الاقرار بشاهدين مع معاينة شاهد على القتل ولا شك في تعدد اللوث
 في ذلك الا ان يقال القصد مما مر افادة ان اجتماع الامر من لوئ والقصد مما هنا افادة ان تعدد اللوث
 لا يغني عن القسامة كذا قبل وفيه نظر فتأمل (قوله وهذا) أي كون وجود القليل بقرية
 قوم سواء كانوا مسلمين أو كفارا ليس لوئا اذا كانوا الخ (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 القسامة لابني عمه) أي فكلا عن ايمانها فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وقوله وببيعة
 وببيعة كل منهما مغر بجاءه هامة صاد كذلك وباءه شذدة على الاشهر وقد تخفف كذا في شرح
 الموطأ (قوله لمجوز الخ) أي ولان الغالب ان من قتله لا يدعه في مكان يتهم هو به وليس الموت
 في الزجة لوئا بوجوب القسامة بل هو دروع عند الشافعي يجب فيه القسامة والدية على جميع الناس
 بذلك الموضع (قوله كل منهم) أي من الجماعة الذين دخل فيهم القاتل (قوله لتناول التهمة
 نكل فرد منهم) أي ويمن الدم لا تكون لاجتماع (قوله والدية عليهم الخ) انما كان القرم على
 جميعهم لاطاع بكذب أحدهم وهو غير معين (قوله أو على من نكل الخ) يعني انه لو حلف بعضهم
 ونكل الباقون فالدية بتأنيدها على من نكل به قسامة من الاولياء المقتول (قوله لكانت على
 عواقلهم) أي ان حلفوا كلهم أو نكلوا كلهم فان حلف بعض فالدية على عاقلة من نكل (قوله انه

لوشهدواحد) أى على شخص أنه قتل عمداً وخطأ ودخل في جماعة (قوله والمحكم أنهم) أى أولياء
المقتول (قوله ويستحقون الدية على الجميع) أى بعد حلفهم كاهم أو تكولهم كاهم ولا فعلى الناكل
كاسبق في الشاهدين انظر بن (قوله وإن كانوا نحت طاعة الامام) أى هذا إذا كانوا خارجين عن
طاعة الامام بل وإن كانوا نحت طاعته (قوله عن قتلى) أى من الطائفتين أو من احدهما أو من
غيرهما (قوله ولم يعلم) أى بشهادة عدلين القاتل لهم من الفرقة بن (قوله فيكون هدرا)
نحوه في عقب وخش ونحوه بعضهم عن ابى الحسن في شرح الرسالة ونقله حنفى عن الفاكهاني
واعترضه حنفى قائلا لم أر من صرح به من أهل المذهب بمن يعمد عليه والذي حمل عليه عياض
والاى قول المدونة لا قسامة ولا قودى قيل الصنفين ان فيه الدية على الفتنة التي نازعته وإن كان من
غير الفتنة فدية عليها فقول المصنف فهل لا قسامة ولا قودى وتكون الدية على الفتنة التي
نازعته كما جلت للمدونة على ذلك لانه هدرا بن (قوله اذ لو كان) أى الشاهد من غيرهم
وهذا تعليل لتقييد الشاهد بكونه من البغاة (قوله وهو قول الامام) أى القول بأنه لا قسامة
ولا قودى وقول الامام في المدونة وقد عرفت انه محتمل لكون المقتول هدرا أو فيه الدية (قوله
اولا قسامة ولا قودان تجرد عن تدمية وشاهد) هذا القول هو الذى رجح اليه ابن القاسم كما
صرح به ابن رشد وهو قول الآخرين واصبح واشتب وتاويل الاكثر فكان ينبغي للمصنف الاقتصار
عليه ابن (قوله اوشهد بالقتل شاهد) قيد في البيان بكونه من الطائفتين اما ان كان من
غيرهما ولو ثبت خلاف انظر بن ومفهوم شاهد لانه وشهد بمائة القتل شاهدان فانعقد بخلاف
(قوله المذهب الاول) فيه نظر بل المذهب الثاني لا الاول كما قال بن وقال شيخنا انه هو المعنى
به (قوله يقتضى جواز المقاتلة) أى يقتضى جواز مقاتلتها الاخرى ككونها اخذت ملها سا ولا دها
ونحو ذلك (قوله والاخرى هدرا) أى ودم الاخرى وهى غير المتأثرة هدرا (قوله كرا حقة على
دافعة) كفى لقتله لان ظاهر قوله تأولو ان التأويل من الزريقين كما جعل الشارح وقرر بكلامه
كما دارم مما ثبت وجازعة باغية على دافعة فتوله على دافعة متعلق بمحذوف وهو باغية كما
قررنا (قوله قدم الزحافة هدروم الدافعة قصاص) انظر لو قتل احدا من الجماعة الدافعة هل يقتل
به جميع الجماعة الباغية لانهم مقاتلون وهو الظاهر لا ابن (قوله متوالية) أى في نفسها لانه
ارهب وأوقع في النفس فلا تفرق على الايام ولا في اوقات ولكن في العمدة يخلف هذا عينا وهذا
عينا حتى يتم ايمانها ولا يخلف واحد بجميع حظه قبل حظ احصائه لان العمدة اذا نكل فيه واحد
بطل الدم واذا بطل ينكول واحد ولو خلف كل حصته ونكل ذلك ذهبت ايمانهم بلا فائدة فلذا قلنا
هذا عينا وهذا عينا وانما في الجحاف فيجذب كل واحد جميع ما يتوبه قبل حلف احصائه لان من نكل
لا يبطل عن احصائه ولكن في العمدة ان وقع وخلف كل ما يتوبه قبل احصائه صح ليكن في ابن مرزوق
اى لا على نفي العلم (قوله واعطاء البات) اى الحالف بتأنيته وخزمته في اليمين (قوله على ظن
قوى) اى نائني من قرائن الاحوال (قوله ولا يكتفى قول الظن) اى لا يكتفى قوله بالله الذى
لا اله الا هو اطمأنه مات من ضربه وانه مات من ضربه في ظنى والا علم ان احدا قتله غير هذا (قوله
وان اعنى او غائب) اى وان كان الولي الحالف اعنى او كان غائبا (قوله لاعقاد كل على الاوث الخ)
اى والعلم كما يحصل بالمساينة يحصل بسماع الخبير وحيد فالقيمة والعلم لا يمتنع حصول العلم
(قوله وتوزع الخ اى اذا تعدد الوارث) (قوله لنعدو الحلف) من بيت المال فيه ان المراد بيت المال

الشخص المتولى عليه وهذا لا ينعذر حلفه فالاولى ان يقول ولا يطالب متولى بيت المال بالخلف لان
 القاعدة ان الشخص لا يحلف لمصلحة غيره ومتولى بيت المال انما يجوز لغيره (قوله وجبرت اليمين
 الخ) هذا اعني قوله وجبرت الى قوله فعلى الجميع كالتخصيص لقوله وهي خصوص بيننا اي ما لم يكن
 كسر والافتراء في بعض الصور وذلك اذا تساوت الكسور (قوله على اكثر كسرها) أي
 على ذي اكثر (قوله كنت مع ابن) أي فعلى الابن ثلاثة وثلاثون وثلاث وعلى البنت
 ستة عشر وثلاثين فتختلف سبعة عشر عينا والابن ثلاثة وثلاثين كما قال الشارح وهذا مثال
 لما اذا وزعت الايمان على عدد وحصل فيها كسران (قوله وكأم) أي لا تتول وزوجة وأخ لام
 وعاصب هذا مثال لما اذا وزعت الايمان على عدد وحصل فيها كسور (قوله على الزوجة
 اثنا عشر ونصف) أي وهي ربع ايمان القسامة وعلى الاخ لام ثمانية وثلاث اي وهي سدسها
 وعلى الام ستة عشر وثلاثين اي وهي ثلثها وما بقي من ايمان القسامة وذلك اثنا عشر ونصف
 يحلفه العاصب وقوله فتختلف الى الام سبعة عشر الخ وقوله ويسقط الكسر الذي على الاخ
 أي لانه تكلمة لكسر الام وقد كملته (قوله ويكمل كل من الزوجة والعاصب عينه) أي
 ان كلا من نصف الزوجة ونصف العاصب يكمله صاحبه لانهما كسران متساويان من بين واحدة
 كسر ان كسرى الام والاخ للام من بين واحدة اخرى فالانكسار وقع في عيني في هذا المثال
 والحاصل ان الانكسار اذا وقع في عيني فكل عيني يتظر لها على حدتها حتى كان فيها كسور
 مختلفة بالقلة والكثرة كل اكثرها وترك اقلها وما كانت كسورها متساوية بكل كل من كسورها
 وكذا اذا وقع الانكسار في بين واحدة فانه بكل كل من كسورها اذا كانت متساوية فان لم تستوكل
 الاكثر ويسقط ما عداه ولو تعدد كمال المدونة ففيها ان لازم واحد انصف اليمين واخر ثلثها واخر
 سدسها خالفها صاحب النصف فصورت بيت وأم وزوج وعاصب وبيانه ان على الام سدس
 الايمان وهو ثمانية وثلاث وعلى الزوج الربع اثنا عشر ونصف وعلى العاصب نصف السدس اربعة
 ايمان وسدس فيكمل النصف على الزوج ويسقط الكسران وهما الثلث والسدس عن الام
 والعاصب لان الانكسار انما وقع في بين واحدة (قوله أي على كل منهم تكيل ما انكسر عليه)
 أي فيخلف كل واحد منهم سبعة عشر عينا في مثاله ولو كان للثلاث ايمان كان على كل واحد عينا
 وثلثا عيني فيخلف كل واحد منهم عيني فالحجة ستون عينا يجبر الكسور كلها التساويها (قوله أي
 بعد حلف جميعها) أي من الورثة الخاضعين او ممن كان حاضرهم لو غاب بعضهم وذلك لان العاقلة
 لا يلزمها شيء من الدية الا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميعها (قوله حلف من حضر
 حصته) أي ما ينوبه من ايمان القسامة فقط واخذ نصيبه من الدية وظاهره ولو رجع الاول
 عن دعوى الدم وهو كذلك كما في نقل ابن عرفة لان حلفه قبل ذلك حكم مضي فان مات الغائب
 او الصبي قبل قدمه وبلوغه موكان الخالف الذي حلف جميع ايمانها قبل ذلك وارثه فهل لا بد
 من حلفه ما كان يحلفه مورثه او يكفي بآيانه السابقة قولنا رجع ابن رشدنايهما كما في بن
 (قوله وان نكلا) أي ورثة القتل خطأ (قوله ولو اكثر واجدا) أي كعشرة آلاف مثلا
 (قوله غرم) أي حصته ان وجد بيت المال الذي يغرهما معه والاغرم الدية بتقامها وما غرمه
 الجاني يكون لا اكلين من ورثة القتل واعلم ان محل حلف العاقلة اذا نكل جميع الورثة او بعضهم
 عقيد بما اذا لم يكن على القتل دين ولا وصية له اما اذا كان عليه دين او وصية فرب الدين
 او الوصية له عند نكول الاولياء حلف ايمان القسامة واخذ دينه او الوصية ولا يلزمهما ما زاد على

الدين أو الوصية من باقى الدية للورثة الناكثين كان نص على ذلك ابن فرحون فى التبصرة (قوله
 يغرمها لناكثين) أى سواء كانوا كل الورثة أو بعضهم بأن حلف بعضهم ونكحل بعضهم وأما من
 حلف جميعها وأخذ حصته فلا يدخل نائبا فيما ردد على الناكثين بسبب نكحل العاقلة كالأب أو بعضا
 (قوله وهو راجع الخ) أى أن قول المصنف على الظاهر راجع لقوله وأن نكحوا أو بعض
 حلفت العاقلة لأنه محل الخلاف والاستظهار وليس راجعا لقوله فنكحل حصته وعادة ابن رشد
 فإن نكحل الأولياء عن الإيمان أو نكحل واحدا منهم فى ذلك خمسة أقوال أحدها أنها ترد الأيمان
 على العاقلة فيحلفون كالمسلم ولو كانوا عشرة آلاف والقاتل كواحد منهم فن حلف لم يلزمه شئ
 ومن نكحل لزمه ما يجب عليه وهو أحد قولى ابن القاسم وهذا القول ابن الاقاريل وأصحها فى النظر
 الثانى يحلف من العاقلة خمسة رجال كل واحد منهم يحلف بمينافان حلفوا برئت العاقلة من الدية
 كلها وإن حلف بعضهم برئ ولزم بقية العاقلة الدية كلها حتى يعوا خمسة وعاشرون قول ابن القاسم
 الثانى والثالث أنهم أن نكحوا فلاحق لهم أو نكحل بعضهم فلا حق لمن نكحل ولا يعين على العاقلة
 لأن الدية لم تجب لهم إلا إذا حلفوا وهو قول ابن المساجشون الرابع أن يعين ترد على المدعى عليه
 وحده فإن حلف برئ وإن نكحل غرم ولا يلزم العاقلة بنكوله شئ لأن العاقلة لا تحمل الأقرار والنكول
 كالأقرار وهو رواية ابن وهب الخامس أن الإيمان ترد على العاقلة فإن حلفت برئت وإن نكحت
 غرمت نصف الدية قاله ربيعة اه بن (قوله عصبة) أى للمقتول أو عصبة له وأعاصب المقتول
 بدليل قول المصنف وللولى الاستعانة بعاصبه (قوله سواء ورث أو لا) الأول كاخوين للمقتول
 ولا وراثته غيرهما والثانى كغير للمقتول والمحال أنه يرثه بنت وأخت مثبلا (قوله فإن انفردن) أى
 أو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به أو وجد لكن لم يحلف ذلك المستعان به (قوله فترد
 الإيمان على المدعى عليه) أى فإن حلف برئ والأحس حتى يحلف ولو طال سجنه (قوله فوالى
 أعلنون) المراد بالموالى أعلنون معتنق القتل وعصبة وأشار الشارح بقوله اثنتان فأكثر إلى أن مراد
 المصنف بالجمع ما فوق الواحد فيحلف الاثنتان أو الأكر لثمان القسامة بقتلها وما ذكره المصنف من
 الترتيب بين عصبة النسب والموالى لا يخالف قول الموطأ قال مالك فى الرجل يقتل عمدا إذا قام عصبة
 المقتول أو ماله فمأواضف ونسحق دم صاحبه فذلك لهم اه لأن كون الموالى لهم التكامل لا ينافى
 تأخيرهم عن عصبة النسب فليس المراد بقوله فذلك لهم أى على وجه الاستواء فى الحكم بل المراد على
 طريق البدلية المفيدة بالترتيب (قوله وللولى الاستعانة بعاصبه) هذا فى العمدة وأما فى الخفاء
 فيحلفها وإن واحد بشرط كونه وارثا والحاصل أنه لا يحلفها فى الخفاء إلا الورثة ذكرنا كانوا أو أئانا
 اتحد الوارث أو تعدد وأما فى العمدة فلا يحلفها إلا العدد من العصبة سواء كانوا كالمعصبة المقتول
 أو بعضهم عصبة المقتول والبعض عصبة عصبة المقتول سواء كان عاصب المقتول وارثا له أو غير
 وارث له (قوله فيستعين بهم أو بعضهم) أو يستعين بعمه هذا لا يخالف قولهم الإنسان لا يحلف
 ليستحق غيره لأن قولهم المذكور فى الأموال وقول المصنف وللولى الاستعانة بعاصبه ولو أجنبيا
 من المقتول فى الدماء (قوله أن كان واحدا) أى لأن الولى إذا كان واحدا كانت استعنته
 بعاصبه واجبة وإن كان الولى متعددا جاز لذلك المتعدد أن يحلف جميع إيمان النسامة ولا يستعين
 بعاصبه فى حلفها (قوله وللولى فقط إذا استعان بعاصبه الخ) حاصله أن الولى إذا استعان
 بعصبة فانه يفوز له أن يحلف من إيمان القسامة أكثر من غيره لم ترد الأيمان التى يحلفها على
 نصف القسامة فإذا وجد الولى عاصبا فقط من عصبة حلف كل واحد منهما خمسة وعشرين يمينا

فان اراد احدهما ان يخلف اكثر من حصته لم يكن له ذلك وان وحدر جان او اكثر قسمت الايمان بينهم على عددهم فان ارادوا ان يحملوا عنه اكثر مما يخصهم لم يجوز ان ارادوا ان يحمل منها اكثر مما يخصه فذلك له وان لم يرضوا بشرط ان لا يزيد على خمسة وعشرين اذ لا يجوز ان يخلف اكثر منها وهذا كله اذا استعان بعاصبه واما اذا لم يكن هناك استعانة بان كانوا كلهم عصبه لثمة قول فليس لواحد منهم ان يخلف اكثر مما يخصه الا ان يرضى الباقي بشرط ان لا يزيد على نصفها خمسة وعشرين (قوله واما من حصه مستعان به آخر) أى فيما اذا كان المستعان بهم اثنين او اكثر فله ذلك فاذا استعان الولي باثنين فالولي سبعة عشر عينا ولكل منهما سبعة عشر ولهما ان يخلف احدهما عشرين والثاني اربعة عشر وظاهر قول الشارح فله ذلك ولو لم يرض المستعان به الاخر وانظر هل هو كذلك اولاد من رضاه اه تقرير شيخنا عدوى (قوله على مستحق الدم) أى على عدد الرؤس وهذا في العمد واما في الخطأ فتوزع على قدر الارث (قوله اجترى منهم بخمسين) فاذا اطلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيمين يحلفها منهم عند المشاحة (قوله خلاف سنة القسامة) أى من تعديدها باثنين والتحديد بذلك تعبدى (قوله غيرنا كين) أى حالة كون الاكثر غيرنا كين وحاصل الفقه ان اولياء المقتول اذا كانوا اكثر من اثنين والحال انهم في درجة مكافئة أو اعظام فطاع منهم اثنان يخلف جميع ايمان القسامة فانه يجترئ بذلك بشرط ان يكون الذى لم يخلف غيرنا كل فلو كان ناكلا بطل الدم ولا يجترئ بخلف من اطاع والموضوع ان الجميع في درجة واحدة والا فلا عبرة بشكول من نكل ان كان بعداوان كان الناكل قريبا بطل الدم (قوله ونكول المعين) أى وكذا تكذيبه (قوله غير معتبر) أى وحينئذ فله ان وجد غيره ان يستعين به والاسقط الدم حيث كان الولي واحدا فان رجع المعين بعد نكوله ليخلف برضى الولي فالظاهر عدم تمكنه كما يفهمه قول المصنف في الشهادات ولا يمكن منها ان نكل (قوله ولو بعدوا) مبالغة في قوله بخلاف غيره (قوله ولا عبرة بشكول بعد) أى كان عم وقوله مع اقرب أى كاخ او عم أى مع امانة الاقرب بالخلف (قوله او يموت في السجن) هذا هو الذى استظهره المصنف في التوضيح خلافا لما في الجلاب من انه اذا ردت الايمان على المدعى عليهم ونكل منهم واحد فانه يحدس حتى يخلف فان طال حبسه بازىادة عن سنة ضرب مائة واطلق مالم يكن مقمرا والاخلد في السجن (قوله ولا استعانة بان ردت عليه بغيره ولو واحدا) أى بخلاف عاصب المقتول فان له ذلك كما مر وعدم استعانة من ردت عليه هو قول مطرف واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر ما في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن مالك نقله ح وبه سقطا اعتراض المواق وابن مرزوق على المصنف اه بن (قوله ورج بعضهم) المراد به المواق وابن مرزوق (قوله بعد الحلف) أى بعد تمام حلف القسامة وقوله او قبله أى قبل تمام حلف ايمان القسامة بان كذب نفسه في دعواه ان هذا قاتل قبل الحلف اصلا او كان التكذيب بعد حلف بعض الايمان وقول المصنف وان ا كذب بعض الخ أى والحال ان القسامة في عدم امان كانت القسامة في خطأ وا كذب بعض نفسه بعد ان حلف حظه من الايمان فيسحق غيره نصيبه من الذية بعد ان يخلف مقدار ما ينوبه من الايمان فقط كما في ابن عرفة بناء على عدم الغاء الايمان الصادرة من المكذب نفسه وهو الظاهر ويحتمل له انما يسحق بعد تقيمه المحسن بناء على الغاء ايمان المكذب نفسه وانظر اذا كذب بعض نفسه بعد القسامة والاستيفاء بالقود فهل يقتضى من كذب نفسه واحكمه حكم من رجع عن الشهادة فيغرم الذية ولو متعمدا وهو المستفاد من كلام بعضهم قاله عبق

(قوله ولادية) أى لواحد منهم (قوله وأما قبل القسامة) أى وأما العفو قبل تمام القسامة
 (قوله فلا شيء لغير العاني) أى ولا للعاني بالأولى (قوله ولا ينتظر صغير) حاصله أن الأولياء
 إذا كانوا في درجة واحدة وفهم صغير لا يتوقف عليه الثبوت للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد
 العصابة فإن ذلك الصغير لا ينتظر لافي القسامة ولا في القود بل للكبار أن يقتصوا ويقتلوا (قوله
 بخلاف المعنى عليه والمبرسم) أى بخلاف ما إذا كان في الأولياء المتساوين في الدرجة معنى عليه
 أو مبرسم أى لا يتوقف عليه الثبوت كما هو الموضوع للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصابة
 فإنهما ينتظران وظاهر المصنف أنهما ينتظران في حلف بعض القسامة ولو وجد من يخلف غيرهما
 كما هو الموضوع وهو غير صحيح لم يقل به أحد إلا معنى لا ينتظرهما مع وجود من يخلف غيرهما
 وجهه الموافق وعج على الانتظار للقتل إذا اراده غيرهما وهو صواب إلا أنه تنكر أرمع قوله سابقا
 وانتظر غائب لم تبعه دغيبته ومعنى ومبرسم انظر بن (قوله أى غير الصغير) يعنى مع الكبير
 (قوله ولا معين) أى فينظر بلوغه وإذا انتظر فيخلف الكبير الخ (قوله لا شرط) أى في
 الاعتداد بأعنان الكبير (قوله لا هذا) أى حضور الصغير حين حلف الكبير مكر من أصله
 في المذهب فعلى فرض صحة يحمل على النسيب إذا لم يقتضى للجواب ويحمل لأن هذا أى القول
 بالشرطية منكر من أصله في المذهب والاحتمال الأول أظهر لأنه المستفاد من كلام بعض الشراح
 (قوله ولا يؤخر حلف الكبير إلى بلوغ الصغير) أى بحيث يخلف هو وأخوه في وقت واحد
 لاحتمال موت الكبير أو غيبته قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم (قوله فإن مات) أى الصبي قبل
 البلوغ ولم يجد الكبير من يخلف معه وقوله بطل الدم أى وردت الأيمان على الجاني فأما أن يخلف
 أو يتخيس (قوله أى بالقسامة) يعنى على جميع المتهمين وذلك لأن القسامة في الحلف تقع على
 جميع المتهمين وتوزع الدية على عوالمهم في ثلاثين كمر وأما في العمد فيعينون واحدا من
 القاتلين ويقسمون عليه (قوله على جماعة استروا العمد) أى سواء اتخذ نوع الفعل أو تعدد
 واختلاف المحاصل أو المعتمدات لا يقتل بالقسامة في العمد إلا واحدا ولو تعدد نوع الفعل واختلاف
 كما هو ظاهر الموافق وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واختلف فيقتل بالقسامة أكثر من واحد
 فهو ضعيف انظر بن ومعلوم أن القسامة يلوث كقوله قبل موته قتلني فلان وفلان وأما مع ثبوت
 ما ذكره بالبدية فيقتل معاتفا بالقسامة (قوله ولا غير معين) أى ولا واحد غير معين (قوله
 خطأ أو عمدا) الأولى قصره على الخطأ لقول المصنف حلف واخذ الدية إذا جرح العمد إذا أقام به شاهدا
 حلف معه واقص (قوله فيه شيء مقدر شرعا) أى كالجائفة والآفة والدائمة (قوله كان القاتل)
 أى لكل من الكافر والعبد (قوله أولا) أى بان كان كافرا حرزاً لأنه لا يقتل بشاهدوين
 (قوله أو جنين) أى أقام شاهدا على ضرب جنين سرعدا أو خطأ وقد نزل ميتا وأما لو نزل الجنين
 حيوات بعد ذلك فإن شهد الشاهد أنه مات من ضربه خطأ بالدية بقسامة فإن شهادته مات من
 ضربه عمدا فالقود بقسامة (قوله عينا واحدا الخ) هذا إذا كان مقيم الشاهد واحدا فإن
 عددولى الكافر أو الجنين حلف كل واحد عينا كما قال ابن عرفة والظاهر أن سب الدية كذلك
 ذاته دد اه عبق (قوله و مراده بالدية الخ) أى مراده بالدية الاغوية لا الشرعية (قوله
 وان نكل المدعى) أى مدعى الجرح وقتل الكافر والعبد والجنين (قوله ومن معه) أى وهو
 المدعى عليه بقتل الكافر أو العبد أو الجنين وقوله ان حلف أى عينا واحدا (قوله والابتحاف)
 أى هذا المدعى عليه (قوله غرم ماوجب عليه في جميع الصور) أى من غير حبس سنة ولا ضرب

مائة (قوله عوقب واطلق) أى ما لم يكن مقتردا والاخذ فى السجن (قوله توهم خلاف المراد) أى لان ظاهر عبارة ان المدعى عليه اذا لم يخلف بحسب جميع الصور ولا يبرغم شيئا (قوله ولو استهل) أى حيا ثم مات (قوله وذلك ملغى فى فلان) أى وذلك القول ملغى من المرأة فى فلان بخلاف العدل المعين لضرب اذا قال دمها ودم جديهما عند فلان فلا يكون لغوا بل ان كان خطأ كانت القسامة متعددة فى النفس والجنين وتؤخذ دية المرأة والجنين

* (باب ذكر فيه البنى) *

لما فرغ من الكلام على القتل والجرح اتبع ذلك بالكلام على ما يوجب الحد والعقوبة بسفك الدم أو مادونه وهى سبع البنى والزنا والقتل والسرقعة والحراية والشرب وبدأ بالبني لانه اعظمها مفسدة اذ فيه اذهب النفس والاموال غالبا (قوله وبني فلان) أى لانه يقال بني فلان الخ وقوله استطال عليه أى تعدى عليه (قوله ولولولا) أى هذا اذا كان ذلك الامتناع غير متأول فيه بل ولو كان متأولا فيه (قوله متعلق بطاعة) أى كان قوله بمخالفة متعلق بالامتناع (قوله يكون باغيا) أى لان طاعته فيما أمر به من مندوب أو مكروه واجبة (قوله فالمتنع) أى من اطاعته فى المكروه وقوله لانه أى المكروه (قوله من الاحداث فى الدين) أى من الامور المحدثه على الدين التى ليست منه وقوله وهو رد أى ردود على فاعله غير مقبول منه (قوله واستغنى المصنف عن تعريفه) أى تعريف البنى وقوله لاستلزامه أى لاستلزام تعريف الباغية تعريف البنى وذلك لان الباغي مشتق من البغى ومعرفته المشتق تستلزم معرفة المشتق منه لان المشتق ذات ثبت لها المشتق منه فالمشتق منه جزء من مفهوم المشتق ومعرفة الكل تستلزم معرفة الجزء (قوله خالفت الامام) اعلم ان الامامة العظمى تثبت باحدا مور ثلاثة اما بايضاء الخلية الاولى لمتأهل لها واما بالتغلب على الناس لان من اشدت وطأته بالتغلب وجبت طاعته ولا يراعى فيه هذا شرط الامامة اذ المدار على درء الغياس ودوار تكاب اخف الضررين واما ببيعة اهل الحل والعقد وهم من اجتمع فيهم ثلاثة امور العلم بشرط الامام والعدالة وازاى وشرط الامام الحرية والعدالة والغبانة وكونه قرشيا وكونه ذات حجة وكفاية فى العضلات انظر بن وبيعة اهل الحل كفى ح بالحضور والمباشرة بصفة اليد وانهم اذا الغائب منهم وبكى العاصى اعتقاد انه تحت امره فان اضمر خلاف ذلك فسق ودخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام من مات وايس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية (قوله وبزبد الخ) جواب عما يقال ان الامام الحسين خالف الزيد وخرج عن طاعته والحال ان الزيد وهو الامام فى وقته فيلزم ان يكون الامام الحسين واتباعه بغاة وهو باطل (قوله ونائب الامام مثله) أى فى كونه مخالفة تعد بغيا (قوله كركزة) أى امرهم بادائها فامتنعوا (قوله مما حبه وليه مال المسلمين) أى وكان يأمرهم بوفاء ما عليهم من الدين فيمتنعون (قوله كخراج الارض) أى الغنوية الذى أمرهم بدفعه لبيت المال فامتنعوا وبؤخذ من تعريف المصنف ان الامام اذا كلف الناس بمال طلبا فامتنعوا من اعطائه فأتى لقتلهم فيجوز لمن ان يدفعوا عن انفسهم ولا يكونون بغاة بمقتلته لانهم لم يمنعهوا حقا ولا ارادوا خلعه (قوله محرمه ذلك عليهم) أى وانما كانوا بغاة اذا خالفوه لاجل ارادة خلعه محرمه خلعه وان جاز (قوله اذا يعزل الخ) بل ولا يجوز الخروج عليه تقديم اخف المفسدين اللهم الا ان يقوم عليه امام عدل فيجوز الخروج عليه واعانة ذلك القائم (قوله وعذم المبالاة) هذا عطف تفسير أى انه لا بد ان يكون الخروج على وجه المغالبة والمراذبة الظاهر القهر وعدم المبالاة

وان لم يقاتل كما استظهره بعض (قوله لا على سبيل المغالبة كاللصوص) أى ولكن يعقل
 الأئمة ولا يبايعهم ولا يعاندهم كما اتفق لبعض الصحابة أنه مكث شهر الم يبيع الخليفة ثم يابعه (قوله
 فلا امام قتالهم) الامم بمعنى على اوانها للاختصاص (قوله وان تأذولوا الخروج عليه لشبهة)
 أى بدليل قتال أى بكمرامنى الزكاة لزعم بعضهم انه عليه الصلاة والسلام اوصى بالخلافة لعل
 وزعم بعضهم ان مخاطب بأخذها المصطفى بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الآية والمبالغة
 راجعة لقوله خالفت الامام واقوله وللعدل قتالهم (قوله كانه لا يجوز له قتالهم) أى مع اصراره
 على الفسق بل يجب عليه ان يتوب ويقاى (قوله بان يدهوهم ولا للدخول تحت طاعته) أى
 وموافقة جماعة المسلمين (قوله ما لم يعاجلوه) أى والا فلا تجب الدعوى (قوله والمخنيق) هذا
 هو المعقد خلافا لاس شاس القائل لاتنصب عليهم الزعات أى المجانيق (قوله وقفع الميرة) الميرة
 فى الاصل الابل التى تحمل الطعام اريد بها ههنا نفس الطعام (قوله لكن لا تسبى ذرارهم الخ)
 خلافا لظاهر تشبيه المصنف قتالهم بقتال الكفار فانه يفيد سبيهم ويفيد انهم اذا اترسوا وبذرية تركوا
 الان يخاف على اكثر المسلمين وهو سلم فى الشاى دون الاول (قوله ولا يترقوا) أى اذا
 ظفرتابهم لانهم احرار مسلمون وحذف المصنف النون مع لا النافية وهو جائز على قتله ومنه خبر
 لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وليست لافى كلام المصنف ناهية لان النهى
 من الشارع والمصنف مخبر بالحكم لانه اه عبق (قوله ولا غيره) أى كزرعهم ويوتهم
 (قوله ولا ترفع رؤسهم بارماح) أى لا تجعل قتالهم ولا يغيره هذا ظاهر الشارح تعالى عبق وت قال
 بن وفيه نظر بل انما يمنع حمل رؤسهم على ارماع لجل آخر كبلدا ووال رما فها على الرماح فى محل
 قتالهم فقط فجاز كالكفار فلا فرق بين الكفار والبغاة فى هذا ولهذا المذكور ابن شاس فى الامور
 التى يمتاز فيها قتالهم عن قتال الكفار ونصه يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجها ان
 يقصد بالقتال ردعهم لا قتالهم وان يكف عن مذبهم ولا يجهز على جريحهم ولا تقتل اسراهم ولا تنغم
 اموالهم ولا تسبى ذرارهم ولا يستعان عليهم بشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الزعات
 ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم (قوله فانه يجوز محملهم فقط) أى ولا يجوز حمل رؤسهم
 لبلداخرى اولوال (قوله بفتح الدال) كذا ضبطه ابن غازى ومعناه انهم اذا انكسروا عن بغيم
 بعد دعوتهم للدخول تحت طاعة الامام او بعد مقاتلتهم ومالبوا الامان فلا يجوز تركهم فى محملهم
 على مال يؤخذ منهم بل يتركون مجاننا وضبطه ابن مرقوق بكون الدال مضارع دعى فقال اى
 لا يعطيهم السلطان او نوابه ما لى الدخول تحت طاعته لان خروجهم مصيبة (قوله من سلاح
 وكراخ) اى وغيرهما فلو قاتلونا على ابل او بغال او فيلة وظفر تابهم واخذنا هاهنهم مجازا لاستعانة
 بها عليهم ان احتجج لذلك (قوله على فرض لو حيز عنهم) اى لان الامام اذا ظفر لهم بمال حال
 القتالة فانه يوقفه حتى يرذ اليهم كفى الموافى عن عبد الملك (قوله فلذا عير بارذ) اى
 فاندفع ما يقال الرد فرع الاخذ وهو متفق فابن الرذ (قوله اى حصل الامان للامام) الا ورح
 اى حصل الامن للامام والناس منهم (قوله بالظهور عليهم) اى بسبب ظهروا عليهم
 وانهم زامهم (قوله قتل ابيه) اى دنية حالة ككون ذلك الاب من البغاة سواء كان مسلما ولا
 بارز ولده بالقتال ام لا ومثل ابيه امه بل هى اولى لما جلت عليه من الختان والشفقة ولضعف
 مقاتلتها عن مقاتلة الرجال (قوله اتلف نفسا الخ) اى كلا او بعضها فلا دية عليه لنفس او طارف
 ولا يقتص منه بعد انكفاه عن البنى والدخول تحت طاعة الامام ولا يضمن ايضا ما هرفن استولى

عليه حال نرجوه ونحكي به الولد ولا حد عليه لانه متأول اه بن وفهم من قوله أن تألف انه لو كان المال موجود الرزء لربه وهو كذلك والدليل على ان الباغي المتأول لا يضمن ان الصحابة اهدرت الدماء التي كانت في حروبهم ومن المعلوم انهم كانوا متأولين فيها فدل ذلك على عدم ضمان المتأول النفس واولى المال (قوله قاضيه) الضمير للباغي المتأول أي ان الباغي المتأول اذا أقام قاضيا حكم بشيئانه يتفقد ولا تصفح احكامه بل تخرج على النعمة وأما غير المتأول فأحكامه التي حكم بها قاضيه تتعقب فما وجد منها صوابا مضى والارداه شيخنا عدوى (قوله فلا يعاد على المحدود) أي فلا يعاد المحدود ثانيا على المحدود (قوله ورد ذي) أي بعد القدرة عليه وانكفاه عن البغي (قوله معه) أي خرج على الامام مع ذلك الباغي المتأول مستعينا به (قوله فلا يغرم) أي بل يوضع عنه ما يوضع على المتأول (قوله من نفس) أي اوجرح أو طرّف أو اراد بالنفس كلا أو بعضا (قوله والمال) أي في رزءه ان كان قائما وان كان قد فات فيضمن قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا (قوله والذي معه) أي والذي يخرج على الامام مع ذلك الباغي (قوله ناقض لاهـ د) أي ناقض لعهده وعمله ما لم يكن المعاندا كره ذلك الذي على الخروج معه على الامام والا فلا يكون ناقضا لكن ان قتل ذلك الذي أحدا قتل به ولو كان مكرها انظر في (قوله كالتأول) أي والذي يخرج على الامام معه غير ناقض لعهده (قوله يجوز قتله) أي اذا ظفر بها حال المقاتلة ولم يقتل احدا كانت متأولة أولا (قوله بخلاف ما لو قاتلت بغير سلاح) أي كالمقاتلة بالسلاح (قوله ما لم تقتل احدا) أي بخلاف الرجل فانه يقتل حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بغيره قتل احدا أولا (قوله هذا في حال القتال) أي هذا اذا طرّفناه حال القتال وظاهره كانت متأولة في قتالها لا (قوله فلا تضمن شيئا) أي لانفسها ولا مالا (قوله وان كانت غير متأولة ضمنّت) أي المال والنفس فيقتص منها

(باب في الرزءة واحكامها) *

(قوله المتقرر اسلامه بالنطق بالشهادتين) طاهره الاسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين مختارا ولم يغف على الدعائم وليس كذلك بل لا بد في تقرر الاسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الاحكام بعد نطقه بالشهادتين فنطق بالشهادتين ثم رجوع قبل ان يقف على الدعائم فلا يكون مرتدا وحينئذ فيؤذّب فقط (قوله ويكون) أي كفر المسلم باحد امور ثلاثة واشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف بصريح الخ ليس من تمام التعريف بل متعلق بمحذوف مستأنف أي ويكون بصريح الخ والازم ان يكون التعريف غير جامع لانه لا يشمل الشك في قدم العالم وبقائه مثلا الا ان يقال ان الشك اما ان يصرح به أولا فاما كان الاول كان داخلا في قوله أولفظ يقتضيه وان كان الثاني كان داخلا في قوله أو فعل يتضمنه لانه الشك في افعال القلب وعلى الاول يكون قول المصنف الاتي أو شك في ذلك عطف على قوله قدم العالم وعلى الثاني يكون عطف على القاء محض (قوله بصريح) أي بقول صريح في الكفر (قوله أولفظ يقتضيه) أي يقتضي الكفر اى يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله الله جسم متخيز فان تخيزه يستلزم حدوده لافتقاره للتخيز والقول بذلك كفر أو تضمنه كما اذا اتى بلفظه معنى مركب من كفر وغيره كقوله زيد خدائي اذا استعمله في الاله المعبود بحق ولاجل هذا التعميم عبر بقتضيه دون يتضمه لايهامه ان الاعتبار في اللفظ دلالة التضمن فقط (قوله كقوله الله جسم متخيز) أي وكقوله العزيز اوعمي ابن الله (قوله أو فعل) يتضمنه استناد التضمن للفعل يدل على ان المراد به هنا الالتزام لاحقيقة التضمن

الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له (قوله ويستلزمه الخ) اى واما قولهم لازم المذهب ليس بمذهب فمحمول على اللازم المحنى (قوله كالتقاء المحقق بقدر) اى فيما يستقدر وظاهره ولو كان الالتقاء مخوف على نفسه وهو كذلك اذا كان بدون القتل لانه فاذا سرق محققا وخشى على نفسه من بقاءه عنده فالتقاء في القدر في كبر بذلك اذا كان خوفه بدون القتل لانه (قوله او تلطيخ به) اى بالقدر ولو طاهر او هذا بخلاف تلطيخ الحجر الاسود والبيت فانه لا يكون ردة الا اذا كان التلطيخ بالنجاسة وما ذكره من ان تلطيخ المحقق بالقدر ولو طاهر اردة ظاهر اذا لم يفعل ذلك للضرورة اما ان بل اصابعه بريقه بقصد قلب اوراقه فهو وان كان حراما لكن لا ينبغي ان يتجاسر على القول بكفره ورتبه بذلك لانه لم يقصد بذلك التحقير الذي هو موجب للكفر في هذه الامور ومثل هذا من راي ورقة مكتوبة مطروحة في الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فانه يحرم عليه تركها مطروحة في الطريق لتوطأ بالاقدام واما ان علم ان فيها آية او حديثا وتركها كان ذلك ردة قاله المسناوى اهـ بن (قوله ومثل ذلك) اى مثل القاء المحقق في القدر في كونه ردة تركها اى المحقق به اى بالقدر (قوله ان وجد به) اى وجبت فوجب ولو على الجنب رفعه منه (قوله ومثل القرآن) اى مثل القاء القرآن في كونه ردة القاء اسماء الله الخ واسماء الانبياء اذا كان ذلك بقصد التحقير والاستخفاف بها بان يلقيها من حيث كونها اسم نبي لا مطلقا وقوله واسماء الانبياء اى المقرونة بما يدل على ذلك مثل عليه الصلاة والسلام لا مطلقا (قوله وان كان على وجه سياسته) اى او كان حرقه لاجل مريض فلا ضرر فيه كما يخط الخ (قوله والمراد به ملبوس الكافر الخاص به) اى في مثل برنطة النصراني وطرد طور اليهودي (قوله اذا فعله جافيه وميلا لاهله) اى سواء سعى به لكنيسة ونحوها لم لا سواه فعله في بلاد الاسلام او في بلادهم فاما دار في الردة على فعله جافيه وميلا لاهله كما في بن عراب مرزوق خلافا لمن قيد كلام المصنف بالسعى به لانه كنيسة وبفعله في بلاد الاسلام كعبق (قوله وليس بكفر) اى وان فعل ذلك لضرورة كاسير عندهم بضطر الى استعمال ثيابهم فلا حرمة عليه فضلا عن الردة كما قاله ابن مرزوق (قوله ويحذر) اى وبمباشرة سحره وان كانت تلك المباشرة من جهة تعلمه او تعليمه او علمه (قوله ظاهر في الغاية) اى في غاية الظهور بخلاف الاستشكل عبق له (قوله والا فلا) اى والا يكن ابطاله بسحره بل بآيات اودعوات نبوية فلا يكون كذلك (قوله ويجوز الاستتجار على ابطاله حينئذ) اى حين اذا كان ابطاله بغير سحر (قوله تغيير احوال) اى كتحريك حال الشخص من الصحة للارض (قوله وقلب حقائق) اى كقلب الانسان حمارا او قسحا (قوله فان وقع ما ذكر) اى من تغيير الاحوال والصغات (قوله فظاهر ان ذلك ليس بكفر) اى لا يغلب سحر وان حصل بها ما يحصل بالسحر (قوله ان ادى الى عدوة) اى بين الزوجين او الصديقين مثلا وفرقة بينهما (قوله او ضرر في نفس) اى كسلب حتى او رمي او ضارب او ربط زوج عن زوجته (قوله او مال) اى كسلب رجم على البيت يكثر اوانه مثلا ومفهوم قوله ان ادى لعداوة الخ انه ان ادى لعطف ومحبة بين الزوجين ونحوهما فلا حرمة فيه (قوله ما لم يذب) اى فان تاب فلا يقتل ولا يؤخذ ماله (قوله كالزندق) اى فانه يقتل ولا تنيل له توبة (قوله او قول بقرم العالم) اى سواء قال انه قديم بالذات او بالزمان كما يقول الفلاسفة والحاصل ان القدم عند الفلاسفة قسمان قدم بالذات وهو الاستغناء عن المؤثر وهذا لا يكون الا لله وقد مزماني وهو عدم المسبوبة بالعدم كان هناك استناد لمؤثر ام لا فان شئني اعلم من الاول فالمراد عندهم قديم بالذات وازمان والا فلا

والعناصر وأنواع الحيوانات والنباتات والمعادن قسمة بالزمان لا بالذات وإنما كانت هذه عندهم غير مسبقة بالعدم لأن ذات الواجب اثرت فيها المصلحة في أولها (قوله لانه) أي قدم العالم وقوله يؤدي إلى انه ليس له صانع أي أصلا لأن كان القدم ذاته أو قوله أو الخ أي يؤدي إلى ان واجب الوجود الذي هو صانع علة فيه أي أن كان القدم زمنا لا ترى أن الفلاسفة المقاتلين يقدم العالم قدما زمانيا يقولون أن واجب الوجود علة في نفسه (قوله وهو يستلزم الخ) أي لأن الناعل بالعلة عندهم غير محتار فيجب وجوده مع وجوده البتة (قوله أو بقاءه) أي أو قول ببقائه وانه لا يبقى كما تقول الدهرية وإنما عطف بقاءه باو وان استلزمه القدم لانه يكفر بقوله أحدهما ولو مع عدم ملاحظته لا لاخر وإنما كان القدم مستلزما للبقاء لان كل مائت قدمه استحالة عدمه وكل ما استحالة عدمه وجب بقاءه وأما البقاء فلا يستلزم القدم اذا الجنة والنار باقبتان مع انهما مخلوقتان (قوله أو شك في ذلك) أي سواء كان ممن يظن به العلم أو لا لأن الحق انه لا بعد في موجبات الكفر بالمجهول كما صرح به أو الحسن في شرح الرسالة (قوله بمعنى ان من مات الخ) هذا تفسير لتناسخ الارواح (قوله وهكذا إلى غير نهاية) أي فتستوفي الروح جزاءها من خير أو شر في القاب الذي انتقلت اليه ولا حشر ولا نشر ولا جنة ولا نار على هذا القول وهو تكذيب للشرعية (قوله وقيل) أي في معنى تناسخ الارواح (قوله إلى ان اتصل الاولى) أي روح الطبع أي انها تنتقل بعدم موت صاحبها مماثل له أو أعلى وهكذا إلى ان اتصل للجنة وقوله والثانية أي روح العاصي تنتقل بعدم موت صاحبها مماثل له أو أدنى وهكذا إلى ان تنسل للنار وقوله فهم أي القائلون بتناسخ الارواح على القول الثاني ينكرون البعث والحشر أي ولا ينكرون الجنة والنار وهذه طريقة من ينكرون البعث المجسم أي وينت الروحاني وأما على القول الاول فينكرون البعث والحشر والجنة والنار وهي طريقة من ينكرون البعث من أصله سواء كان روحانية أو جسمانية أو لا شك ان ذلك تكذيب لما ثبت عن الشارع (قوله وهو خلاف الاجماع) أي ان اجماع المسلمين على خلافه فيكون خلافه معلوما من الدين بالضرورة فيكفر القائل بذلك وان ادعى عدم العلم (قوله أو ان توسف الخ) فيه ان هذا التعليل يقتضي القتل بلا عقوبة والمصنف جعله مرتدا يقتل ان لم يذب الا ان يقال لازم المذهب ليس بذهب كذا قيل وفيه ان هذا في اللازم غير البين ولا يخفى ان اللازم هنا بين فليتنظر ذلك (قوله مع نبوته) مع معنى في أو انها على بابها أي ادعى شريكها صاحب النبوة (قوله كدعوى مشاركة على) أي ادعى ان النبوة شركة بينهما وانها بمثابة نبي واحد وقوله أو انه كان يوحى اليهما معا أي ادعى ان كل واحد منهما نبي مستقل جعهما زمر واحد (قوله أي قال بجوازها) أشار الشارح بهذا إلى ان قول المصنف أو بمجارية نبي عطف على يقدم العالم وان في الكلام حذف مضاف ومثل القول بجواز المجارية في كونه ردة اعتقاد جوازها (قوله أو جواز كتاب النبوة) أي قال ذلك أو اعتقد جواز كتابها بالبلوغ لم يرتبها بفساد القلب بالمجاهدات (قوله لانه خلاف اجماع المسلمين) أي لان اعتقاد اجماعهم على انها لا تكتب بحال وأما الولاية فانها قد تحصل بالكسب وقد تكون وهبية كذا قال عجم وقال الشيخ ابراهيم الاقصاب في الولاية لا تكتب بحال كالنبوة (قوله أو ادعى انه يصعد للسماء) أي وكذا اذا ادعى بحال المولى سبحانه وتعالى أو مكالمته فهو كافر كافى الشفا وهذا اذا اراد بالمكالمة المعنى المتبادر منها وكذلك المكالمة المالكمة عند الصوفية من القاء النور في قلوبهم والمسامحة سر الأيخرج عن الشرع فدعوى المكالمة بهذا المعنى لا يضر ومن ثم كان الشاذلي يقول قيل لي كذا وحدثت بكذبا أي المصنف وكذا اذا اراد بالمكالمة التذلل والخضوع

وملاحظة انه بن يدى الله فلا يضر (قوله بجمعه) اى واما لو ادعى صعود روحه للسماء فلا يكفر بذلك (قوله او يدخل الجنة) اى والناظر كما يحسنه الشعراوى (قوله فتأمل) كانه امر بالتأمل للاشارة الى انه لا وجه للقول بكفر من ادعى انه يصعد للسماء او يعانى المحور العين لكن النقل متبع (قوله او استحل كالثرب) اى استتد بقلبه حل كالثرب (قوله جمع على اباحتها) اى ككل الغيب وقوله جمع على وجوبه اى كإزكاة والصلوات الخمس (قوله فلو قال او جحد حكما) الاولى امره علم الخ لا بسبل المخرجات الا توبة فان بعضها حكم وبعضها غير حكم (قوله علم من الدين ضرورة) اى علم ضرورة حاله كونه من الدين اى علم علميا يشبه العلم الضروري فى معرفة الخاص والعالم له لان احكام الدين نظرية فى الاصل لا ضرورية (قوله ولا يتضمن) اى يحده تكذيب قرآن الخ (قوله او وجود بعد ادخاله) اى فان هذه الامور معنوية بالضرورة وابتست من الدين اذ لا يتضمن جحدها تكذيب قرآن ولا نبى (قوله او فرعون) اى او غزوة يدراوا احدا وصحبة ابي بكر (قوله لانه تكذيب لقرآن) اى فوجود ما ذكره معلوم بالضرورة من الدين يجب الايمان به لان انكاره يؤدى لتكذيب القرآن لا يقال هذا ظاهر فى انكار غير صحبة ابي بكر لانه لا نية لان قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ليس فيه تعيين له لانه نقول انه قد اجتمع الصحابة على ان المراد به ابو بكر والمحق ان انكار وجود ابي بكر ردة لانه يلزم من انكار وجوده انكار صحبته زوما ينافى وقد علمت ان قولهم لازم المذهب ليس يذهب فى اللازم غير البين كذا قرر شيخنا (قوله يكون كثيرا) اى لانه انما دعى على نفسه بذلك رضاه به (قوله وهو مما لا ينبغي ان يتوقف فيه) اى بل الذى ينبغي الجزم بكفره ولا وجه لتوقف البساطى فى ذلك لكن الذى قاله العلمى ان دعاه على نفسه بذلك كدعائه على غيره انه ليس بكافر واقصر على ذلك فى الحج لا رضائه له وهذا كانه اذا دعى على نفسه فى غير عين والام يكفر قهرا كما قدمه المصنف فى بابيه (قوله وفصلت الشهادة فيه) يعنى ان من شهد بكفر شخص فلا بد ان يفصل ويبين الوجه الذى كفر به ولا يحمله بأن يقول كفر بقوله كذا او بفعله كذا فاقوله وفصلت اى وجوبه باصوال الامامة (قوله واستتب المرتد) اى يجب على الامام وانائه استتبته ثلاثة ايام وانما كانت الاستتابة ثلاثة ايام لان الله اقر قوم صالح ذلك القدر اعلمهم ان يتوبوا فيه فيكون ايام الاستتابة ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل ما مضى لانه حكم بمختلف فيه لان ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات ولو فى يوم واحد (قوله ثلاثة ايام) اى كل يوم يطلب منه التوبة مرة واحدة (قوله من يوم الثبوت) اى من يوم ثبوت الكفر عليه (قوله ويلقى يوم الثبوت الخ) اى ولا تلقى الثلاثة الا ايام احتياطاً فاعظم الدماء خلافاً للشيوخ اجداز زفانى القائل ان يوم الثبوت يكمل من الزايع ولا يلغى اذا كان الثبوت مسبوقاً بالفجر (قوله لانه يوقف) اى لان ما نه يوقف ولا يمكن من النصرف فيه (قوله وان لم يتب) مبالغة فى فوهه واستتيب ثلاثة ايام بلا جوع اى هذا اذا وعد بالتوبة بل وان لم يذهب وليس المراد هذا اذا تاب حقيقة قبل وان لم يتب لا قضاؤه انه يتطلب منه التوبة ثلاثة ايام ان تاب بالفعل وليس كذلك (قوله او ان الوالد ليعال) وعلى هذا المراد بالتوبة المنفية التوبة الحقيقية (قوله فان تاب) اى فى اى وقت من الايام الثلاثة ترك (قوله ولا قتل) اى بعد غروب شمس يوم الثالث (قوله واستبرئت ذات زوج وسيد وهي من ذوات الحيض بحضه) اى ان مضى لسانه بطنها اربعون يوماً ولو رضى الزوج أو السيد باسقاط حنه أو لم يرض له اربعون ولكن لم يرضيا باسقاط حقه ما والام تؤخر وهذا التفصيل كما يجرى فى ذات الزوج والسيد يجرى كذلك فى المطلقة ولو باننا كل كنه الشيخ عبد الله المغربي عن شيخه بن عبق

وكان استبراء الحرة حبضة لأن ما عداها تبع لا يحتاج إليه هذا لأنها بردت ما صارت ليست من أهل
التعبد وظاهره أنها تستبرأ بحبضة ولو كانت ممن تحيض في كل خمس سنين مرة فإن كانت ممن لا تحيض
لضعف أو أباس مشكوك فيه استبرأت بثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها إلا أن تحيض أثناءها
فلا تكمل الأشهر الثلاثة فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد الاستئابة بثلاثة أيام فإن لم يكن
لها زوج ولا سيد بأن كانت مطلقة طلاقاً باناً أو مات زوجها أو كان مدة بعده عنها أربعين يوماً
فأكثر ولم تتزوج لم تستبرأ بحبضة إلا أن ادعت حملًا واختلف أهل المعرفة أو شكوا فيه فاستبرأ بها
(قوله غسماها) أي غام أيام الاستئابة وهي الأيام الثلاثة (قوله ومال العبد) أي المرتد إذا قتل
أو مات زمن الاستئابة (قوله لسيدته) أي مالكها إننا (قوله ولو كان مبعوضاً) أي هذا
إذا كان قنابلاً ولو بشائبة حرة كمعوض قال الأقفهسي في شرح الزسالة ولو ارتد المالك كاتب وقتل على
رذته وترك ولداً كان معه في عقة الكتابة أو حدث له بعد هاهنا ينفع الولد بذلك المال الذي خلفه
أبوه فيخرج به حراً أولاً ينفع به ويسعى في نجوم الكتابة فإن أدى خرج حراً وإن عجز جرح رقيقاً قولان
وعلى أنه لا ينفع به فهل يكبر ذلك المال لسيدته أو على أنه مات عبداً أو لبيت المال بناء على أنه مات
حراً قولان (قوله ولا يكن) أي المرتد المقتول أو لميت زمن الاستئابة عبداً (قوله قبل القتل)
أي في زمن الاستئابة (قوله نفى) أي فسأله نفى (قوله محله بيت المال) أي ولا ترثه ورثته
ولو كانوا كفاراً ارتد لديهم ولا يهتم أحداه ارتد لأثرته أحد من ورثته كزوجته أو عمة مثلاً (قوله
وبقي الخ) أي وإذا قتل المرتد وله ولد صغير وله حال إسلامه أو حال رذته بقي ذلك الصغير مملوكاً
حكم بالأمه وحده فيجبر عليه أن أظهر خلافه (قوله ولا يتبعه) أي لأن تبعية الولد الصغير
لأبيه في الدين إنما تكون في دين يقر عليه فإذا أسلم الكافر حكم بالأم ولد الصغير بتبعيته له في الدين
(قوله كان ترك ولده) أي المولود له حال رذته (قوله ويحبر عليه ولو بالسيف) أي على المعتد وفاها
للجواهر وخلافه قول الزواد وابن يونس أن ولده حال كفره ولم يطاع عليه إلا بعد بلوغه فيحبر
بخلاف من أطاع عليه قبل بلوغه فيحبر (قوله أي لم يطاع عليه حتى يبلغ) أي وأولى إذا طاع عليه
قبل البلوغ وكان مظهر الخلاف الإسلام (قوله أخذ منه ما جنى الخ) أي وكذلك ما عليه من
الديون الثابتة وما ذكره المصنف من أنه يؤخذ منه أرش ما جنى على العبد والذي مبنى على أن المرتد
لا يقبل ببدول كافر قال ابن مرزوق وفي قتله بهما اضطراب إيهام وحاصل ما ذكره المصنف أن
المرتد المحر إذا جنى على غيره ومات أو قتل على رذته فملك الجناية أماني ماله وأما هدره وأما على بيت
المال فإن جنى عمداً على ذمي أو جنى عمداً أو خطأ على عبد من رذته أو قبلها فإنه يؤخذ من ماله قيمة
العبد ودية الذي وأما لو جنى عمداً على حرم لم فإنه لا يؤخذ شيء لذلك من ماله لأن حده القود وهو
يسقط بقتله رذته وأما لو جنى خطأ على ذمي أو مسلم كانت دية ذلك على بيت المال (قوله على عبد)
أي كانت الجناية على كاه أو بعضه وكذا يقال في الذمي وفي الحر المملوك (قوله بالنسبة للذمي) أي
أنما يظهر بالنسبة إليه فكان الأولى أن يؤخر قوله عمداً بعده (قوله لأن حده القود الخ) فلورجع
المرتد المجاني عمداً على الحر المسلم للإسلام فإنه يقتص منه كفاً بن (قوله كان هرب المرتد) لدار
الحرب تشديه في عدم الأخذ من ماله وقوله بعد أن قتل حراماً أي وبقي فيه ما غرمه ودور عليه
وقوله فلا يؤخذ من ماله شيء أي كما قال ابن القاسم وقال أنشب لهم أن عفوا الدية قال في التوضيح
وهذا الخلاف مبنى على أن الواجب في العبد همل هو القود فقط إرا التحبير إياه فيؤخذ منه كما قال بن
ان المسئلة مفروضة عند عدم القدرة عليه وإن هذا محل الخلاف وأما لو هرب لدار الحرب بعد قتله حراً

مسلماً ثم أسرف لا خلاف انه لا يؤخذ من ماله شيء وأنه يقتل برده ان لم يسلم وان أسلم قتل قوداً (قوله)
 أي القذف أشار بهذا الى ان المراد بالقذف القذف والغربة في الأصل الكذب سمي القذف غربة
 لانه كذب عند الشارع وان احتمل كونه حقاً في نفسه وحاصله ان المرتد اذا قذف شخصاً في بلاد
 الاسلام قبل ردة أو في زمن ردة فإنه لا يؤخذ من حذو القذف إطلاقاً عادلاً سلاماً لم لا فان عاد
 للاسلام حدوان لم يعد حذو قتل هذا اذا لم يهرب بل لبلاد الحرب بل ولو هرب لمسلم اسروا ما ان قذفه
 وهو في بلاد الحرب ثم أسر سقط عنه الحد سواء أسلم أو لم يسلم (قوله) فإنه لا يسقط عنه (أي لما يلحق
 المقذوف من المعرفة فيحذف قتلته وأما مكنته وهو ارتداد المقذوف فإنه يسقط الحد عن قاذفه كما في
 عجم (قوله) هرب لبلاد الحرب أو لم يهرب أشار الشارع بذلك الى ان الاستثناء راجع لما قبل
 الكيف أيضاً وهو قوله لا حرم مسلم والمعنى لان جنى على حرم مسلم فلا يؤخذ منه شيء الا حد الغربة وان
 هرب لدار الحرب فلا يؤخذ منه شيء الا حد الغربة فإنه يستوفى منه اذا أسر (قوله) والخم على يد
 المال) أي: وما كانت الجنسية على نفس أو طرف (قوله) كما أخذ جنائيه عليه) أي ارض جنائيه
 عليه من جنى عليه ولا ينقص منه ولو كان ذلك الجاني عبداً كافراً لان شرط القصاص ان يكون الجاني
 عليه مومناً كما مر اقول باب الدماء وتقدم ان على قاتله الادب والدين وهي ثلث خمس دية الحرام المسلم
 سواء قتله زمن الاستئناس أو بعدها وقبل قتل الامام له (قوله) وان تاب المرتد) أي الحر واما
 العبد فليس يده تزرع ماله بنفس الارتداد وان شاع تركه كما في ابن الحجاج وابن عبد السلام انظر بن
 (قوله) من المرتد يكون محجوراً عليه بالارتداد) هذا بيان للارواح وظواهر دار المقابل للارواح انه
 لا يكون محجوراً عليه بنفس الارتداد وانه لا يزرع منه ماله وفيه نظراً فان وقت ماله بمجرده موقوف
 عليه وانما الخلاف هل يرجع له اذا تاب وهو انه ورأى يكون فيا مطلقاً كما هو حوز من الحربي
 والاول مذهب المذنبه والثاني السحنون وثمة الوقف عليه مع انه لا يعود اليه مطلقاً احتمال
 ان تضرع عليه ديون فتؤخذ منه ولانه اذا ارى ماله موقوفاً لعله يتوهم اننا وقفناه له فيعود للاسلام
 انظر بن (قوله) وقد ردت الحجابي عمداً او خطأ حال ردة كاسلم) أي كالجاني المالم الذي صدرت
 منه الجنائيه عمداً او خطأ أي وأما جنى عليه حال ردة فلا يدرى بل مرتد فيه ثلث خمس
 دية الحرام المسلم كانت الجنسية عليه عمداً او خطأ (قوله) اذا تاب) الاولى حذو لانه الموضوع
 كما شاربه الشارع اولاً فوضوح هذه المسئلة انه جنى حال ردة وتاب وما مر في جنائيه على عبداً ودمي
 او حرم مسلم عمداً او خطأ فوضوح انه مات على ردة (قوله) أي من اسرا الكفر واطهر الاسلام) أي
 وهو المسمى في الصدر الاول منافقاً ويسميه الفقهاء زنديقاً (قوله) بالاستئناس) أي بلا خطب توبة
 منه (قوله) الا ينجى نائب) أي عما كان عليه من غير خوف (قوله) ثم ثبتت زندقته) أي
 ولو بشهادة يمينه على اقرار بهما (قوله) او قبل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته) أي وكذا اذا قتل بعد
 الاطلاع عليه وانكر ما شهد به عليه من استسرا الكفر فانه لا يدرى ما فعله وقيل عليه وانما ثبت
 ماله لوارثه (قوله) ثم رجع) أي عنه بعد ان وقوف على الدعائم والتمزعه لاحكام الاسلام فهذا هو
 الموضوع (قوله) وقال استعن ضيق) أي ثم رجعت بعد زوال ضيق (قوله) والالم يقبل
 أي ذلك الاتسار (قوله) كان توصاً) أي شخص كافر من الكفار (قوله) واعاد مؤمومه)
 أي مأوموم من قبل عذره ولو اسلم بعد ذلك حقيقة وظاهره ان مأوموم من لم يقبل عذره لا اعاده عليه
 والذي استظهره في التوضيح ان عذره لا يعاديه الا عذره لا يؤمن ان يكون غير متحفظ على ما توقف
 صحة الصلوة عليه فراجعوه وهو الحق اه بن (قوله) كما قدمه الخ) أي حيث قال وبطلت باقتداء

بمن كان كافرا ومن لوازم البطلان طلب الاعادة (قوله وادب من تشهد) أي ثم رجع عن الاسلام
 والحال انه لم يوقف على الدعائم (قوله أي لم يلتزم الخ) هذا المحل قويب من قول ابن مرزوق
 ان معنى كلام المصنف ولم يوقف أي لم يعد باللعنات حين التشهد فلما علم بها بعد التشهد أي من
 التزامها ورجع عن الاسلام فيؤدب ولا يحكم عليه بحكم المرتد (قوله وهو كذلك) أي لان
 نقطه بعد علمه بها بعد التزامها كما في بن (قوله ان لم يدخل ضررا على مسلم) أي ان سحر
 مسلما ولم يدخل عليه ضررا فان ادخل عليه ضررا خيرا لا ماما بين قتله واسترقاقه مالم ير المصلحة في
 قتله والا تحتم قتله ان لم يسلم وأما ان سحر كافرا فان لم يدخل عليه ضررا فلا أدب وان ادخل عليه
 ضررا أدب مالم يقتل احدا بسحره والاقتل (قوله والاقتل) أي والابان ادخل عليه ضررا قتل
 أي قتله الامام ان شاء بدليل قوله ولا ماما استرقاقه فهو بخير بين الامرين وقوله ان لم يتبعين قتله
 أي لكون المصلحة في قتله وقوله فيقتل أي فيقتل قتله الا ان يسلم (قوله فان ادخل ضررا على
 أهل الكفر أدب) أي كما يؤدب لو سحر مسلما ولم يدخل عليه ضررا (قوله واسقطت صلاة
 وصوما وزكاة) أي اسقطت قضاءها ان لم يكن فعلها قبلها المدم مطالبة بها حينئذ واسقطت
 ثوابها ان كان فعلها قبلها البطالة حينئذ (قوله وحجا) أي فرضا اما ان ارتد في احرام نفل لا فدية
 ولا يجب عليه قضاؤه اذا رجع للاسلام كالصوم والصلاة (قوله بمعنى ابطلت) أي فقد استعمل
 المصنف الاسقاط في معنى عدم المطالبة وفي معنى الابطال وهذا الاستعمال الثاني بالنظر للجمع
 والاحسان والوصية (قوله ونذرا) أي فاذا قال الله على التصديق بدنيا وان فعلت كذا
 فعلى التصديق بدنيا ثم ارتد سقط عنه النذر فلا يطالب به بعد اسلامه (قوله وكفارة) أي سواء
 كانت كفارة صوم او عيمين اوظهار (قوله او يعق أوظهار) أي بان علق العتق اوظهار
 اوالطلاق (قوله أي أنه لا يطالب بها) أي بالمذكورات من النذر والعيمين والكفارة مطلقا فاذا
 حلف بالله او بالعق او بالظهار ثم ارتد فسقطت نفس العيمين ان كان لم يبحث قبل الردة وكفارته ان
 حث قبلها وظهاره سقط والعيمين بالعق ولو كان العبد الذي علق عتقه على امر فله زمن الردة معيننا
 وهو ظاهر المدونة وعليه جملها ان يونس وهو المعتمد خلافا لمحل ابن الكاتب لمسا على غير المعين واما
 المعين فلا يسقط الحلف به وقوله وكذا يسقط الظهار تشبيه في الحكم وليس تشبيها للمصنف لان الظهار
 في كلام المصنف معلى وهذا متعجلا تعليق فيه كما قال (قوله ثم فعله بعد ردته أو توبته) أي واما
 لو فعله قبل الردة فقد زلزمه الطلاق قبل الردة وهي لانسقطه كما سيقول المصنف (قوله واسقطت
 احصانا) أي فاذا عقد مسلم بالغ عاقل على امرأة عقد اصحها وطها وطأها ما حاتم ارتد فقد زال
 احصاءه فاذا زنى فانه يجاد ولا يرجم (قوله ووصية) أي فاذا اوصى بوصية ثم ارتد فانها تبطل ولو
 رجع للاسلام كما في ح وفي المواق عن المدونة ان محلي بطلان الوصية اذا مات على ردته لان عاد
 للاسلام واقره بن (قوله ان يقيد هذه الامور) أي من قوله واسقطت صلاة وصوما الى هنا
 (قوله لا طلاقا) أي ثلاثا واقل منه ولا اعتقا حاصلا بغير تعليق وقوله فيما تقدم ويمينا بالله او بعتق
 أوظهار أي او بطلاق ففيه احتياك لكن بتعليق تذييه قد علم ان عتقه الصادر منه قبل الردة لا يبطل
 بها باثرائنواعه كان تدبيرا او متعجلا او مؤجلا عاد للاسلام او قتل على ردته ومثل الطلاق والعق
 في عدم البطلان بها الهبة والوقت انما حيز قبله اجمالا للاسلام او مات على ردته واما لو تأخر الحوز حتى
 ارتد وقتل على ردته بطلا وانظر لو تأخر الحوز به وادها وعاد للاسلام هل يحكم بالبطلان او بعدمه
 (قوله فلا تحمل مبتوتة) أي ابتها قبل الردة (قوله ولو زنى ردته) أي ولو كان دخول الزوج

بما في زمن رذته **(قوله والاحاط بعد اسلامهما)** ولا يتوقف حملها على نكاحها الزوج آخر وهذا
 مذهب ابن القاسم وهو المتمدن خلافا لابن المراز حيث قال لا تحل الاباء زوج ولوارثا معاشم عادا
 للاسلام ووجه ما قال ابن القاسم ان الطلاق نسبة بينهما فالزوج مطلق راز وجة مطلقة فاذا ارتد
 أحدهما زال وصفه وبقى على الآخر وصفه فان ارتد معا زال وصفهما معا وبطل بالمرقة وحل
 الخلاف اذا لم يقصد ابرءتهما التحليل والالم تحل اتفاقا كما هو ظاهر فتوى ابن عرفة **(قوله بخلاف**
رذة المرأة فانها تبطل تحليها) وذلك لان الرذة انما تبطل وصف من تلبس بها لا وصف غيره وان نشأ
 عن وصف من تلبس بها فردة الزوج انما تبطل احصائه لا احصائها وكذلك العكس ورذة انخال
 انما تبطل وصفه وهو كونه محللا ولا يبطل وصفها وهو كونه محالة بالفتح وان كان ناشئا عن وصفه
 وكذا العكس **(قوله واقر كافر)** اي بكفر خاص كالهدية مثلا وقوله انتقل اي علانية اوسرا وقوله
 الكفر آخر اي كالنصرانية والمجوسية والذهب المعطلة والذهرية ولا مهموم الكفر آخر بل لو انتقل
 للاسلام فانه يقر بالاولى فالمنصف نص على المتوهم ومفهوم كافر ان المسلم لا يقر اذا انتقل للكفر **(قوله**
وحكمه باسلام من لم يميز الخ) اي حيث لم يغفل عنه حتى راهق وكذا يقال في قوله كان مبر كما يأتي بعد
 وحاصله ان الكافر اذا اسلم وله ولد غير مميز او ميمز ولم يراهق فانه يحكم باسلامه تبعه الاسلام اييه فان
 كان مراهقا حين اسلام اييه او غير مراهق وغفل عن الحكم باسلامه تبعه الاسلام اييه حتى راهق فانه
 لا يجبر بالقتل على الاسلام ان امتنع منه بل يجبر بغيره كالتهديد والضرب **(قوله اذا كان جنونه قبل**
البلوغ) اي واما اذا كان جنونه بعد البلوغ فلا يحكم باسلامه تبعه الاسلام اييه اذا كان اسلام ذلك
 الاب طارئا **(قوله باسلام اييه)** الباء التأسيسية واما الباء الاولى فهي لتعديده وكلاهما متعلق بحكم
 فتم يتعلق حرفا بجملة اللفظ والمعنى يعامل واحد **(قوله كان ميمز)** اي من اسلم ابوه وذو الرأى المنصف
 هذا مع انه مفهوم ما قبله لانه مفهوم غير شرط وليرتب عليه ما بعده **(قوله اى عقل انه دين الخ)**
 اي وان لم يميز الثوب والعباب والقربة والمعصية فلا يشترط ذلك **(قوله المراهق)** اي المقارن للبلوغ
(قوله فلا يحكم حينئذ باسلامه) اي لاجل اسلام اييه كما راهق حين اسلام اييه **(قوله واذا لم يحكم**
به) اي باسلام كل منتهما واما اشار الشارح بذلك الى ان قول المنصف فلا يجبر الخ جواب شرط مقدر
(قوله ان محل الحكم باسلام المميز وغيره) اي المشار له بقول المنصف وحكمه باسلام من لم يميز لصغر
 او جنون باسلام اييه كان ميمز **(قوله وان مات الخ)** حاصله ان الكافر اذا اسلم وكان له ولد مراهق
 او غير مراهق وغفل عن الحكم باسلامه تبعه الاسلام اييه حتى راهق ثم مات ذلك الاب الذي اسلم
 فان ارث من ذكر من المراهق ومن ترك للمراهقة من اييه يوقف بلوغه فان اسلم بعده اخذته والالم
 يأخذوه وكان لبيت المال فان اسلم قبل البلوغ لم يدفع له حتى يبلغ ويستقر على الاسلام فقد القوا
 اسلامه قبل البلوغ هنا ولا يعتبروه **(قوله وان ترك لها)** اي للمراهقة وقوله الذي اسلم نعت لابي
 المراهق **(قوله وقف ارثه)** اي ارث من ذكر من المراهق والمتركة له البلوغ ولو قال الآن لا اسلم اذا
 بلغت **(قوله مجوسى صغير)** اي غير ميمز كفى عبق والظاهر ان المراد به غير المراهق وان المراد
 بسايبه ماله كما طلعا واما ان سايبه له ارثا فانه لا يملكه الا اذا كان مسلمة تبعه الاسلام ماله لان
 له جبره على الاسلام اتفاقا فهو صغيره له يحكم باسلام المجوسى الكبيره تبعه الاسلام ماله وهو
 كذلك بناء على انه ليس له جبره على الاسلام اما في الرابع من ان له جبره على الاسلام فانه يحكم
 باسلامه تبعه الاسلام سايبه فحصل ان المجوسى يحكم باسلامه تبعه الاسلام سايبه مطلقا سواء كان
 صغيرا او كبيرا لكن الاول انما قالوا والثاني على الرابع ومفهوم مجوسى ان الكبائى لا يحكم باسلامه

تبعه الاسلام ماله كماله مطلقا سواء كان صغيرا او كبيرا لكن الاول على الرابع والثاني اتفاقا (قوله انه لا يحكم باسلامه) أى الصغير (قوله لمجمله) أى لمجمل ما فى الجنازة على اليكافى الصغير أى لانه لا يحكم على الاسلام على الرابع (قوله فلا يحكم باسلامه) أى تبعه الاسلام سائيه انطلقا (قوله يحكم على الاسلام) أى يحكمه ماله كماله (قوله وعلى الرابع كان كبيرا) متبعا انه يحكم باسلام الجوسى تبعه الاسلام سائيه ولو كان كبيرا ابتداء على ذلك الرابع تأمل (قوله يحمل على الطوع) أى لانه الاصل والا كراه خلافه وقوله فله حكم المرتد أى فلا يرث ولا يورث وماله الذى عندنا يكون فى البيت المال وقوله ان لم يثبت كراهه على الكفر ترى بان جهل الحال (قوله وان سب الخ) السب هو الشتم وهو كل كلام قبيح وحينئذ فالهذف والاستخفاف بحقه والمحاق النقص به كل ذلك داخل فى السب ومكر رمعه قاله شيخنا العدوى وقوله مكاف أى سواء كان مسلما أو كافرا واحترز بالمكاف عن المجنون وعن الصغير الغير المميز فلا يقتل بسبب السب وكذا ان كان الصغير مجرما حيث ناب عنه بدلوغه (قوله أو عرض) أى قال قولا وهو يريد خلافه اعتمادا على قرائن الاصول من غير واسطة فى الانتقال للمراد (قوله بان قال عنه ذكر الخ) أى كالموطأ له شخص النبى أمر بكذا فقال دعنى ما أنا وساحر ولا كاذب (قوله أى نسبه لعب) العيب خلاف المستحسن شرعا وعرفا أو عقلا وقوله أى نسبته لعب أى سواء كان فى خلقه أى قال انه أسود أو غورا وفى خلقه أى قال انه أحق أو جبان أو بخيل أو فى دينه أى قال انه قليل الدين تارك الصلاة مانع الزكاة (قوله أو قدفه) أى نسبه للزنا أو نفعه أى بان قال انه زان أو ابن زنا (قوله كان قال) أى بان قال له النبى أترك بهذا أو نهاك عن كذا (قوله أو غير صفته) الضمير لمن ذكر من نبى أو ملك (قوله كاشود الخ) أى كان يقول النبى فلان كان أسود أو كان قصيرا جدا أو جبريل كان ينزل على المصطفى فى صفة عبد أسود وفى صفة شخص قصير جدا (قوله أو المحق به نقضا) هذا إذا كان النفس الذى المحقه به فى دينه كترك الصلاة بل وان كان فى دينه (قوله أو غرض من مرتبته) أى بان قال ترى يتبنا أو مسكينا أو كان خادما عند الناس (قوله أو من وفور علمه) أى بان قال لم يكر على غاية من العلم أو ازهد (قوله أو أضاف له) أى نسب له مالا يجوز عليه وعبرأولا بأضاف وثانيا بذهب فقننا ولو حذف قوله أو نسب اليه وقال أو أضاف اليه مالا يجوز أو مالا يلقى بمقتضى أى كالفزع فى الدنيا وعدم الزهد فيها والعفالة وشراهاة النفس كان اخصر (قوله على طريق الذم) رجع بعض الشراح للمسائل الثلاثة وهى أو غرض من مرتبته أو أضاف له مالا يجوز أو نسب له مالا يلقى ولا مفهوم لقوله على طريق الذم بل وكذا ان لم يكن على طريق الذم بان صدر منه ذلك لمجهول أو سكر أو تهور فى الكلام لان المنصف لم يعتبر مفهوم غير الشرط ويدل له ما يأتى فى قوله وان لم يرد ذمه (قوله بخلاف ترى الخ) أى بخلاف قوله ترى يتبنا للإشارة الخ وما للوقال ترى يتبنا فقط فهذا يقتل ولا يقبل قوله أردت بقولى ترى يتبنا الإشارة الى انه كالردء لاتباعه فقد صرح شيخنا الهالاه لاه السيد محمد الهلبلى فى حاشيته على عقب انه لا يقبل منه فى مسكين ارادة المعنى المراد فى حديث الهم احببى مسكينا وامتنى مسكينا واحشرنى فى زمرة المساكين والمراد بالمساكين فى الحديث المتراضين فتأمل (قوله فلا يقبل قوله) راجع لقوله أردت العقر وبانتم لم يقبل منه ذلك ان ظهور محرق السب بذلك (قوله أو لا قبول توبة) أى اذا حصلت من غير طلب بان جاء تابا قبل الاعلا عليه (قوله ان تاب) أى أو أنكرا ما نهى به عليه البيعة (قوله الان يسم الكافر فلا يقتل) أى ولو كان أسلامه لاجل ان لا يقتل (قوله مطلقا) أى سواء كان مسلما أو كافرا وانتم لم تجعل سبه من جهة كفر بحيث انه لا يقتل بذلك السب اذا لم يتب لاننا لم نعظم

العهد على ذلك ولا على قتل احد منا فلو قتل احدنا او سب نبيا قتلناه به وان كان في دينه استحلال
 ذلك (قوله وان ظهر انه لم يرد ذمه) ما ذكره المصنف هنا من المبالغة هو العول عليه دون قوله قبل
 على طريق الذم فان مفهومه غير معول عليه اه عبق (قوله اوسكر) اى ادخله على نفسه
 ولا يرد قول حزة للنبي صلى الله عليه وسلم هل انتم الاعبيد اى كما في البخارى لانه كان قبل تحريم الحجرة
 كما في الشافى والسكر ان اذ ذاك يحكم عليه بحكم الجنون (قوله وفي من قال لاصلى الله على من صلى
 عليه الخ) اى وامالو قال لاصلى الله عليه فانه يقتل قول واحد بالاستتابة كانه يقتل قول واحد
 اذ قال وهو غير غضبان لاصلى الله على من صلى عليه (قوله لم يكن قاصدا لانفسه) اى الدعاء على
 نفسه بعدم صلاة الله عليه فنه ان صلى على النبي (قوله لبشاعة اللفظ) اى من حيث نسبة
 النقص للانبياء عليهم الصلاة والسلام وقوله وان لم يكن على طريق الذم اى قصدا اى بان لم يكن
 قاصدا ذمه (قوله ولا) اى ولا يقتل (قوله لان قصده الخ) الاولى لاحتمال ان يكون قصده
 الاخبار عما وقع من اتهم بام الكفار لهم وهو لا يعتقد ذلك كما هو ظاهر من حال المسلم (قوله نظرا
 لظاهر اللفظ) اى لان ظاهره محوق النقص للانبياء محم وما والنبي خصوصاً بالانبياء (قوله لكنه
 يعاقب) اى بالضرب وطول السجن (قوله لاحتمال الخ) قال الشيخ اجد بان في هذا التعليل بعد
 ولذا قال الشارح بهرام الاظهر من القولين في الفرع الاخبار القتل (قوله لكنه يترك اى بالضرب
 ويطال سجنه بعده) (قوله قولان في كل من الفروع الثلاثة) اى والظاهر من القولين في الفروع
 الثلاثة القتل بالاستتابة كافي الخ (قوله وانما فيه العقوبة) اى بالضرب وطول السجن (قوله
 واستتيب) في هزم هذا قول ابن المرباط والجذب من ابن المرباط في قوله ذلك مع قوله من قال هزمت
 بعض جيوته يقتل ولا يقتل توبته والمراد بهم من كان فيهم وانما قتل قائل ذلك لان غاية ما هناك
 ان بعض الافراد قتر يوم احد وهذا نادر والنبي صلى الله عليه وسلم وغالب الجيش لم يقر وقبض
 بعضهم بس كرامى ابن المرباط بحمل هذا على قائله بقصد التنقيص والاوّل الذى عليه المصنف
 لم يقصد تنقيصا يستتاب فان تاب والاقتل لكان الذى عليه مالاك وعامة اصحابه ان من قال ان النبي
 هزم يقتل ولا تقبل توبته وهو المذهب وظاهره الاطلاق اى قصدا لقائل بذلك التنقيص ام لا وانما
 قتل لان الله عصمه من الهرمية فنسبة الهرمية اليه فيه الحاق نفس به (قوله والحق ان الاعلان
 الخ) هذا هو الذى اختاره ابن مرزوق كما بانى وقوله مطلقا اى - وانا لم يذب (قوله الا ان يحى
 تابا قبل الظهور عليه) اى والا قبل توبته ولا يقتل (قوله من حيث الحكم) اى وذلك لانه
 اذا اعلن بالتكذيب يستتاب فان لم يتب قتل وان اسر به قتل بالاستتابة الا ان يحى تابا كانه
 اذا ادعى النبوة كذلك (قوله في هذا الفرع) اى وهو قوله او تابا الذى قبله هو قوله او اعلن
 به تكذبه (قوله كفى الاول) اى وهو قوله هزم بناء على المعنى وهو قول مالك واصحابه (قوله
 راجعاهما) اى قوله او اعلن به تكذبه او تابا (قوله اذ) اى الى العشر مثلا (قوله بخلاف لو قال)
 اى العشار زيادة على ما قال المصنف (قوله فيقتل) اى ولا تقبل له توبة كما افتي به ابن عتاب لاجل
 ما زاده على ما قال المصنف (قوله او قوله) اى القائل (قوله فيؤوب بالايجاب) اى ولا يقتل
 (قوله لانه لم يقع منه سب) وانما علقه على شئ لم يقع يستفاد من هذا ان من قال لا خير لوجنتي
 بالنبي على كثرة ما قبله انه يؤوب ولا يقتل لانه هنادون قوله لسميته في ايهام التنقيص فاذا كان
 لا يقتل فيما هو واشد في ايهام التنقيص من باب اول لا يقتل فيما هو دونه في ايهام التنقيص نعم ان
 قامت فرينة على قصده التنقيص فانه يقتل في المثلين وامالو قال لوجنتي بالنبي على كثرة ما قبله

فالظاهر من قتله لانه لفظ فيه تنبص وان لم يرد انظر عبق **(قوله)** لانه لم يقصد دخول نبي
 في نسبه) أي فان علم انه قصد الدخول كان سببا في قتل ولا تقبل له توبة وانما يقتل مع عدم قصد
 مع ان لفظه لا يخلو من دخول نبي لاحتمال ان يريد المسالعة والكثرة لاسيما في الآف واما لو قال
 لعن الله أباك الى آدم فانه يقتل كما نقله عياض عن ابن شماس لان في آياته نيبا وهو نوح اذ هو أب ابن
 بعده ولم يعتبر والارادة التخصيص في هذا الفرع كما في حاشية الشيخ الامير على عبق **(قوله)**
 فقال لمن غيره) أي قال له بقصد رفع نفسه ودفع النقص عنه وكذا اذا لم يكن له قصدا صلا واما اذا
 قال ذلك قصد التنقيص فانه يقتل كما قال الشارح **(قوله)** والنبي قدر على الغم) أي وشأن رعي
 لغم الفقر ومثل قدر على الغم قدر على بدون ذكر الغم كما في المواقي **(قوله)** لم يقبله تنقيصا ولا
 قتل) أي ولا تقبل توبته كما لو قال يتيم أي طالب او ولد لم يخرج البول وانما قتل بذلك وان كان في
 الواقع انه كذلك أي ولدم مخرج البول لما في هذا اللفظ من الاستخفاف بحقه قال سيدي محمد
 الزرقاني في شرح المواهب لم يثبت من طريق صحيح ولا عنه صلى الله عليه وسلم او لادة غيره من
 الانبياء من السرة **(قوله)** او قال لغضبان الخ) أي وكذا اذا قال لقوم جبارين كما في الزانية
(قوله) لانه جرى مجرى التعقيب لمخاطبة) أي بهيول امره بغضبه **(قوله)** وليس فيه تعريض
 بسب الملك) أي وانما السب واقع على المخاطب **(قوله)** او استشهد) أي على فعله او فعل غيره
 ببعض جائز عليه **(قوله)** ولا ناسيا) أي تسليا **(قوله)** لا على التأمي) أي لا على وجه التأمي
 بل رفع نفسه من محقوق النقص **(قوله)** فقد كذبوا) أي الانبياء وكقوله كيف أسلم من السنة
 الناس ولم يسلم منهم انبياء الله ورسله وان قيل في المكره فقد قيل في النبي المكره واوانا في قومي
 غريب كصالح اوانا صبرت على البلاء كأيوب **(قوله)** ومثله النجدة) أي ومثله الاستشهاد
 للجنة ومثله التشبيه برحمان لشي واحد **(قوله)** ولكنه اراد الخ) الاول في الجواب ان يقال
 ان الاحتجاج يكون على نعم مثلا والتشبيه أعم فتدبر **(قوله)** ادب بالاجتهاد) أي ويسجن
 أيضا كما في الشفا وهذا اذا اراد رفع نفسه ودفع النقص عنه لا تنقيص النبي ولا التأمي **(قوله)**
 او اراد التنقيص قتل) قد علم ان كلاما من الاستشهاد والتشبيه له احوال ثلاثة اما ان يقصده رفع
 نفسه ودفع النقص عنها واما ان يقصده التأمي والتسلي واما ان يقصده التنقيص في المحالة
 الاول يوجب ويسجن وفي الثانية لا شيء عليه وفي الثالثة يقتل وبقي ما اذا لم يكن له قصدا لشي مما ذكر
 والذي ينبغي كما في عبق ان يحمل على قصد ترفيع نفسه فيؤدب كما انه يحمل على ذلك في
 مثله او عبر بالفقر **(قوله)** فان لم يقتل الخ قتل) أي فان لم يقتل ذلك في المسئلة قتل كذا
 في ابن مرزوق والشفا وظاهره من غير استتابة وقال الشيخ احمد الزرقاني يكون مرتدا ولم يدعه يقتل
(قوله) فرار) أي معرض لانه يقرب بين الاجنبي وبين زوجته مثلا **(قوله)** في نسبة نبي فيجب
 الخ) أي كما اذا نسبته لغيره من اولاد الوانعة عند الظلمة او لا كذب مثلا **(قوله)** مع العلم به) أي
 مع العلم بأنه من ذريته **(قوله)** بالقول) أي بان يقول أنا شريف من ذريته عليه السلام
(قوله) كان يتعمم بعمامة خضراء) فاذا تعمم بها غير شريف فانه يؤدب لان ذلك استخفاف بحقه
 عليه الصلاة والسلام واعلم ان لبس العمامة المخضراء في الاصل لمن كان شريفا من أبيه وقد قصرها
 عليه السلطان الاشرف وحينئذ فلا يجوز ان هو شريف من أمه لبسها وادب الا ان العرف الآن
 قد جرى بلبسها وعمت البلوى بذلك فلا يؤدب عليه وان كان لا ينبغي له لبسها كذا قرر شيخنا العدوي
(قوله) واحمل قوله بالانساب) أي له عليه الصلاة والسلام وقوله كان يقول الخ أي جوابا لمن قال

له انت شريف وانما كان قوله المذكور محتملا لا صريحا في الاتساب له صلى الله عليه وسلم
لا احتمال ان يكون قصدا لقائل هضم نفسه وان ذريته عليه السلام هم الذين لهم من زيد الشرف ولم
يقصد الانتساب له (قوله اوسب من لم يجمع على نبوته) مثله من لم يجمع على ملكيته كهاروت
وماروت وقول القراني يقتل ساهما ولا تقبل توبته فهو وخلاف المذهب كما في عبق (قوله
وخالد بن سنان) الراجح نبوته وكذلك المحضر واما القمان ومريم فالراجح عدم نبوتهما كما ذكر شيخنا
(قوله انه نبي اهل الرس) هو اسم يثر كاقاوعودا وحولها فانهارت بهم وبجنازهم وقوله الذي قيل
فيه انه نبي اهل الرس اى وقيل ان نديم شعيب واما خالد بن سنان فكان نيبيا غير رسول بن عيسى
وسدنا نحمد عليه ما الصلاة والسلام (قوله اوسب صحايبا قال عج) اى جنه فينهل سب
الكل ومثل السب تكبير بهضمهم ولو من الخلفاء الاربعه بل كلام السيوطي في شرحه على مسيلم
المسي بالاكال يفيد عدم كونه من كفراذره وانه المعتمد فيؤذ فقط خلافا لقول سمعون
انه يرتد واما من كفر جميع الصحابة فانه يكفر كما في الشامل لانه انكر معلوما من الدين بالضرورة
وكذب الله ورسوله (قوله بما برأها الله به) اى منه وهو الزنا وقوله فيقتل اى فاذا سبها
بما برأها الله منه بان قال زنت فيقتل رذته لتكذيبه للقرآن وأما الوسا بها بغير ما برأها الله منه فانه
يؤذ فقط (قوله وفي استتابة المسم الخ) هذا كالاتناء من التنبيه اى وسب الله كسب
النبي صريحه كصريحه ومحتمله كحتمله الا ان قبول توبة المسم الساب له صريحا وعدم قبول توبته
خلاف والمشهور قبولها (قوله كن قال لقيب الخ) من هذا القبيل كما قال بهص ما لو قال لوبلى
نبي هذا المرض الذى ابتليت به اوابتي به فلان ماصبر اه قال العلامة الامير في حاشية عبق
وفيه ان هذا تنقيص بمرتبة الانبياء فالظاهر القتل في هذا من غير خلاف وانظره (قوله النسبة
البارى للبحور) اى وهو كفر وقد كره ايليس بذلك حيث امر الله بالبحر لا دم يخالف وقال
انا خبره منه (قوله وفي استتابة الخ) اى انه يتفرع على القول بأنه يقتل خلاف وهو انه هل تقبل
توبته اولا واظهار الاول كما قال شيخنا

* (باب ذكر فيه حد الزنا) *

(قوله وهو بالقصر اربعة اهل الحجاز) وبه جاء القرآن وعنه فيكتب بالياه لا انقلاب الالف عنها (قوله
وبالمدة اهل نجد) اى وهم غيم وعليه فيكتب بالالف وليكون الزنا عمد ويقتصر جعل يابا بالمقصود
والممدود من صيغ القذف (قوله الزنا شرعا) خرج الزنا الذى لاحذ فيه كالنكاح بدون ولي ومن
لا ط بنفسه ووطه الصبي والمجنون فان كل هذا وان كان زنا في اللغة لكن لا يسمى زنا شرعا وكل هذه
خارجة من المصنف بذكر الشروط وحيث كان لا يسمى ما ذكر شرعا فلا يعترض على المصنف
بذكر الشروط بحيث يقال ان المصنف ذكر امرا عاما وهو الزنا مية بخاص وحاصل الجواب ان
المصنف لم يذ كر امرا عاما بل خاصا بقرينة ذكر الشروط فذكرها بقرينة على ان ال في الزنا للهد
العلمي اى الزنا المعهود عند اهل الشرع (قوله وهو ما فيه المحذالات) اى اعم من كونه رجسا
او جلدا (قوله مكاتب) اى ولو سكرانا حيث ادخل السكر على نفسه والا فكالمجنون (قوله
ولا كافر) اى سواء ملئ كافرا او مسلمة وان كانت المسلمة فمذلة به يصدق عليها وطه مسلم كما انها
تحد اذا مكنت مجنون او دخلت ذكرنا ثم في فرجها ورجم النبي صلى الله عليه وسلم للمودين
حكم بينهم بما في التوراة لعدم دخولهم اذ ذاك تحت الذمة (قوله فرج آدمي) اى غير خنثي مشكل

فلا حسد على واطئه في قبله لانه كعبة فان وطئ في دبره فالظاها رانه يقدر ان يفيكون فيه الجلد
كاتبان اجنبية بدبر ولا يقدر زكرا ملوطا به بحيث يكون فيه الزجم ولا حسد عليه ان وطئ هو غيره
للشبهة اذ ليس ذكر الحق الا ان يعنى فلا اشكال (قوله قبل اودبرا) أي لان المراد بالزنا هنا ما يع
اللاوط (قوله كين فخذين) أي أوفى هو الفرج وكما خرج ماذ كبقوله فرج آدمي خرج أيضا
من لا ط بنفسه فلا حسد عليه ووجه خروجه به ان آدمي نكرة ومكاف نكرة والنكرة بعد النكرة غيرها
(قوله ان تصور بصورة غير آدمي) أي وأولى اذ الم تصور بصورة شئ لان ذلك مجرد تخيل وأما اذا
تصور بصورة لا آدمي كان وطؤه زنا شرعا ويحسد الواحشي وكذا يقال في وطئ الجنى لا آدمي (قوله
شرعا) أي من حيث ذاتها خرج بذلك من حرم وطؤها العارض كحيض ونحوه فان وطئها لا يسمى زنى
شرعا لان هذه زوجه اوسيدها تسلط عليهما شرعا من حيث ذاتها لولا العارض (قوله لا تسلط له)
أي للمالك عليه من جهة اللوطه وحينئذ فاذ وطئ مملوكه المذ كحد حد اللواط لا حد الزنا (قوله باتفاق
راجع للنفى) أي انني تسلط عليه شرعا باتفاق العلماء (قوله فخرج النكاح المختلف فيه) أي
كلا ولي فاذا وحي فيه فلا يسمى زنا شرعا فلا حقه وخرج ايضا وطء الرجل امته أو زوجته
بدبرها فان فيه قولان بالاجماع وان كان شاذا اوضحه فالا حقه وبؤذبه (قوله لكان الحسن)
أي لانه أعم تأمل (قوله وطئ حليلته) أي زوجته ارامته (قوله خرج به الغلط) أي
وهو من قصد زوجته فوقع على غيرها غلطا (قوله والجاهل) أي جاهل العين وجاهل الحكم
فالقول من يعتقدها زوجه ارامته ثم تبين له انها اجنبية وجاهل الحكم من يعتقدها حل وطئ الاجنب
لكونه حديث عهد بالاسلام وهو طار من بلاد بعيدة عن بلاد الاسلام ولا يخفى ان الغلط هو
عين جاهل العين فأحدهما مكررمع الآخر فاما ان يقصر الجاهل على جاهل الحكم واما ان يحمل
الغلط على الشاك لما يأتي من ان من وطئ امرأشا كافي كونها زوجته فتبين انها اجنبية فانه لا حد
عليه وكما خرج من ذكر بقوله نعم ما خرج أيضا المكره على القول بأنه لا حسد عليه كما يأتي (قوله
وبالسخ الخ) قال المناوي وحذف المصنف هذه المبالغة كان رلى لانها تقتضي اشتراط
الاسلام في حد اللواط الذي هو الزجم وليس كذلك كما يأتي والقول بأنه مبالغه فيما قبل قوله
معلم بعيد اه بن والحاصل ان المشترك في حد اللواط وهو الزجم بالنسبة للفاعل تكفيه وأما بالنسبة
للمفعول فتكفيه وتكفي الفاعل معا وأما الاسلام فلا يشترط في واحد منهما كما يأتي في قول المصنف
وان عبيدين أو كافرين (قوله وان لواط) أي لان الفرج يشتمل الدبر (قوله فيسمى زنا شرعا
وفيه الحد) أي خلافا لمن قال فيه الادب كالمساحقه وفاقا لابي حنيفة وداود وقد أضاف المصنف
بالمبالغة الرد على من ذكر وانه يقال له زنا لكان بالمعنى الاعم وقد يقابل به (قوله فلا يجذب
يؤذبه) أي لان له التسلط على دبرها شرعا عند بعضهم وان كان قولنا شاذ (قوله بخلاف
لو كانت زوجا) أي وبخلاف ادخال امرأة ذكر ميت غير زوج في فرجها فلا تحسد فيما ظهر لرعدم
الاذة كالصبي (قوله يمكن وطؤها عادة لواطتها) أي وان لم يمكن لغيره وأما ما لا يمكن وطؤها
اذ وطئها المكاف فلا حسد به (قوله ولا يكون الاستنجار شبهة الخ) أي سواء كان الاستنجار
من نفسها أو امة أو من ولي الحرة للوطه أو للخدمة أو من سيده لخدمة وقال أبو حنيفة لا حد
في وطء المستأجرة للوطه لانه لا جارة عنده بقدر شبهة يدبر الحد وان حرم عنده الاقدام على ذلك
العقد وبذلك ينسدرج في قول المصنف لا ملك له فيه باتفاق والاسكان خلاف أبي حنيفة شبهة
تدره عنه الحد (قوله نظرا لنزولهما) أي ببجواز نكاح الامه المخلقة أي التي أحل سيدها وطئها

لوطي وهو صادق بما اذا كان يعرض ويدونه وحينئذ فاستأجرة من سيدها محلة فلاحد فيها
 اه بن (قوله او اتيان مملوكه تعتق عليه بنفس الملك) اى الا ان يكون بمجتهد ابرى ان تعتق
 القرابة انما يكون بالحكم بالنفس الملك او قل من يرى ذلك والا فلا حد عليه نقله في التوضيح عن
 اللغمي وانظر لم يدرو عنه المحدثا لم يكن مجتهدا ولا مقلدا لمن يرى ذلك مراعاة لقول بذلك وقد
 استشكله ابن مرزوق وكذا المصنف في التوضيح عن شيخه اه بن (قوله او اتيان من يعلم بحريتها)
 اى او اتيان امه بملك لا بشكاح يعلم بحريتها وحرمتها عليه والحال انها ممن لا تعتق عليه سواء كانت
 من اقاربه كعمته وخالته او اجنية (قوله فيجد) اى لانه وطى من ليست زوجة ولا مملوكه
 (قوله وكذا ان وطئها) اى وكذا يجدان وطئها بملك والحال انه يعلم انها ملك لا غير بخلاف ما اذا
 تزوجها وهو يعلم انها ملك لا غير فلا يجد لاحتمال ان سيدها وكل من زوجها فزوجها فسد والحد بذلك
 (قوله واختلاف في هذا هي الخ) اى اذا علمت بحرية نفسها دون المشتري على قولين فقيل بعدم
 حدها لانها تقول قد اكدت كذب اذا قلت انا حرة ولا يدينه لى فهي معذورة في تمكينها وقيل بحدها نظرا
 الى انه قديم مدقها اذا ادعت المحرمة والاول لا يهرى والثاني لابن القاسم (قوله او اتيان محرمة
 بصهر مؤبد بشكاح) اى ومن باب اولي وطء المحرمة بنسب او رضاع بشكاح لانها لا يملك وان الا
 مؤبد ين بخلاف الصبر فاقصر عليه لاجل تقييده مؤبدا وما لو وطئ المحرمة بالنسب والرضاع بالملك
 فلا يجد وانما يؤبد اذا كان عالما وحاصل المسئلة ان المحرمة بسبب الرضاع ان وطئها بشكاح حدوان
 وطئها بملك ادب والمحرمة بالنسب ان كانت ممن تعتق عليه بالملك حد لو طئها بالملك واولي بالنكاح
 وان كانت لا تعتق بالملك حد لو طئها بالنكاح لا بالملك فيؤبد فقط واما المحرمة بسبب الصهاره فان
 كان تحريمها مؤبدا حدان وطئها بشكاح لا بملك فيؤبد وان كان تحريمها غير مؤبد فلا حد سواء
 وطئها بشكاح او بملك وانما يؤبد فقط ان وطئها بشكاح (قوله بصهر مؤبد) اى مؤبد
 تحريمها لان الذي يتصف بالتأيد نفعيا واثباتا فانها والتحرير لا الصهاره لانها متى حصلت لا تكون
 الا مؤبدة وزاد مؤبد لان تحريم الصهر منه مؤبد ومنه غير مؤبد فالاول كالعقد على البنت فانه يؤبد
 تحريم الام فاذا عقد على الام ودخل بها حدوان ثانيا كالعقد على الام فانه لا يؤبد تحريم البنت فله
 طلاق الام قبل مسها والعقد على البنت فاذا عقد على البنت ودخل بها بعد ان عقد على الام وقبل
 ان يسها لم يجدو بعدهما يجد (قوله بعد العقد على بنتها) ظاهره سواء دخل بالبنت ام لا وهو
 ظاهر المدونة في النكاح الثالث لانه نص فيها على الحد واطلق ومنه اللغمي في باب القذف فقال
 وكذلك اذا تزوج بأمر زوجته فان كان دخل بالبنت حدوا فلا لا اختلاف الناس في العقد على
 البنت هل يحرم الام او بغزلة العدم لا يحرمها واعتمادان عرفة كلام اللغمي من كتابه على ابن
 الحجاب وشاربيه اه بن (قوله بخلاف لو طئها بملك وهي لا تعتق عليه) اى كام زوجته التي هي
 حمة او خالته او اجنية منه (قوله او اتيان خامسة) اى او طى خامسة بشكاح (قوله ولا التفات
 الخ) يعنى ان القول بحدل الخامسة بقصد ضعف حد الاثره فلا يجعل شبهة تدرأه (قوله
 والام يجد) اى لانها امه محلة (قوله او اتيان امه ذات مغنم) اى او اتيان من له سهم
 في الغنيمة امه ذات مغنم (قوله بناء على انها تملك الخ) اى بناء على القول بان الغنيمة
 لا يملكها الجيش الا بالقسم اى واما على القول بان الغنيمة يملكها الجيش بمجرد حصولها فلا يجد لانه
 شريك وظاهر المصنف حد الوطى قر الجيش او كثر وقيدوا ابن بونس بالجيش العظيم دون السرية
 اليسيرة فلا يجد اتفاقا وافتقر عليه المصنف في توضيحه وقال القليشاني تبع اللغمي الاظهر ان الخلاف

في كون الغنيمة تملك بمجرد الحصول أو لا تملك الا بالقسم حارفي الجيش الكبير والسير وهذا كله فيها
 اذا كان الواطئ له سهم في الغنيمة وأما من لا سهم له فيها فانه يتحدا اتفاقا مطلقا قبل الجيش أو كثر
(قوله أو متوتة) أي معلقة بلفظ البت وكذا بلفظ ثلاثي مرة أو مرأت بدلسل المقابل **(قوله)**
 أو بعد العدة أي ينكح أو بدونه **(قوله وهل بعد مطلقا)** أي هذا اذا انتهت في مرأت متفرقات
 بان قال أنت طالق أنت طالق ولم ينوئاً كيدا أو طلق ثم راجع ثم طلق ثم راجع ثم طلق
 بل وان ابت في مرة **(قوله أو انما يتحد اذا انتهت في مرأت)** أي فهذه الصورة محتملة اتفاق وسواء
 وطئها في العدة بعقد أو بغيره أو وطئها بعدها بعقد نكاح وبسواء كانت في الثلاث صورحة أو أمة
(قوله تأويلان) أي على المدونة وهما قولان في المذهب والمعدن منها الاول ولذا ذكره المصنف
 اولاً ثم بين ما في المسئلة بعد ذلك من الخلاف **(قوله دون الغاية)** أي دون الثلاث **(قوله بلا)**
 عقد فيها أي اذا كان وطؤه غير مستند لعقد في المسئلتين مسئلة وطؤه المطلقة قبل البناء ووطؤه
 المعتقة ومحل المحدف في المسئلتين الا ان يذكر بجهل كيان أي وليس عليه لها مصادق مؤتلف لاجل
 الوطء أو مصادق الذي وجب نصفه بالطلاق فانه بكل كافي المدونة **(قوله لا فيها)** محل عدم
 حدف في الباش في العدة اذا كانت البيئونة بلفظ الخلع بغير عوض مزاعاة لمن يقول انه رجعي
 كذا في بن قلاس كبير خشش ثم قال وهو حسن والله أعلم **(قوله أو يطؤها مجنون)** أو كافر
 أي اذا كان بالغاً ومثلهما ما لو اذ خلعت ذكرنا ثم بالغ في فرجها **(قوله لا في الانتال الخ)** مثل الصبي
 في عدم لزوم الحد للمراة بوطئه اذ لم اذ كرميت بفرجها لما ذكره من العلة **(قوله الا ان يجهل العين)**
 هذا راجع لجميع من تقدم وقوله أو الحكم كذلك راجع لجميع النساء المتقدمات غير المهرهونة وحاصله
 ان ما ذكر من وجوب الحد بوطء النساء المتقدمات محله اذا كان عالماً بالتحريم وبعين الموطوءة وأما ان
 جهل الحكم أو العين فلا حدوية بمثل قوله بدعوى جهله العين أو الحكم بشرط ان يظن به ذلك الجهل
 وأما اذا كان الزنا واختلافاً قبل قوله **(قوله بأن يظن انها حليته)** أي زوجته أو أخته وقوله
 يقين خلافه أي يقين بدعوى جهله العين الأجنبية وهو يظن انه لو قدم عليها وهو وشاك ثم تبين بعد
 الوطء انها أجنبية فظاهره انه يحد وليس كذلك بل ظاهر كلامهم انه لا حد عليه مع الحرمة عليه
 انظر عيني **(قوله ان جهل مثله)** أي ان كان مثله يجهل الحكم والعين **(قوله كقرب عهد)**
 أي أو كان الوقت ليلاً مظلماً والنساء مختلفات والمراد التي وطئها مماثلة لحليته في الخفاة أو السمن
(قوله الا الزنا الواضح) أي من العين أو الحكم **(قوله كاتمة له كبيرة الخ)** أي أو كانت حليته في
 غايبة الخفاة والتي ادعى انه ظن انها هي في غايبة السمن أو العكس **(قوله فلا يعذر فيه بجهل)** أي
 وحيث قد فسد **(قوله يعني من ان جهل مثله)** أي لان قوله ان جهل مثله يفهم منه انه اذا لم يجهل
 مثله يحد ومن المعلوم ان الواضح من العين أو الحكم لا يجهل مثله **(قوله وادب)** أي فاعل المسابقة
 ولو وقعت بين رجل وامراة أو بين رجلين امير **(قوله أو مدخله ذكراً بجمعة بفرجها)** أي وكذا
 مدخله ذكراً بالغ بفرجها **(قوله وثبت الجميع)** أي جميع ما ذكر حتى المسابقة بعدلين أي
 لا بار بعد لان هذا ليس زناً ولا بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع عيني لان ذلك ليس بمال ولا ليل له
(قوله كثيره في الذبح) أي في جواز الذبح والاكل ولا تقس ولا شاعى قول بقوله بغير ذبح وتحرق
 قبل لان قهها يذ كر الفاحشة فيعير بها وانت خير بان هذه العلة لا تنتج قتلها بل ازهاق روحها
 وينبغي كاتمة **(قوله فلا يحرم)** أي اكلمها ولا يكره أي حيث كانت مباحة **(قوله فيؤذ بحد)**
 الشريكين وسيد البعض الخ) أي وكذا يؤذ بان لا يقدرن على النزع **(قوله أو واطئ بمملوكة)**

له) اى من محارمه لاتعتق عليه بنفس الملك (قوله اوصهر) اى كعته زوجته وخالها وبنت
 ختها وبنت اختها (قوله ويلحق به الولد) اى وتباع عليه خشية ان يعود لوطئها ثانية ولا تكون
 ام ولد بذلك الولد لانه من شبهة (قوله ينكاح او ملك) اى سواء كان الملك طارئا او اصلها فالاول
 وهو وطئها بنكاح كان يتزوج معتدة من غيره ووطئها من العدة والثانى وهو ما اذا وطئها بملك طارئ
 كالأشترى امة معتدة من طلاق او وفاة ووطئها فى عدتها والثالث وهو ما اذا وطئها بملك اصلى
 كما اذا كانت مملوكة له فزوجها ثم طلق او مات زوجها فلما شرعت فى العدة ووطئها فى العدة
 ومثل وطئها امة المعتدة فى عدم الحد ووطئها امة المتروكة كفى ابن غازى (قوله والفرق الملح) حاصله
 ان وطئ المعتدة فيه شبهة فلذا سقط عنه الحد وانتشرت المحرمة ووطئها الخامسة لما لم يكن فيه
 شبهة لزم الحد ولم ينشر حرمة لكونه زنا محض اراسل الممارسة بينهما للحمى والجواب بالمرق المذكور
 لابن يونس واعترضه فى التوضيح بان نشر التحريم فى وطئ المعتدة مبنى على ثبوت الشبهة المسقطه
 للحد وحيد فلو لا يحدس التفرق بذلك بينهما لان فيه رائحة مصادرة وليس الا حسن فى الفرق
 ان تحريم الخامسة أشهر من تحريم المعتدة فلذا كان وطئها ولو زنا موجب الحد دون الثانية
 اهـ بن (قوله) وتقدم الكلام على المعتدة منه) حاصل ما رانها ان كانت ميتة ووطئها
 فى العدة او بعده فافيه يحد كان الوطئ بنكاح او لا وان كانت غير ميتة فلا حد عليه كان العلق
 رجعا او ابنا بدون الثلاث (قوله فالوجه جملة على ذات سيد او زوج معتدة) فیهان هذا هو
 عين الحمل الاول المعترض عليه فالاولى ان يقول فالوجه جملة على ذات سيد او على معتدة منه وهى
 غير ميتة تأمل (قوله على ذات سيد) اى بان وطئ السيد امة المعتدة (قوله ادعى معتدة
 منه وهى غير ميتة) اى بان كانت رجعية او ابنا ووطئها فى العدة ولم ينوار رجعية بوطئها رجعة وكان
 ووطئها لبث غير قد بدفد فلا حد عليه وانما يؤدب فقط والحاصل ان المعتدة منه ان كانت رجعية
 ونوى بوطئها لها الرجعة او غير رجعية ونكحها بغير رجعة فلا حد ولا ادب ولا حرج وان وئى
 از رجعية او ابنا وان لم ينوار رجعة فى الرجعة وبغير قد جديد فى الباش فى از رجعية الادب وكذا
 فى الباش ولا حد عليه ووطئها فى العدة او بعده لان العصمة باقية فى الجملة كفا فى عقبى والصواب
 ان عدم الحد ان كان ووطئها فى العدة وامان وطئها بعده فافيه يحد كفا فى ابن مرزوق وقته ذلك
 لشارحنا حيث قال واما المطلقة بعد البناء بانادى الغاية فيحدان ووطئها بعد العدة لا فيما انظر بن
 (قوله) واما عكسه اى وهو ووطئها الام مع كونه قد عد على بنتها ولم يدخل بها وقوله فيحدان كما
 هو ظاهر المدونة وجعل النكحى ان هذا العكس لا حد فيه كذلك لو حو الخلف فى كون مجرد المقدر
 على البنت يؤبد تحريم الام او هو بمنزلة العدم فلا يؤبد الا اذا انضم منه دخول وقد تقدم عن بن ان
 ابن عرفة اعد ما قاله النكحى خلافا لما فى عقبى من تضعيفه (قوله) لم يدخل بالام ثم عد على) بنتها
 ووطئها حد اى اتفاقا وكذا عكسه وهو ما اذا دخل بالام ثم عد على امها ودخل بها فيحدان اما
 ولا يجرى فيه خلاف النكحى لان موضوعه ما اذا عد على الام ودخل بها بدعتة على البنت
 ولم يدخل بها (قوله) او وطئ اختا على اختها اى وكذا امرأة على غتمها او على خالتها اتفاقا
 نسبها او رضاعا فلا حد فيه وانما فيه ادب حيث كان الوطئ بائنا ح كمال الشارح وامان كان
 بالملك فلا شئ فيه ويمتنع من وطئها به كذلك حتى يحرم فرج الاولى كما فى باب النكاح (قوله
 او اذا اخت النسب) اى او عدم الحد الا اذا كانت تلك الاخت التى وطئها اخت زوجته من النسب
 وحيد فيحد (قوله التحريم بالكتاب) اى وهو وان تجتمع وايب الاختين (قوله فتحرمها

بالسنة) أى وهرقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من ارضاع ما يحرم من النسب أى والتعريم
بالكتاب اقوى من التعريم الثابت بالسنة وأما قوله تعالى واخواتكم من الرضاعة فعنما اخت
الشخص نفسه رضاعا وكلام المصنف فى اخت الزوجة (قوله اذهذه المسئلة) أى وهى الجمع بين
الاختين باعتبار المحمود وعدمه (قوله ليست فى المدونة) أى وحينئذ فى الذى يؤول (قوله
وكامة محلبة) السكاف للتشبيه لاندخل شيئا وسواء كانت تلك الامسة قنأ أو كان فيها سائبة حرية
كمدبرة ومعتقة لاجل وقوله حللها سيدها أى - سواء كان ذلك السيد المحلل زوجة الواطئ أو قريبه
أو اجنبيا (قوله فيؤت ب اجتهادا ولا يحد) أى - سواء كان ذلك الواطئ يعلم تحريمها على مذهب
الجمهور أم لا وسواء كان عالما بالتحليل أو جاهلا به كما لو وطئ امته زنا فظهر بعد ذلك ان سيدها كان
حللها له قبل الزنا اه شيخنا سعدوى (قوله يوم الوطاء) أى وتعتبر القيمة يوم الوطاء لاجل
ان تتم له الشهية ويقدرانه وطئ ملكه (قوله وان ايبا) بالغة فى تحذير أى ويلزم التوقيف
وان ايبا (قوله وله الفضل) أى ما زاد من الثمن الذى بيعت به على القيمة التى قومت بها عليه
فان فليس المحلل له الواطئ له لاقبل دفع القيمة كان ربهما أحق بها ويبيع عليه لئلا يعود لتحليلها
وان مات ذلك الواطئ قبل اداء قيمتها صاحبها الذى حللها السوء الغرماء كما قاله ابو عمران (قوله
وتكون بهام ولد) أى وتستثنى هذه من قول المصنف فى باب ام الولد لا يولد من وطئ شبهة (قوله
وقد بان من زوجها) أى البائع لها (قوله ومثل البيع) أى فى عدم المحمود عدم الادب اذا كان
ذلك بنجوع والبيعونة من زوجها (قوله ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن) أى وكذا
يرجع اليه الزوج الذى تزوجها لصادق ان وجدته والارجع به عليه الاربع دينار فترك لها ثلثا
يخلو البضع عن عوض (قوله لانها غرتة قولنا وفلا) أى لانها قالت انا مائة ومكنت المشتري
أو المتزوج لها من نفسها (قوله نظرا لانه) أى نظرا لكون المشتري مملوكا بشرائه كالامة فتكون
مكرهة فى وطنه لما اذلوها متعت لا كرها (قوله واستظهر) أى استظهر ان رده هذا القول
ووجهه بما ذكر وتعبه ابن عرفة بان كون اصل فعلها فى البيع طوما ينفى عنها كونها مكرهة
وأجاب ابن مرقوف بان اصل البيع وان كان طوعا لا يمكن بعد انعقاده صارت مكرهة (قوله
والاظهر والاصح) أى وهو قول ابن القاسم فى المدونة ومقابلها لاشبه ان كانت الامة بيد
المشتري فلا حد عليه وان كانت بيد البائع - اده عدوى (قوله فان نكل لواطئ) أى كما
نكل البائع (قوله كما لو حلف) أى كما لو حلف البائع وقوله حينئذ أى حين اذ حلف
البائع (قوله وعدمه فى صورة المصنف) أى وعدم المحدف - صورة المصنف وهو ما اذا نكل
البائع وحلف الواطئ لانه قد تبين بخلافه مع كون البائع اده انما شرطها يؤهى على ملكه فاصور ثلاث
ولا يتصور هنا خلافهما لانه متى حلف البائع ثبت قوله ولا يتوجه على الواطئ - عيب كما قال الشارح
(قوله والمخار) أى عند اللخمى وهو مذهب الحق فى كس العربى وابن رشد فى كفى خيش (قوله
والاكثر على خلافه وان يحد) أى - مطلقا سواء اقتصرام لا كفى ابن عرفة والشامل وظاهره انه يحد
على قول الاكثر ولو كانت هى المكرهة على ان زناها وهو كذلك اده لصادق لها عليه اذا كانت
هى المكرهة له وان اكرهه غيرها غرم لها لصادق ورجع به على مكرهه ومحل الخلاف اذا اكرهه على
الزناها وكانت طاهرة ولا زوج لها ولا سيدا ولا احد ادها فانظر الحق الزهيج والسيد والى انها مكرهة
لا يجوز ان يقدم عليها ولو لم يملك - ممة (قوله وهو المشهور) أى - الذى به الفتوى ما قاله
اللخمى وهو الاظهر فى النظر اه شيخنا سعدوى (قوله باقرار ممة) أى لم يأت المصنف ببلولانه يشير

به الخلاف المذهبي وليس في ذلك خلاف في المذهب بل الخلاف في ذلك لابي حنيفة والامام احمد
 حيث قال لا يثبت الزنا بالقرار الا اذا اقرار مع مرات (قوله الا اقرار مع مرات) استثناء من مقتدر
 أي فاذا اقر به حد الانح (قوله رجوع لشبهة أولا) أي بان كان رجوعه لتكذيب محض فاذا
 قال كذبت ولم يرد عذرافاته لا يجد عند ابن القاسم وابن وهب وابن عدي المحكم وروا ان ذلك شبهة
 لاحتمال صدقه ثانيا وقال أشهب لا يعذر اذا اذرجع لشبهة وروى عن مالك وبه قال عبد الملك انظر
 بن واعلم ان رجوعه عن الاقرار بالزنا انما يعمل بالنسبة لسقوط الحد بالنسبة لعدم لزوم الصداق
 فلا يستطاع منه مهر المغصوبة التي اقر بوطئها برجوعه (قوله يعني أن هرويه في حال الحد
 يسقط عند الحد) اعلم ان سقوط الحد بالمحرم انما هو اذا كان ثبوت الزنا عليه باقراره انما كان
 ثبوته بيينة أو جعل فلا يسقط عنه المحرم بوجهه مطلقا بل ذكرهما بعد (قوله ومن تبوءه) أي
 وهو عجم وعقب والشيوخ احمد والزرقاني (قوله عدم المحرم مطلقا) أي سواء كان هرويه قبل الحد
 أو في اثباته وحيد فذلك ما لم يقع على حقيقة الثلاثية وهم ان قراره في الحد من شدة الالم لا رجوعا عنه عن
 الاقرار كما قرر به ابن مرزوق والحق كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ما عزم مالك
 لما هرب في اثبات الحد فانه عزمه قال ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه ورجوعه حتى
 مات ثم اخبر والي بقوله فقال هل لا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه ار الهارب سواء كان قبل
 الحد أو في اثباته يستعففان كدب اقراره ترك لان كان نجرا بالخوف او لا لم انظر بن (قوله
 برؤيا) أي يشهدون برؤية واحدة في وقت واحد (قوله واذا ثبت بها) أي واذا ثبت الزنا
 بشهادة البيينة المذكورة وادبت المرأة انها بكر ورتقاء ونظر اليها اربع نسوة وصدقهن ساعى ذلك فلا
 يسقط الحد المترتب عليها بشهادة الرجال الاربع (قوله فلا يسقط الحد بشهادة اربع نسوة
 بالبكرة) بل ولا بشهادة اربع رجال بها كما هو مذهب المدونة لاحتمال دخول البكرة فلا تمنع من
 تغيب المحشقة وللرجال النظر اليها كما يفيد به ابن مرزوق عن ابن القاسم واسعه اللخصي الحد بشهادة
 الرجال وشهادة النساء بالبكرة لا يشهدنهم شبهة كما بنى نقل عن التوضيح وابن عرفة فقد علمت
 ان من اسقط الحد بالرجال اسقطه بالنساء ومن لم يعتبر شهادة النساء وقال بالحد لم يعتبر شهادة الرجال
 كما في عبق وخش من اعتبار شهادة الرجال بالبكرة وسقوط الحد دون شهادة النساء فهو متلفع
 لم يقل به احد (قوله تقديم شهادة الرجال) على النساء فيه انه حيث على عدم قبول شهادة
 النساء بالعدالة بضعف شهدتهن فلا تقاوم شهادة الرجال يقال لمية شهدتهن وان لم تقاوم شهادة
 الرجال فلا أقل من ان تكون شبهة تدرك الحد من فالاولى التاميل بما قلناه من احتمال دخول
 البكرة فلا معارضة بين الشهادات بن (قوله أي يظهره في امرأة) أي وإمكانات حرية وإمعة
 وقوله لا لزوج لها أي لا يعرف لها زوج يلحق به الولد بان لا يعرف لها زوج اصلا ولا يعرف لها زوج
 لكن لا يلحق به (قوله وغير ذات سيد الخ) أي وفي امرأة غير ذات سيد مقربة (قوله لدون ستة
 اشهر) أي بكثر من يوم العقد (قوله ولم يقبل الخ) يعني ان المرأة التي ظهر بها سحر ولم يعرف لها
 زوج او كانت أمة وكان سيدها مذكرا الوطئها فانها تحدد ولا يقبل دعواها الغضب على ذلك بلا قرينة
 تشهد لها بذلك ولا دعواها ان هذا المحل من معنى شربه فرجها في الحمام ولا من وطئ جني أو لقريئة
 مثل كونها عذراء وهي من اهل العفة (قوله كنهها بالمديعي عليه) أي سواء كان صالحا أو مجعول
 المحال او فاسقا والمراد باله لقي ان تأتي مستغيثة منه أو تأتي البكر تدمي عقب الوطئ وان لم تستغث
 وتقول اكرهني فلان (قوله انواع الحد) أي المترتب على الثبوت (قوله وجد بلا تغريب

خاص بالتساء والعبيد (قوله وجلد بتغريب) أى وهذا خاص بالبكر المحرم الذكر (قوله برجم
المكاف الخ) أى برجه الامام وليس له ان يبرجم نفسه لان من فعل موجب القتل لا يجوز له ان
يقتل نفسه بل ذلك للامام والاولى له ان يستعفى نفسه ولا يقر واعاد المصنف هذه الاوصاف وان
تعدت غير المحرمة في تعريف الزنا لاجل قوله ان اصاب بعدهن وقوله برجم بمقتضى تحته على ان
الجملة مستأنفة وجوز بعضهم قراءته بياهم موحدة وهى متعلقة بقوله اقل الاسباب الزنا وهى للمصاحبة
أى الزنا معصوب برجم المكاف وجلد البكر وتغريب المحرم الذكر أى هذا المحرم معصوب بهذا الحكم
(قوله اى وطنى) أى ان حصل منه قبل الزنا وهذا تصاقفه بالاصاف المذكورة وطعن وجته التى
قد عليها اعتدال الزنا وكان ذلك الوطء مباحا وعبر باصاف اشارة الى انه لا يشترط فيه الاحصان كمال
الوطء للزوجة بل يكفي مغيب الحشفة او قدرها من مقطوعها (قوله ابتداء ودواما) هكذا باو على
الصواب لا بالواو لاجل ان يشعل الفاسد الذى يفسد بالدخول فى الموانى قال ابن عزمى ما يقع بعد
البناء لا يحصى وطؤه بخلاف الذى لا يقع بعد البناء فان الوطء فيه احصان انظر بن (قوله فخرج
أى بقومه بنكاح من اصاب اى قبل الزنا بملك أو برتا اى قبل زنا ثانيا وقوله وخرج بنكاح غير لازم أى
ونرج بقوله لازم من اصاب زوجته قبل الزنا بنكاح غير لازم (قوله كنكاح عبد) أى فلا تكون
زوجه محصنة بوطئه لها فاذا زنت لم ترحم اما اذا كان نكاح العبد لتلك المحرمة باذن سيده او اجازة
السيد ووطئها بعد اجازته فار ذلك النكاح يكون محصنا لوطئه المحرمة والعبد لا يرحم اذا زنا على كل
حال لان العبد نفسه لا يكون محصنا لمقتضى ان من شرط الاحصان الحرية (قوله ومعيب عطف
على عبد) أى كنكاح عبد ونكاح شخص معيب (قوله وفاسد يفسخ ابدا) عطف على قوله غير
لازم) أى خرج نكاح صحيح غير لازم ونكاح فاسد يفسخ ابدا أى فلا يكون الوطء المستند لذلك
النكاح محصنا لواطء من الزوجين وكذا يقال فيما بعده (قوله او بعد طول) لعل الاولى او قبل
طول (قوله صحيح) فاعلة ضمير عائد على النكاح بمعنى الوطء على طريق الاستخدام (قوله فاذا زنى
بعده جلد) أى ولا يبرجم لعدم حلية الوطء الواقع بعد الفقد الصحيح اللازم (قوله وبني من شرطه
الانتشار) أى على المعتد دخولا لافلا لا يذنى والمحال انه لا يذنى الاحصان من الانتشار على المعتد كما
انه لا يذنبه فى الاحلال بخلاف الزنا فانه لا يشترط فيه كمال (قوله واصابة) أى ووطء بعد هذه
الاوصاف (قوله ووطء مباح) أى وكون ذلك الوطء مباحا (قوله وعدم منكرة) أى بن
الزوج بن بن الوطء بان يستقر بخصوله وله لان اقراءه مذهبنا محصوله وانكره الآخر (قوله معتدلة
بين الكبر والصغر) أى لا يجمع عظام خشبة التشويه ولا بجصيات صغار خشبة التعذيب بل
قد وما يحمل اراى بلا كفة كما قال ابن شعبان له رمة لاجل عظمه ويجهن بالرجم الموضع التى هى
مقاتل من الظهر وغيره من السرة الى ما فوق وتبقى الوشم والفرج والمنهورة لانه لا يجرى لرجوم حفرة
وقيل يجرى للمرأة فقط وقيل للثمنه عليه دون المقر لانه يترك ان هرب ويجرد على الرجل دون المرأة
لانه عورة ولا يربط المرجوم ولا يذنب من حضور جماعة قبل نكاحه وقيل وجوب قوله تعالى ولا يشهد
مذاهما طائفة من المؤمنين فانه فى مطلق الزانى واقل الطائفة اربعة على اظهر الاقوال قيل
لا يشهد الزجر وقيل ليدعوا لهما بالرجمة والتوبة وقيل لا يشهدوا برؤاى العلة لثبته فى الزانى بعد
(قوله بداهة البينة بالرجم) أى برجم الزانى قبل المحاكم والمراد انه لم يعرف ذلك فى حديث صحيح
ولا منه معمول بها (قوله كلائط) تشبيهه فى الرجم (قوله وان عبيدين او ثمانين) أى هذا
اذا كان غير المحصنين حزين مسكين بل وان عبيدين او كافرين وانما صرح به اذما مع دخوله تحت

الاطلاق للرد على من يقول ان العبد الاثم يجلد خمسين وان الكافر مردى حكم ماله (قوله حتى يحتاج الخ) اي لان لاثم اسم فاعل قاصر على الفاعل فيحتاج لتقدير ومعلومه لاجل صحة المبالغة بقوله وان عبيدين او كافرين (قوله وانما يشترط التكليف فيهما الخ) اي وحينئذ فلا يدخل في الاطلاق بالغين وغير بالغين طامعين او مكروهين والمحال انه يشترط في رجم الفاعل كونه مكلفا حتى كان مكلفا رجم سواء كان المفعول به مكلفا ام لا ويشترط في رجم المفعول تكليفه وطوعه وكون واطئه بالغيا كما قال الشارح (قوله ويراد في المفعول طوعه) اي واما الفاعل فلا يشترط فيه ذلك بل متى كان مكلفا رجم ولو لم يكره بانسائه على المشهور المتقدم لا على ما اختاره اللغوي (قوله وادب المميز الطامع) اي الاثم فاعلا او مفعولا (قوله كحد الغيبة) الكاف اسم بمعنى مثل فاعل يسقط اي ولا يسقط عن الكافر باسلامه حد الغيبة والسرقة والقتل وما مثلها في كونه حقا لمخلوق لاثمه زعمه كالدين وقوله بخلاف حد الزنا والشرب اياه يسقط عنه باسلامه لان الحق لله واراد باننا المعنى الاعمال الشامل للواط وبالحمد ما يشمل الادب لان الكافر اذا شرب او زنا زنا غير لواما انما يؤدب ولا يحذف ولو حذف الشارح الكاف من قوله كحد الغيبة لكان اوضح لايهام عبارته ان فاعل يسقط ضمير عائد على الرجم وليس كذلك كما يدل له عبارة ابن يونس التي نقلها عني (قوله البكر) المراد به غير النخس وهو من لم يتقدم له وطئه باح في نكاح لازم بان لم يتقدم له وطئه أصلا او تقدم له وطئه في امته او في زوجته لكن في حيزها او في نكاح فاسد لم يفت وفسخ (قوله الحمر) اي الكائن من افراد جنس الحمر فيشمل الذكر والانثى كما قال الشارح والمراد بالمتقدم وهو المكلف المسلم (قوله يارق) اي ذكر كان الرقيق او انثى فيلزم كلامنا من جملة قوله وان (قوله وان قل) اي الرق في تلك الزوجة (قوله فاذا فتق) اي الزوج الذي كركم المكلف المسلم (قوله وزوجته مطيعة) اي حرة مسلمة مطيعة (قوله واصابها) اي بعد عتقه (قوله شخص) اي ولو كانت مجنونة وقوله وان عتقت اي الزوجة المسلمة المكافئة وقوله شخصت دونها ام ابها اي بعد عتقها ولو كان مجنونا فوطئه المجنون يعمد من الزوجة المأهولة كانه يجعلها ابنة او واطئه المجنونة تحصن زوجها الماعقل وان كان لا يجعلها ابنة لانه يشترط في الاحلال علم الزوجة بالوطء (قوله والحاصل) اي حاصل ما استفيد من كلام المصنف هنا من قوله سابقا رجم المكلف الخ (قوله يخصص بوطء زوجته) اي اي وطئا مباحا بان يتشارى نكاح لازم وكذا يقال فيما بعد (قوله والانثى) اي الحرة المسلمة المكافئة (قوله اطاعة موطوءته) قد يقال هذا في غنى عنه اشتراط كون الوطء مباحا لذاته غير المطيعة ليس مباحا تأمل (قوله زيادة على العشرة) اي واما البلوغ المذكور في العشرة فبلوغ من اعتبر تحصيله كالمرأة فعلى هذا لا بد في تحصيلها من بلوغها وبلوغ واطئتها قد يقال لانسلم ان اسلام واطئها زاد على العشرة المتقدمة لان المراد بالبلوغ المتقدم في الشروط ما يشمل بلوغ من اعتبر تحصيله وبلوغ غيره فان نسبة التحصيل لرجل يعتبر بلوغه فقط وبالنسبة التحصيل للمرأة يعتبر بلوغ كل منهما تأمل (قوله وغرب الحر الذكور) اي بعد الجار مائة وانما غريب عتوبة له لاجل ان يقطع عن اهله وولده ومعاشه وتلقه الذلة ويحل تغريب الحر الذكور اذا كان موطئا في البلد التي زنا فيها واما الغريب الذي زنا بغور وزنوله ببلد فانه يحل ويحسن بها لان مجنونة في المكان الذي زنا فيه تغريب له واشهر قوله غريب انه لو غريب نفسه لا يكفي لان تغريبه نفسه قد يكون من شعوانه فلا يكون زنا به (قوله دون العبد والانثى) اي فلا يغربان ولا يسجن واحد منهما ببلد الزنا لان السجين تبع للتغريب وهم الاغريباء وهذا هو المعتمد لانه قول مالك وعامة اصحابه كما قاله ابن رشد

في المقدمات (قوله ولورضيت هي وزوجها) أي لما يخشى علمها من الزنا بسبب ذلك التعريب وظاهرها أنها لا تغرب ولومع محرم وهو المعتد بخلاف القول اللغوي تنفي المرأة إذا كان لها ولي أو تنافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج فان عدم جميع ذلك سبغت بموضعه أعاملا أنه إذا تعدد التعريب لم يسطر السجين هذا كلامه وقد علمت ضمه (قوله عامان يوم سجنه) ظاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك لأن الدين يؤخذ من ماله إن كان له مال والأفهم معسرة تطرأ على كل حال (قوله ومؤنته) أي وثمن مؤنته من طعام وشراب وفي هذا الإشارة إلى أن المصنف استعمل الاجرة فيما يشتمل على الماء كل والمشرى من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه أو من عموم المجاز (قوله فيسجن) أي بعد الجملدنة من حبس سجنه في البلد الذي نفي إليه كما مر في العام فبما مر لا فائدة فيه على أن سجنه قد يتأخر بعد دخول بلد التعريب فيكون التعريب حينئذ أكثر من عام فلو اقتصر على ما هنا أو ذكر السجين فيما تقدم وحذف ما هنا كان أنسب (قوله غرب موضع آخر) أي بنة كاملة والغنى ما مضى من الأولى فلا يصح كمال عليه ولا محاسبته بها بشئ فيقول الشارح ويستأنف من زنى في السجن أي سواء غرب لموضع آخر أو يدغرب (قوله لميضة) أي إن مكث ماء الزنا بطنها أربعين يوما هذا إذا كان الزوج أو السيد لم يستبرئها قبل الزنا بل وإن كان استبرأها قبله وسواء أقام بحقه من الوطء بيان قال يمكن أنها سحلت متى أولم يقم بحقه فهذه أربع دور يجب فيها تأخيرها بالمعصية وكذا يجب تأخيرها بها إذا مكث ماء الزنا بطنها أقل من أربعين يوما حيث لم يستبرئها قبل الزنا وأقام بحقه في الوطء خشية أن يكون بها حمل أو استبرأها ولم يستبرئها لكن لم يقم بحقه فلا تؤزر إلا بالمعصية لمائه هوار بعون يوما وابتل طوره عن النظرة والاحترا لأن اعتبار مائة أولى من اعتبار ماء الزنا ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحض ثلاثة شهر حيث لم تحض فيها ركل هذا إذا لم ينظر حملها (قوله اعتدال الهواء) أي وكذا زوال مرض كنفاس (قوله بأن تزوج) أي الرقيق بحراي شخص حر كما لو تزوج العبد بحرة أو ألامه بغير (قوله أو بمملوك الخ) أي أو تزوج الرقيق بشخص مملوك لغير سيده كان تزوج العبد بامه مملوكة لغير سيده أو تزوجت أمه الزانية بعبد مملوك لغير سيدها (قوله ومحل الخ) أشار الشارح أي أن إقامة الحماكم الجدل شرط واحد وهو وثوبت هو جبه بغير علمه وإقامة السيد المحمل شرطان أن لا يكون الرقيق متزوجا بغير ملكه والثاني أن لا يكون موجب المحمد ثابتا بعلمه والأول منهما قيد في إقامة السيد فقط والثاني قيد فيه وفي الحماكم (قوله بغير علمه) أي إذا كان موجب وهو الزنا ثابتا بغير علمه (قوله ويكفي الخ) يعني أنه إذا ثبت الزنا بعلم السيد فلم يسأل أن يقيم المحمد على العبد وأنما يقيم الحماكم ويكفي شهادة السيد عند الحماكم وكذا إذا ثبت الزنا على شخص بعلم الحماكم فلا يقيم الحماكم المحمد على ذلك الزاني بل يوقع الأمر على الحماكم وأخر الجماعة المسلمين أو السيد إذا كان له حده ويؤدي شهادة الحماكم يعني مع غيره من العداول (قوله ومثل حد الزنا في ذلك) أي في إقامة الحماكم أو السيد له (قوله فلا يقيمها إلا الحماكم) أي لثلاث يمثل الناس بريقهم ويدعون بريقهم وهذا لا يتأني في غير السرة لأن حد السرة فيه تمثيل بالقطع بخلاف غيره (قوله وإن اشكرت الخ) حاصله أن المرأة الثابت زواجها إذا أقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت تزوي قالت ما جئني زوجي في هذه المدة وكذبها زوجها وقال بل وطئتها فانها ترجع لهنأ حصنة ولا عيرة بانكارها بالوطء (قوله أي الامام) صوابه أي ابن القاسم كما في المواقيع ابن حنبل وهو روى عن ابن القاسم أن الرجل إذا تزوج امرأة وطال ملكته معها ثم شهدت العدول عليه بالزنا قال ما جاءت زوجي منذ تزوجتها وأنا إلا أن غير محسن فانه يقبل

قوله ولا يرحم بل يحد حد الكفر ما لم يقربوطها او يظهر بها حال فانه يرحم (قوله ما لم يقرب) اى
مدة كونه لم يقربوط زوجته بل قال عند شهادة البينة عليه بالنزالم اطلاقا حتى منذ تزوجتها (قوله
ولو بعد الجلد) اى ولو كان اقراره بوطئها او بظهور رجلها بعد الجلد (قوله ان قبل قوله دونها) اى
والاحمال انه لا فرق وحيدته قوله وان متقبلا بل عامان فى الرجل والمرأة الاول عدم قبول قوله
والثانى قبول قوله ولهما ولا يرحم بل يحد ان فقط (قوله او بخلاف الخ) حاصله انه ما رجت الزوجة
فى مسئلتها الضعف انكارها لثلاثة الزوج وتكذيبه لها لانها تقول ما جاء معنى زوجى فى هذه المدة وهو
يقول بل جامعتهما ولم يرحم الزوج فى المسئلة الثانية لعدم ضعف انكاره وذلك لعدم تكذيب الزوجة له
فلو لم يحد في مسئلتها فانها لا ترحم وصارت مسئلة المرأة موافقة لمسئلة الرجل فى عدم الرحم
ولو كذبت المرأة فى مسئلة فانه يرحم وتصير مسئلة الرجل موافقة لمسئلة المرأة فى الرحم (قوله اولانه
يسكت الخ) حاصله انه انما قبل قول الزوج مسئلته ولم يقبل قول الزوجة فى مسئلتها لان الزوج
اذا حصل له ما يمنع الجماع ازوجته الشان انه يسكت عنه بخلاف الزوجة اذا حصل لها عدم الوطء
من زوجها فاعادة انها لا تسكت عنه بل تظهر ذلك وتدينه فسكوته وعدم ابدائها الى الا دليل
على كذبها والانسب بالتأويل قبله اى يقول ان نصف اولانها لا تسكت اى انها انما رجت المرأة
فى مسئلتها بخلاف الزوج لها ولان الشان انها لا تسكت هذه المدة من ابداء عدم وطئها (قوله
اولان الثانية لم تبلغ الخ) حاصله ان كلاما من المشكلين وقع فيه تكذيب من احد الزوجين لصاحبه
لكن حكم الامام فى مسئلة الرجل قبول قوله لان موضوعها ان المدة لم تبلغ عشرين سنة وحكم بعدم
قبول قول المرأة فى مسئلة زناها لان موضوعها ان مدة قامتها تحت زوجها عشرين سنة فلو كانت
المدة فى مسئلة الرجل عشرين او فى مسئلة المرأة اقل لا تفرق المشكلتان فى الحكم (قوله تأويلات) قال
ان غازى يعنى عن قوله تأويلات قوله واو لا على الخلاف او بخلاف الزوج لان قوله او بخلاف الزوج
بمقابلة الوفاق ملوم بات تأويلات كان المعنى او لا على الخلاف او وفاق وتعد ادواجه الوفاق يدل على
انها ثلاث واحاب شيخنا العلامة العدوى بأنه لو حذف تأويلات لتوهم انها تأويلان ثنائان احدهما
بالخلاف والثانى بالوفاق باحد تلك الواجهة لا يعينه تأمل (قوله والمذهب تأويل الخلاف) اى
لان من قال به محضون ويحيى بن عمر وابو عمران الغامى والخمى وابن رشد (قوله فى تعيين المذهب)
اى من القولين هل هو القول بعدم قول قول كل من المرأة والرجل وحيدته فیرحمان وهو قول
محضون والقول بقبول قول كل منهما وحيدته فلا يرحمان بل يحدان وهو قول يحيى بن عمر
واستظهره فى المجمع (قوله فى حكم الثانية) اى وهو الموافق لما سبق من اشتراطهم فى الاحسان عدم
المناكرة فى الوطء (قوله محينه محضون فى حكم الاولى) لعمري ان اشتراط عدم المناكرة اذا لم يطل
الزمان فان طال الزمان فلا ضرورة لاعتراة الكثرة فى ثبوت الاحسان وتظهر انه تعبر شيخنا عدوى (قوله
فادعى الوطء) الاولى حذفه لانهما متفقان ليهما فلا حرج ان يقول فاعترف بالوطء وادعى الزوجية
فكذبته فيها وصورته ان المرأة اذا قالت زني مع هذا الرجل فاقربوطها وادعى انها زوجته فكذبته
ولا يثبت له على الزوجية فانها ما يجدان اما حدها مظاهرها لا قرارها بالزنا واما حدها فلا يثبت له على
النكاح والاصل عدم السبب المبيح وباتنه ان نكاحه بعد الاستبراء ان احبوا وظاهره ولو كانا طارئين
ولو حصل نشوة هو كذلك كافى بمقتضى وخشى (قوله او وجد ما يثبت) حاصله انه اذا وجد
رجل وامرأة فى يد او طريق والحال انه ما غرطارئين واقربا الوطء وادعى النكاح والاشهاد عليه
ولا يثبت ملوحتها او غيبتها ولا فتوى بدم مقامها فانما يجدان لان الاصل عدم السبب المبيح لوطء

وإنه تفان نكاحا بعد الاستبراء ان احبافان حصل فشووا وكانا طارئين قل قوله ما ولا حد عليهما لانهما لم يدعيا شيئا بخلاف الاعرف (قوله او ادعاه فصدقته) صورته ان الرجل ادعى وطء امرأة وانها زوجته فصدقته المرأة وولم يأت على الزوجة ولمسا طبت منهما البيضة فلا عقدنا النكاح ولم نشهد ونحن نشهد الآن والحال انه لم يحصل فشو وقوم مقام الاشهاد فان الزوجين يحدان لدخولهما بلاشهاد (قوله واما الثانية الخ) أى واما الاولى فيحدان فيها ولو طارئا أو حصل فشو وكفى عيب وخش خاتمة اذا اقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بفساد وطئه من غير ثبوت له كان قال عقدت عليها لمسا بأنها رقيقة او انها غامصة فانه يحد بحق الله وبحق الولد به مع عدم البيضة قال التفراوى على الرسالة وحده وبحق الولد به مستغرب لان مقتضى الحد انه زنا ومقتضى الحقوق انه ليس زنا انظر المج

(باب فى احكام القذف)

(قوله ونحوها) أى كالمحصاة وقوله ثم استعمل أى على جهة الجزالة لاقعة المشاهدة بين المحارمة والمكارة تأثير الرمي بكل (قوله سعى) أى ارمى بالمكانة وقوله ايضا أى كما يسمى قذفا (قوله لانه من الافتراء والكذب) أى والقذف محكوم عليه بأنه كذب شرعا وان احتمل الطائفة للواقع (قوله الا هم) أى الهادق بما يوجب الحد وما لا يوجب به وذلك لان آدمى الناس صادق بكونه مكافا واولى ولا حد فى الثانى والغیر صادق بكونه حراما لمسا بالغا عفا وصادق بغيره ولا حد فى الثانى (قوله نسبة آدمى مكاف من اضافة المصدر لفاعله) أى ان ينسب الا آدمى المكاف سواء كان حرا او عبدا مسلما او كافرا غيره (قوله حرا عفا) أى حالة كون ذلك الغير المنسوب حرا عفا واورد على التعريف المذكور بانه غير مانع وذلك اصدقه بما اذانسب المكاف حرا عفا لمسا بالغا للزنا والحال انه يفتضى ان الناسب المذكور يحد وليس كذلك وغير جامع لعدم صدقه بما اذانسب المكاف ذكر حرا مسلما عفا غير بالغ بل مطبق للزنا فيه فيقتضى ان ذلك الناسب لا يحد وليس كذلك فلو قال مسلما عفا قبالغا او مطبقا للزنا لكان اولى ويكون قوله بالغا عفا اذا قدومه بكونه فاعلا وقوله او مطبقا عفا اذا قدومه بكونه مفعولا سواء كان ذكرا وانثى وقوله او قطع نسب مسلم عطف على قوله نسبة آدمى واول للتنويع فلا ضرر فى دخوله فى التعريف لا للشك والتردد وكان عليه ان يزيد حرا بعد قوله مسلم والاولد عليه انه غير مانع لصدقه بما اذ قطع نسب المسلم العبد عن ابيه فيقتضى انه يحد مطبقا وليس كذلك بل لا حد عليه الا اذا كان اياه حراما لمسا كما يأتى (قوله المسكف) أى البالغ العاقل سواء كان حرا او عبدا مسلما او كافرا فالشرط فى حد القاذف التكليف (قوله ولو كافرا) أى اذا كان القذف صادرا منه ببلد الاسلام واما الكافر ببلاد الحرب اذا قذف مسلما يهاجمه اسلم واسر فلا حد عليه اتفاقا (قوله او سكرانا) أى بسكر ادخله على نفسه والافلا حد عليه لانه كالجنون (قوله ولوناب) أى ذلك المذنوب بان رجوعه للاسلام (قوله كما لا حد على عذابي عبد) أى بزنا او بنتى نسبه الا ان يكون اياه حرين مسلمين فيحد لهما اتفاقا وكذا ان كان اياه حراما لمسا ولم يكافرا واما عند ابن القاسم لانه اذا قل له لست ابنا لفلان فقد قذف فلانا بانه اجملى امة فى الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه انه قذف حراما لمسا وقد توقف مالك فى الحد فى هذه الصورة نظرا لاحتمال اللفظ ان أم ذلك المذنوب حملت منه من غير ابيه فلان فيكون القاذف قذف كافر او امة (قوله اوجذ) أى فاذا قال شخص لا تسر لست ابن

فلان الذي هو جده فانه يجد ولو قال اردت است ابنه من صلبه لان بينك وبينه ابا فلا يصدق كما
قاله في المدونة الا لقرينة تعين ان مراده ذلك كافي المجمع (قوله من جهة الاب) أى حالة كون المجد
كائنا من جهة الاب لا من جهة الام فان نفعاً عن جده لا منه فانه يؤدب فقط (قوله كافي المدونة)
أى فقول خش قوله حرام لمسلم الميرك بن ابواء رقيقين أو كافرين بخالف للمدونة قال بن
ولم ار من صرح بذلك غيره (قوله صريحاً) أى كقوله له است ابن الفلان (قوله وتلويحاً)
أى مفهمه الذى النسب بالقرائن كالانحصار وكذا يقال فى قوله وإشارة أى بعين وحاجب أو يد
(قوله كباثنى) راجع للتصريح والتلويح (قوله لان الامومة متحققة لا تنتفى) أى فقول
القاذف له است ابن الفلانة مقطوع بكذبه فلا يلحق المقدوف معرفة بذلك فلذا يجد القاذف
(قوله فلا يعلم كذبه فى نفيه) أى لا يعلم هل هو كاذب فى نفيه عن ابيه أو ليس بكاذب فى نفيه عنه
فيلحقه بذلك المرة فلذا احد القاذف (قوله ولا ان يند) أى ولا ان يندب من نسب من يندى طريح فلم
يدر له أب ولا أم فلا يجد وفيه صورتان الاولى ان ينفى عراب معين كاست ابن فلان ولا حد عليه
فى هذه اتفاقا الثانية ان يقول له بالان الزنا وفيه قولان قال اللخمي لا يجد لان الغالب فى المنبذ
ان يكون ابن زنا وقال ابن رشد يجد لاحتمال ان يكون يندع كونه من نكاح صحيح ومعلوم ان قول
ابن رشد هو المقدم وظاهر المصنف خلافه فينبغى استثناء هذه من كلام المصنف وأما القول له بالان
الزنا أو بالان الزانية فهذا قاذف بزنا بويه لا يبنى النسب فلا حد على القائل اتفاقاً وعلة ابن رشد
بجهل بويه وهذه الصورة لا تدخل فى كلام المصنف اذ ليس فيها قاذف يبنى نسب وكلاهما فيه
وبذلك تعلم ما فى قول شارحنا تبعاً لعقب وخش وأما لوفى نسبة مطلقاً كابن الزانية أو الزانى
أو ابن الزنى فيجوز من ان الصواب حذف قوله كابن الزانية أو الزانى والاقتصر على قوله وابن الزنا
وتعلم ان الحد فى قول ابن رشد وهو المعتمد انظر بن (قوله مطلقاً) أى غير تعيين للنفى عنه
(قوله لانه لا يلزم المجمع) أى لمحو ازان يندع وهو من نكاح صحيح (قوله ضعيف) قد علمت انه
هو النقل ولا خلاف فيه (قوله حد قطعاً) الاولى على المعتمد لما علمت ان المسئلة ذات خلاف
وان القائل بالمحد ابن رشد واللخمي قائل بعدم المحد وأشار الشارح بقوله والاوجه ما قاله بعضهم
قاله العلامة عجمي قال شيخنا فى حاشية خش الذى فى نكح وهو الحق عدم الحد فى الاولين
لكون ابويه غير معينين وفى الثالث قولان بناء على ان الغالب انه ابن زنا وعدم لزوم ذلك (قوله
وحد قاذفه حينئذ) أى يبنى نسبه عنه (قوله وار الشروط) أى المعتمدة ولزوم حد القاذف
(قوله مطلقاً) أى قذف يبنى نسب او زنا (قوله أى المقدوف بالزنا) أى دون المقدوف يبنى
النسب (قوله أى كان عقيب فباع الزنا) أى ساء ما منه قال ابن عرفه فهو عاقف المقدوف الموجب
لمحد قاذفه كلام المدونة وغيره اوضح فى انه السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ومن ثبوت
حده لاستلزامه اياه هذا هو المعتمد كفى ح وارتضاء شيخنا بن ان كل مسلم محمول على العفة
ما لم يقرب الزنا ويثبت عليه بأربعة عدول وظهور رجل اذا علمت ذلك تعلم انه اذا قذفه بالزنا لمطالب
بأبواب الزنا وعدم العفة هو القاذف لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأثروا بأربعة شهداء
الآية وأما المقدوف فلا يطالب بأبواب العفاف لان الناس محمولون على العفاف حتى يثبت
القاذف خلافه وما فى عقب من ان على المقدوف ان يثبت له العفاف ففيه نظرونى النفاوى
لا ينفى عن القاذف عدلان بل يجد هو والشاهدان وإنما ينفى عنه اربعة شهداء على الفعل وفيه
ايضاً انه اذا شهد شاهد بأنه مخذوف يوم الجمعة فترأى بانه قد نهى يوم الخميس لفق كالعقب والطلاق

انظر المجمع (قوله) لاقامة الحد على قاذفه أي فارتزنا الشخص بعد ان قذف وقيل اقامة الحد لم يحد قاذفه (قوله عن وطء لا يوجب) أي فلا يشترط العفة والسلامة منه (قوله كوطء بهيمة) أي قبل القذف او بعده وقبل الحد (قوله لانه غير عفيف) أي واذا أقر شخص بالارتزاق - قذفه آخر ثم رجع لم يحد قاذفه بخلاف ما لو قذفه بعد رجوعه فيحد (قوله فان رماه بالرتنا قبل الحب حد كما هو ظاهر) قال عبيد بن ربيعة والظاهر ان قذف الخنثى المشكك تابع لمحده كما سبق فاذا رماه شخص بالرتنا بفرجه الذي كره في فرجه الذي للنساء فلا حد عليه لانه اذا ارتزاق بها فلا حد عليه وان رماه بأنه أنثى في دبره حد رمايه لانه اذا ارتزاق به حد حد الزنا لما مر أنه يقدر انثى فيكون انثى كانه انثى اجنبية بدبر لا جل در حد الاوطاء وهو الرجم بالشبهة ولا يحد حد الاوطاء بتقدير ذكر كورتبه (قوله فاعلا او مفعولا به) الاولى حد قذف قوله او مفعولا به والاقتصار على قوله اذا كان فاعلا لان المقذوف اذا كان مفعولا فلا يشترط بلوغه بل اطاقته الوطء كما يأتي للشارح عن قرب (قوله يرفع عنه قوله كافي) أي لان التكليف يستلزم البلوغ (قوله فعلم ان المفعول به) أي المقذوف بكونه مفعولا به وقوله شرطه أي شرط حد قاذفه اطاقة ذلك المقذوف لاوطاء سواء قذف برتنا او لوطاء فيه أي واما المقذوف بكونه فاعلا فشرط حد قاذفه بلوغ ذلك المقذوف سواء قذف بكونه فاعلا لارتزاقا او الاوطاء (قوله والصحيح) أي كافي التوضيح حيث قال المحمول هو المسمى واما المجهول النسب فهو أعم منه فيشمل المسمى والميموذ والغريب وحاصل ما في الجميع من التفصيل انه ان نفى شخص واحدا ممن ذكر عن اب معين فلا حد عليه وان نفاه عن اب مطلقا بأن قال له يا ابن الرتاقانة يحد قاذفه بذلك عند ابن رشد قال لا لان اذامه عناهم من التوارث بالنسب مجمل لما يأتهم لانهم ابنا فارتزاقا وقال اللخمي لا يحد قاذفه بذلك لان انسابهم لم تثبت ولا يتوارثون بها واما اذا رجمي واحدا ممن ذكر بالرتنا فيحد قاذفه اتفاقا اذا علمت هذا فقول الشارح او نفى نسب ادى عن اب مطلقا لانه اب معين (قوله فن قذف واحدا منهم) أي حالة كونه حراما لان شرط حد القاذف ان يكون المقذوف كذلك (قوله وان ملائمة هذا ما بالغة) في قوله سابقا ورتنا فالمعنى قذف المكلف حراما لم يترتب عليه يوجب ثمانين جلدة هذا اذا كان المقذوف بالرتنا غير ملائمة بل وان كانت ملائمة (قوله وابنها) الواو بمعنى او وهو ما بالغة في قوله بنى نسب والمعنى هذا اذا كان المقذوف بنى النسب ليس ابن ملائمة بل وان كان ابنها (قوله فن قذفها بالرتنا) محل حد قاذف الملائمة اذا كان غير زوج او كان زوجا وقذفها بغير ملائمة بها واما لو قذفها ولو بعد اللعان بما لا عنها به فلا يحد قاله ابن المحاسب (قوله او قذف ابنها بنى النسب) أي عن أبيه الذي لا عنها فيه واما حد القاذف له بذلك لانه لم يحرم بنى نسبه لجهة استلحاق ابيه الذي لا عن فيه له واما لو قال لابن الملائمة يا مننى او يا ابن الملائمة او يا ابن من لوعنت فلا حد عليه كما ذكره ح عن مختصر الوفاق فان قال له لا بلك حدان كان على وجه المشاعة لا الاخبار كما قوله ابوك نفسك الى لعان قاله في المدونة وشرحها وان قال لغير ابن الملائمة يا مننى حد (قوله او عرض بالقذف) أي باحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الرتاقا والاوطاء ونفى النسب عن الاب او المخذ (قوله غير اب) أي ولو رجموا عرض بزوجه (قوله اما ان افلس برزان) أي او است بلائط (قوله والمراد به) أي بالاب الجنس أي جنس الوالد (قوله الشامل للجد) أي وللجد - واه كان من جهة الاب او من جهة الام (قوله فلا حد فيه) أي ولا ادب بعده عن التهمة في ولده (قوله واراج انه لا حد عليه) أي في التمريح وقوله ايضا أي كما انه لا حد عليه في التمريض (قوله وان كرر القذف

وحده الخركثرة) وذلك لان الخيرية تصدق بالخيرية في الدين والخلق أو المخلوق أو المجموع أو غيره
 ذلك (قوله فيجد) أي لانه قد قذف المخاطب بأن نسبه لا خير فيه وحينئذ فيه كون ابن زنا
 (قوله أو قال غيره) أي ولو كان ذلك الغير عربيا (قوله لان القصد مني الترف) أي لان
 العرف استحال ذلك اللفظ في ذم الافعال (قوله في كل ما لاحد فيه) أي كقول المولى لغيره انا
 خير منك أو نسب فرد جنس مجنس آخر حتى قامت قرينة على ان قصده نفي النسب حدوكذلك قوله
 الا في بابن الفاسق أو الفاجرة أو يا جبار أو يا ابن الجارفي قامت قرينة على ان القصد القذف حد
 (قوله حلف) أي انه ما اراد القذف ولا يحد (قوله وانه لو اشترخ) أي مثل علق فانه
 في الاصل الشيء النفيس واشتهر الا في القذف بالمفعولية فغلب المحذور وحلف انه لم يقصد قذفا
 (قوله ولو قاموا كاهنهم) فان ادعى احد منهم انه اراد ما فلا يقبل منه الا ببيان انه اراد ما
 في الجواهر وما ذكره من عدم المحذور ولو قاموا هو ما في الموازية وقال ابن رشد ما حكم ابن الموازن
 انه لا يحد اذا قاموا كاهنهم بعيدا لانه معلوم انه قاله لاحدهم فلا يحجة له اذا قام به كاهنهم انظر التوضيح
 اه بن (قوله لعدم تعيين المعرفة) أي لو احدى منهم اذ لا يعرف من ارادوا الحدان فاما ولاعة (قوله
 ارقام بعضهم) أي وعفي الباقي (قوله الا ان يحلف ما اراد القائم) أي فان حلف والمحتمل ان
 غيره قد عفي لم يحد سقوط حق الباقي به فوه وسقوط حق القائم بحلفه انه لم يرد القائم وان لم يحلف حد
 ومثل ما اذا قال لثنتين أو ثلاثة احدهم كزمان أو ابن زانية أو لابله ما اذا قال لذي زوجتين أو ثلاث
 بازواج الزانية وقامتوا واحداهما وقد عفت الاخرى ولم يحلف ما اراد القائمة فيحد فان حلف ما اراد
 القائمة فلا حد اسقوط حق الباقية به فوه وسقوط حق القائمة بحلفه انه لم يرد القائمة (قوله والا)
 أي والابان كان يتأث في كلامه كالنساء لم يحد (قوله والذي في النقل) أي كما قال ابن مرزوق
 (قوله انه يحد مطلقا) أي سواء كان يتأث في كلامه أو لا وما قاله المصنف من التعميل ضعيف
 بل لا وجود له كما قال ابن مرزوق (قوله وحده في قوله لا شر) أي سواء كان ذلك الا شرعيا
 ام لا (قوله ونحو ذلك) كقوله ابن اسود أو الا عور أو الاعمى (قوله ان لم يكن في آياته الخ) أي
 ان لم يثبت ان في آياته من هو كذلك لانه نسب امه لازنا وهذا صادق بما اذا ثبت خلاف ذلك
 أو جهل الامر كمن بن (قوله فان كان لم يحد) أي فان ثبت وجود احد من آياته كذلك لم يحد
 القائل فلنأتي للحدان ما هو الثبوت (قوله ان القصد) أي بهذه الالفاظ التشديد في الشتم أي
 في الذم التوبيخ ولم تشهروا في العرف بنفي النسب (قوله ان لم يحلف انه لم يرد الخ) أي فان
 حلف انه لم يرد القذف فلا حد عليه (قوله وانما اراد الخ) أي الذي هو المعنى الاصل لذلك اللفظ
 (قوله مطلقا) أي سواء حلف أو لم يحلف (قوله مثله) أي مثل تحية في لزوم الحد (قوله الا ان
 يحتمل ما مر على ما اذا كان العرف فيه القذف) أي وما هنا على خلافه (قوله أو يا ابن الجار أو يا خنجر
 أو يا ابن الجنيز أو يا كاب أو يا ابن السكب (قوله أو يا غاف أو يا غاف) أي اذا قال ذلك
 لامرأة وامان قال ذلك لرجل فانه يحلف فان نكل عن اليمين حد كافي التوضيح فقول عبي اوقال
 لرجل فيه نظر اه بن (قوله بدون ذكر الفرج) أي فيؤذ وبولفي مشاة (قوله لان العفة تكون
 في الفرج وغيره) أي كالطعم ونحوه فلما سقط الفرج اجتمع العفة في الطعم والفرج ولم يكن نصافي
 الفرج (قوله أو يا فاسق الخ) أي وان كان متصفا بالفسق بمعنى الخروج عن الطاعة (قوله الا
 لقريظة ارادة الزنا) أي وذلك كما قال له يا فاجر بغلانة فانه يحد لان ذكرها قرينة القذف الا لقريظة
 تدل على عدم ارادة العايشة كعمله بحق امرأة أو يحد حدها فقال له يا فاجر بغلانة تريد ان تغير على

ايضا فيخالف ما اراد فاحشة وانما اراد ذلك ولا شيء علمه كما في المدونة زاد اللغمي فان نكل عن اليمن
 لم يجد لانها عين استقطهار (قوله ابو يهودى) أو يا أكل الربا (قوله وان قالت امرأة) أى
 أجنبية أى وأما الزوجة اذا قال لها أنت زينة أو يا زانية فقالت له زينة بك فلا حد عليها باتفاق
 لانها قد تريد النكاح والخلاف في الزوج فقال ابن القاسم محمد الان بلا عن وقال عيسى لا حد عليه
 ولا لعان كذا في ابن عرفة والتوضيح ولم يعمد كلام ابن القاسم انظر بن (قوله حدث) أى ولا يحد
 الرجل لانها صدقته قاله في المدونة اه بن (قوله ما لم تر ح عنه) أى فان رجعت عن قولها
 حدث لعنف الرجل فقط (قوله والعنف للرجل) أى وحدث لعنف الرجل أيضا وظاهره
 ولو رجعت عن اقرارها وقالت لم اقرارا ولا قدفا وانما أردت بقول زينة بك مجرد الجسابة وهو
 كذلك عند ابن القاسم ونص ابن عرفة من قال لامرأة يا زانية فقالت له بك زينة فقال مالك تحد
 للرجل وللزنا ولا يحد لانها صدقته الان ترجع عن قولها فتحد للرجل فقط وقال أشهب ان رجعت
 وقالت ما قلت ذلك الا على وجه المجاورة ولم ارد قدفا ولا اقرارا فلا تحد وبعد ان رجل اه فانت تراه
 حمل كلام أشهب مقابل المذهب المدونة انظر بن (تنبيه) لو قال شخص لا تر يا زاني فقال له الآخر
 أنت أنزنا منى لم يحد القائل الاول لانه قدف غير عفيف وحد الشاني للزنا والقذف فان قال له
 يا معرص فقال له أنت أعرض منى حد الاول لزوجة الآخر وأدب له وحد الثاني لزوجته ولزوجة
 الاول حد او احدى أو أدب له هذا الم بلا عن الثاني لزوجته فان لاعن لها حد لزوجة الاول ان قامت
 به بعد ما لاعن زوجته فان قامت به قبل فحد لها حد لزوجته (قوله النافذ كل منهما له) أى
 نصر بها وأما قذفهما به بالتحريض فلا حد فيه ولا أدب كما مر (قوله وفسق) أى الولد المقذوف
 يحد به أى لايه أو اومه (قوله فكيف يكون فاسقا) أى مع انه غير عاص (قوله وهو قد يحصل
 بالمباح) أى الخلل بالمروءة (قوله ليس للابن حد أبيه ولا تحليفه) أى وكذلك امه ليس له
 حدها ولا تحليفها فلا يمكن من ذلك ان طلبه (قوله وان علمه من نفسه) أى وان لم ان مارماه
 به صدر من نفسه بل له القيام به ولو لم يأن القاذف رأيته لانه مأمور بالاستعانة على نفسه ولانه
 وان كان في الباطن غير عفيف فهو عفيف في الظاهر قاله ابو الحسن وليس للقاذف ان يخلف
 المقذوف انه ليس بران كما في المدونة قوله كوارثه له القيام بحق مورثه المقذوف الخ مثل وارث
 المقذوف في القيام بحق الميت وصى الميت المقذوف الذى اوصا بالقيام به بقاها لمحمد كما في الشامل
 (قوله وبين الوارث) أى الذى له القيام بحق مورثه (قوله من ولد وولده) أى سواء كان كل
 من الولد او ولده ذكرا او انثى (قوله وهكذا) أى باقى الورثة من العصبة والاخوان والمجندات
 الا الزوجين فان المذهب انه لاحق لهما فى ذلك كما هو ظاهر كلام المدونة انظر بن (قوله ولكل
 من الورثة) أى الذين ذكرهم المصنف وغيرهم على الظاهر (قوله وان حصل) أى وجد من
 هو اقرب منه هذا يدل على ان المراد بالوارث فى قوله كوارثه الوارث بالقوة لا بالفعل لان ابن الابن
 لا يرث بالفعل مع وجود الابن وحينئذ فيشمل ما لو كان الوارث قاتلا او عبدا او كافرا فله القيام بمحمد
 من قذف مورثه الحر المسلم سواء كان ذلك المورث اصلا لذلك الوارث او فرعاً له او غيرهما (قوله
 خلافا لأشهب) أى القائل بتقديم الاقرب فالاقرب فى القيام بحق المورث المقذوف كالقيام بالدم
 (قوله وللمقذوف العفو الخ) أى واما الوارث القائم بقذف مورثه فليس له العفو اذا كان الميت
 اوصاه بالقيام بالحد او لافله العفو قال ابن عرفة اللغمي ان مات المقذوف وقد عني فلا قيام لوارثه
 وان اوصى بالقيام لم يكن لوارثه عفو فان لم يعف يلم برض فالحق لوارثه ان شاء اقام وان شاء عفى اه

ابن (قوله ان اراد ستر على نفسه) قيد في قوله اوبعد ومفهوم الشرطان المقذوف اذا كان عفيفا فاضلا لا ينجس من اقامة يئنه تشهد عليه بما رماه به القاذف ولا ينجس من لغط الناس والتكلم فيه اذا حذر قاذفه فانه لا يجوز عفو بعد بلوغ الامام ويستثنى من قوله ان اراد ستر اما اذا كان القاذف اباء او امه او جده فله العفو وان لم يرد ستر ويجوز العفو عن التعذير والشفاعه فيه ولو بلغ الامام كفى ح وظاهره ولو كان التعذير لبعض حق الله انظر عبق (قوله والثاني ما مضى) اى من المحذول القذف الثانى (قوله الا ان يبقى يسير) حدوده كقالت شيخنا العدوى بما دون الثلث

• (باب ذكر فيه احكام السرقة) •

(قوله تقع بد السارق) اى المكلف سواء كان مسلما او كافرا او عبدا ذكر او انثى وقطعها بواحد من ثلاثة اشياء سرقة طفل او ربع دينار او ثلاثة دراهم كما يأتى ذلك (قوله اليمين) ظاهره ولو كان اعسر قال حقيق ووكذلك وقال اللغوى ان الاعسر قطع بيمينه او اقصره عليه فى كفاية الطالب وتحقيق المباني والتوضيح وابن غازى ولم يذكر رواه قباله وكتب الشيخ عدا الله عن شيخه سيدى محمد الزرقانى ان ما قاله اللغوى هو المذهب اه والظاهر ان كلام اللغوى محمول على اعسر لا يقتصرف باليمين الا نادرا بدليل ما يأتى فى الشلل واما الاضبط فتقطع بيمينه اتفاقا (قوله من الكوة) اى كباينة السنة بسبب الاجمال فى قوله تعالى فاقطعوا ايديهما لاحتمال ان تقع من الكوة او من المرفق او من الكتف (قوله فيكون واجبا على الامام) اى فان تركه اثم (قوله ويجوز الخ) الذى استظهره ح انه واجب على الامام والمقطوعة يده اى وجوبا كفايا فى فعله احدهما سقط عن الاخرى واما من قطعت يده ظلما كشلته وان تعدد امام الاتية فلا خلاف ان الحسم واجب على الامام ولا يلزم صاحب اليد المقطوعة ظلما التدوى كما نقله الاين عن ابن عرفة ونصه قال ابن عرفة من قطعت يده بحق لا يجوز له ترك المداوة ومن ترك حتى مات فهو فى معنى قتل النفس بخلاف من قطعت يده ظلما فله ترك المداوة حتى يموت وانما على قاطعه انظر ح اه بن (قوله او غيرهما) اى ففى قام به احده سقط عن الباقي (قوله الاشكال باليمين) اى الالف ساد فيها وظاهره ولو كان ينتفع بها وهو كذلك فلا يلزم وهب لكنه مقيد بما اذا كان الشلل يئنه واما ان كان نفعيا فلا يمنع القطع قاله ح (قوله لا بسرقة الخ) المساقطة لقطع بيمينه بسرقة لا جمل الخلاق المشار له بقوله ومحى الخ اذا ما قطعت بسرقة يتفق على انه اذا سرق ثانية تقطع رجله اليسرى بخلاف من سرق وفى يمينه شلل او قطعت فى قصاص او سقطت بيمينه او فان فيه خلافا هل تقطع رجله اليسرى او يده اليسرى (قوله رجحى الامام الخ) ضمن المصنف محى معنى غير فلذا عده باللام اى وغير الامام القول بقطع رجله اليسرى للقول بقطع يده اليسرى (قوله فمين لا يمين له) اى ان المحو انما وقع فمين لا يمين له لقطعها بيمينه او سوطها بيمينه او يمينه شلاه وقيد على ما ذكرنا قصدا كثر الاصابع ففى المحو فيها صراحة خلافا لظاهر المصنف وهذا اندفع الاعتراض على المصنف وحاصله ان ظاهرا ان المحو وقع فى الشلل والنقص مع ان المدونة لم تذكر فى النقص محوا ولا رجوعا ولا خلافا ونصه وان لم يبق من يمين يديه الاصابع الا سبعة او سبعة فمين قطعت رجله اليسرى اه وحاصل الجواب ان مسألة النقص وان كان لا محو فيها صراحة لكنه فهم اقباسا وحديثا فلا اعتراض على المصنف هذا وظاهر كلام ابن مرزوق ان المحو انما وقع صراحة فى الشلل ولم يقع فى ناقصة اكثر الاصابع ولا فمين لا يمين له ونصه ظاهر كلام المصنف ان المحو فى الشلل والنقص اكثر الاصابع وظاهر كلام التهذيب انه فمين لا يمين له وفى اليد اليسرى لاه وليس كذلك فيها وانما المحو فى الشلل خاصة

كافي الامهات لكن المحكم واحد انظر بن (قوله ولذا) أي لاجل ضعف المذهب وقوله ترتب كلامه الا في على الموحى ليكون المعتمد (قوله على المستثنى فقط) أي وهو قوله الاشمل (قوله لا على المستثنى منه) أي وهو سالم اليمن (قوله ليكون القلع من خلاف) وأما لو سرق ثابته على القول المرجوع اليه وهو قطع يده اليسرى ابتداء فيمن لا يمين له أو يمين شلاء أو ناقصة أكثر الاصابع فهل تقطع رجله اليسرى لانها تقطع ثانية في صحيح الاعضاء وهو الظاهر كما قال بهرام أو تقطع رجله اليمنى ليحصل القلع من خلاف ينظر في ذلك كذا في عبق وغيره من الشراح (قوله تم ان سرق) أي سالم الاربعة بعد قطع جميعها بسرقات اربعة مرة خامسة وسرق الاشمل وناقص أكثر الاصابع مرة رابعة عزراخ (قوله وحبس) أي ونفقة وأجرة الحبس عليه ان كان له مال والا فمن بيت المال وجدا ولا فعل المسلمين (قوله كذا يظهر) أي لانه يحبس مدة معينة باحتساب المحاكم كما قاله بعضهم لاحفال انه لا يرجع بحبسها عن اذية الناس ولا تظهر توبته فلا يتحصل الثمرة المقصودة من حبسه (قوله غي شغل جميع الصور في اول سرقة) أي وهي العدول عن قطع اليد اليمنى ابتداء لقطع الرجل اليسرى اول قطع اليد اليسرى اول قطع الرجل اليمنى (قوله وثاني سرقة) أي وهي العدول عن قطع الرجل اليسرى اول لقطع اليد اليسرى اول قطع الرجل اليمنى (قوله وثالث سرقة) أي وهي العدول عن قطع اليد اليسرى اول لقطع الرجل اليمنى (قوله ومخاطا) المراد به ما يشمل الجمل كافي المسدونة (قوله فلا يجزئ) أي ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع ويؤدى القاطع دية الاخر (قوله واما اذا كان اجنبيا فلا يجزئ) أي سواء وقع الخطأ بين عضوين متساويين او لا وقوله والمخاطا أي في قطع العضو الذي ترتب عليه القطع وعلى القاطع الدية (قوله واعترض ابن مرزوق على المصنف) أي في قوله وان تعمد امام او غيره يسراه او لا فالقول ودوا الحد باق واخطأ اجرا (قوله لم يصرحوا بالتفصيل بين العمد والخطأ) أي والذي صرح به انما هو الغزالي من الشافعية في وجيزه وتبعه في ذلك تلميذه ابن شاس وقد تنوع ابن شاس في ذلك ابن الحاجب المختصر لكتابيه الجواهر والمصنف تبع ابن الحاجب المختصر لكتابيه (قوله الاجزاء مطلقة ولو عمدا) أي ولا قود في العمد كالخطأ (قوله أي واذا قلنا بالاجزاء) أي باجزاء قطع يده اليسرى او لا خطأ او عمدا بنسائه على ما قال ابن مرزوق (قوله قطعت يده اليمنى) أي فاذا سرق مرة رابعة فرجله اليسرى (قوله ر) قيد به مع ان العمد مثله لدخوله في قول المصنف الا في او ما يساويه (قوله وكذا المجنون) أي وسواء انتفع السارق بكل من الطغفل والمجنون ام لا ولو قال المصنف بدل طغفل غير مجزئ لكان أولى لشموله للمجنون (قوله او مع كبير) أي سواء كان ذلك الكبير خادما له او لا كما لو كان ذلك الكبير سارقاله كما يأتي من عموم السرقة من السارق والانسان حرز لسماعه اه شيخنا (قوله او ثلاثة دراهم شرعية) مثله اقل منها ان كان التعامل بالوزن وكانت القلة لاختلاف الموازين فان نقصت بغير اختلاف الموازين لم يقطع وان كان التعامل بالعدد فان لم يرج السروق الناقص ككاملة لم يقطع كان النقص لاختلاف الموازين ام لا وان راج ككاملة قطع أي ان كان النقص لاختلاف الموازين والا فلا لقطع في صورتين وعدمه في باقيهما لم يجز هذا التفصيل في الربع دينار لعدم حصول التعامل به غالبا كافي عبق (قوله خالصة من الغش) وصف للدراهم وبشروط ذلك ايضا في الربع دينار فاعل المصنف حذف من الاول دلالة الثاني (قوله ما يساويه) أي ما يساوي الثلاثة دراهم (قوله او افسده في حرزه) أي كما لو خرق الثوب في داخل الحرز ثم اخرجها مخروقة (قوله وتعتبر القيمة) أي للدراهم وقوله ببطل السرقة أي سواء كان التعامل

فيها بالدرهم او بالدنانير والعروض او كان التعامل فيها بالثلاثة حالة كونها اغلب من العروض
او من غير غلبة وفائدة اعتبار القيمة ببلد السرقة ان المسروق ان كانت قيمته في البلد ثلاثة دراهم
فالقطع ولو كانت قيمته اقل منها في غير بلد السرقة وان كانت قيمته فيها اقل منها فلا قطع ولو كانت
قيمتها في غير هاتلثة دراهم او اكثر (قوله وقيمتها دون اللهو) أي ودون مائة من السبق والاجابة
(قوله ومعها) أي ومع اعتبار المذكورات من اللهو والسبق والاجابة (قوله هو المشهور) قال في
التوضيح وأما ان سرق غيرهما أي غير الربع دينار والثلاثة دراهم فالمشهور انه يقوم بالدرهم لانه
اعم اذ قد يقوم بها القليل والكثير وهكذا صرح الباجي وعوض بمشهورية هذا القول فان ساوى
المسروق ثلاثة دراهم قطع سارقه وان لم يساو ربع دينار وان لم يساو ثلاثة دراهم لم يقطع ولو ساوى
ربع دينار اه بن (قوله اللهم الا ان لا يوجد في بلدكم الا الذهب فيقوم به) كذا في عقب
استظهره اوقال ابن وفيه نظر بل ظاهر كلامهم ان مذهب المدونة ان التقويم لا يكون الا بالدرهم
ولو عدمت ولم يوجد الا غيرها (قوله كبلاد السودان) أي تقويم العرض المسروق بالدرهم في اقرب
عندهم ذهب ولا فضة (قوله اعتبر التقويم) أي تقويم العرض المسروق بالدرهم في اقرب
بلد اليهم يتعامل فيها بالدرهم كذا قال عبدالحق نقله من بعض شيوخ صقلية وقال ابن رشد تعتبر
قيمة المسروق في بلد السرقة لافي اقرب البلاد و صواب ابن مرزوق ما قاله عبدالحق واعلم انه يكفي
في التقويم واحد ان كان موجهما للقاضي لانه من باب الخبر لا الشهادة فان لم يكن المقوم موجهما
من طرف القاضي فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وان خولعا فان قال غيرهما لا يساويها كمال
هو مذهب المدونة ولا يقال مقتضى درء الحد بالشهادات عدم القطع اذا خولعا لان النص متبع ولان
المثبت مقدم على الثاني (قوله وان كما) هذا ما بالغه في القطع فيما قيمته ثلاثة دراهم أي وان كان
ما يساوي الثلاثة دراهم محقرا في نظر الناس كما هو حطب أي لانه مقول ويجوز بيعه وسواء كان ذلك
الحقربا حال الناس وحازره شخص في حوزة الخاص به كالماء والحطب او لم يكن مباحا كالتبن وسواء كان
يسرع له التغيير والفساد باقائه كالاشياء الرطبة الماء كولة كالفاكهة ام لا خلافا لابي حنيفة فيها
و خلافا لما في في الاول (قوله اوجارح) أي من الطير كالصقر وقوله لتعليمه الصيد أي وان
كان لا يساويها بالنظر للحمه وريشه فان لم يكن معا قطع سارقه ان ساوى محبة فقط او ريشه فقط
او محبه وريشه معا نصبا والا فلا (تنبيه) مثل تعليم الجارح الصيد تعليم الطير حمل الكتب للبلدان
قال ابن عرفة اللخمي ان كان القصد من الحمام لباقى بالاخبار لا للعب قوم على ماء لم من الموضع
الذي يبلغ المكتبة اليه ومثله للتونسي اه بن (قوله اوسرق سباعا) أي حيا او بعد ذبحه
(قوله ولا يراعى قيمة محبة) أي فاذا سرق سباعا حيا وكان جلده بعد ذبحه لا يساوى ثلاثة دراهم
وقيمة محبة اكثر من ذلك فانه لا يقطع (قوله فسارق محبة فقط) أي بعد ذكاته وقوله لا يقطع
وان ساوى الخ أي ما سرق من النظر لكو اهته او من مراعاة القول بالحرمة (قوله او جلد ميتة)
أي لا انتفاع به بعد الدبغ في اليابسات والماء وان كان الدبغ لا يظهره على العمد (قوله فاذا كان
قيمتها الخ) قال في التوضيح ابو عمر ان يتظر الى قيمته يوم دبغ ولا يتظر الى ما ذهب منه بمروا لا يام
لان الدباغ هو الذي اجاز للناس الانتفاع به واختار اللخمي النظر الى قيمته يوم سرق وهو الاظهر
اه بن (قوله فان لم يزد دبغه نصبا) أي ان كانت قيمته بعد دبغه اربعة (قوله فاذا هو
احدهما فيقطع) أي ولا يعذر بظنه أي وأما ان ظن المسارق ان المسروق فلوس فصرقهما فبين
انها فلوس كما ظن فانه لا يقطع ولو على القول بجوزان الفلوس مجرى التقويم الا ان تبلغ قيمته نصبا

(قوله أوطن الثوب المسروق) أي الذي لا يساوي نصاباً (قوله يوضع فيه) ذلك أي فمقطع سواء
أخذ هاليلاً أو نهاراً (قوله إلا أن يكون خلقاً) أي فإذا كان خلقاً ليس الشأن أن يوضع فيه وقال
السارق لأعلم بما فيه حلف ولم يقطع أخذه ليلاً أو نهاراً من (قوله فلا قطع) أي لأن مثل
ذلك لا يجعل فيه ذلك (قوله إلا أن تكون قيمة تلك الخشب ونحوها نصاباً) أي فإنه يقطع في قيمتها
دون ما فيها ومثل الثوب الذي يظنها فارغة فإذا فيها نصاب في القطع العاص إذا كانت مفضضة بما
يعدل ثلاثة دراهم حيث سرقت نهاراً من محل غير مظلم لأم من مظلم وأيضاً يصدق السارق أنه لم يعلم
بما فيها من الفضة (قوله ومثل الصبي المجنون) أي ولو كان ذلك المجنون المصاحب للسارق
صاحب النصاب المسروق أو أبا صاحبها ونما قطع السارق المصاحب لصاحبه المجنون لأن المجنون
كالعدم (قوله فلا قطع على شريكه) أي ولا عليه ولو سرق من محل حجره الفرع عن أصله لأن
الحجر المذكور لا يقطع شبهة الأصل في مال فرعه (قوله حيث تعدد قصده الخ) وهذا التقيد
مبنى على قول ابن رشد حيث جعل قول سحنون وفاقا لابن القاسم وتوضيح ذلك أن ابن القاسم قال
لا قطع على من أخرج النصاب في مرات وقال سحنون أن كان أخرجه النصاب على مرات في فور واحد
قطع فعمله اللحنى على الخلاف لقول ابن القاسم وجعل ابن رشد قول سحنون على ما إذا قصد السارق
أخذ النصاب كله ابتداء عند دخوله المحرزم أخرجه شيئاً فشيئاً سواء كان يمكنه أخرجه دفعة
وأخرجه على مرات أو كان لا يمكنه أخرجه دفعة كالقمع والتبن وأخرجه على مرات لأنه سرقة واحدة
وجعل قول ابن القاسم على ما إذا لم يقصد أخذ النصاب ابتداءً وأنه انما عدا مرات ليتنظر كل مرة
ما يسرقه فما أخذه كل مرة مقصود على حدته كذا في بن عن الترضيع (قوله ويعلم ذلك) أي
قصد أخذه كله ابتداء (قوله أو من قرأنا لا حوال) أي كما إذا أخرج من المجمع ما لا يقدر إلا على
أخراجه ما أخرجه منه فقط (قوله في حمل النصاب) أي مسروق لأجل أخراجه من المحرزم (قوله
له قدرة على حمله) أي لأخراجه من المحرزم (قوله فإذا لم يستقل الخ) أي فإذا لم يقدر كل واحد على
أخراجه (قوله ولو ناب كل واحد نصاب قطع الخ) فحاصله أنه أن ناب كل واحد نصاب قطعاً
استقل كل واحد بأخراجه أم لا وإن لم ينب كل واحد نصاب بل ناب كل واحد أقل من نصاب فإن
استقل كل واحد بأخراجه من المحرزم فلا قطع والأقالة قطع عليهم كما وكذا القطع على جماعة رفعوه على
ظهور أحدهم في المحرزم خرج به إذا لم يقدر على أخراجه إلا برفعه معهم ويصبرون كأنهم حملوه على دابة
فأنهم يقطعون إذا تعاونوا على رفعه عليهم أو مالو حملوه على ظهر أحدهم وهو قادر على حمله على ظهره
دونهم كالثوب قطع وحده ولو خرج كل واحد منهما من المحرزم ما لا شيء دون الآخر وهم شركاء فيما
أخرجوه لم يقطع منهم إلا من أخرج ما قيمته ثلاثة دراهم ولو دخل اثنين في المحرزم فأخذ أحدهما ديناراً
وقضاه لا آخر في دين عليه أو أودعه أياه قطع الخارج به من علم أن الذي دفعه له سارق والالم يقطع
ولو باع السارق ثوباً في المحرزم لا يخرج به المشتري ولم يعلم أنه سارق فلا قطع على واحد منهما ما قاله
الباي (قوله ملك غيره) أي يملكه غير السارق كان ذلك الغير واحداً أو متعدداً فلا يشترط
اتحاد المالك للنصاب واحتراز بذلك عما إذا سرق ملكه كما أشار له المصنف بقوله لا بأسرقة ملكه
من مرتين الخ (قوله وشمل من سرق من سارق) قالوا ولا يقبل قول السارق الثاني أنه سرقة ليرده
لربه أمير (قوله أو من أمين) أي كالوكيل والوصي والمودع والمرتهن (قوله ونحو ذلك)
أي وشمل بنحو ذلك كالسرقة من آلة المعبد وسرقة بابه بناءً على أن الملك لا وافق كالمصنف تبعاً
للنوادر لا على ما لا يبراني من أن الملك لله فلا يقطع السارق ما ذكر (قوله ولو كان ربه يعني) أن

السارق اذا اقرب بالسرقة من مال شخص أو قامت عليه بينة بذلك وكذب ذلك الشخص فانه يقطع ولا يفيد تكذيبه ذلك الشخص للقرا والبيئة (قوله ويقيم المسروق بيد السارق) أى على وجه الحماسة واستظهار بعضهم انه يجعل في بيت المال لان كلام السارق وربه ينفيه عن ملكه ومن المعلوم ان المال المجهول اربابه محله بيت المال اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ما لم يدعه ربه) أى بعد ذلك (قوله أو أخذ) أى قبض عليه وامسك (قوله الاقرينة تصدقه) أى في دعواه الارسال فانه لا يقطع قوله وصدق أى أخذ المتاع في دعواه الارسال أى والحال ان ربه صدقه على ذلك (قوله ان أشبه) أى بان كان من عباله أو من خدمه (قوله من مرتين ومستأجر يصح) فتح المساء والجحيم ويكون بياناً للمسروق ويصح كسرها على ان من ابتدائية وقوله من مرتين ومستأجر علم من هذا ان سرقة الزاهن والمؤجر ملكه من المستأجر والمرتين لا يوجب الفسخ وأما عكسه وهو سرقة المرتين الزهن من الزاهن قبل قبضه منه والمستأجر من المؤجر قبل قبضه فانه يوجب القطع (قوله بخلاف ملكه بعد خروجه به) أى فانه يقطع فاذا سرق نصاباً واخرجه من حرزه ثم وهبه له صاحبه فان القطع لا يرتفع عنه لكن قيد هذا بعضهم بما اذا وهبه له صاحبه بعد ان بلغ الامام والأفلا قطع كما وقع لاصفوان فانه سرق درعا وقال صاحبه هو صدقة عليه فقال عليه الصلاة والسلام هلا كان ذلك قبل ان يأتينا (قوله مخترم) هو الذى يجوز ملكه ويصح فالحرم وما بعده ليس بمخترم الا يجوز بيعها ولا تملكها (قوله فلا قطع) أى عليه ولو كثرت قيمتها عندهم الا اذا ساوت الوعاء نصاباً ولا قطع لذلك كما في المجمع (قوله وبغرم) أى السارق مسلماً كان او كافراً (قوله قيمته الذى) أى ان كانت مملوكة لذى (قوله لان كانت لمسلم) أى لان كانت مملوكة لمسلم وانفعها السارق فلا يغرم قيمتها (قوله وطنبور) هو ضم الطاء ويقال طنباراً يضاهو فارسي معرب اه بليدى (قوله تقديرها) اشار بهذا الى انه يكفي في اعتبار قيمته تقدير كسره وان لم يكسر بالفعل اذ قد تفرغ عنه وهذا هو الذى يفيد ظاهر كلام ابن شاس كما قال ابن (قوله ولا سرقة كلب مطاقاً) وهذا هو مذهب المدونة خلافاً لاشبه القائل بالقطع في المأذون في اتخاذ وان عدم القطع انما هو فيما لا يملك فقط (قوله والفرق) أى بين السلب وغيره من الجراح العلم (قوله لا قبله في قطع) أى ان ساوت نصاباً (قوله او مهدى له) أى او من غنى مهدى له وقوله يجوز بيعه له أى يجوز بيع ذلك لمن اعطيه (قوله في قطع) أى ان ساوى المسروق نصاباً (قوله تام الملك لا شبهة له فيه) الحق انهما شرطان كما في التوضيح وذكر انه احتراز باولهما عن سرقة ماله فيه شركة واحتراز بثنائهما من سرقة الاب ونحوه اه بن والحاصل انه لا بد في القطع من كون النصاب مملوكاً لغير السارق وان يكون ذلك الغير بملكه بقائه وان لا يكون للسارق فيه شبهة قويه بان لا يكون له فيه شبهة اصلاً او يكون له فيه شبهة ضعيفة ومن هذا يعلم ان من ورث بعض النصاب قبل خروجه من الحجز وورث انوه مثلاً باقية لم يقطع ولا وجه لتظهير عبق في ذلك تأمل (قوله ان من بيت المال) أى سواء كان منتظماً او غير منتظم (قوله ان عظم الجحيش) اشار بهذا المسألة العلامة بن الصواب ان جماعة الجحيش اذا كثروا قطع السارق ان اخذ نصاباً وان قولوا لا يقطع الا اذا سرق نصاباً فوق حقه كالشريك الا كما قال ابن تومس خلافاً لما يقتضيه ظاهر المسنف من ان السارق من النخبة نصاباً يقطع مطلقاً عظم الجحيش او قل ومضى عبق على ظاهر المصنف وقد علمت ما فيه (قوله لضعف الشبهة) أى اذا كان السارق من الجحيش والأفلا شبهة له اصلاً (قوله ان حجب عنه) أى ان حجب السارق عن مال الشركة أى لم يكن

له فيه تصرف (قوله بان اودعاه عند امين) أى اجنبى منهما (قوله اوجعل المفتاح الخ) أى
اوجعل السارق المفتاح يسهل الاخر لل حفظ والاحراز (قوله اوقال لا تدخل المحل الامعى) أى
والمحال ان المفتاح بيد السارق (قوله وسرق فوق حقه نصابا) عطف على قوله يجب عنه فهو شرط
ثانى فى القطع بالسرقه من مال الشركة وحاصله انه لا بد ان يسرق فوق حقه نصابا من جميع مال
الشركة ما سرق وما لم يسرق ان كان مثلها كما اذا كان حقه المال المشترك بينهما اثنى عشر اسكلى منهما
سته وسرق منه تبعة دراهم واما اذا كان مقوما ككتاب يسرق منها ثوبا فاما اعتبار ان يكون فيما سرق
نصاب فوق حقه فى المسروق فقط فاذا كانت الشركة فى عروض ككتب جلتهان ساوى اثنى عشر
فسرق منها كتابا معا ساوى ستة فيقطع لان حقه فى نصفه فقط فقد سرق فوق حقه فيه نصابا
والفرق بين المثلى والمقوم حيث اعتبر رأتى المثلى كون النصاب المسروق فوق حقه فى جميع المال
المشترك ما سرق وما لم يسرق واعتبر رأتى المقوم كون النصاب المسروق فوق حقه فيما سرق فقط ان
المقوم لما كان ايسر له اخذ عظمه منه الا برضى صاحبه لا اختلاف الاغراض فى المقوم كان ما سرقه
بعضه خطه وبعضه خط صاحبه وما بقى كذلك واما المثلى فلما كان له اخذ عظمه منه وان أبى
صاحبه له لى عدم اختلاف الاغراض فيه غالبا فلم يتعين ان يكون ما اخذ منه مشتركا بينهما معا بقى
كذلك (قوله لا الجذ ولو لام) قال ابن الحجاب وفى الجذ قولان قال فى التوضيح اختلف
فى الاجداد من قبل الاب والام فقال ابن القاسم احب الى ان لا يقطع لانه أب ولانه من تعلق عليه
الدية وقد ورد ادركه والمحدد بالشبهات وقال اشهب يقطعون لانهم لاشبهة لهم فى مال اولاد اولادهم
ولا نفقة لهم عليهم وتأول بعضهم قول ابن القاسم احب الى على الوجوب ولا خلاف فى قطع باقى
القربان اه وقد تبين به ان الخلاف فى الجذ مطلقا لا فى خصوص الجذ للام خلافا لظاهر المتن
اه بن (قوله ولذا) أى لاجل ضعف شبهة الولد فى مال ابيه هذا الولدان وطى جارية ابيه أى
اوامته (قوله بخلاف الاب باخار بة ابته) أى فانه لا يحد لقوة شبهة الاصل فى مال فرعه تنبيه
لو سرق العبد من مال ابن سيده قطع لعدم شبهة العبد فى مال ابن سيده وان سرق من مال سيده فلا
يقطع لانه مال سيده فلو قطع لادت مصيبة السيد لان عدم قطعه لشبهته فى مال سيده اذ لا شبهة
له فى مال سيده كما انه لا شبهة له فى مال ابن سيده (قوله ولا ان سرق قدر حقه) أى ولو من غير
جنس شبه (قوله من مال جاحد محقه) أى سواء كان ذلك المحق الذى يجده ودية او غيرها
كدين من قرض او من بيع كاهو مة مضمى القسه وان كان النص فى الوديعه كما قاله ابن مرزوق
وصورة المسئلة انه اذا كان له مال على انسان من دين او ودية فجدده او ما طله فيه واخذ منه
بقدره وثبت الاخذ عليه فقال لاخذنا اخذت حتى الذى جدده او ما طلى فيه وثبت ان له عنده
مالا وجدده اوقال انا خوذ منه انه اخذ حقه وانا كتب جاحد له كاذبا فى جدى فيعته بر اقرار رب
المال ولا دمع وليس هذا محتجا لقوله ولو كذب به لان ذلك كان الاخذ من قبال السرقة وورب المال
ينفيها وهما هنا ثقة ساعلى نفيا (قوله وليس) أى اقرار المالك بذلك اى يكون الاخذنا اخذ ماله
الذى كتب جاحد له او ما طله فيه وقوله من افراد قوله فيما رولو كذبه اى حتى بقصر الثبوت هنا
على الثبوت بالبينة ولا يعمم فيه بحيث يجعل شاه لا ثبوت بالبينة او باقرار رب المال حتى يلزم
مخالفة ما ههنا من عدم القطع لمها تقدم من القطع (قوله بعد ثبوت السرقة) أى بل اقربا به سرق
فقط (قوله يخرج من حرز) أى واحد فلما اخرج النصاب من حرز لم يقطع سواء كان الحرز ان
لمالك واخذوا اكثر والمعامل ان النصاب متى كان يخرج من حرز واحد قطع مخرجه ولو تعذر

ماله وان اخرج من حرز بن او اكثر فلا قطع فيه ولو اتحد المالك ومن هذا يعلم ان آخذ النصاب
من مجموع غرائر يسوق لا يقطع لان كل غرارة حرز بالنسبة لما فيها وبذلك أفنى الامام مالك وخالفه
الفقهاء ثم رجعوا اليه واؤل من رجع اليه ربيعة اه من ح (قوله ولا يشترط دخول السارق
الح) أى كما لا يشترط بقاء النصاب خارج المحرز فاذا اخرج منه قتل فبشر او اتلفه حيوان او كان
زجاجا فانكسر فانه يقطع (قوله وفيه الخ) اشار بذلك الى ان الباء فى قوله بان لا بعد الخ
للتصوير أى مصور بما لا يعد الخ (قوله وان لم يخرج هو) أى السارق من المحرز وأبرز الصغير
لمجرى بان هذه المحال على غير من هو له بيان ذلك ان قوله يخرج من اوصاف المرسوم وقوله وان لم
يخرج حال من صغيره مع ان هذه المحال من اوصاف السارق وقد جرت على المرسوم فلذلك ابرز
الصغير لكن مع عدم اللبس على مذهب البصريين (قوله فالمدار) أى فى القطع على اخراج
النصاب من المحرز حتى ان السارق لو اخرج النصاب من المحرز ثم عاد به فأدخله فيه فانه يقطع كما فى
البدر عن الذخيرة وفيه بعد ذلك نقل عن التبصرة ان رب الدار اذا قتل السارق وهو يتخلص متاعه
منه فهو دروا لا فالدية فان قتله بعد انفصاله عن البيت وبعد عنه فانه يقاد به من رب الدار
(قوله اضربه) أى كد بشار (قوله ويؤذب) أى زيادة على الضمان (قوله فلو اكل الخ)
أى فلو اخرج النصاب السكين من الطعام من المحرز أو كانه اوفره خارجا قطع (قوله واذا هن
فى المحرز) أى او دهنه غيره فيه باختياره (قوله اذا سلت) مثل السكك الفسل فبطلت وامنه
على المسافر فاذا هن بما يحصل منه بعد قتله خارج المحرز ما قيمته نصاب قطع (قوله او كان) أى
السارق خارج المحرز (قوله او اشار الى شاة) أى واقفة فى المحرز (قوله مثلا) أى فالمراد
الدابة مطلقا وفى ابن مرزوق ان اراج الباز بغير علف كاتخراج الشاة اه وهو يفيد ان اخراج
الدابة بغير العلف كاتراجها به كنداه بعض القربا به فلو قال المصنف او ان المحرمان فخرج
لكان احسن (قوله نأخذها) أى فان لم يأخذها فلا قطع فأخذها قيد معتبر فى القطع لان
الاشارة ليست كالخراج الحقيقى كما ذكره ابن مرزوق نقل عن النخعي وذكر فى النوادر ما يفيد عدم
اعتباره وهو الذى ينبغى التعويل عليه لموافقته لقول المصنف يخرج من حرز وان لم يخرج هو فان
ظاهرة التعويل فى القطع على خروج النصاب من المحرز اخذ به بعد ذلك ام لا (قوله والمراد بالحد
غشاء القبر الخ) بهذا المراد يندفع ما فى المواق وغيره من البحث وحاصله ان المراد قوله او اللحد أى
اوسرق ما فى اللحد والذى فيه هو الكفن لان اللحد والقبر وحينئذ فيكون ما هنالك مكرامع ما بآنى
لكن بحث ابن مرزوق فى هذا الجواب بأنه يتوقف على صحة تسمية غشاء القبر بالحد او اشار الى اشرار
الجوابه بقوله مما لم يحد بما زان الخ ومعلوم ان الجواز لا يشترط فيه مما عالج الشفص بل يكفى فيه مما عالج
نوع العلاقة ونص ابن مرزوق هكذا رأيت هذه الالة فلهذا رأيت من النسخ ولا يتحقق معناها لان
الحد بفتح اللام ضد الشق فان اراد حقيقته وانه حرز لساقيه كان مكرامع ما بآنى وان اراد اللبس التى
تنصب على الميت فيجمع لكن يتوقف على صحة تسميتها بذلك لغة وعلى صحة الحكم المذكور وما
رأيت فى ذلك نصا الا ما اقتضاه قول النوادر ان قبر حرز لساقيه كالكسيت اه أى ومن جملة ما فيه الابن
الذى تنصب على الميت (قوله أى ما يسد به اللحد) أى ما يسد به القبر على الميت (قوله واما
ما فيه) أى واما مسرفة ما فيه من الكفن (قوله اوسرق الحياء او ما فيه) هذا مقيد بما اذا
ضرب الحياء فى مكان لا يضر به بضره فيه مضى ما له قاله ابن مرزوق اه بن (قوله بل كل محل
تخذ منزلا) أى كخمس من بوم او من لبن او غير ذلك وهكذا نقل المصنف فى التوضيح عن النخعي

وكذا ابن عرفة ونصه والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حذته ان سرق احدهم من الآخر قطع
ومن ألقى ثوبه في الصحراء وذهب محساة وهو يريد الرجعة لاخذته فسرقه رجل فان كان منزله
قطع سارقة والام يقطع اه بن (قوله وظهر دابة) أي سواء كانت سائرة أو نازلة في ليل أو نهار
وعمل القطع سرقة ما على ظهر الدابة اذا كانت الدابة يجر مثلها وان لم تكن حرزا لماعلها كأن
كانت في قطار مثلاً فان لم تكن الدابة في حرز مثلها فلا قطع (قوله ونحو ذلك) أي كالبرذعة
(قوله وما بعده) أي من المحاوت والمجل وظهر الدابة (قوله بجرين) أي كائن في جرين سواء
كان قريبان من العمران أو بعيدا منه وفي المدونة قال ابن القاسم واذا جمع في الجرين الحب والتمر
وغاب ربه وليس عليه باب ولا غلق ولا حائط قطع من سرق منه اه بن وفي حاشية شيخنا السيد
البلدي على عقب سرقة الغول ونحوه من الساحل مغطى بمحصر فيها القطع لئلا يهتار اغاب
عنه ربه لا كما في المدونة وقال محمد لا قطع ثم قال راجع التوضيح اه امير (قوله بالنسبة
لاجنبى) أي حاله تكون السرقة معتبرة بالنسبة لاجنبى (قوله فغير الساكن اجنبى) ولو
شريكاً في الذات اذا كان لا يدخل الا باذن اى وحيداً فيقطع ذلك الاجنبى فيما سرقه من الساحة
واخرجه من جميع الدار سواء كان مما يوضع في الباحة أو لا كالثوب (قوله ان هجر عليه) أي
بان كان لا يدخل الا باذن (قوله ولو اخرجه من الدار) أي لانه في غير حرز بالنسبة للشريك في
السكنى (قوله اتفاقا في الشريك) لان ما أخرجه للساحة صار في غير حرز بالنسبة اليه وهذا
يظهر وجه الخلاف في الاجنبى اه امير (قوله واما المختصة الخ) في حاشية السيد البلدي
ما صودره فرع في التوضيح من ابن عبد البر ان الوق المجهول عليه قيسارية تغلق بابواب ويحيط بها
مأمون وذلك كالجملون والنرب والتربيعة بمصر لا يقطع سارق من حوائثه الا اذا أخرجه خارج
القيسارية لانه حرز واحد لجميع ما فيه قال وهو فرع معهم اه امير (قوله كالسفينة) أي كما
يقطع من سرق منها واما سرقتها فانه فاسقاً للقصف (قوله ان كان السارق اجنبياً) أي من
غير ركاها (قوله واخرجه منها الخ) فهذه خمس صور فيها القطع (قوله لم يقطع مطلقاً) أي
ولو أخرجه منها لانه اخذته من غير حرز عند غيبته ربه عنه وهذه ثلاث صور لا قطع فيها (قوله اذا
أخرجه منه) أي وان لم يخرجها من السفينة لانه كبيت مشتقل فلاخراج منه لظاهرها كالخراج
من المحرز (قوله في الصور القيسارية) أي كانت السرقة بمحضرة ربه أو لا كان السارق اجنبياً
او من الركاها اخرج المسروق من السفينة ام لا ومثل الخن في القطع بالسرقة منه مطلقاً كل مكان
هجر عليه في السفينة كالقمرة والطارمة (قوله ولو لم يخرجها منها) أي من ساحة الخان (قوله
اذا كانت) أي الانتقال تباع فيها أي في ساحة الخان وهذا شرط في قمع الاجنبى بالزنتها من محلها
(قوله والا باخراجها) أي والا تكن الانتقال تباع في الساحة فلا يقطع ذلك الاجنبى حتى يخرجها
عن الساحة ولا يقطع بمجرد اذنتها من مكانها (قوله كالسفينة) أي فانه لا يقطع السارق منها حيث
كان اجنبياً من الركاها وكان رب المتاع غير حاضر الا اذا اخرج المسروق منها (قوله ايسر حرزا
له) أي لاثوب وقوله لاجنبى أي لا بالنسبة لاجنبى ولا بالنسبة لساكن (قوله والسرقة من
بيوته) أي الخان وقوله كالسرقة من عن السفينة أي فيقطع اذا أخرجه من البيت ولو لم يخرجها من
الخان (قوله يتباع كل بسرقة من مال الآخر) أي وحكم أمه الزوجة في السرقة من مال الزوج
كالزوجة وحكم مبد الزوج اذا سرق من مال الزوجة كالزوج (قوله فيما هجر عنه) في معنى من أي
من المكان الذي هجر عن السارق هل يكون ذلك السارق من احد الزوجين وسواء كان ذلك المكان

الذي حجر عن السارق منها خارجا عن مسكنها او كان فيه بلا خلاف في الاول كما في التوضيح عن
عائض على قول ابن القاسم في الثاني خلافا لما في الموازية اللخمي وعدم القطع احسن ان كان
القصد بالغلق التعفظ من اجنبى وان كان لتخلف كل منهما من الا ترقطع اه بن (قوله وقفت
لبيع) أي بالسوق وغيره كانت مربوطة ام لا كان ربهام معها ام لا (قوله كذا كان بزقاق اعتيد)
هذا مثال للغر وانما قطع لان ذلك حرزها واما اخذها من موقف غير معتاد وقوفها وربطها به
فلا قطع فيه ما لم يكن معها ربهام او خادمه هذا وسيأتي للمصنف الكلام على اخذ الدابة الواقعة بباب
المسجد والواقفة بالسوق لغر بيعها بل لا تظن ربهام فلذا جعل الشارح قول المصنف هنا وغيره
على خصوص الدابة الواقعة في ازقاق (قوله بابا انتباع موقوفها) متعلق بقوله يقطع سارقها
(قوله لكفن) أي كل من مازحزب بالنسبة للكفن لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه
بغير كفن وظاهر قوله لكفن ولو كان غير مأذون فيه شرعا وهو ظاهر المدونة والرسالة والمجلا ب
والتلقين وقيد بعضهم الكفن بكونه مأذونا فيه شرعا فغير المأذون فيه لا يكون ما ذكر حرز له في
سرق من كفن شخص كفن بعشرة أبواب مازاد على الشرعى يقطع على الاول لا على الثاني واقصر
في المجلع على الثاني واعلم ان القبر سواء كان قريبا من العمران او بعيدا عنه حرز للكفن ولو فنى
الميت وبقي للكفن واما البحر فظاهر كونه حرزا للكفن مادام الميت فيه فان فرقه الموج عنه ودلت
قريئة على انه كفن به فانظر هل يكون البحر حرز له ام لا (قوله بفتح الميم) أي من الثلاثي المجرد
ويجوز ايضا ضمهما من الرباعي المزيدي كما في القرآن والمراد بها محل الرسي (قوله يقطع سارقها به) أي
منه وكما يقطع اذا سرق السفينة من المرساة يقطع اذا سرق المرساة بكرة الميم أي الآلة كانت السفينة
سائرة او راسية (قوله قريبا من العمران ام لا) هذا قول ابن اقسام وقال اشهب في الموازية
لا يقطع اذا كانت راسية في محل بعيد من العمران كالدابة اذا ربطت بمحل لم تعرف بالوقوف فيه
انظر التوضيح (قوله بمحضرة صاحبه) أي المحي المميز ولولا انما لا ان كان صاحبه الحاضر ميتا
او مجنونا او غير مميز ويشير الى ذكر من الشروط قول المصنف بمحضرة صاحبه لان الحضرة تقتضي
الشعور ولو حكما كالنائم لسرعة انتباهه ولذا لم يقبل اوكل شيء معه صاحبه مع انه اخصر ولا تقتضيه
نظمه اذا سرق المال وصاحبه كالدابة براكبها والسفينة بناها لها وهم ينام مع انه لا يقطع لانه لم
يخرج عنه عن حرزه وهو وصاحبه ربه وذكرا بن عاشر ان قول المصنف وكل شيء بمحضرة صاحبه محله
اذا لم يكن صاحبه في حرزه ولا فلا يقطع السارق الا بعد دخوجه به من الحرز فيحرز الا حضارا غا
يعتبر عند فقد حرز لا مكنة اه بن واعلم انه يستثنى مما قاله المصنف المواشي اذا كانت بالمري
فانه لا قطع على من سرق منها بمحضرة صاحبها كما هو ظاهر الرسالة والمواد بل صرح بذلك ابو الحسن
نقل عن اللخمي ونصه عند قول المدونة ولا يقطع في شيء من المواشي اذا سرق في مراعيها حتى يأويها
المراح الخ اللخمي اذا كانت في المري لم يقطع وان كان معها صاحبها وان اواها المراح يقطع وان لم يكن
معها احدا واختلف اذا سرق منها وهي سائرة الى المري او راجعة منها للمراح ومعها من يحرسها فقبل
يقطع سارقها لانها ليست في المري وقبل لا يقطع لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا اواها المراح
الحديث فلم يجعل فيها قطعاً حتى تصل للمراح اه فقد علمت ان الاحوال ثلاثة انظر بن ومثل
المواشي في المري التماس ينشرها الغسال وتسرق بمحضرة فلا يقطع كما في أبي الحسن عن المدونة
ونصه ابن يونس المختار النقل عن مالك فيما ينشر على جبل الصباغ والقصار الممدود على
قارعة الطريق يتر الناس من تحتها فقبل لا قطع فيه وروى عنه ان فيه القطع وقال في الغسال

يخرج الثياب للبحر يغسلها وينثرها وهو معها فيسرق منها فلا قطع عليه وهو بمنزلة الغنم في مراعاتها
 اللغمية وانظن ذلك لما كانت السادة ان الناس يشون فيما بين المتاع فيصرون بذلك كالامناء
 على التصرف فيما بيننا فيرجع الى الحيانة (قوله والا فلا) اي ولا يمكن المطهر قريه سامن
 المساكن بل كان بعيدا عنه فلا يقطع السارق منه لعدم الحرز اه ولعل الفرق بين المطهر
 وحرز حيث لم يشترط فيه القرب ان الحرز مكشوف فيكون اقوى في الحرزية ولو بعد والفرق
 بين المطهر والقبر حيث جعل القبر حرزا مطلقا ان القبر تانف النفوس في الغالب عن سرقة
 ما فيه لاف المطهر لانه مأكول وحينئذ فلا يكون في العيد حرزا (قوله او سرق بعيرا
 من قطار) اي فيقطع سواء سرقة من القطار وهو اسائر وانزل (قوله وهو مربوط الابل) اي
 وهو الابل او غيرهما مربوطا ببعضها به بعض فاضافة ربط الابل من اضافة الصفة لثوبه (قوله
 فالاطهر واعتباره) اي اعتبار قيد الابانة في قطع السارق من القطار واولى اعتباره في السرقة
 من الابل المجتمعة (قوله او انزل باب المسجد) اي عن مكانه (قوله وان لم يخرج به) اي عن
 المسجد والدار (قوله او اخرج قتاديله او حصره) اي لئلا اوتهارا كان على المسجد غلق أم لا
 وهذا قول مالك وهو استحسان فيما يظهر ولان الناس قول لا قطع الا اذا نسق عليه بعد غلقه
 كما في ح وهو اقيس لانه في غير ذلك خاش انه بن (قوله على الارجح) اي وهو قول مالك
 وقال اشهب لا يقطع لسرقة بلاطه اصبع وقطعه لسرقة بلاطه اولى من قطعه لسرقة حصره وهذا
 يفيد ترجيح قول مالك (قوله كالذي قبله) اي وهو القناديل والمحصر فازالتناع محلها كاف
 في القطع وان لم يخرج به على الراجح ومحل الخلاف في القناديل اذ لم تكن مسخرة والاقمع بازالتناع
 من محلها اتفاقا (قوله واما لو كانت ترفع فتركت مرة فسرت فلا قطع) اي على سارقها
 وان كان على المسجد غلق لانه لم يكن لاجلها كما انه لا قطع على من سرق متاعا نسيه ربه بالمسجد ومن
 سرق شيئا من داخل الكنيسة ان كان في وقت اذن له بالدخول فيه لم يقطع والاقطع اذا أخرجه
 محل الطواف وبما فيه القاطع حليها ومعلق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الاساطين انظر ح
 (قوله فان سرق) اي البسط او المحصر من خزائنها (قوله قطع بمجرد اخراجها منها) اي
 لانه اخراجها من حرزها (قوله ان دخل للسرقة او نوب او نوب) اي وسواء في هذه الثلاثة
 خرج منه بما سرقه ام لا وسواء كان له حارس ام لا فهذه اثناء سرقة بصورة يقطع فيها وقوله او يحارس
 يحصل على ما اذا دخل من باب به بقصد التحميم وحاصل ما فيه انه اذا دخل من باب به بقصد التحميم
 وسرق فاما ان يكون في الحمام حارس لم يأذن له في التقلب او يأذن له فيه أولا يكون فيه حارس
 اصلا وفي كل امان يخرج المسروق من الحمام أولا يخرج منه فهذه ستة احوال يقطع في واحد منها
 فان كان فيه حارس لم يأذن له في التقلب فانه يقطع ان اخرج المسروق فان لم يخرج منه فلا يقطع كما انه
 لا يقطع اذا كان فيه حارس وأذن له في التقلب او لم يكن فيه حارس اصلا ولو خرج بالمسروق
 فمما لانه خاش هذا حاصل الفقه كما قال شيخنا العدوي (قوله باعتراه) اي باعتراه بدخوله
 للسرقة لانه اذا اعترف انه لم يدخل الحمام الا للسرقة فقد اعترف بانه لا يأذن له في الدخول فاندفع
 ما يقال ان المواضع المأذون فيها لكل احد لم يفسلوا في السرقة منها بل نفوا القطع مطلقا وقالوا
 في الحمام اذا دخل للسرقة قطع فاي فرق (قوله والاوقف بالمذهب الخ) فيه نظر فان
 الذي في التوضيح عن ابن رشد انه اذا دخل للسرقة فاعذ قبل ان يخرج بالشئ للمسروق فانه يجري
 على الخلاف في سرقة الاجنبي من بعض ميوت الدار المشتمكة اذا أخرجه لساحتها فقط ولم يخرج

به منها وتقدم إن الراجح القطع فيكون الاوفق بالمذهب ما ذكره أولا من التعميم (قوله لم ياذن له في تقليب الثياب) أي لم ياذن له في أخذ ثيابه بل أمره أن يصبر حتى يتناولها له بخالف واخذ غير ثيابه (قوله فان اذن له في التقليب) أي في أخذ ثيابه فقط فسرق ثيابا آخر فلا قطع ولواوهم المحارس انما ثيابه لانه خاشن لا سارق فان ناوله المحارس ثيابه فديده لغيرها بغير علم المحارس قطع لانه أخذ ثلاثي بحضرة نائب صاحبه (قوله وانما لم يقطع) أي اذا اذن له المحارس في التقليب (قوله وصدق مدعى الخطأ) حاصله انه اذا دخل الحمام من بابه واخذ ثياب غيره وادعى انه اغتافق منه ذلك خطأ فانه يصدق كان للحمام حارس ام لا اذن له في اخذ ثيابه أم لا وهل يمين أم لا محل نظر (قوله ان دخل من بابه) أي واما الوقت وانسور فلا يصدق في دعواه الخطأ (قوله واشبه) أي واما اذا لم يشبه كمالو كان ثوبه جبة فأخذ فروا أو كشميرا فلا يصدق في دعوى الخطأ (قوله او حمل عبدا) عطف على قوله او ابتلع دراهمه وادخل في حيز المبالغة وقوله لم يميز أي لأصفره او بحمته او جونه وحيث كان لم يميز فلا تأنى انه يحدعه لان الحداع انما يكون للميز (قوله او خدعه) أي او لم يحمله لكنه خدعه والضرب للعدا بقيد عدم التميز لان الحداع انما يكون للميز فقول الشارح ولو لم يرا الواو للحال ولوزائدة للبالغة لساد ما قبلها واولا علم ان في كلام المصنف احتياكا حيث حذف قيد التميز في الثاني لدلالة ذلك كرمقابلة وهو عدم التميز في الاول عليه وحذف قيد الاكراه في الاول لدلالة ذلك كرمقابلة في الثاني لان الحداع يدل على خروج مع طوعا (قوله في بيوت ذى الاذن العام) في معنى من وهو حال من بيت الذي قدره الشارح أي أخرجه من بيت محجور على الناس حالة ككون ذلك البيت من بيوت المحل ذى الاذن العام (قوله فان لم يخرج من بابها) أي بان القاه في عرصتها او قبض عليه به وهو في عرصتها فلا يقطع (قوله فلو سرقة من ظاهرها) هذا خبر تزرقوله او أخرجه من بيت محجور عن الناس في دخوله ره مثل السرقة من ظاهرها في عدم القطع السرقة من بيت منها غير محجور عليه وقوله لم يقطع أي ولو أخرجه من بابها وظاهره ولو جرت العادة بوضع ذلك المسرورق في المحل العام (قوله لاذن اذن خاص) أي لان سرق من دار ذات اذن خاص أي مختص ببعض الناس (قوله ولو خرج به) أي بالسرورق وقوله من جميعه أي من جميع الدار (قوله ولان نقله) أي ولا قطع ان نقل النصاب من مكان لا يخرج حاله كونه باقيا في الحرز ولم يخرج منه (قوله او معه) أي في جيبه او معه (قوله بشرط ان لا يكون الخ) بهذا يشق التعارض بين ما تقدم من القطع في سرقة ما على الدابة وبين ما هنا من عدم القطع في سرقة ما على الصبي غير المميز مع ان الصبي المذکور والدابة اشتركا في عدم التميز وحاصل الجواب ان ما ذكره هنا من عدم القطع مقيد بمقتضى اذالم يكن منه أحد يصوره ولم يكن بدارا له والا فلا قطع وما مر من القطع في سرقة ما على الدابة مقيد بان اذا كان معها أحد وكنت في حرز مثلها والا فلا قطع كما هنا (قوله والا فقطع) أي سارق ما عليه ارمعه (قوله فهو داخل) في قوله وكل شيء بحضرة صاحبه وذلك لان الحضرة تقتضي المشاورة ولو حكا كلنا ثم (قوله ولدا) أي لاجل كون الماردا بالصاحب المصاحب المميز وان لم يكن مالكا (قوله ومثل الصبي) أي في كونه لا فقطع في سرقة ما عليه ومما عالجون وكذلك السكران اذا كان سكره بحلال لانه كالنجون واما بجرام فوقع فيه حيث لم يميز ويا ع تردد في صحة بيعه وعدم صحته فعلى الاول يقطع من سرق منه لأعلى الثاني (قوله بان مذكور) أي ذلك الخارج (قوله فتناول منه) أي من الداخل وقوله الخارج عنه أي عن الحرز (قوله

ولا قطع ان اختلس قال ابن مرزوق الاختلاس ان يستغل صاحب المال فيحفظه بهذا فسر
 الفقهاء اه وهو معنى ما في الشارح (قوله على غفلة من صاحبه) أي ايا صاحب له فيشمل
 القاسم مقام ربه كن بترك حانوته مفتوحا وبذهب لمجاخته ويوكل احدا يمنع من يأخذه منه فيعاقبه
 انسان وبأخذه منه ويقر بسرعة جهرا (قوله بان ادعى انه ملكه) ليس هذا بل لازم بل ولوا عترف
 بالغصب والحاصل ان المكابر هو الاخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حراية سواء ادعى انه
 ملكه او اعترف بانه غاصب فقول المصنف وكابر اى فى اخذه بان أخذه من صاحبه بقوة من غير
 حراية واما المكابر وادعى انه ملكه بعد ثبوت اخذه له من المحرز فانه يقطع كفى التوضيح (قوله
 بعد اخذه) أي بعد اخذ السارق وقوله فى المحرز تعلق بأخذه اى انه بعد ان قدر على مسكه فى
 المحرز بالمال هرب منه - بالمال المسروق (قوله اى بعد القدرة عليه) يشير الى انه ليس
 المراد بالاخذ الاخذ والمسل بالفعول بل كفى القدرة على ذلك بدليل المسألة بعده اذ ليس فيها
 اخذ بالفعل كما هو ظاهر (قوله ذو تركه ربه) اى هذا اذا هرب من غير ان يرى ارب المال
 خرج اياكى بشاهد بل ولوا الخ وما شئ عليه المصنف من عدم القطع لمالك وان القاسم بناء على
 ان اخذه على الوجه المذكور اختلاس واما المصنف بلو مخالف اصبح القائل بالقطع بناء على
 انه سرقة وهناك قول ثالث نسبته ابن شاس لبعض المتأخرين وله ابن يونس وحاصله ان السارق
 ان رأى رب المال خرج لياق له بالثمن ودفعه فادخل المال وهرب كان مختلسا لا يقطع وان هرب بالمال
 من غير ان يرى رب المال خرج لياق بشاهد فهو سارق يجب قطعه ابن عبد السلام وهذا هو التحقيق
 انظر بن (قوله اوسوق) يتحمل قطعه على باب أو مسجد (قوله وبغير حراية) سكنت المصنف
 عن التقييد به لانه لم يه من قوله اوكل شئ بحضرة صاحبه (قوله وكذا ان اخذناه برعى) اى
 فلا قطع عليه ولو بحضرة الراعى او مال كها كامر واحترز بقوة برعى عما اذا اخذها من المراح
 فانه يقطع ولولم يكن معها احد وان اخذ منها وهى سارحة للرعى او مروحة للمراح ومعها من يحرسها
 فقولان بالقطع وعدمه كامر (قوله كذلك) اى بعضه بداخل الدار وبعضه بالطريق (قوله
 فلا قطع) اى اذا جذب من الطريق بدليل قوله واما جذب من داخل الدار فيقطع به (قوله
 معلق على شجرة حلقة) اى فلا قطع فى سرقة هذا اتفاقا ان لم يكن عليه غلق ولا فقولان كما قال
 بعد وان قطع ثم علق فلا قطع اتفاقا ولو بغف كما قال الشارح (قوله وهو المنصوص) اى ان
 القول بعدم القطع هو المنصوص واما القول بالقطع فهو غير منصوص بل مخرج للخصم على السرقة
 من الشجرة التى فى الدار - كان من حق المصنف ان لا يساوي بجماله (قوله لشبه بما فوقها)
 اى وما فوقها لا يقطع سارقه كامر (قوله والاول الخ) اعلم ان هذه الاقوال الثلاثة التى ذكرها
 المصنف فى الفرجى فيما حصد من مصر وفولها وقرها ووضع فى موضعه ليمس ثم يتقل
 للجرن فاذا سرق منه قبل نقله للجرن ففيه الاقوال المذكورة فقد نقل بن عن ابن رشد فى
 البيان ان فى الزرع بعد حصد ثلاثة اقوال كالجرن الا قبل يقطع من سرقة بعد ان حصل ضم بعضه
 لبعض ام لا والشأن لا يقطع ضم بعضه لبعض ام لا حتى يصل للجرن والثالث الفرق بين ان يسرق
 بعد ضم بعضه لبعض او قبل ذلك وهذا الاختلاف محلله اذا لم يكن حارس ولا فلا خلاف فى قطع
 سارقه انظر بن (قوله حال حمله للجرن) اى فانه يقطع لاجل كونه محمولا على ظاهر الدابة
 سرق اياها وانها كامر (قوله نصر عليه ابن رشد) اى وكذلك ابن فرحون فى التبصرة (قوله
 ان لم يكن معه ربه) اى فان كان معه ولزنا فاما فلا ضم عليه كما يفهمه قول المصنف فى الغصب

عطفاً على ما فيه الضمان أو فتح باباً على غير عاقل إلا بصاحبه ربه (قوله والقطع على الغير
 المخرج له) صوابه ولا قطع على الغير المخرج له أيضاً وحاصل المسئلة كما في خش واقره شيخنا في
 حاشيته واقصر عليه في المخرج ان السارق اذا نقب المحرقة ولم يخرج النصاب منه فانه لا يقطع
 فلو اخرج غيره النصاب من ذلك النقب فلا قطع على ذلك الغير ايضاً لان النقب يصير المال في غير حرز
 وهذا اذا لم يتقاع على ان احدهما ينقب والاخر يخرج منه من الحرز فان التقاع على ذلك قطع المخرج
 فقط على مذهب المدونة ولا يقال انه اخرج المال من غير حرز لان النقب يبطل حرزية المال كان لا
 تقول قطع المخرج في هذه الحالة معاملة له بتقيض مقصوده حفظ المال الناس ومقابل مذهب
 المدونة انهما يقطعان عند الاتفاق وعليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب حيث قال فلو نقب واخرج
 غيره فان كانا متفقين قطعاً ولا فلا قطع على واحد منهما قال ابن عرفة ولا اعرف هذا القول لاحد
 من اهل المذهب وانما يذكره الغزالي في وجيزه بناء على اصلهم من ان النقب لا يبطل حرزية المال كان
 فتمهله لم يذهب ابن شاس في كتابه المجواهر على ذلك وابن الحاجب تبع ابن شاس انظر بن (قوله
 ولا يجنون) أي مطبق او يبقوا احبانا وسرق في حال جنونه فان سرق في حال افاقته فجن ماله
 يقطع الا انه ينتظر افاقته فان قطع قبل افاقته امكن في ذلك فان شك في سرقة مجنون فبقوا احبانا هل
 سرق حال جنونه او افاقته فانما هو كافي عبق حمله على اقل لدره الحد بالشبهة (قوله ولا
 مكره) أي على السرقة واعلم ان القطع يقطع بالاكرام مع ما لو كان يضرب او سجن لانه شبهة
 تدره الحد واما الاقدام على السرقة او على الغصب فلا ينفق فيه الاكرام ولو يخوف القتل كما صرح به
 ابن رشد وحكي عليه الاجماع وكذا صرح به في معين المحاكم ونقل ذلك ح في باب العتاق خلافاً
 لما ذكره عبق هتامن جواز القتل دوم عليها اذا كان الاكرام يخوف القتل انظر بن واما
 الاكرام على ان يقر بانه سرق فيكون بالقتل والضرب والسجن والقيد فاذا خوف بشئ من ذلك
 فأقر به فلا تلزمه السرقة على ما يأتي (قوله ولا سكران بحلال) أي لانه كالجنون واما السكران
 بحرام اذا سرق حال سكره اوقفه فانه يقطع لئلا يكتنن بحدوده فان قطع قبل سجنه امكن في ذلك
 والظاهر حمله على انه بحرام حيث شك لانه الاغلب ان تكون حالته ظاهرة في خلاف ذلك حمل
 على الاول لدره الحد بالشبهة (قوله في قطع الخ) أي فاذا وجد التكليف في قطع النخص المخرج
 ذكرنا كان وانثي (قوله وانما لاهم) اعترض بعدم صحة المبالغة بالنسبة لسرقة الحر من مثله
 اذ لا يتوهم عدم القطع حتى يباح عليه والشأن انه انما يباح على الحكم المتوهم خلافه واجيب
 بان المبالغة غير راجعة للحر بل للعبد والمعاهد وحينئذ يحكمه للضرب باعتبار افراد المعاهد والعبد
 (قوله والحق في القطع انه تعالى) أي لا للسروق منه (قوله الا بقب) استثناء من عموم قوله
 في قطع العبد فظاهره ولو سرق من سيده (قوله فلا يقطع) أي لا يجوز قطع معه (قوله ولو رضى
 السيد) أي بقطعه ولا يضمن المال الذي سرقه له اذا اعتقه لان قدرته على استثناء ماله
 عند عتقه وتركه دليل على براءته له منه (قوله من مال رقيق سيده) أي من مال رقيق آخر لسيده
 (قوله لان مال العبد للسيد) هذا ما يلى الكلام المصنف (قوله وهو كذلك) أي لا لسيده
 لا شبهة له في مال فرع سيده ولا في مال اصله وكذا لا شبهة له في مال سيده وعدم قطعه بسرقته من ماله
 لا يتحقق على السيد عقوبات كما قال الشارح لا لكونه له شبهة في ماله (قوله ولا فرق بين العبدان
 وغيرهم) هذا تعميم في قول المصنف الا لا يفرق الخ والمراد بغيران من فيه شائبة حرية كام ولد ومكاتب
 وسواهم سرق من محل جرم عليه فيه أم لا (قوله كانه ببالينة) ترك المصنف هذا الوجه فلو

قالت قبل القطع وهم نابل فهو هذا لم يقطع واحدا منهما للشك واعلم ان القطع ثبت بشهادة اليينة ولولم
يقرب المتاع وترك متاعه وذلك لتحقيق السبب لان الشهادة بالسرقة سبب في لزوم القطع ويلزم من
وجود السبب وجود السبب (قوله فلا يلزمه شيء) اي اذا اقر بها وقوله ولواخرج السرقة اي
التي اقر بها مكرها (قوله يا كراهه) متعلق باقراره والباء الماسمية (قوله وبه الحكم) اي القضاء
كفاي معين المحكام ومتن المحقق لابن عاصم ونسبه فيه المالك حيث قال

وان يكن مطالبان يترسم * فقالك بالسجن والضرب حكم
وحكمه وابهجة الاقرار * من ذاعمر يحبس لا يتبار

والذاعمر بالذال المحجمة المخائفة قال عبق واعتمد ما للسجن وحمل ما في المدونة على غير المتهم
على انه وقع فيها بلحان احده ما صريح في عدم العمل باقرار المكره ثانيه ما حلف المتهم وتهديده
وسجنه فاستشكه البرزلي بأنه لا فائدة في سجنه لعدم العمل باقرار المكره كما هو فذا المدونة اولا
قال ويجمع بينهما يحمل اول كلامه على غير المتهم وآخره على المتهم كقول سجنون وجمع الغرياني
ايضا يحمل اول كلامه على ما اذا كان المسروق لا يعرف بعينه لاحتمال ان يأتى بشئ غير المسروق
من خوفه وحمل آخر كلامه على ما اذا كان المسروق يعرف بعينه فيهدد المتهم ويسجن رجاء ان يقر
وبهذا علم ان ما للسجنون موافق للمدونة على احداثها وتاويلين انظر عجب فاذا اقر مكرها على
ما للصنف واخرج بعض المسروق اخذ بما اقر به من السرقة ان كان مما يعرف بعينه بناء على
تاويل الغرياني ويؤخذ بما اقر به من السرقة مطلقا سواء كان مما يعرف بعينه ام لا لان كان
متهم ابن ساء على تاويل البرزلي (قوله وقبل رجوعه ولو بلا شبهة) قال ابن رشد في المقدمات
ان كان اقراره بعد الضرب والتهديد فلا يقطع بمجرد الاقرار واختلف اذا عين على قولين قائمين من
المدونة وغيرهما فعلى القطع ان يرجع عن اقراره يقبل قول لا را حاد وعلى القول بعدم القبول ان يمتد
على اقراره بعد ان عين في المدونة يقطع وقال ابن الماسجشون لا يقطع وأما اذا كان اقراره بعد
الاخذ من غير ضرر ولا تهديد فقبل يقطع بمجرد اقراره وان لم يعين السرقة وهو ظاهر ما في السرقة
من المدونة وقيل لا يقطع حتى يعينها وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى وقول مالك في سماع
اشهب فعلى ما في المدونة له ان يرجع عن اقراره وان لم يأت بوجه وهو ظاهر ما في المدونة ولا خلاف
عندي في هذا الوجه وعلى القول الثاني اختلف هل له ان يرجع عن اقراره لغير التعيين ام لا على
قولين عن مالك والقولان انما هما اذا قال اقررت لوجه كذا وأما ان يرجع عن الاقرار بعد التعيين
فلا يقبل قول واحد اه بن (قوله في اقراره) لو قال في رجوعه كان اوضح (قوله كما
لورجع) هذا بيان لما قبل المبالغة (قوله ويلزمه المال الخ) اثنان بهذا الى ان رجوع
السارق عن اقراره انما يقبل بالنسبة لحق الله فينتفي الحجة عنه الذي هو حق لله بالنسبة لغرم
المال الذي هو حق لا دعى اذاعينه ومثل السارق الما رب ان اقر بها ثم يرجع عن اقراره فيقال
فيه ما قبل في السارق (قوله اخذت دابة زيد) أي سرقة او حياية ثم يرجع عن اقراره وقال
كذب في اقرارى (قوله اي وقع معنى ذلك) أي السرقة او سرقة دابة ثم يرجع عن اقراره
وقال كذب في اقرارى اي فلا يلزمه قطع ولا غرم (قوله ولو ادعى شخص الخ) هذا شرط
جوابه قوله لا في فاليين الخ (قوله على احد قولين) أي في سماع المدعى بالسرقة والغصب
عليه وعدم سماعها والغرض انما دعوى مجردة عن اليينة (قوله او اقر السيد بسرقة عبده) أي
سواء حلف الطالب مع اقرار السيد او لا كفاي بن خلافا لما يفيد كلامه فبقى من ان الغرم

في هذه المسئلة والقطع في التي بعدها متوقف على حلف الطالب والحاصل ان مجرد اقرار السيد
كاف في غرم العبد ومجرد اقرار العبد كاف في قطعه سواء حلف الطالب او لا خلافا لما يقيد به
عقب (قوله وان اقرار العبد) أي فقط او اقرع شهادة واحدة عليه بالسرقة ولم يحلف معه المدعى
(قوله فهو داخل في قوله او شهد رجل الخ) أي فاللازم في هاتين الحالين للغرم فقط (قوله ولو
شهد عليه شاهدان) أي او اقر بها العبد وشهد عليه بها شاهد وحلف الطالب معه في قطع لا قراره
ويلزم الغرم ايضا بالشهادة واحدة مع يمين الطالب والحاصل ان القطع والغرم في صورتين ما اذا
شهد عليه شاهدان او اقر بها وشهد عليه شاهد واحد وامرأتان وحلف الطالب معه والقطع فقط
في صورتين ما اذا اقر بها العبد فقط وما اذا اقر بها مع شهادة واحد عليه بالسرقة ولم يحلف معه
المدعي والغرم فقط في ثلاث صور ما اذا شهد على العبد بها شاهد وحلف معه المدعي او شهد عليه
رجل وامرأتان او اقر بذلك سيده (قوله كعدم النصاب) أي نصاب الشهادة (قوله
اوسط العضو بسماوي) أي سقط بعد ثبوت السرقة بسماوي او جناية عليه عمدا او خطأ وانما
جعلنا السقوط على كونه بعد ثبوت السرقة لان سقوط العضو بسماوي او جناية قبل السرقة
لا يسقط القطع كالم (قوله او جناية) أي على العضو عمدا او خطأ (قوله او تلف) أي كان
التلف باختياره او بغير اختياره (قوله فلم يجمع عليه عقوبتان) أي وهما القطع واتباع ذمته
(قوله وجب رد له به اجماعا) أي وليس للسارق ان يتمسك به ويدفع له غيره وقوله بلا تفصيل
أي سواء قطع السارق ام لا (قوله وان تلف) أي باختياره او بغير اختياره وقوله فان ايسر
فان استمر ساره من حين الاخذ المحين القطع فكذلك يجب اذ سواه بقطع ام لا (قوله وان اعسر)
أي في كل المسئلة ولو في بعضها (قوله فكذلك) أي يجب رد (قوله بعد السرقة) أي
بعد ثبوتها (قوله وليس على المجاني الا الادب) أي لا تقتاتنه على الامام (قوله كالم) أي
في قوله الا لتل (قوله لا يسقط المخذ) أي هذا المرفقة وكذلك اننا والقذف (قوله بتوبة
لو حذفت ذلك ما ضر اذ يعلم من عدم سقوطه بالعدالة عدم سقوطه بالتوبة اذ لا عدالة الا من نائب
اذ تأخير التوبة كبيرة قد حذفت في العدالة (قوله وعدالة) أي وكذلك لا يسقط بتائبان الامام
طائعا (قوله زمانهما) أي التوبة والعدالة (قوله وينبغي الخ) أي وينبغي عدم ارفع
للإمام حيث ناب السارق وحسن حاله لانه اذا رفع له حد (قوله أي كحد قذف الخ) انما قدر
حد او لا ونائبان لانهما الموجبان بالفتح المتحدان واما القذف والشرب فوجبان بالتركيب (قوله
وهو المخذ) فيه اشارة الى ان المصنف قد وضع الظاهر موضع المصنف فكان الاولى حذف ذلك
الظاهر ويقول وتداخلت الحدود ان اتخذت واجب بان الموجب بالفتح وان كان هو المخذ لا
ان المراد به القدر الواجب مجازا وحيث يندفع المعنى وتداخلت الحدود ان اتفق القدر الذي اوجبه
سبب كل منهما اه شيخنا عدوي (قوله او موجب كل منهما) أي كل من القذف والشرب
(قوله فاما اقيم عليه احدهما) أي حذا احدهما وقوله سقط الاخر أي حذالاخر (قوله
ولولم يقصد الا الاول) بل ولوقال هذا لهذا لانه خلاف ما جعله الشارح فليس كاتراج
المحدث في نية الوضوء واما الضرب بالانية حد اصلا فلا يصح صرفه لمحمد بعد فتدبراه امير (قوله
لا حد هما) أي الجناية والسرقة (قوله كالموسر وشرب) أي او سرق وزنا او سرق وقذف
وكالموسر وهو رقيق ثم قدف وهو حر او عتقكم لا تداخل (قوله وكل حد يدخل في القتل الخ)
فاذا زنا وكان بكرة او سرق او شرب وترتب عليه القتل لردة او لقصاص او لحاربة فقتل ولا يقام عليه

قبل القتل حد الزنا والشرب أو السرقة لا تدرج حده في القتل وهذا كقول المدونة وكل حتى لله
اجتمع مع القتل فالقتل يأتي على ذلك كله الا حد القذف اه وقوله وكل حتى لله يشمل حد السرقة
والشرب والزنا وقوله اجتمع مع القتل اي ردة او حراة او قصاص وانت خبير بأن كلام المدونة هذا
وارد على المصنف لان الحدود تداخلت مع اختلاف الموجب والمخلص من ذلك ان يقال كلامه
في الحدود غير المجمعة مع القتل فانه ملحق اه بن

(باب — في الحراة) *

(قوله وهو مطلق القطع) أي لان الذي يقطع في الحراة عضوان وفي السرقة عضو واحد (قوله يعلم
منه تعريفها) أي لان الحراة جزء من مفهوم المحارب ولزم من معرفة الكل معرفة كل جزء من اجزائه
(قوله لمنع سلوك) خرج قطعهما الطالب امرأة أو لثائرة أي عداوته وبين جاعة كما يقع في بعض
عسكر مصر مع بعضهم فليس بمحارب (قوله والمراد بالقطع الاخافة) أي وغنيتهما لعمري ان المحارب
هو من اخاف الطريق لاجل ان يمنع الناس من سلوكه أي من اخاف الناس في الطريق لاجل
ان يمنعهم من السلوك فيها والانتفاع بالمرور فيها وان لم يقصد اخذ مال من السالكين بل قصد مجرد
منع الانتفاع بالمرور فيها سواء كان المنوع من الانتفاع بالمرور فيها خاصا كفلان أو كل مصري أو عامما
كإذاعة منع كل أحد يمر فيها إلى الشام مثلا فانه شيخنا العدوي (قوله أو اخذ مال مسلم أو غيره)
والبضع أخرى من المال كماله القرطبي وابن العربي فمن خرج لآخافة السبيل قصد المقلبة على الفروج
فهو محارب أقيم من خرج لآخافة السبيل لأخذ المال انظر بن (قوله يتعذر معه الغوث) أي لعدم
الناس الغوثين منه وظاهره وان لم يقصد قتله وهو كذلك فقد صرح في المدونة بانه اذا خرج بدون
سلاح بل خرج متلصصا لكتفه أخذ مكابرة يكون محاربا (قوله أي شأنه تعذر الغوث) أي
وان امكن تخليصه منه يقال لان شأنه تعذر الغوث وفي البدركرافي ان من أخذ وظيفة أحد
لا جنة فيه بقرير سلطان فهو محارب لانه يتعذر الغوث منه مادام معه تقرير السلطان قال البدركافي
سمعت من شيخنا الصالح سيدي محمد البنوفري ثم ذكر ترددنا بعد ذلك كون الذين يأخذون المكوس
محاربين بمنزلة قطاع الطريق أو غاصبين فانظروا (قوله ولو ساطنا) أي لان العلماء وهم أهل المحل
والعقد يتكرون عليه ذلك ويأخذون عليه (قوله من قراءته مصدرا) أي عطف على منع والمعنى ان
المحارب هو قطاع الطريق لمنع سلوكه أو لاجل اخذ مال (قوله لا فاداة له) أي أخذ المال على الوجه
المذكور محارب (قوله وجباة ارام مصر) أي ويشمل جباة ارام مصر فهم محاربون لا غماب لانهم
يسلبون الخ (قوله وان انفرد بمدينة) هذا ما بالغت على كون قاطع الطريق وأخذ المال على الوجه
المذكور محاربا أي وان كانت حراة خاصة بأهل المدينة أي بقصد منع السلوك في الطريق أو أخذ
المال كل واحد من أهلها أو قصد بعضهم فقط والذي يشير إليه قول الشارح ولا يشترط الخ أن في كلام
المصنف ما لفتني أي هنالك اذا لم يفرديان كانوا جماعة بل وان انفرد هذا اذا كانت حراة أي قطعه
للا طريق وأخذ مال على الوجه المذكور ارامهم الناس بل وان كانت خاصة بأهل مدينة كلهم
أو بعضهم (قوله ثبت معلوم) أي وهو المسمى بالحشيشة بكل حبه وهو المسمى بالشراني (قوله
لا أخذ ما معه) أي على وجه يتعذر معه الغوث سواء قتله أم لا بوقية قيد الصبي هنا بما لم يتعذر دفع
المعارضة بين ما هنا وبين قوله في السرقة ولا فيما على صبي أو ممة لانه في غير الميزا وفيه وأخذ ما معه
سرقة وما هنا في المميز وأخذ منه على وجه يتعذر معه الغوث وكذلك لا يعترضه قوله أو حمل عبد المميز
أو أخذه أي المميز لانه فيهما لا يتعذر معه غوث وما هنا فحين يتعذر (قوله وقله) أي قتل ذلك

الخنازع لا أخذ ماله من قتل العيلة أى وقتل العيلة من الحرابة ونص الجواهر قتل العيلة من الحرابة
 وهى ان يقتل رجلا أو صبيا فيخذه حتى يدخله موضعه فيأخذ ماله فهو كالحرابة اه قال طاق
 تفسيرها العيلة بما ذكر يدل على ان القتل ليس شرطاً فيها وان قتل العيلة من الحرابة اه بن (قوله
 واخذ الخ) تصويرا لكونه محاربا وان لم يأخذه لم يكن محاربا (قوله فقاتل ليخوبه) أى ون ذلك
 من قتل شخصاً به ان أخذ ماله خوفاً من شكايته فليس محارباً كما صرح به عجي (قوله ان علم به خارج
 المحرز) أى لانه في هذه الحالة يقال انه قاتل ليخوبه لا لاخذه (قوله لا قبله فمختلس الخ) فيه انه
 اذا اطلع عليه قبل الخروج به من المحرز فقاتل ليخوبه يقال له محارب لانه قاتل لاخذه فتأمل كذا
 بحث شيخنا العدوى نعم ان علم به وهون المحرز وقد روي عليه فخرج فارابا المال من غير قتال كان مختلسا
 (قوله رالمناشدة مندوبة) أى واما المناشدة فهي واجبة على من تعرض له اذا خاف على نفسه
 او اهله القتل او المخرج او الفاحشة باهله الا كان جائزا (قوله ار ما خلت الخ) ما صدرية
 والاستثناء من محذوف أى ناشدت بالله ان لا تفعل شيئا من تخليته سبيها (قوله فان عاجل) أى
 المحارب بالقتال (قوله انه يقتل) أى لانه لا فائدة لقتله الا قتله (قوله واقبل له امامر المال)
 الاولى والقاتل لمحارب ما من تعرض له لاخذ ماله او ماله من سلبك الطريق وفي غاية الامامى
 لو قتل المحارب أحد ورثته فقبل برثته وقيل لا يرثه اه قال عبي قات يذبني ان يكون اراج الاكل
 قياسا على ما مر في الباغية من قوله وكره للرجل قتل أبيه ورثته (قوله طفر على مقرر) أى بعد
 قوله فيقاتل بعد المناشدة (قوله أو يصالبه على خشبة) أى بان يربط جميعه بهاء من أعلى فقط
 كابطيه ووجهه أو ظهره لها (قوله ثم يقتله مصلوبا) أى ثم ينزل اذا خيف تغيره يصلى عليه وغير
 فاضل (قوله على اراج) أى خلافاً لمن قال انه يصالبه مذبة بالاجتهاد ثم ينزل فيقتل بعد نزوله
 (قوله او ينفي الخ) أى واجرة جله للحل الذي ينفي فيه وقتله عليه فان لم يكن له مال فن بيت المال
 فان لم يكن فعلى جماعة المسلمين (قوله حتى تظهر رثته) طاهره وان قبل سنة وقال بعضهم ينظر
 الاقصى من سنة وظهور التوبة واعقد شيخنا واقصر عليه في الحج (قوله فاهله أنفذته) أى
 من القرآن وقوله من المعنى أى بالغز لا منى أى انه لفي اجرائه ذلك الجزاء وهى التشديد عليه من
 اجل افساده في الارض (قوله ويجرد سلبه بالقتل) أى ونفى بلا ضرب ليس الخ (قوله انه
 لا يد من قتله بعده) أى بعد الساب أى وانه لا يد من ضربه قبل ان تنفي (قوله فان كان مقتوع
 المني) أى في جنابة أو سرقة أو خلل ناقه أو سقطت سماء أو (قوله قطعت اليد اليمنى فقط)
 أى اذا لم يكن له الايدان وقوله او ارجل اليسرى فقط أى اذا لم يكن له الارجلان ففي كلامه لف
 ونزير مرتب (قوله وبالقتل يجب قتله) أى ما لم تكن المصلحة في ابقائه كما يقتضى بقتله فساد اعظم
 من قبلته المتفرقين فلا يجوز قتله بل يطلق ارتكابا لاخف الضررين كما افتى به الشيبى وابوه هدى
 وتبذره ما بن ناجي اه عبي (قوله بل ولو بكفر) لوقال المصنف ولو بغير مكفى لم يكن احسن
 له جموله لا بعدد الكفر وما (قوله او باعانه) يعنى ان احد المحاربين اذا اعلن غيره على قتل شخص
 بمكمله او اشارة فانه يعين قتلهما ولو كان المقتول غير مكفى لمهما (قوله بل ولو تقوى بجاهه)
 أى وان لم يورث بقتله ولا تسبب فيه وذلك كالأخبار شخص فاطمطع الطريق وقتل ذلك الشخص
 الخنازرا حاد فقتلن معا (قوله ولو جاتا ثانيا) هذامبالغة في وجوب قتل المحارب اذا قتله أى هذا
 اذا ظفر نابه فهرأ عنه بل ولو جاتا ثانيا (قوله ولى المقتول) أى الذى قتله ذلك المحارب (قوله
 قبل مجيئه ثانيا اشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف وليس لولى المقتول راجع السابق للمبالغة

(قوله لان تله - حيثئذ قصاص الخ) انت خير بانه اذا كان قصاصا يكون ما قبله المصنف من تعين قتله اذا جاء ثابته قبل القدرة عليه محمول على ما اذا طلب الولي قتله والافله المفعول واعلم انه حيث كان القتل في هذه الحالة قواما فان قتل من لا يتل به كذمي او عبد لم يتل به حيثئذ بجيئته تائبان عليه دية او قتل وقية الثاني (قوله رندب للامام النظر) اى في حال المحارب الذي لم يصدر منه قتل وحاصله ان الحدرد الاربعة - بية لا يخرج للامام عنه بخيرة لا يتعين واحد منها الا انه يشدب للامام ان يظهر ما هو لاصح والا لائق بحال ذلك المحارب فاذا ظهر له ما هو والا لائق نذب له فاعله فان خالف وفعل غير ما ظهر له انه الاصلح اجزاع الكراهة (قوله لذى التدبير) اى في الحروب وفي الخلاص منها (قوله ولذى العيش) اى القوت والنجاة (قوله رندب رها) اى من لا تدبير له ولا عيش (قوله رها) رعت منه فاته) وذلك بان اخذ بفور خروجه ولم يقتل ولا اخذ مالا وانما حصل منه اخافة الطريق وما ذكره المصنف من ان من حصلت منه المحاربة فية فيجبرى عليه احكام المحاربين هو الذى في المذنب على اختصاص ابن يونس خلافا لقول المخفى انه يوجب فقط ولا يجبرى اليه شئ من احكام المحاربة (قوله وما ذكر المصنف من النذب) اى من نذب ففعل ما هو لاصح والا لائق بالمحارب من انواع الحد وقوله هو المذهب اى وقبالة قول التمرافى اذا تبين للامام اى صلح بالمحارب من اراخ الحد وجب على الامام فعله ولا يجوز له العدول عنه (قوله والتعيين الخ) حاصله ان الامام هو الذى يعين ما يفعله بالمحارب غير انما يتل من العقوبات الاربع وامام من قطع يده ونحوه واجبة بالمحارب فلا تعين له في ذلك الا لا حقه في ذلك لان ما يفعله الامام بالمحارب ليس عن شئ معين وانما هو من جميع ما فعله في حرايته من اخافة واخذ مال وجرح (قوله وغرم عن الجميع) اى ان محل غرمه عن من عداه حيث لم ين عداه الغرم اما لعدم اقامة اعدائه بان سقط عنه الحد بجيئته تائب او هرب ولم يظهره اراقم عليه الحد وكان يساره متصلا - بين اخذ المال لو تلى الحد فان كان من عداه اقيم عليه الحد وكان معه ربه الحد المحاربة وقبل الحد فلا يغرم عنه هذه الماخذ وذلك لان الماخذ يغرم عن غيره بطريق الضمان والضمان يقتضى لزوم المضنون (قوله من الاموال) اى الخيرة - واه كانت لمسلم او لذى اربا ماهد (قوله ومثلهم الغلاة) اى مثل اذاربير في ماله اذا ظفروا حديغوم عن الجميع البغاة والغصاب والادوص كفى ارساله ومشى عليه ابن رشد في سماع يسى ونقله ح ومثله في التوضيح وقال بعضهم - كم اذاربير بخلاف محكم السارق وان الواحد من السارق لا يضمن ما سرقه من معه ابن عبد السلام وهو ما حكاه بعض الشيوخ انظر بن (قوله واتبع كالسارق) اى اتبع بغرم مثل المال حيث لم يكن موجودا وما اذا كان موجودا تعين اخذه مطلقا - واسقط عنه الحد لا (قوله اغرم مطلقا) اى سواء تلب المال باخذ اربا ام لا كان مرسرا او معسرا (قوله واذا فلا غرم) اى والابان اعسر فيماليين الاخذ واقامة الحد فلا غرم عليه ولو ايسر بعد ذلك (قوله على اراخ) اى ان الذى حرم من جملة الحد وذلك قطع (قوله فيغرم فيه مطلقا) اى سواء كان مرسرا او معسرا (قوله ان وصفه الخ) المحاصل ان مدعى المال الذى يابدى المحاربين اذا اخذ منهم لا يدفع له اذ لم يشبهه بالينة الا بشرط ثلاثة بعد الاستيفاء وبعد الدين وبعد وصفه كالاتفة والشرط الاخير اهم له المصنف هنا ذكره في توضيحه تبعا لابي الحسن واللحى ومحل اخذ ما دعى له تلك الشروط كما قاله ابن شاس نقله عن اشهب ادا اقر للصوص ان ذلك انتاع مما قطعوا فيه الطريق فان قالوا هو من اموالنا كالمسلم ان كان كسيرا لا يمكن ان يكون مثله ونقله ابن عمر في مقتصر اعليه انظر بن

(قوله خوف الخ) عليه الاستثناء (قوله ولا يؤخذ منه حيل) قال في التوضيح هو ظاهر المدونة وقال معنفون بل يحتمل وقال في مختصر القوارن كان من اهل البلاد فحتمل وان كان من غيرهم فلا حيل لانه لا يجد حيلاً اهـ بن (قوله ويشهد عليه) أي عند دفعه له بانه يده على وجه الحوز لا الملك (قوله نزع منه) أي ان كان موجوداً وضعه فثبت ان تلف (قوله او بشهادة رجلين) اشترط في المدونة عدلتهما كما في المواقي وغيره وقول النخعة ومن عليه وسيم خبره قد ظهر الخ يقتضي ان العمل على الاكتفاء بنوع الخبر اهـ بن (قوله من الرقة) أي المتأثرين للحاربين (قوله ونحوهما) أي كبره مكاتبهما لا (قوله لا لنفسهما) في ح امان يكن مالا لنفسه ما يسرا فتجوز شهادتهم لانهم بذلك القليل ولغيرهم بكثير او قليل وله في قياسه على الوصية وهذا هو القول عليه خلافاً لما في عقبى من المنع مخالفة انظر بن (قوله على رجل اشهر بالحاربة) أي شمرع للحاكم (قوله عند الناس) أي لما رفته مما له بعينه (قوله ثبت) أي كما ثبت باقراره او بشهادة العدلين على معاينة صدورهما منه (قوله ويسقط حدها) أي ولو كان قبل احد الاثني قبله - حيث اذا جاء تأنيلاً للقصاص ولا يخصص لانه حدد للحاربة (قوله باتسار الامام طاعاً) أي ملحقاً بسلاطه وان لم تظهر قوته وفهم منه ان اقراره بانه ياتي طاعاً ويترك ما عليه من الحاربة أي وعده بذلك لا يسقط عنه حدها وهو كذلك (قوله وانما عليه الخ) مرتبط بكونه وسقط حدها باتسار الامام او ترك ما هو عليه

• (باب ذكر فيه حد الشارب) •

(قوله بشرب المسكر الخ) لفظة شرب يفيد ان الحد مختص بالمسكرات اما البامسات التي تؤثر في العقل فليس فيها الحد كالمسكرات الا يحتمل انها النذر الذي يؤثر في العقل لما قل كما انها ماهرة قبلها وتكره بخلاف الخبر في جميع ذلك اهـ بن (قوله ولم يصل لجوفه) أي بان رده بدو صولة محتملة (قوله لا انصف) أي لان وصل من الانف ونحوه كالاذن والدين هذا اذا وصل لمخلفه مما ذكر بل ولو وصل لجوفه وضاهره ولو اكره بل قيل (قوله وخرج بالمسلم الكافر) أي فلا يجد ولو كان ذمياً (قوله ان اظهروه) أي ان اظهروا شرب المسكر المغموم من الغمام (قوله لا مالا يسكر جاسه) أي فاذا شرب شيئاً اعتراه خروفتين انه غير خروفتين ودون عليه اثم الحاربة (قوله طوعاً) حال من فاعل المصدر أي حادثة كون ذلك المسلم المكلف طاعاً (قوله فلاحاً) لذكره الخ (قوله) أي للاستغناء عنه بالمكاف (قوله فلاحاً على من شربه غلطاً) هذا يشير الى ان المراد بالبدن الغلط أي مع خلوه لذهن عن طعمه غير التلذذ كرمع ما أتى وبهذا تعلم ان العسر غير الضرورة لان المراد بها زالة الغصة وحيداً فلا يستغنى عن قوله بلا عذر بقوته بعد ولا ضرورة لاطمئنه غير اقول الشارح والاوى حذف قوله بلا عذر للاستغناء عنه بالضرورة فيه نظر نعم الاستغناء انما يظهر على ان المراد بالبدن زالة الغصة وان الضرورة كذلك كما حل به عقبى (قوله وان حرم) أي شربه لاستغناء الغصة على قول ضعيف وهو لا ين عرفة (قوله واراجع عددها) أي عدم حرمة شربه لاستغناء الغصة (قوله بان نفسه خلاصاً) أي او انسا او ما او عسلاً وقوله فلاحاً عليه أي ولو اكره منه قال عقبى وانما هو كراهة قرومه على شربه مع طعمه غير او امامع شكته في كونه غير افيجيم والظاهر انه لا يجد لذته بشبهة الشك (قوله كرموئى) أي كرمه من وطني اجنبية (قوله ويصدق) أي شارب الخمر دفعوا عنه فلو انه غير وكذا يصدق واطي الاجنبية في دعواه انه ظن

زوجته ان كان يتأني الاشتباه على ما مر في الزمان كان كل من زوجته والاجنبية رفعة أو سمية لان
 اختلافا (ف قوله بل قد قيل الخ) هذا القول ذكره ح في شرح الرسالة عن الفقيهاني في شرح العمدة
 وارضاء عجم وقال الشيخ ابراهيم القفاري انه لا أحد في ذلك لان مثل هذا لا يسمى شربا والقول بحد
 من التعمق في الدين (ف قوله أي يرى حل شربه) أي يرى حل شرب القدر الذي لا يسكره وحاصل
 الفقه ان الخمر وهو ما اتخذ من عصير العنب ودخلته الشدة المطربة شربه من البكار وهو واجب التحريم
 ولرد الشهادة اجماعا لا فرق بين شرب كثيره وقليله الذي لا يسكر وأما النذير وهو ما اتخذ من ماء
 الزبيب أو البخل ودخلته الشدة المطربة فشرب القدر المسكر منه كبيرة وهو واجب للحد وترد به الشهادة
 اجماعا وأما شرب القدر الذي لا يسكر منه لثقله فقال مالك انه كبيرة وهو واجب للحد ولورد الشهادة
 وقال الشافعي انه صغيرة فلا يوجب حد ولا ترتبه الشهادة وعند أبي حنيفة لا ثم في شربه بل هو
 جائز فلا حد فيه ولا ترتبه الشهادة فارأى ان لا يسكر الشخص إلا بربعة قلداج فلا يحرم عنده
 إلا القدر اربع وقيد به من الخمرية المحجوزة اذا كان لشرب للتقوى على الجهاد ونحوه لا مجرد
 اللهو (ف قوله فيحد اذا رفع المسكي وذلك لضعف مدركه) أي عند أبي حنيفة فيحد عنده أي عند أبي
 حنيفة وقوله ايضا أي كانه يحد عندنا (ف قوله وقيل لا حد الخ) أي عندنا وان كان حراما فهذا
 القول عندنا موافق المذهب الشافعي (ف قوله على المحرم) أي المسلم المكاف كما مر وظاهر المصنف
 كنهها من المدونة انه لا يزاد مع الحد سجن ولا غيره كحق راس أو حمية أو طواف به في السوق ابن ناجي
 وبه العمل وفي ابن عرفة عن ابن حبيب انه لا يزاد مع الضرب غيره إلا المدمن المعتاد للمشهور بالفسق
 فلا بأس ان يضاد به ويظهر راسخ ماله ان يلزم السجن اه (ف قوله والا يعيد عليه) أي المحرم
 من اوله وهذا اذا لم يحصل له احساس حال الضرب اصلا واما ان لم يحس في اوله وحس في الثاني
 حسب له من اول ما حس كذا قال النخعي ونحوه لا يوجب الحسن وظاهر التوضيح ان تفصيل النخعي
 بتقدير المذهب لانه مقابل له كقوله في فهمه والخاص بل ان عبارات اهل المذهب انه ان حد طافا
 اعيد عليه الحد فاعاد الاطلاق فقيدها النخعي بما اذا لم يحصل احساس حال الضرب اصلا (ف قوله
 وتشتر) أي حد الشرب (ف قوله وار قل ان يذ كر او اني) أي في حد الزق في الشرب اربعون جملة
 سواء كان ذكرا او انثى (ف قوله اذ قد يعرف الخ) جواب عما قال انه لا يعرف رائحته الا من شربها
 ومن شربها لا تقبل شهادته فيها لانه ان لم يقب كان فاسقا وان تاب وحد فلا تقبل شهادته فيما حد
 فيه وحاصل الجواب ان لا نسلم انه لا يعرف رائحته الا من شربها بل قد يعرف رائحتها من لم يكن
 شربها فكن رأيا مراقب مع علمه بها او رأى انسانا يشربها مع علمه بها فشم رائحتها وعلمها (ف قوله
 وان عوا) أي وكذا ان خالفه الماشارب ولو حلف بالطلاق ما شيعيها فيحد ولاطلاق عليه ان
 حلف بانته انه ما حلف بالطلاق كاذبا (ف قوله أي خالفها غيرهما من العدول) أي فيما شربه
 بان فلا شرب خلا لا خرا الوفي رائحة فله بان قال رائحته رائحة خل لا خمر فعول المصنف وان خولفا
 راجع لكل من المستثنين قبله اعني الشهادة بالشرب والشهادة بغير رائحة لالثانية فقط كما يوجه كلام
 الشارح (ف قوله واراد بالجواز في هذا لازم وهو عدم الحد) أي فكأنه قال لا حد في اكرهه فغير
 بالمزوم وهو جواز الشرب واراد لازمه وهو عدم الحد (ف قوله والا كراهي يكون بالقتل) أي
 بخونه وخوف مابعده والمراو بالخوف مما ذكر طعن حصوله والخمر به (ف قوله واساغة الفضة) انما
 جاز شرب الخمر لذلك ولم يمتز به بخوف موت مجموع او عطش لزوال الغصة بالخمر فحقا او ظنا فويا
 بخلاف المجموع والعطش فانهم لا يراون ان يمتز به بل يريدان ما في طاعة من الحرارة والمضم (ف قوله

في عدم الجواز) اي وان كان لاحد عنده ايضا (قوله الصالح بالوجوب) اي لاساغدة
الغصة بالخروج واجبة اذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره والمارة ثم الاساغدة بالنجس على
الاساغدة بالخروج محرمه استعماله دواء بالضرورة وحدها بخلاف النجس فيهما (قوله لا يجوز
استعمال الخمر لاجل دواء ولو خاف الموت اي فان رفع وزل وتدأوى به شربا حدين العربي ترد علما
في دواء فيه خمر والحجج المنع والحداه وما ذكر من الحد اذا سكر بالفعل والام لا يجد ولا يرد قول
المصنف ما سكر جنسه وان لم يسكر بالفعل فان هذا يقتضي حده لان كلام المصنف في غير المخلوط
بدواء (قوله ولو طلا) اي هذا ابتداء اي به شربا بل ولو تدأوى به طلا ولا يكتبه لا يجد اذا تدأوى به
طلا بخلاف ما اذا تدأوى به شربا فانه يجد (قوله ولو خلع بشئ من الدواء الجثر) اي هذا اذا خلا
به منفردا بل ولو طلا به بخلاف بشئ من الدواء الجائر ومحل منع الطلا به منفردا ويحتاج الى ادعاء جاز
لم يصف الموت بتركه والا جاز كفي عقب (قوله انما) اي الكاشة لازلا وما ضعف عليه فهو من
مقابل الجمع بالجمع في قدان لكل واحد منهما حدا واحدا (قوله لا يقضب) اي ولا يكون يقضب
وهو الغدن المتقضب من الشجر اي المقطوع منه كالنبوت والشراك السبر من الجسد والدرة وما
رفيع يمدول من الجند فان وقع وضرب في الحذب يقضب او شرب او درة لم يكف واعيد (قوله انما
كنت للتأديب) اي وكانت من جلد متركب بعضها فرق بعض (قوله بظهره وكفبه) اي
بخلاف التزير في ذنبي اي يوكل محله للامام (قوله لا على غيرها) اي في الجلود على القيمة او على
رجليه لم يكف والتأديب بعد ان تاب فان تعدد الجلد بغيره وكفبه لمرض رخصه آخر ولو فسل بها
شديدا فشيئا فان تعدد فله به عدة واحدة فقط وان لم يتعد فله به ما ولا يقطع قاله شيئا
العدوى (قوله وجرد الرجل) اي من كل شئ فلا يبقى عليه شئ فان لم يجد راجل مطلقا والمرأة
بما بقي الضرب فانظر هل يجزى بذلك حيث احس به ارا احس به كبحس المجرد او قد يباهنه اعتبر
والا فلا قاله عقب والظاهر كقول شيخنا الثاني (قوله لكل احد) اي فلا يتصرف في الحدود لا شرف
ولا لغيره ومن فذل جماعة كمن قذف واحدا ومن شرب كأسا كمن شرب قنطارا تعددا (قوله التي
تختلف باختلاف الناس) اي المستحق لها وقوله واقواهم الخ الاولى من جهة اقواهم واقواهم
الموجبة له قوبة وقوية وذوهم اي قوته وضعف وقوله واقداوهم اي ومن جهة اقدارهم وضعف اقداوهم
(قوله او ثابته) اي او السبب الثابت له ليد ووالد الصغير ومعلم وقوله او ثابته اي ولو بواسطة
فيدخل من ائمة الخلف كعدها بصر (قوله وراثا خير الصلاة) اي عن وقتها او اختياريا (قوله
الان يثيب ثابها) اشار بهذا الى ان التزير لم يخص بحق الله بسقط عن مستحقه اذا جاز تأنيب بخلاف
التزير بحق الادنى فانه يسقط بذلك نعم بسقطه فوصاحب الحق عنه (قوله وان كان فيه) اي
فيما ذكر من السبب وما بعده (قوله او غيره) اي من له التأديب وقوة له اي التزير بالان
وما بعده (قوله بـ) اي بجهة اي في مدة من حصول الادب له به فيها (قوله بيا فامه من
الجلس) يحتمل ان المراد بالاقامة من المجلس اقامة فيه اي امر الحاكيم به بوجوه على فميه ثم يقعه
ويحتمل ان المراد امره بالذهاب من المجلس (قوله وضرب بسوء او غيره) اي بخلاف الحد فانه
لا يكون الا بالوطافان حد بغير الوطاف فانه لا يجزى كهم (قوله وقد يكون) اي التزير (قوله
بالاخراج من الحارة) اي بيع ما سكر عليه (قوله وقد يكون بغير ذلك) اي كالا فله ما سكره
كأرقه النبي ع في من شربه حيث كان يسيرا ولا يجوز لغيره من غير باخذ المال اجماعا وما روى عن الامام
ابي يوسف صاحب ابني خفيعة من انه يجوز لاسلمان التزير باخذ المال فاما قال البرازي من

أئمة المحنفة ان عسك المال عنده مدة لينزجر ثم يعيده اليه لانه ياخذ له نفسه اوليت المال كما
يتوهمه القلة اذ لا يجوز اخذ مال مسلم بغير سبب شرعي اى كسرا او هبة (قوله وان زاد على الحمد
الح) اى وان زاد القرب بالسوط على الحمد المصور بالمجد والمحال ان الامام اذا اذاه اجتهاده الى
ان يعززه بما يزيد على الحمد ولا يأتى على النفس كما يأتى سوط او بما يأتى على هلاكه كالف كرباج
مثلا فانه يفعل ويجوز له القدوم على ذلك ولا ضمان عليه اذ مات حيث لم يظن الهلاك ابتداء بل ظن
سلامته او جزم بهنا واما ان لم يظن اولى يجوز بها فله منع من التأديب بما يأتى على النفس فان فعل
ضمن النفس قودا ان جزم بعدمها او ظن عدمها وان شك في السلامة وعزمها فالدية على عاقلة
(قوله فان ظن عدم السلامة أو شك منع) اى تأديبه بما يأتى على النفس (قوله انه اذا ظن
السلامة) اى ابتداء وقوله نغاب ظنه اى بان مات وقوله واذا ظن عدمها اى ابتداء واولى ان جزم
بعدهم ابتداء (قوله شهد العرف بالتلف) اى بان قال اهل المعرفة ان هذا الفعل ينشأ عنه التلف
ولا تنافي بين ظن الامام السلامة مع قول اهل المعرفة انه ينشأ عنه تاف او عيب لانه قد يخطئ
ظنه (قوله في زعمه) اشار بهذا الدفع ما يقال ان في كلامه تنافيا اذ مقتضى كونه طبيعيا ان يكون
علما بالطب لا جاهلا به (قوله اذا جهل علم الطب في الواقع) اى وعالج مريضا فأت بسبب
معالجته (قوله او قصر في المعالجة) اى كان ارادة لم سن فقلع غيره خطأ وتجاوز بغير اختياره
الحمد المعلوم في الطب عند اهل المعرفة صكان زلت او ترامت يد خاتن اوسى عيلا دواء غير
مناسب للداء معتقدا انه يناسبه وقد اخطأ في اعتقاده (قوله فانه يضمن) انما لم يقتص من
الجاهل لان الفرض انه لم يقصد ضررا وانما قصد نفع العليل اورجى ذلك واما لو قصد ضرره فانه يقتص
منه والاصل عدم العداء ان ادعى عليه ذلك (قوله كما في النقل) فيه ان الذي يفيد النقل ان
في كل من الجاهل والمقصر قولين قيل الضمان عليه لاعلى عاقلة وقيل ان الضمان على العاقلة
انظر بن (قوله اذ لم يقصر وهو عالم) ماى بان فعل ما يناسب المرض في الطب ولكن نشأ عنه
عيب او تلف (قوله بان داوى بلا اذن) أصلا كما لو ختن صغيرا قهر راعنه او كبير او هونا ثم اطعم
مريضا دواء قهر راعنه فنشأ عن ذلك تلف (تنبيه) مثل الاداواة بلا اذن معتبر في الضمان اذن
الرشيدي قتله لا ينتقل الحق لوليه لان اذن في جرحه او اتلاف ماله فلا ضمان الا الوديعة اذا اذن
رهبان من هي عنده في اتلافها فانه يضمن اذا اتلفها لا لئلازمة حفظها بالقبول (قوله واختمان) اى
فنشأ من ذلك عيب او تلف (قوله وكنا جميع نار) اى اشغالها (قوله شديد الريح) اشار الشارح
بذلك الى ان اسناد العصف اليوم من قبيل الجواز اقل لان العصف عبارة عن المبوب والتصويت
وهذا انما يتصف به الريح لا اليوم ويجوز ان يكون عاصف صفة لمضاف الى يوم مقدراى في يوم ريح
عاصف وحينئذ فلا تجوز في الاستناد (قوله في ضمن المال) اى الذى احرقت النار وقوله
والدية اى دية من مات بالنار (قوله الا ان يكون) اى ناجح النار وقوله لا يظن فيه الوصول
اى وصول النار لشيء المحروق فنجف الطن ووصلت اليه فاحرقته (قوله في ضمن صاحبه) اى
المال والدية في ماله كما قال الشارح بعد وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم وهو المعتمد ورواية
زوان عن ابن وهب ان العاقلة تحمل من ذلك ما بلغ الثلث وهو قول مالك ورواه عنه اثنان وابن
عبد الحكم واقصر عليه ابو القاسم الجزري في وثائقه (قوله بشرط ثلاثة) ما لا كراهة للصنف من
ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة وقيل لا يضمن صاحب المجدرا الا اذا قضى
عليه الحاكم بالهزم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب وقيل ان بلغ حدا كان يجب عليه هدمه

لشدته ميسلته فتركه فهو ضامن وان لم يكن اشهاد ولا حكم وهو قول اشهب وسحنون انظر ح
 والتوضيح (قوله بذلك) أي بالانذار (قوله كالجيزي) قال الشيخ كرم الدين البرموني
 وينبغي التعويل عليه خلافا لمن قال لا بد في ضمانه من الاشهاد بالانذار عند المحاكم واما الاشهاد
 بالانذار عند جماعة المسلمين مع امكان المحاكم فلا يكفي في الضمان (قوله وانذر صاحبه) المراد به
 مال الكف او وكيله الخاص او العام والوكيل العام هو الحاكم اذا كان رب الجوار غائبا ولم
 يكن له وكيل خاص ومن الوكيل الخاص ناظر الوقف ووصي الصغير والمجنون فاذا سقط الجدار مع
 وجود الشروط الثلاثة فهو وصي غير المكاف في ماله ولو كان لغير المكاف مال وضم ناظر وقف
 ووكيل خاص مع غيبة صاحبه حيث كان له مال يصلح منه لتقصيرهما فان لم يكن له مال وامكنهما
 السلف على ذمته وهو ملزم وكذا حتى سقط ضمانهما يظهر انظر عتيق (قوله ومفهوم انذاره
 اذا يندثر) لا وضح انه اذا انتفى الانذار والاشهاد (قوله الا ان يعترف بذلك) أي باليدلان فما
 ذكر من قبل الانذار والاشهاد عليه محله اذا كان منكرا لليدلان واما اذا كان مقرا به فلا يشترط ذلك
 (قوله فيضمن الدية) أي فيضمن المعوض دية انسان العاص (قوله فلهما) أي قلع
 انسان العاص له (قوله وهو محمل الحديث) وهو ان رجلا عصى آخر فترغ المعوض بده فقلع
 سنه فقال عليه الصلاة والسلام ايضاحكم اخاه كما بهض الفيل لادبته (قوله فقصد
 عينه) أي فقصد المنظور اليه رمي عينه انما ظرافة فأها وقوله اقص منه على المعتمد أي خلافا لبرام
 وت حيث قال لا يلزم الدية ان قصد بالرمي فعاقبته وان قصد به الزجر فلا شيء عليه أخذنا بظاهر
 المصنف (قوله لكن على العاقلة على المعتمد) أي كما يفيد ح فارادى المرمى ان الرمي
 قصد عينه وادعى الرامي عدم قصد دمه ولا يمين ولا قرينة تسدق اراى فانه يعمل بدعواه لان القصد
 لا يعلم الا من جهته ولانه لا قصاص بالشك (قوله ومثله الظلة) أي كذلك البئر والسر والسر
 للماء في داره واراضه فاذا سقطت الظلة او سقط البئر او السر او السر اى محل جريان الماء على من يحفر فيه
 مثلا فلا ضمان على صاحب الظلة ولا على من استاجر لحفر البئر او السر (قوله قال المصنف)
 أي في التوضيح وقوله ينبغي ان يقيد عدم الضمان اى في مسئلة سقوط الميزاب (قوله بما في
 مسئلة الجدار) أي بما اذا انتفى بعض اشروط المتبعية في الضمان في مسئلة الجدار بان يقال عدم
 الضمان هنا حيث انتفى ميلان الميزاب او انه مال ولم يحصل انذار لصاحبه واشهاد عليه بذلك
 او مال وحصل الانذار لكن لم يمكن تدارك اصلاحه بان سقط قبل مضي زمن يمكن فيه التدارك واما
 لو مال وانذر صاحبه واشهد عليه بالانذار وامكن تدارك اصلاحه لا تساع الزمان فلم يصلح وسقط
 على شيء فانلقه فانه يغيب الدية والمال (قوله مصدر مجرور) أي عطف على سقوط ميزاب
 (قوله وظاهره سواء الخ) أي وظاهره انه هدر سواء كان الخ لانه ذهب لما ينسفه قال شيخنا العدوى
 والظاهر للضمان اذا كان هيجما في يوم عاصف (قوله وجاز دفع ضائل) أي سواء كان مكففا
 او صيبا او مجنونا او بهيمة والمراد بالصائل مریدا اصول (قوله فيصدق بالوجوب) أي لان دفع
 الصائل واجب كافي بهرام وت والتوضيح ونصه قد يقال ينبغي ان يكون الدفع هنا واجبا لانه
 يتوصل به الى نجات نفسه لا سيما ان كان الصائل غير آدمي اه وذكر الرارطبي وابن الفرس في
 الوجوب قولين فالاول القول بالوجوب اصح وابن العربي صرح بان الدفع جائز لا واجب فان شاء سلم
 نفسه وان شاء دفع عنها رتبة له ابن شماس والقرا في قائلنا لمساكت عن الدفع عن نفسه حتى يقتل
 لا يعد آثما ولا فاتا لنفسه انظر طفي وفي ب القول بالوجوب اظهر القولين والحلف المدكور

في دفع الصائل على النفس أو على الحرم وما على المال فان ترتب على اخذه هلاك أو شدة اذى كان دفع الصائل فيه الخلاف والالم يجب اتفاقا وقولهم حقه المال واجب اى عن اتلافه بلا انتفاع احد (قوله بعد الانذار) اى التخويف بوعظه وزجره وانشاد الله عليه له ينكت والجاصل ان الصائل اذا كان ممن يفهم فانه ينشده أولا ثم بعد المناشدة يدفعه شيئا فشيئا اى يدفعه بالاخف فالأخف فان ابي الاصول قتله وأمان كان ممن لا يفهم كالجمجمة فانه يعاجله بالدفع من غير انذار ويدفعه بالاخف فالأخف فان ابي الاصول قتله وكان هذرا (قوله كفى المحارب) اى كفى مناشدة المحارب فانها مندوبة كالمحر (قوله اى ان أمكن الخ) اعم وانما ينبذ انذار الفاعل ان أمكن انذاره (قوله فان لم ينكت) اى بالانذار وابي الاصول (قوله اولى) كين) اى انذاره لما دبرته بالصول والحرب (قوله حاز دفعه بالقتل) المراد بالجواز الاذن كما ذكر الشارح (قوله وان عن مال) اى هذا اذا دفع الصائل عن نفس او حريم بل وان عن مال (قوله ابتداء) اى بدون انذار ومداومة بالاخف فالأخف (قوله ان علم انه لا يندفع الا بالقتل الخ) اى ان علم المصول عليه ان الصائل لا يندفع الا بالقتل وظاهره كابن المحارب انه اذا لم يعلم ذلك بان شك في كونه لا يندفع الا بالقتل او يندفع بغيره لا يجوز قتله ابتداء مع ان المناشدة ولا عند ما كانها والمدافعة والا بالاخف مندوبة واصل المسئلة لان العربى غير انه انما عبر بيبغى كفى ابن عرفة وابن شماس اه بن (قوله وبشئت ذلك) اى كونه الصائل لا يندفع الا بالقتل (قوله الا اذا لم يحضره أحد الخ) فاذا صال رجل مثلا على احد تخاف منه على نفسه فقتله فلا شئ عليه ان قامت له بينة انه صال عليه وان لم يندفع عنه الا بقتله فان لم تقم له بينة ضمن ولا يصدق في دعواه انه صال عليه ولم يندفع عنه الا بقتله الا اذا كان بوضع ليس بحضرة الناس فانه يصدق بيمينه (قوله لا يجوز للصول عليه جرح الصائل الخ) اى حيث كان ذلك الصائل غير محارب والاجاز للصول عليه جرحه وقله ولو قدر على الحرب من غير مشقة كما في الميج (قوله جزله ما ذكر) اى من الجرح والقتل (قوله من الزرع والمحواط) اى وأما لو اتلفت غيرهما كادى او عضومنه أو مال كدمته بغيرها اورمته برجلها فان كانت غادية ضمن ربهما ما تلقت له لئلا أوتهم ارا حيث فوط في حفظها وان كانت غير غادية فلا يضمن ما تلقت به ذنبها او قرحها او برجلها لئلا تؤنسارا ولولم يرتبطها او يعلق عليها بابا وهذا اذا لم يكن من فعل احد من المضمنين والا ضمن كما يضمن الساقط من فوقها المان في ماله والدية على عاقلة في المدونة من قاذقطارا فهو ضامن لما وطئ البعير في أول القطار وفي آخره وان نجت رجلاى ضربه يدها او رجلها لم يضمن القائد الا ان يكون ذلك من شئ فعله بها وقول الرسالة والسابق والقائد والراكب ضامنون لما وطئته الدابة اى كل واحد منهم ضامن معناه ان جاء العطب من فعل المذكور فوافق ما مر من المدونة فان شك في كون التلف من فعل الدابة او من فعل من معها من ذكر قال السالف هدر كما في الميج ومثل ما تلقت به وطئها في كون ضمانه على من معها من ذكر اذا جاء العطب من فعله ما تلقت به بجر طارئة حال سيرها فيضمنه القائد أو السابق أو الراكب ولو لم يندلج لم يضمن التخي اذ من سبق لمساح كطريق لا يلزمه التخي لغيره فان اجتمع الثلاثة قدم السابق وان اجتمع السابق والقائد مع الراكب قدم الا ولان حيث لم يحصل من الراكب فعل كخنس والافاضمان منه فقط ان لم يعيناه والاشراك في الضمان فان ركبا انسان فان كانا على ظهرهما فالضمان من المتقدم وان كانا عن جنبها اشترى كافي الضمان (قوله ولم يقفل عليها بما يمنعها) اى والحال انها مما يمكن التحرز منه لا كطير ونخل (قوله وان زاد الخ) وهذه المبالغة على يحيى بن يحيى القائل انما

يلزم ربه الاقل من قيمته واقية ما انسدت **(قوله معتبرا)** أي ما اتلفته **(قوله أي يقوم مرتين الخ)**
 هذا التقرير لابن مرزوق **(قوله على فرض عدم تمامه)** أي بان رعي من الآن **(قوله والاصح الخ)**
 هذا التقرير للشيخ احمد بابا وايدى عجم قال بن وهو الصواب وهو ظاهر قول المصنف
 كابن الحاجب على الرجاء والخوف اذ معناه ان يقال ما قيمة هذا الزرع على فرض جوازيه على
 تقدير تمامه سالما وعدم تمامه بان يحاج ولا شك ان هذا انظر تنقص القيمة بسببه وهذا عبارة اهل
 المذهب بوجه يعلم ان ما ذكره ابن مرزوق غير صواب ثم اعلم انه لا خلاف في وجوب تقويمه اذا ايس
 من عودته لهيئته وامان رعي صغير او رعي عوده لهيئته فاختلف هل يستأنى به أم لا فقال مطرف
 انه يقوم ولا يستأنى به وذو ذهب مضمون الى انه يستأنى به واختلف ان حكم القيمة ثم عاد لهيئته فقال
 مطرف مضت القيمة قرب الزرع وقيل تردو الراجح قول مطرف كما في التوضيح انظر بن **(قوله)**
 او يحجز عن دفعها أي او كان معماراع ويحجز عن دفعها **(قوله ويبرحت بعد المزارع)** أي بان
 اخراجها المكان بعيد عن الزرع بحيث يغلب على الظن انها لا ترجع منه للزرع **(قوله قرب المزارع)**
 أي في مكان قريب من الزرع بحيث يغلب على الظن رجوعها منه الى الزرع **(قوله فعلى الراعي)**
 أي قيمة ما اتلفت على الرجاء والخوف **(قوله ان كان له قدرة على منعها)** أي وفراط في حفظها
 وسواء كان الراعي مكافا او صديا **(قوله وعلى ربه)** أي قيمة ما اتلفت **(قوله في الثاني)**
 أي وهو ما اذا سرها قرب المزارع بلا راع معها **(قوله كما لو سرحت بعد المزارع الخ)** كل هذا اذا
 كانت البهية مما يمكن التحرز منها فان كانت مما لا يمكن التحرز ولا المراساة منه كبحام ونحل ودجاج
 يصير في منع اربابها من اتخاذها ان اذى الناس وهو قول ابن حبيب ورواية مطرف عن مالك
 وعدم منعهم من اتخاذها ولا ضمان عليهم فيما اتلفه من الزرع وعلى ارباب الزرع والشجر حفظها
 وهو قول ابن القاسم وابن كاتبة واصلح قولان وصوب ابن عرفة الاول لما كان استغناء ربه عنها
 وضرة الناس للزرع وللشجر ويؤيده قاعدة ارتكاب اخف الضررين عند التقابل ولا يمكن
 المعتمد كما قال شيخنا قول ابن القاسم واقتصر بوجه في المجمع

(باب في العتق)

(قوله اما وجوبا) أي في قتل الخطأ وقوله او نديا أي في قتل العمد كالمكر **(قوله لتكون له كفارة)**
 أي لما جناه **(نقله كما في الحديث)** اذ الوارد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من اعضاءه من النار حتى الفرج بالفرج كذا في
 الصحيحين **(قوله واو كاتبة)** أي العتق الذي هو تحرير مكلف رقيقا لم يتعلق به حق لازم والمراد
 بآركانه ما تنوقف عليها حقيقته المذكورة لا ما كان داخلا في ماهيته والا لكان كل من المعتق
 والمعتق جزءا للعتق وهو باطل لا يجهل ان عليه كاي يحمل الحيوان والناطق على الانسان **(قوله)**
 أي انما يلزم الخ دفع المشرح بهذا بحث ابن مرزوق حيث قال لو قال المصنف انما يلزم كان اولى لهجة
 عتق بعض المحجور عليهم اذا اجاز من له الحق ولو كان غير صحيح ابتداء لما سمع اه قال ح وورد
 على كون يصح بمعنى يلزم الكافر فانه اذا اعتق عبده الكافر لا يلزمه عتقه مع انه يصدق عليه انه مكلف
 لا جرم عليه لان الصحيح ان الكافر محاطون بفروع الشريعة انظر بن والحاصل ان الذي يلزم عتقه
 انما هو المكلف المسلم الذي لا حجر عليه واما الكافر فله الرجوع في عتق عبده الكافر لا اذا بان منه
 العبد او اسلم احدهما والا لزم العتق **(قوله ويدخل في المكاف السكران)** أي بجرام لا بصلال

لانه كالحنون اتفاقا (قوله فيصح عتقه على المشهور) اى وقيل لا يصح والخلاف في السكران
 المختلط الذى عنده ضرب من العقل واما الطامع الذى لا يعرف الارض من الجسماء ولا الرجل من
 المرأة فهذا الخلاف في انه كالحنون في جميع احواله وا قوله فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين
 الناس الاما ذهب وقته من الصلوات فانه لا يقطع عنه بخلاف الجنون كما نقل ذلك ح عن ابن
 رشد اول البيوع وذكر ح ايضا التفصيل الذى في قول القائل * لا يلزم السكران اقرار عقود
 بل ما جرى عتق طلاق و حدود * انما ذكره ابن رشد في السكران المختلط الذى معه ضرب من العقل
 قال وهذا مذموب مالاك وعامة اصحابه وهر اظهره الاقوال واولاها بالعباب انظر بن (قوله ولا يصح عتقه) اى
 انه يلزم طلاقه) اى كما يلزمه صدقه ويلزمه ايضا الجنابات والحدود (قوله ولا يصح عتقه) اى
 وكذا ما شترقه وده واقترانه (قوله وخرج بالكاف الصبي والجنون فلا يصح عتقه ما) اى
 فلو علق الصبي العتق على شئ وحصل المانع عليه بعد بلوغه فلا يلزمه العتق قطعاً نظراً لكونه
 حين التطبيق غير مكاف (قوله ووصف المكاف الخ) اى وحينئذ فالمعنى انما يصح اعتاق
 مكاف ما ليس به سدم المحر عليه فيما يعتقه فلو علق الصبي العتق على شئ فحصل المانع عليه
 وهو رشيد بخلاف والاظهر لا يلزمه (قوله فالزوجة والمريض الخ) اشار الى اشرح هذا الى
 انه ليس مراد المصنف بقوله لا يجزئني المحرم من كل وجه والا كان قوله واحاطة دين مكرامه لان
 المحرم من احاطة الدين اذ كل من احاط الدين بماله فهو محجور عليه في التبرعات ويلزم من
 نفي الاعم نفي الاخص وانما المراد نفي المحرم الخاص بالسبب والزوجة والمريض فيما زاد على نفسهما
 وحينئذ فلا يفتى قوله ولا يجزئ عن قوله واحاطة دين (قوله فيصح عتقه ما في الثالث) اى يلزم
 فيه واما فيما زاد عليه فليزومه ان توقف على الاجازة وان كان صحابا دونها (قوله ولا يصح تق
 السبب) اى لا يلزم وان كان صحابا فله امضاؤه اذا رشدا لم يكن رده عليه قبله (قوله لانه ليس له
 فيه الخ) اى وحينئذ فهو غير محجور عليه في عتقها (قوله بمعنى انه يلزم) اى وان كان صحابا
 فان كانت الديون التي استغرقت ذمته من تبعات لا يعلم اربابها متى العتق ولا يرد ويكون الاجر
 لا رباب الديون والولاية لمجاعة المسلمين كداني بن غن ابن رشد (قوله ان استغفر الدين جميعه)
 اى جميع العبد المعتق (قوله ان لم يستغفر في الجميع) اى جميع العبد من هذا تعلم ان قول
 المصنف وبلا احاطة دين معذره وبلا احاطة دين بالعباد وبعضه وان قوله والغريم رده او بعضه على
 التوزيع من باب صرف الكلام ما يصلح له واعلم ان الاحاطة به وعده واعتبر يوم العتق كما يفيد
 كلام المدونة لا يوم رده خلافا لعق انظر بن (قوله فيبيع من الرقيق بقدر العشرة) اى
 وبعث الباقي (قوله قل) اى ما قبل العشرة من العبد او اكثر (قوله ولم يرد) اى حين
 عله فلا رده بعد ذلك (قوله او يطول زمن العتق) اى مع حضور رب الدين وعدم غيبته
 (قوله وان لم يعلم) اى والحال انه لم يعلم اى الغريم فانطوى وحده كاف ولا يضر لقول الغريم لم يعلم
 في ابن عرفة وغيره املا ان الطول مظنة للعلم واما لاحتمال ان السيد استغاد مالا في تلك المدة
 (قوله بخلاف هبة الدين وصدقه) اى ومثله ما وقفه (قوله ولو كانت افارة المال قبل نفوذ
 البيع) اى فليس للغريم رد العتق بل يضى (قوله فقبل مضي ايام التجار الخ) واما الاستغاد
 المال بعد نفوذ البيع بان استغاده بعد مضي ايام التجار فلا يرد البيع ويرد العتق وهذا كما اذا
 كان البائع السلطان كما صوربه الشارح ومثله اذا كان البائع الفليس او الغريم اذن السلطان واما
 لو كان البائع الفليس او الغريم بغير اذنه فبإذنه يرد البيع حتى بعد نفوذه ايضا حيث استغاد المدين مالا

كافي ح (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من رد البيع ونفوذ العتق حيث استغاد المدين
ملا فقرر الدين قبل نفوذ البيع مبني على أن رد الحاكم أي لتبرع المدين ذايه قاف وقد اشار ابن غازي
اضبط جميع أقسام الرقبة قوله

ابطل صنف العبد والـ فيه * برّد مولاه ومن يـ

واوقفن رد الغريم واختلف * في الزوج والغاضى كبدل عرف

(قوله وكذا رد الغريم) أي لتبرع المدين (قوله وأما رد الوصى) أي لو كان رد الوصى أراد به ولى المـ فيه (قوله وإما
رد ولى المـ فيه لتبرعه) وأمس المراد به وصى الصغير لأن تبرع الصغير باطل من أصله فلا يحتاج إلى رد من
الوصى (قوله وإما رد الزوج الخ) ومثله رد الوارث تبرع المريض بترائه الثالث إذا كان ارد قبل
الموت (قوله لوردها) أي لورد الزوج عتقها لعبدها (قوله أي فلو كان الخ) حاصله
أنه لو كان رد الزوج باطلا لاعتقها لم يقض عليها بالعتق بعد طلاقها وكان لها عتق ذلك العبد ولو
كان إيقافا لقتضى عليها بالعتق ولم يكن لها عتق فحكم بعدم القضاء عليها بالعتق وبعدم
العتق علم أن ذلك الرد ليس باطلا ولا إيقافا (قوله أو تعلق به) أي برقبته وقوله حق للسيد الخ
الأوضح أو تعلق برقبته حق غير لازم بأن كان للسيد إسقاطه وذلك كما لو وصى به سيده لفلان ثم تفرغ
عتقه فان عتقه صحيح ماض لأنه وان تعلق به حق لغيره وهو الموصى له به إلا أن هذا الحق غير لازم
لأن الموصى أن يرجع في وصيته وتخيير العتق هنا بعد رجوع الوصية (قوله واحترز بذلك
عن ما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه) الأنسب أن يقول واحترز به عن ما إذا تعلق برقبته حق لازم
قبل عتقه (قوله أي ورثه) أي الذى اعنته معسرفى الثلاثة أي فلا يلزم عتقه (قوله إلا أن
التمثيل) أي ما تعلق برقبته حق لازم (قوله يعنى عنه ما قدمه) بقوله وبلا حاطة دين وذلك
لأن العبد المـ هو أن إذا اعنته سيده وكان معسرا فالعتق غير ماض لاحاطة الدين بماله السيد
وكذلك المدين المعسر إذا اعتق عبده كان عتقه غير ماض لاحاطة الدين بماله وقد تقدم أن شرط
 صحة عتق المالك أن يكون متلبا بعدم احاطة الدين بماله وإذا علمت أن التمثيل بالاولين يعنى
عنه ما قدمه بقوله وبلا حاطة دين فالأولى عدم التمثيل لما تعلق برقبته حق لازم بذلك وانما تمثّل
لذلك بالعبد المجاني كفى المدونة وأورد على قوله لم يتعلق به حق لازم المدبر والمكاتب والمقاطع
فانه قد يتعلق ببعضهم حق لازم ومع ذلك يصح عتقهم واجب بأن المراد لم يتعلق به حق لازم لا دعى
غير سيده والمكاتب ومن ذكره قد تعلق به حق لازم لسيد لا لغيره (قوله ما لا ينصرف عنه)
أي عن العتق لغيره بنسبة صرفه وكان الأولى أن يقول ما لا ينصرف منه إلى غيره ولو بنسبة صرفه وقوله
اللقربة استثناء محض لم يكن ينصرف عنه لغيره بالقرينة (قوله ما لا ينصرف عنه) أي
لغيره وقوله بالانسية أي أوفرنية بالأولى (قوله متعلق باعتاق) أي وهو محط المحصر لانه هو
المعوم مؤل المؤخر مؤثلى قوله تعالى أناسا تشكوبنى وخزنى إلى الله ولا يلزم من كونه محط المحصر أن يكون
هو المقصود بالذكر بل المعمولات كلها مقصودة بالذكر ثم لا يخرج منها هو المقصود بالمحصر فاندفع
ما يقال أن جعل الآخر مقصود بالمحصر يقتضى أن المقصود بالذكر كنية الصيغة والغايات كنية
العتق والمعتق لانهم أو أن ذكر أقبل لكن ذكرهما بطريق التبعية لا بالذات مع اتفاق الشراح
على أن العتق إنما يكونهما ركبتين (قوله وإني بالمصدر) أي وإني المصنف بضمير المصدر
ليفسد سائر الخ (قوله وبفلس الرقبة) أي فكلمها عن الرقبة (قوله فإربادا) أي ولو
قيد بقط كالوقال فكلمت رقبة فى هذا اليوم فقط أو بهذا العمل كالوقال فكلمت رقبتك

من هذا العمل الا ان يحلف حين تقيده بقط او بهذا العمل انه اراد فك رقبته في هذا اليوم فقط او فك رقبته من هذا العمل الخاص ولم يرد بذلك عتقا فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله في هذا اليوم ولا في هذا العمل (قوله بالقرينة مدح) أي حالة كون التصريح بالعتق وما معه ملتبسا بعدم القرينة الدالة على مدح ذلك الرقيق (قوله قاصدا بذلك تقيده) أي لاحتية وعتقه (قوله فلا يعتق عليه) أي في الفتوى ولا في القضاء (قوله ولو حلفه) أي المكاس بان قال له لا ادعك من اخذ المكاس الا ان تقول ان كان رقية انه حر فقل ذلك بغيرية العتق فلا يلزمه شيء في الفتوى والقضاء لقرينة الاكراه واما ان نوى به العتق وهو ذاكر ان له ان لا ينويه فهو حر لانه لم يكره على النية (قوله لقرينة الاكراه) أي ان الاكراه قرينة على انه لم يرد بقوله فهو حر فك رقبته من الرق وانما اراد غير ذلك أي أنه كالمحرر في انه لا مكاس عليه ونحو ذلك (قوله ولا يصدق في عدم ارادة العتق) ظاهره انه لا يصدق في نيته عدم ارادة العتق بهما وفيه انه يخالف ما مرله من ان الكتابة الظاهرة تصرفه عن العتق والنية والقرينة فعل الأولى ولا يعتبر عدم ارادته للعتق فتأمل (قوله فقال له أحد هذين اللفظين) أي جوابا لاسلامه والمراد باللفظين المتقدمين لا مملك لي عليك ولا سبيل لي عليك (قوله ولا يحتاج في هذا الى نية) أي تصرف تلك الالفاظ للعتق بل متى قال لفتاه من هذه الالفاظ لعبده زمه العتق نواه ولم ينويه قبل العتق ولم يقبل فان نوى بشيء من هذه الالفاظ غير العتق لم يلزمه العتق (قوله او اعزب بضم الزاى المجبة) قال تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة (قوله ودخل بالكاف كل كلام) ظاهره حتى صريح الطلاق فاذا قال لرفيقه انت طالق ونوى به العتق فانه يلزمه اذ هو أولى من اسقنى الماء لكن يعر على ذلك قولهم كل ما كان صريحاً في باب لا يكون كناية في غيره وانظره (قوله لان الكتابة الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج للنية) أي وانما يفرقان من جهة ان الصريح لا ينصرف للغير ولو بالنية بل بالبساط والقرينة واما الكتابة الظاهرة فتصرف عنه للغير بالنية أو القرينة ولا فرق في ذلك بين بابي الطلاق والعتق والحاصل ان الصريح في بابي الطلاق والعتق هو ما لا ينصرف للغير ولو بالنية بل بالقرينة والبساط والكتابة الظاهرة في البابين ما لا ينصرف عنه الا بالنية أو القرينة ولا يتوقف صرفه ماله على نية والكتابة المخفية في البابين ما لا تنصرف له الا بالنية وهذا هو التحقيق خلافا لما في عتق من مخالفة الكتابة الظاهرة هنا للكتابة الظاهرة في الطلاق تأمل (قوله وعتق على البائع) ظاهره ولو كان البيع فاسدا او مختار بعدمضيه (قوله والمشتري) أي مريد الشراء (قوله فيعتق على البائع) أي بمجرد قوله بعت ولو قبل ان يقول المشتري اشتريت وان كان العقد يتوقف على الطرفين الايجاب والقبول لان البائع انما عاقل على فعل نفسه وما ذكره المصنف من عتقه على البائع هو المشهور وقبل انه يعتق على المشتري قال اللخمي وهو القياس لان العتق انما يقع بتمام البيع وهو حينئذ قد انتقل لملك المشتري انظر بن ومحل الخلاف اذا حصل التعاقب من كل من البائع والمشتري كما قال المصنف فان علق البائع فقط عتق بالبيع ولو فاسدا انفاقا وينقض البيع ويرد البائع الثمن واما لو قال ان بعت السلة الفلانية فهي صدقة فالظاهر وجوب التصديق بفتحها وقيل يندب وعلى كل حال لا ينتقض البيع بخلاف العتق (قوله واتبع به في ذمته ان اعسر) أي ولا يرد العتق (قوله الفاسد) أي وأولى التحكيم (قوله في قوله لعدان اشتريتك فانتحر) أي فبمجرد شرائه يعتق عليه ولو كان الشراء فاسدا ولو مجمعا على فاسده (قوله وعليه) أي على المشتري لبائعه قيمته وظاهره كان الشراء ممتعا على فساداه ومختلغا في فساداه

مع ان القاعدة ان البيع المختاف في فساد اذافات بعضى بالثمن فلعل كلام الشارح محمول على المتفق على فساد اوانه من جهة المستثنى من القاعدة كالبيع وقت نداء الجمعة فتأمل (قوله شراء بعضه) أى في كونه يعتق عليه بمجرد الشراء (قوله لان الحقائق الشرعية تطلق على فسادها الخ) فاذا قال ان اشترى ثمنك فانت حر واشترى شراء فساد صدق عليه انه اشترى شراء شرعا ان قلت البيع الفاسد لا ينتقل به الملك فقتضاء عدم لزوم العتق للشترى شراء فساد عدم دخول العبد في ملكه قلت روى تشوف الشارع للعربية مع تسليط البائع للشترى على ايقاع العتق فاروقه (قوله) وبأخذ السيد من العدم ما اشترى به نفسه) أى اذا كان غير خرو ونحوه وأما اذا كان الذى اشترى به نفسه خرا او غير فان كان مضمونا في ذمة العبد عتق وغرم قيمته رقبته لسيد يوم عتقه وان كان معيناً أربى الخرو وسرح الخنزير او قتل ولزم العتق ولا يتبع العبد بقيمة ولا غيرها (قوله) والتقص الخ) أى انه اذا قال ان فعلت كذا فكل عبيدى احرار او كل مملوكى احرار او كل عبادى املوك املوكه احرار او كل عبيدى املوك لى حر وفعل ذلك الاشئ فانه يعتق عليه كل عبيد ملكه ويعتق عليه أيضا التقص الذى ملكه من مبدو ينجز عليه عتق مديره وام ولده ومكاتبه ويعتق عليه أيضا ولد عبده السكائن من امة العبد او من امة السيد (قوله) أى امة العبد) أى وأولى من امة السيد وانترز قوله من امته من ولد عبده من حر او من امة اجنبى (قوله) وأما في صيغة البر) أى كان دخلت الدار فعبدى احرار (قوله) فهو على بر) أى حتى يدخل فاذا دخل حنت بخلافه في صيغة الحنت فانه على حنت حتى يدخل فاذا دخل بر (قوله) كالمحدث ملكه بعد) أى بعد عتقه فانه لا يلزم فيه شئ اصل سواء كانت الصيغة صيغة براو حنت كفى المدونة ولا يقاس على الاولاد الحداث جملها بعد الامين فيفرق فيما بين صيغة الحنت والبر كما قال الشيخ كرم الدين البرموى لان الفروع تعد كاملة في الامهات انظر بن (قوله) بخلاف المجل السابق الخ) حاصله ان ما كان مملوكا من الامين يعتق في كل من صيغة البر والحنت وانما يفرق فيما حدث المجل به بعد الامين فتعنى في صيغة الحنت لان الامهات مرتبة باليمين لا ينطبق وطئون ولا ييهن ولا تعنى في صيغة البر على الاصول الذى رجح السيد ابن القاسم (قوله) عطفه على مقدر) أى ودونى التعليق ان قلت عطف الانشاء على التعليق يرهىم ان التعليق ليس من الانشاء مع انه منه قلت ودون عطف العام على الخاص او يراد بالانشاء ما قابل التعليق (قوله) كل مملوك الخ) هذا مثال للانشاء وامامثال التعليق فتحوان دخلت الدار فكل مملوك املوكه حر (قوله) لا عبيد عبيده) عورضت هذه الامثلة بما في نذور المدونة فيمن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة فانه يحنث وراى بعضهم انه اختلاف قول وفرق للحنث بان الايمان راعى فيها النيات والنفصد في هذه الامين عطف دفع المنه وامنه تحصل يركوب دابة العبد انظر بن (قوله) اذا قال واحد امسا ذكرا) أى من قوله كل مملوك املوكه حر الخ (قوله) لا يملكه اى كل واحد من هذه الالفاظ انذكرة (قوله) كسكل امرأة انزوجه طالق) اى فلا يلزمه طلاق فيمن نكحته ولا فيمن تزوجه او سواء كان هناك تعليق او لا (قوله) ولم يعاق) اى كل مملوك املوكه ابد او في المستقبل فهو حر فهذه اربعة وذلك لانه اما ان يقيد بأبد او في المستقبل ولا يقيد وفى كل منهما اما ان يعلق او لا يعلق بان يقيد فلا يلزمه فيه ساعة لان في ملكه ولا ان يتجهده ملكه اذ ما قالوا اما اذا لم يقيد بأبد ولا بقوله في المستقبل فلا يلزمه شئ فيمن يتجدد اتفاقا سواء علق او لا بكوله كل مملوك املوكه حر او ان دخلت الدار فكل مملوك املوكه حر وامان عنده وفي ملكه فيلزمه عتقه سواء كان الحلف تملينا ام لا على احد اقولين حكاهما ابن

معرفة فهم ما والثاني عدم لزوم عتقه فهم ما وعليه مثنى الشارح فيما يأتي وهو المعتقد بالخلاف انما هو فيمن
عنده لا فيمن يتجدد هذا هو المذهب الثاني في بن خلافا لما في عتيق (قوله كان فعات كذا الله على
عتيق رقبة) أي أعتق عتيق مرزوق مثلا (قوله كقوله الله على عتيق رقبة) أي أعتق عتيق
فلان والمحصل ان العتيق يجب بالنذر سواء كان معينا ام لا سواء كان هناك تعلق او لا بان كان بتا
(قوله ولم يقض الا ببيت معين) أي ولم يقض عليه بالعتيق الا اذا كان النذر ملتصقا ببيت أي
بعتيق معين سواء كان هناك تعلق ام لا واسألوا كان النذر ملتصقا ببيت غير المين كالله على عتيق
رقبة او ان فعلت كذا فعلى عتيق رقبة وفعل المعلق عليه فلا يقضى عليه به بل هو في ذمته (قوله
بان يحكم عليه القاضي بتخييره) أي بوقوعه حالا لا يمكن هناك تعلق او بعد وقوع المعلق
عليه اذا كان هناك تعلق (قوله ان دخلت الدار فانت حر) أي فهو هذا العبد حر او فعبد
حر ولا عبده الا الواحد معين او عبدي زيدا او عبدي الذي فعل كذا (قوله فيلزمه عتيق من
ملكه) من ذلك أي فيلزمه عتيق من هو في ملكه ومن يتجدد له بعد ذلك سواء علق او لا هذا
اذا لم يقيد بالان ولا يابدا كما في امثلة الشارح فان قيد بالان ككل مملوك املاكه من الاستعالية
الآن فهو حر لزمه فيمن عنده وقت اليقين فقط علق ام لا لا فيمن يتجدد له ملكه من البقرة اليمة مثلا
وان قيد بابتداء نحو فالعكس أي يلزمه فيمن يتجدد لا فيمن عنده مملوكا فيهما ام لا والاصل انه
امان يقيد بابتداء الا ان اولايه في كل منهما اما ان يعلق او لا فالأمر يستقر (قوله لم يلزمه
شي) أي لا فيمن عنده ولا فيمن يتجدد له ملكه ومثل كل عبدا ملكه فهو حر كل رقيق أملاكه فهو
حر بخلاف كل مملوك املاكه فهو حر فانه يلزمه عتيق من عنده حين اليقين كذا في عتيق وخش
بين رقيق ومملوك وكأنه نظر الى ان مملوك وصف حقيقة الحال فلا يعم الا اذا قل ابد بخلاف رقيق
وعبد فعلم بذاته وهو ظاهر وان كان الذي استصوبه بن ان رقيق كالمملوك في انه يلزمه عتيق ما في
ملكه لا ما في يده (قوله في صيغة حدث) أي مطابقة غير مقيدة باجل (قوله فيمنع من وطء
الامة ومن يبيعها) أي لانه لما كان على حدث حتى يفعل ومن الجائز ان لا يفعل فيحكم
عليه بالعتق والبيع يخرج للعبد عن ملكه والوطء قد ينشأ عنه حمل منع من البيع والوطء (قوله
ففيه البيع والوطء) أي وان مات ليخرج العبد من الامة من ملكه ولا من غير بل يكون ميراثا
والظاهر ان المخالف ادامات في صيغة الحنث المقيدة باجل كذلك (قوله فيمنع ايضا) أي فاما
ان يفعل او يحنث (قوله والفرق) أي بين الوطء وبين البيع حيث منع من الثاني دون الاول
(قوله ان البيع يقطع العتيق) أي لانه يخرج عن الملك لقوله وتصادا في بيع احتمال وقوعه بالحنث
(قوله وبأى قوله في الطلاق وادب المجزئ) هنا ايضا في بن ان التجزئة في العتيق مكروهة فقط
ولا ادب فيها وما قول المتأخرين ولا يجوز تبعض العتيق ابتداء فقول ابن شاس ليس عدم الجواز على
حقيقته من التحريم بل معناه الكراهة وحينئذ فلا ادب (قوله اذ توبضه) أي له امر نفسه
(قوله في جوابه) أي اذا ملكه امر نفسه او فوض له لمرها كراهة - الشارح قال بن يحتمل
ان المصنف اشار به لقوله في باب الطلاق او قال يا حفصة فاجابته مرة فطلقها فالدعوة وفي العتيق
اربعة اقوال يعتمقان لا يعتمقان تعتيق المدعوة تعتيق الحبيبة وتخرج الامة في باب الطلاق (قوله
في عتيق ان قال) أي العبد وجواب القول سيده ما كنتك امر نفسك او فوضت لآخر نفسك كان
الزوجة تطاق اذا قالت طلقت نفسي أو قبلت طلاق جوابا لقول الزوج ما كنتك امر نفسك
او فوضت لك امر نفسك (قوله فقال اشهب كذا) أي يعتيق بقوله اخترت نفسي وان لم يرد

به العتق كالطلاق لانه لامعنى لاختياره لنفسه الا ارادة العتق في نفس الامر (قوله قد يكون بالعتق وغيره كما بيع) اى فيحتمل ان يكون قوله اختبرت نفسى بمعنى اختبرت مفارقك بالبيع او الهبة (قوله الجواب الصحيح) اى صك قوله اعتقت نفسى اوقبلت عتقى (قوله حتى بانى الاجل) اى وان كان يمنع من البيع ومن وطه الامه بذلك الاجل (قوله فيجزع عليه من وقت) لان عدم تجزعه يشبه نكاح المنة وهو النكاح لاجل (قوله ولانه له) اى يعتق واحدة بعينها (قوله فله الاختيار) اى فى عتق واحدة وامساك الاخرى فان مات احدهما قبل ان يختار عتقت الثانية فان امتنع من الاختيار سمعن فان اصرع على الامتناع من الاختيار عتقت المحاكم عليه اذناهما (قوله فاذا قال) اى لزوجته (قوله فيطلقان معا عليه) اى الا ان وليس له اختيار واحدة وخبره المدينون كالعتق وهو مذهب وعلى المذهب وهو طريقة المصريين فالفرق بين الطلاق والعتق ان الطلاق فرع النكاح وهو لا يجوز فيه الاختيار فلا يجوز ان يتزوج بنتا من بنات رجل بمائة على ان يختار منهن واحدة بعد العقد والعتق فرع الملك وهو يجوز فيه الاختيار فيجوز ان يشتري امه بمائة على ان يختارها من اماء (قوله او نسبا) اى فاذا نوى واحدة معينة ونسبها فانها باطلاقها معا لا وكذلك يعتقان فالخالفه بين الطلاق والعتق على طريقة المصريين انما هي عند عدم النية (قوله والاذا قال لامته ان حملت الخ) اى والمحال انها كانت غريبا لم وأما اذا قال لها وهى حامل ان حملت فانت حرة لم تعتق الا بجملة متأنف وأما اذا قال لزوجته حامل ان حملت فانت طالق ففي بهرام عن ابن القاسم يجزى طلاقها وكراب الحجاب ان الطلاق كالعتق اى فلا تنطق الا بجملة متأنف (قوله بخلاف قوله لزوجته الخ) حامله اذ اقال لزوجته ان حملت فانت طالق فانه يجوز له وطؤها مرة اذا كان لم يحصل منه وطء لها فى الطهر الذى حلف فيه ومتى وطئها انجز عليه طلاقها كما انه يجزى عليه اذا كان وطئها قبل عتقه فى الطهر الذى حلف فيه لاحتمال حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها (قوله فله) اى فيجوز له وطئها مرة خلافا لما فى عتق من حرمة وطئها (قوله حدث وتعلق عليه) اى يجزى طلاقها معا عليه لاحتمال حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها (قوله ولو عزل) اى خلافا للحنفى القائل بعدم الطلاق مع العزل (قوله بل لا بد ان يجتمع عليه) اى على العتق سواء كان اجتماعهما عليه فى المكان الذى فيه العبد أو فى غيره فلا يشترط ان يذهب اليه فى مكانه ويبتاعا معا معا عتقاه (قوله وكذا الطلاق) اى اذا جعل له الزوج لاثنتين تفويضا لم يستقل به أحدهما ولا يقع الا باجمعهما معا عليه وأشار الشارح بهذا الى ان الطلاق مثل العتق فى هذه المسئلة والتى بعدها فلوزكرهما انصف فى مسائل الموافقة كان اولى (قوله بان خاطب كلاهما فدا لا شترارك) كما لو قال لكل واحد على انفراده جعلت لك وفلان عتق عبدى (قوله فى الآتين) اى التى دخلت والتى لم تدخل (قوله حتى يدخلها) اى مجتمعتين بان يدخلها معا أو تدخل الثانية على الاولى بحيث يحصل اجتماعهما فى الدار لا ترتيبين فى الدار بان تدخل الثانية بعد خروج الاولى على الراجح كما بانى فى آخر العبارة عن أبى الحسن وقوله حتى يدخلها الخ اى فان دخلت عتقتا وان دخلت واحدة فقط فلا تعتق واحدة منهما ما اذا الدخلة فقط وان مراد الحالف ان اجتماعهما فى الدخول وأما غيرهما فلم يدخلها وهذا بخلاف ما لو قال لامته ان دخلت هذين الدارين فانت حرة فدخلت واحدة منهما فانها اتمت على قاعدة التخييل بالهض وكذلك الحكم اذا قال لزوجته ان دخلت هذين الدارين فانت طالق فقط عتق عليه اذا دخلت احدهما (قوله لاحتمال ان دخلت انت) اى لاحتمال ان نفسه به ان دخلت فانت حرة وان دخلت انت فانت حرة فانت حرة باللفظ وقال ان دخلت

فانما حرثان (قوله كانه) أى المحالف لما كره اجتماعهما أى الامتنين وكذا يقال فى الزوجتين فيما يأتى
وقوله فيها أى فى الدار (قوله فيكون الخلف لفظيا) وذلك لان قول ابن حنبل لا شئ عليه ما اذا
دخلت واحدة محمول على ما اذا كانت عنه لكرهه اجتماعهما فى الدار لا امر وقول ائمه
تعتق وتطلق المداخلة محمول على ما اذا لم تسكن اليمن لكرهه اجتماعهما فى الدار بل لكرهه
صاحبها وجبرائيل فلا ولا شك ان كلام الشيخين يقول بقول الآخر فى مسئلته (قوله بعد
اخرى) أى بعد ان دخلت الاخرى ونجرت (قوله والزوجة الخ) أى فاذا قال الزوج جنيته
ان دخلت الدار فانما طلقا لقتان فدخلت واحدة فلا يلزمه طلاق فى واحدة منهما حتى يدخلا معا
فيطلقان (قوله بكاف التثنية) أى حينئذ فالولد شامل للذكر والانثى ويصح جعل الكاف
للتشبيه وعلى هذا فيكون الولد خاصا بالذكر لتشبيهه البنت به والمعنى حينئذ والولد المذكوران سفل
ولده كذت وان سفل ولدها (قوله للذئب على التوفهم) أى ويصح جعل قوله طين على نسخة
اللام بالغة ثانية أى والولد وان سفل هذا اذا كان الولد لافل لابن بل وان كان لبنت (قوله
والمحاشية القرية) أى لاعماله وخالاته الا ان يولد محرما جاهلا فينجز عليه بغيره لان القسعة
ان كل ام ولد حرم وطؤها فنجز عنها لان سفل الخدمه لغو وكفى خش عند قول المصنف فى باب
النكاح بملك اب جارية فانه يلد هذه بالقيمة ان كان المالك رشيدا فيه نظير بل لافرق بين الرشيد وغيره
فى العتق بالقرابة وسفل المصنف اوقبله ولى صغيرا ولم يقبله انظر بن (قوله وان حصل بهيمة
الخ) أى هذا اذا حصل الملك بغير او بمعاوضة كالبيع بل وان حصل بغيرهما كهدية او صدقة
او وصية ولا يشترط فى البيع ان يكون صحيحا بل يعتق بالغاسد ويكون فورا وفيه القيمة كما قاله
ائمه وابن القاسم قال للخمى يحمل كلام ابن القاسم على ما اذا كان البيع مختلفا فى فساده
واما المجمع على فساد فانه لا يعتق ادلا بقتل ملكا ولا ضمانا وليس كعتق المشتري لاجنى منه
فانه ماض ولو جمعا لفساده لان البائع سلطه على ايقاع العتق فاقومه وهذا موقع عتقا وانما
يقع حكما اذا ملكه وهو لم يملكه بهذا الشرائع العوفى اه بن (قوله على المسالك) أى
الذى هو اموهوب له او اموصى له او بالتصدق عليه (قوله ان علم المعطى) ظاهر المصنف ان علم
المعطى شرط فى عتق القريب مطلقا أى سواء كان على المعطى دين أم لا وليس كذلك وانما هو شرط
فى عتقه اذا وهب له وعليه دين كما ذكره فى التوضيح وبذلك اعترض ابن مرزوق على المصنف وأشار
الشراح للجواب بتقديره قبله ولا يباع فى دين على المسالك فجعله شرط فى مقدار والحاصل انه اذا
وهب له قربه او تصدق به عليه او اوصى له به فان لم يكن على المعطى دين نجز عتق ذلك العبد
علم المعطى بالكرهانه يعتق على المعطى بالفتح أم لا قبل المعطى له العبد او لم يقبله وان كان على
المعطى دين فان علم المعطى بالكرهانه يعتق على المعطى عتق ذلك العبد ولا يباع فى ذلك الدين قبل
المعطى العطية او لم يقبله لان الواهب لم يهب له ولم يتصدق عليه به حينئذ لا يعتق لليباع فى الدين
الذى عليه وان لم يعلم المعطى انه يعتق على المعطى فانه لا يعتق ويباع فى الدين ولو علم المعطى بالقرابة
هذا اذا قبل المعطى بالفتح العطية فان لم يقبلها لم يعتق ولم يبيع فى الدين لعدم دخوله فى ملك
المعطى فتحصل ادا اذا كان على المعطى دين للعبد أو - وال ثلاثة تارة يعتق وتارة يباع فى الدين وتارة
لا يباع ولا يعتق (قوله فيكفى) أى فى بقبه على عامل القراض وعلى الوكيل على شراء عبده وعلى
الزوج وقوله العلم بالقرابة أى علم العامل والوكيل والزوج بالقرابة لرب المال والوكيل والزوجة وان
لم يعلم بالعتق فالعلم بالقرابة عتق على رب المال والوكيل والزوجة (قوله لا لولى تاخيره) أى

تأخير قوله ولو لم يقبل وقوله هنأى بعد قوله وولاؤه **(قوله وان لم يقبل لم يعتق)** أى اذا كان
لادين عليه وقوله لم يبيع فيما اذا كان عليه دين **(قوله وهو)** أى التعليل الذى كور بعدم دخوله فى
ملكته حيث لم يقبله ظاهر **(قوله الا ان النقل الخ)** استدراك على قوله وان لم يقبل لم يعتق **(قوله)**
عتق ذلك الجزء) أى اذا لم يكن عليه دين مطلقا او كان عليه دين وعلم المعطى بالصفة رانه يعتق
على المعطى فان لم يعلم وقبله المعطى يبيع فى دينه فان لم يقبله لم يعتق ولم يبيع فى دينه **(قوله ولا يكمل)**
الخ) حاصله ان الشخص الكبير ارشيدا ذوا هب له جزء من عدي يعتق عليه او تصدق به عليه او
أرادى له به فان قبله قوم عليه باقية وان لم يقبله فلا يقوم عليه باقية ويعتق ذلك الجزء على كل حال
سواء علم المعطى انه يعتق عليه ام لا قبله او لم يقبله كفى بن خلافا لما فى عبق من التفصيل فيه
وهو العتق مطلقا ان علم المعطى وكذا ان لم يعلم وقبله المعطى وعدم العتق ان لم يقبله وان وهب ذلك
الجزء صغيرا وسفيا فانه لا يقوم عليه باقية قبله الصغير او السفيا أولا قبله وليه أولا والجزء حر على كل
حال أى سواء علم المعطى انه يعتق عليه ام لا قبله الصغير والسفيا أولا ولم يقبله هذا كله اذا
لم يكن عليه دين فان كان عليه دين فيجبر على مامر من التفصيل ان علم المعطى بانه يعتق على المعطى
فلا يباع ويعتق وان لم يعلم وقبله المعطى يبيع للدين وان لم يقبله لم يعتق ولم يبيع للدين **(قوله اولم)**
يقبله) لو حذف قوله اولم يقبله كان اختصار لفهمه من قوله او قبله لى صغير بالاولى **(قوله اذا يلزمه)**
القبول الخ) هذا نظا هر حيث لم يكن على المحجور دين او كان عليه دين وكان بحيث لا يبيع فيه
الجزء المعطى ليكون المعطى عالما بانه يعتق على المعطى واما لو كان الدين بحيث يبيع فيه الجزء المعطى
لكون المعطى لا يعلم بعقته فانه يلزم الولي قوله لما فيه من المصلحة العامة لتجوره من قضاء دينه
او بعضه **(قوله والجزء المعطى حر)** أى والولا للمعطى بالفتح **(قوله لتعقيد ما قبل المبالغة)** أى هذا
اذا كان الملك شراء وارث بل وان كان هبة او صدقة او وصية **(قوله وعق بالحكم)** أى وعق
العبد على السيد بالحكم ان تعمد الجناية عليه وقصدها الاجل شيئا اذا كان ذلك السيد ارشيدا حرا
مسببا او ذميا يمثل بثلثه ~~وكان~~ ان صحبا غير زوجة او كان مريضا او زوجة رقيقة العبد المثل بدلت
ماله ما ولا يتبع العبد ماله على احد قولين فى الشاخر بهرام والذى اقتصر عليه الا فقه سى انه يتبعه
(قوله ويبدل على قصد المثل) أى ويبدل على ان السيد قصد بالجناية عليه المثل **(قوله واو حترز)**
بالعمد) الاولى ان يقولوا - تترز به مد لشين عن الخطأ الخ **(قوله او مكاتبه)** أى ويرجع
المكاتب على سيده بما يزيد ارش الجناية على المكاتب فان زادت المكاتب على ارش الجناية سقط
الزائد لفق المكاتب على سيده **(قوله لا رقيق مكاتبه)** أى لان مثل برقيق رقيقه الذى
لم يتزع ماله كعبد مكاتبه فلا يعتق عليه ولزمه ارش جانيته الا ان تكون مثله مقيمة فاقصود
من ذلك العبد يضمن قيمته ويعتق عليه **(قوله اولد مغير)** عطف على المضاف اليه من قوله
او رقيق رقيقه وصرح مع المعطوف باللام المقدرة فى المعطوف عليه لان الاضافة فيه على معنى
اللام **(قوله والولد الكبير الخ)** أى فاذا مثل الاب برقيق ولده الكبير او مثل شخص برقيق
اجنبى او برقيق زوجته فلا يعتق عليه ويغرم لصاحبه ارش الجناية الا ان يطل منافعه فيعتق عليه
ويغرم لصاحبه قيمته واعلم ان المثل ليست من خواص العتق فاذا مثل بزوجه كان لها الزرع للداكم
فتنت ذلك وطأى عليه بقدر سبق ان لها تطابق بالضرر ولو لم تشهد البيعة بتكرره ومافى عبق
هنا فغبه نظر **(قوله يمثل بمثله)** أى ممثل ذلك الذى يمثل **(قوله ومنطوقه)** أى منه فوق
غير ذمى ممثل بذمى ثلاث صور وهى ما اذا مثل مسلم بمسلم او بكافر او مثل كافر بمسلم فيصدق على

السيد في كل صورة منها انه غير ذي مثل بذى فيعتق العبد في هذه الصور الثلاث (قوله ومعه صورة واحدة) أي فلا يعتق فيها (قوله وكأنه قال الخ) فيه ان منطوق هذا صورتان وهما ما اذا مثل الرشيد المحرم لم يملكه او بكافر ولا يشبه ما اذا مثل الرشيد المحرم الكافر بريقة المسلم مع ان كلام المصنف صادق بالثلاث صور كما علمت فكان الاولى للشارح ان يقول وكأنه قال ان مثل المحرم الرشيد المسلم بريقة ولو كافرا أو مثل الرشيد المحرم الكافر بريقة المسلم عتق عليه تأمل (قوله وكذا الذي بذى) أي وكذا الاعتق على الذي اذا مثل بعده الذي بخلاف ما اذا مثل بعده المسلم واعلم ان المعاهد ليس كالذي في التفصيل المذكور بل اذا مثل بعده سواء كان مسلما أو كافرا فإنه لا يعتق عليه لانه ليس ملتزم بالاحكامنا فلان تعرض له (قوله اذا كان متصفا بالصفات المتقدمة) أي بان كان رشيدا حرا غير ذي مثل بذى (قوله في محمل الثلث) أي في عبد يحمل اثلث قيمته بان كان ذلك العبد المثل به قيمته قدر ثلث ما له ما اقل (قوله فيما زاد عليه) أي في عبد قيمته ازيد من اثلث (قوله ويعتق عليهما) أي من ذلك العبد المثل به الذي قيمته ازيد او الزوجة اذا كانت قيمته ازيد من ثلث ما له ما فإنه يعتق على المراض والزوجة المثل به المبرء من ثلث ما له ما الا ازيد سواء كان محمل ثلث المال من ذلك العبد ثلثه او اقل من ثلثه الا ان يجيز الزوجة او الزوج عتقه والاعتق وظاهره ان الزوج اذا لم يرض بعته بتمامه ليس له الارد ما زاد على الثلث فقط لتشوف الشارع للحرية وليس له رد الجميع كابتداء عتقه او رج هذا القول بعض الاشباح ليكن الذي في ابن عرفة عن ابن القاسم ان له رد الجميع ووجهه انه بان كان ازيد من ثلثها حمل ثلثها به على ان قصدها اضرار الزوج فيكون له رد الجميع انظر عبق (قوله لم يعتق عليه) أي ويباح في الدين (قوله فلغيره) أي اذا حكم الحاكم بعته وقوله رده أي رد الحكم بعته ربه في الدين (قوله على مقتضى كلام ابن الحسن) أي حيث قال انه أي العبد الذي مثل به يورث بالرق قبل الحكم ويرد الحكم بعته الدين فظاهره ان الدين قبل الملة او بعدها (قوله لانه لا يخلف غالب الابعض وهو شين) كذا نسخة الشارح بخطه والاولى كما في عبارة غيره لانه لا يخلف غائبا وهو شين لانه بعضه أي فليس قطعه مثله (قوله ولو قصد بذلك استعادة الثمن) أي على المعتمد كما هو ظاهر اطلاق المدونة وابن أبي زمنين في المقرب والمختب وابن أبي زيد في مختصره كذا قال ح ثم ذكر انه يفهم من كلام اللخمي انه اذا خصه ليزيد ثمنه لا بقصد التعذيب انه لا يعتق عليه وان كان ذلك لا يجوز باجتماع انظر بن (قوله فيعتق بالحكم) أي على المعتمد خلافا لاشتباه حيث قال اذا خصه بعبده لوجهه فإنه يعتق عليه بغير حكم (قوله أي بردها بالمبرد) أي حتى ازال منفعتها وقوله ويسمى أي المبرد (قوله وما ذكره في السنن) أي من أبي قلعة او سمحلهما مثله يوجب الحكم بالعتق ومثله السنن هو اراجح أي وهو قول مالك في كتاب محمد وقال اصبح انه لا يوجب الحكم بالعتق وهذا ظاهر الشارح ان الخلاف مصرح به في قلع السنن وبردها وفيه نظر اذ لم يذكر النخعي وعياض وابن عرفة والتوضيح الخلاف لافي قلع السنن والسنين ولم يتعرضوا لذلك في السهل في اواحده او الاثنين انظر بن (قوله لكن المعتمد الخ) كذا قال الشارح تبعا لعتق قال بن انظر من ابن أبي زمنين ان المعتمد قد اقتصر ابن الحاجب وابن عرفة على ما عند المصنف ونص ابن عرفة ابن رشد رضي ابن المساجشون حلق نجمة العبد النذيل ورأس الامه الربيعه مثله لافي غيرهما ولم يذكر مقابله اه كلامه (قوله او سم وجه بنار) ظاهره سواء كان كتابا أو كالا لانه يشين وهو ظاهر

ابن الحاجب ايضا واخبره شيخنا لكن اعترضه في التوضيح بان ظاهر النقل ان التفصيل بين الوجه وغيره انما هو فيما كان كتابة ظاهرة واماما كان مجرد علامة بالنار في الوجه او غيره فليس بمثله وهذا ايضا ظاهر نقل ابن عرفة عن اللخمي اه بن وحاصله ان الوسم بالنار اذا كان مجرد علامة فلا يكون مثله سواء كان في الوجه او غيره واماما ان كان كتابة ظاهرة او كان غير كتابة وكان متفاحشا فان كان في الوجه فهو مثله اتفاقا وان كان في غيره فهو لان ظاهر المصنف انه غير مثله ومذهب المدونة انه مثله وهو الراجح (قوله لا غيره) أي لا وسم غيره من الاعضاء بالنار (قوله وفي غيرها) أي وفي الوسم غيرها (قوله والراجح انه مثله) قال بن انظر من ابن جاهد هذا الترجيح وظاهر ابن الحاجب والتوضيح وابن عرفة عن اللخمي انهما قولان متساويان (قوله والا فلا) أي والا يكن بالوجه بل بغيره فليس بمثله اتفاقا (قوله والقول للسيد في نفى العمد) أي وكذا القول قوله في نفى قصد الشين اذا اتفقا على العمد واختلفا في قصده لان الشأن ان الناس لا يقصدون المثلة بعبدهم (قوله وادعت العمد) أي والادب الطلاق (قوله وحديث فيكم عليه عتق الرقيق وطلاق الزوجة) (قوله لان الاصل الخ) أي لان السيد مقربا لعتق والاصل فيه عدم المسال (قوله وعتق بالحكم الخ) ما ذكره من توقف العتق على الحكم اذا اعتق جزءا من عبده وكان الباقي له او لغيره هو المشهور من المذهب كما قال ابن رشد وقال اللخمي هو الصحيح من المذهب وقيل بكل الباقي من غير حكم وقيل ان كان الباقي لغيره فبالحكم والا بدونه والاقوال الثلاثة سالك وفي قول المصنف جميعه مساحقة وذلك لان المتوقف على الحكم بقيته لاجمعه اه بن (قوله والباقي له) جملة طليعة من فاعل اعتق (قوله موسرا او معسرا) أي والحال انه لا دين عليه يستغرق الباقي منه ولا فلا يعتق عليه الباقي بالحكم (قوله فيعتق فيمن يعتق عليه بالسرية) أي فيعتبر في السيد الذي يعتق عليه بالسرية ما يعتبر في السيد الذي يعتق عليه بالمثلة من كونه رشدا حراما مسلما او ذميا لم يعتق جزءا من مثله وكونه صحبغا غير زوجة او مريضا او زوجة وقيمة المعتق منه الجزء ثلث ما لهما (قوله لم بكل عليه) أي وانما يكمل عليه اذا كان كل من السيد والعبد مسلما او كان السيد مسلما والعبد كافرا او بالعكس (قوله في زائد الثلث) أي فاذا اعتق كل منهما جزءا او كان تكميل العتق يزيد على ثلث كل منهما فلا يكمل (قوله فاعتق احد الشركاء نصيبه) أي او اعتق بعضا من نصيبه وصار الباقي بلاعتق له ولغيره كعبيدين اثنين مناصفة فاعتق أحدهما ربعه فيكمل عليه بالحكم ربعه الباقي من نصيبه ونصف شريكه (قوله ان دفع القيمة يومه) أي حاله كونهما معتبرة يومه (قوله لا يوم العتق) أي محضته (قوله انه لا يشترط الدفع بالفعل) أي وانما الشرط دفعه بالقوة بان يكون موسرا مسلما ولا يقال ان قول المصنف ان دفع القيمة معناه ان يسرها دفعها بالفعل أم لا لانه يصير قوله لا في وان يسرها مكررا مع ما هنا ولوحذف المصنف قوله ان دفع وقال بالقيمة يومه ان كان المعتق مسلما الخ كان الاولى لم روره على ما هو الاظهر من عدم اشتراط دفع القيمة بالفعل (قوله ولين كان السيد) المعتق للجزء مسلما او كان العبد مسلما او كافرا وكذلك الشريك (قوله الا ان يرضى الشريك بحكمنا) فان رضايه نظرطان بان المعتق العبد رأى ابعده عنه ولم يأوه عنده حكم بالقويم كافي عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وان لم يبينه فلا يحكم بتقويمه عليه وليس المراد ان الشريكين اذا رضى يلحكما فانه يحكم بالقويم مطلقا كما هو ظاهر الشارح (قوله وان يسرها) لا يقال هذا يعني عنه قوله ان دفع القيمة بناء على ما هو ظاهر

من اعتبار الدفع بالفعل شرط لان دفعه لما يستلزم يساره بها لانا نقول ان يستلزم ممنوع اذ قد يدفعها من مال غيره لكونه غير موسر بها فان كان معسر بها فلا يكون عليه ويعرف عسره بان لا يكون له مال ظاهر ويسأل عنه جيرانه ومن يعرفه فان لم يعلموا له مالا حلف ولم يسجن قاله عبد الملك سمعون وقاله جميع اصحابنا الا الذين فلا يستحلف انظر بن (قوله ابو بصير) اى وان يسرى بعض القيمة فقبالها اى فقبال قيمة البعض التي يسرى بها تعتق عليه وهـ را اى قوله او بصيرها فقبالها كلام مستأنف مذكور في خلال الشروط ولوقرنه بان واسقطها من جميع المعطوفات كان اخصر واين (قوله ما عسره) اى البعض الذي اعسر بقيمة (قوله تفسير لما قبله) اى وهو قوله ان يسرى بها (قوله ويدل على هذا) اى على كون المصنف قصد به تفسير ما قبله ولم يجعله شرطاً مستقلاً (قوله وان حصل عتقه) اى الحجز وقوله ما ختمناه اى باخذنا المعتق (قوله ولم يقلنا) اى لا نثبت رجوعه في ملكه بالمراث مليا (قوله تمسك) اى باسقاط قوله وفصلت عن متروك المفلس لما علمت انه تقدر بها قبله وليس شرطاً مستقلاً بل الشروط اربعة على ما حققه ابن مرزوق من ان الدفع بالفعل لا يشترط والمدار على يسره بها دفعت بالفعل والا (قوله ولو اعتق الاول فالثاني) اى لو اعتق كل منهما انصديه وكان العتق مرتباً وكان كل منهما موسراً وامالو كان الاول معسراً فانه لا يقوم حصه الثالث لا على الاول لعدم يسره ولا على الثاني ولو موسراً لانه لم يقبل العتق (قوله قوم نصيب الثالث على الاول) اى جبراً عليه (قوله ولو طلب الاول التقويم على نفسه) هـ اذا ما بلغت في تقويمه على الثاني اذ ارضى بذلك (قوله ولا مقال له) اى لانه لاحق للاول في الاكل وانما الحق في الاستكمال للعبد وقوله نص عليه المصنف اى في توضيحه (قوله يقوم الجميع) اى جميع نصيب الثالث (قوله ويجل في ثلث مريض الخ) حاصله ان المريض اذا اعتق جزءاً من عبدو باقية له او لغيره في المعلوم ان تبرع المريض انما ينفذ من ثلثه فان كان ماله مأموناً وثلثه يحمل العبد المذکور ويجل عتق العبد من الآن وقوم عليه حصه شريكه وان كان لا يحمل الا بعضه يجل عتق ذلك البعض كان قدر الجزء الذي اعتقه واقل او اكثر ووقف باقية فالصحيح المريض او مات وظهر له مال يحمل ذلك الباقي عتق ذلك الباقي والا فلا وان كان مال المريض غير مأمون لم يجل عتق الجزء الذي اعتقه بل يؤخر مع التقويم لموته فان جل الثلث العبد بتمامه عتق كله والاعتق محله ورق الباقى (قوله ويقوم عليه الباقى) اى يقوم عليه حالا قبل موته ليجزى حرام الآن (قوله اى ان شرط تجهيل العتق) اى مع التقويم بالنسبة للصورة الاولى او وحده بالنسبة للصورة الثانية (قوله لم يجل عتق الجزء الذي اعتقه) اى من العبد الذي عتق بعضه او يملك جميعه (قوله فان جمل الثلث) اى فان جل الثلث كل العبد عتق وقوله ولا اعتق منه اى من العبد محله اى محمل الثلث سواء كان محمل الثلث قدر الجزء الذي اعتقه فقط او اكثر واقل (قوله ولم يقوم على ميت الخ) حاصله ان من اعتق في حال صحته او مرضه شقة صاله في عبدو باقية لغيره ولم يطاع على ذلك الا بعد موته ولم يوص بتقويم باقى العبد في ماله فانه لا يجوز عليه حينئذ لانه بمجرد الموت انتقلت التركة لا ورثة فصار كمن اعتق جزءاً ولا مال له والمعسر لا يقوم عليه هكذا صورته المواق وصوره ابن مرزوق بما اذا وصى بعتق شقص له في عبدو باقية لغيره اوله ولم يوص بتقويم باقى العبد في ماله فانه لا يقوم عليه باقية والجزء الذي وصى بعتقه ينفذ من الثلث (قوله لانه بموته) اى لاقول المصنف ولم يقوم على ميت لم يوص (قوله فلما وصى بالتقويم) اى فلما وصى بتكيد ما عتقه في صحته او مرضه ولم يطاع عليه الا بعد

موته فمما كل عليه من الثالث فقط (قوله وأما لو اطلع عليه قبل الموت) أي بان اعتق في حال
 مرضه أو في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه قبل موته وهذا مفهوم قوله ولم يطلع الخ وحاصل فقه
 المسئلة أنه لو اعتق جزء في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه فإنه يعضى ما اعتقه من الجزء حالاً من
 رأس المال وبكل عليه عتق الباقي حالاً من الثالث ان كان المال مأموماً والآخر تقويم باقي العبد
 بعد الموت فيعتق من ذلك بمثل الثالث سواء كان الباقي أوبعضه ولو اعتق جزء في حال مرضه قبل
 موته فإنه يجعل عتق ذلك الجزء الذي اعتقه في المرض من ثلثه وكذلك يجعل تقويم الباقي الآن عليه
 من ثلثه ان كان ماله مأموماً والآخر عتق الجزء وتقويم الباقي له من العبد بعد الموت فيعتق منه
 بمثل الثالث فقوله الشارح فهو ما قبله أي في الجملة يعني بالنظر لما إذا اعتق في المرض واطلع عليه في
 المرض قبل موته وأما حكم ما إذا اعتق في صحته واطلع على ذلك في مرضه فهو معار لما تقدم كما علمت
 وفي قول الشارح وأما لو اطلع عليه في مرضه ما قبله إشارة لجواب اعتراض واراد على المصنف
 وحاصله ان بين مفهوم قوله امن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت يوحى حسنة
 التقويم بعد الموت وان لم يوص ومفاد الثاني خلافه وحاصل الجواب ان الاول فيما إذا اطلع عليه
 قبل الموت والثاني فيما إذا اطلع عليه بعد الموت كما قرر الشارح وحينئذ فلا يخالفه (قوله وقوم
 كاملاً) أي على انه رقيق لا عتق فيه وما ذكره المصنف من ان المعتق بعضه يقوم على المعتق كاملاً
 مطلقاً أي سواء اعتق بعضه باذن شريكه ام لا هو الذي عليه اتفاق الاصحاب وهو المشهور ومن المذهب
 وقيل يقوم عليه نصفه مثلاً على ان النصف الآخر حر وهو قول احمد بن خالد وفصل بعضهم فقال ان
 اعتق باذن شريكه فكقوله احمد وان اعتق بغير اذنه فكالمشهور وقال ابن عبد السلام وينبغي على القول
 الاول ان يكون للشريك الرجوع على المعتق بقيمة عيب نقص المعتق اذا منع الاعيان من التقويم
 عليه نقله في التوضيح اهـ بن ثم ان محل تقويمه كاملاً ان اشتراه معاً لم يعضى بعض الثاني حصته بالمعتق
 فان اشترى في صفقةتين بأن اشترى كل واحد حصته مفردة لم يقوم كاملاً بل يقوم حصته الشريك
 على انفرادها وكذا لو اعتق الشريك بعض حصته بعد عتق الاول جميع حصته او بعضها فإنه يقوم
 على الاول ما بقي من حصته الثاني فقط ولا يقوم كاملاً (قوله بماله) أي لانه يعتق ببعضه يمنع
 انتزاع ماله لانه تبع له فلذا وجب تقويمه مع ماله ولا يقوم غيره ان لم يلزم المعتق حصته شريكه من
 ماله و يعتبر ماله يوم تقويمه على المعتق الكاش في محل العتق فاذا كان له حين التقويم مال موجود
 بعصر ومال بملكه اعتبر المال الموجود في محل العتق فيقوم معه دون غيره (قوله ضرراً على
 الشريك) أي بكساد حديمه بتقويمها مفردة لان قيمة نصف العبد اقل من نصف قيمته لقلة الرغبة
 في شراء الحصص وكثرة الرغبة في شراء الكامل (قوله ونقص الخ) علة النقص ما فيه من الغرر
 لان التقويم قد وجب فيه قبل البيع فدخل المشتري على حالة مجبولة ومفهوم قوله يبيع ان الهبة
 والصدقة لا ينقصان ويقوم على المعتق ويكون الثمن للعتق بالفتح أي ان يحاق الواهب انه ما وهب
 لتكون للموخر وبه القيمة فان حلف كان اتي به اسداً فالواهب اهدى عتق (قوله ولو تعددت
 البيعات) لا يقال البيعة من مفونات البيع العاسد لاننا نقول لا يكون البيع مفوتاً اذا كان
 صحيحاً وهذا لا يكون الا فاسد للغرر كما علمت (قوله سواء علم الشريك) أي الذي قد باع بالعتق
 قبل بيعه ام لا (قوله الا ان يمتعه المشتري) أي ويقوت بيده بمفوت من مفونات البيع العاسد
 كنقص في سوق الخ بدون اربز ياد مال او حدوث ولله من امة فاذا حصل في العبد مفوت مما ذكر فلا
 ينقص البيع في الجزء ويانزم المشتري بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المعتق القيمة له ليكمل عليه عتق جميعه

(قوله ويقوم فكذا في الثلاثة على المعتق بتلا) أي على المعتق الذي اعتق في الحال ويكون أسده
 حصته من القيمة لأنه لما نقض عتقه وما بعده فكان له لم يحصل منه ذلك. (قوله ما لم يرض الآخر)
 أي وهو الشريك المعتق بانتقاله (قوله فليس له رجوع إليه) أي على المعتق (قوله لا يرضى
 صاحبه) أي وهو الشريك المعتق (قوله لم يكن له اختيار التقويم فانيا بلا خلاف) أي ما لم يرض
 به صاحبه والا كان له اختياره (قوله وفي نسخة بيعه) أي وعليه فالمعنى وإذا حكم الحاكم ببيع
 الشريك حصته لغير المعتق لم يسر المعتق مضي ولا ينقض الحكم يسر المعتق بعد الحكم ولو لم يبيع بالفعل
 (قوله كقبلة) تشبيهه في عدم التقويم على المعتق وحاصله أن المعتق إذا عسر بقيمة حصته شريكه
 يوم العتق فلم يقمها الشريك عليه لعسره ثم حصل له يسار بعد ذلك فانها لا تقوم عليه بشرط أن كان
 المعتق لمحصته بين العبر يوم العتق وكان العبد حاضرًا إذا علمت ذلك تعلم أن قول المصنف كقبلة
 الأولى أن يقول كقبلة أي كفي الحكم أي أنه إذا انتفى الحكم راسا وكان معسرا وقت العتق ثم يسر فلا
 تقويم أن كان بين العسر وحضر العبد (قوله وكان العبد حاضرًا حين العتق) أي حين عتق
 المعتق لتخصيه والقيام عليه (قوله لا يقال أن يدرن هذا اليسر الذي ظفر) أي حين اتمام
 عليه وقوله هو الذي كان حين العتق الأولى أن يحدف قوله هو الذي بان يقول لاحتمال أن يكون
 هذا اليسر الذي ظفر كان موجودا حين العتق واخفاه لأنه ليس ثم يسره وهو حين العتق وإنما
 يحتمل أنه كان موجودا واخفاه تأمل (قوله بخلاف الغائب) أي غيبة بعيدة فانه يتعذر تقويمه
 لأنه لا بد من تقدير قيمته على ما مر للمصنف والنفق في الغائب لا يجوز سواء علم موضعه ومقتضاه أو كان
 مفقودا (قوله ومثل حضوره) أي حين العتق أي في كونه يمنع من التقويم إذا حصل اليسار بعد
 العتق ماذا كان غائبا حين العتق غيبة يجوز فيها اشتراط النقد لقربها وقوله قال ابن القاسم الخ
 الأولى حدفه لأن كلام ابن القاسم في حال اليسر بدليل قوله لم تقويمه ولو لم على العسر كما هو
 موضع كلام المصنف لم يناسب قوله لم تقويمه بل حقه لم عدم تقويمه إلا أن يقال كلام ابن القاسم
 أفاد أن قرب الغيبة مع اليسر كما حضور في لزوم التقويم فيؤخذ منه أن قرب الغيبة مع العسر كما حضور
 في منع التقويم تأمل (قوله واستقر عساره) أي فلم يحصل له يسار أصلا بعد العتق (قوله أو حكما)
 أي بان كان غائبا غيبة قريبة يجوز فيها اشتراط النقد (قوله والأقوم عليه) أي والا يكن حاضرًا
 حقيقة أو حكما بان كان غائبا حين العتق غيبة بعيدة قوم عليه بعد حضوره (قوله من شهادة) أي
 من رد شهادة (قوله وغيرها) أي كعدم صحة امامته في الجملة (قوله فلا يجوز) أي فإن وطئها
 لم يحد كافي المدونة في كتاب النقد ونصها فإذا اعتق أحد الشرى يكن في الأمية حصته وهو ملئ ثم وطئها
 المملوك بآرق قبل التقويم لم يحد لان حصته في ضمايه قبل التقويم (قوله فانه لما لك بعضه)
 أي ولا يكون منه شيء للعتق ولورثته كافي المدونة قال ابن عرفة فيها إذا انتفى أحد الشرى يكن وهو
 مؤسر فلم يقوم عليه حتى مات أو ألبس على مال فاما مال المملوك بآرق دون المعتق لانه لم يحدكم بحكم الأرقاء
 حتى يمتنع جميعه أهـ بن (قوله أي لا يلزمه أن يسع الخ) أي وكذا فإن طلب العبد السعي
 لا يلزم السيد اجابته لذلك وكلام المصنف محتمل للوجهين الوجه الذي قاله الشارع والوجه الذي قلناه
 وذلك لان الاستسقاء فاعل على كلا الوجهين والمفعول على الأول العبد وعلى الثاني السيد فالمعنى
 على الأول لا يلزم العبد استسقاءه وقوة على الثاني لا يلزم السيد استسقاء العبد بل الاجابة لاستسقاءه وإنما
 لم يلزم العبد الاستسقاء في مسئلة المصنف عند طلب السيد وزنه المال إذا أسير ولا يتابعه ابن عسرى
 قوله أنت حر على أن يملك الغاو وعليك الف فانه يلزم العتق والمال كباقي للمصنف لان العتق في

هذا من غير خلاف ما انا مانه لا يعتق ناجزا قبل السعي (قوله ولا يلزم من اعتق حصته) اى وكان
 معسرا (قوله وكذا لا يلزم شريكه) اى قبول مال الغير ليعتق به العبد (قوله ولا العبد) اى لا
 يلزمه قبول مال الغير ولو صدقة ليعتق به نفسه (قوله ولا يلزم تخليد القيمة) اى لا يلزم الشريك
 المعتق ان يخلد قيمة نصيب شريكه الذى لم يعتق فى ذمته لاجل معلوم حاله كونه التخليد برضى شريكه
 الذى لم يعتق وحاصله ان الشريك الذى اعتق حصته من العبد اذا كان معسرا فانه لا يلزمه ان يخلد
 قيمة نصيب شريكه فى ذمته لاجل معلوم برضى شريكه باتباع ذمته لان من شرط وجوب التقويم ان
 يكون المعتق موسرا كامرا (قوله قوم عليه) اى ذلك العبد من الآن (قوله اذ القصد تساوى
 المحصنين) اى فى العتق فى وقت واحد فلا يجعل عتق نصيب المعتق الآن لانه خلاف الواقع ولا
 نصيب شريكه لانه تابع وظاهر المصنف كظاهر المدونة انه يقوم عليه الآن ولو بعد الاجل ونصها على
 ما فى بن فان اعتق احد الشريكين حظه لاجل قوم عليه الآن ولم يعتق حتى يحل الاجل اه وفى تن
 وروى اصيبغ عن ابن القاسم ان بعد الاجل انخرالتقوم لانتهائه قال عتق وانظر هل هو وفاق
 في تقديره ظاهر المدونة والنص صام لا (قوله الا ان يبت) بكسر الباء وضمة هاء من باب ضرب وقيل
 (قوله فنصيب الاول على حاله) اى باق على حاله من كونه لا يعتق الا عند اجله ولا يقوم على
 الثاني الذى يحل عتق حصة نصيب الاول لاجل ان تساوى المحصنين فى العتق فى وقت واحد
 (قوله بطل اجل الثاني عند اجل الاول الخ) اى انه يحل لاجل الاول فاذا جازا لاجل الاول قومت
 حصة شريكه المعتق لاجل ابعده على المعتق الاول قال بن بل الظاهر انه يطل تأجيله الآن ويقوم
 عليه من الآن ليعتق عند اجله كما قال المصنف (قوله وان دبر حصته) اى باذن شريكه او بغير
 اذنه تفاويا اه اى ولا يقوم على من دبر نصيب شريكه ليكمل عليه تدبيره وليس لشريكه الرضا بذلك
 التدبير والتحكيم بقطعه بل لا بد من الموافقة وهذا القول هو المشهور كفى التوضيح ورواه ابن حبيب
 عن الاخوين ورواه ايضا محمد بن اسحق عن مالك قال فى التوضيح وروى عن مالك ايضا انه يقوم
 على المدبر ليكون مدبرا كله تنزيلا للتدبير منزلة العتق وكل من القولين فى المدونة فى كتاب التدبير
 وفيها ايضا فى العتق الاول ان دبر باذن شريكه جاز وبغير اذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير
 جميعه ولا يتقاوياه انظر بن (قوله تفاوياه) اى تزايد فيه حتى يقف على حد يلزمه احدهما به
 واتقاوى ما عدا ذلك من القوة لان كل واحد من الشريكين يظهر قوته (قوله لا يقوم على من دبر)
 اى نصيب شريكه ليكمل عليه (قوله معناه) اى التقاوى (قوله استلم لصاحبك) اى المتملك
 بالقيمة (قوله حتى يقف على حد) اى يلزمه احدهما به (قوله ابرق كله) اى ان وقف على
 الشريك الذى لم يدبر وقوله او يدبر كله اى اذا وقف على من دبر ثم انه اذا وقف على الشريك الذى
 لم يدبر وبقي كله رقبة ناجزا لم يدبر واخذ من حصته وبغله به ماشاء (قوله وهذا ضعيف) اى لقول
 المدونة فى كتاب العتق الاول ان دبر باذن شريكه جاز وبغير اذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير
 جميعه ولا يتقاوياه وكانت الموافقة عند مالك ضعيفة ولكنها شئ ذكر فى كتبه اه وانما كانت
 ضعيفة لان فيها من التدبير اذا وقف على الذى لم يدبر كذا فى طائفة ما قصر على هذا القول
 فى النسبة للمدونة واما بن فقد نسب الاقوال الثلاثة لما وصحى عن التوضيح تشبه القول
 بالمقاواة ولذا اقتصر المصنف عليه هنا (قوله وان راجع المدبر الى المورس الخ) اى واما لو دبر احد
 الشريكين حصته وهو مدمر شريكه ان شاء امضى فبنيته وان شاء رد تدبيره وهذا قول ابن
 الماجنون وسحنون وذكروا بهرام وذكرا قولنا انما لم يكتنه صدر بهذا القول (قوله فيسرى العتق)

أى لذلك الاجل في جميع العبد وكان الاول ان يعبر بباقيه بدل الجميع لان سرمان التدبير والعق
 للاجل انما هو لباقيه (قوله واذا عي ان شريكه يعلم ذلك) هكذا ففرض المسئلة في التوضيح
 وكذا هي في الجواهر ولم يفرضها ابن عرفة كذلك بل ظاهره كظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه
 بالعيب ام لا ونصه الباجي لو ادعى المعتق عيبا بالعبد وانكره شريكه ففي وجوب حلفه قولان الاول
 نافي قول ابن القاسم مع اصبيغ وابن حبيب وانما في اول قوله اه بن (قوله فله استخلافه)
 أى على المعتمد وقيل ليس له تخليفه ولا يخالف ذلك المذيع ايضا ويقوم العبد سلبا (قوله ولم يصدقه)
 أى في العلم بعيبه بان انكره علمه بالعيب (قوله في عتق عبد) أى في عتق جزء من عبده من ترك الخ
 (قوله قوم في مال السيد الاعلى) أى فلو قال ذلك السيد قوموه في مال العبد المعتق بالسكرفانه
 لا يجب لذلك اذا خص القوم بمال العبد المعتق بحيث لا يكمل من عنده اذا احتج لتكبيره واما
 اذا قال قوموه في مال العبد المعتق وكان ماله يفي بالقيمة ولا يفي بكل السيد من ماله فانه يجب لذلك
 لان قوله قوموه في مال العبد انتزاع له انظر بن (قوله وان احتج لبيع العبد المعتق ببيع ليو في
 منه قيمة شريكه) أى قيمة الجزء الذي لشريكه ويجوز للمعتق شرائه اذا بيع وهذه المسئلة كثيرا
 ما تقع في المعايير يقال في أى وضع يباع السيد في عتق عبده وفي هذا المعنى قال بعضهم

يحق لمجف العين ارسال دمه * على سيد قد يبيع في عتق عبده
 وما ذنبه حتى يباع عيش ترى * وقد باع المملوك غاية قصده
 ويملكه بالبيع ان شافا علمن * كذا حكموا والعقل قاض برده
 فهذا دليل انه ليس مدركا * لمحسن ولا قبيح وقف عند حده

(قوله لان عبده من جملة ماله) أى ولا فرق بينه وبين غيره تنبيهه مفهوم المصنف انه اذا لم يعلم السيد
 حتى اعتق العبد الذى اعتق الجزء فان كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذى اعتق الجزء
 نفذ عتق العبد للجزء وكان الولاء للعبد دون السيد وان كان ذلك السيد استثنى ماله بطل عتق العبد
 للجزء (قوله وان اعتق شخص اول ولدا الخ) حاصله انه اذا قال لامته اول ولد تلديه من غيرى
 فهو حر فولدت من غيره اولاد امرأتين في بطن او بطون فان اول ولد منهم يكو حرا ولو نزل ميتا
 ولا يعتق الثانى ولومات الاول حال نزوله من بطنها (قوله ولدت ولدين) أى احدهما بعد
 الآخر سواء كانا في بطن او بطنين (قوله ولومات الاول) أى ولو نزل اول التوأمين ميتا وولد قول
 ابن شهاب الزهري وهو من اشياخ مالك وخلافه خارج المذهب وانما اشار لردده بولائه منذ كور
 في المدونة والقاعدة انه لا يذ كرف المدونة الا ماله اصل في المذهب وقد قال ابن حبيب قد ارتضاء
 غير واحد من اشياخ المذهب اه بن (قوله ولا يصح عوه لثانى) فمضى وان كان اقرب مذ كور
 لان المعنى بآى ذلك ان لا يتوهم عتق انثى اذا نزل ميتا حتى يبالغ عليه (قوله عتقا معا) أى
 لوصف كل منهما بالاولية (قوله كما اذا لم يعلم الاول) أى كما اذا نزل ميتا ولم يعلم الاول (قوله)
 وان اعتق جنينا الخ) حاصله ان ضروره هذه المسئلة ثمانية لان تلك الامة التى اعتق سيدها جنينها
 او دبره اما ان يكون لها زوج مسترسل عليها ولا وفى كل امان ان يكون ظاهرة الحمل حين التتق
 او التدبير ولا وفى كل امان تلد الامة ذلك الولد لاقول ام الحمل ولا كثره فان كانت ظاهرة
 الحمل فيلزمه التتق والتدبير فيما تلده بمجرد الولادة مطلقا أى سواء كان لها زوج مرسل عليها
 ام لا ولدت له لاقول الحمل ولا كثره وكذا اذا كانت خفية الحمل وليس لها زوج مرسل عليها بان مات
 او كان غائبا فانه يلزمه العتق والتدبير فيما تلده بمجرد الولادة ولو لا قصى ام الحمل واما ان كانت

خفية الحمل ولما تزوج مرسل علم انه لا يلزم العتق والتدبير الا فيما تلده لاقل من اقل امدا الحمل وهذه الصورة هي التي استثنى بها المصنف والاستثناء في كلامه متصل لان ما قبل الا لا يقيد بظاهرة الحمل وما بعده ما يجب ان يقيد بغيره (قوله في بطن امته) أي التي ليست بفراشه بان كانت متزوجة باجنبي او بعبد او اشتراها حاملا من زنا او زنت عنده (قوله ظاهرة الحمل ام لا) لكن ان كانت ظاهرة الحمل حين العتق او التدبير فلا فرق بين ان يكون لها زوج مرسل علم ام لا وان كانت خفية الحمل فتقيد بما اذا لم يكن لها زوج مرسل علم كما علمت (قوله ولا يتحقق وجوده حال قوله المذكور الخ) من هذا يعلم انه اذا مات شخص وولدت امه بعده ومته من غيرها به ولدانها واخوه لامه فان وضعته لستة أشهر من موته او اكثر او اقل من الستة بجمعة ايام لم يرثه ان لم يكن الحمل به ظاهرا حين موته والورث كاللواضعته لاقل من ستة اشهر بستة ايام المتحقق وجوده حال حياة اخيه في هاتين الحالتين دون الاولى (قوله ويبيع ان سبق العتق) حاصله انه اذا اعتق ما في بطن امته من غيره في حال صحته وعليه دين وقام عليه غرامه فاما ان يتو وأعليه قبل وضعها او بعده فان قام وأعليه قبل الوضع يبيع الامة بجنينها اذا لم يكن له مال غيرها مطلقا سواء كان الدين سابقا على العتق او كان العتق سابقا على الدين والمجنين رقيق في الحالتين وسواء كان ثمنها وحدها يفي بالدين أم لا وار قام وأعليه بعد الوضع فان كان العتق سابقا على الدين يبيع الام وحدها وولدها حر - واه وفي ثمنها وحدها بالدين ام لا لا يمكن الولد لا يفارقها وان كان الدين سابقا على العتق يبيع الولد معها في الدين ان لم يوف ثمنها بالدين فان وفي به ثمنها وحدها يبيع وحدها والولد حر (قوله حيث يبيع الخ) أدغمي قام عليه الغرامه يبيع قبل وضعها رقيقا بجنينها يبيع معها مطلقا سواء كان ثمنها وحدها يفي بالدين أم لا سواء كان العتق سابقا على الدين او كان الدين سابقا على العتق (قوله يبيع وحدها والولد حر من رأس المال أي يعتق من رأس المال سواء كان ثمنها يفي بالدين أم لا (قوله ولو ولدت به - بعد موته) أي هذا اذا ولدت قبل موت السيد في حال صحته او مرضه بل ولو ولدت بعد موته (قوله ولا يبعثني بيع) أي لا يصح استثناء المجنين ببيع اعنتي فاذا باع حاملا أو اعنتيها وامتنتي جنينها كان الاستثناء باطلا لا يعتد به ويكرن المجنين معها للمشتري في البيع ويكرن حرامه في العتق وهذا هو المراد وليس المراد بعلان البيع والعتق كما يوهمه كلام الشارح (قوله بخلاف الوصية الخ) أي فاذا أوصى بامه لانسان وهي حامل او وهبها له وانصدق بها عليه فيصح استثناء جنينها (قوله فان اعتقها المعلن) أي في الصور الثلاث (قوله وهي من مسائل المعايين) أي بان يقال امرأة حرة حامله برقيق (قوله لم يتم البيع) أي فيرد ولا يعتق على الولي ولا على المحجور وسواء كان الولي عالما بان يعتق على المحجور ام لا فالولي ليس كالوكيل على شراء عبدا وبعضهم اجري الولي على الوكيل وحينئذ يفتق على المحجور اذا لم يعلم الولي بالقرابة ارفع لم بها وجهل لزوم العتق فان علم الولي انه يعتق على المحجور يعتق على الولي ومثل الوكيل على الشراء في هذا التخصيص عامل القراض والزوج كالمهر (قوله من يعتق على سيده) أي لو لم يكن (قوله فان اشتراه لم يعتق عليه) أي على سيده ولا على العبد ايضا وسواء علم العبد بقرابة ذلك العبد الذي اشتراه سيده وبعتقه عليه ام لا وسواء كان على العبد دين ام لا (قوله الا ان يجيزه) ان الا ان يجيزه سيده شراء ولذلك العبد فانه يعتق على سيده (قوله انه ان ادن له في شرائه بيمينه عتق على سيده) أي من غير تفصيل وقوله كالوكيل الخ على شراء عبده بيمينه (قوله والا فلا) أي والابان اشتراه عالما بيمينه على سيده كان على ذلك العبد دين يحيط بماله ام لا او اشتراه غير عالم

ثم عه على سعيده وكان عليه دين محيط فلا يعتق على السيد في هذه الاحوال الثلاثة ولا على العبد
 ايضا (قوله عالم) أى وامان كان غير عالم فان كان ليس على المأذون دين محيط عتق على
 السيد والا يعتق عليه (قوله كالذى قبله) أى وهو قوله وان كان الانه في التجارة فيعبر
 فيه تفصيله من انه اذا اشتراه غير عالم بالعتق على السيد وليس على المأذون دين محيط بماله فتق
 على سعيده والا فان كان عالما بعتقه على سعيده او غير عالم لكن عليه دين محيط فلا يعتق على السيد
 الا ان اجازته (قوله فلا تثنى عليه ان استثنى ماله والاخره) ما ذكره من لزوم البيع وعدم غرم
 المشتري للثمن مرة ثانية ان استثنى مال العبد وغرمه ثانيا ان لم يستثنه محله اذا كان الثمن عينا
 او عرضا وصوفا وامان كان عرضا معينا ولم يستثن المشتري مالى العبد فليسيد العبد ان يرجع في عين
 عبده ان كان قائما فان فاعلى المشتري قيمته وذلك لان المشتري قد اشترى سلعة بسلعة فاستحققت
 السلعة التي دفعه بالسيد فله ان يرجع في عين عبده ان كان قائما وبقية ان فات وهذه من اقرار قول
 المصنف سابقا وفي عرض بعرض بما يخرج من يده او قيمته اى ويرجع في استحقاق عرض يشع به رض
 بما يخرج من يده او قيمته (قوله بمال السيد) أى الذى دفعه العبد له ليشتره به من سعيده (قوله
 لا يتبعه ماله في البيع) أى بل يبقى لسيد الذى باعه (قوله بخلاف العتق) أى فانه يتبعه ويكون
 له دون سعيده (قوله ان لم يوجد عند المشتري) لافهوم له بل وكذا لو وجد الثمن معه لان العبد صار
 مملوكا له ولما سلك ان يتصرف في ملكه بما اراد (قوله فان لم يوف الخ) أى وامان تساوى الثمنان
 فالامر ظاهر وان وفى بعض ثمنه الا ان بقية الاول بقى الباقى لا كمالا او ربالا (قوله لان
 هذا شئ لا يتوهم) وذلك لان الموضوع انه قال له اشترى لنفسك فاشتره كذلك فهو ملك له
 وحينئذ فلا يتوهم انه يرجع عليه بما دفعه فيه من الثمن حتى يحتاج للنص على نفيه (قوله اذ
 العبد ملك لغيره) اى ولذا احتج الشارح الى حمل قوله ولا رجوع له والى انه على ما اذا اعتقه
 بعد ذلك (قوله وقد تم عتقه بمجرد الشراء) هذا ضعيف وسيأتى ان المعتمد ان عتقه يتوقف على
 تحديد عتقه بعد الثراء (قوله يرجع للصورتين) هذا ظاهر في الاولى واما في الثانية فلا يظهر
 الا على القول المعتمد من انه لا يكون حرا بمجرد الشراء بل يتوقف على انشاء العتق ثم انه اذا بيع وفضل
 عن الثمن الاول قدر كان للمشتري في مسئلة اشترى لنفسه عتق منه ما زاد على الثمن في مسئلة اشترى
 لغيره (قوله ولا يؤاخذ به) اى لا للمشتري (قوله وكيل عن العبد الخ) أى فهو لم يشتر
 لنفسه بل لغيره وهو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فانه اذا كان الولاء للبايع (قوله فيما
 يصح مباشرة له) اى لان العبد يجوز له ان يشتري نفسه من سعيده فيجوز له ان يوكل على ذلك
 فاندفع ما به قال هذه وكالة من العبد وتوكيله باطل فبطل الثراء من اصله وحاصله ما اشار له
 الشارح من الجواب ان توكيل العبد ليس باطلا مطلقا بل هو صحيح فيما لم يصح مباشرة فيه كما هنا
 (قوله اى بثلثه) أى تجز عتقه في انحال (قوله او وصى بثلثه) بان قال اوصيت
 بعق عبيدى سواء ساهم انى عنهم باسمائهم بان قال فلان وفلان ولم يسمهم ورثا نصف بلو قول
 سحنون اذا ساهم ولم يسمهم لثالث فانه ينعى من كل واحد جزء بعد رجل الثالث من غير قرعة
 (قوله او وصى بثلثه) اى ولم يعين من يعتق ولا مفعول لثالث بل مثل قوله اوصيت بعق
 ثلث عبيدى اوصيت بعق نصفهم مثلا (قوله ومثله اذا بثل الخ) اى بان قال في مرضه ثلث
 عبيدى او نصفهم احرار فلا مفعول لثالثهم (قوله اى فى مرضه) اى واما اذا بثل عتق ثلثهم في
 حصة فله الخيار في التعيين ولا قرعة كما اذا اعتق عددا من اكثر في حصة فان لم يعين حتى مات استقل

الخيار لورثته كما كان له وقيل يعتق ثلثهم بالقرعة انظر التوضيح اه بن (قوله او وصى بعدد سماء
من اكثر بان قال اوصيت بعق ثلثة من عبيدي والحال ان عنده تسعة (قوله ويكتب قيمة
كل واحد مع اسم في ورقة) لاحاحه لكتابة القيمة في الورقة مع الاسم ولم يذكر ان مرفقة الا كتابة الاسم
انظر بن (قوله عتق) المناسب تأخير به بعد قوله فان كانت قدر ثلث الميت والاوضح ان يقول فن
وجد فيها اسمها نظر الى قيمته مع ثلث الميت فان كانت قدر ثلث الميت عتق وان زادت عتق منه بقدر
الثلث وان نقصت عن الثلث عتق ويخرج ورقة أخرى فن وجد فيها اسمها نظر الى قيمته مع ما بقي من
الثلث وبعق منه بقدر ما بقي من الثلث ورق الباقي (قوله وينظر الى قيمته) اي والى ثلث الميت
ايضا (قوله وان زادت) اي قيمته عن الثلث (قوله وان نقصت) اي قيمته عن الثلث (قوله فن
خرج له حر) اي فالثلث الذي خرجت له الورقة التي فيها حر (قوله نظريه) اي نظريه الى قيمته مع
الثلث (قوله والا عمل فيه ما تقدم) اي بان يكتب اسم كل واحد من ذلك الثلث مع قيمته في ورقة
وتخطط الاوراق ثم يخرج ورقة بعد اخرى على نحو ما مر (قوله فان عين العدد) بان قال اوصيت
بعق ثلثة من عبيدي وهم زيد وعمر ووكبر وعبد تسعة مثلا (قوله والاسلك فيه ما تقدم) اي
من كتابة كل واحد مع قيمته في ورقة على ما قال الشارح وبفعل بهم ما مر (قوله وان لم يعين) اي ذلك
العدد باسمائهم وانما سمي العدد فقط ليحمله الثلث (قوله ويعمل مثل ما تقدم الخ) اي بان تخطط
الاوراق ثم يرمي كل ورقة منها على جزء فن وقعت عليه ورقة الحرية من الاجزاء عتق كما ان جملة
الثلث فان لم يحمله عتق منه محمله بالطريق المتقدمه بان يكتب اسم كل واحد من ذلك الجزء مع
قيمته في ورقة وتخطط الاوراق ثم يخرج ورقة بعد اخرى على نحو ما تقدم (قوله الا ان يرتب
الظاهر انه راجع للصورتين الاوليين) وقال ابن عاشر الظاهر رجوعه للاولى (قوله والترتيب
اما بالاداة كاعتقوا فلانا الخ) هذا مثال للترتيب في الصورة الثانية ومثاله في الاولى عدى فلان
حر ثم فلان وهكذا الى آخرهم او فلان حر الآن وفلان في غد وفلان بعد غد (قوله كالا علم
فالا علم) اي بان يقول اعتقوا من عبيدي الاعلم فالا علم او الاصلح فالا صلح وهكذا (قوله
ان جملة الثلث) اي بتمامه وقوله او جملة اي او ما جملة منه ان لم يحمله كله (قوله وهكذا) اي
فان بقيت من الثلث بقية ايضا عتق من الثلث مجمل الثلث او جميعه وهكذا (قوله او يقول)
اي في وصيته وهذا اعطى على المستثنى وهو يرتب (قوله ما ذكر) اي وهو ثلث كل او نصف
كل (قوله ولو قل) اي ولو كان اقل مما سماء الموصي كما اذا كان الثلث يحمل عشر قيمتهم فانه
يعتق من كل عشرة (قوله وتبع العبد سيده بدين) يعني انه اذا اتق عبدا او عتق عليه
بالحكم لتخليه به وللعبد دين على سيده فان العبد يتبع سيده بدينه الذي له عليه ان لم يستثن السيد
ماله حين العتق فان ائتمناه سقط الدين الذي على السيد للعبد (قوله وهو يدعى الحرية) اي
اصالة او انه عتق لغيره (قوله ان شهد شاهد بركة) اي فان لم يشهد شاهد بركة وانما كانت
من المبدعي مجرد دعوى فانه لا يتوجه على العبد عين عند ابن القاسم وهذا يخص مفهوم
قوله وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يعين بمجرد هذا (قوله ومعناه الخ) الخي ان كلام المصنف
محتمل لصورتين كلفظ المدونة احدهما ان يكون الدين ثابتا في شاهد بركة او بقرعة او بقرعة
والثانية ان يكون الدين غير ثابت في شاهد بركة بدين متقدم على العتق وشارحا قصر كلام
المصنف على الصورة الاولى ولا وجه له انظر بن (قوله ركان القرل له) فان نكل العبد
في الاولى رق وهذا حيث لم يكن استتبعه آخر والا فاليمين على المعتق عند نكول مدعي الرق فان نكل

المعتق رد العتق ولا يخالف العبد كما في ابن مرزوق (قوله واستوفى بالمال ان شهد بالولاة شاهد او بالنسب) هذا قول ابن القاسم وقال اشهب لا يدفع له بالشاهد الواحد قال في التوضيح وهما مبنيان على القاعدة المختلف فيها بينهما وهي الشهادة بما ليس بمال اذا ثبت اليه كما لو اقامت المرأة بعد الموت شاهدا على الزوجية هل يثبت بتلك الشهادة المال او لا فان القاسم يقول بالاول واشهب يهول بالثاني لان الشهادة بغيره لابه (قوله ولا يثبت بذلك نسب) أي وحينئذ فلا يتفرع عليه حرمة ما ثبت تخريمه من النسب (قوله كما سيأتي له ذلك في باب الولاء) أي وكما هو مستفاد من قوله واستوفى بالمال اذ لو ثبت الولاء والنسب لما استوفى بالمال اذ لا وجه للاستثناء (قوله احد الورثة) أي سواء كان ابنا او غيره وأما لو شهد عدلان من الورثة بذلك كانت شهادتهم مقبولة (قوله واقر) أي عند غير حاكم والاول وهو الشاهد بشرط فيه العدالة دون الثاني وهو المقر وإنما بشرط رده (قوله بل يلغى) أي لابه في الاولى شهامة واجد وهي لا تنكفي في العتق وفي الثانية اقرار على الغير (قوله تنكون رقاله) أي ولا تكون حرة ويقوم عليه الباقي لانه ليس هو المعتق حتى يلزمه التقويم وانما هو مقر على غيره (قوله وان شهد شريك) أي فقط وحاصله انه اذا شهد احد الشريكين في عتدان شريكه اعتق حصته وكذلك لا آخر لم تعتق حصة المشهود عليه اتفاقا واما الشاهد ففيه تفصيل فان كان شريكه المشهود عليه معسر لم تعتق حصته ايضا اتفاقا وان كان مؤسرا فالذي عليه الاقل انها تعتق حصته وهو الراجح والذي عليه الاكثر انها لا تعتق واما لو شهد احد الشريكين مع عدل آخر على شريكه بعتق نصيبه فانه يعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشريك الشاهد ايضا ولا يرجع بقيمته لدعواه لنفسه انه يستحق قيمته على المشهود عليه كذا قيل وبحث فيه بعضهم بأن مقتضى القياس انه يخلف ويأخذ قيمة حصته لان معه شاهدا عدلا (قوله يعتق نصيبه) أي نصيب المشهود عليه (قوله حر) أي يعتق مجانا (قوله كبسره) أي كما اتفق على عدم عتق نصيب الشاهد في عسر المشهود عليه.

* (باب في التدبير) *

(قوله تعليق مكلف) أي ولو كان سكرانا بحرام اذا كان عنده نوع عتيق واما اذا كان طالفا فهو كالبيعة لا يلزمه شيء اتفاقا وما في عقب ففيه نظر واما السكران بحلال فكالمجنون (قوله خرج الصبي والمجنون والمكره) أي فان تدبيرهم باطل من اماله وكذا يقال في تدبير العبد والسفيه فيعياي أي اما بطلانه من المجنون والمكره والعبد فبإتفاق واما بطلانه من الصغير والسفيه فعلى الراجح كما في حاشية شيخنا على خش وقال بعضهم انه من الصغير والسفيه وصية بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة وحينئذ فيخرج من الثلث وله ما ارخوع فيه بعد البلوغ وارشد واستظهره في المجل (قوله خرج العبد) أي لان تدبيره باطل لانه محجور عليه بالامالة وقونه والسفيه أي سواء كان مولى عليه او كان مملوكا فلا يصح تدبيره من حيث كونه تدبيرا وان صح على احد القوانين السابطين من جهة انه يكون وصية فيخرج من الثلث بالاولى من الصغير انظر بن وعدم صحته من الماهل هو قول ابن القاسم واما عند مالك فيصح لان تصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عنده (قوله وان زوجة دبرت في زائد الثلث) أي دبرت عيها بجملة ازيد من ثلث ماله ولو عبر المصنف بالورد قول مصنفون انه قول ابن القاسم يعبر من الزوجية في زائد الثلث خطأ كان

حسن ابن رشد وروى عن مالك مثل قول سمعون انظر المواق اه بن وقوله وان زوجة الخ أى
هذا اذا كان المكلف الرشيد غير زوجة اعم من كونه رجلا او امرأة او كان زوجة دبرت فى ثلثها
بل وان كان زوجة دبرت الخ (قوله فيمضى) أى التدبير أى بمضى عقده من الآن وان كان
لا يخرج حرا الا بعد موتها من ثلثها (قوله بخلاف العتق) أى ولولا جمل (قوله وسائر
التبرعات) أى فان زوجها ردها حيث زاد التبرع على الثلث (قوله لان العبد فى رقه الى
الموت) أى فلها استغداؤه والعمل به وفى هذا منعة للزوج فلم يخرج العبد بالتدبير عن تمتع
الزوج به الى موته او بعد الموت الزوج كبقية الورثة بخلاف العتق فان العبد يخرج به عن تمتع
الزوج (قوله بموته) أى هل موته فالباء بمعنى على لان التعليق يتعدا على اوعلى حالها لكن
مع تقدير عام لى تتعلق به اى رابطته اى للعتق بموته (قوله اوزمن) أى كان مضت سنة
فانت حرا وان مات زيد فانت حر (قوله لاعلى وصية) أى لاعلى رجه الوصية ولما شمل تعريفه
الوصية بالعتق كانت حر بعد موته اى ان مات فاعتقه واعبدي فلانا نخرجها بهذا القيد فهو من
تمتة التعريف لئلا يكون غير مانع (قوله بخلاف التدبير) أى فانه عقد لازم ثم ان من المعلوم
ان الفرق بين الوصية والتدبير بالازوم وعدم الازوم فرع عن افتراق حقيقتهم ما وحاصل الفرق
بينهما الذى نقله بن عن المعيار ان العتق فى التدبير الزمه ذمته وانشاء من الآن وان كان معاقبا
على الموت فوجب ان لا يرجع فيه والوصية أمر بالاعتق بعد موته ولم يعقد على نفسه عتقا الآن
فالعقبة ان يقع على العبد بعد موت الموصى فلذا كان له ان يرجع كمن وكل رجلا لبيع عبده او يهبه
فله ان يرجع عن ذلك بما شاء من قول او فعل مالم ينفذ الوكيل ما امر به (قوله كان مت من
مرضى او سقرى هذا) انما يكون هذا وصية ان جعل الجواب فانت حر كما فعل الشارح فان جعل
الجواب فانت مدبر كان وصية أيضا على قول ابن القاسم وفى الموازية انه تدبير لا رجوع فيه ووجه
الاول اعنى كونه وصية انه لم يعلقه على امر محتمل لان يكون او لا يكون لم يترجمه انظر بن (قوله
ولا غيره) أى بما يدل على التدبير كما باني (قوله وامان قال انت مدبر بمعنوى) أى اوقال
انت حر بعد موتى بالتدبير فهو تدبير فيه ما قطعنا (قوله ما كان على وجه الانبرام والاقوم) أى
من الآن كدبرتك اوانت مدبر اوانت حر من دبرضى وان كان معلقا على الموت كانت مدبر بعد موتى
اوانت حر بعد موتى بالتدبير (قوله لاعلى وجه الانحلال) أى لاما كان على وجه الانحلال وقوله
كان يكون على وجه اى معلقا على وجه وقوله يكون اى محتمل لان ولا يكون (قوله ولوا فى الخ)
أى بان قال ان مت من مرضى هذا او من سقرى هذا فانت مدبر (قوله اذا المية بدلفظ التدبير)
أى كان قال انت حر بعد موتى اى وامان قيد به كانت مدبر بعد موتى اوانت حر بعد موتى بالتدبير
كان تدبيرا (قوله وعمل كونه) أى ما ذكر من الصبيغ الثلاثة (قوله مالم يرده) أى مدة
كونه لم يرده بان تخلله فله عن نية او قرينة فان اراده نية او قرينة لزمه هذا محصل كلام الشارح
وفى بن ان لم يرده اى بالنية وامان اذا الى بما يدل عليه كقوله اذا مت فعبدي فلان حر لا يغير الخ
فهذا من قبيل التدبير الصريح لا بالارادة (قوله ومثل ذلك) أى مثل ما اذا الى بما يدل على
التدبير (قوله ونالم بعلقه) أى ومالم يعلق ما ذكر من الصبيغ الثلاث على شئ فان علق واحدة
منها على شئ كان تدبيرا (قوله فانت حر ان مت من مرضى او من سقرى هذا) أى اوان قلت
اودخلت الدار فانت حر بعد موتى (قوله لزم المعلق) أى وهو المحررة بعد الموت من هذا المرض
(قوله واللازم تدبير للوصية) فيه ان المحررة معلقة فى الصبيغتين الاولتين من صبيغ الوصية

فلو لم يقل انها تلزم بمصول المعلق عليه واللازم تدبير لا وصية واجب بان المعلق عليه هنا
اختياري والمعلق على الاختياري يلزم بمصوله على قاعدة الخنث بخلاف قوله ان مت من مرضى
هذا ومن سقري هذا فانت حرفان المعلق عليه فيه الموت من هذا المرض او من هذا السفر فانه
غير اختياري فلا يلزم فيه ما للتدبير الا بارادته (قوله او نحو ذلك) أي او شهرين او نصف شهر
(قوله وظاهره ولو اراده الخ) أي ظاهره ان هذا وصية غير لازمة سواء اراد بذلك التدبير او لم يرد
علقه او لم يعلقه وانما كان ظاهره ذلك لتأخير قوله او انت حرب بعد موتي بيوم عن قوله ان لم يرد
او يعلقه الا انه اراد بذلك التدبير كان وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية اذا التزم عدم
الرجوع فيها فهي اقولان بالازم وعدمه وهذا القول هو ما اختاره الشيخ ابراهيم القاني (قوله وقيل
حذف الخ) هذا التقرير هو ما اختاره عج وحاصله انه اذا قال انت حرب بعد موتي بيوم او بشهر
او بأكثر من ذلك أو أقل فهو وصية غير لازمة ان لم يرد بذلك التدبير او يعلقه والا كان تدبيراً
فالمصنف حذف ان لم يرد او يعلقه من هنالك دلالة ما قبله عليه (قوله او حر عن دبري) لما كان
هذا اللفظ صريحاً في الباب لم يحتج الى الارادة بخلاف حرب بعد موتي فانه لما كان غير صريح في التدبير
لم ينصرف له الا بالنية او القرينة (قوله والمجارعة) أي والدبر يعني المجارحة بالضم أكثر من
الاستكان (قوله اذ لم يصرفه للوصية) أي ولم يعلقه على ان مت من مرضى هذا او سقري كما مر
وقوله اذ لم يصرفه للوصية أي عايدل عليها كما مثل او بالنية وقوله والا كان وصية أي والا بان
صرفه لما عايدل عليها او بالنية كان وصية وانما انصرف صريح التدبير لغيره وهو الوصية لقوشه
بها (قوله اذا اراده التقدير) أي بالنية او بالقرينة الدالة عليه كما مر (قوله او بعده) أي
بان دبره وهو كافراً فلم وهذا يشمله قول المصنف اسلم لانه مسلم مالا (قوله لزومه وعدمه فسخه)
أي لانه نوع من العتق وعتق الكافر ليس لازم (قوله أي عليه) اشار الى ان اللام بمعنى على
لانها على حالها للعتدية لان ملك الشخص لا يؤجر له أي وأجر عليه لم وكلام المصنف يشتر
بانه لا يتولى الا بيجار وهو كذلك بل يتولى المحاكم بيجاره ويدفع له ما وجبه شيئاً فشيئاً لان منتهى
اجل السيد لا يعلم (قوله عتق من ثلثه) أي من ثلث ماله ولو جاز وخبرنا اذا كانت ورثته
نصارى فلو ترك ولدين فاسلم احدهما بعد موته وقيمة المدير مائة وترك مائة ناضية وخجرا قيمة
مائة عتق نصف المدير على الذي لم يسلم لانه اخذ خمسين ناضية وخمسين خجرا ونصف المدير خجون
فخرج نصف المدير من ثلث ماناب النصارى والذي اسلم لم يتم له الا خمسين ناضية وقيمة نصف
المدير خمسين واهريق نصيبه من الخجرا فعتق من النصف الثاني ما قابل ثلث المائة وذلك سدسنا
العبد فصار جميع ما يعتق منه خمسة اسداسه ويرق منه سدس لاولد الذي اسلم (قوله وولاه
للمسلمين) أي على تقصيل وحاصله ان الكافر اذا اتعزى مسلماً ثم دبره او اسلم عنده ثم دبره فالولاه
للمسلمين مطاعاً ولو كان لذلك السيد عصبه مسلمون ولو اسلم ذلك السيد بعد التدبير فلا يعود له الولاه
واما ان دبره في حل كفره ثم اسلم فالولاه للمسلمين ما لم يسلم سيده او يكون له عصبه مسلمون والا كان
الولاه لسيده او لعصبه (قوله الحمل معها) أي الحمل المصاحب لها يوم تدبيرها وهو الذي
حملت به قبل التدبير (قوله واولى ان حملت الخ) أي بخلاف ما انفصل عنها قبل تدبيرها فانه
رقيق للسيد (قوله وامان حملت به قبل تدبيره ليه الخ) أي سواء وضعته قبل تدبيره ايضاً
او وضعته بعده والحاصل ان ما انفصل قبل التدبير فهو رقيق سواء كان التدبير للامة او للعبد
المستتر على اتمه وما حملت به بعد التدبير فهو مدبر سواء كان التدبير للامة او للعبد وما كان حملاً

حين التدبير فهو مدبر ان دبرت امه لان دبر ابوه وانما دخل ولد المدبرة الذي حملت به قبل تدبيرها
في عقد تدبيرها دون جاهل من ابيه قبل تدبيره لان الولد كجزء منها حتى تضع فاذا دبرها فقد دبره
واذا دبر الاب لم يدخل تدبير الام ولا حملها حتى تحمل به بعد تدبير الاب (قوله وصارت به ام ولد)
يعني ان العبد المدبر اذا عتق ولده الذي حملت به امته بعد التدبير وذلك المستحق بعد موت السيد الذي
دبر اباه بان حمله الثلث هو ابوه وعتقا معا فان الامة التي حملت به تصير ام ولد بذلك الولد فعتق من
رأس مال سيدها وهو المذكور (قوله وقوم الاب عليه في الضيق) هذا هو الذي
استظهره ابن عبد السلام فخرى عليه المصنف هنا مع اعتراضه في التوضيح على ابن عبد السلام بان
مذهب المدونة وغيرها انها تخصان وقد اعترضه ح وعج ومن تبعه بذلك اه بن (قوله
فلا يلزم من عتق الاب عتق الولد) أي ويلزم من عتق الولد عتق الاب (قوله بعته) أي
بعث الولد من ثلث السيد (قوله بل يتحصان عنده) أي فاذا كان ثلث مال السيد عشرة
وكانت قيمة الولد والاب معا ثلاثين فانه يعتق من كل بقدر خمسة وهو سدسه (قوله فلا يكون
امام ولد) هذا هو والمعتق خلاف الما جزم به الشيخ احمد الزرقاني من كونها ام ولد (قوله اذ
يلزم من عتقه عتق ولده) أي وكذا يلزم من عتق الولد عتق ابيه (قوله ولا سيد نزع ماله ان
لم يمرض) اراد المصنف ماله ما وهب له او تصدق به عليه او اكتبه بتجاره او يتخلع زوجته او ما مناشأ
من عمل يده ونحاجه أي غنائه وارش جنائته عليه فليس ينزعه ولو مرض مرضا مخوفاً من غير احتياج
لشرط على أن اطلاق الانتزاع عليه مجازاً هو السيد اصاله (قوله ما لم يشترط السيد عند التدبير
انتزاعه) أي وان مرض مرضا مخوفاً (قوله ليبيع للغرماء) أي عند العجز عن وفاء الدين (قوله
ليبيع بعد موت السيد) أي لا في حال حياته وقول المصنف في باب ازهرن لارقته محمول على هذه
الصورة أي لا يجوز رهن رقبته على أن تباع في حيات السيد في الدين الطارئ على التدبير ولا
تخالف ابن ما هنا وما روي ازهرن (قوله ولا يد كتبته) أي سواء كتبت له الكتبة من قبل
العتق او من قبيل البيع اما جواز كتابته على الاول فظاهر واما على الثاني فلان مرجعه ماله حتى
(قوله فان اذى) أي نجوم الكتبة (قوله عتق من ثلثه) أي فان لم يحمله الثلث عتق منه محله وافر
ماله بيده ووضع عنه من كل نجم عليه بقدر ما عتق منه فان عتق منه نصفه وضع عنه نصف كل نجم
وان لم يترك غير عتق ثلثه ووضع عنه ثلث كل نجم لا ينظر لمساواة قبل موت السيد ولو لم يبق عليه
غير نجم عتق ثلث المدبر وخط عنه ثلث ذلك النجم ويسمى فيما بقي فان اداه خرج حراً (قوله لا يجوز
للسيد اخراجه) أي اخراج المدبر عن التدبير (قوله بغربة) الباء بمعنى اللام كما في نسخة (قوله
كبيع وهو فوضفه) أي ورجوعه عن تدبيره وما ذكره المصنف من عدم جواز اخراج المدبر عن
التدبير بغیر المحررة قال ابن عبد السلام هو المشهور من المذهب وقال ابن عبد البر كان بعض اصحابنا
يقضي ببيعها اذا تخلف على مولاه واحد احدثا فبيحة لا ترضى اه واراد البعض ابن لبابة كما قال
ابن عرفة قال في التكيل وقد أفتى شيخنا القروي مرة بمقتله ابن عبد البر اه بن (قوله لان
فيه ارفاقه بعد جريان ثابته المحررة فيه) أي والشارع متشوف للمحررة (قوله ان لم يعتق)
أي قبل الفسخ (قوله فان اعتقه المشتري) أي ولو كان العتق لاجل (قوله ولا يرجع
المشتري اذا اعتقه بالثمن على من دبره) أي لان عتقه له فوثق بالبيع والبيع المختار في فساد اذا
فات بمضي بالثمن وأعلم ان محل مضي عتق المشتري وثبوت الولاية مالم يتأخر عتقه الى موت المدبر
بالكسر فان تأخر فانه يضي عتقه لان الولاية عند انعقد المدبره اما محل الثلث اكله فيعتق كله

أول بعضه فبعتق بعضه وحيث كان الولاء قد انعقد لمديره قبل عتق المشتري أو الموهوب له صار عتق المشتري لم يصادف محلا وحينئذ فذلك المشتري الذي لم يعض عتقه ان يرجع بل يفتن على تركه المدير (قوله دفع فيها) أي دفع ماله في تلك الجناية (قوله ولا خيار له) أي لا خيار لسيده بين فدائه وإسلام خدمته للجنى عليه ليستوفي منها ارش الجناية تقاضيا (قوله خلافا لظاهر المصنف الخ) أي فان ظاهرا لآل فقه يفتنى ان السيد مخير في إسلامه وفدائه مطلقا كان له مال يفي بالجناية أم لا (قوله وان لم يكن له مال يفي الخ) أي بأن لم يكن له مال أصلا أو له مال لكن لا يفي بجنانيته (قوله اسلم خدمته للجنى عليه) أي ليستوفي منها ارش الجناية (قوله حتى يستوفي الجناية) أي ارشها وبعد ان يستوفي الجنى عليه ارشها ترذ الخدمة لسيده على انه مدير وما ذكره المصنف من ان السيد لم يخدمه المدير للجنى عليه تقاضيا هو المشهور وقيل انه يسلمها له مالا كالموت السيد (قوله فلو جنى جنابة ثانية على شخص) أي قبل ان يستوفي الأول من الخدمة ارش جنانيته (قوله وحاصه مجنى عليه ثانيا) أي وحاص مجنيا عليه أولا مجنى جنى عليه العبد ثانيا (قوله فيما بقي من الخدمة) متعلق بقوله وحاصه مجنى عليه (قوله من يوم ثبوت الخ) صفة لمخاصة الثاني أي الكائنة من يوم الخ (قوله القسمة نصفين) أي ولو كانت على الثلث والثلثين (قوله الظاهر الثاني) بل قال بن هو الصواب فاذا كان ارش كل جنابة من الجنابات ثلثين عشرين الا ان صاحب الأولى اخذ من خدمته عشرة قيل ان تحصل الجناية الثانية وبقت له عشرة فانها يتحصن خدمته اثلاثا على ظاهر كلام المدونة وبه جزم ابن رزوق لان الخدمة يقتسمها مناصفة انظر بن (قوله ورجع مديرا) أي كما كان قبل الجناية (قوله ان وفارش الجناية) أي او الجنابتين (قوله وان عتق هذا المجاني بموت سيده) أي لحمل الثلث له (قوله وبعد اسلامه) اعترض بذلك عن مالومات سيده قبل اسلامه وفدائه فانه لا شئ للجنى عليه كما اذا جنى وهو صغير لا خدمته له وانتظرت قدرته على الخدمة فمات سيده وحمل الثلث وكذلك المدير التي لا عمل عنده او لا صنعتة كافي ابن رزوق (قوله وقبل استيفاء ارش الجناية) أي من خدمته (قوله اذ تبع) أي المتعقب بعضه بالارش وقوله فيما عتق منه أي بالنظر لما عتق منه (قوله بحصته) أي بما يقابل حصته أي بما يقابل الجزاء المحرمه فالباقي في قوله بحصته على حاله او في الكلام حذف مضاف او انتهاء على في ولا حذف أي يتبع بالارش في حصته أي الحصة التي صار بها حرا (قوله وخير الوارث في اسلام سارق مملوك للجنى عليه الخ) انما خير الوارث بين الفداء والتسليم للرقبة ملاحمة ان مورثه انما خير بين الفداء والاسلام للخدمة لان المورث لا يملك الرقبة وهي الآن ملك للوارث (قوله وقوم بماله) محل هذا اذا كان السيد لم يستثن ماله عند تدينه ولا قوم بدونه (قوله والعبرة بالتقويم يوم النظر) أي سواء كلن المال يوم النظر مساويا له يوم الموت او ازيد او انقص (قوله على ان له من المال كذا وكذا) أي سواء كان المال عينا او عرضا او مباحا (قوله بحمل الثلث له) أي مع ماله (قوله وبقي ماله له بيده ملاحمة هذا هو مذهب المدونة والموطأ والوثائق المجموعة والذي في التوضيح انه لا يبقى بيده شئ من المال الا قد دار ما عتق منه لانه لو بقي المال كله بيده لكان فيه غبن على الورثة لانه حينئذ يكون عتقه قد خرج من اكثر من الثلث فالقياس انه لا يؤخذ من المال الا بقدر ما عتق منه واعترضه ح لمخالفة مذهب المدونة فأنزلوا قوله ابن عرفة وغيره وان مافي التوضيح سهو اه وشبهه مافي التوضيح جوابها ان بقاء نصف المدير مثلا رقبا للورثة مع كل ماله اكثر خطاهم اذا باعوه بما اذا كان نصفه رقبا لهم مع بعض ماله لان قيمته اذا كان

ماله مائة أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين (قوله فان لم يترك) أي فان لم يترك الا ذلك العبد فقط
 ولم يترك مالا سواه (قوله ووجه العمل فيه) أي فيما اذا لم يحصل الثلث المدبر أي بان كان
 أقل من قيمته (قوله ان ينظر نسبة الخ) الاوضح ان يقول ان تنسب ثلث المال لقيمة المدبر
 وبذلك النسبة يعتق من العبد (قوله من قيمة العبد) أي التي هي مائة (قوله اربعة اخماسه)
 أي لان خمس المائة عشرون فالخامسون اربعة اخماس للثلاثة (قوله نسبتها القيمة العبد خمسان)
 أي لان قيمة العبد خمسون وخمسة عشر فاعشرون خمسان للخمسين (قوله وان ضاق الثلث)
 أي عن عتق المدبر بتمامه (قوله مؤجل) أي لاجل قريب او بعيد (قوله يبيع للدين) مراد
 المصنف بالبيع التوقيف (قوله مجهلا) أي لا مؤجلا وأشار الشارح إلى ان مراد المصنف بالتعبد
 المجهل لا العين لان الدين اذا كان عينا لا يقوم بالعرض وحاصله ان الدين اذا كان على حاضر
 ملى فانه يقوم حالا الا انه ان كان عينا قوم بعرض وان كان عرضا قوم بعين (قوله استوفى قبضه)
 أي انظر يعتق العبد الى قبض الدين (قوله يبيع للغرماء) الاولى لاجل القسم على الورثة لان
 الدين يبطل التدبير مطلقا اذا مات السيد (قوله عتق منه نسبة ذلك) مثلا لو كان ترك السيد
 مالا حاضر مائة والمدبر يساوي مائة وكان الدين الذي على المصنف او على بعيد الغيبة او قريبها وبعد
 اجله مائة ففقد النظر عن تلك المائة فصار كان السيد ان ترك مائة من قيمته من المدبر يحصل الثلث
 وهو ثلث المدبر لان ثلث مال السيد ستة وستون وثلثان وهي ثلثا قيمة المدبر ويبيع ثلث المدبر الذي
 لم يحصل له الثلث لاجل القسم على الورثة فان حضر المدين الغائب او ايسر المصنف ودفع المائة بتمامها
 عتق ثلث المدبر الذي قد يبيع ونقص يبيعه وان دفع منها ستين عتق من ذلك الثلث المبيع خمس المدبر
 فيصير المعتق منه اربعة اخماسه وثلث خمسة وثلثا خمسة رقيقان تنسبه قوله عتق منه بالنسبة ذلك
 أي ولو اعنته المشتري والفرق بينه وبين قوله ونسخ يبيعه ان لم يعتق ان هناك يرجع من عتق
 لتدبير وهو واضعف وهنا يرجع من عتق لا آخر وهو واضح ان كان يعتق جميعه لما حضر من المال
 فان كان يعتق بعضه وكان قد ائتمن المشتري جميعه نقض من عتقه بقدر ما عتق مما حضر وهضى عتقه
 في الباقي ويحل للمشتري ما اخذه في نظير ما نقض من العتق وان اراد المشتري رد عتق ما بقي لنقص
 البيع في بعض ما عتق جرى على استحقاتي بعض المبيع اه عتق (قوله ليكون موته غير معلوم)
 أي ويمنهذ فاول السنة التي قبل موته الذي يعتق عندها غير معلوم وقوله فالواجب النظر الاولى
 فالخلص من تلك الورطة ان ينظر الخ (قوله وثانيه ضمير السيد) أي اتبعت تركته باجر خدمة
 السنة التي خدمه ماله العبد قبل موته فباخذ تلك الاجرة من رأس المال (قوله فهو) أي العبد
 مالك الخ (قوله من رأس المال) تنازع عتق واتبع فيعمل فيه عتق ويعمل في ضميره اتبع أي
 اتبعه بالخدمة منه أي من رأس المال كاذكره ابن عرفة وابن شاس اه بن (قوله ولا يضره الخ)
 أي لانه معتق قبل الدين من اول السنة نعم يضره الدين السابق على ازل السنة وقوله ولا يضره أي
 من جهة عتقه من رأس المال وان كان ذلك الدين يضره من جهة قيمة خدمته في السنة لانه يجازى
 بهام الغرماء ولا يقدم عليهم كما قال ابن رشد انظر بن (قوله اشبه الوارث الخ) أي ويتقاصن
 فان زاد له مدني من خدمة السنة على نفقته يرجع بهما وانظرا اذا زادت النفقة على قيمة خدمته
 هل يسقط ذلك الزائد او يتبعه الورثة به كما يتبع هو بما زاد له من خدمته السنة على قيمة السنة
 (قوله لانه تبين انه اعتقه في المرض) أي الذي هو في ازل السنة ومن المعلوم ان المعتق في المرض
 يبر من الثلث لان رأس المال (قوله على يده بدل) أي لا على يد السيد ولا على يد العبد

(قوله ما خدم نظيره) أى اجرة خدمة زمن خدم العبد نظيره أى مقدار من السنة الثانية وحاصله انه اذا تمت السنة فانه يوقف ما يحدث من الخراج فى السنة الثانية ويعطى السيد نظيره أى مقداره من خراج السنة الماضية سواء كان خراج شهر او جمعة او يوم سواء تساوى الخراج فيه ما مع المستقبلة او تخالف وهكذا فى سنة ثالثة ورابعة وخامسة الى ما لا نهاية لكما حصل خراج بعد السنة اخذ السيد نظيره أى مقداره من الموقوف ووقف الخراج المحاصل بعد السنة ليقبى له بدخراجه سنة محفوظا لاحتمال أن يكون السيد فى اول السنة التى انصت بهونه صهيحا بحيث يخرج من رأس المال ويكون له خراج تلك السنة (قوله نظيره) أى اجرة نظيره القدر الخ (قوله فى السنة الثانية) أى ويوقف اجرة ما خدمه فى السنة الثانية (قوله وان شهر افشهر) أى وما حدث من خراج السنة له يوقف وعوضا عن ما اخذ من خراج الماضية (قوله فان مات السيد نظيره) هذا ظاهر فيما اذا مات السيد بعد سنة فاكثرت من يوم قال له انت حر قبل موته بعنة وأما لو مات قبل مضي سنة من قوله فهل يراعى كونه صهيحا او لم يضا حال القول ويعتق من رأس المال فى الاول ومن الثلث فى الثانى ولا يعتق أصلا لانه علقه فى المعنى على شئ لم يحصل وذلك لار قوله انت حر قبل موته بعنة فى معنى قوله ان مضت سنة قبل موته من هذا الوقت فانت حر ولم تقض السنة قبل موته من هذا الوقت والثانى هو ما تظهره عجم والاول هو ما تظهره غيره (قوله وبطل التدبير بقتل سيده) أى بخلاف ما لو عاق السيد معتق عبده على موت شخص او دابة فقتل العبد ذلك الشخص او الدابة فلا يبطل عقده بل يعتق كذا قرر اه عبق (قوله لافى باغية) محترز قوله عدوانا أى لان قتله حاله كونه من جملة جماعة باغية فلا يبطل تدبيره ويعتق من ثلث مال سيده (قوله ويقتل به) أى اذا قتله عمدا عدوانا (قوله التى تؤخذ منه) أى من المدبر بعد عقده (قوله وليس على عاقلته) أى المدبر وقوله منها أى من دية السيد (قوله وهو مملوك) أى والمائة لا تحمل جنابة الرقيق (قوله وللا تركم) عطف عام على خاص لان المدبر من جملة التركة الا ان يقال المراد بالتركة سواء ولو جذفة واقتصر على قوله له كان احسن لانه لا يستغرقه الدين الا اذا استغرق التركة (قوله ان مات السيد) أى وقام الغرماء بعد موته (قوله وامافى حياته) ائى واما اذا قام لغرماء على السيد فى حال حياته (قوله فاما يبطله السابق) أى فان كان الدين سابقا على التدبير فان المدبر يباع للغرماء بطلان التدبير وان كان التدبير سابقا على الدين فانه لا يباع فى ذلك الدين (قوله بطل التدبير) أى لاستغراق الدين للمدبر ولا تركة لان الدين مقدم على كل ما يخرج من الثلث (قوله كالمو كانت قيمته خمسة الخ) أى وكما لو ترك السيد عشرة وقيمة المدبر عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هي قيمة ثلثي المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثمنه لجاوزة ذلك الثلث ثلث الميت أى زيادته عليه والمحاصل ان ثلث التركة اذا كان اقل من قيمة المدبر قلنا ثلث الثلث لقيمة المدبر وبذلك النسبة يعتق منه ويرق باقية كما تقدم (قوله وحدوده) أى فيجذب المقتدف والشرع اربعين جملة وفى الزنا تخمين (قوله وغير ذلك) أى كعدم قتل قاتله اذا كان حرا مسلما (قوله فى حياته سيده) معتق بقوله وله حكم الرق أى هبنا اذا كان سيده حيا بل وان مات (قوله وما ينوب المدبر) أى وبعد معرفة ما ينوب المدبر من ذلك (قوله واعتق من الثلث) أى ان جملة وحاصله انه ان مات السيد اوله قوم ونظر هل يحمله الثلث ام لا فان جملة الثلث كان كالمعتق لاجل فيستمر لورثة فى الخدمة الى ان يموت فلان فاعتق كلامه وان لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار فى الجزء الذى لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وان مات فلان اوله استمر بخدم السيد حتى يموت واعتق

من الثالث كله ان حله وان حل بعضه عتق مجمل الثالث ورق الباقى (قوله ولا رجوع له) قد رجعه الشارح للمدبر في هذه المسئلة لا للمدبر في الباب للاستغناء عن ذلك بقوله سابقا ولا يجوز اخراجه لغير حرية تامل (قوله اى كاي عتق المدبر) اى غيره والا فهدا مدبرا ايضا لانه لما اتى عتقه على موت الاجنبى لم يكن وصية اذ لاتعلق الوصية عليه ولا يجعل من باب العتق لاجل لانه علقه على موته هو وهو لا يعلق عليه انظر بن (قوله في صحته) انما لم يقيد المصنف بذلك اتسكا على ما اشتهر من ان التبرعات في المرض مخزجها الثالث (قوله يعتق عند وجود المعلق عليه) اى وهو انقصا الشهر بعد موت فلان في صورة المصنف وموت فلان في صورة الشارح وسواء استمر السيد حياة مدة الاجل او مات الا انه ان استمر السيد حيا كانت الخدمة للاجل هل فان مات كانت الخدمة للاجل لورثته (قوله وان قال ما ذكر في مرضه) حاصله انه اذا قال في مرضه ابيده انت حر بعد موت فلان ثم مات نظر هل يجمعه الثالث ام لا فان حله كان كالمعتق لاجل فيستمر يخدم الورثة الا ان يموت فلان فيعتق كله وان لم يجمعه الثالث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذى لم يجمعه الثالث بين استرقاقه وعتق مجمل الثالث بتلاوين عتق ذلك الجزء وانفاذ الوصية (قوله من انكث) اى بعد موت السيد فان لم يجمعه الثالث خير الورثة في انفاذ الوصية وتعتق مجمل الثالث بتلا (قوله ما لم يرد به التدبير او يعلقه) اى والا كان تدبرا على ما اختاره عجم خلافا لاقسافى (قوله كما تقدم) اى في قول المصنف او حر بعد موتى بيوم

* (باب فى الكتابة) *

(قوله والعبد التزم الخ) هذا لتميل لقوله ار من الكتب معنى الالتزام اى لان العبد الخ وكان الانسب ان يقول لان العبد التزم نفسه اداء النجوم لسيده (قوله عتق على مال) قال ابن مرزوق هو باع عقد يوجب عتقا على مال الخ لان الكتابة سبب في العتق لان نفسه اهل بن (قوله فقطاعة) اى فبى مغايرة للكتابة ولذا قال في المدونة لا يجوز كتابة ام الولد ويجوز عتقه على مال مجهول وقد كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فاقرها النبي صلى الله عليه وسلم بعده قاله ابن اوفى وابن خزيمة وقول الرومانى الكتابة اسلامية ولم تعرق في الجاهلية خلاف الصحيح قيل اول من كوثب في الاسلام ابو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم انفقها في سبيل الله وقبل اول من كوثب في سبيل الله سليمان الغارسى ثم بريرة انظر الزرقانى على الموطأ (قوله ندب مكاتبه اهل التبرع بكل ماله الخ) اى ندب لمن هو اهل لان يتبرع بكل ماله او ببعضه ان يكاتب عبده فالاول هو الرشد غير الزوجة والمرضى والثانى الزوجة والمرضى (قوله والا لم تدب) اى مكاتبته بان يتباح فقط فان قلت ظاهره قوله تعالى والذين يتبعون الكتاب مما ملكتم ايما نكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا يقتضى وجوبها اطلبه الرقيق قلت الامر ليس لا وجود لان الكتابة اما يبيع او عتق وكلاهما لا يجب والامر جاء في القرآن لغير الوجوب قال تعالى واذا حلتم فامطأوا والصديق بعد الاحلال لا يجب اجماعا وقال تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتهوا من فضل الله ولا انتشار والابتناء لا يجبان بعد انقضاء لسلالة اجماعا فالامر فيهما بالاباحة وكذا قوله فكاتبوهم وذلك لان الكتابة قد غرر فلا يصل ان لا يجوز فلما اذن المولى فيها للتأخير بقوله فكاتبوهم الخ كان احوالهم منع والامر بعد المنع للاباحة ولا يرد انها مستحبة لان استحبابها ثبت بآلة اخرى كحوم قوته تعالى وافعلوا الخير املكم تفعلون

(قوله لا تندب مكانته) أى ولوطايب الرقبى منه ذلك (قوله وما وراء ذلك) أى هل هي
صحيفة أو باطلة شئ آخر (قوله أو زوجة) أى فى زائد الثالث (قوله كالتى تشبه فى المنق)
(قوله وأما على أنها يبيع فتكون صحيحة) أى كما أنها تصح من السكران بناء على أنها عتق لتشوف
الشارع للحرية وتبطل منه بناء على أنها يبيع على ما مر فى باب البيع فالسكران على العكس من
الصبي والسفيه وإنما نذكره الشارح من مساواة السفيه للصبي هو الممول عليه كما شيخنا وابن
خلاف الساقى عقب (قوله ونذبان يكون آخره) أشار الشارح إلى أن آخر خبره كان المخدوفة
مع اسمها والاصل وحط جزء يكون آخره يصح جملة حال من كان محبى المحال من الذكرة
بلام وسوغ قليل أو تمييزا محولا عن المفعول مفسرا لاجال نسبة حط أى وحط السيد أخرجه
(قوله ليجعل له) أى يخط الجزء الأخير الامة عانة على العتق أى لأن به يخرج حرا بخلاف ما قبله
من الخوم فإنه قد يجز بعد حطه فبرق وأشار المصنف بقوله ونذبان قوله تعالى وآتوهم من مال
الله الذى آتاكم فقد أبر المولى سبحانه وتعالى المولى أن يبذلوا لهم شيئا من أموالهم قال مالك سمعت
من بعض أهل العلم أن ذلك أن يكتب الرجل غلامه ثم يخط عنه من آخر كتابه شيئا يسمى والامر
للنذب عند مالك وجاعة لأن ذلك فى معنى صدقة التطوع والاعانة على العتق وكل منهما لا يجب
والجواب عند بعضهم (قوله ولم يجبر الخ) أى عند ابن القاسم وهو المشهور من المذهب وبه
القضاء كما فى بن وكان الأولى للمصنف أن يقول ولا يجبر بل لأنه ليس الموضوع له وذلك لأن الغيبة
انما يتكلم على الأحكام المستقبلية لا الماضية إلا أن يقال أنه عبر به نظر السابق تقرر الأحكام تأمل
(قوله وقيل إذا جعل الخ) أى وقيل يجبر على الكتابة إذا جعل الخ وهذا قول ثالث للخصم غير
ما أخذ من المدونة لأن المؤخذ منها المجبر مطلقا كما فى بن خلاف الساقى عقب (قوله إذا جعل
عليه سيده مثل خواجه) أى مثل أخته التى يقدر على تخصيصها فى أجل الكتابة كالأول كونه على
عشرين دينار فى عشرين شهرا وكان العبد يقدر على الخدمة فى كل شهر بدينار وأما أن جعل عليه
زيد من ذلك بكثر فليس له جبره عليها لأنه يتكاف مشقة ذلك ثم يجز فيذهب بغيره باطلا
(قوله لأنه كما أخذ منها الخ) والذي أخذ منها المجبر هو أبو إسحاق التونسي والذي أخذ منها عدم
المجبر هو ابن رشد ومحل الخلاف أن لم يكن العبد غائبا كوتب مع حاضر والازمت الغائب اتفاقا
وأن كره ذلك فى المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبده ليد غائب لزم العبد الغائب
وأن كره لأن هذا المحاضر يؤدى عنه (قوله وكلامه يفيد المحصر) أى لأن تعريف المبتدأ بالام
الجنس يفيد انحصاره فى الخبر فالمعنى حينئذ لما أخذ منها الغائب والمجبر قال بن خش ولعل أخذ ابن رشد
عدم الجبر منها لم يقو عند المصنف والا كان يقول وأخذ منها المجبر حتى لا ينافى أنه أخذ منها أيضا
عدمه (قوله بكارا) انظر لوترك قوله بكذا أهل تبطل الكتابة بناء على أنها يبيع وهو يبطل
بجهل الثمن أو تصح ويكون على العبد كتابة مثله بناء على أنها عتق والتمنى لا يشترط فيه تسوية عوض
ولا يقال لم يجز بالاول لأن الميكاتب به ركن من أركانها والمساهمة تخدم بانعدامه لا نأقول
يمكن أن المراد بركنته أنه لا يشترط عدمه اعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق
مع صحة نكاح الفريضة لا أن يشترط ذكره فتأمل (قوله واختلف فى لزوم تقيمه) أى
وعدم لزوم تقيمه والضمير راجع للفريضة الميكاتب به والمراد بلزومه وجوبه وتقيمه تأجيله لأجل
معين فمكانه قال واختلف فى وجوب تأجيل العوض لأجل معين وعدم وجوب تأجيله (قوله فإذا
وتعت الكتابة بغير تقيمه الخ) أى بأن سكت العبد سيده عن بيان حلول العوض وتأجيله (قوله

(فهي صحيحة) أي مع الاثم وقوله وتنجيم أي بعد ذلك لزوما لان العرف فيها كونها مؤجلة (قوله
 ولا يجب التنجيم) أي اذا وقعت بغير تنجيم (قوله فقطاعة) أي فيقل لما فقطاعة كما يقال
 لما كتابة فقطاعة عنده من اقرار الكتابة (قوله بل هي صحيحة) أي اذا وقعت بغير منجمة
 (قوله لانه لا ينرشد) ذكر ابن عاشر ان هذا القول لبعض الاصحاب وصححه عبد الوهاب وغيره
 وحينئذ فلا اعتراض على المصنف في تعبيره بصحيم انظر بن (قوله لاجلها نحو ما الخ) أي لاقتضائه
 انه لا يجوز ان يجعل نجما واحدا مع ان ذلك جائز (قوله ثم محل لزوم التنجيم) أي على القول الرابع اذا
 وقعت بغير تنجيم (قوله والا فلا) أي والا بان قامت قرينة على ان مراد السيد فقطاعة فلا يلزم
 تنجيها اذا وقعت حالته كون في هذه المحالة فقطاعة لا كتابة وظهورك من هذا ان الخلاف بين
 القولين معنوي وذلك لان الاول يرى ان التنجيم ابتداء واجب وانما اذا وقعت وبدونه لم يلزم تنجيها
 بعد ذلك حيث لم يتم قرينة على فقطاعة والثاني يرى ان التنجيم ابتداء ليس بواجب واذا وقعت غير
 منجمة لم يلزم تنجيها في المستقبل وفي هذه المحالة يقال لمقاطعة كتابة لما كتابة وما تقدم في اول
 الباب من مغايرتها فهو مبني على القول الاول (قوله بغير) أي حالته كونه ملتسبا به عوض ذي
 غرر أي محتمل لان يتم اولايته (قوله وتغير لم يبد صلح الخ) لا بد من كون الابق وما بعده وهو البعير
 والغمر في ملك المالكين والالم يميز ولا يعتق المكاتب الا بعد قبض السيد لما ذكر من الابق وما معه
 (قوله وجنين) أي امه في ملك المكاتب والالم يميز وظاهر قوله جنين انه سبق له وجود قبل
 الكتابة لانه قبض وجوده لا يسمى جنينا فلو كاتبه على ما تمحل به امته لمنع وانظر هل الجنين لا يحصل
 العتق الا قبض السيد له او يقال انه دخل في ملك السيد بالعتق فعنه منه ولو نزل ميتا واستظهر
 به ضمهم الاول (قوله والا فلا) ار والا فلا يجوز ولم يصح واذا كان غير ابق فعلى المكاتب تحصيله
 من فلان ولا يعتق الا بعد قبض السيد له (قوله لا يؤاؤ لم يوصف) أي وارلى منه في عدم الجواز
 كتابته على ما في يده من غير ان يعلم هل هو متول أم لا لان الفرر في هذا اشد من الفرر في
 الاؤاؤ الذي لم يوصف ولا وجه لتطير عتق في ذلك انظر بن (قوله ولا تنفع الكتابة عليه) أي
 فاذا وقع ونزل فسخت كما هو ظاهر المدونة بخلاف الاشبه القائل لا تجوز الكتابة بلاؤاؤ لم يوصف
 واذا وقعت به مضت بكتابة المثل قاله ابن مرزوق وح فقول المصنف الاتي ورجع الخ ليس راجعا
 لهذه (قوله او كغير الخ) أي سواء كان النحر مائلا كالماء ان عنده عقد الكتابة ككتابة
 ذمي عبده الذي ينخر ثم اسلم او اسلم او كان لا يتملكه العاقدان ككونهما واحدهما مسلما
 عن رعهدها (قوله ورجع لكتابة مثله) محل ذلك اذا كانت الكتابة بالنحر من كافر بن ثم اسما
 او احدهما او امان وقعت بالنحر واحدهما مسلما او هما باطلت بالكتابة ولا يرجع لكتابة المثل ومجمله
 ايضا اذا وقعت على غيره وموصوف في الذمة بخان وقعت على معين بطلت بالكتابة ولا يرجع لكتابة
 المثل انك عزى بعضهم لابي الحسن انه يخرج حرائق هذه ولا يتبع بشئ وانظره ومجمله ايضا اذا كان
 العبد لم يؤد شيئا من النحر قبل الاسلام واما ان ادعى بعضه قليلا كان او كثيرا قبل الاسلام ثم اسما
 او احدهما فان السيد انما يرجع عليه بنصف كتابة مثله فان اداه كله قبل الاسلام احدهما ثم اسما
 او احدهما اخرج حرا ولا يتبع بشئ (قوله على الأرجح) أي بخلاف الاشبه كما علمت (قوله
 وجاز للسيد فسخ مباعه في مؤخر) أي فليست الكتابة كغيرها من الديون الثابتة في الذمة فانه
 يتمتع فسخها في شئ يتأخر قبضه وقد اشار الشارح للفرق بقوله لتشوف الشارع للحرية (قوله
 مؤجلا) أي واما ان اراد السيد ان يأخذ منه حالا في نظيره ما عليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة

وغيرها في الجواز (قوله) وكذا يجوز وضع الخ) وذلك بان يتجمل ما على العبد من نجوم
 الكتابة على ان يضع عنه بعض ذلك (قوله) ويبيع طعام الخ) اي بان يبيع السيد الطعام الذي
 كاتبه قبل ان يقبضه منه وكما يجوز ما ذكر في الكتابة يجوز فيه ايضا سلف جر نفعاً للترض
 كأن يسلف المكاتب شيئاً للسيدة لاجل ان يسقط عنه شيئاً من الكتابة وظاهر المصنف والشارح
 جواز ما ذكره كل منهما وان لم يجهل السيد العتق وهو قول مالك وابن القاسم وقال سحنون لا يجوز
 شيء مما ذكر الا اذا عمل عتقه (قوله) أو غيره) أي كوصى ومقدم قاض (قوله) ما محجوره
 أي بما التي لغير العاقل تنزيله لا لرقبي منزله ما لا يعقل لعدم تمام تصرفه (قوله) بالجملة) أي المستوية
 في الكتابة وعدمها فان افرقت المصلحة في احدهما واجب (قوله) برضاها) المتقيد بذلك مبنى
 على القول المشهور من عدم الحجر عليه أما على الحجر فلا يشترط رضاها (قوله) ومكاتبه صغير ذكر
 اوانثى) أي وان لم يبلغ عشرين سنة عند ابن القاسم كما هو ظاهر نقل الباجي عنه وقال اشهب يمنع مكاتبه
 ابن عشرين سنين كذافي بن نقلا عن ابن عرفة (قوله) لا على عدمه) أي وتقدم ان هذا هو
 المشهور (قوله) غير معتبر) أي وحينئذ فلا يجوز مكاتبته على القول بعدم جبر العبد على الكتابة
 (قوله) فهو مشهور) أي ما قاله المصنف من جواز كتابة الصغير مشهور مبنى على ضعفه وهو القول
 بجبر العبد على الكتابة (قوله) وهي معلومة) أي للشئرى كلكو كانت الكتابة اربعين واشترى
 الشخص ربه ما حاله كونه عالماً بقدرها (قوله) لا لاجل) أي ولا يجوز بيع النقد بعرض
 لاجل ولا بيع العرض بعرض او عين لاجل (قوله) لثلاثين بالدين) أي يبيع الدين بالدين
 (قوله) ولا بد) أي في جواز بيع الكتابة او جزء منها الا حجب من حضور المكاتب الخ أي وقول ابن
 عبد السلام لا يشترط حضوره واقارره لان الغرر في الكتابة معتقرفيه نظراً لان الاعتقار انما هو في
 عقدها لانه طريق لاعتق لا في بيعها (قوله) كافي الدين) أي فانه يكفي في جوازيه حضور المدين
 او قرب غيبته تنبيهه لواعلم مشتركة الكتابة على عيب في المكاتب نظراً ان ادى فلا رجوع للمشتري شيء
 لانه قد حصل له ما اشتراه وان عجز كان له رد البيع ويرد جميع ما اخذه من الكتابة ولم يكن له ذلك
 كالأغلة هذا ما اختاره ابن يونس وقيل انه لا يرد ذلك بل يفوز به كالأغلة (قوله) لا يبيع نجيم) أي
 كان يقول شخص اسيد المكاتب اشترى منك النجم الذي يدفعه العبد في شهر كذا والنجم الاول
 أو الوسط أو الاخير مثلاً (قوله) كثرة الغرر) أي لانه اذا عجز عن اقتضاء ذلك النجم اخذ ما يقابله
 من الرقبة وان كان النجم يعلم قدره او جهلت نسبته لم يعلم ما يقابله من الرقبة (قوله) حيث لم يعلم
 قدره) أي لكون النجوم مختلفة القدر او متعقته لكن جهل المشتري قدر النجم منها لعدم علمه
 بقدرها (قوله) او علم وجهلت نسبته لباقي النجوم الخ) أي بان لم يعلم المشتري ان ذلك النجم الذي
 اشتراه ربع للكتابة او ثلثها الخ (قوله) وقع على معين) أي وهو النجم او ما يقابله من الرقبة (قوله)
 والايوف) أي بان عجز قبل ان يوفى المشتري ما اشتراه (قوله) وقد مر ما يقابل الخ) أي ورق قدر
 ما يقابل الخ فهو يرفع عطف على الضمير المستتر في ربي أي رقب هو أي كله او قدر الخ (قوله)
 وعجز) أي عن الثمن الذي اشتراه به وامان وفاء لسيدته خراج حراً وكان للمول للسيدة (قوله)
 واقرار مريض بقبضها) قال في المدونة قال ابن القاسم وان كاتب في صحته واقرب مرضه بقبض
 الكتابة منه جاز ذلك ولم يهتم ان ترك ولد او ان كانت ورثته كلاله أي غير ولد والثلث لا يحمله
 لم يصدق الابينة وان حمله الثلث صدق لانه لو اعتقه جازعتقه وقال غيره انهم بالمل معه
 والمحابات لم يميز اقاربه لثلاث اقل العوفى محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره اذا تم بالمل

له وجهه الثلث فان القاسم براه كانه الا ان اوصى له بالثلث وهو من تجوز له الوصية فلذا قال يصدق
وغیره برى ان اقراره بقبضه لم يكن على وجه الوصية بل انما هو على معنى اخراجه من راس المال
فلا يكون من الثلث الا ما اراد به الثلث فلذا قال وقد اتفق ابن القاسم وغيره فيما اذا اتهم
ولم يحمله الثلث انه لا يصدق في اقراره ولا يجوز من ثلث ولا غيره ويطلب اقراره ولا يصدق
الابينة هكذا فسر المتونى كلام ابن القاسم ونقله الطنجي يقول المصنف والا في ثلثه يحتمل
عوده للمسئلة الثانية خاصة ويكون مفهوم الشرط في الاولى لا يجوز اقراره ولو جله الثلث ويكون
منى على قول غير ابن القاسم ويحتمل ان يعود الى المسئلة لكن عوده للأولى فيما اذا جله الثلث
وفي الثانية جله كله أو بعضه لان ابن القاسم وغيره يتفقان على انه اذا لم يحمله الثلث في الاولى
لا يجوز اقراره ويختلفان فيما اذا جله اثلث كما علمته من كلام العوفي وهذا كله اذا كتب في الصحة
واقربى المرض انه قبضها منه واما اذا كاتبه في المرض واقربى قبضها فيها فانه في الثلث مطلقا ورثه
ولدام لان جله الثلث عتق سواء ورث كلاله ام لا وان لم يحمله الثلث خير ورثته امان عضوا
حکتابه واما عتق وامنه محل الثلث انظر بن (قوله لعدم التهمة) اى لانه لا يحرم اولاده
لاجل عيده (قوله ما ليس فيها ولد) اى الفريضة التى ليس فيها ولد (قوله وغيرهما فيها ولد)
اى الفريضة التى فيها ولد (قوله لانه لا يجوز له ان يعتقه حينئذ) اى بحسابه لانه لا يجوز
على المريض في تبرعه في الثلث (قوله ومكاتبته بلا محاباة) هذا مقيد بما اذا قبض الكتابة
كما فرضها كما في المدونة وحاصل المسئلة انه اذا كاتبه في مرضه وقبض الكتابة فتم مات السيد
ولم يحجب فقولا بن القاسم احدهما ان الكتابة مثل البيع فيكون حرا ولا كلام للورثة وعلى هذا
درج المصنف والثاني انها كالتى فان جله الثلث مضى وان كانت قيمته اكثر من ثلث الميت خير
الورثة بين ان يمضوا الكتابة او يعتقوا منه ما جله الثلث يتلاوا واما اذا جابه وقبضه افعال عبد الحق
عن بعض شيوعه فجعل قيمة الرقبة كلها في الثلث فان كان الثلث يحتمل قيمة رقبة جاز ذلك وخرج حرا
وان كان لا يحتملها خير الورثة بين رددهم النجوم المقبوضة الى يد السيد ثم اعطى محل الثلث من رقبته
بما به يتلاوين اجازة ما فعله المريض واما اذا مات السيد قبل قبض الكتابة فذلك في ثلثه مطلقا
كان فيها محاباة ام لا فان جمل الثلث قيمته مفرقة عند الكتابة وان كانت قيمته اكثر من الثلث خير
الورثة بين امضاء كتابته او عتق محل الثلث يتلاوه بعد علمت الاقسام الاربع المتعلقة بكتابة المريض
وهي امان تكون بمحابة او بدونها وفي كل امان عوت السيد بعد قبض الكتابة او قبل قبضها انظر
بن (قوله فان جمل الثلث تلك المحاباة الخ) هذا يقتضى ان الذى يكون في ثلثه محاباة وفيه نظر
فقد علمت مما سبق عن عبد الحق ان الذى في ثلثه في هذه المسئلة قيمة رقبة لمحباباته اه بن (قوله)
لانه اذا لم يحمله الثلث فيها اى في المسئلة الاولى لم يعتق قديقال انه اذا جله الثلث فيها فانه يعتق كما
تقدم له وحينئذ فقوله والا راجع لاصورتين لكن رجوعه للأولى فيما اذا جله كله الثلث وللثانية
جمله كله اربعة فتأمل (قوله مالك واحد) مفهومه انه لو تعدد المالك للجماعة من العبيد ولم يكن
بينهم شركة فيجوز جمعهم بعدد ان لم يشترط جملة بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم وتأخذ كل واحد
منها قدر قوة عيده فان شرط جملة بعضهم عن بعض منع ومضى بعد الوقوع عند سجنون وهو المعقد
وبطل الشرط وقال بعضهم لا يجوز جمعهم بعدد اذا تعدد المالك لانه اذا عجز احد المبيدات لاخذ
سيده ما لاخر بغير حق فيكون من اكل اموال الناس بالباطل وظاهره اشترط جملة بعضهم عن
بعض ام لمسا علمت انهم يحكمون على المحالة سواء اشترط ذلك عليهم في صلب العقد ام لا ويحكمون برى

ان محل جاههم على الجملة مطلقا اذا كانوا مالك واحد كذا قرر شيخنا (قوله ولا على عدد هم) أى ولا توزع على عددهم ولا على قيمتهم وهذا مقابل لقول المصنف فتوزع على قدر قوتهم على الاداء (قوله فلوان عقدت) مفرع على قوله وتعتبر القوت يوم العقد لا بعد يوم العقد (قوله وهم جملاء مطلقا) فان وقع عقد الجمالة على انه لا يضمن بعضهم فهل يقدم ذلك فى العقد او يصح العقد ويبطل الشرط انظره (قوله فياخذ من المالى الجميع) أى فياخذ السيد او وارثه من المالى جميع بنجوم السكابة (قوله الابداء الجميع) أى الانقام الاداء عن الجميع (قوله زوجا) أى ذكررا او انثى وانما يؤتى بالثام عند خوف الالباس كما فى الميراث (قوله والا يبرج) أى والا بان كان المدفوع عنه زوجا لم يرجع عليه الدافع وظاهره ولو امرأة بالدفع عنه فهو مخالف لظاهر احدى الزوجين لا الآخر من الكفر فانه اذا دفع عنه باذنه يرجع عليه وان دفع عنه بغير اذنه فلا يرجع عليه (قوله أو يحجزه) أى أو اسره أو غصب أحد دلالاته وأما لو استعق واحد منهم بملك أو حرية فانه يسقط عنهم نصيب من استعق لكشف الغيب ان السيد كاتب من لا يملك (قوله فانه يفرم الجميع) أى جميع النجوم (قوله ولا للسيد عتق قوى منهم) أى من الجماعة الذين كاتبهم دفعة واحدة بمقدور وحاصل اقسام هذه المسئلة ثلاثة ان كان ذلك العبد الذى تجز السيد عتقه له قوة على الاداء ولا يقدر على وفاء السكابة الا به لم يجز عتقه مطلقا سواء رضوا بعتقه ام لا وان كان لا قوة له جازعته مطلقا رضوا بعتقه ام لا وان كان له قوة ويقدر على وفاء السكابة بدونه جازعته هم أن رضوا والا فلا يجوز (قوله فان لم يكن لهم قوة) أى على الوفاء بدونه سواء اساءوا بهم فى القوة أو كان أقوى منهم او اقل عند ابن القاسم (قوله ولو طرأ الخ) أى هذا اذا كان يحجزه وضمه سابقا على عقد السكابة بل ولو طرأ يحجزه وضعفه بعد عقدها (قوله نعم ان طرأ عليه المحجز سقط عنهم منابه الخ) الذى فى الخرشى وعقب عن الشيخ احمد الزرقانى انه اذا اعتق القوى منهم بالشرطين المذكورين سقطت حصته عن اصحابه واما اذا اعتق من حدث له الضعف لم تسقط حصته عن اصحابه ووزعت عليهم على قدر قوتهم كما مات منهم وسلم ذلك شيخنا العمدوى بن (قوله الشرط الاول) أى وهو ان رضى الجميع (قوله لكشف الغيب الخ) أى لانهم انما اردوا الحقهم وقد كشف الغيب انه لاحق لهم فان كان هذا الذى ردوا عتقه ادى عنهم شيئا قبل الحكم بعتقه فهل يرجع به على سيده ولا قولان والصواب الاول كما قال ابو حفص ابن العطار لانه تبين انه انما ادى فى حال عتقه (قوله لاحدهما) أى السيد والمكاتب وقوله لصاحبه راجع لقوله لاحدهما وقوله ولا جنى راجع لقوله ولهما على سيدى اللاف والنشر المرتب (قوله بخلاف البيع) أى فانه لا يجوز فيه الخيار الا اذا كان امده قريبا على التفصيل السابق فى البيوع وقوله بخلاف البيع أى لانه يخاف فيه ان يكون المشتري زاد فى الثمن لوجود ضمان البائع البيع مدة الخيار فيكون ضمانا يجوز وهو ممنوع لان الضمان لا يكون الا لله (قوله ومكاتبه شريكين الخ) وذلك بان يكاتبه بمائة محبوس لكل واحد خمسون منها مائة ثلاث بنجوم فى ثلاث سنين كل نجم فى سنة فانه قد واحد وكذلك المال متحد حسا وصيغة واجلا وقد اردوا على اتحاد الاداء أى القبض فلو تعدد العقد بان عتد كل شريك على حصته بضمين أو اختلاف القدر بان عتد امعا على ان لاحدهما خمسون والاخر مائة لم يحجز وهذا معنى قوله الآتى او بقالين (قوله واقضأ) أى لا يداين يدخل على اتحاد الاقضاء أى القبض أى كلاب قبض من العبد فهو بينهما ولا يختص به احدهما وهذا لا ينافى لهما تركه بما ذلك وهو قول المصنف الآتى ورضى احدهما الخ (قوله فسد الشرط) أى والعقد صحيح كما هو مذهب ابن القاسم

في المدونة (قوله وما قبضه بينهما) أي وما قبضه أحدهما لنفسه قسم بينهما (قوله في القدر) أي
 كما لو كاتبه بمخمسين ديناراً وعشرون من الزيد وثلاثون من العمرو (قوله والجنس) أي كما لو كاتبه
 على عشرين ديناراً والزيد وعشرة أثواب للعمرو (قوله وفي الصفة) كما لو كاتبه على عشرة خمسة زيدية
 زيد وخمسة محمدية للعمرو (قوله أو بمقدارين) أي بان يكتبه كل منهما بمخمسين ديناراً لكن
 كل واحد كاتبه بمقد (قوله لانه يؤدى الخ) أي انه لو قبل بالمجواز لادى الماذ كرو هو الف لقوله
 عليه الصلاة والسلام من اعتق شركاه في عبد قوم عليه قيمة العدل كذا في الموطأ وهذا التعليل
 ظاهر في المسئلة الاولى واما فيما بعدهما فلانه ربما أدى لعتق بعض العبد وهو حصه من قبض نجومه
 دون ان يقوم عليه حصه شريكه والحاصل ان التعليل محقق بالنسبة للمسئلة الاولى وبالفظة بالنسبة
 لما بعدها (قوله دون من انشاسيه) وهو الكتابة أي كما في مسئلتنا (قوله وجازرى احدهما)
 أي جازر بعد دخولهما على الاتحادي الاقتصار على أحدهما بتقديم الآخر ولزم من جواز الرضى
 بالتقديم جواز قدوم الآخر على الاخذ فالصنف تكلم على الطرفين أحدهما صراحة والآخر التزاماً
 وقوله بتقديم الآخرى بتقديمه الآخر فهو من المتعدى أو بتقديمه الآخر فهو من اللازم (قوله
 على أن يأخذ الآخر نظير حصته فيه مما بعده بحيث يأخذ ما بعده كله ان كان العبد بينهما مائناً صفة
 أو يأخذ ثلثيه ان كان له ثلث ولين أخذ النجم الاول ثلثاه (قوله وفسد) أي الشرط لا يعد
 وقوله كقدمه الاولى كما قدمناه لانه انما تقدم ذلك للشارح لا للصنف (قوله فالمراد بالدخول على
 ذلك) أي على تقديم أحدهما (قوله فان وفي العبد) أي الشريك الذي لم يتقدم فواضح
 (قوله ورجع لعجز بخصته الخ) اعلم ان الكتابة اذا حلت كماها فخذ احد الشريكين جميع حظه
 منها باذن شريكه ثم يحجز المكاتب فلا رجوع للشريك على القابض كما في المدونة لانه انما قبض
 الذى له باذن شريكه وتركه له خلافاً لطلاق المصنف واذا حل نجم واحد واتى المكاتب بنجمه فقال
 احد الشريكين لا آخر أثر في به وخذ انت النجم المستقبل فأثر به ثم يحجز المكاتب فلما ذن الرجوع
 على الآخر بخصته لانه مضاف له واذا حل نجم واحد واتى المكاتب ببعضه فبعضه نصيب له فان قال
 الشريك أثر في به وخذ انت حقتك من النجم الثاني فهذا سلف يرجع به الشريك على شريكه ان يحجز
 المكاتب وان قال أثر في به وانظر المكاتب بحقتك الباقى من هذا النجم المحال او طالب المكاتب ذلك
 ففعل الشريك فلا رجوع له على شريكه ان يحجز المكاتب كذا في التوضيح عن ابن يونس وبه
 يتضح لك ما في كلام المصنف من الاجمال وما في كلام عبي وخش من التخليط انظر بن (قوله
 ورجع من رضى بتقديم صاحبه) أي على صاحبه الذى اخذ (قوله وشبهه في المجواز) أي
 دون الرجوع لان الرجوع هنا ليس كالرجوع في المسئلة السابقة ولذا صرح المصنف به بقوله فان يحجز
 خيرا بن (قوله في كتابة متجعة) صفة له شريكه أي كائنه في كتابة متجعة (قوله كان قاطعه الخ)
 حاصل هذه المسئلة ان العبدان كانا شركاء بين اثنين وكاتباً بأربعين مؤجلاً ثم ان أحدهما
 استأذن شريكه ان يقاطع العبد على عشرة مجعولة ومضاعف عشره مؤجلة فأذن له شريكه
 في ذلك فدفعها له العبد ثم يحجز فلا يخلو حال العبد اما ان يحجز قبل ان يدفع للأذن شيئاً او بعد ان
 دفع له اقل مدفع للمقاطع او بعد ان دفع له مثله او أكثر ففي الحالة الاولى يخير الشريك المقاطع
 اما ان يدفع للأذن نصف العشرة التي قبضها ويكون العبد راقباً بينهما او يسلم حصته رقاء للأذن
 فيكون العبد كله رقاء للأذن وفي الحالة الثانية يخير المقاطع اما ان يدفع للأذن مما اخذ على ما
 قبض حتى ينساو او يكون العبد رقاء لها واما ان يسلم حصته للأذن فيكون العبد كله رقاء له والتغيير

في هذه الحالة هو ما في الموطأ وشب وعبق والمج خلافا لما يفيد كلام خش من انه لا تخبير في
هذه الحالة وانه يتعين على المقاطع ان يدفع للاذن مما اخذ على ما قبض حتى يتساوى باو في الحالة الثالثة
والاربعة لاختيار للمقاطع ولا رجوع له على الاذن بشئ والعبد في دينه ما املهم رجوعه عليه في
الثالثة بشئ فظاهر لان الذي قبضه الاذن قدر ما قبضه المقاطع وعدم رجوعه عليه في الاربعة مع
ان الاذن قد قبض اكثر مما قبضه المقاطع لان المقاطع قد رضى ببيع نصيبه باقل مما عقد عليه
الكتابة وهذا كله اذا قاطع احد الشريكين باذن شريكه فان قاطع بغير اذنه فلا يجوز وتبطل
القطاعة ان اطلع عليها قبل عجز المكاتب فان لم يطلع عليها الا بعد فان قبض شريكه الذي لم يقطع
مثله فواضح وان قبض اقل ولم يقبض شيئا خير بين ان يساوى المقاطع فيما قبضه وبين ان يملك
حصته فان اختار الثاني انقلب الخيار للاثر الذي قاطع بين ان يسلم له ذلك وبين ان يدفع له
حصته مما قبضه ولا اشتراك في العبد (قوله ما فضل به شريكه) اي ما زاد به على شريكه
(قوله فان قبض) اي الاذن وقوله دون المأذون اي اقل مما قبضه المأذون (قوله دفع له
مما اخذ على ما قبضه حتى يساويه) اي ان احب ذلك وان شاء لم يدفع وسلم حصته للاذن خلافا
لما يفيد كلام خش من انه لا خيار للمأذون في هذه الحالة وبتعين ان يدفع للاذن مما اخذ
على ما قبض حتى يتساويا (قوله وكان الاولى حذف الواو) اي من قوله وان قبض الاكثر
لان المتبادر من الكلام جعلها للمباغة وجعلها للمباغة فاسد وذلك لشتم القبض الاقل الذي فيه
التخبر والمساوي ومن المعلوم انه لا يصح نفي الرجوع بالنظر لما لان نفي الشيء فرع عن صحة ثبوته
(قوله بانها الحال) اي والمبغى لارجوع للمقاطع على الاذن في حال قبضه اكثر من المقاطع (قوله
وان مثل قبض الاكثر قبض المساوي بالاولى) فيه انه لا يتوهم رجوع المقاطع على الاذن
عند المساواة حتى ينفى تأمل (قوله فان مات الخ) الموضوع بحاله وهو ان المكاتب كاتبه
سبدها على اربعة من ثمان احدها فاطعه على عشرة بدل عشرته باذن شريكه وقبضها منه الا ان
المكاتب قد مات عن مال بعد ادائه لقطاعة فالحكم ما ذكره المصنف من ان الاذن يأخذ من ذلك المال
جميع ماله من الكتابة فان فضل بعد ذلك شيء قسم بين المقاطع والاذن على قدر حصصهما واما
لومات قبل ادائه لقطاعة عن مال اخذ المقاطع ما قطع به واخذ الاذن حصته من النجوم واشتركا فيما
بقى فان لم ينف مال المكاتب الذي تركه للمقاطع ومالا الاذن فما صافيه بحسب مال كل في حصص
المقاطع بعشرة القطاعة والاثر بعشرينه (قوله عن مال) متعلق بقوله فان مات (قوله
وعتق احدهما) اي واثنين احدهما بصيغة العتق وقوله وضع ماله اي يجعل على وضع ما ينوبه
به من النجوم فاذا قال نسيبي في المكاتب حرا وقال اعتقت نصيبي في عبدي فلان وهو مكاتب فانه
يجعل على وضع ما ينوبه من نجوم الكتابة وهذا اذا لم يقصد بذلك العتق وفك الرقبة من الرقية
بل قصد وضع المال أو قصد له اصلا اما اذا قصد بذلك العتق وفك الرقية من الرقية فبأنى انه
يعتق عليه نصفه ويوم عليه حصته شريكه ان عجز وكان مؤسرا بغيرها (قوله في حصته) اي واما لو
اعتق احدهما نصيبه في مرضه فانه يكون عتقا حقيقة لا وضعا لانه لو عجز وورق للورثة لم ينفذوا وضية
الميت وهو قد اراد انفاذها وان لا يعود لهم شيء منه واما الصحيح فان اراد التخفيف عن المكاتب
وانه ان عجز كان رقالة قاله ابن عيسى اه عتي (قوله وتظهر رقالة ذلك) اي كونه ليس عتقا
حقيقة (قوله فانه يرق كله) اي لمها (قوله وقد حل له) اي لشرائه الذي لم يعتق حصته
ما اخذ من المكاتب فلا رجوع لمن اعتق عليه بشئ (قوله الا ان قصد) اي بصيغة العتق

حقيقة (قوله ويقوم عليه حصه شريكه بشرطه) اى وهو يساره بقميها وانما تقوم عليه اذا
عجز عن اداء مال الشريك كالا وبمضا كقال اللغوى لان الولا قد انعقد لشريكه الاخر بالكتابة وان
توقف على اداء النجوم فلو قومنا الا ان كان فيه نقل للولا وهو لا يصح انظار التوضيح (قوله
كان فعلت الخ) اشعر قوله كان فعلت الى ان محل وضع نصف الكتابة عن المكتاب الذى علق
عنى نصفه غير امر ثم كاتبه ثم حمل المعلق عليه اذا كانت الصيغة صيغة برفان كانت صيغة حث
كنصفك حر لا فعل او ان لم يفعل كذا فنصفك حر ثم كاتبه ولم يفعل اى عزم على عدم الفعل فانه
يكون عتقا قاله اللغوى اى انه يعنى كانه بعضه عملا بالصيغة وبعضه بالسراية (قوله فيما قبل
الاستثناء) فى معنى الباء اى ان هذا ما شبه بما قبل الاستثناء فى مقابل وضع النصف عن العبد (قوله
وضع النصف) اى حل ذلك على وضع نصف الكتابة ولم يحمل على عتق نصفه وان كان قاصدا به
العتق (قوله لا فادته بالجواب الخ) اى ولو تركه لا تضى عام التثنية لانه الاصل فيه (قوله
اذ يوضع النصف فى هذا) اى ولا يعنى منه شئ ولو قصد الخ اى واما فى الشبه به فانه يوضع عنه ولا
يعنى منه شئ اذ لم يقصد فك الرقبة (قوله ولو قصد فك الرقبة) الواو للحال اذ لا يتأتى هنا الا قصد
العتق لا قصد وضع المال اذ هو لم يكتبه الا بعد (قوله لانه فى حال النفوذ الخ) حاصله ان العبد
وان كان حال السمية فى ملك سيده فمعاونة العتق حصلت حينئذ الا انه حال الذوق والذى هو
المعتبر لم يكن فى ملك سيده فلم يكن لنية العتق تأثير فى حال النفوذ فلذا حلت الصيغة على الوضع
لا على العتق (قوله ولما كانت تصرفات المكتاب) اى بالبيع والشراء مثلا (قوله كالحر)
اى فى عدم الحجر عليه فيها (قوله فما كان بعوض جاز) اى فما كان من تصرفاته بعوض
جاز لانه يعين على العتق (قوله وما فلا) اى وما كان من تصرفاته بلا عوض فلا يجوز لانه
يؤدى لجزئه (قوله بلاذن) متعلق بما بعده اى قوله يبيع واشترى الخ (قوله ومعاوضة)
بالقاف والراء هذا هو الصواب واما نسخة ومعاوضة بالقاف واو او فى معنى عنها فوله ومشاركة نسخة
ومعاوضة بالعين يعنى عنها يبيع واشترى (قوله لا بقاء الفضل) اى لاجل طلب الزيادة كان
يكتبه باكثر من قيمته (قوله وعتق) اى ذلك الا يفل (قوله ولولاؤه) اى للشيد الاعلى
(قوله واستخلاف الخ الاولى وتزويج أمته) واستخلاف عاقد لها لان الخير فيه تزويجها واما
الاستخلاف فهو واجب خلافا لظاهر المسند والحاصل انه يخبر ان شاء زوجها وان شاء لم يزوجها واذا
اراد ان يزوجها فيجب عليه الاستخلاف (قوله وهو) اى المكتاب محمول عليه اى على النظر
فلا يحتاج لاثباته بيينة (قوله فلا بد من اثباته) اى النظر بيينة والارد يده نكاحها (قوله
وله سفر قريب بخبر اذن لا يخل فى النجم) اى وليس للسيد منه مع من لا يعيد مطلقا حل فيه نجم ولا
او قريب حل فيه نجم فليس له السفر ولا سيده منه مع من (قوله اى ذمته) هذا تفسير مبرادر قد صوب
ابن غارى كلام المصنف لانه الذى يختص به المكتاب دون القن وانما الاقرار فى الرقبة فان كان بعد
وقطع فيقبل حتى من القن ايضا وان كان عال كالجناية خطأ فلا يقبل منها كما باتى والحاصل ان
الاقسام ثلاث اقسام ارجح للمال فى الدمة من الدين وهذا يقبل اقراره من المكتاب دون القن
وما يرجع للمال من الدين وهذا لا يقبل من واحد منهما وما يرجع للرقبة فقط من حد وقطع وهذا يقبل
منهما (قوله الدين) اى كالا قرار بدين ان لا يترحم والا لى كما بلغى اقراره بالقتل
عمدا اذا استخبر على الموتى ولى ان يأخذ لانه لا بد يترحم على قواطع مع المولى على الفرار من سيده
باقراره المذكور وحينئذ فلا يملك المولى من اخذه ويبطل حتى ذلك المولى المقر له من القصاص اذا

طلبة بعد ان منع من أخذه مالم يكن مثله مجهول ذلك ويدعي الجهل فيحالف ويقتصر له منه كإمر
 (قوله وله اسقاط شفعة) أي بالنظر كافي المدونة فاذا اسقط الاخذ بالشفعة وكان في الاخذ بها
 نظر كان السيد لاخذ ولا عبرة باسقاطه انظر بن (قوله وان قريبا) أي لان المكاتبة لا يلزمه
 عتق قريبه لان شرط العتق بالقرابة كون المالك حرا كإمر (قوله ولا سيد ردة) أي ردة عتقه
 ولو لقريبه (قوله ولا تزويج بغير إذن) أي سواء كان نظرا او غير نظرا لان ذلك يعيبه (قوله
 ولا سيد ردة) أي التزوج بطلقة بائنة أي وله اجازته واذا اجازته جاز ان لم يكن معه أحد في عقد
 الكتابة فان كان معه غيره لم يجز الا برضاهم فان كانوا صغارا فسمح تزوجه على كل حال رضوا ام لا
 اجازة السيد ام لا ولا عبرة برضاهم ولا باجازة السيد (قوله ولما حينئذ) أي حين ردة السيد بعد
 الدخول ربع دينار اى وامان ردة قبله فلا شيء لها (قوله ولا يتبعه ما زاد ان عتق) أي اذا كان
 لم يغرها والاتباع به بعد العتق مالم يسقطه عنه السيد والاساطان كإمر في النكاح (قوله والتزوج
 فعله لنفسه) أي وهو المراد هنا (قوله ولا اقرار الخ) أي وايس للمكاتبة اقرار بجنابة خطا فان اقر
 بها فلا يلزمه شيء سواء عتق او عجز ولولم لا يتهم عليه كما هو الصواب كافي بن خلافا لما قاله بهرام
 من انه اذا اقر بجنابة خطا لم لا يتهم عليه فانه يتبع بالدية اذا عتق (قوله وله) أي للمكاتبة
 المسلم تعجيز نفسه اى اظهار العجز وعدم القدرة على الكتابة وذلك بان يقول عجزت نفسي لكن انما
 يقول ذلك بعد اتعاقهم اعلى فك الكتابة والرجوع رقا وعند عدم ظهور مال له واذا علمت ان المراد
 بالتعجيز الذي يتفرع عليه الرقية ما ذكر تعلم ان قوله بعد ذلك فيرق ليس تكرار مع قوله وله تعجيز
 نفسه (قوله بعد حلول الخ) انما قيد بذلك لاجل قوله كان عجز عن شيء (قوله ان اتفقا) أي
 تراضيا (قوله عليه) أي على التعجيز وفك الكتابة والرجوع رقا (قوله ولم يظهر له مال) الواو
 للحال أي ان اتفقا عليه في حال عدم ظهور مال للمكاتبة ولا بد ايضا ان يكون معه ولد في الكتابة
 والا فلا تعجيز له ويؤمر بالسعي عليهم فهرأعنه وان تبين تردده وامتناعه من السعي عوقب (قوله
 ولا يحتاج في ذلك) أي في تعجيز العبد نفسه عند اتفقاهما عليه (قوله وان اختلفا) هذا مفهوم
 قوله ان اتفقا على التعجيز أي وان اختلفا بان طلب العبد التعجيز فامتنع السيد او بالعكس (قوله
 فليس ان اراده تعجيز) أي سواء كان ذلك المريد الذي اراد ما السيد او العبد (قوله وانما ينظر الحاكم
 أي فان وجد المصلحة في تعجيزه حكم به وان وجد المصلحة في عدمه حكم بعدمه وهذا مافي التوضيح
 وهو الموافق لظاهر اطلاق قوله هنا ان اتفقا عليه (قوله وفصل ابن رشد الخ) تفصيل ابن رشد
 هذا هو ما عتمد الشيخ ابراهيم القاني وكذا غير واحد من الاشياخ كقال شيخنا العدوى (قوله
 فيرق) أي فيصير رقيقا لا شائبة فيه بعد ان كان فيه شائبة حرة فانه يقع ما يقال انه رق في الاصل
 فلا معنى لقوله فيرق اه وقوله فيرق بالنصب عطف على تعجيز الذي هو اسم خالص من التأويل
 بالفعل (قوله ولو ظهر له مال) أي ويستمر على رقبته بعد التعجيز ولو ظهر له مال سواء كان ذلك العبد
 عالما بذلك للمال واخفاء عن السيد ام لم يكن عالما به (قوله على من قال يرجع مكاتبا) أي اذا ظهر
 له مال بعد التعجيز لتسوف الشارع للعبرة (قوله كان عجز عن شيء) أي عند حلوله والحال انه خاضع
 فانه يرق ويفسخ الحاكم كتابته وكذا ان غاب عند حلول الكتابة من غير ان سيد له والحال انه لا
 مال له ظاهر فانه يرق ويحكم الحاكم بفسخ كتابته لكن محل حكم الحاكم بفسخ كتابته في الاولى اذا طلب
 سيده التعجيز واني العبد لان الحاكم يحكم بفسخها مطلقا لا بد لورضي العبد بالتعجيز كالسيد فلا يحتاج
 لفسخ الحاكم هذا حاصل كلامه (قوله عند الجهل هو بكسر الحاء) بمعنى المحلول واما يتبعها فكان

المحلول والمراد هنا المعنى الأول وحذف المصنف قوله عند المحل من التي قبلها اعني قوله كان يجوز من
 شيء لدلالة هذا عليه **(قوله لم يجهز بذلك)** الاول لم يرق بذلك **(قوله فلا بد في التجهيز من المحكم)**
 اي لان تجهيزه لا يتوقف على قدمه على الصواب بل يجوز ولو في غيبته فلا بد من المحكم به **(قوله)**
(وتلوم) اي المحاكم لمن يرجوه اي لمن يرجو يساره في مدة التلوم بالنسبة للحاضر او يرجو قدمه
 وبسره بالنسبة للغائب غيبة قريبه وحاصله ان الحاضر العاجز عن شيء من نجوم الكتابة انما يحكم
 المحاكم بفتح كاتبه اذا طلب سده ذلك واني العبد بعد التلوم له ان كان يرجو يساره في مدة التلوم
 وان كان لا يرجو يساره فيها حكم بالفسخ من غير تلوم واما الغائب عند المحلول بلا اذن فقبل يحكم المحاكم
 بفسخ كاتبه من غير تلوم مطلقا وقيل ان قرب الغيبة لا يحكم بالفسخ الا بعد التلوم ان كان يرجو
 قدمه وبسره في مدة التلوم فان لم يرج ذلك حكم بالفسخ من غير تلوم كعبيد الغيبة ومجهول الحال
(قوله كالقطاعة) اي كاتلوم ويحكم بالفسخ في القطاعة وصورته انه يقول السيد لعيده ان اتيتني
 بعشرة حائله فانت حرا وبكاتبة على مائة مثلا على ثلاثة نجوم مثلاثم يقطع على ثلاثين مثلا حائله
 او مؤجله لاجل اقرب من الاول فيجوز عن اداء ما فاطعه به فان المحاكم بفتح عقد القطاعة بعد التلوم
 لمن يرجو يسره وانما سجي العقد على الوجه المذكور مقاطعة لان العبد قطع طلب سده عنه بما
 اعطاه اولان سده قطع له تمام حريته بذلك او قطع له بعض ما كان له عنده قاله عياض **(قوله)**
 وهو تشبيه تام اي انه تشبيه في مجموع الامرين التلوم والفسخ بعده **(قوله ولا بد منهما)** اي
 من التلوم والفسخ بعده **(قوله وقبض المحاكم ان غاب سيده)** اي ويخرج المكاتب حرا بمجرد
 اقباضه له **(قوله وان قبل محلهما)** اي هذا اذا اتى بها المكاتب بعد الاجل بل وان اتى بها
 قبل اجلها **(قوله لان الاجل فيها)** اي في الكتابة **(قوله من حق المكاتب)** اي فله ان
 يسقط حقه في الاجل ويجهلها **(قوله وفسخت ان مات المكاتب قبل الوفاء الخ)** اي بان مات قبل
 اتيانه بها للسيد او بعد اتيانه به فلم يقبلها منه ولم يحكم عليه حاكم بقبضه ولم يشهد العبد بينة على
 انه احضرها له واني من قبولها وحاصله ان العبد اذا مات قبل اتيانه بالكتابة او بعد اتيانه بها
 فلم يقبلها السيد ولم يجبره المحاكم على قبولها لعدم وجوده بالبلد ولم يشهد العبد على سيده انه
 احضرها له واني من اخذها ومات العبد فان الكتابة تنفسق فتكون وصاياه باطلة وصاله للسيد
 لا وارثه لانه مات رقيقا حينئذ وفي الصورتين يصدق عليه انه مات قبل الوفاء وقيل حكم المحاكم
 على السيد بقبضها وقبل الشهاد على الاتيان بها **(قوله بان اتى بها السيد)** اي بان اتى العبد
 بالنجوم للسيد ولم يقبلها منه بياد لاحكامها يجبره على قبولها فان العبد ولم يشهد عليه انه احضرها
 له واني من قبولها وكان من الشارح ان يقول بان اتى بها السيد الخ ومات قبل الاتيان بها لما
 علمت ان كلامه السابق صادق بصورتي **(قوله وماله لسيد)** اي لانه مات قبل حصول الحرية له
(قوله فاشهد عليه بذلك) اي بانه احضرها له واني من قبولها **(قوله الاول ولد او غيره الخ)**
 اي فاذا دخل معه في عقد الكتابة ولدا واخنتي بشرط او بغير شرط فلا تنفسخ كتابته بل حصل
 كاتبه بموته ويتجهلها من ماله حيث تركنا ناتي بالكتابة ويستحق بذلك من معه في عقد الكتابة كما
 قال المصنف **(قوله باذن سيده)** هذا هو الصواب خلافا لقول خش تبعا للغثي وغير
 اذن سيده لانه اذا اشتراهم بغير اذن سيده لم يدعوا معه في كتابته وله بيعهم انظر بن **(قوله)**
 فتؤدى حالة اي يؤدى جميع ما بقي من النجوم على آليت وعلى من معه وانما حل الجمع بموته وحده
 لانه مدين بالجميع به به بالاصالة عن نفسه وبعضه بالجمالة عن غيره لانهم جملة وحيث ادى جميع

ما بقي من النجوم ماعلى الميت وما على غيره من معة في عقد الكتابة رجوع وارث المكاتب بما آتى من تركته على غير من يعتق على ذلك المكاتب كما يرجع هو عليه لو كان حيا كما سبق وامام يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حيا ولو كان الوارث هو السيد تبع الاجنبى بالخدمة الموداة عنه من مال الميت وحاص به غرامه بعد عتقه كفى بن عن ابن هرة (قوله ولو بنا) اى حرا اوفى عقد كتابة اخرى (قوله ولو كان معه في عقد الكتابة جماعة كله) بمن يعتق عليه اى بان مكان معه ابنه وابن ابنه وابوه وجدته وامه وجدته واخوه (قوله وهكذا) اى ويحبب ابن الابن بالابن والمجدة بالام (قوله وان لم يترك وفاء) اى وان مات ولم يترك وفاء (قوله الذى معه في الكتابة) اى وحده او مع امه (قوله ولا يفهم ولوله) اى وانما يفرق الولد وغيره في إعطاء ما تركه مما لا ينفى فلا يعطى للاجنبى وانما يعطى لولده وامه كما أشار به قوله وترك متروكة لأولاد الخ (قوله وترك متروكة) اى الذى لا ينفى بمعا على ذلك الميت وما على من معه وقوله لولد اى خاص فلا يعطى لغيره ولو قريبا بل يتجهل السيد من الكتابة ويسعون في بقية اخلافه قول خش مراد المصنف بالولد مطلق الوارث ولدا او غيرة انظر بن (قوله والارق) اى والا يؤمن ولم يقع على السهمى رق وكذلك اذ لم يقع على السهمى وأمن على المال وما اذا قوى على السهمى ولم يؤمن على المال فان السيد يأخذ المال من الكتابة وبئر الولد بالسهمى ولا يرق (قوله ولا يدفع لهما نثى) اى مما تركه ذلك الميت المكاتب (قوله فتباع الام الخ) اى بخلاف ما لو كان مع ام الولد اجنبى في الكتابة فلا تباع هى لاجله وتفسخ الكتابة في الاجنبى وام الولد اذا عجز عن السهمى ويرقان (قوله ام لا) اى اولم يترك شيئا (قوله والاستوفاء الخ) اى والابان انتفت القوة والامانة من الولد ومن أمه استوف ذلك المتروك سيد المكاتب (قوله فان لم يوف ثمنها) اى بالنجوم (قوله فاسكن) اى فبكل من الولد وامه (قوله فبيده يأخذ الحسنين) اى من الكتابة (قوله ولا يتركها لاحد) اى ممن معه في عقد الكتابة يستعين بها على اداء الكتابة (قوله فاسعوا) اى لتحصيل الحسنين الباقية (قوله والافرق) اى والافسك منهم رقيق (قوله على مال) يتنازعها اعتق وكاتب وقاطع (قوله وان وجد العوض معيبا) حاصل ما قر به الشارح كلام المصنف انه اذا اعتق عبده على مال او كاتبه على مال او قاطعه على مال فوجد السيد العوض معيبا واستحق منه فان كان موصوفا في الذمة رجوع السيد على العبد بمثل ما ساءه سواء كان مقوما او مثليا وان كان ذلك العوض معيبا رجوع السيد بمثل ما كان مثليا وبقيته ان كان مقوما ولا فرق بين ان يكون العبد له شبهة فيما دفعه او لا وهذا كله اذا كان العبد موصوفا له مال فان كان معيبا لا مال له فكذلك ان كان له شبهة فيما دفعه معيبا كان او موصوفا فان لم يكن له شبهة فيما دفعه رجوع لما كان عليه من رق او كتابة وبطلت القطاعة سواء كان ذلك العوض الذى دفعه من غير شبهة معيبا او موصوفا (قوله فهو حال منهما) اى واوفده لان العطف باو (قوله ولو مقوما) اى هذا اذا كان معيبا بل ولو كان مقوما (قوله على المعتمد) اى وهو تنص المدونة وايضا القاعدة ان الموصوف يرجع بمثل ما علمنا كفى السلم وغيره (قوله لا بقيمة المقوم الموصوف) اى كما ذكر بهرام وتوح وهو قول ابن رشد واعقبه المصنف في التوضيح وهو مشكل اذا افترض انه غير معين فكيف يرجع بقيته (قوله وقع عقد العتق او بالكتابة الخ) حقيقة الكتابة ان تبكون على غير معين وماعلى معين فقطاعة لا كتابة كفى التوضيح وغيره انظر بن وانظر هذا مع ما مر من جواز الكتابة بالعبد الا بقرى والغير الشارده فانه معين وجعلوه كتابة الا ان يقال هذا الجمل الجمع (قوله بل في

مطلق الرجوع) أى لافى الرجوع به (قوله وهنذا كله) أى ما ذكر من الرجوع بالمثل فى الموصوف مطلقا مثله اومقوما استحق او وجد معينا ومن الرجوع بالمثل فى المثل والقيمة فى المقوم اذا كان معينا استحق او وجد معينا (قوله ان كان للعبد مال) أى سواء كان له فيما دفعه شبهة أم لا (قوله فان كان له فيما دفعه شبهة) أى كالمال كان مستأجره اومستعيره وقوله فكذلك أى يرجع عليه بمثل الموصوف مثليا اومقوما وقيمة المقوم المعين وبمثله (قوله عند ابن القاسم واشهب) أى وقال ابن نافع يرجع لما كان عليه من كتابة اورق مثل ما اذا لم يكن له شبهة فيما دفعه (قوله ان لم يكن له مال) أى ان ثبت انه لم يكن له مال فلم يجمع اذ انما مضى واستقبال ولم يتوارد عاملا جزم على مجزوم واحد (قوله وهذا قيد فى المبالغ عليه رهو الشبهة) فيه نظربل المبالغ عليه هو قوله وان لم يكن له مال وقوله ان بشبهة قيد فيه والاصل وان لم يكن مال أى هذا ان كان له مال بل وان لم يكن له مال ان كان دفع العبد له بشبهة فيه (قوله يرجع لما كان عليه) أى سواء كان العوض الذى دفعه موصوفا او معينا (قوله ويرجع سيده عليه) بعوضه اراد بعوضه المثل فى الموصوف ولومقوما والمثل فى المعين ان كان مثليا والقيمة ان كان مقوما وقوله فى حال عدم الشبهة أى كما انه يرجع به فى حال وجودها (قوله والتفصيل بين ماله فيه شبهة وما لا شبهة له فيه) أى بالنظر بل لا مال له لان التفصيل انما هو فيه وحاصله انه اذا كان له شبهة فيما دفعه يرجع عليه بمثل الموصوف مطلقا وبمثل المثل وقيمة المقوم ان كان المدفوع معينا وان لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان المدفوع موصوفا او معينا (قوله على الراجح قال شيخنا بل هذا خلاف اراجح وارجح انه ان لم يكن له شبهة فى المعين يرجع لما كان عليه كان له مال اولا وفى الموصوف يتبعه السيد بمثله (قوله هذا ما عليه اكثر الشراح) أى كج وغيره وذكر الشيخ شرف الدين الطخينى ان الموصوف سواء كان مثليا اومقوما يتبعه بمثله ولو كان لا شبهة له فيه ولا مال له بخلاف المعين فانه يرجع لما كان عليه من رفق او كتابة حيث كان لا شبهة له فيما دفعه كان له مال اولا وحاصل كلامنا انه اذا كان موصوفا تتبعه بمثله كان له مال اولا كان له شبهة فيما دفعه اولا وان كان معينا يرجع بمثله ان كان مثليا وقيمة ان كان مقوما ماذا كان له شبهة فيما دفعه كان له مال ولم يكن فان لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه من كتابة اورق كان له مال اولا فنقول المصنف وان بشبهة ان لم يكن له مال راجع لما بعد الكاف وهو المعين أى كما يرجع عليه بالمعين ان كان له شبهة فيما دفعه هذا اذا كان له مال بل وان لم يكن له مال ومفهوم ان كان له شبهة انه ان لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان له مال اولا قال شيخنا العدوى والنقل ماقاله شرف الدين الطخينى (قوله ومضت الخ) معناه انه ليس له نقضها بل يعضيها عليه قهرائه ويبيعهاله من مسلم وليس امراده لا يجوز له ابتداء بل هو جائز لان اراجح خطاب الكفار بفروع الشريعة (قوله ولا يرجع لسيدته ان اسلم) أى ولا يكون لاولاد سيدته المسلمين وذلك لان الولاء ينفذ لسيدته حين عتقه اولا ولا ينفذ لغيره على مسلم (قوله كان كاتبه كافرا واسلم) أى كما انها مضى ان كاتبه كافرا واسلم قهرائه ولا يمكنه من نقضها والرجوع فيها واما ان كاتبه كافرا واسلم السيد دون العبد فقال الخمى له فسبح كاتبه عند ابن القاسم دون غيره (قوله فان لم يكونوا فلامسلمين) أى فولاؤهم للمسلمين واراد بالولاء هنا الميراث واما الولاء الذى هو محبة كل محبة النسب فلا تنقل عن من ثبت له وهو السيد المعتق فلا يلزم من انتقال المثل انتقال الولاء وفائدة نبوت الولاء بمعنى المحبة للسيد الكافرانه اذا اسلم كان له حق فى تغيب العتيق والصلاة عليه وتوفى عقد نكاحه ان كان اننى (قوله لانه قد كان الخ) أى لان الولاء قد ثبت له حين عقد كاتبته فى حال

على الوطء فانه يلزمه ما نقصها كما اشار له المصنف بعد بقوله وعليه نقص المكروهة بخلاف ما اذا كانت ثيبا فلا شيء عليه وكذلك لو كانت بكر او وطئها ما دامه ثم ان قوله بلامه ليس راجعا لادب ولا لوطئ وانما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة بعد الوقوع فكان قائلا قائله ما حكمه بعد الادب فقال حكمه لامه فيقف القارئ على وطئ ويبتدى بقوله بلامه (قوله الان يعذر بجهل) اى بجهل المحكم وهو حرمه الوطء ومثل الجهل فى العذبة الفاظ (قوله للشبهة) اى تخبر المكاتب عبد ما بقى عليه درهم (قوله خيرت فى البقاء الخ) اى لصيرورتها مستولدة ومكتوبة (قوله فان أدت) اى ولو قبل وضعها عتقت اى وتسخر نفقتها على السيد حيثئذ لوضعها كالبائن (قوله وان عجزت صارت ام ولدا الخ) اى وحيثئذ فله وطئها عند عجزها (قوله وفى انتقالها عن الكتابة الى امومة الولد) اى بان تجز نفسها وتنتقل الى امومة الولد ووطئ حصتها اى كحيط عنها ما زمتها بطريق الجمالة عن من معها اذا عجز عن الاداء (قوله لطلان كتابته) اى بموته قبل الوفاء (قوله يختص بها) اى ولا تكون لوارثا لموته على الرق (قوله الابن يكون) اى من سمعه فى الكتابة ولدا الخ (قوله عتق فيها) فى بمعنى من اى عتق منها اى عتق عقابا شامها (قوله ولا يرجع عليه بشئ) اى ولا يرجع على من سمعه فى عقد الكتابة بشئ عوضا عن القيمة التى عتق منها (قوله اذا كان) اى من معه وقوله من لا يجوز له اى للمكاتب ملكه كفرعه واصلها وحاشيته القريبة (قوله تأويلان) اى على المدونة وروايتان ايضا عن الامام (قوله اى ويكون الارش له اى للمكاتب يستعين الخ) هذا الاستظهار للعج وتعبه طئي بنص المدونة على ان السيد يأخذه ويقاصصه به فى احد النجوم وحيثئذ للاستظهار قصور ونقصها ومن اغتصب امه فان تعهها غرم ما نقصها وكان ذلك للسيد الا فى الكتابة فان سيدها يأخذه ويقاصصها به فى احد النجوم انظر بن (قوله صح) النجبة اعم من الجواز وعدمه وحيثئذ فلا تقتضى احدهما بغيره فلا يقال مقتضى قوله صح انه لا يجوز له ابتداء اذا كان عالما بأنه يعتق على سيده مع انه قد صرح فى التوضيح بالجواز (قوله ولو اشتراه عالما) اى بأنه يعتق على سيده (قوله ان عجز عن الاداء) اى ان عجز المكاتب عن اداء كتابته لا قبل عجزه فلا يعتق على واحد منهما كما تقدم للشارح فليس المكاتب كالمأذون له فى التجارة لما تقدم انه اذا اشترى من يدين على سيده غير عالم ولا دين عليه محبط فانه يعتق على سيده وان كان عالما لم يعتق على واحد منهما وان كان عليه دين محبط وهو غير عالم فان غرمه يبيعه ويند فى دينهم والفرق ان المكاتب احز نفسه وماله فلا يتزع ماله بخلاف المأذون له فى التجارة (قوله للعلة المذكورة) اى وهى ان الكتابة من قبيل العتق وهو لا يثبت الا بعدلين فلا يمين بجرحها رفيه ان هذه العلة لا تأتى هنا لان المدعى هنا هو السيد والعق يدعى فدعواه الكتابة اقرار بالعق ودعوى بعمارة ذمة العبد بالمال فليس هنا دعوى العتق اصلا ولذا عطل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لان السيد مدعى برب عمارة ذمة العبد بجرح قوله الان مقتضى هذا التاميل ان يكون القول قول العبد يمين لا بلا يمين وذلك لانها دعوى بمال فتتوجه اليمين على المدعى عليه بجرحها (قوله خلافا لمن قال القول للسيد) اى فى شأن الكتابة سواء ادعى فيها او ثبتها وهذا القول مشى عليه خش تبعا للغشى وسلم شيخنا العلامة العدوى ولم يتبعه والذى اقتصر عليه فى التبع ما مشى عليه شارحناتنا لب وعقب ذكر القولين وصدر بماء شى عليه الشرح (قوله وفى نفي الاداء) اى والقول للسيد فى نفي الاداء السلك النجوم او بعضها ان ادعى العبد الاداء كلا او بعضا (قوله كما جزم به ابن عرفة) اى لان دعوى العبد

الاداء دعوى بمال وهي تثبت بشاهد وعين فتوجه العين على المدعى عليه وهو العبد هنا يجزئها
وعمل حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكتابة التصديق بلاءين والاعمال به كافي وناق
المجيزى (قوله فالقول السيد) اى فالقول قوله اذا حلف او نكلا (قوله ام لا) اى بان
انفرد العبد بالشبه (قوله حلفا) اى حلف كل واحد منهما على اثبات دعواه ونفى دعوى الآخر
(قوله ولا الجنس) فاذا قال العبد وقعت الكتابة بعشرة ربال وقال السيد بل بعشرة اراد بقمع
فليس القول قول السيد بل القول قول العبد يمين وكذا اذا ادعى احدهما انها بشوب مثلا
والآخر بكتاب فالقول قول العبد يمين (قوله وظاهره مطلقا) اى سواء انفرد العبد بالشبه
اواشبهامعا واشبه السيد فقط (قوله ويرد الى كتابة المثل) اى من العين وهذا اذا اتفقا على
ان الكتابة وقعت بعرض واختلافا في جنسه بأر قال احدهما بشوب والآخر قال بكتاب مثلا واما
اذا قال احدهما وقعت بعين وقال الآخر انها وقعت بعرض فعند المازرى كذلك وقال اللخمي
القول قول مدعى العين ما لم ينفرد الآخر بالشبه والا كان القول قوله يمين هذا محصل كلام
الشارح (قوله انه ما يتحالفان) اى يحلف كل على ثبوت دعواه ونفى دعوى صاحبه (قوله
اى اذا اختلغا) اى السيد والعبد في قدره وانقضائه وكذا في اصله وعدمه فالقول للعبد سواء انفرد
العبد بالشبه او اشبهامعا فان انفرد السيد بالشبه فالتول قوله يمين فان لم يشبهه واحد منهما
حلفا وزجعا لاصل المثل ونكولهما كخلفهما ويقضى للحالف على الناكل (قوله على اختلاف
المتبايعين) اى عند فوات المبيع من الرجوع للشبه في الاختلاف في القدر والاجل لافى
الاختلاف في الجنس (قوله ان القول للعبد مطلقا) اى سواء انفرد بالشبه او اشبهامعا
او انفرد السيد بالشبه (قوله وان اعانده جماعة) اى على المتق (قوله رجوعا بالفضلة على
العبد) اى رجوعا على العبد بالفضلة الباقية بيده بعد اداء كتابته وظاهره سواء كانت يسيرة او
كثيرة وقيدت بالكثير واستشهد له بما قالوه في رد فضلة الطعام والعلف المأخوذ من الغنمة في الجهاد
وتقدم للمصنف فيه رد الفضل ان كثر فالنسيير لغو يتساهل فيه وكذا فضلة من دفع لامراة نفقة سنة
وكسوتها ثم مات احدهما وفضلة مؤنة عامل القراض قال المجزولى فان دفع اليه اثنتان فدفع مال
احدهما وخرج خرافانه يرد مال الآخر اليه فان لم يعلم ماله من بقى فانها ما يتحاصن فيه على قدر
مادفع اليه وقال المجزولى ايضا وكذا من دفع له مال ليكون له الحيا او علما او فقيرا ولم يكن فيه تلك
المصلحة حرم اخذها ابن وفي حاشية شيخنا العدوى وهو في البدل القرأى ايضا ما صورته من وهب
لرجل شيئا يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه الا في ذلك وامان دفع لفقير زكاة بقيت عنده حتى
استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لانه ملكها بوجه جائز (قوله والان لا رجوع لهم بالفضلة) اى
بما فضل عنده بعد اداء النجوم وكان الاولى للمصنف جذف قوله والا فلا لاجل الحاجة له لظهوره مع انه
مفهوم شرط ولا نكتة في التصريح به فان تنازع العبد مع من اعطاه فقال العبد هو صدقة وقال
المعطى ليس صدقة بل اعانة على فك الرقبة فان كان عرف عمل به وان جرى عرف بالامرين اولى بكن
عرف اصلا فالقول قول المعطى لانه لا يعلم الا من جهة (قوله وان وصى السيد) اى في صحته
او في مرضه اذ الوصية انما تنفذ بعد الموت انظر بن (قوله ان جملة الثلث) اى ان جعل قيمة رقبته على
انه من الثلث كما لو كانت قيمة الرقبة ثلاثين وخلف السيد ستين فثلث الجميع ثلاثون فدر قيمة العبد
واعلم انه اذ جعله الثلث وكتب كتابا أمثاله ان اذى النجوم خرج حرا وان عجز عن البعض فهل يرجع
كاه قنالا ان المكتاب عبد ما بقى عليه درهم او يمتق منه بقدر ما اذى ويرق مقابل المعجوز عنه تنفيذا

لغرض الموصى بقدر الامكان فليحرق النقل في ذلك كذا نظر بعضهم اه واقتصر شيخنا العدوى على
 الاول (قوله قيمة رقبته) اى على اية قن (قوله لا الكتابة) اى ارضهم حملها ارجع لقيمة الرقبة
 لا لكتابة كقال ت لا ت خلا في النقل وفي المدونة ومن اوصى بكتابة عبد والثالث يحمل رقبته
 حاز (قوله وانما اعتبروا كون الثلث بحمله) اى مع ان الكتابة قيم اعوض فليست من
 التبرع (قوله فهذا مبنى على هذا القول) اى واماعلى القول بأن الكتابة بيع فيلزم الوارث
 ان يكتبه كتابة مثله مطلقا حل الثلث قيمته ولم يحمله (قوله فان لم يحمله الثلث الخ) اى كمالو
 كانت قيمة العبد ثلاثين وخمسة وثلاثين غير العبد فالجمله ستون وثلاثة عشر ونسبتها لقيمة العبد
 ثلثاها فقد حل الثلث ثلثي قيمة العبد فيخير الورثة اما ان يكتبوا هذا العبد كتابة مثله وامان يعتقوا
 ثلثاه حالا ويكون ثلثه رقيقا لهم واذا كاتبوه كتابة مثله فان ادى خرج حرا وان عجز ولو عن البعض رق
 للورثة (قوله وهو مريض) راجع لقوله او وهبه او تصدق عليه واما الوصية فلا فرق بين كونها
 في صحته ومريضه لانها انما تنفذ بعد الموت على كل حال (قوله بنجم معين) اى كالنجم الاول
 او الثانى (قوله او كانت النجوم الخ) اى اوصى له بنجم معين الا ان النجوم متساوية كمالو كان كل
 نجم عشرين وهى ثلاثة واوصى له بنجم منها غير معين (قوله اربعة الخ) اى وانما كان قوله فان
 حل الثلث قيمته دليل على ان النجم الموصى به له معين ومن نجوم متساوية لان تقويمه فرع معرفته
 (قوله فان حل الثلث قيمته جازت) وذلك كمالو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين
 وقيمة الثالث عشرة فالجمله ستون وترك السيد ثلاثين واوصى له بالنجم الاول فلا يخفى ان ثلث السيد
 ثلاثون فقد حل قيمة ذلك النجم ثلث التركة ونسبته للنجوم بتساوها النصف فيعتق من العبد نصفه
 هذا معنى قوله فان حل الثلث قيمة النجم جازت الوصية اى نفذت وعق ما يقابلها اى ما يقابل ذلك
 النجم (قوله ما عدى ما حله الثلث) اى وهو النصف في المثال (قوله والايات) يحمل الثلث قيمة ذلك
 النجم وذلك كمالو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة ولم يترك السيد
 شيئا غير نجوم الكتابة وقيمته ستون فثلث السيد عشرون حينئذ وهى لتعمل قيمة النجوم الاول ونسبة
 ثلث السيد لقيمة العبد وهى مجموع قيمة النجوم الثلاث وحينئذ فيعتق ثلث العبد ويسقط من كل نجم
 ثلثه وبعد الاسقاط ان ادى ما بقي عليه بعده خرج حرا وان عجز عن شيء منه رق ما عدى بحمل الثلث
 وهو ثلثه في المثال المثال المذكور هذا اذا لم تبرز الورثة الوصية وامان اجازتها فيعتق منه ما يقابل
 ذلك النجم وهو نصفه لان قيمة ذلك النجم بالنسبة لقيمة النجوم بتساوها التى هى قيمة العبد النصف هذا
 يحصله (قوله الاجازة للوصية) اى وحينئذ فيعتق منه ما يقابل ذلك النجم (قوله وحط من كل
 نجم بقدر ما عتق منه) وذلك لان العبد حيث عتق ثلثه مثلا كفى الميراث الذى قالاه فقد سقط عنه
 ثلث الكتابة المقابل لما عتق ولا يتوصل لاسقاطه الا بما ذكر وكان مقتضى الظاهر ان يحط ثلث
 جميع الكتابة من النجم المعين الموصى به ويبقى غيره من النجوم على حاله لكنه خولف ذلك لان
 الوصية قد تخرجت عن وجهها بالميراث الورثة (قوله واما لو كان النجم غير معين) واختلقت النجوم
 وذلك كمالو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة وقد اوصى بنجم
 غير معين فانسب واحدا هو اثلثا لثلاثة تجده ثلثا فيحط عنه من كل نجم ثلثه فيكون الوصية بعشرين
 وهى ثلث قيمة الجميع فقد حل الثلث الوصية فيعتق منه ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فان ادى
 ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا والارق ثلثاه (قوله فانه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد) اى
 هو اثنى الى عددها الى النجوم وهذا ظاهرا ذال الثلث والنسبة كما في المثال المتقدم فان لم يحمل

الثالث قدر النسبة فان اجاز الورثة الوصية فحكمه حكم الموجه الثالث والاعتق من العبد بمحل الثالث
وحط من كل نجم بقدر ما اعتق منه واذا عجز عن اداء ما بقي رقبته ما عدا ما اعتق منه بموجب الوصية
مثلا لو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين والثاني عشرين والثالث عشرة واوصى بنجم غير معين
ولا مال لاوصى سوى ذلك وعليه دين قدره عشرون فيكون ما خلفه السيد اربعين ثلثها ثلاثة عشر
وثالث فان اجاز الورثة الوصية فالأمر ظاهر من انه يعتق ثلثه وان لم يجز وهاعتق منه مقدار ثلاثة
عشر وثالث من قيمة النجوم التي هي ستون ونسبة ثلاثة عشر وثالث للستين سدس وثالث سدس
فيعتق منه سدسه وثالث سدسه ويسقط من كل نجم ذلك القدر فان أدى ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا
والارق ثلثاه وثلثا سدسه (قوله او بما عليه) اي اوصى لرجل بما عليه فهو عتق على قوله بما كتبه
(قوله ويرجع لما قبله في المعنى) أي فالقصد ذكر الصبيغ التي تقع من الموصى وان اتحد معناه (قوله
او بعتقه) اي اوصى بعتقه او بوضع ما عليه فهو عتق على رجل وليس المراد انه اوصى لرجل بعتقه
كما يقتضيه العطف على قوله بما كتبه (قوله او قيمة الرقبة) اي وان لم يذكرها في صيغته لاشوف
الشارع للحرية (قوله جازت لمحل الثالث المحضة) اي وحينئذ النجوم في المسئلة في الاولين
للموصى له فان ادى العبد النجوم له خرج حرا والارق له وفي المسئلتين الاخريتين يخرج حرا (قوله
اذ هي مع العشرة ثلث) اي ان الخمسة قيمة الرقبة اذا اعتبرتها مع العشرة قيمة الكتابة اوقع العشرة
المتروكة تكون ثلث المجموع وهو خمسة عشر (قوله فان لم يحمل الثالث الاقل من الامرين) اي
كما لو كانت قيمة الكتابة ثلاثين وقيمة الرقبة ثلاثين ولم يترك شيئا سوى ذلك فحمله ما تركه الموصى
ثلاثون ثلثها عشرة فالثالث افساح لثالث الرقبة وثلث الكتابة (قوله بين اجازة ذلك) اي الذي
أوصى به الموصى وقوله وبين اعطاء الموصى له من الكتابة محمل الثالث اي وهو ثلثها لكن لا يعتق
من العبد شيء الا ان بل ينظر لادائه الكتابة فاذا ادى عتق والارق كما اشار لذلك بعد بقوله فان
عجز الخ (قوله وعتق محله في الوصية بعتقه) اي او بوضع ما عليه وبوضع عنه من النجوم بقدر
ما اعتق كما في خُس (قوله فان عجز رقبته للموصى له محمل الثالث) اي في مسئلة ما اذا اوصى
لمعين بكتبه او بما عليه (قوله وعتق منه بمجمله فيما اذا اوصى بعتقه) اي او بوضع ما عليه
والحال انه قد عجز عن اداء ما عليه وكان الاولى ان يقدم قوله وعتق منه محله فيما الخ قبل قوله وان
ادى الخ وحاصله انه ان عجز رقبته للموصى له محمل الثالث في المسئلتين الاولين والباقى لاوارث
وعتق منه محمل الثالث في المسئلتين الاخريتين ورقبته باقية لاوارث وان ادى خرج حرا في المسائل الاربع
(قوله لزم العتق والمال) اي سواء زاد مع قوله انت حر الساعة او اليوم او لم يقل بل اطلق كما في ابي
الحسن على المدونة (قوله وغير العبد في الالتزام واذا الخ) محمل التغيير اذا لم يقبل الساعة
او بنوها ولا لزم العتق والمال كما قاله ح وما ذكره من لزوم العتق والمال اذا قيد بالساعة او بنوها
اذا جعل الساعة ظرفا للحرية فان جعله ظرفا لرفع او تؤدى خير كما اذا لم يذكرها ويعلم ذلك من قوله
كما يعلم ان فيها هاتين قوله (قوله ولكن لا يطال في الزمن لثلاثين بغير باسيد) اي ولا يضييق فيه
لثلاثين بغير العبد (قوله بعد اذ المال جبر على السيد) اي اذا اراد الرجوع فيما قال

* (باب في اخكام ام الولد) *

(قوله وهي المخرج لها) هذا جنس في التعريف صائق بالامة التي يمت من شديدها الحر وبالامة
التي اعتق سيدها جعلها من زوج او زنا وبامه المجد يتزوجها ابن ابنه وتحمله منه فان الحمل حر يعتق

على الجود وبالإمامة الغارة محرم فزوجها فان حملها حرمها والعبد اذا اعتق سيده حملها وقوله من مالها
متعلق بخرج لماعدا الصورة الاولى اى التى نساها المحرمية لحملها من وطء مالها وان جعل
قوله من مالها اعتاقها لماعدا الى حملها السكائن من مالها احتيج لزادة جبرا عليه لاجل اخراج امه
العبد اذا اعتق السيد حملها وذلك لانه يصدق عليها انها حملها السكائن من مالها وهو العبد لكن
ذلك العتق لا يجبر عليه المالك الذى هو العبد (قوله بامرئ) اى بمجموعهما وهما اقرار السيد بوطئها
مع الانزال وثبوت القاءها علقه (قوله ان اقرار السيد بوطء) يعنى ان السيد اذا اقر فى محتمه او مرضه
بوطء امته وانه انزل وانت بولد كامل لسته اشهر فاكثروا من يوم الوطء وادعت انه منه وان لم تثبت
ولادته اوتت القاؤه علقه فانها انصبر به ام ولد وتعتق من راس المال (قوله مع الانزال) اى
لامع عدمه فكالعدم كىأتى (قوله فلاهية بدعواها المجردة) اى عن اقراره بالوطئ وانه انزل (قوله)
ولا يمين عليه ان انكر بوطئها) اى وادعت انه وطئها وان هذا الولد اراهمل منه بعد بوطئها اى بعد
اقرار بوطئها وقوله اى الولد الاول اى الوطء وحاصله ان السيد اذا اقر بوطء امته وادعى انه
استبراءها بجيضة واحدة ولم يطلها بعد ذلك وادعت الامه انه وطئها بعد ذلك وانت بولد لسته اشهر
فاكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلحق به ولا يلزمه يمين على عدم الوطء وينتفى عنه بلالعمان ولا حذر
عليها (قوله من يوم الاستبراء كفى المدونة) اى لا من يوم ترك وطئها السابق على الاستبراء ولو
لم يكمل من يوم الاستبراء ستة اشهر كما قال عجم وتعتقه بن يانه يعلم بذلك ان الحيض التى استبراءت به
اتى فى اثناء الحمل لان الحمل عندنا تحيض وحينئذ فيكون الاستبراء لغوا ففى بمنزلة من لم تستبراء
فيكون الولد لاحقابها (قوله ولا يلزمه يمين) اى على عدم الوطء بل يصدق فى دعواه عدم
الوطء من غير يمين والزعمه عبد الملك الميمى وهو ضعيف (قوله والا لحق به) اى والابان فقد
واحد من الامور الثلاثة السابقة وذلك بان اقر بوطئها ولم يستبراءها اى وادعى انه لم يستبراءها واقر
بوطئها واقراره استبراءها ولم ينف الوطء بعد الاستبراء او اقراره ومائها وانه استبراءها ونفى الوطء
بعده لكانها انت بولد لاقل من ستة اشهر اى لاقل من اقل من ستة اشهر بان انت به لسته اشهر
الاستبراء ايام فاقول من يوم الاستبراء فانه يلحق به فى الصور الثلاث لانه فى صورتين الاوليين يلحق
به ولو انت به لاكثر امد الحمل فقول المصنف ولولا كثرة مباغلة على غير الاخيرة ثم ان ظاهر كلام
المصنف انها اذا وضعت لاقل من ستة اشهر يلحق به ولو كان على طور لا يمكن ان يكون عليه حال
وضعه من مدة وطئه لها كوضعها علقه بعد خمسة اشهر من وطئه وهو خلاف ما عليه القرافي من
انه فى هذه الصورة ونحوها لا يلحق به ويوافق خبر ان احرككم يجمع خلقه فى بطن امه اربعين يوما نطفة
ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكرن مضغة مثل ذلك ثم ينفع فيه الروح الحديث فننفع الروح فيه بعد
اربعة اشهر فكيف تضعه علقه بعد خمسة اشهر (قوله ان ثبت القاء علقه فوق) اشعر كلام
المصنف ان النساء اذا قلن انه قد مات فى بطنها ولم ينزل فانها لا تكون به ام ولد اه بدر (قوله)
ولو بامرأتين) اى هذا اذا ثبت الالتقاء برجلين بل ولو بامرأتين وتصور ثبوت الولادة برجلين فيما
اذا كانت معهما فى موضع لا يمكن ان تأتى فيه بولد تدعيه كسفينة وهى بوسط البحر فيحصل لها
التوجه للولادة ثم يرى اثر ذلك ورد بلوى على سخنون القائل انها لا تكون ام ولدا اذا ثبت الالتقاء
برجلين انظر حاشية شيخنا (قوله اذا لم يكن معها الولد) اى واشترط ثبوت الالتقاء ولو بامرأتين
محله اذا لم يكن الولد معها والاصل ان سيدها مقر بوطئها لم تذكر له وقامت البينة على اقراره به (قوله)
فان لم تثبت القاؤه الخ) حاصل الفقه ان السيد اذا اقر بوطئها واستقر على اقراره وانكر وقامت

عليه بيئته فان كان الولد موجودا فلا حاجة الى اثبات الولادة بل يكفي في ثبوت امومتها ان تأتي
بولد ولوميتها وتنسبه له بان تقول هو منك ولولم تثبت ولادتها اياه وان كان الولد موجودا فلا بد من
اثبات الولادة ولولم يامر اثنين فالافرار ولا نكار مع البيئته حكمها واحد هذا ما يفيد كلام ابن عرفة
والتوضيح والمسدونة اذا علمت هذا فقول الشارح فان لم يثبت القاءها بامر اثنين اى وانما ان الولد
ليس معها كان الاولى ان يقول فان لم يثبت القاءها بامر اثنين وقوله بان كان اى الالتقاء بمجرد
دعوى من الامة وقوله وشهد لها اى باللقاء امرأة فقط وقوله فلا تكون ام ولد اى سواء كان السيد
مستقرا على الاقرار بوطئها او انكر وقامت عليه بيئته بالاقرار وقوله الا ان يكون بالولد معها وسجدها
مقربا لوطه لا يفهم له بل مثل ما لو كان مقربا لوطه لما انكر الاقرار وقامت عليه بيئته به (قوله
فتكون ام ولد) اى لو لم تثبت ولادتها (قوله ففي مفهوم الشرط) اى وهو اذا لم يثبت الالتقاء
تفصيل بين كون الولد معها او ليس معها ففي الاول تثبت امومتها دون النكاح (قوله والسيد مقر
بوطئها) اى وان لم يستبرأ ويترك كونه منه وقالت بل هو منك (قوله لصدقت بانتي) اى
لما علمت ان الولد اذا كان حاضرا وكان السيد مستقرا على اقراره بالوطء او انكر وقامت عليه البيئته
كفي في ثبوت امومتها تنسبته للولد اليه ولا يشترط ثبوت الولادة (قوله لم تنكر ام ولد) اى كان
السقط موجودا معها ام لا ولو ابدل الشارح قوله بانه اتفاق في المحلين بقوله مطلقا كان الاولى ومعناه
في الاول تثبت ولادتها له ام لا ومعناه في الثاني كان الولد موجودا معها ام لا ووجه الاولوية ان المحل
ليس محل خلاف فتأمل (قوله وذكر جواب الشرط الاول بقوله عتقت الخ) هو في الحقيقة لازم
الجواب لان الجواب صارت ام ولد ومن لازمه عتقها فافتنى المصنف باللازم عن الملزوم (قوله
عتقت بوطئها) اى ولو قتلته وتقتل به (قوله فهو قيد في الاول) اى كما هو المرتضى
من اقوال في تولى شرطين مع جواب واحد كقوله

ان كنت غيبا وان تذر واحدوا * منا معا قد تترزأنا ككرم

اى ان تستغيثوا بانه مذمورين اى خائفين فجدوا الخ (قوله كانه قال ان اقرار السيد بوطء مع
ثبوت الالتقاء) اى حاله كون اقراره مصاحبا لثبوت الالتقاء عتقت ومثل ثبوت الالتقاء العلقه مع
الاقرار بوطئها في ثبوت امومة الولد لما موت السيد وهي حامل وكان اقرب بوطئها فاعتق بمجرد موته عند
ابن القاسم وقال ابن المباشون وسبحون لا تعتق حتى تضع والمشهور الاول كما قال ابن رشد وعليه
فلا نفقة لها ولا كفي في التركة كان الولد الثابت امومتها بموت سيدتها وهي حامل وعلى الثاني
نفقتها وسكناها من تركته حتى تضع وأما اذا لم يضرب بوطئها وظهر حملها بعد بوطئها فلا تعتق به لاحتمال
انه لو كان حيا لنفاه وهذا مستفاد من قول المصنف ان اقرار السيد بوطئها الخ فانه يفيد ان عتقها
موقوف على اقرار السيد بالوطء مع ثبوت القاء علقه او ما يقوم مقامه من موت السيد وهي حامل
والمومات السيد وهي حامل ولم يقرب بوطئها ولم ينكره فغدا عتق انما تكون به ام ولد وقال ابن عاشر
مقتضى قول خليل كالمردونة وغيرهما ان اقرار السيد بالخ بن الامة لو حملت ولم يقرب سيدتها ولم ينكر
لمعاجلة الموت لم يلحق ولا تسكون به ام ولد (قوله وولدها من غيرها) اى وعتق ايضا ولدها
الحاصل من غيرها بما بعد نبوتها بمومتها بولدها من سيدتها (قوله حيث وطئها) اى ونشأ عن
ذلك الوطء حمل قبل قيام العرمان ولو قال حيث احبلها قبل قيام العرمان كان الاولى (قوله واولى الدين
اللائق) اى لاسيما دها (قوله بخلاف من افس الخ) هذا مجتزأ قوله ان احبلها قبل قيام
العرمان (قوله ان سيدا حيا) اى اى اذا كان السيد حيا فلا يبطل الدين التدبير الا اذا كان ساقعا عليه

لان طارأ بعده وقوله والاى والاى بن السيد حيا بل مات فان الدين يطله مطلقا واه كان سابقا
 عليه او طارأ بعده (قوله كاشترأز وجته حاملا منه فانها تكون ام ولد له) اى ولو كان سيدها الذى
 باعها له قد اتى ذلك الحمل قبل بيعه له ولا يحتاج للاسـتبراء كما مر فى النكاح خلافا لاشبه ومحل
 عتق الامه انى استبراء زوجها وهى حامل منه من راس ماله باموثة الولد مالم يكن الحمل يتق على
 سيدها السابق لها فلا يتق من راس المال بشراء زوجها لها وهى حامل منه فاذا تزوج بامه جده
 واحبلها ثم اشتراها منه حاملا فلا تكون به ام ولد كما قال الشارح بعد والفرق بين ما اذا اشتراها
 حاملا واعتق البائع حملها اى فانها تكون ام ولد وماذا اشتراها حاملا والمحال ان حملها يتق على بائعها
 ان حملها السابق كان يتبدل معها فى البيع وليس للبائع استثناء ولا له لم يتم متقه له الا بالوضع وقد
 اشترأ الزوج قبله كان عتقه له كالاتق فيكون جاهل احران وطه ما ملكها بخلاف امه المجد فليس
 له بيعها حاملا لغير زوجها الخلقه على الحرية (قوله لا يولد سقى) اى لا تكون الامه ام ولد يولد
 من الزوج سبق شراؤه لها (قوله او ولد من وطه شبهة) اى ولا تكون الامه ام ولد يولد من وطه شبهة
 من المشتري سبق شراؤه لها هذا معناه (قوله صوابه او حمل) اى وعليه فالعنى لا تكون الامه
 ام ولد بحمل من وطه شبهة من المشتري سبق شراؤه لها بخلاف امه المكتاب وامه ولده فانها تصير
 ام ولد بالحمل الصادق من وطه سيدها المكتاب ومن الولد (قوله معناه تكون) اى امه المكتاب
 او امه الولد ام ولد وان ولدت اى من المكتاب او من الولد فظاهرها لا تكون ام ولد بمجرد الحمل
 منها بل لابد من الولادة وليس كذلك (قوله يعنى ان من اشترى امه حامل الخ) هذا التقرير
 تتبع فيه الشارح ابن غازى وهو الصواب وانظر مع قول ابن مرزوق الذى يقتضيه من انه وص
 اهل المذهب انها تصير ام ولدا اذا اشترأها حاملا من وطه شبهة وقبله ابن ماسر انظر بن (قوله
 لان هذا يغنى عنه قوله لا يولد سقى) اى لان قوله لا يولد سقى شامل لما اذا كان الولد ناشئا عن
 نكاح صحيح او زنى او وطه شبهة او كراه (قوله ويغرم قيمتها يوم مات المكتبة) اى فان لم تحم
 فلا يغرم قيمتها ولا يملكها (قوله وان قيمه امه المكتبة) اى التى وطها سيدها وماتت منه (قوله
 وامه الولد يوم الوطه) اى والفرق ان امه الولد بمجرد وطه ايه حرمت على الولد وامه المكتاب لا يحصل
 تلغها عليه الا بحملها من سيدها فان لم تحم لم تقوم على السيد لم دم تافها على سيدها (قوله ومن
 امه المكتاب) اى فى صيرورتها ام ولدا بالحمل (قوله والامه المشتركة) اى اذا حملت من احد
 الشريكين وقوله والامه الحمله اى اذا حملت من حملها له سيدها وقوله والمكتبة اى اذا وطها
 سيدها وحملت منه واختلرت الانتقال من الكابة لامرمة الولد (قوله اذا لا تبرأها سيدها ووطها)
 اى مرتبكا للحرمة لانه متى زوجها فلا يحل له وطها مادامت فى عصمة ذلك الزوج فان طلقها او مات
 عنها احلت لسيدها بعد استبراءه بغيره (قوله من يوم الاستبراء الوطه الواو يعنى والى لتتويج
 الخلاف) اى من يوم الاستبراء كفى المدونة ارم يوم ترك الوطه السابق على الاستبراء كذا حبان
 وتقدم ذلك اول الباب (قوله ولا يدفعه عزل) اى فاذا كان نكاحا امته وعزل عنها وحلت وادعت
 انه منه وانكر ذلك مدعى انه كان يعزل عنها فان الولد يلحق به وتصير به ام ولد ولا يدفعه عنه العزل
 (قوله او وطه بدبر) اى فاذا وطه الامه بدبرها وانزل فانت بولادها وادعت انه منه وانكر ذلك فانه يلحق
 به ولا يدفعه كون الوطه الذى حصل منه كان بدبرها لان الماء قد سبق للفرج فحمل على انه ناشئ من
 ما سبق للفرج بخبر الولد للفرش (قوله او وطه بين نكحين) فاذا كان نكاحا امته بين نكحها
 وينزل فحملت وادعت انه منه وانكر ان يكون منه مع اعترافه بالانزال فان الولد يلحق به وتصير به

ام ولد (قوله ان انزل) راجع لجميع ما تقدم وينبغي ان يكون مثل الانزال ما اذا انزل في غيرها ومن
احتمل ولم يدل حتى وطئها ولم ينزل واعلم ان الانزال لا بد منه في كونها ام ولد ولو بالوطئ في الفرج
كما نقله بهرام عن ابن القاسم وهو في ح والتوضيح واخذ من عبارة المصنف صراحة منتف
وارجاع قوله ان انزل لجميع الباب استبعده شيخنا العلامة العدوي (قوله وجازا جارتها) اي
لخدمة او رضاع (قوله فار لم تنسخ الخ) اي ان الاجارة اذا حصلت بقبر رضاها ولم تنسخ
واستوفيت المنافع فان الاجرة يفوز بها السيد ولا ترجع ام الولد ولا المستأجر عليه بشئ وما في عجم
من ان الاجرة تكون لام الولد تاخذها من مستأجرها وان قبضها السيد ورجع المستأجر بها عليه ان
كان قبضها فقد تقبضه مافي بانه لم يره لغيرها وقد نص اللخمي على ان السيد يفوز بالاجرة وكذا
ذكر في التوضيح عن ابن الجلاب (قوله وجاز برضاها عتق على مال) اي بان يقول لها انت حرة
من الآن على مائة دينار مؤجلة لشركا او مجعلا الآن اي واماعة تها على اسقاط حضانتها وان
الولد يكون عند فقيل لا يلزمها ذلك لانه وقع الشرط عليها في حالة عتقك السيد فيها جبرها وقيل
يلزم كالحرية وهما روايتان عن ابن القاسم انظر بن (قوله والعتق على مال) مبتدأ وقوله غير
السكينة خبره اي مغارها وقوله مطلقا اي مؤجلا او مجعلا (قوله وادعم تخيير العتق) اي لتوقفه
على اداء المال (قوله فلا ينافي الخ) قديقال ان المناقاة لا تنههم لان قوله ولا يجوز كتابتها يعني
بغير رضاها وما هنما من جواز العتق على مال مؤجل فقيده برضاها تأمل (قوله وله قليل خدمة)
نبه على ذلك دفعها لهم منعه من منع اجارتها بغير رضاها (قوله ذكر ان رشد) اي وما في عقب من
ان ولدها ام ولد كما هو لا تصح اجارة السيد لواحد منهما الا برضاها فهو خلاف النقل انظر بن والظاهر
فسخ اجارتها لانه بموت السيد وامامه اذا اوجرت برضاها في حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ
لرضاها بذلك وقال ايضا ويفسخ اجارة عبده عتقه ام امير (قوله ولولدها من غيره) اي الحادث
بعد ايلادها (قوله اراجع لام الولد) اي والمعنى وللسيد ارضى المجنانية على ام ولده واذا قتلت
لزم الجاني قيمتها قنا عند ابن القاسم (قوله وان مات الخ) اي وامان اعتمقه ام السيد بعد
المجنانية عليها وقبل قبض ارشها كان ارضى المجنانية لها وقيل للسيد والاول هو المذهب كما قال بعض
وقال محمد بن المواز هو الاستحسان والثاني قول اشهب (قوله ان يكون هو الراجح) اي وقول
ابن المواز في الرجوع عنه انه القياس لا يقتضي ترجيحه وحينئذ فاشى عليه المصنف خلاف المعتمد
(قوله وله الاستمتاع بها) فان منعت الاستمتاع بها فالظاهر انها لا تسقط نفقتها لانها تجب لها
بشأنه ارق كما قاله الشيخ احمد الزرقاني ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية بالغسر
بخلاف الزوجة (قوله وذكر له ترجيها من غيره) اي لانه ليس من مكارم الاختلاق انما فاته
للغيره (قوله لا يجوز على الراجح الخ) معناه قول عاص لسيدها خبرها على التزويج (قوله
ومصيتها ان يبيت) اي اذا باعها ام السيد امرت بالحرمة ومات عند المشتري فمصيبتها منه وقوله ويرد
الغنم ثم يبيد المشتري الخ هذا غزوة كون مصيتها من البائع وما ذكره من ان مصيتها من البائع بخلافه
اذا انتبت امومة الولد لها بغر اقرار المشتري والا فمصيبتها منه كافي المدونة فمن البائع (قوله
ولا يطالب المشتري به ان لم يقبضه) اي ولا يلزم البائع بشئ مما انفعه المشتري منها ليس له من
قيمة خدمتها شئ على المعتمد وقال سحنون يرجع المشتري عن بائعها بغيره يبيع البائع على
المشتري بقيمة الخدمة ويقفان انظر بن (قوله ودعة لها) اي بخلاف المدبرة والمكتوبة
والغرق ان ام الولد ادخل في الحرية لان المدبرة قد ردها ضيق الثلث والمكتوبة قد تجوز (قوله)

ويستحق سبدها) اى الاول وهو البائع الثمن في الوجهين والولاية فهما (قوله فان اعتقدناهما
 قن) اى والموضوع انه اشتراها بشروط العتق واعتقها (قوله فالتن له) اى للشترى للالبائع
 اى والعتق ماض لا يرد (قوله على كل حال) اى في الموركها (قوله واتفقت شيئاى بيدها
 او بدايتها ويحذف في مكان لا ملك لمسا فيه (قوله لان الشرع الح) علة لمخذوف اى ولا يجوز له
 ان يسلمها للجنى عليه لان الشرع الح (قوله وفديت ان جنت باقل الامرين الح) هذا حكم الولد
 اذا جنت واما ولد هاجر غير السيد اذا جنى فجنائته في خدمته فيبقى على حاله وتسلم خدمته في الارش
 فان وفي رجع السيد فان مات سيده قبل ان يفي عتق واتبع بما سبق من الارش وانما سلمت خدمته
 في الجنابة لانها كثيرة بخلاف خدمة امه فانها قليلة اهن (قوله وان قال سيدها الح) اعلم ان صور
 الاقرار في المرض اثنان عتق لانه امان يقول في مرضه اولدتها في المرض او في الصحة او يطلق وفي كل
 امان يكون له ولد منها او من غيرها ومنها ومن غيرها ولم يكن له ولد اطلاقا كان له ولد منها فقط
 او منها ومن غيرها اعتقت من رأس المال مطلقا كان كان له ولد من غيرها فقط على الاصح وهو قول ابن
 القاسم خلافا لاكثر الروايات لان لم يكن له ولد اطلاقا فلا تعلق لامن ثلث ولا من رأس مال بل تبقى رقا
 (قوله فان لم يكن له ولد) اى لامنها ولا من غيرها (قوله ولا تعتق من رأس مال ولا ثلث) اى وتبقى
 رقا (قوله وهو معنى قول المصنف بعده وان اقر الح) اشار الشارح بهذا للجمع بين هذه المسئلة
 والتي بعدها وحاصله ان الثانية مقيدة بما ادالميرته ولد فهي مهوم قوله في الاولى ان ورثه ولد
 وبهذا جمع ابن غازي والشيخ أحمد الزرقاني واختار الشيخ احمد بابا وطفي ان موضوعهما واحد وان
 قوله في الاولى صدق قول ابن القاسم وقوله في الثانية لا يصدق قول الاكثر فهما قولان في المدونة
 في هذه المسئلة فكان على المصنف ان يقول فيما يأتي وفيها ايضا ان اقر مريض بايلا دوان ورثه ولد
 لان المصنف تبع المدونة في ذكر هذه المسئلة والقولان فيها انظر بن (قوله وسواء في هذا
 القسم) اى وهو ما اذا كان له ولد وقوله ورثه ولداى من غيرها ايضا وقوله ولا يلد كان الوارث له
 ولدها فقط (قوله بالنسبة للابلا د) اى لقوله ان ورثه ولداى لا بالنسبة لقول في المرض اذ موضوع
 هذه كالتي قبلها القول في المرض (قوله وان اقر مريض) اى مرضا مخوفا (قوله ولم مع ولد)
 اى له على المعتمد وحاصله ان المريض لا يصدق في اقراره بالعتق في صحته وسواء ورثه ولداى ولا وهذا
 قول اكثر الرواة في المدونة وقال ابن القاسم فيها ان ورثه ولد يصدق وعتق من رأس المال والالم
 يصدق مثل ما ذكر في الاقرار بالابلا د فالحلاف في المدونة فيها مساو كما سوى بينهما ابن مرزوق ونقل
 التثوية بينهما والتوضيح انظر بن وبهذا تعلم ان المصنف مشى في المسئلة الاولى على قول ابن
 القاسم وفي هذه على قول اكثر الرواة (قوله لانه لم يصدق به) اى بهذا الاقرار الوصية حتى يعتق
 من الثالث (قوله وصرح المصنف بهذه المسئلة) اى هي قوله وان اقر مريض بايلا د (قوله لانه
 يتوهم عتقها) اى مع انها لا تعتق من رأس المال ولا من الثالث (قوله ومفهوم او يعتق في صحته)
 اى ومفهوم او اقر المريض يعتق في صحته انه لو اقر المريض انه اعتقها في مرضه واطلق عتق من ثلثه
 وان لم يرثه ولد وقد تحصل مما تقدم ان اقرار المريض بالابلا د لا فرق فيه بين ان يستد له لحيه او المرض
 بان يقول كست اولدتها في صحتي او اولدتها في مرضي في جريان التفصيل المتقدم والحلاف واما اقراره
 بالعتق فان اسنده للحيه فالحكم بما ذكره المصنف من عدم العتق وان اسنده للمرض فهو وترع مريض
 يخرج من الثلث بلاشك لكل بخلاف الابلا د فانه ليس يتبرع وبهذا تعلم ان اقرار المريض بالعتق في
 الصحة مخالف لاقراره بايلا د في الصحة لان الاول لا يعتق ولو كان له ولد بخلاف الثاني فانها تعتق

إذا كان له ولد على ما مر وسكت الشارح عن مفهوم اقرار المريض وحاصله انه اذا شهدت بيته على اقراره في صحته انه اولدها وواعقها فانها تعتق من رأس المال كان له ولداً لا (قوله ان اقر بعقها) أي بعثي الذات القن ذكر اكان او اني (قوله لان غرم نصيباً لا يمتنع) أي من غير ضرر بتضعين الخ فاندفع ما يقال ان نصف القيمة اكثر من قيمة النصف لان تبعض الصغرة تبعض فابن التضمين تامل (قوله قومت ايضا) أي لاجل ان تتم له الشبهة (قوله وان لم ياذن له لم تقوم عليه) أي لم تبعض تقويمها عليه بل لشريك الاخر باقوا والشركة أومعاً وانها والمزايدة فيها حتى يأخذها احدهما (قوله في الصور الثلاث) أي وهي ما اذا وطئها بالجماع اذن له في وطئها ما لا اولم يتم اذن له في وطئها (قوله وهذا كله) أي تقديسه القيمة عاجلاً الا اذن له شريكه في وطئها سواء جمعت اولم يتم اوطئها بغير اذن شريكه وجمعت ان ابسر (قوله خير) أي الشريك وهو غير الوامئ (قوله فالقيمة تعتبر يوم الحمل) أي على كل حال تعذر الوطء ام لا (قوله ولا يبيع له من حصته بقدر الخ) أي ولا تباع الحصة اوشئ منها الا بعد الوضع كافي المدونة (قوله وان نقص منها) أي الحصة وقوله بما وجب له أي من القيمة (قوله بما بقي له من حصته) لعل الاولى بما بقي له من القيمة (قوله سواء أمسكه بالشركة الخ) هذا بيان لكل حال (قوله أو اتبعه بالقيمة) أي بقيمة حصته منها بالبيع للحصة (قوله واختر يبيعها لذلك) أي لاجل القيمة التي وجبت له منها وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع في هذه الاحوال الثلاثة المذكورة أي ما اذا ابقاها للشركة وما اذا اتبعه بقيمة حصته منها وما اذا بيعت الحصة التي وجبت قيمتها لغير الوامئ (قوله لان الولد الخ) أي وانما كان يتبعه بنصيبه من قيمة الولد ولم يبيع نصيبه منه لان الولد الخ (قوله وتدعى) أي من تخيير الشريك الاول والثاني ان قوله الخ (قوله وان وطأها بطهر) أي واما لو وطأها بطهرين وجمعت فالجمل لاحق بالثاني حيث اتت بالولد لسته أشهر من وطئها فان اتت به لاقول من ستة أشهر من وطئ الثاني كان لاحقاً بالاول ان اتت به لسته أشهر من وطئها والا فلا يلحق بواحد منهما ولا تدعى القسافة في هذه الحالة (قوله بان لم يستبرها كل منهما) أي بان وطئها البائع وباعها قبل ان يستبرئها ووطئها المشتري بمجرد شرائه ولم يستبرئها قبل وطئها (قوله فن الحقة به فهو ابنتها) أي فان مات احدهما قبل ان تدعى القسافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو كمنحى فتلحقه باحدهما او بهما فان لم تكن تعرفه معرفة تامة فانظر هل يلحق بالحي او يكون بلائ او يكون كن اذا لم توجد قسافة وهو الظاهر قاله شيخنا (قوله ولو كان احدهما) أي احدا الواطئين ذمياً او عبداً أي فاذا الحقته بالمتحرر كان حراً وان الحقته بالعبد كان رقاً وان الحقته بالذمي كان كافراً وقوله ولو كان احدهما ذمياً او عبداً خلافاً لمن قال يكون ولد المسلم او المجوسي يمتد ولا يحتاج للقسافة اصلاً ولا عبرة بما حاقها ان الحقته بذمي او بعبده هذا ظاهر بمسألة بل لو كان ذكر ابن مرزوق انه لا يعلم خلافاً في محرقه للذمي والعبداً اذا الحقته القسافة فعله لو هنسا المحرر دفع التوهمة على غير الغالب لا بالنسبة للإشارة الى خلافه مذهبي (قوله فان اشتركتها فتيه) أي بان قالت هو ابن فتيه معاً (قوله وعلى كل نصف نفقته وكسوته) أي الى ان يبلغ ويوالى واحداً (قوله لعنتي نصفه عليه) أي بالذمة (قوله وبغرم لسيد العبد ذلك) أي قيمة نصف الولد لانه رقيق للسيد (قوله ووالى اذا بلغ احدهما) يعني ان شاعوله ان لا يوالى احدهما ولا غيره بما عتد ابن القاسم وقال غيره والى احدهما الزموا وحاجله ان الصغير الذي الحقته القسافة ناشر كمن او بالبائع والمشتري اذا بلغ فانه يوالى واحداً منهما أي يتخذ ولياً يأوى اليه ولا يوالىهما معاً لان الشركة لا تصح في الولد

فاذا امتنع من موالاة احدهما اجبر عليها عند غير ابن القاسم وقال ابن القاسم اذا بلغ كان له
 موالاة احدهما وله ان يوالي واحدا لامنهما ولا من غيرهما وحينئذ اذا مات وورثاه مع ميراث اب
 واحد قسم بينهما والوديرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة (قوله اذا بلغ) أى وما قبل
 البلوغ فانه يوالى كلا منهما لان نفقته عليهما (قوله فان والى الكافر فسلم ابن كافر) لما
 علمت انها اذا اشركت فيه مسلما وكافرا فانه يحكم باسلامه تغليبا للاشرف ولا يخرج بموالاة
 للكافر عانت له من الاسلام (قوله وان والى العبد فخر ابن عبد) أى لما علمت انه يعتق على
 الاب الحر بعضه بالنفوة وبعضه بالتقويم وعتقه عليه لا يمنع من موالاة الاب الرقيق وبالجملة لا يخرج
 الولد بموالاة لاحد منهما عما عانت له من الحرية والاسلام وسكت الشارح عما اذا والى الحر المسلم
 لظهورانه حر مسلم ابن حر مسلم (قوله فان استقر الكافر أى الاب الكافر والذى والاه الولد على
 كفره (قوله واو العبد) أى واستقر الاب العبد الذى والاه او ولد على رفق (قوله بعد ان اسلم
 ابوه الكافر) أى الذى والاه (قوله دون الآخر) أى دون الاب الآخر الذى لم يواله وهو
 الحر المسلم (قوله كان لم توجد قافة) أى او وجدت ولم تعين ابا ولم تشر كنهه فيه كما قرر شيخنا
 العدوى (قوله وله اذا بلغ موالاة احدهما) أى وله موالاة غيرهما بخلاف ما اذا لم تحقه القافة
 بهما فليس له ان يوالى غيرهما بل امان يوالى واحدا منهما او يوالى احدا لامنهما ولا من غيرهما كما
 مر عند ابن القاسم لان القافة لما اشركتهما فيه فليس له ان يوالى غيرهما وما قبل البلوغ نفقته
 عليهما فوالى كلا منهما (قوله ما تقدم) أى من جهة الميراث وعدمه (قوله المشتركان
 فيه يحكم القافة الخ) فيه اشارة الى ان قوله وورثاه ان مات اولا راجع لما قبل الكاف ولما بعدها
 كما قال بعضهم (قوله ان مات اولا) أى قبل موالاة احدهما سواء كان موته قبل بلوغه
 او بعده وأما اذا مات الابوان قبل ان يبلغ ففي نازل سمحون بوقف ميراثه منهما جميعا حتى يبلغ
 فيوالى من شاء منهما فغيرته وينسب اليه ويرد ما وقف له من ميراث الاتحالي وورثته كما فى بن
 هذا اذا ماتا بعد الحاقهما قبل بلوغه وأما اذا ماتا معا قبل ان تدعى القافة فقال اصبح هو ابن
 لهما فغيرتهما وقال ابن الماجشون يبقى لأب له فلا يرث واحد منهما وان ماتا معا بعد بلوغه وقبل
 موالاة واحد فانه يرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة (قوله وورث على مرتد ام ولده)
 أى فتخرج من تحت يده بالردة كاله ولا يمكن من وطئها ولو ارتدت بعد دة فان عاد للاسلام حلت له
 حيث اسلمت ومثله ما اذا ارتدت ام الولد دون سيدها فانها تحرم عليه فان عادت للاسلام حلت له
 كموته للاسلام (قوله فان اسلم حلت له) أى بخلاف الزوجة فان حرمتها لا تزول باسلامه
 وهذا هو مذهب المدونة (قوله وقيل تعتق بمجرد ردة) ولا تحل له اذا اسلم كالزوجة وهذا
 القول لا شغب وهو مقابل للمذهب المدون الذى منى عليه المصنف ابن يونس وهذا اقيس لان ام
 الولد اذا حرم وطئها واجب عتقها كضرائى اسلمت ام ولده (قوله ووقفت كدبره) يعنى ان
 الشففى اذا ارتد وقرئ له الحرب وتعدت استبانه فان ام ولده وعديره يوقفان فان اسلم عادله
 وان مات على ردة بمقتضى ام الولد من رأس ماله والمدير من ثلثه (قوله وكذا مدبره) أى فان
 اسلم عادله وان مات عتق من الثلث وهذا اذا كان يعلم موته وحياته وكان له مال يعتق عليهما منه
 فيعمل بذلك ولو زاد على امد التعمير واما اذا جهل حاله فان لم يولد تبقى لامد التعمير اذا كان له
 مال ينفق عليهما منه ثم يحكم بعتقها من رأس المال فان لم يكن له مال ينفق عليهما منه فقولان قيل
 يخرج عتقه هاهنا الآن وقيل انها تسبى فى النقبة على نفسها الى التعمير انظر بن وكذلك المدير

يبقى لامد التعمير ان كان لسيد مال ينفق عليه منه ثم يحكم بعتقه من الثلث فان لم يكن له مال فانظر ماذا يفعل فيه (قوله ونص على أم الولد) أي مع أن أمه القن كذلك تحرم عليه برده حتى يسلم وإذا فرلدار الحرب فأنه توقف فان أسلم عادت له وإن مات كانت فتا (قوله ومن قال) أي ولا يرده على من قال بتجمل عتقها بالحكم إذا فرلدار الحرب ولا توقف حتى يسلم أو يموت وأما قوله يعتق بمجرد الردة أي من غير توقف على حكم (قوله لانه لو دخل دار الحرب) أي مكرها على دخولها (قوله فالمدار) أي في الوقف على عدم التمكّن من استنابته حتى ارتد ولم يتمكن من استنابته فان أم ولده وكذا أمه القن توقف وسواء كانت كل منهما مسلمة أو كافرة للبحر عليه برده (قوله أي بغير رضاها) اعلم انه قال في المدونة وليس للسيد ان يكاتبها فظاهره برضاها وبغير رضاها قال أبو الحسن وعليه عبد الحق وجهه اللغوي على عدم رضاها وبجور رضاها ونحوه في التوضيح وعلى ذلك حمل الشارح شيئا غيره كلام المصنف الموافق للمدونة في الاطلاق انظر بن (قوله) وعنت ان أدت بنجوم اليكابة) أي قبل الاطلاع على تلك الكتابة الفاسدة

* (فصل في أحكام الولاء) *

(قوله محبة كلمة النسب) أي نسبة وارتباط بين العتيق وعتقه وقوله لكلمة النسب الاضافة بيانية أي كالارتباط الذي هو النسب أي كالنسب الذي بين الأب وابنه ووجه الشبه ان العبد حين كونه رقيقا كالمعتوم في نفسه لكونه لا تقبل شهادته ولا يعمل معاملته الأحرار والمعتق صيره موجودا كما ان الولد كان معدوما والأب تسبب في وجوده (قوله وارتباط النسب) الاضافة بيانية (قوله الولاء لمعتق) أي ولو نفاه عن نفسه فنفقه عنه لغوا كأن قال انت حر ولا ولا لي عليك خلافا لقول ابن القصار ان الولاء حينئذ للمسلمين كذا في حاشية شيخنا واعلم ان المبتدأ اذا كان معرّفا بالجنسية وكان خبره ظرفا أو ظرفا ومجرورا أو اذا المحصر أي حصر المبتدأ في الخبر كالكرم في العرب والائمة من قريش أي لا كرم إلا في العرب والائمة الأمان قريش وحينئذ فحني كلام المصنف الولاء للمعتق لا لغيره ويرد على ذلك ما محصر بثبوت الولاء لعصبة المعتق ومن اعتق عنه غيره بلاذن ويجاب بأن المراد بالمعتق المعتق حقيقة أو حكما ومن اعتق عنه غيره بلاذن والمجرب اليه الولاء من عصبة المعتق في حكم المعتق أو المحصر اضافي أي الولاء لمن اعتق لا لغيره ممن كان اجنبيا فاذا باع شخص عبدا وشرط على مشتريه ان يعتقه ويجعل الولاء له فلا يلزم ذلك الشرط والولاء لمن اعتقه لا للبائع الذي لم يعتقه وكون الاجنبي لا ولا له لا ينافي ثبوت الولاء لمن اعتق عنه غيره ولمن انخرله من عصبة المعتق ويستثنى من قوله الولاء لمعتق مستغرق في الذمة قبل قبضات فولا من اعتقه للمسلمين واجراءه بالعتق لا ريبا في التبعات وهذا اذا جهل ارباب التبعات فان علموا ان اجازوا عتقه مضي وكان الولاء لهم وان ردوه ردوا قسما وماله (قوله لمعتق) أي ذكر اوائني (قوله أو بسلامة) أي كافي عتق الجزء (قوله أو غير ذلك) أي كقرابة أو استيلاء (قوله وان كان) أي العتق بسبب بيع للعبد من نفسه فاذا باع السيد العبد من نفسه بمال وخرج ذلك العبد حرا فالولاء لسيد الذي باعه لانه قد اعتقه بسبب بيعه من نفسه وانما بالغ المصنف على ذلك دفعاً لما يتوهم انه لما أخذ منه المال فلا ولا له عليه فأفادنا بما بينه ان له الولاء عليه بقدرته على نزع منه وبما به رقيقا (قوله أو مؤجرا) أي سواء رضى به العبد أم لا ومافي عتق من تقييده المؤجل يكون العبد رضى به فهو وسهو كما قال بن لان اشتراط الرضا في خصوص أم الولد تنطبق على مال مؤجل وأما القن فعتقه على مال

مؤجل او مجمل لا يتوقف على رضاه **(قوله)** فهذا داخل الخ) أى ان قوله بلاذن داخل فى الاغيا
 ويجمله داخل فى الاغيا ليات المصنف بان وجبئذ فيندفع قول البساطى قوله بلاذن ليس يبيد
 والاحسن لو قال وان بلاذن اه واعلم ان الخلاف موجود فيما قبل المبالغة وما بعدها أى سواء
 كان باذنه او بغير اذنه كما يفيد كلام ابن عرفة خلافا لما فى سبق من انه اذا اعتق من غيره باذنه
 فالولا للمعتق عنه اتفاقا ورضاه ابن عرفة ابو عمر من اعتق من غيره باذنه او بغير اذنه فمشهور مذهب
 مالك عند اصحابه ان الولا للمعتق عنه وقال اشهب الولا للمعتق وقاله الليث والاوزاعى وسواء
 فى قولهم امره بذلك ام لا انظر بن جوقر شيخنا العدوى ان قوله بلاذن اى خلافا للشافعى القائل
 الولا للمعتق بالكسر ان كان بلاذن فتصل ان المشهور من مذهب مالك ان الولا للمعتق عنه اعتق
 الغير عنه باذنه او لا ومذهب اشهب والليث والاوزاعى الولا للمعتق فيه ما ومذهب الشافعى الولا
 للمعتق ان اعتق بلاذن وان اعتق باذنه فالولا للمعتق عنه **(قوله)** وشروط المعتق عنه اى وشروط
 كونه الولا للمعتق عنه المحرية والاسلام اى حرية واسلامه **(قوله)** عند ابن القاسم اى
 خلافا لمن قال يعود الولا للعبد المعتق عنه اذا اعتق **(قوله)** وان باعناق عبيد اى وان كان
 المعتق بسبب اعتناق عبد الخ **(قوله)** ولم يعلم سيده اى سيد العبد الذى صدر منه العتق **(قوله)**
 حتى عتق العبد اى الذى صدر منه العتق **(قوله)** لسيده الذى اعنته اى وهو العبد الاعلى
(قوله) وكان اى ذلك العبد الاسفل رقيقا لسيده سيده **(قوله)** ما لو علم وسكت الخ اى ما لو علم
 السيد الاعلى بعتق عبده لعبد وسكت فلم يرده ولم يجزه حتى اعتق عبده المعتق فالولا للعبد المعتق لا
 لسيده **(قوله)** وما لو اذن الخ يؤخذ من كلام الشارح ان فى مفهوم قول المصنف لم يعلم سيده بعنته
 حتى عتق تفصيلا وذلك لصدقه بما اذا علم بعنته علم ما صاحب الولا له فى ذلك وبما اذا اعتقه بغير
 علمه فلما علم به اياه بعد وقوعه وقبل عنته لعبد المعتق وبما اذا اعتقه بغير علمه فلما علم به سكت
 فلم يرده ولم يجزه حتى اعتق عبده المعتق فى الاولين الولا للاعلى وفى الاخير الولا للاسفل وهذا
 كله اذا كان العبد المعتق ممن ينتزع ماله واما غيره كدبر ورام ولد مرض سيدهما مرضا خفيا ومكاتب
 ومعتق لاجل وقرب الاجل فولا من اعنته له مطلقا لا لسيده بديل قول المصنف بعده اورق فقال
 كان ينتزع ماله **(قوله)** سواء ملكه مسلما اى ثم اعنته وقوله واسلم عنده اى ثم اعنته **(قوله)**
 او اعنتى عنه اى او اعنته انسان عن ذلك الكافر باذنه او بغير اذنه **(قوله)** فلا ولا لالكافر على
 المسلم اى ولا لافريقه المسلمين **(قوله)** بل ولا للمسلمين اى لقوله تعالى وان يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا والمراد بالولا هنا بيع الميراث لا بيع النعمة اذ هو ثابت بان اعتق ولو
 كافر او لا يلزم من انتقال المال انتقالهما **(قوله)** ولا يعود اى الولا له ان اسلم بعد العتق على
 المذهب وعليه فلا يجز عتقه ولا ولده **(قوله)** كذلك اى يكون ولا العتق الكافر للمسلمين
(قوله) فان اسلم عادى لولا الخ لعل الفرق بين عوده فى هذه وعدم عوده فى مسألة المصنف باسلام
 سيده قوة الاسلام الاصلى فى هذه دون مسألة المصنف **(قوله)** فى كتابته اى فى كتابة
 السيد المسلم لعبد الكافر **(قوله)** ولا فرق اى بين المكاتب وغيره **(قوله)** فلا ولا له عليه
 اى فلا ولا لذلك الرقيق على من اعنته ولو عتق بعد ذلك **(قوله)** ان كان سيده الخ هذا شرط
 اول فى كون الرقيق ولا ولا له اباذ وان عتق بعد ذلك وانما الولا لسيده وبقي شرط ثان اشار له
 الشارح بقوله وهذا ان اذن الخ وحاصله ان يحل كون الرقيق لا ولا له على من اعنته وانما الولا
 لسيده اذا كان عتقه باذن سيده واجاز فعله حين علم به وكان ذلك الرقيق ممن ينتزع ماله ومفهوم

الشرط الاول انه لو كان عتقه بغير علم سيده ولم يعلم به حتى اعتقه أو علم به وسكت كان الولاء للرقبي
المعتق لا لسيده ومفهوم الشرط الثاني انه لو كان الرقيق لا يتزوج ماله فالولاء له لا لسيده مطلقا اذن
له سيده في العتق ام لا اجازة ام لا (قوله فالولاء له) أي لسيده الاسفل لا لالا على (قوله فالولاء
للمعتق بالكسر) أي سواء اذن له السيد في العتق أو اجازة له حين علم أو لم يعلم حتى عتق أو علم ولم يجز
فعله ولم يرده حتى عتق (قوله من ذكر) أي الممكتب والمعتق لاجل والمدبر واما الولد (قوله
واما ما دام رقية فالولاء لسيده) أي لان فائدة الولاء الارث والعبد لا يرث (قوله ومن قال
لرقية الخ) أشار الشارح الى ان قول المصنف وعن المسلمين فيه حذف أي وفي العتق عن
المسلمين الولاء لهم والجملة متأنفة وليس هو واقعا في حيز الاستثناء لانه موافق لما قبل الاستثناء
لا يخالفه والواقع في حيز الاستثناء يجب مخالفة لما قبله وانما كان ما هنا موافقا لما قبل الاستثناء
لان من اعتق عن المسلمين بماله من لمعتق عن الغير وقد مر ان الولاء للغير كانه هنا للمسلمين (قوله
والولاء لهم) أي سواء شرط ذلك أو شرط انه لا ولأ لا حد عليه أصلا أو شرطه لنفسه وذكر هذه
المسئلة وان استفتيت من قوله أو عتق غير عنه بلا اذن لاجل ان يشبههما فابعدهما في كون
الولاء للمسلمين وهي قوله كراهية (قوله فيرويه) أي يرثه بيت المال الذي منفعته لعمامة المسلمين
وقوله ويعتقون عنه أي يدفعون دية من جني عليه ذلك العتق خطأ والمراد ان دية تؤخذ من بيت
المال (قوله ويلون عقد نسكاه) أي انه يتولى عقد نسكاه واحدا من المسلمين واذ اتولى
القاضي عقدها فانما هو لكونه واحدا من المسلمين لا لكونه قاضيا (قوله ويحضره) المراد ان
نفقة ذلك المحضون تكون على بيت المال اه عدوى (قوله كالأعتقه عن نفسه) أي عن نفس
السيد وقوله فالولاء له أي للسيد وقوله ولو اشترطه للمسلمين بل ولو قال ولا ولأ لي عليك ولا لاحد
وذلك لانه يعتقه استحق ولأه شرطا فقبوله ولا ولأ لي عليك ولا لاحد كذب باطل (قوله وقصده
العتق) أي فاق لم يقصده العتق فلا يعتق بخلاف ما لو قال له انت حرة سائبة فانه يكون حرا ولا ولأ
للمسلمين وان لم ير العتق (قوله وكره له ذلك) أي العتق بلفظ سائبة (قوله وقال اصبح يجرى
أي سواء قال انت سائبة او قال انت حرة سائبة او معتوق سائبة والسائبة التي عنه في سورة المائدة
في الانعام خاصة (قوله وقال ابن الماجشون يمنع) أي العتق بلفظ السائبة مطلقا سواء قال سائبة
فقط أو حرة سائبة وانظر هل يلزمه العتق على هذا القول اذ انواه مع حرمة اقدام على ذلك ولا يلزم
(قوله والا فالولاء لهم) أي ولا ولأ لسيده ما دام كافرا اذ لا يرث الكافر مسلما (قوله عاذا ولأ
باسلام السيد المراد بالولاء الموصوف بالعود الميراث وأما الولاء بمعنى اللجة فهو ثابت للمعتق لا ينقل
عنه كالنسب فكما لا تزول الابوة ان اسلم ولده فكذلك الولاء (قوله وكذا) أي يكون الولاء
للمعتق ان اسلم الخ (قوله وجر العتق أو الولاء) أشار الشارح الى ان فاعل برضه يرعا على العتق
أو الولاء فالعنى على الاول جر العتق ولا ولأ للمعتق والمعنى على الثاني وجر الولاء لعتق ولا ولأ
المعتق (قوله ولأ للمعتق) أي ولو كان ذلك الولد حرا بطريق الاصالة كمن امه حرة وابوه رقيق
ثم عتق الاب فالولد حرا بطريق الاصالة لانه يتبع امه في الرق والحرية وولأ ذلك الولد للمعتق أبيه
(قوله ذكر اوانني) حال من ولد المعتق (قوله وولد ولده) أي وجر العتق ولا ولأ للمعتق حالة
كون ولد الولد كرا اوانني وقوله وهكذا أي يجر العتق ولا ولأ للمعتق ولا ولأ للمعتق ولا ولأ للمعتق
والولاد المذكور والاناث جدا الا انه جر العتق لولأ ولا ولأ للمعتق بالفتح وولادهم مقيدين اذا
لم يكن لهم نسب من حوفان كان لهم نسب من حوف لا يجر عتق المعتق بالفتح الولاء عليهم لانهم من

اولاد قوم آخرين والمحاصل ان الولاء ثابت للمعتق على من اعنته وكذا على ولده ثم من كان من
 ولده انثى فيوقف عندها ولا يتعدها الولاء لا ولا لها ان كان لهم نسب من حر ومن كان منهم ذكرا
 تعدى الولاء لا ولاده ثم يقال من كان منهم انثى وقف الولاء عندها ولا يتعدها الولاء لا ولادها
 ان كان لهم نسب من حر ولا تعدى ومن كان منهم ذكرا تعدى الولاء لا ولاده وهكذا يقال فيهم وفيمن
 بعدهم (قوله كما ولاد المعتقة) اى كما يجزى ولاد المعتقة الذين حدوا لها بعد هتتها (قوله
 ان لم يكن لهم الخ) هذا الشرط راجع لمساعد الكاف وما قبلها ايضا باعتبار اولاد بنت المعتق
 بالفتح ما علمت ان للمعتق الولاء عليهم ان لم يكن لهم نسب من حر فقول الشارح بان كانوا اى اولاد
 المعتقة بالفتح واولاد بناتها وكذا اولاد بنت المعتق بالفتح واولاد بنات ابنه (قوله ان كان لهم
 نسب من حر) اى بان كان لهم اب شرعى حر (قوله من اعنتى امه الخ) اى وكذا من اعنتى
 عبدا فولد له بنت من امه او حرة ثم تزوج بنته بحرفات منه باولاد فاولاد بنت ذلك العتيق ولاؤهم
 لابيهم وعصبته لا لمعتق ذلك العتيق لان لهم نسب من حر (قوله فتزوجها حر) اى اصالة او
 عمر وضا بان كان عتيقا (قوله لم يجزى الولاء عليهم) اى بل ولاؤهم لعصبة الاب ان كان الاب حرا
 اصالة والمعتق الاب وعصبته ان كان حرا عرضا فان لم يكونا فبیت المال (قوله الا المنسوب
 لرق) اى الاولاد المنسوب لرق فلا يجزى ولا للمعتق ولا ولاد المعتقة ولا به (قوله مكن زوج الخ)
 هذا المثال ظاهر في رجوع قوله الارق لما قبل الكاف وهو اولاد المعتق بالفتح واما رجوعه
 لما بعدها وهو اولاد المعتقة فيتصور بما اذا سبق جارية فحدث لها ولد بعد المعتق من زنا وغصب
 ثم تزوج ذلك الولد بامه آخر وولدت منه فليسيد الامه التى اعنتها الولاء عليها وعلى ولدها لا على ولد
 ولدها لانه ليسيد امه (قوله ثم اعنته) وهى ظاهرة الحمل اى وامهاى فلم يعنتها سيدها (قوله
 او انت به لدون ستة اشهر من عنتها) الاولى حذفه والاقتصار على ما قبله لانه لا ينبغي ان يصور
 كلام المصنف الا بما اذا لم يعنتها سيدها واما اذا اعنتها سيدها كان من صور قوله الا انى او عنتى
 لاخر كما اشار لذلك الشارح بعد بقوله فلما عنتها سيدها وهى حامل الخ (قوله لانه) اى
 قبل العتق قدمه الرق الخ (قوله وهى ذا) اى كرهن الولد رقا ليسيد امه ظاهر ايضا اذا كان
 الاب حرا اصالة فاذا تزوج الحريمه فولدت منه ولدا فهو رقيق ليسيدها ولا يكون ولاؤه لايه
 ولا لعصبة ابيه (قوله او عنتى لاخر) اى والا الولد الذى مسه عتق من شخص آخر غير المعتق
 لايه فلا يجزى ولا لايه ولاه (قوله هذه الصورة) الكاف بمعنى مثل فاعل دخل وهى
 ما اذا زوج عبده بامه آخر ثم اعنته والامه حامل ثم اعنتها سيدها فولدت الاقل من ستة اشهر
 من حين عنتها فولاد ولدها ليسيدها للمعتق ابيه لان ذلك الولد قدمه العتق من شخص آخر غير
 معتق ابيه وهو معتق امه (قوله ان يعتق انسان الخ) اى كما مثلنا وكما لو كان الغيد متزوجا
 بامه رجل غير سيده وانى منها باولاد ثم ان سيد الغيد اعنته وسيد الامه اعنتهم فان ولاد الاب
 لا يجزى ولا ولاد المعتقة بل ولا الاولاد ليسيد امهم (قوله لكونه مملوكهم) اى من حيث
 انهم اولاد امته (قوله وجر معتقهما) اى وجرولا للمعتق والمعتقة ولا معتقهما (قوله وكذا
 اولاده) اى اولاد الاسفل (قوله وان سفلوا) اى يجزى ولاؤهم كل اعنتى الاعلى (قوله ان
 لم يكن لهم نسب من حر) اى فان كان لا ولا الاسفل نسب من حر فلا يجزى ولاؤهم من اعنتى الاعلى كما
 لو تزوجت بنت العتيق الاسفل بحرا صالة او عرضا وانت باولاد فلهم نسب من حر فلا يجزى ولاؤهم
 لمن اعنتى الاعلى بل ولاؤهم لعصبة الاب والمعتق الاب وعصبته فان لم يكونا فبیت المال (قوله

بالبناء للمفعول) وذلك لان اعترى الرباعي متعدد دائما فلا ردا في بناءه للمجهول وأما عتق الثلاثي
فيسمى عمل تارة لازما وهو الأكثر وتارة متعديا وهو قليل فبنائوه للمجهول للمفعول وبنائه (قوله لان
الاولاد صار لهم حينئذ نسب من حر) اى وقد قال المصنف كاولاد المعتقة ان لم يكن لهم نسب من حر
(قوله ربيع الولاء ان اعتقه) اى لكونه اقرب من معتق المجد (قوله اوقبله) اى اوقبل
عتق المجد يعنى ثم عتق المجد حتى بنجر الولاء لسيده (قوله فلو كان الخ) هذا شروع في حل قول
المصنف واستلحق وقوله فلو كان ابوهم الرقيق الخ اى والموضوع بحاله ان الام معتقة قبل ان تلد
اذ لو تأخر عتقها عن الولادة لكان الولد قد مره رقيق وهو منع جزوا لانه لمعتق جده لوابيه والحاصل
ان ولاد الولد انما يرجع في المستثنين لمعتق المجد ولمعتق الاب اذا كان لم يمس الرقيق بطنه امه بان
تزوجت الامة بعد عتقها وبقبله وعتقت قبل ان تحمل وأما اذا مسه الرقيق في بطن امه كالموتزوجت
وهي قن ثم حلت وهي كذلك ثم عتقت بعد الولادة وهو حي حامل فلا يلق بالولاء عن معتق الام اذا
عتق المجد ثم الاب واستلحق الاب الولد بعد اللعان لسائر ان الولد المنسوب لرق او مسه عتق لا يخر
لا يخر ولوابيه ولاؤه (قوله ولو كان الاب حرا وهو عتيق) اى وتزوج بعتيقة وات منه بولاد
(قوله فالو لا يرجع لسيده من سيد الام الذى اعتقه) الحاصل ان هؤلاء الاولاد المسمى كورين
ولاؤهم قبل اللعان لسيديهم وبعده ينتقل لسيدهم فاذا كذب الاب نفسه واستحقهم انتقل
الولاء لسيدهم من سيد الام (قوله والقول عند تنازع الخ) حاصله ان العبد المعتوق اذا تزوج
بامه وحلت منه واعتقه لسيدها فتنازع معتق الاب ومعتق الام في حملها هل هو بعد عتقها او قبله
فقال معتق الاب انه بعد عتقها وقال معتق الام انه قبله ولا يثبت لواحد منهما فالقول لمعتق الاب
(قوله فقال سيده حلت بعد عتقها) اى فالولاء لى لان اولاد العتيق ولاؤهم لمعتق ابهم حيث
لم يمسهم رقيق غيره (قوله وقال سيدها هل قبله) اى فالولاء لى لان الرقيق قد مره في بطنها (قوله
والقول لمعتق الاب) اى وهل يمين اوبدونه احتمالا لان الظاهر الاول كما قال شيخنا العدوى (قوله
لان الاصل عدم حملها وقت عتقها) اى اذا ما كل وطء يكون عنده حمل (قوله وما تنقصها
عادة) اى وهو خمسة ايام وحينئذ فدون السنة وما تنقصها ستة اشهر الاستة ايام فاكتر (قوله
علم انه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له) اى لان الرقيق قد مره في بطن امه وعلم من هذا ان
ما هنا من ثمرات قول المصنف سابقا لارق اى الا الولد المنسوب لرق فلا يخر ولاؤه لمعتق ولاؤه
لا يكون ولاد الولد لمعتق الام الا اذا تحقق مس الرقيق له بطن امه فان شك فالقول لمعتق الاب
كما قال المصنف (قوله بالولاء) اى بان شهد ان المدعى مولى لهذا الميت اى اعتقه هو واعتقه
ابوه مثلا وان الميت ابن معتقه او معتق معتقه (قوله اوبالذئب) اى بان شهد ذلك الشاهد
انه اخوه او عمه او ابن عمه (قوله وبأخذ المال) اى على وجه المحوز لا على وجه الارث (قوله
بعد الابائيناه) اى لاحتمال ان يأتى احد بان ثبت مما اتى به (قوله وتقدم الجواب) اى عن
المعارضة بين ما هنا وبين ما ذكره في الشهادات وبعضهم اجاب بجواب آخر وطاصله ان المصنف
مشى هنا وفي العتق على طريقة ومشى في الشهادات على طريقة اخرى وبعضهم اجاب بان ثبوت
النسب والولاء بشهادة السماع اذا كان السماع ببلد المشهود عليه والا فلا يثبتان بها (قوله
اذا كان فاشيا) اى سواء كان السماع ببلد المشهود عليه او بغير بلد (قوله وتقدم في الارث
به الخ) اى بالولاء وفيه ان عاصب النسب ليس وارثا به فالاولى ان يقول وتقدم في ابى المعتق
بالتفخ اذا مات عاصب النسب على عاصب الولاء فعاصب النسب مثل ابن العتيق وابيه واخيه

وعنه وابنائهما وعاصب الولاء هو المعتق بالكسر وعصبته واعلم ان عصبه الولاء كما يقدم عليهم عصبه العتيق من النسب كذلك يقدم عليهم من يرث العتيق بالفرض بطريق الاولى لكن لما كان عصبه النسب مشاركين لعصبه الولاء في كونهم عصبه ربمايتوهم مشاركتهم لهم ذكر المصنف ان عاصب النسب يقدم عليهم وترك اصحاب الفروض لعدم توهم دخول عصبه الولاء معهم لتقدمهم على العصبه مطلقا فلا يقال لم يتعرض المصنف لاصحاب الفروض مع عصبه الولاء وهل لا قال وقدّم اصحاب الفروض وعاصب النسب على عاصب الولاء (قوله ثم عصبته) أي المتعصبون بأنفسهم واما العاصب بغيره اومع غيره فلا شيء له (قوله ترتيب) أي للعصبه (قوله فيقدم الاخ وابنه على المجد) أي لا يكون المجد مساويا للاخ ومقدما على ابنه كما في الميراث (قوله وهكذا) أي ثم ابنته وهو المعتمد ثم ابن ابنته ثم جد المجد ثم ابنه ثم ابن ابنته (قوله واما عصبه عصبه المعتق) هذا مفهوم قوله ثم اذا لم يوجد المعتق مباشرة ورثته عصبته (قوله لم ينتقل الولاء لابنه) أي ولا يقال من مات عن حق فالوارثه لانا نقول هذا الخبر غير معروف اوله ليس عامافي كل حق بل يخص بعض الحقوق (قوله عند الائمة الاربعة) أي ونص عليه ايضا مالك في المدونة وغيرهما (قوله معتق معتقه) أي معتق المعتق لذلك العتيق (قوله فاذا اجتمع الخ) الفرع غير مناسب لان هذا الفرع من افراد قوله سابقا للوقت لا يترا من افراد قوله ثم معتق معتقه فالاولى التعبير بالواو اويقول فلوا جمع معتق العتيق او عصبه معتقه ومعتق معتقه قدّم الاول (قوله قدّم معتق المعتق على معتق ابنته) أي لما تقدم من ان الولد اذا مسه معتق لا يمر لا يجزى ولاؤه ولا ابنته ولان معتق العتيق له يدلي له بنفسه بخلاف معتق ابنته فانه يدلي له بواسطة (قوله ولا ترثه انثى ان لم تبشره بعتيق) أي ان لم تبشر الشخص العتيق بعتيق اورد على المصنف بان كون هذا شرطافيا قبله فيه نظرا لانها مع مباشرتها للعتيق بالمعتق لا ترث الولاء ايضا لان الولاء لا يورث اصله لانهم يورث المال به واجاب شارحنا بجواب وحاصله ان المراد به وله لا ترثه انثى اي لا تسحقه انثى ان لم تبشر العتيق بعتيق والا كان الولاء لها واجاب غيره بجواب آخر وحاصله ان كلام المصنف من باب الحذف والابصال والمعنى والولاء لا ترثه انثى ان لم تبشر الشخص العتيق بعتيق والا ورثته به (قوله فانه) أي العتيق للسلمين ولا حق فيه لذاته اي لبنات من اعتق (قوله ولومات) أي المعتق عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده وكذا اذا مات عن اخ واخت فالولاء للاخ وحده (قوله ان لم تبشره) أي ان لم تبشر الانثى العتيق بعتيق (قوله وابنه) أي الارثاى ارث الولاء بمعنى استحقاقه (قوله او معتق له) الاول او معتق منه أي صدر من اعتقه وقوله فانها ترثه اي تسحق ولا ذلك الشخص الذي انجز اليها بالولادة والعتيق (قوله مسدخول النسبي من حيث المعنى) أي لان حيث لا يغفلان لم لا تدخل على المسمى (قوله ذكورا واناثا) تعميم في ولاد من اعتقته وانما جمع نظر المكونه اسم جنس وما ذكره ظاهر في ولد الذكرا لاني اعتقته واما اولاد الامة التي اعتقته ان كان لهم نسب من حرف ولاولاء عليهم وان لم يكن لهم نسب من حرفت لها الولاء عليهم ذكورا واناثا وقوله او ولد الولد كذلك اي لها الولاء عليهم الا ان يكون ولد الولد انثى وحاصل فقه المسئلة ان اولاد من اعتقته المرأة اذا كان ذكرها لها ولاوهم ذكورا كانوا واناثا وكذلك اولاد ولد من اعتقته لها ولاوهم ذكورا كانوا واناثا اذا كان ولد العتيق ذكرا واما اذا كان ولد العتيق انثى فلاولاء لمعلى اولاده ان كلهم نسب من حرفان لم يكن لهم نسب من حرفها ولاوهم وهذا كله اذا كان من اعتقته المرأة ذكرا واما ان كان انثى فلاولاء للمرأة على اولاد العتيقة

ان كان لهم نسب من حروا لا كان لها الولاء عليهم ذكر كورا واناثا (قوله لانه عصبة المعتق من النسب) والحاصل ان الابن والبنت اشتركا في ان كلا منهما معتق للمعتق وزاد للمولود على البنت بكونه عصبة للمعتق وعصبة المعتق تقدم في الارث بالولاء على معتق المعتق وقد غلط في هذه المسئلة جماعة منهم اربعة ائمة فاقض حيث جعلوا ارث العبد بين الابن والبنت سوية وهم امنهم ان ذلك العبد جره لها الولاء بسبب عتق ابنيها له فاسين ان عاصب المعتق نسب ما يقدم على معتق المعتق (قوله بل لو اشترته) أي الاب وحدها أي ثم عتق عليها واشترى الاب عبيدا واعتقه ومات الاب عن ابن وبنت ثم مات العبد وقوله لكان المحكم ما ذكر أي وهو اختصاص الابن بميراث العبد ولا ترث البنت منه شيئا وأشار الشارح بذلك الى كون الاب مشتركا ليس شرطاً في اختصاص الاب بميراث العبد ولا ترث البنت شيئا (قوله وكذا الوما الخ) أشار بهذا الى ان مثل الابن في ارثه العبد المذكور دون البنت ما ترثه عصبة الاب كعصمة وابن عمه (قوله وكان للأب عم الخ) راجع لكل من المحلتين قبله (قوله لماعلمت من ان الارث بالنسب الخ) فيه انه ليس هنا ارث بالنسب لان العم وابن العم المذكورين لا ينسب لهما بالاب العبد فالاولى ان يقول لماعلمت ان عصبة المعتق تقدم في الارث بالولاء على معتق المعتق تأمل (قوله لانه كمثل حظ الانثيين) أي لا بالسوية لان ارثهم له بالنسب لا بالولاء لماعلمت ان الارث بالنسب يقدم على الارث بالولاء (قوله وان مات الابن اولا) أي بان مات الاب اولا ثم الابن ثم العبد وبقيت البنت (قوله فللبنت من مال العبد ثلاثة ارباعه) أي والربع الرابع لموالي ام اخيه ان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة (قوله لعتقها نصف ابيها الخ) أي فلما اعتقت نصف ابيها جوعته له الولاء لنصف العبد الذي اعتقه ابوها (قوله والربع) أي ولها الربع ايضا لان لها نصف ولها اخيه ان جرها اليها باعتقها لنصف ابيها (قوله انها به ان اخذت النصف) أي من مال العبد (قوله نصف من اعتقه) أي من اعتق العبد (قوله لموالي ابيها) أي لبقية موالى ابيها (قوله فلها نصفه) أي نصف النصف الآخر وهو الربع وذلك لانه لما مات اخوها ولا وارث له بالنسب انتقل ارثه لموالي ابيه واخوته من جملة موالى ابيه اذ لها نصف ولأنه هو ترث من اخيه نصف ما ترك (قوله واجيب ايضا الخ) حاصله ان اقياس ان البنت ليس لها شيء من النصف الباقي ولكنها قد رحلت اخوها بعد موت العبد وارثه للنصف الباقي فلذا ورثت نصف ذلك النصف (قوله ثم مات الاب) أي وقد كانت اشترته هي واخوها وعتق عليها ما ينفس الملك وسواء اشترى الاب عبيدا في هذه واعتقه او لم يشترع بها كقاي ابن غازي وعلى تقدير انه اشترى فتصور المسئلة ان العبد مات اولا ثم الابن ثم الاب ولم يبق الا البنت (قوله سبعة اثمانها) أي والثلث الباقي لموالي ام اخيه ان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة (قوله لانها اعتقت نصفه) أي فلما اعتقت نصفه اخذت نصف ما بقي للعاصب ونصف الباقي للعاصب ربع والربع الثاني لآخرها المشارك لمعنى عتق الاب بغير لها نصفه باعتقه والنصف لابيها (قوله ترث منه نصفه) أي بغير لها نصفه باعتقه والنصف لابيها لقوله سابقا وجر ولد المعتق (قوله وفيه الاشكال المتقدم) أي وحاصله ان الابن هتامت قبل الاب فكيف ترث منه البنت ما لم يرثه وجوابه ما مر

* (باب ذكر فيه احكام الوصايا) *

هي جمع وصية مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به كان الموصى لما وصى بها وصل ما بعد

الموت بما قبله في نفوذ التصرف يقال اوصيت له اى بـ مال واوصيت اليه اى جعلته وصيا فهما
مختلفان ابن عرفة الوصية في عرف الفقهاء لا الفراض عقد يوجب حقا لى ثلث عاقده يلزم
بموته ونيابة عنه بعده اهـ وقوله اوصية عنه بالنصب عطف على حقا وقوله لا الفراض اى لانها
عندهم خاصة بالاول (قوله مع شروطه) اى وهى ثلاثة (قوله بمن) فى حاشية السيد على عقب
ان الموصى مدعى فعليه اثبات ان الوصية وقعت فى حال التميز (قوله مالك للموصى به) اى وليس
المراد مالك لامر نفسه لئلا يتناقض قوله به ودوان كان سفيها (قوله فستغرق الذمة الخ) تعقبه
شيخنا بان مستغرق الذمة من افراد غير المالك وليس خارجا بقيد التمام وانما خرج به العبد لان
ماله كغيره يرقم وهو قد يخرج بالحرية وحينئذ فلا حاجة لقيد التمام وقد يقال بل مستغرق الذمة
مالك لمسايدته والامساك وقت من دينه وتقدم ان عتقه ماض حيث جهل ارباب التبعات نعم
يمنع من التصرف ولو رزق بما يفي لم يتعرض له تأمل (قوله وان سفيها) اى سواء كان مولى عليه
او غير مولى عليه كفى ح قال فى التوضيح واذا تدين للمولى عليه ثم مات لم يلزم به ذلك الا ان يوصى
به فيجوز من ثلثه ولا بن القاسم اذ باع المولى عليه فلم ير ذمته حتى مات يلزم بيعه ابن رزقون فعلى
هذا يلزمه الدين بعد موته فتأمل ونحوه لابن مرزوق انظر بن (قوله لان الحجر الخ) اى وانما
صحت وصيتهما لان الحجر الخ (قوله ان لم يتناقض قوله) اعلم ان هذا الشرط لا بد منه فى وصية
البالغ ايضا وكأنه انما خصص المسمى بذلك نظرا لثأته من حصول التناقض منه اهـ بن (قوله
بان تبين انه لم يعرف الخ) اى كان يقول اوصيت لزيد بخمسة اوصيت له بعشرة (قوله او محل
الخمسة ان اوصى بقربة) ظاهره ولو تناقض فى وصيته وليس كذلك اذلا قولا بذلك احدا زعم
التناقض لا يلغى الوصية ولومن بالغ (قوله ان اوصى بقربة) المراد بها ما يشعل المباح بدليل
المقابلة بالحرم كما فاده بعضهم وهذا ظاهر على ما قاله اللقائى لا على ما قاله غيره كما يستضح لك (قوله
فالتأويلان فى تفسير الاختلاط) اى هل المراد به التناقض وعدم معرفة ما اوصى به او المراد به الايصاء
بغير قرينة والاول تأويل أبى عمران والثانى للخمى واما قولها ان اصاب وجه الوصية ههنا لان زيد
على الثلث باتفاقهـ او أشار الشارح بقوله فالتأويلان فى تفسير لفظ الاختلاط الى انه ليس خلافا
واقعا فى المذهب بل هو خلاف لفظى راجع لفهم لفظ المدونة وان كان الامر ان لا بد منها فى الواقع فاذا
اوصى بقربة ولم يحصل منه تناقض كانت صحيحة اتفاقا واذا تناقض اوصى بغير قرينة فباطلة اتفاقا
كما ذكره الشيخ ابراهيم اللقائى تبع الشيخه الشيخ سالم السنهورى ذكر شيخنا وابن ان الحق ان
التأويلين على قولها اصاب وجه الوصية هل معناه اوصى بقربة به وهو ما قاله للخمى او ان ما بعده تفسير
له وعلى هذا فالخلاف حتمى بالاتفاق القوين على انه لا بد من عدم التناقض فى قوله واختلافهما
فى اشتراط كون الوصية بقربة فاذا اوصى لسلطان مثلا فالوصية صحيحة على ما لا يى عمران وغير صحيحة
على ما قال للخمى كما ذكره الالبامة عجب تبعا لغيره وعلى هذا التقرير فيكون الاولى للمصنف ان يقول
وهل ان لم يتناقض قوله او اوصى بقربة تأويلان اى وهل ان لم يتناقض قوله فقط او ان لم يتناقض
ويوصى بقربة تأويلان (قوله ان كلامهما) اى من معرفة ما اوصى به والايصاء بما فيه قرينة (قوله
الا ان يوصى بالخمر) اى من كل ما لا يصح تملكه للمسلم فان اوصى بالكافر بذلك ككافر صحت الوصية
لصحة تملكه لذلك وثرة الصحة المحكم بانفاذها اذ اترافعوا اليها (قوله ولو فى ناني حال) اى هذا
اذا كان يصح تملكه للموصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملكه لنا اوصى به فى ناني حال كما
اذا كان غيره وجودا وغير ظاهر حينها واليه أشار المصنف بقوله كن سيكون فهو مال ان يصح

فملكه في ثاني حال والمحاصل انه لا يشترط في صحة الوصية كون الموصى له ممن يصح تملكه ابتداء
 اى حين الوصية بل ولو كان في ثاني حال (قوله كن سيكون) اى فاذا قال له اوصيت ان سيكون
 من ولد فلان فيكون من يولده له سواء كان موجودا بان كان جلا أو كان غير موجود من أصله فيؤخر
 الموصى به للعمل والوضع أو للوضع فاذا وضع واستهل أخذ ذلك الشيء الموصى به ومثله اوصيت لمن
 يولد فلان فيكون لمن يولده له لولده الموجود بالفعل سواء علم ان له حين الوصية ولدا ام لا وحيث
 تعلقت الوصية بمن يولده في المستقبل كما في المثالين المذكورين فان كان جلا فانه يؤخر الموصى به
 لوضعه فان وضع واستهل أخذه والأردلورثة الموصى وان كان غير موجود من أصله انتظر بالوصية
 الى الياس من الولادة ثم بعده ترد لورثة الموصى (قوله فيستحقه ان استهل الخ) اشار الشارح الى
 ان قوله ان استهل شرط في الاستحقاق لا في صحة الوصية وقرره عجم على انه شرط في الصحة والابطال
 فعلى التقرير الاول الصحة حاصلة بمجرد الوصية والموقوف على الاستهلاك هو استحقاق الموصى به واما
 على الثاني فالصحة لم تحصل بمجرد الوصية بل هي موقوفة على الاستهلاك (قوله وغلة الموصى به قبل
 الوضع تكون لورثة الموصى) هذا حد قولين والثاني انها توقف فتدفع للموصى له اذا استهل كما هو
 به والظاهر ان هذا الخلاف مبنى على الخلاف السابق من كون الاستهلاك شرطاً في الاستحقاق
 وفي الصحة واختلاف ايضا لماذا اوصى لولد فلان ومن يولد لولده فدخل الموجود من الاحفاد يوم الوصية
 ومن سجد منهم هل يستبدل الموجود بالغلة الى ان يوجد غيره فيدخل معه وبه انى اكثر الأئمة أو
 يوقف الجميع الى ان يقطع ولادة الولد وحيث قد قسم الأصل والغلة فمن كان حيا أخذ حصته ومن
 مات أخذ ورثته حصته على قولين للشيخ انظر بن (قوله بلفظ يدل) اى عليها صراحة كما وصيت
 او كان غير صحيح في الدلالة على ذلك. ففهم منه ارادة الوصية بالعقبة كاعطاء الشيء الغلاني لفلان
 بعدموتى وقوله اشارة مفهومة دخلت الكتابة بالطريق الاولى فاندفع قول بعضهم بى على المصنف
 الكتابة فكان عليه ان يذكرها (قوله ولو من قادر على النطق) اى خلافا لابن شعبان (قوله
 وقبول المعين) اى غير عقبة واما العتق فلا يحتاج لقبول (قوله فلو قبلها قبل موت الموصى) اى
 ولم يستمر على القبول بعده (قوله حتى لورث الموصى له قبل موت الموصى) اى ولو كان رد لها حيا من
 الموصى كما يقع كثيرا واما ان ردّها بعد موت الموصى فليس له قبولها بعد ذلك (قوله ولو مات المعين
 قبل قبوله) صادق بما اذا كان موته قبل موت الموصى او بعد موته (قوله فوارثه يقوم مقامه)
 اى فى القبول سواء مات المعين قبل علمه بالوصية او بعد علمه بها اللهم الا ان يريد الموصى الموصى له
 بعينه فليس لوارثه القبول (قوله كما يقوم مقام غير الرشيد) اى فى القبول وليه فهو الذى يقبل
 له ولا عبرة بقبوله هو خلافا لظاهره فالقبول هنا يخلف للجهل في الوقف والهبة اذ يكفي حوز الصغير
 والسعيه كما مر (قوله فالملك له بالموت) الغا واقعة في جواب شرط مقدر كما اشار لذلك الشارح وقيل
 ان الملك له بالقبول ولما ذكر ابن شاس هذا الخلاف قال ويخرج علمه احكام الملك كصدقة الفطر اذا
 وجبت بعد الموت وقبل القبول وكذا اذا اوصى له بزوجته الامة ومات فاولادها هم علم فقبل هل نصير
 ام ولد ام لا وكلالفة على الوصية اذا كانت حيا وانا في المدة التي بين الموت والقبول اذا تأخر عنه انظر
 بن فعلى الاول تجب زكاة الفطر في المسئلة الاولى وتصير الزوجة ام ولد في الثانية وتجب النفقة على
 الموصى له بالحيوان في الثالثة وعلى الثاني لا تجب زكاة الفطر ولا تصير ام ولد ولا تجب النفقة على
 الحيوان (قوله وكذا عاثر الغلاة) اى المحادثة بعد ما موت وقبل القبول (قوله تكون للموصى
 له) اى بناء على ان الملك بالموت اما على ان الملك بالقبول فالغلاة المحادثة بعد الموت وقبل القبول

كالحادثة قبل الموت في كونها من جملة مال الموصي (قوله ينافي مقتضى قوله الخ) وجهه
 المناقاة ان مقتضى كون الملك له بالموت ان الغلة المحادثة بعد الموت كلها للموصي له ومقتضى قوله
 وقوم بغلة انه ليس للموصي له من الغلة المحادثة بعد الموت الا عمل الثلث منها (قوله وقوم بغلة
 حصلت) اي قوم حاله كونه ملتصقا بغلة حصلت (قوله فاذا اوصى له بحائض الخ) هذا
 الكلام يتوقف فهمه على تقديم مقدمة وحاصلها ان غلة الموصي به المحادثة بعد الموت وقبل
 القبول قيل كلها للموصي وقيل كلها للموصي له وقيل له ثلثها فقط وهو المشار له بقول المصنف وقوم
 بغلة الخ وبسبب هذا الخلاف الواقع في الغلة المذكورة الخلاف في ان المعتبر في تنفيذ الوصية
 هل هو وقت قبول المعين لها ام مقتضى كون قبول المعين بعد الموت شرطاً في تنفيذ الوصية ان يكون
 المعتبر في تنفيذها وقت القبول فاذا تأخر القبول حتى حدثت الغلة بعد الموت فلا يكون شيئاً منها
 للموصي له بل كلها للموصي او المعتبر في تنفيذها وقت الموت لان الملك للموصي له بالموت الغلة وقت قبول
 المعين لها فقط حال والمعتبر في تنفيذها الامر ان انفاذها وقت القبول ووقت الموت ليكون القبول
 شرطاً في تنفيذها والملك بالموت اقوال ثلاثة للموصي ومن اعتبر في تنفيذها وقت الموت فقط قال كلها
 للموصي له ومن راعى الامرين معاً اعطى للموصي منها ثلثها وراعاة الامرين معاً هو المشهور وأعدل
 الاقوال عند سحنون وهو معنى قول المج العبري يوم النفوذ فالغلة قبله بعد الموت تركته تسرى
 الوصية لثلثها اذا علمت هذا فقول الشارح فلا يكون للموصي له الا خمسة اسداس الحائض المراد بالخمس
 الاسداس الاصول بنماها الا خمسة اسداس منها كما هو المتبادر منه وهذا القول اي اخذ الموصي له
 الاصول فقط مبنى على ان المراجع في الوصية وقت قبول المعين فقط فقول الشارح بناء على المشهور
 الخ فيه نظراً علمت ان المشهور مراعاتهم ما والمراد بالاقوال الاقوال الثلاثة المتقدمة المبنى عليها
 الخلاف في الغلة المحادثة بعد الموت وقيل القبول وقوله بل له على هذا القول اي القول المشهور
 الذي هو اعدل الاقوال القائل بمراعاة الامرين وقت القبول ووقت الموت واما على القول بمراعاة
 يوم الموت فقط يصح كون الحائض كله يقاته للموصي له (قوله الا خمسة اسداس الحائض) اي
 فقط لامع الغلة لانه الذي عمله الثلث لان الثلث انما جعل الفاعل (قوله بناء على المشهور) مرتبط بقوله
 لم يكن للموصي له الا خمسة اسداس اي لم يكن له الا ذلك بناء على المشهور وقد علمت ما في هذا الكلام
 من النظر لان القول بأنه لا يأخذ الا خمسة اسداس الحائض ولا يأخذ شيئاً من الغلة مبنى على القول
 باعتبار وقت القبول فقط وقد علمت انه خلاف المشهور (قوله ومقدار ثلث المائتين) اي وهو
 ستة وستون واحداً وثلثاً واحداً قلت ان الغلة لم تكن معلومة لليت والوصية انما تكون
 فيما علم كما ياتي واجيب بان الغلة لما كانت كامنة في الاصول فكأنها معلومة عادة فاذا لم
 يعلم الموصي له ثلثها لم ينقصه من ثلث الميت يوم التنفيذ (قوله على قول) اي وهو ان العبرة بيوم
 الموت وقوله على المذهب اي من اعتبار يوم القبول والموت معاً (قوله اراد به) اي بقوله المذكور
 الاصول بنماها اي جميع اصول الحائض التي هي الاشجار بنماها وقوله الا خمسة اسداس منها
 اي من الاصول (قوله بالنسبة لجموعها مع الفترة) وذلك لان الجملة الف ومائتان بالغلة والالف
 خمسة اسداس الجميع (قوله واهي للورثة كما هو مقتضى القول بالتمتع يوم بغلة حصلت) فيه ان
 مقتضى التقويم بغلة حصلت ان يكون ثلث الغلة للموصي له وثلثها للورثة لا لأنها للورثة وحينئذ
 فكلما بهرام وجيه واعتراض الشارح سابقاً (قوله وتقديمت هذه المسئلة اي مسئلة)
 عدم احتياج الرقيق لاذن في قبول الوصية وقوله بما هو عمل عما هنا اي حيث قالوا وغير من

اذن له في التجزئة القبول بلا اذن وهذا شامل لقبول الوصية والمبة والصدقة (قوله كايصانه) تشبيه
 في نفي مطلق الاحتياج لاذن وان كان الاول نفي لاحتياج اذن السيد والبطلان في نفي لاحتياج اذن
 الرقيق (قوله وأما من أوصى بعتهما فلا تخير الخ) هذا مذهب المدونة خلافا لاصبح القائل
 بانها تختار كالموصى ببيعه للعتيق (قوله من جارية الخدمة) أي الموصى ببيعه للعتيق (قوله
 ومثلها) أي في نفوذ الوصية وعدم الخيار للعبد الموصى ببيعه للعتيق (قوله ما لم يتقدم فيها
 الخ) أي بالحكم وكذلك ان اوقفها الحاكم فاختارت أحد الامرين أو شهدت عليها الشهود
 باختيارها أحد الامرين فليس لها الانتقال انظرين (قوله لعبد وارثي) أي وارث الموصى
 (قوله ولو بكثير) أي الى الثلث وقوله ان اتحد الوارث أي بأن لم يكن لذلك الموصى وارث
 الاسيد هذا العبد وقوله وحاز جميع المال أي بالعصبة فصع اخراج البنت لان حوزها
 بجميع المال بالفرض والرد على ان اصل المذهب عدم الرد وتوريث بيت المال وانما حكى الوصية
 لزيق الوارث بما ذكر من الشرطين لانه لما كان جميع المال لبيده لم يتم الموصى على انه اراد
 نفع وارثه الذي هو سيدة (قوله والالم تصح) أي ولا يمكن مشتركا بينهما بالسوية
 او كان مشتركا بالسوية ولم يرثوا جميع المال كابتين فلا تصح لانها كوصية لوارث (قوله واذا صح)
 أي الايصاء لعبد الوارث بان اتحد الوارث وحاز جميع المال (قوله ابطالها) أي لان الموصى
 انما وصى للعبد ولم يوص لاسيد ومثل الايصاء لعبد الوارث الايصاء لعبد الاجنبي فلا يتبرع كفي بن
 مجربان التعليل المذكور فيه (قوله او بتافه اريد به العبد) أي لخدمته للموصى مثلا (قوله
 والالم تصح) أي والابان اريد بها نفع سيده والفرض انها بتافه لم تصح كما انها لا تصح اذا كانت
 بكثير مطاع اريد بها العبد او نفع سيده ولا فرق في ذلك بين كون العبد قنا وفيه شائبة حرية
 الامتلاك ولده فله الوصية له بما يريده على التافه الى مبلغ ثلث الموصى لانه احرز نفسه وماله ولان
 القصد بذلك تحرير العبد قاله ابو الحسن (قوله وصح الايصاء لم يجز) أي لخدمة تملكه الوصية
 بخلاف الحيوان والحجر مثلا فلا تصح له (قوله كرباط وقنطرة) أي وسور على البلد (قوله
 وصرف في مصالحة) أي ان اقتضى العرف صرفها في ذلك فان اقتضى العرف صرفها للمجاورين
 به كالجوامع الازهر صرف لهم لادمتهم وحصره ونحوهما (قوله ونحو ذلك) أي ككناس وفراش
 وبواب ووقاد (قوله كالموت يحنج لماسر) أي كما انها تصرف بتمامها على من ذكر من الخدمة
 والامام والمؤذن اذ الم يحنج لماسر من المزمة والحصر والزيت (قوله ففي دينه الخ) ظاهره سواء علم
 الموصى ان على الموصى له دين اوله وارث ولا هو كذلك فالدار في العهدة على العلم بعونه (قوله
 أو وارثه) أي الخاص بدليل قوله ولا تعطى لبيت المال واشار الشافعي بقوله ان لم يكن عليه دين
 الى ان اولاته ونوع لا للتخير وقوله فان لم يكن وارث اني ولدين بطلت كما تبطل اذ لم يعلم الموصى
 بعونه حين الوصية (قوله ولا تعطى لبيت المال) أي على ما اختاره عجم وهو الظاهر بناء على ان
 بيت المال حائز وقال الشيخ سالم ندفع له بناء على انه وارث قاله شيخنا العدهوى (قوله ولذي الخ)
 اعلم ان كلام المصنف في العهدة والاموال يجوز وعده فشي آخر وحاصله ان ابن القلمس يقول بالجواز اذا
 كانت على وجه الصلة بان كان بيت لاجل قرابة والا كرهت واجازها الشافعي مطلقا لكن في التوضيح
 مانعه وقيد ابن رشد اطلاق قول الشافعي بجوازها للذمي بكونه ذاهبا بسبب من حواريه وقرابة ابيد
 سبقت لهم فان لم يكن ذاهبا بسبب فالوصية لهم محظورة لا يوصى لها كافر من غير مسبب ويترك المسلم المسلم
 مريض الايمان انظروا (قوله للمحربي) أي لا تصح له على ما قاله اصبح وهو المذهب خلافا لما

يقتضيه كلام عبد الوهاب في الاشراق من العحة (قوله الى قاتل له) سواء قتله عمدا او خطأ
 (قوله علم بالسبب) اى بالسبب الفاعل وهو عين القاتل (قوله في المال) اى مال الموصى
 وقوله والدية اى المأخوذة من عاقلة القاتل اى تتكون الوصية في ثلثهما وقوله في المال فقط اى
 في ثلثه (قوله فتأويلان في صحة ايصائه) اى لان الوصية بعد الضرب فلا يتهم على الاستحجال
 وقوله وعدمها اى عدم العحة اى لان الموصى لو علم ان هذا القاتل لم يوص له لان الشأن ان
 الانسان لا يحسن لمن اساء عليه والظاهر من التأويلين الثاني وهو عدم العحة كما في المج ولا يدخل
 في التأويلين اعطوا من قلتي لخصتها اتعافا على ما يفيد قصر المواق وبهرام التأويلين على ما صورته
 شارحنا (قوله وشمل الخ) الذي يفيد كلام التوضيح على ما نقله بن البطان قطعا في هذه
 الصورة لثمة الاستحجال كالارث واما الوهب في مرضه لا جنى فقتله لم تبطل الهبة قبض الموهوب له
 الهبة قبل موته ولا علم الواهب به ولا عمدا او خطأ فليس حكمه كالوصية في هذا وان كان يخرج من
 الثلث مثله وذلك لانه اضر بنفسه لانه لو صح كان له ذلك من رأس المال (قوله ولم يغيرها) اى
 فانه علم بذي السبب صحب والاقتاويلان (قوله هذا ما فاده) وقد علمت ما فيه (قوله اى الموصى)
 اى والحال انه مات عليها (قوله فقال اصبع الخ) ما قاله اصبع هو المأخوذة من لفظ المدونة كما في بن
 ولا يقال كلام اصبع هذا تخالف لقول المصنف في الردة واسقطت صلاة الى ان قال وايضا لان
 السقوط عند الردة لا ينافي العود عند الاسلام (قوله وكذا تبطل بردة الموصى له) مثل ذلك في
 المسائل الملقوطة واستبعد ذلك طي بان الوصية ليست من فعله حتى تبطل برده قال بن وهو ظاهر
 (قوله ولا تبطل بردة موصى به) اى بان كان عبدا (قوله وبطل ايصاء عصية) اشار الشارح الى ان
 قوله ايصاء بارفع عطفا على الضمير الفاعل لبطلت وصح العطف للفصل والمراد بالعصية الامر المحرم
 والوصية بالمكروه والمباح يجب تنفيذها كما قال عجمي قال طي وهو غير ظاهر بل تنفيذ الوصية
 بالمكروه مكر وهو في تنفيذ الوصية بالمباح وعدم تنفيذها قولان وكان عجمي قاس ما قاله على اتباع
 الواقع وان كره واما الوصية بمنذوب فتنفذ وجوبا ما في تن من نذب تنفيذها فهو مردود اه
 وعلى هذا فالمراد بالعصية ما ليس بقربة (قوله ومنه الايصاء الخ) اى ومنه ايضا الوصية بنياحة
 عليه او باه ومحرر في عرس والوصية بضرب قبة على قبر ما هاة فكل ذلك تبطل الوصية به ولا ينفذ
 ويرجع ميراثا قال بن ومن امثله ايضا ان يوصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهله او يوصى باقامة
 مولد على الوجه الذي يقع في هذه الازمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر المحرم ونحو ذلك من
 التكر وكأن يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله معه في كنفه او قبره اللهم الا ان يجعله في صورة
 من نحاس ويجعل في جدار القبر لثنا له بركته كما قال المسناوى (قوله لمن يوصى عنه او وصوم) اى
 بخلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فانها نافعة كالاوصية بالجمع عنه (قوله ولا ورثة ان يفعولاه ما شاؤا)
 اى فلا يلزمهم تنفيذها بل تنفيذها حرام (قوله وبطل الايصاء لوارث) اى ولو بقليل زيادة على
 حقه فان اوصى للوارث بغيره بطلت حصبة الوارث فقط (قوله كغيره برائد الثلث) اى كما تبطل
 الوصية لغير الوارث برائد الثلث فاذا اوصى لاجنبي بنصف ماله او بقره من يبايع نصف ماله نفذت
 الوصية بالثلث ورد ما زاد عليه ولولم يكن له وارث لم يمتح بيت المال وهذا هو مذهب مالك والمجهور
 وذهب ابو حنيفة واجم في احد قوليه الى صحة ما يجمع ماله اذا كان الموصى له اجنبيا وكان
 لا وارث للموصى اه بدر (قوله فعملية) هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة قال في التوضيح
 وذهب ابن القصار وابن العطار الى انه ليس ابتداء عطية وانما هو تنفيذ لما فعله الميت وهو الذي

نقله ابو احمد والبايع عن المذهب والحاصل ان الوصية برائد الثلث ولو ارثه على هذا القول صحيحة متوقفة على الاجازة وعلى هذا فقولهم ان اجيزت فعطية اى ففى كعطية من حيث الافتقار لمحوز ولا تحتاج لقبول ثان على هذا القول وتحتاج له على الاول وعلى القول الاول يكون فعل الميت محمولا على الرذ حتى يجازو على الثاني يكون محمولا على الصحة حتى يراد على الاول لا يحسن ان يقال الوصية صحيحة ويحسن ان يقال ذلك على الثاني ومن ثمرات الخلاف ايضا لو اوصى بعق حارية ليس له غيرها فاجاز الوارث فهل الوفاء كله للميت او ثلثه وكذلك اذا اوصى بجارية لو ارثه وهى زوجة للوارث فاجاز الوارث الوصية فهل ينسخ النكاح بالموت او بعد الاجازة كذا فى حاشية شيخنا السيد على عقب فتأمله (قوله فلا بد من قبول الموصى له ثانيا بعد الاجازة) واما القول الاول فهو كالعدم قال طفى اما الافتقار الى قبول قبل ابره لغير عيج واما الافتقار الى المحوز فهو فى التوضيح وغيره اه بن وما قاله عيج اوفى بالقواعد لان العطية تقبل لقبول ولم تتحقق الا بعد الاجازة فتأمل. (قوله من اهل التبرع) اى بان يكون رشيدا لادين عليه (قوله فانها تكون باطلة وترجع ميراثا) اى لانه لما بدأ بذكر الوارث دل على قصد الضرر وما قصد به الا ضرارا لا يقضى لقوله تعالى فى حق الموصى غير مضار ومخبر لا ضرر ولا ضرار وظاهر البطلان فى هذه الصورة سواء اجاز او لا وهو قول ابن القاسم وذلك لانه لما وقعت الوصية منها عنها القصد الضرر حكم بفسادها فلا يبيحها اجازتهم بل اجازتهم ابتداء عطية فبغير شرطها ككبرهم رشدها لادين والقبول والحياسة (قوله لبدنه الخ) اى وانما صححت الوصية فى هذه الحالة لو ارثه اذا اجازها له الورثة لبدن الموصى بالمساكين الذين تصح الوصية لهم (قوله وهو الذى به العمل) اى كما صرح بذلك ابن ناجي فى شرح المدونة وصرح غيره بمشهوريته (قوله وصحيح) فقد ذكر القورى فى جواب له ان الذى به القوى ومضى به القضاء عند المتأخرين عدم الرجوع قال وبه كان يقضى شيخنا العبدوسى وشبهه من بعده انظر بن (قوله او يبيع بما اوصى به) اى ولم يشتره بعده بدليل قوله الا فى او بشوب فباعه ثم اشتراه (قوله وكاتبه) اى فان عجز رجعت الوصية وعمل بها ولم يستغن عن ذكره الكتابة مع انها اما يبيع او عتق فتفى داخله فى احدهما لكونها ليست ببيع محض ولا عتقا محض ولما كان البيع مع ماعده مستويا فى انه فعل مغاير لما قبله من القول عطفه باو وعطف مشاركة فى الفعل بالواو (قوله اى ودرسه وصفاه) اى سواء ادخله بيته ام لا (قوله بل لا بد من التذرية على المعتقد) اى لزوال الاسم حينئذ وما قبلها فلم يزل عنه اسم الزرع (قوله ونسج غزل) اى موصى به اى لان الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية وكذا يقال فيما بعده (قوله اوصى بها بلفظ شقة) اى وليس مراد المصنف انه اذا اوصى بما يسمى شقة ولم يسمه بذلك بل سماه بثوب مثلا ثم فصله ان ذلك بدون رجوع. (قوله كقطع) اى او بقية او طاقفة (قوله لزوال الاسم) اى لزوال اسم الشقة ونحوه كالمقطع والبقية والطاقفة بالتفصيل (قوله فان اوصى بها بلفظ ثوب) اى او قميص او سروال بان اشبار لقطع او بقية وقال اوصيت له بهذا الثوب او القميص ثم فصله به بعد ذلك (قوله لعدم زوال الاسم) اى لعدم زوال اسم الثوب بالتفصيل (قوله قيد بمرض) اى قيد بمرض او سقروا لمحال انه انتفى حصوله فيهما (قوله به) اى انتفى الموت فيهما (قوله ان) لذلك الى ان تنفذ المصنف للمعبر وان كان مرجعه واحدا وهو الموت نظرا لعدم محله (قوله ان) قال ان مت فيهما (قوله وانما لا بد من التصريح بالقيده وليس كذلك بل متى اشهد على وصيته فى مرضه او سقروا وكانت بغير كتاب فلا تنفذ الا اذا مات فيه سواء صرح بذلك كالوقال ان مت من مرضى

اوسفرى هذا فلغلان كذا ولم يصرح به كالموقال ان مت فلغلان كذا او قال يخرج من مالى لغلان
 كذا ولم يقل ان مت ولم يقل شيئاً من ذلك بل اشهد ان لغلان كذا وصية لان المعنى عليه حيث
 لم يصرح بالتعميم كمتى مات انظر بن (قوله بالمت) أى على الموت (قوله ومات بعدهما)
 أى فتبطل الا ان يشهد على ذلك الكتاب فقولان في بطلانها وعدمه كما في بهرام (قوله ان رده
 قبلهما) أى قبل صحته وقدمه من السفر بان رده حالة المرض او حالة السفر (قوله فيهما) أى
 في المرض او السفر والحال انه رد الكتاب (قوله لم تبطل لانه عاق الخ) هذا ظاهر كلام التوضيح
 (قوله وقيل الخ) وهذا ما نقله عجم عن بعض اشياخه تبعه الابن مرزوق (قوله لان الرد علامة
 الرجوع) أى عن الوصية وقد خالف وجود المعلق عليه هنا مانع وهو ما دل على ارادة رجوعه
 عنها من رد الكتاب (قوله ولو اطلقها عن التقييد) أى انه لم يقيد بها بمرض او سفر معين ولا غير
 معين (قوله كقوله ان مت) أى كقوله في غير مرضه او سفره ان مت فلغلان كذا ولم يقيد بمرض
 او سفر معين او غير معين (قوله بقطع النظر عن الموضوع) أى لانه اذا قطع النظر عنه احتمل
 الاطلاق والتقييد ففتح المبالغة (قوله بل هو) أى قوله ولو اطلقها (قوله اى تبطل)
 يعنى ان كانت بكتاب اخرجته ثم استردته (قوله ولا تبطل الا اذا استردته) فصور المطلق اربعة
 ٢ احوال في ثلاث والبطلان في واحدة (قوله بخلاف المقيدة) أى فصورها اربعة البطلان في ثلاث
 وهى ما اذا كانت بغير كتاب او بكتاب ولم يخرجها او بكتاب واخرجها ثم استردته والخبرة في واحدة
 وهى ما اذا كانت بكتاب واخرجها ولم يسترده (قوله ففهم الخ) لما تنكلم في صور المنطوق في
 المقيدة واذا انها اربعة شرع في بيان صور المفهوم فيها فذكر انها اربعة ايضا (قوله فعلم ان
 صور المقيدة) أى بالمت في المرض او السفر وقوله ثمانية اى وذلك لانه اما ان يتنى القيد
 او يتحقق وفي كل امان يكون بغير كتاب او بكتاب ولم يخرجها او اخرجها ولم يسترده او يسترده
 فان اتنى القيد بان صح من مرضه او قدم من سفره بطلان كانت بغير كتاب او بكتاب ولم يخرجها
 او اخرجها واستردته واما لو اخرجها ولم يسترده فهى صحيحة وان تحقق القيد بان مات في مرضه
 او سفره كانت صحيحة اركان بغير كتاب او بكتاب ولم يخرجها او اخرجها ولم يسترده فان اخرجها واستردته
 فقولان بالخبرة والبطلان (قوله وهى استرداده) أى وهى ما اذا كانت بكتاب واخرجها ثم
 استردته (قوله ومن المطلق ما اشار له الخ) أى لان من المعلوم انه لا وصية الا بعد موته فالتقييد
 به لا يصيرها مقيدة (قوله فتصح ان لم يكن بكتاب) اوبه ولم يخرجها او اخرجها ولم يردده على هذه
 الصور الثلاث يحصل كلام المصنف هنالك الصور الثلاثة مكررة مع قوله سابقا لان لم يسترده
 ان جعل رابعة المطلقة والمقيدة كما فعل الشارح لان جعل رابعة المقيدة فقط وقوله لان لم يسترده
 هى معنى قول المصنف ولو اطلقها فقد استوفى المصنف صور المطلقة الاربعة كما استوفى صور المقيدة
 (قوله او بنى العرصة) مثل البناء الغرس والظهار ان مثل ذلك وصيته يورق ثم يكتبه
 كما قرره شيخنا (قوله فلا تبطل) وقال اشهب تبطل قال في التوضيح وهو ظاهر ولا يتقال الاسم
 (قوله بقيمة بناء قائماً) أى يوم التنفيذ (قوله ان صرح) أى بالرجوع عن الوصية الاولى
 (قوله وخلاصه على الورثة) أى اذا ترك الميت ما يبيع بالدين والابيع الزهن في الدين وبطلت
 الرصبة (قوله ووقفت) اى عند جعله في الحال بان وطأها ومات ولم يعلم هل حلت منه أم لا فان
 قلت حال الوقف فقال ابن القاسم قيمها للورثة لان الاربعة بسبب ضعف لا يعارض الملك
 المتقتم وقال ابن عبدوس للوصى له لان الوطاء ليس بمانع من اخذها والمانع انما هو الحمل وقد تعذر

الاطلاع عليه (قوله اى باع جميع المال) الانسب اى باع ماله جميعه اشارة الى ان الضمير راجع
 لضاف اليه (قوله ثلث ما يملكه عند الموت) الاولى ثلث ما وجد وقت تنفيذ الوصية كثر من
 ان العبرة بالموجود يوم التنفيذ سواء زاد على الموجود يوم الوصية او الموت او نقص (قوله عايدا
 على جميع) الاولى عايدا على ماله جميعه لا على المضاف الذى هو ثلث ماله (قوله فلا يتوهم فيه ذلك)
 اى لا يتوهم فيه انه رجوع عن الوصية (قوله كتيابه الخ) مثل ذلك ما لو كان له فى الواقع ثوب
 وقال اوصيت لزيد بثوبى ثم باع تلك الثوب واستخلفها (قوله واستخلف غيرهم) اى من جنسها
 او من غير جنسها (قوله والا بطلت) اى والا بان عنها بان قال اوصيت له بثوبى هذه او بثوبى هذه
 فباعها واستخلفها بطلت بيعة اى كما قال المصنف بعد بخلاف مثله (قوله بخلاف مثله) اى
 بخلاف بيعة ما لثوب المعين وشراء او هبة وارث مثله (قوله فهو فيما اذ لم يعينها) اى وحينئذ فلا
 تناقض فى كلامه وقد عرفت انه ليس من التعيين ان يوصى بثوب وليس له غيره كما يفهمه نقل المواق
 (قوله ولا تمل الخ) اى لان زيادة هذه الامور لا تعد رجوعا عن الوصية (قوله كان اوضح)
 وذلك لان العروة اسم للارض الخالية من البنين وقد اطلعت المصنف هنا على الارض مع ما فيها
 من البنين تجوزا (قوله خلاف مستو) لكن الذى استظهره شيخنا العلامة العدوى ثانيهما
 وهو انه للوصى له اه هذا والا وفق باصطلاح المصنف فى تساوى القولين ان يضبط قوله وفى نقص
 العروة بضم النون اى وفى نقوض العروة الموصى بها مع بقائها اذا هدمه الموصى قولان بل جعل
 عجز ذلك متعينا نظرين (قوله فالوصيتان له) اى تمامهما ان جعلهما الثلث او ما حله منهما وسواء
 كانتا بكتاب او بدونه (قوله من نوع واحد) اى حالة كونهما من نوع واحد سواء اتحدت صفتهما
 كما مثل الشارح او اختلف كقمح وشبيرة وصحافى ويرى (قوله من نوعين) اى سواء عين كلام من
 الوصيتين كمعدى فلان ودارى الفلانية او لم يعين كدينار من مالى وثوب من ثيابى كما مثل الشارح
 (قوله وذهب معلوم) اى معلوم العند وقوله وفضة كذلك اى سبائك (قوله تفسير لنوعين)
 اى ان العطف للتفسير بناء على ما قاله من ان السبائك من ذهب لامن فضة (قوله ولا متساويين)
 اى ولا من نوع متساويين (قوله او عكسه) اى بان اوصى له اولا بخمسة عشر ثم اوصى له ثانيا
 بعشرة حالة كونها من صنف واحد (قوله ولا يكون) اى الا قبل المتأخر وقوله ناسخا لى للاكثر
 المتقدم وانما لم يلزم الوصيتان احتياطاً بجانب الموصى ولان الاقل كما مشكوك فيه والذمة لا تلزم
 بمشكوك فيه اه عقب (قوله سواء كانتا بكتاب او بكتابين) اتى بهذا التعميم رداعلى المخالف اذ
 قد روى عن مالك ومطرف ان تقدم الاكثر فله الوصيتان والا فله الاكثر فقط وحكى اللخمي عن
 مطرف ان كانا في كتابين فله الاكثر منهما انا تأخر او تقدم وان كانا في كتاب واحد وقدم الاكثر
 فله ماله معا وان تأخر الاكثر فهو له فقط وحكى ابن زرقون عن عبد الملك اذا كانا في كتابين فله
 الاكثر والا نه ماله مع تقدم الاكثر او تأخر اه شيخنا العدوى (قوله او عكسه) اى بان قال لمعبد
 اوصيت لك بثلث مالى وقوله او يحجزه من ماله اى غير الثلث كما يقول لمعبد اوصيت لك بربع مالى
 او سدسه (قوله ان حله الثلث) هذا ان اوصى له بالثلث كما مر عن المصنف فان اوصى له بحجزه غير
 الثلث كالربع فكذلك يمتنع العبد من ذلك الحجز وباقية له كاله فان كان الحجز لا يحمله عتق من
 العبد محمل الحجز ويكمل باقية من ماله وكذلك اذا اوصى له بعبد كانه فانه يمتنع من ذلك العدد
 وباقية له كاله فان لم يحمله ذلك العدد عتق منه محله وكل من باقية من ماله (قوله فلو كان للعبد

(مال) اى ولا مال لاسيد أصلاً غير العبد وله مال لا يحمل ثلثه العبد كله (قوله والا قوم في ماله)
 اى والا قوم تقويم منظور فيه لماله اى مال نفسه فليست في معنى مع وذلك بأن يقال ما قيمته على
 أن له من المال كذا وكذا بحيث يجعل ماله كصفة من صفاته ويجعل تلك القيمة مع ماله من جملة
 مال السيد والمحصل ان معنى المصنف على ما قيل انه يقوم تقويم منظور فيه لماله حال كون
 تلك القيمة معدودة مع ماله من جملة اموال السيد (قوله وقيمتها مائة) اى والحاصل انه لا مال
 للسيد (قوله ولا شئ له من ماله) بل المائتان الباقيتان للوارث (قوله وكذا لو ترك الخ) اى
 وكذا يعتق جميعه ولا شئ له من ماله لو ترك الخ (قوله كذا اقر) اى قرره جماعة من الشراح كعقب
 وغيره وقوله واعتص الخ الاعتراض المذكور لطفى وب (قوله بأن مقتضى نص ابن القاسم)
 اى على ما نقله المواق وقوله انه لا يجعل الخ اى اذا كان له مال وكان ثلث السيد لا يحمله (قوله ثم
 يعتق باقيه من ماله) اى وهذا هو المراد بتقويمه في ماله فالمراد بتقويمه في ماله جعل قيمته في ماله
 لا جعل ماله من جملة مال السيد كما قيل فظهر لك انه يقوم بدون ماله سواء جملة الثلث او لا وكونه
 يقوم بدون ماله لا ينافي انه يقوم في ماله لان تقويمه بدون ماله ان يقال ما قيمة هذا العبد على انه
 لا مال له وتقويمه في ماله ان تجعل قيمته في ماله كما قلنا ولذا عبر المصنف بفي دون الباء (قوله ففي
 المثال الاول) اى وهو ما اذا كان العبد له مائتان وقيمتها مائة ولا مال للسيد (قوله وهو مائة) اى
 وهو قيمته مائة (قوله ثم ثلثاه) اى ثم يعتق ثلثاه (قوله وبأخذها) اى الستة والستين
 والثلثين (قوله وما بقي) اى من مال العبد وهو مائة وثلاثة وثلاثون وثلث (قوله وفي المثال
 الثاني) اى وهو ما اذا ترك السيد مائة وكانت قيمة العبد مائة وماله الذى بيده مائة (قوله
 وما بقي) اى وهو ستة وستون وثلثان (قوله ودخل الفقير الخ) فاذا اوصى للساكنين دخل
 الفقراء واذا اوصى للفقراء دخل المساكن فكل منهما ما يدخل في لفظ الاخرى مشترك في الوصية
 (قوله والدخول نظراً للعرف من انه ما اذا افترقا اجتمعا) اى في الحكم بمضى على القول بعدم
 ترادفهما اما على القول بترادفهما فهو عينه فلامعنى للدخول ومحل الدخول حيث لم يقع من
 الموصى النص على المساكن دون الفقراء وعكسه اؤجرى العرف بافتراقهما (قوله لان العرف الخ)
 اى وان كان الاصل ان المساكن ما لا يملك شيئاً والفقير ما يملك شيئاً لا يكتفى بوجه عامه (قوله
 وفي الاقارب الخ) حاصله انه اذا قال اوصيت لاهلى او لقارى اولذوى رضى بكذا اختص بالوصية
 اقاربه لانه لا منهم غير ورثة للموصى ولا يدخل اقاربه لايه حيث كانوا يرثونه هذا ان لم يكن له اقارب
 لايه لا يرثونه والا اختص بها ولا يدخل معهم اقاربه من جهة امه وان قال اوصيت لاقارب
 فلان اولاهله اولذوى رضى اختص بها اقاربه لانه ان لم يكن له اقارب من جهة امه والا اختصوا بها
 مطلقاً كانوا ورثة لفلان اولوا لا يدخل معهم اقاربه من جهة امه (قوله اولاهله) اى
 فلان او اهله هو (قوله اقاربه لاهله) اى اقارب الموصى ان كانت الوصية لاقاربه او اقارب
 فلان لاهله ان كانت الوصية لاقارب فلان (قوله ان لم يكن اقارب لاب هذا) هو قول ابن القاسم
 هنا وفي المحبس وقال غيره بدخول اقارب الام مع اقارب الاب هنا وفي المحبس والمصنف فرق بين
 المسئلةين فدرج في المحبس على قول غير ابن القاسم ولكن تقدم في المحبس عن المتطلى ما يفيد
 ترجيح ما انتهى عليه المصنف في المحبس في قوله واقاربى اقارب جهته مطلقاً اه بن (قوله
 ان لم يكن لفلان) الاولى ان لم يكن له ولا لفلان لاقارب لاب (قوله كغيره) اى كغير الوارث
 منهم وقوله فيدخل الجميع اى في قول الموصى لاقارب فلان اولذوى رضى فلان او اهله فلان

(قوله كما لا يدخل اقارب امه) هذا هو نفس كلام المصنف السابق في مفهوم الشرط (قوله بل تختص) اى الوصية بهم اى باقارب الاب (قوله واوثر المحتاج الخ) حاصله انه اذا وصى لاهله او اقاربه او ذوى رحمه او لاهل فلان او اقاربه او ذوى رحمه واختص بالوصية الاقارب من جهة الام حيث لم يكن هناك اقارب من جهة الاب واختص بها الاقارب من جهة الاب عند وجودهم فان استبوا فى الحاجة سوى بينهم فى الاعطاء وان كان منهم محتاج واوحي فانه يجب ايشاره على غيره بدفع زيادة له عن غيره سواء كان ذلك المحتاج اقرب او بعد قال المسناوى انظر هذا مع ما ذكره فى مفهوم قول المصنف الا فى ولا يلزم تعميم كقراءة من انه اذا وصى لمن يمكن حصره الا انه لم يسمح فانه يسوى بينهم فى التسعة اه قال بن قديقال محل ما يأتى اذا استوفى فى الحاجة والاوثر المحتاج كما هنا (قوله فالاقرب المحتاج أولى) اى فلامفهوم للا بعد من كلام المصنف لكنه نص على المتوهم (قوله كاعطوا الاقرب فالاقرب) اى كقوله اوصيت لاقرب فلان بكذا يعطى منه الاقرب فالاقرب (قوله بالتفضيل) اى بالابنار والزيادة (قوله وحينئذ) او حين اذ بين بأن قال اعطوا الاقرب فالاقرب (قوله فيقدم الاخ وابنه) وقد اشار على لضبط المواضع التى يقدم فيها الاخ وابنه على المجد بقوله

بغسل وايضاء ولا جنازة * نكاح اخا وابناء على المجد قدم
وعقل ووسطه بباب حضنة * وسوء مع الآباء فى الارث والدم

(قوله ويقدم الشقيق على غيره) المراد بغيره الاخ للاب واما الاخ للام فلا دخول له أصلاً حيث كان هناك احد من الاقارب من جهة الاب (قوله ولا يختص الخ) لما كان يتوهم من الاشارة لاختصاص نفاه وبين ان معناه ان يعطى ما يستحقه ولا يحرم غيره وليس هذا راجع لقوله فيقدم بل هو راجع لا قول المسئلة وهو قوله واوثر المحتاج اه بن وهو خلاف المتبادر من كلام الشارح من رجوعه لقوله فيقدم وكتب بعدهم انه راجع لهما وهو اولى (قوله وان لم يكن اقارب لاب) اى والمحال انه اوصى لاقارب فلان واختص بالوصية اقارب الام دخل فيهم المجد للام والاخ للام (قوله وقدم) اى الاخ للام على المجد اى عند قوله اعطوا الاقرب فالاقرب (قوله ودخلت الزوجة الخ) اى انه انه اذا اوصى بحرية فانه يعطى الجار وزوجته الساكنة معه بجوار الموصى لالساكنة كنهى لغير محاوره واما زوجة الموصى فلا تدخل كانت وارثة ام لا لانها غير جارية فى العرف (قوله من اى جهة) أى من جهة العلوا والسفل او اليمن او اليسار او الامام او الخلف (قوله او المقابلون الخ) لعل الاولى او والمقابلون له الخ وهذه التفسير للجار الذى يستحق الوصية التى الكلام فىهلوا ما حديث الان اربعين داراجار فى التكرمة والاحترام (قوله اذا كان بهامان من الارث) اى كالأمة والكافرة وكذلك الوارثة لا تدخل فى الوصية للبحران للعلوة المذكورة ولعل الارث ايضا (قوله مع سده) اى ساكن مع سيده وحاصلها انه اذا اوصى بحرية فلا يعطى عبد الجار اى ساكن مع سيده (قوله الان ينفرد) اى العبد نبئت محاور للموصى اى فان انفرد دخل فى الوصية وان لم يكن سيده جارا (قوله وظاهره) وان كانت نفقة كل على نفسه قال شيخنا العدوى النقل الاطلاق ولكن الظاهر انه يقيد بما اذا لم تكن نفقة كل منهما على نفسه والادخل كل منهما اتفاقاً (قوله فان استقل بعضهم) اى او كلهم بعد الموت وقبل الاعطاء وكذا يقال فيما بعده (قوله وراوى للمخص بجزارية) احتزب ذلك من الموصى بعقها) وهى حامل فانه يدخل الحمل ولا يأتى فيه قول المصنف ان لم يقنه لعدم صحة الاستثناء اه بن فالوصى بعقها مثلها مثل من اعتمها بالعلم فلا يصح فيها استثناء الحمل وانما يصح استثناء غيره

الموصى بها الشخص ولم يصح استثناءه مع عتقها لان الشرع كل عليه العتق اذا عتق جزامه اولى بمكمل عليه الهبة اذا اوجب جزامها والوصية كالمهبة (قوله وهي حامل) اى من زوج او من زنى (قوله) دخل الحمل اى حيث وضعت بعد موت السيد (قوله ودخل الموالى الاسفلون) اى مع الاعلين (قوله هذا ظاهر المصنف) وهو قول اشهب (قوله والمذهب انها تخص بالاسفلين) اى ولا يدخل الاعلون معهم وهذا قول ابن القاسم ولا فرق بين الوصية لمولى زيد او لمولى نفسه كما بنى بن خلافا لعبي (قوله لانهم مظنة الحاجة) اى ولغلبة اطلاق الموالى على الاسفلين (قوله او بما ولدت ابدا) انما قيد الشارح بقوله ابدا لانه لا بد ان يأتى مع لفظ الماضى بقرينة تدل على قصد الاستقبال مثل ان يقول بما ولدت جار بى ابدا كما فى المواق والتوضيح والالم يدخل فى لفظ الماضى الا ما ولدت قبل الوصية اه بن (قوله فانه يدخل فى ذلك حملها) اى الوجود قبل الوصية والحادث بعدها واذا مات السيد والامة حامل فان كان الثالث يحملها وقفت حتى تضع فلما اخذ الموصى له الولد ثم تقا وزن الام والمجنين ولا يفرق بينهما ولم يجز ان يعطى الورثة الموصى له شيئا على ان يترك وصيته فى الولد كما فى المدونة وغيره لانه من بيع الاجنسة وان لم يحملها الثلث فالورثة ان يوقوها حتى تضع وان كرهوا لم يجب ذلك عليهم وسقطت الوصية لانها وصية فيهم اضاعف قاله ابن حبيب واختلاف ان عتق الورثة الامة والثالث يحملها قبل يمتق ما فى بطنها بعتقها وتبطل الوصية وهو الذى فى المدونة وقيل لا يعتق وهو قول اصيبغ فى الواضحة وان لم يحملها الثلث فتمتعتهم فيها غير جائز اه بن (قوله وظاهره ولو وضعت الخ) اى وظاهر دخول الحمل فى الوصية بالولد ولو وضعت بعد موت السيد اى واولى قبله وسواء كان الحمل موجودا قبل الوصية او حدث بعدها وفى بن الذى يعيده كلام ابن رشد ان الحمل الموجود يوم الوصية يكون للموصى له مطلقا وضعت فى حياة الموصى او بعد موته وما حملت به بعد الوصية من الاولاد لا يكون له منهم الا ما ولدت فى حياة الموصى (قوله ولو فى يومها) اى ولو كان اسلامه بعدها فى يومها (قوله وقرر بعضهم الخ) اى وعلى هذا فقول المصنف والمسلم الخ معناه وتعين المسلم يوم الوصية فى وصيته بعبيده المسلمين (قوله فانه يدخل فى الوصية الخ) فان لم يكن له حين الوصية عبيدا صلافا فاشترى مسلمين او كان له حينها كفارة فقط فاشترى او اهل يدخلون لان فيه اعمال الوصية ما مكر او تبطل الوصية قولان والراجح الاول وظاهر المصنف الثانى (قوله) لا يدخل الموالى الاسفلون فى وصيته الى تميم او بناتهم اى واما الارقاء منهم فالظاهر دخولهم كما ان يتزوج تيممى بأمة آخرتهم وبأبى منها بولد (قوله دخل مواليم) اى لان الشأن فى الموالى السكنة ولانهم يضافون لبني تميم وان لم يكونوا منهم (قوله ولا يلزم تميم كغزاة) اى ولا التسوية بينهم واجتهد متولى التفرقة فى القدر الذى يعطيه لمن حضر منهم القسم لاشئ من مات قبله تنبيه من قيل المجهول غير المحصور فقراء الرباط والمدارس والجماع الازهر فقد ذكر عتق فى باب الوقف نقلا عن العتبية عند قول المصنف والمجهول وان حصر ذكر ان اصل مسجد كذا من غير المحصور وان قول الشيخ اجد الزرقانى ان الجوارين بالمسجد الغلانى من المحصور فيه نظر (قوله بخلاف خدمة مسجد الخ) هذا مفهوم قوله كغزاة وذلك لان قوله كغزاة مفهومه قسمان احدهما الايصاعين كفلان وفلان واولاد فلان ويسمى فيقسم المال الموصى به بينهم بالسوية ومن مات منهم بعد موت الموصى وقبل قسم المال الموصى به فنصيبه لوارثه فانها انما هى لمن يمكن حصره ولكن لم يسمهم كأوصية لاولاد فلان اولاد اخوته واولاد اخوته اولاد اخواته اولاد اخواتهم اولاد اخواتهم اولاد اخواتهم اولاد اخواتهم وهذا القسم اختلف فيه على قولين كما فى ح قيل انهم كالمعينين يقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم

قبل الموصى فلا شيء له ومن مات بعده استحق ويقوم وارثه مقامه اذا مات قبل قسم المال ومن ولد
 بعد موت الموصى لم يدخل وقيل انهم كالجهولين من مات قبل قسم المال لم يستحق ومن ولد بعد
 موت الموصى استحق ويقسم بينهم بالاجتهاد لا بالسوية والاول قول مالك وهو ذهب ابن القاسم
 في المدونة وعليه مشي الشارح فقوله بخلاف خدمة مسجد او ولي أى فيجب تجميعهم لمصرهم
 وسوى بينهم في القمم اذا استووا في الحاجة (فقوله في القسمين) أى ما اذا كانت الوصية على
 مجهول غير محصور كالغزاة او على مجهول بكن حصره كخدمة المسجد (فقوله واجتهد متولى التفرقة
 فيمن حضرهم من المجهول لا لغير المحصور كالغزاة) أى اجتهد في القدر الذي يعطيه لكل واحد فلا يلزم
 ان يسوى بينهم كما لا يلزم تجميعهم (فقوله فيما يعطيه) أى في قدر ما يعطيه له وكذلك اجتهد في تقديره
 في الاعطاء أو تأخيرهم (فقوله قبل القسم) أى قبل قسم المال الموصى به وبعد موت الموصى واما
 من مات منهم قبل موت الموصى فلا شيء له حتى يكون لوارثه (فقوله وضرب الخ) لوقال وجعل
 للمجهول الثلث وحذف الماء من الثلث كان اظهر واخصر ولا يلزم من جعل الثلث له اعطاء الثلث
 بقامه لانه يسلك فيه مثل العول كما قال الشارح (فقوله للمجهول) أى واحدا فكثر كجهولين أو ثلاثة
 وقوله للمجهول دائم أى وصى به وقوله مع معلوم أى وصى به ايضا (فقوله أى مع معلوم ايضا) أى
 كما يشعر به قول المصنف وضرب لان المضاربة والمخاصمة انما تكون في تعدد وحاصله انه اذا وصى
 بمجهول أو أكثر على الدوام أو وصى بمعلوم فان اجاز الوارث الوصية فلا مرظا هروان أى من تنفيذها
 كما هي اتعين تنفيذها من الثلث وطريق ذلك ان يجعل ثلث مال الميت للمجهول وبضم اليه الموصى به
 المعلوم وينسب المعلوم لمجموعهما وبذلك النسبة يعطى الموصى له بالمعلوم من الثلث وما بقى منه فهو
 للمجهول فاذا كان مال الميت كله تسعة ولم تجز الورثة الوصايا وتبعث في الثلث أخذ ثلث المال وهو
 ثلثا تسعة وضم اليه المعلوم وفعل ما ذكرنا (فقوله فكانها عالت بثلثها) وذلك لانه اذا اريد معرفة ما عالت
 به المسئلة ينسب ما عالت به اليها بدون العول وأما اذا اريد معرفة ما يخص الموصى له بالمعلوم من
 الثلث فانسب المعلوم لمجموع الثلث والمعلوم وبذلك النسبة يعطى الموصى له بالمعلوم من الثلث
 (فقوله ولو كان المعلوم مائة) أى كما لو وصى يزيد بخمسين وليمرو بخمسين (فقوله ربع اثلاثمائة)
 أى وهو خمسة وسبعون وقوله بفض عليه أى على المعلوم أى على اصحابه يأخذ كل واحد منهم حصة
 وثلاثون ونصفا (فقوله وببقى الباقي) أى وهو مائتان وخمسة وعشرون ولو كان المعلوم مائة
 وخمسين لزيدت على الثلاثمائة فكانها عالت بثلث نصفها ونسبة المائة والخمسين للاربعمائة والخمسين
 ثلث وحيد فثد فيعطى الموصى له بالمعلوم ثلث اثلاثمائة وذلك مائة وما بقى وهو مائتان للمجهول (فقوله
 وهل يقسم على المحصص) أى على قدر المحصص (فقوله فيجعل بمجهول المصباح الثلث) أى لانه
 اوصى له بدرهم وللخير بدرهمين ونسبة الدرهمين لثلاثة ثمان ونسبة الدرهم لمائتين واذا جعل
 لوصية المصباح ثلث ما بقى فيصرف منه كل يوم القدر المسمى وهو درهم حتى يفرغ (فقوله ولجهة
 الخير لثلاثين) أى ويصرف منها كل يوم القدر المسمى وهو درهم حتى يفرغ الثلثان (فقوله
 فيجعل لجهة المصباح نصفه) أى ويشتري منه كل يوم بالقدر المسمى حتى يفرغ (فقوله قولان)
 الاول منها لابن المساجدون والثاني للوازنية واعتماده التونسى واستظهره بعضهم ومحل القولين
 اذعين مال الكل بمجهول مع التخالف كما اذا اوصى بوقيد مصباح لكل ليلة بدرهمين ويخير بفرق على
 الفقراء كل يوم بدرهمين واما اذعين مال كل مجهول مع التساوى فانه يقسم على عدد الجهات قولاً
 واحداً (فقوله واجيب الخ) حاصله ان كلامنا من القليل والكثير انما انفردا خص بالثلث فلما

اشترى كافي ان كل واحد منهما اذا انفرد اختص بالثلث كان اذا اجتمعا متساويين فيه وهو جواب ظاهر ولا نظير فيه اصلا تأمل (قوله لو انفرد) اي من المجهول الآخر (قوله بان قال اوصيكم باشتراء عبد فلان واعتقوه) اي فان باعه صاحبه بقيمة فلا كلام وقوله وان اي من بيعة فيزيد الخ اي ان اي طلب الزيادة لا بخلا ولا بطلت الوصية قياسا على ما أتى قريبا للمصنف (قوله بالتدريج) اي كما يشعر به قول المصنف لثالث قيمته ولم يقل بزيادة ثلث قيمته لئلا يوهم ان الثلث يزداد دفعة واحدة وانما طلب زيادة ثلث القيمة لان الناس لما كانوا يتعاضون في البيع ولم يجد الميت شيئا يوقف عنده وحب ان يقتصر على ثلث ذلك لان الثلث سدين القليل والكثير (قوله بالثمن المذكور) اي وهو القيمة وما زيد عليها من ثلثها (قوله والافوات) اي لفوات بيعه بموت او عتق والتعبر بالاول هو الواقع في المدونة والثاني هو الواقع في رواية ابن وهب وقد سجل ابن يونس ذلك على الوفاق لان الالباس من بيع العبد يحصل بالعتق والموت وبغير ذلك انظر بن والذي في عتي عن ابن مرزوق وهل الاستثناء سنة او بالاجتهاد قولان والاحتياط ان المسالك اذا لم يرض بزيادة الثلث فانه يستأى بالثمن المذكور لظن الالباس من بيعه بمحصول موته او عتقه ومضى مدة حدها بعضهم بسنة وبعضهم باجتهاد الحاكم ثم بعد الاستثناء يورث (قوله والالم يزد على قيمته شيء) اي وبطلت الوصية (قوله وينبغي مع احب) حاصله انه اذا اوصى ببيع عبده فلان لمن احبه العبد فاحب شخصافانه يباع له فان اشتراه بقيمة فالامر ظاهر وان ابي فانه يقتصر له من قيمته قدر ثلثها فان لم يشتره بعد ذلك فانه يورث من غير استثناء على الراجح قال في التوضيح ومحل كونه بصير ميراثا بعد النقص والابائة اذ لم يوجد من يشتره بالكلية واما لو احب العبد شخص او ابي من شرائه فله ان ينفق الى ثمان والى ثالث ما لم يطل ذلك حتى يضرب بالورثة فانه اشبه ابن (قوله بعد النقص) اي لما شترى الذي احبه العبد (قوله ولا استثناء في هذه) اي على الراجح خلافا لحش (قوله واشترى فلان الخ) حاصله انه اذا اوصى ان يشترى عبدا يدين ماله ويبيع له امره ولا فان باعه صاحبه بقيمة فلا كلام وان اي ان يبيده بذلك فان كانت ابائته لاجل الجمل يبيع العبد فان الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثا وان كانت ابائته من بيعه لاجل الزيادة في الثمن فانه يزداد على قيمته ثلثها فان اي ان يبيده بذلك فان الثمن اي القيمة والزيادة تدفعان للموصي له (قوله وان اي من بيعه) اي من اولى طلبه بجمعه او بعد زيادة ثلثه (قوله ويرجع الثمن ميراثا) اراد بالثمن القيمة التي اشار لها بقوله فان باعه صاحبه بقيمة الخ (قوله والفرق الخ) حاصله انه اذا امتنع بخلافه لم يسر الا ببيان بالعبد فهو بمنزلة موته فتعذر تنفيذ الوصية فلذا بطلت بخلاف الابائة لزيادة منه قد وجد طريق لتنفيذ الوصية لان الشارع ألغى لزام قدر معين والورثة قادرين على دفعه فلم تبطل (قوله الخي اول فلان) اشار الى ان في كلام المصنف حذف او مع ما عطف (قوله خير الوارث في بيعه بما طلب المشتري) اي في صورتين (قوله لانه) اي عتق الثلث هو الذي وصي به الميت في المعنى وذلك لان ابصاره ببيعه للعتق يقتضي شرعا وضع قيمة ثلثه ان ابي المشتري فكيف اوصى بعتق ثلثه يتلحقنا والثلثان الآخران جعل للمشتري عتقهما (قوله وبين تملك ثالث العبد له) اعلم ان ما ذكره المصنف محله اذا حمل ثلث الميت جميع العبد الموصى ببيعه للعتق او فلان اما اذا لم يحمله فان الورثة فيخبرون بين بيع جميع العبد ويحيط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين ان يعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسألة العتق لان الوصية به واما في مسألة البيع فلان فيخبرون بين بيع جميع العبد ويخط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين اعطاء فلان ثلث جميع ما ترك الميت من العبد وغيره فمما عياله من عرض ودار وغيره مما تلاذا كانت قيمة

العبد ثلاثين وخلف الموصي ثلاثين غيره فالجمله ستون ثلثها عشرون فلم يحمل ثلث الميتا العبد فيخير الورثة بين أن يبيعوا جميع العبد ويسقطوا عن المشتري عشرين أو بعتة وثلثه في مسئلة العتق وأما في مسئلة البيع فيخبرون بن أن يبيعوا جميع العبد لفلان ويسقط الثلث ثمنه وبين أن يدفعوا لفلان عشرين ثلث المال كله هكذا ذكره الطحطاوي عن العوفي (قوله وقف عتقه) أي وتحرى عتقه احكام الرقبة حتى يعتق ولو طلب العبد عتق ما يحمله ثلث المأضرو يؤخر عتق بقتة لم يجب لذلك (قوله فبعثتني من كل ما حضر مني) فإذا كانت قيمة العبد مائة وثلث المأضرين عشرين وثلث الغائب كذلك خمسين وكان لا يرجي حضوره إلا بعد سنة عتق نصف العبد جالا وكل ما يأتي من الغائب ثلاثون يعتق من العبد عشرة (قوله ليس مراده انه) أي الوارث يلزمه أن يعجز وصية مورثه (قوله فتلزمه الاجازة) ظاهره مطلقا سواء تبرع الوارث بها بان اجاز قبل ان يطلبها منه الموصي او طلبها منه الموصي وهو ما ذهب اليه غير واحد من شيوخ عبدالحق واختاره بعض البصقليين وقال بعض القراء بين ان اجاز الوارث قبل ان يطلبها منه الموصي لم يكن له رجوع مطلقا كان في عيال الموصي او لم يكن في عياله وان اجاز بعد ان طلب الموصي منه الاجازة كان له الرجوع واليه نفي ابن يونس انظر (قوله وليس له رجوع بعد ذلك) أي بعدموت الموصي (قوله لم يصح بعده) أي بعد ذلك المرض الذي اجاز فيه الوارث (قوله لم يلزم الوارث ما اجازة) أي في العتقة او في المرض الاوّل (قوله ان لا يكون معذورا) أي فان كان الوارث معذورا فلا تلزم اجازته (قوله في نفقته) أي سواء كانت واجبة او متعاطا بها (قوله او لاجل دينه) أي فيحذف ان يطلبه به ويسجنه اذا لم يعجز (قوله ان لا يكون المجيز من يجهل ان له الرد والاجازة) أي فان كان ممن يجهل ذلك لم تلزمه الاجازة وكان له الرد ان حلف انه يجهل ان له رد تلك الوصية وانه انما اجازها لاعتماد زعمه (قوله معمول الخ) أي خبير بخدوفاي هذا معمول يخلف والمشار اليه قول المصنف ان جهل الخ (قوله كالذي يعلم الخ) أي كاتهام تلزم بالشروط المتقدمة الذي يعلم الخ (قوله وانها في الثلث) أي وان يعلم ان الوصية انما تكون في الثلث لا في زائد عليه (قوله وان له) أي ويعلم ان للوارث اجازة الوصية للوارث وبزائد الثلث وله ردّها (قوله وبقي شرط خامس الخ) قد يقال هو انما اخذ من قول المصنف ولزم اجازة الوارث لان اللازم انما يكون للرشد (قوله لا بصحة) هذا قول مالك في الوطأ والعتبة قال لا يلزمهم ذلك لانهم اذ فوّا في وقت لا منع لهم فيه او عمر هذا هو المشهور من المذهب وخرج ابن الحجاج في نوازه عليه ان ردّ ما وصى له به في صحة الموصي ثم قبله بعدموته صح قبوله لانه لم تجب له الوصية الا بموت الموصي اه بن (قوله فلا يلزمه الاجازة) أي سواء كانت الوصية لوارث او لاجنبي باكثر من الثلث واذا كانت تلك الاجازة الواقعة في الصحة لا تلزم فلما وارث الرد بعدموت الموصي ولا عبرة بقول الموفق واطلع الوارث على ذلك واجازه (قوله ولو بكسر) هذا قول ابن وهب قال اصبح وهو الصواب خلافا لابن القاسم في التبتية (قوله ما يؤول اليه الحال) أي حال الموصي له عند موت الموصي فان آل الموصي له عند موت الموصي لكونه غير وارث نفذت الوصية له وان آل امره لكونه وارثا عنده موت الموصي بطلت الوصية له (قوله فلا شيء له) كذا قال ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد نفوذ الوصية سواء علمت بطلانها قبل موتها ولم تغير الوصية او لم تعلم (قوله ادم وجود الخلاف فيها) بل بطلان الوصية فيها باتفاق فاذا كان له ابن ووصى لغيره ثم مات الاب فصار الاخ وارثا بطلت الوصية باتفاق سواء علم الموصي بموت ابنه ولو غير الوصية لم يلزم بموته (قوله واجتهد في ثمن عبد) أي قلة وكثرة تعدد المال فان كان المال

كثيرا اشترى العبد من على الرقيق والافن ذنيه فليس من ترك مائة دينار كن ترك الف دينار الخ
 (قوله ولا يدان ~~بكون~~ غير معيب في الاولى) اى فان ظهر انه معيب فها رد لان ظهوره معيب
 في الثانية (قوله بحيث لا يسع) اى الثالث ما سواه وقوله ولا ينفى اى الثالث بقرينة كل لوسى مائة
 والثالث عشرة ففي لا تسع المائة ولا ينفى بقرينة (قوله فآخر نجيم مكاتب) هذا مبتدأ خبره محذوف
 اى يعان به فيه (قوله كفى) اى فان عجز بعد الدفع له رجوع على السيد فاخذ منه ما دفع لمكاتبه
 وورث لانه انما دفع له اعانة على العتق ولم يحصل اه بن (قوله وورث) اى ورثه وورثة
 الموصى والصغير في ورث راجع للقب الذي سماه اذا كان يبرا او الثالث اذا كان مائما كغيره
 لا يسعه الثالث (قوله لو كان المسمى فيه عتقا عن ظاهر الخ) مثل العتق عن الظهار العتق عن
 غيره من الكهانات ككفارة القتل وقول اللخمي كفارة القتل كالتطوع ضيف لخالقه بتقدير المصنف
 كان يونس بالتطوع فانه لما قال في المدونة فان سمي قيده ابن يونس بالتطوع وجعل التسمية خاصة
 بالتطوع اللهم الا ان يجعل كلام اللخمي على كفارة قتل العمدة لانها مندوبة انظر عجم (قوله فلا
 يشارك) اى فيه لانه لا يعتق فيه الارقية كاملة (قوله ويطعم بمال يبلغ شرا رقية) اى ويشترى
 طعاما بمال يبلغ شرا رقية ويهبطي للمساكين سواء في بالا طعام كاهى استين مدا او في بيهضه (قوله
 فان فضل الخ) يعنى انه اذا اشترى بمال يبلغ شرا رقية طعاما فاطم منه ستون مدا وبقى من ذلك
 الطعام بقية فانه انور هذا والقاس والاستحسان ان يتصدق بالباقي كذا قال اللخمي (قوله
 فظهر دين برده كاه) اى بان احاط الدين بمال الموصى حتى العبد وقوله او بعضه اى بان كان الدين
 الذي يستغرق جميع المال غير العبد واستغرق نصف العبد ايضا فيعتق ثلث النصف الباقي ويرق
 ثلثاه لا وورثة لان الوصية انما تكون في الثلث كذا في المدونة اذا علمت هذا فقول الشارح والبعض
 في الثانية وعتق الباقي نحوه في عقب وخش وفيه نظروصاوبه وعتق ثلث الباقي وثلثاه للورثة لان
 الوصية انما تنفذ في الثلث والدين يدميه وما يبقى بعده كاه المتركة انظر بن (قوله بخلاف الظهار الخ)
 اى انه اذا عتق في الظهار وظهر دين برده بعض العبد فانه يرق جميعه ويقال لمولاه المتركة اطعم عنه
 بما زاد على الدين ولا يقال ان الصوم مقدم على الاطعام فيكون المولى للعاق هو الصوم لا الاطعام لانا
 نقول الصوم هنا متغذرا لانه انما يعتبر فلاك يوم التنفيذ وهو قطعاً بعد موت الموصى اه عجم (قوله
 لانه لا يعتق بجزء الشراء) هذا اذا لم ينص الموصى على عتقه بمجرد الشراء اما ان نص على ذلك
 كاشترى واعد موتى عبدا وان اشترى بموته فهو حر فان مات لم يلزم شراء غيره لمحصل الحرية (قوله اشترى
 غيره لمبلغ الثلث) اى جميع مال الميت وقيل ثلث ما بقى ابدوا كانه لم يكن مال الا ما بقى والاوّل
 مذهب المدونة والشافعي لابن القاسم في الموازية فاذا اوصى بشراء عبد يعتق تطوعا وعن ظهاره
 وكفارة تلين او قتل ومات وكانت التركة بلا عتائه مثلا فاشترى عبدا بجزء من مات قبل عتقه فانه
 يشترى عبدا آخر بجزء من بقية الثلث ولو قسمت التركة فان اشترى بالجزء الباقية من الثلث
 مات قبل عتقه لم يؤخذ من الورثة شئ لتمام الثلث هـ ذل على القول الاوّل وعلى الثاني يؤخذ ثلث
 المائتين اللتين عبيد الورثة مطلقا مات بعد القسم وقبله (قوله ولو قسمت التركة) هذا بما لفة
 في قول المصنف اشترى غيره بماله اشترى غيره ولو قسمت التركة على المشهور وعن ابن القاسم قول
 بالفرق بين ان يكون المال قد قسم فلا يشترى اهل بيته فيشترى وهو قول اصبح ورده ابن رشد بان
 المحقوق الطارئة على التركة لا يسقطها قسمه المال انظر ح (قوله هـ) هذا اذا لم يسمن ثمن في ظهار
 او تطوع اى غير ان قوله لمبلغ الثلث يجري في الثاني مطلقا سواء كان مبلغ الثلث يسع رقية

كاملة أو بعض رقبة وفي الأول ان كان مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة فان كان لا يشتري به رقبة كاملة اشترى به طعام وان خرج للفقر اسواء كان قد دروسين مدا أو قيل ومفهوم قوله لم يسم ثمنانه لو سمي ثمننا فاشترى به العبد ومات قبل عتقه لم يشتريه لافي ظاهر ولا في غيره (قوله أو بعد من عبيده) أي أو يبيع من ابله (قوله غنما أو غيرها) أشار الشارح بهذا الى ان المراد بماله في قوله أو عبيد بماله ما وصى ببعضه لا جميع ماله كما هو ظاهر (قوله كان شريكاً في الثلث) أي سواء كان غنم الموصي ضأناً أو معزاً أو ضأناً ومعزاً كما هو ظاهر (قوله كان شريكاً في الثلث) أو كما راو مختلفاً أي ويعتبر الثلث بالقيمة لا بالعدد فيأخذ بالقرعة بعد التقويم وكذا يقال فيما بعد (قوله ولو كان) أي لبيت يوم التنفيذ عشرة (قوله كان شريكاً في الثلث) أي ولو كان لبيت يوم التنفيذ مائة كان شريكاً في العشر وكذا يقال في العبد والابل (قوله وله) أي لبيت عشرون يوم التنفيذ (قوله والعبرة بيوم التنفيذ) أي والعبرة بعدد الغنم ونحوه كالابل والعبد يوم التنفيذ للوصية سواء زاد الموجود يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية أو نقص الموجود يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية فلما وصى له بعشرة وكان له يوم الوصية تسعون فزادت بقوله بواحدة مائة يوم التنفيذ كان شريكاً بالعشر لا بالنحس وكذا ان وصى له بعشرة وكان له مائة يوم الوصية واستمرت المائة باقية الى يوم التنفيذ كان شريكاً بالعشر وان هلك منها تسعون وبقي منها تسعون لم يوم التنفيذ كان شريكاً بالنحس لان الذاهب كالعدم وان بقي منها ثلاثون ايوم التنفيذ كان شريكاً بالثلث يأخذه بالقرعة بان تجعل العبد الثلاثون ثلاثة اكوام بالقيمة ولا يلتفت للعدد بل يقابل الواحد بالخمسة مثلاً ان اقتضت القيمة ذلك ويكتب في ورقة اسم الموصي له وفي ورقتين اسم الورثة ثم ترمى الأوراق على الاكوام (قوله فهو له) أي ولو كانت قيمته تقابل جميع مال الموصي الذي هلك وهو الغنم مثلاً (قوله فأت منهم عشرون قبل التقويم) أي قبل تنفيذ الوصية واستمرت ثلاثون منها باقية لوقت التنفيذ (قوله حتى منهم عشرة اجزاء من ثلاثين جزءاً) أي وذلك ثلثهم وقوله بالسهم متعلق بقوله حتى منهم ولم يراد بالسهم القرعة وقوله خرج عدد ذلك أي العشرة اجزاء وقوله الا عشرة أي فانها بقيت لوقت التنفيذ (قوله لان قال له ثلث غنمي) أي لان قال في وصيته له ثلث غنمي وأشار الشارح بهذا الحل الى ان ثلث في كلام المصنف يقرأ بالرفع على انه مبتدأ خبره محذوف والمجمل مقول قول محذوف (قوله مثلاً) راجع لكل من ثلث وغنمي فثلث غيره من الاجزاء كالربع والنحس ومثل الغنم غيرها من البقر والابل والعبيد (قوله فتموت) قال توت والاستحقاق كالموت أي فاذا استحق بعضها فليس للموصي الا ثلث ما بقي واذا استحق كلها فلا شيء للموصي له وفي عجم فينبغي ان الغضب مثله أي اذا لم يقدر على الغاصب وانما جعل الشارح قوله فتموت على موت بعضها مع انه خلاف ظاهر كلام المصنف لا فائدة الفرق بين مسألة ما اذا وصى بعد من ماله فأت بعضها وبليق الامامي فاقول بين ما اذا وصى بثلث غنمه فأت بعضها ففي الاولى يعطى جميع ما بقي ان هلك الثلث وفي الثانية يعطى ثلث ما بقي ولو كان الباقي واحدة اعطى كلها أي واذا لم يبق شيء فلا شيء (قوله يوم وجوب الوصية) أي وهو يوم القبول بعد الموت وقوله فيعطى الثلث أي فيعطى يوم التنفيذ ذلك العدد مادام ~~م~~ كثير منه (قوله لان العرف الخ) علة لقوله فلا يسر له الا ثلث ما بقي أي لا كله كافي للمسئلة السابقة (قوله ان الوصية في هذه يجوز من غير) أي شائع في جميع الغنم وحينئذ فليس له الا ثلث الباقي (قوله وفي السابقة بعد من ماله) أي فلما اخذه اذا لم يبق الا هو (قوله وان وصى له بشاة) أي سواء قال من مالي أو اطلق ولا مفهوم للشاة بل

منها الوصية بعدد كشمرة شياء سواء قال من مالى أو أطلق (قوله تعلى له تلك القيمة) أى ولا يشترى له بها شاة وهذا مافى الموازية واقتصر عليه المواق وقال ابن الحاجب له شاة وسط يشترى له من ماله وكلام المصنف وان كان ظاهره فى موافقة لكن يتعين حمله على مافى الموازية بتقدير مضاف كما فعل الشارح لانه المعتمد (قوله وان قال شاة) أى وان قال فى وصيته له شاة من غنى اوله عشر شياء من غنى مثلاً (قوله ولا غنى له) أى حين الوصية وقوله بطلت أى ولا ينظر لما يحدث له من الغنى بعد الوصية اه عدوى (قوله بخلاف ما لو قال من مالى أو أطلق) أى فان له قيمة شاة وسط كما مر والحاصل انه ان اوصى له بشاة مثلاً ولا غنى له فار قال من مالى أو أطلق قضى للموصى له بشاة وسط وان قال من غنى كانت الوصية باطلة ولو حدث له غنى بعد الوصية ومات عنها (قوله كمتى عبد) أى غير معين (قوله ما تاقبل التنفيذ) أى بان ما تاقبلى حياته او بعده وموت وقبل النظر فى شاة ومثل مؤنهم استحقاقهم وغصبهم اذ لم يقر على الغائب اعلم ان الوصية بالعتق تجرى فيها جميع ما جرى فى قوله وبشاة الخ فاذا اوصى بعتق عبداً من ماله ولا عبيد له اخذ من ماله قيمة عبد وسط واشترى واستبقى واذا قال اعق قوا عبداً من عبيدى ولا عبيد له حين الوصية بطلت واذا اوصى بعتق ثلث عبيده فموت بعضهم لم يمتع ثلث من بقى منهم ولو واحد فان مات كلهم لم يلزم عتق واذا اوصى بعتق عبداً من عبيده ولم يبق يوم التنفيذ الا العدد الذى سماه يوم الوصية تعين عتقه ان جملة الثلث وان بقى يوم التنفيذ اكثر مما سماه يوم الوصية شارك بالجزء (قوله تذكروا مورا) ادا احكام امور اى ثم ذكر احكام الامور التى تخرج من الثلث اذ اضاف عنهم من تقسيم بعضها على بعض (قوله اولزمه امور الخ) أو مانعة خلو فتجوز الجمع لانه قد يوصى بوصايا يرضى الثلث عنها وقد تلزمه امور تخرج من الثلث وان لم يوص بها يرضى الثلث عنها وقد يوصى بوصايا وتلزمه امور تخرج من الثلث يرضى عن جميعها (قوله وصية او غيرها) اى ان كان ما يجب اخراجه منه وصية او غيرها (قوله فك اسير اوصى به) اى بفكه وظاهره سواء عين الموصى قدر ما يفتك به ولا وظاهره اطلاق المصنف كان الاسير الموصى بفكه مسلماً او كافراً وهو كذلك كما قال الشيخ ابراهيم المقاتنى خلافاً للشيخ اجمد الزرقانى حيث قيد كلام المصنف بالمسلم وجعل الوصية بفك الاسير الذى من جملة الصدقة الاتية فى قوله ومعين غيره وجزئه (قوله ولم يتعين عليه قبل موته) اى لوجود غيره من الاغنياء وقوله والا فز رأس المسال اى والا بان تعين عليه لكونه ليس غنياً غيره وليس ممكناً من الاغنياء من فكه غيره (قوله ثم مدبر رجعة) اى سواء اوصى بعتقه ام لا وكذا يقال فى صدقات المريض اى سواء اوصى بدفعه ام لا وما ذكره من تقديم مدبر الرجعة على صدقات المريض هو المشهور من اقوال الثلاثة وذلك لان النكاح يحدث فى المريض اختياراً وليس للانسان ان يحدث فى مرضه شيئاً يهطل به المرض وقبل يبدء بصدقات المريض عن مدبر الرجعة لانه اشبه بالمعاوضة ومن الناس من يراه من رأس المال وقيل انها يتحصان لان لكل منهما وجهها (قوله من الثلث) اى فان كان الثلث اقل منهما دفع له الثلث فحصله ان الواجب للزوجة الاقل من الامور الثلاثة (قوله ثم زكاة العين او غيرها) اى وجبت عليه لعام ماض وفرط فيها او اوصى باخراجها فى المرض اى او اشهد فى مرضه ببقائها فى ذمته فان لم يوص باخراج تلك الزكاة التى فرط فيها ببقائها فى ذمته لم تخرج من الثلث ولا من رأس المسال لجملة على انه كان اخراجها مالم يتحقق عيهاً لها والاخرجه من رأس ماله فاذا قال وجب على عشرة ريال لموشاة أو أردب قميع زكاة فى سنة كذا لم يخرجها اوصيتكم باخراجها او اشهدوا ان ذلك باقى فى ذمى الى الآن اخرج من ثلثه لا يوجب ان اصديق فى بقائها ام لا واذا قال

وجب على كذا وكذا زكاة عن السنة الفلانية الماضية ولم يخرج ولم يوص بانخراجه ولم يشهد ببقائه
 في ذمته لم يخرج من ثلث ولا من رأس مال محله على أنه كان انخرجهما لم يتحقق عدم انخراجه لذلك
 والا انخرجت من رأس المال كإمرا (قوله الا ان يعترف بجلولها الخ) أي وبقائها في ذمته من
 غير انخراجه لها وذلك بان يقول وجب على في هذه السنة زكاة عشرة دنانير وهي باقية في ذمتي أو صيكم
 بانخراجهما وحاصل ما في المقام ان زكاة العين في عام الموت لها أحوال أربعة ان اعترف بجلولها وبقائها
 في ذمتي وأوصى بانخراجهما من رأس المال جبراً على الورثة وان اعترف بجلولها ولم يعترف ببقائها
 ولم يوص بانخراجهما فلا يجبرون على انخراجهما الا من ثلث ولا من رأس مال وإنما يؤمرون من غير جبر
 الا ان يتحقق الورثة عدم انخراجهما فتخرج من رأس المال جبراً وان لم يعترف ببقائها وأوصى
 بانخراجهما انخرجت من الثلث جبراً وان اعترف ببقائها ولم يوص بانخراجهما لم يقض عليهم بانخراجهما
 وإنما يؤمرون من غير جبر لا يحتمل ان يكون انخرجهما فان علموا عدم انخراجهما جبراً وان علموا من رأس
 المال اه شيخنا عدوى (قوله وان لم يوص بهما) أي بانخراج زكاتهما أو سواء اعترف ببقائهما
 في ذمته أم لا (قوله معافاً) أي زكاة عين أو ماشية أو حرث وقوله ان أوصى ببعض أي أو اشهد على
 بقاءها في ذمته وقوله ان اعترف أي بجلولها وبقائها في ذمته (قوله ان اعترف الميت بجلول
 حوله) أي وبقائه زكاته في ذمته فلا بد من هذا اخذاً مما تقدم (قوله أي زكاته الماضية)
 أي التي اعترف بها أو المحال انه أوصى بانخراجهما فان اعترف بها فقط لم يوص بانخراجهما مروثته
 بانخراجهما من رأس المال من غير جبر هذا ان لم يشهد في حال صحته انها في ذمته والا انخرجت من
 رأس المال جبراً (قوله تخرج من رأس المال) أي جبراً (قوله ان أوصى بها) أي أو اشهد
 في صحته انها في ذمته (قوله احسن من نسخة ثم عتق ظهار) أي لانه يقوت عليها اطعام الظهار
 (قوله ويدخل في قوله الا في) أي ويدخل في مرتبة قوله الا في الخ وهذا تفسير لا يخرج المرأة بكانه
 فال ويدخل في آخر الترتيب وهي مرتبة الوضوء بشئ معين غير العتق (قوله اقرع عينهما اليهما يقدم)
 أي في الانخراج من الثلث واعلم ان محل انخراجهما من الثلث ان فرط فيهما بعض مدة بعد تحتم كفاارة
 الظهار وبعد وجوب تكفارة القتل وأوصى بانخراجهما ولم يعلم هل انخرجهما أم لا ولم يشهد في صحته
 انها في ذمته فان لم يفرط فيهما أو علم انه لم يخرجهما أو شك ولكن اشهد في صحته ببقائهما عليه فانهما
 يخرجان من رأس المال جبراً (قوله ثم لفطر رمضان) انما اخبر عن كفارة اليمين لان كفارة اليمين
 واجبة بالقراءن وكفارة فطر رمضان واجبة بالسنة (قوله ثم كفارة التفريط) انما اخبر عن كفارة
 الفطر في رمضان لان كفارة الفطر لم يحل حصل في ذات الصوم وكفارة التفريط لتأخير قضاءه عن
 وقته ولا يشك ان الاولى الاكد (قوله ثم محل الثلاثة) أي كفارة اليمين وكفارة فطر رمضان غدا
 وكفارة التفريط أي محل هذه الثلاثة فتخرج من الثلث على الترتيب المذكور (قوله حيث
 لم يعلم الخ) أي إذا أوصى بها أو الجاهل انه لم يعلم الخ (قوله فان علم بانها لم يخرجها) أي فان أوصى بها أو الجاهل
 انه لم يخرجها (قوله ثم يلى كفارة التفريط النذر) انما اخبر النذر عنها لان النذر واجبه على
 نفسه وكفارة التفريط وجبت بنص السنة فهو أقوى (قوله سواء نذرت في صحته أو مرضه) لكن
 ان كان في الصحة فلا بد من الايصاء به حتى يخرج من الثلث والا كان من قبل المهمة لا يتم الا بالحوز
 قبل المانع وان كان النذر في المرض فانه يخرج من الثلث وان لم يوص به لان الشترعات في المرض
 تخرج من الثلث وان لم يوص بها كذا امر شيخنا وقوله سواء نذرت في صحته أو مرضه الخ نحوه لنت
 فالا انه ظاهر كلام المصنف (قوله يخصه بعضهم) أي وهو الموق وابن مرزوق تبعاً لابي الحسن

(قوله فرتبه رتبة مايليه) أى من الامرين وهما المبطل عتقه في المرض ومدير المرض وحيثئذ فيقع التخاص عند الضيق بين هذه الثلاثة (قوله والاقدم مايقع أولا) أى والابان كانا بلقطين بينهما مسكوت قدم ماوقع منهما أولا (قوله فيقدمان على الوصية بالعتق) الاوضح على الموصى بعته ثم لا مفهوم له بل يقدمان على سائر الوصايا حتى على فك الاسير عند مالك وعامة أصحابه كما في عجم (قوله عليهما) أى على الصدقة والعطية المبطلين في المرض (قوله ويؤخذ من هذا) أى من تقديم الموصى بعته على الصدقة والعطية المبطلتان في المرض على ما قال ابن القاسم (قوله يقدم على الصدقة المبته فيه) وذلك لان العتق المبطل في المرض مقدم على الموصى بعته الذى هو مقدم على الصدقة المبته في المرض ومعالم ان المقدم على المقدم على شئ مقدم على ذلك الشئ (قوله في الصورتين الخ) يعنى ان الايصاء بعته عنه حالا او بعد شهر من موته يجرى فيا اذا أوصى بعق معين عنده أو يشتري بعد موته فهذه اربعة (قوله أو بمال) أى كالوقال للورثة أو صيكم ان تأخذوا من عبدي فلان عشرة وتعتقه حالا او بعد شهر من موتى أو أطلق فجعل العبد ذلك المال عتق موت السيد (قوله وهذه الخمسة) أى وهى للموصى بعته حال كونه معينا عنده حالا او بعد شهر من موته أو يشتري بعد موته ويعتق حالا او بعد شهر والحامس المعين عنده الموصى بعته على مال ويجعله وكان الاولى ان يقول وهذه السبعة لان المعين الموصى بعته على مال اما ان يقيد عتقه بالمحال او بقوله بعد شهر او يطلق او يقول وهذه الثلاثة أى الموصى بعته حال كونه معينا عنده أو يشتري والموصى بعته على مال فجعله لكن الشارح جعلها خمسة بحجراتنا لثنتين تأمل (قوله لان الرجوع فيهم) الاولى فى أى الخمس صور الا ان يقال المراد لان الرجوع فى الوصية بعته أى بعث كل واحد من هؤلاء الخمسة بخلاف مدير المرض والمبطل عتقه فيه فانه لا يمكن من الرجوع فى العتق والتدبير فيما (قوله ثم الموصى بكتبه بعد موته) أى ولم يجعل الكتابة كان يقول وصيكم ان تكتبوا عبدي فلانا بعد موتى بكذا فكتبوه بعد موته ولم يجعل الكتابة اما ان يجعل الكتابة عقب موت السيد كان فى مرتبة الموصى بعته على مال ويجعله كمالا من رشد هذا هو الصواب فى تقريره ان كفى بن خنـ الا فلما فى عتق من جعل قوله ثم الموصى بكتبه على ما اذا جعل الكتابة بعد موته (قوله والعتق بمال) أى الذى اعته المبت على مال (قوله والمعتق الى اجل بعد الخ) أى فهذه الثلاثة فى مرتبة ويقع التخاص فيها عند الضيق (قوله أى زاد على شهر) أى بدليل ما مر من قوله اولك شهر وقوله واقل من سنة أى بدليل قوله ثم المعتق لسنة (قوله وقبل السنة) أى ولم يبلغ سنة (قوله لم اره لاحد) يعنى انه لم يقف على من زاد هذه الزيادة (قوله فكان يجب حذفه) أى حذف قوله والمعتق لاجل بعد لاندراجه فى المعتق لشهر ان المراد به ما نقص عن السنة (قوله ثم ان الراجح ما قاله الخ) واما ما قاله المصنف من تقديم الموصى بكتابه والموصى بعته على مال ولم يجعله على الموصى بعته لسنة ولا كثر فقد تبع فيه ابن عبد الحكم وهو قول ضعيف (قوله أى العتق لسنة) أى الموصى بعته بعد سنة والموصى بعته بعد اكثر من سنة (قوله والموصى بكتابه) أى ولم يجعله بعد موت السيد (قوله ثم المعتق الى اجل) أى سواء كان سنة او اكثر (قوله ثم هو الخ) أى ثم على الموصى بعته لا كثر من سنة الموصى بعته حال كونه غير معين (قوله أى ثم يبيع عنه) أى ان لم يكن ذلك الحجج ضرورة أى حجة الاسلام (قوله الا ضرورة) أى ان كان ذلك الحجج الموصى به بشخص ضرورة أى لم يحج حجة الاسلام (قوله كعتق لم يعين) أى كوصية لم يسم له بل بعينه كاعتقوا عبدا (قوله

وجزئه) اى العين يصح ان يجعل ضمير جزئه لغير المعين كما فى ح ويراد بجزءه غير المعين كربع
 المال او ثلثه فى المدونة من اوصى بثلث ماله لقوم وبشئ بعينه لقوم نظر لقيمة المعين والى ما اوصى به
 من الثلث ويخصان (قوله فالثلاثة الخ) اى الوصية يعق غير المعين والوصية بعين غير
 العتق والوصية بجزء معين او غير معين كالوصية بربع ماله كما علت (قوله فى مرتبة واحدة)
 اى وفيها التفاضل عند الضيق (قوله الاول زاجه ج) الاولى ان يقول الاول لم ير زاجه شئ او زاجه
 ج (قوله والثانى زاجه معين غيره) اى غير العتق (قوله وللمريض اشتراء من يعق عليه) اى سواء
 كان يعق على وارثه ايضا كما ان يشتري المريض ابنه مع وجود ابن له آخر او كان لا يعق على
 ورثته كان يشتري المريض اخاه وكان الوارث له ابن عمه (قوله ويرث) اى كل المال او بعضه
 واعترض على المصنف بان اشتراؤه من يعق عليه فى حال مرضه ادخل وارث وهو منتهى عنه
 فقتضاه عدم ارثه لان المصدوم شرعا كالمدوم حسا واجيب بان المنهى عنه ادخل وارث بسبب
 من اسباب الارث التى نظرا كزوج المريض فان الزوجة المتكسحة فى المرض وارث بسبب النكاح
 الطارئ وما هنا ليس كذلك اذ المشتري وارث قطعا والشراء انما اوجب رفع المانع من الارث (قوله
 وخير الوارث ان كان) اى ذلك العبد المشتري فى المرض لا يعق عليه اى على الوارث بل يعق على
 المريض فقط كما لو اشترى المريض اخاه وكان الوارث له ابن عمه وقوله فان اجازة اى فان اجاز الشراء
 برأى الثلث وقوله فظاهراى فتمت ظاهرا وان كان لا يرث وذلك لان اجازة الوارث انما تكون معتبرة
 بعد الموت وحينئذ يشار على ثلث المريض من ذلك العبد لا يعق الا بعد الاجازة الكاتبة بعد
 الموت فيكون بعض ذلك العبد يقيحا حين الموت فلا يرث واعترض بان اجازة الوارث فى المرض لازمة
 من حين الاجازة وحينئذ يقتضاه انه يرث واجيب بان المصنف لم يقطع باستمرار تلك المحالة لاحتمال صحة
 الموت او تغير الوارث المجبر قبل موت الموصى لم يحكم بالارث بالاجازة الاولى وقد يقال على هذا الجواب
 اذا مات الموصى بمرض موته ولم يتغير الوارث فالمانع من الارث حينئذ بالاجازة الاولى لا تنفاه
 موانعه (قوله وان رده) اى رد ما زاد على الثلث (قوله فان كان) اى ذلك العبد المشتري
 فى المرض (قوله يعق عليه) اى على الوارث (قوله كالابن والاخ) اى كما لو اشترى المريض
 ابنه مع وجود ابن آخر او اخاه مع وجود اخ آخر هذا هو المردود وليس المراد انه اشترى ابنه مع
 وجود اخيه واشترى اخاه مع وجود ابنه لان العبد المشتري لا يعق على الوارث حينئذ بل على
 الميت فقط تأمل (قوله فلاحياره) اى فلاحيار الوارث فيما زاد على الثلث ويعق ما زاد على
 الثلث مطلقا سواء اجاز ولم يجز (قوله وعلى كل حال) اى سواء اجاز الوارث ام لا (قوله
 ولا يرث) وذلك لان المريض اذا اشترى من يعق عليه وعلى وارثه بملكه مثلا فانه يعق عليه
 بمجرد الفراء ثلثه وما زاد على الثلث لا يعق الا بعد الموت ودخوله فى ملك الوارث وحينئذ فذلك
 العتق كان بعضه وقت الموت وقا فلا يرث (قوله ويجعل بل اذا اجاز الوارث فى المرض) اى
 ما زاد على الثلث سواء كان العبد لم يشتري فى المرض يعق على ذلك الوارث المجبر ام لا (قوله لان
 اجازته فى المرض) اى لان اجازة الوارث ما زاد على الثلث فى المرض لازمة فاذا كان لا عذر له
 فى الاجازة وكان لا يجزى ان له الاجازة والرد كما وقوله فقد تحقق عتقه قبل الموت اى وحينئذ
 فيرث (قوله لم يرث) اى لان بعضه وقت الموت كلن وقا وهذا القول ظاهر لسلامته من
 الاعتراض بخلاف القول الاول لكن كلامهم اعتمد الاول وعليه اقتصر فى الحج (قوله
 وعق) اى بمجرد شراؤه فلا يقتصر ان صيغة عتق من الوصى لان الاب لم اوصى بشراؤه فكانه

اشتراء (قوله لان عتقه بعد الموت) أى ووقت الموت كان غير وارث لانه كان رقيقا والرق حين
 الموت مانع من الارث (قوله يعنى انه اذا اشترى ابنه أو من يعتق عليه فى المرض الخ) اشار الشارح
 بهذا التقرير الى ان قول المصنف وقدم الابن على غيره من تمة قوله وللريض الخ وأنه لا مفهوم
 للابن ونحوه لابن مرزوق وقرره بهرام والبساطى وت على انه من تمة قوله لان اوصى بشراء ابنه
 اى انه اذا اوصى بشراء ابنه ومن يعتق عليه وضاق الثلث عن جملهما فيقدم الابن سواء وقعت
 الوصية بشرائهما فى وقت واحد او وقتين تقدمت الوصية بشراء الابن وتأخرت وفيه نظر بل الذى
 يبنى ان الحكم فى هذه كالحكم فيما اذا اشترى ابا ابنه ومن يعتق عليه فى المرض المذكورة
 فى الشارح وحيد فتخصص ان اوصى بشرائهما صفقة واحدة والا قدم صاحب الوصية الاولى
 (قوله عن يعتق عليه) اى وضاق الثلث عن جملهما فيخصص (قوله والا قدم الاول) اى
 والا بان لشرائهما مترتين قدم الاول على الراجح ومقابلته انه يقدم الابن مطلقا اى سواء اشترى
 صفقة او مترتين والخاص ان الصور ثلاثة الاولى ان يشتري فى المرض من يعتق عليه ويقتل
 عتق غيره فيه والثانية ان يشتري فى المرض ابنه ومن يعتق عليه غيره والثالثة ان يوصى بشرائهما
 وفى كل امان يحمل الثلث الامرين او يضيّق عنهما فان تحمل الثلث كلا من الامرين فى كل مسألة
 نفذ وان ضاق عن تحمل الامرين قدم فى الاولى من يعتق عليه وفى الثانية يتحاشان ان
 اشترى صفقة والا قدم الاول وفى الثالثة يتحاشان ان اوصى بشرائهما صفقة والا قدم الموصى
 بشرائه اولا على الراجح فهما قيل يقدم الابن فيهما مطلقا وهو ضعيف (قوله تعرف عند
 الاصحاب بمسئلة تلحق الثلث) اى لان الوارث فى الغالب لا يورث الا الاقل وهو الثلث (قوله سواء
 كان فيهما دين او عرض الخ) اى ان التخيير بين الامرين الاتيين ولو كان فى التركة دين او عرض
 غائب خلافا لما قاله شرف الدين الطنجي من انهم لا يخيرون بين الامرين اذا كان فيها دين او عرض
 غائب (قوله مدة معينة) اى واما لو اوصى بمنفعة المعين لم يعين لذلك مدة معينة فانه يجعل لذلك
 الثلث وكأنه اوصى له بالثلث فيعطاه بالتخيير كما مر من انه يضرب للخبير بالثلث (قوله أو سكنى
 داره) اى المعينة بالاشارة او الوصف (قوله أو اوصى بعتق عبده فلان) اى بان قال اوصىكم
 ان تعتقوا عبدى فلانا بعد موتى بشهر او قال هو حر بعد موتى بشهر (قوله والحال انه لا يحمل الثلث
 قيمته) اى والحال ان ثلث الموصى اى ثلث التركة كلها ان كانت حاضرة او ثلث ما حضر منها حيث كان
 بعضها حاضرا وبعضها غائبا لا يحمل قيمة المعين الموصى بمنفعته فى الاول ولا يحمل قيمة ما اوصى بشرائه
 للموصى له مالىس فى التركة بان كان ثلث التركة لا يحمل قيمة عبده مثلا وسطى الثانى ولا يحمل
 قيمة العبد الموصى بعتقه به موته بشهر هذا ظاهر كلام الشارح فكل كلامه يقتضى ان قول المصنف
 ولا يحمل الثلث قيمته شرط فى تخيير الوارث بين الامرين المذكورين فى الفروع الثلاثة وليس كذلك
 وانما هو شرط فى الاول والثالث فقط دون الثانى فان الحكم فيه ما ذكره المصنف من التخيير وان جمل
 الثلث اوصى به كانه عليه ح. وغيره انظرين واما ان جمل الثلث قيمته فى الاول والثالث
 تعين تسليم الموصى به (قوله اى قيمة المعين الموصى بمنفعته) لعل وجهه مع ان القياس النظر
 لمنفعة الموصى بها ان الانتفاع مظنة تلف العين (قوله لا المراد بها) اى بقيمة منفعة المعين
 المتبادرة من لفظه (قوله انه لو اوصى بشراء معدين) انما هو قوله والله فلانا عبد فلان واعطوه له
 (قوله فهو ما قدمه) اى فهذا التخيير فيه وهو ما قدمه المصنف ان قول المصنف هنا
 او مالىس منها يعنى مما ليست معينة او اما لو اوصى بشراء معدين فى التركة من المعينات فهذا

لا خيار فيه بل تطلب الورثة بشرائه من غير تخيير كما تقدم فان لم يقيد كلام المصنف هنا بما ليس معنا
تناقض مع ما تقدم (قوله او يخلع الخ) أي او يدفع للموصى له ثلث جميع التركة من المال
الحاضر والغائب غنيا كان او عرضا وغير ذلك كالحميوان والاطعام (قوله عرضا وغنيا) أي
سواء كان كل من الحاضر والغائب عرضا او غنيا ناضا او دينيا (قوله الاولين) أي وهما النوعان
الاولان من انواع مسئلة خلع الثلث (قوله فاطلاق خلع الثلث عليها) أي على المسئلة الثالثة أي
مع انه ليس فيها خلع ثلث وانما فيها العتق من العبد بقدر الثلث (قوله مثل ما تقدم) أي من
تخير الواو بين الاجازة او تسليم الثلث من كل شيء من التركة (قوله من ذلك المعين) أي أنه
لا يدفع له ثلث جميع التركة من جميع التركة كما هو القول الاول بل يدفع له ثلث جميع التركة من
ذلك المعين فقط فلو كان ثلث التركة يحمل ثلاثة ارباع العبد المعين والدار المعينة فانه يدفع للموصى
له ثلاثة ارباعه (قوله او ينصيب ابنه او مثله الخ) اعلم انه اذا جع بين مثل ونصيب فظاهر أن له
الجميع كما قاله المصنف وامان خذف مثل واقتصر على نصيب فقال ابن مرزوق لم ار المصنف فيها
الا عند ابن المحاسب وابن شاس تبعوا جيز الغزالي والذي صرح به اللخمي فيه انه يجعل الموصى له
زائدا وتكون التركة بينهما وبين الابن نصفين اتفاقا وقد نقل ابن عرفة كلام اللخمي اه
(قوله فالجميع) أي بشرط ان يكون الابن موجودا وان يكون معينا أي كونه ذكرا كما هو لفظه
او انثى كما لو نطق بها وعدم قيام مانع به فخرج بالموجود وصيته بنصيب او بمثل نصيب ابنه ولا ابن له
فتبطل الا ان يقول لو كان موجودا او يحد له بعد الوصية وقبل الموت وخرج بالابن مال الوفا
أوصيت له بنصيب او بمثل نصيب احد ورثتي ولم يعينه وكان له ورثة يتخلف ارثهم فسيذكره بقوله
و بنصيب احد ورثته الخ وخرج بالقيد الثالث من قام به مانع فتبطل الوصية الا ان يقول اوصيت له
بنصيب ابني لو كان يرث فيعطى نصيبه حينئذ (قوله ان انفرد الابن) أي عن ابن آخر ولم يكن
هناك صاحب فرض وقوله والباقى بعد ذوى الفروض أي ان انفرد الابن واجاز الوصية وكان معه
صاحب فرض (قوله او نصف المال) أي ان لم يكن هناك صاحب فرض وقوله او نصف
الباقى أي ان كان هنالك صاحب فرض (قوله لكان كرايع مع الذكور) أي اذا كانت
الوصية لذكر (قوله أي على مائله) أي فان كان الموصى له ذكرا قدر كراي زائد على الاولاد الذكور
وان كان انثى قدر زائد على الاولاد الاناث فلو كان الموصى له خنثى مشكلا فالظاهر انه يعطى نصف
نصيب ذكروا نثى كما نقله شيخ شيخنا الشيخ عبد الله المغربي عن شيخه سيدى محمد الزرقاني (قوله
و بنصيب احد ورثته) أي وكان له ورثة ولو تخلفا ارثهم وكذا بنصيب احد بيته اذا كان له اولاد ولو
تخلفا ارثهم قال ح واختلف اذا وصى بنصيب احد بيته وترك رجالا وامهات على اربعة اقوال الاول
قول مالك يقسم المال على عدد رؤسهم الذكور والانثى فيه سواء يعطى حظ واحد منهم ثم يقسم ما بقى
على فرائض الله ثم ذكر بقية الاقوال ثم قال والمعمد الاول لكونه مذهب المدونة اه وهو يفيد
أنه لا فتي بين احد ورثتي واحد يجرى خلفا لما ذكره عجب من الفرق بينهما قائلا انه بعض في احد
بيته حظ واحد من بيته سواء كان مع بيته انثى فاكترام لاهو غير صواب وللعوالب ما في ح فانه
تكلم في المدونة على المسئلةين فاذا دان حكمهما واخذ انظر بن (قوله أي فيحاسبهم بمجزز) وذلك
بان يقسم المال على عدد رؤسهم الذكور والانثى فيه سواء يعطى حظا من ذلك ثم يقسم الباقى على
فرائض الله اما ان لم يترك الابنا واحدا (قوله و بنصيب ابنه) (قوله رؤسهم) أي الورثة فقط وسواء
كانوا كاهم غصبه او كاهم اصحاب فروض او كان بعضهم غصبه وبعضهم اصحاب فروض (قوله ولا نظر

لما يستحقه بكل وارث) اى وانما ينظر لعدد الرؤس في حذ ذاتها من غير جعل الذكركر برأسين ولو حذف رؤسهم كان اولى وعند الشافعى له مثل نصيب اقلهم لانه الحق (قوله ثم يقسم الخ) اى ثم بعد اخذه الجزم من عدد رؤسهم يقسم الخ وذلك بان يجعل للورثة مسئلة ويقسم ذلك الباقي عليها وهو تارة يباينها وواقفها ويحتاج ذلك لعمل مذكور في كتب الفرائض (قوله فبهم من اصل فريضة) هذا ظاهرا ان كان له فريضة فان لم يكن له فريضة بان لم يكن له وارث حين الموت فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم لانه اقل عدد يخرج منه الفرائض المقدرة لاهل النسب لان الستة يخرج للسدس وهو اقل سهم مفروض لاهل النسب او من ثمانية وهو قول اشهب لانها يخرج اقل السهام التى فرضها الله واستقر به ابن عبد السلام (قوله فله خرم من سبعة وعشرين) اى ثم تقسم الستة والعشرون على الورثة بان يجعل للورثة مسئلة مستقلة وتقسم الستة والعشرون عليها وهى تارة تباينها وتارة توافقها ويحتاج لعمل مذكور في كتب الفرائض (قوله ولا ينظر الخ) هذا راجع لقول المصنف فبهم من فريضة اى ان الموصى له يجهز من ماله او نسهم منه بحساب سهم من اصل فريضة الميت سواء بحث من اصلها ام لا ولا ينظر لما تصح منه ان انكسرت ولم تصح من اصلها كما هو قول ابن القاسم خلافا للعرفى والتلما فى حيث قال لا يحاسب بجهز من اصل الفريضة ان بحث من اصلها ولو عائلته ولا فله جزما تصح منه (قوله مثله) اى كما هو الموافق للغة وقوله او مثليه اى كما هو العرف والعرف يقدم على اللغة فى الروايات (قوله ترد لابن القصار ولشيخه) الاول لشيخه والثانى لابن القصار (قوله او معه ام وزوجة) اى واحداهما او اب فقط او اب وام او اب وزوجة او اب وام وزوجة وكل من وجد مع ذلك الابن فهو بمنزلة ابن ثان فاذا كان له ابن واحد ومعهم الميت او ابوه فعلى القول الاول يعطى نصيب الابن فقط وهو الباقي بعد ذى الفروض وعلى الثانى يعطى جميع المتروك لان جميع من وجد مع الابن بمنزلة ابن ثان والابن ومن معه باخذ اقل المال كله وقد قلنا انه يعطى مثل نصيب الابن ومثلا نصيب الابن هو المال كله (قوله فيعطى نصف المال المتروك) اى اذا تعدد الابن حقيقة ويجعل الباقي تركة تقسم على الولدين وقوله او الباقي بعد ذوى الفروض اى ويعطى الباقي بعد ذوى الفروض اى اذا تعدد ابن حكما بان كان معه ذوه من ثم بعد ان ياخذ الموصى له ذلك يجعل الباقي نفس التركة ويقسم على مسئلة الورثة (قوله بشرط الاجازة) راجع لاخذه نصف المتروك او الباقي على القول الاول واخذه جميع المتروك على القول الثانى فان لم تكن اجازة فليس له الا الثلث على كل من القولين (قوله ان اجاز) اى والاثلث المال فقط (قوله وبمنافع) عطف على منفعة معين وقوله ورثت جواب الشرط المأخوذ من العطف وحاصله انه اذا موصى بخدمة عبدا من عبيده لقلان لم يحدد هابن من بدليل ما بعده بل حددها بحياة العبد او اطلق فانه يخدمه طول حياته وان مات الموصى له فان ورثته يرثونها بعده لان الموصى لما لم يحدد هاعلم انه اراد خدمته حياة العبد (قوله قد يحدد بوقت) اى وسأبقى الكلام عليه (قوله على ان المراد) اى اراد الموصى (قوله وان حدد هابن من) اى وقبضه الموصى له ومات (قوله وليديه) اى وهو وارث الموصى بالخدمة (قوله ويجوز كسر الجيم) اى من ارث الموصى له اى كالشخص المستأجر (قوله فان قتل العبد) اى الموصى بمنافعه لزيد شئ معينة او حياة زيد الموصى له (قوله فلو ارث) اى فمن ورث ذلك العبد من غيره (قوله والقيمة) اى ان كان القاتل حرا وقوله فلو ارث انقصا اى وله العفو عما سبق من الجيم الثانى يحدوف للعلم به (قوله فالكلام للورث) اى لو ارث سيد الموصى وقوله فى أسلامه او لغيره اى فان فداه استمرت الخدمة على

ما كانت عليه قبل الجنابة وان أسلمه خدبر المخدم أو وارثه بين أمضاء ما فعله وارث الموصي وبطل
حقهم في الخدمة أو بفقدونه وتسمير المخدمة إلى موت العبد في المعلقة وإلى آخر المدة في المقيدة (قوله)
وبطلت المخدمة) أي إذا سلمه الوارث لأبواب الجنابة أي والمحال أي المخدم أو وارثه رضى بذلك
الاسلام (قوله) الا ان يفديه المخدم بالفتح أو وارثه) أي فليس لوارث سيده حينئذ اسلامه
ولا تبطل المخدمة وتسمير (قوله) والوارث له) أي للسيد وكان الأولى جملة على وارث المخدم لثلاث
يكون فيه مركة مع ما حل به قوله كأن جنى (قوله) ان الكلام أولا للوارث) أي وارث الموصي
بالكسر (قوله) فان فداءه) استمرت أي المخدمة لموت العبد في المعلقة وإلى آخر المدة في المقيدة (قوله)
قبل استيفاء) أي قبل أن يستوفي المخدم أو وارثه من المخدمة قدر ما فداه به (قوله) بقيمة الفداء)
الصواب حذف بنية وألذي في المدونة فان تمت خدمته فان دفع له سيده ما فداه به أخذه والاه
أسلمه رفاها بن ولا فرق بين كونها تمت قبل استيفاء ما فداه به أو بعد استيفائها كما هو ظاهرها اه
لمير (قوله) وان لم يسلمه الوارث) أي وارث سيده الموصي وهذا مقابل لقوله وان أسلمه للجنى عليه
(قوله) وهي ومدبران كان مرض فيما علم) أي في ثلث ما علم به الموصي والمدير من المال قبل موته
لا فيما جله له فان تنازع الورثة والموصي له في العلم وعدمه فالقول للورثة بعين فان شكوا فالله الموصي له
ببين وانظر لونسكل (قوله) ولو بعد الوصية) أي ولو كان علمه به بعد الوصية أو التدبير (قوله) واما
مدبر الصحة الخ) مثله صدق المريض (قوله) فان صح من مرضه) أي الذي بر فيه عبده (قوله) كدبر
الصحة) أي فيكون في المال المعلوم والمجهول (قوله) ودخلت الخ) فاذا أوصى بمائة لفلان أسير
أو أوصى بفلان أسير وكان فيك انما يكون بمائة وخلف مائتين ومدبر أسير مائة اعتبر المدبر من جملة
مال الميت الذي يؤخذ ثلثه ويفك به الأسير فيكون ماله ثلاث مائة ويفك الأسير ويبطل التدبير وكذا
إذا ترك خمسين ومدبر أسير مائة وخمسين وأوصى بمائة فبفك أسير يسع المدبر وأخذ من ثمنه
خمسون وبطل التدبير وكذا يقال في كل مرتبة من الوصايا تأخرت فانها تبطل عند الضيق ويدخل
السابق فيها (قوله) المقدمة على التدبير) انما حل كلام المصنف على الوصية المقدمة على التدبير
لأن الوصية المساوية له في الرتبة يقع التجاوص بينهما وبينه في الثلث والوصية المتأخرة عنه في الرتبة
المدبر نافذة قبلها فالتأخر في دخولها فيه وقد يقال دخول الوصية المقدمة عليه فيه مع ما تقدم
في المراتب فلا يحتاج للنص عليه والا لا احتياج للنص على ذلك في جميع المراتب (قوله) لاجلها عند
الضيق) أي وتدخل تلك الوصية المقدمة عليه رتبة في قيمته (قوله) انه يبطل لاجلها التدبير)
أي ويعتبر أن المدبر من جملة مال الموصي ويؤخذ للوصية ثلث الجميع أي ثلث المدبر وغيره من المال
(قوله) وتدخل الوصية في العمري) أي الشيء المعمركم الوصية لزيد بمائة وجد ماله بعد موته
مائتين ودار ميرة ترجع إليه بعدم موته ولو سئبن تساوى مائة فالوصية تدخل في العمري بمعنى أنه
يلاحظ أن قيمة تلك الدار المعبرة من جملة مال الميت الذي يؤخذ ثلثه ويدفع للموصي له وحيد
فيعطى للموصي له المائة بتمامها ولو قيل بعدم دخول الوصية في العمري لم يعط المائة بتمامها (قوله) في
الحبس الرجوع الخ) كأن يقول هذه الدار وقف على الفقراء أو على عروضة حبسائي ثم بعد موته
ترجع ملكا لورثتي فاذا الموصي لزيد ثلث ماله وتوكل مائة وهذه الدار الرجعة ملكا بعد موته فار
الوصية تدخل في تلك الدار بمعنى أنه يلاحظ أن قيمتها من جملة ماله (قوله) ثم رجعا) أي بعدم موته
(قوله) وفي دخول الوصية في سفينة أم عبيد) بمعنى أنه يلاحظ أن قيمتها من جملة ماله الذي يؤخذ
ثالثه ويدفع للموصي له نظر الظاهر كذب ما اشتهر (قوله) وعدم دخولها فيه انظرا

لكون الموصى قاطع النظر عن ذلك (قوله قولان) اى لما لك رواها عنه أشهب (قوله ولا مفهوم
 للسفينة والعبد) اى بل مثلهما فى ذلك البضاعة والقراض برساها ويشتهر تلفها قبل الوصية ثم
 تظهر السلامة بعد موته (قوله أو وصى به لوارث) عطف على أقربيه اى لا تدخل الوصية فيما أقربيه
 فى مرضه ولا تدخل فيما وصى به لوارث لقصد الموصى انما خرج ذلك بخلاف مدبر الصحة فانه يدخل فيها
 كما يفيد كلام ابن يونس واستظهر ح ان فك الا بمر كذلك بالاولى لتقدمه على مدبر الصحة ولا يقال
 فك الاسير من جملة الوصايا وقد صرح المصنف بعدم دخولها فيها لانا نقول لكونه من الوصايا لا ينافي
 ذلك والابطال ثمة كونه مدمقا له طافى (قوله بطل ورجع ميراثا) الاولى واذا لم تدخل الوصية
 فى ذلك وبطل رجوع ميراثا (قوله والرّد وقع بعد الموت) اى والفرض ان ردّ الوارثة للصوية
 لوارث وقع بعد الموت (قوله قد يكون باطلا) اى كما لو أقرّ فى الصحة بدين لشخص وكذبه
 المفترقه (قوله فالمراد بالباطل) اى مراد المصنف بقوله لا تدخل الوصية فيما أقربيه
 فى مرضه انها لا تدخل فيما أقربيه اقرارا باطلا كان فى الصحة او المرض (قوله ان عقدها) اى
 ان ما فى عقدها (قوله او قرأها) اى او ثبت انها غير خطه والحال انه قرأها على غيره (قوله
 او لم يقل انفسه) اى او قرأها ولم يقل الخ او كانت خطه ولم يقل الخ فقله ولم يقل الخ اى فى
 الصورتين كالذى قبله وقوله او يقل انفسه الخ من المعلوم ان وفى حيز النفي تعيد فى الاحمال الدائر
 بين الامرين ونفيه ينفى ما فكهانه قال لم تنفذ اذا اتى الامران اما اذا وجد اواحد حيا ففى صححة
 بأن يقول للوارثة انفسه او يقول اشهد وان هذه وصيتى واما كتابته فى الوثيقة انفسه او فاعبر
 به ففرق بين قوله ذلك وكتابه (قوله لاحتمال رجوعه عنها) اى لا نكلام من كتابتها وقرائه
 لها لا يندعز به عليها اذ قد يكتبها او يقرأها غير عازم بل ليتروى (قوله ومفهومه انه لو اشهد بها)
 اى فى الصورتين اعنى ما اذا كانت خطه أو غير خطه وقرأها على غيره وكذا يقال فى قوله او قال
 انفسه او اى وفى بصرة ابن فرحون اذا اشهد عليها ثم كتب تحتها لم يعلت وصيتى الا كذا لم تنفذ
 لكونه بلا اشهاد (قوله ويندب فيه تقديم التشهد) اى انه يستحب للانسان اذا كتب وصية ان
 يبدأ بالاشهاد تبيين بان يكتب اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وكذا اذا وصى
 بالقول من غير كتابة فانه يندب له البداية بالشهادتين قولاً بان يقول اشهد ان لا اله الا الله الخ
 (قوله ذكر الشهادتين) اى ان كان الايضاء بالنول وان كان بالكتابة فالمراد كتابتها للشهادتين
 (قوله ولهم الشهادة الخ) حاصله ان الموصى اذا كتب وصيته بخطه او املاها من كتبها وقال للشهود
 اشهدوا على ان ما فى هذه الوثيقة وصيتى او على اى وصيت بما فيها ولم يقرأها عليهم فانه يجوز لهم
 القدوم على الشهادة بأنه اوصى بما انطوت عليه هذه الوثيقة فقوله المصنف ولهم الشهادة يعنى انه
 يجوز للشهود القدوم على الشهادتين بما انطوت عليه وصية الموصى بان يقول نحن نشهد بان اوصى بما
 انطوت عليه هذه الوصية اى الوثيقة وان لم يقرأها عليهم ولا وقع الكتاب لهم ولو لم يقرأها عليه
 ان مات بشرط ان يشهدهم بما فى كتاب وصيته أو يقول لهم انفسه ويشترط ان لا يوجد فى الوثيقة نحو
 ولا تميز وان يعرفوا الوثيقة بعينها كذا اقر شيعتنا العدوى (قوله انفسه) اى انفسه
 او قال انفسه اى بان قال لهم اذ امت فاشهدوا بما فى كتابتي وصيتى هذا وانفذوا ما فى كتابتي
 هذا (قوله وتنفذ حينئذ) اى وتنفذ وثيقته حينئذ (قوله وان شهدوا بما فيها حاصله
 ان كتاب الوصية اذا كان مطبوعا عليه وقال الموصى يشهدوا بما فى كتاب وصيتى من
 الوصايا وان ما بقى من ثلثي بعد الوصايا المكتوبة فى الوثيقة لا ينفذ لانه لا ينفذ لغيرهم الشهادة

بذلك واذا شهدوا بذلك بعد موته ففتحت وثيقة الوصية فوجد فيها وما بقي من الثلث بعد الوصايا
فهو وللقرءاء والمساكين مثلاً فان ما بقي من الثلث بعد الوصايا يقسم بين فلان الفلاني وبين المساكين
نصفين لانه مال تنازعه اثنتان (قوله وان قال كتبها) أى بخطى (قوله ولو كان الذى فيها
لابنه) أى ولو كان الذى فيها وصية لابن فلان الموضوعة عنده بكثير (قوله ويحتمل ان المراد
الح) أى يحتمل ان المراد بقوله كتبها عنده فلان امرت فلانا بكتبها وهى موضوعة عنده فصدقوه
فيصدق فى قوله هذه وصيته التى امر فى بكتبها ان لم يكن فيها ايضاً لابنه بكثير وتنفذ الوصية
فى مسئلة وكتبها على كلاً الاحتمالين وان لم يقل انفذوها والفرق بينهما وبين قوله وان ثبت أن
عندها خطه الح ان هذه وكلاهما غيره وأمر بتصديقه (قوله او قال اوصيته بشئ الح) يعنى
انه اذا قال لورثته اوصيت فلاناً بثلثة ففرقة ثلثى فصدقوه فى محل صرفه فانه يصدق فيمن ينفذ له
ان لم يقل انما اوصيت بثلثة او اكثر لانه لم يصدق حينئذ لانه بهم طاماً القليل
وهو مادون نصف الثلث فينبغى انه يصدق (قوله وكذا فى الاولى الح) لكن القول بالنسبة
لشأنه حقيقى واماً بالنسبة للاولى فهو مجاز لان المراد ان يأتى بالورقة مكتوب فيها وصيته لابنه
بكثر ولم يثبت انه خط الميت (قوله جعلها) أى جعل الموصى الوصية كلها بالثلث لابن (قوله
لا يحتمل ان يكون غير فيها) هذا ظاهراً اذا كانت بغير خط الموصى واما اذا ثبت أنها بخطه
فلا تهمه وتنفذ حيث ذكروا كان فيها وصيته لابنه بكثير كما قال اولاً (قوله وان قال ائنى الموصى فلان
وصى فقط) يعنى هذا اول الكلام على الاوصيا واعلم ان طريقة ابن رشد ان الوكالة كالوصية فاذا
قال فلان وصى كى فانه يعنى قال فى المقدمات وهذا هو قولهم فى الوكالة اذا قصرت طالت وان طالت
قصرت ومشى المصنف فى الوكالة على خلاف هذه الطريقة اذ قال لا يجرد وكتك وهى طريقة ابن بشير
وابن شاس فهى عندهم باطلة حتى يعنى او يخص وبكأنهم لاحظوا ان الموكل حتى يمكنه الاستدراك
بخلاف الموصى اهـ بن خرع لو قال فلان وصى وتبين ان فلاناً ميت وله وصى فان علم بموته كان وصيه
وصياً والافلا وبطلت كما تبطل ان علم بموته ولم يكن له وصى اهـ عجم (قوله حتى تزويج بناته
بالغات باليمن) أى ويقدم على العاصب كالاخ والعم وحتى تزويج صغار بنيه (قوله بشرطها)
اى اذا خيف عليها الفساد فى مالها او حلتها والمراد بالشروط الخمس لان المعول عليه ان المدعى
هذا الشرط فقط (قوله ان امره به) اى بالاجبار او عين له الزوج اى فله حينئذ جبره سواء كان
صغاراً او كباراً (قوله والاخلاف) اى والا يأمره الاب بالاجبار ولا عين له الزوج بخلاف الرابع
المجبر ان ذكر البضع والنكاح والتزويج بان قال له الاب انت وصى على بضع بناتى او على نكاحهن
او على تزويجهن او على بناتى تزوجها او تزوجها من احببت وانه لم يذ كر شيئا من الثلاثة
فاراجع عدم المجبر كما اذا قال وصى على بناتى او على بضع بناتى او على بناتى فلانة واما لو قال انت وصى
فقط او على ما لى او على بيع تركته او على قبض ديني فلا جبر له اتفاقاً وهذه الصورة غير داخله فى قول
المصنف والاخلاف فلزوج جبراً فاستظهر عجم الامضاء وتوقف فيه الشيخ احمد النفر اوى وابن زوج
من غير ابى اى حتى يثبت له ان وصى على بيع تركته وقبض دينه (قوله كما قدمه
فى النكاح) اى حينئذ فيبين اجال ما هتمم به فى النكاح (قوله ويكن ان يدخل هذا فى
الخلاف) اى فقوله يعنى كل شئ حتى المجبر بناء على احد القواير والصواب حذف هذا الكلام
لما علمت انه اذا قال انت وصى فلا بد من اتفاقاً وان هذه غير داخله تحت قوله والاخلاف (قوله
كوصى حتى يقدم فلان) هذا تشبيهه فى العموم والمخصوص فالعموم من حيث الموصى به والمخصوص

من حيث الزمن اى زمن قدوم فلان فهذا الفرع مشابه للمسئلة الاولى فى العموم وللثانية
 فى الخصوص (قوله ولولم يقبل) اى فلان الوصية (قوله الاقرينية) اى دالة على اعتبار القبول
 فى المنزل وان المراد انت وصى حتى يقدّم زيد ويقبل الوصية فان وجدت فلا ينزل الا اذا قدم وقبلها
 (قوله فانه يعمل به) اى وكذا اذا اوصى لها اولاً ولم يولد بسكنى او بغلة الى ان تتزوج والا ان
 تتزوج فانه يعمل بما شرط فاذا عقد لها فلا سكنى لها ولا غلة بعد ذلك ولا ينزع منها ماضى من
 الغلة بزواجها ومثل الوصية ما شرطه لها من غلة وقعه الى ان تتزوج والا ان تتزوج فلا فرق بينهما
 خلافاً لما فى عقب انظر حاشية شيخنا السيد البلدى (قوله وقبض دينه) اى اوصى احد هما
 (قوله باذنهن) اى مع وجود عاصب او احكام (قوله ولم يجز ابتداء) اى فالواجب لانه لا يزوجهما
 حتى يعرض الامر على العصبة فاما ان يتولوا عقدها بانفسهم او بوكو (قوله ولو شريفة) اشار
 الشارح بهذا الى ان الحجة هنا اى فى تزويج الوصى المذكور مطلقه بخلاف الاجنبى اذا زوج امرأة
 بولاية الاسلام مع وجود عاصبها فان الحجة بعد الوقوع مقيدة بها اذا كانت المرأة ذمية او شريفة
 وحصل طول بعد الدخول (قوله والا فسخ ابداً) اى والا بان جبرهن فمخ ابداً هذا ما استظهره
 الشيخ احمد النفاوى وتقدم ان عجز استظهر الامضاء (قوله وان ذلك خاص بالاب او وصيه دون
 الاجداد والاعمام) ما ذكره من ان الايصاء خاص عن ذكر دون غيرهم انما هو بالنسبة للوروث عن
 الموصى او عن غيره اما ان تبرع شخص على محجور عليه فانه يجعل ما تبرع به من شأنه ولو كان
 للمحجور عليه اب او وصى فقول الشارح دون الاجداد والاعمام والاخوة اى فلا يصح الايصاء
 منهم بالنسبة الى الورث عنهم او عن غيرهم كما علمت انظر التوضيح (قوله اوسفه) هو عدم حسن
 تصرفي البائع العاقل فى المال (قوله اب رشيد) اى واما الاب السفيه فليس له ان يوصى على
 ولده وانما ينظر له الحاكم (قوله ولا كلام الخ) اى فى الايصاء فليس له ان يوصى أحداً
 ينظر فى شأن المحجور عليه بعد موته وهذا لا ينافى ان له النظر بنفسه ان لم يكن وصى من طرف
 الاب فلو قدم القاضى ناظراً على يقيم ثم ظهر له وصى من قبل ابيه كان له رد افعال المتقدم من طرف
 التامضى كما فى فتاوى البرزلى (قوله او وصيه) محال كون وصى الاب له ان يوصى ان لم يمنعه الاب
 من الايصاء كما لو قال له اوصيتك على اولادى وليس لك ان توصى عليهم فلا يجوز لوصى الاب حينئذ
 ايصاء (قوله ان قل المال) اى بالعرف فالمنظور له القلة بحسب العرف والخصوصية للستين
 ديناراً كما فى بن (قوله وورث عنها) اى واما لو وهبت مالا لاولادها الصغار او تصدقت به عليهم
 فلما ان جعل ناظراً على ذلك من شات سواء كان المال قليلاً او كثيراً ولو كان للاولاد اب او وصى
 (قوله ثم ذكر شروط الوصى) اى على المحجور عليه لصغر او سفه وهذه الشروط كما تعتبر فى الوصى على
 المحجور عليه تعتبر فى الوصى على اقصاء الدين او قضائه واشترط فيه العدالة خوفاً ان يدعى غير
 العدل الضياع واما الوصى على تفريق المثلث او على التمسك فلا يشترط فيه العدالة بل يجوز اسناد
 الوصية المذكورة لغير العدل كما فى التوضيح نعم لا بد ان يكون مسلماً كافاً قادراً على القيام بما اوصى
 عليه (قوله وهى اربعة) اى التكليف والاسلام والعدالة والبرقة على اقسامها مورا الوصى عليه
 (قوله المكلف) متعلق بقوله وانما يوصى لتضمن يوصى بالاد الوصية والا فيوصى متعدي بنفسه
 (قوله فلا يصح لخائن الخ) اشار الشارح بذلك الى ان الخائن لا يوصى بالعدالة الامانة والرضى فيما
 يشرع فيه ويفعله بان يكون حافظاً للمال الموصى ويصرف فيه بالصلحة ومعلوم ان هذا لا يستلزم
 الاسلام فاندفع ما يقال انه يستوعب بذكر العدالة عن الاسلام وما الى ان الاستغناء ان اريد بالعدالة

عدالة الشهادة وعدالة الرواية والمراد بها هنا غيرها كما علمت (قوله قادر على القيام بالموصى عليه) احترازاً من العاجز (قوله وان اعمى) مبالغة في قوله لا كف مسلم الخ (قوله وان عبد) شمل القن ومن فيه شائبة حرية وعبد الموصى وعبد غيره وقوله وتصرف باذن سيده فيما اذا كان عبد غيره (قوله وتصرف العبد باذن سيده ان وقعت الخ) حاصله انه اذا وقعت الوصية بغير اذن سيده فلا بد في تصرفه من اذنه وان وقعت باذنه فلا يحتاج العبد في تصرفه لاذنه فاذا جعل قوله باذن سيده متعلقاً بتصرفه في بيعه بين جملة على ما اذا وقعت الوصية بغير اذن سيده (قوله اى وقيل الخ) اى وجاز له ان يقبل الوصية اذا اذن له سيده في قبولها (قوله والارلى التصريح الخ) اى لعدم القرينة الدالة عليه (قوله لا علم به من قوله كاف) اى لا استلزام القدر على القيام بالموصى عليه التصرف في اموره (قوله اى الكبار) المراد بهم البالغون (قوله اى يشتري حصة الا كابر لهم) اى بالقيمة فان بيعت لغيره الا صاغره فليرد البيع اولاً قاله البدر (قوله يسهلها) اى يحمل حصة الكبار اى يحمل قيمتها (قوله الا ان ينقص منها) اى يبيعها مفردة واو بذلك (قوله والابطلت) اى فان عتق لم يرجع وصيا عليهم لان براه القياض فيجعله مقدماً انظر بن (قوله وطروا الفسق) اى بمعنى عدم العدالة فيما ولى فيه ومثل طروا الفسق طروا العداوة ابن رشد يعزل الوصى اذا عادي المحجور اذ لا يؤمن عدو على عدوه في شئ من احواله (قوله على الوصى) في بن وكذلك طروه على الأب يعزله عن التصرف في متاع ولده والنظر فيه كما قاله يوسف بن عمر اه فعلم منه ان طروا الفسق كما يوجب عزل الوصى بوجب عزل الاب (قوله اى يكون موجبا للعزله) اى لعزل المحاكم له (قوله لانه ينزل بمجرد) اى وهذا بخلاف القاضي فانه ينزل بمجرد طروا الفسق لشرف منصب القضاء اه شيخنا عدوى (قوله اى لا يجوز له ذلك) اى ويرد البيع ان وقع على الظاهر لان الاصل فيما نهى عنه الرد والفساد قاله شيخنا (قوله ولا يجوز له) اى لوصى الميت الذى اوصاه وصاية مطلقة او اوصاه بقضاء دينه او تنفذ وصيته وقوله ولا يجوز له ان يبيع التركة الخ هذا اذا كان في الحضر واما اذا كان في السفر فله البيع ففي ح مانعه فرع لومات شخص في سفره لوى يبيع متاعه وعرضه لانه يشغل جملة قاله في النوادر بل ذكر البرزلى في كتاب السلم عن ابي عمران ان من مات في سفره بموضع لا قضاء به ولا عدول وابوص واجتمع المسافرون وقد موارجلا فباع هناك تركته ثم قدموا بلداً ميت فاراد الورثة نقض البيع اذ لم يبيع باذن حاكم ان ما فعله جماعة الرفقة من بيع او غيره حاشوا قال وقد وقع هذا لى بن عسكر وصوب فعله وامضاه (قوله اذ لا تصرف لوصى في مال الكبير) اى لانه لا نظره عليه (قوله فان غاب الكبير) اى غيبة قرينة او بعدة (قوله وابى من البيع) اى او كان حاضراً وابى من حضور البيع (قوله نظر المحاكم) اى فاملان يؤمر الوصى بالبيع او يأمر من يبيع معه للتغائب او يقيم ما يقيم فان لم يرفع الامر للمحاكم وباع رذيله ان كان المبيع قائماً فان يبيد المشتري به او يصيب ثوب او ينج غزل او اكل لمعام وكان قد اصاب وجه البيع فهو لى مضى وهو المستحسن والا مضى وهو القياس قولان انظر ح (قوله ولا يقيم الوصى على غائب) يعنى اذا كان المقارم مثلاً لمشتريين صغير وكبير فلا يجوز لوصى الصغير ان يقيمهم من غير حضور الكبير او وكيله والقاضى (قوله والمشترون) اى للتركة اوله بعضها الاثني باعها الوصى من غير حضور الكبير او وكيله ومن غير رفع للمحاكم فهو ذا مرتبط بقوله ولا يبيع التركة إلا بحضور الكبير فيكان الاولى ان يقدمه قبل قوله ولا يقيم على غائب (قوله الا ان يكون البيع سداداً) اى وفات بينه المشتري (قوله وان اوصى لاثنتين الخ) اى

واما الوصى فواحد او جعل آخرنا ظارا او مشرفا عليه فاعلم ان ذلك المشرف المشورة والنظر وليس له رد
السداد من تصرف الوصى ولا نزع المال منه كفى ح (قوله او غير ذلك) اي كترشيد (قوله
فلا يستقل احدهما الخ) اي فان تصرف دونه كان له رده ولو كان التصرف سدادا (قوله
ولم يجوز له وصيته للثاني تامنحة الاول) بل قالوا ان قيد باجتماعهما في التصرف او انه راد كل واحد
في التصرف عمل بذلك وان اطلق ولم يقيد ولو كانت كل من الوصيتين عامة وكانا في زمنين حمل على
قصد التعاون احتياطا للمال اليتيم بخلاف الوكالة فان الثانية تكون تامنحة للاولى اذا اطلق
وكانت كل منهما عامة وكانا بزمنين (قوله وان مات احدهما فالحاكم) يريد اذا مات من غير ان
يوصي لصاحبه او لغيره باذنه والا فلا نظره حينئذ (قوله او تزويج) اي للمحجور عليه وقوله او غير
ذلك اي كترشيد وقوله هل يبقى المحي منهما اي مستقلا (قوله ولا يجوز الخ) اي لا يجوز لاحدهما
ان يوصي في حال حياته وصيا يقوم بامر الاولاد بدله اذا ماتت وفهم من قوله لاحدهما انهما هما
معان بوصيا وهو كذلك وفهم ايضا من قوله لاحدهما المقيدان وصيان ان الوصى الواحد له
الايصاف وهو كذلك (قوله واما باذنه فيجوز) اي كما يجوز لاحدهما ان يوصي لصاحبه بقيامه
مقامه اذا مات (قوله ولا يجوز لما قسم المال بينهما) ظاهره ولو اقسما الصبيان وهو كذلك
فاذا اقسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصته من عند من المال (قوله فيضمن كل ماناف
منه) اي لاسمته لانه بالنظر فيه مع ان الموصى اشكره مع غيره في النظر فيه فهو مقيد باستقلاله
ويضمن ايضا كل ماناف من صاحبه وذلك لتعديده برفع يده عما كان يجب وضعها عليه وما ذكره
الشارح من ضمان كل ماناف منه او من صاحبه هو المعتمد وقيل ان كل واحد يضمن ما هلك بيد
صاحبه فقط دون ما هلك بيده ودرج عليه ابن المحجب والقولان لعبد الملك وكلام المصنف محتمل
لكل من القولين والحاصل ان القولين متفقان على ان كل واحد يضمن ما سلمه لصاحبه والخلاف
انما هو في ضمان كل منهما ما تلف بيده وفائدة ذلك ان كل واحد غير مجع مع المال او بما قبضه
صاحبه فقط (قوله فقد يكون التأخير هو الصواب) اي كخوف تلفه ان اقتضاء اوضاعه
ولا يقال ان التأخير حيث منعه لانه سلف جنفة ما هو والضمان لان المنع انما هو مع الموطأة والا فلا
منع كما في بن (قوله فلا ينافي ان اقتضاء الدين مثلا) اي وكذا ما بعده الا في الأخير وهو قوله
ودفع مال قراضا فانه لا يجب (قوله وله النفقة على الطفل) وليرث الوارث الطفل ان يتكشف
على ما به الوصى وياخذ وثيقة بعلم دده عليه محتجبان به اذا مات صار المال اليه فلا يخصه به
في ذلك مع الوصى وعلى الوصى ان يشهد لبيته بما له الكاش بيده فان ابي من ذلك اخذ الحساک
بيدانه نقله ح عن ابن رشد (قوله بحسب قلة المال وكثرته) فلا يضيقي على صاحب المال الكثير
دون نفقة مثله ولا يوسع على قليله (قوله وفي خنته) عطف على مقدراى والنفقة على الطفل
بالمعروف في مؤنته وكسوته وفي خنته وعمره فقيد المرف معتبر فيه ما يضا وقد اشار الشارح لذلك
بقوله فينظر ما يقتضيه الحال بالمعروف فيما ذكر اى من الإكل والسكر وفي خنته (قوله ولا حرج
على من دخل فأكلم) اي لا حرج على من دخل بدعوة من الوصى والا كان انما (قوله ولا يجوز
الاكل منه) اي ومن اكل شيئا ضمن قيمة ما اكلمه كذا في قوله يجوز الاكل لان ما سر من مال
اليتيم ضمانه من الوصى بمجرد اتلافه بالطبخ فالأكل من مال الوصى نظير ما عرف في النصب
(قوله ودفع نفقته له) تنافي قوله له دفع نفقة ورجمه في قوله له لان الوصى لا يدفع للمحجور نفقة
زوجته وولدها رام ولده ورقبه وهو كذلك على الرأى الثاني لانه ابن الهندي من المشورة بل يسلم

نفقة كل واحد منهم له في يده وقال ابن القصار نفقة ام ولده ورقية يدفعان اليه دون نفقة زوجته
 وولدها (قوله وعن تلمذه نفقته) اي كزوجته وعبيده واولاده الصغار (قوله وزكاته الخ)
 اي للوصي ان يخرج زكاة محبوره ان كان الوصي مالكيًا كان الولد كذلك ام لا فان كان الوصي حنفيًا
 لم يجب عليه اخراجها ولو كان الولد مالكيًا فالعبرة بذهب الوصي لا بمذهب الطفل وابيه (قوله
 ورفع الوصي) اي اذا كان مالكيًا وقوله للعالم الذي يرى الزكاة في مال العبي اي مطلقا العين
 والمالشية المملوكة والعامة وغيرهما والمحرك الكائن بارض خراجية وبغيرها (قوله ان كان
 هناك حنفي) اي وكنان لا يخفى عليه امر اليتيم او يتخفى من دفعه اليه والا تخرج من غير رفع
 (قوله والمراد وجد بالفعل او يتخفى توليته) اي فان لم يوجد ولم يتخفى توليته كبعض بلاد المغرب
 وبلاد السودان اخرج زكاته من غير رفع (قوله لمن يعمل فيه قراض الخ) اي ولو كان عمل
 القراض او شراء البضاعة يحتاج لسفر في البر والبحر ولا يجوز للوصي تسلفه لاحد على وجه المعروف
 ولو اخذ رهنا اذ مصلحة اليتيم في ذلك واما تسلف الوصي نفسه فقد قيل بالترخيص فيه اذا كان له
 مال فيه وفاء انظر ح ونص فيه على منع تسليف مال اليتيم بنفع كما يقع الا ان من دفعه مال
 اليتيم قرضا العشرة أحد عشر ولو بتدري من المقرض وللوصي الصلح بالنظر ولا يجوز اقراره على
 المحجور ولا ابرأه عنه الابراء امام وانما يبرئ عنه في المعينات (قوله على المذهب) اي وقول
 عائشة تجزى في اموال اليتامى لاتا كلها الزكاة حمله ابن رشد على التنب (قوله ولا يعمل هو به)
 اي يجزى من الربح له اي ولو كان ذلك الجزء يشبه قراض مثله لغيره كما هو مقتضى تيسيل الشارح
 (قوله فان عمل به الوصي) اي قراضا وبضاعة (قوله بل هو من المعروف) اي وحينئذ
 فلا ضمان عليه اذا تلف (قوله ولا يجوز له اشتراء الخ) اشار الشارح الى انه عطف على المعنى
 اي ليس له عمل به واشتراء الخ (قوله وتعقب بالنظر) جعله الشارح تتبع العقب مرتبطا
 بقوله ولا يعمل هو به وحقوله ولا اشتراء من التركة فاذا عمل فيه قراضا يجزى من الربح نظرا لما حكم
 فيه فان كان في ذلك القراض مصلحة لليتيم بان كان ذلك الجزء الذي جعله لنفسه يشبه الجزء في
 قراض الناس امضاه والا ردّه واذا اشترى شيئا من التركة نظر المحاكم فان وجد في شرائه مصلحة
 لليتيم بان اشترى ذلك المبيع بقبضه امضاه والا ردّه وجعله غيرة من الشراح كالخري مرتبطا بالثاني
 فقط وهو الموافق لقول التبرص عقب قول ابن الحارث وتتعقب بالنظر اي في قيمة المبيع الذي
 اشتراه من التركة هل تريد على ما اشتراه به فيرده ولا فيمضيه اه وهل تعتبر القيمة يوم الشراء
 او يوم الرفع او الحكم اقوال ثلاثة وقيل ان التعقب بالنظر ليس في قيمة المبيع بل برفع المبيع
 للسوق فان لم يزد احد على الوصي فيما دفعه ثمس في السلفة التي اشتراها اتخذها الوصي بذلك الفن
 وان زاد احد عليه فهل يأخذها الوصي بما وقع عليه او حتى يزيد كغيره وهو الظاهر انظر ابن
 (قوله لسؤال وقع فيه) اي فهو فرض مسئلة لا مفهوم له فالمسألة على ارفع للسوق وشهرته
 للمبيع بالمادة عليه الي ان تنجم الرغبات ولو كان في الحضر فقط وفي السفر فقط (قوله فالمراد
 الاشياء اقل الخ) الاول ان يقول فالمراد الاشياء اقل الاشياء التي انتمت اليه الرغبات به
 بعد شهرته للمبيع في سوقه (قوله ولو قبل الخ) اي هذا اذا امتنع من قبول الايصاء بل ولو قبله
 ورد بلومنا له عسد الوهاب وبعض المغاربة من انه اقبل لم يجز له عزل نفسه ولو في حال حيا
 الموصي لانها مكتبة به من منافعه اه ثم دوى (قوله وفي جملته) اي الامتناع من القبول عزلا
 تسامح لان عزله فرع عن تحقق ودايته وتحقق ذلك فرع عن قبوله الوصاية (قوله بان يراد به) اي

بالعزل الرأى وله ذلك ان لم يقبل بل وان قبل **(قوله لا بعدهما)** هذا هو الاشهر واطال ح
 الخلاف في ذلك فانظره **(قوله فليس له عزل نفسه)** اى الا ان بطرأه عجز اه خش **(قوله)**
 فيصير النظر للحاكم اى فان شاء جعله مقدما من طرفه وان شاء قدم غيره **(قوله)** اذا تنازع
 فيها مع المحجور الاولى فيه اى في قدر النفقة الا ان يقال انث الضمير لا كتماب المضاف التانيث من
 المضاف اليه **(قوله)** او تنازعا في اصل الاتفاق او فيهما اى تكذلك القول قول الوصى بالشرائط
 الثلاثة المذكورة وهى كون المحجور في حضائه وان يشبه فيما يدعيه ويحلف **(قوله)** بل لا بد من
 بينة اى سواء كان المحاضن مليا او معهدا كما في ابن عمر وهـ ذاهو الذى عليه الاكثر وظاهر
 ما في زكاة الفطر من المدونة قبول قول الوصى في أصل النفقة وفي قدرها سواء كان الولد في حضائه
 او لا وللجوزى تفصيل آخر وحاصله انه يصدق الوصى اذا كانت المحاضنة فقيرة وسكنت لا تنال المدة
 والحال ان الولد يظهر عليه النعمة والخير لان مذاق ربة ممدقة له وامال كانت المحاضنة غنية
 فلا يصدق الوصى وهذا التفصيل استحسنه النعمى **(قوله)** اذالم يشبهه او لم يحلف اى والمحال انه
 في حضائه **(قوله)** فالقول للصغير الخ انما لم يقبل قول الوصى في تاريخ الموت وان كان يرجع
 لقلة النفقة وكثرة الان امانة التي اوجبت صدقة لم تتناول ازمان المتنازع فيه **(قوله)** الا بينة
 اى ولا يقبل قول الوصى الا بينة **(قوله)** بعد بلوغه متعلق بدفع وكذا لو دفع له قبل البلوغ
 فلا يصدق ولو وافته بالولادة بعده ولو قامت بينة بذلك لغير ربه **(قوله)** على المنهور اى وهو
 قول مالك وابن القاسم خلافا لعبد الملك ابن الماجشون وابن وهب القائلين انه يقبل قول الوصى
 في ذلك يمين **(قوله)** وظاهر المصنف كظاهر المدونة اى عدم تصديق الوصى في الدفع ولو طال
 الزمان **(قوله)** وهو المعروف الخ لانه لا حيزا في الزمان في الدعة على العقد ولو طال الزمان وكان
 صاحب الحق حاضرا ساكتا عن الطل بلا مانع **(قوله)** وقيل ما لم يطل كناية اعوام هذا قول ابن
 زرب وقوله وقيل غيرون هذا قول ابن المواز خاتمة للوصى ان يرشد محجوبه ولو بغير بينة على رصده
 لكن لو قامت بينة باتصال شفعة ردفعه الى الحجر لكن اى وصى آخر يرد له الاول لكن لا يضمن
 لانه فعل ذلك اجتهاد قاله في الميعار وفي البدأ خرباب القضاء ان الوارث اذا كان بغير بداليت
 فان الوصى او القاضي يرسل يعلمه بانسال ولا يرسله اليه فان جهل القاضي وأرسله اليه قبل استئذنه
 فتلف فلا ضمان عليه ويضمن غير القاضي اذا ارسله من غير استئذان وتلف

(باب في القرائض)

(قوله وهو علم) اى قواعده يعرف بها ويصح ان يراد بالعلم المذكرة المحاصلة من مراولة القواعد
(قوله) وموضوعه التركات اى لانها التى يبحث فيه عن عوارضها الذاتية اى التى تلحقها لذاتها
 لا بواسطة امر خارج عنها ككون نصيب الزوج عند عدم الفرع الوارث وكون غنم الزوجة عند
 وجود الفرع الوارث وهكذا او المراد بالبحث عن عوارضها الذاتية في ذلك العلم حمل تلك العوارض
 على ما يحصل مسائل العلم بحيث يقال التركة كربع الزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا هو وصف
 العوارض بالذاتة للغمضة من مثلا كربع التركة للزوج امر عارض ذاتي لما لانه انما لم يترك
 من حيث كونها تركة لا بواسطة شئ بخلاف ما يعرض لمن حرق مثله لافانه عارض غريب
 عنها بواسطة النار فلا يبحث عنه في ذلك العلم **(قوله)** حق هذا جنس يتناول المال وغيره كالتحجير
 والشفعة والقصاص والولاية والولاية فاذا اشتري زيد شفعة بالتحجير ومات قبل انقضاء امدته انتقل
 التحجير لوارثه واذا كانت دار شركة بين زيد وعمرو فباع زيد حصته ونبت الشفعة لعمرو ومات عمرو

قبل اخذنه بها انتقل الحق في الشفعة لوارثه واذا قتل زيد عمرا وكان به كراخا لعمرو ومات بكر
 انتقل الحق في القصاص لوارثه واذا اعتق شخص عبدا كان له الولاية عليه فاذا مات ذلك الشخص
 المعتق انتقل الولاية لولده وكذلك اذا كانت امرأة لها أخ كان له الولاية عليها فماتت زوجها فان مات
 الاخ انتقلت الولاية لابنائه (قوله يقبل التجزى) خرج الولاية وولاية النكاح لعدم قبولهما
 للتجزى ان قلت القصاص والشفعة والخيار من جملة التركة فيجب صدق تعريفها عليها مع انها
 خارجة لانها لا تقبل التجزى قلت هذا انما يرد اذا اريد بالتجزى الا فرأى التميز بأن يقال لزيد
 هذا الجزء ولعمرو هذا الجزء وليس هذا مراد اهل المراء بالتجزى أن يقال لزيد نصفه ولهذا انصفه
 وهذه الثلاثة كذلك اذ قيل لزيد نصف القصاص ولعمرو نصفه الا نحو ذلك يقال في الشفعة
 والخيار كذا قالوا والظاهر ان الولاية قال فيه ذلك فما وجه اخراجه فتأمل (قوله ثبت استحقاق)
 أى بقرابة أو نكاح أو ولاية ولا بد من هذا القيد لاخراج الوصية وقوله بعدموت المخ تخرج به الحق فوق
 المشابة بالشرع والاثبات ونحوه فلا يسمى تركة (قوله حق تعلق بعين) أى كالمرهون والعبد
 الجناني وقوله وحق تعلق بالميت أى وهو مؤن نحوه ميرته وقوله وحق تعلق بالذمة أى بذمة الميت
 وهى الديون المرسلة أى المطلقة عن الزهر الحسالية عنه وقوله وحق تعلق بالغير أى من الميت وهو
 الوصية وقوله وحق تعلق بالوارث أى وهو الميراث (قوله أولا) أى اولا تعلق بالعين بل بالذمة
 (قوله الاول الحقوق العينية) أى المملوكة بعين شئ كالدين المرتهن عليه شئ والمجانية الصادرة
 من العبد (قوله الدين المطلق) أى الذى ليس مقبدا برهن يكون فى مقابلته بل فى الذمة (قوله
 وهو الذى ذكره المصنف) أى ثالثا بقوله ثم تقضى ديونه (قوله وثالثا المصنف) صوابه وثنى بها
 المصنف (قوله وأعمال غيره بسبب) هذا التعيينا حسن من قول عقبى وأعمال غيره بسببه وهو الميراث
 لانه غير صواب لان الميراث حق لغير الميت بغير سببه والحق الذى لغيره بسببه انما هو الوصية (قوله
 حق تعلق بعين) فى العبارة ثانيا وبالاصل عين تعلق بها لحق كالشئ المرهون وعبد حتى فهو ما من
 جملة التركة ويبدأ به أى بمعنى ان الشئ المرهون يسلم للمرتن ويدفع العبد الجناني للجناني عليه أى
 اذا لم يفده السيد فى حال حياته بدفع ارش الجنانية (قوله ولولا فى على جميعها) أى كالميراث التركة
 كلها مرهونة فى دين فمما يعاقد عليه ويدفع منها بماله ربح الدين لمن لم يرز على دينه (قوله كالمرهون)
 أى المحوز بسيد المرتن اويسد أمين وهذا وما بعده مثال للعين التى تعلق بها الحق (قوله لتعلق
 حق المرتن بذاته) متعلق بقوله مبدءا على غيره أى وانما سدا بالحق المتعلق بالمرهون اتمت على حق
 المرتن بذاته فصارت حقه به ولو كان ذلك المرهون كف الميث الذى ليس له ما يكف به غيره (قوله
 لانه صار يجنما بتمه كالمرهون) أى اتمت على حق الجنانية بذاته (قوله فان أسلم مرتنه) أى للجناني عليه
 ورضى ببقاء دينه بالرهون وقوله فلما جنى عليه أى فهو للجناني عليه مع ماله ويصير الدين بلا رهون
 (قوله وان فداء) أى مرتنه بدفع ارش الجنانية للمجناني عليه وقوله بغير اذنه أى بغير اذن الراهن
 (قوله فى رقبته فقط) أى لانها وفى ماله ان لم يرهن بماله فان رهن معه ماله كان الفداء لهم
 كالدين والمخاض له ان لم يرهن بماله فكانت رقبته رهنا فى ماله الدين والغداء ولا يكون الفداء
 فى رقبته وماله وان رهن معه ماله كان الفداء فى رقبته وماله كالدين (قوله وبذاته) أى وان فداء
 المرتن باذن الراهن فليس رهنا فى الفداء بل فى الدين فقط والغداء فى ذمة الراهن (قوله زكاة المحرث
 والماشية) أى فان زكاة قد تعلقت بعين المحرث والماشية فاذا مات المالك بعبد الطيبه والحول اخرجت
 زكاتها والاولا قبل الكفن وقبل وفاة الدين والميراث وهذا اذا كان المحرث غير مرهون فان كان

مرهونا والدين يستغرق جميعه فاستظهر عجم ان رب الدين يقدم يديه على الزكاة مستندا في ذلك
 لقول ابن رشد ان حق الاذى يقدم على حق الله فان مقتضاه تقديم رب الدين يديه على الزكاة
 قال بنو في هذا الاستناد نظر لان كلام ابن رشد فيما يتعلق بالذمة وامر الحب فالتقراء شر كافي عينه
 فلا ملك لليت في حظهم حتى يؤخذ منه دينه (قوله ودخل ايضا المولد والمعلق لاجل) اى فبيدها
 بعتقه ما من راس المال على السلفين وعلى الدين ان كان هناك دين وعلى الميراث ان لم يكن دين (قوله
 وساعة الفلاس) اعترض بأن هذا يخالف لما تقدم في باب الفلاس من قوله وللغيريم اخذ عين ماله
 المحار عنه في الفلاس لا الميراث وعكس الجواب بحمل ما هنا على ما اذا قام بأدبها بتمتعها على المشتري
 قبل موته فوجد مفسلا وحكم له باخذها ثم مات قبل اخذ صاحبها لها بالفعل فياخذها ويقدم
 بها على مؤثر التجهيز لانه حق تعلق بهى او يجب بحمل الفلاس صفة لصاحبها وهو البائع ويكون
 معناه أنه تصرف فيها بدفع فاسه نقام عليه الغرماء فوجدوا المشتري قد مات فانهم يأخذونها من
 راس المال وليست هذه قول المصنف السابق في الفلاس لان كلامه المتقدم الفلاس والميت هو
 المشتري (قوله وهدى قار) هذا ظاهر فيما لا دواما لا يقدرا كالغنى فينزل سوقها في الاحرام
 للذبح منزلة التقليد (قوله تعينت بذبحها) راسا لو مات صاحبها قبل الذبح فانها تتبع في الكفن
 والدين ولو كانت مندورة (قوله ثم بعد اخراج ما ذكر) اى من الحقوق المتعلقة بهى (قوله يخرج
 ثم راس المال مؤن الخ) اى حق تعلق بالميت وهو مؤن تجهيزه (قوله من كفن) اى من غمر كفن
 (قوله وغسل) اى اجرة ذلك (قوله وكذا مؤثر تجهيزه من تلزمه نفقة برق) هذا وارد على قول
 المصنف ثم مؤن تجهيزه واحترز بقوله برق عن كانت تلزمه نفقة بقرابة فانه لا يلزم بعد موته
 مؤن تجهيزه في ماله وقول المصنف في الجنائز وهو على المنفق بقرابة او رقى في المنفق الحى والمنفق
 عليه ميت وكلاهما هنا فيما اذا ماتا معا (قوله فان لم يكن له) اى ان مات هو وعبدده (قوله
 كانت بضام ام لا) كانت حالة او مؤجلة لانها تخل بموته (قوله اشهدنى صحة انها بذمة) الضمير
 راجع لزكاة الفطر والكفارات وحاصلها ان زكاة الفطر اى فطر فيها وكذلك الكفارات مثل
 كفارة اليمين والصوم وانظر او القتل اذا اشهدنى صحة انها بذمة فان كلامه يخرج من راس
 المال سواء اوصى باخراجها او لم يوص بها صرح به ابن عرفة وغيره ان حقوق الله متى اشهدنى صحة
 بها خرجت من راس المال اوصى بها ام لا (قوله فان اوصى بها او لم يشهد) اى في حال صحة انها
 بذمة ففي الثلث مما صار من ان زكاة الفطر الى فطر فيها يخرج من الثلث اذا اوصى باخراجها
 محمول على ما اذا لم يشهدنى صحة ببقائها بذمة (قوله ومثل كفارات اشهد بها) اى في صحة
 سواء اوصى بها ام لا (قوله زكاة غير حلت) اى مات بحدلولها (قوله وارضى بها) اى
 سواء اعترف ببقائها بذمة ام لا (قوله ولم يوجد السن الذى يجب فيها) كان كان الواجب بنت
 مخاض ولم تكن موجودة فيما عند من الماشية فائدة يجوز للانسان ان لم يكن له وارث معين ولا
 بيت مال منتظم ان يتعبد على اخراج ماله بعد موته في طاعة الله وذلك بأمر يشهدنى صحة بنى من
 حقوق الله تعالى كزكاة او كفارة لانه متى اشهدنى صحة بحق وجب اخراجها من راس المال ولو
 ائى على جميعه بعد اذ حقوق المتعلقة بالعين ذهبت ج. عن البرزلى (قوله ان وس الجمع) اى ان
 وسع ثلث الباقي جميع الوصايا (قوله على ما قدمه فى بابها) اى بقرانه وقدم اضيق الثلث فك اسير
 الخ (قوله فزكاة تصيبها) اى بالفرض والنفقة تصيبها او بها قوامها خلو تجوز بجمع (قوله
 والاخمس) اى شقيقا والاباؤام (قوله فلا رث الا لثلاثة الخ) اى ومساكنهم من اثنى عشر

لتوافق مخرج ربيع الزوج وسدس الاب بالنصف فتضرب نصف احد الخرجين في كامل الآخر باثني عشر للزوج ربعا ثلاثة وللأب سدسها اثنان والباقي وهو سبعة للابن تعصيا (قوله فلا يرث الا للزوجة الخ) اي ومثلتهن من اربعة وعشرين لتوافق مخرج ثمن الزوجة وسدس الام بالنصف فتضرب نصف احد الخرجين في كامل الآخر بأربعة وعشرين للبنت نصفها اثني عشر ولبنت الابن سدسها اربعة وللزوجة ثمنها ثلاثة وللأم سدسها اربعة وللأخت الشقيقة واحد تعصيا فان اجتمع الذكور والاناثة ورث منهم خمسة الابوان والابن والبنت واحد والزوجين فان ماتت الزوجة كانت المثلة من اثني عشر وان مات الزوج من اربعة وعشرين (قوله ومن يمانية) مقتضى ما ذكره من الاعراب ان المين الزوج وما عطف عليه وفيه نظير الظاهر ان المين قوله لارثته اي والباقي لوارثه الذي هو صاحب النصف والربع الخ وعلى هذا فقول الزوج خبر لم يندمج في اي وهو الزوج وما عطف عليه فلو قال الشارح وان من يمانية والزوج خبر لم يندمج في اي ويجعل هذا عرابا ناسيا كان اولي تأمل (قوله نزع وارث ذكر) اي وهو ابنا وابن ابنا وقوله وان في اي وهي بنتها وبنت ابنا (قوله وبنت ابن كذلك) اي منفردة وقوله ان لم يكن للبنت بنت اي والا كان للبنت الابن السدس (قوله معها) اي مع الأخت التي للأب فان كان معها شقيقة كان للاخت للاب السدس فقط تكمله الثلثين (قوله وان كانت القاعدة عندهم) اي عند الفرضيين لبنت اي تقتضي ان المراد اخ لبنت وذلك لارثتها عندهم ان نسبة الوارث هو المطلق فانها تكون للبنت (قوله يساويها في الدرجة) الاولى يساويها في القوة بأن يكون ناشقة من اولاب لاني لدرجة كما قال الشارح تبعا لت اذ لا يمكن ان يكون لواحدة اخ وهو دونها في الدرجة وقول الشارح احترازا من اخ لاب مع شقيقة ففيه نظرا ذ هو مساوي في الدرجة وعدم مساواته لها انما هو في القوة (قوله فلا اعتراض عليه بعدم شموله الخ) اي على ان المصنف لم يدع المحصر ولم يذكر ان كلامه النسبة الرابع لا يعصمها الا اخوها المساوي لها بل ذكر ان اخاها المساوي لها يعصمها وهذا لا ينفي ان بنت الابن كما يعصمها اخوها يعصمها من عمها (قوله وعصب المجذوا والاوليان الآخرين) يعني ان المجذوب والبنت وبنت الابن يعصمها كل منهم الأخت الشقيقة والتي للاب عصبة بدمان كانتا برنان بالفرض والحاصل ان الأخت الشقيقة والأخت للاب كما يعصم كل منهما اخوها المساوي لها يعصمها المجذوب والبنت وبنت الابن (قوله فالأخت) اي سواء كانت شقيقة أو لاب ترث مع المجذوب تعصيا وقوله فتأخذ اي الأخت مطلقا ما فضل عن فرضه ان في فرض البنت وبنت الابن (قوله اي المتعد منهن) فيه ان هذه العبارة تصدق بغير المراد اذ تصدق على نحو بنت واخت واجيب بان في الكلام حذفوا والاصل ولتعدد من كل نوع منهن كما اشار له الشارح أولا (قوله لم يخرج الزوج) اذ لو كان داخل لا في غير المذكر على ان خروج الزوج معلوم من استحالة تعدد الزوج هناك (قوله جنس الثانية) اي الصادق بثنائية الاولين وثنائية الآخرين (قوله مع الاولى) اي مع جنس الاولى الصادق باولى الاولين وباولى الآخرين والداعي لارادة الجنس شمول كلام المصنف لدورة بنت الابن مع البنت وضورة الأخت للاب مع الشقيقة مبرهنة بعض الشراح فصرح كلام المصنف على الصورة الاولى فجعل المراد بالثنائية بنت الابن وبالأولى البنت بدل من قوله بعد وجوب الخ اذ الاصل موافقة كل الكلام لآخره وايضا وضورة الأخت للاب مع الشقيقة تعصيا من عليها في قوله واخت لاب الخ (قوله ليس فوقها) سواء كان ولده الصلب او لا كما مثل الشارح والمراد به الجنس كما ان المراد بقوله وجب اي بنت الابن بمعنى جنسها (قوله يسبغ قبل بالندس) ان نسب يستقبل بما في عن البنت (قوله ان اعلى منها) بمعنى اقرب

منها الخ **(قوله وسواء فضل الخ)** هو باب عدم تفسير الاطلاق بهذا الان المستثنى منه قوله وحجبها
 بغير ثلثان فوقها وحتى كان بثنان فوقها لم يفسر **(قوله)** من الثلثين شي قال اول الاقمت ارفي تفسير الاطلاق
 على قوله سواء كان اخا لها او ابن عمها **(قوله)** ان يكون أعلى منها أي كبرت وابن ابن وبنت ابن
 ابن **(قوله)** مطلقا أي سواء كان اخا لها او ابن عمها وسواء كان لها شئ في الثلثين كبرت وبنت ابن
 وابن ابن أو لم يكن لها فيه ما شئ كبتين وبنت ابن وابن ابن **(قوله)** فيصعب من ليس لها شئ من
 الثلثين أي كبتين وبنت ابن وابن ابن وأما ان كان لها شئ من الثلثين فلا يصعب ما كبرت
 وبنت ابن وابن ابن انزل **(قوله)** ما لم يكن لها الخ (اب) أي والا عند الثلث معها **(قوله)** ويجحبها
 أيضا أي كما يجحبها الاختار الشفقة ثلثان **(قوله)** بفتح الهمزة أي لانه معمول لمسا قبله وهو لا
 والمعمولة لعامل غير قول يجب ففتح همزها وأما قوله تعالى الا انهم ايا ككون الطعام بكسر
 فلو جود لام الابتداء المبطلة لاجل الاوانه على تقدير القول أي لا يقول فيهم انهم ايا ككون الطعام
 والاستثناء ههنا من مقدار أي كذلك في كل شئ الا انه الخ **(قوله)** بخلاف ابن الابن فانه يصعب من
 معه فكان يصعب من فوقه بالاولى أي لانه جهة الابن واخرى من جهة الاخوة وابن الابن لثيت
 ابن لثيت بواسطة أبيه فلم تنقطع النسبة وابن الاخ لا يرث باخوته لثيت بل ببؤنة اخوة ابيت
 فانقطعت النسبة بينه وبين اخوات ابي في الابوة فلا يصعب **(قوله)** عطف على النصف أي ثم
 الباقى لوارثه من ذى النصف وذى الربع وقوله الزوج والزوجة خبر مبتدأ محذوف أي وهو اى
 صاحب الربع الزوج وزوجة **(قوله)** فرع لاحق أي مع فرع لاحق وفيه ار النزع اللاحق
 بالزوج يصدق بمقامه مانع الارث من كفر او رق او قتل وهو لا يجحب الزوجة من الربع للث لان
 من لا يرث لا يجحب وارثا فالاولى النعمية يرث بدل لاحق لان المعتبر في الحجب الارث الذي هو
 اخص من الحقوق اذ لا يلزم من الحقوق الارث كما علمت **(قوله)** لها ولثين لمسا قابل قوله لها بقوله
 لثين علم انه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد بناء على ان اقل الجمع اثنان فلم يجز ان يقول لها او
 لها ولثين **(قوله)** والثلثين هو بالجر عطف على النصف في قول المصنف من ذى النصف وما بعده
 خبر مبتدأ محذوف أي وهو اى الفرض المذكور وهو الثلثان لذى النصف **(قوله)** والام والابن بالجر
 عطف على النصف من قوله سابقا من ذى النصف وقوله الام بالرفع خبر مبتدأ محذوف بيان
 لصاحب الفرض الذي هو الثلث واما ما ذكره الشارح فهو حل معنى لاجل اعراب **(قوله)** ولهاها
 اى مطلقا كانوا كورا وانانا ونحنانا ومختلفين **(قوله)** اخوان واخوات قال في التوضيح هذا
 مذهب الجمهور واخذ ابن عباس رضي الله عنهما بظاهر الآية الكريمة اعنى قول الله سبحانه فان
 كان له اخوة فلا هم السدس فلم يجحبها بالانثين وقد اخرج على عثمان بن الانصاري بان الاخوين ليسوا اخوة
 فقال له عثمان رضي الله عنه جحبها قولك يا غلام واجمع قولك على جحبها بالاخوين يا غلام
(قوله) اشقاء اولاد اولاد أي فلا فرق بين ان يكون الاخوة ادولاد لثيت بها اولاد ولا يجحب من
 ادلى بها عكس التعادة ولذلك يقولون كل من ادلى بواحدة حبيته تلك الواسطة إلا الاخوة للام
 والحاصل ان المتعذر منهم يجحبها ساجب نعمان وهي لا تجحب احدا منهم وان ادلوا بها عما عكس
 القاعدة **(قوله)** كمن مات عن ام الخ أي وكذا من مات عن ابوين واخوين مطلقا فالام السدس
 لوجود الاخوين مع جحبها بالاب **(قوله)** هما أي الاخوين للام هذا ظاهره وانت خبير بان قولهم
 كل من لا يرث لا يجحب وارثا الا الاخوة للام فانهم قد يجحبون الام للسدس ولا يرثون يقال ما به
 لا خصوصية للاخوة للام بل كذلك الاخوة الاشقاء لرب قد يجحبونهما ولا يرثون وذلك مع وجود

